

الجزء السابع من كتاب التلخيص الحبير
في تخریج أحادیثه

للحافظ ابن حجر

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال المصنف رحمه الله تعالى *

كتاب الحج

الحج يقال - بفتح الحاء وكسر ها - لغتان قرئ بهما في السبع أكثر السبعة بالفتح وكذا الحجة فيها لغتان وأكثر المسموع الكسر والقياس وأصله القصد وقال الأزهرى هو من قولك حججته إذا أتيت مرة بعد أخرى والاول هو المشهور وقال الليث أصل الحج في اللغة زيارة شيء تعظمه وقال كثيرون هو اطالة الاختلاف الى الشيء واختاره ابن جرير قال أهل اللغة يقول حج يحج - بضم الحاء - فهو حاج والجمع حجاج وحجيج وحج - بضم الحاء - حكاها الجوهرى كنازل ونزل قال العلماء ثم اختص الحج في الاستعمال بقصد الكعبة للنسك (وأما العمرة ففيها قولان لأهل اللغة حكاها الأزهرى وآخرون (أشهرهما) ولم يذكرا ابن فارس والجوهرى وغيرهما غيره أصلها الزيارة (والثاني) أصلها القصد قاله الزجاج وغيره قال الأزهرى وقيل إنما اختص الأعمار بقصد الكعبة لأنه قصد الى موضع عامر والله أعلم *

كتاب الحج

قال ﴿ولا يجب في العمر إلا مرة واحدة والنظر في المقدمات والمقاصد والواحق القسم الاول في المقدمات وهي الشرائط والمواقيت﴾ *

كتاب الحج

﴿قوله﴾ نزلت فريضته سنة خمس من الهجرة واخره النبي صلى الله عليه وسلم من غير مانع فانه خرج الى مكة سنة سبع لقضاء العمرة ولم يحج وفتح مكة سنة ثمان وبعث أبا بكر أميرا على الحج سنة تسع وحج هو سنة عشر وعاش بعد ثمانين يوما ثم قبض هذه الامور التي ذكرها مجمع عليها بين أهلى السير الا فرض الحج في سنة خمس ففيه اختلاف كثير وقد وقع في قصة ضمام ذكر الحج وقد نقل ابو الفرج بن الجوزي في التحقيق له عقب حديث ابن اسحق حدثني محمد

﴿ فرع ﴾ في طرف من فضائل الحج قال الله تعالى « والله علي الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا » وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال « سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم أي الأعمال أفضل قال إيمان بالله ورسوله قيل ثم ماذا قال حج مبرور » رواه البخاري ومسلم وعنه قال « سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من حج فلم يرفث ولم يفسق رجع كيوم ولدته أمه » رواه البخاري ومسلم وعنه قال « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم العمرة إلى العمرة كفارة لما بينهما والحج المبرور ليس له جزاء إلا الجنة » رواه البخاري ومسلم المبرور الذي لامعصية فيه وعن عائشة رضي الله عنها قالت « قلت يا رسول الله نرى الجهاد أفضل العمل أفلا نجاهد قال لكن أفضل من الجهاد حج مبرور » رواه البخاري وعنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « ما من يوم أكثر من أن يعتق الله فيه عبدا من النار من يوم عرفة » رواه مسلم وعن ابن عباس عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « عمرة في رمضان تعدل حجة أو حجة معي » رواه البخاري ومسلم *
* قال المصنف رحمه الله تعالى *

﴿ الحج ركن من أركان الاسلام وفرض من فروضه لما روى عن ابن عمر رضي الله عنهما قال « سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول بني الاسلام علي خمس شهادة أن لا إله إلا الله وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة وحج البيت وصوم رمضان » وفي العمرة قولان (قال) في الجديد هي فرض

قال الله تعالى (والله علي الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا) وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم « بني الاسلام علي خمس » (١) الحديث ولا يجب الحج بأصل الشرع في العمر إلا مرة واحدة لما روى

ابن الوليد بن نوفع عن كريب عن ابن عباس في قصة ضمام ان شريك بن ابى نهرير رواه عن كريب فقال فيه بعثت بنوا سعد ضماما في رجب سنة خمس قال ابن عبد الهادي لم اقف على هذه الرواية وقال غيره هي رواية الواقدي في المغازي وأما قوله وعاش بعدها ثمانين يوما اي بالمدينة بعد عوده من الحج فان الحج انقضي في ثالث عشر ذي الحجة ومات صلى الله عليه وسلم في ثاني عشر ربيع الاول على المشهور أو يحتمل على ظاهره ويبنى على قول من قال انه مات في الثاني من ربيع الاول وهو اختيار أبي جعفر الطبري وغيره وروي ابو عبيد عن حجاج عن ابن جريج انه صلى الله عليه وسلم لم يبق بعد نزول قوله تعالى اليوم اكملت لكم دينكم الا احدى وثمانين ليلة واما فرض الحج فقد جزم المصنف نفسه في كتاب السير انه فرض سنة ست ثم قال وقيل سنة خمس ونقل النووي في شرح المذهب عن الاصحاب انه فرض سنة ست وصححه ابن الرفعة وقيل فرض سنة ثمان وقيل سنة تسع حكاه في الروضة وحكاه الماورى في الاحكام السلطانية وقيل فرض قبل الهجرة حكاه في النهاية وقيل فرض سنة عشر وقيل غير ذلك *

(١) ﴿ حديث ﴾ بني الاسلام علي خمس : متفق عليه من حديث ابن عمر وقد تقدم

في الصوم *

لما روت عائشة قالت « قلت يا رسول الله هل علي النساء جهاد قال جهاد لا قتال فيه الحج والعمرة » (وقال) في القديم ليست بفرض لما روى جابر « أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن العمرة أهى واجبة قال لا وأن تعتمر خير لك » والصحيح الاول لان هذا الحديث رفعه ابن لهيعة وهو ضعيف فيما ينفرد به * »

(الشرح) حديث ابن عمر رواه البخارى ومسلم وجاء في الصحيحين « والحج وصوم رمضان » وجاء « وصوم رمضان والحج » وكلاهما صحيح والاول لا تقتضي ترتيبا وسمعه ابن عمر مرتين فرواه بهما وإنما استدلل المصنف به ولم يستدل بقول الله تعالى (ولله علي الناس حج البيت) لان مراده الاستدلال علي كونه ركنا ولا تحصل الدلالة لهذا من الآية وإنما تحصل من الحديث (وأما) حديث عائشة فرواه ابن ماجه والبيهقي وغيرهما بإسناد صحيح وإسناد ابن ماجه على شرط البخارى ومسلم واستدل البيهقي لجوب العمرة بحديث عمر بن الخطاب رضى الله عنه في قصة السائل « الذي سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الايمان والاسلام وهو جبريل عليه السلام فقال له النبي صلى الله عليه وسلم الاسلام أن تشهد أن لا اله إلا الله وأن محمدا رسول الله وأن تقيم الصلاة وتؤتي الزكاة وتحج البيت وتعتصم وتغتسل من الجنابة وتتم الوضوء وتصوم رمضان قال فان قلت هذا فانا مسلم قال نعم قال صدقت وذكرك الحديث » هكذا رواه البيهقي وقال رواه مسلم في الصحيح ولم يسبق متنه هذا كلام البيهقي وليس هذا اللفظ على هذا الوجه في صحيح مسلم ولا للعمرة والغسل من الجنابة والوضوء فيه في هذا الحديث ذكر لكن الاسناد به للبيهقي موجود من صحيح مسلم وروى الدارقطني هذا اللفظ الذي رواه البيهقي بحروقه ثم قال هذا إسناد صحيح ثابت * واحتج البيهقي أيضا بما رواه بإسناده عن أبي زرير

عن ابن عباس رضى الله عنه قال « خطبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال « يا أيها الناس إن الله كتب عليكم الحج فقام الاقرع بن حابس فقال أفي كل عام يا رسول الله فقال لو قلتها لوجبت ولو وجبت لم تعملوا بها الحج مرة فمن زاد ففتوع » (١) وقد يجب أكثر من مرة واحدة بعارض كالنذر والقضاء

(١) حديث * ابن عباس خطبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا أيها الناس ان الله كتب عليكم الحج فقام الاقرع بن حابس فقال في كل عام يا رسول الله قال لو قلتها لوجبت ولو وجبت لم تعملوا بها ولم تستطيعوا ان تعملوا بها الحج مرة فمن زاد ففتوع: احمد من حديث سليمان بن كثير عن الزهري عن أبي سنان الدولى عن ابن عباس بهذا وقال في آخره فهو تطوع ورواه أبو داود والنسائي وابن ماجه والبيهقي ولفظه كالذى قبله وله طرق أخرى عن الزهري وروى الحاكم والترمذي له شاهدا من حديث علي وسنده منقطع واصله في صحيح مسلم من حديث أبي هريرة ولفظه خطبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا أيها الناس قد فرض الله عليكم الحج فحجوا فقال رجل أكل عام يا رسول الله فسكت حتى قالوا ثلاثا فقال لو قلت نعم لوجبت

العقيلي الصحابي رضى الله عنه أنه قال « يارسول الله إني شيخ كبير لا أستطيع الحج والعمرة ولا الظعن قال حج عن أبيك واعتمر » قال البيهقي قال مسلم بن الحجاج سمعت أحمد بن حنبل يقول لا أعلم في إيجاب حديث العمرة أجود من حديث أبي زريرين هذا ولا أصح منه هذا كلام البيهقي وحديث أبي زريرين هذا صحيح رواه أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه وغيرهم بإسناد صحيح قال الترمذي هو حديث حسن صحيح (وأما) حديث جابر «أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن العمرة أواجبة هي قال لا وأن تعتمر خير لك» فرواه الترمذي في جماعة من رواية الحجاج هو ابن أرطاة عن محمد بن المنكدر وجابر «أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن العمرة أواجبة هي قال لا وأن تعتمر فهو أفضل» قال الترمذي هذا حديث حسن صحيح قال الترمذي قال الشافعي العمرة سنة لا نعلم أحدا رخص في تركها وليس فيها شيء ثابت بأنها واجبة قال الشافعي وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم وهو ضعيف لا تقوم بمثله الحجة وقد بلغنا عن ابن عباس أنه كان يوجبها هذا آخر كلام الترمذي وقد روى البيهقي بإسناده هذا الحديث عن الحجاج هو ابن أرطاة عن محمد ابن المنكدر عن جابر «أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن العمرة أواجبة قال لا وأن تعتمر خير لك» قال البيهقي كذا رواه الحجاج بن أرطاة مرفوعا والمخفوظ إنما هو عن جابر موقوف عليه غير مرفوع قال وروى عن جابر مرفوعا بخلاف ذلك قال وكلاهما ضعيف ثم رواه البيهقي أيضا من غير جهة الحجاج قال وهذا وهم إنما يعرف هذا المتن بالحجاج بن أرطاة عن محمد بن المنكدر عن

وكما أنا نوجب علي قول الاحرام بحج أو عمرة لدخول مكة علي ما سيأتي وليس من العوارض الموجبة الردة والاسلام بعدها فمن حج ثم ارتد ثم عاد إلي الاسلام لم يلزمه الحج خلافا لابي حنيفة ومأخذ الخلاف ان الردة عنده محبطة للعمل وعندنا إنما تحبظه بشرط أن يموت عليها قال الله تعالى (ومن يرتد منكم عن دينه فيمت وهو كافر) الآية وساعد أحمد أبا حنيفة رحمه الله في المسألة ولكن لا من جهة هذا المأخذ ثم ان المصنف حصر مقصود الكتاب في ثلاثة أقسام (أولها) المقدمات (وثانيها) المقاصد (وثالثها) الواحق والخواتم وفي القسم الاول مقدمتان (إحداها) في الشرائط والاخرى في المواقيت (واعلم) انه جعل الميقات علي قسمين زمانى ومكانى ولا شك أن الميقات الزمانى من شرائط صحة الحج فالوجه حمل الشرائط وإن أطلقها علي ما سوى الوقت لئلا يدخل شيء من إحدى المقدمتين في الاخرى والله أعلم *

ولما استطعتم ثم قال ذروني ما تركتكم: الحديث ورواه النسائي ولفظه ولو وجبت ما قمت بها وله شاهد من حديث انس في ابن ماجه ولفظه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كتب عليكم الحج فقليل يارسول الله الحج في كل عام فقال لو قالت نعم لوجبت ولو وجبت لم تقو موايها ولو لم تقو موايها عذبتم ورجاله ثقات *

جابر وروى عن ابن عباس وأبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « العمرة تطوع » واسنادهما ضعيف هذا كلام البيهقي (واما) قول الترمذى إن هذا حديث حسن صحيح فغير مقبول ولا يغتر بكلام الترمذى في هذا فقد اتفق الحفاظ على أنه حديث ضعيف كما سبق في كلام البيهقي ودليل ضعفه أن مداره علي الحجاج بن ارطاة لا يعرف الا من جهته والترمذى إنما رواه من جهته والحجاج ضعيف ومدلس باتفاق الحفاظ وقد قال في حديثه عن محمد بن المنكدر والمدلس اذا قال في روايته عن لا يحتاج بها بلا خلاف كما هو مقرر معروف في كتب اهل الحديث وأهل الاصول ولأن جمهور العلماء علي تضعيف الحجاج بسبب آخر غير التدليس فاذا كان فيه سببان يمنع كل واحد منهما الاحتجاج به وهما الضعف والتدليس فكيف يكون حديثه صحيحا وقد سبق في كلام الترمذى عن الشافعي انه قال ليس في العمرة شيء ثابت أنها واجبة فالخاصل ان الحديث صحيح ضعيف والله أعلم (واما) قول المصنف لان هذا الحديث رفعه ابن لهيعة وهو ضعيف فيما ينفرده فهذا ما انكر علي المصنف وغلط فيه لان الذي رفعه إنما هو الحجاج بن ارطاة كما سبق لا ابن لهيعة وقد ذكره اصحابنا في كتب الفقه علي الصواب فقالوا إنما رفعه الحجاج بن ارطاة وذكر البيهقي في معرفة السنن والآثار حديث الحجاج بن ارطاة وضعفه ثم قال وروى ابن لهيعة عن عطاء عن جابر مرفوعا خلافة قال « الحج والعمرة فريضتان واجبتان » قال البيهقي وهذا ضعيف ايضا لا يصح وينكر علي المصنف في هذا ثلاثة اشياء (احدها) قوله ابن لهيعة وصوابه الحجاج بن ارطاة كما ذكرنا (والثاني) قوله رفعه وصوابه ان يقول إنما رفعه (والثالث) قوله وهو ضعيف فيما ينفرده وصوابه حذف قوله فيما ينفرده ويقتصر علي قوله

قال (القول في الشرائط: ولا يشترط لصحة الحج الا الاسلام اذ يجوز للولي أن يحرم (ح) عن الصبي ويحج به ولا يشترط لصحة المباشرة الا الاسلام والتمييز فان المميز لو حج باذن الولي جاز وكذا العبد ولا يشترط لوقوعه عن حجة الاسلام الا الاسلام والحرية والتكليف ويشترط لوجوب حج الاسلام هذه الشرائط مع الاستطاعة) *

الشخص اما أن يجب عليه الحج أولا يجب ومن يجب عليه اما يجزئه المأتي به عن حجة الاسلام حتى لا يجب عليه بعد ذلك بحال أولا يجزئه ومن لا يجزئه أما أن تصح مباشرته للحج ولا تصح ومن لا تصح مباشرته إما ان يصح له الحج أولا يصح فهنا أربعة أحكام (احدها) مطلق صحة الحج له (وثانيها) صحته له مباشرة (وثالثها) وقوعه عن حجة الاسلام (ورابعها) وجوب حجة الاسلام وشروط هذه الاحكام مختلفة (أما) الصحة المطابقة فلها شرط واحد وهو الاسلام فلا يصح الحج للكافر كالصوم والصلاة وغيرهما ولا يشترط فيها التكليف بل يجوز للولي ان يحرم عن الصبي الذي لا يميز وعن المجنون واعلم قوله اذ يجوز للولي بالخاء لان أبا حنيفة رحمه الله لا يجوز له وكذا قوله الا الاسلام لانه لا يصح الحج للصبي وسيأتي جميع ذلك في الفصل الحادى عشر من باب أعمال الحج (واما) صحة

ضعيف لأن ابن لهيعة ضعيف فيما انفرد به وفيما شارك فيه والله أعلم * واسم ابن لهيعة عبد الله ابن لهيعة ابن عقبة الحضرمي ويقال العاهي المصري أبو عبد الرحمن قاضي مصر (وقوله) وإن تعتمر هو - بفتح الهمزة - قال أصحابنا ولو صح حديث الحجاج ابن أرتاة لم يلزم منه عدم وجوب العمرة على الناس كلهم لاحتمال أن المراد ليست واجبة في حق السائل لعدم استطاعته والله أعلم * (وأما) قول المصنف الحج ركن وفرض مجمع بينهما فقد سبق الكلام عليه في أول كتابي الزكاة والصوم (وأما) استدلاله علي وجوب الحج بالحديث ولم يستدل بقول الله تعالى (والله علي الناس حج البيت) فقد سبق الجواب عنه في أول كتاب الصيام * (وأما) أحكام المسألة فالحج فرض عين علي كل مستطعم باجماع المسلمين وتظاهرت على ذلك دلالة الكتاب والسنة واجماع الامة (وأما) العمرة فهل هي فرض من فروض الاسلام فيه قولان مشهوران ذكرهما المصنف بدليلهما (الصحيح) باتفاق الاصحاب أنها فرض وهو المنصوص في الجديد (والقديم) أنها سنة مستحبة ليست بفرض قال القاضي أبو الطيب في تعليقه ونص عليه الشافعي في كتاب أحكام القرآن يعني من الحديث قال أصحابنا (فإن قلنا) هي فرض فهي في شرط صحتها وصحة مباشرتها ووجوبها وإحرامها عن عمرة الاسلام كالحج كما ستوضحه ان شاء الله تعالى قال أصحابنا والاستطاعة الواحدة كافية لوجوبها جميعا والله أعلم *

﴿فرع﴾ في مذاهب العلماء في وجوب العمرة * قد ذكرنا أن الصحيح في مذهبنا أنها فرض وبه قال عمر وابن عباس وابن عمرو جابر وطاوس وعطاء وابن المسيب وسعيد ابن جبير والحسن البصري وابن سيرين والشعبي ومسروق وأبو بردة ابن أبي موسى الحضرمي وعبد الله ابن شداد والثوري وأحمد وإسحاق وابن عبيد وداود وقال مالك وأبو حنيفة وأبو ثور هي سنة ليست واجبة وحكاها ابن المنذر وغيره عن النخعي ودليل الجميع سبق بيانه والله أعلم *

* قال المصنف رحمه الله *

﴿ ولا يجب في العمر أكثر من حجة وعمرة بالشرع لما روى ابن عباس رضي الله عنهما أن الاقرع ابن حابس سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « الحج كل عام قال لا بل حجة » وروى سراقبة بن مالك قال « قلت يا رسول الله أعمرتنا هذه لعامنا أم للأبد قال للأبد دخلت العمرة في الحج إلى يوم القيامة » ﴾ *

المباشرة فلها شرط زائد على الاسلام وهو التمييز فلا يصح مباشرة المجنون والصبي الذي لا يميز كسائر العبادات ويصح من الصبي المميز ان يحرم ويحج ثم القول في أنه يستقل به أو يقتصر الي اذن الولي موضعه الفصل المحال عليه (وقوله) باذن الولي هذا التقييد دخيل في هذا الموضع فان المقصود هنا صحة مباشرته في الجملة ولا يشترط فيها الحرية بل يصح من العبد مباشرة الحج كسائر العبادات (وأما) وقوعه عن حجة الاسلام فله شرطان زائدان (أحدهما) البلوغ (والثاني) الحرية والدليل علي إعتبارهما

«الشرح» حديث ابن عباس رواه أبو داود والنسائي وابن ماجه وغيرهم بأسانيد حسنة ورواه مسلم في صحيحه من رواية أبي هريرة قال «خطبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا أيها الناس قد فرض عليكم الحج فحجوا فقال رجل اكل عام يا رسول الله فسكت حتى قالها ثلاثا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لو قلت نعم لوجبت ولما استطعتم ثم قال ذروني ما تركتكم هلك من قبلكم بكثرة سؤالهم واختلافهم علي انبيائهم فاذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم وإذا نهيتكم عن شيء فدعوه» رواه مسلم (واما) حديث سراقه فرواه الدارقطني بإسناد صحيح عن أبي الزبير عن جابر عن سراقه قال «قلت يا رسول الله عمرتنا هذه لعامنا هذا ام للابد فقال لا بل للابد دخلت العمرة في الحج الي يوم القيامة» قال الدارقطني رواه كلهم ثقة وقد رواه النسائي وابن ماجه من رواية عطاء وطاوس عن سراقه وهذه رواية منقطعة فانها ولدا سنة ست وعشرين او بعدها وتوفى سراقه سنة اربع وعشرين وقد روى البخاري ومسلم سؤال سراقه من رواية جابر لكن بغير هذا اللفظ والله اعلم» (وأما) قوله صلى الله عليه وسلم «دخلت العمرة في الحج الي يوم القيامة» فقد ذكر اصحابنا وغيرهم فيه تفسيرين (احدهما) معناه دخلت افعال العمرة في افعال الحج إذا جمع بينهما بالقران (والثاني) معناه لا بأس بالعمرة في اشهر الحج وهذا هو الاصح وهو تفسير الشافعي واكثر العلماء ونقله الترمذي عن الشافعي واحمد واسحاق قال والترمذي وغيره وسببه ان الجاهلية كانوا لا يرون العمرة في اشهر الحج ويعتقدون ان ذلك من اعظم الفجور فأذن الشرع في ذلك وبين جوازه وقطع الجاهلية عما كانوا عليه ولهذا اعتمر النبي صلى الله عليه وسلم عمره الاربع في اشهر الحج ثلاثا منها في ذى القعدة

ماروى انه صلى الله عليه وسلم قال «أيما صبي حج ثم بلغ فعليه حجة الاسلام وأيما عبد حج ثم عتق فعليه حجة الاسلام» (١) والمعني فيه أن الحج عبادة عمر لا تتكروفا تعتبر وقوعها في حال الكمال وإذا جمعت شرائط هذا الحكم قلت هي أربع (الاسلام) (والتمييز) (والبلوغ) (والحرية) فان اختصرت قلت هي ثلاث (الاسلام) (والتكليف) (والحرية) على ما ذكر في الكتاب ولو تكاف الفقير الحج وقع حجه عن

(١) «حديث» أيما صبي حج ثم بلغ فعليه حجة الاسلام وأيما عبد حج ثم عتق فعليه حجة الاسلام: ابن خزيمة والاسماعيلي في مسند الاعمش والحاكم والبيهقي وابن حزم وصححه والخطيب في التاريخ من حديث محمد بن المنهال عن يزيد بن زريع عن شعبة وعن الاعمش عن أبي ظبيان عنه قال ابن خزيمة الصحيح موقوف بل خرجه كذلك من رواية ابن أبي عدي عن شعبة وقال البيهقي تفرد برفعه محمد بن المنهال وراه الثوري عن شعبة موقوفا: قلت لكن هو عند الاسماعيلي والخطيب عن الحارث ابن سريج عن يزيد بن زريع متابعة لمحمد بن المنهال ويؤيد صحة رفعه مارواه ابن أبي شيبة في مصنفه ابو معاوية عن أبي ظبيان عن ابن عباس قال احفظوا عني ولا تقولوا قال ابن عباس فذكره وهذا ظاهره أنه أراد انه مرفوع فلذا نهاهم عن نسبته اليه وفي الباب

والرابعة مع حجته حجة الوداع في ذى الحجة ويؤيد هذا ما ثبت عن ابن عباس قال «والله ما عمر رسول الله صلى الله عليه وسلم عائشة في ذى الحجة الا ليقطع امر اهل الشرك فان هذا الحى من قريش ومن دان دينهم كانوا يقولون اذا عفا الوبر برأ الدبر ودخل صفر فقد حلت العمرة لمن اعتمر فكانوا يحرمون العمرة حتى ينسلخ ذى الحجة والمحرم» هذا حديث صحيح رواه أبو داود باسناد صحيح بلفظه ورواه البخارى في صحيحه مختصراً فذكر بعضه (وقول) المصنف لا يجب في العمر أكثر من حجة وعمرة بالشرع احتراز بقوله بالشرع عن النذر وعن أراد أن يدخل مكة لحاجة لا تتكرر (إذا قلنا) يلزمه الاحرام والحجة - بكسر الحاء - افصح من فتحها كما سبق في أول الباب والعمرة - بضم العين والميم وبضم العين وإسكان الميم وفتح العين وإسكان الميم - والله أعلم * (أما) أحكام المسألة فلا يجب على المكلف المستطيع في جميع عمره إلا حجة واحدة وعمرة واحدة بالشرع ونقل أصحابنا إجماع المسلمين على هذا وحكي صاحب البيان وغيره عن بعض الناس أنه يجب كل سنة قال القاضى أبو الطيب في تعليقه وقال بعض الناس يجب الحج في كل سنتين مرة قالوا وهذا خلاف الإجماع يقابله مجموع باجماع من كان قبله والله أعلم *

﴿فرع﴾ ومن حج ثم ارتد ثم أسلم لم يلزمه الحج بل يجزئه حجته السابقة عندنا * وقال أبو حنيفة وآخرون يلزمه الحج ومبنى الخلاف على أن الردة متى تحبط العمل فعندهم تحبطه في الحال سواء أسلم بعدها أم لا فيصير كمن لم يحج وعندنا لا تحبطه الا اذا اتصلت بالموت لقوله تعالى (ومن يرتدد منكم عن دينه فيمت وهو كافر فأولئك حبطت أعمالهم) وقد سبقت المسألة مستوفاة بأدلتها وفروعها في أول كتاب الصلاة والله أعلم * قال المصنف رحمه الله *

الفرض كما لو تحمل الغي خطر الطريق وحج وكما لو تحمل المريض المشقة وحضر الجمعة (وأما) وجوب حجة الاسلام فيعتبر فيه هذه الشرائط فلا يخاطب بالحج كافر في كفره ولا عبد ولا صبي ولا مجنون وله شرط زائد وهو الاستطاعة قال الله تعالى (من استطاع اليه سبيلاً) وكلام الكتاب من هذا الموضع الى رأس المقدمة الثانية في المواقيت يتعلق بهذا الشرط *

قال ﴿والاستطاعة نوعان﴾ (الاول) المباشرة والقدرة عليها تتعلق بالزاد والراحلة والطريق والبدن (أما) الراحلة فلا بد منها ولا يجب (حـم) الحج على القوى على المشي الا فيما دون مسافة القصر ولا على من لم يستمسك على الراحلة ما لم يجد محملاً أو شق محمل مع شريك فان لم يجد الشريك لم يلزمه * استطاعة الحج نوعان استطاعة مباشرة بنفسه واستطاعة تحصيله بغيره (النوع الاول) استطاعة

عن جابر أخرجه ابن عدى بلفظ لو حج صغير حجة لكان عليه حجة أخرى الحديث وسنده ضعيف وأخرجه أبو داود في المراسيل عن محمد ابن كعب القرظى نحو حديث ابن عباس مرسل وفيه رابعهم *

﴿ومن حج واعتمر حجة الاسلام وعمرته ثم أراد دخول مكة لحاجة نظرت فان كان لقتال أو دخلها خائفا من ظالم يطلبه ولا يمكنه أن يظهر لاداء النسك جاز أن يدخل بغير احرام لان النبي صلى الله عليه وسلم دخل مكة يوم الفتح بغير احرام لانه كان لا يأمن أن يقاتل ويمنع النسك وان كان دخوله لتجارة أو زيارة ففيه قولان (أشهرها) أنه لا يجوز أن يدخل الحج أو عمرة لما روى ابن عباس أنه قال «لا يدخل أحدكم مكة إلا محرما ورخص للخطايين» (والثاني) أنه يجوز لحديث الاقرع بن حابس وسراقة بن مالك وإن كان دخوله لحاجة تكرر كالخطايين والصيادين جاز بغير نسك لحديث ابن عباس ولان في ايجاب الاحرام علي هؤلاء مشقة فان دخل لتجارة وقلنا إنه يجب عليه الاحرام فدخل بغير احرام لم يلزمه القضاء لانا لو ألزمناه القضاء لزمه لدخوله للقضاء قضاء فلا يتناهى قال ابو العباس بن القاص ان دخل بغير احرام ثم صار خطايا او صيادا لزمه القضاء لانه لا يلزمه للقضاء قضاء﴾

﴿الشرح﴾ حديث دخول رسول الله صلى الله عليه وسلم مكة يوم الفتح بغير احرام صحيح فقد ثبت في صحيح مسلم عن جابر «ان النبي صلى الله عليه وسلم دخل مكة يوم الفتح وعليه عمامة سوداء بغير احرام» هذا لفظ احدي روايات مسلم وثبت في الصحيحين عن أنس «ان النبي ﷺ

المباشرة وتتماق بامور أربعة (أحدها) الراحلة والناس قسمان (أحدهما) من بينه وبين مكة مسافة القصر فلا يلزمه الحج الا اذا وجد راحلة سواء كان قادراً علي المشي أو لم يكن لسكن القادر علي المشي يستحب له أن لا يترك الحج وفي كون الحج راكباً أو ماشياً افضل اختلاف قول قد تعرض له صاحب الكتاب في النذور وقال مالك القادر علي المشي يحج ماشياً * لنا ما روى «انه سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن تفسير السبيل فقال زاد وراحلة» (١) إذا عرف ذلك فينظر إن كان يستمسك علي

(١) ﴿حديث﴾ انه صلى الله عليه وسلم سئل عن تفسير السبيل فقال زاد وراحلة: الدارقطني والحاكم والبيهقي من طريق سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم في قوله تعالي ولله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا قال قيل يا رسول الله ما السبيل قال الزاد والراحلة قال البيهقي الصواب عن قتادة عن الحسن مرسلاً يعني الذي خرج به الدارقطني وسنده صحيح الى الحسن ولا أري الموصول الا وهما وقد رواه الحاكم من حديث حماد بن سلمة عن قتادة عن أنس أيضاً الا ان الراوى عن حماد هو ابو قتادة عبد الله بن واقد الحراني وقد قال أبو حاتم هو منكر الحديث ورواه الشافعي والترمذي وابن ماجه والدارقطني من حديث ابن عمر وقال الترمذي حسن وهو من رواية ابراهيم بن يزيد الخوزي وقد قال فيه احمد والنسائي متروك الحديث ورواه ابن ماجه والدارقطني من حديث ابن عباس وسنده ضعيف أيضاً ورواه ابن المنذر من قول ابن عباس ورواه الدارقطني من حديث جابر ومن حديث علي ابن ابي طالب

دخل مكة عام الفتح وعلي رأسه مغفرة (وأما) حكم المسألة فقال أصحابنا إذا حج واعتمر حجة الاسلام وعمرته ثم أراد دخول مكة لحاجة لا تتكرر كزيارة أو تجارة أو رسالة أو كان مكيًا مسافرًا فأراد دخولها عائدا من سفره ونحو ذلك فهل يلزمه الاحرام بحج أو عمره فيه طريقان (أحدهما) أنه مستحب قولاً واحداً حكاه القاضي أبو الطيب في المجرى في آخر باب مواقيت الحج عن أبي موسى المروزي وقطع به سليم الرازي في كتابه الكفاية وحكاه أيضاً الرافعي وآخرون (وأصحهما) وأشهرهما فيه قولان (أحدهما) يستحب ولا يجب (والثاني) يجب ودليل القولين في الكتاب واختلافهما في أصحهما فصيح ابن القاص والمسدودي والبعوي وآخرون الوجوب وصحح الشيخ أبو حامد وأصحابه والشيخ أبو محمد الجويني والغزالي والاكثرون الاستحباب وصححه أيضاً الرافعي في المحرر قال البندنجي وهو نص الشافعي في عامة كتبه قال المتولي وعلي هذا يكره الدخول بغير احرام هذا حكم من لا يتكرر دخوله (أما) من يتكرر دخوله كالخطاب والحشاش والصيد والسقا ونحوهم (فان قلنا) فيمن لا يتكرر لا يلزمه لا يلزم الاحرام فهذا أولي والافطريقان (المذهب) أنه لا يلزمه وبه قطع كثيرون أو الاكثرون (والثاني) فيه وجهان وبعضهم يحكيهما قولين (أحدهما) يلزمه (والثاني) لا يلزمه ومن حكى الخلاف فيه القاضي أبو الطيب في المجرى والمتولي حكياه وجهين وحكاه ابن القاص في التلخيص والقفال والمحاملي والبندنجي والدارمي والبعوي وآخرون قولين (فان قلنا) يلزمه فقد اطلقه كثيرون ومن حكى هذا الخلاف وقيده المحاملي والبندنجي وآخرون بأنه في كل سنة مرة قال المحاملي في المجموع قال الشافعي في عامة كتبه يدخلها

الراحلة من غير محمل ولا يباحقه ضرر ولا مشقة شديدة فلا يعتبر في حقه الا وجدان الراحلة وإلا فيعتبر مع وجدان الراحلة وجدان المحمل أيضاً قال في الشاملي وعلى هذا لو كان يباحقه مشقة غليظة في ركوب المحمل اعتبر في حقه الكنيسة وذكر المحاملي وغيره من العراقيين ان في حق المرأة يعتبر المحمل واطلقوا القول فيه لانه استرلها وألحق بها ثم العادة جارية بر كوب اثنين في المحمل فان وجد مؤنة محمل او شق محمل ووجد شريكاً يجاس في الجانب الآخر لزمه الحج وان لم يجد الشريك فلا (أما) إذا لم يجد إلا مؤنة الشق فظاهر وأما إذا وجد مؤنة المحمل بتمامه فقد علله في الوسيط بأن بذل الزيادة خسران لا مقابل له أي هو مؤنة مجحفة يعسر احتمالها وكان لا يبعد تخريجها على الخلاف في لزوم اجرة البذرة وفي كلام الامام اشارة اليه (واقسم اثنان) من ليس بينه وبين مكة مسافة القصر بان كان من أهل مكة أو كان بينه وبينها دون مسافة القصر فان كان قويا على المشي لزمه الحج ولم يعتبر في حقه وجدان الراحلة وان كان ضعيفاً لا يقوى على المشي أو يناله

ومن حديث ابن مسعود ومن حديث عائشة ومن حديث عمر وبن شعيب عن ابيه عن جده وطرقها كلها ضعيفة وقد قال عبد الحق ان طرقها كلها ضعيفة وقال أبو بكر ابن انندر لا يثبت الحديث في ذلك مسنداً والصحيح من الروايات رواية الحسن المرسله *

الخطاب ونحوه بغير احرام قال وقال في بعض كتبه يحرم في كل سنة مرة لثلا يستهين بالحرم وقال القاضي ابو الطيب قال ابو علي في الافصاح (ان قلنا) غير الخطاب ونحوه لا يلزمه الاحرام فالخطاب اولي والا فقولان وظاهر المذهب انه لا يلزمه قال وقال ابو سحوق قال الشافعي في الاملاء يحرمون كل سنة مرة قال القاضي وهذا غير مشهور والله اعلم (وأما) البريد الذي يتكرر دخوله الي مكة للرسائل فقطع الدارمي بانه كالخطاب ونحوه وقال القاضي ابو الذيب وصاحب الشامل والبيان من اصحابنا من جعله كالخطاب لتكرر دخوله ومنهم من قال ان قلنا لا يجب علي الخطاب في البريد وجهان فالخاصل ان المذهب انه لا يجب الاحرام لدخول مكة علي من دخل لتجارة ونحوها مما لا يتكرر ولا علي من يدخل لتكرر كالخطاب ولا علي البريد ونحوه قال اصحابنا فان قلنا يجب فلو وجوب شروط (احدها) ان يجيء الداخل من خارج الحرم فاما اهل الحرم فلا إحرام عليهم بلا خلاف لدخوله كما لا يشرع تحية المسجد لمن انتقل من موضع منه الى موضع منه (والثاني) ألا يدخلها لقتال ولا خائفاً فان دخلها لقتال بغاة او قطاع طريق او غيرهما من القتال الواجب او المباح او خائفاً من ظالم او غريم بمسه وهو معسر لا يمكنه الظهور لاداء النسك الا بمشقة ومخاطرة لم يلزمه الاحرام بلا خلاف (الثالث)

منه ضرر ظاهر فلا بد من الراحلة ومن الحمل ايضا ان لم يمكنه الركوب دونه كما في حق البعيد ووجدت لبعض المتأخرين من أئمة طبرستان تخريج وجه في أن القريب كالبعيد مطلقا والمشهور الفرق ولا يؤمر بالزحف بحال وإن امكن وحيث اعتبرنا وجدان الراحة والحمل فالمراد منه أن يملكهما أو يتمكن من تحصيلهما ملكا واستئجارا بثمن المثل أو أجرة المثل (واعلم) انه يشترط أن يكون ما يصرفه إلي الراحلة مع الحمل أو دونه فاضلا عما يشترط كون الزاد فاضلا عنه وسيأتي ذلك (وقوله) أما الراحلة فلا بد منها قد عرفت انه غير مجرى على اطلاقه لو وجب الحج علي القريب المتمكن من المشي (وقوله) ولا علي من لا يستمسك علي الراحلة أي من غير محمل ونحوه لا مطلقا بخلاف قوله بعد هذا أما البدن فلا يعتبر فيه الا قوة يستمسك بها علي الراحلة فان المراد هناك الاستمسك عليها مطلقا (وقوله) ما لم يجد محملا او شق محمل مع شريك الوجه صرف قوله مع شريك الي حائي وجدان الحمل ووجدان الشق لانه لو خصص بما إذا وجد الشق لكان ذلك حكما بالزوم فيما إذا وجد مؤنة الحمل مطلقا وهو خلاف ما نقلناه في الوسيط *

قال (وأما الزاد فهو أن يملك ما يبلغه الي الحج فاضلا عن حاجته أعني به المسكن والعبد الذي يخدمه ودست ثوبه ونفقة أهله إلي الاياب فان لم يكن له أهل ولا مسكن ففي اشتراط نفقة الاياب إلي الوطن وجهان ولو احتاج إلي نكاح لخوف العنت فصرفت المال اليه أهم وفي صرف رأس ماله الذي لا يقدر علي التجارة الاباء إلي الحج وجهان ومن لا نفقة معه في الطريق وقدر علي الكسب لم يلزمه الخروج للمشقة في الجمع بين الكسب والسفر *

ان يكون حرا فان كان عبدا فلا احرام عليه ان لم يأذن سيده فيه بلا خلاف وكذا ان اذن علي المذهب لانه ليس واجبا عليه بأصل الشرع فلا يصير واجبا باذن سيده كصلاة الجمعة وكحجة الاسلام وفيه وجه ضعيف انه يجب عليه إذا أذن سيده لان المنع لحقه فزال باذنه والمذهب الاول وهو المنصوص وبه قطع جماهير الاصحاب والله اعلم قال أصحابنا واذا قلنا بوجوب الاحرام واجتمعت شروطه فدخل بغير احرام فطريقان (أصحهما) وهو المذهب وبه قطع الجمهور لا قضاء لان القضاء متعذر لان الدخول الثاني احرام يقتضي احراما آخر يتسلسل ولان الاحرام مشروع لحرمته الحرم لثلاثيته بالدخول بغير احرام فاذا دخل بغير احرام فالتحريم لا يحصل الا بالاحرام كما قال أصحابنا وهذا كما اذا دخل المسجد فجلس ولم يصل التحية فانها تفوت بالجلوس ولا يشرع قضاؤها (الطريق الثاني) فيه وجهان وقيل قولان (أصحهما) لا قضاء (والثاني) يجب القضاء وحكاه المصنف

المتعلق الثاني الزاد ويشترط لوجوب الحج أن يجد الزاد وأوعيته وما يحتاج اليه في السفر إن كان له اهل وعشيرة فمدة ذهابه وإيابه إلى بلده وإن لم يكونوا ففي اشتراطه لمدة الاياب وجهان (أحدهما) لا يشترط لان البلاد في حق مثل هذا الشخص متقاربة (وأصحهما) انه يشترط لما في الغربة من الوحشة ونزاع النفوس إلى الاوطان ويجرى الوجهان في اعتبار الراحة للاياب وهل يخص الوجهان بما إذا لم يملك ببلدته مسكنا أم لا أبدى الامام رحمه الله فيه احتمالين ورأى الاظهر التخصيص وأغرب ابو عبد الله الحناطي فنقل وجهها في ان مدة الاياب لا تعتبر في حق ذى الاهل والعشيرة ايضا ثم في الفصل مسائل (أحداها) يشترط أن يكون الزاد والراحلة فاضلا عن نفقة من تلزمه نفقتهم وكونتهم مدة ذهابه ورجوعه (الثانية) في اشتراط كونهما فاضلين عن المسكن والعبد لمن يحتاج إلى خدمته لزمانته أو لمنصبه وجهان (أظهرهما) عند الاكثرين وهو المذكور في الكتاب الاشتراط فيبقى عليه مسكنه وعبداه كما يبقيان عليه في الكفارة ولانه متعلق حاجته المهمة فأشبهه دست ثوب يليق بمنصبه وعلى هذا لو كان معه تقدير يد صرفه اليهما مكن (والثاني) وبه قال مالك لا يشترط بل عليه بيع المسكن والخادم والاكتفاء بالاكتراء لان الاستطاعة مفسرة في الخبر بالزاد والراحلة وهو واجد لهما وهذا الوجه أصح عند صاحب التتمة وبه اجاب ابو القاسم الكرخي وحكاه عن نصه في الام ومن قال به فرق بين الحج والكفارة بان العتق في الكفارة له بدل معدول اليه والحج بخلافه وهذا الخلاف كالخلاف في اعتبارهما في صدقة الفطرو قد مر (فان قلنا) بالوجه الاول فذلك فيما اذا كانت الدار مستغرقة بحاجته وكانت سكنى مثله والعبد عبدا مثله فأما إذا أمكن بيع بعض الدار وفي ثمنه بمؤنة الحج أو كانا نفيسين لا يليقان بمثله ولو أبد لهما وفي التفاوت بمؤنة الحج لزمه ذلك هكذا أطلقوه ههنا لكن في لزوم بيع الدار والعبد النفيسين المؤلفين في الكفارة وجهان وقد أوردهما في الكتاب ولا بد من عودهما والله أعلم (الثالثة) لو كان له رأس مال يتجر فيه وينفق من ربحه ولو نقص لبطالت

والأصحاب عن ابن القاص فعلى هذا يلزمه أن يخرج ثم يه ود محر ما قال الرافعي عال أصحابنا عدم القضاء بعاتين (أحدهما) أن القضاء لا يمكن لأن الدخول الثاني يحتاج إلى قضاء آخر فصار كمن نذر صوم الدهر فافطر وفرع ابن القاص في هذه العلة أنه لو لم يكن ممن يتكرر دخوله كالخطابين ثم صار منهم لزمه القضاء وربما نقلوا عنه أنه يوجب عليه أن يجعل نفسه منهم قل (والعلة الثانية) وهي الصحة وبها قال العراقيون والقفال أنه تحية للبقعة فلا يقضى كتحية المسجد هذا كلام الرافعي قال أصحابنا وإذا قلنا يلزمه الأحرام فتركه وترك القضاء عصى ولادم عليه لأن الدم يجبر الخلل الحاصل في النسك بالأحرام داخل الميقات من غير رجوع إليه ونحو ذلك وهذا لم يدخل في نسك قالوا وإذا أوجبنا الأحرام لزمه أن يحرم من الميقات فلو أحرم بعد مجاوزته فعليه دم لما ذكرناه وممن صرح بالصورتين القاضي أبو القاسم بن كج والماوردي والدارمي وآخرون والله تعالى أعلم

﴿ فرع ﴾ إذا أراد دخول الحرم ولم يرد دخول مكة فحكمه حكم دخول مكة ففيه التفصيل والخلاف السابق وهذا الخلاف صرح به جميع الأصحاب ممن صرح به القاضي الماوردي والدارمي والقاضي أبو الطيب في المجرد في باب المواقيت والمحاملي في المقنع وغيره والجرجاني في كتابيه البلغة والتحرير والشاشي في المستظهرى والرويانى في الحاية وخلاتى لا يحصون صرحوا به وأشار إليه المتولي

تجارته أو كان له مستغلات ترتفع منها نفقته فهل يكلف بيعها فيه وجهان (أحدهما) وبه قال أحمد وابن سريج لا واختاره القاضي أبو الطيب لثلا ينسلخ من ذات يده ولا يلتحق بالمساكين (وأحدهما) وبه قال أبو حنيفة رحمه الله نعم كما يكلف بيعها في الدين لأنه فسر الاستطاعة في الخبر بالزاد والراحلة وهو واجد لهما ويفارق العبد والمسكن لأنه محتاج إليهما في الحال وليس كذلك ما نحن فيه وإنما يتخذ ذخيرة للمستقبل (الرابعة) إذا ملك مالا فاضلا عن الوجوه المذكورة لكنه كان محتاجا إلى أن ينكح خاتفا من العنت فصرف المال إلى مؤن النكاح أهم من صرفه إلى الحج هذه عبارة الجمهور وعلاوه بأن حاجة النكاح ناجزة والحج على التراخي والاسبق إلى الفهم من التقديم الذى أطلقوه أنه لا يجب الحج والحالة هذه فيصرف ما يملكه إلى مؤنات النكاح وقد صرح الإمام بهذا المفهوم لكن كثيرا من العراقيين وغيرهم قالوا يجب الحج على من أراد التزوج لكن له أن يؤخره لوجوبه على التراخي ثم إن لم يخف العنت فتقديم الحج أفضل وإن خافه فتقديم النكاح أولى (الخامسة) لو لم يجد ما لا يصرفه إلى الزاد لكنه كان كسوبا يكتسب ما يكفيه وقد أدخل أهله النفقة فهل يلزمه الحج تعويلا على الكسب حكى الإمام عن أصحابنا العراقيين أنه إن كان السفر طويلا لم يلزمه ذلك لأنه قد ينقطع عن الكسب لعارض وبتقدير أن لا ينقطع فالجمع بين تعب الكسب والسفر تعظم فيه المشقة وإن كان قصيرا نظر أن كان يكتسب في كل يوم ما يكفيه ولا يفضل عنه لم يلزمه لأنه ينقطع عن كسبه في أيام الحج فيتضرر وإن كان كسبه في يوم يكفيه لا يام لزمه الخروج قال الإمام وفيه احتمال كما أن القدرة على الكسب

والباقون (واما) قول الرافعي هل ينزل دخول الحرم منزلة دخول مكة فيما ذكرناه قال بعض الشارحين نعم قال الرافعي لا يعد تخريجه علي خلاف في نظائره كأنه أراد انظاره إباحة الصلوات في أوقات النهي فانها تباح بمكة وكذا في سائر الحرم علي الصحيح فهذا الذي قاله الرافعي عجب من وجهين (أحدهما) كونه نقل المسألة عن بعض الشروح وهي مشهورة صريحة في هذه الكتب المشهورة التي ذكرها وغيرها (والثاني) كونه قال يحتمل تخريجه علي خلاف مع أنه لا خلاف فيه فالصواب ما سبق ان الحرم كمكة بلا خلاف والله أعلم *

﴿ فرع ﴾ ذكر المصنف وجميع الاصحاب هنا أنه يجوز دخول مكة للقتال بغير احرام قالوا وصورة ذلك أن يلتجئ اليها طائفة من الكفار أهل الحرب والعياذ بالله أو طائفة من البغاة أو قطاع الطريق ونحوهم وقطع الاصحاب هنا بجواز قتالهم وهو الصواب المشهور وذكر القفال في كتاب النكاح من شرح التلخيص في كتاب خصائص رسول الله صلى الله عليه وسلم والماوردي في الاحكام السلطانية خلافا في قتالهم في مكة وسائر الحرم ووجه التحريم قوله صلى الله عليه وسلم « ان الله حرم مكة فلم تحل لاحد قبلي ولا تحل لاحد بعدي وانما أحلت لي ساعة من نهار »

﴿ فرع ﴾ قال المصنف والاصحاب هنا ان النبي صلى الله عليه وسلم دخل مكة يوم الفتح وهو لا يأمن أن يقاتل (فد يقال) إن هذا يخالف لمذهب الشافعي فان مذهب الشافعي وجميع الاصحاب أن النبي صلى الله عليه وسلم « دخل مكة يوم الفتح صلحا وفتحها صلحا وقال ابو حنيفة وآخرون فتحها عنوة وقد ذكر المصنف المسألة في كتاب السير وهناك ذكرها الرافعي والاصحاب (والجواب) ان هذا لا يخالف ذلك لانه صلى الله عليه وسلم صالح أبا سفيان وكان لا يأمن غدر أهل مكة فدخل صلحا وهو متأهب للقتال ان غدروا والله أعلم *

في يوم الفطر لا تجعل كحصول الصاع في ملكه (وقوله) في الكتاب لم يلزمه الخروج معلّم بالميم لان عند مالك يلزمه ذلك وهكذا قال فيمن أمكنه الحج بالسؤال في الطريق ثم لفظ الكتاب مطلق وقضية ما نقلناه التقييد (وقوله) في أول الفصل وأما الزاد فهو أن يملك ما يبلغه الى الحج فيه اضرار لان كونه مالكا لما يبلغه لا يصلح تفسيره للزاد والمعنى أن القدرة علي الزاد هي أن يملك ما يبلغه (وقوله) نفقه أهله الي الاياب أي ان كان له أهل والمراد من الأهل ههنا من يلزمه نفقته لا غير وفي قوله فان لم يكن له أهل لا يمكن الحمل علي هؤلاء فحسب إذ ليس ذلك موضع الوجهين وانما الوجهان فيما اذا لم يكن له عشيرة أصلا كذا ذكره الصيدلاني وغيره لانه يعظم علي الانسان مفارقة العشائر فلا بد من اعتبار الاياب اذا كان الرجل ذا عشيرة قال الامام ولم يتعرض أحد من الاصحاب للمعارف والاصدقاء لان الاستبدال بهم متيسر (وقوله) ومسكن يشعر باعتبار فقدان المسكن في حصول الوجهين وهو جواب علي أظهر الاحتمالين عند الامام كما مر واعرف في نظم الكتاب

﴿فرع﴾ في مذاهب العلماء فيمن أراد دخول الحرم لحاجة لا تكرر كالتيجارة والزيارة وعبادة المريض ونحوها* قد ذكرنا أن الأصح عندنا أنه يستحب له الإحرام ولا يجب سواء قربت داره من الحرم أم بعدت وبه قال ابن عمر* وقال مالك وأحمد يلزمه* وقال أبو حنيفة يلزمه أن كانت داره في الميقات أو أقرب إلى مكة جاز دخوله بلا إحرام وإلا فلا* واحتجوا للوجوب بقول ابن عباس المذكور في الكتاب* واحتج كثيرون بقوله صلى الله عليه وسلم «ان الله حرم مكة فلم تحل لأحد قبلي ولا تحل لأحد بعدى وإنما أحلت لي ساعة من نهار» ودليلنا الأصح حديث «الحج كل عام قال لا بل حجة» وهو حديث صحيح كما سبق بيانه قريبا ولأنه تحية لبقة فلم يجب كتحية المسجد (وأما) قول ابن عباس فيعارضه مذهب ابن عمر أنه كان لا يراه واجبا (وأما) حديث «لا تحل لأحد بعدى» فالمراد به القتال كما سبق وليس في جميع طرق هذا الحديث ما يقتضي الإحرام وإنما هو صريح في القتال وقد سبق تأويله والله أعلم*

﴿فرع﴾ قد ذكرنا أنه إذا قلنا يجب الإحرام للدخول الحرم فدخل بغير إحرام عصي والمذهب أنه لا يلزمه القضاء* وقال أبو حنيفة يلزمه وقال ابن القاص من أصحابنا إذا صار خطابا ونحوه لزمه القضاء وبالأول قال جمهور أصحابنا وما أخذ الخلاف بين الجمهور وابن القاص بقول إنما يتمتع القضاء للخوف من التسلسل فإذا صار خطابا زال التسلسل فان الخطاب لا يلزمه الإحرام للدخول وقال الجمهور العلة الصحيحة في عدم وجوب القضاء أن الإحرام وجب لحرمه الدخول والبقعة فإذا لم يأت به فات ولا يشرع قضاؤه كتحية المسجد إذا جلس فيه ولم يصلها فانه لا يشرع له قضاؤها كما سبق تقريره في باب صلاة التطوع واتفق أصحابنا هنا على أنه لا يشرع قضاؤها والصواب فيها ما قدمناه هنا

شيئين (أحدهما) أنه لم يصرح باعتبار كونه فاضلا عن نفقته في نفسه لكنه مفهوم من كلامه في مواضع (منها) اعتبار كونه فاضلا عن نفقة الأهل فانه يفهم اعتبار كونه فاضلا عن نفقته بطريق الأولي (ومنها) قوله ففي اشتراط نفقة الإياب وجهان ومعلوم أنه في نفقة نفسه لا في نفقة الأهل فانها مجزوم باشتراطها إلى الإياب (الثاني) أنه لم يعتبر كونه فاضلا عن الدين ولا بد منه أما إذا كان حالا فلائنه ناجز والحج على التراخي وأما إذا كان مؤجلا فلائنه إذا صرف مامعه إلى الحج فقد يحل الاجل ولا يجد ما يقضى به الدين وقد تخترمه المنية فتبقى ذمته مرتهنة وفيه وجه أن المدة أن كانت بحيث تنقضي بعد رجوعه من الحج لزمه الحج ولو كان ماله دينا في ذمة إنسان نظر أن تيسر تحصيله في الحال بأن كان حالا ومن عليه ملي مقر أو عليه بينة فهو كالحاصل في يده وإن لم يتيسر بأن كان من عليه منكرا ولا بينة أو كان مؤجلا فهو كالعدم وقد يتوصل المحتال بهذا إلى دفع الحج فيبيع ماله نسيئة إذا قرب وقت الخروج فان المال إنما يعتبر وقت خروج الناس*

قال القفال في شرح التلخيص وكما لو سلم علي إنسان ولم يرد عليه حتى مضت أيام ثم لقيه فأراد إن يرد عليه فإنه لا يجوز. لأنه مؤقت فأت وقته قال القاضي أبو الطيب في المجرد كما لو فر في الزحف من اثنين غير متجرف لقتال ولا متحيز إلى فئة فإنه لا يمكنه قضاؤه لأنه متى لقي اثنين ممن يجب قتالهما وجب قتالهما باللقاء لا قضاء. قال أصحابنا فعلي هذا التعليل لو صار خطابا ونحوه لم يلزمه القضاء لعدم إمكان تدارك فوات انتهاك الحرمة (فان قيل) إنما لم تقض تحية المسجد لكونها سنة أما الاحرام فواجب فينبغي قضاؤه قال الاصحاب (فالجواب) أن التحية لم يترك قضاؤها لكونها سنة فان السنة الراتبة إذا فاتت يستحب قضاؤها علي الصحيح وإنما لم تقض لتعلقها بحرمة مكان صيانة له من الانتهاك وقد حصل فلو صلاها لم يرتفع ما حصل من الانتهاك وكذا الاحرام لدخول الحرم واعتراض علي تعليل ابن القاص فقليل ينبغي أن يجب القضاء ويدخل فيه إحرام الدخول الثاني كما إذا دخل محرما بحجة الاسلام فإنه يدخل فيه إحرام الدخول وكما إذا دخل المسجد فصلي فريضة فيدخل فيه تحية المسجد (والجواب) ما أجاب به البغوي أن الاحرام الواحد لا يجوز أن يقع عن واجبين من جنس واحد كمن أهل بحجتين لا ينعقد احرامه بهما بل ينعقد بأحدهما وقال القفال في شرح التلخيص قال أصحابنا هذا التعليل الذي ذكره ابن القاص غلط وليس العلة في اسقاط القضاء التسلسل بل فوات

قال ﴿ وأما الطريق فشرطه أن يكون آمنا عما يخاف في النفس والبضع والمال فلو كان في الطريق بحر لزم الركوب على قول لغلبة السلامة ولم يلزم في قول للخطر ولزم على غير المستشعر في قول دون الجبان وإذا لم توجب فلو توسط البحر واستوت الجهات في التوجه إلى مكة ولا نصراف عنها في الوجوب الآن وجهان واستطاعة المرأة كاستطاعة الرجل لكن إذا وجدت محرما أو نسوة (حو) فقات مع أمن الطريق ولو كان علي المرصد من يطلب مالا لم يلزم الحج وفي لزوم اجرة البذرة وجهان وإذا لم يخرج محرمة المرأة إلا بأجرة لزم على اظهر الوجهين *

المتعلق الثالث الطريق ويشترط فيه الأمن في ثلاثة أشياء قال الأمام وليس الأمن الذي نذكره قطعيا ولا يشترط أيضا الأمن الذي يغلب في الحضر بل الأمن في كل مكان بحسب ما يليق به (فأحد) الأشياء الثلاثة النفس فلو خاف علي نفسه من سبع أو عدو في الطريق لم يلزمه الحج ولهذا جاز التحلل عن الاحرام بمثل ذلك علي ماسيأتي في باب الاحصار وهذا اذا لم يجد طريقا سواه فان وجد طريقا آخر آمنا لزمه سلوكه أما اذا كان مثل مسافة الاول فظاهر وأما اذا كان أبعد فكذلك اذا وجد ما يقطعه به كما لو لم يجد طريقا سواه وذكر في التهمة وجهان أنه لا يلزمه كما لو احتاج الي بذل مؤنة زائدة في ذلك الطريق ولو كان في الطريق بحر لم يخل اما ان يكون له في البر طريق أيضا ولا يكون ان كان لزم الحج والا فقد قال في المختصر ولم يبين لي ان اوجب ركوب البحر للحج ونص في الام علي أنه لا يجب وفي الاملاء علي أنه ان كان أكثر عيشه في البحر وجب والاصحاب منقسمون الي

الوقت وقال الشيخ أبو محمد الجويني اعترض بعض شيوخنا علي تعليل ابن القاص فقال ان كان القضاء واجبا فينبغي أن يجب سواء صار خطايا أو لا والا فيبطل ان يجب بمصيره خطايا والله أعلم *

﴿فرع﴾ قال ابن القاص في التلخيص كل عبادة واجبة اذا تركها لزمه القضاء أو الكفارة الا واحدة وهي الاحرام لدخول مكة وهذا الذي قاله ينقض بأشياء (منها) إمساك يوم الشك اذا ثبت أنه من رمضان فانه يجب إمساكه على المذهب الصحيح فلو ترك الامساك لم يلزمه ترك الامساك كفارة ولا قضاء الامساك والله أعلم * قال المصنف رحمه الله تعالى *

﴿ولا يجب الحج والعمرة إلا علي مسلم عاقل بالغ حر مستطيع﴾ (فأما) الكافر فان كان أصليا لم يصح منه لان ذلك من فروع الايمان فلا يصح من الكافر ولا يخاطب به في حال الكفر فانه لا يصح منه فان أسلم لم يخاطب بمافاته في حال الكفر لقوله صلى الله عليه وسلم «الاسلام يجب ما قبله» ولانه لم يلتزم وجوبه فلم يلزمه كضمان حقوق الآدميين وان كان مرتدآ لم يصح منه لما ذكرناه ويجب عليه لانه التزم وجوبه فلم يسقط عنه بالردة كحقوق الآدميين *

﴿الشرح﴾ هذا الحديث صحيح رواه مسلم في صحيحه من رواية عمرو بن العاص ان النبي صلى الله عليه وسلم قال «الاسلام يهدم ما كان قبله» هذا لفظ رواية مسلم ذكره في أوائل الكتاب في كتاب الايمان وفي رواية غيره يجب ما قبله - بضم الجيم وبعدها باء موحدة - من الجب وهو القطع ورويناه في كتاب الزبير بن بكار يحت - بضم الحاء المهملة وبعدها تاء مشاة فوق - من الحت وهو الازالة والالفاظ الثلاثة متفقة المعني وقد ينكر علي المصنف كونه استدلال بالحديث وهو خبر آحاد يفيد الظن لا القطع وترك الاستدلال بقول الله عز وجل (قل للذين كفروا ان ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف) فينكر استدلاله بظني مع وجود القطعي (وجوابه) أن الآية الكريمة تقتضي غفران الذنوب لا سقاط حقوق وعبادات سبق وجوبها (وأما) الحديث فصحيح صريح في قطع النظر عما قبل الاسلام فكان الاستدلال بالحديث هنا هو الوجه لا انطباقه علي ما استدل به والله أعلم (وأما) قول المصنف فان كان

مشتبين للخلاف في المسألة والى نافرين له والمشتبين طريقان (أحدهما) أن المسألة على قولين مطلقا حكاه الشيخ أبو محمد وغيره (أحدهما) أنه يلزم ركوبه للظواهر المطلقة في الحج (والثاني) لالما فيه من الخوف والخطر (وأظهرهما) أنه إن كان الغالب منه الهلاك اما باعتبار خصوص ذلك البحر أو لهيجان الامواج في بعض الاحوال لم يلزم الركوب وإن كان الغالب السلامة ففيه قولان (أظهرهما) الزوم كسلوك طريق البر عند غلبة السلامة (والثاني) المنع لان عوارض البحر عسرة الدفع وعلي هذا الاعتدل الاحتمال فيلحق بغلبة السلامة او بغلبة الهلاك تردد كلام الأئمة فيه (وأما) النافون للخلاف فلهم طرق (أحدها) القطع بعدم الزوم وحمل نصه في الاملاء علي ما إذا ركبه لبعض الاغراض فصار

أصليا فيعني به الاحتراز عن المرتد ويدخل في الأصلي الذمي والحربي سواء الكتباني والوثني وغيرها (وقوله) من فروع الايمان فلا يصح من الكافر فينتقض بالكفارة والعدة واشباههما فكان ينبغي أن يقول ركن من فروع الايمان (وقوله) ولا يخاطب به في حال الكفر معناه لا ندأ به بفعل الصلاة في حال الكفر (وأما) الخطاب الحقيقي فهو مخاطب بالفروع على المذهب الصحيح وقد سبق في أول كتاب الصيام مثل هذه العبارة وبسطنا هناك الكلام فيها (وأما) قوله فان أسلم لم يخاطب بما فاتة في حال الكفر فمعناه انه اذا كان في حال كفره واجدا للزاد والراحلة وغيرهما من شروط الاستطاعة ثم أسلم فلا اعتبار بتلك الاستطاعة ولا يستقر الحج في ذمته بها بل يعتبر حاله بعد الاسلام فان استطاع لزمه الحج وإلا فلا ويكون إسلامه كبلوغ الصبي المسلم فيعتبر حاله بعده (وقوله) لانه لم يلتزم وجوبه فلم يلزمه كضمان حقوق الادميين قد يقال هذا الدليل ناقص وانما يصح هذا في الكافر والحربي (وأما) الذمي فان عليه ضمان حقوق فكأنه لم يترك دليلا لعدم الوجوب على الذمي اذا أسلم (وجوابه) أن مراده أن الحربي والذمي لم يلتزما بالحج فلم يلزمهما اذا أسلما كالا يلزم حقوق الادميين من لم يلتزمها وهو الحربي وقد سبق مثل هذا في أول كتاب الزكاة وبسطت هناك بيانه (وأما) قوله في المرتد يجب عليه لانه اتزم وجوبه فقد يقال ينتقض بما اذا أتلف المرتد على مسلم شيئا في حال قتال الامام للطائفة المرتدة العاصية فانه لا يضمن على الاصح ومراد المصنف بقوله يجب على المرتد انه اذا استطاع في حال الردة استقر الوجوب في ذمته فاذا أسلم وهو معسر دام الوجوب في ذمته والله أعلم (أما) أحكام المسألة فقال الشافعي والاصحاب إنما يجب الحج على مسلم بالغ عاقل حر مستطيع فان اختل أحد الشروط لم يجب بلا خلاف قال الكافر الأصلي لا يطالب بفعله في الدنيا بلا خلاف سواء الحربي والذمي والكتباني والوثني والمرأة والرجل وهذا لا خلاف فيه فاذا استطاع في حال كفره ثم أسلم وهو معسر لم يلزمه الحج إلا أن يستطيع بعد ذلك لان الاستطاعة في الكفر لا أثر لها وهذا لا خلاف فيه (وأما) المرتد فيجب عليه فاذا استطاع في رده ثم أسلم وهو معسر فالحج مستقر في ذمته بتلك الاستطاعة (وأما) الأثم بترك الحج فيأثم المرتد بلا خلاف لانه مكلف به في حال رده (وأما) الكافر الأصلي فهل يأثم قال أصحابنا فيه خلاف مبنى على انه مخاطب بالفروع أم لا (فان قلنا) بالصحيح انه مخاطب اثم والا فلا والله أعلم *

اقرب إلى الشط الذي يلي مكة (والثاني) القطع بالازوم وهذا قد اشار اليه الحناطي وغيره (والثالث) وبه قال ابواسحاق الاصطخرى انه ان كان الغالب الهلاك لم يلزمه وان كان الغالب السلامة لزم واختلاف النص محمول على الخالين وبهذا قال ابو حنيفة واحمد رحمهما الله (والرابع) تنزيل النصين على حالتين من وجه آخر ان كان الرجل ممن اعتاد ركوب البحر كالملاحين واهل الجزائر لزمه وإلا فلا لصعوبته عليه حكى الطريقة هكذا على هذا العراقيون وطائفة ونقل الامام عن بعض الاصحاب

﴿فرع﴾ قال أصحابنا الناس في الحج خمسة أقسام (قسم) لا يصح منه بحال وهو الكافر (واقسم الثاني) من يصح له لا بالمباشرة وهو الصبي الذي لا يميز والمجنون المسلمان فيحرم عنها الولي وفي الجنون خلاف سند ذكره ان شاء الله تعالى (والثالث) من يصح منه بالمباشرة وهو المسلم المميز وان كان صبيا وعبدًا (والرابع) من يصح منه بالمباشرة ويميزه عن حجة الاسلام وهو المسلم المميز البالغ الحر (الخامس) من يجب عليه وهو المسلم البالغ العاقل الحر المستطيع قالوا فشرط الصحة المطلقة الاسلام فقط ولا يشترط التكليف بل يصح احرام الولي عن الصبي والمجنون وشرط صحة المباشرة بالنفس الاسلام والتمييز وشرط وقوعه عن حجة الاسلام البلوغ والعقل والاسلام والحرية فلو تكلف غير المستطيع الحج وقم عن فرض الاسلام ولو نوى غيره وقع عنه وشرط وجوبه هذه الاربعة مع الاستطاعة والله أعلم *

قال المصنف رحمه الله *

﴿وأما المجنون فلا يصح منه لانه ليس من أهل العبادات فلم يصح حجه ولا يجب عليه لقوله صلى الله عليه وسلم «رفع القلم عن ثلاثة عن الصبي حتى يبلغ وعن المجنون حتى يفريق وعن النائم حتى يستيقظ»﴾ *

﴿الشرح﴾ هذا الحديث صحيح رواه علي وعائشة رضى الله عنهما وسبق بيانه في أول كتاب الصيام وأجمعت الامة على انه لا يجب الحج علي المجنون (وأما) صحته ففيها وجهان (جزم) المصنف وآخرون بأنه لا يصح منه (وجزم) البغوي والمتولي والرافعي وآخرون بصحته منه كالصبي الذي لا يميز في العبادات قالوا وأما المعنى عليه فلا يجوز ان يحرم عنه غيره لانه ليس بزائل العقل ويرجي برؤيه عن قريب فهو كالمريض قال المتولي فلو سافر الولي بالمجنون الي مكة فلما بلغ أفاق فأحرم صح حجه وأجزأه عن حجة الاسلام قال الا ان ما انفق عليه قبل افاقته فقد نفقة البلد يكون في مال المجنون والزيادة في مال الولي لانه ليس له المسافرة به هذا كلام المتولي وفي كلام غيره خلاف كما سند ذكره قريباً ان شاء الله تعالى (أما) من يمن ويفريق فقال أصحابنا ان كانت مدة افاقته يتمكن فيها من الحج ووجدت الشروط الباقية لزمه الحج والا فلا *

اللزوم عند جراءة الراكب وعدمه عند استشعاره وهذا قريب من الطريقة الاخيرة ويشبه ان يكون هو هي وانما الاختلاف في العبارة ثم ذكر ان من الاصحاب من نزل النصين علي الحالتين من غير ترديد قول (ومنهم) من قال لا يجب علي المستشعر وفي غيره قولان (ومنهم) من قال يجب علي غير المستشعر وفيه قولان والصائرون الي هذين الطريقين من المثبتين للخلاف واتبع حجة الاسلام رحمه الله منقول الامام قدس الله روحه واستخرج من الطرق التي نقلها ثلاثة اقوال (اللزوم) مطلقا (والمنع) مطلقا والفرق بين الجبان وغيره والمستشعر والجبان ههنا

﴿ فرع ﴾ قال الشافعي والأصحاب يشترط لصحة مباشرته بنفسه للحج افاقة عند الاحرام والوقوف والطواف والسعي دون ما سواها *

* قال المصنف رحمه الله *

﴿ وأما الصبي فلا يجب عليه الحج للخبر ويصح منه لما روى عن ابن عباس « أن امرأة رفعت صبيا الى النبي صلى الله عليه وسلم من محبتها فقالت يا رسول الله ألهذا حج قال نعم ولك أجر » فان كان مميزا فأحرم باذن الولي صحح احرامه وان احرم بغير اذنه ففيه وجهان قال أبو اسحق يصح كما يصح احرامه بالصلاة وقال أكثر أصحابنا لا يصح لانه يقتدر في أدائه الى المال فلم يصح بغير اذن الولي بخلاف الصلاة وان كان غير مميز جاز لامه أن تحرم عنه لحديث ابن عباس ويجوز لايه قياسا على الام ولا يجوز للاخ والعم أن يحرم عنه لانه لا ولاية لهما على الصغير فان عقد له الاحرام فعل بنفسه ما يقدر عليه ويفعل عنه واية ما لا يقدر عليه لما روى جابر قال « حججنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ومعنا النساء والصبيان فلبينا عن الصبيان ورمينا عنهم » وعن ابن عمر قال « كننا نحج بصبيانا فمن استطاع منهم رمى ومن لم يستطع رمى عنه » وفي نفقة الحج وما يلزمه من الكفارة قولان (أحدهما) يجب في مال الولي لانه هو الذي أدخله فيه (والثاني) يجب في مال الصبي لانه وجب لمصلحته فكان في ماله كأجرة المعلم *

مطلقان بمعنى واحد ولو قال على غير المستشعر دون المستشعر او على غير الجبان دون الجبان اسكان أحسن وأقرب الى الافهام وفي لفظ الكتاب ما ينبئك أن الخلاف مخصوص بما إذا كان الغالب اسلامه حيث قال لغلبة السلامة فان كان الغالب الهلاك فالظاهر الجزم بالمنع على ما مر (التفريع) إذا قلنا لا يجب ركوبه فهل يستحب فيه وجهان (أحدهما) لا لما فيه من التغرير بالنفس (وأظهرهما) نعم كما يستحب ركوبه للغزو وقد روى أنه صلى الله عليه وسلم قال « لا يركب أحد الا غازيا أو معتمرا أو حاجا » (١) والوجهان فيما إذا كان الغالب السلامة (أما) إذا كان الغالب الهلاك فيحرم الركوب هكذا

(١) * (حديث) * روى أنه صلى الله عليه وسلم قال لا يركب أحد البحر الا غازيا أو معتمرا أو حاجا: أبو داود والبيهقي من حديث عبد الله بن عمرو مرفوعا بزيادة فان تحت البحر نارا وتحت النار بحرا قال أبو داود رواه مجهولون وقال الخطابي ضعفوا اسناده وقال البخاري ليس هذا الحديث بصحيح ورواه البزار من حديث نافع عن ابن عمر مرفوعا وفيه ليث ابن أبي سليم وهو ضعيف : تنبيه هذا الحديث يعارضه حديث أبي هريرة المذكور في أول هذا الكتاب في سؤال الصيادين انا نركب البحر ونحمل معنا القليل من الماء ولم ينكر عليهم وروى الطبراني في الاوسط من طريق قتادة عن الحسن عن سمرة قال كانت أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يتجرون في البحر *

﴿الشرح﴾ حديث ابن عباس رواه مسلم (وأما) حديث جابر فرواه الترمذى وابن ماجه باسناد فيه أشعث بن سوار وقد ضعفه الا كثرون ووثقه بعضهم وقال الترمذى هو غريب لانعرفه الا من هذا الوجه والمخفة - بكسر الميم وفتح الحاء - وهى مركب من مراكب النساء كالمودج الا انها لا تقب بخلاف المودج فانه مركب من مراكب النساء يكون مقبباً وغير مقبب وكان سؤال المرأة المذكورة فى حديث ابن عباس فى حجة الوداع سنة عشر من الهجرة قبل وفات رسول الله صلى الله عليه وسلم بنحو ثلاثة أشهر (أما) أحكام الفصل فقال الشافعي والاصحاب لا يجب الحج على الصبي ويصح منه سواء فى الصورتين الصغير كالب ن يوم والمراهق ثم ان كان مميزاً أحرم بنفسه باذن وليه ويصح بلا خلاف فان استقل وأحرم بنفسه بغير إذن وليه فوجهان مشهوران ذكر المصنف دليلهما (أحدهما) يصح وبه قال أبو اسحق المروزي (وأصحهما) لا يصح وبه قال أكثر أصحابنا المتقدمين كما ذكره المصنف وكذا نقله أيضاً ابن الصباغ والبعوى وآخرون وصححه المصنفون

نقله الامام وحكى تردداً للاصحاب فيما اذا اعتدل الاحتمال واذا لم نوجب الركوب فلو توسط البحر هل له الانصراف أم عليه التماضى فيه وجهان وقيل قولان وهما مبنيان عند الاثمة على القولين فى المحصر اذا أحاط العدو به من الجوانب هل له التحلل (ان قلنا) له التحلل فله الانصراف (وان قلنا) لا فلا لانه لم يستفد به الخلاص فليس له الانصراف قال فى التتمة وهو المذهب وموضع الوجهين ما اذا استوى ما بين يديه وما خلفه فى غالب الظن فان كان ما بين يديه أكثر لم يلزمه التماضى بلا خلاف على القول الذى عليه نفع وان كان أقل لزم وموضعهما عند التساوى ما اذا كان له فى المنصرف طريق غير البحر فان لم يكن فله الانصراف بلا خلاف كيلا يحتاج الى تحمل زيادة الاخطار وجميع ما ذكرناه فى حق الرجل أما المرأة ففيها خلاف مرتب على الرجل وأولى بعدم الوجوب لانها اشد تأثراً بالاهوال ولانها عورة وربما تنكشف للرجال لضيق المسكن واذا قلنا بعدم الوجوب فنقول بعدم الاستحباب أيضاً ومنهم من طرد الخلاف وليست الانهار العظيمة كجيحون فى معنى البحر لان المقام فيها لا يطول والخطر فيها لا يعظم وفيه وجه غريب (والثاني) البضع والغرض من ذكره بيان حكم المرأة فى الطريق قال فى السكتاب واستطاعة المرأة كاستطاعة الرجل ولكن اذا وجدت محرماً الى آخره يسوى بين استطاعة الرجل واستطاعة المرأة الا فيما يتعلق بالحرم وليس الامر على هذا الاطلاق لما مر من قول من اعتبر الحمل فى حقها مطلقاً وايضاً فلما ذكرناه الآن فى ركوب البحر (واما) ما يتعلق بالحرم فاعلم انه لا يجب عليها الحج حتى تأمن على نفسها فان خرج معها زوج أو محرم اما بنسب أو غيره فذاك والا فننظر ان وجدت نسوة ثقات يخرجن فعليها ان تخرج معهن وهل يشترط ان يكون مع واحدة منهن محرم فيه وجهان (أحدهما) وبه قال القفال نعم ليكلم الرجال عنهن ولتستمن بالتي معها محرم اذا ابتاين بنائبة (وأصحهما) لا لان النساء اذا كثرن انقطع الاطاع

قال أصحابنا (فان قلنا) يصح فلوليه تحليته اذا رآه مصلحة ولو أحرم عنه وليه (فان قلنا) يصح استقلال الصبي لم يصح احرام الولي والا فوجهان مشهوران حكاهما المتولي وآخرون (أصحهما) عند الرافعي يصح وقطع البغوى بأنه لا يصح احرام الولي عنه أباً كان او جدّاً وقطع به ايضاً صاحب الشامل وحكي القاضي ابو الطيب في تعليقه وجهان عن ابي الحسين بن القطان انه قال لا ينعقد احرام الصبي المميز بنفسه لانه ليس له قيمد صحيح قال القاضي هذا غلط فان له قصداً صحيحاً ولهذا تصح صلاته وصومه وكذا الحج قال القاضي (فان قيل) قد قلتم لا يتولي الصبي اخراج فطرته بنفسه وجوزتم هنا احرامه بنفسه فما الفرق (قلنا) الحج لا تدخله النيابة مع القدرة والفطرة تدخلها النيابة مع القدرة فافترقا ولان الفطرة يتولاها الولي والاحرام يفتقر الى اذن الولي فهما سواء هذا كله في الصبي المميز (اما) الصبي الذي لا يميز فقال أصحابنا يحرم عنه وليه قال أصحابنا سواء كان الولي محرماً عن نفسه او عن غيره او حالاً وسواء كان حج عن نفسه ام لا وهل يشترط حضور الصبي ومواجهته بالاحرام فيه وجهان حكاهما القاضي ابو الطيب في تعليقه والدارمي والرافعي وآخرون قال الرافعي (أصحهما) لا يشترط قال القاضي والدارمي لو كان الولي يبعث بالوكوفة فأراد الولي ان يعقد الاحرام للصبي وهو في موضعه في جوازه وجهان (أحدهما) لا يجوز لانه لو وقع الاحرام فلا يصح في غيبته ولانه لو جاز الاحرام عنه في غيبته لجاز الوقوف بعرفات عنه في غيبته عنها ولانه اذا أحرم عنه وهو غائب لا يعلم الاحرام فربما أتلّف صيداً أو فعل غير ذلك من محظورات الاحرام التي لو علم الاحرام لاجتنبها (والثاني) يجوز لان المقصود نية الولي وذلك يصح ويوجد مع غيبة الصبي ولكن يكره لما ذكرناه من خوف فعل المحظورات والله أعلم *

عنهم وكفين أمرهن وان لم تجد نسوة ثقات لم يلزمها الحج هذا ظاهر المذهب ورواه قولان (أحدهما) أن عايبها أن تخرج مع المرأة الواحدة يحكي هذا عن الاملاء (والثاني) واختارة جماعة من الأئمة أن عليها أن تخرج وحدها اذا كان الطريق مسلوكة ويحكي عذا عن رواية السكراييني * واحتج له بما روى عن عدي بن حاتم أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « يا عدي ان طالت بك الحياة لترين الظعينة ترتحل من الحيرة حتى تطوف بالسكبة لا تخاف الا الله قال عدي فرأيت ذلك » (١) وايضاً بأن

(١) * (حديث) * عدي بن حاتم ان النبي صلى الله عليه وسلم قال له يا عدي ان طالت بك الحياة لترين الظعينة ترتحل من الحيرة حتى تطوف بالسكبة لا تخاف الا الله قال عدي فرأيت ذلك البخاري من حديثه بهذا السياق واتم منه ورواه احمد والدارقطني والطبراني من طرق ورواه ايضاً ابو بكر البزار من حديث جابر بن سمرة لليهقي هذا الحديث استدلووا به على ان المحرمية ليست بشرط ووجهه ابن العربي بانه صلى الله عليه وسلم لا يبشر الا بما هو حسن عند الله وتعتب بان الخبر المحض لا يدل على جواز ولا على غيره وقد صح منه صلى الله عليه وسلم عن تمنى الموت وصح

﴿فرع﴾ وأما الولي الذي يحرم عن الصبي أو يأذن له فقد اضطربت طرق أصحابنا فيه فأ نقل جملة من متفرقات كلامهم ثم اختصرها ان شاء الله تعالى وقد اتفق أصحابنا علي أن الاب يحرم عنه ويأذن له واتفقوا على أن الجد كالأب في ذلك عند عدم الأب والمراد بالجد أبو الأب فأما مع وجود الأب فطريقان (أصحهما) لا يصح احرام الجد ولا اذنه لانه لا ولاية له مع وجود الأب وبهذا قطع الدارمي والبعغوي والمتولي وغيرهم (والثاني) فيه وجهان (أصحهما) هذا (والثاني) يصح كما يصير مسلماً تبعاً لجدّه مع بقاء الأب علي الكفر علي خلاف مشهور والمذهب الاول والله أعلم * قال المتولي والفرق أن الجد عقد الاسلام لنفسه للطفل وصار الطفل تبعاً له في الاسلام بحكم البعضية والبعضية موجودة (وأما) الاحرام فلا يحرم الجد عن نفسه وإنما يعقد للطفل فيقتضي ولاية ولا ولاية له في حياة الأب قال الدارمي وغيره والجد وإن علا كالأب عند عدم الأب وعدم جد أقرب منه (وأما) غير الأب والجد فقال جمهور أصحابنا إن كان له ولاية بأن يكون وصياً أو قياً من جهة الخاتم صح إحصاءه عن الصبي واذنه في الاحرام للمميز وان لم يكن له ولاية لم يصح علي المذهب

المرأة لو أسلمت في دار الكفر لزمها الخروج الي دار الاسلام وان كانت وحدها ولمن ذهب الي الاول ان يقول (أما) الحديث فليس فيه ما يقتضي الوجوب (وأما) التي أسلمت فخوفها لو أقامت هناك أكثر من خوف الطريق هذا حكم الحج الفرض وهل لها الخروج الي سائر الاسفار مع النساء الخ لخص فيه وجهان لانه لا ضرورة اليها (والاصح) عند القاضي الروياني المنع وليعلم قوله في الكتاب ولكن اذا وجدت محرماً بالواو للقول الصائر الي أنها تخرج وحدها وقوله او نسوة ثقات ايضا بالواو لا مريم (أحدهما) القول المكتفي بالواحدة (وثانيهما) الوجه الشارط لان يكون مع بعضهن محرم وبالحاء لان عنده اذا لم يكن محرم وزوج فلا يجوز لها الخروج الا ان تكون المسافة بينها وبين مكة دون ثلاثة ايام ويروى عن احمد مثله وفي كون المحرم او الزوج شرط الوجوب او التمكن اختلاف رواية عنها قال الموفق ابن طاهر ولاصحابنا مثل هذا التردد في النسوة الثقات ولم يتعرض في الكتاب للزوج واقتصر علي اشراط المحرم او النسوة الثقات لئلا يكتفى بالواحدة (وقوله) مع امن الطريق مما يذكّر للاستظهار والايضاح والافقد سبق ما تعرف به اشتراطه (والثالث) المال فلو كان يخاف علي ماله في الطريق من عدو او رصدي لم يلزم الحج وان كان الرصدي يرضى بشيء يسير اذا تبين ذلك الطريق ولا فرق بين ان يكون الذين يخاف منهم مسلمين او كفاراً لكن اذا كانوا كفاراً أو اطاقوا مقاومتهم فيستحب لهم ان يخرجوا ويقاتلوا اينالوا ثواب الحج والجهاد جميعاً وان كانوا مسلمين لم يستحب الخروج والقتال ويكره بذل المال للرصديين لانهم يحرضون بذلك علي التعرض للناس

انه ^{صلى الله عليه وسلم} قال لا تقوم الساعة حتي يمر الرجل بقبر الرجل فيقول يا ليتني كنت مكانه وهذا لا يدل علي جواز التمني المنهي عنه بل فيه الاخبار بوقوع ذلك *

سواء في هذا الام والاخ والعلم وسائر العصبات وغيرهم وفيه وجه مشهور أن الاخ والعلم وسائر العصبات يجوز لهم ذلك وان لم يكن لهم ولاية ولان لهم حقا في الحضانة والتربية وفي الام طريقان قال الجمهور وهو المذهب ان لم يكن لها ولاية علي مال الصبي فان كان له أب أوجد فاحرامها عنه كاحرام الاخ فلا يصح على الصحيح وان كان لها ولاية بأن كانت وصية أو قيمة من جهة القاضي أو قلنا بقول الاصطخري أنها تلي المال بعد الجد صح احرامها واذن فيها (والطريق الثاني) القطع بالصحة مطلقا وهو اختيار المصنف والطائفة اظاهر الحديث وهي طريقة ضعيفة وليس في الحديث تصريح بأن الام أحرمت عنه ولنا وجه أن الوصي والقيم لا يصح احرامه عنه ولا اذنه هذه جملة القول في تحقيق الولي قال صاحب البيان أما الولي الذي يحرم عن الصبي ويأذن المميز فقال الشيخ أبو حامد وعامة أصحابنا يجوز ذلك للاب والجد لانها يليان ماله بغير تولية وأما غيرهما من العصبات كالاخ وابن الاخ والعلم وابن العم فان لهم حقا في الحضانة وتعليم الصبي وتأديبه وليس لهم التصرف في ماله إلا بوصية أو تولية الخا كم فان كان لهم التصرف في ماله صح احرامهم عن غير المميز واذنهم المميز وإلا فوجهان (أحدهما) يجوز كما يجوز لهم تعليمه وتأديبه والانفاق في ذلك من ماله (واصحها) ليس لهم ذلك لانهم لا يملكون التصرف في ماله فهم كالأجانب بخلاف النفقة في التأديب والتعليم لانها قليلة فسمح بها (واما) الام فان قلنا بقول الاصطخري أنها تلي المال بعد الجد فلها الاحرام والاذن وإن

ولو بعثوا بأمان الحجيج وكان أمانهم موثوقا به أو ضمن لهم أمير ما يطلبونه وأمن الحجيج لزومهم الخروج ولو وجدوا من يندرقهم بأجرة ولو استأجروه لامنوا في غالب الظن فهل يلزمهم استئجاره فيه وجهان (أحدهما) لالأنه خسران لدفع الظلم فأشبهه التسليم إلى الظالم (والثاني) نعم لان بذل الأجرة بذل مال بحق والمبذوق أهبة من أهب الطريق كالراحلة وغيرها وهذا أظهر عند الامام ورتب عليه لزوم استئجار المحرم على المرأة إذا لم يساعدها ألا بأجرة وجعل اللزوم ههنا أظهر لان الداعي إلى التزام هذه المؤنة معنى فيها فأشبهه زيادة مؤنة الحمل في حق ما يحتاج اليه ويشترط لوجوب الحج وجود الزاد والماء في المواضع التي جرت العادة بحمل الزاد والماء فان كان العام عام جذب وخلا بعض تلك المنازل عن أهلها أو انقطعت المياه لم يلزمه الحج لانه إن لم يحمل معه خاف على نفسه وإن حمله لحقته مؤنة عظيمة وكذلك الحكم لو كان يوجد فيها الزاد والماء ولكن بأكثر من ثمن المثل وهو القدر اللائق به في ذلك المكان والزمان وإن وجدها بثمان المثل لزم التحصيل سواء كانت الاسعار غالية أو راختة اذا وفي ماله ويحتمل حملها قدر ما جرت العادة به في طريق مكة حرصا الله لحل الزاد من الكوفة إلى مكة وحمل الماء مرحلتين أو ثلاثا اذا قدر عليه ووجد آلات الحمل وأما علف الدابة فيشترط وجوده في كل مرحلة لان المؤنة تعظم في حمله أكثرته ذكره صاحب التهذيب والتممة وغيرها *

قلنا بذهب الشافعي وهي أنها لا تلي المال بنفسها فهي كالاخوة وسائر العصابات قال صاحب البيان هذه طريقة أبي حامد وعامة اصحابنا قل وقال صاحب المذهب الام تحرم عنه للحديث ويجوز للاب قياسا علي الام قال ابن الصباغ ليس في الحديث أنها احرمت عنه ويحتمل أنه احرم عنه وليه وانما جعل لها الاجر لحملها له ومعونتها له في المناسك والانفاق عليه هذا كلام صاحب البيان وقال القاضي أبو الطيب في تعليقه قال أبو اسحق المروزي والقاضي أبو حامد في جامعه يجوز للاب والجد ابني الاب الاحرام عنه وكذلك الام وام الام لان ولادتهما له حقيقة قال أبو الطيب وقال الشيخ أبو حامد يجوز لابييه وجده ابني ابيه ولوصيهما وفي الاخ وابنه والعم وابنه وجهان والام ان قلنا بقول الاصطخري فكلا اب والافكالعم والاخ هذا كلام ابني الطيب وقال المحامي وابن الصباغ وجهور العراقيين وصاحب العدة ما حكاه صاحب البيان عن الشيخ ابني حامد وعامة اصحابنا ورجح الدارمي صحة احرام الام وان لم يكن لها ولاية المال وقال المتولي للاب والجد عند عدم الاب الاحرام والاذن للمميز ولا يجوز ذلك الام عند عامة اصحابنا وجوزه الاصطخري وأما الاخوة والاعمام فان لم يكن لهم التصرف في ماله بوصية او اذن حاكم فليس لهم لاحرام علي الصحيح وفي وجه يجوز لان لهم الحضنة والقيام بالمصالح وتأديبه اذا ظهر منه ما يقتضي التأديب وتعليم الطهارة والصلاة قال فأما الوصي

قال ﴿ وأما البدن فلا يعتبر فيه الاقوة يستمسك بها على الراحة ويجب علي الاعمي إذا قدر على قائد ويجب علي المحجور المبذر وعلي الولي أن ينفق عليه وينصب عليه قواما ﴾ المتعلق الرابع البدن ويشترط فيه لاستطاعة المباشرة قوة يستمسك بها علي الراحة والمراد أن يثبت علي الراحة من غير أن يلحقه مشقة شديدة فأما اذا لم يثبت اصلاً او كان يثبت ولكن بمشقة شديدة فليس له استطاعة المباشرة سواء فرض ذلك لمرض أو غيره روى أنه صلى الله عليه وسلم قال « من لم يحبس مرضه أو حاجة ظاهرة أو سلطان جائر فلم يحج فليمت ان شاء يهوديا وان شاء نصرانيا » (١) والقول في أنه متى يستنيب ومتى لا يستنيب

(١) حديث ﴿ روى أنه صلى الله عليه وسلم قال من لم يحبس مرضه أو مشقة ظاهرة أو سلطان جائر فلم يحج فليمت ان شاء يهوديا وإن شاء نصرانيا: هذا الحديث ذكره ابن الجوزي في الموضوعات وقال العقيلي والدارقطني لا يصح فيه شيء : قلت وله طرق احدها أخرجه سعيد ابن منصور في السنن واحمد وابو يعلى والبيهقي من طرق عن شريك عن ليث بن ابني سليم عن ابن سابط عن ابني امامة بلفظ من لم يحبس مرضه أو حاجة ظاهرة والباقي مثله لفظ البيهقي ولفظ احمد من كان ذا يسار فئات ولم يحج الحديث وثبت في نسخة شريك سيء الحفظ وقد خالفه سفيان الثوري فارسله رواه احمد في كتاب الايمان له عن وكيع عن سفيان عن ليث بن سابط قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من مات ولم يحج ولم يمنعه من ذلك مرض عابس أو سلطان ظالم

والقيم فجوز لها الاحرام عنه اصحابنا العراقيون كالتصرف في ماله وقال اصحابنا الخراسانيون لا يجوز لها ذلك لانه لا ولاية لها على نفسه والاحرام عقد على نفسه تلزمه احكامه فهو كالتكاح هذا كلام المتولي وقال البغوي يجوز للاب والجد الاحرام عنه وفي الوصي والقيم وجهان (احدهما) يصح (والثاني) لا يصح وسبق تعليلهما في كلام المتولي وقال الراعي الولي الذي يحرم عنه او يأذن له هو الاب وكذا الجد وان علا عند عدم الاب ولا يجوز مع وجوده على الصحيح وفيه وجه انه يجوز وفي الوصي والقيم طريقان قطع العراقيون بالجواز وقال آخرون فيه وجهان (ارجحهما) عند امام الحرمين المنع وفي الاخر والعم وجهان (اصحهما) المنع وفي الام طريقان (احدهما) القطع بالجواز (واصحهما) وبه قال الاكثرون انه مبني على ولايتها المال فعلي قول الاصطخري تلى المال قبل الاحرام وعلى قول الجمهور لا تلى المال فلا تلي الاحرام هذا كلام الراعي قال الروياني لو اذن الاب لمن يحرم عن الصبي ففي صحته وجهان ولم يبين اصحهما (والاصح) صحته وبه قطع الدارمي وغيره كما يصح ان يوكل الاب في سائر التصرفات المتعلقة بالابن واتفقوا على انه لو احرم به الولي ثم اعطاه لمن يحصره الحج صح ذلك هذا كلام الاصحاب في الولي الذي يحرم عن صبي لا يميز ويأذن للمميز وحاصله جواز ذلك للاب وكذا الجد عند عدم

سيأتي من بعد ثم في الفصل مسألان (احدهما) الإعمي اذا وجد مع الزاد والراحلة قائد آيلزمه الحج بنفسه لانه مستطيع له والقائد في حقه كالحرم في حق المرأة وبه قال أحمد وعن أبي حنيفة رحمه الله اختلاف رواية فروى عنه أنه لاحق عليه وهذه عبارة السرخسي في مختصره وروى أنه لا يلزمه الخروج بنفسه ولكن يستنيب (الثانية) المحجور عليه بالسفك كغيره في وجوب الحج عليه إلا أنه لا يدفع المال اليه لتبذيره بل يخرج الولي معه لينفق عليه في الطريق بالمعروف ويكون قواما عليه ويفارق الصبي والمجنون اذا احرم الولي عنهما فان في انفاقة ما زاد بسبب الحج من مالهما خلافا سند كره لانه لا وجوب عليهما واذا زال ما بهما لزمهما حجة لاسلام وذكروا في التهذيب أنه اذا شرع السفه في حج الفرض أوفى حج نذره قبل الحجز بغير اذن الولي لم يكن له أن يحلله فيلزمه أن ينفق عليه

او حاجة ظاهرة فذكره مرسلًا وكذا ذكره ابن أبي شيبة عن أبي الاحوص عن ليث مرسلًا واورده ابو يعلى من طريق اخرى عن شريك مخالفة للاسناد الاول وراوينا عن شريك عمار بن مطر ضعيف الثاني عن علي بن أبي طالب مرفوعا: من ملك زادا وراحلة تبلفه الى بيت الله ولم يحج فلا عليه أن يموت يهوديا أو نصرانيا وذلك لان الله قال في كتابه والله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا رواه الترمذي وقال غريب وفي اسناده مقال والحارث يضعف وهلال بن عبد الله الراوي له عن أبي اسحاق مجهول وسئل ابراهيم الحارثي عنه فقال من هلال وقال ابن عدي يعرف بهذا الحديث وليس الحديث بمحفوظ وقال العقيلي لا يتابع عليه وقد روى عن علي موقوفا ولم يرو مرفوعا من طريق أجسن من هذا وقال المنذري طريق أبي أمامة على ما فيها أصح من هذه (الثالث) عن

الاب لا عند وجوده علي المذهب وان المذهب جوازه الوصي والقيم ومنعه في الام والاخوة والاعمام
وسائر العصبات اذا لم يكن لهم وصية ولا إذن من الحاكم في ولاية المال وإن شئت قلت فيه اوجه
(احدها) لا يجوز الاب والجد عند عدمه (والثاني) يجوز للاب والجد عند عدم الاب ومع وجوده
(والثالث) يجوز لهما والام (والرابع) لهؤلاء وللأخوة وسائر العصبات (والخامس) وهو الاصح للاب
والجد عند عدمه وللوصي والقيم دون غيرهم والله اعلم *

﴿ فرع ﴾ قال الشيخ ابو حامد والاصحاب صفة احرام الولي عن الصبي ان ينوي جعله محرماً فيصير
الصبي محرماً بمجرد ذلك قال القاضي ابو الطيب هو ان ينويه انه ويقول عقدت الاحرام فيصير
الصبي محرماً بمجرد ذلك كما اذا عقده النكاح فيصير متزوجاً بمجرد ذلك قال الدارمي ينوي أنه احرم
به او عقده له او جعله محرماً قال صاحب العدة كيفية احرام الولي عنه أن يخطر بباله انه قد عقده
الاحرام وجعله محرماً فينويه في نفسه *

﴿ فرع ﴾ الصواب في حقيقة الصبي المميز أنه الذي يفهم الخطاب ويحسن رد الجواب ومقاصد
الكلام ونحو ذلك ولا يضبط بن مخصوص بل يختلف باختلاف الافهام والله اعلم *

﴿ فرع ﴾ قال أصحابنا متى صار الصبي محرماً باحرامه أو إحرام وليه عنه فعل بنفسه ما قدر
عليه وفعل عنه وليه ما لا يقدر عليه الصبي قال القاضي ابو الطيب في تعليقه يغسله الولي عند إرادة
الاحرام ويجرده عن الخيط ويلبسه الازار والرداء والنعالين ان تأني منه المشي ويطيبه وينظفه

الى أن يفرغ وان شرع في حج تطوع ثم حصر عليه فكذلك ولو شرع فيه بعد الحجر كان للولي أن
أن يحلله ان كان ما يحتاج اليه للحج يزيد علي نفقته المعهودة ولم يكن له كسب وان لم يزد أو كان له
كسب يفي مع قدر النفقة للحج وجب اتمامه ولم يكن للولي ان يحلله (وقوله) في الكتاب وعلي الولي ان
ينفق عليه أي من مال المحجور (وقوله) وينصب عليه قواماً أي ان لم يتول ذلك بنفسه (واعلم)
ان الائمة شرطوا في وجوب الحج امرين آخرين لم يصرح بهما في الكتاب (احدهما)

أبي هريرة رفعه: من مات ولم يحج حجة الاسلام في غير وجع حابس أو حاجة ظاهرة أو سلطان
جائر فليمت أي الميتين شاء اما يهوديا أو نصرانيا رواه ابن عدي من حديث عبد الرحمن القطائي
عن ابني المهزم وهما متروكان عن أبي هريرة وله طريق صحيحة الا انها موقوفة واغاسعيد بن منصور
والبيهقي عن عمر ابن الخطاب قال لقد هممت أن أبعث رجلاً الى هذه الامصار فينظروا كل
من كان له جدة ولم يحج فيضربوا عليه الجزية ما هم بمسلمين ما هم بمسلمين لفظ سعيد ولفظ البيهقي ان عمر قال
لميت يهوديا أو نصرانيا يقولها ثلاث مرات رجل مات ولم يحج وجد لذلك سعة وخلت سبيله: قلت
واذا انضم هذا الموقوف الي مرسل ابن سابط علم ان لهذا الحديث أصلاً ومحملة علي من استحفل
الترك وتبين بذلك خطأ من ادعي انه موضوع والله أعلم *

ويفعل ما يفعل الرجل ثم يحرم أو يحرم عنه علي ما سبق من التفصيل قال أصحابنا ويجب على الولي أن يجنبه ما يجنبه الرجل فان قدر الصبي على الطواف بنفسه علمه فطاف وإلا طاف به كما سنوضحه في مسائل الطواف في باب صفة الحج إن شاء الله تعالى والسعي كالطواف فان كان غير مريض على الولي عنه ركعتي الطواف بخلاف صرح به الشيخ أبو حامد في تعليقه والدارمي والاصحاب ونقله أبو حامد عن نص الشافعي في الاملاء وان كان مميزاً أمره بهما فصلاها الصبي بنفسه هذا هو المذهب وبه قطع الشيخ أبو حامد والدارمي والبندنجي ويشترط إحضار الصبي عرفات بخلاف سواء المميز وغيره ولا يكفي حضور عنه وكذا يحضر مزدلفة والمشعر الحرام ومنى وسائر المواقف لان كل ذلك يمكن فعله من الصبي قال أصحابنا ويجمع الولي في إحضاره عرفات بين الليل والنهار فان ترك الجمع بين الليل والنهار أو ترك ميته الولي المزدلفة أو ميته ليالي منى وقلنا بوجوب الدم في كل ذلك وجب الدم في مال الولي بخلاف صرح به الدارمي وغيره لان التفريط من الولي بخلاف ما سئله ان شاء الله تعالى في فدية ما يرتكبه الصبي من المخطورات علي أحد القولين قال أصحابنا (وأما) الطفل فان قدر على الرمي أمره به الولي والا رمى عنه من ليس عليه فرض الرمي قال أصحابنا ويستحب أن يضع الحصة في يد الطفل ثم يأخذ بيده ويرمي بالحصة والا فبأخذه من يده ثم يرميها الولي ولولم يضعها في يده بل رماها الولي ابتداء جاز (أما) إذا كان على الولي رمي عن نفسه فان رمى ونوى به نفسه أو أطلق وقع عن نفسه وان نواه عن الصبي فوجهان حكاهما البغوي (أحدهما) يقع عن الصبي لانه نواه (والثاني) وبه قطع البندنجي والمتولي يقع عن الولي لانه الصبي لان مبنى الحج على أن لا تبرع به مع قيام الفرض ولو تبرع وقع فرضاً لا تبرعاً قال المتولي والفرق بينه وبين الطواف اذا حمل الولي الصبي وطاف به علي أحد القولين أن صورة الطواف وهي الدوران وجدت من الصبي بخلاف الرمي فنظيره في الطواف أن يطوف الولي غير حامل للصبي وينوى عن الصبي فانه لا يقع عن الصبي بلا خلاف وقد قال الروياني وغيره لو أركبه الولي دابة وهو غير مميز فطافت به لم يصح الا أن يكون الولي سائقاً أو قائداً وإنما ضبطه بغير المميز لان المميز لو ركب دابة وطاف عليها صح بلا خلاف لان الفعل منسوب اليه فاشبهه البالغ والله أعلم

امكان المسير وهو ان يبقى من الزمان عند وجدان الزاد والراحلة ما يمكنه المسير فيه الي الحج السير المعهود (أما) اذا احتاج الي ان يقطع في كل يوم اوفي بعض الايام أكثر من مرحلة لم يلزمه الحج (والثاني) قال صاحب التهذيب وغيره يشترط ان يجد رفقة يخرج معهم في الوقت الذي جرت عادة اهل بلده بالخروج فيه فان خرجوا قبله لم يلزمه الخروج معهم وان أخرؤ الخروج بحيث لا يبلغون الا بأن يقطعوا أكثر من مرحلة لم يلزمه ايضاً وفي قوله بعد هذا الفصل وله ان يتخلف عن اول قافلة ما يشعر باعتباره وجدان القافلة ومن اطلق القول باعتباره من الاصحاب فكلامه محمول

﴿ فرع ﴾ قال أصحابنا نفقة الصبي في سفره في الحج يحسب منها قدر نفقته في الحضر من مال الصبي وفي الزائد بسبب السفر خلاف حكاية المصنف والقاضي أبو الطيب في بعض كتبه وصاحبها الشامل والتهذيب والشاشي وآخرون قولين وحكاها الشيخ أبو حامد والمحاملي والبندنجي والقاضي أبو الطيب في تعليقه والمتولي وآخرون وجهين وذكر المصنف دليلهما قال أبو حامد والمحاملي والمتولي وغيرهم المنصوص في الاملاء مخرج واتفق الاصحاب على ان الصحيح وجوبه في مال الولي (والثاني) يجب في مال الصبي فعلي هذا لو احرم بغير إذنه وصححناه حله فان لم يفعل انفق عليه من مال الولي هكذا ذكر المسألة جميع الاصحاب ولم يذكر المصنف ان القولين مخصوصان بالزائد على نفقة الحضر ولا خلاف في ذلك وقد نقل الاتفاق عليه الشيخ أبو حامد وغيره وكان المصنف أهمله لظهوره والفرق بينه وبين عامل القراض فانه اذا سافر باذن المالك وقلنا يجب نفقته في مال القراض فانه يجب كل النفقة على قول لان عامل القراض معطل في سفره عن بعض مكاسبه التي كانت في الحضر فجرت له بخلاف الصبي فان مصلحة السفر مختصة به (واما) قول المصنف في تعليل القول الثاني أنها يجب في مال الصبي لأنها وجبت لمصلحته فكانت في ماله كاجرة التعليم فهذا اختيار منه للاصح أن اجرة التعليم يجب في مال الصبي مطلقاً وقد سبق في مقدمة هذا الشرح في أول كتاب الصلاة وجه

على غالب الحال فان كانت الطرق بحيث لا يخاف الواحد فيها فلاحاجة الى الرقعة والقافلة ذكره في التمه وبهذا الفقه يتبين دخول هذا الشرط تحت اعتبار أمن الطريق وعن أحمد أن أمن الطريق وإمكان المسير من شرائط الاداء دون الوجوب حتى لو استطاع والطريق مخوف أو الوقت ضيق استقر الوجوب عليه وروى عن أصحاب أبي حنيفة رحمه الله اختلاف في ان أمن الطريق من شرائط الوجوب أو الاداء *

قال ﴿ومهما تمت الاستطاعة وجب الحج على التراخي (محرز) وله أن يتخلف عن أول قافلة فان مات قبل حج الناس تبين عدم الاستطاعة وإن مات بعد الحج فلا وإن هلك ماله بعد الحج وقبل إياب الناس تبين ان الاستطاعة لان نفقة الاياب شرط في الحج فان دامت الاستطاعة الى اياب الناس ثم مات أو طرأ العضب اتي الله عاصياً على الاظهر وتضييق عليه الاستنابة إذا طرأ العضب بعد الوجوب فان امتنع ففي اجبار القاضي اياه على الاستنابة وجهان ﴾ *

ذكر في الوسيط أن المسائل المذكور الى هذا الموضع كلام في أركان الاستطاعة ومن ههنا الى رأس النوع الثاني كلام في أحكامها ولك أن تقول الاستطاعة احدى شرائط وجوب الحج كما مر وقد توجد الاستطاعة مسبقة بسائر الشروط وقد يوجد غيرها مسبوقاً بها فلم كانت هذه المسائل أحكام الاستطاعة دون غيرها وبقدير ان تكون أحكام الاستطاعة فهي أحكام مطلق الاستطاعة كما استعرفه للاحكام النوع الاول منها وكان ذكرها بعد النوعين أحسن والحق أنها ليست بأحكام الاستطاعة ولا سائر الشروط لكن مسائل هذا الفصل تتعلق بكيفية ثبوت الوجوب بعد استجماع الشرائط

أن أجرة تعلمه ما ليس متعينا بعد البلوغ كما زاد على انفاحة والفقه وغير ذلك في مال الولي فحصل أن الأصح وجوب نفقة الحج في مال الولي ووجوب أجرة تعلم ما ليس بواجب في مال الصبي والفرق أن مصلحة التعلم كالضرورة وإذا لم يجعلها الولي في صغر الصبي احتاج الصبي إلى استئجارها بعد بلوغه بخلاف الحج قال الشيخ أبو حامد ولأن مؤنة التعليم يسيرة غالبا لا تجحف بمال الصبي بخلاف الحج والله أعلم *

﴿فرع﴾ قال المتولي ليس الولي أن يسلم النفقة إلى الصبي ولكن إن كان معه أذنق عليه وإن لم يكن معه سلم المال إلى أمه لتنفق عليه فلو سلمه إلى الصبي فإن كان المال من مال الولي فلا شيء على أحد وإن كان من مال الصبي ضمنه الولي لتفريطه والله أعلم *

﴿فرع﴾ قد سبق أنه يجب على الولي منع الصبي من مخطورات الأحرام فلو تطيب أو لبس ناسيا فلا فدية قطعاً وإن تعمد قال أصحابنا ينبغي ذلك على القولين المشهورين في كتاب الجنائيات أن عمد الصبي عمد أم خطأ الأصح أنه عمد (فإن قلنا) خطأ فلا فدية والا وجبت قال إمام الحرمين وبهذا قطع المحققون لأن عمده في العبادات كعمد البالغ ولهذا لو تعمد في صلاته كلاماً أو في صومه أو كلاً بطلا وحكي الدارمي قولاً غريباً أنه إن كان الصبي ممن يلتذ بالطيب واللباس وجبت وإلا فلا ولو حلق أو قلم ظفر أو قتل صيدا عمد أو قلنا عمد هذه الأفعال وسهوها سواء وهو المذهب وجبت الفدية والأفهي

وأنه متى تستقر ومسائل الفصل الثاني لا تعلق لها بالوجوب أيضاً ومقصود الفصل أن الحج يجب على التراخي وهو في العمر كالصلاة بالإضافة إلى وقتها وقال مالك وأحمد والمزني رحمهم الله أنه على الفور ويروي مثله عن أبي حنيفة رحمه الله لنا أن فريضة الحج نزلت سنة خمس من الهجرة وأخره النبي صلى الله عليه وسلم من غير مانع فإنه خرج إلى مكة سنة سبع لقضاء العمرة ولم يحج وفتح مكة سنة ثمان وبعث أبا بكر رضي الله عنه أميراً على الحاج سنة تسع وحج هو سنة عشر وعاش بعدها عشرين يوماً ثم قبض إلى رحمة الله تعالى إذا تقرر ذلك فلمن وجب عليه الحج بنفسه أو غيره أن يؤخره عن أول سنة الامكان نعم لو خشي العضب وقد وجب عليه الحج بنفسه ففي جواز التأخير وجهان (أظهرهما) المنع وإذا تخلف فمات قبل حج الناس تبين عدم الوجوب لتسبب عدم الاستطاعة والامكان وعن أبي يحيى الباسخي أنه يستقر عليه وذكر في المذهب أن أبا إسحاق أخرج إليه نص الشافعي رضي الله عنه فرجع عنه فلا يعلم قوله تبين عدم الاستطاعة بالوأو كذا ذلك وإن مات بعد ما حج الناس استقر الوجوب عليه ولزم الاحتجاج من تركته قبل في التهذيب ورجوع القافلة ليس بشرط حتى لو مات بعد انتصاف ليلة النحر ومضي إمكان المسير إلى منى وإرمي بها وإلى مكة والطواف بها استقر الفرض عليه وإن مات أو جن قبل انتصاف ليلة النحر لم يستقر وإن هلك ماله بعد إياب الناس أو مضي إمكان الإياب استقر الحج وإن هلك بعد حجهم وقبل

كالطيب واللباس ومتى وجبت الفدية فهل هي في مال الصبي أم في مال الولي فيه قولان مشهوران
حكماهما القاضي أبو الطيب والمحاملي وابن الصباغ والبعغوي والمتولي وخلائق قولين وحكماهما الشيخ
أبو حامد والبندنجي وآخرون وجهين ودليلاهما ماسبق في النفقة واتفقوا على أن الأصح أنها في
مال الولي وهو مذهب مالك قال أبو حامد والقاضي أبو الطيب والبندنجي وآخرون هذا القول
هو المنصوص في الاملاء قال أبو الطيب والقول الثاني أنها في مال الصبي هو نصه في القديم وحكما
أبو حامد وجهها مخرجا وأما المحاملي في المجموع فقال نص في الاملاء أنها في مال الصبي وفي الام
أنها في مال الصبي والله أعلم * وهذان القولان إنما هما فيما إذا أحرم باذن الولي فان أحرم بغير
إذنه وصحاحه فالفدية في مال الصبي بلا خلاف كما لو أ تلف شيئا لا دمي صرح به المتولي وغيره
وحكي الدارمي والرافعي وجهها في أصل المسألة أنه إن كان الولي أبا أو جدا فالفدية في مال الصبي
وان كان غيرهما ففي ماله قال الدارمي هذا الوجه قاله ابن القطان في كل فدية تجب بفعل الصبي
وهذا غريب ضعيف والله أعلم * ومتى قلنا الفدية على الولي فهي كالفدية الواجبة على البالغ بفعل
نفسه فان اقتضت صوما او غيره فعله واجزأه (وإذا قلنا) أنها في مال الصبي فان كانت مرتبة

الاياب وامكانه فوجهان (أحدهما) الاستقرار كما في صورة الموت (واصحهما) وهو المذكور في الكتاب
أنه لا يستقر بخلاف صور الموت لانه اذا مات استغني عن المال الرجوع وههنا نفقة الرجوع لا بد
منها وهذا حيث نشترط نفقة الاياب فان لم نشترطها تعين الوجه الاول وان احصر الذين يمكن
من الخروج معهم فتحللوا لم يستقر الفرض عليه وان سلمكوا طريقا آخر فحجوا استقر وكذا اذا
حجوا في السنة التي بعدها اذا عاش وبقي ماله واذا دامت الاستطاعة وتحقق الامكان ولم يحج حتي
مات فهل يعصي فيه وجهان (أحدهما) وبه قال أبو اسحق لا لانا جوزنا له التأخير (وأظهرهما)
نعم والا ارتفع الحكم بالوجوب والمجوز هو التأخير دون التفويت والوجهان كالوجهين
فما اذا مات في وسط الوقت قبل أداء الصلاة لكن الاظهر هناك انه لا يموت عاصيا وسبب الفرق
قد مر هناك وبه قال ابن سريج وفصل بعض الاصحاب فقال إن كان شيخا مات عاصيا وان كان
شابا فلا والخلاف جار فيما إذا كان صحيح البدن مستطيعا فلم يحج حتى صار رمنا ولاظهر التعصية
ايضا ولا نظر الى امكان الاستئابة فانها في حكم بدل والاصل المباشرة ولا يجوز ترك الاصل مع
القدرة عليه ويتفرع على الحكم بالتعصية فرعان (أحدهما) في تضيق الاستئابة عليه في صورة عروض
الزمانه وجهان حكاهما الامام رحمه الله (أظهرهما) عنده وبه اجاب صاحب الكتاب رحمه الله
أنها تضيق لخروجه بتقصيره عند استحقاق الترفيه (والثاني) له التأخير كما لو باع مخصوبا عليه الاستئابة
على التراخي وذلك ان تشبه هذين الوجهين بوجهين قد مر ذكرهما في قضاء الصوم اذا تعدى

فحكما حكم كفارة القتل وان كانت فدية تخير بين الصوم وغيره واختار أن يفدى الصبي بالصوم
فهل يصح منه في حال البصا فيه وجهان مشهوران حكاهما القاضي ابو الطيب في تعليقه والمتولى وآخرون
بناء على الخلاف الذي سنا. كره فيها ان شاء الله تعالى في قضاء الحج الفاسد في حال البصا (اصحها)
يجزئه قال ابو الطيب والدارمي وهو قول القاضي ابى حامد المروروزي لان صوم الصبي صحيح (والثاني)
لا لانه يقع واجبا والصبي ليس ممن يقع عنه واجب قال الدارمي هذا الوجه قول ابن المرزبان
ولو اراد الولي في فدية التخيير ان يفدى عنه بالمال لم يجز لانه غير متعين فلا يجوز صرف المال
فيه هكذا قطع به جماعة و اشار المتولى الي خلاف فيه فقال لا يجوز على المذهب *

﴿ فرع ﴾ لو طيب الولي الصبي والبسه او حلق راسه او قلمه فان لم يكن لحاجة الصبي
فالفدية في مال الولي بلا خلاف وكذا لو طيبه اجنبي فالفدية في مال الاجنبي بلا خلاف صرح
بها البغوي وآخرون وهل يكون الصبي طريقا في ذلك فيه وجهان حكاهما البغوي وآخرون
(فان قلنا) لا لم يتوجه في مال الصبي مطالبة والا طوب ورجع على الاجنبي

بتفويته وهل يكون على الفور واذا قلنا بالوجه الاول فلو امتنع وأخر هل يجبره القاضي على الاستجابة
ويستأجر عليه فيه وجهان (أظهرهما) عند الامام رحمه الله تعالى لان الحدود هي التي تتعلق بتصرف
الامام (والثاني) نعم تشبيها له بركة الممتنع فان كل واحد منها تدخله النيابة (الثانية) إذا قلنا بموت
عاصيا فمن أي وقت نحكم بعصيانته فيه وجهان (أحدهما) من أول سنة الامكان لاستقرار الفرض
عليه يومئذ (وأظهرهما) وبه قال أبو اسحق من آخر سنة الامكان لجواز التأخير اليها وفيه وجه
ثالث أنا نحكم بموته عاصيا من غير أن نسند اليه وقت معين ومن فوائد الحكم بموته عاصيا أنه لو
كان قد شهد عند القاضي ولم يقض بشهادته حتى مات فلا يقض كما لو بان له فسقه ولو قضى
بشهادته بين الاولى من سني الامكان وأخراها فان عصياناه من أخراها لم ينقض ذلك الحكم بحال
وان عصياناه من اولها ففي نقضه القولان فيما إذا بان الشهود فسقة (وقوله) في الكتاب ومهما تمت
الاستطاعة أي مع سائر الشرائط (وقوله) أوطرأ العصب أصل العصب القطع يقال عضبت الشيء أعضبته اذا
قطعته سمي معضوبا لان الزمانة التي عرضت له قطعت حركة أعضائه وقيل هو معصوب - بالصاد
المهملة - كانه ضرب على عصبه فانهزلت أعضاؤه عن عماها والله أعلم *

قال ﴿ ولا بد من الترتيب ﴾ (مح) في الحاج فيبدأ بحجة الاسلام ثم بالقضاء (و) ثم بالنذر ثم بالتطوع فلو
غير هذا الترتيب وقع على هذا الترتيب ولغت نيته واذا حج عن المستأجر وهو لم يخرج عن نفسه
وقع عنه دون المستأجر (مح) *

حجة الاسلام في حق من يتأهل لها تقدم على حجة القضاء وصورة اجتماعهما أن يفسد الرقيق
حجه ثم يعتق فعليه القضاء ولا يجوز له عن حجة الاسلام فان القضاء يتلو تلو الاداء وكذا حجة

أو الولي عند يساره أو إمكان الاخذ منه والاصح انه لا يكون طريقا وان فعل الولي ذلك لحاجة الصبي ومصلحته فطريقان (أحدهما) القطع بأنها في مال الولي لانه الفاعل (وأصحهما) وبه قطع البغوى وآخرون انه كمباشرة الصبي ذلك فيكون فيمن يجب عليه الفدية القولان السابقان (أصحهما) الولي (والثاني) الصبي والله أعلم * ولو الجأه الولي الى التطيب فالفدية في مال الولي بلا خلاف صرح به الدارمي وغيره قال الدارمي وغيره ولو فوته الولي الحج فالفدية في مال الولي بلا خلاف *

﴿ فرع ﴾ قال المتولى اذا تمتع الصبي أو قرن فحكم دم المتع ودم القران حكم الفدية بارتكاب المحظورات ففيها الخلاف السابق لوجود المعنى الموجود هناك *

﴿ فرع ﴾ لو جامع الصبي في احرامه ناسيا أو عامداً وقلنا عمدته خطأ ففي فساد حجه القولان المشهوران في البالغ إذا جامع ناسيا (أصحهما) لا يفسد حجه (والثاني) يفسد وان جامع عامداً وقلنا عمدته عمد فسد بلا خلاف وإذا فسد فهل يجب عليه قضاؤه فيه قولان مشهوران وحكماهما القاضي

الاسلام على حجة النذر ولو اجتمعتا مع حجة الاسلام قدمت هي ثم القضاء الواجب باصل الشرع ثم المنذورة تقديماً للامم فالاهم ومن عليه حجة الاسلام ليس له أن يحج عن غيره وكذا من عليه حجة نذر أو قضاء * وقال أبو حنيفة الله ومالك رحمهما الله يجوز التطوع بالحج قبل أداء الفرض ويجوز لمن عليه الحج أن يحج عن غيره وأظهر ماروى عن أحمد رحمه الله مثل مذهبنا * لنا ماروى عن ابن عباس رضي الله عنهما « أن النبي صلى الله عليه وسلم سمع رجلاً يقول لبيك عن شبرمة فقال النبي صلى الله عليه وسلم من شبرمة قال اخي أو قريب لي فقال أحججت عن نفسك قال لا قال حج عن نفسك ثم عن شبرمة وفي رواية - هذه عنك ثم حج عن شبرمة » (١) دل الحديث على أنه لا بد من تقديم فرض نفسه على ما استؤجر له وفهم منه أنه لا بد من تقديم فرضه على ما يتطوع به والعمره اذا اوجبناها كلحج

(١) حديث ابن ان النبي صلى الله عليه وسلم سمع رجلاً يقول لبيك عن شبرمة فقال النبي صلى الله عليه وسلم من شبرمة قال أخ لي أو قريب لي قال أحججت عن نفسك قال لا قال حج عن نفسك ثم عن شبرمة - وفي رواية - هذه عنك ثم حج عن شبرمة: أبو داود وابن ماجه من حديث عبدة بن سليمان عن سعد بن أبي عروبة عن قتادة عن عذرة بن ثابت عن سعيد بن جبير عنه باللفظ الاول والدارقطني وابن حبان والبيهقي من هذا الوجه باللفظ الثاني قال البيهقي استاده صحيح وليس في هذا الباب أصح منه وروى موقوفارواه غندر عن سعيد كذلك وعبدية نفسه محتج به في الصحيحين وقد تابعه على رفعه محمد بن بشر ومحمد بن عبد الله الانصاري وقال ابن معين أثبت الناس في سعيد عبدة وكذا رجح عبد الحق وابن القطان رفعه وأما الطحاوي فقال الصحيح انه موقوف وقال أحمد بن حنبل رفعه خطأ وقال ابن المنذر لا يثبت رفعه ورواه سعيد بن منصور عن سفيان بن عيينة عن ابن جريج عن عطاء

أبو الطيب في تعليقه وجهين والمشهوران قولان (أصحهما) يجب اتفقوا على تصحيحه من صححه المحامي والبلغوي والمتولي والرافعي وآخرون لأنه إجماع صحيح فوجب القضاء إذا أفسده كحج التطوع في حق البالغ (والثاني) لا يجب لأنه ليس أهلاً لاداء فرض الحج فان قلنا يجب القضاء فهل يصح منه في حال الصبا فيه خلاف مشهور حكاه المصنف في باب محظورات الاحرام والبلغوي وطائفة قوانين وحكامه الشيخ ابو حامد والقاضي أبو الطيب والبندنيجي والمحامي والجمهور وجهين (أصحهما) باتفاق الاصحاب انه يجوز من صرح بتصحيحه الشيخ أبو حامد والمحامي وصاحب الشامل والرافعي وآخرون قال الشيخ أبو حامد والبندنيجي وهو المنصوص لأنه لما صلحت حالة الصبا للوجوب على الصبي في هذا صلحت لاجزائه (والثاني) لا يجوز له لان الصبا ليس بمن أداء الواجبات فعلى هذا قال أصحابنا إذا بلغ ينظر في الحجة التي أفسدها إن كانت بحيث لو سلمت من الفساد

في جميع ذلك (وقوله) في الكتاب ثم بالقضاء ثم بالنذر اعلم بالواو لان الامام رحمه الله اشار الى تردد في تقديم القضاء على النذر وتابعه المصنف في الوسيط (والصحيح) ما ذكره في الكتاب اذا تقرر ذلك فلو أنه غير الترتيب المذكور فقدم ما يجب تأخيرها لغت نيته ووقع على الترتيب المذكور ولو استأجر المعضوب من يحج عن نذره وعليه حجة الاسلام فنوى الاجير النذر وقع عن حجة الاسلام ولو استأجر من لم يحج عن نفسه وهو الذي يسمى ضرورة ليحج عن المستأجر فنوى الحج عنه لغت إضافته ووقع عن الاجير وينبغي أن يعلم قوله في الكتاب وقع عنه دون المستأجر بالالف لان أحمد رحمه الله رواية أنه لا يقع عنه ولا عن المستأجر بل يلفو ولو نذر ضرورة أن يحج في هذه السنة ففعل ووقع عن حجة الاسلام وخرج عن نذره وليس في نذره الاتعجيل ما كان له أن يؤخره ولو استأجره الضرورة للحج في الذمة جاز والطريق أن يحج عن نفسه ثم عن المستأجر في سنة بعدها واجارة العين تفسد لأنه يتعين لها السنة الاولى فان اجارة لسنة القابلة لا تجوز وإذا فسدت الاجارة

عن النبي صلى الله عليه وسلم وهو كما قال وخالفه ابن أبي ليلى ورواه عن عطاء عن عائشة وخالفه الحسن بن ذكوان فرواه عن عمرو بن دينار عن عطاء عن ابن عباس وقال الدارقطني إنه أصح : قلت وهو كما قال لكنه يقوى المرفوع لأنه عن غير رجاله وقد رواه الاسماعيلي في معجمه من طريق اخرى عن أبي الزبير عن جابر وفي اسنادها من يحتاج الى النظر في حاله فيجتمع من هذا صحة الحديث وتوقف بعضهم على تصحيحه بان قتادة لم يصرح بسماعه من عذرة فينظر في ذلك وقال ابن عبد البر روى عن قتادة عن سعيد باسقاط عذرة وأعله ابن الجوزي عذرة فقال قال يحيى ابن معين عذرة لا شيء وهم في ذلك إنما قال ذلك في عذرة بن قيس وأما هذا فهو ابن عبد الرحمن ويقال فيه ابن يحيى وثقه يحيى بن معين وعلي بن المديني وغيرهما وروى له مسلم وقال الشافعي نا سفيان عن أيوب عن أبي قلابة قال سمع ابن عباس رجلاً يئى عن شربة الحديث قال ابن المناس

لا جزأته عن حجة الاسلام بأن بلغ قبل فوات الوقوف وقع القضاء عن حجة الاسلام وان كانت بحيث لا تجزى. لو سلمت من الفساد بان بلغ بعد الوقوف لم يقع القضاء عن حجة الاسلام بل عليه أن يبدأ بحجة الاسلام ثم يقضي فان نوى القضاء أولاً وقع عن حجة الاسلام بلا خلاف كما سيأتي ايضاحه بدليله ان شاء الله تعالى * هكذا ذكر هذا التفصيل الشيخ أبو حامد والقاضي أبو الطيب والمحاملي وسائر الاصحاب ولا خلاف فيه قال أبو حامد والمحاملي في المجموع وهذا أصل لكل حجة فاسدة اذا قضيت هل تقع عن حجة الاسلام فيها هذا التفصيل قال أصحابنا وإذا جوزنا القضاء في مال الصبي فشرع فيه وبلغ قبل الوقوف انصرف الي حجة الاسلام وعليه القضاء قال أصحابنا وحيث فسد حج الصبي وقلنا يجب القضاء وجبت الكفارة وهي بدنة وإن لم نوجب القضاء ففي

نظر ان ظنه قد حج فيان ضرورة لم يستحق أجره لتغيره وإن علم أنه ضرورة وقال يجوز في اعتقادي أن يحج الضرورة عن غيره فحج الاجير يقع عن نفسه كما تقدم ولكن في استحقاقه أجره المثل قولان أو وجهان سيأتي نظائرهما ولو استاجر للحج من يحج ولم يعتمر أو للعمرة من اعتمر ولم يحج فقرن الاجير وأحرم بالنسكين جميعاً عن المستاجر أو أحرم بما استؤجر له عن المستاجر وبالأخر عن نفسه فقد حكى صاحب التهذيب وغيره فيه قوانين (الجديد) أنهما يقعان عن الاجير لان نسكي القران لا يتفرقان لاتحاد الاحرام ولا يمكن صرف مالم يأمر به المستاجر اليه (والثاني) أن ما استؤجر له يقع عن المستاجر والاخر عن الاجير وعلي القولين لو استاجر رجلان من حج واعتمر أحدهما ليحج عنه والاخر ليعتمر عنه فقرن عنهما فعلى الاول يقعان عن الاجير وعلي الثاني يقع عن كل واحد منهما ما استآجره له ولو استاجر المعضوب رجلين ليحجا عنه في سنة واحدة أحدهما حجة الاسلام والاخر حجة قضاء أو نذر ففيه وجهان (أحدهما) لا يجوز لان حجة الاسلام لا تقدم على غيرها (وأظهرهما) ويحكي عن نفسه في الام الجواز لان غيرها لا يتقدم عليها وهذا التقدير هو المرعي فعلى الاول إن أحرم الاجيران معا يصرف إحرامهما الي نفسيهما وإن سبق إحرام أحدهما وقع ذلك عن حجة الاسلام عن المستاجر وانصرف إحرام الآخر إلي نفسه ولو أحرم الاجير عن المستاجر ثم نذر حجاً نظر ان نذر بعد الوقوف لم ينصرف حجه اليه ووقع عن المستاجر وان نذر قبله فوجهان (أظهرهما) انصرفه الي الاجير ولو أحرم الرجل بحج تطوعاً ثم نذر حجاً بعد الوقوف لم ينصرف الي النذر وان كان قبله فعلى الوجهين والله أعلم * وقد ذكرنا في خلال الكلام ما يتعلق بلفظ

أبو قلابة لم يسمع عن ابن عباس : قلت واستبعد صاحب الامام تعدد القصة بان تكون وقعت في زمن النبي صلى الله عليه وسلم وفي زمن ابن عباس على مسافة واحدة : تنبيه زعم ابن باطيس ان اسم الملبى نبیشه وهو وهم منهم فانه اسم الملبى عنه فيما زعمه الحسن بن عماره وخالفه الناس فيه فقالوا انه شبرمة وقد قيل ان الحسن بن عماره رجع عن ذلك وقد بينه الدارقطني في السنن *

البدنة وجهان (أصحهما) الوجوب وبه قطع الشيخ أبو حامد الأسفراييني والقاضي أبو الطيب في تعليقهما والمحامي وصاحب الشامل^١ وآخرن ونقل المحامي وصاحب الشامل الاتفاق عليه وإذا وجبت البدنة فهل تجب في مالى الولى وإذا أوجبنا القضاء فنفقة القضاء هل تجب في مال الولى أم الصبي فيه الخلاف كالبدنة صرح به الدارمي وغيره وقد ذكر المصنف هذا الفرع في باب محظورات الاحرام وذكره الاصحاب هنا فرأيت ذكره هنا أولى لوجهين (موافقة) الجمهور (والمبادرة) الى الخيرات والله تعالى أعلم *

﴿ فرع ﴾ قال المتولي لو صام الصبي في شهر رمضان وجامع فيه جماعاً يفسد صومه وقلنا إن وطأه في الحج عامداً يوجب الفدية ففي وجوب كفارة الوطء في الصوم وجهان (أحدهما) تلزمه كما تلزمه البدنة بإفساد الصوم (والثاني) لا تلزمه *

﴿ فرع ﴾ قال القاضي أبو الطيب في تعليقه والدارمي إذا نوى الولى أن يعقد الاحرام للصبي فريته على الميقات ولم يعقده ثم عقده بعده فوجهان (أحدهما) تجب الفدية في مال الولى خاصة لأنه لو مر بالميقات مريداً للنسك ولم يحرم لزومه الفدية فكذلك هنا ولأنه لو عقد الاحرام للصبي ثم فوت الحج وجبت الفدية في مال الولى (والثاني) لا تجب الفدية لآعلي الولى ولا في مال الصبي (أما) الولى فلأنه غير محرم ولم يرد الاحرام (وأما) الصبي فلأنه لم يقصد الاحرام *

الكتاب وبالقيد الذى اوردناه في اول الفصل يعرف أن قوله ولا بد من الترتيب في الحج الخ محمول على من يباح منه حجة الاسلام والا فالصبي والعبد اذا حجا فقد تقدم في حقهما غير حجة الاسلام على حجة الاسلام ولو استأجر المعضوب من يحج عنه تلك السنة فأحرم الأجير عن نفسه تطوعاً فمقدروى الإمام عن شيخه أن أحرامه ينصرف الى المستأجر لأن حجة الاجارة في هذه السنة مستحقة عليه والمستحق في الحج مقدم على غيره وعن سائر الاصحاب أنه لا ينصرف لأن استحقاقها ليس من حكم وجوب يؤول الى الحج وإنما يتقدم واجب الحج على تطوعه اذا رجع الوجوب الى نفس الحج *

قال ﴿ النوع الثاني استطاعة الاستنابة والنظر في ثلاثة اطراف (الطرف الاول) جواز الاستنابة وإنما تجوز للعاجز عن المباشرة بالموت أو بزمانة (م) لا يرجي زوالها وإنما تجوز في حجة الاسلام إذا وجبت بالاستطاعة وطراً المصعب أومات وكذا لومات قبل الوجوب او امتنع الوجوب لعدم استطاعة علي أصح الطريقتين وفي الاستئجار للتطوع قولان ﴾ *

قد مر ان الاستطاعة نوعان استطاعة مباشرة واستطاعة استنابة وحصل الفراغ عن أولها (وأما) الثاني فتمس الحاجة فيه إلى بيان أنه متى تجوز الاستنابة ومتى تجب ثم عي قد تكون بطريق الاستئجار وقد تكون بغيره فهذه أربعة اطراف وقد تكلم فيها جميعاً لكن يقتصر على ترجمة ثلاثة منها الجواز والوجوب والاستئجار (وأما) الاستنابة بغير طريق الاستئجار فقد ادرج مسائلها

﴿ فرع ﴾ قال الرافعي حكم المجنون حكم الصبي الذي لا يميز في جميع ما سبق قال ولو خرج الولي بالمجنون بعد استقرار فرض الحج عليه وانفق على المجنون من ماله نظراً إن لم يفق حتى فات الوقوف غرم الولي زيادة نفقة السفر وان أفاق وأحرم وحج فلا غرم لانه قضى ماعليه ويشترط إفاقته عند الاحرام والوقوف والطواف والسعي ولم يتعرض الاصحاب لحالة الخلق قال وقياس كونه نسكاً اشتراط الافاقه فيه كسائر الاركان هذا كلام الرافعي وقال هو قبل هذا الجنون كصبي لا يميز يحرم عنه وليه قال وفيه وجه ضعيف انه لا يجوز الاحرام عنه لانه ليس من أهل العبادات وقد سبق بيان هذا الخلاف في صحة إحرام الولي عنه وقد ذكر إمام الحرمين والمتولي والبعقوي نحو هذا الذي ذكره وقولهم يشترط إفاقته عند الاحرام وسائر الاركان معناه يشترط ذلك في وقوعه عن حجة الاسلام (وأما) وقوعه تطوعاً فلا يشترط فيه شيء من ذلك كما قالوا في صبي لا يميز ولهذا قالوا هو كصبي لا يميز وسيأتي إيضاحه مبسوطاً في فصل الوقوف بعرفات ان شاء الله تعالى *

﴿ فرع ﴾ إتفق أصحابنا العراقيون والخراسانيون وغيرهم أن المغمي عليه ومن غشي لا يصح إحرام وليه عنه ولا رقيقه عنه لانه غير زائل العقل ويرجي برؤه عن قرب فهو كالمرئض قال أصحابنا لو خرج في طريق الحج فاعغمي عليه عند الميقات قبل أن يحرم لم يصح احرام وليه ولا رقيقه عنه سواء كان اذن غلط فيه قبل الاغماء ام لا وبه قال مالك وابو يوسف ومحمد واحمد وداود وقال ابو حنيفة يصح احرام رقيقه عنه استحسناً ويصير المغمي عليه محرماً لانه علم من قصده ذلك ولانه يشق عليه تفويت الاحرام قال القاضي ابو الطيب واحتج لابي حنيفة أيضاً بأن الاحرام احد اركان الحج فدخلته النيابة للعجز كالطواف قالوا وقياساً على الطفل قال القاضي ودليلنا انه بلغ فلم يصح عقد الاحرام له من غيره كالنائم (فان قيل) المغمي عليه اذا نبه لا ينتبه بخلاف النائم (قلنا) هذا الفرق يبطل باحرام غير رقيقه قال القاضي وقياسهم على الطواف لا نسلمه لان الطواف لا تدخله النيابة حتى لو كان مريضاً لم يجوز لغيره الطواف عنه بل يطاف به محمولاً (وأما) قياسهم على الطفل فالفرق ان الاغماء يرجي زواله عن قرب بخلاف الصبا ولهذا يصح ان يعتقد الولي النكاح للصبي دون المغمي عليه والله اعلم *

في الطرف الثاني (الاول) في حال جواز الاستنابة لا يخفى ان العبادات بعيدة عن قبول النيابة لكن احتمل في الحج ان يحج الشخص عن غيره إذا كان المحجوج عنه عاجزاً عن الحج بنفسه إما بسبب الموت وإما بكبر أو زمانة أو مرض لا يرجي زواله (أما) بسبب الموت فلما روى عن بريدة قال «أتت امرأة النبي صلى الله عليه وسلم فقالت ان أمي ماتت ولم تحج فقال حجني عن أمك» (١) (وأما) بالكبر

(١) حديث ﴿ بريدة أتت امرأة الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت ان أمي ماتت ولم تحج فقال حجني عن أمك: مسلم والترمذي في حديث ﴾

﴿فرع﴾ اتفق اصحابنا على ان المريض لا يجوز غيره ان يحرم له فيصير محرما سواء كان مريضا ما يوسا منه او غيره قال القاضي ابو الطيب في تعليقه والفرق بينه وبين الطفل ان نائب المريض يحتاج ان يفعل عنه كل الافعال فانها متعذرة منه بخلاف الطفل فانه يتأتى منه معظم الافعال *

﴿فرع﴾ في مذاهب العلماء في حج الصبي قد ذكرنا ان مذهبنا انه يصح حجه ولا يجب عليه (فأما) عدم وجوبه على الصبي فمجمع عليه قال ابن المنذر في الاشراف أجمع أهل العلم على سقوط فرض الحج عن الصبي وعن المجنون والمعنوه قال وأجمعوا على ان المجنون اذا حج ثم افاق او الصبي ثم بلغ انه لا يجزئها عن حجة الاسلام قال وأجمعوا على ان جنابات الصبيان لازمة لهم (وأما) صحة حج الصبي فهو مذهبنا ومذهب مالك وأحمد وداود وجاهير العلماء من السلف والخلف وأشار ابن المنذر الى الاجماع فيه وقال ابو حنيفة في المشهور عنه لا يصح حجه وصححه بعض اصحابه واحتج له بحديث «رفع القلم عن ثلاثة عن الصبي حتى يبلغ» إلى آخره وهو صحيح سبق بيانه قريبا وقياسا على النذر فانه لا يصح منه ولانه لا يجب عليه ولا يصح منه ولانه لو صح منه لوجب عليه قضاءؤه إذا أفده ولانه عبادة بدنية فلا يصح عقدها من الولي للصبي كالمالة واحتج اصحابنا بحديث ابن عباس «ان امرأتك رفعت

ونحوه فلما روى عن ابن عباس رضي الله عنهما «ان امرأة من خثعم قالت يا رسول الله ان فريضة الله على عباده في الحج ادركت ابى شيخا كبيرا لا يستطيع ان يمسك على الراحلة اذ أحج عنه قال نعم» (١) ويروى كما لو كان عليه دين فقضيته (٢) والمعتبر ان لا يثبت على الراحلة اصلا ولا يثبت إلا بمشقة شديدة فالقطوع اليدين او الرجلين إذا أمكنه الثبوت على الراحلة من غير مشقة شديدة لا تجوز

(١) «حديث» ابن عباس ان امرأة من خثعم قالت يا رسول الله ان فريضة الله على عباده في الحج ادركت ابى شيخا كبيرا لا يستطيع أن يمسك على الراحلة أفأحج عنه قال نعم: متفق عليه بالفظ يثبت بدل يمسك وفي رواية للبخارى يستوى وفي رواية للبيهقي يمسك وفي رواية للنسائي أنها سألته غداة جمع ومن الرواة من يجعله عن ابن عباس عن أخيه الفضل ورواه ابن ماجه من طريق محمد بن كريب عن أبيه عن ابن عباس حدثني حصين بن عوف قال قالت يا رسول الله ان أبى أدرك الحج ولا يستطيع أن يحج الا معترضا فصمت ساعة وقال حج عن أبيك وقد قال احمد محمد بن كريب منكر الحديث *

(٢) ﴿قوله﴾ ويروى كما لو كان على أبيك دين فقضيته: رواه الشافعي ورواه النسائي أيضا من حديث ابن عباس بلفظ أن رجلا قال يا نبي الله ان أبى مات ولم يحج أفأحج عنه قال أرأيت لو كان على أبيك دين أكنت قاضيه قال نعم قال فدين الله أحق بالوفاء: تنبيه في رواية الدولابي أن أبا الفوث وهو رجل من خثعم سأل فذكره وأصله في ابن ماجه واسناده ضعيف وفي الباب عن أنس أخرجه الطبراني والدارقطني *

صيبا في حجة الوداع فقالت يا رسول الله ألهذا أحجج قال نعم ولك أجر» رواه مسلم وعن السائب ابن زيد رضي الله عنه قال «حجج بي مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع وأنا ابن سبع سنين» رواه البخاري وبحديث جابر «حججنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم معنا النساء والصبيان فليينا عن الصبيان ورمينا عنهم» رواه ابن ماجه وسبق بيانه في اول الفصل وقياسا على الطهارة والصلاة فان أبا حنيفة صححها منه وكذا صحح حجه عنده بلا خلاف ونقله خطأ منه وصحح امامة الصبي في النافلة (وأما) الجواب عن حديث «رفع القلم» فمن وجهين (أحدهما) المراد رفع الائم لا إبطال افعاله (الثاني) ان معناه لا يكتب عليه شيء وليس فيه منع الكتابة له وحصول ثوابه (والجواب) عن قياسهم على النذر من وجهين ذكرهما القاضي ابو الطيب والاصحاب (أحدهما) انه ينكسر بالوضوء والصلاة فانه لا يصح منه نذرهما ويصحان منه وقد سبق ان الكسر هو ان توجد معني العلة ولا حكم والنقض ان توجد العلة ولا حكم وقد أوضحت هذا في باب صدقة المواشي حيث ذكره المصنف (والثاني) ان النذر التزام بالقول وقول الصبي ساقط بخلاف الحج فانه فعل ونية فهو كالوضوء (وأما) قولهم لا يجب عليه ولا يصح منه فجوابه من وجهين (أحدهما) انه منتقض بالوضوء (والثاني) ان عدم الوجوب للتخفيف وليس في صحته تعليل (وأما) قولهم لوجب قضاؤه اذا أفسده فنحن نقول به وهو الصحيح عندنا كما سبق بيانه

النيابة عنه وكذا لا تجوز النيابة عن لا يثبت على الراحلة لمرض يرجوزواله فانه يتوقع مباشرة له وكذا من وجب عليه الحج ثم جن لم يكن الولي ان ينيب عنه لانه ربما يفيق فيحج بنفسه فان اناب عنه ومات ولم يفتق في اجزائه قولان كما لو استناب من يرجوزوال مرضه فلم يزل وهذا كله في حجة الاسلام وفي معناها حجة النذر حكى ذلك عن نصه ويلحق بهما القضاء (وأما) حجة التطوع فهل يجوز استنابة المعضوب فيها واستنابة الوارث للميت فيه قولان (أحدهما) لا لبعد العبادات البدنية عن قبول النيابة وانما يجوزنا في الفرض للضرورة (واصحها) وبه قال مالك وابو حنيفة واحمد رحمهم الله نعم لانها عبادة تدخل النيابة في فرضها فتدخل في نفلها كأداء الزكاة ولو لم يكن الميت قد حج ولا وجب عليه لعدم الاستطاعة ففي جواز الاحجاج عنه طريقان نقلهما الامام (أحدهما) طرد القوانين لانه لا ضرورة اليه (والثاني) القطع بالجواز لوقوعه عن حجة الاسلام فان جوزنا الاستئجار للتطوع فللا جبر الاجرة المسماة ويجوز ان يكون الاجير عبدا أو صيبا بخلاف حجة الاسلام لا يجوز استئجارها فيها لانها ليس من اهلها وفي المنذورة الخلاف المشهور في انه يسلك بالنذر مسلك الواجبات ام لا وان لم يجوز الاستئجار للتطوع وقع الحج عن الاجير ولم يستحق المسمي وفي اجرة المثل قولان مرويان عن الام (أحدهما) انه لا يستحق أيضا لوقوع الحج عنه (واظهرهما) عند المحامي وغيره انه يستحقها لانه دخل في العتد طامعا في الاجرة وتلفت منفعة عليه وإن لم ينتفع بها المستأجر فصار كما لو استأجر لحمل طعام مغصوب فحمل يستحق الاجرة (وأما) لفظ الكتاب فقوله وإنما يجوز للعاجز عن المباشرة ليست اللام في قوله للعاجز لاضافة

(والجواب) عن قولهم عبادة بدنية إلى آخره ان الفرق ظاهر فان الحج تدخله النية بخلاف الصلاة والله أعلم * قال إمام الحرمين في كتابه الاساليب المعول عليه عندنا في المسألة الاخبار الصحيحة التي لا تقبل التأويل وذكر بعض ما سبق من الاحاديث ثم ذكر دلائل من حيث القياس والمعنى ثم قال وهذا تكلف بعد الاخبار الصحيحة قال ولا يستقيم لهم فرق أصلاً بين الصلاة والحج (فان قالوا) في الحج مؤنة (قلنا) تلك المؤنة في مال الولي على الصحيح فلا ضرر على الصبي (فان قالوا) فيه مشقة (قلنا) مشقة المواظبة على الصلاة والطهارة وشر وطها أكثر والله أعلم وقل ابن عبد البر في التمهيد صحيح حج الصبي مالك والثافعي وسائر فقهاء الحجاز واثوري وسائر فقهاء الكوفة والاوزاعي والليث وسائر من سلك سبيلهما من أهل الشام ومصر قال وكل ما ذكرناه يستحب الحج بالمصبيان ويأمر به

فعل الاستنابة اليه لان العاجز بالموت لا يتصور منه الاستنابة وإنما المراد كون الاستنابة للعاجز ثم هي قد تصدر منه وقد تصدر من غيره ويجوز أن يرقم بالحاء والالف لان عند أبي حنيفة وأحمد تجوز الاستنابة للصحيح أيضاً في حجة التطوع (وقوله) أو بزمانه معلوم بالميم لان عند مالك لا تجوز النية عن الحي وإنما تجوز عن الميت (وقوله) وإنما يوز في حجة الاسلام يفهم الحصر فيها لكن النذر والقضاء في معناه كما سبق ولا فهمه الحصر أعلم بالميم والحاء والالف اشارة إلى أنهم يجوزونها في حجة التطوع أيضاً (وقوله) أو مات قبل الوجوب إذا امتنع الوجوب لعدم الاستطاعة جواب علي طريقة نفي الخلاف في المألة أو على أظهر القولين علي الطريقة الاخرى فليعلم بالواو * واحتج في الجواز بما روى « أن امرأة قالت لرسول الله صلى الله عليه وسلم ان فريضة الحج ادركت ابي شيخاً كبيراً لا يستطيع أن يحج أفأحج عنه قال نعم » وليس هذا الاحتجاج بقوي لان هذا الحديث هو حديث الخثعمية واللفظ المشهور في حديثها لا يستطيع أن يثبت على الراحلة (١) وذلك يدل على أن اللفظة التي نقلها - أن يثبت - محمولة على نفي استطاعة المباشرة وذلك لا ينفي وجوب الحج والمسألة فيمن لا وجوب عليه ويجوز أن يحتج له بحديث بريدة فان المرأة قالت أن أمي ماتت ولم يحج ولم يفصل الجواب والله أعلم *

(١) قوله ﴿ قال في الوسيط بالجواز يعني في حق من لم يجب عليه الحج لعدم الاستطاعة واحتج له بما روى ان امرأة قالت لرسول الله صلى الله عليه وسلم ان فريضة الحج على العباد ادركت ابي شيخاً كبيراً لا يستطيع ان يحج أفأحج عنه قال نعم: قال الرافعي وليس هذا الاحتجاج بقوي لان الحديث هو حديث الخثعمية واللفظ المشهور في حديثها هو لا يستطيع ان يثبت على الراحلة : قالت رواه الترمذي والبيهقي من طريق زيد بن علي عن ابيه علي بن الحسين عن عبيد الله بن ابي رافع عن علي ان امرأة من خثعم شابة قالت يا رسول الله ان ابي شيخ كبير ادركته فريضة الله على عباده في الحج لا يستطيع اداءها فيجزئ عنه أن أؤديها عنه قال نعم وري احمد من حديث مجاهد عن مولي لابن الزبير عن ابن الزبير عن سودة قال جاء رجل الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ان ابي شيخ

قال وعلى هذا جمهور العلماء من كل قرن قال وقالت طائفة لا يحج بالصبي وهذا قول لا يعرج عليه لان النبي صلى الله عليه وسلم «حج بأغيلة بني عبد المطلب» وحج السلف بصبيانهم قال وحديث المرأة التي رفعت الصبي وقالت «ألهذا حج قال نعم ولك أجر» قال فسقط كل ما خالف هذا والله اعلم وقال القاضي عياض أجمعوا على ان الصبي إذا حج ثم بلغ لا يجزئه عن حجة الاسلام إلا فرقة شذت لا يلتفت اليها قال وأجمعوا على أنه يحج به الا طائفة من اهل البدع منعوا ذلك وهو مخالف لفعل النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه واجماع الامة والله اعلم *

﴿فرع﴾ قال أصحابنا وغيرهم يكتب للصبي ثواب ما يعمل من الطاعات كالطهارة والصلاة والصوم والزكاة والاعتكاف والحج والقراءة والوصية والتدبير إذا صححناها وغير ذلك من الطاعات ولا يكتب عليه معصية بالاجماع ودليل هذه القاعدة الاحاديث الصحيحة المشهورة كحديث «ألهذا حج قل نعم ولك أجر» وحديث السائب بن يزيد وحديث جابر وغيرهما مما سبق هنا وحديث صلاة ابن عباس مع النبي صلى الله عليه وسلم وحديث تصويم الصبيان يوم عاشوراء وهو في الصحيحين وحديث «مروا أولادكم بالصلاة لسبع» وهو صحيح وسبق بيانه وحديث امامة عمرو بن سلمة وهو ابن سبع سنين وهو في البخاري واشباه ذلك *

قال ﴿وإذا استأجر المعضوب حيث لا يرجي زواله فمات او المريض حيث لا يرجي برؤه فشفي ففي وقوع الحج موقعه قولان ينظر في احدهما إلى الحال وفي الآخر إلى المال فان قلنا إنه لا يقع عنه فالصحيح أنه يقع عن تطوعه ويكون هذا عذراً في تقديم التطوع كاصبا والرق ثم يستحق الاجير الاجرة ولا يجوز الحج عن المعضوب بغير إذنه ويجوز عن الميت من غير وصية (مح) ويستوى فيه الوارث والاجني *

المعلول الذي يرجي زوال علته ليس له أن يحج عن نفسه كما مر فان احج نظر إن شفى لم يجزه ذلك قولاً واحداً وإن مات ففيه قولان (أحدهما) وبه قال ابو حنيفة يجزه لانه تبين أنها كانت غير مرجوة الزوال (الثاني) لا يجزه لان الاستتابة لم تكن جائزة له حينئذ قال الأئمة وهذا أظهر وعلى عكسه لو كانت غير مرجوة الزوال فأحج عن نفسه ثم شفى فطريقان (أظهرهما) وهو المذكور في الكتاب طرد القولين وبالثاني قال ابو حنيفة ويرى الاول عن مالك واحمد رحمهما (والثاني) القطع بأنه لا يجزه والفرق أن الخطأ في الصورة الاولى غير مستيقن لجواز ان لا يكون المرض بحيث يوجب اليأس ثم يزداد فيوجبه فيجعل الحكم للمالك وهما الخطأ مستيقن اذ لا يجوز ان يكون اليأس حاصلًا ثم يزول والطاردون للقولين في الصورتين قالوا مأخذهما فيهما أن النظر الى الحال او الى المال ان نظرنا الى الحال لم يجزه في الصورة الاولى

كبير لا يستطيع ان يحج واسناده صالح ومولى ابن الزبير اسمه يوسف قد اخرج له النسائي *

* قال المصنف رحمه الله تعالى *

﴿وأما العبد فلا يجب عليه ويصح منه لأنه من أهل العبادة فصح منه الحج كالحر فإن أحرم باذن السيد وفعل ما يوجب الكفارة فإن ملكه السيد مالا وقلنا أنه يملكه لزمه الهدى (وإن قلنا) لا يملك ولم يملكه السيد فعليه الصوم والسيد أن يمنع من الصوم لأنه لم يأذن في سببه وإن أذن له في التمتع أو القران وقلنا لا يملك المال صام وليس للمولى منعه من الصوم لأنه وجب باذنه (وإن قلنا) يملك ففي الهدى قولان (أحدهما) يجب في مال السيد لأنه وجب باذنه (والثاني) لا يجب عليه لأن اذنه رضا بوجوبه علي عبده لا في ماله ولأن موجب التمتع في حق العبد هو الصوم لأنه لا يقدر على الهدى فلا يجب عليه الهدى *

﴿الشرح﴾ أجمعت الأمة على أن العبد لا يلزمه الحج لأن منافعه مستحقة لسيده فليس هو مستطيعا ويصح منه الحج باذن سيده وبغير اذنه بلا خلاف عندنا قال القاضي أبو الطيب وبه قال الفقهاء كافة وقال داود لا يصح بغير اذنه * دليلنا ما ذكره المصنف قال أصحابنا فإن أحرم باذنه لم يكن للسيد تحايله سواء بقي نسكه صحيحا أو أفده ولو باعه والحالة هذه لم يكن للمشتري تحليله وله الخيار أن جهل احرامه قال أصحابنا ويصح بيعه بلا خلاف ويخالف بيع العين المستأجرة علي قول لأن يد المستأجر تنعم المشتري من التصرف بخلاف العبد ولو أحرم بغير اذنه فالأولي أن يأذن له في تمام نسكه فإن

وأجزأ في الثانية وإن نظرنا إلى المال عكسنا الحكم فيهما وربما شبه القولان بالقوانين فيما إذا رأوا سوادا فظنوه عدوا فصلوا صلاة الخوف ثم تبين خلافه هل تجزئهم الصلاة والظاهر عدم الاجزاء وقد عرفت مما ذكرنا أنه يجوز أن يكون قوله في الكتاب قولان معلمان بالواو للطريق الثاني في الصورة الثانية (التفريع) أن قلنا أن الحجة المأني بها تجزئه استحق الاجرة المسماة لا محالة (وإن قلنا) أنها لا تجزئه فهل تقع عن تطوعه أم لا تقع عنه أصلا فيه وجهان (أحدهما) حكى الامام عن شيخه عن الفقهاء أن من أئمتنا من قال أنه يقع عن تطوعه ويكون العضب الناجز بمثابة الرق والصبا في كونه عذرا لتقديم التطوع علي حجة الاسلام (والثاني) أنها لا تقع عنه أصلا لو كان استأجر ضرورة ليحج عنه وذكر صاحب الكتاب أن الأول هو الصحيح لكن الامام والجمهور استبعدوه فإن قلنا لا يقع عنه أصلا فهل يستحق الاجير الاجرة فيه قولان (أحدهما) نعم لأنه عمل له في اعتقاده (واصحهما) لا لأن المستأجر لم ينتفع به فإن قلنا بالأول فماذا يستحق الاجير الاجرة المسماة أم أجرة المثل فيه وجهان (مأخذهما) أنا هل نقبين فساد الاستئجار أم لا وإن قلنا أنه يقع عن تطوعه فالاجير يستحق الاجرة وماذا يستحقه المسمي أو أجرة المثل عن الشيخ أبي محمد أنه لا يمتنع تخريبه علي الوجهين لأن الحاصل غير ما ابتغاه (الثانية) لا يجزئ الحج عن العضوب بغير اذنه بخلاف قضاء الدين عن الغير لأن الحج يفتقر إلى النية وهو اهل للأذن ولانية وإن لم يكن أهلا لمباشرة وروى في النعمة عن أبي حامد المروروزي رحمه الله

حاله جاز على المذهب وبه قطع المصنف في باب الفوات والاحصار وجمهور الاصحاب وحكى ابن كج وجهها انه ليس له تحليله لانه يلزم بالشروع تخريجا من أحد القولين في المزوجة اذا احرمت بحج تطوع وهذا شاذ منكر لان اذن السيد تبرع فجاز الرجوع فيه كالعارية فلو باعه والحالة هذه فلمشترى تحليله ولا خيار له ذكره البندنجي والجرجاني في المعاينة وآخرون ولو اذن له في الاحرام فله الرجوع في الاذن قبل الاحرام فان رجع ولم يعلم العبد فأحرم فهل له تحليله فيه وجهان مشهوران في طريقتي العراق وخراسان قال اصحابنا هما مبنيان على القولين فيما اذا عزل الموكل الوكيل وتصرف بعد العزل وقبل العلم (اصحهما) له تحليله كما ان الاصح هناك بطلان تصرفه وان علم العبد رجوع السيد قبل الاحرام ثم احرّم فله تحليله وجهها واحدا

جواز الحج بغير اذنه ويجوز الحج عن الميت بل يجب عند استقراره عليه سواء اوصى به أو لم يوص خلافا لابي حنيفة ومالك حيث قالوا ان لم يوص لا يحج عنه ويسقط فرضه بالموت * لنا ما روى عن ابن عباس رضي الله عنهما « ان رجلا جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله ان اخي نذرت ان تحج وماتت قبل ان تحج أأحج عنها فقال لو كان علي اختك دين اكننت قاضية قال نعم قال فاقضوا حق تعالى الله فهو احق بالقضاء » (١) ويستوى في الحج عن الميت الوارث والاجنبي تشبيها بقضاء الدين *

قال (الطرف الثاني في وجوب الاستنابة وذلك عند القدرة عليها من المكلف الحر بماله بملكه فاضلا عن حاجته التي ذكرناها وافيها باجرة الاجير راكبا فان لم يجد الا ماشيا لم يلزمه علي أحد الوجهين لما فيه من الخطر على المال *

قصد بهذا الطرف بيان أن الاستنابة متى تجب على المعضوب (فأما) وجوب الاحجاج عن الميت الذي وجب عليه الحج فقد تعرض له في كتاب الودية والمعضوب تلزمه الاستنابة في الجملة ولا فرق بين أن يطرأ العضب بعد الوجوب وبين أن يبلغ معضوبا واجدا للمال وبه قال أحمد وعند مالك لا استنابة على المعضوب بحال لانه لا نيابة عن الحي عنده ولا حج علي من لا يستطيعه بنفسه وعن أبي حنيفة انه لا حج على المعضوب ابتداء لكن لو طرأ العضب بعد الوجوب لم يسقط وعليه أن ينفق علي من يحج عنه إذا تقرر ذلك فلو جوب الاستنابة على المعضوب طريقان يشتمل هذا الفصل على أحدهما وهو أن يجد مالا يستأجر به من يحج والشرط أن يكون فاضلا عن الحاجات المذكورة فيما لو كان يحج بنفسه إلا انا اعتبرنا ثم أن يكون المصروف إلي الزاد والراحلة فاضلا عن نفقة عياله إلى الاياب وههنا

(١) حديث * ابن عباس ان رجلا جاء الي النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله ان أختي نذرت ان تحج وماتت قبل ان تحج : الحديث وفيه فاقضوا الله بالقضاء فهو احق البخاري وقد تقدم في الزكاة *

لانه أحرم بغير إذن وبجبيء فيه الوجه السابق عن حكاية ابن كج وإن رجع السيد بعد إحرام العبد لم يصح رجوعه ولم يكن له تحليه عندنا * وقال أبو حنيفة له ذلك كالعارية يرجع فيها متى شاء ودليلنا أنه عقد عقده باذن سيده فلم يكن لسيده ابطاله كالنكاح ولأن من صح إحرامه باذن غيره لم يكن للغير ابطاله كالزوج (والجواب) عن العارية أن الرجوع فيها لا يبطل ماضى بخلاف الاحرام والله أعلم * قل أصحابنا ولو أذن له في العمرة فأحرم بالحج فله تحليه ولو كان بالعكس لم يكن له تحليه هكذا ذكره البغوى قال لأن العمرة دون الحج وقال الدارمى إن أذن له في حج فأحرم بعمرة أو في عمرة فأحرم بحج فله تحليه وقيل لا يحلله وذكر الرافعى كلام البغوى ثم قال فيما إذا أذن في حج فأحرم بعمرة ظنى أنه لا يسلم عن خلاف هذا كلام الرافعى فحصل في الصورتين ثلاثة أوجه

يعتبر أن يكون فاضلا عن نفقتهم وكسوتهم يوم الاستئجار ولا يعتبر بعد فراغ الاجير من الحج الى إيباه وهل تعتبر مدة الذهاب حكى صاحب التمهيد رحمه الله فيه وجهين (أصحهما) أنها لا تعتبر بخلاف ما لو كان يحج بنفسه فانه إذا لم يفارق أهله يمكنه تحصيل نفقتهم قال الامام وهو كما في الفطرة لا يعتبر فيها إلا نفقة اليوم وكذلك في المكفارات المرتبة إذا لم نشترط تخفيف رأس المال ثم ان وفي ما يجده بأجرة أجير راكب فذلك وإن لم يجدا الأجرة ماشى ففي لزوم الاستئجار وجهان (أصحهما) يلزم بخلاف ما لو كان يحج بنفسه لا يكلف المشي لما فيه من المشقة ولا مشقة عليه في المشي الذي تحمله الاجير (والثاني) ويحكي عن اختيار القفال انه لا يلزم لان الماشى على خطر وفي بذل المال في أجرته تغريم به ولو طالب الاجير أكثر من أجرة المثل لم يلزم الاستئجار وان رضي بأقل منها لزمه واذا امتنع من الاستئجار فهل يستأجر عليه الحاكم فيه وجهان (أشبههما) انه لا يستأجر (وقوله) في الكتاب من المكلف الحر كالمستغني عنه في هذا الموضع لانه قد سبق بيان اشتراط التكليف والحرية في وجوب الحج وكلامنا الآن في شرط الاستطاعة واذا كنا في ذكر أحد شروط الشيء لم نحتاج الى التعرض فيه لسائر الشروط والا لانجر بنا الامر الى ذكر كل شرط في كل شرط والله أعلم *

قال ﴿ وان قدر ببذل الاجنبى ما لا لم يلزمه القبول المنة وإن بذل ايته الطاعة في الحج عنه وجب القبول (ح) وإن بذل الاجنبى الطاعة أو الابن المال فوجهان وان كان الابن ماشيا ففي لزوم القبول وجهان وان كان معولا في زاده على الكسب او على السؤال فمخلاف مرتب وأولى بأن لا يجب ﴾ *

الطريق الثاني أن لا يجزى المال ولكن يجزى من يحصل له الحج وفيه صور (إحدهما) أن يبذل الاجنبى ما لا يستأجر به وفي لزوم قبوله وجهان حكاهما الخطاطي وغيره (أحدهما) يلزم حصول الاستطاعة بما يبذله (وأصحهما) وهو المذكور في الكتاب أنه لا يلزم لما فيه من المنة الثقيلة (والثانية) أن يبذل واحدا من بنيه وبناته وأولادهم الطاعة في الحج فيلزمه القبول والحج خلافا لابي حنيفة وأحمد رحمهما الله

(أصحها) وبه قطع البغوى له أن يحلله فيما إذا أذن في عمرة فأحرم بحج دون عكسه (وإثباتي) له تحليله فيها وهو اختيار الدارمي (والثالث) ليس له فيها وهذا غلط في صورة الاذن في عمرة لانه زيادة على المأذون فيه ولو أذن له في التمتع فله منه من الحج بعد تحلله من العمرة وقبل احرامه بالحج كما لو رجع في الاذن قبل الاحرام بالعمرة ويحيى فيه الوجه السابق عن ابن كنج وليس له تحليله من العمرة ولا من الحج بعد الشروع فيها ولو أذن في الحج أو التمتع فقرن ليس له تحليله بالاتفاق صرح به البغوى وآخرون لان الاذن في التمتع إذن في الحج هذا هو المعروف وفي كلام الدارمي إشارة الى خلاف فيه فانه قال لو أذن له في القران فأفرد أو تمتع يحتمل وجهين وكذا ان أذن في الافراد فقرن أو تمتع وكذا لو أذن في التمتع أو الافراد فقرن هذا آخر كلام الدارمي قل الدرعي فلو أذن في الاحرام

لما أن وجوب الحج معلق في نص القرآن بوجود الاستطاعة وإنها تارة تكون بالنفس وتارة بالاعوان والانصار ألا ترى أنه يصدق ممن لا يحسن البناء أن يقول أنا مستطيع لبناء دار إذا تمكن منه بالاسباب والاعوان إذا تقرر ذلك فيشترط فيه أن لا يكون المطيع ضرورة ولا معضوبا وأن يكون موثوقا بصدقه وإذا توسم أثر الطاعة فهل يلزمه الامر فيه وجهان (أحدهما) لالان الظن قد يخطيء (وأظهرهما) نعم إذا وثق بالاجابة لحصول الاستطاعة وهذا ما اعتمدته أصحاب الشيخ أبي حامد وحكوه عن نص الشافعي رضى الله عنه ولو بذل المطيع الطاعة فلم يأذن المطاع فهل ينوب الحاكم عنه فيه وجهان (أصحهما) لالان مبني الحج على التراخي وإذا اجتمعت الشرائط ومات المطيع قبل أن يأذن فان مضى وقت امكان الحج استقر في ذمته والافلا ولو كان له من يطيع ولم يعلم بطاعته فهو كما لو كان له مال مؤروث ولم يعلم به وشبهه ابن الصباغ ذلك بما إذا نسي الماء في رحله ففي سقوط القرض قولان وشبهه صاحب المعتمد بالضال والمغصوب وفي وجوب الزكاة فيها خلاف قديم ولك ان تفرق بين الحج وغيره فتقول وجب أن لا يلزم الحج بحال لانه معلق بالاستطاعة ولا استطاعة عند عدم الشعور بالمال والطاعة وإذا بذل الولد الطاعة ثم أراد الرجوع فان كان بعد الاحرام لم يجد اليه سبيلا وإن كان قبله رجع على أظهر الوجهين (والثالثة) أن يبذل الاجنبي الطاعة ففي لزوم القبول وجهان (أصحهما) وهو ظاهر نصه في المختصر أنه يلزم لحصول الاستطاعة كما لو كان الباذل الولد (والثاني) لا يلزم لان الولد بضعة منه فنفسه كنفسه بخلاف غيره والاخ والاب في بذل الطاعة كلاجنبي لان استخدامهما ثقيل وفي بعض تعاليق الطبرية حكاية وجه أن الاب كلابن كما أنهما يستويان في وجوب النفقة وغيره (الرابعة) أن يبذل الولد المال ففي لزوم قبوله وجهان (أحدهما) يلزم كما لو بذل الطاعة (وأصحهما) وبه قال ابن سريج لا يلزم لان المنية في قبول المال أعظم ألا ترى أن الانسان يستنكف عن الاستعانة بمال الغير ولا يستنكف عن الاستعانة بيده في الاشغال والوجهان صادران من القائلين بعدم وجوب القبول من الاجنبي فان أوجبناه

مطلقاً فأحرم وأراد صرفه إلى نسك وأراد السيد غيره فوجهان (أحدهما) القول قول العبد (والثاني) هو
كاختلاف الزوجين إذا قالت راجعتني بعد انتضاء عدتي وقال قبلها (فان قلنا) قولان فمثله (وان قلنا)
القول قول الزوج في الرجعة وقولها في انتضاء العدة فمثله (وان قلنا) يراعي السابق بالدعوى فمثله
قال البغوي وغيره ولو أذن له في الاحرام في ذى القعدة فأحرم في شوال فله في تحليله قبل دخول

فهيئنا أولي وبذل الاب المال لابن كذل الابن للاب أو كذل الاجنبي ذكر الامام قدس الله روحه فيه
احتمالين (اظهرهما) الاول *

﴿فرع﴾ جميع ما ذكرنا في بذل الطاعة مفروض فيما إذا كان راكباً أما إذا بذل الابن الطاعة
على أن يحج عنه ماشياً ففي لزوم القبول وجهان (أحدهما) لا يلزم كالا يلزم الحج ماشياً (والثاني) يلزم
إذا كان قوياً فان المشقة لاتناله وهذان الوجهان مرتبان عند الشيخ أبي محمد علي الوجهين في لزوم استئجار
الماشى قال وهذه الصورة أولى بالمنع لانه يعز عليه مشي ولده وفي معناه ما إذا كان المطيع الوالد
وأوجبنا القبول ولايجب الترتيب فيما إذا كان المطيع الاجنبي وإذا أوجبنا القبول والمطيع ماش
فهو فيما إذا كان مالكا للزاد فان عول على الكسب في الطريق ففي وجوب القبول وجهان وأولى
بالمنع لان المكاسب قد تنقطع في الاسفار فان لم يكن كسوبا أيضا وعول على السؤال فأولى بالمنع
لان السائل قد يرد فان كان يركب مغارة لا يجدي فيها كسب ولا سؤال لم يجب القبول بالاخلاف
اذ يحرم عليه التفرير بالنفس *

قال ﴿ومهما تحقق وجوب الحج فالعمرة تجب علي الجديد﴾ *
في كون العمرة من فرائض الاسلام قولان (اصحهما) وبه قال أحمد انهما من فرائضه كالحج
روى عن ابن عباس رضي الله عنهما «انه كقرينتهما في كتاب الله تعالى» (١) واتموا الحج والعمرة لله
وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قل «الحج والعمرة فريضتان» (٢) (والثاني) وبه قال مالك

(١) قوله ﴿روى عن ابن عباس في العمرة سياقي آخر الباب﴾ *
(٢) حديث ﴿الحج والعمرة فريضتان﴾: الدارقطني من حديث زيد بن ثابت بزيادة
لا يضرك بايها بدأت وفي اسناده اسماعيل بن مسلم المكي وهو ضعيف ثم هو عن ابن سيرين عن
زيد وهو منقطع ورواه البيهقي موقوفا على زيد من طريق ابن سيرين ايضا واسناده اصح وصححه
الحاكم ورواه ابن عدى والبيهقي من حديث ابن لهيعة عن عطاء عن جابر وابن لهيعة ضعيف وقال
ابن عدى هو غير محفوظ عن عطاء وفي الباب عن عمر في سؤال جبريل ففيه وان تحج وتعتمر اخرجه
ابن خزيمة وابن حبان والدارقطني وغيرهم وعن ابى رزين العقيلي وفيه احجج عن ابيك واعتمر
اخرجه الترمذى وغيره وعن عائشة انها قالت يا رسول الله على النساء جهاد قال عليهن جهاد
لا قتال فيه الحج والعمرة رواه ابن ماجه *

ذى القعدة ولا يجوز بعد دخوله قال الدارمي ولو أذن له في الاحرام من مكان فأحرم من غيره فله تحليله ومراد الدارمي اذا احرم من ابعده منه قال الدارمي ولو قال العبد لسيده اذنت لي في الاحرام

وأبو حنيفة رحمه الله أنها سنة لما روى عن جابر رضى الله عنه «أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن العمرة أو اجبة هي فقال لا وان تعتمروا فهو افضل» (١) والاول هو قوله في الجديد والثاني القديم وأشار بعضهم الي ترديد القول فيه جديداً وقديماً واذا قلنا بالوجوب فهي من شرائط مطلق الصحة وصحة المباشرة والوجوب والاجزاء عن عمرة الاسلام علي ما ذكرنا في الحج وفي قوله ومهما تحقق وجوب الحج اشارة الي ان شرائط وجوب العمرة كشرائط وجوب الحج وان الاستطاعة الواحدة كافية لهما جميعاً *

(١) حديث جابر ان النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن العمرة واجبة قال لا وان تعتمر فهو اولى: احمد والترمذي والبيهقي من رواية الحجاج بن ارطاة عن محمد بن المنكدر عنه والحجاج ضعيف قال البيهقي المحفوظ عن جابر موقوف كذا رواه ابن جريج وغيره وروي عن جابر بخلاف ذلك مرفوعا يعني حديث ابن لهيعة وكلاهما ضعيف ونقل جماعة من الائمة الذين صنفوا في الاحكام المجردة عن الاسانيد ان الترمذي صححه من هذا الوجه وقد نبه صاحب الامام علي انه لم يزد على قوله حسن في جميع الروايات عنه الا في رواية السكر وخي فقط فان فيها حسن صحيح وفي تصحيحه نظر كثير من اجل الحجاج فان الاكثر على تضعيفه والاتفاق على انه مدلس وقال النووي ينبغي ان لا يغتر بكلام الترمذي في تصحيحه فقد اتفق الحفاظ على تضعيفه وقد نقل الترمذي عن الشافعي انه قال ليس في العمرة شيء ثابت انها تطوع وأفرط ابن حزم فقال انه مكذوب باطل وروى البيهقي من حديث سعيد بن عفير عن يحيى بن أيوب عن عبيد الله عن ابي الزبير عن جابر قال قلت لرسول الله العمرة فريضة كالحج قال لا وان تعتمر فهو خير لك وعبيد الله هذا هو ابن المغيرة كذا قال يعقوب بن سفيان ومحمد بن عبد الرحيم بن البرقي وغيرهما عن سعيد بن عفير واغرب الباغندي فرواه عن جعفر بن مسافر عن سعيد بن عفير عن يحيى عن عبيد الله بن عمر العمري ووهم في ذلك فقد رواه ابن ابي داود عن جعفر بن مسافر فقال عن عبيد الله بن المغيرة ورواه الطبراني من حديث سعيد بن عفير ووقع مهملا في روايته وقال بعده عبيد الله هذا هو ابن ابي جعفر وليس كما قال بل هو عبيد الله بن المغيرة وقد تفرد به عن ابي الزبير وتفرد به عن يحيى بن أيوب والمشهور عن جابر حديث الحجاج وعارضه حديث ابن لهيعة وهما ضعيفان والصحيح عن جابر من قوله كذلك رواه ابن جريج عن ابن المنكدر عن جابر كما تقدم والله اعلم ورواه ابن عدى من طريق ابي عصمة عن ابن المنكدر ايضا وابو عصمة كذبه وفي الباب عن ابي صالح عن ابي هريرة رواه الدارقطني وابن حزم والبيهقي واسناده ضعيف وابو صالح ليس هو ذكوان السمان بل هو ابو صالح ماهان الحنفي كذلك رواه الشافعي عن سعيد بن سالم عن الثوري عن معاوية بن اسحاق عن ابي صالح الحنفي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال

وقال السيد لم آذن فالقول قول السيد قال ولونذر العبد حجاً في صحته وجهان فإن صححناه ففعله بعد عتقه وبعد حجة الاسلام وإن آذن له السيد في فعله رقيقاً ففعله في صحته الوجهان المشهوران في قضاء الصبي والعبد الحجة الفاسدة في حال الصبا والرق والاصح عند الاصحاب صحة نذره والله اعلم * قال اصحابنا وام الولد والمدير والامة المزدوجة والمعاو، عتقه بصفة ومن بعضه رقيق

قال الطرف الثالث في الاستئجار والنظر في شرائطه واحكامه (فأما) شرائطه فمذكورة في الاجارة ولتراع ههنا أربعة أمور (الاول) أن يكون الاجير قادراً فإن كان مريضاً أو كان الطريق مخوفاً أو طالت المسافة مع ضيق الوقت لم يصح ولا بأس به في وقت الانداء والثلوج فإن ذلك يزول ثم ليبادر الاجير مع أول رفقة ولا تلزمه المبادرة وحده (الثاني) ألا يضيف الحج الى السنة القابلة (ح) الا اذا كانت المسافة بحيث لا تقطع في سنة أو كانت الاجارة على الذمة *

لك أن تعلم لفظ الاستئجار بالحاء والالف لان عندهما لا يجوز الاستئجار على الحج كما في سائر العبادات ولكن برزق عاياه ولو استأجر كان ثواب النفقة للآمر وسقط عنه الخطاب بالحج ويقع الحج عن الحاج * لئانه عمل تدخله النيابة فيجزىء فيه الاستئجار كتفريق الزكاة وعندنا يجوز الحج بالرزق كما يجوز بالاجارة وذلك بان يقول حج عني وأعطيك نفقتك ذكره في العدة واذا استأجره بالنفقة لم يصح لانها مجهولة والاجارة لا بد أن تكون معلومة * واعلم أن الاستئجار في جميع الاعمال على ضربين * استئجار عين الشخص والزام ذمته العمل ونظير الاول من الحج أن يقول المعضوب استأجرتك لتحج عني أو يقول الوارث لتحج عن ميتي ونظير الثاني ان يقول الزمت ذمتك تحصيل الحج * والضربان يقتزمان في أمور ستعرفها ثم للاستئجار شروط لا بد منها ليصح واذا صح فله آثار واحكام وموضع ذكر ما يتعلق منها بمطلق الاستئجار كتاب الاجارة وفصل ههنا ما يتعلق بخصوص الحج فذكر أنه يراعى في الشروط أربعة أمور وهذا الفصل يشتمل على اثنين منها وشرحها أن كل واحد من ضربى الاجارة إما أن يعين زمان العمل فيه أو لا يعين وإن عين فاما أن يعين السنة الاولى أو غيرها (فأما) في اجارة العين إن عيننا السنة الاولى جاز بشرط ان يكون الخروج والحج فيما بقي منها مقدوراً للاجير فلو كان مريضاً لا يمكنه الخروج أو كان الطريق مخوفاً أو كانت المسافة بحيث لا تقطع في بقية السنة لم يصح العقد لان المنفعة غير مقدور عليها وإن عيننا غير السنة الاولى بطل العقد كاستئجار الدار الشهر القابل * نعم لو كانت المسافة شاسعة لا يمكن قطعها في سنة لم

الحج جهاد والعمرة تطوع ورواه ابن ماجه من حديث طلحة واسناده ضعيف والبيهقي من حديث ابن عباس ولا يصح من ذلك شيء واستدل بعضهم بما رواه الطبراني من طريق يحيى بن الجارث عن القاسم عن ابي امامة مرفوعاً من مشي الى صلاة مكتوبة فاجره كحجة ومن مشي الى صلاة تطوع فاجره كعمرة *

كالعبد القن في كل ما ذكرناه وما سئد كره ان شاء الله تعالى في احرام العبد وما يتعلق به ولو احرمت
المسكاتب بغير اذن مولاه ففي جواز تحليله لسيدته طريقتان (احدهما) فيه قولان كمنعه من سفر التجارة
(والثاني) له تحليله قطعاً لان للسيد منفعة في سفره للتجارة بخلاف الحج وهذا الثاني أصح ومن صححه
البندنجي وقد ذكر المصنف المسألة في آخر باب الفوات والاحصار والله أعلم *

يضر التأخير والمعتبر السنة الاولى من سنى امكان الحج من ذلك البلد وان اطلقوا لم يعيننا الزمان فهو معمول
علي السنة الاولى فيعتبر فيها ما ذكرنا (واما) في الاجارة الواردة علي الذمة فيجوز تعيين السنة الاولى
وغيرها وهو بمثابة الدين في الذمة قد يكون حالاً وقد يكون مؤجلاً وإن اطلقا فهو كما لو عيننا السنة الاولى
إذا عرفت ذلك عرفت ان الامرين المذكورين في الفصل ليسا ولا واحد منهما شرطاً في مطلق
الاجارة (اما الثاني) فلا مجال له في الضرب الثاني منها ولا هو مضطرب في الاول كما صرح به في الكتاب
(واما الاول) وهو قدرة الاجير فلا نه لو كانت الاجارة علي الذمة لم يقدر كونه مريضاً بحال لا مكان
الاستئابة ولا يقدر خوف الطريق ولا ضيق الوقت ايضاً ان عين غير السنة الاولى (واما) قوله ثم
ليبادر الاجير مع اول رفقة فاعلم ان قضية كلام المصنف والامام تجوز تقديم الاجارة علي خروج الناس
وأن له انتظار خروجهم ولا يلزمه المبادرة وحده والذي ذكره جمهور الاصحاب علي طبقاً لهم ينزع فيه ويقضي
اشترط وقوع العقد في زمان خروج الناس من ذلك البلد حتى قال صاحب التهذيب لا يصح استئجار العين
الا في وقت خروج القافلة من ذلك البلد بحيث يشتغل عقيب العقد بالخروج أو بسبابه من شري
الزاد ونحوه فان كان قبله لم تصح لان اجارة الزمان المستقبل لا تجوز وبنوا علي ذلك أنه لو كان
الاستئجار بمكة لم يجز الا في أشهر الحج ليمكنه الاشتغال بالعمل عقيب العقد وعلي ما أورده المصنف
فلو جرى العقد في وقت تراكم الثلوج والانداء فقد حكي الامام فيه وجهين روى عن شيخه أنه
يجوز لان توقع زوالها مضبوط وعن غيره أنه لا يجوز لتعذر الاشتغال بالعمل في الحال بخلاف انتظار
الرفقة فان خروجها في الحال غير متعذر والاول هو الذي أورده في الكتاب وهذا كله في اجارة
العين (فاما) الاجارة الواردة علي الذمة فيجوز تقديمها علي الخروج لا محالة (واعلم) أن الكلام في أن
الاجير يبادر مع اول رفقة ولا يبادر وحده عند من لا يشترط وقوع العقد في زمان خروج الناس
يتعلق بأحكام العقد وآثاره لا بشرائطه وكان من حق الترتيب أن يؤخره ولا يخلطه بالشرائط *
﴿فرع﴾ ليس الاجير في اجارة العين أن ينيب غيره لان الفعل مضاف اليه فان قال لتحج عني بنفسك
فهو أوضح وأما في الاجارة علي الذمة ففي التهذيب وغيره انه ان قال ألزمت ذمتك لتحصل لي حجة
جاز أن ينيب غيره وان قال لتحج بنفسك لم يجز لان الاغراض تختلف باختلاف اعيان الاجراء
وهذا قد حكاه الامام عن الصيدلاني وخطأه فيه وقل ببطلان الاجارة في الصورة الثانية لان الدينية
مع الربط بمعين يتناقضان فصار كما لو أسلم في ثمرة بستان بعينه وهذا اشكال قوي *

﴿فرع﴾ إذا أفسد العبد الحجة بالجماع فهل يلزمه القضاء فيه طريقان (أحدهما) فيه وجهان كالصبي حكاه القاضي أبو الطيب في تعليقه والبندنجي والمصنف في باب محظورات الاحرام وطائفة قليلة (الصحيح) لزومه (والثاني) لا يلزمه وهذا الطريق غريب (والطريق الثاني) وهو الصحيح وبه قطع جماهير الاصحاب في كل الطرق أنه يلزمه القضاء بلاخلاف لانه مكلف بخلاف الصبي على قول وهل يجزئه القضاء في حال رقه فيه قولان كما سبق في الصبي (أصحهما) يجزئه فان قلنا (١) لم يلزم السيد أن

قال ﴿الثالث﴾ ان تكون اعمال الحج معلومة للاجير وفي اشترائط تعيين الميقات قولان وقيل انه ان كان على طريقه ميقات واحد تعين وان أمكن ان يفضي الي ميقاتين وجب التعيين ﴿*﴾
أعمال الحج معروفة مضبوطة فان علمها عند العقد فذاك وان جهلها او احدهما فلا بد من الاعلام وهل يشترط تعيين الميقات الذي يحرم منه الاجير قال في المختصر نعم وعن الاملاء وغيره انه لا يشترط وللاصحاب فيه طريقان (أظهرهما) ان المألة على قولين ويحكي ذلك عن ابن سريج وأبي اسحق (أحدهما) يشترط لاختلاف المواقيت قربا وبعدا واختلاف الاغراض باختلافها (والثاني) لا يشترط ويتعين ميقات تلك البلدة على العادة الغالبة وبهذا اجاب المحامي في المقنع وذكر ابن عبدان انه الصحيح وشبهوا هذا الخلاف بالخلاف في التعرض لمكان التليم في السلم والمعايق في إجارة الدابة (والثاني) تنزيل النصين على حالين ولمن قال به طريقان (أظهرهما) حمل النص الاول على ما إذا كان للبلدة طريقان مختلفا الميقات أو كان يفضي طريقها إلي ميقاتين كالعقيق وذات عرق وحمل الثاني على ما إذا كان لها طريق واحد له ميقات واحد (والثاني) ويحكي عن ابن خيران أن حمل الاول على ما إذا استأجر حى والثاني على ما إذا كان الاستئجار لميت والفرق أن الحى له غرض واختيار والميت لا اختيار له والمقصود تبرئة ذمته وهي تحصل بالاحرام من أى ميقات كان فان شرطنا تعيين الميقات فسدت الاجارة باهماله لكن يقع الحج عن المستأجر لوجود الاذن ويلزمه أجرة المثل واذا كانت الاجارة للحج والعمرة فلا بد من بيان انه يفرد أو يقرن أو يتمتع باختلاف الاغراض بهاء

قال ﴿الرابع﴾ الا يعتقد بصيغة الجعالة فلو قال من حج عني فله مائة فحج عنه انسان نقل المزني صحته وطرده الاصحاب في كل اجارة بلفظ الجعالة والاقيس فساد المسمي والرجوع الي أجرة المثل لصحة الاذن ﴿*﴾

حكى الاثمة أن المزني رحمه الله نقل في المشور عن نصه انه لو قال المعضوب من حج عني فله مائة اذرم فحج عنه انسان استحق المائة واختلاف الاصحاب فيه على وجهين (أحدهما) وبه قال ابو اسحق ان هذا النص مقرر وتجوز الجعالة على كل عمل يصح ايراد الاجارة عليه لان الجعالة جائزة مع كون العمل مجهولا فأولي أن تجوز مع العلم به (والثاني) وبه قال المزني ان النص مخالف لمؤول ولا تجوز الجعالة

يأذن له في القضاء ان كان احرامه الاول بغير اذنه وكذا ان كان باذنه على أصح الوجهين لأنه لم يأذن في الافساد هكذا ذكره البندنيجي والبعوى وآخرون وهو الصحيح وقال المصنف في باب محظورات الاحرام وآخرون ان قلنا القضاء على التراخي لم يلزم السيد الاذن والافوجهان قال المصنف وسائر الاصحاب فاذا قلنا يجرئه القضاء في حال الرق فشرع فيه فعتق قبل الوقوف بعرفات

على ما تجوز الاجارة عليه لان العمل غير معين فيها فانما يعدل اليها عند تعذر الاجارة للضرورة وعلى هذا فلو حج عنه انسان فالمسمي ساقط لفساد العقد ولكن الحج يقع عن المعضوب وللعامل أجرة المثل لوجود الاذن وإن فسد العقد وكذا الحكم فيما لو قال من خاط توبي فله كذا فخاطه انسان وفيه وجه انه يفسد الاذن لأنه ليس موجها نحو معين كما لو قال وكلت من أراد يبيع دارى لا يصح التوكيل إذا تقرر ذلك فله ظالم الكتاب عمن يرجح الوجه الصائر الى عدم صحة الجعالة فانه سماه الاقيس وجعل عدم العقد بصيغة الجعالة من الامور المرعية لكنه قد أعاد هذه المسألة في باب الجعالة ويراوده هناك يقتضي ترجيح وجه الصحة وكلام الاكثرين اليه أميل (وقوله) الا يعقد بصيغة الجعالة ان كان المراد منه ان لا يعقد الاجارة بصيغة الجعالة فهذا يوهم رجوع المنع الى الصيغة وكون الجعالة اجارة وليس كذلك بل هما عقدان مختلفا الاركان وان كان المراد انه لا يعقد على الحج الجعالة ذهابا الى الوجه الثاني فعده من شروط الاجارة بعيد عن الاصطلاح لان الامتناع عن العقد الذي لا يجوز ايراده على الشيء لا يعد شرطاً فيما يجوز ايراده عليه والا فليكن الامتناع عن البيع وسائر ما لا يقبله الحج شرطاً في الاجارة *

قال ﴿ أما أحكامه فتظهر باحوال الاجير وهي سبعة (الاولي) اذا لم يحج في السنة الاولى انفسخت الاجارة ان اذا كانت على الذمة فللمستاجر الخيار كاعلاس المشتري وقيل تنفسخ في قول كاتقطاع المسلم فيه فان حكماً بالخيار فكان المستاجر ميتاً فليس للوارث فسخ الاجارة فانه يجب صرفه الى اجير آخر فاجير الميت اولي ﴾ *

أحكام مطابق الاجارة تذكر في بابها والتي يختص بالاستئجار على الحج مثبتة على اختلاف حال الاجير في عدم الوفاء بالمتزم وهي فيما ذكر سبع احوال ووجه حصرها أن عدم الوفاء إما أن يكون بعدم اشتغاله به في السنة الاولى وهو الحالة الاولى أو بغير هذا الطريق وهو إما بالشروع فيه على خلاف قضية الاجارة أو بعدم الاستمرار عليها بعد الشروع على وفاقها والاول اما بالخالف في الميقات وهو الحالة الثانية أو في الافعال وهو الثالثة (والثاني) وهو اما أن يكون بتقصير منه أولاً والاول اما بالافساد وهو الرابعة أو بتغير النية وهو الخامسة (والثالث) إما بالموت وهو السادسة أو بالاحصار وهو السابعة وفقه الحالة الاولى أنه إذا لم يخرج إلى الحج في السنة الاولى أما بعذر أو بغير عذر فينظر إن كانت الاجارة على العين انفسخت وان كانت في الذمة فينظر ان لم يعين سنة فقد قدمنا ان الحكم كما لو عيننا السنة الاولى وذكر في التهذيب انه يجوز التأخير عن السنة الاولى والحالة

أحوال الوقوف اجزأه عن حجة الاسلام وان قضي بعد العتق فهو كالصبي اذ قضي بعد البلوغ فان كان عتقه قبل الوقوف أو حال الوقوف اجزأه القضاء عن حجة الاسلام لانه لولا فساد الاداء لاجزأه عن حجة الاسلام وان كان عتقه بعد الوقوف لم يجزئه القضاء عن حجة الاسلام فعليه حجة الاسلام ثم حجة القضاء وقد سبق بيان هذا واضحا قريبا في جماع الصبي في الاحرام وذكرنا هناك القاعدة المتناولة لهذه المسألة ونظائرها والله أعلم *

هذه لسكن يثبت به الخيار للمستأجر وإن عينا سنة اما الاولى او غيرها فأخرجها هل تنفسخ الاجارة حكى الامام رحمه الله فيه طريقتين (اظهرهما) انه علي قولين كالقولين فيما لو حل السلم والمسلم فيه منقطع (احدهما) ينفسخ لغوات مقصود العقد (واصحها) لا ينفسخ كما لو اخرج اداء الدين عن محله لا ينقطع (والثاني) القطع بالقول الثاني واذا قلنا بعدم الانفساخ فينظر ان صدر الاستئجار من العضوب لنفسه فله الخيار لتعوق المقصود كما لو افلس المشتري بالثمن فان شاء اجاز ليحج في السنة الاخرى وان شاء فسح واسترد الاجرة وارتفق بها الى أن يستأجر غيره وان كان الاستئجار لميت في ماله فقد ذكر اصحابنا العراقيون أنه لا خيار لمن استأجر في فسح العقد لان الاجرة متعينة لتحصيل الحج فلا انتفاع باستردادها وتوقف الامام فيما ذكره لان الورثة يستفيدون باسترداد الاجرة صرفها الي من هو احرى بتحصيل المقصود وايضا فلأنهم اذا استردوها تمكنوا من ابدالها بغيرها واورد صاحب التهذيب وغيره ان علي الولى مراعاة النظر للميت فان كانت المصلحة في فسح العقد لخوف افلاس الاجير او هربه فلم يفعل ضمن وهذا هو الاظهر ويجوز ان يحمل المذنب الى العراقيين على احد امرين رأيتهما للائمة (الاول) صور بعضهم المنع فيما اذا كان الميت قد اوصى بان يحج عنه انسان بمائة مثلا ووجهه بان الوصية مستحقة الصرف الي المعين (الثاني) حكى الخاطي ان ابا إسحق ذكر في الشرح ان للمستأجر للميت ان يرفع الامر الي القاضى ليفسخ العقد ان كانت المصلحة تقتضيه وان لم يستقل به فاذا نزل ماذ كروه علي التاويل الاول ارتفع الخلاف وان نزل علي الثاني هان امره ولو استأجر انسان للميت من مال نفسه تطوعا عليه فهذا كاستئجار العضوب لنفسه فله الخيار ولو قدم الاجير الحج علي السنة المعينة جاز وقد زاد خيرا * ولنعهد الي ما يتعلق بلفظ السكتاب (قوله) ان لم يحج في السنة الاولى أى بان لم يشرع في أعماله وإلا فيدخل فيه ما اذا مات في اثناء الحج وما اذا أحصر وما اذا فاته بعد الشروع فيه وهذه الصورة بأحكامها مذكورة من بعد (وقوله) الا اذا كانت علي الذمة فللمستأجر الخيار غير مجرى علي اطلاقه لانه لو عين غير السنة الاولى لم يؤثر تأخيرها عن السنة الاولى (وقوله) فللمستأجر الخيار كافلاس المشتري جواب علي الطريقة الجازمة بعدم الانفساخ لقوله بعده وقيل ينفسخ في قول (واما) قوله فان حكمنا بالخيار وكان المستأجر ميتا فليس للوارث فسح الاجارة (فاعلم) انا حكمنا فيما اذا كان الاستئجار لميت الوجه المنقول عن العراقيين

﴿فرع﴾ كل دم لزم العبد المحرم بفعل محظور كاللباس والصيد أو بالقوات لم يلزم السيد بحال سواء أحرّم باذنه أم بغيره لأنه لم يأذن في ارتكاب المحظور ثم إن المذهب الصحيح الجديد أن "عبد لا يملك المال بتملك السيد وعلى القديم يملك به فان ملكه وقلنا يملك لزمه إخراجهم وعلى الجديد فرضه الصوم والسيد منعه في حال الرق إن كان أحرّم بغير اذنه وكذا باذنه على اصح الوجهين لأنه لم يأذن في التزامه ولو قرن أو تمتع بغير اذن سيده فحكم دم القران والتمتع حكم دم المحظورات وإن قرن أو تمتع باذنه فهل يجب الدم على السيد أم لا قال في الجديد لا يجب وهو الاصح وفي القديم قولان (أحدهما) هذا (والثاني) يجب بخلاف ما لو اذن له في النكاح فان السيد يكون ضامناً للمهر على القول القديم قولاً واحداً لأنه لا بد للمهر وللدم بدل وهو الصوم والعبد من أهله وعلى هذا لو أحرّم باذن السيد فأحصر وتحلل (فان قيل) لا بد للدم الإحصار صار السيد ضامناً على القديم قولاً واحداً (وان قلنا) له بدل في صيرورته ضامناً في القديم قولان وإذا لم نوجب الدم على السيد فواجب العبد الصوم وليس لسيد منعه على اصح الوجهين وبه قطع البندنجي لاذنه في سببه ولو ملكه سيده هدياً وقلنا يملكه راقه والالم تجزأ راقته ولو اراقه السيد عنه فعلي هذين القولين ولو اراق عنه بعد موته أو اطعم عنه جاز قولاً واحداً لأنه حصل الأيأس من تكفيره والتمايك بعد الموت ليس بشرط ولهذا لو تصدق عن ميت جاز وهذا الذي ذكرناه من جواز الهدى والإطعام عنه بعدمونه بلا خلاف فيه صرح به الشيخ أبو حامد والقاضي أبو الطيب والمحامي والبندنجي والبعوي والمتولي وسائر الأصحاب وصرحوا بأنه لا خلاف فيه قال أصحابنا ولو عتق العبد قبل صومه ووجد هدياً فعليه الهدى إن اعتبرنا في الكفارة حال الأداء أو الإغلاظ وإن اعتبرنا حال الوجوب فله الصوم وهل له الهدى فيه قولان حكاهما البعوي وآخرون (أصحهما) له ذلك كالحرم المعسر يجد الهدى (والثاني) لآلانه لم يكن من أهله حال الوجوب بخلاف الحر المعسر والله أعلم *

والذي يقابله ووراءه صورة أخرى وهي أن يستأجر المعضوب لنفسه ثم يموت ويؤخر الأجير الحج عن السنة الأولى هل يثبت الخيار للوارث ولفظ الكتاب مشعر بهذه الصورة بعيد عن الأولى تصويراً وتوجيهاً فانها فيما إذا كان الاستئجار لميت لا فيما إذا كان المستأجر ميتاً والأولى هي التي تكلم الأئمة فيها وأما الثانية فلم نلقها مسطورة فان حمل كلام الكتاب على الأولى وجعل ما ذكره جواباً على ما نقل عن العراقيين فهو بعيد من جهة اللفظ ثم لا يمكن معاً بالواو الوجه المقابل له وقد ذكرنا أنه لا ظهر وإن حمل على الثانية فالحكم بان الوارث لا خيار له بعيد من جهة المعنى والقياس ثبوت الخيار للوارث كما في خيار العيب ونحوه *

قال ﴿الثانية إذا خالف في الميقات فأحرّم بعمره عن نفسه ثم أحرّم بحج المستأجر في مكة ففي قول لا تحسب المسافة له لأنه صرفه إلى نفسه فيحط من أجرته بمقدار التفاوت بين حججه من بلدوين حججه

﴿فرع﴾ إذا نذر العبد الحج فهل يصح منه في حال رقة قال الروياني فيه وجهان كما في قضاء الحجة التي أفسدها *

﴿فرع﴾ قال اصحابنا حيث جوزنا للسيد تحليله اردنا انه يأمره بالتحلل لانه يستقل بما يحصل به التحلل لان غايته ان يستخدمه ويمنعه المضي ويأمره بفعل المحظورات او يفعلها به ولا يرتفع الاحرام بشيء من هذا بلا خلاف وحيث جاز للسيد تحليله جاز للعبد التحلل وطريق التحلل ان ينظر (فان) ملكه السيد هديا وقتلنا يملكه ذبح ونوى التحلل وحلق ونوى به ايضا التحلل وان لم يملكه فطريقان (احدهما) انه كالحرف فيتوقف تحلله على وجود الهدي ان قلنا لا بدل لدم الاحصار او على الصوم ان قلنا له بدل هذا كله على احد القولين وعلى اظهرهما لا يتوقف بل يكفيه نية التحلل والحلق ان قلنا هو ذلك (والطريق الثاني) لقطع بهذا القول الثاني وهذا الطريق هو الاصح عند الاصحاب اعظم المشقة في انتظار العتق وان منفعه لسيده وقد يستعمله في محظورات الاحرام وقد ذكر المصنف تحليل العبد وما يتعلق به في باب الفوات والاحصار والله اعلم *

من مكة فيكثر المخطوط وعلى قول نحسب المسافة فلا يحيط الا مقدار التفاوت بين حج من الميقات وحج من مكة فيقل المخطوط وان لم يعتصر عن نفسه وأحرم من مكة فعليه دم الاساءة وهل ينجبر به حتى لا يحيط شيء فيه وجهان فان قلنا لا ينجبر ففي احتساب المسافة في بيان القدر المخطوط وجهان مرتبان واولى بان يحتسب لانه لم يصرف إلى نفسه ولو عين له السكوفة فهل يلزمه الدم في مجاوزتها الحاقا لها بالمیقات الشرعي فعلي وجهين ولو ارتكب محظورا لزمه الدم ولا حط لانه أتى بتمام العمل * في الفصل صررتان (احدهما) الاجير للحج اذا انتهى إلى الميقات المعين من المواقيت اما بتعيينهما ان اعتبرناه أو بتعيين الشرع فلم يحرم بالحج عن المستأجر ولكن أحرم بعمره عن نفسه ثم لما فرغ منها أحرم بالحج عن المستأجر لم يخل اما ان يحرم به من غير أن يعود إلى الميقات او يعود الى الميقات فيحرم منه (الحالة الاولى) ان لا يعود اليه كما إذا أحرم من جوف مكة فيصح الحج عن المستأجر بحكم الاذن ويحيط شيء من الاجرة المسماة لانه لم يحج من الميقات وكان هو الواجب عليه وفي قدر المخطوط اختلاف يتعلق باصل وهو انه اذا سار الاجير من بلدة الاجارة وحج فالاجرة تقع في مقابلة أعمال الحج وحدها او تتوزع على السير والأعمال وسيأتي شرحه من بعد فان وقعناها في مقابلة أعمال الحج وحدها وزعت الاجرة المسماة على حجة من الميقات وحجة من جوف مكة لان المقابل بالاجرة المسماة على هذا هو الحج من الميقات فاذا كانت اجرة حجة منشأة من الميقات خمسة وأجرة حجة منشأة من جوف مكة ديناران فالتفاوت بثلاثة أخماس فيحيط من الاجرة المسماة ثلاثة أخماسها وان وزعنا الاجرة على السير والأعمال جميعا وهو الاظهر فقولان (أحدهما) ان المسافة لا تحتسب له ههنا لانه صرفه الى غرض نفسه حيث أحرم بالعمره من الميقات ومن عمل لنفسه لم يستحق اجرة

﴿ فرع ﴾ حيث جاز تحليله فاعتقه السيد قبل التحلل لم يجز له التحليل بل يلزمه أتمام الحج لان التحلل انما جاز لحق السيد وقد زال فان فاته الوقوف فله حكم القوات في حق الحر الاصلى هكذا صرح به الدارمي وغيره وهو ظاهر * قال المصنف رحمه الله تعالى *

﴿ وان حج الصبي ثم بلغ او حج العبد ثم اعتق لم يجزئه ذلك عن حجة الاسلام لما روى ابن عباس قال « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أيما صبي حج ثم بلغ فعليه حجة اخرى وإيما عبد حج ثم اعتق فعليه حجة اخرى » فان بلغ الصبي او عتق العبد في الاحرام نظرت فان كان قبل الوقوف بعرفة او في حال الوقوف بعرفة اجزاه عن حجة الاسلام لانه آتى بأفعال النسك في حال الكمال فاجزاه وان كان ذلك بعد قوات الوقوف لم يجزئه لانه لم يدرك وقت العبادة وان كان بعد الوقوف وقبل قوات وقته ولم يرجع الى الموقف فقد قال أبو العباس يجزئه لان ادراك وقت العبادة في حال

على غيره فعلى هذا توزع الاجرة المسماة على حجة تنشأ من بلدة الاجارة ويقع الاحرام بها من الميقات وعلى حجة تنشأ من جوف مكة فيحط بنسبة التفاوت من الاجرة المسماة فاذا كانت اجرة الحجة المنشأة من بلدة الاجارة مائة واجرة الحجة المنشأة من مكة عشرة حط من الاجرة المسماة تسعة أعشارها (وأصحها) أنه يحسب قطع المسافة الى الميقات لجواز أن يكون قصده منه تحصيل الحج الا انه اراد بريح عمرة في أثناء سفره فعلى هذا توزع الاجرة المسماة على حجة منشأة من بلدة الاجارة إحرامها من الميقات وعلى حجة منشأة منها إحرامها من مكة فاذا كانت اجرة الاولى مائة واجرة الثانية تسعين حططنا من المسمى عشرة وإذا وقفت على ما ذكرنا تحصلت على ثلاثة أقوال والثاني والثالث هما اللذان اوردتهما الاكثرون منهم صاحب التهذيب والنتمة وحكماهما ابن الصباغ وجهين مفرعين على توزيع الاجرة على السير والعمل (وأما) القولان المذكوران في الكتاب فالاول منهما هو الثاني في الترتيب الذي ذكرناه والثاني منهما يمكن تنزيله على الثالث ليوافق ايراد الاكثرين وعلى هذا فقوله وعلى قول تحتسب المسافة اى في الصورة التى نحن فيها وقوله فلا يحط الامقدار انتفاوت بين حج من الميقات وحج من مكة اى إحرامه من الميقات او مكة وانشاؤهما من بلدة الاجارة

ذلك وانما أراد القول الذى ذكرناه اولا وهو واضح من كلامه في الوسيط وكذلك اوردته الامام رحمه الله في النهاية وعلى هذا فظاهر المذهب غير القولين المذكورين في الكتاب (وقوله) وعلى قول تحتسب المسافة أى في الجملة لا في هذه الصورة واعرف بعد هذا شيئين (أحدهما) ان الحكم بوقوع الحج الذي أحرم به من مكة عن المستأجر ليس صافيا عن الاشكال لان المأمور به حجة يحرم بها من الميقات وهذا الخصوص متعلق الغرض فلا يتناول الاذن غيره ولهذا لو أمره بالبيع على وجه خاص مقصود لا يملك البيع على غير ذلك الوجه (الثاني) ان الاجير في المسألة التى نحن فيها يلزمه دم لا حرامه بالحج بعد مجاوزة الميقات وسند كرخلافا في غير صورة الاعمار ان إساءة المجاوزة هل تنجبر باخراج

الكمال كفعلها في حال الكمال والدليل عليه أنه لو أحرم ثم كمل جعل كأنه بدأ بالأحرام في حال الكمال وإذا صلي في أول الوقت ثم بلغ في آخر الوقت جعل كأنه صلي في حال البلوغ (والمذهب) أنه لا يجزئه لأنه لم يدرك الوقوف في حال الكمال فاشبه إذا كمل في يوم النحر ويخالف الأحرام لأن هناك أدرك الكمال والأحرام قائم فوزانه من مسألتنا أن يدرك الكمال وهو واقف بعرفة فيجزئه وهو هنا أدرك الكمال وقد انقضي الوقوف فلم يجزئه كما لو أدرك الكمال بعد التحلل عن الأحرام ويخالف الصلاة فإن الصلاة تجزئه بأدراك الكمال بعد الفراغ منها ولو فرغ من الحج ثم أدرك الكمال لم يجزئه *

(الشرح) حديث ابن عباس رواه البيهقي في الباب الأول من كتاب الحج بإسناد جيد ورواه أيضا مرفوعاً ولا يقدح ذلك فيه ورواية المرفوع قوية ولا يضر تفرد محمد بن المنهال بها فانه ثقة مقبول ضابط روى عنه البخاري ومسلم في صحيحهما (وقوله) كمل هو - بفتح الميم وضمها وكسرها - ثلاث لغات وفي الكسر ضعف. (أما) حكم المسألة فإذا أحرم الصبي بالحج ثم بلغ أو العبد ثم عتق فلها أربعة أحوال (أحدها) أن يكون البلوغ والعتق بعد فراغ الحج فلا يجزئها عن حجة الاسلام بل يكون تطوعاً فإن استطاع بعد ذلك لزمها حجة الاسلام وهذا لا خلاف فيه عندنا وبه قال العلماء كافة ونقل ابن المنذر فيه إجماع من يعتد به للحديث المذكور ولأن حجه وقع تطوعاً فلا يجزئه عن الواجب بعده (الثاني) أن يكون البلوغ والعتق قبل الفراغ من الحج لكنه بعد خروج وقت الوقوف بعرفات فلا يجزئها عن حجة الاسلام بلا خلاف لأنه لم يدرك وقت العبادة فأشبهه من أدرك الامام بعد

الدم حتى لا يحط شيء من الاجرة أم لا وذلك الخلاف عائد ههنا نص عليه ابن عبدان وغيره فإذا الخلاف في قدر المخطوط مفرع على القول باصل الخط ويجوز أن نفرق بين الصورتين ونقطع بعدم الانجبار ههنا لأنه ارتفق بالمجاورة حيث أحرم بالعمرة لنفسه (الحالة الثانية) ولم يذ كرنا في الكتاب أن يعود الى الميقات بعد الفراغ من العمرة ويحرم بالحج منه فهل يحط شيء من الاجرة يبني على الخلاف في الحالة الاولى (ان قلنا) الاجرة موزعة على السير والعمل ولم يحسب السير ههنا لا نصرافه الى العمرة فتوزع الاجرة المسماة على حجة منشأة من بلدة الاجارة احراماً من الميقات وعلى حجة منشأة من الميقات من غير قطع مسافة فإذا كانت أجرة الاولى عشرين مثلاً وأجرة الثانية خمسة حططنا من المسمى ثلاثة أرباعه (وإن قلنا) الاجرة في مقابلة العمل وحده أو وزعنا عليه وعلى السير واحتسبنا قطع المسافة ههنا فلاحظ ونجيب الاجرة بتمامها وهذا هو الاظهر ولم يذ كر كثيرون غيره (الصورة الثانية) إذا شرطاً في الاجارة ميقاتاً من المواقيت الشرعية أو قلنا إنه يتعين ميقات بلده فجاوزه غير معتمر ثم أحرم بالحج عن المستاجر نظر إن عاد اليه وأحرم منه فلا دم عليه ولا يحط من الاجرة شيء وإن أحرم من جوف مكة أو بين الميقات ومكة ولم يعد لزمه دم الاساءة بالمجاورة وهل ينجر به التحلل حتى لا يحط شيء من الاجرة نص في المختصر على أنه لا ينجر بل يرد من الاجرة بقدر ما ترك

قوات الركوع فانه لا تحسب له تلك الركعة (الثالث) أن يكون قبل الوقوف بعرفات أو في حال الوقوف فيجزئها عن حجة الاسلام بلا خلاف عندنا * وقال ابو حنيفة ومالك لا يجزئها والخلاف يتصور مع ابي حنيفة في العبد دون الصبي فانه قال لا يصح احرامه * دليلنا انه وقف بعرفات كاملا فأجزأه عن حجة الاسلام كما لو كمل حالة الاحرام (الرابع) أن يكون بعد الوقوف بعرفات وقبل خروج وقت الوقوف بان وقف يوم عرفات ثم فارقه ثم بلغ أو عتق قبل طلوع الفجر ليلة النحر فان رجع الى عرفات فحصل فيها ووقت الوقوف باق أجزاءه عن حجة الاسلام بلا خلاف كما لو بلغ وهو واقف وإن لم يعد فوجهان مشهوران ذكر المصنف دليلهما (الصحيح) باتفاق الاصحاب لا يجزئها وهو المنصوص وقال ابن سريج يجزئها وسبق في أول كتاب الصلاة الفرق بين الحج والصلاة واضحا قال أصحابنا وإذا أجزأه عن حجة الاسلام فان بلغ أو عتق في حال الوقوف أو بعده وعاد الى عرفات في وقته أو قبل الوقوف فان كان لم يسع عقب طواف القدوم فلا بد من السعي لانه ركن وان كان

ونقل عن القديم انه يلزمه دم وحيته تامة ولم يتعرض للاجرة واختلفوا على طريقتين (أظهرهما) ان المسألة على قوانين (أحدهما) ان الدم يجبر الاساءة الحاصلة ويصير كان لا مخالفة فيستحق تمام الاجرة (وأظهرهما) أنه يحط لانه استأجره لعمل وقد نقص منه فصار كما لو استأجره لبناء أذرع فنقص منها والدم انما وجب لحق الله تعالى فلا ينجبر بها حق الآدمي كما لو جنى المحرم على صيد مملوك يلزمه الضمان مع الجزاء (والثاني) وبه قال ابو اسحق القطع بالقول الثاني الا انه سكت عن حكم الاجرة في القديم فان قلنا بحصول الانجبار فهل ننظر الى قيمة الدم ونقابلها بقدر تفاوت الاجرة حكى الامام فيه وجهين (أحدهما) وبه قال ابن سريج نعم حتي لا ينجبر ما زاد على قيمة الدم (وأظهرهما) لان المعول في هذا القول على انجبار الخلل والشرع قد حكم به من غير نظر الى القيمة (وان قلنا) بعدم الانجبار وحططنا شيئا ففي القدر المحطوط وجهان مبنيان على الاصل الذي سبقت الاشارة اليه وهو أن الاجرة في مقابلة ماذا ان أوقعناها في مقابلة الاعمال وحدها وزعنا المسمى على حجة من الميقات وحجة من حيث أحرم وان وزعناها على السير والعمل جميعا وهو الاظهر وزعنا المسمى على حجة من بلدة الاجارة يكون احرامها من الميقات وعلى حجة منها يكون احرامها من حيث أحرم وعلى هذا يقل المحطوط بخلاف ما لو وزعنا على السير والعمل جميعا ثم لم نحتسب بقطع المسافة في الصورة الاولى فانه يكثر المحطوط واذا نسبت هذه الصورة الى الاولى ترتب الخلاف في ادخال المسافة في الاعتبار على الخلاف في الاولى كما ذكره في الكتاب وهذه أولى بالاعتبار لانه لم يصرف الى نفسه ثم حكى الشيخ ابو محمد رحمه الله وجهين في أن النظر الى الفراسخ وحدها أم يعتبر مع ذلك السهولة والحزونة والاصح الثاني (وأعلم) أن الجمهور اوردوا في مسألة الانجبار على طريقة اثبات الخلاف قولين وصاحب الكتاب أطلق وجهين لسكن الامر فيه هين فانها

سعي في حال الصبا والرق ففي وجوب اعادته وجهان (أحدهما) لا يجب كما لا يجب إعادة الاحرام وبهذا قطع الشيخ ابو حامد قال ابو الطيب وهو قول ابن سريج (وأصحهما) يجب وبه قطع ابو علي الطبري في الافصاح والدارمي وآخرون ورجحه القاضي ابو الطيب والرافعي وآخرون لانه وقع في حال النقص فوجبت اعادته بخلاف الاحرام فانه مستدام (واما) السعي فانه يفتي بكاله في حال النقص فاذا وقع حجه تطوعا لم يجز ثم عن حجة الاسلام ولادم عليه بلا خلاف وان وقع عن حجة الاسلام ففي وجوب الدم طريقان (أصحهما) علي قواين (أصحهما) لادم اذ لا اساءة ولا تقصير (والثاني) يجب لفوات الاحرام الكامل من الميقات فان كاله ان يحرم بالغيا حرا من الميقات ولم يوجد ذلك (والطريق الثاني) لا يجب قول واحد وبه قال ابو الطيب بن سلامة وابو سعيد الاصطخري وقد ذكر المصنف المسألة في باب مواقيت الحج وجزم بالطريق الاول وهو المشهور قال اصحابنا وهذا الخلاف إذا لم يعد بعد البلوغ والعتق إلى الميقات فان عاد اليه محرما فلا دم علي المذهب كما لو ترك الميقات ثم عاد اليه وفيه وجه انه لا يسقط الدم بالعود هنا قال اصحابنا والطواف في العمرة كالوقوف في الحج فاذا بلغ او عتق اجزأته عن عمرة الاسلام وكذلك لو بلغ او عتق فيه وإن كان بعده فلا

ليسا بمنصوصين ويجوز أن يعلم قوله وجهان بالواو لطريقة نفى الخلاف ولو عدل الاجير عن طريق الميقات المتعين إلى طريق آخر ميةاته مثل ذلك الميقات أو ابعدها المذهب أنه لا شيء عليه هذا كله في الميقات الشرعي أما اذا عينا موضعاً آخر نظر إن كان أقرب إلى مكة من الميقات الشرعي فهذا الشرط فاسد مفسد للاجارة إذ ليس لمن يريد النسك أن يمر علي الميقات غير محرم وان كان أبعد كما لو عينا الكوفة فهل يجب علي الاجير الدم في مجاوزتها غير محرم فيه وجهان قد حكاهما المسعودي وغيره رحمهما الله (أحدهما) لا يجب لان الدم منوط بالميقات المحترم شرعا فلا يلحق به غيره ولان الدم يجب حقا لله تعالى والميقات المشروط إنما يتعين حقا للمستأجر والدم لا يجبر حق الأدي (وأظهرهما) وهو نصه في المختصر أنه يلزمه لان تعيينه وإن كان لحق الأدي فالشارع هو الذي حكم به وتعلق به حقه (فان قلنا) بالاول خط قسط من الاجرة لاحالة (وإن قلنا) بالثاني ففي حصول الانحيار الوجهان وكذلك لو لزمه الدم بسبب ترك مأمور كالرمي والمبيت وإن لزمه بسبب ارتكاب محظور كاللبس والقلم لم يحط شيء من الاجرة لانه لم ينقص من العمل ولو شرط علي الاجير أن يحرم في أول شوال فاخره لزمه الدم وفي الانحيار الخلاف المذكور وكذا لو شرط ان يحج ماشيا فحج راكبا لانه ترك شيئا مقصودا حكى الفرعان عن القاضي الحسين ويشبه ان يكونا مفرعين علي أن الميقات الشرطي كالميقات الشرعي والا فلا يلزم الدم كما في مسألة تعيين الكوفة والله أعلم *

قال في الثالثة اذا أمر بالقران فافرد فقد زاد خيرا وان قرن فدم القران علي المستأجر علي اصح الوجهين ولو أمر بالإفراد فقرن فالدم علي الاجير وبرئت ذمة المستأجر عن الحج بالعمرة لان القران

وحيث اجزأهما عن حجة الاسلام وعمرته فهل نقول وقم إحرامهما أولا تطوعاً ثم انقلب فرضاً عقب البلوغ والعتق أم وقم إحرامهما موقوفاً فإن أدركا به حجة الاسلام تبيناً وقوعه فرضاً والا فنغلا فيه وجهان حكاهما البغوي والمتولي وآخرون (أصحهما) وقع تطوعاً وانقلب فرضاً وبهذا قطع البندنجي والمحاملي في المجموع قال المحاملي وفائدة الوجهين أنا ان قلنا وقع نغلا وسعى عقب طواف القدوم ثم بلغ وجبت إعادة السعي والا فلا *

(فرع) قد ذكرنا أن الإصحاب قالوا إذا أفسد الصبي والعبد حجها وقلنا يلزمهما القضاء ولا يصح في الصبا والرق أو قلنا يصح ولم يفعلاه حتى كمل بالبلوغ والعتق فإن كانت تلك الحجة لو سلمت من الفساد لاجزأت عن حجة الاسلام فإن بلغ أو عتق قبل فوات الوقوف وقع القضاء عن حجة الاسلام بلا خلاف وإن كانت لا تجزئ عن حجة الاسلام لو سلمت من الفساد بان بلغ أو عتق بعد فوات الوقوف لم يقع القضاء عن حجة الاسلام بل عليه أن يبدأ عن حجة الاسلام ثم يقضي فإن نوى القضاء أو لا وقع عن حجة الاسلام قال أصحابنا وهذا أصل لكل حجة فاسدة إذا قضيت هل يقع عن حجة الاسلام فيه هذا التفصيل وقد سبق بيان هذه القاعدة واضحاً في جماع الصبي قال الدارمي : ولو فات الصبي والعبد الحج وبلغ وعتق فإن كان البلوغ والعتق قبل الفوات فعليه حجة واحدة تجزئه عن فرض الاسلام والقضاء وإن كان بعد الفوات فعليه حجتان حجة الفوات وحجة الاسلام ويبدأ بالاسلام قال وإن أفسد الحر البالغ حججه قبل الوقوف ثم فاته الوقوف اجزأته حجة واحدة عن حجة الاسلام والفوات والقضاء وعليه بدنتان احدهما للفساد والاخرى للفوات والله اعلم *

(فرع) في حكم احرام الكافر ومروره بالمقات واسلامه في احرامه وهذا الفرع ذكره المزي في مختصره والأصحاب اجمعون مع مسائل حج الصبي والعبد وترجموا للجميع باباً واحداً وقد ذكر

كلافراد شرعاً وفي حط شيء من الاجرة مع جبره بالدم الخلاف السابق وإن أمر بالقران فتمتع كان كالقران على وجه وفي وجه جعل مخالفاً له وعليه الدم ويعود الخلاف في حط شيء من الاجرة * قد مر أن الاستئجار إذا كان لكلاً للنسكين فلا بد من التعرض لجهة أدائها ويترتب عليه مسائل ذكر بعضها في الكتاب وأعرض عن بعض ونحن نذكرها على الاختصار وإن تغير ترتيب ما في الكتاب منها فليحتمل فإن الشرح قد يدعو اليه (المسألة الاولى) إذا أمره بالقران لم يخل إما أن يمثل أو يعدل إلى جهة اخرى فإن امتثل وجب دم القران وعلي من يجب فيه وجهان وقال في التهذيب قولان (أصحهما) علي المستأجر لانه مقتضى الاحرام الذي أمر به وكأنه القادر بنفسه (والثاني) علي الاجير لانه قد ألزم القران والدم من تمته فكليف به فعلي الاول لو شرط أن يكون علي الاجير

المصنف مسألة منه في باب مواقيت الحج فرأيت ذكره هنا اولي لموافقة الجمهور ومبادرة الى الخيرات قال اصحابنا اذا اتى كافر الميقات يريد النسك فأحرم منه لم يتعقد احرامه بالاخلاف كما سبق بيانه فان اسلم قبل فوات الوقوف ولزمه الحج لتمسكه منه فله ان يحج من سنته وله التأخير لان الحج على التراخي والافضل حجه من سنته فان حج من سنته وعاد الى الميقات فأحرم منه اوعاد منه محرما بعد اسلامه فلا دم بالاتفاق وان لم يعد بل احرم وحج من موضعه لزمه الدم كالمسلم اذا جاوزه بقصد النسك هكذا نص عليه الشافعي واتفق عليه الاصحاب الا المزماني فانه قال لادم لانه مر به وائس هو من اهل النسك فأشبهه غير مريد النسك والمذهب الاول هذا كله اذا اسلم وامكنه الحج من سنته فان لم يمكن بأن اسلم بعد الفجر من ليلته لم يجب عليه الحج في هذه السنة فان استطاع بعد ذلك لزمه والا فلا ولا خلاف انه لا اثر لاحرامه في الكفر في شيء من الاحكام فلو قتل صيدا او وطئ او تطيب او لبس او حلق شعره او فعل غير ذلك من محرمات الاحرام فلا شيء عليه ولا يتعقد نكاحه وكل هذا لا خلاف فيه ولو مر كافر بالميقات مريدا للنسك وانما بمكة ليحج قابلا منها واسلم قال الدارمي فان كان حين مر بالميقات اراد حج تلك السنة ثم حج بعدها فلا دم بالاتفاق لان الدم انما يجب على تارك الميقات اذا حج من سنته وهذا لم يحج من سنته وان كان نوى حال مروره حج السنة الثانية التي حج فيها ففي وجوب الدم وجهان قال ولو كان حين مروره لا يريد احراما بشيء ثم اسلم واحرم في السنة الثانية ففعله من مكة في السنة الثانية ففي وجوب الدم الوجهان كالكافر (فرع) في مذاهب العلماء في حج العبد والصبي سوى ما سبق * قد ذكرنا ان الصبي والعبد اذا احرمما وبلغ وعق قبل فوات الوقوف اجزأهما عن حجة الاسلام وبه قال ابو اسحاق بن راهويه وقال به الحسن البصري واحمد في العبد * وقال ابو حنيفة ومالك وابو ثور لا يجزأهما واختاره ابن المنذر (أما) إذا لم يبلغ ويعتق إلا بعد الوقوف فلا يجزئه سواء كان بعد ذهاب وقت الوقوف او في

فسدت الاجارة لانه جمع بين الاجارة وبيع المجهول كأنه يشتري الشاة منه وهي غير معينة ولا موصوفة والجمع بين الاجارة وبيع المجهول فاسد ولو كان المستأجر معسرا قال الصوم يكون على الاجير لان بعض الصوم ينبغي ان يكون في الحج والذي في الحج منها هو الاجير هكذا ذكره في التهذيب وقال في التهمة هو كما لو عجز عن الهدى والصوم جميعا وعلى الوجهين يستحق الاجرة بتمامها وان عدل الى جهة أخرى نظر ان عدل الى الافراد فحج ثم اعتمر فقد نقل عن نصه في الكبير انه يلزمه ان يرد من الاجرة ما يخص العمرة وهذا محمول على ما اذا كانت الاجارة على العين فانه لا يجوز تأخير العمل فيها عن الوقت المعين وان كانت في الزمة نظر ان عاد الى الميقات للعمرة فلا شيء عليه وقد زاد خيرا ولا شيء على المستأجر ايضا لانه لم يقرن وان لم يعد تعلي الاجير دم لمجاوزته الميقات

الوقت ولم يعد إلي عرفات كما سبق هذا هو المشهور من مذهبننا وقال ابن سريج يجوز ثلها إن كان وقت الوقوف باقيا وإن لم يرجع والصحيح الأول قال العبدري وبهذا قال جمهور العلماء ولم يذكر في المألة خلافا لغير ابن سريج قال ابن المنذر أجمع أهل العلم إلا من شذ منهم ممن لا يعتد بخلافه خلافا أن الصبي إذا حج ثم بلغ والعبد إذا حج ثم عتق أن عليهما بعد ذلك حجة الاسلام إن استطاعا وأحرام العبد بغير إذن سيده صحيح عندنا كما سبق قال العبدري وبه قال جميع الفقهاء واختلف فيه أصحاب داود والمشهور عنه بطلانه ولو مر الكافر بالمقات مريدا نسكا وجاوزه ثم أسلم ثم أحرم ولم يعد إلى المقات لزمه دم كما سبق وبه قال أحمد وقال مالك والمزني وداود لا يلزمه *

﴿ فرع ﴾ قال أصحابنا المحجور عليه لسه (١) يسد في وجوب الحج لكن لا يجوز للولي دفع المال إليه بل يصحبه الولي وينفق عليه بالمعروف أو ينصب قيدا ينفق عليه من مال السفه قال البغوي وإذا شرع السفه في حج الفرض أو حج نذره قبل الحجر بغير إذن الولي لم يكن للولي تحليله بل يلزمه الانفاق عليه من مال السفه إلى فراغه ولو شرع في حج تطوع ثم حجر عليه فكذلك ولو شرع فيه بعد الحجر فللولي تحليله إن كان يحتاج إلى مؤنة تزيد على نفقته المعهودة ولم يكن له كسب فإن لم تزد أو كان له كسب يفي مع قدر النفقة المعهودة بمؤنة سفره وجب أتمامه ولم يكن له تحليله *

﴿ فرع ﴾ يصح حج الأغلف وهو الذي لم يحنن * هذا مذهبننا ومذهب العلماء كافة (وأما) حديث أبي بردة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « لا يحج الأغلف حتى يحنن » فضعيف قال ابن المنذر في كتاب الحتان من الإشراف هذا الحديث لا يثبت وإسناده مجهول *

﴿ فرع ﴾ إذا حج بمال حرام أو راكبا دابة مغصوبة أثم وصح حججه وأجزأه عندنا وبه قال أبو حنيفة ومالك والعبدري وبه قال أكثر الفقهاء * وقال أحمد لا يجوز ثلها * ودليلنا أن الحج

للعمره وهل يحط شيء من الاجرة أم تنجبر الاساءة بالدم فيه الخلاف السابق وإن عدل إلى التمتع فقد أشار أبو سعيد المتولي إلى أنه إن كانت الاجارة اجارة عين لم يقع الحج عن المستاجر لوقوعه في غير الوقت المعين وهذا هو قياس ما تقدم وإن كانت الاجارة على الذمة فينظر إن عاد إلى الميقات للحج فلا دم عليه ولا على المستاجر وإن لم يعد فنيه وجهان (أحدهما) لا يجعل مخالفا لتقارب الجهتين فإن في القرآن نقصانا في الأفعال وأحراما من الميقات وفي التمتع كلاً في الأفعال ونقصانا في الأحرام لوقوعه بعد مجاوزة الميقات فعلي هذا الحكم كالأوامثل وفي كون الدم على الأجير أو المستاجر الوجهان (وأظهرهما) أنه يجعل مخالفاً لأنه مأمور بالأحرام بالنسكين من الميقات وقد ترك الأحرام بالحج منه فعلي هذا يجب على الأجير الدم لاساءته وفي حط شيء من الاجرة الخلاف

افعال مخصوصة والتحريم لمعنى خارج عنها * قال المصنف رحمه الله *

﴿ فأما غير المستطيع فلا يجب عليه لقوله عز وجل (والله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا) فدل على أنه لا يجب على غير المستطيع والمستطيع اثنان مستطيع بنفسه ومستطيع بغيره والمستطيع بنفسه ينظر فيه فان كان من مكة على مسافة تقصر فيها الصلاة فهو أن يكون صحيحا واجدا للزاد والماء بثمن المثل في المواضع التي جرت العادة أن يكون فيها في ذهابه ورجوعه وواجدا لراحلة تصلح لمثله بثمن المثل أو بأجرة المثل وان يكون الطريق آمنا من غير خفارة وان يكون عليه من الوقت ما يتمكن فيه من السير والاداء (فأما) اذا كان مريضا تلحقه مشقة غير معتادة فلا يلزمه لما روى ابو امامة رضى الله عنه قال « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من لم يمنعه من الحج حاجة أو مرض حابس أو سلطان جائر فليمت ان شاء يهوديا أو نصرانيا » ﴾ *

﴿ الشرح ﴾ حديث أبي امامة رواه الدارمي في مسنده والبيهقي في سننه باسناد ضعيف قال البيهقي وهذا وان كان إسناده غير قوى فله شاهد من قول عمر بن الخطاب رضى الله عنه فذكر باسناده عنه نحوه والخفارة - بضم الخاء وكسرها وفتحها ثلاث لغات - حكاها صاحب المحكم وهي المال المأخوذ في الطريق للحفظ وفي الطريق لغتان تكبره وتانيشه واختار المصنف هتا تكبره بقوله آمنا ولم يقل آمنة (أما) الاحكام فالاستطاعة شرط لوجوب الحج باجماع المسلمين واختلفوا في حقيقتها وشروطها ومذهبنا أن الاستطاعة نوعان كاذ كره المصنف (استطاعة) بمباشرة بنفسه (واستطاعة) بغيره فالاول شروطه الخمسة التي ذكرها المصنف (أحدها) أن يكون بدنه صحيحا قال أصحابنا ويشترط فيه قوة يستمسك بها على الراحلة والمراد ان يثبت على الراحلة بغير مشقة شديدة فان وجد مشقة شديدة لمرض أو غيره فليس مستطيعا والله أعلم * قال المصنف رحمه الله تعالى *

﴿ فان لم يجد الزاد لم يلزمه لما روى ابن عمر قال « قام رجل الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله

السابق وذكر اصحاب الشيخ ابى حامد انه يجب على الاجير دم تركه الاحرام من الميقات وعلى المستاجر دم آخر لان القران الذي امر به يتضمنه واستبعده ابن الصباغ وغيره (المسألة اثنائية) اذا امره بالتمتع فامتثل فالحكم كالأمره بالقران فامتثل وان افرد نظر ان قدم العمرة وعاد للحج الى الميقات فقد زاد خيرا وان أخر العمرة فان كانت الاجارة اجارة عين انفسخت فيها لفوات الوقت المعين للعمرة فيرد حصتها من المسمي وان كانت الاجارة على الذمة وعاد للعمرة الى الميقات لم يلزمه شيء وان لم يعد فعليه دم ترك الاحرام بالعمرة من الميقات وفي حطشي من الاجرة الخلاف السابق وان قرن بالمنقول عن النص انه قد زاد خيرا لانه احرم بالنسكين من الميقات وكان مأمورا بان يحرم بالعمرة منه وبالحج من مكة ثم ان عدد الافعال فلا شيء عليه وإلا فقد تعلقوا وجهين في أنه هل يحط شيء من الاجرة للاختصار في الانفعال وفي أن الدم على

ما يوجب الحج فقال الزاد والراحلة « فان لم يجد الماء لم يلزمه لان الحاجة الي الماء أشد من الحاجة الى الزاد فاذا لم يجب علي من لم يجد الزاد فلان لا يجب علي من لم يجد الماء أولي وإن وجد الماء والزاد باكثر من ثمن المثل لم يلزمه لانه لو لزم ذلك لم يامن ان لا يباع منه ذلك الا بما يذهب به جميع ماله وفي الجواب ذلك إضرار فلم يلزمه * »

﴿ الشرح ﴾ حديث ابن عمر رواه الترمذى من رواية ابن عمر كما ذكره المصنف وقال انه حديث حسن وفي إسناده ابراهيم بن بريد الحوزى قال الترمذى وقد تكلم فيه بعض أهل من قد قل حفظه والله أعلم (قلت) وقد اتفقت الحفاظ على تضعيف ابراهيم الحوزى قال البيهقي قال الشافعي قد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم احاديث تدل على انه لا يجب المشي علي أحد في الحج وإن اطاعه غير ان فيها منقطع ومنها ما يمتنع اهل الحديث من تثبيته ثم ذكر حديث ابن عمر هذا من رواية الحوزى قال البيهقي هذا هو الذي عن الشافعي بقوله يمتنع اهل الحديث من تثبيته قال وإنما تمتنعوا من تثبيته لانه يعرف بالحوزى وقد ضعفه اهل الحديث قال وقد روى من طريق غير الحوزى ولكنه اضعف من الحوزى قال وروى عن قتادة عن انس عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا اراه الاموهما فالاصواب عن قتادة عن الحسن البصرى عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم مرسل قال البيهقي وروى في المسألة احاديث اخر لا يصح شيء منها (واشهرها) حديث ابراهيم الحوزى وينضم اليه مرسل الحسن وقد روى الدارقطنى هذا الحديث من رواية جماعة من الصحابة وهى الاحاديث التي قال البيهقي لا يصح شيء منها وروى الحاكم حديث انس وقال هو صحيح ولكن الحاكم متساهل كما سبق بيانه مرات والله اعلم (اما) حكم المسألة فقال الشافعي والاصحاب رحمهم الله ويشترط لوجوب الحج وجود الزاد والماء في المواضع التي جرت العادة بوجودها فيها ويشترط وجودها بثمن المثل فان زاد لم يجب الحج لان وجود الشيء باكثر من ثمن مثله كعدمه ويشترط وجود أوعية الزاد والماء وما يحتاج اليه في سفره قال أصحابنا فان كانت سنة

المستأجر لامره بما يتضمن الدم أم علي الاجير لتقصان الافعال وكل ذلك مخرج علي الخلاف المقدم في عكسه وهو ما إذا تمتع المأمور بالقران (المسألة الثالثة) لو أمره بالافراد وامثل فذاك وان قرن نظر ان كانت الاجارة علي العين فالعمرة واقعة لافي وقتها فهو كما لو استأجره للحج وحده فقرن وان كانت في الذمة وقعا عن المستأجر لان القران كالأفراد شرعا في إخراج النفس عن العهدة ويجب علي الاجير الدم وهل يحط شيء من الاجرة أم ينجر الخلل بالدم فيه الخلاف السابق وان تمتع فان كانت الاجارة علي العين وقد أمره بتأخير العمرة فقد وقعت في غير وقتها فيرد ما يخصها من الاجرة وان أمره بتقديمها أو كانت الاجارة علي الذمة وقعا عن المستأجر وعلي الاجير دم إن لم يعد للحج إلي الميقات وفي حط شيء من الاجرة الخلاف السابق (وقوله) في الكتاب وفي حط شيء من الاجرة

جذب وخلت بعض المنازل التي جرت العادة بحمل الزاد منها من أهلها أو انقطعت المياه في بعضها لم يجب الحج قال أصحابنا ونحن المثل المعين في الماء والزاد هو القدر اللائق به في ذلك الزمان والمكان فان وجدهما بضمن المثل لزمه تحصيلهما والحج سواء كانت الاسعار غالية أم رخيصة اذا وفي ماله بذلك قال أصحابنا ويجب حمل الماء والزاد بقدر ما جرت العادة به في طريق مكة كحمل الزاد من الكوفة الي (١) وحمل الماء مرحلتين وثلاثا ونحو ذلك بحسب العادة والمواضع ويشترط وجود آلات الحمل (وأما) علف الدواب فيشترط وجوده في كل مرحلة لان المؤنة تعظم في حمله لكثرة هكذا ذكره البغوي والمتولي والرافعي وغيرهم وينبغي أن يعتبر فيه العادة كالماء والله أعلم ولو ظن كون الطريق فيه مانع كعدم الماء أو العلف أو أن فيه عدوا أو نحو ذلك فترك الحج فبار أن لا مانع فقد استقر عليه وجوب الحج صرح به الدارمي وغيره ولو لم يعلم وجود المانع ولا عدمه قال الدارمي ان كان هناك أصل عمل عليه وإلا فيجب الحج وهذا في العدو ظاهر (وأما) في وجود الماء والعلف فمشكل لان الأصل عدمهما *

(١) يياض
بالأصل فحور

﴿ فرع ﴾ لو لم يجد ما يصرفه في الزاد والماء ولكنه كسوب يكتسب ما يكفيه ووجد نفقة فهل يلزمه الحج تعويلا علي الكسب حكى إمام الحرمين عن أصحابنا العراقيين انه ان كان السفر طويلا او قصيرا ولا يكتسب في كل يوم الا كفاية يومه لم يلزمه لانه ينقطع عن الكسب في ايام

مع جبره بالدم ظاهره يقتضي كون الجبر مجزوما به وليس كذلك بل التردد في الخطر تردد في أن خلل المخالفة هل ينجر بالدم أم لا علي ما تقرر وتكرر (وأعلم) أن المسائل مشتركة في أن العدول عن الجهة للأمور بها إلى غيرها غير قاذح في وقوع النسيكين عن المستأجر وفيه اشكال لان ما راعى الاذن في أصله يراعى في تفاصيله المقصودة فاذا خالف كان المأتي به غير المأذون فيه وأجاب الامام رحمه الله عنه بان مخالفة المستأجر مشبهة بمخالفة الشرع في ترك المأثورات وار تكاب المحظورات التي لا تفسدها ولا تنعم الاعتداد باصل النسيكين وهذا لان المشتأجر لا يحصل الحج لنفسه وإنما يحصله ليقع لله تعالى فجعلت مخالفته كمخالفة الشرع ولك ان تقول لم تشبه مخالفة المستأجر بمخالفة الشرع ولا نسلم أن المستأجر لا يحصله لنفسه بل يحصله ليخرج النفس عن عهدة الواجب وللعلل المخرج كصفات مخصوصة بعضها أفضل من بعض فليراع غرضه فيه ثم الفارق ان مخالفة الشرع فيما لا يفسد يستحيل أن يؤثر في الفساد وإذا صح فمحال أن يصح لغيره وقد أتى به لنفسه وأما النسيك الذي خالف فيه المستأجر فلا ضرورة في وقوعه عنه بل أمكن صرفه إلى المباشرة على المعهود في نظائره والله أعلم *

قال ﴿ الرابعة ﴾ إذا جامع الاجير فسد حججه وانفسخت الاجارة ان وردت علي عينه ولزمه القضاء لنفسه وإن كان علي ذمته لم تنسخ وهل يقع قضاؤه عن المستأجر أو يجب حجة أخرى سوى القضاء له

الحج وان كان السفر قصيرا ويكتسب في يوم كفاية ايام لزمه الحج قال الامام وفيه احتمال فان القدرة على الكسب يوم العيد لا تجعل كمالك الصاع في وجوب الفطرة هذا ما ذكره الامام وحكاه الرافعي وسكت عليه * قال المصنف رحمه الله تعالى *

«وان لم يجدر احواله لم يلزمه الحديث ابن عمرو وان وجد راحلة لا تصلح لمثله بان يكون ممن لا يمكنه الثبوت على القتب والزاملة لم يلزمه حتي يجد عمارية او هودجا وان بذل له رجل راحلة » من غير عوض لم يلزمه قبولها لان عليه في قبول ذلك منة وفي تحمل المنة مشقة فلا يلزمه وإن وجد با أكثر من ثمن المثل او با أكثر من اجرة المثل لم يلزمه لما ذكرناه في الزاد *

«الشرح» قال أهل اللغة الزاملة بعير يستظهر به المسافر يحمل عليه طعامه ومتاعه (وأما) 'عمارية - فبفتح العين - والصواب تخفيف ميمها وسبق بيانها واضحا في باب استقبال القبلة وسبق بيان الهودج قريبا عند ذكر المحفة في - حج الصبي (أما) حكم المسألة فاذا كان بينه وبين مكة مسافة تقصر فيها الصلاة لم يلزمه الحج إلا اذا وجد راحلة تصلح لمثله بثمن المثل او أجرة المثل فان لم يجدها أو وجدها با أكثر من ثمن المثل او با أكثر من أجرة المثل او عجز عن ثمنها او اجرتها لم يلزمه الحج سواء قدر على المشي وكان عادته ام لا لكن يستحب للسائر الحج قال أصحابنا فان كان يستمسك على الراحلة من غير محمل ولا يلحقه مشقة شديدة لم يشترط في حقه القدرة على الحمل بل يشترط قدرته

علي وجهين *

إذا جامع الاجير فسد حجه وانقلب الى الاجير فيلزمه الكفارة والمضي في الفاسد والقضاء ووجهه انه آتى بغير ما امر به فان المأمور به الحج الصحيح والمآتى به الحج الفاسد فينصرف اليه كما لو أمره بشيء بصفة فاشترى على غير تلك الصفة يقع عن المأمور وقد ينقلب الحج عن الحالة التي انعقد عليها الى غيرها ألا ترى ان حج الصبي ينعقد نفلا ثم إذا بلغ قبل الوقوف ينقلب فرضاً (فان قيل) انه موقوف في الابتداء (قلنا) مثله ههنا وروى صاحب التهذيب رضي الله عنه عن المزني رحمه الله انه لا ينقلب إلى الاجير بل يقع الفاسد والقضاء جميعا عن المستأجر وفي هذا تسليم لوجوب القضاء لكن الرواية المشهورة عنه انه لا انقلاب ولا قضاء اما انه لا انقلاب فلأن الاحرام قد انعقد عن المستأجر فلا ينقلب إلى غيره وأما انه لا قضاء فلأن من له الحج لم يفسده فلا يؤثر فعل غيره فيه ولم يعز الخناطى هذا المذهب الى المزني لكن قال انه حكاه قولاً وإذا قلنا بظاهر المذهب فان كانت الاجارة على العين انفسخت والقضاء الذي يأتي به الاجير يقع عنه وإن كانت في الذمة لم تنسخ وعن يقع القضاء فيه وجهان وقيل قولان (احدهما) عن المستأجر لانه قضاء الاول ولولا فساد موقعه (واصحهما) عن الاجير لان القضاء بحكي الاداء والاداء واقع عن الاجير فعلي

على راحلة وان كانت مقتبة وان كانت زاملة فان لم يمكنه ذلك إلا بمشقة شديدة فان كان شيخا هرما او شابا ضعيفا او عادته الترفه ونحو ذلك اشترط وجود الحمل وراحلة تصالح للمحمل قال صاحب الشامل وآخرون ولو وجد مشقة شديدة في ركوب المحمل اشترط في حقه الكنيسة ونحوها بحيث تندفع عنه المشقة الشديدة قال المحاملي وآخرون ويشترط في المرأة وجود الحمل لانه استرلها ولم يفرقوا بين مستمسك علي المقتب وغيره قال الغزالي وغيره العادة جارية بركوب اثنين في محمل فاذا وجد مؤنة محمل أو شق محمل ووجد شريكا يركب معه في الشق الآخر لزمه الحج وان لم يجد الشريك لم يلزمه سواء وجد مؤنة المحمل أو الشق قال الرافعي ولا يبعد تخريجه على الزام أجرة البذرة قال وفي كلام إمام الحرمين إشارة اليه والله أعلم *

* قال المصنف رحمه الله تعالى *

﴿وان وجد الزاد والراحلة لذهابه ولم يجد لرجوعه نظرت فان كان له أهل في بلده لم يلزمه وان لم يكن له أهل ففيه وجهان (أحدهما) يلزمه لان البلاد كلها في حقه واحدة (والثاني) لا يلزمه لانه يستوحش بالانقطاع عن الوطن والمقام في الغربة فلم يلزمه ﴾ *

﴿الشرح﴾ اتفق اصحابنا على انه اذا كان له في بلده أهل أو عشيرة اشترطت قدرته على الزاد والراحلة وسائر مؤن الحج في ذهابه ورجوعه فان ملكه لذهابه دون رجوعه لم يلزمه بلا خلاف

هذا يلزمه سوى القضاء حجة أخرى المستأجر فيقضى عن نفسه ثم يحج عن المستأجر في سنة أخرى او ينيب من يحج عنه في تلك السنة وحيث لا تنسخ الاجارة فلمستأجر خيار الفسخ لتأخر المقصود وفرق اصحابنا العراقيون بين ان يستأجر المعضوب وبين أن تكون الاجارة لميت في ثبوت الخيار وقد سبق نظيره والكلام عليه والمواضع المحتاجة الى العلامة بالزاي تثبت *

قال ﴿الخامسة لو احرم عنه ثم نوي الصرف الى نفسه لم ينصرف اليه وسقطت اجرته على احد القولين لانه أعرض عنها *

إذا احرم الاجير عن المستأجر ثم صرف الاحرام إلى نفسه ظنا منه بأنه ينصرف وأتم الحج على هذا الظن فالحج للمستأجر وفي استحقاق الاجير الاجرة قولان (أحدهما) انه لا يستحق لانه أعرض عنها حيث قصد بالحج نفسه (وأصحها) أنه يستحق لصحة العقد في الابتداء وحصول غرض المستأجر وهذا الخلاف مجرى فيما إذا دفع ثوبا إلى صباغ ليصبغه فامسكه وجعده وصبغه لنفسه ثم رده هل يستحق الاجرة وقس على هذا نظائره واذا قلنا باستحقاق الاجرة فالمستحق المسمى أو أجرة المثل حكى صاحب التتمة فيه وجهين (أصحها) الاول *

قال ﴿السادسة من مات في أثناء الحج فهل للوارث أن يستأجر اجيرا ليبني على حجه فيه

الا ما انفرد به الخناطي والرافعي فخكيا وجها شاذاً أنه لا يشترط نفقة الرجوع وهذا غلط فان لم يكن له أهل ولا عشيرة هل يشترط ذلك للرجوع فيه الوجهان اللذان ذكرهما المصنف وهما مشهوران واتفق الاصحاح على ان اصحهما الاشتراط فلا يلزمه اذا لم يقدر على ذلك ودائلهما في الكتاب والوجهان جاريان في اشتراط الراحة بلا خلاف وهو صريح في كلام المصنف وهل يخص الوجهان بما إذا لم يكن له بيلده مسكن في احتمالات للامام (أصحها) عنده التخصيص قال اصحابنا وليس المعارف والاصدقاء كالعشيرة لان الاستبدال بهم متيسر فيجري فيه الوجهان فيمن ليس له عشيرة ولا أهل *

* قال المصنف رحمه الله تعالى *

وان وجد ما يشتري به الزاد والراحة وهو محتاج اليه لدين عليه لم يلزمه حالا كان الدين او مؤجلاً لان الدين الحال على الفور والحج على التراخي فقدم عليه والمؤجل يحل عليه فاذا صرف ماله في الحج لم يجد ما يقضى به الدين *

(الشرح) هذا الذي ذكره نص عليه الشافعي في الاملاء وأطبق عليه الاصحاب من الطريقتين وفيه وجه شاذ ضعيف انه اذا كان الدين مؤجلاً أجلاً لا ينقضي الا بعد رجوعه من الحج لزمه حكمه الماوردي والمتولى وغيرهما وبه قطع الدارمي والصواب الاول وقطع به الجماهير وتقل كثير من

قولان فان جوزنا ذلك فان مات بين التحللين احرم الاجير احراماً حكمه الا يحرم اللبس والقلم لانه بناء على ماسبق فهو كالدوام فعلى هذا اذا مات الاجير في اثناء الحج استحق قسطاً من الاجرة لان ماسبق لم يحبط وان قلنا لا يمكن البناء فقد حبط حق المستأجر في استحقاقه شيئاً وجهان ولومات قبل الاحرام في استحقاقه قسطاً لسفره وجهان مرتبان وأولى بان لا يستحق لان السفر لم يتصل بالمقصود * غرض الفصل بالكلام فيما إذا مات في اثناء الحج وقد قدم عليه مقدمة وهي ان الحاج لنفسه إذا مات في اثناء الحج هل يجوز البناء على حجه وفيه قولان شبهوهما بالقولين في جواز البناء على الاذان والخطبة وفي جواز الاستخلاف وان اختلفت الصور في الاظهر منها (الجديد) الصحيح انه لا يجوز البناء على الحج لانه عبادة ينسد اولها بفساد آخرها فاشبهت الصوم والصلاة ولانه لو احصر فتحلل ثم زال الحصر فاراد البناء عليه لا يجوز فاذا لم يحز له البناء على فعل نفسه قاولى ان لا يجوز لغيره البناء على فعله (والقديم) الجواز لان النياقة تجارية في جميع افعال الحج فتجوز في بعضها كتنفقة الزكاة (التفريع) ان لم نجوز البناء حبط المأثى به إلا في حق الثواب ووجب الاحتجاج من تركته إذا كان مستقراً في ذمته وان جوزنا البناء فاما ان يتفق الموت وقد بقي وقت الاحرام بالحج او حين لم يبق وقته فاما في الحالة الاولى فيحرم النائب بالحج ويقف بعرفة ان لم يقف الاصل ولا يقف

أنه لا خلاف فيه قال اصحابنا ولو رضى صاحب الدين بتأخيرها إلى ما بعد الحج لم يلزمه الحج بلا خلاف قال اصحابنا ولو كان له دين فان أمكن تحصيله في الحال بأن كان حالاً علي ملي مقراً وعليه بينة فهو كالحال في يده ويجب الحج وان لم يمكن تحصيله بان كان مؤجلاً أو حالاً علي معسراً أو جاحداً ولا بينة عليه لم يجب عليه الحج بلا خلاف لانه اذا لم يجب عليه بسبب دين عليه فعدم وجوب الاستدانة اولي والله أعلم . *

* قال المصنف رحمه الله تعالى *

﴿ وان كان محتاجاً اليه لنفقة من تلزمه نفقته لم يلزمه الحج لان النفقة علي الفور والحج علي التراخي وان احتاج اليه لمسكن لا بد له من مثله او خادم يحتاج الي خدمته لم يلزمه ﴾ *
 ﴿ الشرح ﴾ اما اذا احتاج اليه لنفقة من تلزمه نفقته مدة ذهابه ورجوعه فلا يلزمه الحج لما ذكره المصنف قال اصحابنا وكسوة من تلزمه كسوته وسكنته كنفقته وكذلك سائر المؤن (أما) اذا احتاج الي مسكن أو خادم يحتاج الي خدمته لمنصبه أو زمانته ونحوهما وايس معه ما يفضل عن ذلك فهل يلزمه الحج فيه وجهان (أصحهما) وبه قطع المصنف وكثيرون او الا كثيرون لا يلزمه وصححه الجمهور وممن قطع به مع المصنف القاضي ابو الطيب في تعليقه وفي المجرى والدارمي والمحاملي والفوراني والبعثي وآخرون ونقله المحاملي في المجموع عن اصحابنا ونقل تصحيحه الرافعي عن

ان وقف ويأتي ببقية الاعمال ولا بأس بوقوع احرام النائب وراء الميقات فانه مبني علي احرام أنشيء منه واما في الحالة الثانية فيم يحرم فيه وجهان (أحدهما) وبه قال ابو اسحق انه يحرم بعمره لفوات وقت الاحرام بالحج ثم يطوف ويسعى فيجزأته عن طواف الحج وسعيه ولا يبيت ولا يرمي فانها ليسا من اعمال العمرة ولكنها يجبران بالدم (وأصحهما) انه يحرم بالحج ايضاً ويأتي ببقية الاعمال لانه لو احرم بالعمرة للزمه افعال العمرة ولما انصرف إلى الحج والاحرام ابتداء هو الذي يمتنع تأخيرها عن اشهر الحج وهذا ليس احراماً مبتدأ وانما هو مبني علي ما سبق وعلي هذا فلو مات بين التحالين احرم النائب احراماً لا يحرم اللبس والقلم وانما يحرم النساء لان احرام الاصل لو بقي لسكان بهذه الصفة (واعلم) ان الامام رحمه الله حكى الوجه الاول عن العراقيين ونسب اثنا في إلي الماروزة ولعل ان نسبته الثاني الي الماروزة بمعنى انه الذي اورده ولا يستمر نسبته اليهم بمعنى انهم ابدعوه ولا نسبة الاول الي العراقيين يعني انهم اختاروه ولا انهم اقتصروا علي ذكره لان كتبهم مشحونة بحكاية الوجهين وناصة علي ترجيح اثنا في منهما وجميع ما ذكرنا فيما إذا مات قبل حصول التحالين فاما إذا مات بعد حصولها فقد قطع صاحب التهذيب وغيره بأنه لا يجوز البناء والحالة هذه إذ لا ضرورة اليه لا يمكن جبر ما بقي من الاعمال بالدم وأوهم بعضهم اجراء الخلاف والله أعلم * اذا عرفت هذه المقدمة فنقول

الاكثرين وقاسوه على الكفارة فانه لا يلزمه بيع المسكن والخادم فيها وعلي ثيابه وما في معناها من ضرورات حاجاته (والوجه الثاني) يلزمه الحج وبيع المسكن والخادم في ذلك وبهذا قطع الشيخ أبو حامد فيما نقله صاحب الشامل وقطع به أيضا البندنجي وصححه القاضي الحسين والمتولي وعلي هذا يستأجر مسكنا وخادما وفرق القاضي حسين بينه وبين الكفارة بان لها بدلا ينتقل اليه بخلاف الحج والمذهب أنه لا يلزمه الحج كما سبق قال المحامي ولم ينص الشافعي على هذه المسألة إلا أنه ذكر قريبا منها فاذا اشترطنا لوجوب الحج زيادة على المسكن والخادم فلم يوجد عنده وعند مال يصرفه فيها ولا يفضل شيء لم يلزمه الحج هذا كله إذا كانت الدار مستغرقة لحاجته وكانت سكنى مثله والعبد لائق بخدمة مثله فان أمكن ببعض الدار وفي ثمنه بمؤنة الحج ويكفيه لسكناه باقيا أو كانا لا يبايقان بمثله ولو أبدلها أو في الزائد بمؤنة الحج فانه يلزمه الحج هكذا صرح به الاصحاب هنا وكذا نقل الرافعي أن اصحاب أطلقوه هنا قل لكن في بيع الدار والعبد النفيسين المألوفين في الكفارة وجهان قال ولا بد من جريانهما وهذا لم يقله عن غيره وليس جريانهما بلازم والفرق ظاهر فان الكفارة لها بدلا ولهذا اتفقوا على ترك المسكن والخادم في الكفارة واختلفوا فيهما هنا والله أعلم *

(فرع) لو كان فقيها وله كتب فهل يلزمه بيعها للحج قال القاضي أبو الطيب في تعليقه إن لم يكن

لموت الاجير أحوال (إحداها) أن يكون بعد الشروع في الاركان وقبل الفراغ منها فهل يستحق شيئا من الاجرة فيه قولان (أحدهما) لالانه لم يسقط الفرض عن المستأجر وهو المقصود فاشبه مالو التزم له مالا ليرد عبده الآبق اليه فردة الي بعض الطريق ثم هرب (والثاني) نعم لانه عمل به بعض ما استؤجر له فاستحق بقطعه من الاجرة كما لو استأجره لخياطة ثوب فخط بعضه ثم اختلفوا فصار صائرون الي أن القولين مبنيان علي ان البناء علي الحج هل يجوز أم لا إن منعاه لم يلزم شيء من الاجرة لان المستأجر لم ينتفع بما فعله وان جوزناه لزم وفي كلام أصحابنا العراقيين ما ينفي هذا البناء لأميرين (أحدهما) أن ابن عبدان ذكر أن الجديد استحقاق الاجرة والتقديم خلافه وذلك على عكس المنقول في جواز البناء (والثاني) ان كلمة الاصحاب متفقة علي ترجيح قول المنع من قولي البناء وقد حكم كثير منهم بترجيح قول الاستحقاق اما صريحا فقد ذكره السكري وغيره وأما دلالة فلانهم أشاروا إلي أن مأخذ القولين ان هذا العقد يلحق بالاجارات أو بالجماعات من حيث أن المقصود عاقبة الامر وقطع المسافة ليس بمقصود ولا بد منه ثم إنهم استبعدوا الحاجة بالجماعات وعدوه اجارة ومعلوم أن في الاجارة يستحق بعض الاجرة ببعض العمل وأورد الامام رضي الله عنه طريقة متوسطة بينهما وتابعه صاحب الكتاب فقلا ان جوزنا البناء استحق قسطا من الاجرة لا محالة

له من كل كتاب الا نسخة واحدة لم يلزمه لانه يحتاج الي كل ذلك وان كان له نسختان لزمه بيع احدهما فانه لا حاجة به اليها هذا كلام القاضى أبى الطيب وقل في مجرده لا يلزمه بيع كتيبه الا اذا كان له نسختان من كتاب فيجب بيع احدهما وقال القاضى حسين في تعاليقه يلزم الفقهاء بيع كتيبه في الزاد والراحلة وصرف ذلك في الحج وكذا المسكن والخادم وهذا الذى قاله القاضى حسين ضعيف وهو تفريع منه علي طريقته الضعيفة في وجوب بيع المسكن والخادم للحج وقد سبق أن المذهب لا يلزمه ذلك فالصواب ما قاله القاضى أبو الطيب فهو الجارى علي عادة المذهب وعلي ما قاله الاصحاب هنا في المسكن والخادم وعلي ما قالوه في باب الكفارة وباب التفليس وقد سبق بيان المسكن والخادم في أول باب قسم الصدقات في فصل سهم الفقير والله أعلم *

* قال المصنف رحمه الله *

﴿ وان احتاج الى النكاح وهو يخاف العنت قدم النكاح لان الحاجة الي ذلك علي الفور والحج ليس علي الفور ﴾ *

﴿ الشرح ﴾ قال الرافعى لو ملك فاضلا عن الامور المذكورة ما يمكنه به الحج واحتاج الي النكاح لخوف العنت فصرف المال الي النكاح أهم من صرفه الي الحج هذه عبارة الجمهور وعلاوه بأن حاجة النكاح ناجزة والحج علي التراخى والسابق الي الفهم من هذه العبارة انه لا يجب الحج والحالة هذه ويصرف ما معه في النكاح وقد صرح إمام الحرمين بهذا ولكن كثير من العراقيين وغيرهم

لان المستأجر بسبيل من اتمامه وان لم تجوزه ففي الاستحقاق الخلاف ووجه عدم الاستحقاق ان ماعمله قد حبط ولم ينتفع المستأجر به ووجه الاستحقاق انه ينفعه في الثواب وإن لم ينفعه في الاجزاء وقد آتى الاجير بما عليه والموت ليس اليه والمشهور من الخلاف القولان وصاحب الكتاب نقلهما وجهين (فان قلنا) إنه لا يستحق شيئا فذلك فيما اذا مات قبل الوقوف بعرفة فان مات بعده فقد حكي الخاطئ فيه وجهين والظاهر أنه لا فرق (وان قلنا) أنه يستحق شيئا فالاجرة تقسط علي الاعمال وحدها أم عليهما مع السير فيه طريقان قل الاكثرون هو علي قواين (أحدهما) أنها تقسط علي الاعمال وحدها لان الاجرة تقابل المقصود والسير تسبب اليه وليس من المقصود في شيء (وأظهرهما) أنها تقسط علي العمل والسير جميعا لان للوسائل حكم المقاصد وتعم الاجير في السير أكثر فيبعد أن لا يقابل بشيء وقال ابن سريج رحمه الله ان قال استأجرتك لتخرج عني فانتوزيع علي الاعمال وحدها وان قال لتخرج من بلد كذا فانتوزيع علي السير والاعمال جميعا ونزل النصين علي الحالين ثم هل يبني علي مانعه الاجير ينظر ان كانت الاجارة علي العين انفسخت ولا بناء لورثة الاجير كالم يكن له أن ينيب بنفسه وهل المستأجر أن يستأجر من يتمه يبني علي القواين في جواز البناء ان جوزناه فله ذلك والا فلا وان كانت الاجارة علي الذمة

قلوا يجب الحج علي من أراد الزوج لكن له أن يؤخره لوجوبه علي التراخي ثم ان لم يخف العنت فتقديم الحج افضل وإلا فالنكاح هذا كلام الرافعي وقد صرح خلائق من الاصحاب بأنه يلزمه الحج ويستقر في ذمته ولكن له صرف هذا المال إلى النكاح وهو افضل ويبقى الحج في ذمته ممن صرح بهذا الشيخ أبو حامد والبنديجي والقاضي أبو الطيب في كتابيه التعليق والمجرد والمحامي في كتابه المجموع والتجريد والقاضي حسين والدارمي وصاحب الشامل وصاحب انتمة وصاحب العدة وصاحب البيان وآخرون فهذا هو المذهب الصحيح ولا تقبل دعوى الرافعي فيما قاله عن الجمهور وفهمه عنهم (وأما) نقله عن إمام الحرمين فصحيح وقد صرح الجرجاني في المعاينة به فقال لا يصير مستطيعاً وهذا لفظ امام الحرمين قال قال العراقيون لو فضل شيء وخاف العنت لو لم يتزوج وكان بحيث يباح له نكاح الامة لم يلزمه أن يحج بل له صرف المال إلى النكاح لان في تأخيره ضرر به والحج علي التراخي قال فاذا لا استطاعة ولا وجوب قال وهذا الذي ذكره العراقيون قاطعين به قياساً طرفنا وان لم نجده منصوصاً فيها هذا لفظ الامام بحروفه وفيه التصريح بأنه انما صرح بأنه لا تحصل الاستطاعة اعتماداً على ما ذكره العراقيون وليس فيما ذكره العراقيون انه لا يجب الحج بل قالوا يجب الحج وله تأخيرهُ وصرف المال إلى النكاح ويكون الحج ثابتاً في الذمة كما قدمناه عنهم وفي حكاية الامام عنهم اشارة الي هذا فالضوابط استقرار الحج كما سبق وعمله صاحب الشامل وغيره بأن النكاح من الملاذ فلا يمنع وجوب الحج والله اعلم *

(فان قلنا) لا يجوز البناء فلورثة الاجير أن يستأجروا من يحج عن استؤجر له فان أمكنهم الاحجاج عنه في تلك السنة لبقاء الوقت فذاك وان تأخر إلى السنة الاخرى ثبت الخيار كما سبق وان جوزنا البناء فلورثة الاجير أن يتموا الحج ثم القول في أن النائب بم يحرم وفي حكم إحرامه بين التحليلين على ما سبق (الحالة الثانية) أن يكون بعد الاخذ في السير وقبل الاحرام فالمنقول عن نصه في عامة كتبه أنه لا يستحق شيئاً من الاجرة لانه بسبب لا يتصل بالمقصود فصار كما لو قرب الاجير علي البناء الآلات من موضع البناء ولم يبين لم يستحق شيئاً وعن أبي بكر الصيرفي والاصطخري أنه يستحق قسطاً من الاجرة لانها أفتيا سنة حصر القرامطة الحجاج بالكوفة بان الاجراء يستحقون من الاجرة بقدر ما عملوا ووجهه أن الاجرة تقع في مقابلة السير والعمل جميعاً ألا ترى أنها تختلف باختلاف المسافة طولا وقصرا وفصل ابن عبدان المسألة فقال ان قال استأجرتك لتحج من بلد كذا فالجواب علي ما قلناه وان قال علي أن تحج فالجواب علي ما هو المشهور وهذا كالتفصيل الذي مر عن ابن سريج (الحالة الثالثة) ولم يذكرها في الكتاب أن يكون موته بعد اتمام الاركان وقبل الفراغ من سائر الاعمال فينظر إن فات وقتها أو لم يفتم ولكن لم يجوز البناء فيجب برئ الدم من مال

* قول المصنف رحمه الله تعالى *

﴿ وإن احتاج إليه في بضاعة يتجر فيها ليحصل له ما يحتاج إليه للنفقة ففيه وجهان قال أبو العباس ابن سريج لا يلزمه الحج لأنه يحتاج إليه فهو كالمسكن والخادم (ومن) أصحابنا من قال يلزمه لأنه واجد للزاد والراحلة ﴾ *

﴿ الشرح ﴾ قال أصحابنا إذا كانت له بضاعة يكسب بها كفايته وكفاية عياله أو كان له عرض تجارة يحصل من غلته كل سنة كفايته وكفاية عياله وليس معه ما يحج به غير ذلك وإذا حج به كفاه وكفى عياله ذاهبا وراجعا ولا يفضل شيء فهل يلزمه الحج فيه هذان الوجهان اللذان ذكرهما المصنف وهما مشهوران (أحدهما) لا يلزمه وهو قول ابن سريج وصححه القاضي أبو الطيب والرويانى والشاشي قال لأن الشافعي قال في المفلس يترك له ما يتجر به أثلا يقطع ويحتاج إلى الناس فإذا جاز أن يقطع له من حق الغرماء بضاعة فجاوزته في الحج أولي (والثاني) وهو الصحيح يلزمه الحج لأنه واجد للزاد والراحلة وهما الركن المهم في وجوب الحج قال الشيخ أبو حامد ولو لم نقل بالوجوب للزم أن نقول من لا يمكنه أن يتجر بأقل من ألف دينار لا يلزمه الحج إذا ملكها وهذا لا يقوله أحد قال أصحابنا والفرق بين هذا وبين المسكن والخادم أنه يحتاج إليهما في المال وما نحن فيه نجده ذخيرة قال المحامي والأصحاب وأما ما ذكره الشافعي في باب التفليس فمراده أنه يترك له ذلك برضي الغرماء فأما بغير رضاهم فلا يترك وهذا الذي صححه من وجوب الحج هو الصحيح عند جماهير الأصحاب فمن صححه

الاجير وفي ورد شيء من الاجرة الخلاف السابق وإن جوزنا البناء فإن كانت الاجارة على العين انفسخت ووجب رد قسطها من الاجرة واستأجر المستأجر من يرمى ويبيت ولا دم على الاجير وإن كانت على الذمة استأجر وارث الاجير من يرمى ويبيت ولا حاجة إلى الإحرام لأنها إعلان يؤتى بها بعد التحلل ولا يلزم الدم ولا يرد شيء من الاجرة ذكره في التتمة *

قال ﴿ السابعة لو أحصر فهو كما لو مات ولو فات الحج فهو كالأفاد لأنه يوجب القضاء ولا يستحق شيئا ﴾ *

لو أحصر الاجير فله التحلل كما لو أحصر الحاج لنفسه فإن تحلل فعمن يقع ما أتى به فيه وجهان (أصحهما) عن المستأجر كما لو مات إذ لم يوجد من الاجير تقصير (والثاني) عن الاجير كما لو أفسده لأنه لم يحصل غرضه فعلى هذا دم الإحصار على الاجير وعلى الأول هو على المستأجر وفي استحقاقه شيئا من الاجرة الخلاف المذكور في الموت وإن لم يتحلل وإقام على الإحرام حتى فات الحج انقلب الحج إليه كما في صورة الافساد ثم يتحلل بعمل عمرة وعليه دم الفوات ولو فرض الفوات بنوم أو تأخر عن القافلة وغيرهما من غير إحصار انقلب المأني به إلى الاجير ايضا كما في الافساد لا اشتراكهما

الشيخ أبو حامد والبندنجي والماوردي والمحاملي والقاضي حسين في تعليقه والمتولي وصاحب البيان والرافعي وآخرون قال صاحب الحاوي هذا مذهب الشافعي وجهور أصحابه سوى ابن سريج قال الشيخ أبو حامد هذا هو المذهب ولا أعرف ما حكى عن ابن سريج عنه ولا أجده في شيء من كتبه قال أبو حامد وقول ابن سريج خلاف للاجماع وقال المحاملي قول عامة أصحابنا أنه يلزمه الحج وما قاله ابن سريج غلط وكذا قال القاضي حسين والمتولي وصاحب البيان وآخرون من أصحابنا أن عامة أصحابنا قالوا بالوجوب خلافا لابن سريج ونقل إمام الحرمين عن العراقيين أنهم غلطوا ابن سريج في هذا وزيفوا قوله وهو كما قالوه هذا لفظ الإمام وبالوجوب قال أبو حنيفة وبعده قال أحمد وأنكر بعضهم علي الشيخ أبي حامد دعواه الاجماع علي الوجوب مع مخالفة أحد وجوابه أنه أراد إجماع من قبله وكأنه يقول إن أحمد وابن سريج محجوجان بالاجماع قبلهما والله أعلم *

في إيجاب القضاء ولا شيء للاجير ومن الأصحاب من أجرى فيه الخلاف المذكور في الموت ولا يخفى بعد الوقوف على ما ذكرنا أن قوله لو أحصر فهو كالومات أراد به ما إذا أحصر وتحلل وأنه يجوز أن يعلم قوله كالومات بالواو لانا حكينا وجها أنه إذا تحلل وقع المأني به عن الاجير وذلك الوجه غير جاء في الموت فلا يكون الأحصار كالومات علي ذلك الوجه وأنه لو أعلم قوله فهو كالأفساد بالواو وكذا قوله لا يستحق شيئا وقوله ولا يستحق شيئا جار مجرى التوكيد والايضاح والافقي التشبيه بالأفساد ما يفنى عنه والله أعلم هذا تمام الكلام في المقدمة الاولى ﴿

قال ﴿المقدمة الثانية للمواقيت ﴾ والميقات الزماني للحج شهر شوال (ح) وذو القعدة وتسع من ذي الحجة وفي ليلة العيد الى طلوع الفجر وجهان ﴾ *

ميقات الحج والعمرة ينقسم الى زماني ومكاني (أما) الزماني فالسكالم فيه في الحج ثم في العمرة (أما) الحج فوقت الإحرام به شوال وذو القعدة وتسع ليال بإيامها من ذي الحجة وفي ليلة النحر وجهان حكاهما الإمام وصاحب الكتاب (أصحبهما) ولم يورد الجمهور سواه أنها وقت له أيضا لأنها وقت للوقوف بعرفة ويجوز أن يكون الوجه الآخر صادرا ممن يقول أنها ليست وقت له وسيأتي بيان ذلك الخلاف في موضعه (واعلم) أن لفظ الشافعي رضي الله عنه في المختصر وأشهر الحج شوال وذو القعدة وتسع من ذي الحجة وهو يوم عرفة فمن لم يدركه الى الفجر من يوم النحر فقد قاته الحج وفيه مباحثتان (أحدهما) ﴿

(١) ﴿جديد﴾ ابن عباس أنها لقريبتها في كتاب الله وأنتموا الحج والعمرة لله الشافعي وسعيد بن منصور والحاكم والبيهقي وعلقه البخاري *

﴿باب المواقيت﴾

• قال المصنف رحمه الله تعالى •

﴿ وان لم يجد الزاد والراحلة وهو قادر على المشي وله صنعة يكتسب بها كفايته لثقلته استحب له ان يحج لانه يقدر على إسقاط الغرض بمشقة لا يكره تحملها فاستحب له إسقاط الغرض كالمسافر إذا قدر على الصوم في السفر وان لم يكن له صنعة ويحتاج إلى تكفيل الناس كره له أن يحج بمسألة لان المسألة مكروهة ولأن في المسألة تحمل مشقة شديدة فكره ﴾ •

﴿ الشرح ﴾ قوله لا يكره تحملها احتراز عن المسألة (وقوله) يتكفف معناه يسأل الناس شيئاً في كفه وهذا الحكم الذي ذكره في المسألتين متفق عليه عندنا قال أصحابنا ولو أمكنه ان يكرى نفسه

(قوله) وهو يوم عرفة قال المسعودي معناه والتاسع يوم عرفة وفيه معظم الحج (وقوله) فن لم يدركه اختلفوا في تفسيره فقال الاكثرون اراد من لم يدرك الاحرام بالحج الى الفجر من يوم النحر وقال المسعودي اراد من لم يدرك الوقوف بعرفة (الثانية) اعترض ابن داود فقال (قوله) وتسع من ذى الحجة اما ان يريد به الايام والليالي ان اراد الايام فاللفظ مختل لان جمع المذكور في العدد بالهاء كما قال الله تعالى • وثمانية ايام • وان اراد الليالي فالمعنى مختل لان الليالي عنده عشر لا تسع قال الاصحاب ههنا قسم آخر وهو انه يريد الايام والليالي جميعا والعرب تقلب التانيث في العدد ولذلك قال الله تعالى : اربعة اشهر وعشرا • وقال صلى الله عليه وسلم « واشترطي الخيار ثلاثا » والمراد الايام والليالي ثم هب ان المراد الليالي ولكن افردا بالذكر لان ايامها ملحقة بها (فاما) الليلة العاشرة فمأواها لا يتبعها فأفردا بالذكر حيث قل فن لم يدركه الى الفجر من يوم النحر وهذا على تفسير الاكثرين (وأما) على تفسير المسعودي فلم يمنع انشاء الاحرام ليلة النحر ان يتمسك بظاهر قوله وتسع من ذى الحجة ولا يلزمه اشكال ابن داود واعلم قوله في الكتاب وتسع من ذى الحجة بالخاء والالف لانهم ساء يقولون وعشر من ذى الحجة بايامها وبالميم لانه يقول وذى الحجة كله قل جماعة من الاصحاب وهذا الاختلاف لا يتعلق به حكم وعن القفال ان فائدة الخلاف مع مالك كراهة العمرة في ذى الحجة فان عنده تكره العمرة في اشهر الحج ثم اتفق مالك وابو حنيفة واحمد رحمهم الله على ان الاحرام بالحج ينعتق في غير اشهره الا انه مكروه ويجوز ان يعلم قوله وتسع من ذى الحجة بالواو ايضا لان المحامي حكى في الارسط قولاً عن الاملاء كذهب مالك (وقوله) والميقات الزماني للحج أى الاحرام به (فاما) الافعال فسيأتي بيان اوقاتها •

قال ﴿ وأما ﴾ العمرة فجميع السنة وقتها ولا تكره في وقت أصلا الا للحاج العاكف بمنى في شغل الرمي والمبيت لانه لا تنعقد عمرته لعجزه عن التشاغل في الحال ولو أحرم قبل اشهر الحج بحج انعقد إحرامه ويتحلل بمثل عمرة وهل تقع عن عمرة الاسلام فيه قولان ﴿

في طريقه استحب له الحج بذلك ولا يجب ذلك ودليلها ما بين في القادر على الصنعة فان اكرى نفسه فحضر موضع الحج لزمه الحج لانه متمكن الا ان بلا مشقة وقد قدمنا انه لا يجب عليه استقراض مال يحج به بلا خلاف *

(فرع) قال الشافعي والاصحاب يستحب لقاصد الحج ان يكون متخليا عن التجارة ونحوها في طريقه فان خرج بنية الحج والتجارة فحج وانجر صحت حجه وسقط عنه فرض الحج لكن ثوابه دون ثواب المتخلي عن التجارة وكل هذا لا خلاف فيه ودليل هذا مع ما سبق ثابت عن ابن عباس قال « كانت عكاظ ومكة وذو المحار اسواما في الجاهلية فمالوا ان يتجروا في المواسم فنزلت ليس عليكم جناح ان تبتغوا فضلا من ربكم في مواسم الحج » رواه البخاري وعن ابن عباس

السنة كلها وقت للاحرام بالعمرة ولا يختص بشهر الحج روى انه صلى الله عليه وسلم قال « عمرة في رمضان تعدل حجة (١) » واعتمرت عائشة رضي الله عنها من التمتع ليلة المحصب (٢) وهي الليلة التي يرجعون فيها من منى الى مكة ولا يكره في وقت منها وبه قال أحمد وقال أبو حنيفة يكره في خمسة أيام يوم عرفة ويوم النحر وأيام التشريق وقد قدمنا عن مالك كراهيته في أشهر الحج وتوقف الشيخ أبو محمد في

(١) حديث ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لامرأة من الانصار سماها ابن عباس ما منعك ان تحجبي معنا قالت لم يكن لنا الا ناضحان فحج ابوولدها وابنها على ناضح وترك لنا ناضحا ننضح عليه فقال اذا جاء رمضان فاعتمرى فان عمرة فيه تعدل حجة متفق عليه واللفظ لمسلم وفي رواية له تقضي حجة او حجة معي وسمي المرأة ام سنان وكذا في رواية البخاري ورواه الحاكم بلفظ تعدل حجة معي ورواه ابن حبان والطبراني من وجه آخر عن ابن عباس قال جاءت ام سليم فقالت حج ابو طلحة وابنه وتركاني فقال يا ام سليم عمرة تجزئك عن حجة فان صحت حمل على تعدد القصص فقد رواه الطبراني من حديث ابى طليق ان امرأته ام طليق قالت يا نبي الله ما يعدل الحج قال عمرة في رمضان ورواه اصحاب السنن والحاكم من حديث ام معقل وهي التي يقال لها ام الهيثم وفي الباب عن جابر اخرج ابن ماجه وسنده صحيح وعن يوسف بن عبيد الله بن سلام قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لم لرجل من الانصار وامرأته اعتمر في رمضان فن عمرة فيه لكما كحجة اخرج النسائي وعن ابى معقل انه جاء الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر نحوه اخرج النسائي ايضا وعن وهب بن خنيس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال عمرة في رمضان تعدل حجة اخرج النسائي واخرج ابن ماجه من الوجه المذکور. كن سماه هرم بن خنيس وعن علي مثله اخرج البزار وعن انس مثله اخرج ابن عبد البر باسناد ضعيف *

(٢) حديث ابن عباس رضي الله عنهما انه اعتمر عائشة من التمتع ليلة المحصب متفق عليه من حديثها ورواه احمد والطبراني من حديث عبد الرحمن بن ابى بكر *

ايضا « ان الناس في اول الحج كانوا يتبايعون بمني وعرفات وذى الحجار ومواسم الحج فخافوا البيع وهم حرم فانزل الله تعالى ليس عليكم جناح ان تبتغوا فضلا من ربكم في مواسم الحج » رواه ابوداود باسناد على شرط البخاري ومسلم وعن ابى امامة التيمي قال « كنت رجلا اكرى في هذا الوجه وان ناسا يقولون ليس لك حج فقال ابن عمر اليس يحرم ويبي وبطوف بالبيت ويفضى من عرفات ويرمي الحجار قلت بلى قال فان لك حج جاء رجل الي النبي صلى الله عليه وسلم فسأله عما سألتني عنه فسكت رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يحبه حتى نزلت هذه الآية (ليس عليكم جناح ان تبتغوا فضلا من ربكم) فارسل اليه رسول الله صلى الله عليه وسلم وقروا عليه هذه الآية وقال لك حج » رواه ابوداود باسناد صحيح وعن عطاء بن ابي عبيد ان رجلا سأله فقال « أو أجز نفسي من هؤلاء القوم فانسك معهم المناسك إلي آخرها فقال ابن عباس نعم أولئك لهم نصيب مما كسبوا والله سريع الحساب » رواه الشافعي والبيهقي باسناد حسن .

ثبوته عنه لنا أن كل وقت لا يكره فيه اتفران بين المسكين لا يكره فيه الافراد باجدهم (أما) علي أي حنيفة فكما قيل يوم عرفة (وأما) علي مالك فيكلا افراد بالذات لا يكره أن يعتمر في السنة مرارا بل يستحب الاكثر منها وعن مالك انه لا يعتمر في السنة الا مرة لنا ما روى « انه صلى الله عليه وسلم أعمر عائشة في سنة واحدة مرتين (١) » وقد يمنع الاحرام بالعبرة لا باعتبار الوقت بل باعتبار عارض من كان محرما بالحج لا يجوز له ادخال العبرة علي اظهر القولين كما سنشرحه واذا تحلل عنه التحللين وعكف بمني اشغل المبيت والرمي لم ينعقد اجرامه بالعبرة لعجزه عن التشاغل باعمالها في الحال نص عليه قال الامام وكان من حق تلك المناسك ان لا تقع الا في زمان التحلل فان نفر الفير الاول فله الاحرام بها لسقوط بقية الرمي عنه ثم في النفل مسألة تتعلق بوقت الاحرام بالحج وهي انه لو احرم بالحج في غير أشهره ما حكمه لاشك في انه لا ينعقد اجرامه بالحج ثم انه نص في المختصر علي انه يكون عمرة وفي موضع آخر علي انه يتحلل بعمل عمرة والزحاح فيهما طريقان (أظهرهما) ان المسألة علي قولين (اصحهما) ان اجرامه ينعقد بعمرة لان الاحرام شديد التشبث والزموم فاذا لم يقبل الوقت ما احرم به انصرف الي ما يقبله (والثاني) انه لا ينعقد بعمرة ولكن يتحلل بعمل عمرة كما لو فات حجه لان كل واحد من الزمانين ليس وقتا للحج فعلي الاول اذا أتى باعمال العمرة سقطت عنه عمرة الاسلام اذا

(١) حديث « انه صلى الله عليه وسلم أعمر عائشة في سنة واحدة مرتين متفق عليه من حديث عائشة انها احرمت بعمرة عام حجة الوداع فأنصت فأمرها النبي ﷺ ان تحرم بحج وفي رواية واقضى عمرتك وله عندها الفاظ وقد تقدم في الذي قبله انه اعمرها من التعميم وكل ذلك كان في عام حجة الوداع »

(فرع) في مذاهب العلماء فيمن عاذته سؤال الناس أو المشي * مذهبنا أنه لا يلزمه الحج وبه قال أبو حنيفة وأحمد ونقله ابن المنذر عن الحسن البصري ومجاهد وسعيد بن جبير وأحمد وإسحق وبه قال بعض أصحاب مالك قال البغوي هو قول العلماء وقل مالك يلزمه الحج في صورتين وبه قال داود وقال عكرمة الاستطاعة صحة البدن قال ابن المنذر لا يثبت في الباب حديث مسند قال وحديث * ما السبيل قال الزاد والراحلة * ضعيف وهو كما قال وقد سبق بيانه *

قلنا بافتراضها وعلى الثاني لا تسقط وشبهوا القولين بالقولين في التحريم بالصلاة قبل وقتها هل تعتقد نافلة لكن لا يظهر هناك أنه ان كان عالما بالحال لم تعتقد نافلة وههنا لا يظهر انعقاد عمرة بكل حال لقوة الاحرام ولهذا يتعقد مع السبب المفسد له بان احرم مجامعا (والطريق الثاني) نفي القولين وله طريقان (اشهرهما) القطع بأنه يتحتم بعمل عمرة ولا يتعقد احرامه عمرة لانه لم ينوها (والثاني) حكى الامام قدس الله روحه عن بعض التصانيف ان احرامه يتعقد بهما ان صرفه الى العمرة كان عمرة صحيحة ولا تحلل بعمل عمرة والنصان ينزلان على هذين الحالين وقد عرفت من هذا ان المذكور في الكتاب طريق القولين ولما كنا متفقين على انعقاد الاحرام وعلى أنه لا بد من عمل عمرة وإذا أتى به تحلل لا جرم جزم بانعقاد الاحرام وحصول التحلل ورد القولين الى الاحتساب به عن عمرة الاسلام وذلك اعلام قوله قولان بل هو للطريق الثاني ولو أحرم قبل أشهر الحج احراما مطلقا فان الشيخ ابا علي خرج على وجهين يأتي ذكرهما فيما اذا احرم بالعمرة قبل أشهر الحج ثم ادخل عليه الحج في أشهره هل يجوز (ان قلنا) يجوز انعقاد احرامه بها فاذا دخل أشهر الحج فهو بالخيار في جعله حججا او عمرة او قرانا ويحكي هذا عن الحضري (وان قلنا) لا يجوز انعقاد احرامه بعمرة وهذا هو جواب الجمهور في هذه المسألة والقاطعون بأنه يتحلل بعمل عمرة في الصورة الاولى نزولوا نصه في المختصر على هذه الصورة والله اعلم *

قال (أما الميقات المسكاني فهو في حق المقيم بمكة خطة مكة على رأى وخطة الحرم على رأى والافضل ان يحرم من باب داره فان أحرم خارج الحرم فهو مسي) *

تكام في الميقات المسكاني في الحج ثم في العمرة وفي الحج في حق المقيم بمكة وغيره اما المقيم بمكة إذا أراد الحج مكيًا كان أو غيره فانه يحرم منها وميقاته نفس مكة أو خطة الحرم كلها فيه وجهان وقال الامام قولان (أصحهما) نفس مكة لما سيأتي من خبر ابن عباس رضي الله عنهما في المواقيت فعلى هذا لو فارق البنيان واحرم في حد الحرم فهو مسي. يلزمه ان يريق دما ان لم يعد كما لو جاوز خطة قرية هي ميقات ثم احرم والثاني ان ميقاته خطة الحرم لاستواء مكة وما وراءها من الحرم في الحرم ولهذا لا يكفي المكى إذا اراد ان يحرم بالعمرة ان يخرج عن خطة مكة بل يحتاج الى الخروج عن الحرم فعلى هذا

﴿الشرح﴾ حديث أبي امامة سبق في الفصل الذي قبل هذا أنه حديث ضعيف وسبق في الفصل المذكور أن الحفارة - يضم الحاء وكسرها وفتحها - والرشوة - بكسر الراء وضمها - لغتان مشهورتان (أما) الأحكام فقال أصحابنا يشترط لوجوب الحج أمن الطريق في ثلاثة أشياء النفس والمال والبضع (فأما) البضع فتعلق بحج المرأة والخنثى وسند ذكرهما بعد هذا بقليل حيث ذكرهما المصنف أن شاء الله تعالى قال إمام الحرمين وليس للأمن المشترط أمنا قطعيا قال ولا يشترط الأمن

غير المقيم بمكة أما أن يكون مسكنه وراء المواقيت الشرعية وهو الإفاقي أو بينها وبين مكة والأول إذا انتهى إلى الميقات فاما أن يكون مريدا للنسك أولا يكون فهو لا ثلاث أصناف ولا بد أولا من بيان المواقيت الشرعية وهي في حق المتوجهين من المدينة ذوالحليفة وهو على عشر مراحل من مكة وعلى ميل من المدينة وفي حق المتوجهين من الشام ومصر والمغرب الجحفة وهي على خمسين فرسخا من مكة وفي حق المتوجهين من تهامة اليمن يلم ويقد يسمى الملم وفي حق المتوجهين من نجد اليمن ونجد الحجاز قرن وفي حق المتوجهين من جهة المشرق والعراق وخراسان ذات عرق وكل واحد من هذه الثلاثة من مكة على مرحلتين وقد ذكر الأئمة أن اليمن يشمل على نجد وتهامة وكذلك الحجاز وإذا أطلق ذكر نجد كان المراد منه نجد الحجاز وميقات التجديين جميعا قرن وإذا قلنا إن ميقات اليمن يلم أراد به تهامتها لآكل اليمن (وأعلم) أن ما عدا ذات عرق من هذه المواقيت منصوص عليه روى في الصحيح عن ابن عباس رضي الله عنهما «أن النبي صلى الله عليه وسلم وقت لاهل المدينة ذال الحليفة ولاهل الشام الجحفة ولاهل نجد قرن المنازل ولاهل اليمن يلم من هن ولمن أتى عليهن من غيرهن ممن أراد الحج والعمرة (١)» ومن كان دون ذلك فمن حيث أنشأ حتى أهل مكة من مكة واختلفوا في ذات عرق على وجهين (أحدهما) أن توقيته مأخوذ من الاجتهاد لما روي عن طاوس أنه قال «لم يوقت رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات عرق ولم يكن حينئذ أهل المشرق أي مسلمين (٢)» وفي الصحيح عن ابن عمر رضي الله عنهما قال «لما فتح هذان المعبران أتوا عمر رضي الله عنه فقالوا يا أمير المؤمنين إن

(١) ﴿حديث﴾ ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم وقت لاهل المدينة ذال الحليفة الحديث متفق عليه بلفظه *

(٢) ﴿حديث﴾ طاوس قال لم يوقت رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات عرق لم يكن حينئذ أهل المشرق يعني مسلمين الشافعي عن مسلم عن ابن جريج عن عمر و عن ابن طاوس عن أبيه قال لم يوقت النبي ﷺ ذات عرق ولم يكن أهل المشرق حينئذ قال ابن جريج فراجعت عطاء فقال كذلك سمعنا أنه وقت ذات عرق لأهل المشرق ورواه البيهقي وقال وصلة حجاج بن ارطاة عن عطاء عن ابن عباس ولا يصح *

الغالب في الحضر بل الامن في كل مكان بحسب ما يليق به (فأما) النفس فمن خاف عليها من سبع أو عدو كافراً أو مسلم أو غير ذلك لم يلزمه الحج ان لم يجد طريقاً آخر آمناً فان وجده لزمه سواء كان مثل طريقه أو أبعد اذا وجد ما يقطعه به وفيه وجه شاذ ضعيف انه لا يلزمه سلوكه الا بعد حكاية المتولى والرافعي والصحيح الاول وبه قطع الجمهور (واما) البحر فسنذكر الخوف منه عقيب هذا ان شاء الله تعالى (واما) المال فلو خاف على ماله في الطريق من عدو او رصدي أو غيره لم

رسول الله صلى الله عليه وسلم حد لاهل نجد قرن وهو حور عن طريقنا وانا ان اردناه شق علينا قال فانظروا حدوها من طريقكم فحد لهم ذات عرق» (١) (والثاني) واليه صغوا الاكثرين أنه منصوص عليه روى عن عائشة رضي الله عنها «أن النبي صلى الله عليه وسلم وقت لاهل المشرق ذات عرق» (٢) ولا يبعد أن ينص عليه والقوم مشركون يومئذ إذا علم اسلامهم ويحتمل أن النص من النصوص لم تبلغ عمر رضي الله عنه والذين اتوه فاجتهدوا فوافق اجتهداهم النص ولو أحرم أهل المشرق من العقيق كان أفضل وهو واد وراء ذات عرق مما يلي المشرق بقرب منها لما روى عن ابن عباس رضي الله عنهما «أن النبي صلى الله عليه وسلم وقت لاهل المشرق العقيق» (٣) ولأن ذات عرق مؤقنة بالاجتهاد على أحد الرأيين فالاحرام مما فوقها أحوط وقد ينحصر ببالك إذا انتهيت إلى هذا المقام البحث عن قرن من وجهين (أحدهما) أنه بتجريك الزاء أو تسكينها وان كان الاول فهل هو الذي ينسب اليه

(١) حديث ابن عمر لما فتح هذان المصران اتوا عمر فقالوا يا امير المؤمنين ان رسول الله صلى الله عليه وسلم حد لاهل نجد قرنا وهو حور عن طريقنا وانا ان اردناه يشق علينا قال فانظروا حدوها من طريقكم فحد لهم ذات عرق . البخاري في صحيحه بهذا قال البيهقي يمكن ان يكون عمر لم يبلغه توقيت النبي ﷺ *

(٢) حديث عائشة ان النبي ﷺ وقت لاهل المشرق ذات عرق ابو داود والنسائي من رواية القاسم عنها بلفظ العراق بدل المشرق تفرد به المعافي بن عمران عن اقلح عنه والمعافي ثقة وفي الباب عن جابر رواه مسلم لا كنه لم يصرح برفعه وعن الحوث بن عمرو السهمي رواه ابو داود وعن انس رواه الطحاوي في احكام القرآن وعن ابن عباس رواه ابن عبد البر في تهيدته وعن عبد الله بن عمرو رواه احمد وفيه حجاج بن ارطاة وهذه الطرق تعضد مرسل عطاء الذي تقدم *

(٣) حديث ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم وقت لاهل المشرق العقيق احمد وابو داود والترمذي من طريق يزيد بن ابي زياد عن محمد بن علي بن عبد الله بن عباس عنه قال الترمذي حسن قال النووي ليس كما قال يزيد ضعيف باتفاق المحدثين قات في نقل الاتفاق فطر يعرف ذلك من ترجمته وله علة أخرى قال مسلم في السكنى لا يعلم له سماع من جده يعني محمد ابن علي (تنبيه) العقيق واد يدفع مؤه في غوري تهامة قال الازهرى هو حذاء ذات عرق *

يلزمه الحج سواء طلب الرصدى شيئا قليلا او كثيرا اذا تعين ذلك الطريق ولم يجد غيره سواء كان العدو الذى يخافه مسلمين أو كفارا لكن قال أصحابنا إن كان العدو كفارا أو أطاق الحاج مقاومتهم استحب لهم الخروج الى الحج ويقاتلونهم لينالوا الحج والجهاد جميعا وإن كانوا مسلمين لم يستحب الخروج ولا القتال قال أصحابنا ويكره بذل المال للرصدين لأنهم يحرصون على التعرض للناس بسبب ذلك هكذا صرح به القاضي حسين والمتولى والبعوى ونقله الرافعي وغيرهم ولو وجدوا من يخفرون باجرة وغلب على الظن أمنهم ففي وجوب استجاره ووجوب الحج وجهان حكاهما إمام الحرمين (أصحهما) عنده وجوبه لانه من جملة أهـب الطريق فهو كالراحلة (والثاني) لا يجب لأن سبب الحاجة إلى ذلك خوف الطريق وخروجها عن الاعتدال وقد ثبت أن أمن الطريق شرط هكذا ذكر الوجهين إمام الحرمين وتابعه الغزالي والرافعي والذى ذكره المصنف وجاهير الاصحاب من العراقيين والخراسانيين أنه إذا احتاج الى خفارة لم يجب الحج فيحصل على أنهم أرادوا بالخفارة ما يأخذ الرصديون في المراسد وهذا لا يجب الحج معه بلا خلاف ولا يكونون متعرضين لمثله قال إمام الحرمين ويحتمل أنهم أرادوا الصورتين فيكون خلاف ما قاله ولكن الاحتمال الاول أصح وأظهر في الدليل فيكون الأصح على الجملة وجوب الحج إذا وجدوا من يصحبهم الطريق بخفارة ودليـله ما ذكره الامام وقد صححه امامان من محققى متأخرى أصحابنا ابو القاسم الرافعي وأبو عمرو بن الصلاح مع اطلاعهما على عبارة الاصحاب التي ذكرناها والله أعلم ولو امتنع محرم المرأة من الخروج معها الا باجرة قال إمام الحرمين هو مقيس على اجرة الخفير والـلـزوم في المحرم أظهر لأن الداعي الى الاجرة معنى في المرأة فهو كـؤنة المحمل في حق المحتاج اليه والله أعلم *

(فرع) قال البغوى وغيره يشترط لوجوب الحج وجود رفقة يخرج معهم في الوقت الذى جرت عادة أهل بلده بالخروج فيه فان خرجوا قبله لم يلزمه الخروج معهم وان أخروا الخروج بحيث لا يبلغوا مكة الا بان يقطعوا في كل أكثر من يوم مرحلة لم يلزمه أيضا قال البغوى لو لم يجد المال حال خروج القافلة ثم وجده بعد خروجهم بيوم لم يلزمه أن يتبعهم هذا كله اذا خاف في الطريق فان كانت آمنة بحيث لا يخاف الواحد فيها لزمه ولا يشترط الرفقة *

اويس رضى الله عنه أم لا (والثاني) أنه قال في الخبر قرن المنازل فما هذه الاضافة وهل هو للتمييز عن قرن آخر أم لا (والجواب) أما الاول فالسماج المعتمد فيه عن المتقنين التسكين ورأيته منقولاً عن أبى عبيد وغيره ورواه صاحب الصحاح بالتحريك وادعى أن أويـسا منسوب اليه (واما الثاني) فقد ذكر بعض الشارحين المختصر أن القرن اثنان (أحدهما) في هبوط يقال له قرن المنازل (والآخر) على ارتفاع يقرب منه وهى القرية وكلاهما ميقات والله أعلم * إذا عرفت ذلك فالصنف الاول الافاق

قال المصنف رحمه الله تعالى *

﴿وان لم يكن له طريق الا في البحر فقد قال في الام لا يجب عليه وقال في الاملاء ان كان أكثر معاشه في البحر لزمه فمن أصحابنا من قال فيه قولان (أحدهما) يجب لأنه طريق مسلوكة فاشبه البر (والثاني) لا يجب لأن فيه تعريراً بالنفس والمال فلا يجب كالطريق المخوف ومنهم من قال ان كان الغالب منه السلامة لزمه وان كان الغالب منه الهلاك لم يلزمه كطريق البر ومنهم من قال ان كان له عادة بر كونه لزمه وان لم يكن له عادة بر كونه لم يلزمه لأن من له عادة لا يشق عليه ومن لاعادة له يشق عليه﴾ *

﴿الشرح﴾ اختلفت نصوص الشافعي في ركوب البحر فقال في الام والاملاء ما ذكره المصنف وقال في المختصر ولا يتبين لي أن أوجب عليه ركوب البحر قال أصحابنا ان كان في البر طريق يمكن سلوكه قريب أو بعيد لزمه الحج بلا خلاف وان لم يكن فيه طرق (أصحابها) وبه قال أبو اسحق المروزي وأبو سعيد الاصطخري وغيرهما فيما حكاه صاحب الشامل والتمة وغيرهما أنه ان كان الغالب منه الهلاك اما لخصوص ذلك البحر واما لهيجان الامواج لم يجب الحج وان غلبت السلامة وجب وان استويا فوجهان (أصحهما) أنه لا يجب (والطريق الثاني) يجب قولاً واحداً (الثالث) لا يجب (والرابع) في وجوبه قولان (والخامس) ان كان عادة ركوبه وجب والافلا (والسادس) حكاه امام الحرمين أنه يفرق بين من له جراءة وبين المستشعر وهو ضعيف القلب فلا يلزم المستشعر وفي غيره قولان (والسابع) حكاه الامام وغيره يلزم الجري وفي المستشعر قولان (والثامن) يلزم الجري ولا يلزم المستشعر قال أصحابنا واذا قلنا لا يجب ركوب البحر ففي استحبابه وجهان (أحدهما) لا يستحب مطلقاً لما فيه من الخطر (وأصحهما) وبه قطع كثيرون يستحب ان غلبت السلامة فان غلب الهلاك حرم نقل امام الحرمين اتفاق الاصحاب على تحريمه والحالة هذه فان استويا ففي التحريم وجهان (أصحهما) التحريم وبه قطع الشيخ أبو محمد الجويني (والثاني) لا يحرم لكن يكره قال امام

الذي انتهى الى الميقات وهو يريد النسك فليس له مجاوزته غير محرم سواء اراد الحج أو العمرة أو القران فان جاوزه فقد أساء وسيأتي حكمه ولا فرق بين ان يكون من أهل تلك الناحية أو من غيرها كالمشرك اذا جاء من المدينة والشامي اذا جاء من نجد لقوله صلى الله عليه وسلم «هن لهن ولمن اتى عليهن من غيرهن» (الثاني) الا في الذي انتهى الى الميقات وهو غير مرید للنسك فننظر ان لم يكن علي قصد التوجه الى مكة ثم عن له قصد النسك بعد مجاوزته فيقاته من حيث عن له هذا القصد ولا يلزمه الرجوع الى الميقات وقد اشار اليه في الخبر الذي سبق حيث قال فان كان يريد الحج والعمرة وان كان علي قصد التوجه الى مكة لحاجة غير النسك ثم عن له قصد النسك عند المجاوزة فينبني

الحرمين لا خلاف في ثبوت الكراهية وانما الخلاف في التحريم قال أصحابنا واذا لم توجب ركوب البحر فتوسطه في بحارة أو غيرها فهل يلزمه التماضي في ركوبه الى الحج أم له الانصراف الى وطنه ينظر ان كان ما بين يديه الى مكة أكثر مما قطعه من البحر فله الرجوع الى وطنه قطعا وان كان أقل لزمه التماضي قطعا وان استويا فوجهان وقيل قولان (أصحهما) يلزمه التماضي لاستواء الجاهدين في حقه (والثاني) لا قالوا وهذا الوجهان فيما اذا كان له في الرجوع من مكة الى وطنه طريق في البر فان لم يكن فله الرجوع الى وطنه قطعا لثلاث يتحمل زيادة الخطر بركوب البحر في الرجوع من الحج قال أصحابنا وهذا الوجهان كالوجهين فيمن أحصر وهو محرم وأحاط به العدو من كل جهة فهل له التحلل ام لا وسنوضحهما في موضعهما ان شاء الله تعالى هذا كله في الرجل (أما) المرأة فان لم توجب ركوب البحر على الرجل فهي اولى والا ففيها خلاف (والاصح) الوجوب (والثاني) المنع لضعفها عن احتمال الاحوال ولكونها عورة معرضة للانكشاف وغيره لضيق المسكن قال أصحابنا فان لم توجبها عليها لم يستحب على المذهب وقيل في استحبابها لها حينئذ الوجهان السابقان في الرجل وحكي البندنجي قولين هذا كله حكم البحر (أما) الانهار العظيمة كدجلة وسيحون وجيحون وغيرها فيجب ركوبها قولا واحداً عند الجمهور لان المقام فيها لا يطول ولا يعظم الخطر فيها وبهذا قطع المتولي والبقري وحكي الرافعي فيه وجهها شاذاً ضعيفا أنه كالبحر والله أعلم *

(مرفع) إذا حكمنا بتحريم ركوب البحر للحج عند غلبة الهلاك كما سبق فيحرم ركوبه للتجارة ونحوها من الاسفار المباحة وكذا المندوبة اولى وهل يحرم ركوبه في الذهاب الى العدو وفيه وجهان حكاهما إمام الحرمين هنا (أحدهما) يحرم لان الخطر المحتمل في الجهاد هو الحاصل بسبب القتل وليس هذا منه (والثاني) لا يحرم لان مقصود العدو يناسبه فاذا كان المقصود وهو الجهاد مبنيا على العدو لم ينفذ احتمال العدو في السبب والله أعلم *

هذا على ان من اراد دخول الحرم هل يلزمه الاحرام بنفسك وفيه خلاف مذكور في الكتاب في فصل سنن دخول مكة فان الزمانه فعلية انشاؤه من الميقات فيأثم بمجاوزه غير محرم كما اذا جاوزه على قصد النفسك غير محرم وان لم يلزمه الاحرام فهو كمن جاوزه غير قاصد للتوجه الى مكة (الثالث) الذي مسكنه بين أحد المواقيت وبين مكة فيقائه مسكنه يعني القرية التي يسكنها والحلة التي ينزلها البدوي لقوله صلى الله عليه وسلم بعد ذكر المواقيت « فمن كان دونهن فمعه من أهله » وقوله في الكتاب والذي جاوز الميقات لا على قصد النفسك الخ قد اطلق الكلام فيه اطلاقا ولا بد من التفصيل الذي ذكرناه ويجوز ان يعلم قوله فيقائه حيث عن له بالالف لان عندا احداً اذا جاوز غير قاصد لدخول مكة ثم عن له قصد النفسك يلزمه العود الى الميقات فان لم يعد فعليه دم *

﴿ فرع ﴾ اذا كان البحر مفرقا أو كان قد اغتم وماج حرم ركوبه لكل سفر لقول الله تعالى (ولا تلقوا بأيديكم الى التهلكة) ولقوله تعالى (ولا تقتلوا أنفسكم) هكذا صرح به إمام الحرمين والاصحاب
 ﴿ فرع ﴾ مذهب أبي حنيفة ومالك وأحمد أنه يجب الحج في البحر ان غلبت فيه السلامة والا فلا وهذا هو الصحيح عندنا كما سبق ومما جاء في هذه المسألة من الاحاديث حديث ابن عمرو بن العاص أن النبي صلى الله عليه وسلم قال «لا يركب أحد بحراً إلا غازيا أو معتمرا أو حاجا وإن تحت البحر ناراً و تحت النار بحراً» رواه أبو داود والبيهقي وآخرون قال البيهقي وغيره قال البخاري هذا الحديث ليس بصحيح ورواه البيهقي من طرق عن ابن عمرو وموقوفاً والله أعلم *

قال المصنف رحمه الله تعالى *

﴿ وان كان أعمي لم يجب عليه الا أن يكون معه قائد لان الاعمي من غير قائد كالزمن ومع القائد كالبصير ﴾ *

﴿ الشرح ﴾ قال أصحابنا ان وجد للاعمي زادوراحلة ومن يقوده ويهديه عند النزول ويركبه وينزله وقدر على الثبوت على الراحلة بلا مشقة شديدة لزمه الحج وكذلك مقطوع اليدين والرجلين ولا يجوز لهما الاستئجار للحج عنهما والحالة هذه وان لم يكن كذلك لم يلزمهما الحج بانفسهما ويكونان معضوبين هذا هو الصحيح في مذهبنا وبه قال أبو يوسف ومحمد وأحمد وقال أبو حنيفة في أصح القولين عنه يجوز له الاستئجار للحج عنه في الحالين ولا يلزمه الحج بنفسه قال صاحب البيان قال الصيمري وبه قال بعض أصحابنا وحكى هذا الوجه أيضا الدارمي عن ابن القطان عن ابن أبي هريرة عن أبي علي ابن خيران والمشهور من مذهبنا ما سبق واستدل أصحابنا بأنه في الصورة الاولى قادر على الثبوت على الراحلة فاشبهه البصير وقاسه الماوردي على جاهل الطريق وأفعال الحج وعلى الاصم فأنهما يلزمهما الحج بالاتفاق وكذلك يلزمهما الجمعة إذا وجدا القائد والفرق بينه وبين الجهاد أن الجهاد يحتاج الى القتال والاعمى ليس من أهل القتال بخلاف الحج قال الرافعي والقائد في حق الاعمي كالمحرم في حق المرأة يعني فيكون في وجوب استئجاره وجهان (أصحهما) الوجوب وهو مقتضى كلام الجمهور والله أعلم *

قال ﴿ والاحب ان يحرم من اول جزء من الميقات وان احرم من آخره فلا بأس ولو حاذى ميقاتا فيمقاته عند المحاذاة اذ المقصود مقدار البعد عن مكة وان جاء من ناحية لم يحاذ ميقاتا ولا مر به احرم من مرحلتين فانه اقل المواقيت وهو ذات عرق ﴾ *

في الفصل صور (احداها) يستحب لمن يحرم من بعض المواقيت الشرعية ان يحرم من اول جزء ينتهي اليه وهو الطرف الا بعد من مكة ليقطع انباقي محرما ولو احرم من آخره جاز لوقوع الاسم عليه ويستحب لمن ميقاته حالته او قريته ايضا ان يحرم من الطرف الا بعد والاعتبار في المواقيت

قال المصنف رحمه الله تعالى *

﴿ وان كانت امرأة لم يلزمها إلا ان تأمن على نفسها بزواج او محرم او نساء ثقات قال في الاملاء
أو امرأة واحدة وروى الكرايبي عن علي بن حاتم قال « حتى لتوشك الظعينة ان تخرج منها بغير جوار
حتى تطوف بالكعبة قال عدى فلقد رأيت الظعينة تخرج من الحيرة حتى تطوف بالكعبة بغير جوار »
ولانها تصير مستطوعة بما ذكرناه ولا تصير مستطوعة بغيره ﴾ *

﴿ الشرح ﴾ حديث عدى هذا صحيح رواه البخاري في صحيحه بمعناه في باب علامات النبوة
وهذا لفظه عن عدى بن حاتم قال « بينا أنا عند النبي صلى الله عليه وسلم إذ أتاه رجل فشكا اليه الفاقة
ثم أتى اليه آخر فشكا قطع السيل فقال يا عدى هل رأيت الحيرة قلت لم أرها وقد انبثت عنها قال
فان طالت بك الحياة ترين الظعينة ترتحل من الحيرة حتى تطوف بالكعبة لا تخاف أحداً الا الله تعالى
قال عدى فرأيت الظعينة ترتحل من الحيرة حتى تطوف بالكعبة لا تخاف الا الله » هذا اللفظ رواية
البخاري مختصراً وهو بعض من حديث طويل (وأما) قوله من غير جوار - فكسر الجيم - ومعناه بغير أمان
وذمة والحيرة - بكسر الحاء المهملة - وهي مدينة عند الكوفة والظعينة المرأة ويوشك - بكسر الشين - أي يدع
وفي هذا الحديث معجزة ظاهرة للنبي صلى الله عليه وسلم (أما) حكم المسألة فقال الشافعي والاصحاب رحمهم
الله تعالى لا يلزم المرأة الحج إلا اذا امنت على نفسها بزواج او محرم نسب أو غير نسب او نسوة ثقات
فأى هذه الثلاثة وجدلزمها الحج بلا خلاف وان لم يكن شيء من الثلاثة لم يلزمها الحج على المذهب سواء
وجدت امرأة واحدة أم لا وقول ثالث أنه يجب ان تخرج للحج وحدها إذا كان الطريق مسلوفاً كما يلزمها إذا
أسلمت في دار الحرب الخروج الى دار الاسلام وحدها بلا خلاف وهذا القول اختيار المصنف وطائفة
والمذهب عند الجمهور ما سبق وهو المشهور من نصوص الشافعي (والجواب) عن حديث عدى بن حاتم انه
إخبار عما سيقع وذلك محمول على الجواز لأن الحج يجب بذلك والجواب عن الخروج من دار الحرب

الشرعية بتلك المواضع لا بالقرى والابنية حتى لا يتغير الحكم لو خرب بعضها فنقلت العمارة الى
موضع آخر قريب منه وسمى بذلك الاسم (الثانية) اذا سلك البحر او طريقاً في البر لا ينتهي الى واحد
من المواقيت المعينة فيبقائه الموضع الذي يحاذي الميقات المعين فان اشتبه عليه فليتاخ وطريق الاحتياط
لا يخفى ولو حاذى ميقاتين يتوسطهما طريقه نظر ان تساوى في المسافة الى مكة والى طريقه جميعاً أو في المسافة
الى مكة وحدها فيبقائه الموضع الذي يحاذيها وإن تساوى في المسافة الى طريقه وتفاوت في المسافة الى مكة
ففيه وجهان (أحدهما) أنه يتخير ان شاء أحرم من الموضع المحاذي لا بعد الميقاتين وان شاء أحرم من الموضع
المحاذي لا قريبهما (وأظهرهما) وبه قال القفال انه يحرم من الموضع المحاذي لا بعدهما وليس له انتظار

إلى دار الاسلام ان الخوف في دار الحرب أكثر من الخوف في الطريق وإذا خرجت مع نسوة ثقات فهل يشترط لوجوب الحج أن يكون مع واحدة منهن محرم لها أو زوج فيه وجهان (أصحهما) لا يشترط لان الاطاع تنقطع بجماعتهن (والثاني) يشترط ان يقدم بحج الحج قال القفال لانه قد ينوبهن أمر يحتاج الى الرجل وقطع العراقيون وكثير من الخراسانيين بانه لا يشترط وتقله المتولي عن عامة أصحابه سوى القفال قال امام الحرمين ولم يشترط أحد من أصحابنا ان يكون مع كل واحدة منهن محرم أو زوج قال ويقصد بما قاله القفال حكم الخلوة فانه كالمحرم على الرجل أن يخلو بامرأة واحدة كذلك يحرم عليه أن يخلو بنسوة ولو خلل رجل بنسوة وهو محرم احدها من جازو كذلك اذا خلعت امرأة برجال واحد هم محرم لها جاز ولو خلل عشرة رجال بعشرين امرأة واحدا من محرم لاحدهم جاز قال وقد نص الشافعي على أنه لا يجوز الرجل أن يصلي بنساء مفردات الا أن تكون احدا من محرماته هذا كلام امام الحرمين هنا وحكي صاحب العدة عن القفال في الخلوة مثل ما ذكره امام الحرمين بحرفه وحكي فيه نص الشافعي في تحريم خلوة بنسوة مفرداً بهن وهذا الذي ذكره الامام وصاحب العدة والمشهور جواز خلوة رجل بنسوة لا محرم له فيهن لعدم المفسدة غالباً لان النساء يستحيين من بعضهن بعضاً في ذلك وقد سبقت هذه المسألة في باب صفة الأئمة *

﴿ فرع ﴾ هل يجوز للمرأة ان تسافر لحج التطوع أو لسفر زيارة وتجارة ونحوها مع نسوة ثقات أو امرأة ثقة فيه وجهان وحكاها الشيخ ابو حامد والماوردي والمحاملي وآخرون من الاصحاب في باب الاحصار وحكاها القاضي حسين والبعغوي والرافعي وغيرهم (احدهما) يجوز كالحج (والثاني) وهو الصحيح باتفاقهم وهو المنصوص في الام وكذا نقلوه عن النص لا يجوز لانه سفر لبس بواجب هكذا علله البغوي ويستدل بالتحريم ايضاً بحديث ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال «لا تسافر امرأة ثلاثاً الا ومعه محرم» رواه البخاري ومسلم وفي رواية لمسلم «لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تسافر مسيرة ثلاث ليل الا ومعه ذو محرم» وعن ابن عباس قال «قال النبي صلى الله عليه وسلم

الوصول الى محاذاة الاقرب كما ليس للآتي من المدينة أن يجاوز ذا الحليفة ليحرم من الجحفة وقد تصور في هذا القسم محاذاة الميقاتين دفعة واحدة وذلك بانحراف احد الطريقين والتوائه لوعورة وغيرها فلا كلام في أنه يحرم من موضع المحاذاة وحكي الامام وجهين في أنه منسوب إلى أبعدا الميقاتين أو أقربهما قال وفائدتهما تظهر فيما إذا جاوز موضع المحاذاة وانتهى الى حيث يفضي اليه طريقا الميقاتين وأراد العود لدفع الامانة ولم يعرف موضع المحاذاة أيرجع الى هذا الميقات ام الى ذلك وتابعه المصنف على رواية الوجهين في الوسيط وكلاهما لا يصرح بالتصوير في الصورة التي ذكرتها كل التصريح لكنه المفهوم مما ساقه ولا عرف غيره والله أعلم . وان تفاوت الميقاتان في المسافة الى مكة والى طريقه فلا اعتبار

لاتسافر امرأة الا مع محرم فقال رجل يا رسول الله اني اريد ان اخرج في جيش كذا وكذا وامر اني تريد الحج قال اخرج معها» رواه البخاري ومسلم وعن أبي سعيد عن النبي صلى الله عليه وسلم قال «لاتسافر امرأة يومين إلا ومعه زوجها أو ذو محرم» رواه البخاري ومسلم وعن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال «لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تسافر يوما وليلة ليس معها ذو حرمة» رواه البخاري ومسلم وفي رواية لمسلم «مسيرة يوم» وفي رواية له «مسيرة ليلة» وساعد هذه المسألة بإسقاط من هذا مع ذكر مذاهب العلماء فيها في آخر باب القوات والاحصار ان شاء الله تعالى *

﴿ فرع ﴾ يجب الحج علي الختنى المشكل البالغ ويشترط في حقه من المحرم ما شرط في المرأة فان كان معه نسوة من محارمه كالخواتم جاز وان كن أجنيات فلا لانه يحرم عليه الخلوة بهن ذكره القاضي ابو الفتح وصاحب البيان وغيرهما *

﴿ فرع ﴾ اتفق اصحابنا علي ان المرأة إذا اسلمت في دار الحرب لزمها الخروج الي دار الاسلام وحدها من غير اشتراط نسوة ولا امرأة واحدة قال أصحابنا وسوا. كان طريقهما مسلوكا أو غير مسلوكا لان خوفها علي نفسها ودينها بالمقام فيهم أكثر من خوف الطريق وإن خافت في الطريق سبعا لم يجب سلوكه هكذا ذكر هذه المسألة بتفصيلها هنا القاضي حسين والمتولي وغيرهما وذكرها الاصحاب في كتاب السير *

قال المصنف رحمه الله تعالى *

﴿ فان لم يبق من الوقت ما يتمكن فيه من السير لاداء الحج لم يلزمه لانه اذا ضاق الوقت لم يقدر علي الحج فلم يلزمه فرضه ﴾ *

﴿ الشرح ﴾ قال اصحابنا امكان السير بحيث يدرك الحج شرط لوجوبه فاذا وجد الزاد والراحلة وغيرهما من الشروط والمعتبرة وتكاملت وبقي بعد تكاملها زمن يمكن فيه الحج وجب فان اخره عن تلك السنة جاز لانه علي التراخي لكنه يستقر في ذمته فان لم يبق بعد استكمال الشرائط

بالقرب اليه أو الى مكة فيه وجهان اولهما اظهرهما (واعلم) ان الائمة فرضوا جميع هذه الاقسام فيما اذا توسط بين طريقين يفضى كل واحد منهما الى ميقات ويمكن تصوير القسم الثالث والرابع في ميقاتين علي يمينه أو شماله كذى الحليفة والجحفة فان احدهما بين يدي الآخر فيجوز فرضهما علي اليمين أو الشمال وتساوى قربيهما الي طريقه وتفاوته (الثالثة) لوجاء من ناحية لا يحاذي في طريقها ميقاتا ولا يمر به فعليه ان يحرم اذا لم يبق بينه وبين مكة إلا مرحلتان اذ ليس شيء من المواقيت اقل مسافة من هذا القدر (وقوله) في الكتاب فانه اقل المواقيت وهو ذات عرق إنما كان يحسن ان لو كانت ذات عرق اقل مسافة من كل ما سواها من المواقيت لكن قد مر ان ذات عرق مع يلزم وقرن متساوية في المسافة

زمن يمكن فيه الحج لم يجب عليه ولا يستقر عليه هكذا قاله الاصحاب قالوا والمراد ان يبقى زمن يمكن فيه الحج إذا سار السير المعهود فاذا احتاج الى ان يقطع في كل يوم او بعض الايام اكثر من مرحلة لم يجب الحج ولم يذكر الغزالي هذا الشرط وهو إمكان السير وانكر عليه الرافعي ذلك وقال هذا الامكان شرطه الاثمة لوجوب الحج وأهمله الغزالي فانكر الشيخ أبو عمرو بن الصلاح على الرافعي اعتراضه هذا على الغزالي وجعله إمكان السير ركنا لوجوب الحج وإنما هو شرط استقرار الحج ليجب قضاءه من تركته لومات قبل الحج وليس شرط الأصل وجوب الحج بل متى وجدت الاستطاعة من مسلم مكلف حر لزمه الحج في الحال كالصلاة يجب بأول الوقت قبل مضي زمن يسعها ثم استقرارها في الذمة يتوقف على مضي زمن التمكن من فعلها هذا اعتراضه والصواب ما قاله الرافعي وقد نص عليه المصنف والاصحاب كما نقل (وأما) انكار الشيخ ففاسد لأن الله تعالى قال (والله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا) وهذا غير مستطیع فلا حج عليه وكيف يكون مستطيعا وهو عاجز حسا (وأما) الصلاة فأنها تجب بأول الوقت لا مكان تسميها والله أعلم * هذا مذهبنا وحكي أصحابنا عن أحمد أن إمكان السير وأمن الطريق ليسا بشرط في وجوب الحج * دليلنا أنه لا يكون مستطيعا بدونهما والله أعلم * قال المصنف رحمه الله تعالى *

﴿ وان كان من مكة على مسافة لا تقصر فيها الصلاة ولم يجد راحلة نظرت فان كان قادرا على المشي وجب عليه لأنه يمكنه الحج من غير مشقة شديدة وان كان زمنا لا يقدر على المشي ويقدر على الحبو لم يلزمه لان المشقة في الحبو في المسافة القريبة أكثر من المشقة في المسافة البعيدة في السير وان كان من أهل مكة وقدر على المشي الى مواضع النسك من غير خوف وجب عليه لأنه يصير مستطيعا بذلك ﴾ (الشرح) قال أصحابنا من كان في مكة أو كانت داره من مكة على مسافة لا تقصر فيها الصلاة فان كان قويا على المشي لزمه الحج ولا يشترط وجود الراحلة لأنه ليس في المشي في هذه الحالة مشقة كثيرة وان كان ضعيفا لا يقوى على المشي أو يناله به ضرر ظاهر اشترطت الراحلة لوجوب

﴿ قال ومهما جاوز ميقاتا غير محرم فهو مسيء وعليه الدم ويسقط عنه بان يعود الى الميقات قبل أن يبعد عنه بمسافة القصر وان عاد بعد دخول مكة لم يسقط وان كان بينهما فوجهان ثم ينبغي ان يعود أولا ثم يحرم من الميقات فان احرم ثم عاد محرما ففي سقوط الدم وجهان ولو أحرم قبل الميقات كان أحب ﴾ *

الفصل يشتمل على مسألتين (احدهما) اذا جاوز الموضع الذي لزمه الاحرام منه غير محرم ثم عليه العود اليه والاحرام منه ان لم يكن له عذر وان كان كخوف الاقطاع من الرفقة او كان الطريق مخوفا او الوقت ضيقا احرم ومضي على وجهه ثم اذا لم يعد فعليه دم لما روى عن ابن عباس

الحج عليه وكذا الحمل ان لم يمكنه الركوب ولا يلزمه الزحف والحيو هكذا قطع به المصنف والجاهير وحكي الدارمي وجها أنه يلزمه الحيو حكاية ابن القطان وهو شاذ أو غلط وحكي الرافعي أن القريب من مكة كالبعيد فلا يلزمه الحج الا بوجود الراحة وهو ضعيف أو غلط واتفق جمهور أصحابنا على اشتراط وجود الزاد لوجوب الحج على هذا القريب فان لم يمكنه فلاحج عليه لان الزاد لا يستغنى عنه بخلاف الراحة وحكي القاضي حسين في تعليقه وجها أنه لا يشترط لوجوب الحج على هذا القريب وجود الزاد والصواب المشهور اشتراطه لكن قال الماوردي والقاضي حسين وصاحب البيان وآخرون في اعتبار زاده كلاما حسنا قالوا ان عدم الزاد وإن له صنعة يكتسب بها كفايته وكفاية عياله ويفضل له مؤنة حجه لزمه الحج وإن لم يكن له صنعة أو كانت بحيث لا يفضل منها شيء عن كفايته وكفاية عياله وإذا اشتغل بالحج أضرب بعياله لم يجب عليه الحج قال الماوردي ومقامه على عياله في هذه الحالة أفضل والله أعلم * واعلم أن المصنف جعل القريب الذي لا يشترط لوجوب الحج عليه الراحة إذا أطاق المشى هو من كان دون مسافة القصر من مكة ولم يقل من الحرم وهكذا صرح باعتبارهم من مكة شيخه القاضي أبو الطيب في المجرد والدارمي والقاضي حسين وصاحب الشامل والبعقوي والمتولي وصاحب العدة والبيان والرافعي وآخرون وضبطه آخرون بالحرم فقالوا القريب من بينه وبين الحرم مسافة لا تقصر فيها الصلاة ممن صرح بهذا الماوردي والمحامي والجرجاني وغيرهم وهذا الخلاف نحو الخلاف في حاضرم المسجد وهو من كان دون مسافة القصر وهل يعتبر من مكة أم من الحرم وسنوضحهما في موضعهما ان شاء الله لكن الأشهر هنا اعتبار مكة وهناك اعتبار الحرم وبهذا قطع المصنف والجمهور والله أعلم *

رضي الله عنهما موقوفا ومرفوعا «ان من ترك نسكا فعليه دم» (١) وان عاد فلا يخلو إما ان يعود وينشئ الاحرام منه او يعود اليه بعد ما انعم (فأما) في الحالة الاولى فالذي نقله الامام وصاحب الكتاب رحمهما الله انه ان عاد قبل ان يبعد عن الميقات بمسافة القصر فلا دم عليه لانه حافظ على الواجب في تعب تحمله وإن عاد بعد ما دخل مكة لم يسقط عنه الدم لوقوع الحذور وهو دخول مكة غير محرم مع كونه على قصد النسك وإن عاد بعد ما بعد عن الميقات بمسافة القصر فوجهان (أظهرهما) أنه يسقط

(١) حديث ابن عباس موقوفا عليه ومرفوعا من ترك نسكا فعليه دم (أما) الموقوف فرواه مالك في الموطأ والشافعي عنه عن أيوب عن سعيد بن جبير عنه بلفظ من نسي من نسكه شيئا او تركه فليهرق دما (وأما) المرفوع فرواه ابن حزم من طريق علي بن معد عن ابن عيينة عن أيوب به واعله الراوي عن علي بن الجعد احمد بن علي بن سهل المروزي فقال انه مجهول وكذا الراوي عنه علي بن احمد المقدسي قال هما مجهولان *

* قال المصنف رحمه الله تعالى *

(ومن قدر علي الحج راكباً و ماشياً فالأفضل أن يحج راكباً » لان النبي صلى الله عليه وسلم حج راكباً » ولان الركوب أعون على المناسك) *

(الشرح) المنصوص للشافعي رحمه الله تعالى في الاملاء وغيره أن الركوب في الحج أفضل من المشي ونص أنه إذا نذر الحج ماشياً لزمه وأنه إذا أوصى بحجة ماشياً لزم أن يستأجر عنه من يحج ماشياً وللأصحاب طريقان (أصحهما) وبه قطع المصنف ومعظم العراقيين أن الركوب أفضل « لان النبي صلى الله عليه وسلم حج راكباً » ولأنه أعون على المناسك والدعاء وسائر عباداته في طريقه وأنشطه (والثاني) وهو مشهور في كتب الخراسانيين فيه قولان (أصحهما) هذا (والثاني) المشي لقوله صلى الله عليه وسلم لعائشة رضي الله عنها « علي قدر نصبك » وحكى الرافعي وغيره في باب النذر قولاً ثالثاً أنهما سواء وقال ابن سريج هما قبل الاحرام فاذا أحرم فالمشي أفضل وقال الغزالي من سهل عليه المشي فهو أفضل في حقه ومن ضعف وساء خلقه بالمشي فالركوب أفضل والصحيح ان الركوب أفضل مطلقاً وأجاب القائلون بهذا عن نصه في الوصية بالحج ماشياً أن الوصية يتبع فيها ماسماه الموصى وإن كان غيره أفضل ولهذا الوصي أن يتصدق عنه بدرهم لا يجوز التصديق عنه بدينار والله أعلم *

(فرع) في مذاهب العلماء في الحج ماشياً وراكباً أيهما أفضل * قد ذكرنا ان الصحيح في مذهبننا ان الراكب أفضل قال العبدري وبه قال أكثر الفقهاء * وقال داود ماشياً أفضل * واحتج بحديث عائشة أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال لعائشة « ولكنك علي قدر نفقتك - أو نصبك - » رواه البخاري ومسلم وفي رواية صحيحة « علي قدر عنائك ونصبك » وروى البيهقي بإسناده عن ابن عباس قال « ما آسى علي شيء ما آسى اني لم أحج ماشياً » وعن عبيدة وعمير قال ابن عباس « ما ندمت علي شيء فأتني في شبابي الا أتني لم أحج ماشياً ولقد حج الحسن بن علي خمسا وعشرين حجة ماشياً وان النجائب لتقاد معه ولقد قاسم الله تعالى ماله ثلاث مرات حتي كان يعطى الخف ويمسك النعل »

كما لو عاد بعد البعد عنه بهذه المسافة (والثاني) لا يسقط تأكد الاساءة بانقطاعه عن الميقات حد السفر الطويل هذا ما ذكره الجهور قضوا بأنه لو عاد وأنشأ الاحرام منه فلا دم عليه ولم يفصلوا بين ان يبعد اولاً ويبعد ولا بين ان يدخل مكة أو لا يدخلها فعليك إعلام قوله وان عاد بعد دخول مكة لم يسقط بالواو ومعرفة ما فيه (واما) الحالة الثانية وهي أن يحرم ثم يعود الى الميقات محرماً فقد أطلق صاحب الكتاب وطائفة في سقوط الدم فيها وجهين ورواهما القاضي ابو الطيب قولين وجه عدم السقوط وبه قال مالك واحمد رحمهما الله تأكد الاساءة بانشاء الاحرام من غير موضعه ورأى الامام رحمه الله مع ذلك ترتيب هذه الحالة علي التفصيل المذكور في الاولى فقال إن قصرت المسافة

ابن عمير يقول ذلك رواية عن الحسن ابن علي قل البيهقي وقد روى فيه حديث مرفوع من رواية ابن عباس وفيه ضعف عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « من حج من مكة ماشيا حتي رجم اليها كتب له بكل خطوة سبعمائة حسنة من حسنات الحرم وحسنات الحرم الحسنة بمائة ألف حسنة » وهو ضعيف وبأسناده عن مجاهد ان ابراهيم واسماعيل حجبا ماشيين ومن حيث المعنى أن الاجر علي قدر النصب قال المتولي ولهذا كان الصوم في السفر افضل من الفطر لمن اطاق الصوم وصيام الصيف افضل » واحتج اصحابنا بالاحاديث الصحيحة « ان رسول الله صلى الله عليه وسلم حج راكبا » (فان قيل) حج راكبا لبيان الجواز (١) وكان يواظب في معظم الاوقات علي الصفة السكاملة فأما ما لم يفعله إلا مرة واحدة فلا يفعله إلا علي اكمل وجوهه ومنه الحج فانه لم يحج علي الله عليه وسلم بعد الهجرة الا حجة واحدة باجماع المسلمين وهي حجة الوداع سميت بذلك لانه ودع الناس فيها لاسيا وقد قال صلى الله عليه وسلم « لتأخذوا عني مناسككم » ولانه اعون له علي المناسك كما سبق والله اعلم *

(١) كذا
بالاصل وسقط
منه مبدأ
الجواب

(فرع) قال اصحابنا الحج علي المقتب والزاملة افضل من الحمل لمن اطاق ذلك ودليل ذلك حديث ثمامة بن عبد الله بن انس قال « حج انس علي رحل ولم يكن صحيحا وحدث ان رسول الله صلى الله عليه وسلم حج علي رحل وكانت زاملة » رواه البخاري والله اعلم *

ففي السقوط الخلاف وان طالت فالخلاف مرتب وأولي بالأيسر فان دخل مكة فأولي بعدم السقوط من الحالة الاولى وظاهر المذهب عند الاكثرين ان يفصل فيقال ان عاد قبل ان يتلبس بنسك سقط عنه الدم لقطعه المسافة من الميقات محرما وأداء المناسك بعده وان عاد بعد ما تلبس بنسك لم يسقط لتأديه باحرام ناقص ولا فرق بين ان يكون ذلك النسك ركنا كوقوف بعرفة او سنة كطواف القدوم ومنهم من لم يجعل للتلبس بالسنة تأثيرا وقال أبو حنيفة رحمه الله اذا أحرم بعد مجاوزة الميقات وعاد قبل ان يتلبس بنسك ولبي سقط عنه الدم وان عاد ولم يلبس يسقط (وقوله) في اول الفصل ومهما جاوز ميقاتا غير محرم فهو مسيء وعليه الدم يدخل فيه ما اذا جاوز عالما وما اذا جاوز جاهلا أو ناسيا والامر علي هذا الاطلاق فيما يرجع الى لزوم الدم لانه مأمور بالاحرام من الميقات والنسيان ليس عذرا في ترك المأمورات كالنية في الصوم والصلاة بخلاف ما اذا تطيب او لبس ناسيا فانهما من المحظورات والنسيان عذر فيهما كما في الاكل في الصوم والكلام في الصلاة (واما) الاساءة فهي نابتة علي الاطلاق ايضا ان اراد بكونه مسيئا كونه مقصرا وان اراد الاثم فلا اثم عند الجهل والنسيان ويجوز ان يعلم قوله وعليه الدم بالخاء لان عند أبي حنيفة رحمه الله الجائي من طريق المدينة اذا لم يكن مدنيا لو جاوز ذا الحليفة واحرم من الجحفة لم يلزمه دم ويروى ذلك في حق المدني وغيره (المسألة

* قال المصنف رحمه الله تعالى *

«والمستطيع بغيره اثنان (أحدهما) من لا يقدر على الحج بنفسه لزمانة أو كبير وله مال يدفعه إلى من يحج عنه فيجب عليه فرض الحج لأنه يقدر على أداء الحج بغيره كما يقدر على أدائه بنفسه فيلزمه فرض الحج (والثاني) من لا يقدر على الحج بنفسه وليس له مال ولكن له ولي يستطيعه إذا أمره بالحج فينظر فيه فإن كان الولد مستطيعاً ل زادوا الراحلة وجب على الأب الحج ويلزمه أن يأمر الولد بأدائه عنه لأنه قادر على أداء الحج بولده كما يقدر على أدائه بنفسه وإن لم يكن للولد مال ففيه وجهان (أحدهما) يلزمه لأنه قادر على تحصيل الحج بطاعته (والثاني) لا يلزمه لأن الصحيح لا يلزمه فرض الحج من غير زاد ولا راحلة فالمعسوب أولى أن لا يلزمه وإن كان الذي يطيعه غير الولد ففيه وجهان (أحدهما) لا يلزمه الحج بطاعته لأن في الولد إنما وجب عليه لأنه بضعة منه فنفسه كنفسه وماله كماله في النفقة وغيرها وهذا المعنى لا يوجد في غيره فلم يجب الحج بطاعته (والثاني) يلزمه وهو ظاهر النص لأنه واجد لمن يطيعه فاشبه الولد وإن كان له من يجب الحج عليه بطاعته فلم يأذن له ففيه وجهان (أحدهما) أن الحاكم بنوب عنه في الأذن كما ينوب عنه إذا امتنع من إخراج الزكاة (والثاني) لا ينوب عنه كما إذا كان له مال ولم يجهز من يحج عنه لم ينب الحاكم عنه في تجهيز من يحج عنه وإن بذل له الطاعة ثم رجع الباذل ففيه وجهان (أحدهما) أنه لا يجوز لأنه لم يجهز للبذل له أن يرد لم يجهز للبذل أن يرجع (والثاني) أنه يجوز وهو الصحيح لأنه متبرع بالبذل فلا يلزمه الوفاء بما بذل (وأما) إذا بذل له مالا يدفعه إلى من يحج عنه ففيه وجهان (أحدهما) أنه يلزمه قبوله كما يلزمه قبول الطاعة (والثاني) لا يلزمه وهو الصحيح لأنه إيجاب كسب لا إيجاب الحج فلم يلزمه كالسب بالتجارة *

«الشرح» قوله لأنه بضعة منه هو - بفتح الباء - لا غير وهي قطعة اللحم وأما البضع والبضعة في العدد ففيه لغتان مشهورتان - كسر الباء وفتحها - والكسر أفصح وبه جاء القرآن وأما المعسوب - فهو بالعين المهملة والضاد المعجمة - وأصل العضب القطع كانه قطع عن كل الحركة والتصرف ويقال له أيضا

الثانية) الاحرام من الميقات افضل أرما فوقه روى البويطي والمزني في الجامع الكبير أنه من الميقات افضل وبه قال مالك واحمد وقال في الاملاء الاحب أن يحرم من دويرة اهله وبه قال ابو حنيفة والاصحاب طريقان (أظهرها) أن الله ألة على قولين (أحدهما) أنه لا يستحب الاحرام مما فوقه لأن النبي ﷺ لم يحرم الا من الميقات (١) ومعلوم أنه يحافظ على ما هو الافضل ولان في الاحرام فوق الميقات تغريرا

(١) حديث * أنه صلى الله عليه وسلم لم يحرم الا من الميقات هذا لم أجده مر ويا هكذا عند احد وكانه اخذ بالاستقراء من حجته ومن عمرته وفيه نظر كبير *

المعصوب - بالصاد المهملة - قال الرافعي كأنه قطع عصبه أو ضرب عصبه (أما) الأحكام فأولها بيان حقيقة المعصوب قال أصحابنا من كان به علة يرجي زوالها فليس هو بمعصوب ولا يجوز الاستنابة عنه في حياته بخلاف كما سندهما واضحا بعد هذا حيث ذكره المصنف إن شاء الله تعالى وإن كان عاجزاً عن الحج بنفسه عاجزاً لا يرجي زواله لكبر أوز مائة أو مرض لا يرجي زواله أو كان كبيراً لا يستطيع أن يثبت على الرحلة إلا بمشقة شديدة أو كان شاباً نضواً الخلق لا يثبت على الرحلة إلا بمشقة شديدة أو نحو ذلك فهذا معصوب فينظر فيه فإن لم يكن له مال ولا من يطيعه لم يجب عليه الحج وإن كان له مال ولم يجد من يستأجره أو وجد وطلب أكثر من أجرة المثل لم يجب الحج ولا يصير مستطيعاً والحالة هذه فلو دام حاله هكذا حتى مات فلا حج عليه وإن وجد مالا ووجد من يستأجره بأجرة المثل لزمه الحج فإن استأجره وحج الأجير عنه وإلا فقد استقر الحج في ذمته لوجود الاستطاعة بالمال وهكذا إذا كان المعصوب ولد لا يطيعه في الحج عنه أو يطيعه ولم يحج الولد عن نفسه لا يجب الحج على المعصوب وإن كان الولد يطيعه وقد حج عن نفسه وجب الحج على المعصوب ولزمه أن يأذن للولد في أن يحج عنه قال أصحابنا وإنما يلزم المعصوب الاستنابة ويجب عليه الإحجاج عن نفسه في صورتين (أحدهما) أن يجده لا يستأجر به من يحج وشرطه أن يكون بأجرة المثل وأن يكون المال فاضلاً عن الحاجات المشترطة فيمن يحج بنفسه إلا أنه يشترط هناك أن يكون المصروف إلى الزاد والراحلة فاضلاً عن نفقة عياله ذهاباً ورجوعاً

بالعباد بل في مصابرة والمحافظة على واجباته من العسر ولهذا المعنى أطلق مطلقون لفظ المكراهة على تقديم الاحرام عليه (وأظهرهما) أن الأحب أن يحرم من ديرة أهله لأن عمر وعليا رضي الله عنهما فسر الاتمام في قوله تعالى (واتموا الحج والعمرة لله) بذلك وروى أنه ﷺ قال «من أحرم من المسجد الأقصى إلى المسجد الحرام بحجة أو عمرة غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر» (١) (والطريق

(١) حديث * من أحرم من المسجد الأقصى إلى المسجد الحرام بحجة أو عمرة غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر : رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه وابن حبان في صحيحه من حديث أم سلمة أنها سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول من أهل بحجة أو عمرة من المسجد الأقصى إلى المسجد الحرام غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر أو وجبت له الجنة لفظ أبي داود ورواية الدارقطني بلفظ وجبت له الجنة ولفظ أحمد وابن حبان ما تقدم من ذنبه فقط ولفظ ابن ماجه كان كفارة لما قبلها من الذنوب وقال البخاري في تاريخه لا يثبت ذكره في ترجمة محمد بن عبد الرحمن ابن يحنس وقال حديثه في الاحرام من بيت المقدس لا يثبت والذي وقع في رواية أبي داود وغيره عبد الله بن عبد الرحمن لا محمد بن عبد الرحمن وكأن الذي وقع في رواية البخاري أصح *

وهنا لا يشترط إلا كونه فاضلا عن نفقتهم وكسوتهم يوم الاستئجار خاصة وفيه وجه ضعيف ذكره
 إمام الحرمين والبعوى وغيرها أنه يشترط أن يكون فاضلا عن ذلك مدة ذهاب الاجير كما لو حج
 بنفسه والمذهب أنه لا يشترط ذلك كما في الفطرة والكفارة بخلاف من يحج بنفسه فانه إذا لم يفارق
 ولده أمكنه تحصيل نفقتهم ثم ان وفي ما يجده باجرة راكب فقد استقر الحج عليه وإن لم يف إلا
 باجرة ماش ففي وجوب الاستئجار وجهان (أحدهما) لا يجب كما لا يجب على عاجز عن الرحلة (وأصحها)
 يجب إذ لا مشقة عليه في مشى الاجير بخلاف من يحج بنفسه وقد سبق أنه لو طلب الاجير أكثر من
 أجرة المثل لا يجب الحج لان وجود الاجير بأكثر من أجرة المثل كعدمه كما في نظائر المسألة ولورضي
 الاجير بأقل من أجرة المثل ووجد المعضوب ذلك لزمه الحج لانه مستطيع وليس في ذلك كثير
 منة وإذا تمكن من الاستئجار بشرطه فلم يستأجر فهل يستأجر عنه الحاكم لامتناعه أم لافيه وجهان
 مشهوران (أصحها) لا لان الحج على التراخي فيصير كما لو امتنع القادر من تعجيل الحج (والثاني)
 يستأجر عنه كما يؤدي زكاة الممتنع هكذا علله المصنف والجمهور وقال المتولي إذا لزمه الحج فلم يحج
 حتي صار معضوبا فهل يلزمه الحج علي الفور أم يبقى على التراخي فيه وجهان ان قلنا
 علي الفور فامتنع استأجر الحاكم عنه وإلا فلا (الصورة الثانية) لوجوب الحج علي
 المعضوب أن لا يجد المال لكن يجد من يحصل له الحج وله أحوال (أحدها)
 أن يبذل له أجني مالا ليدفعه فففي وجوب قبوله الوجهان اللذان ذكرهما المصنف في آخر الفصل
 (أصحها) عند المصنف والاصحاب لا يلزمه وادعى المتولي الاتفاق عليه (والثاني) يلزمه ويستقر به
 الحج علي هذا في ذمته ودليلها في الكتاب (الثاني) أن يبذل واحد من بنيه أو بناته أو أولادهم
 وان سفلوا الاطاعة في الحج عنه فيلزمه الحج بذلك وعليه الاذن للمطيع هذا هو المذهب ونص عليه
 الشافعي في جميع كتبه واتفق عليه الاصحاب في جميع الطرق إلا السرخسي فحكى في الامالي وجهها
 عن حكاية أبي طاهر الزيادي من أصحابنا أنه لا يلزم المطاع الحج بذلك وهذا غلط والصواب
 لزوم وسنوضح دليله في فرع مذاهب العلماء إن شاء الله تعالى قال أصحابنا وإنما يصير الحج
 واجبا على المطاع بأربعة شروط (أحدها) أن يكون المطيع ممن يصح منه فرض حجة الاسلام بان
 يكون مسلما بالغ عاقلا حرا (والثاني) أن يكون المطيع قد حج عن نفسه وليس عليه حجة واجبة

(الثاني) القطع بالقول وحمل الاول علي التزيي بزي المحرمين من غير احرام علي ما يعتاده الشيعة ويخرج
 من نحو كلام الأئمة طريقة ثالثة وهي حمل الاول علي ما اذا لم يامن علي نفسه من ارتكاب محظورات
 الاحرام وتنزيل الثاني علي ما اذا امن عليها (وقوله) في الكتاب ولو احرم قبل الميقات كان احب
 يجوز ان يكون جوابا علي اظهر القولين علي الطريقة الاولى ويجوز ان يكون ذهابا الي الثانية وهو

عن اسلام أو قضاء أو نذر (والثالث) أن يكون موقوفاً بوفائه بطاعته (والرابع) أن لا يكون معضوباً
هكذا ذكر هذه الشروط الاصحاب في الطريقين واتفقوا عليها الا الدارمي فقال اذا كان على
المطيع حرج ففي وجوب الحج على المطاع وجهان (الصحيح) لا يلزمه كما قال الاصحاب (والثاني) يلزمه
ويلزم المطيع الحج عن نفسه ثم عن المطاع وهذا شاذ ضعيف قال أصحابنا ولو شك في طاعة الولد
لم يلزمه الحج بلا خلاف للشك في حصول الاستطاعة ولو توسم فيه أمر الطاعة وظنها فهل يلزمه
أن يأمره بالحج فيه وجهان حكاهما المتولي والبعوى والشاشي (الصحيح) المنصوص يلزمه لحصول
الاستطاعة وبهذا قطع القاضي أبو الطيب وآخرون (والثاني) لا يلزمه ما لم يصرح بالطاعة لان الظن
قد يخطئ، فلا يتحقق القدرة بذلك قال المتولي وهذا اختيار القاضي حسين ولو بذل المطيع الطاعة
وجب على الوالد المطاع أن يأذن له في ذلك فان لم يأذن أزمه الحاكم بذلك فان أصر على الامتناع فهل
ينوب الحاكم عنه فيه وجهان مشهوران ذكرهما المصنف بدليلهما (الصحيح) لا لأن الحج على
التراخي قال الدارمي قال ابن القطان هذا قول ابن أبي هريرة (والثاني) قول أبي اسحق المروزي
واذا اجتمعت شروط وجوب الحج بالطاعة فمات المطيع قبل أن يأذن له ارجع عن الطاعة
وصححنا رجوعه فان مضي بعد وجود الشرط زمن امكان الحج استقر وجوب الحج
في ذمة الميت والا فلا ولو كان له من يطيعه ولم يعلم بطاعته فهو كما لو كان له مال موروث ولم يعلم به
هكذا أطلقه الشيخ أبو حامد وآخرون ولم يذكره حكاه قال ابن الصباغ والمتولي وصاحب العدة
هو كمن فقد الماء في رحله وصلى بالتيمم والمذهب وجوب إعادة الصلاة ومعنى هذا أنه يبيح
هذا خلاف كذاك الخلاف فيكون الصحيح أنه يجب الحج ولا يعذر بالجهل لأنه مقتصر (والثاني)
يعذر ولا يجب عليه الحج وقال الشاشي في المعتمد هو شبهه بالمسال الضال في الزكاة والمذهب وجوبها
فيه قال الرافعي وذلك أن تقول لا يجب الحج بمال مجهول لأنه متعلق بالاستطاعة ولا استطاعة مع عدم
العلم بالمسال والطاعة قال المتولي ولو ورث المعضوب مالا ولم يعلمه حتى مات ففي وجوب قضاء الحج
من تركته هذا الخلاف قال وكذا لو كان له من يطيعه ولم يعلم به حتى مات ولو بذل الولد الطاعة
ثم أراد الرجوع فان كان بعد احرامه لم يجز بلا خلاف وإن كان قبله فوجهان مشهوران ذكر المصنف دليلهما
(أصحهما) له ذلك لأنه تبرع بشيء لم يتصل به الشروع فان كان رجوعه قبل حرج أهل بلده تبيننا

الذي قصده المصنف على ما أورده في الوسيط فانه نسب استحباب التقديم الى القديم وكرهيته الى
الجديد وذكر ان الجديد مؤول وكيفما كان فليكن قوله احب معلما بالواو مع الميم والالف (واعلم) ان
تسمية احد القولين قديماً والاخر جديداً لم اره الا له والكتب التي عزي النصاب اليها بأسرها معدودة
من الحديد*

أنه لا حرج على المطاع هكذا أطلق المصنف والأصحاب الوجهين وقال الدارمي الوجهان إذا بذل الطاعة وقبلها الوالد فأما إذا بذلها ولم يقبل الوالد ولا الحاكم إذا قلنا يقوم مقامه عند الامتناع قلبا بذل الرجوع (الحال الثالث) أن يبذل الأجير الطاعة فيجب قبولها على أصح الوجهين وهو ظاهر نص الشافعي كما ذكره المصنف وجها واحدا وهذا الذي قاله ظاهر وكلام الأصحاب محمول على الرجوع (والثاني) لا يجب والأخ كالأجنبي مطيعا لأن استخدامه يثقل على الإنسان كاستخدام الأجنبي بخلاف الولد (وأما) ابن الأخ والعم وابن العم فكالاخ (وأما) الجد والاب فالمذهب أنهما كالاخ وبهذا قطع الجمهور وهو المنصوص في الام والاملاء وقيل هما كالولد لاستواءهما في النفقة والعق بملك ومنع الشهادة ونحوها حكاه المتولي وغيره والمذهب الاول بعد القبول والله أعلم * قال الدارمي ولو رجع فاختلفا فقال الاب رجعت بعد قبول وقال الابن بل قبله فأيهما يصدق يحتمل وجهين (واعلم) أن ما صححناه من الوجهين في أصل المسألة وهو جواز الرجوع قبل الاحرام هو الصحيح عند المصنف وجهين الأصحاب في الطريقتين وشذ الماوردي فصحيح منع الرجوع وفرق بينه وبين بذل الماء للتيمم ثم رجع قبل قبضه بأن الماء بدلا وهو التيمم والله أعلم (الحال الرابع) أن يبذل له الولد المال فهل يجب قبوله والحج فيه وجهان مشهوران ذكر المصنف دليلهما (أصحهما) لا يجب لانه مما يمن به بخلاف خدمته بنفسه والوجهان مرتبان على بذل الأجنبي المال فإن أوجبنا القبول من الأجنبي فالولد أولى والا فوجهان (الأصح) لا يجب ولو بذل المال للمعسوب أبوه فهل هو كبذل الأجنبي أم كبذل الولد فيه احتمالان ذكرهما إمام الحرمين (أصحهما) كالولد لعدم المنة بينهما غالبا وهذا الذي ذكرناه في بذل الطاعة كله مفروض فيما إذا كان الباذل يحج راكبا فلو بذل الابن ليحج ماشيا ففي لزوم القبول وجهان (أصحهما) لا يلزم قال الشيخ أبو محمد الجويني وغيره هما مرتبان على الوجهين في وجوب استئجار الماشي وهنا أولى منع الوجوب لانه يشق عليه مشي ولده وفي معناه الوالد إذا أطاع وأوجبنا قبوله ولا يجيء الترتيب إذا كان

قال اما العمرة فيقامها ميقات الحج الا في حق المكي والمقيم بها فان عليهم الخروج الى طرف الحل ولو بخطوة في ابتداء الاحرام فان لم يفعل لم يعتد بعمرته على أحد القولين لانه لم يجمع بين الحل والحرم والحاج يوقوف عرفة جامع بينهما وأفضل البقاع لاحرام العمرة الجعرانة ثم التنعيم ثم الحديبية لما فرغ من الكلام في الميقات المكي في الحج اشتغل بالكلام فيه في العمرة والمعتمر إما ان يكون خارج الحرم أو فيه فان كان خارج الحرم فموضع احرامه بالعمرة هو موضع احرامه بالحج بلا فرق وإن كان في الحرم سواء كان مكيًا أو مقيما بمكة قال كلام في ميقاته الواجب ثم في الافضل (أما) الواجب فهو أن يخرج الى أدنى الحل ولو بخطوة من أى جانب شاء «لان عائشة رضى الله عنها لما أرادت أن

المطيع أجنبيا فالخاصل أن الأصح أنه لا يجب القبول إذا كان المطيع ماشيا أبا أو ولدا ويجب إذا كان أجنبيا وإذا أوجبنا القبول والمطيع ماشا فذلك إذا كان له زاد فان لم يكن وعول على الكسب في طريقه ففي وجوب القبول وجهان حكاهما امام الحرمين وغيره لان الكسب قد ينقطع فان لم يكن مكتسبا وعول على السؤال قال الامام بالخلاف قائم على الترتيب وأولى بأن لا يجب قال فان احتاج الي ركوب مفازة ايس بها كسب ولا سؤال ينفع لم يجب القبول بلا خلاف لانه يحرم التفريط بالنفس علي الابن المطيع فاذا حرم ذلك عليه استحالة وجوب استنابته والحالة هذه وذكر المصنف والجمهور في اشتراط الزاد والراحلة للمطيع وجهين من غير ترتيب وعلل المتولي الوجوب بأن المطاع صار قادرا فلزمه الحج كمن كان معه مال ولا يكفيه الحج فرض ووجد من يحج بذلك المال يلزمه الاستئجار لتمكينه *

﴿فرع﴾ قال أصحابنا إذا أفسد المطيع الباذل حجه انقلب اليه كما سيأتي في الاجير ان شاء الله تعالى *

﴿فرع﴾ قال الدارمي إذا بذل الولد الطاعة لابييه فقبلا لزمه ويبدأ بأيهما شاء قال واذا قبل الوالد البذل لم يجز له الرجوع *

﴿فرع﴾ قال أصحابنا واذا كان على المعضوب حجة نذر أو قضاء فهي كحجة الاسلام فيما سبق *

﴿فرع﴾ قال أصحابنا لا يجزىء الحج عن المعضوب بغير اذنه بخلاف قضاء الدين عن غيره لان الحج يقتدر الي النية وهو أهل للاذن بخلاف الميت وفيه وجه ضعيف أنه يجوز بغير اذنه حكاه المتولي عن القاضي أبي حامد المروروزي وحكاه أيضا الرافعي وهو شاذ ضعيف واتفق أصحابنا علي جواز الحج عن الميت ويجب عند استقراره عليه سواء أوصى به أم لا ويستوى فيه الوارث والاجنبي كالدين قال المتولي ويخالف ما لو كان على الميت عتق رقبة فأعتقها أجنبيا فانه لا يصح على أحد

تعتبر بعد التحلل أمرها رسول الله صلى الله عليه وسلم بان تخرج إلى الحل فتحرم» (١) فان خالف وأحرم بها في الحرم انعقد إحرامه ثم له حالتان (احداها) ان لا يخرج إلى الحل بل يطوف ويسعي ويحلق فهل يجزئه ذلك عن عمرته فيه قولان محكيان عن نضه في الام (أصحهما) نعم وبه قال أبو حنيفة لان احرامه قد انعقد وآتى بعده بالاعمال الواجبة لئلا يلزمه دم تركه الاحرام من الميقات

(١) ﴿حديث﴾ أن عائشة لما أرادت أن تعتمر بعد التحلل أمرها رسول الله صلى الله عليه وسلم بان تخرج إلى الحل فتحرم . متفق عليه من حديثها *

الطريقين لان العتق يقتضى الولاء والولاء يقتضى الملك واثبات الملك بعد موته مستحيل (وأما) صحة الحج فلا تقتضى ثبوت ملك له قال أصحابنا تجوز الاستنابة عن الميت اذا كان عليه حجة وله تركة وسيأتى تفصيله فى كتاب الوصايا ان شاء الله تعالى (وأما) المعضوب فتلزمه الاستنابة سواء طرأ العضب بعد الوجوب أو بلغ معضوبا واجداً للمال ولوجوب الاستنابة صورتان سبق بيانهما والله أعلم *

(فرع) قال المتولى المعضوب إذا كان من مكة أو بينه وبينها دون مسافة القصر لا يجوز أن يستناب فى الحج لأنه لا تكثر المشقة عليه فى أداء الحج ولهذا لو كان قادراً لا يشترط فى وجوب الحج عليه الراحلة *

(فرع) قال أصحابنا إذا طلب الوالد المعضوب العاجز عن الاستئجار من الولد أن يحج عنه استحب للولد إجابته ولا تلزمه إجابته ولا الحج بلا خلاف قال المتولى وغيره والفرق بينه وبين الاعفاف وهو التزويج فانه يلزم الولد عند حاجة الاب على المذهب وأنه ليس على الوالد فى إمتناع الولد من الحج ضرر لانه حق الشرع فاذا عجز عنه لم يأتى ولا يجب عليه بخلاف الاعفاف فانه حق الاب واضطراره عليه فهو شبيه بالنفقة والله أعلم *

(فرع) قال المتولى لو استأجر المطيع إنسانا ليحج عن المطاع المعضوب فان كان المطيع ولدا فالمذهب أنه يلزم المطاع الحج وإن كان أجنبيا وقلنا يجب الحج بطاعة لأجنبى فوجهان (أحدهما) يلزمه لانه وجد من يطيعه فصار كما لو بذل الطاعة بنفسه (والثانى) لا لان هذا فى الحقيقة بذل مال ولا يجب الحج ببذل الاجنبى المال وهذا اذا قلنا بالمذهب أن بذل الاجنبى المال لا يجب قبوله وقد جزم الشيخ أبو حامد والمحاملى وصاحب الشامل وغيرهم بالازوم فيما اذا كان المطيع ولدا (فرع) اذا كان للمعضوب مال ولم يستأجر من يحج عنه فهل يستأجر الحاكم من يحج عنه لامتناعه فيه طريقان (أحدهما) أن فيه وجهين كلوجهين السابقين فيما اذا امتنع المطاع من الاذن

(والثانى) أنه لا يجزئه ما أتى به لان العمرة أحد النسكين فيشترط فيه الجمع بين الحل والحرم كما فى الحج فان الحاج لا بد له من الوقوف بعرفة وانها من الحل (التفرع) ان قلنا بالاول فلو وطئ بعد الحلق لم يلزمه شيء لوقوعه بعد التحلل وان قلنا بالثاني فالوطء واقع قبل التحلل لكنه يعتقد كونه بعد التحلل فهو بمثابة وطئ الناسي وفى كونه مفسداً قولان سيأتى ذكرهما فان جعلناه مفسداً فعليه المضى فى الفساد بان يخرج الى الحل ويعود فيطوف ويسعى ويحلق ويلزمه القضاء وكفارة الافساد ويلزمه دم للحلق أيضا لوقوعه قبل التحلل (والحالة الثانية) ان يخرج الى الحل ثم يعود فيطوف

للمطيع البازل للطاعة وبهذا الطريق قطع الفوراني والبغوي وغيرهما من الخراسانيين (والثاني)
لا يستأجر عنه وجها واحدا قال صاحب البيان وبه قطع العراقيون من أصحابنا والفرق بينه وبين
الاذن للمطيع أن المعضوب غرضا في تأخير الاستئجار بأن ينتفع بماله *

(فرع) قال أصحابنا يشترط أن ينوى البازل للحج عن المعضوب *

(فرع) إذا بذل الولد الطاعة وقبلها الأب ثم مات البازل قبل الحج قال الدرامي إن كان
قدر على الحج فلم يحج قضى من ماله وإن كان لم يقدر فلا شيء عليه قال وعلى قول من قال للبازل
الرجوع يقوم ورثته مقامه في اختيار الرجوع وهذا الذي قاله من وجوب قضائه من تركه البازل
فيه نظر وهو محتمل *

(فرع) قال الدرامي وغيره يلزم البازل أن يحج من الميقات فإن جاوزه لزمه دم وكذا كل

عمل يتعلق به فدية *

(فرع) قال أصحابنا وشروط البازل الذي يصح بذله ويجب به الحج أربعة (أحدها) أن
يكون ممن يصح منه أداء حجة الاسلام بنفسه بأن يكون بالغاً عاقلاً حراً مسلماً (والثاني) كونه
لاحج عليه (والثالث) أن يكون موثقاً ببذله له (والرابع) أن لا يكون معضوباً وقد سبق بيان
هذه الشروط وقد أخذ المصنف بإيضاحها فاردت التنبيه عليها مفردة لتحفظ قال السرخسي وذكر
القفل مع هذه الشروط شرطاً آخر وهو بقاء المطيع على الطاعة مدة إمكان الحج فلورجع قبل
الامكان فلا وجوب كما إذا استجمع أسباب الاستطاعة في حق نفسه ففات بعضها قبل إمكان
الحج فإنه يسقط الوجوب ولا نقول أنه لم يجب والله أعلم *

(فرع) في مذاهب العلماء في وجوب الحج على المعضوب إذا وجد مالا واجيرا بأجرة المثل
قد ذكرنا أن مذهبنا وجوبه وبه قال جمهور العلماء منهم علي بن أبي طالب والحسن البصري والثوري
وأبو حنيفة وأحمد وإسحاق وابن المنذر وداود وقال مالك لا يجب عليه ذلك ولا يجب إلا

ويصح فيعتقد بما أتى به لا محالة وهل يسقط عنه دم الاساءة حكى الامام رحمه الله فيه طريقين
(أحدهما) تخريجه على الخلاف المذكور في عود من جاوز الميقات اليه محرماً (والثاني) القطع بالسقوط
فإن المسيء هو الذي ينتهي إلى الميقات على قصد النسك ثم يجاوزه وهذا المعنى لم يوجد ههنا بل هو شبيه
بمن أحرم قبل الميقات وهذا هو الذي أورده الاكثر فعلي هذا الواجب هو خروجه إلى الحل
قبل الاعمال أما في ابتداء الاحرام أو بعده وإن قلنا لا يسقط الدم فالواجب هو الخروج في ابتداء
الاحرام وقد أشار إليه في الوسيط فقال ولو بخطوة في ابتداء الاحرام أو دوامه على رأي وإذا كان

ان يقدر علي الحج بنفسه * واحتج بقوله تعالى (وان ليس للانسان الا ماسعي) وقوله تعالى (ولله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا) وهذا لا يستطيع وبأنها عبادة لا تصح فيها النيابة مع القدرة فكذا مع العجز كالصلاة * واحتج اصحابنا بحديث ابن عباس « ان امرأة من خثعم قالت يا رسول الله ان فريضة الله في الحج علي عباده ادركت ابني شيخا كبيرا لا يثبت علي الرحلة اذ احج عنه قال نعم وذلك في حجة الوداع » رواه البخاري ومسلم وعن ابى رزين الفضلي انه اتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال « ان ابني شيخا كبيرا لا يستطيع الحج ولا العمرة ولا الظعن قال حج عن ابنيك واعتمر » رواه ابو داود والترمذي والنسائي وقال الترمذي حديث حسن صحيح وعن علي رضي الله تعالى عنه « ان جارية شابة من خثعم استفتت النبي صلى الله عليه وسلم فقالت ان ابني شيخا كبيرا قد أقر وقد أدركته فريضة الله تعالى في الحج فهل يجزى عنه أن أؤدي عنه قال نعم فأدى عن أبيك » رواه أحمد والترمذي وقال حديث حسن صحيح وعن عبد الله ابن الزبير رضي الله عنهما قال « جاء رجل من خثعم الى رسول الله ﷺ فقال ان أبي ادركه الاسلام وهو شيخ كبير لا يستطيع ركوب الرحل والحج مكتوب عليه أفأحج عنه قل أنت أكبر ولده قال نعم قال أرأيت لو كن علي أبيك دين فقضيته عنه أكان ذلك يجزى عنه قال نعم قال فأحجج عنه » رواه أحمد والنسائي (١) والجواب عن قوله تعالى (وأن ليس للانسان إلا ماسعي) أنه وجد من المعضوب السعي وهو بذل المال والاستئجار وعن قوله تعالى (من استطاع) أن هذا مستطيع بماله وعن القياس على الصلاة أنها لا يدخلها المساء والله أعلم *

(١) يياض
بالاصل خور

(فرع) في مذاهبهم في المعضوب اذا لم يجد مالا يحج به غيره فوجد من يطيعه * قد ذكرنا أن مذهبنا وجوب الحج عليه * وقال مالك وأبو حنيفة وأحمد لا يجب عليه * ودليلنا ودليلهم يعرف مما ذكره المصنف مع ما ذكرته في الفرع قبله *

(فرع) في مذاهبهم فيما اذا أحج المعضوب عنه ثم شفى وقدر على الحج بنفسه * قد ذكرنا أن الصحيح

كذلك فليعلم قوله في ابتداء الاحرام بالواو ثم قوله فان لم يفعل لم يعتد بعمرته على احد القولين ظاهر ! للفظ يقتضي كون الاعتماد بانفعال العمرة على القولين اذا لم يخرج الي الحل في ابتداء الاحرام وليس كذلك بل موضع القولين ما اذا لم يخرج لافي الابتداء ولا بعده حتى أتى بالاعمال فليؤمل (وقوله) لم يعتد معلم بالحاء لما قدمنا (وقوله) اولا الا في حق المكي والمقيم بها لاشك أن المراد من المكي الحاضر بمكة فلو اقتصر على قوله في حق المقيم بمكة لاغناه ودخل فيه ذلك المكي (وأما) الافضل فاحب البقاع من أطراف الحل لاحرام العمرة الجعراة فان لم يتفق فمن التنعيم فان لم يتفق فمن الحديبية

من مذهبا أنه لا يجوزته وعليه أن يحج بنفسه ونقله القاضي عياض عن جمهور العلماء * ونال أحمد واسحاق يجوزته * قال المصنف رحمه الله تعالى *

﴿والمستحب لمن وجب عليه الحج بنفسه أو بغيره أن يقدمه لقوله تعالى (فاستبقوا الخيرات) ولأنه إذا أخره عرضه للفوات بحوادث الزمان ويجوز أن يؤخره من سنة إلى سنة لأن فريضة الحج نزلت سنة ست وآخر النبي صلى الله عليه وسلم الحج إلى سنة عشر من غير عذر فلو لم يجوز التأخير لما أخره ﴾ *

﴿الشرح﴾ قوله من غير عذر قد ينكر فيقال إن النبي ﷺ لم يفتح مكة ولم يتمكن من الحج إلا في سنة ثمان وظاهر كلام المصنف أنه لم يتمكن من حين نزلت فريضة الحج وهذا اعتراض فاسد لأن مراد المصنف أن النبي صلى الله عليه وسلم تمكن سنة ثمان وسنة تسع وتمكن كثيرون من أصحابه ولم يحج ويحجوا إلا سنة عشر ولم يقل المصنف أنه تمكن من سنة ست (أما) حكم الفصل ففيه مسألتان (أحدهما) المستحب لمن وجب عليه الحج بنفسه أو بغيره تعجيله لما ذكره المصنف والحديث مهران بن صفوان عن ابن عباس رضي الله عنهما قال «قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من أراد الحج فليعجل» رواه أبو داود بإسناده عن مهران ومهران هذا مجهول قال ابن أبي حاتم سئل أبو ذرعة عنه فقال لا أعرفه إلا من هذا الحديث (الثانية) إذا وجدت شروط وجوب الحج وجب على التراخي على مانص عليه الشافعي واتفق عليه الأصحاب إلا المزني فقال هو على الفور فعلى المذهب يجوز تأخيره بعد سنة الامكان ما لم يخش العضب فإن خشيه فوجهان مشهوران في كتب الخراسانيين حكاهما إمام الحرمين والبعثي والمتولي وصاحب العدة وآخرون قال الرافعي (أصحهما) لا يجوز لأن الواجب الموسع لا يجوز تأخيره إلا بشرط أن يغلب على الظن السلامة إلى وقت فعله وهذا مفقود في مسألتنا (والثاني) يجوز لأن أصل الحج على التراخي فلا يتغير بأمر محتمل قال المتولي ويمجرى هذان الوجهان فيمن خاف أن يهلك ماله هل له تأخير الحج أم لا والله أعلم *

وليس النظر فيها إلى المسافة ولكن المتبع سنة رسول الله ﷺ وقد نقلوا أنه اعتمر من الجعرانة مرتين مرة عمرة القضاء سنة سبع ومرة عمرة هوازن ولما أرادت عائشة رضي الله عنها أن تعتمر أمر أخاها عبد الرحمن أن يعمرها من التنعيم فاعمرها منه (١) وصلى بالحديبية عام الحديبية وأراد الدخول منها للعمرة فصده المشركون عنها فقدم الشافعي رضي الله عنه ما فعله ثم أمر به ثم ما هم به والجعرانة على ستة فراسخ من مكة والحديبية

(١) ﴿حديث﴾ أن عائشة لما أرادت أن تعتمر أمر أخاها عبد الرحمن أن يعمرها من التنعيم فاعمرها منه تقدم *

(فرع) في مذاهب العلماء في كون الحج على الفور أو التراخي * قد ذكرنا أن مذهبنا أنه على التراخي وبه قال الاوزاعي والثوري ومحمد بن الحسن وثقه الماوردي عن ابن عباس وأنس وجابر وعطاء وطاوس رضي الله تعالى عنهم * وقال مالك وأبو يوسف هو على الفور وهو قول المزي في سابق وهو قول جمهور أصحاب أبي حنيفة ولا نص لابي حنيفة في ذلك * واحتج لهم بقوله تعالى (وأتموا الحج والعمرة لله) وهذا أمر بالامر يقتضي الفور ومحدث ابن عباس السابق في هذا الفصل «من أراد الحج فليعجل» وبالحديث الآخر السابق «من لم يمنعه من الحج حاجة أو مرض حابس أو سلطان جائر فليمت إن شاء يهوديا أو نصرانيا» ولأنها عبادة تجب الكفارة بافسادها فوجبت على الفور كالصوم ولأنها عبادة تتعلق بقطع مسافة بعيدة كالجهاد قالوا ولأنه إذا لزمه الحج وأخره إما أنه تقولوا يموت عاصيا وإما غير عاص (فان قلتم) ليس بعاص خرج الحج عن كونه واجبا وإن (قائم) عاص فاما أن تقولوا عصي بالموت أو بالتأخير ولا يجوز أن يعصي بالموت إذ لا صنع له فيه فثبت أنه بالتأخير فدل على وجوبه على الفور * واحتج الشافعي والأصحاب بأن فريضة الحج نزلت بعد الهجرة وفتح رسول الله صلى الله عليه وسلم مكة في رمضان سنة ثمان وانصرف عنها في شوال من سنته واستخلف عتاب بن أسيد فأقام الناس الحج سنة ثمان بأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم مقيما بالمدينة هو وأزواجه وعامة أصحابه ثم غزا غزوة تبوك في سنة تسع وانصرف عنها قبل الحج فبعث أبا بكر رضي الله تعالى عنه فأقام الناس الحج سنة تسع ورسول الله صلى الله عليه وسلم هو وأزواجه وعامة أصحابه قادرين على الحج غير مشغولين بقتال ولا غيره ثم حج النبي صلى الله عليه وسلم بأزواجه وأصحابه كلهم سنة عشر فدل على جواز تأخيره هذا دليل الشافعي وجمهور الأصحاب قال البيهقي وهذا الذي ذكره الشافعي مأخوذ من الاخبار قال (فاما) نزول فرض الحج بعد الهجرة فكما قال واستدل أصحابنا بالحديث كعب بن عجرة قال «وقف علي رسول الله صلى الله عليه وسلم بالحديبية ورأس يتهافت فلا قال يؤذيك هو أمك قلت نعم يا رسول

كذلك وهي بين طريق جدة وطريق المدينة في منعطف بين جبلين وبها مسجد النبي ﷺ والتنعيم على فرسخ من مكة وهو على طريق المدينة وفيه مسجد عائشة رضي الله عنها هذا تمام الكلام في القسم الاول من كتاب الحج *

قال في القسم الثاني من الكتاب في المقاصد وفيه ثلاثة أبواب (الباب الاول) في وجوه أداء النسكين وهو ثلاثة (الاول) الافراد وهو أن يأتي بالحج مفردا من ميقاته وبالعمرة مفردة من ميقاتها * من أحرم بنفسك لزمه فعل أمور وترك أمور والنظر في الأمور المفعولة من وجهين (أحدهما) في كيفية أفعالها

الله قال أبوداود فقال قد أذاك هو أم رأسك قال نعم قال فما خلق رأسك قال في نزلت هذه الآية فمن كان منكم مريضاً أو به أذى من رأسه ففدية إلى آخره» رواه البخاري ومسلم قال أصحابنا فثبت بهذا الحديث أن قوله تعالى (وَاتِمُوا الْحَجَّ وَالْعَمْرَةَ لِلَّهِ فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ وَلَا تَحْلِقُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ فَمَنْ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ) إلى آخرها نزلت سنة ست من الهجرة وهذه الآية دالة على وجوب الحج ونزل بعدها قوله تعالى (وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ) وقد أجمع المسلمون على أن الحديبية كانت سنة ست من الهجرة في ذى القعدة وثبت بالأحاديث الصحيحة واتفاق العلماء أن النبي صلى الله عليه وسلم غزا حنيناً بعد فتح مكة وقسم غنائمها واعتمر من سنته في ذى القعدة وكان إحرامه بالعمرة من الجعرانة ولم يكن بقي بينه وبين الحج إلا أياماً يسيرة فلو كان على الفور لم يرجع من مكة حتى يحج مع أنه هو وأصحابه كانوا حينئذ موسرين فقد غنموا الغنائم الكثيرة ولا عذر لهم ولا قتال ولا شغل آخر وإنما أخره صلى الله عليه وسلم عن سنة ثمان بيانا لجواز التأخير وليتيسر كمال الإسلام والمسلمون فيحج بهم حجة الوداع ويحضرها الخلق فيبلغوا عنه المناسك ولهذا قال في حجة الوداع ليبلغ « الشاهد منكم الغائب ولتأخذوا عني مناسككم » ونزل فيها قوله تعالى (اليوم أكملت لكم دينكم) قال أبو زرعة الرازي فيما رويناه عنه حضر مع رسول الله ﷺ حجة الوداع مائة ألف وأربعة عشر ألفاً كلهم رآه وسمع منه فهذا قول الإمام أبي زرعة الذي لم يحفظ أحد من حديث رسول الله

(والثاني) في كيفية أدائها باعتبار القرآن بينهما وعدمه فلا جرم حصر كلام هذا القسم في ثلاثة أبواب (أولها) في وجوه أداء النسكين (وثانيها) في صفة الحج ويتبين فيه صفة العمرة أيضاً (وثالثها) في محظورات الحج والعمرة وإنما انقسم أداء النسكين إلى الوجوه الثلاثة لأنه إما أن يقرن بينهما وهو المسمى قراناً أو لا يقرن فإما أن يقدم الحج على العمرة وهو الأفراد أو يقدم العمرة على الحج وهو التمتع وفيه شروط ستظهر من بعد فإذا تخلف بعضها فربما عدت الصورة من الأفراد والوجوه جميعاً جائزة بالاتفاق وقد روى عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت « خرجنا مع رسول الله ﷺ فمنا من أهل بالحج ومنا من أهل بالعمرة ومنا من أهل بالحج والعمرة (١) » (وأما)

(١) حديث **﴿** أنه صلى الله عليه وسلم أحرم عام الحديبية وأراد الدخول منها للعمرة وصدّه المشركون عنها . متفق عليه : من حديث ابن عمر أنه عليه السلام خرج معتمراً خال كفار قریش بينه وبين البيت فنحروا هديه وحلق رأسه بالحديبية وورد في البخاري عن المسور ومروان قالا خرج النبي صلى الله عليه وسلم عام الحديبية في بضع عشرة مائة من أصحابه فلما كان بنى الخليفة قلد الهدى وأشعر وأحرم بالعمرة بها *

ﷺ كحفظه ولا ما يقارب به (فان قيل) إنما أخره إلى سنة عشر لتعذر الاستطاعة لعدم الزاد والراحلة أو الخوف على المدينة والاشتغال بالجهاد (الجواب) ما سبق قريباً واحتج أصحابنا أيضاً بحديث أنس رضي الله عنه قال «نهينا أن نسأل رسول الله ﷺ عن شيء فكان يعجبنا أن يجيء الرجل من أهل البادية العاقل فيسأله ونحن نسمع فجاء رجل من أهل البادية فقال يا محمد أنا رسولك فزعم لنا أنك تزعم أن الله أرسلك قال صدق قال فمن خلق السماء قال الله قل فمن خلق الأرض قال الله قال فمن نصب هذه الجبال وجعل فيها ما جعل قال الله قال فيالذي خلق السماء وخلق الأرض ونصب هذه الجبال الله أرسلك قال نعم قال وزعم رسولك أن علينا خمس صلوات في يومنا وليلتنا قال صدق قال فيالذي أرسلك الله أمرك بهذا قال نعم قال وزعم رسولك أن علينا زكاة في أموالنا قال صدق قال فيالذي أرسلك الله أمرك بهذا قال نعم قال وزعم رسولك أن علينا صوم شهر رمضان في سنتنا قال صدق قال فيالذي أرسلك الله أمرك بهذا قال نعم قال وزعم رسولك أن علينا حج البيت من استطاع إليه سبيلاً صدق رواه مسلم في صحيحه | في أول

الافضل منها فان قول الشافعي رضي الله عنه لا يختلف في تأخير اقران عن الافراد والتمتع لان أفعال النساكين فيها كل منها في القرآن * وقال أبو حنيفة رحمه الله القرآن افضل منهما وبحكمي ذلك عن اختيار المزي

* (قوله) * نقلوا انه عليه السلام اعتمر من الجعرانة مرتين مرة في عمرة القضاء ومرة في عمرة هوازن كذا وقع فيه وهو غلط واضح فانه ﷺ لم يعتمر في عمرة القضاء من الجعرانة وكيف يتصور أن يتوجه ﷺ من المدينة الى جهة الطائف حتي يحرم من الجعرانة ويتجاوز ميقات المدينة وكيف يلتزم هذا مع قوله قيل انه ﷺ لم يحرم إلا من الميقات بل في الصحيحين من حديث أنس انه ﷺ اعتمر اربع عمر كلهن في ذي القعدة الا التي مع حجته عمرة من الحديبية أو زمن الحديبية في ذي القعدة وعمرة من العام المقبل في ذي القعدة وعمرة من الجعرانة حيث قسم غنائم حنين في ذي القعدة وعمرة مع حجته ولا بني داود والترهذي وابن ماجه وابن جبان والحائم من حديث ابن عباس قال اعتمر رسول الله ﷺ اربع عمر عمرة الحديبية والثانية حين تواطوا على عمرة قابل الحديث وذكر الواقدي ان احرامه من الجعرانة كان ليلة الاربعاء لاثني عشرة ليلة بقيت من ذي القعدة *

﴿ باب وجوه الاحرام وأدابه وسننه ﴾

(١) * (حديث) * عائشة خرجت مع النبي صلى الله عليه وسلم عام حجة الوداع فنا من أهل بالحج ومنا من أهل بالحج والعمرة : متفق عليه بزيادة وأهل رسول الله صلى الله عليه وسلم بالحج فاما من أهل بعمرة فخل وأما من أهل بالحج او جمع الحج والعمرة فلم يحلوا حتي كان يوم النحر *

كتاب الايمان بهذه الحروف وروى البخارى اصله وفي رواية البخارى أن هذا الرجل أباضام بن ثعلبة وقدم ضمام بن ثعلبة على النبي ﷺ كان سنة خمس من الهجرة قاله محمد بن حبيب وآخرون وغيره سنة سبع وقال أبو عبيد سنة تسع وقد صرح في هذا الحديث بوجوب الحج واحتج أصحابنا أيضا بالأحاديث الصحيحة المستفيضة « أن رسول الله ﷺ أمر في حجة الوداع من لم يكن معه هدى أن يفتتح الأحرام بالحج ويجعله عمرة وهذا صريح في جواز تأخير الحج مع التمكن » واحتج أصحابنا أيضا بأنه إذا أخره من سنة إلى سنة أو أكثر ففعله يسمى مؤديا للحج لا قاضيا بالاجماع المسلمين هكذا نقل الاجماع فيه القاضي أبو الطيب وغيره ونقل الاتفاق عليه أيضا القاضي حسين وآخرون ولو حرم التأخير لكان قضاء لا اداء (فان قالوا) مذاينة قض بالوضوء فانه إذا أخره حتى خرج وقت الصلاة ثم فعله كان اداء مع أنه يأنم بذلك (قلنا) قد منع القاضي أبو الطيب كونه اداء في هذه الحالة وقال بل هو قضاء لبقاء الصلاة لانه مقصود لها لانه مقصود لجواب آخر وهو أن الوضوء ليس له وقت محدود فلا يوصف بالقضاء بخلاف الحج وقد تقرر في الاصطلاح ان القضاء فعل العبادة خارج وقتها المحدود * واحتج أصحابنا أيضا بأنه إذا تمكن من الحج وأخره ثم فعله لا ترد شهادته فيما بين تأخير وفعله بالاتفاق ولو حرم لردت لارتكابه المسمى قال إمام الحرمين في الاساليب اسلوب الكلام في المسألة ان تقول العبادة الواجبة ثلاثة اقسام (احدها) ما يجب لدفع حاجة المساكين العاجزة وهو الزكاة فيجب على الفور لانه المعنى من مقصود الشرع بها (والثاني) ما

وابن المنذر وابي إسحاق المروزي لما روى عن عائشة قالت « سمعت النبي ﷺ يصرخ بهما صراخا يقول لبيك بحجة وعمرة » (١) لكن هذه الرواية معارضة بروايات أخر راجحة على ما سيأتي واختلف قوله في الافراد والتمتع أيهما افضل قال في اختلاف الحديث انتمتع افضل وبه قال احمد وابو حنيفة رحمهما الله لما روى عن النبي

(١) * (حديث) * أنس سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصرخ بهما صراخا لبيك حجة وعمرة : متفق عليه بغير هذا اللفظ من حديث بكر بن عبد الله عنه سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يابى بالحج والعمرة جميعاً . وفي لفظ لمسلم لبيك عمرة وحجاً : وفي لفظ للبخارى كنت ردف أبي طلحة ورأيتهما يصرخون بهما جميعاً الحج والعمرة : وفي لفظ سمعتهما يصرخون بهما جميعاً ولمسلم سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم أهل بهما لبيك عمرة وحجاً : وفي الباب عن عمر وابن عمر وعلي وابن عباس وجابر وعمران بن حصين والبراء وعائشة وحفصة وابي قتادة وابن أبي أوفى قال ابن حزم اسانيدهم صحيحة قال وروى أيضا عن سرائة وأبي طلحة وام سلمة والهرماس قلت وفيه أيضا عن سعد بن ابى وقاص وعثمان وغيرهما *

تعلق بغير مصلحة المكلف وتعلق بأوقات شريفة كالصلاة وصوم رمضان فیتعين فعلها في الاوقات المشروعة لها لان المقصود فعلها في تلك الاوقات (والثالث) عبادة تستغرق العمر وتبسط عليه حقيقة وحكما وهو الايمان فيجب التدارك اليه ليثبت وجوب استغراق العمر به (والرابع) عبادة لاتعلق بوقت ولا حاجة ولم تشرع مستغرة للعمر وكانت مرة واحدة في العمر وهي الحج فحمل امر الشرع بها للامثال المطلق والمطلوب تحصيل الحج في الجملة ولهذا اذا فاتت الصلاة كان قضاؤها على التراخي لعدم الوقت المختص وكذا القياس في صوم رمضان اذا فات لا يختص قضاؤه بزمان ولكن تثبت انما اقتضت غايته بمدة السنة هذا كله اذا قلنا انه يقتضي الفور ولنا طريق آخر وهو ان المختار ان الامر مجردا عن القرائن لا يقتضي الفور وانما المقصود منه الامثال المجرد ومن زعم انه يقتضي الفور نقلنا الكلام معه الى اصول الفقه ويمكن ان يقال الحج عبادة لاتنال الا بشق النفس ولا يتأتى الاقدام عليها بعينها بل يقتضي التشاغل باسبابها والنظر في الرفاق والطرق وهذا مع بعد المسافة يقتضي مهلة فسيحة لا يمكن ضبطها بوقت وهذا هو الحكمة في اضافة الحج الى العمر ويمكن ان يجعل هذا قرينة في اقتضاء الامر بالحج للتراخي فنقول الامر بالحج إما ان يكون مطلقا والامر المطلق لا يقتضي الفور واما ان يكون معه ما يقتضي التراخي كما ذكرناه هذا كلام امام الحرمين رحمه الله (واما) الجواب عن احتجاج الحنفية بالآية الكريمة وان الامر يقتضي الفور فمن وجهين (أحدهما) ان اكثر اصحابنا قالوا ان الامر المطلق المجرد عن القرائن لا يقتضي الفور بل هو على التراخي وقد سبق تقريره في كلام امام الحرمين وهذا الذي ذكرته من ان اكثر اصحابنا عليه هو المعروف في كتبهم في الاصول ونقله القاضي ابو الطيب في تعليقه في هذه المسألة عن اكثر اصحابنا (والثاني) انه يقتضي الفور وهنا قرينة ودليل يصرفه الى التراخي وهو ما قدمناه من فعل رسول الله ﷺ واكثر اصحابه مع ما ذكره امام الحرمين من القرينة المذكورة في آخر كلامه (واما) الحديث « من أراد الحج فليجمل » (نجوابه) من أوجه (أحدها) أنه ضعيف (والثاني) أنه حجة لنا لانه فوض فعله إلى إرادته واختياره ولو كان على الفور لم يفوض تعجيله إلى اختياره (والثالث) أنه أمر ندب جمعا بين الأدلة (وأما) الجواب عن حديث « فليمت إن شاء يهوديا » فمن أوجه

ﷺ قال « لو استقبلت من أمري ما استدبرت ماسقت الهدى وجعلت عمرة » (١) والاستدلال انه ﷺ تني تقديم العمرة ولولا انه افضل لما تمناه وقال في عامة كتبه الافراد افضل وهو الاصح وبه قال مالك لما روى

(١) ﴿ حديث ﴾ لو استقبلت من أمري ما استدبرت ماسقت الهدى وجعلتها عمرة : متفق عليه من حديث جابر بلفظ ما هديت ولولا ان معى الهدى لاحالت لفظ البخاري *

(أحدها) أنه ضعيف كما سبق (والثاني) أن الذم لمن أخره إلى الموت ونحن نوافق على تحريم تأخيرته إلى الموت والذي نقول بجوازه هو التأخير بحيث يفعل قبل الموت (الثالث) أنه محمول على من تركه معتقدا عدم وجوبه مع الاستطاعة فهذا كافر ويؤيد هذا التأويل أنه قال «فليت إن شاء يهوديا أو نصرانيا» وظاهره أنه يموت كافرا ولا يكون ذلك إلا إذا اعتقد عدم وجوبه مع الاستطاعة وإلا فقد أجمعت الأمة على أن من تمكن من الحج فلم يحج ومات لا يحكم بكفره بل هو عاص فوجب تأويل الحديث لوصح والله أعلم (والجواب) عن قياسهم على الصوم أن وقته مضيق فكان فعله مضيقا بخلاف الحج (والجواب) عن قياسهم على الجهاد من وجهين (أحدهما) جواب القاضي أبي الطيب وغيره لأنسلم وجوبه على الفور بل هو موكول إلى رأى الإمام بحسب المصلحة في الفور والتراخي (والثاني) أن في تأخير الجهاد ضررا على المسلمين بخلاف الحج (والجواب) عن قولهم إذا أخره ومات هل يموت عاصيا أن الصحيح عندنا موته عاصيا قال أصحابنا وإنما عصى لتفريطه بالتأخير إلى الموت وإنما جازله التأخير بشرط سلامة العاقبة كما إذا ضرب ولده أو زوجته أو المعلم

عن جابر رضي الله عنه «أن النبي ﷺ أفرد» وروى مثله ابن عباس وعائشة رضي الله عنهم (١) ورجح الشافعي رضي الله عنه رواية جابر على رواية الأقران والتمتع بان جابر أقدم محبة وأشد عناية بضبط المناسك (٢)

(١) حديث جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم أفرد الحج : مسلم عن جابر أقبلنا مع النبي ﷺ مهلين بحج مفرد وفي رواية بالحج خالصا وحده زاد أبو داود وابن ماجه لا يخلطه بغيره ذكره مسلم في حديث جابر الطويل من رواية جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر وفي رواية لابن ماجه أفرد الحج واتفقا عليه من طريق عطاء عنه بلفظ اهل هو واصحابه بالحج : وفي رواية للبيهقي من طريق أبي معاوية عن الأعمش عن أبي سفيان عنه بلفظ اهل بالحج ليس معه عمرة *
 (حديث) ابن عباس أنه صلى الله عليه وسلم أفرد الحج مسلم بلفظ اهل رسول الله صلى الله عليه وسلم بالحج فقدم لاربعة مضيئين من ذى الحجة وقال ما صلى الصبح من شاء أن يجعلها عمرة فليجعلها عمرة واخرجه البخاري في كتاب الصلاة بلفظ قول النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه لصبح رابعة يهلون بالحج الحديث *

(حديث) عائشة أنه ﷺ أفرد الحج : متفق عليه بلفظ اهل بالحج ولمسلم أنه عليه الصلاة والسلام أفرد الحج وفي رواية لهما خرجنا ولا نذكر إلا الحج *

(٢) (قوله) * ورجح الشافعي رواية جابر لانه أشد عناية بضبط المناسك وافعال النبي صلى الله عليه وسلم من لدن خروجه صلى الله عليه وسلم من المدينة إلى أن تحال : هو كما قال وهو مبين في حديث جابر الطويل في مسلم *

الصبي أو عزز السلطان انسانا فمات فانه يجب الضمان لانه مشروط بسلامة العاقبة والله أعلم *
 * قال المصنف رحمه الله تعالى *

﴿ومن وجب عليه الحج فلم يحج حتى مات نظرت فان مات قبل أن يتمكن من الاداء سقط فرضه ولم يجب القضاء وقال أبو يحيى البلخي يجب القضاء وأخرج اليه أبو اسحق نص الشافعي رحمه الله فرجع عنه والدليل علي أنه يسقط أنه هلك ما تعلق به الفرض قبل التمكن من الاداء فسقط الفرض كما لو هلك النصاب قبل أن يتمكن من اخراج الزكاة وان مات بعد التمكن من الاداء لم يسقط الفرض ويجب قضاؤه من تركته لما روى بريدة قال « أتت النبي ﷺ امرأة فقالت يا رسول الله ان أمي مانت ولم تحج قال حجى عن أمك » ولانه حجة تدخله النيابة لزمه في حال الحياة فلم يسقط بالموت كدين الآدمي ويجب قضاؤه عنه من الميقات لان الحج يجب من الميقات ويجب من رأس المال لانه دين واجب فكان من رأس المال كدين الآدمي وان اجتمع الحج ودين الآدمي والثرثة لا تتسع لهما ففيه الاقوال الثلاثة التي ذكرناها في آخر الزكاة *

﴿الشرح﴾ حديث بريدة رواه مسلم وفي الفصل مسائل (احداها) اذا وجب عليه الحج فلم يحج حتى مات فان مات قبل تمكنه من الاداء بان مات قبل حج الناس من سنة الوجوب تبيننا عدم الوجوب لتبين علامة عدم الامكان هكذا نص عليه الشافعي وقطع به الاصحاب وكان أبو يحيى البلخي من أصحابنا يقول يجب قضاؤه من تركته ثم رجع عن ذلك حين أخرج اليه أبو اسحق المروزي نص الشافعي كما ذكره المصنف ودليله في الكتاب وان مات بعد التمكن من أداء الحج بان مات بعد حج الناس استقر الوجوب عليه ووجب الاحتجاج عنه من تركته قال البغوي وغيره ورجوع الناس ليس معتبرا إنما المعتبر امكان فراغ أفعال الحج حتى لو مات بعد انتصاف ليلة النحر ومضي امكان السير الى منى والرمي بها والى مكة والطواف بها استقر الفرض عليه وان مات أو جن قبل ذلك لم يستقر عليه وان هلك ماله بعد رجوع الناس أو بعد مضي إمكان الرجوع استقر عليه الحج وإن هلك ماله بعد حجهم وقبل الرجوع أو امكانه فوجهان (أصحهما) أنه لا يستقر

وأفعال النبي ﷺ من لدن خروجه من المدينة الى أن تحلل (وأما) قوله لو استقبلت من أمري الخبر (١) فانما ذكره تطييبا لقلوب أصحابه واعتذارا إليهم وتام الخبر ما روى عن جابر « أن النبي ﷺ أحرم إحراما

(١) * (قوله) * وأما قوله لو استقبلت من أمري ما استدبرت فانما ذكره تطييبا لقلوب أصحابه وتام الخبر ما روى عن جابر ان النبي ﷺ أحرم إحراما مبهما وكان ينتظر الوحي في اختيار الوجوه الثلاثة فنزل الوحي بان من ساق الهدى فليجمله حججا ومن لم يسق فليجعل له

لأنه يشترط بقاؤه في الذهاب والرجوع وقد تبين أن ماله لا يفي إلى الرجوع هذا حيث
 نشترط أن يملك نفقة الرجوع فإن لم نشترطها استقر بلا خلاف ولو أحصر وأمكنه الخروج معهم
 فتحلوا لم يستقر عليه الحج لأننا تبيننا عجزه وعدم إمكان الحج هذه السنة فلو سلكوا طريقا آخر
 وحجوا استقر عليه الحج وكذا لو حجوا في السنة التي بعدها إذا عاش وبقي ماله (الثانية) قال أصحابنا
 حيث وجب عليه الحج وأمكنه الأداء فبات بعد استقراره يجب قضاؤه من تركته كما سبق ويكون
 قضاؤه من الميقات ويكون من رأس المال لما ذكره المصنف هذا إذا لم يوص به فإن أوصى بأن
 يحج عنه من الثلث أو أطلق الوصية به من غير تقييد بالثلث ولا برأس المال فهل يحج عنه
 من الثلث أم من رأس المال فيه خلاف مشهور في كتاب الوصية فإن كان هناك دين آدمي وضاعت
 التركة عنهما ففيه الأقوال الثلاثة السابقة في كتاب الزكاة (أصحابها) يقدم الحج (والثاني) دين
 الآدمي (والثالث) يقسم بينهما وقد ذكر إمام الحرمين والبغوي والمتولي وآخرون من الأصحاب
 قولاً غريباً للشافعي أنه لا يحج عن الميت الحجة الواجبة إلا إذا أوصى بها فإذا أوصى حج عنه من الثلث وهذا
 قول غريب ضعيف جداً وسنوضح المسألة في كتاب الوصية إن شاء الله تعالى وهذا كله إذا كان
 للميت تركه فلو استقر عليه الحج ومات ولم يحج ولا تركه له بقي الحج في ذمته ولا يلزم الوارث
 الحج عنه لكن يستحب له فإن حج عنه الوارث بنفسه أو استأجر من يحج عنه سقط الفرض عن
 الميت سواء كان أوصى به أم لا لأنه خرج عن أن يكون من أهل الأذن فلم يشترط إذنه بخلاف
 المعضوب فإنه يشترط إذنه كما سبق لامكان أدائه ولو حج عن الميت أجنبي والحالة هذه جاز وإن
 لم يأذن له الوارث كما يقضى دينه بغير إذن الوارث ويبرأ الميت به (الثالثة) إذا وجب عليه الحج
 وتمكن من أدائه واستقر وجوبه فبات بعد ذلك ولم يحج فقد سبق أنه يجب قضاؤه وهل نقول
 مات عاصياً فيه أوجه مشهورة في كتب الخراسانيين (أصحابها) وبه قطع جماهير العراقيين ونقل
 القاضي أبو الطيب وآخرون الاتفاق عليه أنه يموت عاصياً واتفق الذين ذكروا في المسألة خلافاً

مبهما وكان ينتظر الوحي في اختيار أحد الوجوه الثلاثة فنزل الوحي بأن من ساق الهدى فليجعله
 حجاجاً ومن لم يسق فليجعله عمرة وكان رسول الله ﷺ وطلحة قد ساقا الهدى دون غيرها فأمرهم بأن

عمرة وكان قد ساق الهدى دون غيره فأمرهم أن يجعلوا إحرامهم عمرة ويتمتعوا وجعل إحرامه
 حجاً فشق عليهم لأنهم كانوا يعتقدون من قبل أن العمرة في أشهر الحج من أكبر الكبائر فأظهر
 النبي صلى الله عليه وسلم الرغبة في موافقتهم وقال لو لم أسق الهدى وهذا الحديث عن جابر لأصل
 له نعم رواه الشافعي من حديث طاوس مرسلاً بلفظ خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم من

على أن هذا هو الأصح قالوا وإنما جاز له التأخير بشرط سلامة العاقبة (والثاني) لا يعصى لانا
 حكماً بجواز التأخير (والثالث) يعصى الشيخ دون الشاب لان الشيخ بعد مقصراً لقصر حياته
 في العادة قال أصحابنا والخلاف جار فيما لو كان صحيح البدن فلم يحج حتى صار زمناً (والأصح)
 العصيان أيضاً لانه فوت الحج بنفسه كالمات فاذا زمن وقتنا بالعصيان فهل يجب عليه الاستنابة
 علي الفور بخروجه بالتقصير عن استحقاق الترفيه ولانه قد صار في معنى الميت أم له تأخير الاستنابة
 كما لو بلغ مريضاً فان له تأخير الاستنابة قطعاً فيه وجهان (أصحهما) يلزمه علي الفور وعلي هذا
 لو امتنع وأخر الاستنابة هل يجبره القاضي عليها ويستأجر عنه فيه وجهان (أحدهما) نعم كزكاة
 الممتنع (وأصحهما) لا وقد سبق الوجهان ونظائرهما قريباً فيما إذا بذل للمعصوب ولده الطاعة
 فلم يقبل هل يقبل الحاكم عنه (الأصح) لا يقبل قال أصحابنا وإذا قلنا يموت عاصياً فمن أي وقت
 يحكم بعصيانه فيه أوجه (أصحهما) من السنة الأخيرة من سني الامكان لان التأخير اليها جائز قال
 القاضي ابو الطيب وغيره وهذا قول ابي اسحق المروزي (والثاني) من السنة الاولى لاستقرار
 الفرض فيها (والثالث) يموت عاصياً ولا يضاف العصيان إلى سنة بعينها قال أصحابنا وتظهر فائدة
 الخلاف في احكام الدنيا في صور (منها) انه لو شهد بشهادة ولم يحكم بها حتى مات لم يحكم لبيان فسقه ولو قضى
 بشهادته بين السنة الاولى والاخيرة من سني الامكان فان قلنا بعصيانه من الاخيرة لم ينقض ذلك الحكم
 لان فسقه لم يقارن الحكم بل طرأ بعده فلا يؤثر وان قلنا بعصيانه من الاولى ففي تنقضه اتقوا لان
 فيما اذا بان ان فسق الشهود كان مقارناً للحكم والله اعلم * هذا حكم الحج ولو اخر الصلاة عن اول
 الوقت الموسم فمات في اثباته فقد سبق انه هل يموت عاصياً فيه وجهان (الأصح) لا يموت عاصياً
 (والأصح) في الحج العصيان قال أصحابنا والفرق ان آخر وقت الصلاة معلوم وقريب فلا يعد
 مفراطاً في التأخير اليه مع غلبة الظن بالسلامة بخلاف الحج وقد سبق في كتاب مواقيت الصلاة
 ان تأخير الواجب الموسم انما يجوز لمن غلب علي ظنه السلامة الى ان يفعل فاما من لم يغلب علي
 ظنه ذلك فلا يحل له التأخير بلا خلاف والله اعلم *

يجعلوا إحرامهم عمرة ويتمتعوا وجعل النبي ﷺ إحرامه حجاً فشق عليهم ذلك لانهم كانوا يعتقدون
 من قبل أن العمرة في أشهر الحج من أكبر الكبائر فأنبي ﷺ قال ذلك وأظهر الرغبة في موافقتهم لولم

المدينة لا يسمى حجاً ولا عمرة ينتظر القضاء يعني نزول جبريل بما يصرف إحرامه المطلق اليه
 فنزل عليه القضاء بين الصفا والمروة فأمر أصحابه من كان اهل بالحج ولم يكن معه هدى ان يجعلها
 عمرة وقال لو استقبلت الحديث وليس فيه التعليل المذكور في آخره واما قوله فشق عليهم لانهم

(فرع) في مذاهب العلماء في الحج عن الميت * قد ذكرنا ان مذهبا ان من تمكن من الحج فمات يجب الاحجاج من تركته سواء اوصى به ام لا وبه قال ابن عباس وابو هريرة * وقال ابو حنيفة ومالك لا يحج عنه الا اذا اوصى به ويكون تطوعا * دليلنا حديث بريدة المذكور في الكتاب *
* قال المصنف رحمه الله تعالى *

﴿وتجوز النيابة في حج الفرض في موضعين (أحدهما) في حق الميت إذا مات وعليه حج والدليل عليه حديث بريدة (والثاني) في حق من لا يقدر على الثبوت على الرحلة الا بمشقة غير معتادة كالزمن والشيخ الكبير والدليل عليه ما روى ابن عباس رضي الله عنهما « ان امرأة من خثعم أتت النبي صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله إن فريضة الله في الحج على عباده أدركت أبي شيخا كبيرا لا يستطيع أن يستمسك على الرحلة أفأحج عنه قال نعم قالت اينفعه ذلك قال نعم كما لو كان علي أبيك دين فقضيته نفعه » ولأنه أيس من الحج بنفسه فناب عنه غيره كالميت وفي حج التطوع قولان (أحدهما) لا يجوز لانه غير مضطر الى الاستنابة فيه فلم تجز الاستنابة فيه كالصحيح (والثاني) انه يجوز وهو الصحيح لان كل عبادة جازت النيابة في فرضها جازت النيابة في نفلها كالصدقة فان استاجر من يتطوع عنه وقلنا لا يجوز فان الحج للحاج وهل يستحق الاجرة فيه قولان (أحدهما) أنه لا يستحق لان الحج قد انعقد له فلا يستحق الاجرة كالضرورة (والثاني) يستحق لانه لم يحصل له بهذا الحج منفعة لانه لم يسقط به عنه فرض ولا حصل له به ثواب بخلاف الضرورة فان هناك قد سقط عنه الفرض (فاما) الصحيح الذي يقدر على الثبوت على الرحلة فلا تجوز النيابة عنه في الحج لان الفرض عليه في بدنه فلا ينتقل الفرض الى غيره الا في الموضع الذي وردت فيه الرخصة وهو إذا أيس وبقي فيما سواه على الاصل فلا تجوز النيابة عنه فيه (وأما) المريض فينظر فيه فان كان غير مايوس منه لم يجز أن يحج عنه غيره لانه لم يياس من فعله بنفسه فلا تجوز النيابة عنه فيه كالصحيح فان خالف وأحج عن نفسه ثم مات فهل يجزئه عن حجة الاسلام فيه قولان (أحدهما)

يسق الهدى فان الموافقة الجالبة للقلوب أهم بالتحصيل من فضيلة وقربة واتفق الاصحاب على القولين على أن النبي ﷺ كان مفردا عام حجة الوداع وحكى الامام رحمه الله عن ابن سريج أنه كان متمتعا ونقل

كانوا يعتقدون الى آخره فدليله ما رواه ابن عباس قال كانوا يرون العمرة في اشهر الحج من احر الفجور: اخرجهم الشيخان وقد سبق في المواقيت (وقوله) في هذا الحديث وليس مع احد منهم هدى غير النبي صلى الله عليه وسلم رواه البخاري خاصة من حديث جابر قال اهل رسول الله صلى الله عليه وسلم واصحابا به بالحج وليس مع احد منهم هدى غير النبي صلى الله عليه وسلم *

يجزئه لانه لما مات تينا أنه كان مأبوسا منه (والثاني) لا يجزئه لانه أحج وهو غير مأبوس منه في الحال فلم يجزه كما لو برأ منه وان كان مريضا مأبوسا منه جازت النيابة عنه في الحج لانه مأبوس منه فاشبه الزمن والشيخ الكبير فان أحج عن نفسه ثم برأ من المرض فقيه طريقان (أحدهما) أنه كالمسألة التي قبلها وفيها قولان (والثاني) أنه يلزمه الاعادة قولاً واحداً لأننا تينا الخطأ في الاياس ويخالف بما إذا كان غير مأبوس منه فمات لأننا لم ننبين الخطأ لانه يجوز انه لم يكن مأبوسا منه ثم زاد المرض فصار مأبوسا منه ولا يجوز ان يكون مأبوسا منه ثم يصير غير مأبوس منه *

(الشرح) حديث بريدة وحديث ابن عباس صحيحان سبق بينهما قريبا وحديث ابن عباس سبق في فرع مذاهب العلماء في حج المعضوب أن البخاري ومسلم ورواه وليس فيه الزيادة التي في آخره وهناك سبق بيان لفظه في الصحيحين وقد استدلل المصنف بهذا الحديث على الحج عن الحي المعضوب وكذلك احتج به جميع الاصحاب هنا وغيرهم من العلماء وترجم له ابن ماجه والبيهقي وخلائق من المحدثين (باب الحج عن الحي المعضوب أو العاجز) ونحو هذه العبارة واحتج به المصنف في آخر باب الاوصياء على جواز الحج عن الميت وكذا احتج به الغزالي ومن تابعهما وقد ينكر ذلك ويمكن الجواب عنهم بأنه إذا ثبت جوازه عن الحي المعضوب بهذا الحديث كان جوازه عن الميت أولى فيكون الاستدلال به الميت من باب التنبيه بالادني على الاعلى والله أعلم (وقوله) كل عبادة جازت النيابة في فرضها جازت النيابة في نفلها كالصدقة ينتقض بالصوم عن الميت فانه تجوز النيابة فيه في الفرض على القول القديم وهو المختار كما سبق ولا تجوز في النفل بلا خلاف (وقوله) كالضرورة هو - بفتح الصاد المهملة - وهو الذي لم يحج حجة الاسلام وقد ثبت في سنن أبي داود عن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « لا ضرورة في الاسلام » قال العلماء لا يبقى أحد في الاسلام بلا حج ولا يحل لمستطيع تركه (وأما) قوله ولا حصل

عن بعض التصانيف شيئا آخر في الفصل واستبعده وهو أن الافراد مقدم على القران والتمتع جزما والقولان في التمتع والقران أيهما أفضل واعلم أن تقديم الافراد على التمتع والقران مشروط بأن

(١) * (حديث) * انه صلى الله عليه وسلم أحرم متمتعا : متفق عليه من حديث ابن عمر تمتع النبي صلى الله عليه وسلم وأهدي فساق الهدى من ذي الحليفة وبدأ رسول الله صلى الله عليه وسلم فاهل بالعمرة ثم أهل بالحج : وروى مسلم من حديث عمران بن حصين تمتع رسول الله صلى الله عليه وسلم وتمتعا معه : وروى الترمذي من حديث ابن عباس تمتع رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبو بكر وعمر وعثمان وأول من نهى عنها معاوية *

له ثواب هكذا قاله المتولي وصاحب البيان وآخرون والمختار حصول الثواب له بوقوع الحج له (وقوله)
لم يئأس هو بفتح الهمزة وكسرها لغتان مشهورتان (وقوله) برأ بفتح الراء وفيه لغتان أخريان سيأتي
(١) متعلقة باللفظ في باب التيمم (قوله) الياض بكسر الهمزة ويقال بفتحها والاحسن اليأس
(أما) الاحكام ففيها مسائل (أحداها) قال الشافعي والاصحاب تجوز النيابة في حج الفرض المستقر
في الذمة في موضعين (أحدهما) المعضوب (والثاني) الميت وسبق بيان المعضوب ودليلهما في الكتاب
(فأما) حج التطوع فلا تجوز الاستنابة فيه عن حي ليس بمعضوب ولا خلاف عن جمهور الاصحاب
في (٢) جوازه ولا عن ميت لم يوص به بلا خلاف نقل الاتفاق عليه الشيخ أبو حامد والقاضي أبو الطيب
وآخرون وهل يجوز عن ميت أوصى به أوصى بمعضوب استاجر من يحج عنه فيه قولان مشهوران منصو صان
لشافعي في الامذ كرم المصنف دليلهما واختلف أصحابنا في أصحهما فقال الجمهور (أصحهما) الجواز وهو
مذهب مالك وأبي حنيفة وأحمد ومن نص على تصحيحه الشيخ أبو حامد والقاضي أبو الطيب
في المجرى والمصنف هنا والبغوي والرافعي وآخرون وصحح المحاملي في المجموع المنع والجرجاني
في التحرير والناشي قال ابن الصباغ وآخرون ما ذكره القائل بالمنع من أنه إنما جاز الاستنابة
في الفرض للضرورة ولا يجوز في النفل فياتيس بالتيمم فانه جوز في الفرض للحاجة ويجوز أيضا في
النفل وقد سبق في التيمم والمستحاضة وجه شاذ أنهما لا يفعلان النفل أبدا تخريجا من هذا القول والله
أعلم (وأما) الحجة الواجبة بقضاء أو نذر فيجوز النيابة فيها عن الميت والمعضوب بلا خلاف عندنا
كحجة الاسلام لكن لا يجوز عن المعضوب إلا بأذنه ويجوز عن الميت بأذنه وبغير اذنه ويجوز من
الوارث والاجنبي سواء أذن له الوارث أم لا بلا خلاف وقد سبق بيان هذا ولولم يكن للميت حج
ولازمه حج لعدم الاستطاعة ففي جواز الاحجاج عنه طريقان حكاهما إمام الحرمين وغيره (أحدهما)
القطع بالجواز لوقوعه واجبا (والثاني) أنه على القولين كالتطوع لأنه لا ضرورة إليه قال أصحابنا
فاذا قلنا تجوز النيابة في حج التطوع عن الميت والمعضوب جاز حجتان وثلاث وأكثر
ممن صرح به صاحب البيان قال أصحابنا وإذا جوزناه جاز أن يكون الاجير عبدا وصيبا لأنها
من أهل التبرع بخلاف حجة الاسلام فانه لا يجوز استئجارها فيها وهل يجوز استئجارها في حجة
النذر قال الرافعي إن قلنا يملك بالنذر مسلك جائز التبرع جاز وإلا فلا قال أصحابنا وإذا صححنا
النيابة في حج التطوع استحق الاجير الاجرة المسماة بلا خلاف وهل يستحق أجرة المثل فيه قولان

(١) كذا
في الاصل ولعل
الصواب
سبق بيانها في
باب التيمم
(٢) كذا
في الاصل ولعل
الصواب في
عدم جوازه

يعتمر في تلك السنة (أما) لو أخر فكل واحد من التمتع والقرآن أفضل منه لأن تأخير العمرة عن سنة الحج مكروه
(وقوله) في الكتاب وهو أن يأتي بالحج مفردا من ميقاته وبالعمره مفردة من ميقاتها أراد من ميقاتها في حق

مشهوران ذكرهما المصنف بدليلهما (١) (أصحهما) لا يجزئه (والثاني) يجزئه هكذا أطلق المصنف
والاصحاب الصورة والظاهر أن مرادهم إذا مات بذلك المرض فلو مات فيه بسبب عارض بأن قتل
أو لسعته حية ونحوها أو وقع عليه سقف ونحو ذلك لم يجزئه قولاً واحداً لأننا لم ندين كون المرض
غير مرجوا لزوال (أما) إذا كان المرض والعلة غير مرجوا لزوال فله الاستتابة فإن حجج النائب
واتصل بالموت أجزاءه عن حجة الاسلام وإن شئنا فطريقان مشهوران ذكرهما المصنف بدليلهما
(أحدهما) القطع بعدم الاجزاء وهو نصه في الام (وأصحهما) فيه القولان كالصورة التي قبلها (أصحهما)
لا يجزئه (فإن قلنا) في صورتين يجزئه استحق الاجير الاجرة المسماة (وإن قلنا) لا يجزئه فعمن يقع
الحج فيه وجهان (أصحهما) عند الجمهور يقع عن الاجير تطوعاً لأن المستأجر لا يجوز أن يحصل له
تطوع وعليه فرض (وأصحهما) عند الغزالي يقع عن تطوع المستأجر ويكون هذا غرراً في وقوع
النفل قبل الفرض كالرق والصبا والمذهب الاول وبه قطع كثيرون (فإن قلنا) يقع عن الاجير فهل
يستحق أجرة فيه قولان مشهوران في الطريقتين قال البغوي والرافعي (أصحهما) لا يستحق لأن
المستأجر لم ينتفع بها (والثاني) يستحق لأنه عمل له في اعتقاده قال أصحابنا وهذا القولان مبنيان
علي أن الاجير إذا أحرم عن المستأجر ثم صرف الاحرام الى نفسه لا ينصرف بل يبقى للمستأجر
وهل يستحق الاجرة فيه قولان مشهوران (أصحهما) باتفاق الاصحاب يستحق لأن حجه وقع عن
المستأجر فرضاً كأنه لم يصرفه (والثاني) لا يستحق شيئاً لأنه لم يعمل له في اعتقاده والفرق في صورتين
في الاصح حيث قلنا الاصح في هذه الثانية المبني عليها أنه يستحق الاجرة والاصح في الاولى المبني
لا يستحق أن في الثانية وقع الحج فرضاً عن المستأجر كما استأجره وفي الاولى لم يقع عنه وقاس أصحابنا
وجوب الاجرة على الاصح في صورة صرف الاحرام الى نفس الاجير على ما إذا استأجره انسان
ليبنى له حائطاً فبناء الاجير معتقداً أن الحائط لنفسه فبان للمستأجر أنه يستحق عليه الاجرة قولاً
واحداً والفرق على القول الضعيف أن الاجير في صرف الاحرام جائز مخالف وان كان لا ينصرف
بخلاف الثاني فإن قلنا في أصل مسألةنا يستحق الاجرة فهل هي المسمى أم أجرة المثل فيه وجهان
حكاهما البغوي وغيره (أحدهما) المسماة لأن العقد لم يبطل (والثاني) أجرة المثل لأن العقد يتعين
عما عقد عليه وهذا الاصح (وإن قلنا) عن المستأجر استحق الاجير الاجرة قولاً واحداً وهل هي أجرة
المثل أم المسمى (الصحيح) إنها المسمى وهو ظاهر كلام البغوي والاكثرين وقال الشيخ أبو محمد

(١) هـ
الاصول
سقط
بمراجعة عبار
المتن

الحاضر بمكة ولا يلزمه العود الى ميقات بلده وفيما علق عن الشيخ أبي محمد أن أبا حنيفة رحمه الله
يأمره بالعود ويوجب دم الاساءة ان لم يعد والله أعلم ثم الافراد لا ينحصر في هذه الصورة بل يلتحق

لا يبعد تخريجهم علي الوجهين *

﴿فرع﴾ قد ذكرنا أنه اذا كان مريضاً غير مأبوس منه لا يجوز أن يستناب ولو استناب ومات لا يجزئه علي أصح القولين قال الماوردي هذا اذا مات بعد حج الاجيز فان مات قبل حج الاجيز أجزأه ووقع عن حجة الاسلام ويجزى القولان فيما لو تفاحش ذلك المرض فصار مأبوساً منه صرح به صاحب الشامل والمتولي وصاحب البيان وآخرون *

﴿فرع﴾ يعرف كون المريض مأبوساً منه بقول مسلمين عدلين من أهل الخبرة ذكره (١) وينبغي أن يجيء فيه الخلاف السابق في باب التيمم أنه هل يشترط العدد في كون المرض بهذه الصفة ويمكن أن يفرق بسهولة أمر التيمم *

﴿فرع﴾ الجنون غير مأبوس من زواله قال صاحب الشامل والاصحاب فاذا وجب عليه الحج ثم جن لا يستناب عنه فاذا مات حج عنه وان استناب وحج عنه في حال حياته ثم افاق لزمه الحج قولاً واحداً كما سبق في المريض اذا شفي وان استمر جنونه حتى مات قال صاحب الشامل فينبغي أن يكون علي القولين في المريض اذا اتصل مرضه بالموت *

﴿فرع﴾ قد ذكرنا ان مذهبنا ان المريض غير المأبوس منه لا يصح استنابته في الحج وكذا المجنون لا يجوز استنابته في حج الفرض عندنا وبه قال احمد وداود وحكي اصحابنا عن أبي حنيفة جوازهم في المسألتين قال ويكون موقوفاً فان صح وجب فعله وان مات أجزأه * واحتج بالقياس علي المعضوب قلنا المعضوب آيس من الحج بنفسه بخلاف هذا *

﴿فرع﴾ قد ذكرنا أن الصحيح لا يصح استنابته في حج فرض ولا نفل * هذا مذهبنا وبه قال مالك وابن المنذر وداود * وجوز أبو حنيفة وأبو ثور استنابته في التطوع وهو رواية عن مالك * دليلنا القياس علي الفرض قال ابن المنذر وقد أجمعوا علي أنه لا يصوم أحد عن حي ولا يصلي ولا يعتكف تطوعاً * ﴿فرع﴾ ذكرنا أن مذهبنا المشهور انه إن مات وعليه حج الاسلام أو قضاء أو نذر وجب قضاؤها من تركته أوصى بها أم لم يوص قال ابن المنذر وبه قال عطاء وابن سيرين وروى عن أبي هريرة وابن عباس وهو قول أبي حنيفة وأبي ثور وابن المنذر وقال النخعي وابن أبي ذئب لا يصح أحد عن أحد وقال مالك إذا لم يوص به يتطوع عنه بغير الحج ويهدى عنه أو يتصدق أو يعتق عنه *

(١) يياض
بالاصل

بها من صور تخلف شروط التمتع صوراً سينتهي اليها *

قال (الثاني) القران وهو أن يحرم بهما جميعاً فيتحدد الميقات والفعل (ح) وتندرج العمرة تحت الحج

قال المصنف رحمه الله تعالى *

﴿ولا يحج عن الغير من لم يحج عن نفسه لما روى ابن عباس رضي الله عنهما قال «سمع رسول الله ﷺ رجلا يقول لبيك عن شبرمة فقال أحججت عن نفسك قال لا قال فحج عن نفسك ثم حج عن شبرمة» ولا يجوز أن يعتذر عن غيره من لم يعتذر عن نفسه قياسا على الحج قال الشافعي رحمه الله وأكره أن يسمى من لم يحج ضرورة لما روى ابن عباس قال «قال رسول الله ﷺ لا ضرورة في الاسلام» ولا يجوز أن يتنفل بالحج والعمرة وعليه فرضهما ولا يحج ويعتمر عن النذر وعليه فرض حجة الاسلام لان النفل والنذر أضعف من حجة الاسلام فلا يجوز تقديمهما عليها كحج غيره على حجه فان أحرم عن غيره وعليه فرضه انعقد إحرامه لنفسه لما روى في حديث ابن عباس رضي الله عنهما «أن النبي صلى الله عليه وسلم قال له أحججت عن نفسك قال لا قال فاجعل هذه عن نفسك ثم حج عن شبرمة» فان أحرم بالنفل وعليه فرضه انعقد إحرامه عن الفرض وان أحرم عن النذر وعليه فرض الاسلام انعقد إحرامه عن فرض الاسلام قياسا على من أحرم عن غيره وعليه فرضه فان أمر المعضوب من يحج عنه عن النذر وعليه حجة الاسلام فاحرم عنه انصرف الى حجة الاسلام لانه نائب عنه ولو أحرم هو عن النذر انصرف الى حجة الاسلام فكذلك النائب عنه وان كان عليه حجة الاسلام وحجة نذر فاستأجر رجلين يحجان عنه في سنة واحدة فقد نص في الام أنه يجوز وكان أولى لانه لم يقدم النذر عن حجة الاسلام ومن أصحابنا من قال لا يجوز لانه لا يحج بنفسه حجتين في سنة وليس بشيء *﴾

﴿الشرح﴾ حديث ابن عباس (لا ضرورة في الاسلام) رواه أبو داود باسناد صحيح بعضه على شرط مسلم وباقيه على شرط البخاري والضرورة - بالصاد المهملة - قديناه قريبا وأنه اسم لمن لم يحج سمي بذلك لانه صر بنفسه عن إخراجها في الحج ويقال أيضا لمن لم يتزوج ضرورة لانه صر بنفسه عن إخراجها في النكاح (وأما) حديث ابن عباس في قصة شبرمة فرواه أبو داود والدارقطني والبيهقي وغيرهم باسانيد صحيحة ولفظ أبي داود عن ابن عباس «أن النبي صلى الله عليه وسلم سمع رجلا يقول لبيك عن شبرمة قال من شبرمة قال أخ لي أو قريب قال أحججت عن نفسك قال لا قال حج عن نفسك ثم حج عن شبرمة» هذا لفظ أبي داود واسناده على شرط مسلم ورواه البيهقي باسناد صحيح عن ابن عباس «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سمع رجلا يقول لبيك عن

ولو أحرم بالعمرة ثم أدخل الحج عليها قبل الطواف كان قارنا وان كان بعده لغى ادخاله ولو أدخل العمرة على الحج لم يصح في أحد القولين لانه لا يتغير الاحرام به بعد انعقاده *﴾

شبرمة فقال من شبرمة فذكر أخا له أو قرابة فقال أحججت قط قال لا قال فاجعل هذه عنك ثم حجج
عن شبرمة قال البيهقي هذا إسناد صحيح قال وليس في هذا الباب أصح منه ثم رواه من طرق كذلك
مرفوعا قال وروى موقوفا عن ابن عباس قال ومن رواه مرفوعا حافظ ثقة فلا يضره خلاف من
خالفه قال البيهقي وأما حديث الحسن بن عمار عن عبد الملك عن طاوس عن ابن عباس أن رسول
الله صلى الله عليه وسلم « سمع رجلا يقول لبيك عن شبرمة فقال له النبي صلى الله عليه وسلم من
شبرمة فقال أخ لي فقال هل حججت قال لا قال حجج عن نفسك ثم أحجج عن شبرمة » قال
البيهقي قال الدارقطني هذا هو الصواب عن ابن عباس والذي قبله وهم قال ان الحسن بن عمار
كان يرويه ثم رجع عنه فحدث به علي الصواب موافقا لرواية غيره عن ابن عباس قال وهو متروك
الحديث على كل حال والله أعلم * (وأما) شبرمة - فبشين معجمة مضمومة ثم باء موحدة ساكنة ثم راء
مضمومة - (أما أحكام الفصل) ففيه مسائل (إحداها) قال الشافعي والاصحاب لا يجوز لمن عليه
حجة الاسلام أو حجة قضاء أو نذر أن يحج عن غيره ولا لمن عليه عمرة الاسلام إذا أوجبتاها
أو عمرة قضاء أو نذر أن يعتمر عن غيره بلا خلاف عندنا فإن أحرم عن غيره وقع عن نفسه
لأن الغير هذا مذهبا وبه قال ابن عباس والاوزاعي وأحمد وإسحق وعن أحمد رواية أنه لا ينعقد
عن نفسه ولا غيره ومن أصحابه من قال ينعقد الأحرام عن الغير ثم ينقلب عن نفسه وقال الحسن
البصري وجعفر بن محمد وإيوب السجستاني وعطاء والنخعي وأبو حنيفة (١) نظر إن ظنه قد حج فبان
لم يحج لم يستحق أجره لتغيره وإن علم أنه لم يحج وقال يجوز في اعتقادي أن يحج عن غيره من لم يحج
فحج الاجير الاخير وقع عن نفسه: وفي استحقاقه أجره المثل قولان أو وجهان سبق نظائرهما (وأما) إذا
استأجر للحج من حج ولم يعتمر أو للعمرة من اعتمر ولم يحج فقرن الاجير وأحرم بالنسكين عن
المستأجر أو أحرم بما استؤجر له عن المستأجر وبالاخير عن نفسه فقولان حكاهما بغوى وآخرون
(الجديد) الاصح يفعان عن الاجير لأن نسكى القرآن لا يقتربان لاتحاد الأحرام ولا يمكن صرف
مالم يأمر به المستأجر اليه (والثاني) أن ما استؤجر له يقع عن المستأجر والاخر عن الاجير وقطع
كثيرون بالجديد وصورة المسألة أن يكون المستأجر عنه حيا فإن كان ميتا وقع النسكان جميعا عن
الميت بلا خلاف نص عليه الشافعي والاصحاب قالوا لأن الميت يجوز أن يحج عنه الاجنبي ويعتمر
من غير وصية ولا إذن وارث بلا خلاف كما يقضي دينه (أما) إذا استأجر رجلان شخصا

(١) كذا
في الاصل ولعله
سقط لفظ
(ينعقد وهل
يستحق الأجرة)

الصورة الاصلية للقرآن أن يحرم بالحج والعمرة معا فتندرج العمرة تحت الحج ويتحد الميقات والفعل ويجوز
أن يعلم قوله والفعل بالحاء لأن عند أبي حنيفة رحمه الله يأتي بطوافين وسبعين احدهما للحج والاخر للعمرة *

(أحدهما) ليحج عنه (والآخر) ليعتمر عنه فقرن عنهما فعلى الجديد يقعان عن الأجير وعلى الثاني يقع عن كل واحد ما استأجر له *

(فرع) لو أحرم الأجير عن المستأجر ثم نذر حجة نظر ان نذره بعد الوقوف لم ينصرف حجه اليه بل يقع عن المستأجر وان نذره قبله فوجبان حكاهما (١) والرافعي وآخرون (أصحهما) انصرفه الى الأجير (والثاني) لا ينصرف ولو أحرم رجل بحج تطوع ثم نذر حجا بعد الوقوف لم ينصرف الى النذر وقبله على الوجهين (٢) (المسألة الرابعة) نقل المصنف والاصحاب ان الشافعي رحمه الله قال اكره أن يسمى من لم يحج ضرورة قال القاضي وغيره سبب الكراهة أنه من الفاظ الجاهلية كما كره أن يقال للعشاء عتمة وللمغرب عشاء وللطواف شوط قالوا وكانت العرب تسمى من لم يحج ضرورة لصره النفقة وامساكها وتسمى من لم يتزوج ضرورة لأنه صر الماء في ظهره هذا كلام القاضي (وقوله) يكره تسمية الطواف شوطا هكذا نص عليه الشافعي وقد ثبت في الصحيحين عن ابن عمر وابن عباس تسمية الطواف شوطا وهذا يقتضي أن لا كراهة فيه الا ان يقال انما استعماله لبيان الجواز وهذا جواب ضعيف وسنعيد المسألة في مسائل الطواف ان شاء الله تعالى (واما) كراهية تسمية من لم يحج ضرورة واستدلوا بهذا الحديث ففيه نظر لانه ليس في الحديث تعرض للنهي عن ذلك وانما معناه لا ينبغي ان يكون في الاسلام احد يستطيع الحج ولا يحج والله أعلم *

(فرع) في مذاهب العلماء فيمن عليه حجة الاسلام وحجة نذر * قد ذكرنا أن مذهبنا وجوب تقديم حجة الاسلام وبه قال ابن عمر وعطاء وأحمد واسحق وأبو عبيد وقال ابن عباس وعكرمة والاوزاعي يجوزنه حجة واحدة عنهما وقال مالك اذا أراد بذلك وفاء نذره فهي عن النذر وعليه حجة الاسلام من قابل والله أعلم *

(فصل في الاستئجار للحج) هذا الفصل ذكر المصنف بعضه في كتاب الاجارة وبعضه منه في كتاب الوصية وحذف بعضا منه وقد ذكره المزني في المختصر هنا وترجم له بابا مستقلا في أواخر كتاب الحج وتابعه الاصحاب على ذكره هنا إلا المصنف فأردت موافقة المزني والاصحاب

لما ماروى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لعائشة رضي الله عنها « وطوافك بالبيت وسعيك بين الصفا والمروة يكفيك لحجك وعمرتك » (١) وأيضا فقد سلم الاكتفاء بإحرام

(١) * (حديث) انه صلى الله عليه وسلم قال لعائشة طوافك بالبيت وسعيك بين الصفا والمروة يكفيك لحجك وعمرتك : مسلم من حديثها بلفظ يجزىء عنك طوافك بالصفا والمروة عن حجك وعمرتك ذكره في اثناء حديث *

(١) يباح
بالاصل
(٢) كذا
في الاصل
وسقط منه
المسألة الثانية
والثالثة فليحذر

فأذ كر إن شاء الله تعالى مقاصد ما ذكره مختصرة قال الشافعي والأصحاب يجوز الاستئجار على الحج وعلى العمرة لدخول النية فيهما كالزكاة ويجوز بالبذل كما يجوز بالاجارة وهذا لا خلاف فيه صرح به القاضي أبو الطيب في المجرد والأصحاب قالوا وذلك بأن يقول حج عني وأعطيك نفقتك أو كذا وكذا وإنما يجوز الاستئجار حيث تجوز النية وإنما تجوز في صورتين في حق الميت وفي المعضوب كما سبق بيانه وأجرة الحج حلال من أطيب المكاسب *

(فرع) الاستئجار في جميع الاعمال ضربان (أحدهما) استئجار عين الشخص (والثاني) الزام ذمته العمل مثال الاول من الحج أن يقول المعضوب استأجرتك أن تحج عني ولو قال احجج بنفسك كان تأكيداً (ومثال الثاني) ألزمت ذمتك تحصيل الحج لي أولاً ويفترق النوعان في أمور ستراها إن شاء الله تعالى ثم لصحة الاستئجار شروط وآثار وأحكام موضعها كتاب الاجارة والذي نذكر هنا ما يتعلق بخصوص الحج قال أصحابنا وكل واحد من ضربي الاجارة قد يعين فيه زمن العمل وقد لا يعين وإذا عين فقد تعين السنة الاولى وقد تعين غيرها فأما في اجارة العين فان عيننا السنة الاولى جاز بشرط أن يكون الخروج والحج فيما بقي منها مقدورا للأجير فلو كان مريضاً لا يمكنه الخروج أو كان الطريق غير آمن أو كانت المسافة بعيدة بحيث لا تنقطع في بقية السنة لم يصح العقد للعجز عن المنفعة فان عيننا غير السنة الاولى لم يصح العقد كاستئجار الدار للشهر المستقبل قال أصحابنا إلا أن تكون المسافة بعيدة بحيث لا يمكن قطعها في سنة فلا يضر التأخير ولكن يشترط السنة الاولى من سني الامكان فيعتبر فيها ماسبق (وأما) الاجارة الواردة على الذمة فلا يشترط فيها السنة الاولى بل يجوز تعين السنة الاولى وتعين غيرها فان عين الاولى أو غيرها تعينت وإن أطلق حمل على الاولى، ولا يقدر في هذه الاجارة مرض الأجير ولا خوف الطريق لا مكان الاستئجار في هذه الاجارة ولا يقدر فيها أيضاً ضيق الوقت ان عين غير السنة الاولى قال أصحابنا وليس للأجير في اجارة العين أن يستنيب بحال وأما في اجارة الذمة فقد أطلق الجمهور أن له الاستئابة وقال الصيدلاني والبعوي وآخرون ان قال ألزمت ذمتك تحصيل حجة لي جاز أن يستنيب وان قال احجج بنفسك لم يجز أن يستنيب بل يلزمه أن يحج بنفسه لان الغرض يختلف باختلاف أعيان الاجراء وحكي امام الحرمين هذا الفصل عن الصيدلاني وخطاه

واحد وحاق واحد فنقيس السعي والطواف عليهما ثم في الفصل مسألتان (أحدهما) لو أحرم بالعمرة أولاً ثم أدخل عليها الحج نظر ان أدخله عليها في غير اشهر الحج لغى ولم يتغير احرامه بالعمرة وإن أدخله عليها في أشهر الحج نظر ان أحرم بالعمرة في غير أشهر الحج فهذه الصورة

فيه وقال الاجارة في الصورة الثانية باطلة لان الدينية مع الربط بالغنيمة يتناقضان كمن أسلم في ثمرة انسان معين قال الرافي ويهذا اشكال قوى *

(فرع) ذكر الشيخ أبو حامد في تعليقه والمحاملي وآخرون من الاصحاب في هذا الموضع أن البيع ينقسم الى شرين كلاجارة (احدهما) بيع عين وهو أن يبيع عينا بعينه فيقول بعتك هذا فان أطلق العقد اقتضى الصحة وتسليم العين في الحال فان تأخر التسليم يوما او شهرا او اكثر لم يبطل العقد سواء كان بعذر او بلا عذر وان شرط في العقد تأخير السلم ولو ساعة بطل العقد لانه غرر لا يفتقر العقد اليه وربما تلف المعقود عليه والصواب الثاني وهو بيع صفة وهو السلم فان أطلق العقد اقتضى الحلول وإن شرط أجلا صح بخلاف الضرب الاول لان ما في الذمة لا يتصور تلفه فلا غرر *

(فرع) قال أصحابنا أعمال الحج معروفة فان علمها المتعاقدان عند العقد صحت الاجارة وان جهلها أحدهما لم تصح بلا خلاف ومن صرح به امام الحرمين والبيهقي والمتولي وهل يشترط تعيين الميقات الذي يحرم منه الاجير نص الشافعي في الام ومختصر المزني أنه يشترط وأنص في الاملاء أنه لا يشترط والاصحاب أربع طرق (أصحها) وبه قال أبو اسحاق المروزي والا كثرون ووافق المصنفون علي تصحيحه فيه قولان (أصحهما) لا يشترط ويحمل على ميقات تلك البلدة في العادة الغالبة لان الاجارة تقع على حج شرعي والحج الشرعي له ميقات معقود شرعا وغيرها فانصرف الاطلاق اليه ولانه لا فرق بين ما يقرره المتعاقدان وما تقرر في الشرع أو العرف كما لو باع بضمن مطلق فانه يحمل على ما تقرر في العرف وهو النقد الغالب ويكون كما قرره ومن نص على تصحيح هذا انقول الشيخ أبو حامد في تعليقه والمحاملي والبنديجي والرافي وآخرون (والقول الثاني) يشترط لان الاحرام قد يكون من الميقات وفوقه ودونه والغرض يختلف بذلك فوجب بيانه (والطريق الثاني) ان كان للبلد طريقة ان مختلفا الميقات أو طريق يفضي الي ميقاتين كقرن وذات عرق لاهل العراق وكلجيفة وذى الحليفة لاهل الشام فانهم تارة يمرون بهذا وتارة يمرون بهذا اشترط بيانه والا فلا وهذا الطريق مشهور في طريق العراق وخراسان (والثالث) ان كان الاستئجار عن حي اشترط وان كان عن ميت فلا لان الحي قد يتعلق له به غرض بخلاف الميت فان المقصود في حقه تحصيل الحج وهذا الطريق حكاه المصنف في كتاب الاجارة والشيخ أبو حامد والمحاملي وسائر العراقيين وضعفه الشيخ

قد ذكرها في الكتاب في اول الباب الثاني وستجدها عند الوصول اليها مشروحة ان شاء الله تعالى * وان احرم بالعمرة في اشهر الحج وادخل عليها الحج في اشهره وهو المقصود في هذا الموضع فينظر ان

أبو حامد وآخرون وقالوا هذا والذي قبله ليس بشيء وثقله امام الحرمين (والرابع) يشترط قولاً واحداً حكاه الدارمي قال أصحابنا فإن شرطاً تعيينه فاهملناه فسدت الاجارة لئلا يقع الحج عن المستأجر له لوجود الاذن ويلزمه أجره المثل وهذا لا خلاف فيه قاله المتولي وغيره ولو عينا ميقاتا أقرب الى مكة من ميقات بلد المستأجر فهو شرط فاسد وتفسد الاجارة لئلا يصح الحج عن المستأجر وعليه أجره المثل كما سبق ولو عينا ميقاتا أبعد عن مكة من ميقاته صححت الاجارة ويتعين ذلك الميقات كما لو نذرته وأما تعيين زمان الاحرام فليس بشرط بلا خلاف لان للاحرام وقتاً مضبوطاً لا يجوز التقدم عليه ولو شرط الاحرام من أول يوم من شوال جاز ولزمه الوفاء به ذكره المتولي وغيره قال القاضي حسين والمتولي وعلى هذا لو أحرم في أول شوال وأفسده لزمه في القضاء أن يحرم في أول شوال كما في ميقات المكان قال أصحابنا وإن كانت الاجارة للحج والعمرة اشترط بلا خلاف بيان أنهما أفراد أو تمتع أو قران لا اختلاف الغرض به وقد ذكر المصنف هذا في كتاب الاجارة

(فرع) نقل المزي أن الشافعي نص في المنشور أنه إذا قال المعضوب من حج عني فله مائة درهم فحج عنه انسان استحق المائة قال المزي ينبغي أن يستحق أجره المثل لان هذا اجارة فلا يصح من غير تعيين الاجر هذا كلام الشافعي والمزي وقد ذكر المصنف المسألة في أول باب الجمالة والاصحاب في المسألة ثلاثة أوجه (الصحيح) وقوع الحج عن المستأجر ويستحق الاجير الاجرة المسماة وبهذا قطع المصنف والجمهور كما نص عليه الشافعي قالوا لانه جمالة وليس باجارة والجمالة تجوز على عمل مجهول فالملوم أولي (واشائي) وهو اختيار المزي أنه يقع عن المستأجر ويستحق الاجير أجره المثل لا المسمي حكى امام الحرمين أن معظم الاصحاب مالوا الى هذا وليس كما قل وهذا القائل يقول لا تجوز الجمالة على عمل معلوم لانه يمكن الاستئجار عليه (واشائي) أنه يفسد الاذن ويقع الحج عن الاجير لان الاذن غير متوجه الى انسان بعينه فهو كما لو قال وكنت من أراد بيع دارى في بيعها فالوكالة باطلة ولا يصح تصرف البائع اعتماداً على هذا التوكيل وهذا الوجه حكاه الرافعي وذكر امام الحرمين أن شيخ والده أبا محمد أشار اليه فقال لا يمتنع أن يحكم بفساد الاذن وهذا الوجه ضعيف جداً بل باطل مخالف للنص والمذهب والدليل فاذا قلنا بالمذهب والمنصوص فقال من حج عني فله مائة درهم فسمعه رجلاً وأحرما عنه قال القاضي حسين والاصحاب إن سبق

لم يشرع في الواواف جاز وصا قارنا لان عائشة رضي الله عنها احرمت بالعمرة لما خرجت مع رسول الله ﷺ عام حجة الوداع فخاضت ولم يمكنها ان تطوف للعمرة وخافت فوات الحج لو اخرته الى

إحرام أحدهما وقع عن المذتأجر القائل ويستحق السابق المائة وإحرام الثاني يقع عن نفسه ولا يستحق شيئاً وإن أحرمهما معاً أو شك في السابق والمعية لم يقع شيء منه عن المذتأجر بل يقع إحرام كل واحد منهما عن نفسه لأنه ليس أحدهما أولى من الآخر فصار كمن عقد نكاح اختين بعقد واحد ولو قال من حج غني فله مائة دينار فأحرم عنه رجلان أحدهما بعد الآخر وقع إحرام السابق بالإحرام عن المذتأجر القائل وله عليه المائة ولو أحرمهما معاً وقع حج كل واحد منهما عن نفسه ولا شيء لهما على القائل لما ذكرناه في الصورة السابقة ولأنه ليس فيها أول ولو كان العوض مجهولاً أن قال من حج غني فله عبد أو ثوب أو دراهم وقع الحج عن القائل بأجرة المثل والله أعلم *

(فرع) إذا استأجر من يحج عنه بأجرة فاسدة أو فسدت الأجرة بشرط فاسد وحج الأجير وقع الحج عن المذتأجر بأجرة المثل بلا خلاف صرح به أصحابنا ونقل إمام الحرمين اتفاق الأصحاب عليه لصحة الإذن قال الإمام وغيره وهو كما لو وكله في البيع بشرط عوض فاسد للوكيل فلا إذن صحيح والعوض فاسد فإذا باع الوكيل صح واستحق أجرة المثل *

(فرع) قال الرافعي مقتضي كلام إمام الحرمين والغزالي بجواز تقديم أجرة العين على وقت خروج الناس للحج وأن للأجير انتظار خروجهم ويخرج مع أول رفقة قال الرافعي والذي ذكره جمهور الأصحاب على اختلاف طبقاتهم ينزع فيه ويفتضي اشتراط وقوع العقد في وقت خروج الناس من ذلك البلد حتى قال البغوي لا تصح أجرة العين إلا في وقت خروج القافلة من ذلك

أن تطهر فدخل عليها النبي ﷺ وهي تبكي فقال مالك أنفست قالت بلى قل ذلك شيء كتبه الله على بنات آدم أهلى بالحج واصنعي ما يصنع الحاج غير ألا تطوفى بالبيت وطوافك يكفيك لحجك وعمرتك « (١) فامرها صلى الله عليه وسلم بإدخال الحج على العمرة لتصير قارئة حتى لا يفوتها الحج فادخلها طافت للنسكين معاً وإن شرع في الطوف أو أنه لم يجز إدخال الحج عليها ولم يجوز ذكروا في نهله أربعة معان

(١) * (حديث) * أن عائشة أحرمت بالعمرة لما خرجت مع النبي صلى الله عليه وسلم عام حجة الوداع فحاضت ولم يمكنها أن تطوف للعمرة وخافت فوات الحج لو أخرت إلى أن تطهر فدخل عليها النبي صلى الله عليه وسلم لم فقال لها مالك أنفست قالت بلى قال ذلك شيء كتبه الله على بنات آدم أهلى بالحج واصنعي ما يصنع الحاج غير أن لا تطوفى بالبيت وطوافك يكفيك لحجك وعمرتك : متفق عليه من حديثها وله الفاظ ومن حديث جابر : وزاد أبو داود في حديث جابر غير أن لا تطوفى بالبيت ولا تصلى وذكره البخاري تعليقا في كتاب الحيض ووصله بمعناه من وجه آخر في أواخر الكتاب *

البلد بحيث يشتغل عقب العقد بالخروج أو بأسبابه مثل شراء الزاد ونحوه فإن كان قبله لم يصح قال وبنوا على ذلك أنه لو كان الاستئجار بمكة لم يجوز إلا في أشهر الحج لتمكنه من الاشتغال بالعمل عقب العقد قال وعلي ما قاله الامام والغزالي لو جرى العقد في وقت تراءى التلوج والانداء فوجبان (أحدهما) يجوز وبه قطع الغزالي في الوجيز وصححه في الوسيط لأن توقع زوالهما مضبوط (والثاني) لا لتعذر الاشتغال بالعمل في الحال بخلاف انتظار خروج الرقعة فإن خروجها في الحال غير متعذر هذا كله في اجارة العين (أما) اجارة الذمة فيجوز تقديمها على الخروج بلا شك هذا آخر كلام الرافي وقد أنكر عليه الشيخ أبو عمرو بن الصلاح هذا النقل عن جمهور الاصحاب قال وما ذكره عن البغوي يمكن التوفيق بينه وبين كلام الامام أو هو شذوذ من البغوي لا ينبغي أن يضاف إلى جمهور الاصحاب فإن الذي رأيناه في الشامل والقيمة والبحر وغيرها مقتضاه أنه يصح العقد في وقت يمكن فيه الخروج والسير على العادة والاشتغال بأسباب الخروج قال صاحب البحر أما عقدها في أشهر الحج فيجوز في كل موضع لا يمكن الاحرام في الحال هذا كلام أبي عمرو وقد قال القاضي حنين في تعليقه إنما يجوز عقد اجارة العين في وقت الخروج إلى الحج واتصال القوافل لأن عليه الاشتغال بعمل الحج عقب العقد والاشتغال بشراء الزاد والتأهب للسفر منزله منزلاً السفر وليس عليه الخروج قبل الرقعة ولو استأجره أخاه من قبل زمان خروج القافلة لم تنعقد الاجارة لأن الاجارة في زمان مستقبل باطلة هذا كلام القاضي حسين وقال المصنف في اول باب الاجارة فإن استأجر من يحج لم يحج إلا في الوقت الذي يتمكن فيه من اتوجه فإن كان في موضع قريب لم يحج قبل أشهر الحج لأنه يأتى استيفاء العقود عليه عن حال العقد وإن كان في موضع بعيد لا يدرك الحج إلا ان يسير قبل أشهره لم يستأجر إلا في الوقت الذي يتوجه بعده لأنه وقت الشروع في الاستيفاء وقال المحاملي في المجموع في هذا الباب من كتاب الحج لا يجوز أن يستأجره في اجارة العين إلا في الوقت الذي يتمكن من افعال الحج أو ما يحتاج اليه في سيره إلى الحج عقب العقد قال فان كان ذلك بمكة أو غيرها

(أحدها) أنه اشتغل بعمل من أعمال العمرة واتصل بالاحرام بمقصوده فيقع ذلك العمل عن العمرة ولا ينصرف بعده إلى القران (والثاني) أنه أتى بفرض من فروض العمرة فإن الفرائض هي المعينة وما عداها لا ينصرف عن انصرافها إلى القران (والثالث) أنه أتى بمعظم أفعال العمرة فإن الطواف هو المعظم في العمرة فإذا وقع عن العمرة لم ينصرف إلى غيرها (والرابع) أنه أخذ في التحلل في العمرة وحينئذ لا يليق به إدخال احرام عليه لأنه يقتضي قوة الاحرام وكاله والمتحلل جار في تقصان الاحرام وشبه الشيخ أبو علي ذلك بما لو ارتدت الرجعية فراجعها الزوج في الردة فإن الشافعي رضي الله عنه نص على أنه لا يجوز لأن الرجعة

من البلاد التي يمكن ابتداء الحج فيها في أشهر الحج ويدركه لم يحزن ان يستأجره قبل أشهر الحج لانه لا حاجة به الي ذلك فيكون في معنى شرط تأخير السلم في اجارة العين وان استأجره في أشهر الحج صح لانه يمكنه ان يحرم بالحج وياخذ في افعاله عقب عقد الاجارة فلا يتأخر العقود عليه عن حال العقد وإن كان يبلى لا يمكنه ان يحج الا بان يخرج منه قبل أشهر الحج جاز ان يستأجره في الوقت الذي يحتاج فيه الى السير الى الحج والخروج له من البلد ولا يجوز قبل ذلك ومثله في تعليق الشيخ أبي حامد وذ كره البندنجي وكثيرون وقال القاضي أبو الطيب في المجرى لا يجوز اجارة العين إلا في وقت يمكن العمل فيه أو يحتاج فيه الى السبب فان كان بمكة أو في بلاد قريبة بحيث لا يحتاج الى تقديم السير على أشهر الحج كبلاد العراق لم يحز عقدها إلا في أشهر الحج وان كان يحتاج الى تقديم السير قبل أشهره كبلاد خراسان جاز تقديم العقد على أشهر الحج بحسب الحاجة فاما عقده في أشهر الحج فيجوز في كل مكان لا يمكن الاشتغال به وقال الدارمي اذا استأجر عنه فان وصل العقد بالرحيل صح العقد وان لم يصله فان كان في غير أشهر الحج لم يحز وقال ابن المزيان يجوز وقيل ان كان يبلى

استباحة فلا تصح والمرأة جارية إلى تحريم وهذا المعنى الرابع هو الذي أورده أبو بكر الفارسي في العيون وحيث جوزنا إدخال الحج على العمرة فذلك اذا كانت العمرة صحيحة فان افسدها ثم أدخل عليها الحج ففيه خلاف سنورده من بعد ان شاء الله تعالى (المسألة الثانية) لو احرم بالحج في وقته أولا ثم أدخل عليه العمرة ففي جواز قولان (القديم) وبه قال أبو حنيفة انه يجوز كما يجوز ادخال الحج على العمرة والجامع انهما نسكان يجوز الجمع بينهما (والجديد) وبه قال احمد رحمه الله أنه لا يجوز لان الحج اقوى وآكد من العمرة لاختصاصه بالوقوف والرمي والمبيت والضعيف لا يدخل على القوي وإن كان القوي قد يدخل على الضعيف ألا ترى ان فراش ملك النكاح لما كان اقوى من فراش ملك اليمين لاختصاصه بافادة قوة حقوق نحو الطلاق والظهار والايلاء والميراث لم يحز إدخال فراش ملك اليمين على فراش ملك النكاح حتى لو اشترى أخت منكوحة لم يحز له وطؤها ويجوز إدخال فراش النكاح على فراش ملك اليمين حتى لو نكح أخت امته وأخت ام ولده حل له وطؤها وايضا فانه إذا أدخل الحج على العمرة زاد بادخاله اشياء لم تكن عليه وإذا أدخل العمرة على الحج لم يزد شيئا على ما عليه فلو جوزناه لأسقطنا العمرة عنه بالدم وحده وذلك مما لا وجه له والى هذا المعنى اشار في الكتاب بقوله لانه لم يتغير الاحرام به بعد انعقاده فان لم تجوز ادخال العمرة على الحج فذاك وان جوزناه فالى متى تجوز فيه وجوه مفرعة على المعاني الاربعة في المسألة السابقة (احدها) انه يجوز قبل طواف القدوم ولا يجوز بعد اشتغاله به لانيانه بعمل من اعمال الحج وذ كره في التهذيب ان هذا اصح (والثاني) ويحكي عن الخضرى انه يجوز بعد طواف القدوم ما لم يسم وما لم يأت بفرض من فروض الحج فان اشتغل بشئ منها فلا (والثالث) يجوز وان اشتغل

قريب كبعداد لم يجوز وان كان بعيدا جاز *

﴿ فرع ﴾ إذا لم يشرع في الحج في السنة الاولى لعذر أو لغير عذر فان كانت الاجارة على العين انفسخت بلا خلاف لغوات المعقود عليه وان كانت في الذمة ينظر ان لم يعينا سنة فقد سبق أنه كتعين السنة الاولى وذ كر البغوى أنه يجوز التأخير عن السنة الاولى والحالة هذه لكن يثبت للمستأجر الخيار وان عينا السنة الاولى أو غيرها وأخرعنها فطريقان مشهوران (أصحهما) على قواين كما لو انقطع الملم فيه في محله (أظهرهما) لا يفسخ العقد (والثاني) يتفسخ قولاً واحداً وهو مقتضى كلام المصنف في باب الاجارة وبه قطع غيره فاذا قلنا لا يفسخ فان كان المستأجر هو المعضوب عن نفسه فله الخيار إن شاء فسخ وان شاء أخر ليحج الاجير في السنة الاخرى وان كان الاستئجار عن ميت فقال المصنف وسائر أصحاب العراقيين وجماعة من غيرهم لا خيار للمستأجر قالوا لانه لا يجوز التصرف في الاجرة إذا فسخ العقد ولا بد من استئجار غيره في السنة الثانية فلا وجه للفسخ

بفرض ما لم يقف بعرفة فاذا وقف فلا لانه معظم أعمال الحج وعلى هذا لو كان قدسعي فعليه إعادة السعي ليقع عن النسكين جميعاً كذا قاله الشيخ في معظم الفروع (والرابع) يجوز وإن وقف ما لم يشتغل بشيء من أسباب التحلل من الرمي وغيره فان اشتغل فلا وعلى هذا لو كان قدسعي فقياس ما ذكره الشيخ وجوب إعادته وحكي الامام فيه وجهين وقال المذهب انه لا يجب ويجب على القارن دم لما روى عن عائشة رضي الله عنها قالت « أهدي رسول الله ﷺ عن ازواجه بقرة ونحن قارنات » (١) ولان الدم واجب على المتمتع بنصر القرآن وأفعال المتمتع أكثر من أفعال القارن فاذا وجب عليه الدم فلا ن يجب على القارن كن اولى وصفة

(١) * (حديث) * عائشة أهدي عنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بقرة ونحن قارنات: لم أجده هكذا وفي الصحيحين عنها في حديث اوله خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم لخمس بقين من ذى القعدة الحديث وفيه قد دخل علينا يوم النحر بلحيم بقر فقلت ما هذا فقبل ذبح رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أزواجه: وفي لفظ فأتينا بلحيم بقر فقلت ما هذا فقالوا أهدي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن نسائه البقر: وللنسائي ذبح رسول الله صلى الله عليه وسلم عنا يوم حججنا بقرة بقرة ولمسلم عن جابر ذبح رسول الله صلى الله عليه وسلم عن عائشة: وفي لفظ عن نسائه بقرة يوم النحر وفي سنن ابن ماجه والحاكم عن أبي هريرة ذبح رسول الله صلى الله عليه وسلم عن اعتمر من نسائه في حجة الوداع بقرة بينهن قال البيهقي تفرد به الوليد بن مسلم ولم يذكر سماعه فيه ويقال انه أخذه عن يوسف بن السفر وهو ضعيف ثم رواه من وجه آخر مصرحاً بسماع الوليد فيه وقال ان كان محفوظاً فهو حديث جيد *

وحكى إمام الحرمين هذا عن العراقيين ثم قال وفيما ذكره نظر قال ولا يمنع أن يثبت الخيار للورثة نظراً للميت وسيميدون بالفسخ استرداد الاجرة وصرح فيها الى احرام آخر أخرى بتحصيل المقصود هذا كلام الامام وتابعه الغزالي على ذلك فحكى قول العراقيين وجزم به ثم قال وفيه احتمال وذكر احتمال إمام الحرمين وقال البغوي وآخرون يجب على المولى مراعاة المصلحة فان كانت في ترك الفسخ تركه وان كانت في الفسخ لحوف إفلاس الاجير أو هربه لزمه أن يفسخ فان لم يفسخ ضمن قال الرافعي هذا هو الاصح قال فيجوز أن يحمل المنقول عن العراقيين على أحد أمرين وأثبتهما الأئمة (أحدهما) صور بعضهم المنع بما إذا كان الميت قد أوصى بان يحج عنه فلان مثلاً ووجهه بان الوصية

دم القران كصفة دم التمتع وكذا بدله وعن مالك ان على القارن بدنة وحكى الحنطلى عن القديم مثله لما ان التمتع أكثر ترفيها لاستمتاعه بمحظورات الاحرام بين النسكين فاذا اكتفى منه بشاة فلان يكتفى بهما من القارن كان أولى والله أعلم *

قال ﴿ الثالث التمتع وهو أن يفرد العمرة ثم الحج والسن يتحد الميقات اذا تحرم بالحج من جوف مكة وله ستة شروط (الاول) ان لا يكون من حاضري الحرام المسجد فان الحاضر ميقاته نفس مكة فلا يكون قد ربح ميقاتاً وكل من مسكنه دون مسافة القصر حو الى مكة فهو من الحاضرين والآخرى اذا جاوز الميقات غير مرید نسكاً فكما دخل مكة اعتمر ثم حج لم يكن متمتعاً اذا صار من الحاضرين اذ ليس يشترط فيه قصد الإقامة (الثاني) أن يحرم بالعمرة في أشهر الحج فلو تقدم تحللها لم يكن متمتعاً اذ لم يزحم الحج بالعمرة في مظنته ولو تقدم احرامها دون التحلل ففيه خلاف فاذا لم يكن متمتعاً ففي لزوم دم الاساءة لاجل أنه أحرم بالحج من مكة لا من الميقات وجوباً (الثالث) أن يقع الحج والعمرة في سنة واحدة (الرابع) ألا يعود الى ميقات الحج فلو عاد اليه أو الى مثل مسافته كان مفرداً ولو عاد الى ميقات كان أقرب من ذلك الميقات فوجهاً (الخامس) ان يقع النسكان عن شخص واحد فلو اعتمر عن نفسه ثم حج عن المستأجر فلا تمتع على أحد الوجهين (السادس) نية التمتع على أحد الوجهين تشبيهاً بالجمع بين الصلاتين (والاصح) أنه لا يشترط كما في القران *

﴿ التمتع هو أن يحرم بالعمرة من ميقات بلده ويدخل مكة ويأتي بأعمال العمرة ثم ينشئ الحج من مكة سمي متمتعاً لاستمتاعه بمحظورات الاحرام بينهما أو تمكنه من الله الاستمتاع لحصول التحلل وعند أبي حنيفة رحمه إن كان قد ساق الهدى لم يتحلل بفراغه من العمرة بل يحرم بالحج فاذا فرغ منه حل منها جميعاً وإن لم يسق الهدى تحلل عند فراغه من العمرة * لنا أنه متمتع ما أكل أفعال عمرته فاشبهه واذا لم يسق الهدى (وقوله) أن يفرد العمرة ثم الحج فيه إشارة الى أن أفعالهما

مستحقة العرف اليه (والثاني) قال أبو اسحق في الشرح للمستأجر عن الميت أن يرفع الامر الى القاضي ليفسخ العقد إن كانت المصلحة تقتضيه وأن لا يستقل به فاذا نزل ما ذكره على المعنى الاول ارتفع الخلاف وإن نزل على الثاني هان امره هذا كلام الرافعي (أما) اذا استأجر انسان من مال نفسه من يحج عن الميت فهو كاستئجار المعضوب لنفسه في ثبوت الخيار بالاتفاق (وأما) اذا استأجر المعضوب لنفسه من يحج عنه فمات المعضوب واخر الاجير الحج عن السنة المعينة فقال الرافعي لم ار المسألة مسطورة قال وظاهر كلام الغزالي انه ليس للوارث فسخ الاجارة قال الرافعي والقياس ثبوت الخيار للوارث كالرد بالعيب ونحوه هذا كلام الرافعي والصحيح المختار أنه ليس له الفسخ اذا لاميراث في هذه الاجرة بخلاف الرد بالعيب قال أصحابنا ولو قدم الاجير على السنة المعينة جاز بلا خلاف وقد زاد خيراً وفرقوا بينه وبين من عجل المسلم فيه قبل المحل فان في وجوب قبوله خلاف وتفصيل بأنه قد يكون له غرض في تأخير قبض المسلم فيه ليحفظ في الذمة ونحو ذلك بخلاف الحج ﴿فرع﴾ اذا انتهى الاجير الى الميقات المتعين للاحرام إما بشرطه وأما بالشرع اذا لم يشترط تعيينها يحرم عن المستأجر بل أحرم عن نفسه بعمره فلما فرغ منها أحرم عن المستأجر بالحج فله

لا تتداخل بل يأتي بهما على الكمال بخلاف ما في القران (وقوله) لسن يتحد الميقات إذ يحرم بالحج من جوف مكة معناه أنه بالتمتع من العمرة الى الحج يربح ميقاتاً لأنه لو أحرم بالحج من ميقات بلده لكان يحتاج بعد فراغه من الحج الى أن يخرج من أدنى الحل فيحرم بالعمرة منه واذا تمتع استغنى عن الخروج لأنه يحرم بالحج من جوف مكة فكان راجحاً أحد الميقاتين ويجب على المتمتع دم قل الله تعالى (فمن تمتع بالعمرة الى الحج فما استيسر من الهدى) وانما تجب بشروط (أحدها) ألا يكون من حاضري المسجد الحرام قال الله تعالى (ذلك لمن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام) والمعنى فيه أن الحاضر بمكة ميقاته للحج نفس مكة فلا يكون بصورة التمتع راجحاً ميقاتاً وكل من مسكنه دون مسافة القصر فهو من حاضري المسجد الحرام فان زادت المسافة فلا وبه قال أحمد وعند أبي حنيفة رحمه الله حاضر المسجد أهل المواقيت والحرم وما بينهما وقال مالك هم أهل مكة وذى طوى وربما روى عنه أنهم أهل الحرم لنا ان من قرب من الشيء ودنا منه كان حاضراً إياه يقال حضر فلان فلانا اذا دنا منه ومن كان مسكنه دون مسافة القصر فهو قريب نازل منزلة المقيم في نفس مكة ولهذا لا يجوز للخارج اليه الترخص بالفطر والقصر ونحوهما علي ان في مذهب أبي حنيفة بعدا فانه يؤدي الى اخراج القريب من الحاضرين وادخال البعيد فيهم لتفاوت مسافات المواقيت ثم المسافة التي ذكرناها مرعية من نفس مكة أو من الحرم حكى ابراهيم المروزي فيه وجهين (والثاني) هو الدائر في عبارات أصحابنا العراقيين ويدل

حالان (أحدهما) أن لا يعود إلى الميقات فيصح الحج عن المستأجر للأذن ويحط شيء من الأجرة المسماة لاخلاله بالأحرام من الميقات الملتزم وفي قدر المخطوط خلاف متعلق باصل وهو أنه اذا سار الاجير من بلد الاجارة وحج فالأجرة تقع عن مقابلة أصل الحج وخدتها أم موزعة على السير والاعمال فيه قولان مشهوران سنوضحهما قريبا إن شاء الله تعالى فيما اذا مات الاجير (أحدهما) توزع على الاعمال والسير جميعا (والثاني) على الاعمال وقال ابن سريج إن قال استأجرتك لتحج عني يقسط على الاعمال فقط وإن قال لتحج عني من بلد كذا يقسط عليهما وحمل القولين على هذين الحالين فإن خصصناها بالاعمال وزعت الأجرة المسماة على حجة من الميقات وحجة من مكة لأن المقابل بالأجرة على هذا هو الحج من الميقات فاذا كانت أجرة الحجة المسماة من مكة ديناران والمساواة من الميقات خمسة دنائير فالتفاوت ثلاثة أخماس فيحط ثلاثة أخماس المسمى وإن وزعنا الأجرة على السير والاعمال وهو المذهب قولان (أحدهما) لا تحسب له المسافة هنا لأنه صرفها إلى غرض نفسه لأحرامه بالعمرة من الميقات فعلى هذا توزع على حجة تنشأ من بلد الاجارة ويقع الأحرام بها من الميقات وعلى حجة تنشأ من مكة فيحط من المسمى بنسبته فاذا كانت أجرة المنشأة من البلد مائة والمنشأة من مكة عشرة حط تسعة أعشار المسمى (والقول الثاني) وهو الأصح يحسب قطع المسافة إلى الميقات لجواز أنه قصد الحج منه إلا أنه عرض له العمرة فعلى هذا توزع المسماة على حجة منشأة من بلد الاجارة إحرامها من الميقات وعلى حجة منشأة من البلد إحرامها من مكة فاذا كانت أجرة الأولى مائة والثانية تسعين حط عشر المسمى فحصل في الجملة ثلاثة أقوال (المذهب) منها هذا الأخير قال أصحابنا ثم إن الاجير في مسألتنا يلزمه دم لأحرامه بالحج بعد مجاوزة الميقات وسند كره أن شاء الله تعالى خلافا في غير صورة الأعمار إن إساءة المجاوزة هل تنجبر باخراج الدم حتى لا يحط شيء من الأجرة أم لا وذلك الخلاف يحجيء هنا ذكره أبو الفضل ابن عبدان وآخرون فاذا الخلاف في قدر المخطوط *

﴿فرع﴾ للقول باثبات أصل الخط قال الرافعي ويجوز أن يفرق بين الصورتين ويقطع بعدم الانجبار هنا لأنه ارتفق بالمجاوزة هنا حيث أحرم بالعمرة لنفسه (الحال الثاني) أن يعود إلى الميقات بعد الفراغ من العمرة فيحرم بالحج منه فهل يحط شيء من الأجرة يبني على الخلاف السابق (إن

عليه أن المسجد الحرام عبارة عن جميع الحرم لقوله تعالى (فلا يقربوا المسجد الحرام بعد عامهم هذا) ولو كان له مسكنان (أحدهما) في حد القرب من الحرم والآخر في حد البعد فإن كان مقامه بالبعد أكثر فهو أفاق وإن كان بالقرب أكثر فهو من الحاضرين وإن استوى مقامه بهما

قلنا) الاجرة موزعة على الاعمال والسير لم يحسب السير لانصرافه إلى عمرة ووزعت الاجرة على حجة منشأة من بلد الاجارة إحرامها من الميقات وعلى حجة منشأة من الميقات بغير قطع مسافة ويحط بالنسبة من المسمى (وإن قلنا) الاجرة في مقابلة الاعمال أو وزعناها عليه وعلى السير وحسبت المسافة فلا يحط وتجب الاجرة كلها وهذا هو المذهب ولم يذكر البندنجي وكثيرون غيره *
﴿فرع﴾ قال الشافعي الواجب على الاجير أن يحرم من الميقات الواجب بالشرع أو الشرط فإن أحرم منه فقد فعل واجبا وإن أحرم قبله فقد زاد خيراً هذه عبارة الشيخ أبي حامد وسائر الاصحاب فإن جاوز الاجير الميقات المعتبر بالشرط أو الشرع غير محرم ثم أحرم بالحج للمستأجر فينظر إن عاد اليه وأحرم منه فلا دم ولا يحط من الاجرة شيء وإن أحرم من جوف مكة أو بين الميقات ومكة ولم يعد لزمه دم للاساءة بالمجاوزة وهل ينجر به الخلل حتى لا يحط شيء من الاجرة فيه طريقان مشهوران حكاهما المصنف في كتاب الاجارة والاصحاب (أصحهما) عند المصنف والاصحاب فيه قولان (أحدهما) ينجر ويصير كأنه لا مخالفة فيجب جميع الاجرة وهذا ظاهر نصه في الاملاء والقديم لأنه قال يجب الدم ولم يذكر الحط (وأصحهما) وهو نصه في الام والمختصر يحط (والطريق الثاني) القطم بالحط وتأولوا ما قاله في الاملاء والقديم بأنه سكت عن وجوب الحط ولا يلزم من سكوته عنه عدم وجوبه مع أنه نص على وجوب الحط في المختصر والام (فإن قلنا) بالانجبار فهل نعتبر قيمة الدم وتقابلها بالتفاوت فيه وجهان حكاهما القاضي حسين وإمام الحرمين والغزالي والمتولي والبعثي وآخرون (أصحهما) لا لأن التعويل في هذا القول على جبر الخلل وقد حكم الشرع بأن الدم يجبره من غير نظر إلى اعتبار القيمة (والثاني) نعم فلا ينجر ما زاد على قيمة الدم فعلى هذا تعتبر قيمة الدم فإن كان التفاوت مثلها أو أقل حصل الانجبار ولا حط وإن كان أكثر وجب الزائد هذا إذا قلنا بالانجبار وإن قلنا بالمذهب وهو الحط ففي قدره وجهان بناء على الاصل السابق وهو أن الاجرة في مقابلة ماذا (إن قلنا) في مقابلة الاعمال فقط وزعنا المسمى على حجة من الميقات وحجة من حيث أحرم (وإن قلنا) في مقابلة الاعمال والسير وهو المذهب وزعنا المسمى على حجة من بلدة إحرامها من الميقات وعلى حجة من بلدة إحرامها من حيث أحرم وعلى هذا يقل المخطوط ثم حكى الشيخ أبو محمد وإمام الحرمين

نظر إلى ماله وأهله فإن اختص باحدهما أو كان في أحدهما أكثر فالحكم له وإن استويا في ذلك أيضاً اعتبر حاله بعزمه فأيهما عزم على الرجوع إليه فهو من أهله فإن لم يكن له عزم فلا اعتبار بالذي خرج منه ولو استوطن غريب بمكة فهو من الحاضرين ولو استوطن مكى بالعراق فليس

ومن تابعهما وجهين في أن النظر إلى الفراسخ وحدها أم يعتبر مع ذلك السهولة والحزونة (أصحهما) الثاني (أما) إذا عدل الاجير عن طريق الميقات المعتبر إلى طريق آخر ميقاته مثل المعتبر أو أقرب إلى مكة فطريقان (أصحهما) وهو المنصوص وبه قطع البندنجي والجمهور أنه لا شيء عليه وحكي القاضي حسين والبعثي وغيرهما فيه وجهين (أصحهما) هذا لأنه قائم مقام الميقات المعتبر (والثاني) أنه كمن ترك الميقات وأحرم بعده لأنه بالشرط تعين المكان (أما) إذا عينا موضعاً آخر فإن كان أقرب إلى مكة من الشرعي فالشرط فاسد يفسد الاجارة كما سبق إذ لا يجوز لمريد النسك مجاوزة الميقات غير محرم وإن كان أبعد بأن عينا الكوفة فيلزم الاجير الاحرام منها وفاء بالشرط فلو جاوزها وأحرم بعد مجاوزتها فهل يلزمه الدم فيه وجهان (الاصح) المنصوص نعم لأنه جاوز الميقات الواجب بالشرط فاشبهه بمجاوزة الميقات الشرعي (والثاني) لا لأن الدم يجب في مجاوزة الشرعي فإن قلنا لا يلزمه الدم وجب حط قسط من الاجرة قطعاً وإن ألزمناه الدم ففي حصول الانجبار به الطريقان السابقان (المذهب) لا ينجبر وكذا لو لزمه الدم لترك مأمور به كالرمي والمبيت ففيه الطريقان قل الشيخ أبو حامد والاصحاب فإن ترك نسكاً لادم فيه كالمبيت وطواف الوداع إذا قلنا لادم فيهما لزمه رد شيء من الاجرة بقسطه بلا خلاف ولا ينجبر لأنه ليس هنا دم ينجبر به على القول الضعيف فإن لزمه بفعل محذور كاللبس والقلم لم يحط شيء من الاجرة بلا خلاف لأنه لم ينقص شيئاً من العمل اتفق أصحابنا على التصريح بهذا ونقل الغزالي وغيره الاتفاق عليه ويجب الدم في مال الاجير بلا خلاف ولو شرط الاحرام في أول شوال فأخذه لزمه الدم وفي الانجبار الخلاف وكذا لو شرط أن يحج ماشياً فحج راكباً لأنه ترك مقصوداً هكذا حكى المسألتين عن القاضي حسين الرافعي ثم قال ويشبه أن يكونا مفرعين على أن الميقات المشروط الشرعي والا فلا يلزمه الدم كما في مسألة تعيين الكوفة هذا كلام الرافعي وقطع البغوي بانه إذا استأجره ليحج ماشياً فحج راكباً (فان قلنا) الحاج راكباً أفضل فقد زاد خيراً

له حكم الحاضرين والاعتبار بما آل إليه الامر ولو قصد الغريب مكة ودخلها متمتعاً ناوياً للاقامة بها بعد الفراغ من النسكين أو من العمرة أو نوى الاقامة بها بعد ما اعتمر لم يكن من الحاضرين ولم يسقط عنه دم التمتع فإن الاقامة لا تحصل بمجرد النية وذكر حجة الاسلام رحمه الله في هذا الشرط صورة هي من مواضع التوقف ولم أجدها لغيره بعد البحث وهي أنه قال والافاقي اذا جاوز الميقات غير مريد نسكاً فلما دخل مكة اعتمر ثم حج لم يكن متمتعاً اذ صار من الحاضرين اذ ليس يشترط فيه قصد الاقامة وهذه الصورة متعلقة أولاً بالخلاف في أن من قصد مكة هل يلزمه

(وإن قلنا) الحج ماشياً أفضل فقد أساء بترك المشى وعليه دم وفي وجوب رد التفاوت بين أجرة الرأكب والمشى وجهان بناء على ما سبق وهذا الذي قاله المتولي هو الأصح *

(فرع) قال أصحابنا إذا استأجره للقران بين الحج والعمرة فتارة يمثل وتارة يعدل إلى جهة أخرى فإن يمثل فقد وجب دم القران وعلي من يجب فيه وجهان وقيل قولان (أصحهما) على المستأجر وبه قطع الشيخ أبو حامد والبندنجي كما لو حج بنفسه لأنه الذي شرط القران (والثاني) على الاجير لأنه المترفع فعلى الاول لو شرطاه على الاجير فسدت الاجارة نص عليه الشافعي واتفق عليه الاصحاب لأنه جمع بين بيع مجهول واجارة لأن الدم مجهول الصفة فإن كان المستأجر معسراً فالصوم الذي هو بدل الهدى على الاجير لأن بعض الصوم وهو الايام الثلاثة ينبغي أن يكون في الحج لقوله تعالى (فصيام ثلاثة أيام في الحج) والذي في الحج منها هو الاجير كذا ذكره البغرى وقال المتولي هو كما عاجز عن الهدى والصوم جميعاً وعلي الوجهين يستحق الاجرة بكاملها (فما) إذا عدل فينظر إن عدل إلى الافراد فحج ثم اعتمر فإن كانت الاجارة على العين لزمه أن يرد من الاجرة حصة العمرة نص عليه الشافعي في المناسك الكبير واتفق عليه الاصحاب قولوا لأنه لا يجوز تاخير العمل في هذه الاجارة عن الوقت المعين وإن كانت في الذمة نذر فإن عاد إلى الميقات للعمرة فلا شيء عليه لأنه زاد خيراً ولا على المستأجر أيضاً لأنه لم يقرن وإن لم يعد فعلى الاجير دم لحجارته الميقات للعمرة وهل يحط شيء من الاجرة أم تنجبر الاساءة بالدم فيه الخلاف السابق وإن عدل إلى التمتع فقد أشار المتولي إلى أنه إن كانت اجارة عين لم يقع الحج عن المستأجر لوقوعه في غير الوقت المعين وهذا هو قياس ما سبق قريباً من نص الشافعي وإن كانت على الذمة نظر إن عاد إلى الميقات للحج فلا دم عليه ولا على المستأجر وإن لم يعد فوجهان (أحدهما) لا يجعل مخالفاً لتقارب الجهتين فيكون حكمه كما لو امتثل وفي كون الدم على الاجير أو المستأجر الوجهان (وأصحهما) يجعل مخالفاً فيجب الدم على الاجير لاساءته وفي حط

الاحرام بحج أو عمرة أم لا ثم ما ذكره من عدم اشتراط الإقامة مما تنازع فيه كلام عامة الاصحاب ونقلهم عن نصه في الاملاء والقديم فانه ظاهر في اعتبار الإقامة بل في اعتبار الاستيطان والله أعلم وفي النهاية والوسيط حكاية وجهين في صورة تداني هذه وهي أنه لو جاوز الغريب الميقات وهو لا يريد نسكاً ولا دخول الحرم ثم بدا له قريباً من مكة أن يعتمر فاعتمر منه وحج بعدها على صورة التمتع هل يلزمه الدم (أحد) الوجهين أنه لا يلزمه لأنه لم ياتزم الاحرام وهو على مسافة بعيدة وحين خطر له ذلك كان على مسافة الحاضرين (وأصحهما) يلزمه لأنه وجد صورة التمتع وهو

شيء من الاجرة الخلاف السابق في الاجير إذا أحرّم بعد مجاوزة الميقات (قيل) يحط قولاً واحداً والاصح قولان (أصحهما) يحط (والثاني) لا قال الرافعي وذكر أصحاب الشيخ أبي حامد أنه يلزم الاجير دم لتترك الميقات وعلي المستاجر دم آخر لان القرآن الذي أمر به يتضمنه قال واستبعده ابن الصباغ وغيره *

(فرع) إذا استأجره للتمتع فامثل فهو كما لو استأجره للقران فامثل وإن أفرد نظر إن قدم العمرة وعاد لاحرام الحج الى الميقات فقد زاد خيراً وإن أخر العمرة نظرت فإن كانت اجارة عين انفصلت في العمرة لفوات وقتها المعين فيرد حصتها من المصحى وإن كانت الاجارة في الذمة وعاد الى الميقات للعمرة لم يلزمه شيء وإن لم يعد فعليه دم لتترك الاحرام بالعمرة من الميقات وفي حط شيء من الاجرة الخلاف السابق وإن قرن فقد زاد خيراً نص عليه الشافعي لانه أحرّم بالنسكين من الميقات وكان مأموراً بأن يحرم بالحج من مكة ثم إن عدد الافعال للنسكين فلا شيء عليه والا فهل يحط شيء من الاجرة لاقتضائه على الافعال فيه وجهان وكذا الوجهان في ان الدم علي المستاجر أم الاجير *

(فرع) لو استأجره للأفرد فامثل فذلك فلو قرن نظر إن كانت الاجارة على العين فالعمرة واقعة في غير وقتها فهو كما لو استأجره للحج وحده فقرن وقد سبق بيانه في فرع بعد المسألة الثالثة من المسائل التي قبل فصل الاستئجار وذكرنا فيه قولين بتفريعهما (الجديد) الاصح وقوع النسكين عن الاجير (وأما) إن كانت الاجارة في الذمة فيقعان عن المستاجر وعلي الاجير الدم وهل يحط شيء من الاجرة للخلل أم يجبر بالدم فيه الخلاف وإن تمتع فإن كانت الاجارة على العين وقد أمره بتأخير العمرة فقد وقعت في غير وقتها فيرد ما يخصها من الاجرة وإن أمره بتقديمها أو كانت الاجارة على الذمة وقعا عن المستاجر ولزم الاجير دم إن لم يعد الى الميقات لاحرام الحج وفي حط شيء من الاجرة الخلاف * هذا كله إذا كان المحجوج عنه حياً فإن كان ميتاً فقرن الاجير أو تمتع وقع النسكان عن الميت بكل حال صرح به الشيخ أبو حامد والاصحاب قالوا لان الميت لا يفتقر الى اذنه في وقوع الحج والعمرة عنه لان الشافعي نص على أنه لو بادر أجنبي فحج عن الميت صح ووقع عن فرض الميت من غير وصية ولا اذن وارث ولو قال الحي للاجير حج

غير معلود من الحاضرين وذكر في الوسيط في توجيه هذا الوجه أن اسم الحاضرين لا يتناوله الا إذا كان في نفس مكة أو كان متوطناً حولها لم يعتبر انتوطن فيمن هو بمكة واعتبره فيمن هو حولها والنفس لا تنقاد لهذا الفرق ثم كما لا يجب الدم على المكي إذا أتى بصورة التمتع لا يجب عليه إذا

عني وإن تمتعت أو قرنت فقد أحسنت فقرن أو تمتع وقع الذكاز (١) بلا خلاف صرح به البندنيجي وغيره ولو استؤجر للحج فاعتمر أو للعمرة فحج فإن كانت الاجارة لميت وقع عن الميت لما ذكرنا وإن كانت عن حي وقعت عن الاجير ولا أجرة له في الحالين *

(فرع) إذا جامع الاجير وهو محرم قبل التحلل الاول فسد حجه وانقلب الحج اليه فيلزمه الغدية في ماله والمضى في فاسده والقضاء هذا هو الصحيح المشهور وبه قطع الجمهور وتظاهرت عليه نصوص الشافعي وفيه قول آخر أنه لا ينقلب ولا يفسد ولا يجب القضاء بل يسبق صحيحا واقعا عن المستأجر لان العبادة للمستأجر فلا تفسد بفعل غيره وبهذا القول قال المزني أيضا والمذهب الاول * قال إمام الحرمين إنما قلنا تنقلب الحجة الفاسدة إلى الاجير ولا تضاف بعد الفساد إلى المستأجر لان الحجة المطلوبة لا تحصل بالحجة الفاسدة بخلاف من ارتكب محظورا غير مفسد وهو أجير لان مثل هذه الحجة يعتد به شرعا فوق الاعتداد به في حق المستأجر والحج لله تعالى وإن اختلفت الاضافات والحجة الفاسدة لا تبرى الذمة (فاذا قلنا) بالمذهب فإن كانت اجارة عين انفسخت ويكون القضاء الذي يأتي به واقعا عن الاجير ويرد الاجرة بلا خلاف وإن كانت في الذمة لم تنفسخ لأنها لا تختص بزمان فاذا قضى في السنة الثانية فعمد يقع القضاء فيه وجهان مشهوران وقل جماعة هما قولان (أحدهما) عن المستأجر لانه قضاء الاول ولو سلم الاول من الفساد لكان عن المستأجر فكذا قضاؤه (وأصحهما) عن الاجير وبه قطع البندنيجي وآخرون لان الاداء الفاسد وقع عنه فعلى هذا يلزمه سوى القضاء حجة أخرى فيقضي عن نفسه ثم يحج عن المستأجر في سنة أخرى أو يستتيب من يحج عنه في تلك السنة أو غيرها وإذا لم تنفسخ الاجارة فللمستأجر خيار الفسخ لتاخر المقصود * هذا إن كان معضوبا فإن كانت الاجارة عن ميت ففيه الوجهان السابقان فيما إذا لم يحج الاجير في السنة المعينة في اجارة الذمة قل الخراسانيون ثبت الخيار ومنعه العراقيون وقد سبق توجيههما *

(فرع) إذا أحرم الاجير عن المستأجر ثم صرف الاحرام الى نفسه ظاهرا منه أنه ينصرف وأنتم الحج على هذا الظن فلا ينصرف الحج الى الاجير بل يبقى للمستأجر بلا خلاف نص عليه (٢) واتفق عليه الاصحاب وعلاوه بان الاحرام من العقود اللازمة فاذا انعقد علي وجه لا يجوز صرفه الى غيره وفي استحقاق الاجير الاجرة قولان مشهوران في الطريقتين (أحدهما) لا يستحق شيئا

(١) كذا

بالاصل

(٢) بياض

بالاصل حذر

قرن وبان الاصل دم التمتع المنصوص عليه في الكتاب فاذا لم يجب ذلك علي المكى لم يجب دم القران وروى الحناطي وجهها أن عليه دم القران ويشبه أن يكون هذا الاختلاف مبني على وجهين

لا عراضه عنها ولأنه عمل لنفسه فيما يعتقد (وأصحهما) عند الأصحاب في الطريقين يستحق لحصول غرض المستأجر وكأ لو استأجره ليأتي له حائطا فيناه الاجير ظانا أن الحائط له فانه يستحق الاجرة بلا خلاف وقد سبق هذا وسبق الفرق بينه وبين الاجير في الحج على القول الاول لان الاجير في البناء لم يجر ولا خالف وفي الحج جار وخالف فان قلنا يستحق الاجير في الحج فهل يستحق المسمى أم اجرة المثل فيه وجهان حكاهما المتولي وغيره (أصحهما) وبه قطع الجمهور يستحق المسمى لان العقد لم يفسد فبقى المسمى (والثاني) اجرة المثل لانه عين العقد بنيت وهذا ضعيف تقلا ودليلا قل إمام الحرمين وهذان القولان في استحقاق الاجرة بناءا الائمة علي ما اذا دفع ثوبا الى صباغ ليصبغه باجرة فجحد الثوب وأصر على أخذه لنفسه ثم صبغه لنفسه ثم تدم ورده على مالكه هل يستحق الاجرة على مالك الثوب فيه قولان والله أعلم *

﴿ فرع ﴾ اذا مات الحاج عن نفسه في أثنائه هل تجوز النيابة على حجه فيه قولان مشهوران (الأصح) الجديد لا يجوز كالصلاة والصوم (والقديم) يجوز لدخول النيابة فيه فعلى الجديد يبطل المأني به إلا في الثواب ويجب الاحجاج عنه من تركته إن كان قد استقر الحج في ذمته وان كان تطوعا أو لم يستطع الا هذه السنة لم يجب وعلى القديم قديموت وقديبق وقت الاحرام وقديموت بعد خروج وقته فان بقي أحرم النائب بالحج ويقف بعرفة ان لم يكن الميت وقف ولا يقف ان كان وقف ويأتي بباقي الاعمال فلا بأس بوقوع احرام النائب داخل الميقات لانه يبني على احرام أنشي منه وان لم يبق وقت الاحرام فهم يحرم به النائب وجهان (أحدهما) وبه قال أبو اسحق يحرم بعمره ثم يطوف ويسعى فيجزيانه عن طواف الحج وسعيه ولا يبيت ولا يرمى لانهما ليسا من العمرة ولكن يجبران بالدم (وأصحهما) وبه قطع الاكثرون تفريعا على القديم أنه يحرم بالحج ويأتي ببقية الاعمال وانما يمنع أنشاء الاحرام بعد أشهر الحج اذا ابتدأه وهذا ليس مبتدأ بل مبني على احرام قد وقع في أشهر الحج وعلى هذا اذا مات بين التحلين أحرم احراما لا يحرم اللبس والقلم وانما يحرم النساء كما لو بقي الميت هذا كله اذا مات قبل التحلين فان مات بعدهما لم تجز النيابة بلا خلاف لانه يمكن جبر الباقي بالدم قل الرافي وأوهم بعضهم اجراء الخلاف وهذا غلط *

﴿ فرع ﴾ اذا مات الاجير في أثنائه الحج فله أحوال (أحدها) يموت بعد الشروع في الاركان وقبل فراغها فهل يستحق شيئا من الاجرة فيه قولان مشهوران ذكرهما المصنف في كتاب الاجارة

نقلهما صاحب العدة في أن دم القران دم جبر او دم نسك والمشهور أنه دم جبر وهل يجب علي المكى اذا قرن أنشاء الاحرام من أدنى الحل كما لو أفرد العمرة أم يجوز أن يحرم من جوف مكة

(أحدهما) لا يستحق شيئا لأنه لم يحصل المقصود فهو كما لو قال من رد عبدي فله دينار فرده الى باب الدار ثم هرب أو مات فانه لا يستحق شيئا (وأصحهما) عند المصنف والاصحاب يستحق بقدر عمله لأنه عمل بعض ما استؤجر عليه فوجب له قسطه كمن استؤجر لبناء عشرة أذرع فبني بعضها ثم مات فانه يستحق بقسطه بخلاف الجعالة فانها ليست عقدا لازما انما هي التزام بشرط فاذا لم يوجد الشرط بكامله لا يلزمه شيء كتعليق الطلاق والعتيق قال الشيخ أبو حامد والاصحاب القول الاول هو نصه في القديم والثاني الاصح هو نصه في الام والاملاء قال أصحابنا وسواء مات بعد الوقوف بعرفات أو قبله ففيه القولان هذا هو المذهب (وقيل) يستحق بعده قطعاً حكمه الرافعي وهو شاذ ضعيف فاذا قلنا يستحق فهل يقسط على الاعمال فقط أم عليها وعلى قطع المسافة جميعا فيه قولان مشهوران وقد ذكرهما المصنف في باب الاجارة وسبق بيانهما قريبا (فأصحهما) عند المصنف وطائفة على الاعمال فقط (وأصحهما) عند الاكثرين على الاعمال والمسافة جميعا من صححه الرافعي وآخرون وفي المسألة طريق آخر قدمناه عن ابن سريج أنه إن قال استأجرتك لتعجني عنى قسط على العمل فقط وإن قال لتعجني من بلد كذا قسط عليهما وحمل القولين على هذين الحالين والله أعلم * ثم هل يجوز البناء على فعل الاجير ينظر إن كانت اجارة عين انفسخت ولا بناء لورثة الاجير كما لو لم يكن له أن يستنيب وهل للمستأجر أن يستأجر من يني فيه القولان السابقان في الفرع قبله في جواز البناء وإن كانت الاجارة على الذمة (فان قلنا) لا يجوز البناء فلورثة الاجير أن يستأجروا من يستأنف الحج عن المستأجر فان أمكنهم في تلك السنة لبقاء الوقت فذاك وإن تأخر إلى السنة القابلة ثبت الخيار في فسخ الاجارة كما سبق (وإن جوزنا) البناء فلورثة الاجير أن يبنوا ثم القول فيما يحرم به النائب وفي حكم إحرامه بين التحليلين على ما سبق في الفرع قبله (الحال الثاني) أن يموت بعد الشروع في السفر وقبل الاحرام وفيه وجهان مشهوران حكاهما المصنف في باب الاجارة (الصحيح) المنصوص للشافعي رحمه الله تعالى في القديم والجديد وبه قطع الجمهور لا يستحق شيئا من الاجرة بناء على أن الاجرة لا تقابل قطع المسافة بسبب إلى الحج وليس بحج فلم يستحق في مقابلته اجرة كما لو استأجر رجلا ليخبز له فاحضر الآلة وأوقد النار ومات قبل أن يخبز فانه لا يستحق شيئا هذا تعليل المصنف وعلل غيره بأنه لم يحصل شيئا

ادراجا للعمرة تحت الحج فيه وجهان (أصحهما) الثاني ويجريان في الافاقي إذا كان بمكة وأراد القران (الشرط الثاني) أن يحرم بالعمرة في أشهر الحج فلو أحرم وفرغ من أعمالها قبل أشهر الحج ثم حج لم يلزمه الدم لأنه لم يجمع بين الحج والعمرة في وقت الحج فاشبه المفرد لما لم يجمع بينهما لم

من المقصود (والثاني) وهو قول أبي سعيد الاصطخري وأبي بكر الصرفي يستحق من الاجرة بقدر ما قطع من المسافة وافيا بهذا نسبة العرامطة وحكي الرافي وجها ثالثا عن أبي الفضل بن عبدان أنه إن قال استأجرتك لتعج من بلد كذا استحق بقسطه وهذا نحو ما سبق عن ابن سريج في الحال الاول (الحال الثالث) أن يموت بعد فراغ الاركان وقبل فراغ باقي الاعمال فينظر إن فات وقتها أو لم يفت ولكن لم تجوز البناء وجب جبر الباقي بالدم من مال الاجير وهل يرد شيئا من الاجرة فيه الخلاف السابق فيمن أحرم بعد مجاوزة الميقات ولم يعد اليه وجبره بالدم وهو طريقان (المذهب) وجوب الرد وإن جاوزنا البناء وكان وقتها باقيا فان كانت الاجارة على العين انفسخت في الاعمال الباقية ووجب رد قسطها من الاجرة ويستأجر المستأجر من يرى ويبيت ولا دم في تركة الاجير وان كانت في الذمة استأجر وارث الاجير من يرمي ويبيت ولا حاجة الى الاحرام لانهما عملان يفعلان بعد التحليل ولا يلزم الدم ولا رد شيء من الاجرة ذكره المتولي وغيره *

(فرع) إذا أحصر الاجير قبل إمكان الاركان تحلل قال الشافعي في الام والاصحاب ولا قضاء عليه ولا على المستأجر كانه أحصر وتحلل فان كان حجة تطوع أو كانت حجة اسلام وقد استقرت قبل هذه السنة بقي الاستقرار وإن كان استطاعها هذه السنة سقطت الاستطاعة فاذا تحلل الاجير فعمن يقع ما أتى به فيه وجهان (أحدهما) عن المستأجر كما لو مات إذ لا تقصير (والثاني) عن الاجير كما لو أفسده فعلى هذا دم الاحصار على الاجير وعلى الاول هو على المستأجر في استحقاقه شيئا من الاجرة الخلاف المذكور في الموت وإن لم يتحلل ودام على الاحرام حتى فاته الحج انقلب الاحرام اليه كما في الافساد لانه مقصر حيث لم يتحلل باعمال عمرة وعليه دم الفوات ولو حصل الفوات بنوم أو تاخر عن القافلة أو غيرها من غير احصار انقلب المأتي به الى الاجير أيضا كما في الافساد ولا شيء للاجير على المذهب وقيل فيه الخلاف المذكور في الموت وقال الشيخ أبو حامد هل له من الاجرة بقدر ما عمله الى حين انقلب الاحرام اليه فيه قولان منصوصان *

(فرع) لو استأجر المعضوب من يبيع عنه فاحرم الاجير عن نفسه تطوعا فوجهان حكاهما إمام الحرمين (أحدهما) وهو قول الشيخ أبو محمد ينصرف إلى المستأجر قال أبو محمد وكذا كل

يلزمه دم وقد ذكر الائمة أن دم التمتع منوط من جهة المعنى بامرین (أحدهما) ربيع ميقات كما سبق (والثاني) وقوع العمرة في أشهر الحج وكانوا لا يزحجون الحج بالعمرة في مظنته ووقت إمكانه

من في ذمته حجة مرسله باجارة فاذا نوى التطوع بالحج انصرف الى ما في ذمته كما لو نوى التطوع وعليه حجة الاسلام أو النذر أو القضاء فانه ينصرف الى ما عليه دون التطوع بلا خلاف (والوجه الثاني) وهو الصحيح وهو قول سائر الاصحاب يقع تطوعا للاجير قال إمام الحرمين وما قاله شيخنا أبو محمد انفراد به ولا يساعده عليه أحد من الاصحاب لانا انما تقدم واجب الحج على نقله لامر يرجع إلى نفس الحج مع بقاء الامه على تقديم الاولى فالاولى في مراتب الحج (وأما الاستحقاق على الاجير فليس من خاصة الحج ولو الزم الاجير ذمته بالاجارة ما لا يلزم مثله لكان حكم الوجوب فيه حكم الوجوب في الحج قال والذي يوضح ذلك أن الحجة قد تكون تطوعا من المستأجر إذا جوزنا الاستئجار في حج التطوع وهو الاصح فلا خلاف في أن ذلك اللزوم ليس من مقتضيات الحج والله أعلم *

(فرع) قال أصحابنا لو استأجر رجلان رجلا يحج عنهما فأحرم عنهما معا انعقد إحرامه لنفسه تطوعا ولا انعقد لواحد منهما لان الاحرام لا انعقد عن اثنين وليس أحدهما أولي من الآخر ولو أحرم عن أحدهما وعن نفسه معا انعقد إحرامه عن نفسه لان الاحرام عن اثنين لا يجوز وهو أولي من غيره فانعقد هكذا نص عليه الشافعي في الام وتابعه الشيخ أبو حامد والقاضي أبو الطيب والاصحاب *

(فرع) إذا استأجره اثنان ليحج عنهما أو أمراه بلا إجارة فأحرم عن أحدهما لا بعينه انعقد إحرامه عن أحدهما وكان له صرفه إلى أيهما شاء قبل التلبس بشيء من أفعال الحج * هذا مذهبنا ونقله العبدري عن مذهبنا وبه قال أبو حنيفة ومحمد بن الحسن وقال أبو يوسف يقع عن نفسه * دليلنا أن مالكا يعتقد ابتداء ذلك الاحرام به مطلقا ثم يصرفه إلى ما يشاء كما لو أحرم مطلقا عن نفسه ثم صرفه إلى حج أو عمرة * واحتج أبو يوسف بأنه أحرم باحرام معين فاذا أحرم مطلقا لم يأت بالأمر فيه (قلنا) تقيض ما أسند للنيابة هذا إذا استأجره ليحج بنفسه فان عقدا معا فالعقد باطل في حقها وإن عقد أحدهما بعد الآخر فالاول صحيح والثاني باطل وإن عقدا العقدين في الذمة صحا فان تبرع بالحج عن أحدهما يثبت الآخر الخيار في فسخ العقد لتأخير حقه *

(فرع) قال صاحب الحاوي في باب الاجارة على الحج من كتاب الحج لو استأجره لزيارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم لم يصح قال وأما الجعالة على زيارة القبر فان كانت على مجرد الوقوف

ويستسكرون ذلك فورد التمتع رخصة وتخفيفا إذ الغريب قد يرد قبل عرفة بأيام ويشق عليه استدامة الاحرام لو أحرم من الميقات ولا سبيل إلى مجاوزته فجوز له أن يعتمر ويتحلل * ولو أحرم بها قبل أشهر الحج وآتى بجميع أفعالها في أشهره ففيه قولان (أحدهما) يلزمه الدم قاله في القديم والاملاء لانه

عند القبر ومشاهدته لم تصح لأنه لا تدخل النيابة وإن كانت على الدعاء عند زيارة قبره صلى الله عليه وسلم صحت لأن الدعاء تدخله النيابة ولا تضر الجبالة بنفس الدعاء *

(فرع) في مذاهب العلماء في الاستئجار للحج * قد ذكرنا أن مذهبنا صحة الاجارة للحج بشرطه السابق وبه قال مالك * وقال أبو حنيفة وأحمد لا يصح عقد الاجارة عليه بل يعطي رزقاً عليه قال أبو حنيفة يعطيه نفقة الطريق فإن فضل منها شيء رده ويكون الحج للفاعل والمستأجر ثواب نفقته لأنه عبادة بدنية فلا يجوز الاستئجار عليها كالصلاة والصوم ولأن الحج يقع طاعة فلا يجوز أخذ العوض عليه * دليلنا أنه عمل تدخله النيابة فجاز أخذ العوض عليه كتفرقة الصدقة وغيرها من الاعمال (فإن قيل) لا نسلم دخول النيابة بل يقع الحج عن الفاعل (قلنا) هذا منابذ للاحاديث الصحيحة السابقة في إذن النبي صلى الله عليه وسلم في الحج عن العاجز وقوله صلى الله عليه وسلم «فدين الله أحق بالقضاء» «وحج عن أيك» وغير ذلك (فإن قيل) ينتقض بشاهد الفرع فإنه ثابت عن شاهد الاصل ولا يجوز له أخذ الاجرة على شهادته (قلنا) شاهد الفرع ليس ثابتاً عن شاهد الاصل وإنما هو شاهد على شهادته ولو كان ثابتاً عنه لجاز أن يشهد بأصل الحق لا على شهادته ودليل آخر وهو أن الحج يجوز أخذ الرزق عليه بالاجماع فجاز أخذ الاجرة عليه كبناء المساجد والقناطر (فإن قيل) ينتقض بالجهاد (قلنا) الفرق أنه إذا حضر الصف تعين الجهاد فلا يجوز أن يجاهد عن غيره وعليه فرضه (وأما) الرزق في الجهاد فإنه يأخذه لقطع المسافة (وأما) الجواب عن قياسهم على الصوم والصلاة فهو أنه لا تدخلها النيابة بخلاف الحج (وعن) تولهم الحج بقس طاعة فينتقض بأخذ الرزق والله أعلم *

(فرع) قد ذكرنا أنه إذا استأجره ليفرد الحج والعمرة فقرن عنه وقسم الحج والعمرة عن المحجوج عنه وقد زاده خبراً وبه قال أبو يوسف ومحمد * وقال أبو حنيفة إذا أمره أن يحج عن ميت أو يعتمر فقرن فهو ضامن للمال الذي أخذه لأنه لم يأت بالمأمور به على وجهه * دليلنا أنه أمره بحج وعمرة فأتى بهما وزاده خيراً بتقديم العمرة *

(فرع) قال القاضي أبو الطيب في تعليقه في هذا الموضع قال الشافعي لا بأس أن يكثرى المسلم جملاً من ذمي للحج عليها لكن الذمي لا يدخل الحرم فيوجه مع جملة مسلماً يقودها ويحفظها قال الشافعي وإذا كان المسلم عند نصراني خلفه في الحل ولا يجوز ادخاله معه الحرم *

(فرع) قال أصحابنا إذا قال الموصى أحجوا عني فلاناً فمات فلان وجب أحجاج غيره كما

حصلت المزاحمة في الافعال وهي المقصودة والاحرام كالتمهيد لها (وأصحابنا) لا يلزمه قاله في الام

لو قال اعتقوا عن رقبته فاشترى رقبته ليعتقوها فمات قبل الاعتاق وجب شراء أخرى قال القاضي أبو الطيب ودليل المسائلين أن المقصود فيها تحصيل العبادة فإذا مات من غير إيقاعها أقيم غيره مقامه * قال المصنف رحمه الله تعالى *

ولا يجوز الإحرام بالحج إلا في أشهر الحج والدليل عليه قوله عز وجل (الحج أشهر معلومات فمن فرض فيهن الحج فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج) والمراد به وقت إحرام الحج لأن الحج لا يحتاج إلى أشهر فدل على أنه أراد به وقت الإحرام ولأن الإحرام نسك من مناسك الحج فكان مؤقنا كالوقوف والطواف وأشهر الحج شوال وذو القعدة وعشر ليال من ذي الحجة وهو إلى أن يطلع الفجر من يوم النحر لما روى عن ابن مسعود وجابر وابن الزبير رضي الله عنهم أنهم قالوا « أشهر الحج معلومات شوال وذو القعدة وعشر ليال من ذي الحجة » فان أحرم بالحج في غير أشهره انعقد إحرامه بالعمرة لأنها عبادة مؤقتة فإذا عقدها في غير وقتها انعقد غيرها من جنسها كصلاة الظهر إذا أحرم بها قبل الزوال فإنه ينعقد إحرامه بالنفل ولا يصح في سنة واحدة أكثر من حجة لأن الوقت يستغرق أفعال الحجة الواحدة فلا يمكن أداء الحجة الأخرى * (

الشرح) (قوله) لأن الوقت يستغرق أفعال الحجة الأجود أن يقال لأن الحجة تستغرق الوقت ثم في الفصل مسائل (أحداها) فيما يتعلق بالفاظه فقوله تعالى (فمن فرض فيهن الحج) قال المفسرون وغيرهم من العلماء معناه من أوجب علي نفسه وألزمها الحج ومعني الفرض في اللغة الإلزام والإيجاب (وأما) الرفث فقال ابن عباس والجمهور المراد به الجماع وقال كثيرون المراد به هنا التعرض للنساء بالجماع وذكره بحضرتهم فما ذكره من غير حضور النساء فلا بأس به وهذا مروي عن ابن عباس وآخرين (وأما) الفسوق فقال ابن عباس وابن عمر والجمهور هو المعاصي كلها (وأما) الجدال فقال المفسرون وغيرهم المراد النهي عن جدال صاحبه ومما رآه حتى يغضبه وسميت الخصامة مجادلة لأن كل واحد من الخصمين يروم أن يقتل صاحبه عن رأيه ويصرفه عنه وقال مجاهد وأبو عبيدة وغيرهما معناه هنا ولا شك في الحج أنه في ذي الحجة والمراد بإبطال ما كانت الجاهلية عليه من تأخيرها وفعلهم النساء وهو النسئ والتأخير والاول هو قول الجمهور وقد ذكر المصنف تفسير ابن عباس الآية في آخر باب الإحرام قال المفسرون وأهل المعاني وغيرهم ظاهر الآية نهي ومعناها نهى أي لا ترفثوا ولا تفسقوا ولا تجادلوا واختلف القراء السبعة في قراءة

وبه قاله أحمد رحمه الله لأنه لم يجمع بين النسكين في أشهر الحج لتقدم أحد أركان العمرة عليها

هذه الآية فقرأ ابن كثير وأبو عمر (فلا رفث ولا فسوق) بالرفع والتنوين وقرأ باقي السبعة بالنصب
 فيهما بلا تنوين واتفقوا على نصب اللام من جدال (وأما) قوله تعالى (الحج أشهر) والمراد شهران
 وبعض الثالث فجار على المعروف في لغة العرب في إطلاقهم لفظ الجمع على اثنين وبعض الثالث
 ومنه قوله تعالى (يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء) ويكفيها طهران وبعض الطهر الاول (وأما) قول
 المصنف وقت احرام الحج فهكذا قاله أصحابنا في كتب الفقه واتفقوا عليه ووافقهم بعض العلماء
 (وأما) النحويون وأصحاب المعاني ومحققوا المفسرين فذكروا في الآية قولين (أحدهما) تقديرها أشهر
 الحج أشهر معلومات فحذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه (والثاني) تقديرها الحج حج أشهر
 معلومات أي لا حج الا في هذه الاشهر فلا يجوز في غيرها خلاف ما كانت الجاهلية تفعله من
 حجهم في غير ما فعلى هذا يكون حذف المصدر المضاف للاشهر قال الواحدى ويمكن حمل الآية على
 غير إضمار وهو ان الاشهر جعلت نفس الحج لكون الحج فيها كقولهم ليل نائم لما كان النوم فيه
 جعل نائما (وأما) قول المصنف ولان الاحرام نسك من مناسك الحج وكان مؤقنا كالوقوف والطواف
 فمقصوده به الزام تعبير الثورى ومالك وأبي حنيفة وغيرهم ممن يقول إنه يجوز الاحرام بالحج في
 جميع السنة ولا يأتي بشي من أفعاله قبل أشهره ووافقونا على أن الوقوف والطواف لا يكونان في
 كل السنة بل هما مؤقتان فقياس المصنف الاحرام عليهما (وأما) قوله اشهره شوال وذو القعدة
 او القعدة - بفتح القاف - على المشهور وحكى كسره اذ ذوالحجة - بكسر الحاء - على المشهور وحكى
 فتحها (وأما) الآثار المذكورة عن ابن مسعود وغيره فسنذكرها في فرع مذاهب العلماء ان شاء
 الله تعالى (وأما) قول المصنف لانها عبادة مؤقتة فقال القلعى احتراز بمؤقتة عن الوضوء والغسل وهو
 ما إذا توضأ للظهر مثلاً قبل الزوال فانه يصح وضوءه للظهر وغيرها وتنقذ طهارته التي عينها بعينها
 قال ويحتمل أنه أراد إذا كان متطهراً فتوضأ أو اغتسل بنية الحدث أو الجنابة الذين يوجدان في
 المستقبل فانه لا يصح له ما نواه ولا ينعقد وضوءه تجديدًا ولا غسله مسنونًا قال ويحتمل أن يحتز من
 التيمم وهو اذا تيمم للظهر قبل الزوال فانه لا يصح تيممه ولا يجوز أن يصلي به فريضة ولا نافلة

وعن ابن سريج رحمه الله أن النصيب محمولان على حالين وليست المسألة على قولين ان أقام بالميقات
 بعد إحرامه بالعمرة حتى دخل أشهر الحج أو عاد اليه محرماً بهما في الأشهر لزمه الدم وإن جاوزه
 قبل الأشهر ولم يعد اليه لم يلزمه والفرق حصوله بالميقات محرماً في الأشهر مع التمكن من الاحرام
 بالحج وان سبق الاحرام مع بعض الاعمال أشهر الحج فالخلاف فيه مرتب (ان) لم توجب الدم اذا
 سبق الاحرام وحده فهنا أولى (وإن) أوجبناه فوجهان والظاهر أنه لا يجب أيضاً وعن مالك رحمه

(فاما) الفريضة فلانه تيمم لها قبل وقتها (وأما) النافلة فلانه إنما يستبنيحها بالتيمم تبعاً للفريضة فإذا لم يستبنيح المتبوع لم يستبنيح التابع (وأما) قوله كصلاة الظهر إذا أحرم بها قبل الزوال فانه ينعقد إحرامه بالنفل فهكذا قاس الشافعي والاصحاب وكذا نقله المزي في المختصر وهذا الذي قاله من انعقاد الظهر نفلاً إذا أحرم بها قبل الزوال هو المذهب وبه قطع المصنف وجمهور العراقيين وفيه قول آخر أنها لا تنعقد وسبق بيان المسألة في أول صفة الصلاة وصورة المسألة إذا ظن دخول الوقت فبان خلافه (فاما) إذا أحرم بها قبل الزوال علماً بان الوقت لم يدخل فلا تنعقد صلاته على المذهب وفيه خلاف ضعيف جداً سبق هناك (واعلم) أن قياس المصنف والشافعي والاصحاب على من صلى الظهر قبل الزوال أرادوا به ما إذا كان جاهلاً بعدم دخول الوقت وحينئذ يقال ليست صورة الحج مثلها الا أن يفرض فيمن أحرم بالحج في غير أشهره ظاناً جواز ذلك علماً بأنه لا ينعقد الحج في غير أشهره وظاهر كلامهم أنه لا فرق بين العالم والجاهل فينبني الاشكال والله أعلم (المسألة الثانية) لا ينعقد الاحرام بالحج إلا في أشهر الحج بخلاف عندنا وأشهره شوال وذو القعدة وعشر ليال من ذي الحجة آخرها طلوع الفجر ليلة النحر (فاما) كون أولها أول شوال فجمع عليه (وأما) امتدادها الى طلوع الفجر فهو الصحيح المشهور الذي نص عليه الشافعي في المختصر وقطع به جمهور الاصحاب في الطريقين وحكي الخراسانيون وجهاً أنه لا يصح الاحرام ليلة العشر بل آخر الشهر آخر يوم عرفة وحكى القاضي أبو الطيب في تعليقه والمحاملي والسرخسي وصاحب البيان وآخرون قول الشافعي أن أشهر الحج شوال وذو القعدة وذو الحجة بكامله حكاه المحاملي وأبو الطيب وصاحب البيان عن نصه في الاملاء ونقله السرخسي عن نصه في القديم ودليل الجميع في الكتاب مع ما سنده كره إن شاء الله تعالى والله أعلم (اثالثة) إذا أحرم بالحج في غير أشهر الحج لم ينعقد حجاً بخلاف وفي انعقاده عمرة ثلاث طرق (الصحيح) أنه ينعقد عمرة مجزئة عن عمرة الاسلام وهو نص الشافعي في القديم (والثاني) أنه يتحلل بأفعال عمرة ولا يحسب عمرة كمن فاتته الحج قال المتولى وأخرجه الستة إنه تعذر عليه الحج لعدم الوقت في المسألتين (والثالث) أنه ينعقد احرامه بهما فان صرفه الى عمرة كان عمرة صحيحة والا تحلل بعمل عمرة ولا يحسب عمرة قال أصحابنا ولا خلاف في انعقاد احرامه وانه يتحلل بأعمال عمرة وانما الخلاف في أنها عمرة مجزئة عن عمرة الاسلام (أما) إذا أحرم بنفسك مطلقاً قبل أشهر الحج فينعقد احرامه عمرة على المذهب وبه قطع

الله أنه مهما حصل التحلل في أشهر الحج وجب الدم وعند أبي حنيفة إذا أتى بأكثر أفعال العمرة في الأشهر كان متمتعاً وإذا لم نوجب دم التمتع في هذه الصورة ففي وجوب دم الاساءة وجهان

الاصحاب في كل الطرق الا الرافي فحكي فيه طريقا آخر أنه علي وجهين (أصحها) هذا (والثاني) هو محكي عن أبي عبد الله الحصري ينعقد بهما فاذا دخلت اشهر الحج صرفه الي ما شاء من حج أو عمرة أو قران والصواب الاول لان الوقت لا يقبل الا العمرة فتعين احرامه لها والله أعلم (الرابعة) قال المصنف والاصحاب لا يصح في سنة واحدة أكثر من حجة لان الوقت يستغرق أفعال الحجة الواحدة لانه مادام في أفعال الحج لا يصلح احرامه لحجة أخرى ولا يفرغ من أفعال الحج الا في أيام التشريق ولا يصح الاحرام بالحج فيها ولو صح الاحرام فيها على القول السابق عن الاملاء والقديم لم يمكن حجة أخرى لتعذر الوقوف * قال أصحابنا ولو أحرم بمحجتين أو عمرتين انعقدت احداها ولا تنعقد الاخرى ولا تثبت في ذمته عندنا لانه لا يمكنه المضي فيهما فلم يصح الدخول فيها قياسا على صوم النذر وصوم رمضان وقد ذكر المصنف هذه المسألة في أوائل باب الاحرام قال أصحابنا ولو أحرم بحجة ثم ادخل عليها حجة أخرى أو بعمره ثم ادخل عليها عمرة أخرى فالثانية لغو والله أعلم (وان قيل) قلتم لو احرم بمحجتين انعقدت احداها ولو أحرم بصلاتين لم تنعقد واحدة منهما فما الفرق (فالجواب) أن تعيين النية شرط في الصلاة بخلاف الحج ولان الاحرام يحافظ عليه ما أمكن ولا يلغى ولهذا لو احرم بالحج في غير أشهره انعقد عمرة والله أعلم *

﴿ فرع ﴾ قال صاحب البيان لو احرم قبل اشهر الحج ثم شك هل احرم بحج ام بعمره فهي عمرة قطعاً وان احرم بالحج ثم شك هل كان احرامه في اشهر الحج ام قبلها قال الصيمري كان حجاً لانه على يقين من هذا الزمان وعلى شك من تقدمه *

﴿ فرع ﴾ قال الشافعي في مختصر المزني اشهر الحج شوال وذو القعدة وتسع من ذي الحجة وهو يوم عرفة فمن لم يدرك الي الفجر من يوم النحر فقد فاتته الحج هذا نصه بحروفه واعتراض عليه ابو بكر الطاهري فقال قوله ان اراد به الليالي فهو خطأ لان الليالي عشر وان اراد الايام فهو خطأ في اللغة فان الايام مذكرة فالصواب تسعة واجاب الاصحاب عن هذا بان المراد الايام والليالي وغلب لفظ التأنيث على عادة العرب فان العرب تغلب لفظ التأنيث في اسم العدد يقولون صمنا عشراً ويريدون الليالي والايام ويقولون صمنا خمسا ويريدون الايام ومن هذا قول الله تعالى (يتربصن بانفسهن اربعة اشهر وعشرا) والمراد الليالي والايام ومنه قوله تعالى (يتخافتون بينهم ان لبثتم الا عشرا) ومنه قوله ﷺ « من صام رمضان واتبعه ستا من شوال » وقد سبق بيان

(أحدها) يجب وبه قال الشيخ أبو محمد رحمه الله لانه أحرم بالحج من مكة دون الميقات (وأصحها) لا يجب لان المسعى من ينتهي الى الميقات على قصد النسك ويجاوزه غير محرم وههنا قد أحرم بنسك

هذا كاه واضحا في باب صوم التطوع في هذا الحديث قال الزمخشري يقولون صمنا عشرا ولوقلت صمت عشرة لم تكن متكلميا بكلام العرب قال القاضي ابو الطيب وابن الصباغ والاصحاب انما افرد الشافعي ليلة النحر بالذكر وذكرها بعد التسع لان الاحرام يستحب تقديمه عليها قالوا ويحتمل انه افردها لانها تنفرد عن اليوم الذي بعدها ويحتمل انه افردها لتعلق القوات بها *

(فرع) في مذاهب العلماء في وقت الاحرام بالحج * لا ينعقد الاحرام بالحج الا في أشهره عندنا فان أحرم في غيرها انعقد عمره وبه قال عطاء وطاوس ومجاهد وأبو ثور ونقله الماوردي عن عمر وابن مسعود وجابر وابن عباس وأحمد * وقال الاوزاعي يتحلل بعمره * وقال ابن عباس لا يحرم بالحج الا في أشهره * وقال داود لا ينعقد * وقال النخعي والثوري ومالك وأبو حنيفة وأحمد يجوز قبل أشهر الحج لكن يكره قالوا فاما الاعمال فلا تجوز قبل أشهر الحج بلا خلاف * واحتج لها بقوله تعالى (يسألونك عن الاهلة قل هي مواقيت للناس والحج) فاخبر سبحانه وتعالى ان الاهلة كلها مواقيت للناس والحج ولانها عبادة تدخلها النيابة وتجب الكفارة في افسادها فلم تخص بوقت كالعمره ولان الاحرام بالحج يصح في زمان لا يمكن ايقاع الافعال فيه وهو شوال فعلم انه لا يختص بزمان قالوا ولان التوقيت ضربان توقيت مكان وزمان وقد ثبت انه لو تقدم احرامه على ميقات المكان صح فكذا الزمان قالوا واجمعنا على انه لو احرم بالحج قبل أشهره انعقد لكن اختلفنا هل ينعقد حجا أم عمره فلو لم ينعقد حجا لما انعقد * واحتج اصحابنا بقوله تعالى (الحج أشهر معلومات) قالوا وتقديره وقت الاحرام بالحج أشهر معلومات لانه لا يجوز حمل الآية على ان المراد افعال الحج لان الافعال لا تكون في أشهر وانما تكون في ايام معدودة (فان) قالوا قد قال الزجاج ان جمهور اهل المعاني والنحويين معنى الآية أشهر الحج أشهر معلومات (قلنا) قال القاضي ابو الطيب وغيره لو كان المراد هذا لم يكن فيه فائدة وفي التقدير الذي ذكرناه فائدة فالحل عليه أولى (فان قيل) تقدير وقت الاحرام لا يدل على ان تقديمه لا يصح كالسعي فانه مؤقت ويجوز تقديمه على وقته قال اصحابنا لان سلم جواز تقديم السعي لانه يشترط تأخير السعي على الاحرام بالحج في أشهر الحج ويكره عندهم في غيرها (قلنا) هذا خلاف الظاهر وهو منتقض بيوم العيد فانه عند الحنفية من أشهر الحج ولا يستحب الاحرام فيه (فان) قالوا نحن لانميز الحج في غير أشهره وانما نميز الاحرام به وذلك ليس عندنا من الحج قال اصحابنا (فالجواب) ان الاحرام وان لم يكن عندهم من

وحافظ على حرمة البقرة (وقوله) في الكتاب ولو تقدم احرامها دون التحلل يمكن تنزيله على تقدم مجرد الاحرام (وقوله) دون التحلل أي دون الاعمال اذ التحلل بها يحصل ويمكن تنزيله على ما تشترك فيه هذه الصورة

الحج الا أن المحرم يدخل به في الحج فاذا أحرم به قبل أشهره دخل في الحج قبل أشهره * واحتج اصحابنا ايضا برواية أبي الزبير قال «سئل جابر اهل بالحج في غير أشهر الحج قال لا» رواه البيهقي باسناد صحيح وعن ابن عباس قال «لا يحرم بالحج الا في أشهره فان من سنة الحج ان يحرم بالحج في أشهر الحج رواه البيهقي باسناد صحيح ولانها عبادة مؤقتة فكان الاحرام بها مؤقتا كالصلاة ولانه آخر (١) أركان الحج فلا يصح تقديمه على أشهر الحج كالوقوف بعرفة (وأما) الجواب عما احتجوا به من قوله تعالى (يسألونك عن الاهلة) فهو أن الأشهر هنا مجملة فوجب حملها على المبين وهو قوله تعالى (الحج أشهر معلومات) والجواب عن قوله تعالى (وأتوا الحج والعمرة لله) مع قول عمر وعلي من وجهين (أحدهما) أنه محمول على دورة أهله بحيث يمكنه الاحرام منها في أشهر الحج (والثاني) إن سلمنا أنه مخالف لما ذكرنا فهو مخالف لما صح عن ابن عباس وجابر وإذا اختلفت الصحابة لم يعمل بقول بعضهم (وأما) القياس على العمرة (فجوابه) أن أفعالها غير مؤقتة فكذا إحرامها بخلاف الحج (وأما) قولهم ان الاحرام بالحج يصح في زمان لا يمكن ايقاع الافعال فيه وهو شوال فعلم أنه لا يختص بزمان (فجوابه) من وجهين (أحدهما) أن ما ذكرناه ليس بلازم (والثاني) ينتقض بصلاة الظهر فان الاحرام بها يجوز عقيب الزوال ولا يجوز حينئذ الركوع والسجود وهي مؤقتة (وأما) قولهم التوقيت ضربان الى آخره فهو أن مقتضى التوقيت أن يتقدم عليه خالفنا ذلك في المكان وليس كذلك الزمان (وأما) قولهم ولائنا أجمعنا على صحة احرامه (فجوابه) إنما صح احرامه عندنا بالعمرة ولا يلزم من ذلك صحة احرامه بالحج ونظيره اذا أحرم بالظهر قبل الزوال غلطا يصح نفلا لاظهار *

﴿ فرع ﴾ في مذاهب العلماء في أشهر الحج * قد ذكرنا أن مذهبنا أنها شوال وذو القعدة وعشر ليل من ذي الحجة وحكماه ابن المنذر عن ابن مسعود وابن الزبير والشعبي وعطاء ومجاهد وقتادة والنخعي والثوري وأبي ثور وبه قال أبو يوسف وداود وقال مالك هي شوال وذو القعدة وذو الحجة بكأله قال ابن المنذر وروي عن ابن عمر وابن عباس روايتان كالمذهبين وقل أبو حنيفة وأحمد وأصحاب داود شوال وذو القعدة وعشر أيام من ذي الحجة وخالف أصحاب داود

وصورة تقدم بعض الأعمال وعلي التقديرين فتفسير الخلاف الذي أبهمه بين ما ذكرنا والامام رحمه الله أورد بدل القواين وجبين وهو خلاف رواية الجمهور * ويجوز ادلالنا لنظ الخلاف بلواو اما مر عن ابن سريج (الثالث) أن يقع الحج والعمرة في سنة واحدة فلو اعتمر ثم حج في السنة القابلة فلا دم عليه سواء أقام بمكة إلى أن حج أو رجع وعاد لان الدم إنما يجب اذا زاحم

(١) كذا في الاصل
ولعله من اركان

في هذا والخلاف بيننا وبين أبي حنيفة ومواقفيه في يوم النحر فهو عنده من أشهر الحج وليس هو عندنا منها وقد نقل المحاملي في المجموع إجماع العلماء على أن أول وقت أشهر الحج شوال وإنما اختلفوا في آخرها قال صاحب الشامل وآخرون من أصحابنا وهذا الخلاف الذي بيننا وبين أبي حنيفة يجوز الاحرام بالحج في جميع السنة كما حكيناه عنها في الفرع السابق ولا يجوز عندها ايقاع الفعل الا في أوقاتها من أشهر الحج فلا فرق بين أن يوافقونا في أشهر الحج أو يخالفونا وقال المتولي لافائدة في هذا الخلاف إلا في شيء واحد وهو أن عند مالك يكره الاعتمار في أشهر الحج فالعبرة عنده مكروهة في جميع ذى الحجة وهذا الذي استثناء المتولي لاحاجة اليه لان العبرة لا تنكره عندنا في شيء من السنة فلا فرق بين أن يوافقنا مالك في أشهر الحج أو يخالفنا وهكذا قول العبدري ان فائدة الخلاف عند مالك اذا أخر طواف الافاضة عن ذى الحجة لزم دم وهذا أيضا لاحاجة اليه لأن الدم لا يجب عندنا بتأخير الطواف ولو أخره سنين * واحتج لابي حنيفة وابن مسعود وابن عباس وابن عمر وابن الزبير رضي الله عنهم قالوا أشهر الحج شهران وعشر ليال قالوا واذا أطلقت الليالي تبعها الايام فيكون يوم النحر منها ولان يوم النحر يفعل فيه معظم المناسك فكان من أشهر الحج كيوم عرفة * واحتج مالك بان الاشهر جمع وأقله ثلاثة * واحتج أصحابنا برواية نافع عن ابن عمر أنه قال « أشهر الحج شوال وذو القعدة وعشر من ذى الحجة » وعن ابن مسعود وابن عباس وابن الزبير مثله رواها كلها البيهقي وصحح الرواية عن ابن عباس ورواية ابن عمر صحيحة * وأجاب أصحابنا عن قول الحنفية اذا أطلقت الليالي تبعها الايام بأن ذلك عند ارادة المتكلم ولا نسلم وجود الارادة هنا بل الظاهر عدمها فنحن قائلون بما قالته الصحابة (والجواب) عن قولهم إن يوم النحر يفعل فيه معظم المناسك فينتقض بايام التشريق (والجواب) عن قول مالك إن العرب تعبر عن اثنين وبعض الثالث بلفظ الجمع قال الله تعالى « يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء » واجمعنا نحن ومالك على أن الاقراء هي الاطهار وانه اذا طلقها في بقية طهر حسبت تلك البقية قروءا فاتفقنا على حمل الاقراء على قرئين وبعض واتفقت العرب وأهل اللغة على استعمال مثله في التواريخ وغيرها يقولون كتبت لثلاث وهو في بعض الليلة الثالثة والله أعلم *

(١) كذا في الاصل وفيه سقط واعله وغند ابى حنيفة الخ فخر

﴿ فرع ﴾ في مذاهبهم فيمن أهل بحجتين * قد ذكرنا أن مذهبنا أنه ينعقد احداها (١) ويلزمه

بالعمرة حجته في وقتها وترك الاحرام بحجته من الميقات مع حصوله بها في وقت الامكان ولم يوجد وقد روى عن سعيد بن المسيب قال « كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يعتمرون في أشهر الحج فاذا لم يحجوا في عامهم ذلك لم يهدوا » (١) ويمكن رد هذا الشرط والشرط الثاني إلى شيء واحد

(١) حديث سعيد بن المسيب كان أصحاب رسول الله ﷺ يعتمرون في أشهر الحج فاذا لم يحجوا في عامهم ذلك لم يهدوا . البيهقي من طريقه بلفظ يتمتعون وزاد في آخره لم يهدوا شيئا *

فعل الأخرى والذي حكاه ابن المنذر عنه أنه يصير ناقضا لأحدها حتى يتوجه إلى مكة قال أبو يوسف أما أنا فأراه ناقضا لأحدها حين يحرم بهما قبل أن يسير إلى مكة دليلنا ما سبق * قال المصنف رحمه الله تعالى *

﴿ وأما العمرة فإنها تجوز في أشهر الحج وغيرها لما روت عائشة رضي الله عنها « أن النبي ﷺ » اعتمر عمرتين في ذي القعدة وفي شوال » وروى ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال « عمرة في رمضان تعدل حجة » ولا يكره فعل عمرتين وأكثر في سنة لما ذكرناه من حديث عائشة رضي الله عنها ﴾ *

(الشرح) حديث ابن عباس رواه البخاري ومسلم وروى أم معقل الصحابية رضي الله عنها عن النبي ﷺ قال « عمرة في رمضان تعدل حجة » رواه أبو داود والترمذي والنسائي وغيرهم قال الترمذي حديث حسن قال وفي الباب بغير عمرة في رمضان عن ابن عباس وجابر وأنس بن مالك وأبي هريرة ووهب بن حبيش قال ويقال هرم ابن حنيس رضي الله عنهم قال الترمذي قال اسحاق يعني ابن راهويه معني هذا الحديث مثل قراءة قل هو الله أحد تعدل ثلث القرآن (وأما) حديث عائشة « أن النبي ﷺ اعتمر عمرتين في ذي القعدة وفي شوال » فصحیح رواه أبو داود في سننه بإسناده الصحيح وقد ثبت فعل العمرة في أشهر الحج في الأحاديث الصحيحة من طرق كثيرة (منها) حديث أنس « أن رسول الله ﷺ اعتمر أربع عمر كلهن في ذي القعدة التي مع حجته » رواه البخاري ومسلم وعن ابن عمر قال « اعتمر رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أربع عمر أحدها في رجب فباغ ذلك عائشة فقالت يرحم الله أبا عبد الرحمن ما اعتمر عمرة قط إلا وهو شاهد وما اعتمر قط في رجب » رواه البخاري ومسلم وعن البراء « أن النبي صلى الله عليه وسلم اعتمر في ذي القعدة » رواه الترمذي وقال حديث حسن صحيح وفي الباب عن ابن عباس وغيره أحاديث كثيرة (أما) الأحكام فقال الشافعي والأصحاب جميع السنة وقت للعمرة فيجوز الإحرام بها في كل وقت من السنة ولا يكره في وقت من الأوقات وسواء أشهر الحج وغيرها في جوازها فيها من غير كراهة ولا يكره عمرتان وثلاث وأكثر في السنة الواحدة ولا في

وهو وقوع العمرة في أشهر الحج التي حج فيها (الرابع) ألا يعود إلى الميقات كما إذا أحرم بالحج من جوف مكة واستمر عليه فإن عاد إلى ميقاته الذي أنشأ العمرة منه وأحرم بالحج فلا دم عليه لأنه لم يربح ميقاتا ولو رجع إلى مثل مسافة ذلك الميقات وأحرم منه فكذلك لادم عليه لأن المقصود قطع تلك المسافة محرما ذكره الشيخ أبو محمد وغيره ولو أحرم من جوف مكة ثم عاد إلى

اليوم الواحد بل يستحب الاكثر منها بلا خلاف عندنا قال أصحابنا ويستحب الاعتكاف في أشهر الحج وفي رمضان للحديث السابقة قال المتولي وغيره والعمرة في رمضان أفضل منها في باقي السنة للحديث السابق قال أصحابنا وقد يمتنع الاحرام بالعمرة في بعض السنة لعارض لا بسبب الوقت وذلك كالحرم بالحج لا يجوز له الاحرام بالعمرة بعد الشروع في التحلل من الحج بلا خلاف وكذا لا يصح احرامه بها قبل الشروع في التحلل على المذهب كما سنوضحه قريبا إن شاء الله تعالى في إحرام القارن قال أصحابنا ولو تحلل من الحج التحللين وأقام بمنى للرعى والمبيت فأحرم بالعمرة لم ينعقد احرامه بلا خلاف نص عليه الشافعي واتفق عليه الاصحاب لأنه عاجز عن التشاغل بها لوجوب ملازمة إتمام الحج بالرعى والمبيت قال أصحابنا ولا يلزمه بذلك شيء (فأما) اذا نفر النفر الاول وهو بعد الرعى في اليوم الثاني من أيام التشريق فأحرم بعمرة فيما بقي من أيام التشريق ليلا أو نهارا فعمرته صحيحة بلا خلاف قال الشيخ أبو محمد الجويني في كتابه الفروق وآخرون من أصحابنا والفرق بين هاتين الصورتين أن المقيم بمنى يوم النفر وإن كان خاليا من علائق الاحرام بالتحللين إلا أنه مقيم على نسك مشغول بإتمامه وهو الرعى والمبيت وهما من تمام الحج فلا تنعقد عمرته ما لم يكمل حجه بخلاف من نفر فانه فرغ من الحج وصار كغير الحاج قال أبو محمد ولا يتصور حين يحرم بالعمرة في وقت ولا تنعقد عمرته إلا في هذه المسألة وقد يرد على هذا ما إذا أحرم بالعمرة في حال جماعه المرأة فانه حلال ولا ينعقد احرامه على أصح الأوجه كما سيأتي بيانه إن شاء الله تعالى في جماع المحرم * ويمكن أن يجاب عنه بأن عدم انعقاد العمرة هنا لعدم أهلية المحرم لا لعارض فهو كالكافر وغيره ممن لا يصح احرامه لعدم أهليته ولا شك أن الكافر ونحوه لا يرد على قول الشيخ أبي محمد والله أعلم *

(١) كذا في الاصل وفيه سقط يعلم نصه مما بعده مانص قول عائشة فليحرر

(فرع) في مذاهب العلماء في وقت العمرة قد ذكرنا ان مذهبنا جوازها في جميع السنة ولا تكره في شيء منها وبهذا قال مالك وأحمد وداود ونقله المأوردى عن جمهور الفقهاء وقال أبو حنيفة تكره العمرة (١) واحتج أصحابنا بأن الاصل عدم الكراهة حتي يثبت النهي الشرعي ولم يثبت هذا الخبر ولأنه يجوز القران في يوم عرفة بلا كراهة فلا يكره افراد العمرة فيه كما في جميع السنة ولأن كل وقت لا يكره فيه استدامة العمرة لا يكره فيه انشاؤها كباقي السنة (وأما) قول عائشة (فأجاب) أصحابنا عنه بأجوبة أجودها انه باطل لا يعرف عنها ولم يذكره عنها احد ممن يعتمد

الميقات محرمان في سقوط الدم مثل الخلاف المذكور فيما اذا جاوز الميقات غير محرم وعاد اليه محرما * ولو عاد الى ميقات أقرب الى مكة من ذلك الميقات وأحرم منه كما اذا كان ميقاته الجحفة فعاد إلى ذات عرق فهل هو كالأعود إلى ذلك الميقات فيه وجهان (أحدهما) لا وعايه الدم اذ لم يعد إلى ميقاته

ولو صح لكان قول صحابي لم يشتهر فلا حجة فيه على الصحيح ولو صح واشتهر لكان محمولا على من كان متلبسا بالحج (واما) قولهم انها ايام الحج فكرهت فيها العمرة فدعوى باطلة لا شبهة لها *

(فرع) في مذاهبهم في تكرار العمرة في السنة * مذهبنا أنه لا يكره ذلك بل يستحبوبه قال أبو حنيفة وأحمد وجمهور العلماء من السلف والخلف ومن حكاه عن الجمهور الماوردي والسرخرى والعبدي وحكاه ابن المنذر عن علي بن أبي طالب وابن عمر وابن عباس وأنس وعائشة وعطاء وغيرهم رضي الله عنهم وقال الحسن البصري وابن سيرين ومالك تكره العمرة في السنة أكثر من مرة لانها عبادة تشتمل على الطواف والسعي فلا تفعل في السنة إلا مرة كالحج * واحتج الشافعي والاصحاب وابن المنذر وخلائق بما ثبت في الحديث الصحيح « أن عائشة رضي الله عنها أحرمت بعمرة عام حجة الوداع فحاضت فأمرها النبي صلى الله عليه وسلم أن تحرم بحج ففعلت وصارت قارنة ووقفت المواقف فلما طهرت طافت وسعت فقال لها النبي صلى الله عليه وسلم قد حلت من حجك وعمرتك فطلبت من النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أن يعمرها عمرة أخرى فاذن لها فاعتمرت من التمتع عمرة أخرى » رواه البخاري ومسلم مطولا ونقلته مختصرا قال الشافعي وكانت عمرتها في ذي الحجة ثم أعمرها العمرة الأخرى في ذي الحجة فكان لها عمرتان في ذي الحجة وعن عائشة أيضا « أنها اعتمرت في سنة مرتين أي بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم » وفي رواية ثلاث عمر وعن ابن عمر أنه اعتمر اعواما في عهد ابن الزبير مرتين في كل عام ذكر هذه الآثار كلها الشافعي ثم البيهقي باسانيدهما (واما) الحديث الذي ذكره المصنف فليس فيه دلالة ظاهرة لانها لم تقل اعتمر في ذي القعدة وشوال من سنة واحدة * واحتج اصحابنا ايضا في المسألة بحديث ابن هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال « العمرة إلى العمرة كفارة لما بينهما » رواه البخاري ومسلم وسبق ذكره في اول كتاب الحج وان كان ليست دلالة ظاهرة وإن كان البيهقي وغيره قد احتجوا به وصدر به البيهقي الباب فقال بعض اصحابنا وجه دلالة أنه صلى الله عليه وسلم لم يفرق بين كون العمرتين في سنة أو سنتين وهذا تعاليق ضعيف * واحتج أيضا بالقياس على الصلاة فقالوا عبادة غير مؤقته فلم

ولا إلى مثل مسافته (والثاني) نعم لانه أحرم من موضع ليس ساكنوه من حاضري المسجد الحرام وهذا هو المحكي عن اختيار القفال والمعتبرين وأويده بان دم التمتع خارج عن القياس لاحتياؤه كل ميقات بنسك فاذا أحرم بالحج من مسافة القصر بطل تمتعه وترفيه فلا يقدح إيجاب الدم عليه بحال ولو دخل القارن مكة قبل يوم عرفة ثم عاد إلى الميقات للحج هل يلزمه الدم * ذكر الامام

يكروه تكرارها في السنة كالصلاة قال الشافعي في المختصر من قال لا يعتمر في السنة إلا مرة يخالف لسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم يعني حديث عائشة السابق (فان قيل) قد ثبت في حديث عائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لها « ارفضى عمرتك وامتشطى وأهلى بالحج » ففعلت ثم اعتمرت وهذا ظاهره انه لم يحصل لها الا عمرة واحدة (فالجواب) انها لم ترفضها يعني الخروج منها والاعراض عنها لأن العمرة والحج لا يخرج منها بنية الخروج بلا خلاف وإنما رفضها رفضا عاما مستقلة لأنها أحرمت بعدها بالحج فصارت قارنة فقال النبي صلى الله عليه وسلم « ارفضها » أى اتركى اعمالها المستقلة لاندراجها في افعال الحج (واما) امتشاطها فلا دلالة فيه * قال القاضى ابو الطيب وغيره لأن المحرم يجوز له عندنا الامتشاط (وأما) الجواب عن احتجاج مالك بالتمسك على الحج فهو أن الحج مؤقت لا يتصور تكراره في السنة والعمرة غير مؤقتة فتصور تكرارها كالصلاة والله أعلم *

* قال المصنف رحمه الله تعالى *

« ويجوز افراد الحج عن العمرة والتمتع بالعمرة الى الحج والقران بينهما لما روت عائشة قالت « خرجنا مع رسول الله ﷺ فمنامن اهل بالحج ومنامن اهل بالعمرة ومنامن اهل بالحج والعمرة » والافراد والتمتع افضل من القران وقال المزنى القران افضل والدليل على ما قلناه أن المفرد والتمتع يأتي بكل واحد من التمسكين بكمال أفعاله والقارن يقتصر على عمل الحج وحده فكان الافراد والتمتع افضل وفي التمتع والافراد قولان (أحدهما) أن التمتع افضل لما روى ابن عمر رضي الله عنهما قال « تمتع رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع بالعمرة الى الحج » (والثاني) أن الافراد افضل لما روى جابر قال « أهل رسول الله صلى الله عليه وسلم بحج ليس معه عمرة » ولان التمتع يتعلق به وجوب دم فكان الافراد افضل منه كالقران (وأما) حديث ابن عمر رضي الله عنهما فانه يحتمل انه أراد أمر بالتمتع كما روى أنه رجم معاذا وأراد انه أمر برجه والدليل عليه ان ابن عمر هو الراوى وقد روى « ان النبي ﷺ افرد بالحج » *

(الشرح) حديث عائشة وحديث ابن عمر وحديث جابر رواها كلها البخارى ومسلم بلفظها الا حديث جابر فلفظها فيه « أهل النبي صلى الله تعالى عليه وسلم هو وأصحابه بالحج » (وأما)

رحمه الله أنه مرتب على المتمتع اذا أحرّم ثم عاد اليه إن لم يسقط الدم ثم فهنا أولى وإن أسقطنا فوجهان والفرق أن اسم القران لا يزول بالعود الى الميقات بخلاف التمتع قال الحناتى والاصح انه لا يجب أيضا وقد نص عليه فى الاملاء (وقوله) فى الكتاب أن لا يعود الى ميقات الحج اراد الى

قوله ليس معه عمرة فليست في روايتها ورواها البيهقي بإسناد ضعيف (أما) الأحكام فقد اتفقت
نصوص الشافعي والأصحاب على جواز الإحرام على خمسة أنواع الأفراد والتمتع والقران والإطلاق
وهو أن يحرم بنفسك مطلقاً ثم يصرفه إلى ما شاء من حج أو عمرة أو كليهما والتعليق وهو أن
يحرم بإحرام كإحرام (١) فهذه الأنواع الخمسة جائزة بلا خلاف رذ كر المصنف هنا الثلاثة الأولى
(وأما) النوعان الآخران فذكرهما في باب الإحرام وسنوضحهما هناك إن شاء الله تعالى (وأما)
الأفضل من هذه الأنواع الثلاثة الأولى ففيه طرق وأقوال منتشرة (الصحيح) منها الأفراد ثم التمتع
ثم القران هذا هو المنصوص للشافعي رحمه الله تعالى في عامة كتبه والمشهور من مذهبه (والقول
الثاني) إن أفضلها التمتع ثم الأفراد وهذا القول في الكتاب وهذا الثاني نصه في كتاب اختلاف
الحديث حكاه عنه القاضي أبو الطيب والأصحاب (والثالث) أفضلها الأفراد ثم القران ثم التمتع
حكاه صاحب الفروع والسرخسي وصاحب البيان وآخرون قالوا نص عليه في أحكام القران ومن
اختاره من أصحابنا المزني وابن المنذر وأبو إسحاق المروزي والقاضي حسين في تعليقه * قال أصحابنا
وشرط تقديم الأفراد أن يحج ثم يعتمر في سنة فإن أخر العمرة عن سنة فكل واحد من التمتع
والقران أفضل منه بلا خلاف لأن تأخير العمرة عن سنة الحج مكروه * هكذا قاله جماهير الأصحاب
من صرح به الماوردي والقاضي أبو الطيب في تعليقه وصاحب الشامل والبيان والرافعي وآخرون
وقال القاضي حسين والمتولى الأفراد أفضل من التمتع والقران سواء اعتمر في سنته أم في سنة
أخرى وهذا شاذ ضعيف والله أعلم *

(فرع) في مذاهب العلماء في الأفراد والتمتع والقران * قد ذكرنا أن مذهبنا جواز الثلاثة
وبه قال العلماء وكافة الصحابة والتابعين ومن بعدهم إلا ما ثبت في الصحيحين عن عمر بن الخطاب
وعثمان بن عفان رضي الله عنهما أنها كانا ينهيان عن التمتع وقد ذكر الشيخ أبو حامد في تعليقه
وآخرون من أصحابنا ومن غيرهم من العلماء في نهى عمر وعثمان تأويلين (أحدهما) أنهما نهيا عنه
تنزيهاً وحملاً للناس على ما هو الأفضل عندهما وهو الأفراد لا أنهما يعتقدان بطلان التمتع (١)
هذا مع علمهما بقول الله تعالى (فمن تمتع بالعمرة إلى الحج فما استيسر من الهدى) (والثاني)
أنهما كانا ينهيان عن التمتع الذي فعلته الصحابة في حجة الوداع وهو فسخ الحج إلى العمرة لأن

الميقات للحج وإلا فلا يحسن حمله على مطلق الحج فإن المواقيت لا اختصاص لها بالحج بل هي
للمسكين سواء ولا على حجة خاصة فانه ميقات عمرة الميقات للحج (وقوله) كان مفرداً
معلم بالحاء لأن عند أبي حنيفة رحمه الله لا يكون مفرداً ولا يسقط عنه دم التمتع حتى يعود إلى بلده

(١) لعله كإحرام
زيد مثلاً
(٢) يياض بالأصل

ذلك كان خاصا لهم كما سئد كره واضحا إن شاء الله تعالى وهذا التأويل ضعيف وإن كان مشهورا وسياق الاحاديث الصحيحة يقتضي خلافه * ومن العلماء من أصحابنا وغيرهم من يقتضي كلامه أن مذهب عمر بطلان التمتع وهو ضعيف ولا ينبغي أن يحمل كلامه عليه بل المختار في مذهبه ما قدمته والله أعلم *

(فرع) في مذاهبهم في الافضل من هذه الانواع الثلاثة * قد ذكرنا أن الصحيح من مذهبنا أن الافراد أفضل وبه قال عمر بن الخطاب وعثمان وعلي وابن مسعود وابن عمر وجابر وعائشة ومالك والاوزاعي وابو ثور وداود وقال ابو حنيفة وسفيان الثوري واسحق بن زاهويه والمزني وابن المنذر وابو اسحق المروزي القران أفضل وقال أحمد التمتع أفضل * وحكي ابو يوسف أن التمتع والقران أفضل من الافراد * وحكي القاضي عياض عن بعض العلماء أن الانواع الثلاثة سواء في الفضيلة لا أفضلية لبعضها على بعض ودليل الجميع يفهم مما ذكره المصنف وما سأذكره إن شاء الله تعالى بعد هذا والله أعلم *

(فرع) قال المزني في المختصر قال الشافعي في اختلاف الحديث ليس شيء من الاختلاف أيسر من هذا وإن كان الغلط فيه قبيحا من جهة أنه مباح لأن الكتاب ثم السنة ثم ما أعلم فيه خلافا يدل على أن التمتع بالعمرة إلى الحج وافراد الحج والقران واسع كله قال الشافعي وثبت أنه عليه السلام « خرج ينتظر القضاء فنزل عليه القضاء وهو فيا بين الصفا والمروة فأمر أصحابه أن من كان منهم أهل بالحج ولم يكن معه هدى أن يجعلها عمرة وقل لو استقبلت من أمري ما استدبرت ما سقت الهدي ولجعلتها عمرة » قال الشافعي (فإن) قال قائل فمن أين أثبت حديث عائشة وجابر وابن عمر يعني روايتهم للافراد دون حديث من قال قرن (قيل) اتقدم بحجة جابر للنبي صلى الله عليه وسلم وحسن سياقه لا ابتداء الحديث وآخره لرواية عائشة وفضل حفظها عنه وقرب ابن عمر منه هذا نصه في مختصر المزني قل لما ورد في معنى قول الشافعي ليس شيء من الخلاف أيسر من هذا لأنه مباح ليس فيه تغيير حكم لأن الافراد وانتمتع كلها جائزة قال وقول الشافعي وإن كان الغلط فيه قبيحا يحتمل أمرين (أحدهما) أنه أراد الإنكار على الرواة حيث لم يتفقوا على نقلها وهي حجة واحدة (والثاني) أنه أراد الإنكار على من لا معرفة له بالاحاديث

ويلم باهله (الخامس) اختلفوا في أنه هل يشترط وقوع النسكين عن شخص واحد أم لا فعن الخضرى أنه يشترط كما يشترط وقوعهما في سنة واحدة * وقال الجمهور لا يشترط لانا زحمة الحج وترك الميقات لا يختلف * اذا عرفت ذلك فهذا الامر المختلف في اشتراطه يفرض فواته في ثلاث صور (أحدها) أن يكون أجيرا من قبل شخصين استأجره أحدهما للحج والآخر للعمرة (والثانية)

بذلك ابن عمر قال لي بالحج وحده فلقيت أنسا فخدمته بقول ابن عمر فقال انس ما تعدوننا الا صيانا سمعت رسول الله ﷺ يقول لبيك غمرة وحجا» رواه البخارى ومسلم وعن زيد بن اسلم « أن رجلا أتى ابن عمر فقال « بم اهل رسول الله ﷺ قال بالحج ثم أتاه من العام المقبل فسأله فقال ألم تأتى عام أول قال بلى ولكن انسا يزعم أنه قرن قال ابن عمر إن أنسا كان يدخل على النساء وهن منكشفات الرؤوس وإنى كنت تحت ناقة رسول الله ﷺ فكنت اسمعه يلبي بالحج » رواه البيهقي بإسناد صحيح وفى رواية لمسلم أيضا عن ابن عمر قال « أهلنا مع رسول الله ﷺ بالحج منفردا » (وأما) حديث جابر فمن عطاء عن جابر بن عبد الله قال « أهل النبي صلى الله عليه وسلم هو واصحابه بالحج » رواه البخارى ومسلم وفى رواية لمسلم أيضا عن جابر قال « أهلنا أصحاب محمد ﷺ بالحج خالصا وحده فقدمنا صبح رابعة من ذى الحجة فأمرنا أن نحل » وفى صحيح مسلم أيضا عن جابر فى حديث طويل قال « خرجنا مع رسول الله ﷺ لمناسك الحج - وذكر الحديث إلى أن قال - حتى اذا كان آخر طواف على المروة قال النبي ﷺ لو استقبلت من أمرى ما استدبرت لم أسق الهدى ولجعلتها عمرة فمن كان منكم ليس معه هدى فليتحلل وليجعلها عمرة » (قوله) آخر طواف على المروة يعنى السعي (وأما) حديث ابن عباس ففيه قال « أهل رسول الله صلى الله عليه وسلم بالحج فقدم لاربع مضين من ذى الحجة وصلى الصبح وقال لما صلى الصبح من شاء أن يجعلها عمرة فليجعلها عمرة » رواه مسلم وفى رواية لمسلم أيضا عن ابن عباس « أن النبي ﷺ صلى الظهر بذى الحليفة ثم دعى بناقته فأشعرها فى صفحة سنامها الايمن وسات الدم وقلدها نعلين ثم ركب راحلته فلما استوت به على البيداء أهل بالحج » وروى البيهقي بإسناده عن على رضى الله تعالى عنه انه قال لابنه « يا بني أفرد الحج فانه أفضل » وبإسناده عن ابن مسعود أنه أمر بإفراد الحج « (وأما) ترجيح التمتع فعن ابن عمر قال « تمتع رسول الله صلى الله عليه وسلم فى حجة الوداع بالعمرة الى الحج وأهدى فساق معه الهدى من ذى الحليفة وبدأ رسول الله صلى الله عليه وسلم فاهل بالعمرة ثم أهل بالحج وتمتع الناس مع رسول الله ﷺ بالعمرة الى الحج فكان من الناس من أهدى فساق الهدى ومنهم من لم يهد فلما قدم رسول الله ﷺ مكة قال للناس من كان منكم أهدى فانه لا يحل من شئ حتى يقضى حجه ومن لم يكن منكم أهدى فليطف بالبيت وبالصفاء والمروة وليقصر ويحلل ثم ليهل بالحج وليهد فمن لم يجد هديا فليصم ثلاثة أيام فى الحج وسبعة إذا رجع الى أهله وطاف رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه

بمذهب الجمهور فقد ذكروا ان نصف دم التمتع على من يقع له الحج ونصفه على من تقع له العمرة وليس هذا الكلام على هذا الاطلاق بل هو محمول على تفصيل ذكره صاحب التهذيب رحمه الله (اما) فى الصورة الأولى فقد قال ان أذنا فى التمتع فالدم عليهما نصفان وان لم يأذنا فهو على الاجير

وسلم حين قدم مكة فاستلم الركن اول شيء ثم خب ثلاثة أطواف من السبع ومشى اربعة اطواف ثم ركب حين قضى طوافه بالبيت عند المقام ركعتين ثم سلم فانصرف فأتى الصفا فطاف بالصفا والمروة سبعة اطواف ثم لم يحلل من شيء حرم منه حتى قضى حجه ونحر هديه يوم النحر وأفاض فطاف بالبيت ثم حل من كل شيء حرم منه وفعل مثل ما فعل رسول الله ﷺ من اهدى وساق الهدى من الناس « رواه البخاري ومسلم » وعن الزهري عن عروة عن عائشة قالت « تمتع رسول الله ﷺ بالعمرة الى الحج وتمتع الناس معه قال الزهري مثل الذي أخبرني سالم عن ابن عمر عن النبي ﷺ » رواه البخاري ومسلم قال البيهقي قد رويانا عن ابن عمر وعائشة فيما سبق في افراد رسول الله ﷺ ما يخالف هذا قال وكونه قال في هذه الرواية لم يتحلل من إحرامه حتى فرغ من حجه دليل ظاهر علي انه لم يكن متمتعا « وعن غنيم بن قيس - بضم الغين المعجمة - قال « سألت سعد بن أبي وقاص عن المتمتع فقال فعلناها وهذا يومئذ كافر بالعرش - يعني بيوت مكة - » رواه مسلم (وقوله) العرش هو - بضم العين والراء - وهي بيوت مكة (وقوله) وهذا كافر يعني معاوية وفي رواية غير مسلم « فعلناها مع رسول الله ﷺ وهذا يومئذ كافر بالعرش - يعني معاوية - » وعن محمد بن عبد الله بن الحارث انه « سمع سعد بن أبي وقاص والضحاك بن قيس عام حج معاوية بن أبي سفيان وهما يذكران التمتع والعمرة إلى الحج فقال الضحاك لا يصنع مثل هذا إلا من جهل أمر الله تعالى فقال سعد بئس ما قلت يا بن أخي قال الضحاك فان عمر بن الخطاب نهى عن ذلك فقال سعد قد صنعها رسول الله صلى الله عليه وسلم وصنعناها معه » رواه الترمذي وقال حديث صحيح وفي بعض النسخ حسن صحيح ورواه النسائي وآخرون أيضا وعن أبي موسى الاشعري قال « بعثني النبي صلى الله عليه وسلم إلى قومي باليمن فجئت وهو منيع بالبطحاء فقال بيم أهلات فقلت أهلات كاهلال النبي صلى الله عليه وسلم قال هل معك من هدى قلت لا فأمرني فطفت بالبيت والصفا والمروة ثم أمرني فاحللت فأتيت امرأة من قومي فمشطتني - أو غسلت رأسي - » رواه البخاري ومسلم وعن سالم بن عبد الله « أنه سمع رجلا من أهل الشام سأل ابن عمر عن التمتع بالعمرة إلى الحج فقال ابن عمر هي حلال قال الشامي ان أباك قد نهى عنها قال ابن عمر أرأيت ان كان أبي نهى عنها وصنعها رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لقد صنعها رسول الله صلى الله عليه وسلم » رواه الترمذي باسناد صحيح وقال حديث حسن وهو من رواية ايث بن أبي سليم وهو ضعيف ولهذا لم يقع في بعض نسخ الترمذي قوله حديث حسن وعن عمران بن الحصين قال « تمتع النبي صلى

وعلى قياسه ان اذن احدهما دون الآخر فالنصف علي الآذن والنصف على الاجير وأما في الصورتين الاخرتين فقد قال ان اذن له المتاجر في التمتع فالدم عليهما نصفان والا فالكل على الاجير ولنتبه

الله عليه وسلم تمتعنا معه « رواه مسلم بهذا اللفظ ورواه البخاري بمعناه قال « تمتعنا علي عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ونزل القرآن قال رجل برايه ماشاء « وعن أبي حمزة - بالجيم - قال « تمتعت فنهاني ناس عن ذلك فسألت ابن عباس فامرني بها فرأيت في المنام كأن رجلا يقول لي حج مبرور وعمرة متقبلة فآخبرت ابن عباس فقال سنة النبي صلى الله عليه وسلم « رواه البخاري ومسلم (وأما القرآن فجاءت فيه أحاديث (منها) حديث سعيد بن المسيب قال « اختلف على عثمان وهما بعسفان فكان عثمان ينهى عن المتعة أو العمرة فقال علي ما تريد الا أن تنهى عن أمر فعله رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال عثمان دعنا منك فقال إني لا أستطيع أن أدعك فلما رأى علي ذلك أهل بها جميعا « رواه البخاري ومسلم (ومنها) حديث أنس فعن بكر بن عبد الله المزني عن أنس قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يلبي بالحج والعمرة جميعا قال بكر فحدثت بذلك ابن عمر فقال لي بالحج وحده فلقيت أنسا فحدثته بقول ابن عمر فقال أنس ماتعدونا الا ضبياننا سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول لبيك عمرة وحجا « وروى البيهقي بإسناده عن سليمان بن حارث وهو شيخ البخاري قال « سمع هذه الرواية ابو قلابة من أنس وابو قلابة فقيه « قال وقد روى حميد ويحيى بن أبي اسحق عن أنس قال « سمعت النبي ﷺ يلبي بعمرة وحج « قال سليمان ولم يحفظا انما الصحيح ما قال ابو قلابة « ان النبي ﷺ افرد الحج وقد جمع بعض أصحابه بين الحج والعمرة « فاما سمع أنس فعن اولئك الذين جمعوا بين الحج والعمرة قال البيهقي قال اشتباه وقم لأنس لا لمن دونه قال ويحتمل ان يكون سمع النبي صلى الله عليه وسلم يعلم رجلا كيف ضرورة القرآن لا أنه قرن عن نفسه وعن أنس قال « سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم أهل بها لبيك عمرة وحجا « رواه مسلم وعن عمران بن الحصين قال « إن رسول الله صلى الله عليه وسلم جمع بين حجة وعمرة ثم لم يمه عنه حتى مات ولم ينزل فيه قرآن يحرمه « رواه مسلم وعن عمر رضي الله تعالى عنه قال « سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول بوادي العقيق أنا في الليلة آت من ربي فقال صل في هذا الوادي المبارك وقال عمرة في حجة « رواه البخاري هكذا في بعض الروايات وقال عمرة في حجة وفي بعضها وقل عمرة في حجة قال البيهقي ويكون ذلك اذا في ادخال العمرة على الحج لانه أمره في نفسه وعن العتيبي بن معبد قال « كنت رجلا نصرانيا فأسلمت فاهللت بالحج والعمرة فلما أتيت العذيب لقيني سلمان بن ربيعة وزيد بن صوحان وأنا أهل بها جميعا فقال أحدهما للآخر ما هذا باقعه من بعيره قال فكأنما ألقى على جبل حتى أتيت عمر بن الخطاب فقلت له يا أمير المؤمنين إني كنت رجلا اعرابيا نصرانيا وإني أسلمت وأنا حريص على الجهاد وإني وجدت الحج والعمرة مكتوبين علي فأتيت رجلا من قومي فقال لي اجمعهما واذبح ما استيسر من الهدى وإني أهللت بهما جميعا فقال عمر هديت لسنة نبيك صلى الله عليه وسلم « رواه ابو داود والنسائي

ههنا لامور (احدها) ايجاب الدم على المستاجرين او احدهما مفرع علي الاصح في ان دم القران والتمتع على المستاجر والافهوعلى الاجير بكل حال (الثاني) اذا لم ياذن المستاجرين او احدهما في الصورة الاولى

باسناد صحيح قال الدارقطني في كتاب العلل هو حديث صحيح قال البيهقي ومقتضى هذا جواز القران لا تفضيله وقد أمر عمر بالافراد (قلت) وهذا أود ما قلته منه في تأويل نهى عمر رضي الله تعالى عنه عن التمتع وأنه نهى عنه لتفضيله أمر الافراد لا لبطلان التمتع وعن أبي قتادة قال «أما جمع رسول الله ﷺ بين الحج والعمرة لأنه علم أنه ليس بجامع بعدها» رواه الدارقطني وعن حفصة قالت «قلت للنبي صلى الله عليه وسلم ما شأن الناس حلوا ولم يحل من عمرتك قال إني قلت هدي ولبدت رأسي فلا أحل حتى أحل من الحج» رواه البخاري قال البيهقي قال الشافعي قولها من عمرتك أي من احرامك قال إني قلت هدي ولبدت رأسي فلا أحل حتى انحرج أي حتى يحل الحاج لان القضاء نزل عليه أنه من كان معه هدى جعل احرامه حجا (واعلم) أن البيهقي ذكر بابا في جواز الافراد والتمتع والقران ثم بابا في تفضيل الافراد ثم باب من زعم ان القران أفضل وأن النبي صلى الله عليه وسلم كان متمتعا وذكر في كل نحو ما ذكرته من الاحاديث ثم قال باب كراهة من كره التمتع والقران وبيان أن جميع ذلك جائز وان كنا اخترنا الافراد فذكر في هذا الباب باسناده عن سعيد بن المسيب أن رجلا من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أتى عمر ابن الخطاب رضي الله عنه فشهد عنده أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم في مرضه الذي قضى فيه ينهى عن العمرة قبل الحج «رواه أبو داود في سننه وقد اختلفوا في سماع سعيد بن المسيب من عمر لكنه لم يروها عن عمر بل عن صحابي غير مسمي والصحابة كلهم عدول. وعن معاوية «أن النبي ﷺ نهى ان يقرن بين الحج والعمرة رواه البيهقي باسناد حسن وروى البيهقي حديث عمران بن الحصين قال «تمتعنا مع رسول الله ﷺ ونزل فيه القرآن فليقل رجل برأيه ما شاء» رواه البخاري ومسلم وحديث أبي موسى السابق في القران وأن أبا موسى قال قلت أفى الناس بالذي أمر به النبي ﷺ من التمتع في حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم وزن أبي بكر وصدر خلافة عمر» رواه البخاري ومسلم وفيه ان عمر كان ينهى عنها وفي رواية أن أبا موسى سأل عمر عن نهيه فقال عمر قد علمت ان النبي ﷺ قد فعله وأصحابه واسكن كرهت أن يظلوا معرسين بهن في الاراك ثم يروحون في الحج تقطر رؤسهم» رواه مسلم إلا قوله وأصحابه» ولكن كرهت ان يظلوا معرسين بهن تحت الاراك ثم يروحون» (والاعراس) كناية عن وطء السنام وروى البيهقي عن الزهري عن عروة عن عائشة «انها أخبرته في تمتع النبي ﷺ بالعمرة الى الحج وتمتع الناس معه بمثل الذي أخبرني سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال الزهري فقلت لسالم فلم يه عنه التمتع وقد فعل ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم وفعله الناس معه قال سالم أخبرني ابن عمر أن الامم للعمرة ان تفردوها من أشهر الحج (الحج

(١) كذا
بالاصل ولعله و
يؤبد أو نحوه فليرو

أو المستاجر في الصورة الثالثة وكان ميقات البلد معيناً في الاجارة أو نزلنا المطلق عليه فلزمه مع دم التمتع دم الاساءة لمن جاوز ميقات نسكه (والثالث) اذا أوجبنا الدم على المستاجرين فلو كانا

أشهر معلومات) شوال وذو القعدة وذو الحجة فاخلصوا فيهن الحج واعتمرُوا فَيَاسُوا هُنَّ مِنَ الشُّهُورِ قَالَ
وَأِنْ أَعْمَرَ بِذَلِكَ لَزِمَهُ أَتِمَامُ الْعُمْرَةِ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى (وَأَتَمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ) وَذَلِكَ أَنَّ الْعُمْرَةَ أَمَّا يَتَمَتَّعُ بِهَا
إِلَى الْحَجِّ وَالتَّمَتُّعُ لَا يَتِمُّ إِلَّا بِالْهَدْيِ أَوْ الصِّيَامِ إِذَا لَمْ يَجِدْ هَدْيًا وَالْعُمْرَةُ فِي غَيْرِ أَشْهُرِ الْحَجِّ تَتِمُّ بِالْهَدْيِ
وَالصِّيَامِ فَإِذَا عَمَرَ بَتَرَكِ التَّمَتُّعِ أَتَمَّ الْعُمْرَةَ كَمَا أَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى بِاتِّمَامِهَا وَإِذَا أَرَادَ إِضَاءَانُ تَكَرُّرَ زِيَارَةِ الْكَعْبَةِ
فِي كُلِّ سَنَةٍ مَرَّتَيْنِ فَكَرِهَ التَّمَتُّعَ لِثَلَاثَةِ أَشْهُرٍ وَاعْلَى زِيَارَةِ مَرَّةٍ قَدْ رَدَّ الْأُتَمَّةُ فِي التَّمَتُّعِ حَتَّى ظَنَّ النَّاسُ أَنَّ الْأُتَمَّةَ
يُرُونَ ذَلِكَ حَرَامًا قَالَ وَلِعَمْرِي لَمْ يَرِ الْأُتَمَّةُ ذَلِكَ حَرَامًا وَاسْكَنَهُمْ أَتَبَعُوا مَا أَمَرَ بِهِ عَمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ
إِحْسَانًا لِلْخَيْرِ وَبِإِسْنَادِهِ الصَّحِيحِ عَنْ سَالِمٍ قَالَ « سَأَلَ ابْنُ عَمَرَ عَنْ مَتَاعِ الْحَجِّ فَأَمَرَ بِهَا فَيَقِيلُ إِنَّكَ تَخَالَفُ
أَبَاكَ فَقَالَ إِنْ أَبِي لَمْ يَقُلْ الَّذِي يَقُولُونَ إِنَّمَا قَالَ أَفْرَدُوا الْحَجَّ مِنَ الْعُمْرَةِ أَيْ إِنْ الْعُمْرَةُ لَا تَتِمُّ فِي
أَشْهُرِ الْحَجِّ فَجَعَلْتُمُوهَا أَنْتُمْ حَرَامًا وَعَاقَبْتُمُ النَّاسَ عَلَيْهَا وَقَدْ أَحَلَّهَا اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ وَعَمَلَ بِهَا رَسُولُ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ فَإِذَا أَكْثَرُوا عَلَيْهِ قَالَ فَكُتِبَ لِلَّهِ أَحَقُّ أَنْ يَتَّبَعَ أَمَ عَمَرَ » وَعَنْ سَالِمٍ قَالَ « كَانَ ابْنُ عَمَرَ
يَفْقَى بِالَّذِي أَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى مِنَ الرِّخْصَةِ فِي التَّمَتُّعِ وَيُنَظِّرُ فِيهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَيَقُولُ نَاسٌ لَا بَنَ عَمَرَ كَيْفَ أَبَاكَ
وَقَدْ نَهَى عَنْ ذَلِكَ فَيَقُولُ لَهُمْ ابْنُ عَمَرَ لَا تَتَّقُونَ اللَّهَ أَرَأَيْتُمْ إِنْ كَانَ عَمَرُ نَهَى عَنْ ذَلِكَ يَبْغِي فِيهِ الْخَيْرَ
وَيَلْتَمَسُ فِيهِ تَمَامَ الْعُمْرَةِ فَلَمْ كَرِهْتُمُوهَا وَقَدْ أَحَلَّهَا اللَّهُ تَعَالَى وَعَمَلَ بِهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَحَقُّ أَنْ يَتَّبَعَ أَمَ عَمَرَ إِنْ عَمَرَ لَمْ يَقُلْ ذَلِكَ لِأَنَّ الْعُمْرَةَ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ حَرَامٌ وَلَكِنَّهُ
قَالَ إِنْ أَتَمَّ الْعُمْرَةَ أَنْ تَفْرُدُوهَا مِنْ أَشْهُرِ الْحَجِّ » ثُمَّ رَوَى الْبَيْهَقِيُّ بِإِسْنَادِهِ الصَّحِيحِ عَنْ عُبَيْدِ بْنِ عَمِيرٍ
قَالَ « قَالَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ لِعَمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَتَمَّ عَنْهُمَا أَمَّيْتُ عَنْ الْمَتَاعِ قَالَ لَا وَلَسْكَنِي أَرَدْتُ كَثْرَةَ
زِيَارَةِ الْبَيْتِ فَقَالَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ مَنْ أَفْرَدَ الْحَجَّ فَحَسَنٌ وَمَنْ تَمَتَّعَ فَقَدْ أَخَذَ بِكُتَابِ اللَّهِ تَعَالَى وَسَنَةِ نَبِيِّهِ ﷺ »
وَعَنْ أَبِي نَصْرَةَ قَالَ « قُلْتُ لَجَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ إِنْ ابْنَ الزُّبَيْرِ يَنْهَى عَنِ الْمَتَاعِ وَإِنْ ابْنُ عَبَّاسٍ يَأْمُرُ
بِهَا فَقَالَ جَابِرُ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ حَدَّثَ تَمَتُّعًا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَلَمَّا قَامَ عَمَرُ قَالَ إِنْ
اللَّهُ كَانَ يَحِلُّ لِرَسُولِهِ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَا شَاءَ بِمَا شَاءَ وَإِنَّ الْقُرْآنَ قَدْ نَزَلَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ تَعَالَى
وَالْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لَمْ يَأْمُرْ اللَّهُ وَابْتَوَانَا كَحَذَرِ الْإِنْسَانِ فَلَنْ أُوتِيَ بِرَجُلٍ نَكِّحَ امْرَأَةً إِلَى أَجْلِ الْإِسْلَامِ
بِالْحَجَّاجَةِ » رَوَاهُ مُسْلِمٌ وَفِي رِوَايَةٍ « فَانْهَى عَنْهُمُ أَنْ يَتَمَتَّعُوا بِمَتَاعِهِمْ » قَالَ الْبَيْهَقِيُّ وَفِي هَذِهِ الزِّيَادَةِ
دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّ عَمَرَ نَهَى عَنِ الْمَتَاعِ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي سَبَقَ بَيَانُهُ فِي الْحَدِيثِ قَبْلَهُ * وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ
ابْنِ شَقِيقٍ « كَانَ عُثْمَانُ يَنْهَى عَنِ الْمَتَاعِ وَكَانَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ يَأْمُرُ بِهَا فَقَالَ عُثْمَانُ لِعَلِيٍّ كَلِمَةً ثُمَّ قَالَ عَلِيُّ لَقَدْ عَلِمْتَ

مَعْسَرِينَ فَعَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا خَمْسَةُ أَيَّامٍ لَكِنْ صُومَ التَّمَتُّعِ بَعْضُهُ فِي الْحَجِّ وَبَعْضُهُ بَعْدَ الرَّجُوعِ
وَهُمَا لَمْ يَبْأَثَا حُجَّاجًا فَعَلَى قِيَاسِ مَا ذَكَرَهُ صَاحِبُ التَّهْذِيبِ تَفْرِيعًا عَلَيَّ قَوْلِنَا أَنَّ دَمَ الْقُرْآنِ وَالتَّمَتُّعِ
عَلَى الْمُسْتَأْجَرِ يَكُونُ الصُّومُ عَلَى الْأَجِيرِ عَلَى قِيَاسِ مَا ذَكَرَهُ صَاحِبُ التَّمَتُّعِ ثُمَّ هُوَ كَمَا لَوْ عَجَزَ التَّمَتُّعُ

انا قد تمتعنا مع رسول الله ﷺ فقال أجل ولكننا كنا خائفين» رواه مسلم وأراد بكننا خائفين عمرة القضاء أو كانت سنة سبع من الهجرة قبل الفتح وعن أبي ذر قال « كانت المتعة في الحج لأصحاب محمد ﷺ خاصة » رواه مسلم * قال البيهقي إنما أراد فسخهم الحج إلى العمرة وهو أن بعض الصحابة أهل بالحج ولم يكن معه هدى فامرهم رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يجعلوه عمرة لينقض بذلك عاديهم في تحريم العمرة في أشهر الحج وهذا لا يجوز اليوم وقد جاء في رواية ابن عباس وغيره ما دل على ذلك * وعن محمد بن اسحق عن عبد الرحمن بن الاسود عن سليمان بن الاسود ان ابا ذر رضي الله عنه كان يقول وفي حج ثم فسخها بعمرة ولم يكبر ذلك الا الركب الذين كانوا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم » رواه ابو داود ولكنه ضعيف لان محمد بن اسحاق صاحب المغازي هذا مدلس وقد قال (عن) وقد اتفق العلماء على ان المدلس اذا قال (عن) لا يحتج بروايته * وعن ابن مسعود قال « الحج أشهر معلومات ليس فيها عمرة » * قال البيهقي وكراهة من كره ذلك اظنها على الوجه الذي ذكرناه عن ابن عمر عن عمر وقد روى عن الاسود عن ابن مسعود قال « أحب أن يكون لكل واحد منهما (١) قال البيهقي فثبت بالسنة الثابتة عن رسول الله ﷺ جواز التمتع والقران والافراد وثبت بمضي النبي صلى الله عليه وسلم في حج مفرد ثم باختلاف الصدر الاول في كراهة التمتع والقران دون الافراد كون افراد الحج عن العمرة أفضل والله أعلم *

(١) كذا
بالاصل شرد

(فرع) في طريق الجمع بين هذه الاحاديث الصحيحة على الوجه الذي تقتضيه طرقها * قد سبق في هذه الاحاديث الصحيحة أن من الصحابة من روى أن النبي صلى الله عليه وسلم كان في حجة الوداع مفرداً (ومنه) من روى أنه كان قارناً (ومنه) من روى أنه كان متمتعاً وكله في الصحيح وهو قصة واحدة فيجب تأويل جميعها ببعضها والجمع بينها وصنف ابن حزم الظاهري كتاباً فيها حاصله أنه اختار القران وتأول باقي الاحاديث وتأويل بعضها ليس بظاهر فيما قاله (والصواب) الذي نعتقده انه صلى الله عليه وسلم أحرم أولاً بالحج مفرداً ثم ادخل عليه العمرة فصار قارناً وادخل العمرة على الحج جائز على أحد القولين عندنا وعلى الاصح لا يجوز لنا وجاز للنبي صلى الله عليه وسلم تلك السنة للحاجة وأمر به في قوله « لبيك عمرة في حجة » كما سبق فاذا عرفت ما قلناه سهل الجمع بين الاحاديث (فمن) روى انه صلى الله عليه وسلم كان مفرداً هم الا كثرون كما سبق أراد أنه اعتمر اول الاحرام (ومن)

عن الصوم والهدى جميعاً ويجوز ان يكون الحسك على ما سيأتي في التمتع اذا لم يصم في الحج كيف يقضي فاذا أوجبنا التفريق أفضي تفريق الخمسة بنسبة الثلاثة والسبعة الى تبعض القسمين فيكملان ويصوم كل واحد منهما ستة أيام وقس على هذا ما أوجبنا الدم في الصورتين الاخيرتين على الاجبر

روى أنه كان قارناً أراد أنه اعتمر آخره وما بعد احراه (ومن) روى أنه كان متمتعاً أراد التمتع القوي وهو لا تنفع والالتذاذ وقد اتفق بان كفاه عن النسكين فعل واحد ولم يحتج الى أفراد كل واحد بعمل ويؤيد هذا الذي ذكرته أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يعتمر تلك السنة عمرة مفردة لا قبل الحج ولا بعده وقد قدمنا ان القرآن أفضل من أفراد الحج من غير عمرة بلا خلاف ولو جعلت حجته ﷺ مفردة لزم منه أن لا يكون اعتمر تلك السنة ولم يقل أحد ان الحج وحده أفضل من القرآن وعلى هذا الجمع الذي ذكرته ينتظم الاحاديث كلها في حجته ﷺ في نفسه (وأما) الصحابة فكانوا ثلاثة أقسام (قسم) أحرموا بالحج وعمرة أو بحج ومعهم هدي فبقوا عليه حتى تحلوا منه يوم النحر (وقسم) بعمرة فبقوا في عمرتهم حتى تحلوا قبل يوم عرفة ثم أحرموا بالحج من مكة (وقسم) بحج وليس معه هدي فيها ولا أمرهم ﷺ أن يلقبوا حجهم عمرة وهو معنى فسخ الحج الى العمرة وعلى هذا تنتظم الروايات في احرام الصحابة (فمن) روى أنهم كانوا قارين أو متمتعين أو مفردين أراد بعضهم وهم الطائفة الذين علم ذلك منهم وظن أن الباقين مثاهم فهذا الذي ذكرته من الجمع والتأويل هو المعتمد وحاصله ترجيح الافراد لان النبي ﷺ اختاره أولاً وإنما ادخل عليه العمرة لتلك المصلحة السابقة وهي بيان جواز الاعتمار في أشهر الحج وكانت العرب تعتقد أن ذلك من أجر الفجور فاراد بيانه في تلك السنة التي جمعت من الخلق ما لم يجتمع قبلها مثلها ليظهر فيهم ذلك ويشتهر جوازه وصحته عند جمعهم وإن كان ﷺ قد اعتمر قبل ذلك مرات في أشهر الحج إلا أنها لم تشتهر واشتهار هذه (١) في حجة الوداع ولا قريباً منها وكل هذا لا يخرج الافراد عن كونه الافضل وتأول جماعة من اصحابنا الاحاديث التي جاءت أنه ﷺ كان متمتعاً او قارناً انه امر بذلك كما قالوا رجم ماعزاً أي امر برجمه وهذا ضعيف يرده صريح الروايات الصحيحة السابقة بل الصواب ما قدمته قريباً والله اعلم *

(١) يابض
بالاصل ولعلها
العمرة

(فرع) قال الامام ابوسليمان الخطابي طعن جماعة من الجهال وكفرة من الملحدين في الاحاديث والرواة حيث اختلفوا في حجة النبي صلى الله عليه وسلم هل كان مفرداً او متمتعاً او قارناً وهي

والمستاجر * وان فرعنا على الوجه المعزى الى الخضرى فاذا اعتمر عن المستاجر ثم حج عن نفسه ففي كونه مسيئاً الخلاف الذي مر فيها اذا اعتمر قبل اشهر الحج ثم حج من مكة لكن الاصح ههنا انه مسيء لا يمكن الاحرام بالحج حين حضر الميقات * قال الامام فان لم يلزمه الدم ففوات هذا الشرط لا يؤثر الا في فوات فضيلة التمتع على قولنا انه افضل من الافراد وان الزمناه الدم فله اثران هذا احدهما (والثاني) ان المتمتع لا يجب عليه العود الى الميقات وإذا عاد واحرم منه سقط عنه الدم بلا خلاف والمسيء يلزمه العود وإذا عاد ففي سقوط الدم عنه خلاف وايضاً فان الدمين يتفاوتان في البدل

حجة واحدة مختلفة الأفعال ولو يسروا والتوفيق واغتواي بحسن المعرفة لم ينكروا ذلك ولم يدفعوه قال وقد
أنعم الشافعي رحمه الله تعالى ببيان هذا في كتاب اختلاف الحديث وجود الكلام فيه وفي اقتصاص
كل مقاله تطويل ولكن الوجيز المختصر من جوامع ما قال ان معلوما في لغة العرب جواز اضافة
الفعل إلى الأمر به لجواز إضافته إلى الفاعل كقولك بنى فلان داراً إذا أمر بينائها وضرب
الأمير فلاناً إذا أمر بضربه ورجم النبي ﷺ ما عزا وقطع سارق رداء صفوان وإنما أمر بذلك *
ومثله كثير في الكلام وكان أصحاب رسول الله ﷺ منهم القارن والمفرد والمتمتع وكل منهم يأخذ
عنه أمر نسكه ويصدر عن تعليمه فجاز أن تضاف كلها إلى رسول الله ﷺ على معنى أنه أمر بها
وأذن فيها قال ويحتمل أن بعضهم سمعه يقول لبيك بحجة فخى أنه أفرد وخفى عليه قوله وعمره فلم
يحك إلا ما سمع وسمع أنس وغيره الزيادة وهي لبيك بحجة وعمره ولا ينكر قبول الزيادة وإنما يحصل
التناقض لو كان الزائد نافياً لقول صاحبه فأما إذا كان مثبتاً له وزائداً عليه فليس فيه تناقض قال
ويحتمل أن يكون الراوى سمعه يقول ذلك لغيره على وجه التعليم فيقول له لبيك بحجة وعمره على
سبيل التلقين * فهذه الروايات المختلفة في الظاهر ليس فيها تكاذب والجمع بينها سهل كما ذكرنا وقد
روى جابر أن النبي ﷺ أحرم من ذى الحليفة إحراماً موقوفاً وخرج ينتظر القضاء فنزل عليه الوحي وهو
على الصفا فأمر رسول الله ﷺ من لم يكن معه هدى أن يجعله عمرة وأمر من كان معه هدى أن
يجب هذا كلام الخطابي وقال القاضي عياض قد أكره الناس الكلام على هذه الأحاديث من علماء
وغيرهم فمن مجيد منصف ومن مقصر متكلف ومن دخيل مكره ومن مقتصر مختصر وأوسعهم نفساً
في ذلك أبو جعفر الطبري الحنفي وإن كان تكلف في ذلك في زيادة على ألف ورقة وتكلم معه في
ذلك أيضاً أبو جعفر الطبري ثم أبو عبد الله بن أبي صفرة بن المهلب والقاضي أبو عبد الله بن المرباط والقاضي
أبو الحسين بن القصار البغدادي والحافظ أبو عمرو بن عبد البر وغيرهم قال القاضي عياض وأولي ما يقال
في هذا على ما لخصناه من كلامهم واخترناه من اختياراتهم مما هو أجمع للروايات وأشبه بمساق الأحاديث أن

(السادس) في اشتراط نية التمتع وجهان (أحدهما) لا يشترط كما لا تشترط نية القران وهذا لان الدم منوط
بزحمة الحج وربح احد السفرين وذلك لا يختلف بالنية وعدمها (والثاني) يشترط لانه جمع بين عبادتين
في وقت أحدهما فاشبه الجمع بين الصلاتين لكن الفرق ظاهر فان اشهر الحج كاهي وقت الحج فهي
وقت العمرة بخلاف وقت الصلاة فان قلنا باشتراطها في وقتها ثلاثة أوجه مأخوذة من الخلاف في وقت
نية الجمع بين الصلاتين (أحدها) ان وقتها حالة الاحرام بالعمرة (والثاني) ما لم يفرغ من العمرة (والثالث)
ما لم يشرع في الحج قال الامام رحمه الله واعتبار ما نحن فيه بنية الجمع بين الصلاتين في نهاية الضعف
لكن لو قيل انما يلزم الدم إذا كان على قصد الحج عند الانتهاء إلى الميقات وأتى بالعمرة فانه قدم

النبي ﷺ أباح للناس من فعل هذه الأنواع الثلاثة ليدل على جواز جمعها إذ لو أمر بواحد لكان غيره يظن أنه لا يجوز. فأضيف الجميع إليه وأخبر كل واحد بما أمر به وأباحه له ونسبه إلى النبي ﷺ أما لا أمره به وإما لتأويله عليه (وأما) إحرامه ﷺ بنفسه فأخذنا لا فضل فأحرم مفردا بالحج وبه تظاهرت الروايات الصحيحة وأما الروايات بأنه كان متمتعا فمعناها أمر به وأما الروايات بأنه كان قارنا فأخبار عن حاله الثانية لا عن ابتداء إحرامه بل إخبار عن حاله حين أمر أصحابه بالتحلل من حجهم وقلبه إلى عمرة لخالفه الجاهلية إلا من كان معه هدى فكان هو ﷺ ومن معه في الهدى في آخر إحرامهم قارنين بمعنى أنهم أوردوا الحج بالعمرة وفعل ذلك مواساة لأصحابه وتأنيسا لهم في فعلها في أشهر الحج لكونها كانت منكرة عندهم في أشهر الحج ولم يمكنه التحلل معهم لسبب الهدى واعتذر اليهم بذلك في ترك مواساتهم فصار ﷺ قارنا في آخر أمره وقد اتفق جمهور العلماء على جواز ادخال الحج على العمرة وشذ بعض الناس فمنعه وقال لا يدخل إحرام على إحرام كما لا يدخل صلاة على صلاة واختلفوا في إدخال العمرة على الحج فجوزه أصحاب الرأي وهو قول الشافعي لهذه الأحاديث ومنعه آخرون وجعلوا هذا خاصا بالنبي ﷺ لضرورة الاعتماد حينئذ في أشهر الحج قال وكذلك يتأول قول من كان متمتعا أي تمتع بفعله العمرة في أشهر الحج وفعلها مع الحج لأن لفظ المتمتع يطلق على معان فانتظمت الأحاديث واتفقت قال ولا يبعد رد ما ورد عن الصحابة من فعل مثل ذلك إلى مثل هذا مع الروايات الصحيحة أنهم أحرموا بالحج مفردا فيكون الأفراد أخبارا عن فعلهم أولا والقران إخبارا عن إحرام الذين معهم هدى بالعمرة ثانيا والتمتع لفسخهم الحج إلى العمرة ثم إهلاكهم بالحج بعد التحلل منها كما فعله كل من لم يكن معه هدى قال القاضي وقد قال بعض علمائنا أنه أحرم إحراما مطلقا منتظرا ما يؤمر به من أفراد أو تمتع أو قران ثم أمر بالحج ثم أمر بالعمرة في وادي العقيق بقوله «هل في هذا الوادي وقل عمرة في حجة» قال القاضي والذي سبق أبين وأحسن في التأويل «هذا كلام القاضي عياض ثم قال القاضي في موضع آخر بعده لا يصح قول من قال أحرم النبي صلى الله عليه وسلم إحراما مطلقا منها لأن رواية جابر وغيره من الصحابة في الأحاديث الصحيحة تردده وهي مصرحة بخلافه»

أدنى النسكين من أطول الميقاتين أما إذا لم يكن علي قصد الحج أو كان علي قصد الاقتصار على العمرة ثم اتفق الحج فلا دم عليه قياسا على من جاوز الميقات لا على قصد النسك لكان هذا قريبا من مأخذ الناسك والله أعلم فهذا شرح الشروط المذكورة في الكتاب وورائها شرطان (أحدهما) أن يحرم بالعمرة من الميقات فلو جاوزه مريداً للنسك ثم أحرم بها فلم يقلع عنه أنه ليس عليه دم التمتع ولكن يلزم دمه الأساءة وقد أخذ بإطلاقه آخذون وقال الآخرون هذا إذا كان الباقي

﴿ فرع ﴾ قد ذكرنا ما جاء من الاحاديث في الافراد والتمتع والقران والاطلاق واختلاف العلماء في الافضل منها وفي كيفية الجمع بينها وفي الجواب عن اعتراض الملحدين عليها وذكروا أن جميع الانواع جائزة واوضحنا الجواب عما نقل من كراهة عمر وغيره رضى الله عنهم من التمتع أو القران وذكرنا أن الاصح تفضيل الافراد ورجحه الشافعي والاصحاب وغيرها باشيء منها أنه الاكثر في الروايات الصحيحة في حجة النبي صلى الله عليه وسلم (ومنها) أن رواه اخص بالنبي صلى الله عليه وسلم في هذه الحجة فان منهم جابرا وهو احسنهم سياقا لحجة النبي صلى الله عليه وسلم فانه ذكرها من أول اخروجه صلى الله عليه وسلم من المدينة إلى فراغه وذلك مشهور في صحيح مسلم وغيره وهذا يدل على ضبطه لها واعتنائها بها (ومنهم) ابن عمر وقد قال كنت تحت ناقة النبي صلى الله عليه وسلم يسنى لعبها أسمعه يلبي بالحج وقد سبق بيان هذا عنه ومنهم عائشة وقر بها من النبي صلى الله عليه وسلم معروف واطلاعا على باطن أمره وفعله في خلوته وعلايته مع فقهاء وعظم فطنتها (ومنهم) ابن عباس وهو بالحج المعروف من الفقه والفهم الثاقب مع كثرة بحثه وحفظه أحوال النبي صلى الله عليه وسلم التي لم يخفها وأخذها إياها من كبار الصحابة (ومنها) أن الخلفاء الراشدين رضى الله عنهم بعد النبي صلى الله عليه وسلم أفردوا الحج وواظبوا عليه كذلك فعل أبو بكر وعمر وعثمان واختلف فعل على رضى الله عنهم أجمعين وقد حج عمر بالاس عشر حجج مدة خلافته كما أفردا لو ولم يكن هذا هو الافضل عندهم وعلموا أن النبي صلى الله عليه وسلم حج مفردا لم يواظبوا على الافراد مع أنهم الائمة الاعلام وقادة الاسلام ويقتدى بهم في عصرهم وبعدهم وكيف يظن بهم المواظبة على خلاف فعل النبي صلى الله عليه وسلم أو أنهم خفي عليهم جميعهم فعلة صلى الله عليه وسلم (وأما) الخلاف عن على وغيره فانما فعلوه لبيان الجواز وقد قدمنا عنهم ما يوضح هذا (ومنها) أن الافراد لا يجب فيه دم بالاجماع وذلك لسكاهه ويجب الدم في التمتع والقران وذلك الدم دم جبران لسقوط الميقات وبعض الاعمال ولأن مالا خلس فيه ولا يحتاج الى جبر أفضل (ومنها) أن الامة أجمعت على جواز الافراد من غير كراهة وكره عمر وعثمان وغيرها ممن ذكرناه قبل هذا التمتع وبعضهم التمتع والقران وان كانوا يجوزونه على ما سبق تأويله فكان ما أجمعوا على أنه

بينه وبين مكة دون مسافة القصر فان بقيت مسافة القصر فعليه الدمان معا (والثاني) حكى ابن خيران اشترط وقوع النساكين في شهر واحد وأباه عامة الاصحاب واعلم ان الشروط المذكورة معتبرة في لزوم الدم لا محالة على ما فيها من الوفاق والخلاف وهل هي معتبرة في نفس التمتع (منهم) من يطلق اعتبارها بعينها حتى اذا انخرم شرط من الشروط كانت الصورة صورة الافراد وعلى هذا قل في مواضع من الفصل لم يكن متمعا وهو ظاهر قوله في أوله وله ستة (شروط) ومنهم من لا يعتبرها في نفس التمتع وهذا أشهر

لا كراهة فيه أفضل * واحتج القائلون بترجيح القرآن بالاحاديث السابقة فيه وبقوله تعالى (وأتموا الحج والعمرة لله) ومشهور عن عمرو علي انها قالوا انما هما ان تحرم بهما من دويرة أهلك وبحديث العتيبي بن معبد السابق وقول عمر له هديت لسنة نبيك صلى الله عليه وسلم وبحديث وادي العقيق « وقل لبيك عمرة في حجة » قالوا ولان المفرد لادم عليه وعلى القارن دم وليس هو دم جبران لانه لم يفعل حراما بل دم عبادة والعبادة المتعلقة بالبدن والمال افضل من المختصة بالبدن قال المزني ولان القارن مسارع إلى العبادة فهو افضل من تأخيرها قالوا ولان في القرآن تحصيل العمرة في زمن الحج وهو أشرف (وأجاب) أصحابنا عن الاحاديث الواردة في القرآن بجوابين (أحدهما) أن احاديث الافراد اكثر وأرجح وذلك من وجوه كما سبق (والثاني) أن احاديث القرآن مؤولة كما سبق ولا بد من التأويل للجمع بين الاحاديث وقد سبق ايضاح الجمع والتأويل (والجواب) عن الآية الكريمة أنه ليس فيها الا الامر بآتمامها ولا يلزم من ذلك قرنهما في الفعل كما في قوله تعالى (وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة) (وأما) ما روى عن عمر وعلي فمعناه الاحرام بكل واحد منهما من دويرة أهله يدل على أنه صح عن عمر كراهته للتمتع وأمره بالافراد (والجواب) عن حديث العتيبي بن معبد أن عمر أخبره بان القرآن سنة أي جائز قد أذن فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يقل إنه افضل من الافراد بل المعروف عن عمر ترجيح الافراد كما سبق (والجواب) عن حديث وادي العقيق من وجهين سبق أحدهما عند ذكره (والثاني) أنه اخبار عن القرآن في اثناء الحول لا في أول الاحرام وقد سبق ايضاح هذا (والجواب) عن قولهم ان القارن عليه دم وهو دم نسك قال أصحابنا بل هو عندنا دم جبران علي الصحيح بدليل أن الصيام يقوم مقامه عند العجز ولو كان دم نسك لم يقيم مقامه كالأضحية (وأما) قولهم ان القارن لم يفعل حراما فليس شرط وجوب دم الجبران ان يكون في ارتكاب حرام بل قد يكون في ما ذون كمن حلق رأسه للاذى أو لبس للمرض أو لحر أو برد أو اكل صيدا لمجاعته أو احتاج إلى التداوي بطيب فانه يجب الدم ولم يفعل حراما (والجواب) عما قال المزني ان من العبادات ما تأخيرها افضل لمعني كمن عدم الماء في السفر وعلم وجوده في اواخر الوقت فتأخير الصلاة افضل وكنتأخير صلاة عيد الفطر وتأخير صلاة الضحى إلى امتداد النهار واشباه ذلك والله أعلم * قل لما وردى ولان الافراد فعل كل عبادة وحدها وافرادها بوقت فكان افضل من جمعها كالجمع بين الصلاتين (وأما)

ولذلك رسموا صحة التمتع من المسكى مسألة خلافية فقالوا يسمع عندنا التمتع والقران من المسكى وبه قال مالك رحمه الله وعند أبي حنيفة رحمه الله لا يصح منه قران ولا تمتع وإذا احرم بهما ارتفعت عمرته وإن احرم بالحج بعد ما أتى بشطوط من الطواف للعمرة ارتفع حججه في قول أبي حنيفة وعمرته

قولهم لان في القران تحصل العمرة في زمن الحج وهو أشرف فقال أصحابنا ليس هو أشرف بالنسبة إلى العمرة بل رخصة في فعلها فيه وإنما شرفه بالنسبة إلى الحج والله أعلم * واحتج القائلون بترجيح التمتع بالاحاديث السابقة بقوله صلى الله عليه وسلم « لو استقبلت من أمري ما استدبرت لم أسق الهدي ولجعلتها عمرة » فتأسف على فوات العمرة والتمتع فدل على رجحانه * ودليلنا عليهم ماسبق من الاحاديث ومن الدلائل على ترجيح الافراد (وأما) تأسفه صلى الله عليه وسلم فسيبه أن من لم يكن معهم هدي أمروا بجعلها عمرة فحصل لهم حزن حيث لم يكن معهم هدي ويوافقون النبي صلى الله عليه وسلم في البقاء على الاحرام فتأسف صلى الله عليه وسلم حينئذ على فوات موافقتهم تطييباً لنفوسهم ورغبة فيما يكون في موافقتهم لا أن التمتع دائماً أفضل * قال القاضي حسين ولان ظاهر هذا الحديث غير مراد بالاجماع لان ظاهره أن سوق الهدي يمنع انعقاد العمرة وقد انعقد الاجماع على خلافه والله أعلم *

في قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله وان أحرم به بعد ما أتى بأكثر الطواف مضى فيها وأراق دماً * قال وإذا وجدت الشرائط فمكة ميقات المتمتع كما أنها ميقات المكي فلو جاوزها في الاحرام لزمه دم الاساءة مع دم التمتع *

إذا اعتذر ولم يرد العود إلى الميقات فعليه أن يحرم من مكة « أمر النبي صلى الله عليه وسلم أصحابه رضي الله عنهم أن يحرموا من مكة وكانوا متمتعين » (١) وهي في حقه كهي في حق المكي والكلام في الموضع الذي هو أولى لأحرامه وفيما إذا خالف وأحرم خارج مكة أما في حد الحرم أو بعد مجاوزته

(١) * (حديث) * انه صلى الله عليه وسلم أمر أصحابه أن يحرموا من مكة وكانوا متمتعين لم أجده هكذا وفي الصحيحين عن جابر في حديث أوله حججنا مع النبي صلى الله عليه وسلم الحديث وفيه واقيموا حللاً حتى إذا كان يوم التروية فاهلوا بالحج ولهما من حديثه في هذه القصة حتى إذا كان يوم التروية وجعلنا مكة بظهر أهلنا بالحج ولمسلم أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نحرم إذا توجهنا إلى منى قال فاهلنا من الأبطح ولهما عن سالم عن ابن عمر قال تمتع رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع بالعمرة إلى الحج وأهدي وساق معه الهدي من ذى الحليفة وبدأ رسول الله صلى الله عليه وسلم قاهل بالعمرة ثم اهل بالحج وتمتع الناس معه بالعمرة إلى الحج فكان منهم من أهدى فساق الهدي ومنهم من لم يهد فلما قدم مكة قال للناس من كان منكم أهدى فإنه لا يحل من شيء حرم منه حتى يقضي حجه ومن لم يكن منكم أهدى فليطف بالبيت وبالصفة والمروة وليقصر وليحلل ثم اهل بالحج وليهد فمن لم يجد هدياً فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع إلى أهله الحديث *

(فرع) ذكر القاضي حسين في هذا الباب من تعليقه والقاضي ابو الطيب في آخر باب صوم المتمتع من تعليقه وغيرهما من أصحابنا أن الشافعي نقل أن النبي صلى الله عليه وسلم أحرم بالحج مطلقا وكان ينظر القضاء وهو نزول جبريل ببيان ما يصرف احرامه المطلق اليه فنزل جبريل عليه السلام وأمره بصرفه الى الحج المفرد * وذكر البيهقي في السنن الكبير في هذا بابا قال باب ما يدل على أن النبي صلى الله عليه وسلم أحرم احراما مطلقا ينتظر القضاء ثم أمر بإفراد الحج ومضى فيه واستدل له البيهقي باحاديث لا دلالة فيها أصلا إلا في حديث مرسل وهو ما رواه الشافعي والبيهقي بإسنادهما الصحيح عن طاووس قال « خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم من المدينة لا يسمى حجبا ولا عمرة ينتظر القضاء فنزل عليه القضاء وهو بين الصفا والمروة فامر أصحابه من كان منهم أهل بالحج ولم يكن معه هدى أن يجعلها عمرة وقال لو استقبلت من أمري ما استدبرت لما سقت الهدي » * وذكر في الباب أيضا حديث جابر الطويل بكامله قال فيه فاهل رسول الله صلى الله عليه وسلم بالتوحيد ليبيك اللهم ليبيك ليبيك لا شريك لك ليبيك إن الحمد لله والنعمة لك والملك لا شريك لك وأهل الناس بهذا الذي يهلون به فلم يرد رسول الله صلى الله عليه وسلم عليهم شيئا منه ولزم رسول الله صلى الله عليه وسلم تلييته قال جابر اسنانوى الا الحج لسنا نعرف العمرة حي إذا اتينا البيت معه استلم الركن وذكر الطواف والسعي * قال فلما كان آخر طوافه على المروة قال لو أنى استقبلت من أمري ما استدبرت لم أسق الهدي وجعلتها عمرة فمن كان منكم ليس معه هدى فليحل وليجعلها عمرة » رواه مسلم بهذه الحروف (قلت) ظاهر الاحاديث الصحيحة كلها أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يحرم احراما مطلقا بل معيننا وقد قال الشيخ ابو حامد في تعليقه وصاحب البيان وآخرون من أصحابنا المشهور في الاحاديث خلاف ما قاله الشافعي في هذا وان النبي صلى الله عليه وسلم أحرم هو وأصحابه بالحج فلما دخل مكة فسخه الى العمرة لمن لم يكن معه هدى والله أعلم *

(فرع) إذا أحرم بالحج لا يجوز له فسخه وقلبه عمرة وإذا أحرم بالعمرة لا يجوز له فسخها حجبا لا اعتذر ولا لغيره وسواء ساق الهدي أم لا هذا مذهبنا قال ابن الصباغ والعبدري وآخرون وبه

إذا لم يعد الى الميقات ولا الى مسافته على ما ذكرنا في المسكي وإذا اقتضي الحال وجوب دم الاساءة لزم مضموما الى دم التمتع واعترض صاحب الشامل عليه فقال دم التمتع لا يجب الا لترك الميقات فكيف يجب، لذلك دم آخر اجابوا عنه بأننا لانسلم أنه يجب لهذا القدر بل يجب لربح احد الميقاتين وزحمة الحج بالعمرة على ما أمر ويدل على تقارير سببها تباينها في كيفية البدل وبتقدير أن لا يجب دم التمتع الا لترك الميقات فانما يجب ذلك لترك الاحرام من ميقات بلده وهذا الدم انما يجب لتركه

قال عامة الفقهاء * وقال أحمد يجوز فسخ الحج الى العمرة لمن لم يسق الهدى * وقال القاضي عياض في شرح صحيح مسلم جمهور الفقهاء علي ان فسخ الحج الى العمرة كان خاصا للصحابة قال وقال بعض أهل الظاهر هو جائز الآن * واحتج لأحمد بحديث جابر المذكور في الفرع الذي قبل هذا وأن النبي صلى الله عليه وسلم قال « وايجعلها عمرة » وهو صحيح كما سبق وعن ابن عباس قال كانوا يرون العمرة في أشهر الحج من أجزر الفجور في الارض ويجعلون المحرم صفراً ويقولون اذا برأ الدبر وعنى الأثر وانسلخ صفر حلت العمرة لمن اعتمر * فقدم النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه صبيحة رابعة مهابين بالحج فامرهم ان يجعلوها عمرة فتعاضلوا ذلك عندهم فقالوا يا رسول الله أى الحل قال « حل كله » رواه البخارى ومسلم وفي رواية مسلم الحل كله وفي رواية عنه قال « قدم النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه لصبح رابعة يلبون بالحج فامرهم ان يجعلوها عمرة الامن كان مع هدى » رواه البخارى ومسلم وهذا لفظ البخارى وعن جابر قال « أهل النبي صلى الله عليه وسلم هو واصحابه بالحج وليس مع أحد منهم هدى غير النبي ﷺ وطلحة وكان على قدم من اليمن ومعه هدى فقال أهلت بما أهل به النبي ﷺ فامر النبي ﷺ اصحابه أن يجعلوها عمرة ويطوفوا ويقصروا ويحلوا إلا من كان معه الهدى فقالوا ننطلق إلى مني وذكر أحدنا يقطر فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فقال « لو استقبلت من أمرى ما استدبرت ما أهديت ولولا أن معى الهدى لا حلت وان سراقه بن مالك لقي النبي صلى الله عليه وسلم بالعقبة وهو يرميها فقال ألكم هذه خاصة يا رسول الله قال بل للأبد » رواه البخارى ومسلم وعن عائشة قالت « خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم لا نذكر إلا الحج حتى جئنا سرف فطمث فدخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما قدمت مكة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لاصحابه اجعلوها عمرة فأحل الناس إلا من كان معه الهدى قالت فكان الهدى مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر وذوى اليسارة ثم أهلوا حين راحوا الى منا » رواه البخارى ومسلم ولفظه لمسلم وعن أبي سعيد

الاحرام ما صار ميقاتا له ثانيا وهو مكة (وقوله) في الكتاب فلو جاوزها في الاحرام لزمه دم الاساءة مطلق لكن المراد منه ما اذا لم يعد الى الميقات ولا الى مسافته علي ما تبين من قبل ووجوب دم التمتع والحالة هذه يبين أن الشرط في التمتع ان لا يعود الى الميقات لاحرام الحج لا أن يحرم من مكة ومن قال الشرط أن يحرم من مكة فهو غلط في العبارة *

قال (وإنما يجب دم التمتع باحرام الحج وهل يجوز تقديمه بعد العمرة على الحج فيه قولان للتردد

في تشبيه العمرة باليمن مع الحنث فانه أحد السببين) *

لما فرغ من القول في تصوير التمتع والشرائط المرعية فيه أراد أن يتكلم في وقت وجوب الدم

قال «خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم نصرخ بالحج صراخا فلما قدمنا مكة أمرنا أن نجعلها
أعمرة الامن ساق الهدى فلما كان يوم التروية ورحنا إلى منا أهلنا بالحج » رواه مسلم قوله رحنا أى
ردنا الرواح وعن ابن عباس انه سئل عن متعة الحج فقال « أهل المهاجرون والانصار وأزواج
النبي صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع وأهلنا فلما قدمنا مكة قل رسول الله صلى الله عليه وسلم اجعلوا
اهلالكم بالحج عمرة إلا من قلد الهدى » رواه البخارى فقال وقال أبو كامل قل أبو معشر قال
عثمان بن عتاب عن عكرمة عن ابن عباس قال أبو مسعود الدمشقي في الاطراف هذا حديث غريب
ولم أره عند أحد إلا عند مسلم بن الحجاج قال ولم يذكر مسلم في صحيحه من أخذ عكرمة وعندى
أن البخارى أخذه عن مسلم قلت يحتمل ما قاله أبو مسعود ويحتمل أن البخارى أخذه من أبى كامل
بلا واسطة * قال العلماء والبخارى يستعمل هذه العبارة فيما أخذه عرضا ومناولة لاسماعا والعرض
والمناولة صحيحان يجب العمل بهما كما هو مقرر في علوم الحديث * واحتج أصحابنا بأن هذا الفسخ
كان خاصا بالصحابة وانما أمرهم النبي صلى الله عليه وسلم بالفسخ ليحرموا بالعمرة في أشهر الحج
ويخالفوا ما كانت الجاهلية عليه من تحريم العمرة في أشهر الحج وقولهم انها اجبر الفجور * واحتج
أصحابنا وموافقهم للتخصيص بحديث الحرث بن بلال بن الحرث عن أبيه قال « قات يارسول الله
أرأيت فسخ الحج الى العمرة لنا خاصة أم للناس عامة فقال رسول الله ﷺ عليه وسلم بل لكم خاصة »
رواه ابو داود والنسائي وابن ماجه وغيرهم وإسناده صحيح إلا الحرث بن بلال ولم أر في الحرث
جرحا ولا تعديلا وقد رواه ابو داود ولم يضعفه وقد ذكرنا مرات أن ما لم يضعفه ابو داود فهو حديث
حسن عنده إلا أن يوجد فيه ما يقتضي ضعفه وقال الامام احمد بن حنبل هذا الحديث لا يثبت
عندى ولا أقول به قال وقد روى الفسخ فأحد عشر صحابيا أين يقع الحرث بن بلال منهم قلت
لا معارضة بينكم وبينه حتى يقدموا عليه لأنهم أثبتوا الفسخ للصحابة ولم يذكروا حكم غيرهم وقد
وافقهم الحرث بن بلال في إثبات الفسخ للصحابة لكنه زاد زيادة لا يخالفهم وهى اختصاص

وفي بدله وما يتعلق بهما والمتمتع يلزمه دم شاة إذا وجد وبه فسر قوله تعالى (فما استيسر من الهدى)
وصفته صفة شاة الاضحية ويقوم مقامه السبع من البدنة والبقرة ووقت وجوبه الاحرام بالحج
وبه قال أبو حنيفة رحمه الله لانه حينئذ يصير متمتعاً بالعمرة الى الحج * وعن مالك رضي الله عنه انه
لا يجب حتى يرمى جرة العقبة فيتم الحج واذا وجب جاز اراقته ولم يتاقت بوقت كدائر دماء
الجبرانات إلا أن الافضل اراقته يوم النحر * وقل مالك وأبو حنيفة واحمد رحمهم الله لا يجوز اراقته
الا يوم النحر وهل يجوز اراقته قبل الاحرام وبعد التحلل من العمرة فيه قولان وقيل وجهان (احدهما)
لا يجوز كما لا يجوز الصوم في هذه الحالة وهذا لأن الهدى يتعلق به عمل البدن وهى تفرقة اللحم والعبادات

الفسخ بهم * واحتج أصحابنا بحديث أبي ذر رضي الله عنه قال « كانت المتعة في الحج لأصحاب محمد صلى الله عليه وسلم خاصة » رواه مسلم موقوفا على أبي ذر قال البيهقي وغيره من الأئمة أراد بالمتعة فسخ الحج إلى العمرة لأنه كان لمصلحة وهي بيان جواز الاعتار في أشهر الحج وقد زالت فلا يجوز ذلك اليوم لاحد * واحتج أبو داود في سننه والبيهقي وغيرهما في ذلك برواية محمد بن اسحق عن عبد الرحمن بن الاسود عن سليمان بن الاسود أن أبا ذر كان يقول في من حج ثم فسخها بعمرة لم يكن ذلك إلا للركب الذين كانوا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وإسناده هذا لا يحتج به لأن محمد بن اسحق مدلس وقد قال عن واتفقوا على أن المدلس إذا قال عن لا يحتج به (وأجاب) أصحابنا عن قوله صلى الله عليه وسلم لسراقة « بل للابد » أن المراد جواز العمرة في أشهر الحج لا فسخ الحج إلى العمرة أو أن المراد دخول أفعالها في أفعال الحج وهو القران وحمله من يقول إن العمرة ليست واجبة على أن العمرة اندرجت في الحج فلا تجب وإنما تجب على المكاف حجة الاسلام دون العمرة *

﴿فرع﴾ مذهبنا أن المكي لا يكره له التمتع والقران وإن تمتع لم يلزمه دم وبه قال مالك وأحمد وداود وقال أبو حنيفة يكره له التمتع والقران وإن تمتع أو قرن فعليه دم * واحتج له بقوله تعالى (فمن تمتع بالعمرة إلى الحج فما استيسر من الهدى فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجعتم تلك عشرة كاملة ذلك لمن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام) فأباح التمتع لمن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام خاصة ولأن التمتع شرع له أن لا يلزم بأهله والمكي لم بأهله فلم يكن له ذلك قالوا ولأن الغريب إذا تمتع لزمه دم وقتل إذا تمتع مكي فلا دم وهذا يدل على أن نكسه ناقص عن نسك الغريب فكره له فعله * واحتج أصحابنا بأن ما كان من النسك قربة وطاعة في حق غير المكي كان قربة وطاعة في حق المكي كالأفراد (والجواب) عن الآية أن معناها فمن تمتع فعليه الهدى إذا لم يكن من حاضري المسجد الحرام فان كان فلا دم فهذا ظاهر الآية فلا يعدل عنه (فان قيل) فقولنا تعالى (ذلك لمن لم يكن أهله) ولم يقل على من لم يكن أهله (قلنا)

البدنية لا تقدم على وقت وجوبها (وأصحابها) الجواز لأنه حق مالي يتعلق بسببين وهما الفراغ من العمرة والشروع في الحج فإذا وجد أحدهما جاز أخراجه كزكاة والكفارة (وقوله) للتردد في تشبيه العمرة باليمن مع الحنث بها أحد السببين معناه أن أحد القواين موجه بتشبيه الفراغ من العمرة والشروع في الحج باليمن مع الحنث ومن نصر القول الثاني ينازع في هذا التشبيه ويقول الكفارة متعلقة باليمن منسوبة إليها والدم ليس متعلقا بالعمرة وإنما هو متعلق بالتمتع من العمرة إلى الحج وهو خصلة واحدة فان فرغنا على جواز التقدم على الاحرام بالحج فهل يجوز التقديم على التحلل من العمرة فيه وجهان (أصحهما) المنع لأن العمرة أحد السببين فلا بد من تمامه كما لا بد من تمام النصاب في تعجيل الزكاة ومنهم من قطع بهذا ونفى الخلاف ولا خلاف في أنه لا يجوز التقديم على الشروع في العمرة *

اللام بمعنى علي كما في قوله تعالى إن أحسنتم أحسنتم لأنفسكم وإن أسأتم فلها (أي فعلها وقوله تعالى (أولئك لهم اللعنة) أي عليهم قال القاضي أبو الطيب وجواب آخر وهو أن قوله تعالى (فمن تمتع) شرط وقوله تعالى (فما استيسر من الهدى) جزاء الشرط وقوله تعالى (ذلك لمن لم يكن أهله حاضري المسجد) بمنزلة الاستثناء وهو عائد إلى الجزاء دون الشرط كما لو قال من دخل الدار فله درهم إلا بني تميم أو قال ذلك لمن لم يكن من بني تميم فإن الاستثناء يعود إلى الجزاء دون الشرط الذي هو دخول الدار كذا هنا (وأما) قولهم تمتع شرع له أن لا يلم بأهله فقال أصحابنا لا نسلم ذلك ولا تأثير للام بأهله في التمتع ولهذا لو تمتع غريب عن أهله فألم بأهله يصح تمتعه وكذا لو تمتع من غير المأم بأهله فتمتعه عندهم مكروه (وأما) قوله أن نسكه ناقص لوجوب الدم على الغريب فقال أصحابنا إنما لزم الغريب الدم لأنه ترفه بالتمتع فيلزمه الدم والمسكي أحرم بحجة وعمره من ميقاته الأصلي فلم يلزمه دم لعدم الترفه والله أعلم *

﴿ فرع ﴾ أجمع العلماء على جواز العمرة قبل الحج سواء حج في سنته أم لا وكذا الحج قبل العمرة واحتجوا به بحديث ابن عمر « أن النبي صلى الله عليه وسلم اعتمر قبل أن يحج » رواه البخاري وبالأحاديث الصحيحة المشهورة « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم اعتمر ثلاث عمر قبل حجته وكان أصحابه في حجة الوداع أقساما منهم من اعتمر قبل الحج ومنهم من حج قبل العمرة » كما سبق *

* قال المصنف رحمه الله تعالى *

﴿ والافراد أن يحج ثم يعتمر والتمتع أن يعتمر في أشهر الحج ثم يحج من عامه والقران أن يحرم بهما جميعا فإن أحرم بالعمرة ثم ادخل عليها الحج قبل الطواف جاز ويصير قارنا لما روى « أن عائشة رضي الله عنها أحرمت بالعمرة فخاضت فدخل عليها رسول الله صلى الله عليه وسلم وهي تبكي فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم أهلي بالحج واصنعى ما يصنع الحاج غير أن لا تطوف بالبيت ولا تصلى » وإن ادخل عليها الحج بعد الطواف لم يحز واختلف أصحابنا في علته (فمنهم) من قال لا يجوز لانه قد أخذ في التحلل (ومنهم) من قال لا يجوز لانه قد أتى بمقصود العمرة وإن أحرم بالحج وأدخل عليه العمرة ففيه قولان (أحدهما) يجوز لانه أحد النسكين فجاز إدخاله على الآخر كالحج (والثاني)

قال ﴿ وأما المعسر فعليه صيام عشرة أيام في الحج بعد الإحرام وقبل يوم النحر ولا تقدم (ح) على الحج لأنها عبادة بدنية ولا تجوز في أيام التشريق على الجديد وإذا تأخر عن أيام التشريق صار فائتا ولزم القضاء (ح) (وأما) السبعة فاول وقتها بالرجوع إلى الوطن وهل تجوز في الطريق فيه وجهان وقيل المراد به الرجوع إلى مكة وقيل الفراغ من الحج ﴾ *

لا يجوز لأن أفعال العمرة استحقت باحرام الحج فلا يعد إحرام العمرة شيئاً (فان قلنا) إنه يجوز فهل يجوز بعد الوقوف ببني على العلتين في إدخال الحج على العمرة بعد الطواف (فان قلنا) لا يجوز إدخال الحج على العمرة بعد الطواف لأنه أخذ في التحلل جاز ههنا بعد الوقوف لأنه لم يأخذ في التحلل (وان قلنا) لا يجوز لأنه أتى بالمقصود لم يجز ههنا لأنه قد أتى بمعظم المقصود وهو الوقوف وإن أحرم بالعمرة وأفسدها ثم أدخل عليها الحج ففيه وجهان (أحدهما) ينعقد الحج ويكون فاسداً لأنه إدخال حج على عمرة فأشبهه إذا كان صحيحاً (والثاني) لا ينعقد لأنه لا يجوز أن يصح لأنه إدخال حج على إحرام فاسد ولا يجوز أن يفسد لأن إحرامه لم يصادفه الوطء فلا يجوز إفساده ﴿

الشرح﴾ حديث عائشة رواه البخاري ومسلم الاقوله «ولا تصلي» فانها لفظة غريبة ليست معروفة (أما) حكم المسألة فقال أصحابنا لكل واحدة من الانواع الثلاثة صور مختلف في بعضها (أما) الافراد فصورته الاصلية ان يحرم بالحج وحده ويفرغ منه ثم يحرم بالعمرة وسيأتي باقي صورته في شروط التمتع الموجب للدم ان شاء الله تعالى (وأما) التمتع فصورته الاصلية ان يحرم بالعمرة من ميقات بلده ويدخل مكة ويفرغ من أفعال العمرة ثم ينشيء الحج من مكة ويسمي متمتعاً لاستمتاعه بمحظورات الاحرام بينهما فانه يحل له جميع المحظورات اذا تحلل من العمرة سواء كان ساق الهدي أم لا ويجب عليه دم ولو جوبه شروط تأني ان شاء الله تعالى (وأما) القران فصورته الاصلية أن يحرم بالحج والعمرة معا فتدرج اعمال العمرة في اعمال الحج ويتحد الميقات والفعل فيكفي لهما طواف واحد وسعى واحد وحلق واحد واحرام واحد فلو أحرم بالعمرة ثم أدخل عليها الحج أي أحرم به نظر ان أدخله في غير أشهر الحج لغا إدخاله ولم يتغير إحرامه بالعمرة وان أدخله في أشهره نظر ان كان أحرم بالعمرة قبل أشهر الحج ففي صحة ادخاله وجهان (أحدهما) وهو اختيار الشيخ أبي علي السنجبي - بكسر السين المهملة وبالجيم - وحكاه عن عامة الاصحاب انه لا يصح الادخال لأنه يؤدي الى صحة الاحرام بالحج قبل اشهره (واصحهما) يصح وهو اختيار القفال وبه قطع صاحبنا الشامل والبيان وآخرون لأنه أحرم بكل واحد منهما في وقته ولأنه إنما يصير محرماً بالحج في حال ادخاله وهو وقت صالح

(قوله) وأما المعسر ربما يوهى أن الصوم انما يعدل اليه المتمتع إذا لم يملك الهدي ولا ما يشترط به وليس كذلك بل له العدول الى الصوم وإن قدر على الهدي في بلده إذا عجز عنه في موضعه لان في بدله وهو الصوم تأقيتاً بكونه في الحج فلا نظر الى غير موضعه بخلاف الكفارات فانه يعتبر فيها العدم المطلق اذ لا تأقيت فيها اذا عرفت ذلك فان المتمتع العادم للهدي يلزمه صوم عشرة أيام بنص القرآن ويجعلها قسمين ثلاثة وسبعة (أما) الثلاثة فيصومها في الحج ولا يجوز تقديمها على

للحج ولو احرم بالعمرة في اشهر الحج ثم ادخله عليها في أشهره فان لم يكن شرع في شيء من طوافها صح وصار قارنا بلا خلاف وان كان قد شرع فيه وخطئ منه خطوة لم يصح احرامه بالحج بلا خلاف وان وقف عند الحجر الاسود للشروع في الطواف ولم يمسه ثم احرم بالحج صح وصار قارنا لانه لم يتلبس بشيء من الطواف وان استلم الحجر ولم يمش ثم احرم قبل شروعه في المشي فان كان استلامه ليس بنية الاستلام للطواف صح احرامه بالحج بلا خلاف * كذا صرح به الماوردي وان كان استلامه بنية أن يطوف ففي صحة احرامه بالحج بعده وجهان حكاهما الصيمري وصاحبه الماوردي وصاحب البيان وآخرون (أحدهما) يصح لانه مقدمة للطواف (والثاني) لا يصح لانه أحد ابغاض الطواف وينبغي أن يكون الاول أصح ولو شك هل أحرم بالحج قبل الشروع في الطواف أو بعده قال الماوردي قال أصحابنا صح إحرامه لان الأصل جواز ادخال الحج على العمرة حتى يتيقن المنع فصار كمن أحرم وتزوج ولم يدر هل كان احرامه قبل تزوجه أم بعده قال الشافعي اجزأه وصح تزوجه هذا كلام الماوردي * قال أصحابنا وإذا شرع المحرم بالعمرة في الطواف ثم احرم بالحج فقد قلت إنه لا يصح بلا خلاف وفي علة بطلانه أربعة أوجه مشهورة حكى المصنف منها اثنين (أحد) الاربعة انه اشتغل بعمل من اعمال العمرة (والثاني) لانه شرع في فرض من فروضها (والثالث) لانه أتى بمعظم أفعالها (والرابع) لانه شرع في سبب التحلل وهذا الرابع هو الأصح وهو نص الشافعي نقله ابو بكر الفارسي في عيون المسائل وصحح البندنيجي الثالث وتظهر فائدة هذا الخلاف فيما لو أحرم بحج ثم أدخل عليه العمرة وجوز ناه كما سنده الآ ن ان شاء الله تعالى * هذا كله اذا كانت العمرة التي أدخل عليها الحج صحيحة فان كانت فاسدة بأن أفسدها بجماع ثم أدخل عليها حجاً ففي صحة إدخاله ومصيره محرماً بالحج وجهان مشهوران ذكرهما المصنف بدليلهما (أصحهما) عند الاكثرين يصير محرماً وبه قال ابن سريج والشيخ أبو زيد (والثاني) لا يصير وصححه صاحب البيان وان قلنا يصير فهل يكون حجه صحيحاً مجزئاً فيه وجهان (أحدهما) نعم لأن المفسد متقدم (وأصحهما) لا لأنه

الاحرام بانيج خلافاً لابي حنيفة حيث قال يجوز بعد الاحرام بالعمرة ولا أحمد حيث قال في رواية بقول أبي حنيفة وقال في رواية يجوز بعد التحلل من العمرة * لنا أن الصوم عبادة بدنية فلا تقدم على وقتها كالصلاة وسائر العبادات الواجبة ولا يجوز ان يصوم شيئاً منها في يوم النحر وفي جواز ايقاعها في أيام التشريق قولان قدمنا ذكرهما في كتاب الصوم والمستحب أن يصوم الايام الثلاثة قبل يوم عرفة فان الاحب للحاج يوم عرفة انه يكون مفطراً علي ما مروا بما يمكنه ذلك اذا تقدم احرامه بالحج بحيث يقع بين احرامه ويوم عرفة ثلاثة ايام قال الاصحاب رحمهم الله وهذا

تابع لعمره فاسدة فعلي هذا هل ينعقد فاسداً من أصله أم صحيحاً ثم يفسد فيه وجهان (أحدهما) ينعقد صحيحاً ثم يفسد كما لو أحرم في جامع فانه ينعقد صحيحاً ثم يفسد على أحد الأوجه كما سذكركه في موضعه ان شاء الله تعالى (وأصحهما) ينعقد فاسداً اذ لو انعقد صحيحاً لم يفسد اذ لم يوجد بعد انعقاده مفسد (فان قلنا) ينعقد فاسداً أو صحيحاً ثم يفسد لزمه المضى في النسكين ولزمه قضاؤها (وان قلنا) ينعقد صحيحاً ولا يفسد قضى العمرة دون الحج وعلى الأوجه الثلاثة يلزمه دم القران ولا يجب عليه بالافساد الا بدنة واحدة * كذا قاله الشيخ أبو على السنجي وحكى امام الحرمين وجهين آخرين اذا حكمتا بانعقاد حجه فاسداً (أحدهما) يلزمه بدنة أخرى لفساد الحج (والثاني) يلزمه بدنة للعمرة وشاة للحج كما لو جامع ثم جامع وهذان الوجهان ضعيفان والصحيح ما ذكره أبو على والله اعلم * هذا كله في الاحرام للحج بعد الاحرام بالعمرة (أما) اذا أحرم بالحج ثم أدخل عليه العمرة فقولان مشهوران ذكرهما المصنف بدليلهما (القديم) صحته ويصير قارناً (والجديد) لا يصح وهو الاصح (فان قلنا) بالقديم قائل متى يجوز الادخال فيه أربعة اوجه مفرعة على الأوجه الاربعة السابقة فيمن احرم بالعمرة ثم بالحج (أحدها) يجوز ما لم يشرع في طواف القدوم او غيره من اعمال الحج قال البغوي هذا اصحها (والثاني) يجوز بعد طواف القدوم ما لم يشرع في السعي او غيره من فروض الحج * قاله الخضرى (والثالث) يجوز وان فعل فرضاً ما لم يقف بعرفات فعلي هذا لو كان قد سعى لزمه إعادة السعى ليقع عن النسكين جميعاً كذا قاله الشيخ أبو على السنجي وغيره (والرابع) يجوز وان وقف ما لم يشتغل بشيء من اسباب التحلل من الرمي وغيره وعلى هذا لو كان قد سعى بقياس ما ذكره أبو على وجوب اعادته وحكى امام الحرمين فيه وجهين وقال المذهب أنه لا يجب والله اعلم * قال المصنف رحمه الله *

﴿ويجب على المتمتع دم لقوله تعالى﴾ (فمن تمتع بالعمرة الى الحج فما استيسر من الهدى) ولا يجب عليه الا بخمسة شروط (أحدها) أن يعتمر في أشهر الحج فان اعتمر في غير أشهر الحج لم يلزمه


هو المستحب المتمتع الذي هو من أهل الصوم يحرم قبل اليوم السادس من ذى الحجة ليصوم الثلاثة ويفطر يوم عرفة ونقل الخناطي عن شرح أبي اسحق وجهاً أنه اذا لم يؤمل هدياً يجب عليه تقديم الاحرام بحيث يمكنه صوم الايام الثلاثة قبل يوم النحر وأما الواجد للهدى فالمستحب له ان يصوم يوم التروية بعد الزول متوجهاً الى منى لما روى عن جابر رضي الله عنه «أن النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا توجهتم الى منى فاهلوا بالحج» (١) فاذا فاته صوم الايام الثلاثة في الحج لزمه

دم لانه لم يجمع بين النسكين في أشهر الحج فلم يلزمه دم كالمفرد فان أحرم بالعمرة في غير أشهر الحج وآتى بأفعالها في أشهر الحج ففيه قولان (قال) في القديم والاملاء يجب عليه دم لان استدامة الاحرام بمنزلة الابتداء ولو ابتداء الاحرام بالعمرة في أشهر الحج لزمه الدم فكذلك اذا استدامة (وقال) في الأتم لا يجب عليه الدم لان الاحرام نسك لانتم العمرة الا به وقد آتى به في غير أشهر الحج فلم يلزمه دم التمتع كالطواف (والثاني) أن يجمع من سنته فاما اذا حج في سنة اخرى لم يلزمه دم لما روى سعيد ابن المسيب قال «كان اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يعتمرون في أشهر الحج فاذا لم يحجوا من عامهم ذلك لم يهدوا ولان الدم انما يجب لترك الاحرام بالحج من الميقات وهذا لم يترك الاحرام بالحج من الميقات فانه ان اقام بمكة صارت مكة ميقاته وان رجع الى بلده وعاد فقد احرم من الميقات (وانثالث) ان لا يعود لاحرام الحج الى الميقات فاما إذا رجع لاحرام الحج الى الميقات وأحرم فلا يلزمه دم لان الدم وجب بترك الميقات وهذا لم يترك الميقات فان احرم بالحج من جوف مكة ثم رجع الى الميقات قبل ان يقف ففيه وجهان (أحدهما) لادم عليه لانه حصل محرما من الميقات قبل التلبس بنسك فاشبه من جاوز الميقات غير محرم ثم احرم وعاد الى الميقات (والثاني) يلزمه لانه وجب عليه الدم بالاحرام من مكة فلا يسقط بالعود الى الميقات كالو ترك الميقات واحرم دونه ثم عاد بعد التلبس بنسك (والرابع) ان يكون غير حاضري المسجد الحرام (فاما) اذا كان من حاضري المسجد الحرام فلا دم عليه لقول الله تعالى (ذلك لمن لم يكن اهله حاضري المسجد الحرام) وحاضر المسجد الحرام أهل الحرم ومن يذنه وبينه مسافة لا تقصر فيها الصلاة لان الحاضر في اللغة هو القريب ولا يكون قريبا الا في مسافة لا تقصر فيها الصلاة وفي الخامس وجهان وهو نية التمتع (أحدهما) انه لا يحتاج اليها لان الدم يتعلق بترك الاحرام بالحج من الميقات وذلك يوجد من غير نية (والثاني) أنه يحتاج الى نية التمتع لانه جمع بين العبادتين في وقت احداها فاقتصر الى نية الجمع كالجمع بين الصلاتين (فاذا قلنا) بهذا ففي وقت النية وجهان (أحدهما) انه يحتاج الى أن ينوي عند الاحرام بالعمرة (والثاني) يجوز أن ينوي ما لم يفرغ من العمرة بناء على القولين في وقت نية الجمع بين الصلاتين فان في ذلك عاين (أحدهما) ينوي في ابتداء الاولى منها (والثاني) ينوي ما لم يفرغ من الاولى * ﴿ الشرح ﴾ هذا الاثر المذكور عن سعيد بن المسيب حسن رواه البيهقي باسناد حسن قال

القضاء خلافا لابي حنيفة حيث قال يسقط الصوم ويستقر الهدى عليه وعن ابن سريج وابي اسحق رحمهما الله تخريج قول مثله والمذهب الاول لانه صوم واجب فلا يقط بفوات وقته كصوم رمضان واذا قضاها لم يلزمه دم خلافا لاحمد رحمه الله (وأما) السبعة فهي مقيدة بالرجوع قال الله تعالى (وسبعة إذا رجعتن) وما المزداد من الرجوع فيه قولان (صحهما) وهو نصه في المختصر وحرمله ان المراد

أصحابنا يجب على المتمتع الدم لقوله تعالى (فمن تمتع بالعمرة إلى الحج فما استيسر من الهدى) قال أصحابنا ولو جوب هذا الدم شروط (أحدها) أن لا يكون من حاضري المسجد الحرام وهم من مسكنه دون مسافة القصر من الحرم وقيل من بينه وبين نفس مكة دون مسافة القصر حكاه المتولي والبعوى وآخرون من الخراسانيين وحكي ابن المنذر عن الشافعي قولاً قديماً أنه من أهله دون الميقات وهذا غريب والصحيح الأول وبه قطع الجمهور فإن كان على مسافة القصر فليس يحاضر بالاتفاق فإن كان له مسكنان أحدهما في حد القرب والآخر بعيد فإن كان مقامه بأحدهما فالحكم له فإن استوى مقامه بهما وكان أهله وماله في أحدهما دائماً أو أكثر فالحكم له فإن استويا في ذلك وكان عزمه الرجوع إلى أحدهما فالحكم له فإن لم يكن له عزم فالحكم للذي خرج منه هكذا ذكر أصحابنا هذا التفصيل واففقوا عليه ونص الشافعي عليه في الاملاء قال المحاملي إلا المسألة الأخيرة فلم ينص عليها ولكن ذكرها أصحابنا واففقوا عليها قال الشافعي رحمه الله ويستحب أن يريق دماً بكل حال ولو استوطن غريب مكة فهو حاضر بلا خلاف وإن استوطن مكي العراق أو غيره فليس يحاضر بالاتفاق ولو قصد الغريب مكة فدخلها متمتعاً ناوياً الإقامة بها بعد فراغه من النسكين أو من العمرة أو نوى الإقامة بها بعد ما اعتمر فليس يحاضر فلا يسقط عنه الدم ولو خرج المكي إلى بعض الأفاق لحاجة ثم رجع وأحرم بالعمرة في أشهر الحج ثم حج من عامه لم يلزمه دم عندنا بلا خلاف وقال طاووس يلزمه والله أعلم قال الرافعي ذكر الغزالي مسألة وهي من مواضع التوقف قال ولم أجدها لغيره بعد البحث قل الرافعي إذا جاوز الميقات غير مرید نسكاً فاعتمر عقب دخوله مكة ثم حج لم يكن متمتعاً إذا صار من الحاضرين إذ ليس يشترط فيه قصد الإقامة قال الرافعي وهذه المسألة تتعاق بالخلاف السابق في أن قصد مكة هل يوجب الإحرام بحج أو عمرة أم لا سم قال ما ذكره من اعتبار اشتراط الإقامة ينازعه فيه كلام الأصحاب ونقلهم عن نصه في الاملاء والقديم فانه ظاهر في اعتبار الإقامة بل في اعتبار الاستيطان وفي الوسيط حكاية وجهين في صورة تداني هذه وهو أنه لو جاوز الغريب الميقات وهو لا يريد ذلك ولا دخول الحرم ثم بدا له بقرب مكة أن يعتمر فاعتمر منه وحج بعدها على صورة التمتع هل يلزمه الدم (أحد)

منه الرجوع إلى الأهل والوطن لما روي أنه صلى الله عليه وسلم قال للمتمتعين «من كان معه هدي فليهد ومن لم يجد فليصم ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع إلى أهله» (١) وعن ابن عباس رضي الله

(١) حديث  أنه صلى الله عليه وسلم قال للمتمتعين من كان معه هدي فليهد ومن لم يجد هدياً فليصم ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع إلى أهله : متفق عليه من حديث ابن عمر في حديث طويل

الوجهين لا يلزمه لانه حين بدا له كان في مسافة الحاضر (وأصحها) لا يلزمه لوجود صورة التمتع وهو غير معدود من الحاضرين هذا كلام الرافعي والمختار في الصورة الاولى التي ذكرها الغزالي انه متمتع ليس بمحاضر بل يلزمه الدم والله اعلم * قال اصحابنا ولا يجب على حاضري المسجد الحرام دم القران كما لا يجب عليه دم التمتع هذا هو المذهب وبه قطع الجمهور وحكى الحناطي والرافعي وجهها انه يلزمه قال الرافعي ويشبه أن يكون هذا الخلاف على وجهين حكاهما صاحب العدة أن دم القران دم جبر أم دم نسك والمذهب المعروف أنه دم جبر (قلت) الذي قطع به جماهير الاصحاب أن دم التمتع ودم القران دم جبر وإنما القائل بأنهما دم نسك أبو حنيفة وقد سبق بيانه بدليله في مسألة تفضيل الافراد على التمتع والقران *

﴿ فرع ﴾ هل يجب علي المسكي اذا قرن إنشاء الاحرام من أدنى الحل كما لو أفرد العمرة أم يجوز أن يحرم من جوف مكة ادراجا للعمرة تحت الحج في الميقات كما ادرجت أفعالها في أفعاله فيه وجهان حكاهما (١) وآخرون (أصحها) الثاني وبه قطع الاكثرين قالوا ويجري الوجهان في الآفاق اذا كان بمكة وأراد القران (الشرط الثاني) أن يحرم بالعمرة في أشهر الحج فلو أحرم بها وفرغ منها قبل أشهر الحج ثم حج في سنته لم يلزمه دم بلاخلاف عندنا وبه قال جمهور العلماء وقال طاووس يلزمه دليلنا ما ذكره المصنف ولو أحرم بها قبل أشهر الحج وأتي بجميع أفعالها في أشهره فقولان مشهوران ذكرهما المصنف بدليلهما (أصحها) نصه في الآم لادم (والثاني) نصه في التقديم والاملاء يجب الدم وقال ابن سريج ليست على قولين بل على حالين ان أقام بالميقات محرما بالعمرة حتى دخلت اشهر الحج او عاد اليه في اشهره محرما بها وجب الدم وان جاوزه قبل الاشهر ولم يعد اليه فلا دم ولو وجد الاحرام بالعمرة وبعض أعمالها قبل أشهره (فان قلنا) لادم اذا لم تتقدم الاحرام فهي أولى وإلا فوجهان مشهوران في كتب الخراسانيين (أصحها) عندهم لا يجب وبه قطع العراقيون قال الخراسانيون واذا لم نوجب دم التمتع في هذه الصور ففي وجوب دم الاساءة وجهان (أحدهما) يجب لانه أحرم بالحج من مكة (وأصحها) لا لان المسيء من ينتهي الى الميقات قاصدا للنسك ويجاوزه

(١) بياض
بالاصل فخر

عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال «ثلاثة في أيام الحج وسبعة اذا رجعتن الى أمصاركم» (١) (والثاني) ان المراد منه الفراغ وبهذا قال أبو حنيفة واحمد رحمهما الله لان قوله وسبعة اذا رجعتن مسبوق بقوله ثلاثة أيام في الحج فينصرف اليه وكأنه بالفراغ رجع عما كان مقبلا عليه من الاعمال (فان قلنا)

(١) حديث * ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ثلاثة ايام في الحج وسبعة اذا رجعتن الى أمصاركم: البخاري عن بعض شيوخه تعليقا بصيغة جزم: (قلت) واصله ابن أبي حاتم في تفسيره *

غير محرم وهذا جاوزه محرماً (الشرط الثالث) أن تقع العمرة والحج في سنة واحدة فلو اعتمر ثم حج في السنة القابلة فلا دم سواء أقام بمكة إلى أن حج أم رجع وعاد وهل يشترط كون العمرة والحج جميعاً في شهر واحد فيه وجهان مشهوران في الطريقتين (أصحهما) باتفاق المصنفين وقطع به كثيرون منهم وهو قول عامة أصحابنا المتقدمين لا يشترط (والثاني) يشترط انفرد به أبو علي بن خيران (الشرط الرابع) أن لا يعود إلى الميقات بأن أحرم بالحج من نفس مكة واستمر فلو عاد إلى الميقات الذي أحرم بالعمرة منه وإلى مسافة مثله وأحرم بالحج فلا دم بالاتفاق ولو أحرم به من مكة ثم ذهب إلى الميقات محرماً ففي سقوطه الخلاف الذي سنذكره إن شاء الله تعالى في من جاوز الميقات غير محرم ثم عاد إليه محرماً ولو عاد إلى ميقات أقرب إلى مكة من ميقات عمرته وأحرم منه بأن كان ميقات عمرته الجحفة فعاد إلى ذات عرق فهل هو كالعود إلى ميقات عمرته فيه وجهان (أحدهما) لا وعليه دم لأنه دونه (وأصحهما) نعم لأنه أحرم من موضع ليس ساكنه من حاضري المسجد الحرام قال الرافعي وهذا اختيار القفال والمعتبرين وقطع الفوراني بأنه لو سافر بعد عمرته من مكة سفراً تقصر فيه الصلاة ثم حج من سنته لادم عليه *

﴿ فرع ﴾ لو دخل القارن مكة قبل يوم عرفة ثم عاد إلى الميقات فالمذهب أنه لادم عليه في الاملاء وقطع به كثيرون أو لا كثيرون وصححه الخناطي وآخرون وقال إمام الحرمين (إن قلنا) المتمتع إذا أحرم بالحج ثم عاد إليه لا يسقط عنه الدم فهنا أولى وإلا فوجهان والفرق أن اسم القران لا يزول بالعود بخلاف التمتع ولو أحرم بالعمرة من الميقات ودخل مكة ثم رجع إلى الميقات قبل طوافه فأحرم بالحج فهو قارن قال الدارمي في آخر باب الفوات (إن قلنا) إذا أحرم بهما جميعاً ثم رجع سقط الدم فهنا أولى وإلا فوجهان (الشرط الخامس) يختلف فيه وهو أنه هل يشترط وقوع النسيكين عن شخص واحد فيه وجهان مشهوران قال الخضرى يشترط وقال الجمهور لا يشترط وهو المذهب قال أصحابنا ويتصور فوات هذا الشرط في صور (إحداها) أن يستأجره شخص لحج وآخر لعمرة (الثانية) أن يكون أجيراً في عمرة فيفرغ منها ثم يحل لنفسه (الثالثة) أن يكون أجيراً لحج فيعتمر لنفسه ثم يحج المستأجر (فإن قلنا) بقول الجمهور قال أصحابنا وجب نصف دم التمتع على من يقع له الحج ونصفه على من تقع له العمرة قال الرافعي وليس هذا الاطلاق على ظاهره بل هو محمول على تفصيل ذكره البغوى (أما) في الصورة الاولى فقال إن اذن المستأجران في التمتع

بالاول فله توطن مكة بعد فراغه من الحج صام بها وإن لم يتوطنها لم يجز صومه بها وهل يجوز في الطريق إذا توجه وطنه روى الصيدلاني وغيره فيه وجهين (أحدهما) نعم لأن ابتداء السير أول الرجوع (وأصحهما) لا لأنه تقديم العبادة البدنية على وقتها وبهذا قطع أصحابنا العراقيون تفريعا

فالدّم عليهما نصفان والافعلي الاجير وعلى قياسه انه ان اذن احدهما فقط فالنصف على الاذن والنصف على الاجير (وأما) في الصورتين الاخرتين فقال إن أذن له المستأجر في التمتع فالدّم عليهما نصفان والا فالجميع على الاجير قال الرافعي واعلم بعد هذا أمورا (أحدها) أن إيجاب الدّم على المستأجرين أو أحدهما مفرع على الأصح وهو أن دم التمتع والقران على المستأجر والافهو على الاجير بكل حال (الثاني) اذا لم يأذن المستأجران أو أحدهما في الصورة الاولى والمستأجر في الثالثة وكان ميقات البلد معيناً في الاجارة أو نزلنا الاطلاق عليه لزمه مع دم التمتع دم الاساءة لمجاوزة ميقات نسكه (الثالث) إذا أوجبنا الدّم على المستأجرين وكنا معسرين لزم كل واحد منهما صوم خمسة أيام لكن صوم التمتع بعضه في الحج وبعضه بعد الرجوع وهما لم يباشرا حجا وقد سبق في فروع الاجارة في من استؤجر ليقرن فقرن أو ليمتع فتمتع وكان المستأجر معسرا وقلنا الدّم (١) خلافاً بين البغوى والمتولي فعلى قياس البغوى الصوم على الاجير وعلى قياس المتولي هو كما لو عجز الممتع عن الهدى والصوم جميعا قال الرافعي ويجوز أن يكون الحكم كما سيأتي في التمتع اذا لم يصم في الحج كيف يقضى فاذا أوجبنا التفريق فتفريق الخمسة بنسبة الثلاثة والسبعة ببعض القسمين فيكملان ويصوم كل واحد منهما ستة أيام وقس على هذا ما اذا أوجبنا الدّم في الصورتين الاخرتين على الاجير والمستأجر (وأما) اذا قلنا بقول الخضرى فاذا اعتمر عن المستأجر ثم حج عن نفسه ففي كونه مسيئاً الخلاف السابق في من اعتمر قبل أشهر الحج ثم حج من مكة لكن الأصح هنا أنه مسيء لا يمكن الاحرام بالحج حين حضر الميقات قال الامام فان لم يلزم الدّم ففوات هذا الشرط لا يؤثر إلا في فوات فضيلة التمتع في قولنا أنه أفضل من الافراد وإن الزمناه الدّم فله أنران (أحدهما) هذا (والثاني) أن الممتع لا يلزمه العود إلى الميقات وإذا عاد وأحرم منه سقط عنه الدّم بخلاف والمسيء يلزمه العود وإذا عاد ففي سقوط الدّم عنه خلاف وأيضا فالدمان يختلفان بدلهما والله أعلم * (الشرط السادس) يختلف فيه أيضا وهو نية التمتع وفي اشتراطها وجهان مشهوران ذكرهما المصنف بدليلهما (أصحها) لا يشترط كلاً لا يشترط فيه القران فان شرطناها ففي وقتها ثلاثة أوجه حكاهما الدارمي وآخرون (أحدها) حالة الاحرام بالعمره (والثاني) وهو الأصح ما لم يفرغ من العمره وهذا الوجهان في الكتاب (والثالث) ما لم يشرع في الحج وقد سبق مثل هذه الاوجه في الجمع بين الصلاتين (الشرط السابع) أن يحرم بالعمره من الميقات فلو جاوزه مريداً للنسك ثم أحرم به فقد نص الشافعي أنه ليس

(١) بياض بالاصل
خبر

على القول الأصح وجعوا الوجه الاول قبلاً برأسه حملاً للرجوع في الآية على الانصراف من مكة والوجه ما فعلوه فاننا اذا جوزنا الصوم في الطريق فقد تركنا التوقيت بالعود الى الوطن واذا فرغنا على أن المراد الفراغ من الحج والانصراف من مكة فلو أخره حتى يرجع إلى وطنه جاز

عليه دم التمتع بل يلزمه دم الاساءة فقال جماعة من الاصحاب بظاهر النص وقال الا كثرون هذا إذا كان الباقي بينه وبين مكة دون مسافة القصر فان بقيت مسافة القصر فعليه الدمان معا ومما يؤيد هذا أن صاحب البيان والشامل ذكرنا عن الشيخ أبي حامد أنه حكى عن نص الشافعي في القديم انه إذا مر بالميقات فلم يحرم حتى بقي بينه وبين مكة دون مسافة القصر ثم أحرم بالعمرة فعليه دم الاساءة بترك الميقات وليس عليه دم التمتع لانه صار من حاضري المسجد الحرام *

﴿ فرع ﴾ قال أصحابنا هذه الشروط السبعة معتبرة لوجوب الدم وفاقا وخلافا وهل يعتبر في تسميته متمتعاً فيه وجهان مشهوران حكاهما صاحب العدة والبيان وآخرون (أحدهما) يعتبر فلو فاته شرط كان مفرداً (والثاني) لا يعتبر بل يسمى متمتعاً متى أحرم بالعمرة في أشهر الحج وحج من عامه واختلفوا في الارجح منها فقال صاحب العدة والبيان قال الشيخ أبو حامد لا يعتبر وقال القفال يعتبر وذكر أنه نص الشافعي وبه قطع الدارمي وقال الرافعي الأشهر أنه لا يعتبر قال ولهذا قال الاصحاب يصح التمتع والقران من المكي خلافاً لأبي حنيفة (قلت) الاصح لا يعتبر لما ذكره الرافعي *

﴿ فرع ﴾ إذا اعتمر المتمتع ولم يرد العود إلى الميقات لزمه أن يحرم بالحج من نفس مكة وهي في حقه كهي في حق المكي وأما الموضع الذي هو أفضل للاحرام وإحرامه من خارج مكة أو خارج الحرم من غير عود إلى الميقات ولا إلى مسافته فحكمه كله كما سنذكره في باب مواقيت الحج في المكي إذا فعل ذلك ان شاء الله تعالى وإذا اقتضى الحال وجوب دم الاساءة وجب أيضاً مع دم التمتع حتى لو خرج بعد تحلله من العمرة إلى الحل وأحرم من طرفه بالحج فان عاد إلى مكة محرماً قبل وقوفه بعرفات لزمه دم التمتع دون دم الاساءة وان ذهب إلى عرفات ولم يعد إلى مكة قبل الوقوف فالصحيح الذي عليه الاصحاب أنه يلزمه دمان دم التمتع ودم الاساءة وحكي ابن الصباغ هذا عن الاصحاب ثم قال وفيه نظر وينبغي أن يلزمه دم واحد للتمتع لأن دم التمتع وجب لترك

وهل هو أفضل أم التقديم أفضل مبادرة إلى العبادة حكى العراقيون فيه قولين (أصحهما) وبه قال مالك ان التأخير أفضل تحرزا عن الخلاف وسواء قلنا ان الرجوع هو الرجوع إلى الوطن أو الفراغ من الحج فلو أراد أن يوقع بعض الايام السبعة في ايام التشريق لم يجز وان حكمنا بأنها قابلة للصوم اما على القول الاول فظاهر وأما على الثاني فلا أنه يعد في اشغال الحج وان حصل التحلل ونقل بعضهم عن الشافعي رضى الله عنه أن المراد من الرجوع هو الرجوع من منى إلى مكة والامام وصاحب الكتاب عدا هذا قولاً وراء قول الرجوع إلى الوطن وقول الفراغ من الحج لكن

الاحرام بالحج من ميقات بلده ولا فرق بين أن يترك منه مسافة قليلة أو كثيرة وإن أحرم من موضع من الحرم خارج مكة ولم يعد إلى مكة فهل هو كمن أحرم من مكة أم كمن أحرم من الحل قال صاحب الشامل والبيان فيه وجهان وقيل قولان (أحدهما) كمسكة لأنها سواء في الاحرام وتحريم الصيد وغيره (والثاني) كالحل لأن مكة صارت ميقاته فهو كمن لزم الاحرام من قريته التي بين مكة والميقات فجاوزها وأحرم وهذا الثاني أصح *

﴿ فرع ﴾ قال صاحب البيان قال الشافعي في القديم إذا حج رجل لنفسه من ميقات في أشهر الحج فلما تحلل منه أحرم بالعمرة عن نفسه من أدنى الحل أو تمتع أو قرن لنفسه من الميقات ثم اعتمر عن نفسه من أدنى الحل لم يلزمه عن العمرة المتأخرة دم وكذا لو أفرد عن غيره فحج ثم اعتمر عنه من أدنى الحل أو تمتع أو قرن عن زيد ثم أحرم عنه بالعمرة من أدنى الحل لم يجب عليه إلا دم القران والتمتع قال فأما إذا اعتمر عن نفسه من الميقات ثم حج عن غيره من مكة أو حج عن نفسه من الميقات ثم اعتمر عن غيره من أدنى الحل فعليه الدم خلافاً لأبي حنيفة * دليلنا أن الاحرامين إذا سكتا عن شخصين وجب فعليهما من الميقات فإذا ترك الميقات في أحدهما لزم الدم كمن مر بالميقات يريد أن يمسك وإن أحرم بعد مجاوزته قال صاحب البيان وعلى قياس هذا إذا أحرم الأجير بالعمرة من الميقات عن المستأجر وتحلل منها ثم أقام يعتمر عن نفسه من أدنى الحل ثم أحرم بالحج من مكة عن المستأجر لزمه الدم للعمرة التي أحرم بها عن نفسه من أدنى الحل ولا يلزم الدم لما بعدها من العمر لأن الواجب عليه أن يحرم عن نفسه من الميقات بنفسك واحد * هذا آخر كلام صاحب البيان *

﴿ فرع ﴾ إذا فرغ المتمتع من أفعال العمرة صار حلالاً وحل له الطيب واللباس والنساء وكل محرمات الاحرام سواء كان ساق الهدى أم لا هذا مذهبنا لا خلاف فيه عندنا وبه قال مالك * وقال أبو حنيفة وأحمد إن لم يكن هدى تحلل كما قلنا فإن كان معه هدى لم يجز أن يتحلل بل يقيم على احرامه حتى يحرم بالحج ويتحلل منهما جميعاً الحديث حفصة رضي الله عنها أنها قالت لرسول الله « ما شأن الناس حلوا للعمرة ولم تحلل أنت من عمرتك قال أني لبست رأسي وقلدت

قضية كلام كثير من الأئمة أنه وقول الفراغ من الحج شيء واحد وإن الغرض منه بيان ما ينزل عليه لفظ الرجوع في الآية وهو الاشبه وبتقدير أن يكون قولاً برأسه فعلى ذلك القول لو رجع من منى إلى مكة صح صومه وإن تأخر طوافه للوداع والله أعلم * ولنتكلم فيما يتعلق بلفظ الكتاب على الخصوص سوى ما ندرج في أثناء الكلام (أما) قوله ثلاثة في الحج بعد الاحرام أي بالحج وهو معلم بالحاء والالف لما قدمنا (وقوله) وقبل يوم النحر جواب على الجديد في أنه لا يجوز المتمتع

هدي فلا أحل حتى انحر» رواه البخاري ومسلم واحتج أصحابنا بأنه متمتع اكمل أفعال عمرته فتحلل
 كن لم يكن معه هدى (واما) حديث حفصة فلا حجة لهم فيه لان النبي صلى الله عليه وسلم كان مفرداً
 أو قارناً كما سبق ايضاحه ولهذا قال رسول الله ﷺ «لو استقبلت من أمري ما استدبرت لما سقت
 الهدى ولجعلتها عمرة» وقد سبق بياها (فان قيل) فقد ثبت في صحيح مسلم عن عائشة قالت «خرجنا
 مع رسول الله ﷺ حجة الوداع فمنا من أهل بعمره ومنا من أهل بحجة حتي قدمنا مكة فقال
 رسول الله ﷺ من أحرم بعمره ولم يهد فليحلل ومن أحرم بعمره واهدى فلا يتحلل حتي ينحر
 هديه ومن أهل بحجة فليتم حجه» فالجواب ان هذه الرواية مختصرة من روايتين ذكرهما مسلم قبل
 هذه الرواية وبعدها قالت «خرجنا مع رسول الله ﷺ عام حجة الوداع فاهلنا بعمره ثم قال رسول
 الله ﷺ من كان معه هدى فليهلل بالحج مع العمرة ثم لا يحل حتي يحل منهما جميعاً» فهذه الرواية
 مفسرة للاولى ويتعين هذا التأويل لان القصة واحدة فصحت الروايات *

﴿ فرع ﴾ اذا تحلل المتمتع من العمرة استحب له أن لا يحرم بالحج الا يوم التروية وهو
 الثامن من ذي الحجة هذا ان كان واجد الهدى وان كان عادمه استحب له تقديم الاحرام بالحج
 قبل اليوم السادس لان فرضه الصوم ولا يجوز الا بعد الاحرام بالحج وواجبه ثلاثة أيام في الحج
 وسبعة اذا رجع ويستحب أن لا يصوم يوم عرفة فيتعين ثلاثة أيام قبله وهي السادس والسابع
 والثامن هذا مذهبنا وثبت ذلك في الصحيحين عن ابن عمر من فعله وبه قال بعض المالكية وآخرون
 منهم عطاء بن أبي رباح وسعيد بن جبير واحمد واسحق وابن المنذر وآخرون وقال مالك وآخرون
 الافضل أن يحرم من أول ذي الحجة سواء كان واجدا للهدى أم لا وحكاه ابن المنذر عن عمر
 ابن الخطاب وأبي ثور ونقله القاضي عن أكثر الصحابة والعلماء والخلاف في الاستحباب فكلاهما
 جائز بالاجماع * دليلاً ما ثبت عن جابر رضي الله عنه أنه قال «حججنا مع رسول الله ﷺ عام ساق
 الهدى معه يعني حجة الوداع وقد اهلوا بالحج مفرداً فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اهلوا
 من احرامكم فطوفوا بالبيت وبين الصفا والمروة وقصروا وأقيموا حللاً حتي اذا كان يوم التروية

صوم أيام التشريق فيجوز أن يعلم بالواو (وقوله) ولا يقدم علي الحج كالمكرر لان في قوله بعد
 الاحرام ما يفيد ولعله إنما أعاده ليعاق به العنة وهي قوله لانها عبادة بدنية (وقوله) ولا يجوز في
 أيام التشريق علي الجديد مكرر قد ذكره مرة في الصوم ثم هو مرقوم بالميم والالف لما كتبناه ثم
 (وقوله) فاذا تأخر عن أيام التشريق صار قائماً معناه ان الفوات حاصل عند مضي أيام التشريق
 لا بحالة فأما أنه لم يحصل ان لم نجعل أيام التشريق قايمة للصوم فإنه يحصل بمضي يوم عرفة واما

فأهلوا بالحج واجعلوا التي قدمتم بها متعة» وفي رواية قال «تحللنا فواقعنا النساء وتطيننا ولبثنا ثيابنا وليس بيننا وبين عرفة إلا أربع ليال ثم أهللنا يوم التروية يعني بالحج» وفي رواية «فلما كان يوم التروية أهللنا بالحج» وفي رواية «حتى إذا كان يوم التروية وجعلنا مكة بظهور أهللنا بالحج وفي رواية «أمرنا النبي ﷺ لما أهللنا أن نحرم إذا توجهنا إلى منى» هذه الروايات كلها في صحيح مسلم وبعضها في البخاري أيضا وثبت في الصحيحين عن ابن عمر «انه كان إذا كان بمكة يحرم بالحج يوم التروية فقال له عبيد بن جريح في ذلك فقال اني لم أر رسول الله صلى الله عليه وسلم يهل حتى تنبعث به راحلته» قال العلماء أجابه ابن عمر بضرب من القياس حيث لم يتمكن من الاستدلال بنفس فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم على المسألة بعينها فاستدل بما في معناه ووجه قياسه أن النبي صلى الله عليه وسلم إنما أحرم عند الشروع في أفعال الحج والذهاب إليه فأخر ابن عمر الاحرام إلى حال شروعه في الحج وتوجهه إليه وهو يوم التروية لأنهم حينئذ يخرجون من مكة إلى منى والله أعلم *

﴿ فرع ﴾ في مذاهب العلماء في مسائل سبقت (منها) إذا أحرم بالعمرة في غير أشهر الحج وفعل أفعالها في أشهره فقد ذكرنا أن الأصح عندنا انه ليس عليه دم التمتع وبه قال جابر بن عبد الله وقتادة وأحمد وإسحق وداود والجمهور وقال الحسن والحكم وابن شبرمة يلزمه ومنها إذا عاد الممتع لأحرام الحج إلى الميقات سقط عنه دم التمتع عندنا وقال أبو حنيفة لا يسقط (ومنها) حاضر المسجد الحرام عندنا من كان في المسجد الحرام أو بينه وبينه مسافة لا تقصر فيها الصلاة وقل ابن عباس وطاوس ومجاهد والثوري هو من كان بالحرم خاصة وقال مالك هم أهل مكة وذى طوى وقال مكحول هم من كان أهله دون الميقات وحكاه ابن المنذر عن نص الشافعي في القديم وقال محمد بن الحسن هو من كان من أهل الميقات أو دونه (ومنها) قال ابن المنذر أجمع العلماء على أن لمن أهل بعمرة في أشهر الحج أن يدخل عليها الحج ما لم يفتح الطواف بالبيت قال واختلفوا في إدخالها عليها بعد افتتاح الطواف فجوزه مالك ومنعه عطاء والشافعي وأبو ثور قل واختلفوا في إدخال العمرة على الحج فقال أصحابنا يجوز ويصير قارنا وعليه دم القران وهو قول قديم للشافعي ومنعه الشافعي في مصر ونقل

إذا جعلناها غير قابلة فإنه يحصل بمضيها ويمكن أن يتأخر طواف الزيارة عن أيام التشريق إذا لا آمد له من جهة التأخر فيكون بعد في الحج إبقاء بعض الأركان عليه لسكن صوم الثلاثة بعد أيام التشريق لا يكون أداء وان بقي الطواف لأن تأخره عن أيام التشريق مما يبعد ويندر فلا يقع مرادا من قوله تعالى (ثلاثة أيام في الحج) بل هو محمول على الغالب المعتاد * هكذا حكاه الامام وغيره وفي التهذيب وجه ضعيف ينازع في ذلك (وقوله) بالرجوع إلى الوطن معلم - بالميم والحاء والالف - لما تقدم وقوله بعد ذلك وقيل قولان لا وجهان وقد مر ما فيها *

منعه عن أكثر من لقيه قال ابن المنذر ويقول مالك أقول (ومنها) قال ابن المنذر أجمع العلماء على أن من دخل مكة بعمره في أشهر الحج مريداً للمقام بها ثم حج من مكة أنه متمتع يعني وعليه الدم (ومنها) إذا خرج المكي إلى بعض الأفاق لحاجة ثم عاد وأحرم بالعمره منه أو من ميقاته وحج من عامه فلا دم عليه عندنا وقال طاووس يجب * قال المصنف رحمه الله *

﴿ويجب دم التمتع بالأحرام بالحج لقوله تعالى (فمن تمتع بالعمرة إلى الحج فما استيسر من الهدى) ولأن شرائط الدم إنما توجد بوجود الأحرام بالحج فوجب أن يتعلق الوجوب به وفي وقت جوازه قولان (أحدهما) لا يجوز قبل أن يحرم بالحج لأن الذبح قرينة تتعلق بالبدن فلا يجوز قبل وجوبها كالصوم والصلاة (والثاني) يجوز بعد الفراغ من العمرة لأنه حق مال يجب بسببين فجاز تقديمه على أحدهما كالزكاة بعد ملك النصاب *﴾

﴿الشرح﴾ قوله يتعلق بالبدن احتراز من الزكاة (وقوله) حق مال احتراز من الصلاة والصوم (وقوله) يجب بسببين احتراز من حق مال يجب بسبب واحد ككفارة الجماع في نهار رمضان وغيرها مما قدمنا بيانه في آخر باب تعجيل الزكاة (أما) حكم المسألة فقد سبق أن دم التمتع واجب باجماع المسلمين ووقت وجوبه عندنا الأحرام بالحج بلا خلاف (وأما) وقت جوازه فقال أصحابنا لا يجوز قبل الشروع في العمرة بلا خلاف لأنه لم يوجد له سبب ويجوز بعد الأحرام بالحج بلا خلاف ولا يتوقت بوقت كسائر دماء الجبران لكن الأفضل ذبحه يوم النحر وهل تجوز أراقته بعد التحلل من العمرة وقبل الأحرام بالحج فيه قولان مشهوران وحكماهما جماعة وجهين والمشهور قولان وذكرهما المصنف بدليلهما (أحدهما) الجواز فعلي هذا هل يجوز قبل التحلل من العمرة فيه طريقان (أحدهما) لا يجوز قطعاً وهو مقتضى كلام المصنف وكثيرين ونقله صاحب البيان عن أصحابنا العراقيين ونقل الماوردي اتفاق الأصحاب عليه (والثاني) فيه وجهان (أحدهما) لا يجوز (والثاني) يجوز

قال ﴿ثم إذا فاتت الثلاثة قضي عشرة أيام ويفرق بين الثلاثة والسبعة بمقدار ما يقع التفريق في الأداء فإن لم يفعل ففي صحة اليوم الرابع عن هذه الجهة قولان فإن قلنا لا يصح (و) صح ما بعده وجعل اليوم الرابع كالإفطار المتخلل *﴾

إذا لم يصم الثلاثة في الحج حتى فرع ورجع لزمه صوم العشرة وقد حكينا خلاف أبي حنيفة وقولا يوافقه فيه فإذا قلنا بالمذهب فهل يجب التفريق في القضاء بين الثلاثة والسبعة فيه قولان في رواية الحنابلة والشيخ أبي محمد رحمهما الله ووجهان في رواية غيرهما (أحدهما) وبه قال أحمد أنه لا يجب لأن التفريق في الأداء يتعلق بالوقت فلا يبقى حكمه في القضاء كالتفريق في الصلوات المؤداة وهذا

لوجود بعض السبب حكاه أصحابنا الخراسانيون وصاحب البيان فالحاصل في وقت جوازه ثلاثة أوجه أحدها بعد الاحرام بالعمرة (وأصحها) بعد فزاعها (والثالث) بعد الاحرام بالحج *

﴿ فرع ﴾ في مذاهب العلماء في وقت وجوب دم التمتع * ذكرنا أن مذهبنا وجوبه بالاحرام بالحج وبه قال أبو حنيفة وداود وقال عطاء لا يجب حتى يقف بعرفات * وقال مالك لا يجب حتى يرمى جرة العقبة (وأما) جوازه فذكرنا أنه يجوز عندنا بعد الاحرام بالحج بلا خلاف وفيما قبله خلاف وقال مالك وأبو حنيفة لا يجوز قبل يوم النحر واستدل أصحابنا بقوله تعالى (فمن تمتع بالعمرة الى الحج فما استيسر من الهدى) ومعناه فعليه ما استيسر وبمجرد الاحرام يسحق متمتعاً فوجب الدم حينئذ ولأن ما جعل غاية تعلق الحكم بأوله كقوله تعالى (وأتموا الصيام الى الليل) ولأن شروط التمتع وجدت فوجب الدم والله أعلم * قال العلماء قوله تعالى (فمن تمتع بالعمرة) أى بسبب العمرة لأنه إنما يتمتع بمحظورات الاحرام بين الحج والعمرة بسبب العمرة قالوا والتمتع هنا التلذذ والانتفاع يقال تمتع به أى أصاب منه وتلذذ به والمتاع كل شيء ينتفع به والله أعلم * واحتج به مالك وأبو حنيفة في أن دم التمتع لا يجوز قبل يوم النحر بالقياس على الاضحية * واحتج أصحابنا عليهما بالآية الكريمة ولانها وافقا على جواز صوم التمتع قبل يوم النحر أعني صوم الايام الثلاثة فالهدى أولى ولائذ دم جبران فجاز بعد وجوبه وقبل يوم النحر كدم فدية الطيب واللباس وغيرها ويخالف الاضحية لأنه منصوص على وقتها والله أعلم *

﴿ فرع ﴾ قال أصحابنا دم التمتع شاة صفتها صفة الاضحية قال أصحابنا ويقوم مقامها سبع بدنة أو سبع بقرة * قال المصنف رحمه الله *

أصح عند الامام وطائفة (والثاني) وهو الاصح عند اكثرين انه يجب التفريق كما في الاداء ويفارق تفريق الصلوات فان ذلك التفريق يتعلق بالوقت وهذا يتعلق بالفعل وهو الحج والرجوع فعلى هذا هل يجب التفريق بمثل ما يقع التفريق في الاداء فيه قولان (أحدهما) لا بل يكفي التفريق بيوم لان المقصود انفصال أحد قسمي الصوم عن الآخر وهذا حاصل باليوم الواحد ويحكي هذا عن نصه في الاملاء (وأصحها) انه يجب التفريق في القضاء بمقدار ما يقع به التفريق في الاداء لتسم محاكاة القضاء للاداء وفيما يقع به التفريق في الاداء أقوال أربعة تتولد من أصلين سابقا (أحدهما) أن المتمتع هل له صوم أيام التشريق (والثاني) أن الرجوع إلي ماذا (فان قلنا) ليس للمتمتع صوم أيام التشريق وفسرنا الرجوع بالرجوع إلى الوطن فالتفريق بأربعة أيام ومدة امكان مسيره إلى أهله على العادة الغالبة (وان قلنا) ليس له صومها وفسرنا الرجوع بالفراغ من الحج فالتفريق بأربعة أيام

فإن لم يكن واجداً للهدى في موضعه انتقل إلى الصوم وهو صوم ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع لقوله تعالى (فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجعتم تلك عشرة كاملة) فأما صوم ثلاثة أيام فلا يجوز قبل الإحرام بالحج لأنه صوم واجب فلا يجوز قبل وجوبه كصوم رمضان ويجوز بعد الإحرام بالحج إلى يوم النحر والمستحب أن يفرغ منه قبل يوم عرفة فإنه يكره للحاج صوم يوم عرفة وهل يجوز صيامها في أيام التشريق فيه قولان وقد ذكرناها في كتاب الصيام (وأما) صوم السبعة ففيه قولان قال في حرمه لا يجوز حتى يرجع إلى أهله لما روى جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال «من كان معه هدى فليهد ومن لم يكن يجد فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع إلى أهله» وقال في الإملاء يصوم إذا أخذ في السير خارجاً من مكة لقوله تعالى (وسبعة إذا رجعتم) وابتداء الرجوع إذا ابتداء بالسير من مكة فإذا قلنا بهذا ففي الأفضل قولان (أحدهما) الأفضل أن يصوم بعد الابتداء بالسير لأن تقديم العبادة في أول وقتها أفضل (والثاني) الأفضل أن يؤخر إلى أن يرجع إلى الوطن ليخرج من الخلاف فإن لم يصم الثلاثة حتى يرجع إلى أهله لزمه صوم عشرة أيام وهل يشترط التفريق بينهما وجهان (أحدهما) ليس بشرط لأن التفريق واجب بحكم الوقت وقد فات فسقط كالتفريق بين الصلوات (والثاني) أنه يشترط وهو المذهب لأن ترتيب أحدهما على الآخر لا يتعلق بوقت فلم يسقط بالفوات كترتيب أفعال الصلاة (فإن قلنا) بالوجه الأول صام عشرة أيام كيف شاء (وإن قلنا) بالمذهب فرق بينهما بمقدار ما وجب التفريق بينهما في الأداء *.

(الشرح) أما حديث جابر فرواه البيهقي من رواية جابر بإسناد جيد ورواه البخاري ومسلم من رواية ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم بلفظ هذا (وأما) حكم الفصل فقال أصحابنا إذا وجد المتمتع الهدى في موضعه لم يجز له العدول إلى الصوم لقوله تعالى (فمن لم يجد) وهذا يجمع عليه فإن قدم

لا غير لم يمكنه من الابتداء بصوم السبعة كما مضت أيام التشريق (وإن قلنا) للمتمتع صومها وفسرنا الرجوع بالرجوع إلى الوطن فالتفريق بمدة إمكان مسيره إلى أهله (وإن قلنا) له صومها وفسرنا الرجوع بالفراغ من الحج فوجهان (أصحهما) أنه لا يجب التفريق لأنه يمكنه في الأداء على هذا أن يصوم أيام التشريق عن الثلاثة ويصل بها صوم السبعة (والثاني) لا بد من التفريق بيوم لأن الغالب أن يفطر يوم الرجوع إلى مكة وأيضاً فإن الثلاثة تنفصل في الأداء عن السبعة بمحالتين متغايرتين لوقوع أحدهما في الحج والآخر بعده فينبغي أن يقيم في القضاء مقام ذلك التفريق بإفطار يوم والله اعلم *.

فإن أردت حصر الأقوال التي تجيء فيمن لم يصم الثلاثة في الحج مختصراً (قات) فيه ستة أقوال لا صوم عليه بل ينتقل إلى الهدى عليه صوم عشرة متفرقاً أو متتابعاً صوم عشرة بشرط

الهدى في موضعه لزمه صوم عشرة أيام سواء كان له مال غائب في بلدته أو غيره أم لم يكن بخلاف الكفارة فانه يشترط في الانتقال الى الصوم فيها العدم مطلقا والفرق ان بدل الدم موقت بكونه في الحج ولا توقيت في الكفارة ولأن الهدى يختص ذبحه بالحرم بخلاف الكفارة قال أصحابنا فان وجد الهدى وثمنه لكنه لا يباع إلا باكثر من ثمن المثل فهو كالمعدوم فله الانتقال إلى الصوم ولو وجد الثمن وعدم الهدى في الحال وعلم أنه يجده قبل فراغ الصوم هل يجوز الانتقال الى الصوم فيه قولان حكاهما البغوي (أصحهما) الجواز وهو مقتضى كلام الجمهور وسبق مثل هذا الخلاف في التيمم * قال البغوي ولو كان يرجو الهدى ولا يتيقنه جاز الصوم * وهل يستحب انتظار الهدى فيه قولان كالتيمن قال فان لم يجد هديا لم يجز تأخير الصوم لانه مضيق كمن عدم الماء يصلى بالتيمم ولا يجوز التأخير بخلاف جزاء الصيد فانه يجوز تأخيره اذا غاب ماله لانه يقبل التأخير ككفارة القتل والجماع والله أعلم * ثم الصوم الواجب يقسم ثلاثة وسبعة فالثلاثة يصومها في الحج ولا يجوز تقديمها على الاحرام بالحج ولا يجوز صوم شيء منها يوم النحر وفي أيام التشريق قولان سبقا في كتاب الصيام * ويستحب صوم جميع الثلاثة قبل يوم عرفة لانه يستحب للحاج فطر يوم عرفة (وأما) قول المصنف يكره صومه فخلاف عبارة الجمهور كما سبق في بابه وانما يمكنه هذا إذا تقدم احرامه بالحج على اليوم السادس من ذى الحجة * قال أصحابنا يستحب المتمتع الذي هو من أهل الصوم أن يحرم بالحج قبل السادس * وحكي الخناطى وجها انه اذا لم يتوقع هديا وجب تقديم الاحرام بالحج على السابع ليتمكن صوم الثلاثة قبل يوم النحر (والمذهب) انه مستحب لا واجب (وأما) واجد الهدى فيستحب أن يحرم بالحج يوم التروية وهو الثامن من ذى الحجة وقد سبق بيانه قريبا ولا يجوز تأخير الثلاثة ولا شيء منها عن يوم عرفة نص عليه الشافعى في المختصر وتابعه الاصحاب ودليله قوله تعالى (ثلاثة في الحج) * قال أصحابنا واذا فات صوم الثلاثة في الحج لزمه قضاؤها ولادم عليه وخرج ابن سريج وابواسحق المروزي قولا انه يسقط الصوم ويستقر الهدى في ذمته حكاه الشيخ ابو حامد والماوردي وآخرون عن أبي اسحق وحكاه المحاملى وابن الصباغ وآخرون عن ابن سريج وحكاه

التفريق يوم فضايدا بشرط التفريق باربعة أيام ومدة امكان المسير إلى الاهل بشرط التفريق بأربعة أيام فحسب بشرط التفريق بمدة امكان المسير فحسب ولو صام عشرة أيام ولواء والتفريق على ظاهر المذهب وهو لزوم القضاء اجزأه ان لم نشترط التفريق فان شرطنا التفريق واكتفينا بيوم لم يعتد باليوم الرابع ويعتد بما بعده ويجعل ذلك اليوم كالا فطار اذا لم يقع عن هذه الجهة ولهذا لو نوي فيه تطوعا أو قضاء يجزئه فعلى هذا يصوم يوما آخر وقد خرج عن العهدة وعن صاحب التقریب حكاية وجه ضعيف

صاحب البيان وآخرون عنها والمذهب الاول * قال أصحابنا ويحصل قواها بغوات يوم عرفة ان قلنا لا يجوز صوم أيام التشريق وان جوزناه حصل الغوات بخروج أيام التشريق ولا خلاف انها تفوت بخروج أيام التشريق حتي لو تأخر طواف الزيارة عن أيام التشريق كان يعد في الحج وكان صوم الثلاثة بعد التشريق قضاء وان بقي الطواف لان تأخيرها بعيد في العادة فلا يحمل على قول الله تعالى (ثلاثة في الحج) هكذا ذكره إمام الحرمين وآخرون وحكى البغوي فيه وجه آخر * قال أصحابنا (فان قلنا) أيام التشريق يجوز له صومها فصامها كان صومها اداء والله أعلم (وأما) السبعة فوقتها إذا رجع وفي المراد بالرجوع قولان مشهوران ذكرهما المصنف بدليلهما (أصحهما) عند الاصحاب الرجوع الى أهله ووطنه نص عليه الشافعي في المختصر وحرمله (والثاني) انه الفراغ من الحج وهو نصه في الاملاء (فاذا قلنا) بالوطن فالمراد به كناية قصد استيطانه بعد فراغه من الحج سواء كان بلده الاول أم غيره * قال أصحابنا فلو أراد أن يتوطن مكة بعد فراغه من الحج صام بها وإن لم يتوطنها لم يصح صومه بها وهل يجوز في الطريق وهو متوجه الى وطنه فيه طريقان (أصحهما) القطع بانه لا يجوز وبه قطع العراقيون (والثاني) فيه وجهان (أصحهما) لا يجوز لانه قبل وقته (والثاني) يجوز لانه يسمى راجعا حكاة الخراسانيون (وان قلنا) المراد بالرجوع الفراغ فاخره حتى رجع الى وطنه جاز وهل هو أفضل أم التقديم فيه قولان مشهوران ذكرهما المصنف بدليلهما (أصحهما) التأخير أفضل ولا يجوز صوم شيء من السبع في أيام التشريق وان جوزنا صيامها لغيره فهذا لا خلاف فيه لانه لا يسمى راجعا ولانه يعد في الحج وان تحلل * وحكى الخراسانيون قولنا ان المراد بالرجوع الرجوع الى مكة من منى وجعل إمام الحرمين والغزالي هذا قولاً غير قول الفراغ من الحج قال الرافعي ومقتضى كلام كثير من الاصحاب انها شيء واحد قال وهو الاشبه قال وعلى تقدير كونه قولاً آخر يتفرع عليه أنه لو رجع من منى الى مكة صح صومه وان تأخر طواف الوداع وهذا الذي قاله الرافعي عجب فان الرجوع الى مكة غير الفراغ

انه لا يعتد بشيء مما بعد اليوم الرابع وحكى الحناطي عن الاصطخري وجهاً أضعف من هذا وهو انه لا يعتد بالثلاثة أيضاً اذا نوى التتابع وان شرطنا التفريق باكثر من يوم لم يعتد بذلك القدر ويقاس ما قبله وما بعده بما ذكرنا (وأما) لفظ الكتاب فقوله قضى عشرة أيام لا يمكن حمله على القضاء المقابل للاداء فان العشرة لا تكون قضاء بهذا المعنى لكون السبعة مؤداة فيها ولكن المراد قضاؤها في عشرة أيام أو المراد صام عشرة ايام معبراً بلفظ القضاء على ما يشترك فيه القضاء والاداء ويجوز ان يعلم بالحاء والواو لما أعلم بهما قوله من قبل ولزم القضاء (وقوله) ويفرق بين الثلاثة والسبعة بمقدار ما يقع التفرقة في الاداء لا يمكن من جهة النظم حمله على شرائط التفريق هكذا وان كان هو

فقد يفرغ ويتأخر عن مكة يوما أو أياما بعد التشريق وذكر الماوردي خلافا في معنى نصه في الاملاء قال قال أصحابنا البصريون مذهب في الاملاء أنه يصومها بعد شروعه من مكة الى وطنه ولا يجوز صومها في مكة قبل خروجه قال وقال أصحابنا البغداديون مذهب في الاملاء أنه يصومها اذا رجع الى مكة من منى بعد فراغ مناسكه سواء أقام بمكة أو خرج منها وهذا الخلاف الذي حكاه الماوردي حكاه أيضا صاحب الشامل وآخرون فحصل في المراد بالرجوع أربعة أقوال (أصحها) اذا رجع الى أهله (والثاني) اذا توجه من مكة راجعا الى أهله (والثالث) اذا رجع من منى الى مكة (والرابع) اذا فرغ من أفعال الحج وان لم يرجع الى مكة والله أعلم * (وأما) من بقي عليه طواف الافاضة فلا يجوز صيامه سواء قلنا الرجوع الى أهله أم الفراغ سواء كان بمكة أو في غيرها وحكى الدارمي فيه وجهها ضعيفا أنه يجوز اذا قلنا الرجوع الفراغ * قال أصحابنا واذا لم يصم الثلاثة في الحج ورجع لزمه صوم العشرة فالثلاثة قضاء والسبع اداء وفي الثلاثة القول المخرج السابق انه لا يصومها بل يستقر الهدى في ذمته فعلى المذهب هل يجب التفريق بين الثلاثة والسبعة فيه قولان وقيل وجهان وهما مشهوران ذكرهما المصنف بدليلهما (أصحها) عند المصنف والجمهور يجب قال صاحب الشامل وبهذا الوجه قال أكثر أصحابنا ممن صرح بتصححه المصنف والماوردي (وأصحها) عند امام الحرمين لا يجب فعلى الاول هل يجب التفريق بقدر ما يكون تفريق الاداء فيه قولان (أحدهما) لا بل يكفي التفريق بيوم نص عليه الشافعي في الاملاء وبه قال ابو سعيد الاصطخري (وأصحها) يجب وفي قدره أربعة اقوال تتولد من أصلين سبقا وهما صوم المتمتع أيام التشريق وان الرجوع مماذا (فان قلنا) بالاصح أن المتمتع ليس له صوم أيام التشريق وان الرجوع رجوعه الى الوطن فالتفريق بأربعة أيام ومدة امكان السير الى أهله على العادة الغالبة وبهذا جزم المصنف وغيره (وان قلنا) ليس له صومها والرجوع الفراغ فالتفريق بأربعة أيام فقط (وان قلنا) له صومها والرجوع هو الرجوع الى الوطن فالتفريق بمدة امكان السير فقط (وان قلنا) له صومها والرجوع الفراغ فوجهان (أصحها) لا يجب التفريق لأنه ليس في الاداء تفريق وبه قطع صاحبنا الشامل والبيان (والثاني) يجب التفريق بيوم لان التفريق كله على وجوب التفريق * فان اردت اختصار الاقوال التي تجيء في من لم يصم الثلاثة في الحج كانت ستة (أحدها) لا صوم

ظاهر المذهب عند عامة الاصحاب لانه لو كان هذا حكما باشتراطه لم يصح أن يقول بعده فان لم يفعل ففي صحة اليوم الرابع قولان وأيضا فانه حكم بصحة ما بعد اليوم الرابع ان لم يصح اليوم الرابع ومن شرط التفريق بذلك المقدار لا يكتفي بيوم فكانه اراد به هكذا ينبغي أن يفعل تحرزا عن الخلاف فان لم يفعل ففيه الخلاف (وقوله) فان لم يفعل ففي صحة اليوم الرابع عن هذه الجهة قولان أولا فيه اضرار

بل ينتقل الى الهدى (والثاني) عليه صوم عشرة ايام متفرقة او متتابعة (والثالث) عشرة ويفرق بيوم فصاعدا (والرابع) يفرق باربعة فقط (والخامس) يفرق بمدة امكان السير (والسادس) باربعة ومدة امكان السير وهذا اصحها فلو صام عشرة متوالية وقلنا بالذهب وهو وجوب قضاء الثلاثة اجزاء ان لم نشترط التفريق فان شرطناه واكتفينا بالتفريق بيوم لم يعتد باليوم الرابع ويستحب ما بعده فيصوم يوما آخر هذا هو الصحيح المشهور وفي وجه لا يعتد بشيء سوى الثلاثة حكاه الفوراني وآخرون وفي وجه الاصطخري لا يعتد بالثلاثة أيضا اذا نوى السابع وهما شاذان ضعيفان ومن حكى هذا الاخير الدارمي والماوردي والرافعي وآخرون * قال الماوردي هذا الذي قاله الاصطخري غلط فاحش لان تفريق الصوم ومتابعته يتعلق بالفعل لا بالنية ولان فساد بعض الايام لا يلزم منه فساد غيره فلا يجوز إفساد الثلاثة لفساد السبعة * قال أصحابنا وإن شرطنا التفريق بأكثر من يوم لم يعتد بذلك القدر * هكذا ذكر الاصحاب هذا التفصيل وقال صاحب البيان بعد أن نقل هذا عن الاصحاب ينبغي أن يقال في القول الاخير يفرق بقدر مدة السير وثلاثة ايام لا أربعة وفي القول الخامس بقدر مدة السير إلا يوما واستدل له بما لا دلالة فيه * قال صاحب الشامل والاصحاب قال الشافعي في الاملاء أقل ما يفرق بينهما بيوم قالوا واختلف أصحابنا في معناه فقال أبو إسحق هذا تفريع على جواز صيام أيام التشريق عن كل صوم له سبب لانه كان يمكنه أن يفرغ من الثلاثة يوم عرفة ويفطر يوم النحر ثم يصوم التشريق عن سبعة * قال صاحب الشامل وهذا الوجه خطأ فاحش من قائله لان صوم السبعة لا يجوز في أيام التشريق بالاجماع لانه إنما يجوز بعد فراغ الحج أو بعد الرجوع إلى أهله ومن أصحابنا من قال هذا قول للشافعي مستقل ليس مبنى على شيء لان الله تعالى أمر بالتفريق بينها والتفريق يحصل بيوم والله أعلم *

﴿ فرع ﴾ قال أصحابنا لكل واحد من صوم الثلاثة والسبعة لا يجب التتابع فيه لكن يستحب هكذا صرح به صاحب الشامل والجمهور وقال الدارمي في وجوب التتابع في كل واحد منها وجهان وحكى الماوردي والرافعي وغيرهما في وجوب التتابع قولنا مخرجا من كفارة اليمين وهو شاذ ضعيف والمذهب ما سبق *

معناه فان لم يفعل ووالي بين العشرة والافلا يلزم من أن لا يفرق بين الثلاثة والسبعة بمقدار ما يقع عليه التفرقة في الاداء الموالاة لجواز التفريق بمقدار يخالف ذلك المقدار وحينئذ لا يلزم أن يكون صائما اليوم الرابع حتى يقال هل يعتد به أم لا ثم لا يخفى ان هذا الخلاف هو الخلاف في أن التفريق هل هو شرط أم لا كما مر ثم يتعين اليوم الرابع والحكم بانه ان لم يصح صح ما بعده ذهاب الى الاكتفاء في

﴿ فرع ﴾ يتوى بهذا الصوم صوم التمتع وإن كان قارنا نوى صوم القران وإذا صام الثلاثة في الحج والسبعة بعد الرجوع لم يلزمه نية التفرقة * هذا هو المذهب وحكى الدارمي فيه طريقين (أحدهما) هذا (والثاني) في وجوبه وجهان حكاه عن حكاية ابن القطان والله أعلم *

* قال المصنف رحمه الله *

﴿ فان دخل في الصوم ثم وجد الهدى فلا فضل أن يهدى ولا يلزمه وقال المزني يلزمه كالتيمم إذا رأى الماء وان وجد الهدى بعد الاحرام بالحج وقبل الدخول في الصوم فهو مبني على الاقوال الثلاثة في الكفارات (أحدها) أن الاعتبار بحال الوجوب ففرضه الصوم (والثاني) الاعتبار بحال الاداء ففرضه الهدى (والثالث) الاعتبار بأغاظ الحائنين ففرضه الهدى ﴾ *

﴿ الشرح ﴾ قال الشافعي والاصحاب اذا شرع في صوم التمتع الثلاثة أو السبعة ثم وجد الهدى لم يلزمه لكن يستحب أن يهدى وبمذهبنا قال مالك وأحمد وداود وقال المزني يلزمه * وقال أبو حنيفة يلزمه ان وجدته في الثلاثة ولا يلزمه في السبعة والخلاف شبيهه بالخلاف بين الشافعي وبينهما في رؤية المسافر الماء في أثناء صلاته بالتيمم وسبق بيانه بدلائله وإن أحرم بالحج ولا يهدى ثم وجدته قبل شروعه في الصوم قال المصنف والاصحاب ينبغي على أن الاعتبار في الكفارة بماذا وفيها الاقوال التي ذكرها المصنف (وأصحها) الاعتبار بوقت الاداء فيلزمه الهدى وهو نص الشافعي في هذه المسألة *

* قال المصنف رحمه الله *

﴿ ويجب على القارن دم لأنه روى ذلك عن ابن مسعود وابن عمر رضي الله عنهم ولأنه إذا وجب على التمتع لأنه جمع بين النسكين في وقت أحدهما فلا ينبغي على القارن وقد جمع بينهما في الاحرام أولى وإن لم يجد الهدى فعليه صوم التمتع ثلاثة في الحج وسبعة إذا رجع على ما بيناه ﴾ *

﴿ الشرح ﴾ قال الشافعي والاصحاب يلزم القارن دم بلا خلاف لما ذكره المصنف فان لم يجد الهدى فعليه صوم التمتع كما سبق تفصيله وتفريعه وهذا الدم شاة كدم التمتع كما سبق * هكذا ذكره

التفريق بيوم واحد والظاهر خلافه على ما أوضحناه فيجب اعلام قوله صح ما بعده بالواو لذلك ثم للوجه المنقول عن صاحب التقریب

﴿ فرع ﴾ كل واحد من صوم الثلاثة في الحج والسبعة بعده يستحب فيه التتابع ولا يجب وروى صاحب المعتمد تخريج قول في كفارة اليمين انه يجب فيهما التتابع *

قال ﴿ وان وجد الهدى بعد الشروع في الصوم لم يلزمه ولو وجد قبل الشروع وبعد الاحرام بالحج يبنى على أنه في الكفارات بحالة الاداء أو بحالة الوجوب ﴾ *

الشافعي والأصحاب في جميع الطرق إلا الجناطي والرافعي فحكيا قولاً قديماً أنه بدنة وهو مذهب
الشافعي وقال طاووس وحكاه العبدري عن الحسن بن علي بن سريج وهو مذهب داود وابنه
أبي بكر محمد بن داود لا دم عليه وبالشاة قال مالك وأبو حنيفة وجمهور العلماء قال العبدري هو
قول العلماء كافة سوى من ذكرنا وقال الشافعي في المختصر القارن أخف حالا من المتمتع قال أصحابنا
يحتمل أنه أراد بهذا الرد على الشعبي لأن القارن أحرم بالنسكين من الميقات بخلاف المتمتع فإذا
كفي المتمتع شاة فالقارن أولى قالوا ويحتمل أنه رد على طاووس لأن القارن أقل فعلاً من المتمتع
فإذا لزم المتمتع الدم فالقارن أولى وهذان التأويلان مشهوران ذكرهما القاضي أبو الطيب في كتابيه
والماوردي والمحاملي وابن الصباغ وسائر شراح المختصر قال الماوردي والتأويل الأول هو نصه
في القديم والثاني هو نصه في الجديد *

﴿ فرع ﴾ قال الشافعي في المختصر فإن مات المتمتع قبل أن يصوم تصدق عما أمكنه صومه
عن كل يوم بمد من حنطة هذا نصه وقال في الام إذا أحرم المتمتع بالحج لزمه الهدى فإن لم يجد
فعليه الصيام فإن مات من ساعته ففيه قولان (أحدهما) يهدى عنه (والثاني) لا هدى ولا إطعام *
هذا نصه في الام قال أصحابنا في شرح هذه المسألة إذا مات المتمتع بعد فراغه من الحج وهو واجد
للهدى ولم يكن أخرجه وجب أخراجه من تركته بلا خلاف كسائر الديون المستقرة وإن مات
في أثناء الحج فقولان مشهوران (أحدهما) لا يسقط الدم لانه وجب بالأحرام بالحج فلا يسقط فيجب
إخراجه من تركته كما لو مات وعليه دم الوطء في الإحرام أو دم اللباس وغيره (والثاني) يسقط
لانه إنما يجب بالمتمتع لتحصيل الحج ولم يحصل الحج بتمامه هكذا أطلق الجمهور صورة القولين فيما
إذا مات قبل فراغ الحج وهو موسر وذكرهما الماوردي في من مات قبل فراغ أركان الحج إشارة
إلى أنه لو مات بعد فراغ الأركان وقد بقي الرمي والمبيت لزم الدم قولاً واحداً وهذا هو الصواب

إذا شرع في الصوم ثم وجد الهدى استحب له أن يهدى ولا يلزمه سواء شرع في صوم الثلاثة
أو في صوم السبعة وبه قال مالك وكذلك أحمد رحمهما الله في رواية خلافاً للمزني في الحالتين ولا يبي
حنيفة رحمه الله فيما إذا شرع في صوم الثلاثة ولو فرغ من صوم الثلاثة ووجد الهدى قبل
يوم النحر يلزمه الهدى أيضاً عنده وإن وجد بعده فلا والخلاف في المسألة شبيه بالخلاف في القدرة
على العتق بعد الشروع في صوم الشهرين وفي وجدان الماء بعد الشروع في الصلاة بالتييم ولو أحرم
بالحج ولا هدى ثم وجده قبل الشروع في الصوم فينبى ذلك على أن الاعتبار في الكفارات بحالة
الوجوب أو بحالة الأداء أو يعتبر أغاظ الحالتين والخلاف فيه يذكر في موضعه إن شاء الله تعالى

وكلام الاصحاب محمول عليه لان الحج قد حصل هذا كله في من مات وهو واجد الهدى فان مات معسراً فقد مات وفرضه الصوم * قال أصحابنا فان مات قبل تمكنه منه فقولان (أصحهما) يسقط لعدم التمكن كصوم رمضان (والثاني) يهدى عنه قال أصحابنا وهذا القول يتصور فيهما إذا لم يجد الهدى في موضعه وله في بلده مال أو وجده بأكثر من ثمن مثله فاما إذا لم يكن له مال أصلاً ولم يتمكن من الصوم فيسقط عنه قطعاً وان تمكن من الصوم فلم يصم حتى مات فهل هو كصوم رمضان فيه طريقان (أصحهما) نعم فيصوم عنه وليه علي القول القديم وفي الجديد يطعم عنه من تركته لكل يوم مد فان كان تمكن من الايام العشرة وجب عشرة أمداد وإلا فبالقسط وهل يتعين صرفه إلى فقراء الحرم ومساكنه فيه قولان حكاهما الماوردي وآخرون (أحدهما) يتعينون فان فرقت علي غيرهم لم يحز لانه مال وجب بالاحرام فتعين لأهل الحرم كالدم (وأصحهما) لا يتعينون بل يستحب صرفه اليهم فان صرف الى غيرهم جاز لان هذا الاطعام بدل عن الصوم الذي لا يختص بالحرم فسكذا بدله (والطريق الثاني) لا يكون كصوم رمضان فعلي هذا فيه قولان (أصحهما) الرجوع الى الدم لانه أقرب الى هذا الصوم من الامداد فيجب في ثلاثة أيام الى العشرة شاة وفي يوم ثلث شاة وفي يومين ثلثاها وأشار ابو اسحق المروزي الى ان اليوم واليومين كاتلاف المحرم شعرة أو شعرتين وفي الشعرة ثلاثة أقوال مشهورة (أحدها) مد (والثاني) درهم (والثالث) ثلث شاة وغلط أصحابنا أبا اسحق في هذا ونقل تغليطه عن الاصحاب صاحب الشامل وغيرهم (والقول الثاني) لا يجب شيء أصلاً وأما المتمكن المذكور فصوم الثلاثة يتمكن منه بان يحرم بالحج في زمن يسع صومها قبل الفراغ ولا يكون عارض من مرض وغيره وذكر إمام الحرمين انه لا يجب شيء في تركته مالم ينته الى الوطن لان دوام السفر كدوام المرض ولا يزيد تأكيده الثلاثة على صوم رمضان وهذا الذي قاله ضعيف لان

فان اعتبرنا حالة الوجوب أجزاء الصوم وان اعتبرنا حالة الاداء أو أغلظ الحالتين لزمه الهدى وهو المنقول عن نصه في هذه المسألة *

قال * ولو مات المتمتع قبل الفراغ من الحج سقط عنه الدم علي أحد القولين نظراً الى الآخر ولو مات بعد الفراغ أخرج من تركته فان مات معسراً قبل التمكن من الصوم برئت الذمة وان مات بعد التمكن من الصوم صام عنه وليه أو فدي عن كل يوم بمد كما في رمضان وقيل إنه يرجع ههنا الى الاصل وهو الدم *

التمتع الواجد للهدى إذا مات قبل الفراغ من الحج هل يسقط عنه الدم حكى صاحب النهاية وغيره فيه قولين أحدهما نعم لان الكفارة إنما تجب عند تمام النسكين على سبيل الرفاهية وربح أحد السفارين وإذا مات قبل الفراغ لم يحصل هذا الغرض (وأصحهما) أنه لا يسقط بل يخرج من تركته لانه

صوم الثلاثة يجب إيقاعه في الحج بالنص وإن كان مسافراً فليس السفر عذراً فيه بخلاف رمضان (وأما) السبعة (فإن قلنا) الرجوع إلى الوطن فلا يمكن قبله (وإن قلنا) الفراغ من الحج فلا يمكن قبله ثم دأب السفر عذر هكذا قاله الامام وقل القاضي حسين إذا استحبنا التأخير إلى وصوله الوطن تغريماً على قول الفراغ فهل يهدى عنه إذا مات فيه وجهان *

﴿ فرع ﴾ في مذاهب العلماء في تمتع لم يجد الهدى فانتقل إلى الصوم * قد ذكرنا أن مذهبنا أنه لا يجوز أن يصوم إلا بعد إحرامه بالحج وبه قال مالك وروى عن ابن عمر وعائشة واسحق وابن المنذر وأبو حنيفة يجوز في حال العمرة * وعن أحمد روايتان كالمذهبيين * دليلنا ما ذكره المصنف * ﴿ فرع ﴾ لو فات صوم الأيام الثلاثة في الحج لزمه قضاؤها ولا دم عليه * هذا مذهبنا المشهور وبه قال مالك * وقال أبو حنيفة عليه دمان أحدهما للتمتع والثاني لتأخير الصوم * وعن أحمد ثلاث روايات (أصحها) كابي حنيفة (الثانية) دم واحد (والثالثة) يفرق بين المعذور وغيره * دليلنا أنه صوم واجب مؤقت فإذا فات وجب قضاؤه كرمضان لا غير (وأما) صوم السبعة فقد ذكرنا أن الصحيح عندنا أنه يصومها إذا رجع إلى أهله * وبه قال ابن عمر وعطاء وعجاء وقتادة وابن المنذر (والثاني) يصومها إذا تحلل من حجه وهو قول مالك وأبي حنيفة وأحمد والله أعلم * قال ابن المنذر وأجمعوا على أن من وجد الهدى لا يحرم عليه الصوم والله أعلم *

﴿ باب المواقيت ﴾

* قال المصنف رحمه الله *

﴿ ميقات أهل المدينة ذو الحليفة وميقات أهل الشام الجحفة وميقات أهل نجد قرن وميقات أهل اليمن يللم لما روى عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « يهل أهل المدينة من ذى الحليفة وأهل الشام من الجحفة وأهل نجد من قرن » قال ابن عمر رضي الله عنهما وبلغني أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « يهل أهل اليمن من يللم وأهل الشام من الجحفة » (وأما) أهل العراق فميقاتهم ذات عرق وهل هو منصوص عليه أو يجتهد فيه قال الشافعي رحمه الله في الام هو غير منصوص عليه ووجه ما روى عن ابن عمر قال « لما فتح المصران أتوا عمر رضي

وجب بالاحرام بالحج والتمتع بالعمرة إلى الحج وأنه موجود ولو مات بعد الفراغ من الحج فلا خلاف في أنه يخرج من تركته (وأما) الصوم فإن مات قبل التمكن منه ففيه قولان (أحدهما) أنه يهدى عنه لأن الصوم قد وجب بالشروع في الحج فلا يسقط من غير بدل وهذا مصور فيما إذا لم يجد الهدى في موضعه وله بيلده مال وفيما إذا كان يباع بثلثي غال (والثاني) أنه يسقط لانه صوم لم يتمكن من الاتيان به فاشبهه صوم رمضان وهذا أصح قاله ابن الصباغ وصاحب التهذيب وإن تمكن من

الله عنه فقالوا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم حد لاهل نجد قرننا وانا اذا أردنا أن نأتى قيرناشق عاينا قال فانظروا حذوها من طريقكم قال فحد لهم ذات عرق « ومن أصحابنا من قال هو مخصوص عليه ومذهبه ما ثبتت به السنة والدليل عليه ما روى جابر بن عبد الله قال « خطبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال « يهل أهل المشرق من ذات عرق » وروى عائشة رضى الله عنها « أن النبي صلى الله عليه وسلم وقت لاهل العراق ذات عرق » قال الشافعى رحمه الله ولو أهل أهل المشرق من العقيق كان أحب الى لأنه روى عن ابن عباس قال « وقت رسول الله ﷺ لاهل المشرق العقيق » ولأنه أبعد من ذات عرق فكان أفضل »

(الشرح) حديث ابن عمر الاول رواه البخارى ومسلم من طرق هكذا ورواه من رواية ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم « وقت لاهل المدينة ذا الحليفة ولاهل الشام الجحفة ولاهل نجد قرن المنازل ولاهل اليمن يعلم وقال من هن ولكل من أتى عليهن من غيرهن ممن أراد الحج والعمرة ومن كان دون ذلك فمن حيث أنشأ حتى أهل مكة من مكة » هذا لفظ رواية البخارى ومسلم وفي رواية لها « فمن كان دونهن فمعه من أهله » وكذلك حتى أهل مكة يهلون منها (وأما) حديث ابن عمر الثانى « لما فتح المصران » الخ فرواه البخارى فى صحيحه (وأما) حديث جابر فى ذات عرق فضعيف رواه مسلم فى صحيحه لكنه قال فى روايته عن أبي الزبير « أنه سمع جابراً يسأل عن المهمل فقال سمعت أحسبه رفع الى النبي صلى الله عليه وسلم قال « ومهل أهل العراق من ذات عرق » فهذا إسناد صحيح لكنه لم يجرم برفعه الى النبي صلى الله عليه وسلم فلا يثبت رفعه بمجرد هذا ورواه ابن ماجه من رواية ابراهيم بن بريد الجوزى - بضم الجيم المعجمة - بإسناده عن جابر مرفوعاً بغير شك لكن الجوزى ضعيف لا يحتج بروايته ورواه الامام أحمد فى مسنده عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم بلا شك أيضاً لكنه من رواية الحجاج بن أرطاة وهو ضعيف * وعن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم « وقت لاهل العراق ذات عرق » رواه أبو داود والنسائى والدارقطنى وغيرهم بإسناد صحيح لكن نقل ابن عدى أن أحمد بن حنبل أنكر على أفلح بن حميد روايته هذه وانفراده به أنه ثقة وعن ابن عباس قال « وقت رسول الله صلى الله عليه وسلم لاهل المشرق

الصوم فلم يهم حتى مات فهل هو كصوم رمضان فيه طريقان (أصحهما) نعم لأنه صوم مفروض فاته بعد القدرة عليه فعلى هذا يصوم عنه وليه فى القول القديم وفى الجديد يطعم عنه من تركته لكل يوم مد فان تمكن من جميع العشرة فعشرة أمداد والا فبالقسط وهل يجب صرفه الى فقراء الحرم أم يجوز صرفه الى غيرهم فيه قولان (أشبههما) الثانى (والثانى) انه لا ينزل منزلة صوم رمضان وتجعل

العتيق « رواه أبو داود والترمذي وقال حديث حسن وليس كما قال قانه من رواية يزيد بن زياد وهو ضعيف باتفاق المحدثين » وعن الحارث بن عمرو السهمي الصحابي رضي الله عنه « أن النبي صلى الله عليه وسلم وقت لاهل العراق ذات عرق » رواه أبو داود عن عطاء عن النبي صلى الله عليه وسلم « أنه وقت لاهل المشرق ذات عرق » رواه الشافعي والبيهقي بإسناد حسن عن عطاء عن النبي صلى الله عليه وسلم مراسلا وعطاء من كبار التابعين وقد قدمنا في مقدمة هذا الشرح أن مذهب الشافعي الاحتجاج بمرسَل كبار التابعين اذا اعتضد باحد أربعة أمور (منها) أن يقول به بعض الصحابة أو أكثر العلماء وهذا وقد اتفق على العمل به الصحابة ومن بعدهم قال البيهقي هذا هو الصحيح من رواية عطاء أنه رواه مراسلا قال قد رواه الحجاج بن أرطاة عن عطاء وغيره متصلا والحجاج ظاهر الضعف فهذا ما يتعلق باحداد الباب (وأما) القاب الفصل والفاظه (فقوله) ذو الخليفة هو - بضم الخاء المهملة وبالفاء - وهو موضع معروف بقرب المدينة بينه وبينها نحو ستة أميال وقيل غير ذلك وبينه وبين مكة نحو عشر مراحل فهو أبعد المواقيت من مكة (وأما) الجحفة - فيجيم مضمومة ثم حاء مهملة ساكنة - ويقال لها مبيعة - بفتح الميم والياء مع سكون الهاء بينهما - وهي قرية كبيرة بين مكة والمدينة على نحو ثلاث مراحل من مكة سميت جحفة لان السيل جحفها في الزمن الماضي (وأما) يلم - بفتح الياء المشاة فحبت واللامين - وقيل له ألم - بفتح الهمزة - وحكي صرفه وترك صرفه وهو على مرحلتين من مكة (وأما) قرن - بفتح القاف واسكان الراء - بلا خلاف بين أهل الحديث واللغة والتواريخ وغيرهم وهو جبل بينه وبين مكة مرحلتان ويقال له قرن المبارك (وأما) قول الجوهري إنه بفتح الراء وأن أويس القرني منسوب اليه فغلط باتفاق العلماء فقد اتفقوا على أنه غلط فيه في شيتين فتح رائه وتسمية أويس اليه وإنما هو منسوب رضي الله عنه إلى قرن قبيلة من مراد بلا خلاف بين أهل المعرفة وقد ثبت في صحيح مسلم عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال « أويس بن عامر من مراد ثم من قرن » (وقوله) صلى الله عليه وسلم « يهل » معناه يحرم برفع الصوت (وأما) ذات عرق - فيكسر العين المهملة - وهي قرية على مرحلتين من مكة وقد خربت (وأما) العتيق فقال الامام ابو منصور الازهرى في تهذيب اللغة يقال لكل مسيل ماء شقه السيل فانهره ووسعه عتيق قال وفي بلاد العرب اربعة أعقة

القدية من خواص رمضان كالنكفارة العظمى وعلى هذا فقولان (أصحهما) ان الرجوع الى الدم لانه أقرب الى هذا الصوم من الامداد فيجب في قوت ثلاثة أيام الى العشرة شاة وفي يوم واحد ثلث شاة ويومين ثلثا شاة وعن أبي اسحق اشارة الى ان اليوم واليومين كاتلاف الشعرة والشعرتين من المحرم وفيما يقابل به الشعرة الواحدة أقوال (أحدها) مد من طعام (والثاني)

وهي أودية عادية (منها) عقيق يدفق ماءؤه في غور تهامة وهو الذي ذكره الشافعي فقال لو أهلوا من العقيق كان أحب الي (وقوله) لما فتح المصران - يعني البصرة والكوفة - ومعني فتحا نشئا أو أنشئا فانها أنشئا في زمن عمر بن الخطاب رضي الله عنه فهما مدينتان إسلاميتان وقد أوضحتها في تهذيب اللغات (أما) الاحكام فقد قال ابن المنذر وغيره أجمع العلماء على هذه المواقيت * قال أصحابنا ميقات الحج والعمرة زمانى ومكاني (أما) الزمانى فسبق بيانه واضحا في الباب الذى قبل هذا (وأما) المكاني فالناس فيه ضربان (أحدهما) المقيم بمكة مكيا كان او غيره وفي ميقات الحج في حقه وجهان وغيره قولان (أصحهما) نفس مكة وهو ما كان داخل منها (والثاني) مكة وسائر الحرم وقال البندنجي دليل الاصح حديث ابن عباس السابق لان مكة والحرم في الحرمه سواء على الصحيح فعلى الاول لو فارق بنيان مكة وأحرم في الحرم فهو مسيء يلزمه الدم إن لم يعد كمجاوزة سائر المواقيت وعلى الثاني حيث أحرم في الحرم لاساءة (أما) إذا أحرم خارج الحرم فمسيء بلا خلاف فيأثم ويلزمه الدم إلا ان يعود قبل الوقوف بعرفات الى مكة على الاصح او إلى الحرم على الثاني قال أصحابنا ويجوز الاحرام من كل موضع من مكة بلا خلاف اعموم حديث ابن عباس وفي الافضل قولان وقيل وجهان (أحدهما) أن يتيأ للاحرام ويحرم من المسجد قريبا من الكعبة اما تحت الميزاب وإما في غيره (وأصحهما) أن الافضل أن يحرم من باب داره ويأتي المسجد محرما وبه قطع البغوى وغيره اعموم قوله عليه السلام «ومن كان دون ذلك فن حيث أنشأ» (وأما) الميقات الزمانى للمكي فهو كغيره لكن يستحب له الاحرام بالحج يوم التروية وهو الثامن من ذى الحجة وقد سبق بيانه واضحا في الباب قبل (الضرب الثاني) غير المكي وهو صنفان (أحدهما) من مسكنه بين الميقات ومكة فيقاته القرية التي يسكنها أو الحلة التي ينزلها البدوى فان أحرم بعد مجاوزتها إلى مكة فمسيء بلا خلاف ودليله حديث ابن عباس (الصنف الثاني) من مسكنه فوق الميقات الشرعى ويسمي هذا الافاقى - بضم الهمزة وفتحها - فيجب عليه الاحرام من ميقات بلده والمواقيت الشرعية خمسة (أحدها) ذو الحليفة وهو ميقات من توجه من المدينة (والثاني) الجحفة ميقات المتوجهين من الشام ومصر والمغرب هكذا قاله الاصحاب وأهل المصنف ذكر مصر والمغرب مع أنه ذكر مصر في التنبيه (الثالث)

درهم (والثالث) ثلث شاة (والثاني) نقله الامام والمصنف في الوسيط عن رواية صاحب التقريب انه لا يجب شيء أصلا (فان قلت) قد عرفت حكم ما اذا تمكن من الصوم وما اذا لم يتمكن فما التمكن (قلنا) (أما) الثلاثة فالتمكن من صومها بان يحرم بالحج لزمان يسع صومها قبل الفراغ ولا يكون به مرض مانع وذكر الامام رحمه الله أنه لا يجب شيء في تركته ما لم ينته الى الوطن لان دوام السفر

يلزم ميقات المتوجهين من اليمن (الرابع) قرن ميقات المتوجهين من نجد اليمن ونجد الحجاز هكذا قاله الشافعي في المختصر والاصحاب ولم ينبه المصنف على إيضاحه (الخامس) ذات عرق ميقات المتوجهين من العراق وخراسان قال أصحابنا والمراد بقولنا ميقات اليمن يلزم أى ميقات تهامة اليمن لا كل اليمن فان اليمن تشمل نجداً وتهامة قال أصحابنا وغيرهم والاربعة الاولى من هذه الخمسة نص عليها رسول الله ﷺ بلا خلاف وهذا مجمع عليه للاحاديث وفي ذات عرق وجهان ذكرهما المصنف وسائر الاصحاب (أحدهما) وهو نص الشافعي في الام كما ذكره المصنف وغيره انه مجتهد فيه اجتهد فيه عمر رضي الله عنه لحديث ابن عمر السابق «لما فتح المصران» (والثاني) وهو الصحيح عند جمهور أصحابنا انه منصوص عليه من النبي صلى الله عليه وسلم ومن صرح بتصحيحه الشيخ أبو حامد في تعليقه والمحامي في كتابيه المجموع والتجريد وصاحب الحاوي واختاره القاضي أبو الطيب في تعليقه وصاحب الشامل وغيرهما قال الرافعي واليه ميل الاكثرين ورجح جماعة كونه مجتهداً فيه منهم القاضي حسين وإمام الحرمين وغيرهما وقطع به الغزالي في الوسيط قال إمام الحرمين الصحيح ان عمر وقته قياساً على قرن ويلزم قال والذي عليه التعويل انه باجتهاد عمر وذكر القاضي أبو الطيب في تعليقه أن قول الشافعي قد اختلف في ذات عرق فقال في موضع هو منصوص عليه وفي موضع ليس منصوصاً عليه ومن قال انه مجتهد فيه من السلف طاووس وابن سيرين وأبو الشعثاء جابر بن زيد وحكاه البيهقي وغيره عنهم ومن قال من السلف انه منصوص عليه عطاء بن أبي رباح وغيره وحكاه ابن الصباغ عن أحمد وأصحاب أبي حنيفة (واحتج) من قال انه مجتهد فيه بحديث ابن عمر «لما فتح المصران» (واحتج) القائلون بأنه منصوص عليه بالاحاديث السابقة فيه عن النبي صلى الله عليه وسلم قالوا وإن كانت أسانيد مفرداتها ضعيفة فمجموعها يقوى بعضها بعضاً ويصير الحديث حسناً ويحتج به ويحمل تحديد عمر رضي الله عنه باجتهاده على انه لم يبلغه تحديد النبي صلى الله عليه وسلم لحدده باجتهاده فوافق النص وكذا قال الشافعي في أحد نصيه السابقين انه مجتهد فيه لعدم ثبوت الحديث عنده وقد اجتمعت طرقه عند غيره فقوى وصار حسناً والله أعلم * قال الشافعي في المختصر والمصنف وسائر الاصحاب لو أحرم أهل المشرق من العقيق كان أفضل وهو واد وراء

كدوام المرض وصوم الايام الثلاثة وان كان ثابتاً على الغرباء فلا يزيد تأكده على تأكد صوم رمضان أداء واستدراكاً وهذا غير متضح لان صوم الثلاثة يتعين ايقاعه في الحج وان كانوا غرباء مسافرين بالنص فكيف ينهض السفر عذراً فيه وكيف يقاس بصوم رمضان (واما) السبعة فان فسرنا الرجوع بالرجوع الى الوطن فله التأخير الى الوصول اليه وكأنه لا يمكن قبله وان فسرناه بالفراغ من الحج فكذلك ثم دوام السبب عذر على ما ذكره الامام رحمه الله وعن القاضي الحسين

ذات عرق مما يلي المشرق وقال أصحابنا والاعتماد في ذلك علي ما في العقيق من الاحتياط قيل وفيه سلامة من التباس وقع في ذات عرق لأن ذات عرق قرية خربت وحول بناؤها إلى جهة مكة فالاحتياط الاحرام قبل موضع بنائها الآن قالوا ويجب علي من أتى من جهة العراق أن يتحرى ويطلب آثار القرية العتيقة ويحرم حين ينتهي إليها قال الشافعي ومن علاماتها المقابر القديمة فإذا انتهى إليها أحرم واستأنس المصنف والاصحاب في ذلك مع ما ذكرناه من الاحتياط بحديث توقيت العقيق السابق والله أعلم *

﴿ فرع ﴾ قال أصحابنا أعيان هذه المواقيت لا تشترط بل الواجب عينها أو حذوها قالوا ويستحب أن يحرم من أول الميقات وهو الطرف الا بعد من مكة حتى لا يمر بشيء مما يسمى ميقاتا غير محرم قال أصحابنا ولو أحزم من الطرف الا قرب إلى مكة جاز بلا خلاف لحصول الاسم *

﴿ فرع ﴾ قال أصحابنا الاعتبار في هذه المواقيت الخمسة بتلك المواضع لا باسم القرية والبناء فلو خرب بعضها ونقلت عمارته إلى موضع آخر قريب منه وسمي باسم الاول لم يتغير الحكم بل الاعتبار بموضع الاول * قال المصنف رحمه الله *

﴿ وهذه المواقيت لأهلها ولكل من مر بها من غير أهلها لما روى ابن عباس « أن النبي صلى الله عليه وسلم وقت لأهل المدينة ذا الحليفة ولأهل الشام الجحفة ولأهل نجد قرنا ولأهل اليمن يلم » وقال هذه المواقيت لأهلها ولكل من أتى عليها من غير أهلها ممن أراد الحج والعمره ومن كان داره دون ذلك فمن حيث ينشيء ثم كذلك أهل مكة يهلون من مكة » ﴾ *

﴿ الشرح ﴾ حديث ابن عباس هذا رواه البخاري ومسلم وسبق بيانه ولفظه في أول الباب وهذا الحكم الذي ذكره المصنف متفق عليه فاذا مر شامي من طريق العراق أو المدينة أو عراق من طريق اليمن فميقاته ميقات الاقليم الذي مر به وهكذا عادة حجيج الشام في هذه الازمان انهم يمرّون بالمدينة فيكون ميقاتهم ذا الحليفة ولا يجوز لهم تأخير الاحرام إلى الجحفة *

* قال المصنف رحمه الله *

﴿ ومن سلك طريقا لا ميقات فيه من بر أو بحر فميقاته إذا حاذى أقرب المواقيت إليه لان عمر رضى الله عنه لما اجتهد في ميقات أهل العراق اعتبر ما ذكرناه ﴾ *

﴿ الشرح ﴾ هذا الذي ذكره المصنف نص عليه الشافعي واتفق عليه الاصحاب قال أصحابنا

رحمه الله انا اذا استحيينا التأخير إلى ان يصل إلى الوطن تفريعا على أن الرجوع هو الفراغ من الحج فهل يفدى عنه اذا مات في الطريق فيه وجهان تخريجا من الوجهين فيما اذا ظفر بالمساكين ولم يدفع الزكاة اليهم ليدفعها إلى الامام فتلف المال هل يضمن ولا يخفى بعد ما ذكرناه ان قوله صام عنه وإليه

ويجتهد فيحرم من الموضع الذي يغلب على ظنه انه حذر أقرب المواقيت اليه قالوا ويستحب أن يظهر حتى يتيقن انه قد حاذى الميقات أو فوّقه وأشار القاضي أبو الطيب في تعليقه إلى وجوب هذا الاستظهار والمذهب استحبابه والله أعلم * (وأما) إذا أتى من ناحية ولم يمر بميقات ولا حاذاه فقال أصحابنا لزمه أن يحرم على مرحلتين من مكة اعتباراً بفعل عمر رضي الله عنه في توقيته ذات عرق *

﴿ فرع ﴾ قال أصحابنا ان سلك طريقاً لا ميقات فيه لكن حاذى ميقتين طريقه بينهما فان تساوى في المسافة إلى مكة فميقاته ما يحاذيها وإن تفاوتتا فيها وتساوى في المسافة إلى طريقه فوجهان (أحدهما) يتخير إن شاء أحرم من المحاذى لا بعد الميقتين وإن شاء لا قربهما (وأصحهما) يتعين محاذاة أبعدهما وقد يتصور في هذا القسم محاذاة ميقتين دفعة واحدة وذلك بانحراف أحد الطريقين والتواتر أو لوعورة وغيرها فيحرم من المحاذاة وهل هو منسوب إلى أبعدهما الطريقين أو أقربهما فيه وجهان حكاهما إمام الحرمين وغيره قل وفائدتها انه لو جاوز موضع المحاذاة بغير إحرام وانتهى إلى موضع يفضي إليه طريقاً الميقتين وأراد العود لرفع الإساءة ولم يعرف موضع المحاذاة هل يرجع إلى هذا الميقات أم إلى ذاك ولو تفاوتتا الميقتان في المسافة إلى مكة وإلى طريقه فهل الاعتبار بالقرب إليه أم إلى مكة فيه وجهان (أصحهما) إليه والله أعلم *

* قال المصنف رحمه الله *

﴿ ومن كان داره فوق الميقات فله أن يحرم من الميقات وله أن يحرم من فوق الميقات لما روى عن عمرو بن عبد الله رضي الله عنهما انهما قالوا «أمامهما ان تحرم بهما من دويرة أهلك» وفي الأفضل قولان (أحدهما) أن الأفضل ان يحرم من الميقات لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم أحرم من ذي الحليفة ولم يحرم من المدينة ولانه إذا أحرم من بلد لم يأمن ان يرتكب محظورات الإحرام وإذا أحرم من الميقات أمن ذلك فكان الإحرام من الميقات أفضل (والثاني) أن الأفضل ان يحرم من داره لما روت أم سلمة رضي الله عنها ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال «من أهل بحجة أو عمرة من المسجد الأقصى إلى المسجد الحرام غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر ووجب له الجنة» *

أوفدي كل يوم بمد ليس المراد منه التخيير وإنما هو إشارة إلى القولين القديم والجديد المذكورين في صيام رمضان وإن قوله وقيل أنه يرجع ههنا إلى الأصل قول لا وجه وأن المراد من قوله فان مات معسراً إلى آخره ما إذا مات بعد التمكن وإن كان اللفظ مطلقاً ويجوز ان يعلم قوله صام عنه وإيه أو فدى كل يوم بمد كلاهما بالخاء أما الأول فلان أبا حنيفة رحمه الله لا يقول بصوم الولي وأما

﴿الشرح﴾ حديث احرام النبي صلى الله عليه وسلم من ذى الحليفة صحيح مشهور مستفيض رواه البخارى ومسلم فى صحيحهما من رواية جماعة من الصحابة (وأما) حديث أم سلمة فرواه أبو داود وابن ماجه والبيهقى وآخرون وإسناده ليس بالقوى (وأما) الاثر عن عمرو على رضي الله عنها فرواه الشافعى وغيره باسناد (١) (واعلم) أنه وقع فى المذهب فى حديث أم سلمة «وعفّرله ماتقدم من ذنبه وما تأخر ووجبت له الجنة» بالواو وكذا وقع فى أكثر كتب الفقه والصواب «أو وجبت» بأو وهو شك من عبد الله بن عبد الرحمن ابن يحنس أحد رواة هكذا هو بأو فى كتب الحديث وصرحوا بأن ابن يحنس هو الذى شك فيه ويحنس - بمثناة من تحت مضمومة ثم حاء مهملة مفتوحة ثم نون مكسورة ومفتوحة ثم سين مهملة - (أما) احكام الفصل فاجمع من يعتد به من السلف والخلف من الصحابة فمن بعدهم على أنه يجوز الاحرام من الميقات وما فوقه وحكى العبدري وغيره عن داود أنه قال لا يجوز الاحرام مما فوق الميقات وأنه لو احرم مما قبله لم يصح إحرامه ويلزمه ان يرجع ويحرم من الميقات وهذا الذى قاله مردود عليه باجماع من قبله (وأما) الافضل فيه قولان للشافعى مشهوران ذكرهما المصنف بدليلهما (أحدهما) الاحرام من الميقات افضل (والثانى) مما فوقه افضل وهذان القولان مشهوران فى طريقى العراق وخراسان وفى المسألة طريق آخر وهو ان الاحرام افضل من دويرة أهله قولاً واحداً وهى قول القفال وهى مشهورة فى كتب الخراسانيين وهى ضعيفة غريبة والصحيح المشهور أن المسألة على القولين ثم ان هذين القولين منصوبان فى الجديد نقلهما الاصحاب عن الجديد (أحدهما) الافضل ان يحرم من دويرة أهله نص عليه فى الاملاء (والثانى) الافضل الاحرام من الميقات نص عليه البويطى والجامع الكبير العزنى (وأما) الغزالي فقال فى الوسيط لو احرم قبل الميقات فهو افضل قطع به فى القديم وقال فى الجديد هو مكروه وهو متاويل ومعناه ان يتوقى الخيط والطيب

(١) كذا
بالاصل فحذر

الثانى فلما قدمنا انه اذا لم يصم الثلاثة فى الحج سقط الصوم واستقر الهدى ولفظ الكتاب مطلق ويجوز ان يعلم الاول بالميم والالف أيضا *

قال ﴿الباب الثانى فى أعمال الحج وفيه أحد عشر فصلاً (الاول) فى الاحرام وينعقد بمجرد النية (ح) من غير تلبية وان أحرم مطلقاً ثم عين بحج أو عمرة أو قرآن فله ذلك الا ان يحرم قبل أشهر الحج ثم يعين الحج أو يدخل عليه الحج بعد الأشهر فانه لا يجوز (و) ﴿*﴾

فصول الباب تفصيل ترجمته الجملية غير الفصل الاخير فانه لا اختصاص له بهذا الباب ولعل غيره أليق به ومقصود الفصل الاول الكلام فيما ينعقد به الاحرام وفى كيفية انعقاده وينبغي للمحرم ان ينوى ويلبى فان لم ينو ولبي فقد حكى عن رواية الربيع انه يلزمه ما لبي به وقال فى المختصر وإن لم يرد حجا ولا عمرة فليس بشيء، واختلف الاصحاب على طريقين (أضعفهما) أن المسألة على قولين (أصحهما) أن

من غير إحرام وكذا نقل الفوراني في الإبانة أنه كره في الجديد الاحرام قبل الميقات وكأن الغزالي تابع الفوراني في هذا النقل وهو نقل ضعيف غريب لا يعرف غيرها ونسبه صاحب البحر إلى بعض أصحابنا بخراسات والظاهر أنه أراد الفوراني ثم قال صاحب البحر هذا النقل غلط ظاهر وهذا الذي قاله صاحب البحر من التغليب هو الصواب فإن الذي كرهه الشافعي في الجديد أنه هو التجرد عن المحيط لا الاحرام قبل الميقات بل نص في الجديد على الانكار على من كره الاحرام قبل الميقات واختلف أصحابنا في الأصح من هذين القولين فصحت طائفة الاحرام من ديرة أهله ممن صرح بتصحيحه القاضي أبو الطيب في كتابه المجرد والرويان في البحر والغزالي والرافعي في كتابيه وصحح الاكثرون والمحققون تفضيل الاحرام من الميقات ممن صححه المصنف في التنبيه وآخرون وقطع به كثيرون من أصحاب المختصرات منهم أبو الفتح سليم الرازي في الكفاية والماوردي في الاقتاع والمحاملي في المقنع وأبو الفتح نصر المقدسي في الكافي وغيرهم وهو الصحيح المختار وقال الرافعي في المسألة ثلاث طرق (أصحها) على قولين (والثاني) القطع باستحبابه من ديرة أهله (والثالث) أن أمن على نفسه من ارتكاب محظورات الاحرام فديرة أهله أفضل والا فالميقات (والأصح) على الجملة أن الاحرام من الميقات أفضل للاحاديث الصحيحة المشهورة «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أحرم في حجته من الميقات» وهذا مجمع عليه وأجمعوا على أنه ﷺ لم يحج بعد وجوب الحج ولا بعد الهجرة غيرها» وأحرم ﷺ عام الحديبية بالعمرة من ميقات المدينة ذي الحليفة» رواه البخاري في صحيحه في كتاب المغازي وكذلك أحرم معه صلى الله عليه وسلم بالحجة المذكورة والعمرة المذكورة أصحابه من الميقات وهكذا فعل بعده ﷺ أصحابه والتابعون وجماهير العلماء وأهل الفضل قترك النبي صلى الله عليه وسلم الاحرام من مسجده الذي صلاة فيه أفضل من الف صلاة فيما سواه من المساجد الا المسجد الحرام وأحرم من الميقات فلا يبقى بعد هذا شك في أن الاحرام من الميقات أفضل (فان قيل) إنما أحرم النبي صلى الله عليه وسلم من الميقات ليعين جوازه

احرامه لا ينعقد على ما ذكره في المختصر لان الاعمال بالنيات (والثاني) أنه يلزمه ما سعى لانه التزمه بقوله وعلي هذا لو أطلق التلبية انعقد له احرام مطلق يصرفه الى ما شاء من كلا النسكين أو أحدهما (وأصحهما) القطع بعدم الانعقاد وحمل منقول الربيع على ما اذا تلفظ بأحد النسكين على التعيين ولم ينو ولكن نوى الاحرام المطلق فيجعل لفظه تفسيرا وتعيينا للاحرام المطلق (واعرف) ههنا شيئين (أحدهما) أن تنزيل لفظ المختصر على صورة المسألة يفتقر الى إضمار لانه قد لا يريد حجا ولا عمرة ولكن يريد نفس الاحرام فالمنعى حجا ولا عمرة ولا أصل الاحرام (والثاني) أن جعل اللفظ المجرد تفسيرا في صورة التأويل مشكل كجعله احراما في الابتداء والظاهر أنه على تجرده لا يجعل تفسيرا على ما سيأتي ولو نوى انعقد

(فالجواب) من أوجه (أحدها) أنه صلى الله عليه وسلم قد بين الجواز بقوله صلى الله عليه وسلم «مهل أهل المدينة من ذى الحليفة» (الثاني) أن بيان الجواز إنما يكون فيما يتكرر فعله ففعله صلى الله عليه وسلم مرة أو مرات يسيرة على أقل ما يجزى، بيانا للجواز ويداوم في عموم الاحوال على أكمل الهيئات كما توضح مرة في بعض الاحوال وداوم على الثلاث ونظائرها كثيرة ولم ينقل أنه صلى الله عليه وسلم أحرم من المدينة وإنما أحرم بالحج وعمره الحديبية من ذى الحليفة (الثالث) أن بيان الجواز إنما يكون في شئٍ اشتهر أكمل احواله بحيث يخف أن يظن وجوبه ولم يوجد ذلك هنا * وهذا كله إنما يحتاج إليه على تقدير دليل صريح صحيح في مقابله ولم يوجد ذلك فان حديث ام سلمة قد سبق أن اسناده ليس بقوى فيجيب عنه باربعة اجوبة (أحدها) أن إسناده ليس بقوى (الثاني) أن فيه بيان فضيلة الاحرام من فوق الميقات وليس فيه أنه افضل من الميقات ولا خلاف أن الاحرام من فوق الميقات فيه فضيلة وإنما الخلاف بينهما افضل (فان قيل) هذا الجواب يبطل فائدة تخصيص المسجد الاقصى (فالجواب) أن فيه فائدة وهي تبين قدر الفضيلة فيه (الجواب الثالث) أن هذا معارض لفعله صلى الله عليه وسلم المتكرر في حجته وعمرته فكان فعله المتكرر افضل (الرابع) أن هذه الفضيلة جاءت في المسجد الاقصى لان له مزايا عديدة معروفة ولا يوجد ذلك في غيره فلا يلحق به والله أعلم *

﴿ فرع ﴾ في مذاهب العلماء في هذه المسألة * قد ذكرنا ان الاصح ان يحرم من الميقات وبه قال عطاء والحسن البصري ومالك وأحمد وإسحق وروى عن عمر بن الخطاب حكاه ابن المنذر عنهم كلهم ورجح آخرون دويرة اهله وهو المشهور عن عمر وعلى وبه قال ابو حنيفة وحكاه ابن المنذر عن علقمة والاسود وعبد الرحمن وأبي إسحق - يعني السبيعي - ودليل الجميع سبق بيانه قال ابن المنذر وثبت ان ابن عمر اهل من ايليا وهو بيت المقدس *

احرامه وإن لم يلب وبه قال مالك واحمد رحمهما الله لانه عبادة ليس في آخرها ولا في أثنائها نطق واجب فكذلك في ابتدائها كالطهارة والصوم وعن أبي علي بن خيران وابن أبي هريرة وأبي عبد الله الزبيرى رحمهم الله ان التلبية شرط لانعقاد الاحرام لطباق الناس على الاعتناء به عند الاحرام وبه قال أبو حنيفة الا ان عنده سوق الهدى وتقليده والتوجه معه يقوم مقام التلبية وحكي الشيخ أبو محمد وغيره قولاً للشافعي رضي الله عنه مثل مذهبه وحكى الحناطى هذا القول في الوجوب دون الاشتراط وذكروا تفريعا عليه انه لو ترك التلبية لزمه دم واذا عرفت أن النية هي المعتبرة دون التلبية فيترقب عليه أنه لو أبى بالعمرة ونوى الحج فهو حاج ولو كان بالعكس فهو معتمر ولو تلفظ بأحدهما ونوى القران فمقارن ولو تلفظ بالقران ونوى أحدهما فهو محرم بما نوى (واعلم)

﴿ فرغ ﴾ ان قيل ما الفرق بين ميقات الزمان والمكان حيث جاز تقديم الاحرام على ميقات المكان دون الزمان فالجواب ما أجاب به الجرجاني في المعايمة ان ميقات المكان يختلف باختلاف البلاد بخلاف ميقات الزمان والله اعلم * قال المصنف رحمه الله *

﴿ ومن كان داره دون الميقات فميقاته موضعه ومن جاوز الميقات قاصداً الى موضع قبل مكة ثم أراد النسك أحرم من موضعه كما إذا دخل مكة لحاجة ثم أراد الاحرام كان ميقاته من مكة ﴾ * ﴿ الشرح ﴾ من كان مسكنه بين مكة والميقات فميقاته موضعه بلا خلاف لحديث ابن عباس السابق في اول الباب وقد سبقت هذه المسألة * قال اصحابنا فاذا كان في قرية بين مكة والميقات فالأفضل أن يحرم من الطرف الأبعد منها الى مكة فان أحرم من الطرف الأدنى الى مكة جاز ولادم عليه بلا خلاف كما سبق في المواقيت الخمسة فان خرج من قريته وفارق العمران الى جهة مكة ثم أحرم كان آثماً وعليه الدم للأساءة فان عاد اليها سقط الدم وان كان من اهل خيام استحبان يحرم من ابعد اطراف الخيام الى مكة ويجوز من الطرف الأدنى الى مكة ولا يجوز ان يفارقها الى جهة مكة غير محرم * وان كان في واد استحبان ان يقطع طرفيه محرماً فان أحرم من الطرف الأقرب الى مكة جاز فان كان في بركة ساكناً منفرداً بين مكة والميقات أحرم من منزله لا يفارقه غير محرم هكذا ذكر هذا التفصيل كله اصحابنا في الطريقتين قال القاضي ابو الطيب في تعليقه لو كان مسكنه بين مكة والميقات فتركه وقصد الميقات فاحرم منه جاز ولا دم عليه كالمكي اذا لم يحرم من مكة بل خرج الى ميقات فاحرم منه جاز ولا دم عليه (المسألة الثانية) اذا مر الافاقي بالميقات غير مرئد نسكاً فان لم يكن قاصداً نحو الحرم ثم عن له قصد النسك بعد مجاوزة الميقات فميقاته حيث عن له هذا القصد وان كان قاصداً الحرم لحاجة فعن له النسك بعد المجاوزة (فان قلنا) من أراد الحرم لحاجة يارزمه الاحرام فهذا يأثم بمجاوزته غير محرم وهو كمن قصد النسك وجاوزه غير محرم وسند كره ان شاء الله تعالى (وان قلنا) بلا صرح انه لا يلزمه فهو كمن جاوزه غير قاصد دخول الحرم * ﴿ فرغ ﴾ في مذاهب العلماء في هذه المسألة * قد ذكرنا ان مذهبنا ان من مسكنه بين مكة والميقات فميقاته موضعه وبه قال طاووس ومالك وابو حنيفة واحمد وابو ثور والجمهور * وقال مجاهد يحرم

أن الاحرام تارة ينعقد معيناً بأن ينوى أحد النسكين علي التعيين أو كليهما ولو أحرم بمجتنبين أو بعمرتين لم يارزمه الا واحدة خلافاً لابن حنيفة رحمه الله حيث قال يلزمه ان فيشتغل بواحدة وتكون الاخرى في ذمته وتارة ينعقد مطلقاً بان ينوى نفس الاحرام ولا يقصد القران ولا أحد النسكين فهو جائز لما روى «أنه صلى الله عليه وسلم أحرم مطلقاً وانتظر الوحي» ويفارق الصلاة فانه لا يجوز الاحرام بها والتعيين بعده لان التعيين ليس بشرط في انعقاد الحج ولهذا لو أحرم الضرورة عن غيره

من مكة * ودليلاً حديث ابن عباس السابق (أما) إذا جاوز الميقات غير مرید نسكاً ثم اراده فقد ذكرنا ان مذهبنا انه يحرم من موضعه وبه قال ابن عمر وعطاء ومالك والثوري وابو يوسف ومحمد وابو ثور وابن المنذر * وقال احمد واسحق يلزمه العود الى الميقات *

﴿ فرع ﴾ حكى الشافعي وابن المنذر عن ابن عمر انه احرم من الفرع - بضم الفاء واسكان الراء - وهو بلاد بين مكة والمدينة بين ذي الحليفة وبين مكة فتكون دون ميقات المدنى وابن عمر مدنى وهذا ثابت عن ابن عمر رواه مالك في الموطأ باسناده الصحيح وتأوله الشافعي واصحابنا تأويلين (أحدهما) ان يكون خرج من المدينة الى الفرع لحاجة ولم يقصد مكة ثم اراد النسك فان ميقاته مكانه (والثاني) انه كان بمكة فرجع قاصدا الى المدينة فلما بلغ الفرع بدا له ان يرجع الى مكة فميقاته مكانه * قال المصنف رحمه الله *

﴿ ومن كان من اهل مكة واراد الحج فميقاته من مكة وان اراد العمرة فميقاته من ادنى الحل والافضل ان يحرم من الجعرانة لان النبي صلى الله عليه وسلم اعتمر منها فان اخطأها فمن التنعيم لان النبي ﷺ اعمر عائشة من التنعيم ﴾ *

﴿ الشرح ﴾ اما احرام النبي ﷺ من الجعرانة فصحيح متفق عليه رواه البخاري ومسلم في صحيحهما من رواية أنس بن مالك رضى الله عنه ورواه الامام الشافعي وأبو داود والترمذي والنسائي وغيرهم أيضا من رواية محرش الكعبي الخزاعي صاحب رسول الله ﷺ قال الترمذي هذا حديث حسن قال ولا يعرف له عن النبي ﷺ غير هذا الحديث وهو محرش - بضم الميم وفتح الحاء وكسر الراء المشددة وبعدها شين معجمة - هذا أشهر الاقوال في ضبطه ولا يذكر ابن ما كولا وجماعة الا هذا (والثاني) محرش - بكسر الميم واسكان المهملة (والثالث) بكسر الميم واسكان الحاء المعجمة - ممن حكى هذه الاقوال الثلاثة فيه أبو عمر عبد الله بن يوسف بن عبد البر والله أعلم * (وأما) حديث ان النبي ﷺ أعمر عائشة من التنعيم فرواه البخاري ومسلم من رواية عائشة وأما الجعرانة - بكسر الجيم واسكان العين وتخفيف الراء - وكذا الحديبية بتخفيف الياء هذا قول الشافعي فيهما وبه قال أهل اللغة والادب وبعض المحدثين وقال ابن وهب صاحب مالك هما

انصرف اليه ولو أحرم بالنفل قبل الفرض انصرف الى الفرض واذا أحرم مطلقا فينظر ان احرم في أشهر الحج فله أن يصرفه الى ما شاء من الحج والعمرة والقران والتعيين بالنية لا باللفظ ولا يجرى العمل قبل التعيين ذكره الشيخ ابو علي وغيره وان احرم قبل الأشهر فان صرفه الى العمرة صح وان صرفه الى الحج بعد دخول الأشهر هل يجوز بناء الشيخ أبو علي على مسألة أخرى وهي مالو أحرم بالعمرة قبل أشهر الحج ثم أراد إدخال الحج عليها في الأشهر ليكون قارنا وفي جوازه وجهان

بالتشديد وهو قول أكثر المحققين والصحيح تخفيفهما والتنعيم أقرب أطراف الحل الى مكة والتنعيم - بفتح التاء - وهو بين مكة والمدينة على ثلاثة أميال من مكة وقيل أربعة قيل سمي بذلك لان عن يمينه جبلا يقال له نعيم وعن شماله جبل يقال له ناعم والوادي نعيان (أما) الاحكام ففيه مسائلان (أحدهما) ميقات المسكى بالحج نفس مكة وفيه وجه ضعيف انه مكة وسائر الحرم وقد سبقت المسألة في أول الباب واضحة بفروعها والمراد بالمسكى من كان بمكة عند اعادة الاحرام بالحج سواء كان مستوطنها أو عابر سبيل (المسألة الثانية) اذا كان بمكة مستوطنا أو عابر سبيل وأراد العمرة فيقاته أدنى الحل نص عليه الشافعي واتفق عليه الاصحاب قال أصحابنا يكفي في الحصول في الحل ولو بخطوة واحدة من أى الجهات كان جهات الحل هذا هو الميقات الواجب (وأما) المستحب فقال الشافعي في المختصر أحب أن يعتمر من الجعرانة لان النبي ﷺ اعتمر منها فان أخطأه منها فمن التنعيم لان النبي ﷺ أعمر عائشة منها وهى أقرب الحل الى البيت فان أخطأه ذلك فمن الحديبية لان النبي ﷺ صلى بها من الجعرانة وبعدها في الفضيلة التنعيم ثم الحديبية كما نص عليه واتفق الاصحاب على التصريح بهذا في كل الطرق ولا خلاف في شيء منه الا ان الشيخ أباحامد قال الذى يقتضيه المذهب ان الاعمار من الحديبية بعد الجعرانة أفضل من التنعيم فقدم الحديبية على التنعيم (وأما) قول المصنف في التنبيه الافضل ان يحرم بها من التنعيم فغلط ومنكر لا يعد من المذهب الا أن يتأول على اذا أراد أفضل أدنى الحل التنعيم فانه قال أولا خرج الى أدنى الحل والافضل ان يحرم من التنعيم فلاعتذار عنه بهذا وما أشبهه أحسن من تخطيطه وليست المسألة خفية أو غريبة ليعذر في الغلط فيها واستدل الشافعي بالاحرام من الحديبية بعد التنعيم بأن النبي صلى الله عليه وسلم صلى بها وأراد المدخل لعمرته منها وهذا صحيح معروف في الصحيحين وغيرها وكذلك استدل محققوا الاصحاب وهذا الاستدلال هو الصواب (وأما) قول الغزالي في البسيط وقول غيره انه صلى الله عليه وسلم هم بالاحرام بالعمرة من الحديبية فغلط صريح بل ثبت في صحيح البخارى في كتاب المغازى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم أحرم بالعمرة عام الحديبية من ذي الحليفة والله أعلم

(أحدها) يجوز لانه إنما يصير داخلا في الحج من وقت احرامه به ووقت احرامه به صالح للحج (والثاني) لا يجوز لان ابتداء احرامه وقم قبل الاشهر والقارن في حكم ملابس باحرام واحد ألا يرى انه لو ارتكب محظورا لم يلزمه الا فدية واحدة فلو انعقد الحج وابتداء الاحرام سابق على الاشهر لا انعقد الاحرام بالحج قبل الاشهر (فان قلنا) بالوجه الاول فاذا أحرم مطلقا دخلت الاشهر فله أن يجعله حجبا وان يجعله قرانا ويحكي هذا عن الحضري (وان قلنا) بالثاني احكامنا بانعقاد الاحرام المطلق عمرة لانه لا يمتثل ان ينصرف الى غيرها وعلى الاول ينعقد على الابهام ثم لو صرفه

(فان قيل) قال الشافعي والاصحاب ان الاحرام بالعمرة من الجعرة انة افضل من التنعيم فكيف أعمر النبي صلى الله عليه وسلم عائشة من التنعيم (فالجواب) انه صلى الله عليه وسلم انما أعمرها منه لضيق الوقت عن الخروج الى أبعد منه وقد كان خروجها الى التنعيم عند رحيل الحاج وانصرفهم وواعدها النبي صلى الله عليه وسلم الى موضع في الطريق هكذا ثبت في الصحيحين ويحتمل أيضا بيان الجواز من أدنى الحل والله أعلم *

﴿ فرع ﴾ يستحب لمن أراد الاحرام بالحج من مكة أن يحرم يوم التروية وهو الثامن من ذى الحجة ولا يقدم الاحرام قبله إلا أن يكون متمتعاً لم يجد الهدى فيحرم قبل اليوم السادس من ذى الحجة حتى يمكنه صوم ثلاثة أيام في الحج وقد سبقت المسألة بمذاهب العلماء ودليل المسألة * قال المصنف رحمه الله *

﴿ ومن بلغ الميقات مریداً للنسك لم يجز أن يجاوزه حتى يحرم لما ذكرناه من حديث ابن عباس رضي الله عنهما فان جاوزه وأحرم دونه نظرت فان كان له عذر بأن يخشى ان يفوته الحج او الطريق مخوف لم يعد وعليه دم وان لم يخش شيئاً لزمه ان يعود لانه نسك واجب مقدور عليه فلزمه الاتيان به فانه لم يرجع لزمه الدم وان رجع نظرت فان كان قبل ان يتأبس بذلك سقط عنه الدم لانه قطع المسافة بالاحرام وزاد عليه فلم يلزمه دم وان عاد بعد ما وقف او بعد ما طاف لم يسقط عنه الدم لانه عاد بعد فوات الوقت فلم يسقط عنه الدم كما لو دفع من الموقف قبل الغروب ثم عاد في غير وقته ﴾ *

﴿ الشرح ﴾ قال الشافعي والاصحاب اذا انتهى الآفاق الى الميقات وهو يريد الحج او العمرة أو القران حرم عليه مجاوزته غير محرم بالاجماع فان جاوزه فهو مسيء سواء كان من أهل تلك الناحية أم من غيرها كالشامي يمر بميقات المدينة * قال أصحابنا ومثي جاوز موضعاً يجب الاحرام منه غير محرم ثم وعليه العود اليه والاحرام منه ان لم يكن له عذر فان كان عذر كخوف الطريق او انقطاع عن رفيقه أو ضيق الوقت أو مرض شاق أو احرام من موضعه ومضى وعليه دم اذا لم يعد فقد أتم بالمجازة ولا يأثم بترك الرجوع فان عاد فله حالان (أحدهما) يعود قبل الاحرام فيحرم منه فالمذهب الذي قطع

الى الحج قبل دخول الاشهر كان كما لو أحرم بالحج قبل الاشهر وقد مضى الكلام فيه (واعلم) ان الصورتين معا المبنية والمبني عليهما مذكورتان في الكتاب (وقوله) إلا ان يحرم قبل أشهر الحج ثم يعين للحج أراد به ما اذا أحرم مطلقاً قبل الاشهر ثم صرفه الى الحج في الاشهر (وقوله) أو يدخل عليه الحج بعد الاشهر أراد به ما اذا أحرم بالعمرة في غير الاشهر ثم أدخل الحج عليها في الاشهر وان لم يكن في اللفظ انباء عنه وقد أجاب فيهما جميعاً بالمنع وهو ظاهر المذهب في الصورة الاولى (وأما) في الثانية وهي صورة الادخال فكان أنه تابع فيه الشيخ أبا علي فانه اختاره وحكاه عن عامة الاصحاب

به المصنف والجاهل لادم عليه سواء كان دخل مكة أم لا وقال إمام الحرمين والغزالي إن عاد قبل أن يبعد عن الميقات بمسافة القصر سقط الدم وإن عاد بعد دخول مكة وجب ولم يسقط بالعود وإن عاد بعد مسافة القصر وقبل دخول مكة فوجهان (أصحهما) يسقط وهذا التفصيل شاذ منكر (الحال الثاني) أن يحرم بعد مجاوزة الميقات ثم يعود إلى الميقات محرماً فطريقان (أحدهما) في سقوط الدم وجهان وقيل قولان حكاهما الشيخ أبو حامد والقاضي أبو الطيب في تعليقه وصاحب الشامل وآخرون * قال القاضي أبو الطيب هما قولان وكان الشيخ أبو حامد يقول وجهان * قال والصحيح قولان وسواء عندهما رجوع من مسافة قريبة أو بعيدة لكنهم شرطوا رجوعه قبل تلبسه بنسك (والطريق الثاني) وهو الصحيح وبه قطع المصنف والجمهور أنه يفصل فإن عاد قبل التلبس بنسك سقط الدم وإن عاد بعده لم يسقط سواء كان النسك ركناً كالوقوف والسعي أو سنة كطواف الوقوف وفيه وجه ضعيف أنه لا أثر للتلبس بالسنة فيسقط بالعود بعد حكه البغوي والمتولى وآخرون كما لو كان محرماً بالعمرة مما دون الميقات وعاد إليه بعد طوافها فإنه لا يسقط الدم بالعود بلا خلاف والمذهب الأول ويخالف المعتمر فإنه عاد بعد فعله معظم أفعال النسك والحاج لم يأت بشيء من أعمال النسك الواجبة فسقط عنه الدم * وأعلم أن جمهور الأصحاب لم يتعرضوا لزوال الإساءة بالعود وقد قال صاحب البيان وهل يكون مسيئاً بالمجازة إذا عاد إلى الميقات حيث سقط الدم فيه وجهان حكاهما في الفروع * الظاهر أنه لا يكون مسيئاً لأنه حصل فيه محرماً (والثاني) يصير مسيئاً لأن الإساءة حصلت بنفس المجاوزة فلا يسقط * قال أصحابنا ولا فرق في لزوم الدم في كل هذا بين المجاوز الميقات عامداً عالماً أو جاهلاً أو ناسياً لكن يفترقون في الأثم فلا اثم على الناسي والجاهل قال القاضي أبو الطيب والمتولى وغيرهما ويخالف مالو تطيب ناسياً لادم عليه لأن الطيب من المحظورات والنسيان عذر عندنا في المحرمات كالاكل والصوم والكلام في الصلاة (وأما) الأحرام من الميقات فأمور به والجهل والنسيان في الأمور به لا يجعل عذراً والله أعلم * (وأما) إذا مر بالميقات وأحرم بأحد النسكين ثم بعد مجاوزته ادخل النسك الآخر عليه بأن ادخل الحج على العمرة أو عكسه وجوزناه ففي وجوبه عليه وجهان حكاهما المتولى والبغوي وآخرون

لكن القفال اختار الجواز وبه أجاب صاحب الشامل وغيره ثم فيما ذكره من جهة اللفظ استدراكه فإنه استثنى صورتين مما إذا أحرم مطلقاً والصورة الثانية غير داخلية فيه حتى تستثنى وما الأفضل من إطلاق الأحرام وتعيينه فيه قولان (قال) في الاملاء الإطلاق أفضل لما روى أنه صلى الله عليه وسلم «أحرم مطلقاً» (١) وأيضاً فقد يعرض ما يمنع من أحد النسكين فإذا أطلق أمكن صرفه إلى الآخر (وقال) في الام وهو الأصح التعيين أفضل وبه قال أبو حنيفة رحمه الله لأنه أقرب إلى الإخلاص

(أحدها) يلزمه لأنه جاوز الميقات مریداً للنسك وأحرم بعده (والثاني) لا يلزمه لأنه جاوز الميقات محرماً فصار كالأحرم بالميقات إحراماً مبهماً فلما جاوز صرفه إلى الحج والله أعلم *

﴿ فرع ﴾ في مذاهب العلماء في هذه المسألة * قد ذكرنا أن مذهبنا أنه إذا جاوز الميقات مریداً للنسك فأحرم دونه أم فإن عاد قبل التلبس بالنسك سقط عنه الدم سواء عاد ملياً أم غير ملي * هذا مذهبنا وبه قال الثوري وأبو يوسف ومحمد وأبو ثور * وقال مالك وابن المبارك وزفر وأحمد لا يسقط عنه الدم بالعود * وقال أبو حنيفة إن عاد ملياً سقط الدم وإلا فلا * وحكى ابن المنذر عن الحسن والنخعي أنه لا دم على المجاوز مطلقاً قال وهو أحد قولي عطاء * وقال ابن الزبير يقضى حجته ثم يعود إلى الميقات فيحرم بعمره وحكى ابن المنذر وغيره عن سعيد بن جبير أنه لا حج له والله أعلم *

﴿ فرع ﴾ قال صاحب البيان سمعت الشريف العثماني من أصحابنا يقول إذا جاوز المدني ذا الخليفة غير محرم وهو مرید للنسك فبلغ مكة غير محرم ثم خرج منها إلى ميقات بلد آخر كذات عرق أو يعلم وأحرم منه فلا دم عليه بسبب مجاوزة ذي الخليفة لأنه لا حكم لإرادته النسك لما بلغ مكة غير محرم فصار كمن دخل مكة غير محرم وقلنا يجب الإحرام لدخولها لا دم عليه هذا نقل صاحب البيان وهو محتمل وفيه نظر * قال المصنف رحمه الله *

﴿ وان نذر الإحرام من موضع فوق الميقات لزمه الإحرام منه فإن جاوزه وأحرم دونه كان كمن جاوز الميقات وأحرم دونه في وجوب العود والدم لأنه وجب الإحرام منه كما وجب من الميقات فكان حكمه حكم الميقات وإن مر كافر بالميقات مریداً للحج فأسلم دونه وأحرم ولم يعد إلى الميقات لزمه الدم وقال المزني لا يلزمه لأنه مر بالميقات وليس هو من أهل النسك فاشبه إذا مر به غير مرید للنسك ثم أسلم دونه وأحرم وهذا لا يصح لأنه ترك الإحرام من الميقات وهو مرید للنسك فلزمه الدم كالمسلم وإن مر بالميقات صبي وهو محرم أو عبد وهو محرم فبلغ الصبي أو عتق العبد ففيه قولان (أحدهما) أنه يجب عليه دم لأنه ترك الإحرام بحجة الإسلام من الميقات (والثاني) لا يلزمه لأنه جاوز الميقات وهو محرم فلم يلزمه دم كالحرة البالغة *

وقد روى عن جابر رضي الله عنه قال « قدمنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحن نقول لبيك بالحج » (١) وعلى هذا فهل يستحب التلفظ بما عينه فيه وجهان (أصحهما) وهو المنصوص لا بل يقتصر على النية لأن إخفاء العبادة أفضل (والثاني) وبه قال أبو حنيفة نعم لخبر جابر رضي الله عنه ولأنه يكون أبعد عن النسيان والله أعلم *

قال ﴿ ولو أهل عمرو بأهلل كاهلال زيد صح فإن كان إحرام زيد مفصلاً أو مطلقاً كان

(١) * (حديث) * قدمنا مكة ونحن نقول لبيك بالحج يأتي *

﴿ الشرح ﴾ (أما) مسألة النذر فهي كما قالها المصنف (وأما) مسألة الكافر ومسألة الصبي والعبد فقد سبقتا واضحتين بفروعها في أوائل كتاب الحج عند احرام الصبي وبالله التوفيق * قال المصنف رحمه الله *

﴿ فان كان من أهل مكة فخرج لاحرام الحج إلى أدنى الحل وأحرم فان رجع إلى مكة قبل أن يقف بعرفة لم يلزمه دم وإن لم يرجع حتى وقف وجب عليه دم لأنه ترك الاحرام من الميقات فأشبهه غير المكي إذا أحرم من دون الميقات وإن خرج من مكة إلى خارج البلد وأحرم في موضع من الحرم ففيه وجهان (أحدهما) لا يلزمه الدم لأن مكة والحرم في الحرم سواء (والثاني) يلزمه وهو الصحيح لأن الميقات هو البلد وقد تركه فلزمه الدم وإن أراد العمرة فأحرم من جوف مكة نظرت فان خرج إلى أدنى الحل قبل أن يطوف لم يلزمه دم لأنه دخل الحرم فأشبهه إذا أحرم أولاً من الحل وإن طاف وسعى ولم يخرج إلى الحل ففيه قولان (أحدهما) لا يعتد بالطواف والسعي عن العمرة لأنه لم يقصد الحرم باحرام فلم يعتد بالطواف والسعي (والثاني) أنه يعتد به وعليه دم تركه الميقات كغير المكي إذا جاوز ميقات بلده غير محرم ثم أحرم ودخل مكة وطاف وسعى ﴾ *

﴿ الشرح ﴾ أما احرام المكي بالحج فقد سبق حكمه في أول الباب مستوفى وأما احرامه بالعمرة فقد قدمنا أن ميقاته الواجب فيها أدنى الحل ولو بخطوة والمستحب احرامه من الجعرانة فان فاتته فالتعميم ثم الحديبية فان خالف فأحرم بالعمرة في الحرم انه قد احرامه بلا خلاف ثم له حالان (أحدهما) أن لا يخرج إلى الحل بل يطوف ويسعي ويحلق فهل يجزئه ذلك وتصح عمرته فيه قولان مشهوران نص عليهما في الآم وذكرهما المصنف بدليهما (أصحهما) يجزئه ويلزمه دم تركه الاحرام من الميقات الواجب (والثاني) لا يجزئه بل يشترط أن يجمع في عمرته بين الحل والحرم كما يجمع الحاج في حجه بين الحل والحرم فإنه يشترط وقوفه بعرفات وهي من الحل والطواف والسعي وهما في الحرم فعلى القول الاول لو وطئ بعد الحلق لا شيء عليه لأنه بعد التحلل وعلى الثاني يكون الوطء واقعا قبل التحلل لكنه يعتقد أنه متحلل فيكون كحجاج الناسي وفي كونه مفسداً القولان المشهوران فان جعلناه مفسداً لزمه المضي في فاسده بأن يخرج إلى الحل ويعود فيطوف ويسعي ويحلق ويلزمه انقضاء

احرام زيد كذلك وان كان زيد أطلق أولاً ثم فصله قبل احرام عمرو ونزل احرام عمرو على المطلق نظراً إلى الاول أو على المفصل نظراً إلى الآخر ففيه وجهان ولو لم يكن زيد محرمًا بقي احرامه مطلقاً الا اذا عرف أنه غير محرم فأن عرف موته انعقد لعمرو احرام مطلق على أظهر الوجهين ونفت الاضافة إلى الثاني فانه نص في الآم انه لو أحرم عن مستأجرين تعارضاً وانعقد عن الاجير وكذا لو أحرم عن نفسه وعن المستأجرين تساقطت الاضافتان وبقي الاحرام عن الاجير *

وكفارة الجماع ودم الحلق لوقوعه قبل التحلل (وان قلنا) بالاصح ان جماع الناسي لا يفسد فعمرة على حالها فلزمه أن يخرج الى الحل ويرجع فيطوف ويحلق وقد تمت عمرته وليس عليه دم الجماع وأما دم الحلق ففيه القولان المشهوران في حلق الناسي (أصحهما) يجب (الحال الثاني) أن يخرج الى الحل ثم يدخل مكة فيطوف ويسعي ويحلق فيعتد بذلك وتتم عمرته بلا خلاف وفي سقوط دم الاساءة عنه طريقان المذهب وبه قطع الجمهور بسقوطه (والثاني) على طريقين (أصحهما) التقطع بسقوطه (والثاني) انه على الخلاف السابق في من جاوز الميقات غير محرم (فاذا قلنا) بالمذهب فالواجب خروجه الى الحل قبل الاعمال أما في ابتداء الاحرام وأما بعده (وان قلنا) لا يسقط فالواجب هو الخروج قبل الاحرام والله اعلم *

﴿ فرع ﴾ قال الشيخ أبو حامد في آخر كتاب الحج من تعليقه قال الشافعي أحب لمن أحرم في بلده أن يخرج متوجها في طريق حجه عقب إحرامه ولا يقيم بعد إحرامه قال الشافعي وكذا لو كان إحرامه من جوف مكة قال أبو حامد هذا الذي قاله الشافعي صحيح فيستحب لمن أحرم من بلده أو من مكة أن يخرج عقب إحرامه وينبغي أن يكون إحرام المكي عند إرادته التوجه إلى منى وقد سبق قريبا بيان هذا والله أعلم * قال المصنف رحمه الله *

باب الإحرام وما يحرم فيه

﴿ إذا أراد أن يحرم فاستحب أن يغتسل لما روى زيد بن ثابت رضي الله عنه « ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اغتسل لإحرامه » وان كانت امرأة حائضا أو نفساء اغتسلت للإحرام لما روى القاسم بن محمد « أن أسماء بنت عميس ولدت محمد ابن أبي بكر بالبيداء فذكر ذلك أبو بكر رضي الله عنه لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم مروها فلتغتسل ثم تهل » ولانه

إذا أهل عمرو بما أهل به زيد جاز لما روى « ان عليا وأبا موسى رضي الله عنهما قدما من اليمن مهلين بما أهل به النبي صلى الله عليه وسلم فلم ينكرا عليهما » (١) ثم فيه ثلاث مسائل لان زيدا اما ان يكون محرما أولا يكون وان كان محرما فاما ان يمكن الوقوف على ما أحرم به أولا يمكن والفصل مشتمل

(١) (حديث) * ان عليا قدم من اليمن مهلا بما أهل به رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم ينكر عليه : متفق عليه من حديث انس قدم على النبي صلى الله عليه وسلم من اليمن فقال له يا أبا علي ما أهل به النبي صلى الله عليه وسلم فقال لولا ان معي الهدى لأحللت : وللبخاري عن جابر امره النبي صلى الله عليه وسلم ان يقيم على إحرامه وفي رواية له نحو حديث انس قال فقال النبي صلى الله عليه وسلم فاهد وامكث حراما كما انت *

غسل يراد به النسك فاستوى فيه الحائض والطاهر ومن لم يجد الماء تيمم لانه غسل مشروع فانتقل فيه إلى التيمم عند عدم الماء كغسل الجنابة قال في الآم ويغتسل اسبعة مواطن الاحرام ودخول مكة والوقوف بعرفة والوقوف بالمزدلفة ولرمي الجمرات الثلاث لان هذه المواضع يجتمع لها الناس فاستحب لها الاغتسال ولا يغتسل لرمي جمره العقبة لأن وقته من نصف الليل إلى آخر النهار فلا يجتمع له الناس في وقت واحد وأضاف إليها في القديم الغسل لطواف الزيارة وطواف الوداع لأن الناس يجتمعون لها ولم يستحب في الجديد لان وقتها متسع فلا يتفق اجتماع الناس فيها * ﴿الشرح﴾ حديث زيد بن ثابت رواه الدارمي والترمذي وغيرهما قال الترمذي حديث حسن وفي معناه حديث القاسم في قصة اسماء وهو صحيح كما سنوضحه ان شاء الله تعالى (وأما) حديث القاسم فصحيح رواه مالك في الموطأ هكذا مرسلًا كما رواه المصنف عن القاسم أن اسماء ولدت فذكره بكامله وهذا اللفظ يقتضي إرسال الحديث فان القاسم تابعي وهو القاسم ابن محمد بن أبي بكر الصديق رضي الله عنه ورواه ابن ماجه كذلك في رواية له ورواه مسلم في صحيحه عن القاسم عن عائشة أن اسماء ولدت فذكره بلفظه هكذا متصلًا بذكر عائشة وكذلك رواه أبو داود في سننه والدارمي وابن ماجه في روايته الأخرى وغيرهم فالحديث متصل صحيح وكفي به صحة رواية مسلم له في صحيحه ووصله ثابت في صحيح مسلم من رواية عبيد الله بن عمر العميري عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة وناهيك بهذا صحة وثبت هذا الحديث في صحيح مسلم أيضا من رواية جابر بن عبد الله رضي الله عنهما وأسماء هذه هي امرأة أبي بكر الصديق رضي الله عنهما وأبوها عميس - بضم العين المهملة وفتح الميم - وسبق بيانه في أول كتاب الطهارة والبيداء - بفتح الباء وبالمد - والمراد به هنا مكان بذى الخليفة وقد جاء في كثير من الروايات في صحيح مسلم وغيره ولدت أسماء بذى الخليفة فذكره إلى آخره وقوله صلى الله عليه وسلم «مروها» أن تغتسل ثم تهمل بحوز في - لام تهمل - الكسر والاسكان والفتح وهو غريب ووقع في كثير من نسخ المذهب «مرها» وفي بعضها «مروها» بزيادة واو وذكر الامام محمود بن خيلياشي بن عبد الله الخيلياشي انه رآه هكذا بخط المصنف

على مسألتين من الثلاث (أحداها) ان يكون زيد محرما ويمكن الوقوف على ما أحرم به فينقصد لعمره مثل احرامه وان كان محرما بحج فعمره ايضا حاج وان كان معتمرا فمعتمر وان كان قارنا فقارن وان كان احرامه مطلقا انعقد لعمره احرام مطابق أيضا ويتخير كما يتخير زيد ولا يلزمه صرف احرامه إلى ما يصرف إليه زيد وفي المعتمد نقل وجه انه يلزمه والمشهور الاول قال في التهذيب الا اذا أراد احراما كاحرام زيد بعد تعيينه وان كان احرام زيد قاسدا فاحرام عمره ينعقد مطلقا

(وأما) قول المصنف باب الاحرام وما يحرم فيه فكذا قاله في التنبيه وهو - بفتح الياء وضم الراء - من يحرم وليس هو بضم الياء وكسر الراء لانه صدر الباب بمقدمات الاحرام من الاغتسال والتنظيف والتطيب والصلاة ثم ذكر الاحرام نفسه وهو النية فكل هذا داخل في ترجمة الاحرام ثم ذكر بعد هذا كله ما يحرم بسبب الاحرام ولو كان بضم الياء على ارادة ما يلبسه المحرم لسكانت الترجمة قاصرة لانه يكون مدخلا في الباب ما لم يترجم له وهو محرمات الاحرام وهي معظم الباب فتعين ما قلناه والحمد لله وهو أعلم (وقوله) لانه غسل يراد للنسك احتراز من غسل الجنابة والحيض والجمعة وأراد بالنسك ما يختص بالحج أو العمرة (وقوله) غسل مشروع ذكر القلعي أنه احتراز من الغسل للدخول على السلطان ولبس الثوب ونحوهما وهذا محتمل ويحتمل أنه أراد تقريب الفرع من الاصل دون الاحتراز (أما) الاحكام ففيها مسائل (احداها) اتفق العلماء على أنه يستحب الغسل عند ارادة الاحرام بحج أو عمرة أو بهما سواء كان احرامه من الميقات الشرعي أو غيره ولا يجب هذا الغسل وانما هو سنة متأكدة يكره تركها نص عليه الشافعي في الام واتفق عليه الاصحاب كما سأذكره قريبا ان شاء الله تعالى قال ابن المنذر في الاشراف أجمع عوام أهل العلم على أن الاحرام بغير غسل جائز قال واجمعوا على أن الغسل للاحرام ليس بواجب الا ما روى عن الحسن البصري أنه قال اذا نسي الغسل يغتسل إذا ذكره قال أصحابنا والدليل على عدم وجوبه انه غسل لأمر مستقبل فلم يكن واجبا كغسل الجمعة والعيد والله أعلم * قال الشافعي رضي الله عنه في الام استحب الغسل عند الاحرام للرجل والصبي والمرأة الحائض والنفساء وكل من أراد الاحرام قالوا كره ترك الغسل له وما تركت الغسل للاحرام ولقد كنت أغتسل له مريضاً في السفر واني أخاف ضرر الماء وما صحبت احداً أفتدي به رأيت تركه وما رأيت احداً منهم عدا به أن رآه اختياراً قال واذا أتت الحائض والنفساء الميقات وعليها من الزمان ما يمكن فيه طهرهما وادركهما الحج بلا علة احببت استئخارهما ليطهرا فيحرم طاهرتين وإن أهلتا غير طاهرتين أجزأ عنهما ولا فدية قال وكل ما عملته الحائض عمله الرجل الجنب والمحدث والاختيار له ان لا يعمله كله إلا طاهر آ قال وكل عمل الحج تعمله الحائض وغير الطاهر من الرجال الا الطواف بالبيت وركعتيه هذا آخر نصه في الام بحروفيه واتفق أصحابنا في جميع الطرق على جميع هذا الاقولا شاذاً ضعيفاً حكاة

أولا يتعقد أصلاً عن القاضي أبي الطيب حكاية وجهين فيه ولو ان زيدا كان قد أبهم احرامه أولاً ثم فصله قبل احرام عمرو ففيه وجهان (اشبههما) أن احرامه يتعقد مبهما نظراً الى أول احرام زيد (والثاني) يتعقد مفصلاً نظراً الى آخره * والوجهان جاريان فيما لو كان زيد قد أحرم بعمرة ثم أدخل عليها الحج فعلى الاول لا يلزمه الا العمرة وعلى الثاني يكون قارناً وموضع الوجهين ما اذا لم يخطر له التشبيه باخر احرام زيد في الحال والا فلا اعتبار بالآخر بلا خلاف وما اذا لم يخطر له التشبيه

الرافعي أن الجائض والنفساء لا يسن لهما الغسل (والصواب) استحبابهما للحديث السابق قال أصحابنا ويغتسلان بنية غسل الاحرام كما ينوي غيرهما ولا امام الحرمين في نيتهما احتمال (الثانية) إذا عجز المحرم عن الغسل تيمم هكذا نص عليه الشافعي في الام وقطع به الاصحاب في جميع الطرق الا ان الرافعي قال يتيمم العاجز * قال وقد ذكرنا في غسل الجمعة احتمالا لامام الحرمين انه لا يتيمم قال وذاك الاحتمال جار هنا والمذهب ماسبق وهذا الذي ذكرته من أنه يتيمم اذا عجز عن الغسل أحسن وأعم من عبارة المصنف ومن واقفه في قولهم إن لم يجد الماء يتيمم لان العجز يعنى عدم الماء والخوف من استعماله وغير ذلك والحكم في الجميع واحد (وأما) إذا وجد من الماء ما لا يكفه للغسل فقد قال المحاملي في كتبه الثلاثة المجموع والتجريد والمقنع والبعوى والرافعي يتوضأ به وهذا الذي قالوه إن أرادوا به أنه يتوضأ مع التيمم فحسن وإن أرادوا أنه يقتصر على الوضوء فليس بمعقول ولا يوافقون عليه لان التيمم يقوم مقام الغسل عند العجز عن الماء ولا يقوم الوضوء مقام الغسل ولا يرد هذا على الجنب إذا أراد أن يأكل أو يشرب أو ينام أو يجمع فانه يستحب له الوضوء ولا يستحب له التيمم لان الجنب الذي فيه الكلام واجدا لما يكفيه لغسله ولا يفيد التيمم شيئا ولا يصح للقدرة على الماء ويفيده الوضوء رفع الحدث عن أعضائه فاستحب له وفي مسألة المحرم هو عادم لما يكفيه لغسله فنظيره من الجنب أن يكون عادما لما يكفيه من الماء فانه يتيمم مع الوضوء أو يتيمم من غير وضوء على القولين المعروفين في باب التيمم (الثالثة) قال المصنف قال الشافعي رحمه الله في الام يغتسل المحرم لسبعة مواطن للاحرام ودخول مكة والوقوف بعرفة والوقوف بمزدلفة ولرمى الجمرات الثلاث لان هذه المواضع يجتمع لها الناس ويستحب لها الاغتسال وهذا النص الذي نقله عن الام كذا هو في الام وكذا نقله أصحابنا عن الام ونقله بعضهم عن نصوصه قديما وجديدا وليس هذا التعليل في الام - أعنى قوله لان هذه المواطن يجتمع لها الناس - بل هو من عند المصنف والاصحاب وإنما استدلل الشافعي رحمه الله في الام في ذلك بأثر ذكرها قال في الام عقب ذكره هذه المواضع واستحب الغسل بين هذه المواضع عند تغير البدن بالعرق وغيره تنظيفا للبدن قال فلذلك أحبه للجائض قال وليس واحد من هذا واجبا والله أعلم * (وقوله) والوقوف بمزدلفة يعنى الوقوف على المشعر الحرام وهو قزح وذلك الوقوف يكون بعد صلاة الصبح يوم النحر كما سيأتي بيانه في باب إن شاء الله تعالى وهكذا قال جماهير الاصحاب

بابتداء احرامه والا فلا اعتبار بالاول بلا خلاف ولو أخبره زيد عما أحرم به ووقع في نفسه خلافه فيعمل بما أخبره عنه أو بما وقع في نفسه فيه وجهان وإذا أخبره عن احرامه بالعمرة وجري على قوله ثم بان انه كان محرما بالحج فقد بان ان احرام عمره كان منعقدا بالحج فان فات الوقت تحلل من احرامه

في هذا الغسل أنه للوقوف بالمزدلفة ونقله عن الام وكذا رأيت في الام صريحاً وخالفهم المحاملي في كتبه الثلاثة المجموع والتجريد والمقنع وأبو الفتح سليم الرازي في الكفاية والشيخ نصر المقدسي في السكافي فقالوا الغسل للمبيت بالمزدلفة ولم يذكر الغسل للوقوف بالمزدلفة بل جعلوا الغسل السابع هو الغسل للمبيت بها والصواب الاول لأن المبيت بها ليس فيه اجتماع فلا يحتاج إلى غسل بخلاف الوقوف فالصواب أن الغسل السابع للوقوف بالمزدلفة وأنه لا يشرع للمبيت بها وقولهم لرمي الجمرات الثلاث يعنون الجمرات في أيام التشريق يغتسل في كل يوم من الأيام الثلاثة غسلًا واحدًا لرمي الجمرات ولا يغتسل لكل جمرة في انفرادها هذا الذي ذكرناه من الاغسال المستحبة في الحج سبعة فقط هو نصه في الجديد وأضاف إليها في القديم استحبابه لطواف الزيارة وطواف الوداع هكذا نقله الاصحاب عن القديم ولم يذكر المصنف والشيخ أبو حامد وجهور الاصحاب في الطريقتين عن القديم انه أضاف إلى هذين الغسلين وزاد القاضي أبو الطيب في تعليقه وازا فني عن القديم غسلًا ثالثاً وهو الغسل للحلق واتفقت نصوصه وطرق الاصحاب على انه لا يستحب الغسل لرمي جمرة العقبة يوم النحر وقد ذكر المصنف دليله والله أعلم *

* قال المصنف رحمه الله *

«ثم يتجرد عن الخيط في ازار ورداء أبيضين ونعلين لما روى ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال «ايحرم أحدكم في ازار ورداء ونعلين» والمستحب أن يكون ذلك بياضاً لما روى ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ «قال البسوا من ثيابكم البياض فانها من خيار ثيابكم وكفتموا فيها موتاكم» والمستحب أن يتطيب في بدنه لما روت عائشة رضي الله عنها قالت «كنت أطيب رسول الله ﷺ لأحرامه قبل أن يحرم ولحله قبل أن يطوف بالبيت» ولا يطيب ثوبه لانه ربما نزع الغسل فيطرحه على بدنه فتجب به الفدية والمستحب أن يصلي ركعتين لما روى ابن عباس وجابر رضي الله عنهم «أن النبي ﷺ صلى بذي الخليفة ركعتين ثم أحرم» وفي الافضل قولان (قول) في القديم الافضل أن يحرم عقب الركعتين لما روى ابن عباس «أن رسول الله ﷺ أهل في دبر الصلاة» (وقال) في الاثم الافضل أن يحرم إذا انبعثت به راحلته ان كان راكباً وإذا ابتدأ السير ان كان راجلاً لما روى جابر رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال «إذا رحمت إلى منى

للفوات وأراق دماً وهو في ماله أو مال زيد للتغريفيه وجهان أورد المسألتين صاحب المعتمد وغيره *

(الثانية) ان لا يكون محرماً أصلاً فينظر ان كان عروجه لا به انعقاد احرامه مطلقاً لانه جزم بالاحرام وجعل له كيفية خاصة فيبقى أصل الاحرام وان بطلت تلك الكيفية وان كان عالماً بانه غير محرر

متوجهين فأهلوا بالحج» ولأنه إذا أجي مع السير وافق قوله فعله وإذا أجي في مصلاه لم يوافق قوله فعله فكان ما قلناه أولى * »

«الشرح» حديث ابن عمر «ليحرم أحدكم في أزار ورداء ونعلين» حديث غريب ويغني عنه ما ثبت عن ابن عباس رضي الله عنهما قال «انطلق النبي ﷺ من المدينة بعد ما ترجل وادهن ولبس أزاره ورداءه هو وأصحابه ولم ينه عن شيء من الأزار والاردية يلبس إلا المزعفرة التي تردع على الجلد حتى أصبح بذى الخليفة ركب راحته حتى استوى على البداء أهل هو وأصحابه» ثم ذكر تمام الحديث رواه البخارى في صحيحه (وقوله) تردع الجلد أى تلتطخه إذا لبست وهو بفتح التاء المثناة فوق وإسكان الراء ثم دال مفتوحة ثم عين مهملة ثم عاقل أهل اللغة الردع بالعين المهملة أثر من الطيب كالزعفران والردع بالمعجمة الطين وقال أبو بكر ابن المنذر ثبت أن رسول الله ﷺ قال «وليحرم أحدكم في أزار ورداء ونعلين» قال وكان سفيان الثورى ومالك والشافعى وأحمد واسحق وأبو ثور وأصحاب الرأى ومن تبعهم يقولون يلبس الذى يريد الاحرام أزاراً ورداء هذا كلام ابن المنذر وثبت في الصحيحين من حديث ابن عميرة وغيره أن النبي ﷺ قال في من لم يجد النعلين «فليلبس خفين وليقطعهما أسفل من الكعبين» وثبت فيهما عن ابن عباس «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال «من لم يجد الأزار فليلبس السروال ومن لم يجد النعلين فليلبس الخفين» ومثله في صحيح مسلم من رواية جابر والله أعلم (وأما) حديث ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال «البسوا من ثيابكم البياض فإنها من خيار ثيابكم وكفنوا فيها موتاكم» فحديث صحيح رواه أبو داود والترمذى وغيرهما بأسانيد صحيحة قال الترمذى هو حديث حسن صحيح رواه أبو داود في كتاب اللباس والترمذى وابن ماجه في الجنائز وسبق ذكره وبيانه في المذهب في باب هيئة الجمعة وغيره (وأما) حديث عائشة «كنت أطيّب رسول الله عليه وسلم لأحرامه قبل أن يحرم ولحله قبل أن يطوف بالبيت» فرواه البخارى ومسلم في صحيحيهما من طرق كثيرة وهو حديث مستفيض مشهور جدا وروى البخارى ومسلم في صحيحيهما عن عائشة أيضا من طرق قالت «كانما انظر الى ويص الطيب في مفرق رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو محرم» وفي بعض

فوجهان (أحدهما) أنه لا ينعقد إحرامه أصلا كما إذا قال إن كان فلان محرما فقد أحرمت فلم يكن محرما (وأصحهما) ولم يذكر الجمهور غيره أنه ينعقد إحرامه مطلقا لما ذكرنا في صورة الجبل ويخالف ما إذا قال إن كان محرما فقد أحرمت فإن هناك علق أصل إحرامه بإحرامه فلا جرم إن كان محرما فهو محرم والا فلا وهما الأصل مجزوم * » واستشهد في الكتاب لهذا الوجه بصورتين نص عليها في

الروايات مفارقة « وفي بعضها » « ويص المسك » والمفارقة جمع مفروق - بكسر الراء - هو وسط الرأس حيث ينفرد الشعر يمينا وشمالا والويص - بانصاف المهلة - وهو البريق واللمعان (وأما) قوله ان ابن عباس وجابرا رويَا صلاة النبي صلى الله عليه وسلم ركعتين بذى الحليفة فحديث جابر صحيح رواه مسلم في صحيحه في جملة حديث جابر الطويل في صفة حج النبي صلى الله عليه وسلم وهو حديث عظيم الفوائد فيه مناسك ومعظمها ذكر فيه كل ما فعله صلى الله عليه وسلم من حين خروجه الى فراغه رواه مسلم وأبو داود وغيرهما بطوله ولم يروه البخارى بطوله (وأما) حديث ابن عباس في صلاة الركعتين فرواه أبو داود وغيره وإسناده ليس بقوى وفي حديث جابر كفاية عنه وثبت في صحيح البخارى عن ابن عمر « انه كان يأتي مسجد ذى الحليفة فيصلى ركعتين ثم يركب فاذا استوت به راحلته قائمة أحرم ثم قال هكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم » (وأما) حديث ابن عباس « ان النبي صلى الله عليه وسلم أهل في دير الصلاة » فرواه أبو داود والترمذى والنسائى والبيهقى وغيرهم قال البيهقى هو ضعيف الاسناد لان في اسناده حصيف الجررى قال وهو غير قوى وكذا قاله غيره وقال الترمذى هو حديث حسن (وأما) قول البيهقى ان حصيف غير قوى فقد خالفه فيه كثيرون من الحفاظ والائمة المتقدمين في البيان فوثقه يحيى بن معين امام الجرح والتعديل ووثقه أيضا محمد بن سعد وقال النسائى فيه هو صالح وقول الترمذى انه حسن اهله اعتضد عنده فصار بصفة الحسن التي سبق بيانها في مقدمة هذا الشرح (وأما) حديث جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « إذا رحمتم إلى منى متوجهين فأهلوا بالحج » فصحيح رواه مسلم في صحيحه بمعناه وثبت في صحيح البخارى عن جابر « أن أهلال رسول الله صلى الله عليه وسلم من ذى الحليفة حين استوت به راحلته » وثبت في الصحيحين عن ابن عمر قال « لم أر رسول الله صلى الله عليه وسلم يهل حتى تنبعث به راحلته » وفي الصحيحين عن ابن عمر أيضا « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا أدخل رجله في الغرذ واستوت به ناقته أهل من مسجد ذى الحليفة » الغرذ - بفتح الغين المعجمة وإسكان الراء - بعدها زاي - ركاب وكن كور البعير إذا كان من جلد أو خشب فان كان من حديد فهو ركاب وقيل يسمى غرزا من أى شىء كان * وثبت في الصحيحين عن ابن عمر أيضا « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم

الام (احداها) لو استأجره رجلان ليحج عنها فاحرم عنهما لم ينعقد الاحرام عن واحد منهما لان الجمع غير ممكن وايس احدهما اولى بصرف الاحرام اليه فاغت الاضافتان ووقع الحج عن الاجير والتصوير في الاجارة على الذمة بين وقد تصور في اجارة العين أيضا وإن كانت إحدى الاجارتين فاسدة لان الاحرام عن الغير لا يتوقف على صحة الاجارة * (والثانية) لو استأجره رجل ليحج عنه

وسلم أهل حين استوت به راحلته قائمة» وثبت في صحيح البخاري عن أنس «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بات بذى الحليفة فلما أصبح واستوت راحلته أهل» وعن ابن عباس «أن النبي ﷺ صلى الظهر بذى الحليفة ثم ركب راحلته فلما استوت به علي البيداء أهل بالحج» رواه مسلم فهذه أحاديث صحيحة قاطعة بترجيح الاحرام عند ابتداء السير والله أعلم * ومن قال بترجيح الاحرام عقب الصلاة احتج بحديث ابن عباس السابق وقد أشار ابن عباس في رواية له رواها البيهقي بإسناده عن محمد بن اسحق عن حصيف عن سعد بن جبيرة قال «قلت لابن عباس عجيبت لاختلاف أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم في إهلال رسول الله صلى الله عليه وسلم حين أوجب فقال إني لأعلم الناس بذلك إنما كانت حجة واحدة من رسول الله ﷺ فمن هناك اختلفوا» خرج رسول الله ﷺ حاجا فلما صلى في مسجده بذى الحليفة ركعته أوجه في مجلسه أهل بالحج حين فرغ من ركعته فسمع ذلك منه أقوام لحفظته عنه ثم ركب فلما استقلت به ناقته أهل وأدرك ذلك منه أقوام وذلك أن الناس كانوا يأتون أرسلا فسمعوه حين استقلت به ناقته يهمل فقالوا إنما أهل رسول الله ﷺ حين استقلت به ناقته ثم مضى رسول الله ﷺ فلما علا على شرف البيداء أهل وأدرك ذلك منه أقوام فقالوا أهل رسول الله ﷺ حين علا شرف البيداء وإيم الله لقد أوجب في مصلاه وأهل حين استقلت به ناقته وأهل حين علا شرف البيداء» قال البيهقي حصيف غير قوى وقد سبق قريبا ذكر الاختلاف فيه والله أعلم (أما) أحكام الفصل فيه مسائل (أحداها) السنة أن يحرم في إزار ورداء ونعلين هذا مجمع على استحبابه كما سبق في كلام ابن المنذر وفي أي شيء أحرم جاز إلا الخف ونحوه والخيط كما سيأتي تفصيله إن شاء الله تعالى قال أصحابنا ويستحب كون الازار والرداء أبيضين لما ذكره المصنف قال القاضي أبو الطيب وابن الصباغ والمتولي وصاحب البيان وآخرون من الطريقتين الثوب الجديد في هذا أفضل من المغسول قالوا فان لم يكن جديد فمغسول (وأما) قول المصنف جديدين ونظيفين فقد يوهم انهما سواء في الفضيلة ولكن يحمل كلامه على موافقة الاصحاب وتقدير كلامه جديدين وإلا نظيفين قال أصحابنا ويكره له الثوب المصبوغ وقد ذكره المصنف في

فأحرم عن نفسه وعن المستأجر لغت الاضافتان وتساقتا وبقي الاحرام عن الاجير فلما لغت الاضافة في الصورتين وبقي أصل الاحرام جاز ان يلغوها هنا التشبيه في الكيفية ويبقى أصل الاحرام ويجوز أن يعلم قوله في الكتاب وانعقد عن الاجير بالخاء لان عند أبي حنيفة ان كان المستأجران أبوى الاجير وأحرم عنهما أو أحرم عنهما من غير إجارة انعقد الاحرام عن أحدهما وله صرفه إلى أيهما شاء وعنه في المستأجرين لاجنبيين روايتان (أظهرهما) مثل مذهبنا (وقوله) بان عرف

آخر هذا الباب وهناك ينبسط الكلام فيه بادائه إن شاء الله تعالى (الثانية) يستحب أن يطيب في بدنه عند إرادة الاحرام سواء الطيب الذي يبقى له جرم بعد الاحرام والذي لا يبقى وسواء الرجل والمرأة هذا هو المذهب وبه قطع جماهير الاصحاب في جميع الطرق * وحكى الرافعي وجها أن التطيب مباح لا مستحب * وحكى القاضي أبو الطيب وآخرون قولاً أنه لا يستحب للنساء التطيب بحال * وحكى القاضي أبو الطيب وآخرون وجها أنه يحرم عليهن التطيب بما يبقى عينه * وحكى صاحب البيان وغيره وجها في تحريم ما يبقى عينه على الرجل والمرأة وليس بشيء والصواب استحبابه مطلقاً * قال القاضي أبو الطيب هذا هو المنصوص للشافعي في كتبه قال وبه قطع عامة الاصحاب * وسنبسط أدلته في فرع مذاهب العلماء إن شاء الله تعالى * قال أصحابنا وسواء في استحبابه المرأة الشابة والعجوز وقالوا والفرق بينه وبين الجمعة فإنه يكره للنساء الخروج اليها متطيبات لأن مكان الجمعة يضيق وكذلك وقتها فلا يمكنها اجتناب الرجال بخلاف النسك * قال أصحابنا فإذا تطيب فله استدامته بعد الاحرام بخلاف المرأة إذا تطيبت ثم لزمتها عدة يلزمها إزالة الطيب في أحد الوجهين لأن العدة حق آدمي فالمضايقة فيه أكثر * ولو أخذ طيباً من موضعه بعد الاحرام ورد به اليه أو الي موضع آخر لزمتها الفدية على المذهب وبه قطع الاكثر وقيل فيه قولان * ولو انتقل الطيب من موضع إلى موضع بالعرق فوجهان (أصحهما) لا شيء عليه لأنه تولد من مباح (والثاني) عليه الفدية إن تركه لخروجه عن محل الاذن لأنه حصل بغير اختياره فصار كأنه ناسى ولأن حصوله هناك تولد من فعله فهذا الوجه ضعيف عن الاصحاب * ولو مسه يده عمداً فعليه الفدية ويكون مستعملاً للطيب ابتداء (الثالثة) اتفق أصحابنا على أنه لا يستحب تطيب ثوب المحرم عند إرادة الاحرام وفي جواز تطيبه طريقان (أصحهما) وبه قطع المصنف والعراقيون جوازه فإذا طيبه ولبسه ثم أحرم واستدام لبسه جاز ولا فدية فإن نزعاً ثم لبسه لزمه الفدية لأنه لبس ثوباً مطيباً بعد إحرامه (والطريق الثاني) طريقة الخراسانيين فيه ثلاثة أوجه (أصحها) الجواز كما سبق قياساً على البدن (والثاني) التحريم لأنه يبقى على الثوب ولا يسهل ولا يسهل أيضاً بعد نزعها فيكون مستأنفاً للطيب في الاحرام (والثالث) يجوز بما لا يبقى له جرم ولا يجوز بغيره قالوا فإن قلنا يجوز فنزعه ثم لبسه ففي وجوب الفدية وجهان (أصحهما) عند البغوى وغيره الوجوب كما لو أخذ الطيب من بدنه ثم رده اليه (والثاني)

موته أشار به إلى ما ذكره الامام من أن العلم بأنه غير محرم لا يكاد يتحقق فإن الاعتبار بالنية ولا يطلع عليها غير الله تعالى وإنما يظهر التصوير إذا شبه إحرامه باحرام زيد وهو يعرف أنه ميت (واعلم) أن المسألتين والثالثة التي سندها مفاوضات فيما إذا أحرم في الحال باحرام كاحرام الغير أما لو علق باحرامه في المستقبل فقال إذا أحرم فانا محرم لم يصح كما إذا قال إذا جاء رأس الشهر فانا محرم

لا فدية لأن العادة في الثوب النزع واللبس فصار معقوا عنه * وحكي المتولى في طيب الثياب قولين (أحدهما) يستحب كما يستحب في البدن (والثاني) أنه محرم وهذا الذي ذكره من الاستحباب غريب جدا هذا كله في تطيب ثياب الاحرام (أما) إذا طيب البدن فتعطر ثوبه فلا خلاف أنه ليس بحرام وأنه لا فدية عليه والله أعلم *

﴿ فرع ﴾ قال الشافعي في الام والمختصر أحب للمرأة أن تخضب للاحرام واتفق الاصحاب على استحباب الخضاب لها قال أصحابنا وسواء كان لها زوج أم لا لأن هذا مستحب بسبب الاحرام فلا فرق بينهما (فاما) إذا كانت تريد الاحرام فإن كان لها زوج استحباب لها الخضاب في كل وقت لانه زينة وجمال وهي مندوبة إلى الزينة والتجمل لزوجها كل وقت وإن كانت غير ذات زوج ولم ترد الاحرام كره لها الخضاب من غير عذر لانه يخاف به الفتنة عليها وعلى غيرها بها وهذا كله متفق عليه عند أصحابنا وسواء في استحباب الخضاب عند الاحرام العجوز والشابة كما سبق في التطيب * قال أصحابنا وحيث اختضبت تخضب يديها إلى الكوعين ولا تزيد عليه لان ذلك القدر هو الذي يظهر منها * قال أصحابنا وتخضب الكفين تعميما ولا تطرف الاصابع ولا تنقش ولا تسود وقد سبق بيان هذا في باب طهارة البدن * واتفق أصحابنا على أن الرجل منهي عن الخضاب قالوا وكذلك الخنثى المشكل والله أعلم * قال أصحابنا ويسحب المرأة عند الاحرام أن تمسح وجهها أيضا بشيء من الحناء قل والمكة في ذلك وفي خضاب كفها أن يستتر لون البشرة لأنها تؤمر بكشف الوجه وقد ينكشف الكفان أيضا * قال أصحابنا ولأن الحناء من زينة النساء فاستحب عند الاحرام كالطيب وترجيل الشعر وقد ثبت في الصحيحين عن عائشة قالت « قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم دعي عمرتك واتقضي رأسك وامتشطي واهلي بالحج » وروى ابو داود في سننه بإسناده عن عائشة قالت « كنا نخرج مع رسول الله ﷺ إلى مكة فنضمد جباهنا بالملك المطيب عند الاحرام فاذا عرقت إحدانا سألت على وجهها فبراه النبي ﷺ فلا ينهانا » هذا حديث حسن رواه ابو داود بإسناد حسن * قال أصحابنا ويكره للمرأة الخضاب بعد الاحرام لانه من الزينة وهي مكروهة للمحرم لانه أشعث أغبر * قال أصحابنا فاذا اختضبت في الاحرام فلا فدية لان الحناء ليس بطيب عندنا فان اختضبت

لا يصير محرما بمجيئه لان العبادات لا تعلق بالاخطار كذا أورده صاحب التهذيب وغيره ونقل في المعتمد وجهين في صحة الاحرام المعلق بطولع الشمس ونحوه وقياس تجوز تعليق أصل الاحرام باحرام الغير تجوز هذا لان التعلق موجود في الحائض الا أن هذا تعليق مستقبل وذاك تعليق محاضر وما يقبل التعليق من العقود يقبلها جميعا والله أعلم *

ولفت على يديها الخرق قال الشافعي في الام رأيت أن تقتدى وقال في الاملاء لا يبين لي أن عليها
 الفدية * قال القاضي أبو الطيب وصاحب الشامل والاصحاب هذا الاختلاف من قول الشافعي مع
 تحريمه القفاز من هذين الكتاين يدل على أن قوله مختلف في سبب تحريم القفازين فالموضع
 الذي أوجب فيه الفدية في الخرق الملقوفة يدل على أن تحريم القفازين إنما كان لان إحرام المرأة
 يتعلق بوجها وكفيها وإنما جوز لها ستر كفيها بالحاجة الى ذلك ولانه لا يمكن الاحتراز
 من ذلك * ودليل ذلك أن الكفين ليسا عورة فوجب كشفهما منها كالوجه قالوا والموضع الذي
 لم يوجب فيه الفدية في الخرق يدل على أنه إنما حرم القفازين لانهما معمولان على قدر الكفين كما
 يحرم على الرجل الخفان * ودليل هذا أنه لما تعلق احرامها بعضو تعلق تحريم الخيط بغيره كالرجل
 ولا يرد على هذا سائر بدنها لانه عورة هذا نقل القاضي أبي الطيب وصاحب الشامل والاكثرين
 ولم يحك الشيخ أبو حامد نصه في الاملاء وإنما حكى نصه في الام قال ان لم يشد الخرق فلا فدية
 والاقولان كاقفازين وقطع آخرون بان لف الخرق على يديها مع الحناء أو دونها لافدية فيه * والحاصل
 ثلاث طرق (المذهب) أن لف الخرق مع الحناء وغيره على يدي المرأة لافدية فيه (والثاني) في وجوبها
 قولان (والثالث) ان لم تشدها لافدية والا قولان وسنعيد المسألة في فصل تحريم اللباس من هذا
 الباب ان شاء الله تعالى (الرابعة) قال أصحابنا يستحب أن يتأهب للاحرام مع ماسبق بحلق
 العانة وتنف الابط وقص الشارب وقلم الاظفار وغسل الرأس بـدر أو خطمي ونحوها وعجب
 كون المصنف أهل هذا في المذهب مع أنه ذكره في التنبيه ومع أنه مشهور في كتب المذهب
 ويستحب أن يلبد رأسه بصمغ أو خطمي أو غسل ونحوها والتلبيد أن يجعل في رأسه شيئا من صمغ ونحوه
 ليتلبد شعره فلا يتولد فيه القمل ولا يتشعث في مدة الاحرام * ودليل استحبابه الاحاديث الصحيحة
 المشهورة في ذلك (منها) حديث ابن عمر قال «سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يهال ملبدا»
 رواه البخاري ومسلم وعن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في المحرم الذي خر من بغيره ميتا
 «اغسلوه بماء وسدر وكفنوه في ثوبه ولا تمسوه بطيب ولا تخمروا رأسه فانه يبعث يوم القيامة ملبدا»

قال ﴿ولو مات زيد بعد الاحرام أو عسر مراجعته فهو كما لو احرم مفصلاً ثم نسي ما احرم
 به والقول الجديد أنه لا يؤخذ بغلبة الظن اجتهدا لكن يبي على اليقين فيجعل نفسه قارناً قفراً
 ذمته عن الحج بيقين وكذا عن العمرة إلا إذا قلنا لا يجوز ادخال العمرة على الحج فانه يحتمل أنه
 وقع الآن كذلك وقيل النسيان عذر في جواز ادخال العمرة على الحج (فان قلنا) يبرأ عن العمرة فعليه
 دم القران وإلا فلا وان طاف أو لا ثم شك فيمتنع ادخال الحج لو كان معتمراً فطريقه ان يسعى ويحلق

رواه البخاري ومسلم هكذا «ملبدا» فأما البخاري فرواه هكذا في رواية له في كتاب الجنائز ورواه مسلم في كتاب الحج هكذا من طرق ورويناه من أكثر الطرق «ملبيا» ولا مخالفة وكلاهما صحيح وعن حفصة رضي الله عنها «أن النبي ﷺ أمر أزواجه أن يحلان عام حجة الوداع قالت فقلت ما يمنعك أن تحمل فقال إني لبدت رأسي وقلدت هدي فلا أحل حتى أنحر هدي» رواه البخاري ومسلم (الخامسة) يستحب أن يصلي ركعتين عند إرادة الاحرام وهذه الصلاة تجمع على استحبابها قال القاضي حسين والبغوي والمتولي والرافعي وآخرون لو كان في وقت فريضة فصلاها كفي عن ركعتي الاحرام كتحية المسجد تدرج في الفريضة وفيما قالوه نظر لأنهم سنة مقصودة فينبغي أن لا تدرج كسنة الصبح وغيرها قال أصحابنا فان كان في الميقات مسجدا استحب أن يصليها فيه ويستحب أن يقرأ فيها بعد الفاتحة في الاولى (قل يا أيها الكافرون) وفي الثانية (قل هو الله أحد) فان كان إحرامه في وقت من الاوقات التي نهى عن الصلاة فيها فالاولى انتظار زوال وقت الكراهة ثم يصليها فان لم يمكنه الانتظار فوجهان (المشهور) الذي قطع به الجمهور تكره الصلاة ولا يكون الاحرام سببا لأنه متأخر وقد لا يقع فكرهت الصلاة كصلاة الاستخارة والاستسقاء (والثاني) لا يكره حكاة البغوي وغيره وقطع به البندنجي لأن سببها إرادة الاحرام وقد وجدت وقد سبق بيان المسألة في باب الساعات التي نهى عن الاحرام فيها والله أعلم (السادسة) هل الافضل أن يحرم عقب صلاة الاحرام وهو جالس أم إذا انبعث به راحلته متوجهة إلى مقصده حين ابتداء السير فيه قولان وهما مشهوران ذكرهما المصنف بدليلهما (القديم) عقب الصلاة (والاصح) نصه في الاثم أن الافضل حين تنبعث به دابته إلى جهة مكة ان كان راكبا أو حين يتوجه إلى الطريق ان كان ماشيا قال أصحابنا وعلى القولين يستحب استقبال الكعبة عند الاحرام لمديث ابن عمر في صحيح البخاري وغيره المصرح بذلك والله أعلم *

﴿فرع﴾ في مذاهب العلماء في الطيب عند إرادة الاحرام * قد ذكرنا أن مذهبنا استحبابه وبه قال جمهور العلماء من السلف والخلف والمحدثين والفقهاء منهم سعد بن أبي وقاص وابن عباس

ويبتدىء احرامه بالحج ويتمه فيراً عن الحج ييقن لأنه ان كان حاجا فغايتة أنه حلق في غير اوانه وفيه دم وان كان معتمرا فقد تحلل ثم حج وعليه دم التمتع فالدم لازم بكل حال ولا يضره الشك في الجهة فان التعيين ليس بشرط في نية الكفارات *

المسألة الثالثة ان يكون زيد محرما لكن يتعد رمراجمته يجنون او غيبة او موت بعد الاحرام وقد شبهها في الكتاب بمسألة طويلة الفقه فشرحها ثم نعود إلى هذه فنقول : إذا احرم بنفسك معين من

وابن الزبير ومعاوية وعائشة وأم حبيبة وأبو حنيفة والثوري وأبو يوسف وأحمد وإسحق وأبو ثور وابن المنذر وداود وغيرهم * وقال عطاء والزهرى ومالك ومحمد بن الحسن يكره قال إقاضي عياض حكى أيضا عن جماعة من الصحابة والتابعين واحتج لهم بحديث يعلى بن أمية قال «كنا عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فأتاه رجل وهو بالجعرانة وعليه جبة وعليه أثر الخلق فقال يا رسول الله كيف تأمرني أن أصنع في عمري فقال النبي صلى الله عليه وسلم اخلع عنك هذه الجبة واغسل عنك أثر الخلق واصنع في عمرتك كما تصنع في حجك» رواه البخارى ومسلم قالوا ولأنه في معنى المتطيب بعد إحرامه يمنع منه * واحتج أصحابنا بحديثي عائشة رضي الله عنها السابقين وهما صحيحان رواهما البخارى ومسلم كما سبق ولأن الطيب معنى يراد للاستدامة فلم يمنع الإحرام من استدামته كالنكاح (والجواب) عن حديث يعلى ما وجه (أحدها) أن هذا الخلق كان في الجبة لافي البدن والرجل منهي عن التزعفر في كل الأحوال قال أصحابنا ويستوى في النهي عن المزعفر الرجل الحلال والمحرم وقد سبق بيانه واضحا في باب ما يكره لبسه (الجواب الثاني) أن خبرهم متقدم وخبرنا متأخر فكان العمل على المتأخر وإنما قلنا ذلك لأن خبرهم بالجعرانة كان عقب فتح مكة سنة ثمان من الهجرة وخبرنا كان عام حجة الوداع بلا شك وحجة الوداع كانت سنة عشر من الهجرة وإنما قلنا أنه كان عام حجة الوداع لأنه صلى الله عليه وسلم لم يحج بعد الهجرة غيرها بالاجماع (فان قيل) فلعل عائشة أرادت بقولها «أطيبه لأحرامه» أي إحرامه للعمرة (قلنا) هذا غلط وغباء ظاهرة وجهالة بينه لآنها قالت «كنت أطيب رسول الله ﷺ لأحرامه حين يحرم ولحله قبل أن يطوف بالبيت» ولا خلاف أن الطيب يحرم على المعتبر قبل الطواف وبعده حتى تفرغ عمرته وإنما يباح الطيب قبل طواف الزيارة في الحج فتعين ما قلناه (الجواب الثالث) أنه يحتمل أنه استعمل الطيب بعد إحرامه فأمر بإزالته وفي هذا الجواب جمع بين الأحاديث فيتعين المصير إليه (وأما) قولهم هو في معنى المتطيب بعد إحرامه فيبطل بعد إحرامه فيبطل عليهم بالنكاح والله أعلم * واعلم أن القاضي عياضا وغيره ممن يقول بكره الطيب تأولوا حديث عائشة علي أنه تطيب ثم اغتسل بعده فذهب

النسكين ثم نسيه قال في القديم أحب أن يقرن وأن تحرى رجوت أن يجزئه ونص في الجديد على أنه قارن ونقل الشيخ أبو علي فيها طريقين (أحدهما) نفى الخلاف في جواز التحرى ونص في الجديد على ماذا شك فلم يدر أنه أحرم باحد النسكين أو قرن (واصحهما) وهو رواية المعظم أن المسألة على قولين (القديم) أنه يتحرى ويعمل بظنه لا ممكان ادراك المقصود بالتحرى كما في القبلة والأواني (والجديد) أنه لا يتحرى لأنه تلبس بالأحرام يقينا ولا تجللا إلا إذا أتى بأعمال الشروع فيه فالطريق أن يقرن ويأتى بأعمال النسكين وهذا كما لو شك في صلاته في عدد الركعات يبنى على

الطيب قبل الاحرام قالوا ويزيد هذا قولها في الرواية الاخرى «طيبت رسول الله صلى الله عليه وسلم عند إحرامه ثم طاف على نسائه ثم أصبح محرماً» هكذا ثبت في رواية لمسلم فظاهره انه إنما تطيب لمباشرة نسائه ثم زال بالغسل بعده لا سيما وقد نقل انه كان يتطهر من كل واحدة قبل الاخرى ولا يبقى مع ذلك طيب ويكون قولها «ثم أصبح ينضح طيباً» كما ثبت في رواية لمسلم أي أصبح ينضح طيباً قبل غسله وقد ثبت في رواية لمسلم أن ذلك الطيب كان ذريعة وهي مما يذهب الغسل قالوا وقولها «كأنني أنظر الى ويبص الطيب في مفارق رسول الله ﷺ وهو محرم» المراد أثره لا جرمه هذا اعتراضهم والنصواب ما قاله الجمهور من استحباب الطيب للاحرام لقولها «طيبته لأحرامه» وهذا ظاهر في أن التطيب للاحرام لا للنساء ويعضده قولها «كأنني أنظر الى ويبص الطيب» وتأويلهم المذكور غير مقبول لمخالفته الظاهر بغير دليل يحملنا عليه والله اعلم *

﴿ فرع ﴾ في مذاهبهم في الوقت المستحب للاحرام * قد ذكرنا ان الاصح عندنا انه يستحب احرامه عند ابتداء السير وانبعاث الراحلة وبه قال مالك والجمهور من السلف والخلف * وقال ابو حنيفة وأحمد ودาวود اذا فرغ من الصلاة وقد سبقت الاحاديث الدالة المذهبين واضحة والله اعلم *

* قال المصنف رحمه الله *

﴿ وينوى الاحرام ولا يصح الاحرام إلا بالنية لقوله ﷺ «إنما الاعمال بالنيات» ولانه عبادة محضة فلم يصح من غير نية كالصوم والصلاة ويأتي لنقل الخلف عن السلف فان اقتصر على النية ولم يلب أجزاءه وقال أبو عبد الله الزبيرى لا ينعقد إلا بالنية والتلبية كما لا تنعقد الصلاة إلا بالنية والتكبير والمذهب الاول لانها عبادة لا يجب النطق في آخرها فلم يجب في أولها كالصوم ﴾ *

﴿ الشرح ﴾ حديث «إنما الاعمال بالنيات» رواه البخارى ومسلم من رواية عمر ابن الخطاب رضي الله عنه وسبق بيانه واضحا في أول باب نية الوضوء (وقوله) عبادة محضة احتراز من الاذان والعدة ونحوها والسلف الصدر الاول والخلف من بعدهم وسبق بيانه في باب صفة الصلاة وأبو عبد الله الزبيرى من اصحابنا المتقدمين سبق بيان حاله في باب الحيض (وقوله) لا يجب النطق في آخرها احتراز

اليقين ليتحقق الخروج عما شرع فيه ويفارق التحري في القبلة والاواني لانها علامات تدل عليها ولا دلالة ههنا (واعلم) أن هذا الفرق مبني على ان الاجتهاد يعتمد النظر في العلامات وقد ذكرنا في كتاب الطهارة خلافا فيه وتقدير ان يعتمد فناصر القول الاول قد لا يسلم انتفاء الامارات ههنا وبني الشيخ ابو محمد رحمه الله على هذين القوانين اختلاف اصحابنا فيما إذا اجتهد جمع في أوان منها اثنان فصاعدا بصفة الطهارة وغلب على ظن كل واحد ظهارة واحد هل يجوز اقتداء بعضهم ببعض وقال هذا خلاف في أن الاقتداء هل يجوز بالتحري والاجتهاد

من الصلاة (أما) الاحكام فقال أصحابنا ينبغي لمريد الاحرام أن ينويه بقلبه ويتلفظ بذلك بلسانه ويلبي فيقول بقلبه ولسانه نويت الحج وأحرمت به الله تعالى ليبيك اللهم ليبيك الى آخر التلبية فهذا أكمل ما ينبغي له فالاحرام هو النية بالقلب وهي قصد الدخول في الحج أو العمرة أو كليهما هكذا صرح به البندنجي والاصحاب (وأما) اللفظ بذلك فمستحب لتوكيد ما في القلب كما سبق في نية الصلاة ونية الوضوء فان اقتصر على اللفظ دون القلب لم يصح احرامه وان اقتصر على القلب دون لفظ اللسان صح احرامه كما سبق هناك (أما) اذا لم يرد حجاً ولا عمرة فليس بشيء وللأصحاب طريقتان (المذهب) القطع بانه لا ينعقد احرامه وتأولوا رواية الربيع على من أحرم مطلقاً ثم تلفظ بنسك معين ولم ينوه فيجعل لفظه تعييناً للاحرام المطلق وبهذا الطريق قطع الجمهور (والطريق الثاني) حكاه امام الحرمين ومتابعوه أن المسألة على قولين (أصحهما) لا ينعقد احرامه (والثاني) ينعقد ويلزمه ما سمي لانه التزمه بالتسمية قالوا وعلي هذا لو أطلق التلبية انعقد الاحرام مطلقاً يصرفه الى ما شاء من حج أو عمرة أو قرآن وهذا القول ضعيف جداً بل غلط قال امام الحرمين لا أعرف له وجهاً قال فان تكلف له متكاف وقال من ضرورة تجريد القصد الى التلبية مع انتفاء سائر المقاصد سوى الاحرام ان يجزى في الضمير قصد الاحرام (قلنا) هذا ليس بشيء لانه اذا فرض هذا فهو احرام بنية ولا خلاف في انعقاد الاحرام بالنية (قلت) والتأويل المذكور أولاً ضعيف جداً لانا سنذكر قريباً ان شاء الله تعالى ان الاحرام المطلق لا يصح صرفه الى بنية (واعلم) أن نصه في مختصر المزني محتاج إلى قيد آخر ومعناه لم يرد حجاً ولا عمرة ولا أصل الاحرام والله أعلم هذا كله اذا لم يرد ينو فلو نوى ولم يلب ففيه أربعة أوجه أو أقوال (الصحيح) المشهور من نصوص الشافعي وبه قطع جمهور أصحابنا المتقدمين والمتأخرين ينعقد احرامه (والثاني) لا ينعقد وهو قول أبي عبد الله الزبير وأبي علي بن خيران وأبي علي بن أبي هريرة وأبي العباس بن القاص وحكاه امام الحرمين وغيره قولاً قديماً (والثالث) حكاه الشيخ أبو محمد الجويني وغيره قولاً للشافعي انه لا ينعقد الا بالتلبية

(التفريع) ان قلنا بالقديم فما غلب على ظنه أنه المشروع فيه من النسكين مضي فيه وأجزأه كالأجتهاد في الثوب والقبلة وصلى على مقتضى اجتهاده وفي شرح الفروع ذكر وجه ضعيف أنه لا يجوز الشك وفائدة التحري الخلاص من الاحرام وان قلنا بالجديد فللشك حالتان (أحدهما) أن يعرض قبل الاتيان بشيء من الاعمال فلفظ النص أنه قارن قال الاصحاب معناه أنه ينوى القران ويجعل نفسه قارناً لا أنه يحكم بكونه قارناً لحصول الشك وأغرب أبو عبد الله الحناطي رحمه الله فحكى قولاً انه يصير قارناً من غير نية ثم اذا نوى القران وآتى بالاعمال تحلل وبرئت ذمته عن الحج بيقين

أو سوق الهدى وتقليده والتوجه معه (والرابع) حكاية الخناطي وغيره قولا للشافعي ان التلبية واجبة وليست بشرط للانعقاد فان نوى ولم يلب انعقد وأثم ولزمه دم والمذهب الاول فعلى المذهب قال الشافعي والاصحاب الاعتبار بالتلبية فلو لبى بحج ونوى عمرة فهو معتمر وان لبى بعمرة ونوى حجا فهو حاج وان لبى بأحدهما ونوى القران فقارن ولو لبى بهما ونوى أحدهما انعقد ما نوى فقط وقد سبق هذا مع نظائره في نية الوضوء *

﴿ فرع ﴾ قد ذكرنا أن مذهبنا المشهور أن الاحرام ينعقد بالتلبية دون التلبية ولا ينعقد بالتلبية بلا نية * وقال داود وجماة من أهل الظاهر ينعقد بمجرد التلبية قال داود ولا تكفي النية بل لابد من التلبية ورفع الصوت بها * وقال أبو حنيفة لا ينعقد الاحرام الا بالتلبية أو مع سوق الهدى * واحتج لهم بأن النبي ﷺ لبى وقال ﷺ « لتأخذوا عني مناسككم » واحتج داود لوجوب رفع الصوت بالتلبية بحديث جلاد بن السائب الانصاري عن أبيه أن رسول الله ﷺ قال « أتاني جبريل فأمرني أن آمر أصحابي ومن معي أن يرفعوا أصواتهم بالاهلال - أو قال بالتلبية - » رواه أحمد بن حنبل وأبو داود والنسائي والترمذي وابن ماجه وغيرهم بأسانيد صحيحة قال الترمذي هو حديث حسن صحيح وهذا لفظ أبي داود ولفظ النسائي « جاءني جبريل فقال لي يا محمد مر أصحابك أن يرفعوا أصواتهم بالتلبية » واستدل أصحابنا بما ذكره المصنف وحملوا أحاديث التلبية على الاستحباب والله أعلم * قال المصنف رحمه الله *

﴿ وله أن يعين ما يحرم به من الحج أو العمرة لان النبي ﷺ أهل بالحج فان أهل بنسك ونوى غيره انعقد مانواه لان النية بالقلب وله أن يحرم إحراما مبهما لما روى أبو موسى الاشعري رضى الله عنه قال « قدمت على النبي ﷺ فقال كيف أهلت قال قلت لبيك باهلال كاهلال النبي صلى الله عليه وسلم فقال أحسنت » وفي الافضل قولان (قال) في الام التعيين أفضل لانه اذا عين عرف

وأجزأته عن حجة الاسلام لانه ان كان محرما بالحج لم يضر تجديد الاحرام به وادخال العمرة عليه لا يقدر فيه جوزناه أم لا وان كان محرما بالعمرة فادخال الحج عليها جائز قبل الاشتغال بالاعمال (وأما) العمرة فهل تجزئه عن عمرة الاسلام ان فرضناها يبنى على أن العمرة هل يجوز ادخالها على الحج أم لا ان جوزناه اجزأته أيضا لانه ان كان محرما بها فذاك والا فقد ادخلها على الحج وان لم يجوز ادخال العمرة على الحج ففيه وجهان (أصحهما) لا تجزئه لاحتمال انه كان محرما بالحج وامتناع ادخال العمرة عليه والعمرة واجبة عليه فلا تسقط بالشك (والثاني) ويحكي عن أبي اسحق أنها تجزئه ويجعل الاشتباه عنرا في جواز الادخال فان حكمنا باجزائها جميعا لزمه دم القران فان لم يجد صام عشرة أيام ثلاثة في الحج وسبعة إذا رجع وان قلنا بجزئه الحج دون العمرة ففي لزوم الدم وجهان (أصحهما) انه لا يجب لاننا لم نحكم باجزاء العمرة فلا يلزمه الدم بالشك وهذا هو

مادخل فيه (والثاني) أن الإبهام أفضل لأنه أحوط فانه ربما عرض مرض أو إحصار فيصرفه الى ما هو اسهل عليه * وإن عين انعقد ما عينه والافضل ان لا يذكر ما أحرم به في تلييته على المنصوص لما روى نافع قال «سئل ابن عمر أي سمي احدا حجاً أو عمرة فقال اتنبئون الله بما في قلوبكم إنما هي نية أحدكم» ومن اصحابنا من قل الافضل أن ينطق به لما روى انس قال سمعت رسول الله ﷺ يقول «لييك بحجة وعمرة» ولانه اذا نطق به كان ابعد من السهو فان إبهام الاحرام جازان يصرفه الى ما شاء من حج أو عمرة لانه يصلح لها فصرفه الى ما شاء منها *

(الشرح) حديث أبي موسى رواه البخاري ومسلم والآخر المذكور عن ابن عمر صحيح رواه البيهقي باسناد صحيح (واما) حديث انس وحديث إحرام النبي صلى الله عليه وسلم بحج فصحيحان سبق بيانهما في مسألة الافراد والتمتع والقران وذکر الجمع بينهما (وقد) ينكر على المصنف احتجاجه بحديث أبي موسى لجواز اطلاق الاحرام فانه ليس فيه إطلاق وإبهام وإعنا فيه تعليق إحرامه باحرام غيره وهي المسألة التي ذكرها المصنف بعد هذه (ويجاب) عنه بانه يحصل به الدلالة لانه إذا دل بجواز التعليق مع ما فيه من الغرر ومخالفة القواعد فالإطلاق أولى والله اعلم * (أما) الاحكام ففيه مسائل (إحداها) للاحرام حالان (أحدهما) أن ينعقد معيناً بان ينوى الحج أو العمرة أو كليهما فينعقد ما ينوى لقوله ﷺ «إنما الاعمال بالنيات» فلو أحرم بمحيتين أو عمرتين انعقدت احداها فقط ولم تلزمه الأخرى وقد سبقت المسألة وذکرنا مذهب أبي حنيفة فيها في الباب الاول (الثاني) أن ينعقد مطلقاً ويسمي المطلق مبهما كما نوى ثم ينظر فان أحرم في أشهر الحج فله صرفه الى ما شاء من حج أو عمرة أو قران ويكون الصرف بالنية لا باللفظ ولا يجزئه العمل قبل النية فلو طاف أو سعى لم يعتد به قبل النية وان أحرم قبل الاشهر فان صرفه الى العمرة جاز وإن صرفه الى الحج بعد دخول الاشهر فوجهان (الصحيح) لا يجوز بل انعقد احرامه عمرة (والثاني) يجوز صرفه الى ما شاء من حج أو عمرة أو قران وعلى هذا يكون احرامه قد وقع مطلقاً

الذي أورده في الكتاب (والثاني) يجب لانه قد نوى القران وحجة نسكية محتملة فكما لا تحسب العمرة احتياطاً لا يسقط الدم احتياطاً (الحالة الثانية) أن يعرض الشك بعد الاتيان بشيء من الاعمال وله حالات (أحداها) أن يعرض بعد الوقوف بعرفة وقبل الطواف فيجزئه الحج لانه ان كان محرماً به فذاك وان كان محرماً بالعمرة فقد أدخل الحج عليها قبل الطواف حيث نوى القران وذلك جائز ولا تجزئه العمرة لاحتمال أنه كان محرماً بالحج فليس له ادخال العمرة عليه بعد الوقوف هكذا أورده أبو القاسم الكرخي وصاحب التهذيب وهو جواب أولاً على أن العمرة لا تدخل على الحج بعد الوقوف وقد قدمنا وجهاً آخر أنها تدخل عليه ما لم يأخذ في أسباب التحلل * ثم هو مفروض

(أما) إذا صرفه الى الحج قبل الاشهر فهو كمن أحرم بالحج قبل الاشهر وقد سبق بيانه (المسألة الثانية) هل الأفضل اطلاق الاحرام أو تعيينه فيه قولان مشهوران ذكرهما المصنف بدليهما (أصحهما) نصه في الام أن التعيين أفضل (والثاني) نصه في الاملاء أن الاطلاق أفضل فعلى الاول هل يستحب التلغظ في تلبيته بما عينه بان يقول ابيك اللهم بحج أو لبيك اللهم بعمرة أو بحج وعمرة فيه وجهان مشهوران ذكرهما المصنف بدليهما (أصحهما) لا يستحب بل يقتصر على النية والتلبية وهذا هو المنصوص كما ذكره المصنف وصححه الاصحاب هكذا أطلق الجمهور المسألة وقال الشيخ أبو محمد الجويني هذا الخلاف فيما سوى التلبية الاولى فأما الاولى التي عند ابتداء الاحرام فيستحب أن يسمى فيها ما أحرم به من حج أو عمرة وجها واحداً قال ولا يجهر بهذه التلبية بل يسمعها نفسه بخلاف ما بعدها فإنه يجهر (المسألة الثالثة) إذا نوى بقلبه حجاً وإبى بعمرة أو عكسه انعقد ما في قلبه دون لسانه وقد سبقَت المسألة قريباً بفروعها واضحة قال المصنف رحمه الله *

﴿فإن قال أهلاً لا كاهلاً فلان انعقد إحرامه بما عقد به فلان إحرامه فإن مات الرجل الذي علق أهلاله بأهلاله أو جن ولم يعلم ما أهل به يلزمه أن يقرن ايـسقط ما لزمه يقيـن فإن بان أن فلاناً لم يحرم انعقد إحراماً مطلقاً فيصرفه إلى ما شاء من حج أو عمرة لأنه عقد الاحرام وإنما علق عين النسك على إحرام فلان فإذا سقط إحرام فلان بقي إحرامه مطلقاً فيصرفه إلى ما شاء من حج أو عمرة﴾ *

﴿الشرح﴾ قل أصحابنا إذا أحرم عمرو بما أحرم به زيد جاز بلا خلاف لحديث أبي موسى الاشعري السابق ثم لزيد أحوال أربعة (أحدها) أن يكون محرماً ويمكن معرفة ما أحرم به فينعقد لعمرو مثل إحرامه ان كان حجاً فحج وان كان عمرة فعمرة وان كان قراناً فقران وان كان زيد أحرم بعمرة بنية التمتع كان عمرو محرماً بعمرة ولا يلزمه التمتع وان كان إحرام زيد مطلقاً انعقد إحرام عمرو مطلقاً ويتخير كما يتخير زيد ولا يلزمه الصرف إلى ما يصرف اليه زيد * وهذا هو المذهب

فيما اذا كان وقت الوقوف باقياً فوقف ثانياً والافن الجائزانه كان محرماً بالعمرة فلا يجزئه ذلك الوقوف عن الحج (الثانية) ان يعرض بعد الطواف وقبل الوقوف فاذا نوى القران وأتى بأعمال القران لم يجزئه حجه لاحتمال أنه كان محرماً بالعمرة فيمتنع ادخال الحج عليها بعد الطواف (وأما) العمرة فهل تجزئه يني على أن ادخال العمرة على الحج هل يجوز ويتقدير ان يجوز هل يجوز بعد الطواف وأما العمرة فهل يجزئه يني على أن ادخال العمرة على الحج هل يجوز ويتقدير أن يجوز فهل يجوز بعد الطواف أم لا ان قلنا نعم أجزأته والا فلا لجواز انه كان محرماً بالحج وقد طاف وهذا هو الاصح لانه شاك في عين ما أحرم به وفيما ادخله عليه فاشبه ما لو فاته ظهر وعصر وصلى أحدهما

وبه قطع الجمهور وحكي (١) والرافعي وجها أنه تلزمه موافقته في الصرف والصواب الاول (١) قال البغوي الا اذا اراد احراما كاحرام زيد بعد تعيينه فيلزمه (أما) اذا كان احرام زيد فاسدا فوجهان (أحدهما) لا ينعقد احرام عمرو لان الفاسد لاغ (وأصحهما) انعقاده قال القاضي أبو الطيب وهذان الوجهان كالوجهين فيمن نذر صلاة فاسدة هل ينعقد نذره بصلاة صحيحة أم لا ينعقد والصحيح لا ينعقد نذره (أما) اذا كان زيد احرام مطلقا ثم عينه قبل احرام عمرو فوجهان (أصحها) ينعقد احرام عمرو مطلقا (والثاني) معينا وبه قال ابن القفال ويجري الوجهان فيما لو أحرم زيد بعمره ثم أدخل عليها الحج فعلي الاول يكون عمرو معتمرا وعلي الثاني قارنا (والوجهان) فيما اذا لم يخطر التشبيه باحرام زيد في الحال ولا في أوله فان خطر التشبيه باحرام زيد في الحال فلا اعتبار بما خطر بلا خلاف * ولو أخبره زيد بما أحرم به ووقع في نفسه خلافه فهل يعمل بخبره أم بما وقع في نفسه فيه وجهان حكاهما الدارمي (أقيسهما) بخبره * ولو قال له أحرمت بالعمره فعمل بقوله فبان انه كان محرما بالحج فقد بان ان احرام عمرو كان منعقدا بحج فان فات الوقت لتحلل وارق دما وهل الدم في مائه أم في مال زيد فيه وجهان (الاصح) في ماله * ممن حكى الوجهين الدارمي والرافعي (والحال الثاني) ان لا يكون زيد محرما اصلا فينظر ان كان عمرو جاهلا به انعقد احرامه مطلقا لانه جزم بالاحرام وان كان عمرو عالما بانه غير محرم بان علم موته فطريقان (المذهب) والمنصوص الذي قطع به الجمهور انعقاد احرام عمرو مطلقا (والثاني) على وجهين (أصحهما) هذا (والثاني) لا ينعقد اصلا حكاه الدارمي عن ابن القفال وحكاه آخرون كما لو قال ان كان زيد محرما فقد أحرمت فلم يكن محرما (والصواب) الاول * ويخالف قوله ان كان زيد محرما فانه تعليق لاصل الاحرام فلهذا يقول ان كان زيد محرما فهذا المعلق والا فلا (واما) ههنا فاصل الاحرام مجزوم به * قال الرافعي

(١) يباح بالاصل
فجر

وشك فيما صلي يلزمه اعادتهما جميعا وذ كر ابن الحداد في هذه الصورة انه يتم اعمال العمرة بان يركع ركعتي الطواف ويسعى ويحلق او يقصر ثم يحرم بالحج ويأتي باعماله واذا فعل ذلك صح حجه لانه ان كان محرما بالحج لم يضر تجديد الاحرام وان كان محرما بالعمرة فقد تمتع ولا تصح عمرته لاحتمال انه كان محرما بالحج ولم تدخل العمرة عليه ان لم ينو القران * قال الشيخ ابو زيد وصاحب التريب والا كثرون ان فعل ذلك فالجواب ما ذكره لكن لو استفتانا لم نفت به لجواز انه كان محرما بالحج وان هذا الحلق وقع في غير اوانه وحينئذ يكون الحلق محظورا . وهذا كما لو ابتلعت دجاجة انسان لؤلؤة غيره لا نفى لصاحب اللؤلؤة بذبحها واخراج اللؤلؤة لكن لو فعل ذلك لم يلزمه الا قدر التفاوت بين قيمتها حية ومذبوحة وكذا لو استقبلت دابتان لشخصين على شاطئ وتعذر مرورهما لا نفى لاحدهما باهلاك دابة الآخر لكن لو فعل خلص

واحتجوا للمذهب بصورتين نص عليهما في الام (احدهما) لو استأجره رجلان ليحج عنهما فاحرم عنهما لم ينعقد عن واحد منهما وانعقد عن الاجير لان الجمع بينهما متعذر فلغت الاضافة وسواء كانت الاجارة في الذمة ام على العين لانه وان كان احدي اجارتي العين فاسدة الا ان الاحرام عن غيره لا يتوقف على صحة الاجارة (الصورة الثانية) لو استأجر رجل ليحج عنه فاحرم عن نفسه وعن المستأجر لغت الاضافتان وبقي الاحرام للاجير فلما لغت الاضافة في الصورتين وبقي اصل الاحرام جاز ان يلغوها التشبيه ويبقى اصل الاحرام (الحال الثالث) ان يكون زيد محرماً وتعذر مراجعته لجنون او موت او غيبة وهذه المسألة مقدمة وهي ان احرم باحد النسكين ثم نسيه (قال) في القديم احب ان يقرن وان تحرى رجوت ان يمجزئه (وقال) في الجديد هو قارن وللأصحاب فيه طريقان (احدهما) القطع بجواز التحرى وتأويل الجديد على ما اذا شك هل احرم باحد النسكين ام قرن (واصحها) وبه قطع الجمهور ان المسألة على (قولين) القديم جواز التحرى ويعمل بظنه والجديد لا يجوز التحرى بل يتعين أن يصير نفسه قارناً كما سنوضحه ان شاء الله تعالى * فاذا تعذر معرفة احرام زيد فطريقان (أحدهما) يكون عمرو كمن نسي ما أحرم به وفيه الطريقان وبهذا الطريق قطع الدارمي (والطريق الثاني) وهو المذهب وبه قطع الجمهور من العراقيين وغيرهم لا يتحرى بحال بل يلزمه القران وحكوه عن نسه في القديم وليس في الجديد ما يخالفه والفرق أن الشك في مسألة النسيان وقع عن فعله فلا سبيل الى التحرى بخلاف احرام زيد *

﴿فرع﴾ هذا الذي ذكرناه من الاحوال الثلاثة لزيد هو فيما إذا أحرم عمرو في الحال باحرام كاحرام زيد أما اذا علق احرامه فقال إذا أحرم زيد فأنا محرم فلا يصح احرامه كما لو قال اذا جاء رأس الشهر فأنا محرم هكذا نقله البغوي وآخرون وذكره ابن القطان والدارمي والشاشي في المعتمد في صحة الاحرام المعلق بطلوع الشمس ونحوه وجهين قال ابن القطان والدارمي (أصحها) لا ينعقد

دايته ولم يغرم الا قيمة دابة الآخر وسواء افتينا له بذلك على ما ذكره ابن الخداد أو لم نفت فلو فعل لزمه دم لانه ان كان محرماً بالحج فقد حلق في غير أوانه وإن كان محرماً بالعمرة فقد تمتع فيريق دماً عن الواجب عليه ولا يعين الجهة كما إذا كانت عليه كفارة قتل أو ظهار فاعتق ونوى عما عليه تجزئته لان التعيين في الكفارات ليس بشرط فان كان معسراً لا يجدد دماً ولا طعاماً صام عشرة أيام كما يصوم المتمتع فان كان اللازم دم التمتع فذاك وإن كان دم الحلق اجزأه ثلاثة أيام والباقي تطوع ولا يعين الجهة في صوم الثلاثة ويجوز تعيين التمتع في صوم السبعة ولو اقتصر على صوم ثلاثة أيام هل تبرأ ذمته قضية ما ذكره الشيخ ابو على انها لا تبرأ لان شغل الذمة بالدم معلوم فلا بد من تعيين البراءة * قال الامام رحمه الله ويحتمل ان تبرأ لان الاصل براءة الذمة والشغل غير معلوم

قال الرافعي وقياس تجويز تعليق أصل الاحرام باحرام الغير تجويز هذا لأن التعليق موجود في
الحالين إلا أن هذا تعليق بمستقبل وذلك تعليق بحاضر وما يقبل التعليق من العقود يقبلها جميعا
والله أعلم * قال الروياني في البحر لو قال أحرمت كاحرام زيد وعمرو فان كانا محررين بنسك متفق
كان كأحدهما وإن كان أحدهما بعمره والآخر بحج كان هذا المعلق قارنا وكذا ان كان أحدهما قارنا
قال فلو قال كاحرام زيد الكافر وكان الكافر قد أتى بصورة احرام فهل ينعقد له ما أحرم به
الكافر أم ينعقد مطلقا فيه وجهان وهذا الذي حكاه ضعيف أو غلط بل الصواب انعقاده مطلقا
قال الروياني قال أصحابنا لو قال أحرمت يوما أو يومين انعقد مطلقا كالطلاق * ولو قال أحرمت
بنصف نسك انعقد بنسك كالطلاق وفيما نقله نظر وينبغي أن لا ينعقد لأنه من باب العبادات
والنية الجارية الكاملة شرط فيها بخلاف الطلاق فإنه مبني على الغلبة والسراية ويقبل الاخطار ويدخله
التعليق والله أعلم *

﴿فرع﴾ إذا أحرم عمرو كاحرام زيد فأحصر زيد وتحلل لم يحز لعمره أن يتحلل بمجرد ذلك
بل ان وجد عمرو في احصار او غيره مما يبيح له التحلل تحلل والا فلا ولو ارتكب زيد محظورا
في احرامه فلا شيء علي عمرو بذلك *

﴿فرع﴾ إذا أحرم بحج أو عمرة وقال في نيته إن شاء الله قال الدارمي قال القاضي أبو حامد
ينعقد احرامه هذا نقل الدارمي والصواب أن الحكم فيه كما سبق في كتاب الصوم فيمن نوى
الصوم وقال ان شاء الله وقد ذكر القاضي أبو الطيب في تعليقه المسألة هنا فقال لو قال أنا محرم ان شاء
الله قال القاضي أبو حامد ينعقد إحرامه في الحال ولا يؤثر فيه الاستثناء قال فقيل له أليس لو قال

واطلق المصنف رحمه الله في الوسيط وجهين تعبيرا عن هذين الكلامين ويجزئه الصوم مع وجدان
الطعام لان الطعام لا مدخل له في دم التمتع وفدية الحلق علي التخيبر قال الله تعالى (فقدية من طعام
او صدقة او نسك) ولو اطعم هل تبرأ ذمته ام لا لاحتمال ان اللازم دم التمتع فيه كلاما الشيخ
والامام رحمهما الله وهذا كله فيما إذا استجمع الرجل شرائط لزوم الدم للتمتع فان لم يكن مستجمعا
كما لو كان مكيا لم يلزم الدم لان شرط التمتع مفقود ولزوم دم الحلق مشكوك فيه وإذا جوز
ان يكون احرامه أولا بالقران فهل يلزمه دم آخر مع الدم الذي وصفناه فيه الوجهان السابقان
(الثالثة) ان يعرض الشك بعد الطواف والوقوف فان أتى ببقية اعمال الحج لم يجزئه حجه ولا
عمرته (أما) الحج فلجواز أنه كان محرما بالعمرة فلا ينفع فيه الوقوف (وأما) العمرة فلجواز أنه كان
محرما بالحج ولم يدخل عليه العمرة فان نوى القران وأتى باعمال القارن فاجزاء العمرة يبني على ان
العمرة هل تدخل على الحج بعد الوقوف وقياس المذكور في الحالة السابقة وان لم يتعرضوا له

لعبده أنت حر ان شاء الله صح استثناءؤه فيه فقال الفرق أن الاستثناء يؤثر في النطق ولا يؤثر في النيات والعقود بالنطق ولذلك أثر الاستثناء فيه والاحرام يعتد بالنية فلم يؤثر الاستثناء فيه فقول له أليس لو قال لزوجته أنت خاية ان شاء الله ونوى الطلاق أثر الاستثناء فيه فقال الفرق ان الكناية مع النية في الطلاق كالصريح فلماذا صح الاستثناء فيه والله أعلم *

* قال المصنف رحمه الله *

﴿ وان أحرم بحجتين أو عمرتين لم يعتد الاحرام بها لانه لا يمكن المضي فيهما وتعتد احداها لانه يمكنه المضي في احداها قال في الام ولو استأجره رجلان ليحج عنها فأحرم عنها اعتد احرامه عن نفسه لانه لا يمكن الجمع بينهما ولا تقديم أحدهما على الآخر فتعارضوا وسقطا وبقي احرام مطلق فاعتد له ولو استأجره رجل ليحج عنه فأحرم عنه وعن نفسه اعتد الاحرام عن نفسه لانه تعارض التعيينان فسقطا وبقي احرام مطلق فاعتد له ﴾ *

﴿ الشرح ﴾ هذه المسائل صحيحة ذكرها الشافعي والاصحاب كما ذكرها المصنف وقد سبق بيان مسألة الاحرام بحجتين أو عمرتين في الباب الاول في مسألة لا يجوز الاحرام بالحج الا في أشهره وذكرنا بعدها تعليل مذاهب العلماء فيها (وأما) مسألتنا الاجير فبينة قريبا في الحال الثاني من الاحوال الثلاث التي في تعليق الاحرام باحرام زيد وسبقنا أيضا في فصل الاستئجار للحج والله أعلم *

* قال المصنف رحمه الله *

﴿ وان أحرم بنفسك معين ثم نسيه قبل أن يأتي بنفسك ففيه قولان ﴾ (قال) في الام يلزمه أن يقرن لانه شك لحقه بعد الدخول في العبادة فيبني فيه على اليقين كما لو شك في عدد ركعات الصلاة (وقال)

ههنا انه لو أتم أعمال العمرة وأتى بأعماله مع الوقوف اجزأه الحج وعليه دم كما سبق ولو أتم أعمال الحج ثم أحرم بعمرة وأتى بأعمالها اجزأته العمرة والله أعلم * وفي المولدات وشروحيها فرعان شبيهان بالمسألة نردفها بهما (أحدهما) لو تمتع بالعمرة إلى الحج وطاف بالحج طواف الاقضية ثم بان له انه كان محدثا في طواف العمرة لم يصح طوافه ذلك ولا سعيه بعده لان شرط صحة السعي تقدم طواف عليه وبان ان حاقه كان في غير الوقت ويصير باحرامه بالحج مدخلا للحج على العمرة قبل الطواف فيصير قارنا ويجزئه طوافه وسعيه في الحج عن الحج والعمرة جميعا وعليه دمان دم للقران ودم للحلق في غير وقته وان بان انه كان محدثا في طواف الحج تطهر واعاد الطواف والسعي وليس عليه الا دم التمتع إذا اجتمعت شروطه وان شك فم يدرانه في أي طوافيه كان محدثا فعليه أن يعيد الطواف والسعي وإذا أعادها صح حجه وعمرته لانه إن كان محدثا في طواف العمرة فقد صار قارنا باحرام الحج فيجزئه طوافه وسعيه المعادان عن المنسكين جميعا

في القدم يتحرى لأنه يمكن أن يدرك بالتحري فيتحرى فيه كالتقبلة (فاذا قلنا) يقرن لزمه أن ينوى القران فاذا قرن أجزاء ذلك عن الحج وهل يجزئه عن العمرة (ان قلنا) يجوز ادخال العمرة على الحج أجزاء عن العمرة أيضا (وان قلنا) لا يجوز ففيه وجهان (أحدهما) لا يجزئه لأنه يجوز أن يكون أحرم بالحج وأدخل عليه العمرة فلم يصح وإذا شك لم يسقط الفرض (والثاني) أنه يجزئه لأن العمرة إنما لا يجوز ادخالها على الحج من غير حاجة وههنا به حاجة الى ادخال العمرة على الحج والمذهب الاول (فان قلنا) أنه يجزئه عن العمرة لزمه الدم لأنه قارن (وان قلنا) لا يجزئه عن العمرة فهل يلزمه دم فيه وجهان (أحدهما) لا دم عليه وهو المذهب لانا لم نحكم له بالقران فلا يلزمه دم (والثاني) يلزمه دم لجواز أن يكون قارنا فوجب عليه الدم احتياط وان نسي بعد الوقوف وقبل طواف القدوم فان نوى القران وعاد قبل طواف القدوم أجزاء الحج لأنه ان كان حاجا أو قارنا فقد انعقد احرامه بالحج وان كان معتمرا فقد أدخل الحج على العمرة قبل طواف العمرة فصح حججه ولا يجزئه عن العمرة لأن ادخال العمرة على الحج لا يصح في أحد القولين ويصح في الآخر ما لم يقف بعرفة فاذا وقف بعرفة لم يصح فلم يجزئه وان نسي بعد طواف القدوم وقبل الوقوف (فان قلنا) ان ادخال العمرة على الحج لا يجوز لم يصح له الحج ولا العمرة لأنه يحتمل أنه كان معتمرا فلا يصح ادخال الحج على العمرة بعد الطواف فلم يسقط فرض الحج مع الشك ولا تصح العمرة لأنه يحتمل أن لا يكون أحرم بها أو أحرم بها بعد الحج فلا يصح وان قلنا أنه يجوز ادخال العمرة على الحج لم يصح له

وان كان في طواف الحج فعمرة صحيحة وكذا أعمال الحج سوى الطواف والسعي وقد أعادها وعليه دم لأنه اما قارن أو متمتع وينوى باراقته الواجب عليه ولا يعين الجهة وكذا لو لم يجد الدم فصام والاحتياط أن يريق دما آخر لاحتمال أنه حاق قبل الوقت . نعم لو لم يخلق في العمرة على قولنا ان الخلق استباحة محظورة فلا حاجة اليه وكذا لا يلزمه عند تبين الحدث في طواف العمرة الا دم واحد (الثاني) لو كانت المسألة بمحالها إلا انه جامع بعد أعمال العمرة ثم أحرم بالحج وهذا الفرع ينظر الى الاصلين (أحدهما) ان جماع الناسي هل يفسد النفس فوجب البدنة كجماع العاقد أم لا وفيه قولان سيأتي ذكرهما (والثاني) أنه اذا فسد العمرة بالجماع ثم أدخل عليها هل يدخل ويصير محرما بالحج فيه وجهان (أظهرهما) عند الشيخ أبي محمد رحمه الله وبه اجاب ابن الحداد لا لان الاحرام بالفساد في حكم المنحل واذا انحل احرام العمرة لم يدخل الحج عليها كما لو أدخل الحج عليها بعد الطواف (والثاني) نعم واليه ميل الاكثرين وبه قل الشيخ أبو زيد وحكام عن ابن سريج لأنه محرم بالعمرة ولم يأت بشيء من أعمالها فاشبهت الصحيحة ولا اثر لكونها فاسدة كالأثر لاقتران المفسد بالاحرام فعلى هذا هل يكون الحج صحيحا مجزئافيه وجهان (أحدهما) نعم لان المفسد متقدم عليه فلا يؤثر فيه (واصحها) لا لان

الحج لجواز أن يكون أحرم بالعمرة وطاف لها فلا يجوز أن يدخل الحج عليها وتصح له العمرة لأنه أدخلها على الحج قبل الوقوف فإن أراد أن يجزئه الحج طاف وسعى لعمرة ويحلق ثم يحرم بالحج ويجزئه لأنه إن كان معتمرا فقد حل من العمرة وأحرم بالحج وإن كان حاجا أو قارنا فلا يضره تجديد الاحرام بالحج ويجب عليه دم واحد لأنه إن كان معتمرا فقد حلق في وقته وصار متمتعا فعليه دم التمتع دون دم الحلق وإن كان حاجا فقد حلق في غير وقته فعليه دم الحلق دون دم التمتع وإن كان قارنا فعليه دم الحلق ودم القران فلا يجب عليه دمان بالشك ومن أصحابنا من قال يجب عليه دمان احتياطا وليس بشيء * *

(الشرح) إذا أحرم بنسك ثم نسيه وشك هل هو حج أم عمرة أم حج وعمرة فقد قال الشافعي في القديم أحب أن يقرن وإن تحرى رجوت أن يجزئه وقال في كتبه الجديدة هو قارن وفي المسألة طريقان حكاهما الرافعي (أحدهما) القطع بجواز التحرى وتأويل الجديد علي إذا ما شك هل أحرم بأحد النسكين أم قرن (والطريق الثاني) وهو الصحيح المشهور وهو الذي اقتصر عليه المصنف والجمهور أن المسألة على قولين (أحدهما) قوله القديم يجوز التحرى ويعمل بظنه (وأصحهما) وهو نصه في كتبه الجديدة لا يجوز التحرى بل يقرن وهذا نص الشافعي في الام والاملاء قال المحامي هو نصه في كتبه الجديدة والاملاء والمختصر قال أصحابنا فإذا قلنا بالقديم تحرى فإن غلب علي ظنه أحدهما بامارة عمل بمقتضى ذلك سواء كان الذي ظنه حجا أو عمرة قالوا ولا يحتاج الى نية بل يعمل على ما أدى اليه اجتهاده قال أصحابنا وعلي هذا القديم يستحب أن لا يتحرى بل ينوى القران هكذا صرح به أصحابنا في العارقتين ونص عليه الشافعي في القديم فإنه قال في القديم

الاحرام واحد وهو فاسد ومحال أن يؤدي بالاحرام الفاسد نسك صحيح فعلى هذا ينعقد فاسدا أو صحيحا ثم يفسد فيه وجهان ذكرنا نظيرهما فيما إذا أصبح في رمضان مجامعا فطاع الفجر واستدام (أحدهما) أنه ينعقد صحيحا ثم يفسد كما لو أحرم مجامعا انعقد صحيحا ثم فسد (وأصحهما) أنه ينعقد فاسدا إذا لم ينعقد صحيحا لما فسد لأنه لم يوجد بعد انعقاده مفسد (فان قلنا) ينعقد فاسدا أو صحيحا ويفسد مضى في النسكين وقضاهما (وان قلنا) ينعقد صحيحا ولا يفسد قضى العمرة دون الحج وعلى الوجوه الثلاثة يلزمه دم القران ولا يجب عليه الا بدنة واحدة لان الاحرام واحد هكذا قاله الشيخ ابو علي وحكي الامام وجهين آخرين إذا حكنا بانعقاد حجه على الفساد (أحدهما) أنه يلزمه بدنة اخرى لافساد الحج بادخاله على العمرة الفاسدة (والثاني) أنه يلزمه بدنة لافساد العمرة وشاة لادخال الحج عليها كما لو فسد نسكه بالجماع ثم جامع ثانيا يجب عليه للعجاج اثاني شاة في وجه . إذا وقفت على الاصلين فانظر ان قال كان الحدث في طواف العمرة فالطواف والسعي بعده فاسدان

إذا أحرم بنسك تم نسيه فاحب أن يقرن لان القران على ما فعله قال فان تحرى رجوت أن يجزئه إن شاء الله تعالى هذا نصه وكذا نقله المحاملي في كتابيه والبعوى وآخرون عن القديم قال الشافعي والاصحاب فاذا قلنا بالقديم فتحرى فادى اجتهاده الى شيء عمل بمقتضاه وأجزأه ذلك النسك هذا هو الصواب تفريعا على القديم وحكى جماعة منهم الرافعي وجها أنه لا يجزئه النسك بل فائدة التحرى التخلص من الاحرام وهذا اسناد ضعيف جدا أما اذا قلنا بالجديد فللشك حالان (أحدهما) أن يعرض قبل عمل شيء من أفعال الحج فلفظ الشافعي انه قارن قال الاصحاب معناه انه ينوى القران ويصير نفسه قارنا ولا بد من نية هذا هو الصواب وبه قطع المصنف والجاهير وفيه قول انه يصير قارنا بلا نية وهو ظاهر نص الشافعي الذي ذكرناه وكذا نقله المزني عن الشافعي في المختصر فقال اذا لم يبي بأحدهما تم نسيه فهو قارن وكذا لفظ المصنف في التنبيه فانه قال يصير قارنا وتأول الجمهور نقل المزني علي أنه يصير نفسه قارنا بان ينوى القران وكذا يتأول كلام المصنف في التنبيه قال أصحابنا ثم اذا نوى القران وأتى بالأعمال تحلل من احرامه وبرئت ذمته من الحج يقيين واجزأه عن حجة الاسلام لانه إن كان محرما بالحج لم يضره تجديد نية العمرة بعده سواء قلنا يصح ادخالها عليه أم لا وان كان محرما بالعمرة فادخل الحج عليها قبل الشروع في اعمالها جائز فثبت له الحج بلا خلاف (واما) العمرة فان جوزنا ادخالها على الحج اجزأته ايضا عن عمرة الاسلام والافوجان (اصحهما) يجزئه والثاني لا يجزئه قال ابو اسحق المروزي وقد ذكر المصنف دليلهما

والجماع واقع قبل التحال وفيه طريقان (أحدهما) وبه اجاب الشيخ انه كجماع الناسي ففي افساده القولان اذ لا فرق بين ان ينسي فيجماع وبين ان يجماع وعنده انه قد تحلل كما لا فرق بين ان يتكلم في الصلاة ناسيا وبين أن يتكلم وعنده انه قد تحلل (والثاني) انه لا ينزل منزلة الناسي قال الامام رحمه الله وهذا كالحلاف فيما اذا جامع على ظن أن الصبح غير طالع فبان خلافه هل يفسد الصوم أم يجعل الغلط كالتناسي فان لم تفسد العمرة به صار قارنا باحرامه بالحج وعليه دمان أحدهما للقران والاخر للحلق قبل وقته الا اذا لم يخلق كما سبق وان أفسدنا العمرة به وبه أجاب ابن الحداد فعليه بدنة للافساد ودم للحلق قبل وقته واذا حرم بالحج فقد أدخله على عمرة فاسدة فان لم يدخل فهو في عمرته كما كان فيتحال منها ويقضيها وان دخل وقلنا بفساد الحج فعليه بدنة للافساد ودم للقران ودم للحلق قبل وقته ويمضي في الفاسدين ثم يقضيها وان قال كان الحدث في طواف الحج فعليه إعادة الطواف والسعي وقد صح نسكه وليس عليه الا دم المتمتع وان قال لا أدري انه في أى الطوافين كان أخذ في كل حكم يقيين فلا يتحلل ما لم يعد الطواف والسعي لاحتمال ان حدثه كان في طواف الحج وهذا حكمه ولا يخرج عن عهدة الحج والعمرة ان كانا لازمين عليه لاحتمال

وزيف الاصحاب قول ابي اسحق المروزي هذا وبالغوا في ابطاله ولم يذكره المتولي والبعوى
 وآخرون (فان قلنا) يجرئه العمل لزمه دم القران فان لم يجرئه لزمه صوم ثلاثة أيام في الحج وسبعة اذا
 رجع (وان قلنا) لا يجرئه الدم فوجهان مشهوران ذكرهما المصنف بدليلهما (الصحيح) لا يلزمه (والثاني)
 يلزمه ووجهه مع شدة ضعفه أن نية القران وجدت وهي موجبة للدم إلا أنا لم نعتد بالعمرة احتياطاً للعبادة
 والاحتياط في الدم وجوبه وهذا الاستدلال أحسن من استدلال المصنف (واعلم) أن قول الاصحاب يجعل
 نفسه قارناً وقول المصنف يلزمه أن ينوى القران ليس المراد بجميعه تحتم وجوب القران فانه لا يجب
 بلا خلاف وإنما الواجب نية الحج قال امام الحرمين لم يذكر الشافعي رحمه الله القران على معني
 انه لا بد منه بل ذكره ليستفيد به الشاك التحلل مع براءة الذمة من النسكين قال فلو اقتصر بعد
 النسيان على الاحرام بالحج وأتى بأفعاله حصل التحلل قطعاً وتبرأ ذمته من الحج ولا تبرأ من
 العمرة لاحتمال أنه أحرم ابتداء بالحج وكذا قال المتولي لو لم ينو القران ولكن قال صرفت احرامى الى
 الحج حسب له الحج لانه ان كان محرماً بالحج فقد جدد احراماً به فلا يضره وان كان محرماً بالعمرة
 فقد أدخل الحج عليها قبل الطواف قال ويستحب له أن يريق دماً لاحتمال أن احرامه كان بعمرة
 فيكون قارناً قال ولو قال صرفت احرامى الى عمرة لم ينصرف اليها واذا أتى بأعمالها لا تحسب
 له العمرة ولا يتحلل لاحتمال انه محرم بحج أو قران أما اذا اقتصر على الاحرام بالعمرة وأتى بأعمال
 القران فيحصل له التحلل بلا شك وتبرأ ذمته من العمرة ان قلنا بجواز ادخالها على الحج والا فلا
 تبرأ منها ولا يبرأ من الحج على كل قول لاحتمال انه احرم أو لا بعمرة والله أعلم * ولو لم يجد
 احراماً بعد النسيان بل اقتصر على عمل الحج حصل التحلل ولا تبرأ ذمته من الحج ولا من العمرة
 لشكه فيما أتى به ولو اقتصر على عمل عمرة لم يحصل التحلل لاحتمال انه احرم بالحج ولم يتم أعماله
 والله أعلم (الحال الثاني) أن يعرض الشك بعد فعل شيء من أعمال النسك وهو ثلاثة اضرب
 (الضرب الاول) ان يعرض بعد الوقوف بعرفة وقبل الطواف فيجزئه الحج انه ان كان محرماً به
 فذاك وان كان محرماً بالعمرة فقد ادخله عليها قبل الطواف وذلك جائز ولا تجزئه العمرة اذا

كونه محدثاً في طواف العمرة وتأثير الجماع في إفساد النسكين على ظاهر المذهب فلا تبرأ ذمته
 بالشك فان كان متطوعاً فلا قضاء لاحتمال ان الافساد وعليه دم (إما) للتمتع ان
 كان الحدث في طواف الحج أو للحلاق قبل الوقت ان كان في طواف العمرة ولا تلزمه
 البدنة لاحتمال أنه لم تفسد العمرة ولكن الاحتياط ذبيح بدنة وذبيح شاة أخرى اذا
 جوزنا ادخال الحج على العمرة الفاسدة لاحتمال أنه صار قارناً بذلك والله أعلم * اذا عرفت

قلنا بالمذهب انه لا يجوز ادخالها على الحج بعد الوقوف وقبل الشروع في اسباب التحلل فاما ان قلنا بجواز ادخال العمرة على الحج بعد الوقوف وقبل الشروع في اسباب التحلل فيحصل له العمرة صرح به اصحابنا وكان ينبغي للمصنف ان يذكره لان تقسيمه يقتضيه وقد ذكره فيما سبق الخلاف في جواز ادخال العمرة بعد الوقوف فاذا قلنا بجوزاه وحصلت العمرة وجب دم القران والا ففى وجوب الدم الوجهان السابقان فى الكتاب وقد شرحناهما قريبا فى الحال الاول (أصحهما) لادم (والثاني) يجب والله اعلم * واعلم ان هذا الضرب مفروض فيما اذا كان وقت الوقوف باقيا عند مصيره قارنا ثم وقف مرة ثانية والا فيحتمل انه ان كان محرما بالعمرة فلا يجزئه ذلك الوقوف عن الحج وهذا الذى ذكرته من تصوير المسألة فيما اذا كان وقت الوقوف باقيا لا بد منه وقدنبه عليه صاحب البيان فى كتابيه البيان ومشكلات المذهب ونبه عليه أيضا الرافعى وآخرون وينكر على المصنف والمحاملى فى المجموع والبعوى وغيرهم اطلاقهم المسألة من غير تنبيه على ما ذكرناه وكانهم استغنوا عن ذكره بوضوحه ومعرفته من سياق المسألة والله أعلم (الضرب الثانى) أن يعرض الشك بعد الطواف وقبل الوقوف فاذا نوى القران وأتى بأعمال القارن لم يجزئه الحج لاحتمال انه كان محرما بالعمرة فيمتنع ادخال الحج عليها بعد الطواف (وأما) العمرة فان قلنا بجواز ادخالها على الحج بعد الطواف أجزأته والا فلا وهو المذهب ثم ذكر أبو بكر بن الخداد حيلة لتحصيل الحج فى هذه الصورة فقال ينبغي له أن يتم أعمال العمرة بان يصلى ركعتى الطواف ثم يسعى ثم يحلق أو يقصر ثم يحرم بالحج ويأتى بأفعاله فاذا فعل هذا صح حجه وأجزأه عن حجة الاسلام لانه ان كان محرما بالحج لم يضره الاحرام به ثانيا وان كان محرما بعمرة فقد تحال منها وأحرم بعدها بالحج وصار متمعا فأجزأه الحج ولا تصح عمرته لاحتمال انه كان محرما بالحج ولم يدخل العمرة عليه اذ لم ينو

هذا كله وعدت الى المسألة الثالثة من مسائل الاحرام المشبه باحرام الغير وهي ان يتعذر الوقوف على احرام ذلك الغير فاعلم أنها على ما حكاه صاحب الكتاب وطائفة بمثابة نسيان ما أحرم به ففيها القولان القديم والجديد وقال الاكثر لا يتحرى بحال بل ينوى القران وحكوه عن نصه فى القديم والفرق فى مسألة النسيان حصل الشك فى فعله فله سبيل الى التحرى والتذكير وفى المسألة الاخرى الشك فى فعل الغير ولا سبيل الى الاطلاع على نيته والتحرى فى فعله فاعلم لهذا قوله فى الكتاب فهو كما لو أحرم مفصلا بالواو ويجوز أن يعلم قوله فاقول الجديد بالواو لما حكينا من الطريقة النافية للخلاف عن الشيخ أبى علي (وقوله) ولكن يبنى على البقين فيجعل نفسه قارنا مشعرا بما هو المشهور وهو أنه يصير قارنا بان ينويه خلافا لما حكاه الحناطي انه يصير قارنا من غير نية ويجوز أن يعلم بالواو لذلك واعلم بالالف أيضا لان عند احمد يتخير بين ان يجعله حججا أو عمرة لان

القران هذا كلام ابن الحداد واتفق الاصحاب على انه إذا فعل ما ذكره ابن الحداد فالحكم كما قال ابن الحداد قالوا وكذا ان كان فقيها وفعل ما ذكره ابن الحداد باجتهاده فالحكم ما سبق وأما اذا استفتانا فهل نفقيه بذلك فيه وجهان مشهوران (قال) الشيخ أبو زيد المروزي لا نفقيه بجواز الحلق لاحتمال انه محرم بالحج أو قارن فلا يجوز له الحلق قبل وقته هذا كلام أبي زيد وبه قال صاحب التقريب والقفال والمروزي ونقله الرافعي عن الأكثرين ونقله صاحب التهذيب عن أصحابنا مطلقا قالوا وهذا كما لو ابتلعت دجاجة انسان جوهره لغيره لا يفتي صاحب الجوهره بذبحها وأخذ الجوهره ولكن لو ذبحها لم يلزمه إلا التفاوت بين قيمتها مذبوحة وحية قالوا وكذا لو تقابلت دابتان لشخصين علي شاهق وتمذر مرورهما لا يفتي أحدهما باهلاك دابة الآخر لكن لو فعل خالص دابته لزمه قيمة دابة صاحبه (والوجه الثاني) نفقيه بها قاله ابن الحداد ويجوز له الحلق لانه يستباح في الحال الذي يكون حراما محققا للحاجة فاستباحه هنا ولا يتحقق أنه محرم أولا فانه محتاج اليه أيضا ليحسب له فعله وإلا قتلغوا ومن قال بهذا الوجه ابن الحداد والقاضي أبو الطيب الطبري وصاحب الشامل وآخرون ورجحه الغزالي وغيره وهو الاصح المختار والله أعلم (واعلم) أن المصنف رحمه الله قال طاف وسعي وحلق فذكر إعادة الطواف وهو خلاف ما قال الاصحاب وخلاف الدليل فانهم لم يذكروا الطواف بل قالوا يسعي ويحلق فقط فهذا هو الصواب ولا حاجة إلى إعادة الطواف فانه قد أتى به أولا وقد ذكر صاحب البيان في كتابيه البيان ومشكلات المذهب ما ذكره المصنف ثم قال وهذا الطواف لا معنى له فانه قد طاف والله أعلم * قال أصحابنا وسواء أفتيناه بما قاله ابن الحداد وموافقوه أم لم نفقه به ففعله لزمه دم لانه ان كان محرما بحج فقد حلق في غير وقته وان كان بعمره فقد تمتع فيريق دما عن الواجب عليه ولا يعين الجهة كما يكفر فان كان معسرا لا يجرد دما ولا طعاما صام عشرة أيام كصوم المتمتع فان كان الواجب دم التمتع فذاك وإن كان دم الحق أجزاء ثلاثة أيام ويقع الباقي تطوعا ولا يعين الجهة في صوم

عنده فسخ الحج الى العمرة جائز لكن هذا الاعلام انما كان يحسن أن لو ألزمناه جعل نفسه قارنا وهو غير لازم وقد أوضح امام الحرمين رحمه الله ذلك فقال لم يذكر الشافعي رضي الله عنه القران على معنى أنه لا بد منه لكن ذكره ليستفيد الشاك به التحلل مع براءة الذمة عن النسكين فلو اقتصر بعد النسيان على الاحرام بالحج وأتى بأعماله حصل التحلل لا محالة وتبرأ ذمته عن الحج لانه ان كان محرما بالحج فذاك وان كان محرما بالعمرة فقد أدخل الحج عليها ولا تبرأ ذمته عن العمرة لجواز انه كان من الابتداء محرما بالحج وعلى هذا القياس لو اقتصر على الاحرام بالعمرة وأتى بأعمال القران حصل التحلل وبرئت ذمته عن العمرة ان جوزنا ادخال العمرة على الحج لانه اما

الثلاثة ويجوز تعيين التمتع في صوم السبعة ولو اقتصر على صوم ثلاثة هل تبرأ ذمته قال الرافعي مقتضى كلام الشيخ أبي علي أنه لا تبرأ وقال امام الحرمين يحتمل ان تبرأ وعبر الغزالي في الوسيط عن هذين بوجهين ويجزئه الصوم مع وجود الاطعام لانه لا مدخل للطعام في التمتع وفدية الحلق على التخيير ولو اطعم هل تبرأ ذمته فيه كلاما الشيخ أبي علي والامام وهذا كله إذا استجمع الرجل شروط وجوب دم التمتع فان لم يستجمعهما كالمسكي لم يجب الدم لان دم التمتع مقصود والاصل عدم وجوب دم الحلق وإذا جوز أن يكون احرامه أولا بالقران فهل يلزمه دم آخر مع الدم الذي وصفناه فيه الوجهان السابقان (الصحيح) لا يلزمه (الضرب الثالث) أن يعرض الشك بعد الطواف والوقوف فان أتى ببقية أعمال الحج لم يحصل له حج ولا عمرة (أما) الحج فلجواز أنه كان محرما بعمرة فلا ينفعه الوقوف (وأما) العمرة فلجواز أنه كان محرما بحج ولم يصح دخول العمرة عليه فان نوى القران وأتى بأعمال القارن فاجزاء العمرة مبنى على أنه هل يصح ادخالها على الحج بعد الوقوف قال الرافعي وقياس المذكور في الضرب السابق انه لو أتم أعمال العمرة وأحرم بالحج وأتى بأعماله مع الوقوف أجزأه الحج وعليه دم كما سبق ولو أتم أعمال الحج ثم أحرم بعمرة وأتى بأعمالها أجزأته العمرة والله أعلم *

﴿ فرع ﴾ لو تمتع بالعمرة الى الحج فطاف للحج طواف الافاضة ثم بان أنه كان محدثا في طواف العمرة لم يصح طوافه ذلك ولا سعيه بعده وبان ان حلقه في غير وقته ويصير باحرامه بالحج مدخلا للحج الى العمرة قبل الطواف فيصير قارنا ويجزئه طوافه وسعيه في الحج عن الحج والعمرة وعليه دمان دم للقران ودم للحلق وان بان انه كان محدثا في طواف الحج توطأ واعاد الطواف والسعي وليس عليه الا دم التمتع اذا اجتمعت شروطه ولو شك في اى الطوافين كان حدثه لزمه إعادة الطواف والسعي فاذا اعادها صح حجه وعمرته وعليه دم لانه قارن او متمتع وينوي بإرافته الواجب عليه ولا يعين الجبة وكذا لو لم يجد الدم فصام والاحتياط ان يريق دما آخر لاحتمال انه حاق قبل الوقت فلم يخلق في العمرة وقلنا الحلق استباحة محظور فلا حاجة اليه وكذا لا يلزمه عند تبين الحدث في طواف العمرة الا دم واحد ولو كانت المسألة بحالها لكن جامع بعد

محرم بها في الابتداء أو مدخل لها على الحج ولا تبرأ عن الحج لجواز أنه كان من الابتداء محرما بالعمرة ولم يحرم بغيرها ولو لم يجدوا احراما بعد النسيان واقتصر على الاتيان بأعمال الحج يحصل التحلل أيضا ولكن لا تبرأ ذمته عن احسد النسكين لشكه فيما أتى به وان اقتصر على أعمال العمرة فلا يحصل التحلل لجواز انه محرم بحرم بالحج ولم يتم أعماله * واختلفت رواية أصحابنا عن أبي حنيفة في المسألة فنقلنا قلون عنه موافقة الجديد منهم صاحب الشامل وناقلون

العمرة ثم أحرم بالحج فهذه المسألة تفرع على أصابن (أحدهما) جماع الناسي هل يفسد النسك ويوجب الفدية كالعهد فيه قولان (الأصل الثاني) إذا أفسد العمرة بجماع ثم أدخل الحج عليها هل يدخل ويصير محرما بالحج فيه وجهان سبق بيانهما في فصل القران (أصحهما) عند الاكثرين يصير محرما بالحج وبه قال ابن سريج والشيخ أبو زيد فعلى هذا هل يكون الحج صحيحا مجزئا فيه وجهان (أحدهما) نعم (وأصحهما) لا وعلى هذا هل ينعقد صحيحا أم يفسد أم ينعقد فاسدا فيه وجهان (أصحهما) ينعقد فاسدا اذ لو انعقد صحيحا لم يفسد اذ لم يوجد بعد انعقاده مفسد وقد سبقت المسألة في القران مبسوطا (فان قلنا) ينعقد فاسدا أو صحيحا ثم يفسد مضى في النسكين وقضاهما (وان قلنا) ينعقد صحيحا مجزئا ولا يفسد قضى العمرة دون الحج وعلى الأوجه الثلاثة يلزمه دم القران ولا يجب الالفساد الا بدنة واحدة كذا قاله الشيخ أبو علي وحكي إمام الحرمين وجهين آخرين اذا حكمنا بانعقاد حجه فاسدا (أحدهما) يلزمه بدنة أخرى لفساد الحج (والثاني) يلزمه البدنة للعمرة وشاة للحج كما لو جامع ثم جامع ثانيا إذا عرفت هذين الأصلين فان قال كان الحدث في طواف العمرة فالطواف والسعي فاسدان والجماع واقع قبل التحلل لسكن لا يعلم كونه قبل التحلل فهل يكون كالناسي فيه طريقان (أحدهما) نعم وبه قطع الشيخ أبو علي (والثاني) لا فانه لم تفسد العمرة وبه صار قارنا وعليه دم للقران ودم للحاق قبل وقته ان كان حاق كما سبق وان أفسدنا العمرة فعليه للالفساد بدنة وللحاق شاة وإذا أحرم بالحج فقد أدخله على عمرة فاسدة فان لم ندخله فهو في عمرته كما كان فيتحلل منها ويقضيها وان ادخلناه وقلنا بفساد الحج فعليه بدنة للالفساد ودم للحاق قبل وقته ودم للقران ويمضى في فاسدهما ثم يقضيها وان قال كان الحدث في طواف الحج فعليه إعادة الطواف والسعي وقد صح نسكاه وليس عليه الا دم التمتع فان قال لا أدري في الطوافين كان أخذ في كل حكم باليقين ولا يتحلل مالم يعد الطواف والسعي لاحتمال أن حدثه كان

موافقة القديم ومنهم صاحب التهذيب * والرواية الثانية تقتضي اعلام قوله لا يأخذ بغلبة الظن بالخاء وقوله فيما إذا شك بعد الطواف فطريقته أن يسعى ويحلق الى آخره مشعر بالترخص فيه والامر به كما قدمناه عن ابن الحداد وقد صرح باختيار ذلك في الوسيط * ووجهه الشيخ أبو علي بان الحلق في غير وقته قد يباح بالعدر كما إذا كان به أذى من رأسه وضرر الاشتباه لو لم يحلق أكثر لفوات الحج لكن الاظهر عند الاكثرين أنه لا يؤمر به على ما مر فاعلم قوله فطريقته بالخاء وذلك وقوله ويبتدىء إحرامه بالحج ويتمه أى عند الامكان وهو ما إذا بقي وقت الوقوف وبالله التوفيق

(قوله) * وكذا وقع لابي موسى اتفاقا عليه من طريق طارق عنه قال قدمت على النبي صلى الله عليه وسلم وهو منسيخ بالبطحاء فقال لي احججت فقلت نعم فقال بما أهلت قلت لبنت باهلال كاهلال النبي صلى الله عليه وسلم فقال احسنت الحديث *

في طواف الحج ولا يخرج عن عهدة الحج والعمرة إن كانا واجبين عليه لاحتمال كونه محدثا في طواف العمرة وتأثير الجماع في افساد النسكين ولا تبرأ ذمته بالشك وان كان متطوعا فلا قضاء عليه لاحتمال أن لا فساد وعليه دم إما للتمتع إن كان الحدث في طواف الحج وإما للحلق إن كان في طواف العمرة ولا يلزمه البدنة لاحتمال أنه لم يفسد العمرة لكن الاحتياط ذبح بدنة وشاة اذا جوزنا ادخال الحج على العمرة الفاسدة لاحتمال أنه صار قارنا بذلك والله أعلم * قال المصنف رحمه الله *

﴿ ويستحب أن يكثّر من التلبية ويلبي عند اجتماع الرفاق وفي كل صعود وهبوط وفي ادبار الصلوات وإقبال الليل والنهار لما روى جابر رضى الله عنه قال « كان رسول الله ﷺ يلبي اذا رأى ركبا أو صعدا كمة أو هبط واديا وفي ادبار المكتوبة وآخر الليل » ولان في هذه المواضع ترتفع الاصوات ويكثر الضجيج وقد قال النبي ﷺ « أفضل الحج العج والثج » ويستحب في مسجد مكة ومنى وعرفات وفيما عداها من المساجد قولان (قال) في القديم لا يلبي (وقال) في الجديد يلبي لانه مسجد بني للصلاة فاستحب فيه التلبية كالمساجد الثلاثة وفي حال الطواف قولان (قال) في القديم يلبي ويخفض صوته (وقال) في الجديد لا يلبي لان للطواف ذكرأ يختص به فكان الاشتغال به أولى ويستحب أن يرفع صوته بالتلبية لما روى زيد بن خالد الجهني أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « جاءني جبريل عليه

﴿ الفصل الثاني في سنن الاحرام ﴾

قال ﴿ وهي خمسة الاولى الغسل تنظفا حتي يسن للحائض والنفساء ويغتسل الحاج لسبعة مواطن للأحرام ودخول مكة والوقوف بعرفة وبمزدلفة ولرمي الجمرات الثلاث لان الناس يجتمعون في هذه الاوقات ﴾

من سنن الاحرام أن يغتسل إذا أراد هروى « أنه صلى الله عليه وسلم تجرد لاهلاله واغتسل » (١) ويستوى في استحبابه الرجل والمرأة والصبي وان كانت حائضا أو نفساء لان مقصود هذا الغسل التنظيف وقطع الرائحة الكريهة ودفع أذاها عن الناس عند اجتماعهم وقد روى « أن أساء

﴿ باب سنن الاحرام ﴾

(١) * (حديث) * انه صلى الله عليه وسلم تجرد لاهلاله واغتسل . الترمذي والدارقطني والبيهقي والطبراني من حديث زيد بن ثابت حسن . الترمذي وضعفه العقيلي : وروي الحاكم والبيهقي من طريق يعقوب بن عطاء عن ابيه عن ابن عباس قال : اغتسل رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم لبس ثيابه فلما أتى ذا الخليفة صلى ركعتين ثم قعد على بعيره فلما استوى به على البعير احرم بالحج . ويعقوب ضعيف *

السلام فقال يا محمد مر أصحابك أن يرفعوا أصواتهم بالتلبية فأنها من شعائر الحاج « وإن كانت امرأة لم ترفع الصوت بالتلبية لأنه يخاف عليها الافتتان والتلبية أن يقول ليك اللهم ليك لا شريك لك ليك ان الحمد والنعمة لك والملك لا شريك لك لما روى ابن عمر رضى الله عنهما ان تلبية رسول الله ﷺ « ليك اللهم ليك لا شريك لك ليك ان الحمد والنعمة لك والملك لا شريك لك » قال الشافعي رحمه الله فان زاد على هذا فلا بأس لما روى أن ابن عمر رضى الله عنهما كان يزيد فيها « ليك وسعديك والخير كله بيدك والرغبة اليك والعمل » وإذا رأي شيئا يعجبه قال ليك ان العيش عيش الآخرة لما روى ان رسول الله ﷺ كان ذات يوم والناس يصرفون عنه كأنه أعجبه ما هم فيه فقال « ليك ان العيش عيش الآخرة » والمستحب إذا فرغ من التلبية أن يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم لانه موضع شرع فيه ذكر الله سبحانه وتعالى فشرع فيه ذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم كالإذان ثم يسأل الله تعالى رضوانه والجنة ويستعيز برحمته من النار لما روى خزيمة بن ثابت رضى الله عنه قال « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا فرغ من تلييته في حج أو عمرة سأل الله تعالى رضوانه والجنة واستعاذ برحمته من النار ثم يدعو بما أحب » ﴿

﴿ الشرح ﴾ حديث ابن عمر في تلبية رسول الله صلى الله عليه وسلم رواه البخارى ومسلم وكذلك الزيادة التي زادها ابن عمر من كلامه وهذا لفظ الجميع عن نافع عن عبد الله بن عمر ان تلبية رسول الله صلى الله عليه وسلم « ليك اللهم ليك لا شريك لك ليك ان الحمد والنعمة لك والملك لا شريك لك » قال وكان عبد الله بن عمر يزيد فيها « ليك وسعديك والخير بيدك والرغبة اليك والعمل » رواه البخارى ومسلم بهذا اللفظ (وأما) حديث زيد بن خالد الجهني فرواه ابن ماجه وأبو حاتم البستي والبيهقي وغيرهم وذكره الترمذى فى جامعه فقال روى بعضهم هذا الحديث عن جلاد بن السائب عن زيد بن خالد عن النبي صلى الله عليه وسلم * قال الترمذى ولا يصح هذا قال والصحيح عن جلاد بن السائب عن أبيه عن النبي ﷺ قال « أتانى جبريل فأمرنى أن أمر أصحابى

بنت عميس امرأة أبى بكر نفست بذى الخليفة فامرها رسول الله صلى الله عليه وسلم ان تغتسل للاحرام» (١) ولو كانت يمكنها القيام بالمليقات حتى تطهر فالأولى ان تؤخر الاحرام حتى تطهر وتغتسل

(١) * (حديث) * أن أسماء بنت عميس امرأة أبى بكر نفست بذى الخليفة فامرها رسول الله ﷺ ان تغتسل للاحرام: مالك فى الموطأ عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن أسماء بنت عميس أنها ولدت محمد بن أبى بكر الصديق بالبيداء فذكر ذلك أبو بكر لرسول الله ﷺ فقال مرها فلتغتسل ثم أتته وهذا مرسل وقد وصله مسلم من حديث عبيد الله بن عمر عن عبد الرحمن ابن القاسم عن أبيه عن عائشة قالت نفست أسماء وقال الدارقطنى فى العلل الصحيح قول مالك

ان يرفعوا أصواتهم بالاهلال والتلبية» قال الترمذي هذا حديث حسن صحيح وكذا رواه مالك والشافعي وأبو داود والنسائي وغيرهم عن جلاد بن السائب عن أبيه وسبق ياناه قريبا في مذاهب العلماء في انعقاد الاحرام بالتلبية والله أعلم (وأما) حديث «أفضل الحج العجج والشجج» فرواه الترمذي وابن ماجه والبيهقي وغيرهم من رواية أبي بكر الصديق رضي الله عنه عن النبي ﷺ وهو من رواية محمد بن اسمعيل بن أبي فديك عن الضحاك بن عثمان عن عبد الرحمن بن يربوع عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه مرفوعا قال الترمذي في جامعه محمد بن المنكدر لم يسمع من عبد الرحمن ابن يربوع ورواه البيهقي بهذا الاسناد الذي قدمته ثم رواه من طريق آخر عن ضرار بن صرد عن أبي فديك عن الضحاك بن عثمان عن ابن المنكدر عن سعيد بن عبد الرحمن بن يربوع عن أبيه عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه مرفوعا قال البيهقي وكذلك رواه محمد بن عمرو السواق عن أبي فديك قال البيهقي قال الترمذي سألت البخاري عن هذا الحديث فقال هو عندي مرسل محمد ابن المنكدر لم يسمع من عبد الرحمن بن يربوع (قلت) فن ذكر فيه سعيدا قال هو خطأ ليس فيه سعيد (قلت) ضرار بن صرد وغيره روى عن ابن أبي فديك هذا الحديث وقالوا عن سعيد ابن عبد الرحمن عن أبيه قال ايس بشيء قال البيهقي وكذا قال احمد بن حنبل فيما بلغنا عنه هذا آخر كلام البيهقي والله أعلم * (وأما) الحديث الذي روى عن أبي حريز - بالخاء المهملة والزاي في آخره - واسمه سهل مولى المغيرة بن أبي الغيث عن هشام ابن عروة عن أبيه عن عائشة قالت «خرجنا مع رسول الله ﷺ فما بلغنا الروحاء حتى سمعت عامة الناس قد بحت أصواتهم من التلبية» فرواه

ليقع احرامها في اكل حالها * واذا لم يجد المحرم ماء أو لم يقدر على استعماله تيمم لان التيمم ينوب عن الغسل الواجب فعن المندوب أولى نص عليه في الام وقد ذكرنا في غسل الجمعة أن الامام أبدي احتمالا في انه هل يتيمم اذا لم يجد الماء وجعله صاحب الكتاب وجها واختار انه لا يتيمم وذلك الاحتمال عائد ههنا بلا شك * وان لم يجد من الماء ما يكفي للغسل توطأ قاله في التهذيب (وقوله) في الكتاب حتى يسن للحائض والنفساء يجوز اعلامه بالواو لان ابراهيم

ومن وافقه يعني مرسلا . ورواه النسائي من حديث يحيى بن سعيد عن القاسم بن محمد عن أبيه عن أبي بكر وهو مرسل ايضا لان محمدا لم يسمع من النبي صلى الله عليه وسلم ولا من أبيه نعم يحتمل ان يكون سمع ذلك من امه لكن قد قيل ان القاسم ايضا لم يسمع من أبيه : وقد اخرج مسلم في حديث جابر الطويل قال خرجنا معه حتي اتينا ذا الحليفة فولدت اسماء بنت عميس محمد بن أبي بكر فارسلت الي رسول الله صلى الله عليه وسلم كيف اصنع قال اغتسلي واستشفري بثوب واحرمي الحديث *

البیهقی وضعفه قال أبو حریز هذا ضعیف * قال ورواه عمر بن صہبان وهو أيضا ضعیف عن ابی الزناد عن أنس بن مالک (وأما) « حدیث لیبیک أن العیش عیش الآخرة » فرواه الشافعی والبیهقی باسناد صحیح عن ابن جریج عن حمید الاعرج عن مجاهد قال « کان النبی صلی الله علیه وسلم یظهر من التلبیة « لیبیک اللهم لیبیک - ف ذکر التلبیة قال حتی إذا کان ذات یوم والناس یصرفون عنه کأنه أعجبه ما هم فیہ فزاد فیها - لیبیک إن العیش عیش الآخرة » قال ابن جریج وحسبت أن ذلک یوم عرفة * هکذا رویاه مرسلًا (وأما) حدیث خزیمة بن ثابت فرواه الشافعی والدارقطنی والبیهقی بأسانیدهم عن صالح بن محمد بن زایده عن عمارة بن خزیمة بن ثابت عن أبیه « أن رسول الله صلی الله علیه وسلم کان إذا فرغ من تلبیته سأل الله تعالی مغفرته ورضوانه واستعاذ برحمته من النار » قال صالح سمعت القاسم بن محمد یقول وکان یستحب للرجل إذا فرغ من تلبیته أن یصلی علی النبی ﷺ وصالح ابن عمر هذا ضعیف صرح بضعفه الجمهور وقال أحمد لا أری به بأسا والله أعلم * (وأما) الفاظ الفصل فالرفاق - بکسر الراء - جمع رفقة - بضم الراء وکسرها - لغتان مشهورتان قال الازهری الرفاق جمع رفقة - بضم الراء وکسرها - وهي الجماعة یتراققون فینزلون معا یرحلون معا یرتفق بعضهم ببعض تقول رافقتہ وترافقنا وهو رفیق ومرافقی وجمع رفیق رفقاء (وأما) قوله فی کل صعود وهبوط فالصعود والهبوط - بفتح أولهما - اسم المكان الذی یصعد فیہ ویهبط منه وبضمهما ویصح أن یقرأ هنا بالوجهین (وأما) الائمة - بفتح الهمزة والکاف - وهي دون الراية (وأما) لعج فرفع الصوت والشج أراقة الدماء (وقوله) فی کلام ابن عمرو « الرغبة الیک » کذا وقع فی المذهب « والرغبة » والذی فی الصحیحین وغيرهما « والرغباء » وفيها لغتان الرغباء - بفتح الراء والمد - والرغبی - بضم

المرو وذی رحمه الله حکى قولاً فی أنه لا یسن لها ذلک وإذا اغتسلنا فهل تنویان فیہ نظر لامام الحرمین قدس الله روحه والظاهر أنهما ینویان لانهما قعیان مسنوناً (واعلم) أن الحاج یسن له الغسل فی مواطن قد عدھا فی هذا الموضع ومرة أخرى فی کتاب صلاة الجمعة مع زیادة غواف الودع وکننا آخرنا شرح تلك الاغسال إلى هذا الموضع فنقول (أحدها) الغسل عن الاحرام وقد عرفته (والثانی) الغسل لدخول مكة یروی ذلک عن فعل النبی صلی الله علیه وسلم (١) (والثالث) الغسل للوقوف بعرفة عشية عرفة (والرابع) الغسل للوقوف بمزدلفة غداة یوم النحر (والخامس والسادس والسابع) ثلاثة أغسال لرمی الجرات أيام التشریق وسببها أن هذه مواطن یجتمع لها الناس فاستحب فیها الاغتسل

(١) * (حدیث) * الغسل لدخول مكة : متفق علیه من حدیث ابن عمر أنه کان اذا دخل أدنى الحرم امسک عن التلبیة ثم یدیت بذی طوی ثم یصلی به الصبح ویغتسل ویحدث ان النبی ﷺ کان یفعل ذلک لفظ البخاری ولفظ مسلم نحوه *

بضم الراء والقصر ومعناها الرغبة (وقوله) العيش عيش الآخرة معناه أن الحياة الهنية المطلوبة الدائمة هي حياة الدار الآخرة (وأما) لفظ التلبية فقال القاضي عياض التلبية مشاة للتكثير والمبالغة ومعناه اجابة بعد اجابة ولزوما لطاعتك فني للتوكيد لا ثنية حقيقة بل هو بمنزلة قوله تعالى (بل يدها مبسوطتان) أي نعمته على تأويل اليد بالنعمة هنا ونعم الله تعالى لا تحصى * وقال يونس بن حبيب البصري لبيك اسم مفرد لامثنى قال والفه إنما انقلبت ياء لاتصالها بالضمير كمدى وعلى ومذهب سيبويه أنه مثنى بدليل قلبها ياء مع المظهر وأكثر الناس على ما قاله سيبويه * قال ابن الأنباري ثنوا لبيك كما ثنوا حنانيك أي تحننا بعد تحنن وأصل لبيك لبيك فاستثقلوا الجمع بين ثلاث يآت فابدلوا من الثلاثة ياء كما قالوا من الظن تظنيت والأصل تظننت * واختلفوا في معنى لبيك واشتقاقها (فقل) معناها اتجأه وقصدى اليك مأخوذ من قولهم دارى تلب دارك أي تواجهها (وقيل) معناها محبتي لك مأخوذ من قولهم امرأة لبة إذا كانت محبة ولدها عاطفة عليه (وقيل) معناها اخلاصى لك مأخوذ من قولهم حب لباب إذا كان خالصا محضا ومن ذلك لب الطعام ولبابه (وقيل) معناها أنا مقيم على طاعتك واجابتك مأخوذ من قولهم لب الرجل بالمكان والب إذا اقام فيه ولزمه قال ابن الأنباري وبهذا قال الخليل وأحمد قال القاضي قيل هذه الاجابة لقوله تعالى لابراهيم عليه السلام (وأذن في الناس بالحج) قال ابراهيم الحربي في معنى لبيك أي قربا منك وطاعة والاباب القرب وقال ابو نصر معناه أنا ملب بين يديك أي خاضع هذا آخر كلام القاضي (قوله) لبيك ان الحمد والنعمة لك يروى - بكسر الهمزة - من أن وفتحها - وجهان مشهوران لاهل الحديث وأهل اللغة * قال الجمهور والكسر أجود قال الخطابي الفتح رواية العامة (قال) ثعلب الاختيار الكسر وهو أجود في المعنى من الفتح لان من كسر جعل معناه إن الحمد والنعمة لك على كل حال ومن فتح قال لبيك لهذا السبب (وقوله) والنعمة لك المشهور فيه نصب النعمة قال القاضي عياض ويجوز رفعها على الابتداء ويكون الخبر محذوفا قال ابن الأنباري وان شئت جعلت خبر إن محذوفا تقديره إن الحمد لك والنعمة مستقرة لك (وقوله) وسعديك قال القاضي اعراهمها وتثنيتهما كما سبق في لبيك ومعناها مساعدة لطاعتك بعد مساعدة (وقوله) والخير بيدك (أي) الخير كله بيد الله تعالى ومن فضله (وقوله) الرغبة اليك

قطعا للروائح الكريهة واغتسال يوم التشريق في حق من لم ينفر في النفر الاول فان نفر سقط عنه غسل اليوم الثالث وهذه الاغسال قد نص عليها الشافعي رضي الله عنه قديما وجديدا ويستوى في استحبابها الرجل والمرأة وحكم الحائض ومن لم يجد الماء فيها على ما ذكرنا في الغسل للأحرام وزاد في القديم غسلين آخرين (أحدهما) لطواف الافاضة (والثاني) لطواف الوداع لان الناس يجتمعون لها ولم يستحبهما في الجديد لان وقتها متسع فلا تغلب الزحمة فيهما كغلبتها في سائر المواطن وعن

والعمل معناه الطلب والمسألة الى من بيده الخير وهو المقصود بالعمل المستحق للعبادة وهو الله تعالى والله أعلم * (أما) الاحكام فاتفق العلماء على استحباب التلبية ويستحب الاكثار منها في دوام الاحرام ويستحب قائماً وقاعداً وراكباً وماشياً وجنباً وحائضاً ويتأكد استحبابها في كل صعود وهبوط وحدوث أمر من ركوب أو نزول أو اجتماع رقعة أو فراغ من صلاة وعند إقبال الليل والنهار ووقت السحر وغير ذلك من تغاير الاحوال نص على هذا كله الشافعي واتفق عليه الاصحاب واتفقت نصوص الشافعي والاصحاب على استحبابها في المسجد ومسجد الخيف ومسجد ابراهيم صلى الله عليه وسلم بعرفات لانها مواضع نسك وفي سائر المساجد قولان (الاصح) الجديد يستحب التلبية (والقديم) لا يلبى لنابيهوش على المصلين والمتعبدين ثم قال الجمهور والقولان في أصل التلبية فان استحبابها استحباباً رفع الصوت بها والا فلا وجعلها إمام الحرمين في استحباب رفع الصوت ثم قال لم يستحب رفعه في سائر المساجد ففي الرفع في المساجد الثلاثة وجهان (والمذهب) الاول وهل يستحب التلبية في طواف القدوم والسعي بعده فيه قولان وهما مشهوران ذكرهما المصنف بدليلهما (الاصح) الجديد لا يلبى والقديم يلبى ولا يجهر ولا يلبى في طواف الافاضة والوداع بلا خلاف لخروج وقت التلبية ويستحب للرجل رفع صوته بالتلبية بحيث لا يضر بنفسه ولا يجر بها المرأة بل تقتصر على سماع نفسها قال الروياني فان رفعت صوتها لم يحرم لانه ليس بعورة على الصحيح * هذا كلام الروياني وكذا قال غيره لا يحرم لكن يكره صرح به الدارمي والقاضي أبو الطيب والبندنجي ويخفض الخنثي صوته كالمرأة ذكره صاحب البيان وهو ظاهر ويستحب أن يكون صوت الرجل في صلاته على رسول الله صلى الله عليه وسلم عقب التلبية دون صوته بهاء قال الشافعي والمصنف والاصحاب ويستحب أن لا يزداد على تلبية رسول الله صلى الله عليه وسلم بل يكررها وهي « لبيك اللهم لبيك لا شريك لك لبيك ان الحمد والنعمة لك والملك لا شريك لك » قال أصحابنا فان زاد لم يكره لما سبق عن ابن عمر قال صاحب البيان قال الشيخ أبو حامد ذكر أهل العراق عن الشافعي أنه كره الزيادة على ذلك قال أبو حامد وغلطوا بل لا تكثر الزيادة ولا تستحب والله أعلم * ويستحب اذا رأى شيئاً يعجبه أن يقول لبيك ان العيش عيش الآخرة * ويستحب اذا فرغ

القاضي أبي الطيب رحمه الله حكاية غسل آخر عن القديم وهو عند الخلق فتصير اغسال الحاج على هذا عشرة قال الأئمة رحمهم الله ولم يستحب الشافعي رضي الله عنه الغسل لرمي جمرة العقبة يوم النحر لأميرين (أحدهما) اتساع وقته فان وقته من انتصاف ليلة النحر الى الزوال ووقت رمي الجمرات من الزوال إلى الغروب والتقريب بعد هذا من وجهين (أحدهما) أن اتساع الوقت مما يقلل الزحمة (والثاني) أن ما بعد الزوال وقت شدة الحر وانصباب العرق فتكون الحاجة الى دفع ما يؤذى الغير

من التلبية أن يصلي على رسول الله صلى الله عليه وسلم وأن يسأل الله تعالى رضوانه والجنة ويستعيز به من النار ثم يدعو بما أحب * ويستحب أن لا يتكلم في أثناء تليته بأمر أو نهى أو غيرها لكن لو سلم عليه رد نص عليه الشافعي في الاملاء وتابعه الاصحاب ويكره التسليم عليه في حال تليته * ومن لا يحسن التلبية بالعربية يلبي بلسانه كتكبيره الاحرام وغيرها وان أحسن العربية أتى بها نص عليه الشافعي * قال المتولي إذا لم يحسن التلبية أمر بالتعليم وفي مدة التعليم يلبي بلسان قومه وهل يجوز بلغة أخرى مع القدرة على التلبية حكمه حكم التسبيحات في الصلاة لانه ذكر مسنون قال القاضي أبو الطيب في تعليقه تكره التلبية في مواضع النجاسات *

﴿ فرع ﴾ قال صاحب الحاوي قال الشافعي في الام وإذا لي فأستحب أن يلبي ثلاثا * قال واختلف أصحابنا في تأويله على ثلاثة أوجه (أحدها) أن يكرر قوله ليبيك ثلاث مرات (والثاني) يكرر قوله ليبيك اللهم ليبيك ثلاث مرات (والثالث) يكرر جميع التلبية ثلاث مرات * هذا كلامه وهذا الثالث هو الصحيح أو الصواب والاولان فاسدان لان فيهما تغييراً للفظ التلبية المشروعة * ﴿ فرع ﴾ قد ذكرنا أن التلبية مستحبة بالاتفاق وليست واجبة * هذا هو الصواب المشهور من نصوص الشافعي والاصحاب * وقال صاحب الحاوي حكى عن أبي علي بن خيران وأبي علي بن أبي هريرة من أصحابنا أن التلبية في أثناء الحج والعمرة واجبة قال وزعم أنها وجدا للشافعي نصا يدل عليه * قال وليس يعرف للشافعي في كتبه نص يدل عليه هذا كلام الحاوي * وقال الدارمي قال الطبري يعني أبا علي الداهري للشافعي ما يدل على أنها واجبة * قال وبه قال ابن خيران والمذهب ما قدمناه *

﴿ فرع ﴾ مذهبنا استحباب التلبية في كل مكان وفي الامصار والبراري * قال العبدري اظهار التلبية في الامصار ومساجدها لا يكره وليس لها موضع تختص به قال وبه قال أكثر الفقهاء قال وقال أحمد هو مسنون في الصحاري * قال ولا يعجبني أن يلبي في المصر والله أعلم * قال المصنف رحمه الله *

﴿ وإذا أحرمت الرجل حرم عليه خلق الرأس لقوله تعالى (ولا تحلقوا رؤوسكم حتى يبلغ الهدى

أكثر (والثاني) أن في غسل العيد يوم النحر والوقوف بعرفة غنية عن الغسل لرمي جرة العقبة لقرب وقتها منه والله أعلم *

قل ﴿ الثانية التطيب للاحرام ولا بأس بطيبه جرم (ح) وفي تطيب ثوب الاحرام قصدا له خلاف لانه ربما ينزع فيكون عند اللبس كالمستأنف فان اتفق ذلك ففي وجوب الفدية وجهان ويستحب خضاب المرأة تعمياً للبد لا نظريفاً * ﴿

محله) ويحرم حلق شعر سائر البدن لانه حلق يتنظف به ويترفه به فلم يجوز كحلق الرأس وتجب به الفدية لقوله تعالى (فمن كان منكم مريضا أو به أذى من رأسه ففدية من صيام أو صدقة أو نسك) ولما روى كعب بن عجرة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « لعلك اذاك هوام رأسك قلت نعم يا رسول الله قال احلق رأسك وصم ثلاثة أيام أو اطعم ستة مساكين أو انسك شاة » ويجوز له أن يحلق شعر الحلال لان نفعه يعود الى الحلال فلم يمنع منه كما لو اراد ان يعمه او يطيه ويحرم عليه ان يقلم اظفاره لانه جزء ينمى وفي قطعه ترفيه وتنظيف فنع الاحرام منه كحلق الشعر وتجب به الفدية قياسا على الحلق * ﴿

﴿ الشرح ﴾ حديث كعب بن عجرة رواه البخارى ومسلم وهوام الرأس - بتشديد الميم - القمل (وقوله) حلق يتنظف به احتراز من الشعر النابت فى عينه وقال القلعى هو احتراز من قلعه شعر الحلال (وقوله) جزء ينمى قال القلعى هو احتراز من قطع الاصبع المتأكله وجلدة الختان قال وقوله فى قطعه ترفيه وتنظيف احتراز من قطع الشجر أو الحشيش فى غير الحرم هذا كلامه والظاهر انه احتراز به عن قطع اليد الصحيحة فانه قطع جزء ينمى ولا شيء فيه لانه ليس فيه ترفيه ولا تنظيف قال وجمعه بين الترفية والتنظيف للتأكد لا للاحتراز بل لو اقتصر على أحدهما كفاه (وقوله) جزء ينمى هو بفتح أوله ويقال ينمو لغتان الأولى أفصح وأشهر (أما) الاحكام فاجمع المسلمون على تحريم حلق شعر الرأس نقل الاجماع فيه ابن المنذر وغيره وسواء فى تحريمه الرجل والمرأة وكذلك يجب على ولي الصبى المحرم أن يمنعه من إزالة شعره ويحرم عليه تمكين الصبى وغيره من إزالته * قال أصحابنا ولا يختص التحريم بالخلق ولا بالرأس بل تحرم إزالة الشعر قبل وجوب التحلل وتجب به الفدية سواء شعر الرأس والاحية والشارب والابط والعانة وسائر البدن وسواء الإزالة بالخلق والتقصير والابانة بالنتف أو الاحراق وغيرها ولا خلاف فى هذا كله عندنا * قال أصحابنا وإزالة الظفر كإزالة الشعر

يستحب أن يتطيب لأحرامه لما روى عن عائشة رضى الله عنها قالت « كنت أطيب رسول الله صلى الله عليه وسلم لأحرامه قبل أن يحرم ولحله قبل أن يطوف بالبيت » (١) ولا فرق بين

(١) * (حديث) * عائشة كانت أطيب رسول الله صلى الله عليه وسلم لأحرامه قبل أن يحرم ولحله قبل أن يطوف بالبيت: متفق عليه بهذا اللفظ وله عندهما الناطق غيره حديثها كافى انظر الى و بيص المسك فى مفرق رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو محرم: متفق عليه من حديثها واللفظ لمسلم ولفظ البخارى الطيب بدل المسك ومفارق بدل مفرق وزاد النسائي وابن حبان بعد ثلاث وهو محرم: وفى رواية لمسلم كان اذا اراد ان يحرم تطيب باطيب ما يجد ثم ارى و بيص الطيب فى رأسه ولحيته بعد ذلك: تنبيه الوبيص بالصاد المهملة اللامعان *

سواء قلمه أو كسره أو قطعه وكل ذلك حرام موجب للفدية سواء كل الظفر وبعضه * قال أصحابنا ولو قطع يده أو بعض أصابعه وعليها شعر وظفر فلا فدية بلا خلاف لأنها تابعة غير مقصودين وشبه أصحابنا هذا بما لو كانت له امرأة صغيرة فأرضعتها أمه انفسخ النكاح ولزم الأم مهرها ولو قتلها لم يلزمها المهر لاندرج البضع في القتل * قال الشافعي وأصحابنا ولو كشط المحرم جلدة الرأس فلا فدية والشعر تابع ولو اقتدى كان أفضل * قال الشافعي ولو مشط لحيته فتتف شعرات لزمه الفدية فلو شك هل كان منقاعا أم انتف بالمشط فوجهان وقيل قولان (أصحهما) لا فدية الاحتمال مع أصل البراءة (والثاني) تحجب الفدية للظاهر * هذا كله في الحلق والقلم بلا عذر فان حلق لعذر أو ناسيا أو جاهلا أو مكرها فسيأتي بيانه حيث ذكره المصنف في أواخر الباب ان شاء الله تعالى ولو حلق المحرم رأس الحلال جاز ولا فدية لما ذكره المصنف والله أعلم *

(١) بياض
بالاصل فخر

(فرع) في مسائل من مذاهب العلماء متعلقة بالحلق والقلم * قد ذكرنا أن مذهبنا يحرم حلق جميع شعور البدن والرأس وبه قال الاكثرون وقال أهل الظاهر لا فدية في شعر غير الرأس وعن مالك روايتان كالمذهبيين * دليلنا ما ذكره المصنف (ومنها) لو حلق المحرم رأس الحلال جاز ولا فدية هذا مذهبنا وبه قال مالك وأحمد وداود (وقال) أبو حنيفة لا يجوز فان فعل قال فعلى الحالق صدقة * دليلنا ما ذكره المصنف (ومنها) يحرم على المحرم قلم أظفاره ويجزى مجزى حلق الرأس * هذا مذهبنا وبه قال أحمد * وقال أبو حنيفة ان قلم أظفار يد أو رجل بكاملها لرمه فدية كاملة وان قلم من كل يد أو رجل أربعة أظفار أو دونه لزمه صدقة وقال مالك حكم الاظفار حكم الشعر يتعلق الدم بما يميظ الاذى وقال داود يجوز للمحرم قلم أظفاره كلها ولا فدية عليه * هكذا نقل العبدري عنه وقد نقل ابن المنذر وغيره إجماع المسلمين على تحريم قلم الظفر في الاحرام فلعلهم لم يعتقدوا بداود وفي الاعتداد به في الاجماع خلاف سبق مرات (وأما) حك المحرم رأسه فلا أعلم خلافا في إباحته بل هو جائز وقد حكى ابن المنذر جوازه عن ابن عمر وجابر وسعيد بن جبيرة والثوري وأصحاب (١) وأحمد وإسحق وبه قال ابن المنذر ولم يذكر فيه خلافا لكن قالوا برفق اثلا ينتف شعروا الله أعلم *

ما يبقى له أثر وجرم بعد الاحرام وبين مالايبقى قالت عائشة رضي الله عنها « كاني أنظر إلى ويبص الطيب من مفارق رسول الله ﷺ وهو محرم » ويجوز أن يعلم قوله في السكتاب الثانية التطيب للأحرام بالواو لان من الأصحاب من روي وجهها أنه ليس من السنن والمحجوبات وإنما هو مباح وأيضا فان اللفظ مطلق لا يفرق بين الرجال والنساء والاستحباب شامل للصنفين في ظاهر المذهب وحكي في المعتمد قولاً عن نقل الداركي أنه لا يستحب لمن التطيب بحال ووجهها أنه لا يجوز لمن

« قال المصنف رحمه الله »

« ويحرم عليه أن يترأسه لما روى ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في المحرم الذي خر من بعيره « لا تخمروا رأسه فإنه يبعث يوم القيامة مليبا » وتجب به الفدية لأنه فعل محرم في الاحرام فتعلقت به الفدية كالحلق ويجوز أن يحمل على رأسه مكتلا لأنه لا يقصد به الاسترقاع يمنع منه كالا يمنع المحدث من حمل المصحف في عيبة المتاع حين لم يقصد حمل المصحف ويجوز أن يترك يده على رأسه لأنه يحتاج الى وضع اليد على الرأس في المسح فعفى عنه ويحرم عليه لبس القميص لما روى ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في المحرم « لا يلبس القميص ولا السراويل ولا البرنس ولا العمامة ولا الخف إلا أن لا يجد نعلين فيقطعهما أسفل من الكعبين » ولا يلبس من الثياب ما مسه ورس أو زعفران وتجب به الفدية لأنه فعل محظور في الاحرام فتعلقت به الفدية كالحلق ولا فرق بين أن يكون ما يلبسه من الخرق أو الجلود أو الابدود أو الورق ولا فرق بين أن يكون مخيطا بالابرة أو ملصقا ببعضه الى بعض لأنه في معنى الخيط والعباءة والدراعة كالقميص فيما ذكرناه لأنه في معنى القميص ويحرم عليه لبس السراويل لحديث ابن عمر رضي الله عنهما وتجب به الفدية لما ذكرناه من المعنى والتبان والران كالسراويل فيما ذكرناه لأنه في معنى السراويل وان شق الازار وجعل له ذيلين وشدهما على ساقيه لم يجز لانهما كالسراويل وما على الساقين كالبابكين ويجوز أن يعقد عليه ازاره لان فيه مصلحة له وهو أن يثبت عليه ولا يعقد الرداء عليه لأنه لا حاجة به اليه وله أن يفرز طرفيه في ازاره وان جعل لازاره حمزة وأدخل فيها التكة وأزر به جاز وان أزر وشد فوقه تكة جاز قال في الاملاء وان زره أو خاطه أو شوكة لم يجز لأنه يصير كالخيط وإن لم يجد ازارا جاز أن يلبس السراويل ولا فدية عليه لما روى ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « من لم يجد ازارا فليلبس السراويل ومن لم يجد نعلين فليلبس الخفين » فان لم يجد رداء لم يلبس القميص لأنه يمكنه أن يرتدى به ولا يمكنه أن يترز بالسراويل فان لبس السراويل ثم وجد الازار لزمه خلعه ويحرم عليه لبس الخفين للخبر وتجب به الفدية لما ذكرناه من القياس على الخلق فان لم يجد نعلين لبس الخفين بعد أن يقطعهما من أسفل الكعبين للخبر فان لبس الخف مقطوعا من

التطيب بطيب تبقى عينه واعلم قوله ولا بأس بطيب له جرم - بالخاء والميم - (أما) - بالخاء - فلان شردمة روت عن أبي حنيفة رحمه الله المنع من ذلك ومنهم المصنف ذكره في الوسيط لكن الثابت عنه مثل مذهبننا (وأما) بالميم فلان عند مالك يكره له التطيب بما تبقى رأشته بعد الاحرام ويروى عنه منع التطيب مطلقا ثم إذا تطيب لاحرامه ناله ان يستديم بعد الاحرام ما تطيب به بخلاف ما اذا تطيب

أسفل الكعب مع وجود النعل لم يجوز على المنصوص وتجب عليه الفدية ومن أصحابنا من قال يجوز ولا فدية عليه لانه قد صار كالنعل بدليل انه لا يجوز المسح عليه وهذا خلاف المنصوص وخلاف السنة وما ذكره من المسح لا يصح لانه وان لم يجوز المسح إلا انه يترفع به في دفع الحر والبرد والاذى ولانه يبطل بالخف المحرق فانه لا يجوز المسح عليه ثم يمنع من لبسه ويحرم عليه لبس القفازين وتجب به الفدية لانه ملبوس على قدر العضو فأشبه الخف ولا يحرم عليه ستر الوجه لقوله صلى الله عليه وسلم في الذي خر من بعيره «ولا تخمروا رأسه» فخص الرأس بالنهي ويحرم على المرأة ستر الوجه لما روى ابن عمر رضي الله عنهما «أن النبي ﷺ نهى النساء في إحرامهن عن القفازين والنقاب وما مسه الورس والزعفران من الثياب» ويلبس بعد ذلك ما اختير من ألوان الثياب من معصر أو خز أو حلى أو سراويل أو قيص أو خف وتجب به الفدية قياسا على الخلق ويجوز أن تستر من وجهها ما لا يمكن ستر الرأس الا بستره لانه لا يمكن ستر الرأس إلا بستره فعنى عن ستره فان أرادت ستر وجهها عن الناس سدات على وجهها شيئا لا يباشر الوجه لما روت عائشة رضي الله عنها قالت «كان الركبان يمرون بنا ونحن مع رسول الله ﷺ محرمات فاذا حاذونا سدات إحدانا جلبابها من رأسها على وجهها فاذا جاوزونا كشفناها» ولأن الوجه من المرأة كالرأس من الرجل ثم يجوز للرجل ستر الرأس من الشمس بما لا يقع عليه فكذلك المرأة في الوجه ولا يحرم عليها لبس القميص والسراويل والخف لحديث ابن عمر رضي الله عنهما ولأن جميع بدنها عورة إلا الوجه والكفين فجاز لها ستره لما ذكرناه وهل يجوز لها لبس القفازين فيه قولان (أحدهما) انه يجوز لانه عضو يجوز لها ستره بغير الخيط فجاز لها ستره بالخيط كالرجل (والثاني) لا يجوز للخبر ولانه عضو ليس بعورة منها فتعلق به حرمة الاحرام في اللبس كالوجه ۞

﴿الشرح﴾ حديث ابن عباس رواه البخاري ومسلم (وأما) حديث ابن عمر أن النبي ﷺ قال «لا يلبس المحرم القميص ولا السراويل ولا البرنس ولا العمامة ولا الخف إلا أن لا يجد نعلين فليلبس الخفين وليقطعهما حتى يكونا أسفل من الكعبين ولا يلبس من أثياب ما مسه ورس أو زعفران»

المرأة ثم لزمته العدة يلزمها إزالته في وجه لان في العدة حق الادعى فتكون المضايقة فيها أكثر ولو أخذته من موضعه بعد الاحرام ورده اليه أو الى موضع آخر لزمته الفدية وروي الحناطي رحمه الله فيه قولين ولو انتقل من موضع الى موضع بأسالة العرق إياه فوجهان (أصحهما) انه لا يلزمه شيء لتولده عن مندوب اليه من غير قصد منه ۞ (والثاني) أن عليه الفدية اذا تركه كما لو أصابه من موضع آخر لان في الحائضين أصاب الطيب بعد الاحرام موضعا لم يكن عليه ليب هذا كله في البدن وفي تطيب ازار

فرواه البخاري ومسلم هكذا وزاد البيهقي وغيره فيه « ولا يلبس القباء » قال البيهقي هذه الزيادة صحيحة محفوظة (وأما) حديث ابن عباس أن رسول الله ﷺ قال « من لم يجد إزاراً فليلبس السراويل ومن لم يجد نعلين فليلبس الخفين » فرواه البخاري ومسلم ورواه مسلم أيضاً من رواية جابر بن عبد الله رضي الله عنهما (وأما) حديث ابن عمر « أن النبي ﷺ نهى النساء في إحرامهن عن القفازين والنقاب وما مسه الورس والزعفران من الثياب وليلبسن بعد ذلك ما أحببن من ألوان الثياب من معصفر أو خز أو حرير أو حلي أو سراويل أو قميص أو خف » فرواه أبو داود بإسناد حسن وهو من رواية محمد بن اسحق صاحب المغازي إلا أنه قال حدثني نافع عن ابن عمر وأكثر ما انكر علي ابن اسحق التدليس وإذا قال المدلس حدثني احتج به علي المذهب الصحيح المشهور (وأما) حديث عائشة قالت « كان الركبان يمرون بنا ونحن مع رسول الله صلى الله عليه وسلم محرمات فإذا حاذونا سدلت احداًنا جلبابها من رأسها علي وجهها فإذا جاوزونا كشفناه » فرواه أبو داود وابن ماجه وغيرهما وإسناده ضعيف (وأما) لغات الفصل والفاظه فتخمير الرأس تغطيته (وقوله) لانه فعل محرم في الاحرام فتعلقت به الفدية احترزنا بالاحرام عن الغيبة في الصيام ونحوها وكان ينبغي ان يقول محرم الاحرام ليحترز عن شرب الخمر ونحوه فانه محرم في الاحرام ولا فدية فيه (وأما) المكنتل - فكسر الميم وفتح المشاة فوق - وهو الزنبيل ويقال فيه أيضاً الزنبيل - بفتح الزاي والقفزة والعرق والعرق - بفتح الراء وإسكانها - والسفيغة وقد سبق بيان هذا كله في كتاب الصيام في كفارة الجماع (وقوله) لا يمنع المحدث من حمل المصحف في عيبة المتاع هي - بفتح العين المهملة - وهي وعاء يجعل فيه الثياب وجمعها عيب - بكسر العين وفتح الياء - كبدره وبدر وعياب وعييات ذكرهن الجوهري (وأما) البرنس - فبضم الباء والنون - قال الازهرى وصاحب المحكم وغيرهما البرنس كل ثوب رأسه منه ملتزق به دراعة كانت اوجبة او ممطرا والمطر - بكسر الميم الاولى وفتح الطاء - ما يلبس في المطر يتوقى به (وأما) الورس فسبق بيانه في باب زكاة الثمار (وقوله) مخيطا بالابر - بكسر الهاء

الاحرام وردائه وجهان (أحدهما) لا يجوز لان الثوب ينزع ويلبس وإذا نزع ثم أعاده كان كما لو استأنف لبس ثوب مطيب (وأصحهما) انه يجوز كما يجوز تطيب البدن وبه ضمه ينقل هذا الخلاف قولين والمشهور الازل وفي النهاية وجه ثالث وهو الفرق بين أن يبقى عليه عين بعد الاحرام فلا يجوز وبين أن لا يبقى فيجوز كما لو شد مسكاً في ثوبه واستدامه قال الامام والخلاف فيما إذا قصد تطيب الثوب (أما) إذا طيب بدنه فتعطر ثوبه تبعاً فلا حرج بلا خلاف والي هذا أشار في الكتاب حيث قال قصدا اليه فان جوزنا تطيب الثوب الاحرام فلا بأس باستدامه ما عليه بعد الاحرام كما في البدن لكن لو نزع ثم لبسه ففي الفدية وجهان (أحدهما) لا يلزم لان العادة في الثوب أن ينزع ويعاد فحمل

وفتح الباء - جمع ابرة (واما) اقباء فمدود وجمعه اقبية (ويقال) تقيبث القباء * قال الجواليقي قيل هو فارسي معرب وقيل عربي مشتق من القبو وهو الضم والجمع (واما) الدراعة فمثل القميص لكنها ضيقة الكمين وهي لفظة غريبة (واما) التبان - فبضم المثناة فوق بعدها باء موحدة مشددة - وهو سراويل قصيرة وسبق بيانه في باب الكفن (واما) الران فكالحف لكن لا قدم له وهو اطول من الحف (وقوله) وإن جعل لازاره حزة وأدخل فيها التسكة واتزر به جاز التسكة - بكسر التاء - معروفة (وقوله) حزة كذا وقع في المذهب وهو صحيح يقال حزة السراويل وحجزة السراويل بحذف الجيم وإثباتها لغتان مشهورتان ذكرهما صاحب المجمل والصحاح وآخرون وهي التي يجعل فيها التسكة (وقوله) إن زره أو خاطه أو شوكة لم يجوز لانه يصير كالخيط فشوكة - بتشديد الواو - معناه خله بشوك أو بمسلة ونحوها (واما) القفازان - بفتح الفاء مضمومة ثم فاء مشددة وبالزاي - وهو شيء يعمل لليدين يحشي بقطن ويكون له أزرار تزرر على الكفين والساعدين من البرد وغيره والله أعلم (أما) الاحكام فالحرمان على الرجل من اللباس في الاحرام ضربان (ضرب) متعلق بالرأس (وضرب) بباقي البدن (واما) الضرب الاول فلا يجوز للرجل ستر رأسه لا بمخيط كالقلنسوة ولا بغيره كالعمامة والازار والخرقه وكل ما يعد ساتراً فان ستر لزمه الفدية ولو توسد وسادة أو وضع يده على رأسه أو انغمس في ماء أو استظل بمحمل وهو دج جاز ولا فدية سواء مس المحمل رأسه ام لا وقال المتولي إذا مس المحمل رأسه وجبت الفدية وهذا ضعيف جداً أو باطل * قال الرافعي لم أره هنا لغيره والصواب انه جائز ولا فدية فيه لانه لا يعد ساتراً ولو وضع على رأسه زنبيل أو حملاً فطريقان (أصحهما) وبه قطع المصنف وكثيرون أو الأكترون يجوز ولا فدية لانه لا يقصد به الستر كما لا يمنع المحدث من حمل المصحف في متاع (والثاني) حكاه الخراسانيون فيه قولان (أصحهما) هذا (والثاني)

عفا وأصحهما أنها تلزم كما لو أخذ الطيب من بدنه ثم رده اليه وكما لو ابتدا لبس ثوب مطيب بعد الاحرام وفي الفصل مسألة أخرى وهي أن المرأة يستحب لها أن تخفض بالحناء يديها الي الكوعين قبل الاحرام روى « أن من السنة أن تمسح المرأة يديها للاحرام بالحناء وتمسح وجهها أيضاً بشيء من الحناء » (١) لانا نأمرها في الاحرام بنوع تكشف فلتة تملون البشرة بلون الحناء ولا يختص أصل

(١) « قوله » روى ان من السنة ان تمسح المرأة يديها للاحرام بالحناء : الشافعي والدارقطني والبيهقي من حديث عبد الله بن دينار عن ابن عمر انه كان يقول من السنة ان تدلك المرأة يديها بشيء من الحناء عشية الاحرام الحديث وفي اسناده موسى بن عبيد الربذي وهو واه : الحديث وقد ارسله الشافعي ولم يذكر ابن عمر *

يحرم وتجب به الفدية وممن ذكر الطريقين جميعا البغوي وممن قطع بتحريمه ابو الفتح سليم الرازي في الكفاية والمذهب الجواز * وقال صاحب الشامل حكى الشافعي في الام عن عطاء انه لا بأس بحمل المسكتل على رأسه ولم ينكر ذلك الشافعي ولا اعترض عليه قال وحكى ابن المنذر في الاشراف عن الشافعي انه قال عليه الفدية * قال صاحب الشامل قال اصحابنا هذا لا نعرفه في شيء من كتب الشافعي * وحكى ابو حامد في تعليقه ان الشافعي نص في بعض كتبه على وجوب الفدية فيه وحكى البندنجي وجوب الفدية عن نصه في الاملاء والله اعلم * (اما) إذا طلى رأسه بطين او حناء او مرهم او نحوها فان كان رقيقاً لا يستر فلا فدية وإن كان تخيماً ساتراً فوجهان (الاصح) وجوب الفدية وبه قطع البندنجي لانه ستر ولهذا لو ستر عورته بذلك صحت صلاته (والثاني) لانه لا يعد ساتراً والله اعلم * قال اصحابنا ولا يشترط لوجوب الفدية ستر جميع الرأس كما لا يشترط في وجوب فدية الحلق الاستيعاب بل تجب الفدية بستر قدر يقصد ستره لغرض كشد عصابة وإصاق لصوق لشجة ونحوها هكذا ضبطه امام الحرمين والغزالي واتفقوا اصحاب علي انه لو شد خيطاً على رأسه لم يضره ولا فدية * قال الرافعي وهذا ينتقض ما ضبط به الامام والغزالي فان ستر المقدار الذي يحويه الخيط قد يقصد لمنع الشعر من الانتشار وغيره فالوجه الضبط بتسميته ساتراً للرأس او بعضه * هذا كلام الرافعي والصواب ما قاله الامام والغزالي ولا ينتقض ما قاله بما قاله الرافعي لانها قالا قدر يقصد ستره والخيط

الاستحباب بحالة الاحرام بل هو محبوب في غيرها من الاحوال * « روى أن امرأة بايعت رسول الله صلى الله عليه وسلم فاخرجت يدها فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم « أين الحناء » (١) نعم في

(١) حديث * روي ان امرأة بايعت النبي صلى الله عليه وسلم فاخرجت يدها فقال عليه السلام : أين الحناء : ابو داود وابو يعلى من حديث عائشة ان هند بنت عتبة قالت يا بني الله يايعني قال لا أباعك حتي تغيري كفك كأنهما كفا سبع وفي اسناده مجهولات ثلاث : ورواه احمد والنسائي وابو داود من وجه آخر عن صفية بنت عصفمة عن عائشة قالت اومأت امرأة من وراء ستر بيدها الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقبض يده وقال ما ادري أيد رجل او يد امرأة قالت بل امرأة قال لو كنت امرأة لغيرت اظفارك بالحناء قال احمد في العلل هذا حديث منكر ورواه الطبراني وابو نعيم في المعرفة من حديث سوداء بنت عاصم قالت اتيت النبي ﷺ ابايه فقال اختضبي فاختضبت ثم جئت فبايعته وروى البزار من حديث مجاهد عن ابن عباس ان امرأة أتت رسول الله ﷺ تبايعه ولم تكن محتضبه فلم يبايعها حتى اختضبت وفيه عبدالله بن عبد الملك القهري وفيه ابن والطبراني في الاوسط من طريق عباد بن كثير الرملي عن شميسة بنت نهان عن مولاها مسلم بن عبد الرحمن قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم عام الفتح يبايع النساء على الصفا فجاءت امرأة كأن يدها يد رجل فاني ان يبايعها حتى ذهبت فغيرتها بصفورة *

ليس بـ «آثر» و فرق اصحابنا بين الخيط حيث جاز شد الرأس به والعصابة العريضة حيث لم يحجز بأنه لا يعد ساتراً بخلاف العصابة قال اصحابنا وسواء في التحريم ما يعتاد الستر به وما لا يعتاد كقلنسوة مقبورة وتجب الفدية بتغطيته البياض الذي وراء الاذان ذكره الرويانى وغيره وهو ظاهر ولو غطى رأسه بكف غيره فلا فدية كما لو غطاه بكف نفسه * هذا هو المذهب وبه قطع الجمهور وذكر صاحبنا الحاروى والبحر فيه وجهين (الصحيح) هذا (والثاني) وجوب الفدية لجواز السجود على كف غيره بخلاف كف نفسه والله علم * (الضرب الثاني) في غير الرأس قال اصحابنا يجوز للرجل المحرم ستر ما عدا الرأس من بدنه في الجملة وسنوضح تفصيله ان شاء الله تعالى * قال اصحابنا وإنما يحرم عليه لبس الخيط وما هو في معناه مما هو على قدر عضو من البدن فيحرم كل مخيط بالبدن أو بعضو منه سواء كان مخيطا بخيطة أو غيرها كما سنوضحه ان شاء الله تعالى * قال اصحابنا فيحرم عليه لبس القميص والسراويل والتبان والدراعة والخف والران ونحوها فان لبس شيئا من ذلك مختاراً عامداً أم ولزمه المبادرة الى ازالته ولزمته الفدية سواء قصر الزمان أم طال ولا خلاف في هذا * قال ابن المنذر أجمع العلماء على منع المحرم من لبس القميص والعمامة والقلنسوة والسراويل والبرنس والخف ولو لبس القباء لزمه الفدية سواء أخرج يديه من كفيه أم لا وسواء في ذلك جميع الاقبية وفيه وجه ضعيف في الحاروى وغيره انه ان كان من اقبية خراسان ضيق الأكم قصير الذيل وجبت الفدية وإن لم يدخل يده في كفه وان كان من اقبية العراق واسع السكم طويل الذيل لم تجب حتى يدخل يديه كفيه وهذا الوجه غريب ضعيف * وقال الدارمى إذا طرح القباء على كتفيه وأدخلها لزمته الفدية وقال ابن القطان فيه قولان وهذا أيضا غريب ضعيف والمذهب وجوب الفدية مطلقا * ولو ألقى على بدنه قباء أو فرجية وهو مضطجع قال إمام الحرمين ان صار على بدنه بحيث لو قام عد لابسه لزمته "فدية وإن كان بحيث لو قام أو قعد لم يستمسك عليه إلا بمزيد أمر فلا فدية * قال اصحابنا واللبس الحرام الموجب

حالة الاحرام « لا فرق بين ذات الزوج والخلية وفي سائر الاحوال يكره الخضاب للخلية قاله في الشامل وحيث يستحب فانما يستحب تعميم اليد بالخضاب دون التنقيش والتسويد والتطريف فقد روى أن النبي صلى الله عليه وسلم « نهى عن التطريف » (١) وهو أن تخضب أطراف الاصابع

(١) قوله ﴿ وحيث يستحب الاختضاب انما يستحب تعميم اليد دون النقش والتسويد والتطريف فقد روى انه صلى الله عليه وسلم نهى عن التطريف هو ان تختضب المرأة اطراف الاصابع هذا الحديث لم أجده لكن روى الطبرانى في ترجمة ام ليلى امرأة أبى ليلى من حديث ابن أبى ليلى قالت بآبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فكان فيما أخذ علينا ان نخضب الغمس ونتمشط بالفسل ولا نقحل ايدينا من خضاب وهذا لا يدل على المنع بل حديث عصمة عن عائشة

للفدية محمول على ما يعتاد في كل ملبوس فلو التحف بقميص أو قباء أو ارتدى بهما أو أنزرا بسر او بل
فلا فدية لانه لبس ليس لبسا له في العادة فهو كمن لفق ازاراً من خرق وطبقها وخاطها فلا فدية عليه
بلا خلاف وكذا لو التحف بقميص أو بعباءة أو ازار ونحوها ولفها عليه طاقا أو طاقين أو أكثر
فلا فدية وسواء فعل ذلك في النوم أو اليقظة قال أصحابنا وله أن يتقلد المصحف وحمايل السيف
وأن يشد الهميان والمنطقة في وسطه ويلبس الخاتم ولا خلاف في جواز هذا كله وهذا الذي ذكرناه
في المنطقة والهميان مذهبان وبه قال العلماء كافة إلا ابن عمر في اصح الروايتين عنه فكرههما وبه قال
نافع موله * قال أصحابنا ولا يتوقف التحريم والفدية على الخيط بل سواء الخيط وما في معناه وضابطه
انه يحرم كل ملبوس معمول على قدر البدن أو قدر عضو منه بحيث يحيط به بخياطة أو غيرها فيدخل
فيه درع الزرد والجوشن والجورب واللبد والمزق بعضه ببعض سواء المتخذ من جلد أو قطن أو كتان
أو غير ذلك ولا خلاف في هذا كله *

(فرع) اتفقت نصوص الشافعي والمصنف والاصحاب على انه يجوز أن يعقد الازار ويشد
عليه خيطان وأن يجعل له مثل الحجرة ويدخل فيها التكة ونحو ذلك لان ذلك من مصلحة الازار
فانه لا يستمسك إلا بنحو ذلك * هكذا عرح به المصنف والاصحاب في جميع طرقهم وكذا نص
عليه الشافعي في الام ونقل القاضي أبو الطيب في تعاليقه ان الشافعي نص على انه لا يجوز له أن يجعل
للازار حجرة ويدخل فيها التكة لانه يصير كالسر او بل وهذا نقل غريب ضعيف ونقل ابن المنذر
في الاشراف عن الشافعي انه قال لا يعقد على ازاره وهذا نقل غريب ضعيف يخالف المعروف
من نصوص الشافعي وطرق الاصحاب * قال الشافعي في الام ويعقد المحرم عليه ازاره لانه من صلاح
الازار قال والازار ما كان معقوداً . هذا نصه بحروفه . ويمكن أن يتأول ما نقله ابن المنذر على ان المراد
بالعقد العقد بالخياطة فهذا احرام كما ذكره المصنف في الكتاب والاصحاب * قال أصحابنا وله غرز
ردائه في طرف ازاره وهذا لا خلاف فيه لانه يحتاج اليه للاستمسك (وأما) عقد الرداء فحرام

ويكره لها أن تختضب بعد الاحرام لما فيه من الزينة وازالة الشعث ولو فعلت ففيه كلام نذكره في
الباب الثالث عند ذكر خضاب الرجل شعر لحيته ورأسه ان شاء الله تعالى *

قال ﴿ الثالثة أن يتجرد عن الخيط في ازار ورداء أبيضين ونعلين ﴾ *

إذا أراد الاحرام تجرد عن مخيط ثيابه اذ ليس للمحرم لبس الخيط على ما سيأتي وينبئ

المتقدم عند احمد وغيره فيه « لغبرت اظفارك » يدل على الجواز الا ان المصنف نظر الى المعنى في حال
الاحرام خاصة لانها انما امرت بخضب يديها لتستر بشرتها فاذا خضبت طرفيها لم يحصل احرام
تستروايتها في النقش والتطريف فتنة وقد امرت بالكشف في الاحرام *

وكذلك خله بخلال أو بمسلة ونحوها وكذلك ربط طرفه الى طرفه الآخر بخيط ونحوه وكله حرام موجب للفدية * هذا هو المذهب وقد نص الشافعي في الام على تحريم عقد الرداء وتابعه عليه المصنف وجماهير الاصحاب وفرق المصنف والاصحاب بين الرداء والازار حيث جاز عقد الازار دون الرداء بأن الازار يحتاج فيه الى العقد دون الرداء فعلى هذا إذا عقده أو رده أو خله بخلال أو مسلة أو جعل له شرجا وعري وربط الشرج بالعري لزمته الفدية * هكذا صرح به الشيخ أبو حامد والجمهور وهو مقتضى النص السابق في تحريم عقد الرداء وقالت طائفة من أصحابنا لا يحرم عقد الرداء كما لا يحرم عقد الازار وبهذا قطع إمام الحرمين والغزالي في البسيط والمتولى وغيرهم الا أن المتولى قال يكره عقده فان عقده فلا فدية ودليل هذا انه لا يعد مخيطا ودليل المذهب انه في معنى الخيط من حيث انه مستمسك بنفسه وقد أنكر أبو عمرو بن الصلاح على امام الحرمين تجويزه عقد الرداء قال ولعله لم يبالغه نص الشافعي والاصحاب في المنع من ذلك وحكي صاحب البيان عن الشيخ

ازار آ و رداء ونعلين * روي انه صلى الله عليه وسلم قال « يحرم أحدكم في ازار و رداء ونعلين » (١) ويستحب أن يكون الازار والرداء أبيضين « فان أحب الثياب الى الله تعالى البيض » (٢) وليكونا جديدين فان لم يجد فليكونا غسيلين ويكره المصبوغ لما روي عن عمر « انه رأى على طلحة رضي الله عنهما ثوبين مصبوغين وهو حرام فقال أيها الرهط انكم أمة يهتدى بكم فلا يلبس أحدكم من هذه الثياب المصبغة في الاحرام شيئا » (٣) (وقوله) في الكتاب أن يتجرد عن الخيط في ازار الى آخره ينبغى

(١) حديث * ليحرم أحدكم في ازار و رداء ونعلين : هذا الحديث قد ذكره الشيخ في المذهب عن ابن عمر وكأنه اخذه من كلام ابن المنذر فانه كذلك ذكره بغير اسناد وقد بيض له المنذري والنووي في الكلام على المذهب ووهم من عزاه الى الترمذي . نعم رواه ابن المنذر في الاوسط وأبو عوانة في صحيحه بسند على شرط الصحيح من رواية عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن سالم عن ابن عمر ان رجلا نادى النبي صلى الله عليه وسلم فقال ما يحتمل المحرم من الثياب فقال لا يلبس السراويل ولا القمص ولا البرانس ولا العمامة ولا ثوبا مسه زعفران ولا ورس وليحرم أحدكم في ازار و رداء ونعلين فان لم يجد نعلين فليلبس خفين وليقطعها حتى يكونا الى السكعين وقال ابن المنذر في مختصره ثبت ان النبي صلى الله عليه وسلم قال فذكره وله شاهد عند البخاري من طريق كريب عن ابن عباس قال انطلق رسول الله صلى الله عليه وسلم من المدينة بعد ما ترجل وادهن ولبس ازاره و رداءه هو واصحابه ولم ينه عن شيء من الازار والاودية يلبس الا المزعفر *

(٢) حديث * احب الثياب الى الله البياض سبق في كتاب الجمعة

(٣) حديث * رأى عمر طلحة يأتي في آخر الباب

أبي نصر صاحب المعتمد من العراقيين أنه قال لا فدية في عقد الرداء والمشهور في المذهب تحريم عقده ووجوب الفدية فيه والله أعلم *

(فرع) إذا شق الازار نصفين وجعل له ديلين واف على كل ساق نصفاً وشده فوجهان (الصحيح) المنصوص في الام نصاً صريحاً وجوب الفدية وبهذا قطع المصنف والجمهور ونقلوه ايضاً عن نصه في الام وتابعوه عليه وأطبق العراقيون على التصريح به وقطع به البغوى وآخرون من الخراسانيين قالوا فان فعل ذلك أمم ولزمته الفدية وهكذا نقله الغزالي في البسيط عن العراقيين قال وفيه احتمال انه لا فدية قاله إمام الحرمين قاله الرافعي الذي نقله الاصحاح وجوب الفدية لانه كالسراويل قال وقال إمام الحرمين لا فدية بمجرد اللف وعقده وانما يجب ان كانت خياطة أو شرج وعرى وقطع المتولي بأنه يكره ولا يحرم ولا فدية فيه لان الاحاطة على سبيل اللف ليست محرمة كما لو التحف بازار وقمص وعباءة * ووجه المذهب انه شبه السراويل في الصورة والله أعلم * قال المصنف قال الشافعي في الاملاء وان زر الازار أو شوكة أو خاطه لم يحجز وهذا الذي قاله متفق عليه * قال أصحابنا فان خالف لزمته الفدية لما سبق من الدليل *

(فرع) يحرم على الرجل لبس القفازين بلا خلاف وفي المرأة خلاف سنوضحه إن شاء الله تعالى ولو اتخذ الرجل لساعده أو لعضو آخر شيئاً مخيطاً أو للحيته خريطة يعلقها بها إذا خضبها فالمذهب تحريمه ووجوب الفدية وبهذا قطع ابن المرزبان والا كثيرون لانه في معنى القفاز وتردد الشيخ أبو محمد

أن يعلم فيه ان المعدود من السنن التجرد بالصفة المذكورة (قاما) مجرد التجرد فلا يمكن عده من السنن لان ترك لبس الخيط في الاحرام لازم ومن ضرورة لزومه لزوم التجرد قبل الاحرام وبالله التوفيق * قال ﴿ الرابعة أن يصلى ركعتي الاحرام ثم يلي حيث تتبعه به دابته وفي القديم حيث يتحلل عن الصلاة ﴾ *

﴿ يستحب أن يصلى قبل الاحرام ركعتين لما روى أنه صلى الله عليه وسلم «صلى بذى الخليفة ركعتين ثم أحرم» (١) وانما يستحب ذلك في غير وقت الكراهية (واما) في أوقات الكراهية فاصح

(١) حديث ﴿ انه صلى الله عليه وسلم صلى بذى الخليفة ركعتين ثم أحرم مسلم من حديث جابر نحوه واتفقا عليه من حديث ابن عمر انه كان يأتي مسجد ذي الخليفة فيصلى ركعتين ثم يركب فاذا استوت به راحلته قائمة أحرم ثم يقول هكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعل: لفظ البخاري ورواه احمد وابو داود والحاكم من حديث ابن عباس قال خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم حاجباً فلما صلى في مسجده بذى الخليفة ركعتيه اوجب في محله فاهل بالحج حين فرغ من ركعتيه »

الجويني في تحريمه لأن المقصود تحريم الملابس المعتادة وهذا ليس معتاداً *
(فرع) قد ذكرنا أن لبس الخف حرام على الرجل المحرم وهذا يجمع عليه سواء كان الخف صحيحاً أو مخرقاً لعموم الحديث الصحيح السابق (وأما) لبس المداس والحمحم والخف المقطوع أسفل من الكعبين فهل يجوز مع وجود النعلين فيه وجهان مشهوران ذكرهما المصنف والأصحاب (الصحيح) باتفاقهم تحريمه ونقله المصنف والأصحاب عن نص الشافعي وقطع به كثيرون أو الأكثرون وهو مقتضى قوله ﷺ في الحديث الصحيح السابق «فمن لم يجد النعلين فليلبس الخفين وليقطعهما حتى يكونا أسفل من الكعبين» والله أعلم *

(فرع) قال صاحب البيان قال الصيمري إذا أدخل رجله إلى ساق خفيه أو أدخل إحدى رجله إلى قرار الخف دون الأخرى فلا فدية لأنه ليس لبس خفين هذا كلامه (فأما) المسألة الثانية وهي إدخال إحدى الرجلين إلى قرار الخف فغلط صريح بل الصواب وجوب الفدية بلا خلاف هذا هو المفهوم من كلام الأصحاب وصرح به جماعة منهم المتولي لو لبس الخف في إحدى رجله لزمته الفدية لوجود مخالفة أمر الشارع وحصول الستر * هذا كلام المتولي وكلام غيره بمعناه قال أصحابنا لأنه لا فرق في الحرام الموجب للفدية بين ما يستوعب العضو أو بعضه كما لو ستر بعض رأسه أو لبس التميميص إلى سترته ونحو ذلك فإنه يجب الفدية بلا خلاف (وأما) المسألة الأولى فينبغي أن يجيء فيها الخلاف السابق في باب مسح الخفين فيما إذا أدخل رجله إلى ساق الخف ثم أحدث قبل استقرارها في القدم هل يجوز المسح أم لا (الأصح) لا يجوز فلا يكون لبساً فلا فدية (والثاني) يجوز المسح فيكون لبساً فتجب الفدية والله أعلم *

الوجهين السكراهة على مامر في فصل الاوقات المكروهة * ولو كان احرامه في وقت فريضة وصلاها أغتته ذلك عن ركعتي الاحرام ثم اذا صلى نوي ولبي وفي الافضل قولان (أصحهما) ان الافضل أن ينوي ويلبي حين تنبعث به دابته ان كان راكباً * وحين يتوجه الى الطريق إن كان ماشياً لما روى ان النبي صلى الله عليه وسلم «لم يهل حتي انبعثت به دابته (١)» قال الامام رحمه الله وليس المراد من انبعثت الدابة ثورانها بل المراد استواؤها في صوب مكة (والثاني) أن الافضل أنه

(١) حديث * انه صلى الله عليه وسلم لم يهل حتي انبعثت به راحلته : متفق عليه من حديث ابن عمر بهذا اللفظ وفي الباب عن جابر ان اهلل رسول الله صلى الله عليه وسلم من ذي الحليفة حين استوت به راحلته : رواه البخاري وعن أنس نحوه رواه ايضاً وعن ابن عباس عند الحاكم وعن سعد بن أبي وقاص كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا أخذ طريق الفرع اهل اذا استوت به راحلته رواه ابو داود والبخاري والحاكم *

(فرع) قال أصحابنا لو كان على المحرم جراحة فشد عليها خرقة فان كانت في غير الرأس فلا فدية وان كانت في الرأس لزمه الفدية لانه يمنع في الرأس المحيط وغيره السكن لا يتم عليه للعذر *

(فرع) قال الدارمي وغيره لو لف وسطه بعمامة أو أدخل يده في كم قميص منفصل عنه فلا فدية له *

(فرع) قال أصحابنا سواء في كل ما ذكرناه اللبس في زمن طويل وقصير وسواء الرجل والصبي لكن الصبي لا يأتى وتجب الفدية وهل تجب في ماله أم مال الولي فيه الخلاف السابق في الباب الاول *

(فرع) هذا الذي ذكرناه كله اذا لم يكن للرجل عذري اللبس فان كان عذري فيه مسائل (احداها) اذا احتاج الى ستر رأسه أو لبس المحيط لعذر كحر أو برد أو مداواة أو احتاجت المرأة الى ستر الوجه جازالستر ووجبت الفدية لقوله تعالى (فمن كان منكم مريضا أو به أذى من رأسه فغدية) الآية (الثانية) إذا لم يجد رداء لم يجزله لبس القميص بل يرتدى به ولو لم يجد ازارا أو وجد سراويل نظران لم يأت منه ازار لصغره أو لعدم آلة الخياطة أو لخوف التخلف عن القافلة ونحو ذلك فله لبسه ولا فدية لحديث ابن عباس السابق في أول الفصل * وان تأتى منه ازار وأمكنه ذلك بلا ضرر فهل يجوز لبس السراويل على حاله فيه طريقتان (المذهب) جواز له قطعه المصنف وسائر العراقيين والمتولي وآخرون من الخراسانيين والثاني حكاه البغوي وآخرون من الخراسانيين فيه وجهان (أحدهما) هذا (والثاني) لا يجوز بل يتعين جعله ازارا فان لبسه سراويل لزمه الفدية وبهذا الوجه قطع الفواراني ووجهه أنه غير مضطر الى السراويل

ينوى ويلبي كما تحلل من الصلاة وهو قاعد ثم يأخذ في السير وبه قال أبو حنيفة ومالك وأحمد لما روى عن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم « أهل حينئذ » (١) ويشتهر القول الاول بالجديد والثاني بالقديم ويروى أيضا عن المناسك الصغير من الام واختاره طائفة من الاصحاب وحملوا اختلاف الرواية على أن النبي صلى الله عليه وسلم أعاد التلبية عند انبعاث الدابة فظن من سمع أنه حينئذ ابى (٢) والاكثر على ترجيح الاول *

قال (الخامسة) أن يلبي عند النية ويجدها عند كل صعود وهبوط وحدث حادثة

(١) حديث (ابن عباس) أن النبي صلى الله عليه وسلم أهل في دبر الصلاة : اصحاب السنن والحاكم والبيهقي مطولا ومختصرا من حديثه وفي اسناده خفيف وهو مختلف فيه *

(٢) قوله (حمل طائفة من الاصحاب اختلاف الرواية على أنه صلى الله عليه وسلم أعاد التلبية عند انبعاث الدابة فظن من سمع أنه حينئذ ابى قلت هذا رواه ابو داود ايضا والبيهقي في حديث ابن عباس *)

والصواب الاول لعموم الحديث ولان في تسكليف قطعه مشقة وتضييع مال * هذا كله اذا لم يمكنه أن يتزر بالسر او يل على هيئته فان أمكنه لم يجوز لبسه على صفته فان لبسه لزمت الفدية * صرح به المتولى وغيره وهو ظاهر وقياسا على ما لو فقد الرداء ووجد القميص فانه لا يجوز لبسه بل يرتدى به كما سبق * وحيث جوزنا لبس السراويل لعدم الاضرار قلبسه فلا فدية * وان طال زمانه فلو وجد الاضرار لزمه نزعها في الحال فان أخر آثم ولزمت الفدية إن كان عالما صرح به الاصحاب واتفقوا عليه * واذا وجد السراويل ووجد اضرارا يباع ولائمن معه أو كان يباع باكثر من ثمن المثل جاز لبس السراويل * قال الدارمي وغيره ولو وهب له الاضرار لم يلزمه قبوله بل له لبس السراويل لمشقة الدية في قبوله وكذا لو وهب له ثمنه فان كان الواهب ولده ففي وجوب قبوله وجهان حكاهما الدارمي والقاضي أبو الطيب وغيرهما وهما كالوجهين في وجوب الحج ببذل الولد المال للمعضوب وسبق في بذل ثمن الماء في التيمم مثله * قال الدارمي والقاضي أبو الطيب وآخرون لو اعير ازار لم يجوز لبس السراويل هكذا قطع به الدارمي وقد سبق في وجوب قبوله عارية الثوب لمن يصلي فيه وجهان (الصحيح) وجوبه وهنا أولى بجريان الخلاف كطول زمان لبسه هنا في العادة ولو كان معه سراويل قيمته قيمة ازار فقد اطلق الدارمي أنه يلزمه أن يستبدل به ازارا اذا أمكنه * والصواب

وفي مسجد مكة ومنى عرفات وفيما عداها من المساجد قولان وفي حال الطواف قولان ويستحب رفع الصوت بها إلا للنساء *

لأن أن تعلم قوله وان يلبي عند النية بالواو لوجه قدمناه في أن التلبية من واجبات الاحرام لا من سننه ثم تسخير التلبية في دوام الاحرام مستحب قائما كان أو قاعداً راكباً كان أو ماشياً حتى في حالة الجنابة والحيض لأنه ذكر لا اعجاز فيه فاشبهه التسبيح وقد قال صلى الله عليه وسلم لعائشة رضي الله عنها حين حاضت « افعلي مايفعل الحاج غير أن لا تطوفي بالبيت » (١) وتجديدها أفضل في كل صعود وهبوط وحدوث حادث من ركوب أو نزول أو انضمام رفاق أو فراغ من صلاة وعند اقبال الليل والنهار ووقت السحر روى عن جابر رضي الله عنه « أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يلبي في حجته اذا لقي ركبا أو علا أكمة أو هبط واديا وفي أدبار المكتوبة ومن آخر الليل » (٢) ويستحب الاتيان بها في مسجد مكة وهو المسجد الحرام

(١) * (حديث) * انه صلى الله عليه وسلم قال لعائشة وقد حاضت افعلي مايفعل الحاج غير أن لا تطوفي بالبيت : متفق عليه من حديثها وقد تقدم في الحيض *

(٢) * (حديث) * جابر انه صلى الله عليه وسلم كان يلبي في حجته اذا لقي ركبا او علا اكمة او هبط واديا وفي ادبار المكتوبة وآخر الليل: هذا الحديث ذكره الشيخ في المذهب وبيض له النووي والمنذري

التفصيل ذكره القاضي أبو الطيب في تعليقه * قال ان امكنه ذلك من غير مضي زمان تظهر فيه عورته لزمه والا فلا والله أعلم * (الثالثة) اذا لم يجد نعلين جاز لبس المداس وهو المكعب ولبس خفين مقطوعين من اسفل الكعبين ولا فدية لحديث ابن عباس * ولو لبس الخفين المقطوعين لفقد النعلين ثم وجد النعلين وجب نزعهم في الحال فان اضر وجبت الفدية * هذا هو المذهب والمنصوص وبه قطع الجمهور كما قلنا في لبس السراويل بعد وجود الازار (والثاني) يجوز وبه قال أبو حنيفة وهو الوجه السابق في جواز لبس المداس والخفين المقطوعين مع وجود النعلين لأنهما في معنى النعلين ولهذا لا يجوز المسح عليهما وهذا ضعيف لان ظاهر الحديث تخصيص الاباحة لمن لم يجد نعلين وما ذكره من المسح ينتقض بالخف الخرق فانه لا يجوز المسح عليه مع تحريم لبسه ووجوب الفدية فيه * قال أصحابنا واذا جاز لبس الخفين المقطوعين لم يضر استتار ظهر القدمين بياقيه * قال أصحابنا والمراد بعقد الازار والخف أن لا يقدر علي تحصيله لعقده أو لعدم بذل ما لكه أو عجز عن ثمنه وأجرته ولو بيع بغيره أو نسيته أو وهب له لم يلزمه قبوله والله أعلم *

﴿ فرع ﴾ هذا الذي سبق كله في أحكام الرجل (أما) المرأة فالوجه في حقها كراؤها الرجل فيحرم ستره بكل ساتر كما سبق في رأس الرجل ويجوز لها ستر رأسها وسائر بدنائها بالخييط وغيره

ومسجد الحيف بمنى ومسجد ابراهيم عليه السلام بعرفة فانها مواضع النسك وفي سائر المساجد قولان (القديم) أنه لا يابى فيها حذرا من التشويش على المتعبدين والمصلين بخلاف المساجد الثلاثة فان التلبية معهودة فيها ويروى هذا عن مالك رحمه الله (والجديد) أنه يلبي فيها كسائر المساجد ويدل عليه اطلاق الاخبار الواردة في التلبية فانها لا تفرق بين موضع وموضع وهذا الخلاف على ما أورده الاكثرون في أصل التلبية فان استحبابنا رفع الصوت والا فلا وهو قضية نظم الكتاب * وجعل امام الحرمين الخلاف في أنه هل يستحب فيها رفع الصوت بالتلبية ثم قال ان لم يؤثر رفع الصوت بالتلبية في سائر المساجد ففي الرفع في المساجد الثلاثة وجهان وهل تستحب التلبية في

وقد رواه ابن عسكر في تخريجه لاحاديث المذهب من طريق عبد الله بن محمد بن ناجية في فوائده باسناد له الى جابر قال كان رسول الله ﷺ يلبي اذ لقي ركباً فذكره وفي اسناده من لا يعرف وروى الشافعي عن سعيد بن سالم عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر انه كان يلبي راكباً ونازلاً ومضطجعا وروي ابن ابى شيبه من رواية ابن سابط قال كان السلف يستحبون التلبية في اربعة مواضع في دبر الصلاة وإذا هبطوا واديا او علوه وعند التقاء الرقاق وعند خيشمة تعود وزاد واذا استقلت بالرجل راحلته *

كالقميص والخف والسر اويل وتستر من الوجه القدر اليسير الذي يلي الرأس لان ستر الرأس واجب لكونه عورة ولا يمكن استيعاب ستره إلا بذلك * قال اصحابنا والمحافظة على ستر الرأس بكهاله لكونه عورة أولى من المحافظة على كشف ذلك الجزء من الوجه * قال اصحابنا ولها أن تسدل على وجهها ثوبا متجافيا عنه بخشبة ونحوها سواء فعلته لحاجة كحر أو برد أو خوف

طواف القدوم والسعي بعده فيه قولان (الجديد) أنه لا يستحب لان فيها أدعية وأذكاراً خاصة فصار كل طواف الافاضة والوداع وقد روى عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه قال « لا يابى الطائف » (١) (والقديم) أنه يستحب ولكن لا يجهر بها بخلاف طواف الافاضة فان هناك شرع في أسباب التحلل فانقطعت التلبية وهذا التوجيه يعرفك ان قوله في الكتاب وفي حال الطواف قولان محمول على طواف القدوم وان كان اللفظ مطلقا وفي غيره من أنواع الطواف لا يلبى بلا خلاف * ويستحب رفع الصوت بالتلبية لقوله صلى الله عليه وسلم « أنا نى جبريل فامرني أن آمر أصحابي أن يرفعوا أصواتهم بالتلبية (٢) » وروى أنه صلى الله عليه وسلم قال « أفضل الحج العج والثج (٣) » والعج

(١) * (حديث) * ابن عمر انه كان يقول لا يابى الطائف لم اره هكذا لكن عند البيهقي عن مالك عن الزهري أنه كان يقول كان ابن عمر لا يابى وهو بطواف حول البيت: وروى عن ابن عمر خلاف ذلك أخرجه ابن أبي شيبة عن طريق ابن سيرين قال كان ابن عمر إذا طاف بالبيت ابى وفي البيهقي أيضا وابن أبي شيبة من طريق عبد الملك بن أبي ساجان سئل عطا متى يقطع المعتمر التلبية فقال قال ابن عمر اذا دخل الحرم وقال ابن عباس حين يمسح الحجر *

(٢) * (حديث) * أنا نى جبريل فامرني ان آمر أصحابي فيرفعوا أصواتهم بالتلبية : مالك في الموطأ والشافعي عنه واحمد واصحاب السنن وابن حبان والحاكم والبيهقي من حديث خلاد بن السائب عن ابيه قال التزمذى هذا حديث صحيح ورواه بعضهم عن خلاد بن السائب عن زيد بن خالد ولا يصح وقال البيهقي أيضا الاول هو الصحيح واما ابن حبان فصحيحها وتبعه الحاكم وزاد رواية ثالثة من طريق المطلب بن عبد الله بن حنطب عن أبي هريرة وروى احمد من حديث ابن عباس ان رسول الله ﷺ قال ان جبريل أنا نى فامرني ان اعلن التلبية وترجم البخارى رفع الصوت بالا هلال واورد فيه حديث انس صلى النبي ﷺ الظهر بالمدينة اربعا والعصر بذي الحليفة ركعتين وسمتهم يصرخون بهما جميعا وروى ابن أبي شيبة من طريق المطلب بن عبد الله ابن حنطب قال كان اصحاب رسول الله ﷺ يرفعون أصواتهم بالتلبية حتى تبيح أصواتهم *

(٣) * (حديث) * أفضل الحج العج والثج: التزمذى وابن ماجه والحاكم والبيهقي من حديث ابى بكر الصديق واستغربه التزمذى وحكى الدارقطنى الاختلاف فيه وقال الاشبه بالصواب

فتنة ونحوها أم لغير حاجة * فان وقعت الخشبة فاصابت الثوب بغير اختيارها ورفعته في الحال فلا فدية وإن كان عمداً أو استدامته لزمته الفدية وهل يحرم عليها لبس القفازين فيه قولان مشهوران (أصحهما) عند الجمهور تحريمه وهو ناصه في الاموالاملاء ويجب به الفدية (والثاني) لا يحرم ولا فدية ولو اختضبت ولفت على يدها خرقة فوق الخضاب أو لفنها بلا خضاب فالمذهب لا فدية وقيل قولان كالقفازين * وقال الشيخ أبو حامد إن لم تشد الخرقة فلا فدية وإلا فالقولان وقد سبقت هذه المسألة واضحة في أوائل هذا الباب عند استحباب الحناء للمرأة عند الاحرام *

هو رفع الصوت وإنما يستحب الرفع في حق الرجل ولا يرفع بحيث يجهد ويقطع صوته والنساء يقتصرن على اسماع أنفسهن ولا يجهرن كما لا يجهرن بالقراءة في الصلاة * قال القاضي الروياني ولو رفعت صوتها بالتلبية لم يحرم لأن صوتها ليس بعورة خلافاً لبعض أصحابنا * والاحب أن لا يزيد في التلبية على تلبية رسول الله صلى الله عليه وسلم بل يكررها وبه قال أحمد وعن أصحاب أبي حنيفة رحمهم الله أن الاحب الزيادة فيها وتلييته : « لبيك اللهم لبيك : لبيك لا شريك لك لبيك إن الحمد والنعمة لك والملك لا شريك لك » (١) (وقوله) ان قد تكسر على تقدير الابتداء وقد تفتح على معنى لان الحمد * فان رأى شيئاً يعجبه قل لبيك إن العيش عيش الآخرة (٢) ثبت ذلك عن رسول الله

رواية من رواه عن الضمحاك بن عثمان عن ابن المنكدر عن عبد الرحمن بن يربوع عن أبي بكر وقال احمد والبخاري والترمذي من قال فيه عن ابن المنكدر عن ابن عبد الرحمن بن يربوع عن ابيه عن أبي بكر فقد اخطأ وقال الدارقطني قال اهل النسب من قال سعيد بن عبد الرحمن بن يربوع فقد وهم وإنما هو عبد الرحمن بن سعيد بن يربوع وفي الباب عن جابر اشار اليه الترمذي ووصلة ابو القاسم في الترغيب والترهيب واسناده خطأ ورواية متروكة وهو اسحق بن أبي فروة وعن عبد الله ابن مسعود رواه ابن المقرئ في مسند أبي حنيفة من روايته عن قيس بن مسلم عن طارق بن شهاب عنه وهو عند ابن أبي شيبه عن أبي اسامة عن أبي حنيفة ومن طريق أبي اسامة اخرجه ابو يعلى في مسنده

(١) * (حديث) * التلبية لبيك اللهم لبيك الحديث متفق عليه من حديث ابن عمر *
(٢) * (قوله) * ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه كان اذا رأى شيئاً يعجبه قال لبيك ان العيش عيش الآخرة : ابن خزيمة والحاكم والبيهقي من حديث عكرمة عن ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم وقف بعرفات فلما قال لبيك اللهم لبيك قال انما الخير خير الآخرة ورواه سعيد بن منصور من حديث عكرمة مرسلاً قال نظر رسول الله صلى الله عليه وسلم الي من حوله وهو واقف بعرفة فقال فذكره وروى الشافعي عن سعيد بن سالم عن ابن جريج عن حميد الاعرج عن مجاهد قال كان النبي صلى الله عليه وسلم يظهر من التلبية لبيك اللهم

﴿ فرع ﴾ هذا الذي ذكرناه في إحرام المرأة ولبسها هو المشهور من نصوص الشافعي والاصحاب ولم يفرقوا بين الحرة والامة * وقال القاضي أبو الطيب في تعليقه هذا المذكور هو حكم الحرة (فاما) الامة ففي عورتها وجهان (أحدهما) أنها كالرجل فعورتها ما بين سرتها وركبتها (والثاني) جميع بدنها عورة إلا رأسها ويديها وساقها * قال فعلى هذا الثاني فيها وجهان * قال القاضي أبو حامد هي كالحرّة في الاحرام فيثبت لها حكم الحرّة في كل ما ذكرنا قال ومن أصحابنا من قال وفي ساقها ورأسها وجهان كالقازين للحرّة * قال وإن قلنا هي كالرجل فوجهان (أحدهما) أنها كالرجل في حكم الاحرام (والثاني) كالمرأة * قال وإن كان نصفها حرا ونصفها رقيقا فهل هي كالامة أو كالحرّة فيه وجهان * هذا آخر كلام القاضي أبي الطيب وهو شاذ والمذهب ماسبق *
﴿ فرع ﴾ (أما) الخنثى المشكل فقال أصحابنا إن ستر وجهه فلا فدية فيه لاحتمال أنه رجل وإن ستر رأسه فلا فدية لاحتمال أنه امرأة وإن سترها وجبت لتيقن سترها ليس له ستره * قال القاضي أبو الفتوح فإن كشف رأسي ووجهي قلنا فيه ترك للواجب قال ولو قيل يؤمر بكشف الوجه كان صحيحا لانه إن كان رجلا فكشف وجهه لا يؤثر ولا يمنع منه وإن كان امرأة فهو الواجب قال صاحب البيان وعلى قياس قول أبي الفتوح إذا لبس الخنثى قميصا أو سراويل أو خفا فلا فدية لجواز كونه امرأة ويستحب أن لا يستتر بالقميص والخف والسراويل لجواز كونه رجلا ويمكنه ستر ذلك بغير الخيط * هكذا ذكر حكم الخنثى جمهور الاصحاب وقال القاضي أبو الطيب في تعليقه

صلى الله عليه وسلم وروى في بعض الروايات أنه قال في تلبيته « ابيك حقا حقا تعبدا ورقا » (١) ولو زاد على تلبية رسول الله صلى الله عليه وسلم لم تقل بأنه مكروه روى عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه كان يزيد فيها « ابيك ابيك ابيك وسعديك والخير يديك والرغباء اليك والعمل » (٢) ويستحب إذا فرغ من التلبية أن يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم وأن يسأل الله رضوانه والجنة ويستعين به من النار يقول أسألك رضاك وأسألك الجنة وأعوذ بك من النار روى أن النبي ﷺ

ليبك الحديث قال حتى إذا كان ذات يوم والناس يصرفون عنه كأنه اعجبته ما هو فيه فزاد فيها لبيك إن العيش عيش الآخرة *

(١) * (قوله) * روى في بعض الروايات أنه صلى الله عليه وسلم قال في تلبيته لبيك حقا حقا تعبدا ورقا: البزار من حديث انس وذكر الدارقطني في العلل الاختلاف فيه وساقه بسنده مرفوعا ورجح وقفه *

(٢) * (قوله) * وكان ابن عمر يزيد فيها لبيك وسعديك الحديث رواه مسلم وفي رواية له ذكر الزيادة عن عمر

لا لخلاف انا تأمره بالستر ولبس المحيط كما تأمره في صلاته أن يستتر كالمراة قال وهل تلزمه الفدية فيه وجهان (أصحها) لا لأن الاصل براءته (والثاني) يلزمه احتياطاً كما يلزمه الستر في صلاته احتياطاً للعبادة والله أعلم *

(فرع) في مذاهب العلماء فيمن لم يجد نعلين قد ذكرنا أن مذهبنا أنه يجوز له لبس مخفين بشرط قطعها أسفل من التكبين ولا يجوز من غير قطعها وبه قال مالك وأبو حنيفة وداود والجمهور وهو مروي عن عمر بن الخطاب وعبد الله بن عمر وعروة والنخعي * وقال أحمد يجوز لبسها من غير قطع وروى ذلك عن عطاء وسعيد بن سالم القداح واحتج أحمد بحديث ابن عباس أن النبي ﷺ قال « سمعت رسول الله ﷺ يخطب بمرفأفت يقول النمرأول لمن لم يجد الأزار والخفاف لمن لم يجد النعلين يعني المحرم » رواه البخاري ومسلم وعن جابر قال قال رسول الله ﷺ « من لم يجد نعلين فليلبس خفين ومن لم يجد إزاراً فليلبس سراويل » رواه مسلم * واحتج أصحابنا بحديث ابن عمر أن رجلاً سأل النبي ﷺ ما يلبس المحرم من الثياب فذكر الحديث السابق في أول الفصل إلى

« كان إذا فرغ من تلبيته في حج أو عمرة سأل الله رضوانه والجنة واستعاذ برحمته من النار » (١) ثم يدعو بما أحب ولا يتكلم في أسماء تلبيته بأمر ونهى وغيرها لكان لو سلم عليه رد نص عليه ومن لم يحسن التلبية بالعربية أبى بلسانه (واعلم) أنه يستحب الاتيان بالحنين الحسن على الترتيب المذكور في الكتاب نعم لم أر ما يقتضى ترتيباً بين التطيب والتجود ويستحب أيضاً المحرم أن يتأهب الاحرام بحلق الشعر وتقليم الظفر وقص الشارب وقد روي انه ﷺ « كان إذا أراد أن يحرم غسل رأسه باشتان وخطمي » (٢) وبالله التوفيق *

(١) * (حديث) * روى انه صلى الله عليه وسلم كان إذا فرغ من تلبيته في حج أو عمرة سأل الله رضوانه والجنة واستعاذ برحمته من النار: الشافعي من حديث خزيمه بن ثابت وفيه صالح بن محمد بن أبي زائدة ابو واقد الليثي وهو مدني ضعيف وأما ابراهيم بن أبي يحيى الراوى عنه فلم يتفرد به بل تابعه عليه عبد الله بن عبد الله الاموي أخرجه البيهقي والدارقطني *

(٢) * (حديث) * انه صلى الله عليه وسلم كان إذا أراد أن يحرم غسل رأسه باشتان وخطمي الدارقطني من حديث عائشة وفيه عبد الله بن محمد بن عقيل وهو مختلف فيه *

* (حديث) * عمر انه رأى على طلحة ثوبين مصبوغين وهو حرام فقال أيها الرهط انكم أئمة يقتدى بكم فلا يلبس احدكم من هذه الثياب المصبغة في الاحرام: مالك في الموطأ عن نافع انه سمع أوس بن عمرو يحدث عبد الله بن عمر أن عمر رأى على طلحة بن عبيد الله ثوباً مصبوغاً فذكر نحوه واتى منه *

قوله ﷺ « لا أحد لا يجد النعلين فليلبس الخفين وليقطعهما أسفل من الكعبين » رواه البخاري ومسلم وأجاب الشافعي والاصحاب عن حديثي ابن عباس وجابر بأن حديث ابن عمر فيه زيادة فلا تأخذ به أولى ولأنه مفسر وخبر ابن عباس مجمل فوجب ترجيح حديث ابن عمر قال الشافعي وابن عمر وابن عباس حافظان عدلان لا مخالفة بينهما لكن زاد أحدهما زيادة فوجب قبولها والله أعلم *

(فرع) قد ذكرنا أنه إذا لم يجد إزار اجاز له لبس السراويل ولا فدية وبه قال أحمد وداود وجهه والعلامة * وقال مالك وأبو حنيفة لا يجوز له لبسه وإن عدم الإزار فإن لبسه لزمه الفدية * وقال الرازي من الخنفة يجوز لبسه وعليه الفدية * ودليلنا حديث ابن عمر وابن عباس المذكورين في الفرع والقياس على من عدم النعلين فإنه ليس له لبس الخفين المقطوعين ولا فدية عليه بالاتفاق والفرق بينه وبين ما قاسوا عليه من تحريم لبس القميص إذا لم يجد الرداء لا يجب عليه لبسه فلا ضرورة إليه بخلاف الإزار فإنه يجب لبسه لستر العورة فإذا لم يجد عدل إلى السراويل ولأن السراويل لا يمكنه أن يتز به ويمكنه أن يرتدي بالقميص (وإذا قلنا) لو أمكنه أن يتز بالسراويل لم يحز لبسه كما سبق إيضاحه *

(فرع) قد ذكرنا أنه لا يجوز للمحرم لبس القباء سواء أخرج يديه من كفيه أم لا فإن لبسه لزمه الفدية وبه قال مالك وحكاه ابن المنذر عنه عن الأوزاعي * وقال إبراهيم النخعي وأبو حنيفة وأبو ثور والخزقي من أصحاب أحمد يجوز لبسه إذا لم يدخل يديه في كفيه * دليلنا على تحريمه حديث ابن عمر « أن رجلا أتى إلى النبي ﷺ فقال يا رسول الله ما يلبس المحرم من الثياب قال لا يلبس القميص ولا العمامة ولا البرنس ولا السراويل ولا القباء ولا ثوبا يمسه ورس أو زعفران » رواه

الفصل الثالث

في سنن دخول مكة

قال (وهي أن يغتسل بذي طوى ويدخل مكة من ثنية كداء ويخرج من ثنية كدى وإذا وقع بصره على الكعبة قال اللهم زد هذا البيت تشريفا وتعظيما وتكريما ومهابة وبراً وزد من شرفه وعظمه ممن حجه أو اعتمره تشريفاً وتعظيماً وتكريماً ومهابة وبراً ثم يدخل البيت من باب بني شيبه فيؤم الركن الأسود ويبتدىء طواف القدوم) *

باب دخول مكة وبقيّة أعمال الحج إلى آخرها

البيهقي باسناد صحيح علي شرط الصحيح قال البيهقي وهذه الزيادة وهي ذكر القباء صحيحة مخوطة وعن ابن عمر ايضا قال « نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن لبس القميص والاقبية والسراويلات والخفين الا أن لا يجد نعلين » رواه البيهقي باسناد صحيح ولأنه مخيط فكان محرما موجبا للفدية كالجبية (وأما) تشبيههم إياه بمن التحف بقميص فلا يصح لأن ذلك لا يسمى لبسا في القميص ويسمى لبسا في القباء ولأنه غير معتاد في القميص ومعتاد في القباء والله أعلم »

﴿ فرع ﴾ قد ذكرنا أن مذهبنا أنه يجوز للمحرم أن يستظل في المحمل بما شاء راكبا ونازلا وبه قال أبو حنيفة * وقال مالك وأحمد لا يجوز أن يفعل فعله الفدية وعن أحمد رواية أخرى أنه لا فدية واجمعوا على أنه لو قعد تحت خيمة أو سقف جاز ووافقونا على أنه إذا كان الزمان يسيرا في المحمل فلا فدية وكذا لو استظل بيده ووافقونا أنه لا فدية * وقد يحتج بحديث عبد الله بن عباس ابن أبي ربيعة قال « صحبت عمر بن الخطاب رضي الله عنه فما رأيته مضطربا فسطاطا حتى رجع » رواه الشافعي والبيهقي باسناد حسن وعن ابن عمر « أنه أبصر رجلا على بعيره وهو محرم قد استظل بينه وبين الشمس فقال اضح لمن احرمت له » رواه البيهقي باسناد صحيح * وعن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « مامس محرم بضحي للشمس حتى تغرب الا غربت بذنوبه حتى يعود كما ولدته أمه » رواه البيهقي وضعفه * دليلنا حديث أم الحصين رضي الله عنها قالت « حججنا مع رسول الله ﷺ حجة الوداع فرأيت أسامة وبلاوا واحدهما أخذ بخطام ناقة النبي صلى الله عليه وسلم والآخر

المحرم بالحج قد يقرب من مكة ووقت الوقوف ضيق فيمدل عن الجادة الى عرفة فاذا وقف دخلها وهكذا يفعل الحجاج الآن غالبا وقد يتسع الوقت فيدخلونها ثم يخرجون منها إلى عرفة وهكذا فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم (١) وفي الفصل وما بعده ما هو مبني على التصور الثاني وهكذا هو في مصنفات عامة الاصحاب رحمهم الله ونحن ننبه على ما يفترق فيه التصوران في مواضع الحاجة إن شاء الله تعالى * إذا عرفت ذلك فلدخول مكة سنن (منها) أن يغتسل بذى طوي وهو من سواد مكة قريب منها * روى عن ابن عمر رضي الله عنهما « أنه كان لا يقدم مكة الا بات بذى طوي حتى يصبح ويغتسل ثم يدخل مكة ويذكر عن النبي ﷺ أنه فعله » (٢) (واعلم) ان القصد بقوله أن يغتسل

- (١) * (حديث) * أنه صلى الله عليه وسلم دخل مكة ثم خرج منها الى عرفة : لم اره هكذا لكنه الواقع وصرح بذلك في عدة احاديث صحيحة بغير هذا اللفظ *
(٢) * (حديث) * ابن عمر أنه كان لا يقدم مكة الا بات بذى طوي حتى يصبح الحديث تقدم *

رافع ثوبه يستتره من الحر حتى رمى جرة العقبة» رواه مسلم في صحيحه، ولأنه لا يسمى لبسا (وأما) حديث جابر المذكور فقد ذكرنا أنه ضعيف مع أنه ليس فيه نهى وكذا فعل عمر وقول ابن عمر ليس فيه نهى ولو كان فحديث أم الحصين مقدم عليه والله أعلم *

(فرع) مذهبننا أنه يجوز الرجل المحرم ستر وجهه ولا فدية عليه وبه قال جمهور العلماء * وقال أبو حنيفة ومالك لا يجوز كراهته * واحتج لهما بحديث ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في المحرم الذي خر من بعيره «ولا تخمروا وجهه ولا رأسه» رواه مسلم وعن ابن عمر أنه كان يقول «ما فوق الذقن من الرأس فلا يخمره المحرم» رواه مالك والبيهقي وهو صحيح عنه * واحتج أصحابنا برواية الشافعي عن سفيان بن عيينة عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه «أن عثمان بن عفان وزيد ابن ثابت ومروان بن الحكم كانوا يخمرون وجوههم وهم حرم» وهذا اسناد صحيح وكذلك رواه البيهقي ولكن القاسم لم يدرك عثمان وأدرك مروان * واختلفوا في إمكان إدراكه زيدا * وروى مالك والبيهقي بالاسناد الصحيح عن عبد الله بن أبي بكر عن عبد الله بن عامر بن ربيعة قال «رأيت عثمان بالعرج وهو محرم في يوم صائف قد غطى وجهه بقطيفة أرجوان» (والجواب) عن حديث ابن عباس أنه إنما نهى عن تغطية وجهه لصيانة رأسه لا لقصد كشف وجهه فانهم لو غطوا وجهه لم يؤمن أن يغطوا رأسه ولا بد من تأويله لأن مالكاً وأبا حنيفة يقولان لا يمتنع من ستر رأس الميت ووجهه والشافعي وموافقه يقولون يباح ستر الوجه دون الرأس فتعين تأويل الحديث (وأما) قول ابن عمر فعارض بفعل عثمان وموافقيه والله أعلم *

بذي طوى بيان استحباب موضع الغسل (فأما) كون الغسل للدخول مستحباً فقد ذكره مرة في الفصل الثاني من هذا الباب ومرة قبل ذلك في كتاب الجمعة (ومنها) أن يدخل من ثنية كداء - بفتح الكاف والمدة - وهو من أعلى مكة وإذا خرج خرج من ثنية كدى - بضم الكاف - وهو على ما يشعر به كلام الأكثرين بالمدة أيضاً ويدل عليه أنهم كتبوه بالالف ومنهم من قال أنه بالياء وروى فيه شعراً وهو من أسفل مكة * وروى أن النبي صلى الله عليه وسلم «كان يدخل مكة من الثنية العليا ويخرج من الثنية السفلى» (١) ذل أصحاب هذه السنة في حق من جاء من طريق المدينة والشام وأما الجاؤون من سائر الأقطار فلا يؤمرون بأن يدوروا حول مكة ليدخلوا من ثنية كداء وكذلك القول في إيقاع الغسل بذي طوى وقالوا إنما دخل النبي صلى الله عليه وسلم من تلك الثنية اتفاقاً لا قصداً

(١) * (حديث) * أنه صلى الله عليه وسلم كان يدخل مكة من الثنية العليا ويخرج من الثنية السفلى : متفق عليه عن حديث ابن عمر وله الفاظ وفي الباب عندهما عن عائشة *

﴿ فرع ﴾ قد ذكرنا ان الاصح عندنا تحريم لبس القفازين على المرأة وبه قال عمر وعلي وعائشة رضي الله عنهم * وقال الثوري وابو حنيفة يجوز وحكى ذلك عن سعد بن ابى وقاص رضي الله عنه * ﴿ فرع ﴾ قد ذكرنا ان مذهبنا انه يجوز ان يتقلد السيف وبه قال الاكثر ونقل القاضى ابو الطيب عن الحسن البصرى كراسته وعن مالك انه لا يجوز * قال المصنف رحمه الله * ﴿ ويحرم عليه استعمال الطيب في ثيابه وبدنه لحديث ابن عمر رضي الله عنهما ان النبي ﷺ قال « ولا يلبس من الثياب مامسه ورس او زعفران » وتجب به الغدية قياسا على الخلق ولا يلبس ثوبا مبخرا بالطيب ولا ثوبا مصبوغا بالطيب وتجب به الغدية قياسا على مامسه الورس والزعفران وإن علق بخفه طيب وجبت به الغدية لانه ملبوس فهو كالثوب ويحرم عليه استعمال الطيب في بدنه ولا يجوز أن يأكله ولا أن يكتحل به ولا أن يستعط به ولا يحتقن به فان استعماله في شيء من ذلك لزمته الغدية لانه اذا وجب ذلك فيما يستعمله في الثياب فلا أن يجب فيما يستعمله في بدنه أولى وإن كان الطيب في طعام نظرت فان ظهر في طعمه أو رائحته لم يجوز أكله وتجب به الغدية وان ظهر ذلك في لونه وصبغ به اللسان من غير طعم ولا رائحة فتد قال في المختصر الاوسط

لانها على طريق المدينة وههنا شيان (أحدهما) أن قضية هذا الكلام أن لا يتعلق بذلك واستحباب بالدخول من تلك الثنية في حق الجائين من طريق المدينة أيضا وهكذا أطلق الامام نقله عن الصيدلاني (والثاني) أن الشيخ أبا محمد نازع فيما ذكره من موضع الثنية وقال ليست هي على طريق المدينة بل هي في جهة المعلى وهو في أعلى مكة والمرور فيه يفضى الى باب بني شيبه ورأس الردم وطريق المدينة يفضى الى باب ابراهيم عليه السلام * ثم ذهب الشيخ الى استحباب الدخول منها لكل جاء تأسيًا برسول الله صلى الله عليه وسلم والامام ساعد الجهرى في الحكم الذي ذكره وشهد للشيخ بان الحق في موضع الثنية ما ذكره * (ومنها) اذا وقع بصره على البيت قال ما روي في الخبر وهو أن النبي صلى الله عليه وسلم « كان اذا رأى البيت رفع يديه وقال اللهم زد هذا البيت تشريفًا وتعظيمًا وتكريما ومهابة وزد من شرفه وعظمته ممن حجه أو اعتمره تشريفًا وتكريما وتعظيمًا وبراً » (٢)

(١) * (حديث) * انه صلى الله عليه وسلم كان إذا رأى البيت رفع يديه ثم قال اللهم زد هذا البيت تشريفًا وتعظيمًا وتكريما ومهابة وزد من شرفه وعظمته ممن حجه أو اعتمره تشريفًا وتكريما وتعظيمًا ومهابة وبراً : البيهقي من حديث سفيان الثوري عن أبي سعيد الشامي عن مكحول به مرسلًا وسياقه اتم وأبو سعيد هو محمد بن سعيد المصلوب كذاب ورواه الازرق في تاريخ مكة من حديث مكحول أيضا وفيه مهابة وبراً في الموضعين وهو ما ذكره الغزالي في الوسيط

من الحج لا يجوز وقال في الام والاملاء يجوز قال أبو اسحق يجوز قولاً واحداً وتأول قوله في الاوسط على ما إذا كانت له رائحة ومنهم من قال فيه قولان (أحدهما) لا يجوز لأن اللون احدي صفات الطيب فمنع من استعماله كالطعم والرائحة (والثاني) يجوز وهو الصحيح لأن الطيب بالطعم والرائحة * ﴿الشرح﴾ حديث ابن عمر رواه البخاري ومسلم (وقوله) قياساً على الخلق إنما قاس عليه لأنه منصوص عليه في القرآن وفي حديث كعب بن عجرة السابق (وقوله) وإن علق بخنجر طيب قال الفارقي وفرض هذا في النعل أولى لأن النعل يجوز له لبسه والخنجر يحرم لبسه قال ويمكن تصويره بأن يكون قد لبسه ولزمته الفدية وعلق به الطيب فيلزمه فدية هذا كلامه وهو متصور في النعل وفي الخنجر كما ذكره وفيما لو لبس خفاً مقطوعاً للعجز عن النعالين وفيما لو لبس الخفين جاهلاً بتحريمهما وعلق به طيب وهو يعلم تحريمه (أما) الاحكام فقال الشافعي والاصحاب يحرم علي الرجل والمرأة استعمال الطيب وهذا مجمع عليه لحديث ابن عمر * قال اصحابنا واستعمال الطيب هو أن ياصق الطيب يده أو ملبوسه على الوجه المعتاد في ذلك الطيب فلو طيب جزءاً من بدنه بغالية أو مسك

ويستحب أن يضيف اليه « اللهم أنت السلام ومنك السلام فحينا ربنا بالسلام » يروى ذلك عن عمر رضي الله عنه (١) ويؤثر أيضاً أن يقول « اللهم إنا كنا نحل عقدة ونشد أخرى ونهبط واديا

وتعقبه الرافعي بأن البر لا يتصور من البيت واجب النووي بأن معناه أكثر برزائره ورواه سعيد بن منصور في السنن له من طريق برد بن سنان سمعت ابن قسامة يقول إذا رأيت البيت فقل اللهم زده فذكره سواء ورواه الطبراني في مرسل حذيفة بن اسيد مرفوعاً وفي استاده عاصم الكوزي وهو كذاب واصل هذا الباب ما رواه الشافعي عن سعيد بن سالم عن ابن جريج أن النبي صلى الله عليه وسلم كان فذكره مثل ما أورده الرافعي إلا أنه قال وكرمه بدل وعظمه وهو معضل فيما بين ابن جريج والنبي ﷺ قال الشافعي بعد أن أورده ايس في رفع اليدين عند رؤية البيت شيء فلا اكرمه ولا استحبه قال البيهقي فكانه لم يعتمد على الحديث لا لقطاعه *

(١) قوله ﴿ ويستحب أن يضيف اليه اللهم أنت السلام ومنك السلام فحينا ربنا بالسلام » يروى ذلك عن عمر: قلت رواه ابن المناس عن هشيم عن يحيى بن سعيد عن محمد بن سعيد بن المسيب عن أبيه أن عمر كان إذا نظر إلى البيت قال اللهم أنت السلام ومنك السلام فحينا ربنا بالسلام كذا قال هشيم ورواه سعيد بن منصور في السنن له عن ابن عيينة عن يحيى بن سعيد فلم يذكر عمر ورواه الحاتم من حديث ابن عيينة عن ابراهيم بن طريف عن حميد بن يعقوب سمع سعيد بن المسيب قال سمعت من عمر يقول كلمة مابقي احد من الناس سمعها غيري سمعته يقول إذا رأى البيت فذكره ورواه البيهقي عنه *

مسحوق أو ماء ورد لزمته الفدية سواء الاصاق بظاهر البدن أو باطنه بأن أكله أو احتقن به أو استعط أو اكتحل أو لطخ به رأسه أو وجهه أو غير ذلك من بدنه أثم ولزمته الفدية ولا خلاف في شيء من ذلك إلا الحقنة والسعوط ففيهما وجه أنه لا فدية فيهما * حكاه الرافعي وهو ضعيف (والمشهور) وجوب الفدية وبه قطع المصنف والجمهور ولو لبس ثوبا مبخر أبا الطيب أو ثوبا مصبوغا بالطيب أو علق بنعله طيب لزمته الفدية لما ذكره المصنف ولو عبت رائحة الطيب دون عينه بأن جلس في دكان عطار أو عند السكبة وهي تبخر أو في بيت يبخر ساكنه فلا فدية بلا خلاف ثم إن لم يقصد الموضع لاشتمام الرائحة لم يكره وإن قصد لاشتمامها ففي كراهته قولان للشافعي (أصحها) يكره وبه قطع القاضي أبو الطيب وآخرون وهو نصه في الاملاء (والثاني) لا يكره وقطع القاضي حسين بالكراهة وقال إنما القولان في وجوب الفدية (والمذهب) الأول وبه قطع الآكثرون وقطع البندنجي أنه لا يكره القرب من السكبة لشم الطيب * قال وإنما القولان في غيرها وليس كما قال بل المذهب طرد الخلاف في الجميع ولو احتوى على مجرة فتبخر بالعود بدنه أو ثيابه لزمته الفدية

ونعلو آخر حتى أتيناك غير محبوب أنت عنا إليك خرجنا وبينك حججنا فارحم ملق رحالنا يقناء بينك» (١) ويدعو بما أحب من مهات الدنيا والآخرة وأهمها سؤال المغفرة (واعلم) أن بناء البيت رفيع يرى قبل دخول المسجد في موضع يقال له رأس الردم إذا دخل الداخل من أعلا مكة وحينئذ يقف ويدعو بما ذكرنا * (ومنها) أن يقصد المسجد كما فرغ من الدعاء ويدخله من باب بني شيبه وقد أطبقوا على استحبابه لكل قادم لأن النبي صلى الله عليه وسلم «دخل المسجد منه قصدا لا اتفاقا فإنه لم يكن على طريقه وإنما كان على طريقه باب إبراهيم عليه السلام» (٢) والدوران حول المسجد لا يشق بخلاف الدوران حول البلد وكان المعنى فيه أن ذلك الباب في جهة باب السكبة والركن الأسود وإن كان في زاوية المسجد ويبتدىء كما دخل بطواف القدوم * روي أن النبي ﷺ

(١) قوله ﷺ ويؤثر أن يقول اللهم إنا كنا نحل عقدة ونشد أخرى إلى آخره الشافعي عن بعض من مضى من أهل العلم فذكره *

(٢) حديث ﷺ أن رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل المسجد من باب بني شيبه: الطبراني من حديث ابن عمر دخل رسول الله رسول الله صلى الله عليه وسلم ودخلنا معه من باب بني عبد مناف وهو الذي يسميه الناس باب بني شيبه وخرجنا معه إلى المدينة من باب الحزورة وهو من باب الحناطين وفي أسناده عبد الله بن نافع وفيه ضعف وقال البيهقي رويناه عن ابن جريج عن عطاء قال يدخل المحرم من حيث شاء ودخل النبي صلى الله عليه وسلم من باب بني شيبه وخرج من باب بني مخزوم إلى الصفا

بلا خلاف لأنه يعد استعمالاً ولو مس طيباً يابساً كالمسك والكافور والدرجيرة فإن علق بيده لونه وريحه وجبت الفدية بلا خلاف لأن استعماله هكذا يكون وإن لم يعلق بيده شيء من عينه لكن عيقت به الراحة ففي وجوب الفدية قولان (الأصح) عند الأكثرين وهو نصه في الأوسط لا تجب لأنها عن مجاورة فأشبهه من قعد عند الكهبة وهي تبخر (والثاني) تجب ويصحح القاضي أبو الطيب وهو نصه في الأم والاملاء والقديم لأنها عن مباشرة وإن كان الطيب رطباً فإن علم أنه رطب وقصد منه فعلق بيده لزمته الفدية وإن ظن أنه يابس فسه فعلق بيده فقولان (أحدهما) تجب الفدية لأنه منه قاصداً فصار كمن علم أنه رطب (والثاني) لا لأنه علق به بغير اختياره فصار كمن رش عليه ما ورد بغير اختياره وذكر الدارمي أن هذا القول اثني نصه في الجديد والاول هو القديم ولذلك ذكره صاحب التقريب قل الرافعي رجح إمام الحرمين وغيره الوجوب ورجحت طائفة عدم الوجوب (قلت) هذا أصح لأنه نصه في الجديد ولأنه خير قاصد وقد ذكر المصنف المسألة في أواخر الباب في استعمال الطيب ناسياً والله أعلم * ولو شد مسكاً أو كافوراً أو عنبراً في طرف ثوبه أو جيبته أو أبسته المرأة حشواً بشيء منها وجبت الفدية قطعاً لأنه استعماله ولو شد العود فلا فدية لأنه لا يعد تطيباً بخلاف شد المسك ولو شم الورد فقد تطيب ولو شم ماء الورد فلا بل استعماله أن يصبه على بدنه أو ثوبه ولو حمل مسكاً أو طيباً غيره في كيس أو خرقه مشدوداً أو قارورة مصممة الرأس أو حمل الورد في وعاء فلا فدية نص عليه في الام وقطع به الجمهور وفيه وجه شاذ أنه إن كان يشم قصداً لزمته الفدية ولو حمل مسكاً في قارورة غير مشدودة فلا فدية في أصح الوجهين وبه قطع القاضي أبو الطيب ونقله عن الأصحاب ولو كانت القارورة مشدودة أو مفتوحة الرأس قل الأصحاب وجبت الفدية قال الرافعي وفيه نظر لأنه لا يعد طيباً ولو جالس على فراش مطيب أو أرض مطيبة أو نام عليها مفضياً إليها بيده أو ما يوسه لزمته الفدية ولو فرش فوقه ثوباً

«حجج فأول شيء بدأ به حين قدم أن توضأ ثم طاف بالبيت» (١) أو «آخر تغيير ثيابه وأكثر ما منزله إلى أن يفرغ منه نعم لو كان الناس في المكتوبة حين دخل صلاحها معهم أولاً وكذا لو أقيمت الجماعة وهو في أثناء الطواف قدم الصلاة وكذا لو خاف فوت فريضة أو سنة مؤكدة * ولو قدمت المرأة نهاراً وهي ذات جمال أو شريفة لا تبرز للرجال أخرت الطواف إلى الليل * وليس في حق من

(١) حديث عن أنه صلى الله عليه وسلم حج فأول شيء بدأ به حين قدم أن توضأ ثم طاف

باليبيت : متفق عليه سن حديث عائشة

ثم جلس عليه أو نام لم تجب الفدية نص عليه الشافعي في الام واتفق عليه الاصحاب لكن ان كان الثوب رقيقا كره وإلا فلا * ولو داس بنعله طيبا لزمته الفدية *

(فرع) لو خفيت رائحة الطيب أو الثوب المطيب لمرور الزمان أو لغبار وغيره فإن كانت بحيث لو أصابه الماء فاحت رائحته حرم استعماله وإن بقي اللون لم يحرم على أصح الوجهين * ولو انغمر بشيء من الطيب في غيره كماء وردا نحق في ماء كثير لم تجب الفدية باستعماله على أصح الوجهين فلوانغمرت الرائحة وبقي اللون أو الطعم ففيه الخلاف الذي سنذكره إن شاء الله تعالى في الطعام المطيب (أما) إذا أكل طعاما فيه زعفران أو طيب آخر أو استعمل مخلوطا بالطيب لالجهة الآخر كل فينظر إن استهلك الطيب فلم يبق له ريح ولا طعم ولا لون فلا فدية بلا خلاف وإن ظهرت هذه الاوصاف وجبت الفدية بلا خلاف وإن بقيت الرائحة فقط وجبت الفدية لأنه يعد طيبا وإن بقي اللون وحده فطريقان مشهوران ذكرهما المصنف والاصحاب ودليهما في الكتاب (أصحهما) على قواين (أصحهما) لا فدية وهو نصه في الام والاملاء والقديم (والثاني) يجب وهو نصه في الأوسط (والطريق الثاني) لا فدية قطعاً * وإن بقي الطعم فقط فثلاث طرق ذكرها صاحب الشامل والبيان وغيرهما (أصحهما) وجوب الفدية قطعاً وبه قطع المصنف والجمهور ونقل القاضي أبو الطيب في تعليقه اتفاق الاصحاب عليه كالرائحة (والثاني) فيه طريقان (والثالث) لا فدية وهذا ضعيف أو غلط * وحكى البندنجي طريقاً رابعاً لا فدية قطعاً ولو أكل الحايحتين المربي في الورد نظر في استهلاك الورد فيه وعدمه قال الرافعي ويحیی. فيه هذا التفصيل وأطلق الدارمی انه ان كان فيه ورد ظاهر وجبت الفدية قال الماوردي والرويانی لو أكل العود لا فدية عليه لأنه لا يعد طيباً إلا بالتبخير به بخلاف المسك والله أعلم *

(فرع) لو كان المحرم أخشم لا يجزئ رائحة فاستعمل الطيب لزمته الفدية بلا خلاف لأنه وجد استعمال الطيب مع العلم بتحريمه فوجبت الفدية وإن لم ينفع به كما لو تنف شعر خيته أو غيرها من شعوره التي لا ينفعه تنفها ومن صرح بالمسألة المتولي وصاحبها العدة والبيان *

قدم الوقوف على دخول مكة طواف قدوم وإنما هو في حق من دخلها أولاً لسعة الوقت ويسمى أيضاً طواف الورد وطواف التحية لأنه تحية البقعة يأتي به من دخلها سواء كان تاجراً أو حاجاً أو دخلها لامر آخر * ولو كان معتمراً فطواف للعمرة أجزأه ذلك عن طواف القدوم كما أن الفريضة عند دخول المسجد تجزئ عن التحية والله أعلم * وأما لك تنظر في لفظ الكتاب في الدعاء عند رؤية البيت فتقول أنه جمع أولاً بين المهابة والبر ولم يرووا في الخبر إلا المهابة وذكرنا أخباراً البر دون المهابة وكذا رويتموه

(فرع) قال القاضي أبو الطيب في تعليقه قل الشافعي في الأم وإن لبس ازاراً مطيباً لزمه فدية واحدة للطيب ولا شيء عليه في اللبس لأن لبس الازار مباح قال وإن جعل على رأسه الغالية لزمه فديتان أحدهما للطيب والثانية لتغطيته رأسه وهما جنسان فلا يتداخلان « هذا نقل القاضي وكذا نقله غيره قال اندلسي لو لبس ازاراً غير مطيب ولبس فوقه ازاراً آخر مطيباً قال ابن القطان فيه وجهان يعني هل تجب فيه فدية أم فديتان الأصح فدية لأن جنس الازار مباح ولو طبق ازاراً كثيرة بعضها فوق بعض جاز » قال المصنف رحمه الله *

« والطيب ما يطيب به ويتخذ منه الطيب كالمسك والكافور والعنبر والصندل والورد والياسمين والوردس والزعفران وفي الریحان الفارسي والمرزنجوش واللينوفر والبرجس قولان (أحدهما) يجوز شمها لما روى عثمان رضي الله عنه « أنه سئل عن المحرم يدخل البستان فقال نعم ويشم الریحان » ولأن هذه الاشياء لها رائحة إذا كانت رطبة فإذا جفت لم يكن لها رائحة (والثاني) لا يجوز لأنه يراد للرائحة فهو كالورد والزعفران (وأما) البنفسج فقد قل الشافعي ليس هو بطيب فمن أحباها من قل هو طيب قولاً واحداً لأنه تشم رائحته ويتخذ منه الدهن فهو كالورد وتأول قول الشافعي على المريب بالسكر ومنهم من قل ليس هو بطيب قولاً واحداً لأنه يراد للتداوي ولا يتخذ من يابسه طيب ومنهم من قل هو كالبرجس والریحان وفيه قولان لأنه يشم رطبه ولا يتخذ من يابسه طيب (وأما) الاترج فليس بطيب لقوله صلى الله عليه وسلم « ويلبس ما أحب من المعصر فلا يراد للون فهو كاللون والخناء ليس بطيب لما روى « أن أزواج رسول الله صلى الله عليه وسلم كن يختصن بالخناء وعن محرمات » ولأنه يراد للون فهو كالعصفر » ولا يجوز أن يستعمل الادهان المطيبة كدهن الورد والتزيق ودهن البان المنشوش وتجب بها الفدية لأنه يراد للرائحة (وأما) غير المطيب كالزيت والشيرج والبان غير المنشوش فإنه يجوز استعمالها في غير الرأس والالحية لأنه ليس فيه طيب ولا تزيين ولا يحرم استعمالها في شعر الرأس والالحية لأنه يراد للشعر وزينه وتجب به الفدية فإن استعمله

في خبره ونقل المزني في المختصر النهاية دون البرق في الحال فيهما (فاعلم) أن الجمع بين المباشرة والبر لم نره إلا لصاحب الكتاب ولا ذكر له في الخبر ولا في كتب الاصحاب بل البيت لا يتصور منه بر فلا يصح إطلاق هذا اللفظ إلا أن يعنى البرايه » (وأما) الثاني فالثابت في الخبر الاقتصار على البر كما أورده ولم يثبت الاثمة مانقله المزني (وقوله) فيوم الركن الاسود كاستغنى عنه في هذا الموضع إذ لا بد له كل طائف أن يؤم الركن الاسود ويمتد به على ما سيأتي في واجبات الطواف فلو لم يتعرض له ههنا كما لم يتعرض لسائر واجبات الطواف لما ضرر (وقوله) ويمتد بطواف القدوم مطلق لكنه محمول على

في رأسه وهو أصلع جاز لانه ليس فيه تزيين وإن استعمله في رأسه وهو مخلوق لم يجز لانه يحسن الشعر إذا نبت * ويجوز أن يجلس عند العطار وفي موضع يبخر لان في المنع من ذلك مشقة ولان ذلك ليس بتطيب مقصود والمستحب أن يتوقى ذلك الا أن يكون في موضع قرينة كالجلوس عند الكعبة وهي تجمر فلا يكره ذلك لان الجلوس عندها قرينة فلا يستحب تركها لأمر مباح * وله أن يحمل الطيب في خرقة أو قارورة والمسك في نافذة ولا فدية عليه لان دونه حائلا * وإن مس طيبا فعبقت به رائحته ففيه قولان (أحدهما) لا فدية عليه لانه رائحة عن مجاورة فلم يكن لها حكم كالماء إذا تغيرت رائحته بجيفة بقر به (والثاني) يجب لان المقصود من الطيب هو الرائحة وقد حصل ذلك * وإن كان عليه طيب فأراد غسله فالمستحب أن يولى غيره غسله حتي لا يباشره بيده فإن غسله بنفسه جاز لان غسله ترك له فلا يتعلق به تحریم كما لو دخل دار غيره بغير إذنه فأراد أن يخرج * وإن حصل عليه طيب ولا يقدر علي ازالته بغير الماء وهو محدث ومعه من الماء مالا يكفي الطيب والوضوء غسل به الطيب لان الوضوء له بدل وغسل الطيب لا بدل له وإن كان عليه نجاسة استعمل الماء في ازالة النجاسة لان النجاسة تمنع صحة الصلاة والطيب لا يمنع صحة الحج *

ماسوى المواضع التي بينهاها * واختلفوا في أن دخول مكة راكبا أولى أم دخولها ماشيا علي وجهين وإن دخلها ماشيا فقد قيل الاولى أن يكون حافيا لما روى « أنه صلى الله عليه وسلم قال » لقد حج هذا البيت سبعون نبيا كلهم خلعوا نعالهم من ذى طوى تعظيما للحرم (١) * *

(١) * حديث * روى أنه صلى الله عليه وسلم قال لقد حج هذا البيت سبعون نبيا كلهم خلعوا نعالهم من ذى طوى تعظيما للحرم: الطبراني والعقيلي من طريق يزيد بن ابان الرقاشي عن ابيه عن أبي موسى رفعه لقد مر بالصخرة من الروحاء سبعون نبيا حفاة عليهم العباء يؤمون البيت العتيق فيهم موسى قال العقيلي ابان لم يصح حديثه - ولابن ماجه من طريق عطاء عن ابن عباس قال كانت الأنبياء يدخلون الحرم مشاة حفاة ويطوفون بالبيت ويقضون المناسك حفاة مشاة وقال ابن أبي حاتم في العلل سألت أبي عن حديث ابن عمر وقف رسول الله صلى الله عليه وسلم بمسكان فقال لقد مر بهذه القرية سبعون نبيا ثيابهم العباء ونعالهم الخوص فقال أبي هذا موضوع بهذا الاسناد وروى احمد من حديث ابن عباس قال لما مر النبي صلى الله عليه وسلم بوادي عسفان قال يا أبا بكر لقد مر هود وصالح على بكرات حمر ختمها التيف وازرهم العباء وأردتهم النار يلبون نحو البيت العتيق في استاده ربيعة بن صالح وهو ضعيف وأورده الفاكهي في أوائل أخبار مكة من طرق كثيرة *

(الشرح) أما حديث «وليليسن ما حيين» فسبق بيانه قريبا في فصل تحريم اللباس (وأما) الأثر المذكور عن عثمان فغريب وصح عن ابن عباس معناه فذكره البخاري في صحيحه عن ابن عباس معناه تعليقا بغير اسناد أنه قال «يشم المحرم الريحان ويتداوى بكل الزيت والسمن» وروى البيهقي باسناده الصحيح المتصل عن ابن عباس ايضا أنه كان لا يرى بأسا للمحرم بشم الريحان * وروى البيهقي عكسه عن ابن عمر وجابر فروى باسنادين صحيحين (أحدهما) عن ابن عمر أنه كان يكره شم الريحان المحرم (والثاني) عن أبي الزبير أنه سمع جابرا يسأل عن الريحان أيشمه المحرم والطيب والدهن فقال لا (وأما) قوله إن ازواج رسول الله صلى الله عليه وسلم «كن يختصين بالخناء وهن محرمات» فغريب وقد حكاه ابن المنذر في الاشراف بغير اسناد وإنما روى البيهقي في هذه المسألة حديث عائشة أنها مثلت عن الخناء والخضاب فقالت «كان خليلي صلى الله عليه وسلم لا يحب ريحه» قال البيهقي فيه كالدلالة على أن الخناء ليس بطيب فقد «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يحب الطيب ولا يحب ريح الخناء» (أما) الفاظ الفصل فالياسمين والياسمون إن شئت اعربت به بالياء والواو وإن شئت جمعت الاعراب في انون لغتان (وأما) الورس فسبق بيانه في باب زكاة الثمار (وأما) الريحان الفارسي فهو الضمران (وأما) المرزنجوش - فميم مفتوحة ثم راء ساكنة ثم زاي مفتوحة ثم نون ساكنة ثم جيم مضمومة ثم واو ثم شين معجمة - وهو معروف وهو نوع من الطيب يشبه الغسلة - بكسر العين - والعوام يصحنونه (وأما) اللينوفر فكذا هو في المذهب - بلامين - وذكر أبو حفص بن مكي الصقلي الامام في كتابه (تثقيف اللسان) أنه إنما يقال نيلوفر - بفتح النون واللام ونيلوفر بنونين مفتوحتين ولا يقال نينوفر - بكسر النون - وجعله من لحن العوام قوله ولان هذه الاشياء لها رائحة إذا كانت رطبة فإذا جفت لم يكن لها رائحة يعني فلا يكون طيبا لان الطيب هو ما قصد به الطيب رطبا ويابسا وهذه الاشياء ليست كذلك فان رائحتها تختص بحال الرطوبة (قوله) ويشم الريحان - هو بفتح الياء والشين - (قوله) الأترج هو - بضم الهمزة والراء وإسكان التاء بينهما وتشديد الجيم ويقال تريج حكاه الجوهرى وآخرون والاول أفصح وأشهر (وأما) الخناء فمدودوه واسم جنس والواحدة حناء كقثاء وقثاء (قوله) كدهن الورد والزنبق هو - بفتح الزاي ثم نون ساكنة ثم باء موحدة

قال ﴿ وكل من دخل مكة غير مرید نسكاً لم يلزمه ﴾ (ح) الاحرام على اظهر القولين ولكنه يستحب كتحية المسجد ﴿

من قصد دخول مكة لا تنسك له حائتان (أحدهما) أن لا يكون ممن يتكرر دخوله كالذي يدخلها لزيارة أو تجارة أو رسالة وكالمسكى إذا دخلها عائدا من سفره فهل يلزمه أن يحرم بالحج أو

مفتوحة ثم قاف - وهو دهن الياسمين الابيض وقال الجوهري في صحاحه هو دهن الياسمين فلم يخصه بالابيض وهو لفظ عربي (قوله) دهن البان المنشوش هو - بالنون والشين المعجمة المكررة - ومعناه المغلي بالنار وهو يغلى بالمسك (قوله) السكبة وهي نجر - بالجيم المفتوحة وتشديد الميم - أى تبخر (قوله) المسك فى ناجة هي بالنون والفاء والجيم - وهي وعاءه الاصل الذى تلقى الطيبة (قوله) عبت راحته هو - بكسر الباء - أى فاحت والله أعلم * (أما) الاحكام فقال أصحابنا رحمهم الله يشترط فى الطيب الذى يحكم بتحريمه أن يكون معظم الغرض منه الطيب واتخاذ الطيب منه أو يظهر فيه هذا الغرض هذا ضابطه ثم فصلوه فقالوا : الاصل فى الطيب المسك والعنبر والكافور والعود والصندل والدريرة ونحو ذلك وهذا كله لا خلاف فيه والكافور صمغ شجر معروف (وأما) النبات الذى له رائحة فأنواع (منها) ما يطلب للتطيب واتخاذ الطيب منه كالورد والياسمين والخيري والزعفران والورس ونحوها فكل هذا طيب * وحكي الرفعى وجه شاذ فى الورد والياسمين والخيري أنها ليست طيبا والمذهب الاول * قال أصحابنا نص النبي صلى الله عليه وسلم فى الحديث الصحيح السابق على الزعفران والورس ونهينا بهما على ما فى معناهما وما فوقهما كالمسك (ومنها) ما يطلب للاكل أو للتداوى غالبا كالقرنفل والدارصيني والغفل والمصطكى والسنبل وسائر الغواكه كل هذا وشبهه ليس بطيب فيجوز أكله وشمه وصبغ الثوب به ولا فدية فيه سواء قليله وكثيره ولا خلاف فى شيء من هذا إلا القرنفل فان صاحب البيان حكى فيه وجهين (أحدهما) وهو قول الصيدلاني أنه ليس بطيب (والثاني) قول الصيمري أنه طيب * قال وهو الاصح وليس كما قال بل الصحيح المشهور الذى قطع به الجمهور أنه ليس بطيب والله أعلم * (ومنها) ما ينبت بنفسه ولا يراد للطيب كنور اشجار الغواكه كالتفاح والمشمش والكثيرى والسفرجل وكالشبوح والعيصوم وشقائق النعمان والادخر والخزامى

العمرة فيه طريقان (أصحهما) وهو المذكور فى الكتاب أنه على قولين (أحدهما) ويحكى عن مالك واحمد أنه يلزمه الاحرام بحج أو عمرة لا طباق الناس عليه والسنن يندر فيها الاتفاق العملى * وعن ابن عباس رضى الله عنهما «أنه لا يدخل احد مكة الا محرما» (١) (والثاني) أنه لا يلزمه ذلك ولكن يستحب

(١) حديث ابن عباس لا يدخل احد مكة الا محرما : البيهقي من حديثه نحوه واستاده جيد ورواه ابن عدي مرفوعا من وجهين ضعيفين ولا بن ابى شيبة من طريق طلحة عن عطاء عن ابن عباس قال لا يدخل احد مكة بغير احرام الا الخطابين والعالمين واصحاب منافعة وفيه طلحة بن عمرو وفيه ضعف وروى الشافعي عن ابن عيينة عن عمرو عن أبى الشعثاء أنه رأى ابن عباس يرد من جاوز الميقات غير محرم *

وسائر أزهار البراري فكل هذا ليس بطيب فيجوز أكله وشمه وصيغ الثوب به ولا فدية فيه
بلا خلاف (ومنها) ما يتطيب به ولا يتخذ منه الطيب كالترجس والمرزنجوش والريحان الفارسي والآس
وسائر الرياحين ففيها طريقان حكاهما البندنجي (أصحها) عنده أنها طيب قولاً واحداً (والطريق الثاني)
وهو الصحيح المشهور وبه قطع الجمهور فيه قولان مشهوران ذكرهما المصنف بدليلهما (الصحيح) الجديد أنها
طيب موجبة للفدية (والقديم) ليست بطيب ولا فدية «ومن ذكر كل الرياحين في هذا النوع وحكي فيها القولين
المعاملي والبندنجي وصاحب البيان (وأما) النيلوفر ففيه طريقان (المشهور) أنه كالترجس فيكون فيه
القولان (الجديد) تحريمه (والقديم) بإباحته «وبهذا الطريق قطع المصنف والاكترون (والثاني) أنه طيب
قولاً واحداً حكاه الرافعي وقطع به البندنجي وقطع المصنف في التنبيه بأنه ليس بطيب وهو شاذ
ضعيف (وأما) البنفسج ففيه ثلاث طرق مشهورة ذكرها المصنف (أصحها) أنه طيب (والثاني) أنه ليس
بطيب وبه قطع المصنف في التنبيه (والثالث) فيه قولان فإذا قلنا بالمذهب أنه طيب فقد ذكر الماوردي
وغيره النص الشافعي الذي حكاه المصنف تأويلين (أحدهما) أنه محمول على المربي بالسكر الذي
ذهبت رائحته وهذا هو التأويل الذي ذكره المصنف وهو المشهور (والثاني) أنه محمول على
البنفسج البري «وحكي الرافعي وجهاً أنه يعتبر عادة كل بلد فيما يتخذ طيباً قال وهو غلط نهنا عليه
والصواب ما سبق *

(١) كذا
بالاصل فليحذر

(فرع) الحناء والعنبر أيضاً بطيب بلا خلاف عندنا ولا فدية فيهما كيف استعملهما «وقال
صاحب الأمانة الشافعي لو اختضبت المرأة بالحناء ونفت على يدها خرقة فعليها (١) قال فمنهم من قال
فيه قولان ومنهم من قال ليس بطيب قولاً واحداً وأما القولان في لف الخرقة كقولين في القفازين *
هذا كلامه وكذا قال شارح الأمانة هو وصاحب المدة الحناء هل هو طيب أم لا (قيل) فيه قولان
(وقيل) ليس بطيب قطعاً وهذا لخلاف الذي حكاه غلط والمشهور المعروف في المذهب أنه ليس
بطيب قولاً واحداً وإنما القولان في الخرق المنفوفة وقد سبق بيانه واضحاً والله أعلم *

كتحية المسجد وما لا ظهر منها ذكر صاحب الكتاب أن هذا القول الثاني أظهر وبه قال الشيخ
أبو محمد وأبيه ميل الشيخ أبي حامد ومن تابعه «ورجح المصنف وصاحب التهذيب في آخرين قول
الوجوب وبه أجاب صاحب التلخيص ولا فرق على القولين بين أن تكون داره فوق الميقات أو
دونه * وعند أبي حنيفة أن كان داره فوق الميقات لزمه (والطريق الثاني) لقطع بالاستحباب ويحكي
هذا عن صاحب التقریب * (والحالة الثانية) أن يكون ممن يتكرر دخوله كالخطابين والصيادين ونحوهم
فإن قطعنا عن الوجوب في الحالة الأولى فهمنا أولى وإن سلطنا طريقه القولين فهمنا طريقان (أحدهما)

﴿فرع﴾ في أنواع من النباتات غريبة ذكرها بعض الأصحاب (منها) الكاذب - بالذال المعجمة - قل القاضي أبو الطيب في تعليقه عن الشافعي أنه طيب قولاً واحداً كالمسك قال الشافعي وهو نبات يشبه السوسن ومن قطع بأنه طيب الماوردي وصاحب البيان (ومنها) اللغاح ذكر المحاملي والقاضي أبو الطيب والبندنجي والبعوي والمتولي وصاحب العدة أنه على القولين كأنه حرام * قال القاضي أبو الطيب وكذلك القولان في النمام - بهتح النون وتشديد الميم - وهو ثبت معروف طيب الرئحة قال ويجريان في السوسن والبرم وقال الدارمي النمام يحتمل أنه على القولين كأنه حرام ويحتمل أنه ليس بطيب قطعاً كالقول * قال الدارمي الأترج والنارنج ليسا بطيب قال وأما قشورها فقال أبو إسحق المروزي ليست بطيب وقال أبو علي بن أبي هريرة فيه قولان كالريحان * هذا كلامه وهو غريب والصواب القطع بأنها ليست طيباً *

﴿فرع﴾ حب الحلب قال الدارمي ليس هو بطيب ولم يذكر فيه خلافاً وفيما قاله احتمال * ﴿فرع﴾ الأدهان ضربان (أحدهما) دهن ليس بطيب ولا فيه طيب كالزيت والشيرج والسمن والزبد ودهن الجوز واللوز ونحوها فهذا لا يحرم استعماله في جميع البدن إلا في الرأس واللحية فيحرم استعماله فيها بلا خلاف لما ذكره المصنف ولو كان أصلياً لانتبت رأسه شعر فدهن رأسه أو أمر دهن ذقنه فلا فدية بلا خلاف وإن كان محلوق الرأس فوجهان مشهوران في طريقة خراسان (أصحهما) أنه يقطع المصنف وجماع غير العراقيين وجوب الفدية لما ذكره المصنف (والثاني) لا فدية لأنه لا يزول به شعث وهذا اختيار المزني و"نور في" * واتفق أصحابنا على جواز استعمال هذا الدهن في جميع بدنه غير الرأس واللحية سواء شعره وبشره وعلى جواز أكله * ولو كان على رأسه شجة فجعل عداً للدهن في داخلها من غير أن يمس شعراً فلا فدية بلا خلاف صرح به الدارمي والبندنجي والماوردي وصاحب تمام وآخرون * قال الماوردي ووطئ شعر رأسه ولحيته لمن جاز ولا فدية وإن استخرج منه السمن لأنه ليس بدهن ولا يحصل به ترجيح - الشعر * قال وأما الشحم والشمع إذا أذيها فها كالدهن يحرم على المحرم ترجيح شعره بهما والمذنب * (الضرب الثاني) دهن هو دايب (قنه) دهن أورد والمذهب وجوب الفدية فيه وبه قطع المصنف وأخوه.

طرد القولين (وأصحهما) القطع بنفي الوجوب وبه أجاب في التلخيص * والفرق أن هؤلاء إن امتنعوا من الدخول انقطعوا عن معاشهم يتضرر به الناس وإن دخلوا وأحرموا كل مرة شق عليهم * وجه ضعيف أنه يلزمهم الإحرام في كل سنة مرة * (تفرع) نفاة - له حب فيلأله وط (حرام) أن يجيء الداخل من خارج الحرم فما أهل الحرم فلا حرام عليهم بلا خلاف (وثنائي) أن لا يدخلوا قتال ولا خائفاً من دخولها قتال ما عدا قديم حريق أو غيرة أو خائفاً منه أو خائفاً من قتاله أو

(وقيل) في وجهان حكاه الرافعي وأشار إليه امام الحرمين (ومنه) - هـ. هـ. البنفسج فان لم توجب الفدية في نفس البنفسج فدهنه أولى والافك كدهن الورد - قال الرافعي ثم اتفق الاصحاب على أن ما طرح فيه الورد والبنفسج فهو دهنها ولو طرحا على السمسم فأخذ رائحته ثم استخرج منه الدهن قال الجمهور لا فدية فيه وخالفهم الشيخ أبو محمد الجويني فأوجبها (ومنه) البان ودهنه قال الرافعي أطلق الجمهور أن كل واحد منها طيب ونقل امام الحرمين عن نص الشافعي أنهما ليسا بطيب وتابعه الغزالي قال الرافعي ويشبه أن لا يكون خلافا محققا بل هما محمولان على تفصيل حكاه صاحب المذهب والتهديب وهو أن دهن البان المنشوش وهو المغلي في الطيب طيب وغير المنشوش ليس بطيب هذا كلام الرافعي وهو كما قال - وقد قال بالتفصيل الذي ذكره صاحب المذهب والتهديب جماعات غيرها منهم القاضي أبو الطيب والمحاملي وصاحب البيان وآخرون ونقله المحاملي عن نص الشافعي (ومنه) دهن الزنبق والخيري والكاذي وهذا كله طيب بلا خلاف لما ذكره المصنف والله أعلم - (وأما) دهن الاترج ففيه وجهان حكاهما الماوردي - الروياني (أحدهما) أنه طيب وبه قطع الدارمي لأن قشره يربي به الدهن كالورد (والثاني) ليس بطيب لأن الاترج ليس بطيب وإنما هو ما كحل مباح المحرم -

﴿فرع﴾ اتفقت نصوص الشافعي والاصحاب على أنه يجوز أن يجلس المحرم عند عطار وهو في موضع يبخره الأولى اجته به لما ذكره المصنف وقد سبق بيان هذا في الفصل الذي قبل هذا وسبق فيه أيضا حكم حمل الطيب في قدورة وخرقة وحمل نائحة المسك وسبق فيه أيضا بيان القولين فيمن مس طيبا فعلمت به رائحته وأن الاصح أنه لا فدية والله أعلم -

﴿فرع﴾ متى حرق طيب بيده أو ثوبه على وجهه لا يوجب الفدية بأن كان ناسيا أو ألقته ريح عليه لزمه المبادرة بإزالته بأن ينحيه أو يغسله أو يمسحه بما يقطع ريحه - قال الدارمي وغيره لو حرق حتى ذهب أثره

غريم يحبس به وهو معسر لا يمكنه أن يطهر لاداء النفسك ليلزمه الاحرام بحال «دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم مكة عام الفتح غير محرم لأنه كان مترصدا للقتال خائفا غدر الكفار» (١) - (والثالث) أن يكون حرا أما العبيد فلا احرام عليهم بحال لأن منافعتهم مستحقة للسلالة ولا فرق بين أن ياذنوا في الدخول أو لا ياذنوا لأن الاذن في الدخول لا يتضمن الاذن في الاحرام رواه الامام عن اتفاق الاصحاب ومن يلزم الاحرام بالدخول لا يبعد منه المنازعة في هذا التوجيه - وإن اذن السيد عبده في

(١) (حديث) - أن النبي صلى الله عليه وسلم دخل مكة عام الفتح غير محرم: مسلم من حديث جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم دخل مكة يوم الفتح وعنده جماعة من أهله وغيره من اصحابه واتفقوا عليه من حديث انس بلفظ غير هذا وسيأتي في الخصائص -

كفاه * قال المصنف والاصحاب الاولى يأمر غيره بإزالته ولا يباشره بنفسه فان باشره بنفسه جاز
بلاخلاف لما ذكره المصنف فان أخر ازالته مع الامكان لزمته الفدية فان كان زمناً لا يقدر على ازالته فلا
فسدية كمن أكره على التطيب ذكره البغوى * ولو لصق به طيب يوجب الفدية لزمه أيضاً المبادرة الى
إزالته فان أخره عصي ولا تتكرر به الفدية * قال المصنف والاصحاب ولو كان معه ما يكفيه لوضوئه أو
إزالة الطيب ولا يكفيه لما وهو محدث ولم يمكنه إزالة الطيب بغير الماء غسل الطيب لانه لا بد له
ويقيم * هكذا أطلق المصنف وكثيرون المسألة وقال المحققون هذا اذا لم يمكن أن يتوضأ به ويجمعه
ثم يغسل به الطيب فان أمكن ذلك وجب فعله جمعاً بين العبادتين وقد سبقت المسألة واضحة في باب
التييم في مسألة من وجد بعض ما يكفيه * ولو كان عليه نجاسة وطيب ولم يمكنه الاغسل أحدها غسل
النجاسة لما ذكره المصنف والله أعلم *

﴿ فرع ﴾ قال أصحابنا ولا يكره المحرم شري الطيب كما لا يكره شري الخيط والجارية *
﴿ فرع ﴾ يحرم عليه أن يكتحل بما فيه طيب فان احتاج اليه جاز وعليه الفدية وله الاكتحال
بما لا طيب فيه فقد ذكر المصنف في أواخر هذا الباب أنه يكره لانه زينة * واتفق أصحابنا على
أنه لا يحرم (وأما) الكراهة فنقل المزي عن الشافعي أنه لا بأس به ونص في الاملاء على كراهته
قيل قولان (والاصح) أنه على حالين فان لم يكن فيه زينة كالتوتيا ألبعض لم يكره وان كان فيه
زينة كالأندكره إلا الحاجة كرمه *

﴿ فرع ﴾ قد ذكرنا أن الطيب حرام على المحرم وهذا يجمع عليه * ومذهبنا أنه لا فرق بين أن
يتبخر أو يجعله في بدنه أو ثوبه وسواء كان الثوب مما يفيض الطيب أم لا يكن قال العبدري وبه
قال أكثر العلماء وقال أبو حنيفة يجوز للمحرم أن يتبخر بالعود والند ولا يجوز أن يجعل شيئاً من
الطيب في بدنه ويجوز أن يجعله على ظاهر ثوبه فان جعله في باطنه وكان الثوب لا يفيض فلا شيء
عليه وإن كان يفيض لزمه الفدية * دليلنا حديث ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال « لا يلبس ثوباً مسه
ورس أو زعفران » رواه البخارى ومسلم وهو عام يتناول ما يفيض وغيره *

الدخول محرماً فهل يكون حينئذ كالاحرار فيه وجهان (أقسيهما) لا لانه ليس من أهل فرض النسك
فصار كما لو اذن له في حضور الجمعة * وإذا اجتمعت شرائط الوجوب ودخلها غير محرم فهل عليه
القضاء قال الامام فيه قولان وقال غيرهما وجهان (أحدهما) نعم تداركاً لواجب * وسيله على هذا ان
يخرج ويعود محرماً ولا نقول ان عوده يقتضى احراماً آخر كما لو دخلها على قصد التملك يكفيه
احرامه بذلك النسك ولا يدمه بالدخول احرام آخر وكان العرض أن لا يعرى دخوله عن الاحرام

﴿فرع﴾ الحناء ليس بطيب عندنا كما سبق ولا فدية وبه قال مالك وأحمد وداود * وقال أبو حنيفة طيب يوجب الفدية *

﴿فرع﴾ إذا لبس ثوبا معصفاً فلا فدية والعصفر ليس بطيب * هذا مذهبنا وبه قال أحمد وداود وحكاه ابن المنذر عن ابن عمر وجابر وعبد الله بن جعفر وعقيل بن أبي طالب وعائشة وأسماء وعطاء قال وكرهه عمر بن الخطاب ومن تبعه الثوري ومالك ومحمد بن الحسن وأبو ثور وقال أبو حنيفة إن نقض على البدن وجبت الفدية وإلا وجبت صدقة * دليلنا الحديث الذي ذكره المصنف *

﴿فرع﴾ إذا حصل الطيب في مطبوخ أو مشروب فإن لم يبق له طعم ولا لون ولا رائحة فلا فدية في أكله وإن بقيت رائحته وجبت الفدية بأكله عندنا كما سبق وقال أبو حنيفة لا فدية * ودليلنا أن مقصود الطيب وهو الترفه بآبق *

﴿فرع﴾ قد ذكرنا أن مذهبنا أن الزيت والشيرج والسمن والزبد ونحوها من الأدهان غير المطيبة لا يحرم على المحرم استعمالها في بدنه ويحرم عليه في شعر رأسه ولحيته * وقال الحسن بن صالح يجوز استعمال ذلك في بدنه وشعر رأسه ولحيته وقال مالك لا يجوز أن يدهن بها أعضاء الظاهرة كالوجه واليدين والرجلين ويجوز دهن الباطنة وهي ما يوارى باللباس * وقال أبو حنيفة كقولنا في السمن والزبد وخالفنا في الزيت والشيرج فقال يحرم استعماله في الرأس والبدن * وقال أحمد إن أدهن بزيت أو شيرج فلا فدية في أصح الروايتين سواء يديه ورأسه * وقال داود يجوز دهن رأسه ولحيته وبدنه بدهن غيره مطيب * واحتج أصحابنا بحديث فرقد السنجي الزاهد رحمه الله عن سعيد بن جبيرة عن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ «أدهن بزيت غير ممقت وهو محرم» رواه الترمذي والبيهقي وهو ضعيف وفرقد غير قوي عند المحققين : قال الترمذي هو ضعيف غريب لا يعرف إلا

لحرمة البقعة (وأصحها) وهو الذي أورده الأكثرون أنه لا يجب وله علتان (أحدهما) أنه لا يمكن القضاء لأن دخوله الثاني يقتضي إحراماً آخر وإذا لم يمكن القضاء لم يجب كمن نذر صوم الدهر وأفطر * وفرع صاحب التلخيص على هذه العلة فقال لو لم يكن ممن يتكرر دخوله كالخطابين ثم صار منهم قضي لحصول الامكان وربما نقل عنه أنه يجب عليه أن يجعل نفسه منهم (وأصحها) وبه قال العراقيون والقفال أنه تحية البقعة فلا يقضى كتحية المسجد وزيفوا العلة الأولى بما سبق في توجيه القول الأول * وذكر القاضي ابن كج تفرعاً على القول بالوجوب أنه إذا انتهى إلى الميقات على قصد دخول مكة يلزمه أن يحرم من الميقات ولو أحرم بعد مجاوزته فعليه دم بخلاف ما إذا ترك الإحرام أصلاً ورأساً

من حديث فرقد وقد تسلم فيه يحيى بن سعيد (وقوله) غير مقتت أى غير مطيب وإذا لم يثبت الحديث تعين المصير إلى حديث آخر وهو ان الذى جاء الشرع به استعمال الطيب وهذا ليس منه فلا يثبت تحريمه * هذا دليل على من حرمه فى جميع البدن (أما) من أباحه فى الرأس واللحية فالدليل عليه ما ذكره المصنف *

﴿فرع﴾ ذكرنا أن مذهبنا أن فى تحريم الرياحين قولان (الاصح) تحريمه ووجوب الفدية وبه قال ابن عمر وجابر والثورى ومالك وأبو ثور وأبو حنيفة إلا أن مالكاً وأبا حنيفة يقولان يحرم ولا فدية * قال ابن المنذر واختاف فى الفدية عن عطاء وأحمد ومن جوزوه وقال هو حلال لا فدية فيه عثمان وابن عباس والحسن البصرى ومجاهد واسحق قال العبدري وهو قول أكثر الفقهاء *

﴿فرع﴾ قد ذكرنا أن مذهبنا جواز جلوس المحرم عند المطار ولا فدية فيه وبه قال ابن المنذر قال وأوجب عطاء فيه الفدية وكره ذلك مالك *

﴿فرع﴾ قال ابن المنذر اجمع العلماء على أن للمحرم أن يأكل الزيت والشحم والشيرج والسمن قال وأجمع عوام أهل العلم على أنه له دهن بدنه بالزيت والشحم والشيرج والسمن قال وأجمعوا على أنه ممنوع من حيث استعمال الطيب فى جميع بدنه والله أعلم *

* قال المصنف رحمه الله *

﴿ويحرم عليه أن يتزوج وأن يزوجه بالوكالة وبالولاية الخاصة فان تزوج أو زوج فأنكاح باطل لما روي عثمان رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال « لا ينكح المحرم ولا ينكح ولا يخطب ولأنه عبادة تحرم الطيب فحرمت النكاح كالعدة وهل يجوز للامام أو الحاكم أن يزوج بولاية الحكم فيه وجهان (أحدهما) لا يجوز كما لا يجوز أن يزوج بالولاية الخاصة (والثاني) يجوز لأن الولاية العامة أكد والدليل عليه أنه يملك بالولاية العامة أن يزوج المسلمة والكافرة ولا يملك بالولاية الخاصة * ويجوز أن يشهد فى النكاح وقال أبو سعيد الاصطخري لا يجوز لأنه ركن فى العقد فلم يجوز أن يكون محرماً كالولي (والمذهب) أنه يجوز لأن العقد بالايجاب والقبول والشاهد لا صنع له فى ذلك * وتكره له الخطبة لأن النكاح لا يجوز فكرهت الخطبة له ويجوز له أن يراجع الزوجة فى الاحرام لأن الرجعة كالاستدامة

لأن نفس العبادة لا تجبر بالدم * وهل ينزل دخول الحرم منزلة دخول مكة فيما ذكرناه قال بعض الشارحين نعم والمراد بدخول مكة فيما نحن فيه دخول الحرم ولا يبعد تخريمه على خلاف سبق فى نظائره (وقوله) فى الكتاب وكل من دخل مكة غير مرید نسكاً فيه إشارة الى أنه لو كان مریداً نسكاً يلزمه أن يدخلها محرماً على الوجه الذى مر فى موضعه وإيس ذلك موضع الخلاف * ثم لفظ الكتاب

النكاح بدليل أنها تصح من غير ولي ولا شهود وتصح من العبد الرجعة بغير إذن الولي فلم يمنع الإحرامه كالبقاء على العقد *

(الشرح) حديث عثمان رواه مسلم واللفظ الاول لا ينكح - بفتح أوله - أى لا يتزوج (والثاني) بضم أوله أى لا يزوج غيره وقوله صلى الله عليه وسلم «ولا يخطب» معناه لا يخطب المرأة وهو طلب زواجها * هذا هو الصواب الذى قاله العلماء كافة (وأما) قول أبى على الفارقى فى كتابه (فوائد المذهب) المراد به الخطبة التى بين يدي العقد وهى (الحمد لله الخ) فغلط صريح وخطأ فاحش ولا أدري ما حمله على هذا الذى تعسف به ونجس عليه لولا خوفى من اغترار بعض المتفهمين به لما استخرت حكايته والله أعلم * (أما) حكم الفصل فيحرم على المحرم أن يتزوج ويحرم عليه أن يزوج مواليه بالولاية الخاصة وهى العصوبة والولاء ويحرم على المحرم أن يتزوج فإن كان الزوج أو الزوجة أو الولي أو وكيل الزوج أو وكيل الولي محرماً فالنكاح باطل بخلاف لأنه منهي عنه لهذا الحديث الصحيح والنهي يقتضي الفساد وهل يجوز للامام والقاضى أن يزوج بالولاية العامة فيه وجهان مشهوران ذكرهما المصنف بدليلهما (أصحهما) لا يجوز وذكر الماوردى وجهاً ثالثاً أنه يجوز للامام دون القاضى وحكاية أيضاً القاضي أبو الطيب والدارمى وآخرون * وهل يجوز كون المحرم شاهداً فى العقد وينعقد بحضوره فيه وجهان ذكرهما المصنف بدليلهما (الصحيح) باتفاق المصنفين يجوز وينعقد به وهذا هو المنصوص فى الام وقول عامة أصحابنا المتقدمين (والثاني) لا يجوز ولا ينعقد قاله أبو سعيد الاصطخرى برواية جاءت «لا ينكح المحرم ولا ينكح ولا يشهد» وبالقياس على الولي * وأجاب الأصحاب عن الرواية بأنها ليست ثابتة وعن القياس بالفرق من وجهين (أحدهما) أن الولي متعين كالزوج بخلاف الشاهد (والثاني) أن الولي له فعل فى العقد بخلاف الشاهد والله أعلم * قال الشافعى والأصحاب ويجوز له خطبة المرأة لكن يكره للحديث (فان قيل) كيف قلتم يحرم الزوج والتزويج وتكره الخطبة وقد قرن بين الجميع فى الحديث (قلنا) لا يمتنع مثل ذلك كقوله تعالى (كلوا من ثمره إذا أثمروا) حقه يوم حصاده (والأكل مباح والائتاء واجب) قال الماوردى وغيره ويكره أيضاً للحلال خطبة محرمة ليتزوجها بعد إحلالها ولا تحرم بخلاف خطبة المعتدة وفرق الماوردى والقاضى أبو الطيب وغيرهما

وان كان مطلقاً فى حكاية الخلاف فالمراد ما إذا اجتمعت الشروط المذكورة * ثم قوله لم يلزمه معلم بالخاء والميم والالف ويجوز أن يعلم قوله على أظهر القولين بالواو للطريقة النافية للخلاف (واعلم) أن هذا الفصل لما كان مترجماً بسنن دخول مكة وكان الإحرام عند الدخول فى حق من لا يقصد ذلك معدوداً من المستحبات على ما اختاره صاحب الكتاب استحسن إيراد المسألة فى هذا الفصل *

ان المحرمة متمكنة من تعجيل تحللها في وقته والمعتدة لا يمكنها تعجيل فرما غلبتها الشهوة فأخبرت
بإقتضاء عدتها قبل وقتها والله أعلم * قال البندنيجي وغيره ويكره للمحرم أن يخطب غيره أيضاً
قال هو وغيره ويجوز أن تزف اليه امرأة عقد عليها قبل الاحرام وتزف المحرمة قال الشافعي والاصحاب
ويجوز أن يراجع المحرم المحرمة والمحللة سواء أطلقها في الاحرام أو قبله لما ذكره المصنف * هذا هو
الصواب وهو نص الشافعي في كتبه وبه قطع المصنف والعراقيون * وذكر الخراسانيون وجهين
(أحدهما) هذا (والثاني) انه لا تصح الرجعة بناء على اشتراط الشهادة على أحد القولين والصواب
الاول والله أعلم * قال أصحابنا وفي تأثير الاحرام وجهان (أحدهما) سلب الولاية ونقلها إلى الأبعد
كما لو جن (وأحدهما) مجرد الامتناع دون زوال الولاية لبقاء الرشد والنظر فعلى هذا يزوجهما السلطان
والقاضي كما لو غاب الولي * قال أصحابنا ويستوى في هذا كله الاحرام بالحج أو العمرة
والاحرام الصحيح والفاسد * نص عليه الشافعي في الأم واتفق عليه العراقيون وجماعات من غيرهم
وذكر جماعة من الخراسانيين أن الفاسد لا يمنع *

﴿ فرع ﴾ من فاته الحج هل يصح نكاحه قبل التحلل بعمل غيره فيه وجهان حكاهما الحناطي
(أحدهما) المنع لانه محرم *

﴿ فرع ﴾ اذا وكل حلالاً حلالاً في التزويج ثم أحرم أحدهما أو المرأة ففي انعزال الوكيل
وجهان (أحدهما) لا ينعزل فيزوج بعد التحلل بالوكالة السابقة وهذا هو المنصوص في الأم * وفرق
المأوردى والقاضي أبو الطيب والاصحاب بينه وبين الصبي اذا وكل في تزويجه ثم بلغ فيزوج
الوكيل لا يصح لان المحرم له عبارة واذن صحيح بخلاف الصبي * وليس للوكيل الحلال أن يزوج
قبل تحلل الموكل * هذا هو الصواب المعروف في المذهب ونقل الغزالي في الوجيز فيه وجهان انه يجوز
وهو غلط * قال الرافعي وهذا الوجه لم أره لغيره ولا في الوسيط (أما) اذا وكله في حال احرام
الوكيل أو الموكل أو المرأة نظر ان وكله ليعقد في الاحرام لم يصح بلا خلاف لانه إنما أذن له فيما
لا يصح منه وان قال أتزوج بعد التحلل أو أطلق صح لان الاحرام يمنع انعقاد النكاح دون الاذن *
قال الرافعي ومن الحق الاحرام بالجنون لم يصححه * ولو قال اذا حصل التحلل فقد وكتك فهذا

قال ﴿ الفصل الرابع في الطواف ﴾

﴿ وواجباته ست: (الاول) شرائط الصلاة من طهارة الحدث والخبث وستر العورة إلا انه
يباح فيه الكلام ﴾ *

تعليق الوكالة وفيها خلاف مشهور أن صححناه صح والا فلا * قال أصحابنا واذن المرأة في حال إحصائها على هذا التفصيل المذكور في الوكيل * ولو وكل حلال محرماً ليوكّل حلالاً بالتزويج ففي صحته وجهان الأصح الصحة وبه قطع الفوراني وغيره لأنه سفير محض ليس اليه من العقد شيء * قال أصحابنا ويصح تزويج وكيل المصلى بخلاف وكيل المحرم لأن عبارة المحرم غير صحيحة وعبارة المصلى صحيحة ولهذا لو زوجها في صلاته ناسياً صح النكاح والصلاة والله أعلم *

(فرع) قال القاضي أبو الطيب في تعليقه لو أحرّم رجل ثم أذن لعبده في التزويج قال أبو الحسن ابن المرزبان قال ابن القطان الاذن باطل ولا يصح نكاح العبد لأنه لا يصح نكاحه الا باذن سيده وسيده لا يصح تزوجه ولا تزويجه في حال إحصائه فلم يصح اذنه (قيل) لابن القطان فلو أذنت محرمة لعبدها في النكاح فقال لا يجوز وهي كرجل قال ابن المرزبان وعندى في المسألتين نظر * هذا آخر نقل القاضي أبي الطيب * وحكي الدارمي كلام ابن القطان ثم قل ويحتمل عندى الجواز في المسألتين *

(فرع) إذا أسلم الكافر على أكثر من أربع نسوة وأسلمن وأحرّم فله أن يختار في إحصائه أربعاً ممنهن لأنه ليس نكاحه هذا هو المنصوص للشافعي وهو المذهب وبه قال جمهور الأصحاب وقيل فيه قولان وقد ذكر المصنف المسألة في باب نكاح المشرك وأوضح الخلاف فيها *

(فرع) قال القاضي أبو الطيب في تعليقه قال ابن القطان قل منصور بن اسماعيل الفقيه من أصحابنا في كتابه (المستعمل) إذا وكل لمحرم رجلاً يزوجه إذا حل من إحصائه صح ذلك وصح تزوجه بعد إحصائه ولو وكل رجلاً يزوجه إذا طلق إحدى زوجاته الأربع أو إذا طلق فلان زوجته أن يزوجه له لا يصح قل والفرق بينه وبين وكيل المحرم أن وكيل المحرم ليس بينه وبين العقد مانع سوى الإحصاء ومدته معروفة وغايته معروفة وفي المسألتين الأخيرتين بينه وبين العقد مدة ليس لها غاية معروفة قل ابن القطان ولا فرق بين المسائل الثلاث عندى فيصح التوكيل في الجميع أو لا يصح في جميع * هذا ما نقله القاضي أبو الطيب (فأما) مسألة الإحصاء فقد سبق أن الصحيح فيها الصحة وبها

الطواف بأنواعه وظائف واجبة وأخرى مسنونة (القسم الأول) الواجبات وقد عدّها في الكتاب سبعة (أحدها) الطيّارة عن الحدث والخبث وستر العورة كما في الصلاة وبه قال مالك لما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم قل: «الطواف بالبيت مثل الصلاة إلا أنكم تتكلمون فيه فمن تكلم فلا يكلمه إلا بخير» (١) فلو طاف جنباً أو محدثاً أو عارياً أو طافت المرأة حائضاً أو طاف وعلى

قطع الجمهور وأما المسألتان الأخيرتان ففيهما وجهان سنوضحهما في كتاب الوكالة إن شاء الله تعالى (أصحهما) بطلان الوكالة والأذن ولا يصح التزويج *

﴿فرع﴾ إذا تزوج بنفسه أو تزوج له وكيله وأحرم ثم اختلف الزوجان هل كان النكاح في حال الأحرام أم قبله فإن كانت بينة عمل بها فإن لم تكن فادعى الزوج أنه وقع العقد قبل الأحرام وادعت وقوعه في الأحرام فالقول قول الرجل يمينه لأن الظاهر معه وهو ظاهر قوى فوجب تقديمه وإن ادعت وقوعه قبل الأحرام وادعى الرجل وقوعه في الأحرام فالقول قولها يمينها في وجوب المهر وسائر مؤن النكاح ويحكم بانفساخ النكاح لاقرار الزوج بتحريمها فإن كان قبل الدخول وجب نصف المهر وإلا فجميعه وهذا كله مشهور في كتب الأصحاب صرح به الدارمي والبندنجي والقاضي أبو الطيب والماوردي والحاملي وصاحب الشامل وخلاتق * قال صاحب الشامل والبيان وآخرون فلو لم يدع الزوجان شيئاً وشكاهل وقع العقد في الأحرام أم قبله قال الشافعي رحمه الله النكاح صحيح في الظاهر فلها البقاء عليه لأن الظاهر صحته قال والورع أن يفارقها بطلقة لاحتمال وقوعه في الأحرام وإنما قال الشافعي يطلقها طلقة لتحل لغيره بيقين وحكي الدارمي هذا عن نص الشافعي كما ذكره الأصحاب ثم قال وخرج أصحابنا قولاً أن النكاح باطل على بناء مسألة من قد ملفوفاً وفيها قولان في كتاب الجنائيات قال الدارمي ولو قال الرجل وقع العقد في الأحرام فقات لا أدري حكم يبطلانه لاقراره ولا مهر لها لأنها لا تدعيه والله أعلم *

﴿فرع﴾ في مذاهب العلماء في نكاح المحرم * قد ذكرنا أن مذهبنا أنه لا يصح تزوج المحرم ولا تزويجه وبه قول جماهير العلماء من الصحابة والتابعين فمن بعدهم وهو مذهب عمر بن الخطاب وعثمان وعلي وزيد بن ثابت وابن عمر وابن عباس وسعيد بن المسيب وسليمان بن بشير والزهري

توبه أو بدنه نجاسة لم يعتد بطوافه وكذا لو كان يظاً في مطافه النجاسات ولم أر الأئمة رحمه الله تشبيه مكان الطواف بالطريق في حق المتنفل ماشياً أو راكباً وهو تشبيه لا بأس به ولو أحدث الطائف في خلال طوافه نظر أن تعمد الحدث فقولان في أنه يني أو يستأنف إذا توضأ ويقال وجهان (أحدهما) يستأنف كما في الصلاة (وأصحهما) أنه يني ويحتمل في الطواف ما لا يحتمل في الصلاة كالفعل الكثير والكلام وإن سبقه الحدث رتب على حالة التعمد أن قلنا يني عند التعمد فينبذ أولى وإن قلنا يستأنف فهنا قولان أو وجهان (والأصح) البناء وهذا كله فيما إذا لم يطل فصل فإن طال فسيأتي حكمه وحيث لا يجب الاستئذان فلا شك في استحبابه (وقونه) شرط الصلاة غير مجرى على ظاهره فإن المعتبر في الطواف بعضها وهو الطهارة وستر العورة ولا يعتبر فيه استقبال

ومالك واحمد واسحق وداود وغيرهم » وقال الحكم واشورى وابو حنيفة يجوز ان يتزوج ويزوج
 واحتجوا بحديث ابن عباس ان النبي ﷺ « تزوج ميمونة وهو محرم » رواه البخارى ومسلم وبالقياص
 على استدامة النكاح على الخلع والرجعة والشهادة على النكاح وشراء الجارية وتزويج السلطان في
 احرامه واحتج أصحابنا بحديث عثمان رضى الله عنه ان رسول الله ﷺ قال « لا ينكح المحرم ولا
 ينكح » رواه مسلم (ون) قيل المراد بالنكاح الوطء (فالجواب) من اوجه ذكرها القاضي والاصحاب
 (أحدها) ان اللفظ اذا اجتمع فيه عرف اللغة وعرف الشرع قدم عرف الشرع لانه طارىء وعرف
 الشرع ان النكاح العقد لقوله تعالى (فانكحوهن باذن أهلهن ولا تعضلوهن ان ينكحن) (وانكحوا
 ماؤب لكم من نساء) وفي الحديث الصحيح « ولا تنكح المرأة على عمتها » وفي الصحيح « انكحى اسامة »
 والمراد بالنكاح في هذه المواضع وشبهها لعقد دون الوطء (وأما) قوله تعالى (فلا تحل له من بعد حتى
 تنكح زوج غيره) وقولته لى (الزاني لا ينكح الا زانية) فانما حملناه على الوطء بدليل قوله ﷺ « حتى
 تنكح عيسته » (الجواب الثانى) انه يصح حمل قوله ﷺ « ولا ينكح » على الوطء فان قالوا المراد
 لا يتناول يمكن غيره من الوطء (قلت) لجمعنا على ان المحرم يجوز له ان يمكن غيره من الوطء وهو
 اذا زوج بنته حلالاته فانه يزعمه ان يمكن الزوج من الوطء بتسليمها اليه (الجواب الثالث)
 ان في هذا الحديث الا ينكح ولا يسكح ولا يخطب » والخطبة تراد للعقد وكذلك النكاح قالوا يحمل
 ولا يخطب عى نه لا يخطب بوطء ب طيب والاستدعاء (والجواب) ان الخطبة المقرونة بالعقد
 لا يفهم منها الا خطبة انشودة وهي طلب التزويج (الجواب الرابع) انه ثبت عن قتبية بن وهب
 ان عمر بن سعيد انه اراد ان يزوج طاحه بن عمر ابنت شيبه بن جبير فارسل الى ابان بن عثمان
 يحضر ذلك وهم محرمان وكره ذلك عليه بان وقال سمعت عثمان بن عفان يقول قال رسول الله
 ﷺ « لا ينكح خيره ولا ينكح ولا يخطب » رواه مسلم في صحيحه وهذا السبب والاستدلال منهم

قدم وترك الكلام وترك الافعال كثيرة وترك الاكل (واعلم) قوله من طهارة الحدث والحيث
 وستر مودة به لان عنده خاف جنباً أو محدثاً أو عارياً أو طافت المرأة حائضاً لزممت الاعادة مالم
 يفرق مكة فن فرقة اجزءه مشاة ان ضاف مع الحدث وبدنة ان ضاف مع الجباة وبالالف لان عند
 حمد رواية مثله لان الاعلام بهما انما يصح اذا كان المراد من وجوب شرائط الصلاة في الطواف
 منه دون وجوب التمسك بترك بين الترائط وغيره فانا قد نوجب التمسك ولا نشترطه
 كغيره من خوف في خوف عى احد اقوالين والذى حكيناه عن أبي حنيفة رحمه الله يناسى
 في تركه تركه وتركه وتركه

وسكوتهم عليه يدل على سقوط هذا التأويل * وعن أبي عطفان بن طريف المرقى « أن أباه طريفاً تزوج امرأة وهو محرم فرد عمر بن الخطاب نكاحه » رواه مالك في الموطأ وروى البيهقي بإسناده عن سعيد ابن المسيب « أن رجلاً تزوج وهو محرم فأجمع أهل المدينة على أن يفرق بينهما » ولأنه نكاح لا يبرأ منه استباحه الوطء ولا القبلة فلم يصح كنكاح المعتدة ولأنه عقد يمنع الاحرام من مقصوده فمن أصله كسراء الصيد (وأما) الجواب عن حديث ابن عباس في نكاح ميمونة فمن أوجه (أحدها) أن الروايات اختلفت في نكاح ميمونة فروى يزيد بن الاصم عن ميمونة وهو ابن أختها « أن النبي ﷺ تزوجها وهو حلال » رواه مسلم وعن أبي رافع « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم تزوج ميمونة حلالاً وبنيها حلالاً وكنت الرسول بينهما » رواه الترمذي وقال حديث حسن * قال أصحابنا وإذا تعارضت الروايات تعين الترجيح فرجحنا رواية الأكثرين أنه تزوجها حلالاً (الوجه الثاني) أن الروايات تعارضت فتعين الجمع وطريق الجمع تأويل حديث ابن عباس أن قوله (محرم) أي في الحرم فتزوجها في الحرم وهو حلال أو تزوجها في الشهر الحرام وهذا شائع في اللغة والعرف ويتعين التأويل للجمع بين الروايات (الثالث) الترجيح من وجه آخر وهو أن رواية تزوجها حلالاً من جهة ميمونة وهي صاحبة القصة وأبي رافع وكان الفير بينهما فيها أعرف فاعتمد روايتها أولى (الرابع) أنه لو ثبت أنه تزوجها صلى الله عليه وسلم محرمًا لم يكن لهم فيه دليل لأن الأصح عند أصحابنا أن للنبي صلى الله عليه وسلم أن يتزوج في حال الاحرام وهو قول أبي الطيب بن سلمة وغيره من أصحابنا والمادة مشهورة في الخصائص من أول كتاب النكاح (وأما) الجواب عن أقبيستهم كلها فهو أنها كلها ليست نكاحاً وإنما ورد الشرع بالنهي عن النكاح * وعن قياسهم على الامام أن الأصح عندنا ألا يصح تزويجه لعموم الحديث وقد سبق بيان هذا (وإن قلنا) بالضعيف أنه يجوز فالفرق بقوة ولايته والله أعلم *

قال ﴿ الثاني الترتيب (ح) وهو أن يجعل البيت على يساره ويبتدىء بالخجر الاسود فان جعله على يمينه لم يصح ولو استقبله بوجهه ففيه تردد ولو ابتدأ بخجر الحجر لم يعتد بذلك الشوط إلى أن ينتهي إلى أول الخجر فنه يبدأ الاحتماب ولو حاذى آخر الخجر ببعض بدنه في ابتداء الطواف فيه وجهان ﴾ *

هذا الواجب وما بعده قد يجوز إلى معرفة هيئة البيت فندم في وضع البيت وما حقه من التغاير مقدمة مختصرة: ونقول لبيت الله تعالى أربعة أركان ركنا يمانيان وركنان شاميان وكان لاصقا بالارض وله بابان شرقي وغربي فذكر أن السيل هدمه قبل مبعث رسول الله صلى الله عليه

﴿ فرع ﴾ إذا تزوج المحرم فتكاحه باطل عندنا وعند الجمهور ويفرق بينهما تفرقة الابدان بغير طلاق * وقال مالك وأحمد يجب تطليقها لتحل لغيره يقيين لشبهة الخلاف في صحة النكاح * دأيلنا أن العمدة الفاسد غير منعقد فلا يحتاج في إزالته إلى فسخ كالبيع الفاسد وغيره وفي هذا جواب عن دأيلهم *

﴿ فرع ﴾ قد ذكرنا أن المشهور من مذهبنا صحة رجعة المحرم وبه قال مالك والعلماء إلا أحمد في أشهر الروايتين عنه * دأيلنا أنها ليست بنكاح وإنما نهى الشرع عن النكاح والله أعلم *
* قل المصنف رحمه الله *

﴿ ويحرم عليه الوطء في الفرج لقوله تعالى ﴾ (فمن فرض فيهن الحج فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج) قال ابن عباس الرفث الجماع وتجب به الكفارة لما روى عن علي بن أبي طالب وابن عباس وابن عمر وعبد الله بن عمرو وابن العاص رضي الله عنهم أنهم أوجبوا فيه الكفارة ولأنه إذا وجبت الكفارة في الحلق فلا ن تجب في الجماع أولى ﴾ *

﴿ الشرح ﴾ هذه الآية الكريمة سبق تفسيرها في مسألة الاحرام بالحج في أشهر الحج وأجمعت الامة على تحريم الجماع في الاحرام سواء كان الاحرام صحيحاً أم فاسداً وتجب به الكفارة والقضاء إذا كان قبل التحللين وسيأتى في الباب الآتي ان شاء الله تعالى إيضاح ذلك بفروعه حيث ذكره

وسلم بعشر سنين وأعادت قريش عمارته على الهيئة التي هي عليها اليوم ولم يجدوا من النذور والهدايا والاموال انطية ما بقي بالنفقة فتركوا من جانب الحجر بعض البيت وخلفوا الركنين الشاميين عن قواعد ابراهيم عليه السلام وضيقوا عرض الجدار من الركن الاسود إلى الشامي الذي يليه فبقي من الاساس شبه الدكان مرتفعاً وهو الذي يسمى الشاذروان وقد روى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لعائشة رضي الله عنها « لولا حدثان قومك بالشرك لهدمت البيت ولبنيته على قواعد ابراهيم فالصقته بالارض وجعلت له بابين شرقيا وغربيا » (١) ثم إن ابن الزبير رضي الله عنهما عدمه

(١) ﴿ حديث ﴾ لولا حدثان قومك بالشرك لهدمت البيت ولبنيته على قواعد ابراهيم فالصقته بالارض وجعلت له بابين شرقيا وغربيا: متفق عليه من حديث عائشة وله عندها الفاظ كثيرة متنوعة منها لمسلم عن عبد الله بن الزبير حدثني خالتي عائشة قالت قال النبي صلى الله عليه وسلم يا عائشة لولا أن قومك حديثو عهد بشرك لهدمت الكعبة فالزقتها بالارض وجمعت لها بابين بابا شرقيا وبابا غربيا وزدت فيها ستة أذرع من الحجر فان قريشا اقتصرتها حين بنت الكعبة *

المصنف وسواء الوطء في القبل والدبر من الرجل والمرأة والصبي وسواء وطء الزوجة والزنا (وأما) اتیان البهيمه فالمنذهب انه كوطء المرأة ولا يفسد به الحج تفريعا على وجوب التعزير فيه (وأما) الخنثى المشكل فيحرم عليه الايلاج والايلاج فيه فان أولج غيره في دبره فهو كغيره -د حجه ويجب المضى في فاسده والقضاء والكفارة . وان أولج غيره في قبله أو أولج هو في غيره لم يفسد ولا كفارة لاحتمال انه عضو زائد . فان أولج في دبر رجل وأولج ذلك الرجل في قبله فسد حجها ولزمها القضاء والكفارة ودليله ظاهر . ولو لف الرجل على ذكره خرقة وأولجه ففي فساد الحج به ثلاثة أوجه كما في وجوب الغسل وقد سبق بيانها في باب الغسل (الاصح) فساد الحج ووجوب الغسل * قال المصنف رحمه الله *

﴿ ويحرم عليه المباشرة فيما دون الفرج لانه اذا حرم عليه النكاح فلا ن تحرم المباشرة وهي ادعي الى الوطء أرلى وتجب به الكفارة لما روى عن علي رضي الله عنه انه قال «من قبل امرأة وهو محرم فليهرق دما» ولانه فعل محرم في الاحرام فوجبت به الكفارة كالجماع ﴾ *

﴿الشرح﴾ اتفقت نصوص الشافعي والاصحاب على أنه يحرم على المحرم المباشرة بشهوة كالمفاخذة والقبلة واللمس باليد بشهوة قبل التحللين وفيما بين التحللين خلاف سند كرهه حيث ذكره المصنف فيما يحل بالتحلل الاول ان شاء الله تعالى * ومتي ثبت التحريم فباشر عمدا بشهوة لزمته الفدية وهي شاة أو بدلها من الاطعام أو الصيام ولا يلزمه البدنة بلا خلاف سواء أنزل أم لا * وانما تجب البدنة

أيام ولايته وبناء على قواعد ابراهيم عليه السلام كما تمناه رسول الله صلى الله عليه وسلم لما استولى عليه الحجاج هدمه وأعاده على الصورة التي هو عليه اليوم (١) وهي بناء قریش والركن الاسود والباب في صوب الشرق والاسود هو أحد الركنين اليمانيين والباب بيته وبين أحد الشاميين وهو الذي يسمى عراقيا أيضا والباب الى الاسود أقرب منه اليه ويليه الركن الآخر الشامي والحجر بينهما وسنصفه من بعد والميزاب بينهما ويلى هذا الركن اليماني الآخر الذي هو عن يمين الاسود * إذا عرفت ذلك فاعلم أن مما يعتبر في الطواف شيان قد يعبر عنهما معا بالترتيب وقد يعبر

(١) قوله ﴿ لما استولى عليه الحجاج هدمه وأعاده على الصورة التي هو عليها اليوم انتهى وهذا يوم أنه هدم الجميع وليس كذلك وإنما هدم الشق الذي يلي الحجر وقد بين ذلك الازرقى والفياكهي وسياق مسلم من طريق عطاء يقتضيه وفي آخره فكتب عيد الملك الى الحجاج اما ما زاد في طوله فاقره اما زاد فيه من الحجر فرده الي بنائه وسد الباب الذي فتحة فتقضيه وأعاده الي بنائه *

في الجماع ولا يفسد نسكه بالمباشرة بشهوة بلا خلاف سواء أنزل أم لا . هذا كله اذا باشر عالما بالاحرام فان كان ناسيا فلا فدية بلا خلاف لانه استمتاع محض فلا تجب فيه الفدية مع النسيان كالطيب واللباس بخلاف جماع الناسي على قول ضعيف لانه في معنى الاستهلاك . ولو باشر دون الفرج ثم جامع هل تندرج الشاة أم يجبان معافيه وجهان (وأما) المس يغير شهوة فليس بحرام بلا خلاف وينكر على المصنف كونه لم ينبه عليه كناية عليه الاصحاب وكنايه عليه هو في التنبيه . (وأما) قول الغزالي في الوسيط والوجيز تحرم كل مباشرة تنقض الوضوء فغلطوه فيه واتفقوا على أنه سهو وليس وجها وسبب التغليب أنه قال مباشرة تنقض الوضوء فتدخل فيه المباشرة بغير شهوة وليست محرمة بلا خلاف والله أعلم . (وأما) الاستمنا باليد فحرام بلا خلاف لانه حرام في غير الاحرام وفي الاحرام أولى . فان استمني المحرم فانزل فهل تلزمه الفدية فيه وجهان (الصحيح) المشهور لزومها وبه قطع الماوردي وقطع به المصنف في الباب الذي بعدها وقطع به أيضا المصنف في التنبيه وآخرون لانه مباشرة محرمة فأشبهه مباشرة المرأة (والثاني) لافدية حكاها امام الحرمين عن حكاية العراقيين وحكاها أيضا الفوراني والقاضي حسين والمتولي والبعغوي وآخرون لانه استمتاع ينفرده فأشبهه الانزال بالنظر فانه لافدية فيه . قال البغوي ويجري الوجهان في تقبيل الغلام بالشهوة (الاصح) وجوب الفدية (والثاني) لا : قلت

به عن أحدهما (والاول) قضية لفظ الكتاب (أحدهما) أن يجعل البيت على يساره (والثاني) أن يبتدىء بالحجر الاسود فيحاذيه بجميع بدنه في مروره وإنما اعتبروا لان النبي ﷺ كذلك طاف وقال « خذوا عني مناسككم » (١) فلو جعل البيت على يمينه كما إذا ابتدأ من الحجر الاسود ومر على وجهه نحو الركن اليماني لم يعتد بطوافه وقال ابو حنيفة رحمه الله يعيد الطواف مادام بمكة فان فارقه أجزاءه دم شاة ولو لم يجعله على يمينه ولكن استقبله بوجهه وطاف معترضا فعن الثقال فيه وجهان (أحدهما) الجواز لحصول الطواف في يسار البيت (والثاني) المنع لانه لم يول السكبة شقه الايسر والخلاف جار فيما لو ولاها شقه الايمن ومر القهقري نحو الباب والقياس جريانه فيما لو استدبرها ومر معترضا وما الاظهر من هذا الخلاف الذي أورده صاحب التهذيب وغيره في الصورة الثانية انه يجوز ويكره وقال الامام والاصح المنع كما أن المصلي لما أمر بان يولي السكبة صدره ووجهه لم يحزه أن يوليها شقه وهذا

(١) قوله ﴿ ويجعل البيت على يسار الطائف ويحاذي الحجر بجميع البدن كذلك طاف صلى الله عليه وسلم وقال خذوا عني مناسككم : مسلم عن جابر لما قدم مكة أتى الحجر فاستلمه ثم مشى على يمينه فرمل ثلاثا ومشى اربعاً وأوله عن جابر أيضا رأيت رسول الله ﷺ يرمي على راحلته يوم النحر ويقول لنا خذوا عني مناسككم فاني لا ادري لعلى لا احجج بعد حجتي هذه

والصواب في الغلام القطع بالوجوب لأنها مباشرة لغيره وهي حرام فأشبهت مباشرة المرأة بخلاف الاستمنا فانه ليس فيه مباشرة لغيره والله أعلم * قال المصنف رحمه الله *

ويحرم عليه الصيد المأكل من الوحش والطيور فلا يجوز له أخذه لقوله تعالى (وحرم عليكم صيد البر ما دمتم حرما) فان أخذه لم يملكه بالاخذ لان ما منع من أخذه لحق الغير لم يملكه بالاخذ من غير اذنه كالو غصب مال غيره فان كان الصيد لا دمي وجب رده الي مالكه وان كان من المباح وجب ارساله في موضع يتمتع على من يأخذه لان ما حرم أخذه لحق الغير اذا أخذه وجب رده الي مالكه كالمغصوب وان هلك عنده وجب عليه الجزاء لانه مال حرام أخذه لحق الغير فضمنه بالبدل كمال الآدمي . فان خلص صيدا من فم سبع فداواه فمات في يده لم يضمنه لانه قصد الصلاح * قال الشافعي رحمه الله ولو قيل يضمن لانه تلف في يده كان محتملا ويحرم عليه قتله فان قتله عمدا وجب عليه الجزاء لقوله تعالى (لا تقتلوا الصيد وأنتم حرم ومن قتله منكم متعمدا فجزاء مثل ما قتل من النعم) وان قتله خطأ وجب عليه الجزاء لان ما ضمن عمده بالمال ضمن خذاه كمال الآدمي ولانه كفارة تجب بالقتل فاستوى

أوفق لعبارة الاكثرين فانهم قالوا يجب أن يجعل البيت على يساره ولم يوجد ذلك في هذه الصورة وقالوا لوجعه على يمينه لم يصح وقد وجد ذلك في صورة الرجوع القهقري ومن صحح الطواف في هذه الصور فالمعتبر عنده أن يكون تحرك الطائف ودورانه في يسار البيت لا غير والله أعلم * ولو ابتداء الطائف من غير الحجر الاسود لم يعتد بما يفعله حتى ينتهي إلى الحجر الاسود فيكون منه ابتداء ضوافة كما لو قدم المتوضي على غسل الوجه غسل عضو آخر فاما نجعل غسل الوجه ابتداء وضوءه وينبغي أن يمر عند الابتداء بجميع بدنه على الحجر الاسود وذلك بان لا يقدم جزءا من بدنه على جزء من الحجر فلو حاذاه ببعض بدنه وكان بعضه مجاوزا إلى جانب الباب ففيه قولان (الجديد) أنه لا يعتد بتلك الطوفة (والقديم) أنه يعتد بها وتكفي المحاذاة ببعض البدن وهذا الخلاف كذلك فيا إذا استقبل الكعبة ببعض بدنه وصلى هل تصح صلاته وفيما علق عن الشيخ أبي محمد وغيره أن الخلاف ثم مخرج من الخلاف في الطواف وعكس الامام ذلك فأشار إلى تخريج هذا من ذلك ولو حاذي بجميع البدن بعض الحجر دون البعض أجزأه كما يجزئه أن يستقبل بجميع بدنه بعض الكعبة ذكره أصحابنا العراقيون (وقوله) في الكتاب لم يعتد بذلك الشوط الشوط هو الطوفة الواحدة وكره الشافعي رضي الله عنه هذا اللفظ فاستحب أن يقال طواف وطوافان (وقونه) ولو حاذي آخر

وفي رواية للنسائي يأياها الناس خذوا عني مناسككم بلفظ الامر قلت واما المحاذاة فلم ارادها صريحة *

فيه الخطأ والعبد ككفارة القتل . وإن كان الصيد مملوكا لآدمي وجب عليه الجزاء والقيمة وقال المزني لا يجب الجزاء في الصيد للمملوك لأنه يؤدي إلى إيجاب بدلين عن متلف واحد والدليل على أنه يجب أنه كفارة نجب القتل فوجب بقتل المملوك ككفارة القتل ويحرم عليه جرحه لأن ما منع من إتلافه لحق الغير منع من إتلاف أجزائه كالأدمي * فإن أتلف جزء آمنه ضمنه بالجزاء لأن ما ضمن جميعه بالبديل ضمننت أجزاؤه كالأدمي * ويحرم عليه تنفير الصيد لقوله ﷺ في مكة « لا ينفر صيدها » وإذا حرم ذلك في صيد الحرم وجب أن يحرم في الاحرام فإن نفره فوق في بئر فهلك أو نهشته حية أو أكل سبع وجب عليه الضمان لما روى عن عمر رضي الله عنه أنه « دخل دار الندوة فعلق رداءه فوقه عليه طائر فخاف أن ينجسه فطيره فنهشته حية فقال طير طردته حتى نهشته الحية فسأل من كان معه أن يحكموا عليه فحكموا عليه بشاة » ولأنه هلك بسبب من جهته فأشبهه إذا حفر له بئر أو نصب له أحبوة فهلك بها * ويحرم عليه أن يعين على قتله بدلالة أو إغارة آلة لأن ما حرم قتله حرمت الإغارة على قتله كالأدمي وإن أعان على قتله بدلالة أو إغارة آلة فقتل لم يجب عليه الجزاء لأن لا ما يلزمه حفظه لا يضمنه بالدلالة على إتلافه كمال الغير * *

(أما) قوله ﷺ « في مكة ولا ينفر صيدها » فرواه البخاري ومسلم من رواية ابن عباس (وأما) الأمر المذكور عن عمر رضي الله عنه فرواه الشافعي والبيهقي . وفي إسناده رجل مستور والرجلان المذكوران حكما على عمرهما عثمان ونافع بن عبد الحارث الصحابي (قوله) ما منع من أخذه لحق الغير لم يملكه بالآخذ من غير إذ قال القلعي قوله لحق الغير احتراز ممن رأى صيدا في لجة لبحر أو في مهلكة أخرى بحيث يغلب على ظنه أنه لو كان عاجل أخذه لهلك دونه فانه ممنوع من أخذه فلو خاطر بنفسه وأخذه ملكه قال ومع هذا فهذه العلة منتقضة بمن سبق إلى معدن ظاهر أو إلى شيء من المباحات فانه أحق به فلا يجوز لغيره مزاحمته فيه قبل قضاء وطره فإن زاحمه فيه غيره وأخذه ملكه بالآخذ مع كونه ممنوعا من أخذه لحق الغير (قوله) لأن ما حرم أخذه لحق الغير إذا أخذه وجب رده كالمقصوب قال القلعي قوله لحق الغير يحترز ممن غصب خيرا من مسلم على قصد شربها فانه يجب عليه أخذها لحق الله

الحجر أراد بآخر الحجر البعض الذي يلي الباب ولا حاجة إلى هذا التقييد بل الخلاف جار فيما إذا حاذى جميع الحجر ببعض بدنه (وقوله) وجهان اقتدى فيه بامام الحرمين رحمهما الله ومعهما الأصحاب أحكموا قوانين منصوصين كما قدمنا *

قل (الثالث) أن يكون بجميع بدنه خارجا عن البيت فلا يمشي على شاذروان البيت ولا في داخل محوط الحجر فإن ستة أذرع منه من البيت ولو كان يمس الجدار بيده في موازاة الشاذروان صح (ج) لأن معظم بدنه خارج *

تعالى لالحق الآدمي ثم لا يجب ردها على المغصوب منه بل تجب إراقتها (قوله) لانه مال حرام أخذه
 لحق الغير فضمنه بالبدل كمال الآدمي احتراز من خاطر نفسه في أخذ صيد من مملكة يغلب على ظنه
 الهلاك اذا عالج أخذه بأن كان في مسبعة أولجة ونحو ذلك فانه يحرم أخذه لحق نفسه لالحق غيره فاذا
 أخذه ملكه ولا يضمنه ومع هذا فهذه العلة منتقضة بالحربي إذا أتلف مال مسلم وبالعبد اذا أخذ مال
 سيده فأتلفه فانه ما حرم أخذه لحق الغير ولا يضمنه بالبدل فكان ينبغي أن يقول والاخذ من أهل الضمان
 في حقه ليحتراز من الحربي والعبد كمال المصنف مثل هذا في أول باب الغصب (قوله) لان ماضين عمده
 بالمال ضمن خطأه احتراز بالمال من ضمان القصاص ومع هذا فهذه العلة منتقضة بمن قتل من تترس به المشركون
 من النساء والصبيان فانه يضمنه بالكفارة ان قتله عمدا ولا يضمن ان قتله خطأ (قوله) لانه كفارة
 تجب بالقتل فاستوى فيه الخطأ والعمد احتراز بقوله بالقتل من الطيب واللباس فان الكفارة تجب
 في العمد ومع هذا فهو منتقض بمن تترس به المشركون كذا ذكرناه في الاحتراز الذي قبله (قوله) لان
 ماضين جميعه بالبدل ضمنّت أجزاءه احتراز بالبدل عن الكفارة فانها تجب بقتل النفس دون قطع
 الطرف ومع هذا فهذا منتقض بالعارية فانه يضمن جميعها بالبدل ولا يضمن أجزاءها الناقصة بالاستعمال
 فكان ينبغي أن يقول وماضين جميعه بالبدل ولم يؤذن في إتلاف أجزائه ضمنّت أجزاءه (قوله)
 واذا حرم ذلك في صيد الحرم وجب أن يحرم في الاحرام يعني لا شتر اكهما في تحريم الاصطياد والاحرام
 أولى لان حرمة آكد ولهذا يحرم فيه الطيب واللباس والنكاح وغيرها بخلاف الحرم (قوله) دخل
 دار الندوة هي - ففتح النون وإسكان الدال المهملة وفتح الواو - وهي دار معروفة بمكة كانت منزل
 قصي بن كلاب جد جد أبي رسول الله ﷺ محمد بن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف
 ابن قصي بن كلاب ثم صارت قريش تجتمع فيها المشاورة ونحوها اذا عرض لهم أمر مهم يقول الأزرق
 في تاريخ مكة سميت بذلك لاجتماع الندي فيها يتشاورون ويبرهون أمرهم والندی - بفتح النون وكسر
 الدال وتشديد الياء - الجماعة يتندون - أي يتحدثون - قل الأزرق والخازمي وغيرهما وقد صارت دار

الطواف الأمور به هو الطواف بالبيت قال الله تعالى (وليطوفوا بالبيت العتيق) وإنما يكون طوافاً
 به إذا كان خارجاً عنه والا فهو طائف في البيت اذا تقرر ذلك ففي الفصل صور (أحداها) أو مشى
 على شاذروان البيت لم يصح طوافه لما ذكرنا أنه من البيت وعن المزي أنه ساء تازير البيت أي هو
 كالآزار له وقد يقال تازير - بزايين وهو التأسيس (الثانية) ينبغي أن يدور في طوافه حول الحجر
 الذي ذكرنا أنه بين الركنين الشاميين وهو موضع حوط عليه بجدار قصير بينه وبين كل واحد من
 الركنين فتحة وكلام جماعة من الاصحاب يقتضي كون جميعه من البيت وهو ظاهر من الغرض في المختصر

الندوة في المسجد الحرام وهي في جانبه الشمالى قال الماوردى في الاحكام السلطانية أول دار بنيت بمكة دار الندوة والله أعلم (قوله) نصب أحبولة هي - بضم الهمزة والباء - وهي المصيدة - بكسر الميم - والمشهور في اللغة فيها حباله بكسر الحاء (قوله) بدلالة هي - بكسر الدال وفتحها - ويقال لدولة - بضمها - ثلاث لغات سبق بيانها (قوله) لان ما لا يلزمه حفظه لا يضمنه بالدلالة علي إتلافه احتراز من الوديعة عنده فانه لو دل عليها ضمنها والله أعلم (أما) الاحكام فاجمعت الامة علي تحريم الصيد في الاحرام وان اختلفوا في فروع منه ودلائله نص الكتاب والسنة وإجماع الامة قال أصحابنا يحرم عليه كل صيد برى ما كول أو في أصله ما كول وحشيا كان أو في أصله وحشى هذا ضابطه فاما ما ليس بصيد كالبقر والغنم والابل والخيل وغيرها من الحيوان الانسى فليس بحرام بلا جماع لانه ليس بصيد وانما حرم الشرع الصيد قال القاضي أبو الطيب والاصحاب قال الشافعي يحرم على المحرم الدجاجة الحبشية لانها وحشية تمنع بالظهور وان كانت ربما الفت البيوت قال القاضي وهي شبهة بندق - قال وتسمى بدعراق دجاجة سنديّة فان تلفها لزمه الجزاء والله أعلم (وأما) ما ليس بما كول ولا هو متولد من ما كول وغير ما كول وليس بحرام بلا خلاف عندنا وقد ذكره المصنف في فصل الذي بعد هذا وهناك نوضحه بدلائله وفروعه ان شاء الله تعالى (وأما) صيد البحر فلهذا دللنا على التحريم بالنص والاجماع قال الله تعالى (أحل لكم صيد البحر وطعامه متاعا لكم وسبادة وحرم عليكم صيد البر ما دمتم حرما) قال أصحابنا والمراد بصيد البحر الذي هو حلال لم يحرمه ما لا يعيش الا في البحر سواء البحر الصغير والكبير (أما) ما يعيش في البر والبحر فحرام كالبري تغية جبة تحريمه كما قد في انتولد من ما كول وغيره (وأما) الطيور المائية التي تغوص في الماء وتخرج منه فبرية تحريمه على المحرم (وأما) الجراد فبري علي المشهور وفيه قول واه سنوضحه حيث ذكره المصنف

لكن الصحيح انه ليس كذلك بل الذي هو من البيت منه قدر ستة أذرع تتصل بالبيت روى عن عائشة رضي الله عنها قالت " نذرت أن أصلي ركعتين في البيت فقال النبي صلى الله عليه وسلم صلى في حجر فستة أذرع منه من البيت " (١) (ومنه) من يقول ستة أذرع أو سبعة كان لا يريه عن تقريب ومفظ المختصر محمول على هذا القدر ولو دخل إحدى الفتحتين وخرج

(١) حديث عائشة رضي الله عنها قالت ان أصلي ركعتين في البيت فقال النبي صلى الله عليه وسلم صلى في الحجر فستة أذرع منه في البيت لم اره اللفظ النذر وفي السنن الثلاثة عنها قالت كنت أحب ان ادخل بيت فاصلي فيه فخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم يدي فدخلاني في الحجر فقال لي صلى فيه ان اردت دخول البيت فانه هو قطعة منه الحديث وتقدمت رواية مسلم من حديث عائشة وفيها وزدت فيها ستة أذرع

ان شاء الله تعالى انه بحرى غير مضمون * قال الماوردى وغيره قال الشافعى وكلا كان أكثر عيشه في الماء فكان في بحر أو نهر أو بئر أو واد أو ماء مستنقع أو غيره فسواء وهو مباح صيده المحرم في الحل والحرم قال قانما طائرته قانما يابى الى أرض فهو صيد بر حرام على المحرم * هذا نصه وتابعوه عليه (وأما) المتولد من ما كول وغير ما كول أو من وحشى وأنسى كتولد بين ظبي وشاة أو بين يعفور ودجاجة فيحرمان على المحرم ويجب فيهما الجزاء كما سنوضحه ان شاء الله تعالى بعدها حيث ذكره المصنف في الفصل الآتى (وأما) الصيد المحرم الذى سبق ضبطه فيحرم جميع أنواعه صغيرة وكبيرة وحشه وطيره وسواء المستأنس منه وغيره والمملوك وغيره * وقال المزني لاجزاء في المملوك وذكر المصنف الدليل * قال الشافعى والاصحاب يضمن المحرم الصيد المملوك بالجزاء والقيمة فيعجب الجزاء لله تعالى يصرف الى مساكين الحرم والقيمة للمالك * قال أصحابنا فان أتلغه بغير ذبح فعليه للآدمي كمال القيمة وعليه لله تعالى الجزاء وان ذبحه (فان قلنا) ذبيحة المحرم ميتة لا تحل لأحد فعليه أيضا القيمة بكاملها (وان قلنا) تحل ذبيحته لزمه مع الجزاء للمالك ما بين قيمته مذبحا وحيا اذا رده اليه مذبحا واذا أتلغه أو ذبحه وقلنا هو ميتة فجلده للمالك لا للمحرم صرح به الماوردى وغيره * قال أصحابنا ولو توحش حيوان أنسى كشاة وبعير ودجاجة ونحوها لم يحرم ولا جزاء فيه بلا خلاف لانه ليس بصيد * قال أصحابنا ويحرم قتل الصيد وأخذه وجرحه واتلاف شيء من اجزائه وتنفيذه والتسبب في ذلك كانه أو في شيء منه فان أخذه لم يملكه لما ذكره المصنف فان كان مملوكا لا آدمي لزمه رده الى صاحبه وان كان مباحا وجب ارساله في موضع يمتنع علي من يقصده فان أتلغه أو تلف عنده ضمنه بالجزاء وان كان مملوكا لا آدمي ضمنه بالجزاء أو القيمة كما سبق ودليل هذا كله في الكتاب * ولو خالص المحرم صيدا من فم سبع أو هرة أو نحوها وأخذه ليدأويه ثم يرسله أو رآه مجروحا فأخذه ليدأويه ثم يرسله فمات في يده ففي ضمانه القولان اللذان ذكرهما المصنف وهما * شهوران وانفقوا على أن الاصح انه لا يضمن لانه قصد الصلاح * وذكر الشيخ أبو محمد الجويني في كتاب المسئلة في المسئلة طريقتين (أحدهما) علي القواين (والثاني) لا يضمن قولاً واحداً قال أبو محمد وفرع أصحابنا على هذا انه لو انتزع انسان العين المنصوبة من غاصبها ليردها إلى مالكها فتلفت في يده بلا تفريط هل يضمن فيه الطريقتان كاصيد *

من الاخرى فهو ماش في البيت لا يحسب له ذلك ولا طوفه بعده حتي ينتهي الى الفتحة التي دخل منها ولو خلف القدر الذي هو من البيت ثم اقتحم الجدار ونخطي الحجر على السموت مع ضوافة (الثالثة) لو كان يطوف ويمس الجدار بيده في موازاة الشاذروان أو أدخل يده في موازاة ما هو

(فرع) لو حصل تلف الصيد بسبب شيء في يد المحرم بأن كان راكب دابة أو سائقها أو قائدها قتل صيد بعضها أو رفسها أو بات في الطريق فزاق به صيد فهلك به ضمنه لأنها منسوبة إليه فضمن ما تلفته أو تلف بسببها كما لو أتلفت آدميا ومالا (أما) إذا انفلتت دابة المحرم فأتلفت صيد أفلا شيء عليه نص الشافعي رحمه الله على هذا الفرع كله واتفق الأصحاب عليه * قال الدارمي ولو كان مع الدابة ثلاثة سائق وقائد وراكب فأتلفت صيدا فوجهان (أحدهما) يجب الجزاء على الثلاثة (والثاني) على الراكب وحده *

(فرع) قال أصحابنا جهات ضمان الصيد في حق المحرم ثلاث - المباشرة - واليد - والتسبب (وأما) المباشرة فمعروفة (وأما) اليد فيحرم على المحرم وضع يده على الصيد ولا يملكه بذلك ويضمنه إن تلف وقد سبق هذا قريبا واضحا ومن هذا ما إذا حصل التلف بسبب دابة في يده كما سبق بيانه قريبا (وأما) إذا سبقت اليد على الأحرار أو كانت يدا قهرية كالارث أو يد معاودة ككسراء أو وصية أو هبة ونحوها فقد ذكره المصنف بعد هذا وسنوضحه قريبا إن شاء الله تعالى (وأما) التسبب ففيه مسائل (أحدها) لو نصب الحلال شبكة أو فخا أو حبالا ونحو ذلك في الحرم أو نصبها المحرم حيث كان قطعتم به صيد وهلك لزمه ضمه سواء نصبها في ملكه أو موات أو غيرها (فأما) إذا نصبها وهو حلال ثم حرم فوقها صيد فلا يضمنه إلا خلاف * نص عليه وصرح به القفال والبنديجي والأصحاب (ثانية) قال الشافعي والأصحاب يكره المحرم استصحاب البازي وكل صائد من كسب وغيره فن حمله فأرسله على صيد فلم يقتله ولم يؤذ به فلا جزاء عليه لكن يأثم كما لو رماه بسهم فخطئه فإنه يكره يرمى مقصده الأحرار ولا ضمن لعدم الاتلاف * ولو انفلت بنفسه فقتله فلا ضمان نص عليه شافعي في الناسك الكبير واتفق الأصحاب عليه سواء فيه الكلب والبازي وغيرها * قال الماوردي وسواء مرط في حفظه أم لا لأن الكسب اختيارا (وأما) إذا أرسل المحرم كسب على صيد أو حل ربه وهناك صيد ولم يرسله فأتلفه ضمنه لأنه متسبب ولو كان هناك صيد ونحل ربه كسب تقصير الحرم فلهذه أنه يضمنه وفيه خلاف ضعيف حكاه الزرقاني فلو لم يكن هناك صيد فإرسال الكسب وحل رباطه فظهر صيد ضمنه أيضا على الأصح لأنه منسوب إليه قال الماوردي (فإن قيل) قلتم هنا أنه لو أرسل الكسب على الصيد ضمنه ولو أرسله على

من البيت من الحجر ففي صحة ضوافه وجهان (أحدهم) وجه جاب في الكتاب أنه يصح لأن معظم منه خرج وحيث أنه يصدق أن يقال أنه طائف بالبيت (وأصحهما) باتفاق فرق الأصحاب وفيهم إمام أنه لا يصح لأن بعض يده في بيت كما لو كان يضع إحدى رجليه أحيانا على الشاذروان

آدمي فقتله لاضمان فالفرق أن الكلاب معلم للاصطياد فاذا صاد بارساله كان كصيده بنفسه فضمنه
 وليس هو معلما قتل الآدمي فاذا أغراه علي آدمي فقتله لم يكن القتل منسوباً الى المغري بل الى
 اختيار الكلاب فلم يضمنه قال ومثاله في الصيد أن يرسل كلباً غير معلم علي صيد فيقتله فلا ضمان
 لان غير المعلم لا ينسب فعله الى المرسل بل الى اختياره ولهذا لا يؤكل ما اصطاده بعد الارسال كما
 لا يؤكل ما صاده المسترسل بنفسه هذا كلام الماوردي وهذا الذي قاله في غير المعلم فيه نظر وينبغي
 أن يضمن بارساله لانه سبب والله أعلم (الثالثة) اذا نفر المحرم صيدا فعثر وهلك بالعتار أو أخذه
 في مغارة سبيع أو انصدم بشجرة أو جبل أو غير ذلك لزمه الضمان سواء قصد تنفيره أم لا قال أصحابنا
 ولا يزال المنفر في عهدة ضمان التنفير حتى يعود الطير الى عادته في السكون فان عاد ثم هلك بعد ذلك
 فلا ضمان بلا خلاف ولو هلك في حال هربه ونفاره قبل سكونه بأفتسارية فوجهان حكاهما إمام
 الحرمين وآخرون قالوا (أصحها) لا ضمان لانه لم يتلف في يده ولا بسببه (والثاني) يضمنه لاستدامة
 أثر النفاذ (الرابعة) لو صاح المحرم على صيد فمات بسبب صياحه أو صاح حلال على صيد في الحرم فمات
 به (فوجهان) حكاهما البغوي (أحدهما) يضمنه كمن صاح على صبي فمات بحب ديتة (والثاني)
 لا يضمنه لان الغالب أن الصيد لا يموت بالصياح فهو كمن صاح على بالغ عاقل متيقظ فمات لا ضمان ولم
 يرجح واحدا من الوجهين والظاهر الضمان لانه بسببه (الخامسة) اذا حفر المحرم بئر في محل عدوان
 أو حفرها حلال في الحرم في محل عدوان فهلك فيها صيد لزمها الضمان بلا خلاف فان حفرها في ملكه
 أو موات فأربعة أوجه (أصحها) يضمن في الحرم دون الاحرام (والثاني) يضمن (والثالث) لا يضمن
 فيهما (والرابع) ان حفرها للصيد ضمن والاملاء* وجزم الماوردي بأنه ان قصد الاصطياد لا يضمن
 والا فوجهان (السادسة) انفق أصحابنا أنه لورمي صيدا فنغذ فيه السم وأصاب صيدا آخر فقتلها
 لزمه جزاؤهما لان احدهما عمد والآخر خطأ أو بسببه وكل ذلك مضمن وقد نص الشافعي على هذا
 واتفقوا على أنه لو أصاب صيدا فوق الصيد علي صيد آخر أو على فراخه ويضه ضمن ذلك لانه
 بسببه (السابعة) لورمي حلال الى صيد ثم أحرم ثم أصابه ففي وجوب ضمانه وجهان حكاهما المتولي
 والرويان وغيرهما (الاصح) يضمن ورجح أبو علي البندني عجي عدم الضمان وصحح القاضي حسين
 في تعليقه والرافعي الضمان قال المتولي هما كالوجهين فيمن رمي الى حربي أو مرتد فأسلم ثم أصابه
 فقتله قال لكن الاصح هناك لاضمان لان الرمي الى الحربي يحتاج اليه للقتال فلو أوجبه الضمان لامتنع

ويقفد بـ لاخرى (وقوله) في الكتاب أن يكون بجميع بدنه خارج البيت لفظ الجميع كالمستغنى
 عنه فانه لو اقتصر على قوله أن يكون بيدنه كان المفهوم منه الجميع واذا تعرض له فلا شك أن مثل
 هذا إنما يذكر تأكيداً ومبالغة في أنه لا يمتثل خروج البعض وهذا لا يابق به الجواب بالصحة فيما

من رمية خوف من اسلامه (وأما) المحرم فيمكنه تأخير الاحرام الى ما بعد الاصابة * ولورمي سهماً الى صيد
وقد بقي عليه من أسباب التحلل الحلق فقصر شعره بعد الرمي ثم أصابه السهم بعد فراغ التقصير وهو
حلال فوجهان حكاهما المتولى والرويانى وآخرون (أحدهما) لاضمان لان الاصابة في حال
لا يضمن فيها فاشبه من رمى الى مسلم فارتد أو ذمي فنقض العهد ثم أصابه لاضمان (والثاني) يجب
لان الرمي جناية وجدت في الاحرام ويخالف المرتد والذمي فانهما مقصران بما أحداً من اهدارهما
(الثامنة) اذا دل الحلال محرماً على صيد فقتله وجب الجزاء على المحرم ولا ضمان على الحلال سواء
كان الصيد في يده أم لا لكنه يأثم ولودل المحرم حلالاً على صيد فقتله فان كان الصيد في يده المحرم
لزمه الجزاء لانه ترك حفظه وهو واجب عليه فصار كاللودع اذا دل السارق على الوديعة فانه يضمنها *
وان لم يكن في يده فلا جزاء على واحد منهما لكن يأثم المحرم بدلالته وانما لم يضمن لما ذكره المصنف
وهو أنه لم يلتزم حفظه * ولو دل المحرم محرماً فقتله أو دل الحلال حلالاً أو محرماً على صيد في الحرم
فقتله فلا جزاء على الدال ويجب على القتال * ولو أعان المحرم حلالاً أو محرماً في قتل صيد باعارة آله أو
أمره باتلافه أو نحو ذلك فأتلفه فلا ضمان على المعين لما ذكرناه لكن يأثم سواء كان في الحل أو الحرم *
(فرع) قال الشافعي والاصحاب العامد والمخطيء وهو الناسي والجاهل في ضمان الصيد سواء
فيضمنه كل واحد منهم بالجزاء ولكن يأثم العامد دون الناسي والجاهل * وهذا هو المذهب وبه تظاهرت
نصوص الشافعي وطرق الاصحاب وقيل في وجوب الجزاء على الناسي قولان حكاه المصنف بعد
هذا الفصل وحكاه الاصحاب وسنوضحه في موضعه ان شاء الله تعالى * ولو أحرمت به ثم جن أو أغشى عليه
فقتل صيداً ففي وجوب الجزاء قولان نص عليهما (أقيسهما) الوجوب لانه من باب الغرامات
والمجنون كغيره في ذلك (والاصح) أنه لا يجب لان المنع من الصيد تعبد يتعلق بالمكلفين وقد ذكر
المصنف المسألة بعد هذا الفصل بقليل * ولو أكره المحرم على قتل صيد أو أكره حلالاً على قتل صيد
في الحرم فوجهان حكاهما البغوى وغيره (أحدهما) يجب الجزاء على الأمر (والثاني)
يجب على المأمور ثم يرجع على الأمر كالأول حلق الحلال شعر المحرم مكرها وهذا الثاني أصح وقال
الدارمي * وكانوا يكرهون علي قتل آدمي * قال المصنف رحمه الله *

اذا كان يمس الجدار بيده في موازاة الشاذروان (وقوله) ولا في داخل محوط الحجر مطلق ولكن
تعقيبه بقوله فان سته أذرع منه من البيت يبين الحد الممنوع عن المشي فيه *

قال (الرابع) أن يطوف داخل المسجد ولو في أخرياتها وعلى سطوحها وأروقها فلو طاف

بانه يجد لم يجز *

﴿ ويحرم عليه أكل ما صيده لما روى جابر رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال « الصيد حلال لكم ما لم تصيده أو يصاد لكم » ويحرم عليه أكل ما أعان على قتله بدلالة أو اعارة لما روى عبد الله بن أبي قتادة قال « كان أبو قتادة في قوم محرمين وهو حلال فابصر حمار وحش فاختم من بعضهم سوطا فضربه به حتى صرعه ثم ذبحه وأكله هو وأصحابه فسألو رسول الله ﷺ فقال هل أشار إليه أحد منكم قالوا لا قال فلم يربأ كاله باءا » فإن أكل ما صيده أو أعان على قتله فهل يجب عليه الجزاء أم لا فيه قولان (أحدهما) يجب لأنه فعل محرم بحكم الأحرام فوجب فيه الكفارة كقتل الصيد (والثاني) لا يجب لأنه ليس بنام ولا يؤل إلى الماء فلا يضمن بالجزاء كالشجر اليابس والبيض المذر ﴾

﴿ الشرح ﴾ أما حديث جابر فرواه أبو داود والترمذي والنسائي من رواية عمرو بن أبي عمرو والمدني مولى المطلب بن عبد الله بن حنطب عن مولا المطلب عن جابر واسناده إلى عمرو بن أبي عمرو صحيح (وأما) عمرو بن أبي عمرو فقال النسائي ليس هو بقوى وإن كان قد روى عنه مالك وكذا قال يحيى بن معين هو ضعيف ليس بقوى وأبى بحجة وقد أشار الترمذي إلى تضعيف الحديث من وجه آخر فقال لا يعرف للمطلب سمعا من جابر فأما تضعيف عمرو بن أبي عمرو فغير ثابت لأن البخاري ومسلم روياه في صحيحيهما واحتجا به وهما القدوة في هذا الباب وقد احتج به مالك وروى عنه وهو القدوة وقد عرف من عاداته أنه لا يروى في كتابه إلا عن ثقة وقال أحمد بن حنبل فيه ليس به بأس وقال أبو زرعة هو ثقة وقال أبو حاتم لا بأس به وقال ابن عدي لا بأس به لأن ما نكا روى عنه ولا يروى مالك إلا عن صدوق ثقة (قالت) وقد عرف أن الجرح لا يثبت إلا مفسرا ولم يفسره ابن معين والنسائي يثبت تضعيفه (وأما) إدراك المطلب جابر فقال ابن أبي حاتم وروى عن جابر قال ويشبه أن يكون أدركه * هذا كلام ابن أبي حاتم فحصل شك في إدراكه ومذهب مسلم ابن الحجاج الذي ادعى في مقدمة صحيحه الإجماع فيه أنه لا يشترط في اتصال الحديث اللقاء بل يكفي إمكانه والإمكان حاصل قطعا ومذهب علي بن المديني والبخاري والاكثرين اشتراط ثبوت اللقاء فعلي مذهب مسلم الحديث متصل وعلي مذهب الأكثرين يكون مرسل لبعض كبار التابعين وقد سبق أن مرسل التابعي الكبير يحتج به عندنا إذا اعتضد بقول الصحابة أو قول أكثر العلماء أو غير ذلك مما سبق وقد اعتضد هذا الحديث فقال به من الصحابة رضي الله عنهم من سنذكره في فرع مذاهب العلماء إن شاء الله تعالى والله أعلم * (وأما) حديث عبد الله بن أبي قتادة الذي ذكره المصنف

يجب أن لا يقع الطواف خارج المسجد كما يجب أن لا يوقعه خارج مكة والحرم ولا بأس بالخائل بين الطائف والبيت كالسقاية والسواري ولا يكون في أخريات المسجد وتحت سقف وعي الاروقة والسطوح إذا كان البيت أرفع بناء على ما هو اليوم فإن جعل سقف المسجد أعلي فقد

فرواه البخاري ومسلم في صحيحيهما عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه وينكر على المصنف كونه جعله مراسلا فقال عن عبد الله بن أبي قتادة قال كان أبو قتادة فلم يذكر أنه سمعه من أبيه مع أن الحديث في الصحيحين عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه متصل بغيره المصنف (وقوله) في حديث جابر « ما لم تصيدوه أو بصادكم » هكذا الرواية فيه بصاد بالالف وهو جائز على لغة ومنه قوله (تعالى أنه من يتقى ويصبر) على قراءة من قرأ بالياء ومنه قول الشاعر « ألم يأتيك والانباء تنمي » وقد غير المصنف الفاظا في حديث أبي قتادة فلفظه في البخاري ومسلم « عن عبد الله بن أبي قتادة أن أباه حدثه قال انطلقنا مع النبي ﷺ عام الحديبية فاحرم أصحابه ولم احرم فبصر أصحابنا بجمار وحش فجعل بعضهم يضحك الي بعض فظفرت قرايته فحملت عليه الفرس فطعنته فاثبتته فاستعنتهم فلم يعينوني فكتامنه ثم لحقت برسول الله ﷺ فقلت يا رسول الله إنا صدنا حمار وحش وإن عندنا فاضله فقال رسول الله ﷺ لأصحابه كلوا أو هم محرمون » وفي رواية فرأيت أصحابي يتراؤن شيئا فظفرت فاذا حمار وحش فوق السوط فقالوا لا نعنيك عليه بشيء أنا محرمون فتناولته فاخذته ثم أتيت الحمار من وراء مكة فمقرته فأتيت به أصحابي فقال بعضهم كلوا وقال بعضهم لا نأكل فأتيت النبي ﷺ وهو امامنا فسأله فقال « كلوه حلال » وفي رواية « هو حلال فكلوه » وفي رواية في الصحيحين فقال النبي ﷺ « هل منكم أحد امره أن يحمل عليه أو أشار إليه » وفي رواية أنه سأل أصحابه أن ينأولوه سوطه فأبوا فأنهم رمحه فأبوا فاخذوه ثم شد على الحمار فقتله فاكل منه بعض أصحاب النبي ﷺ وأبي بعضهم فادركوا رسول الله ﷺ فسأله عن ذلك فقال إنما هي طعمة أطعمكموها الله عز وجل وفي رواية البخاري قال كنت جالسا مع رجال من أصحاب النبي ﷺ في طريق مكة والقوم محرمون وأنا غير محرم فابصروا حمارا وحشيا وأنا مشغول أخصف نعلي لم يؤذوني به وأحبوا لو أني أبصرته فالتفت فابصرته فقممت الي الفرس فسرجه ثم ركبت ونسيت السوط والرمح فقات لهم ناولوني السوط والرمح فقالوا لا والله لا نعنيك عليه بشيء فغضبت فنزلت فاخذتهما ثم ركبت فشددت على

ذكر في العدة أنه لا يجوز الطواف على سطحه ولو صح هذا لزم أن يقال إذا انهدمت الكعبة والعباد بالله لا يصح الطواف حول عرصتها وهو بعيد ولو اتسعت خطة المسجد اتسع المطاف وقد جعلته العباسية أوسع مما كان في عصر رسول الله ﷺ *

(١) (وقوله) * ولو اتسعت خطة المسجد اتسع المطاف وقد جعلته العباسية أوسع مما كان في عهد النبي ﷺ انتهى : وقد نسب الرازي في هذا إلى القصور فإن عمر وعثمان وسعاه كما رواه الأزرقي وأما كهي من طرق ثم زاده ابن الزبير ثم زاده الوليد وكل هؤلاء قبل العباسيين لكن عند القامس لا يريد شيء من ذلك على عبارة الرافي *

الحمار فمقرته ثم جثت به وقد مات فوقوا عليها كما لو أنه ثم انهم شكوا في أكلهم إياه وهم حرم فرحنا
 وخباب العضد معي فادر كنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فسألاه عن ذلك فقال هل معكم من شيء
 فناولته العضد فأكلها حتى تعرقها وهو محرم وفي رواية لمسلم فقال «هل معكم منه شيء» فناولته العضد
 فأكلها ثم تعرقها وهو محرم وفي رواية لمسلم فقال «هل معكم منه شيء» فقالوا معنارجله فأخذه رسول الله
 صلى الله عليه وسلم فأكلها هذه الفاظ الحديث في الصحيح وإنما أخذ صلى الله عليه وسلم ما أخذه
 وأكله تطيباً لقلوبهم في إباحته ومبالغة في إزالة الشبهة عنهم والشك فيه لحصول الاختلاف فيه
 بينهم قبل ذلك والله أعلم * (أما قول المصنف لأنه فعل محرم بحكم الاحرام فوجب فيه الكفارة
 فقال القلي احتراز بفعل عن عقد النكاح (وبقوله) محرم من الافعال المباحة في الاحرام (وبقوله) في
 الاحرام عن ذبح شاة غيره (وقوله) ليس بنام احتراز من قتل الصيد وقطع شجر الحرم (وقوله) ولا
 يؤول الى النماء احتراز من كسر بيض الصيد (وقوله) البيض المذرو - بالذال المعجمة - أى الفاسد والله
 أعلم * (أما حكم آلة فقال الشافعي والاصحاب يحرم على المحرم أكل صيد صاده هو أو أعان على
 اصطياده أو أعان على قتله بدلالة أو إعادة آلة سواء دل عليه دلالة ظاهرة أو خفية وسواء أعاره
 ما يستغنى عنه القاتل أم لا وهذا لا خلاف فيه قال الشافعي والاصحاب ويحرم عليه لحم ما صاده اخلال
 المحرم سواء علم به المحرم وأمره بذلك أم لا وهذا لا خلاف فيه ايضاً (وأما) اذا صاد الحلال شيئاً ولم
 يقصد اصطياده المحرم ولا كان من المحرم فيه اعانة ولا دلالة فيحل المحرم اكله بلا خلاف ولا جزاء
 عليه في ذلك بلا خلاف * فان أكل المحرم مما صاده الحلال له أو باعائه أو دلالاته ففي وجوب الجزاء
 عليه قولان مشهوران ذكرهما المصنف بدليهما (الاصح) الجديد لاجزاء (والقديم) وجوب
 الجزاء وهو القيمة بقدر ما أكل * هكذا قال الاكثر من تغريعا على القديم وقل الماوردي في
 في كيفية الضمان على القديم ثلاثة أوجه (أحدها) يضمن مثله فما من خوم النعم تصدق به على مساكين
 الحرم (والثاني) يضمن مثله من النعم فيضمن بقدر ما أكل من مثله من النعم فان أكل عشر حقه لزمه
 عشر مثله (والثالث) يضمن قيمة ما أكل دراهم فان شاء تصدق بها دراهم وان شاء اشترى بها
 طعاماً وتصدق به هذا نقل الماوردي * وعلى مقتضى الثالث أنه ان شاء صام عن كل مد يوماً

قال * (الخامس) رعاية العدد فلو اقتصر على ستة أشواط لم يصح (ح) *

تجب رعاية العدد في الطواف وهو أن يطوف سبعة فلو اقتصر على ستة أشواط لم يجزه وبه
 قال مالك وأحمد رحمهما الله لأن النبي ﷺ طاف سبعة وقد قال «خذوا عني مناسككم» (١) وعند

(١) * (حديث) * انه ﷺ طاف سبعة وقال خذوا عني مناسككم : أما الطواف فمتفق عليه

من حديث ابن عمر والباقي تقدم قريباً *

(أما) إذا أكل المحرم ما ذبحه بنفسه فقد ذكر المصنف بعد هذا وسائر الأصحاب أنه لا يلزمه بأكله بعد الذبح شيء آخر بخلاف عندنا كما لا يلزمه في صيد المحرم بعد الذبح شيء آخر وإنما يلزمه في الموضوعين جزاء قتله فقط هذا مذهبنا وقال أبو حنيفة يلزمه في صيد الاحرام جزاء آخر ووافقنا في صيد المحرم فلماذا قاس الأصحاب عليه وقاسوه أيضا على من ذبح شاة لآدمي ثم أكلها فإنه تلزمه قيمة واحدة والله أعلم * قال المصنف رحمه الله *

﴿ فان ذبح المحرم صيدا حرم عليه أكله لأنه اذا حرم عليه ما صيده له أو دل عليه فلا أن يحرم ما ذبحه أولى وهل يحرم على غيره فيه قولان (قال) في الجديد يحرم لأن ما حرم على الذابح أكله حرم على غيره كذبيحة الجوسي (وقال) في القديم لا يحرم لأن ما حل بذكائه غير الصيد حل بذكائه الصيد كالحلال فان أكل ما ذبحه لم يضمن بالأكلا لأن ما ضمنه بالقتل لم يضمنه بالاكل كشاة الغير ﴾

﴿ الشرح ﴾ اذا ذبح المحرم صيدا حرم عليه بلا خلاف وفي تحريمه على غيره القولان اللذان ذكرهما المصنف (الجديد) تحريمه وهو الاصح عند الجمهور وقال القاضى أبو الطيب في تعليقه صحيح كثيرون من أصحابنا هذا القديم وقال القاضى أيضا في كتابه المجرى وقال أصحابنا القديم هنا هذا كلامه والصحيح عند الجمهور هو الجديد ودليل الجميع في الكتاب (وان قلنا) بالجديد فأكله غير المحرم لم يلزمه الجزاء بخلاف لأنه لم يمتنع صيدا فهو كمن أكل ميتة أخرى * صرح به الماوردى وغيره فعلى الجديد ذبيحة المحرم ميتة وعلى القديم ليست ميتة * هذا في حق غيره ولا خلاف في تحريمها عليه في الاحرام فلم تحل واللحم باق هل يجوز له (ان قلنا) يحرم على غيره فعليه أولى والافطريقان حكاهما إمام الحرمين وغيره (أحدهما) القطع بتحريمه لأننا لو أبخناه له بعد التحال جعل ذلك ذريعة إلى ادخاره قال إمام الحرمين وبهذا الطريق قطع المرازقة (والطريق الثاني) فيه وجهان (أحدهما) تحريمه لما ذكرناه (والثاني) إباحته لأن المنع بالاحرام وقد زال وبهذا الطريق قطع المتولى والبعوى وآخرون ونقله إمام الحرمين عن مراقبين إلا أنه قل ذيفوا وجه الإباحة والله أعلم * هذا حكم ذبيحة المحرم (قلنا) اذا ذبح الحلال صيدا حرميا ففيه ضربان مشهوران وقد ذكرهما المصنف في أواخر الباب الذي بعده هذا (أحدهما) أنه كذبيحة المحرم فيحرم عليه بلا خلاف وفي تحريمه على غيره القولان (الاصح) تحريمه (والثاني) إباحته (والطريق الثاني) وصححه البندنجي يحرم على غيره قولاً واحداً كما يحرم عليه والفرق بينه وبين ذبيحة المحرم من وجوبين (أحدهما) أن صيد المحرم يحرم على جميع الناس (والثاني)

أبي حنيفة رحمه الله لو اقتصر على أكثر الطواف وأراق عن الباقي دما أجزاءه وبني على ذلك أنه لو كان يدخل في الاشواط كلها من إحدى فتحة الحجر ويخرج من الأخرى كفاه أن يمشی وراء الحجر سبع مرات أو يريق دما وتدواره بما وراء الحجر يكون معتداً به في الاشواط كلها *

أنه محرم في جميع الأزمان بخلاف صيد الاحرام والله أعلم * وإذا أكل ما ذبحه بنفسه في الحرم أو الاحرام لا يلزمه بالا كل جزاء انما يلزمه جزاء واحد بسبب الذبح وقد سبقت المسألة قريبا واضحة والله أعلم * (أما) اذا كسر المحرم بيض صيد أو قلاه فيحرم عليه بلا خلاف وفي تحريمه على غيره طريقان (أشهرهما) وهي التي اختارها المصنف في الفصل الذي بعد هذا وكثيرون وبها قطع الشيخ أبو حامد ونقلها صاحب البحر عن أصحاب مطلقا أنه على القولين كاللحم (الجديد) تحريمه (والقديم) إباحته (والطريق الثانية) انقطع بإباحته واختارها القاضى أبو الطيب ومحمدا الماوردى والمتولى والرويانى في البحر وغيرهم وقطع بها القاضى حنين في تعليقه والبعوى وآخرون * قال الماوردى وجهل بعض المتأخرين فحكي في تحريمه قولين * قال وهذا جهل قبيح والصواب إباحته لأنه لا يحتاج الى ذكاة * وفرق هؤلاء بين اللحم والبيض بان الحيوان لا يستباح الا بذكاة والمحرم ليس من اهله بخلاف البيض فانه يباح بكل حال ويباح من غير قلى ولو كسره مجوسى أو قلاه حل بخلاف الحيوان * قال المتولى فعلى هذا ينزل البيض منزلة ذبيحة حلال فمن حل له اكل صيد ذبحه له حلال حل له هذا البيض * قال المتولى ولو حلب ابن صيد أو قتل جرادة فهو ككسره البيض لان الجرادة تحل بالموت ولهذا لو قتلها مجوسى حلت وقطع الماوردى وغيره بان الجرادة اذا قتله محرم حل للحلال * قال المتولى ولو اخذ انسان بيض صيد الحرم فكسره أو قلاه فطريقان (أحدهما) أنه كاللحم صيد الحرم (وأصحهما) انا ان قلنا صيد الحرم ليس بميتة فالبيض حلال وان قلنا ميتة ففي البيض وجهان (أحدهما) لا يحل لانا جعلنا صيد الحرم كحيوان لا يحل لكونه محرما على العموم ويبيض مالا يؤكل لا يحل (والثاني) يحل لان اخذ البيض وقليه ليس سبب الاباحة بخلاف ذبح الصيد * قال وحكم ابن صيد الحرم وحكم جراده حكم البيض فيما ذكرنا * وقطع الماوردى بان بيض صيد الحرم حرام على كسره وعلى جميع الناس قولاً واحداً لان حرمة الحرم لم تنزل عنه بكسره * قال المصنف رحمه الله *

﴿ ويحرم عليه ان يشتري الصيد او يتهبه لما روى عن ابن عباس رضي الله عنهما «ان الصعب ابن جثامة أهدى الى رسول الله صلى الله عليه وسلم حمار وحش فرده عليه فلما رأى ما فى وجهه قال

قال ﴿ السادس ركعتان عقيب الطواف مشروعتان وليستا من الاركان وفى وجوبهما قولان وليس لتركها جبران لانه لا يفوت إذ الموالاة ليست بشرط فى اجزاء الطواف على الصحيح ﴾ إذا فرغ من الطوافات السبع صلى ركعتين روى عن النبي ﷺ أنه «فعل ذلك» (١) وهما واجبتان

(١) * (حديث) * انه صلى الله عليه وسلم لما فرغ من طوافه صلى ركعتين متفق عليه من حديث ابن عمر *

ان لم يردده عليه الا انا حرم ولانه سبب يملك به الصيد فلم يملك به مع الاحرام كالا صطياده وان مات من يرثه وله صيد ففيه وجهان (أحدهما) لا يرثه لانه سبب للملك فلا يملك به الصيد كالبيع والهبة (والثاني) أنه يرثه لانه يدخل في ملكه بغير قصده ويملك به الصبي والمجنون فجاز ان يملك به المحرم الصيد وان كان في ملكه صيد فاحرم ففيه قولان (أحدهما) لا يزول ملكه عنه لانه ملك فلا يزول بالاحرام كملك البضع (والثاني) يزول ملكه عنه لانه معنى لا يراد للبقاء يحرم ابتداءً فحرم استدامته كلبس الخيط (فان قلنا) لا يزول ملكه جاز له بيعه وهبته ولا يجوز له قتله فان قتله وجب عليه الجزاء لان الجزاء كفارة تجب لله تعالى فجاز ان تجب علي مالكه ككفارة القتل (وان قلنا) يزول ملكه وجب عليه ارساله فان لم يرسله حتى مات ضمنه بالجزاء وان لم يرسله حتى تحلل ففيه وجهان (أحدهما) يعود الى ملكه ويسقط عنه فرض الارسال لان علة زوال الملك هو الاحرام وقد زال فعاد الملك كالعصير اذا صار خمرًا ثم صار خلا (والثاني) أنه لا يعود الى ملكه ويلزمه ارساله لان يده متعديّة فوجب أن يرسلها * (الشرح) حديث ابن عباس رواه البخاري ومسلم من طرق (منها) ما ذكره المصنف بلفظه وفي رواية لمسلم «أن الصعب بن جثامة أهدى لرسول الله صلى الله عليه وسلم لحمًا وحش» وفي رواية له «من لحم حمار وحش» وفي رواية «رجل حمار وحش» وفي رواية «عجز حمار وحش يقطر دما» وفي رواية «شق حمار وحش» وفي رواية «عضو من لحم صيد» هذه الروايات كلها في صحيح مسلم وترجم البخاري باب اذا أهدى للمحرم حمارا وحشيا حيا لم يقبل ثم رواه بإسناده وقال في روايته حمارا وحشيا فأشار البخاري الى أن هذا الحمار كان حيا * وحكي هذا أيضا عن مالك وغيره وهو الظاهر من استدلال المصنف وغيره من أصحابنا * وهذا تأويل باطل مردود بهذه الروايات الصحيحة الصريحة التي ذكرها مسلم * (فالصواب) أنه إنما أهدى بعض لحم صيد لا كله ويكون قوله حمارا وحشيا وحمار وحش مجازا أي بعض حمار ويكون رد النبي صلى الله عليه وسلم له عليه لأنه علم منه أو من حاله أنه اصطاده للنبي صلى الله عليه وسلم ولو لم يقصد الاصطياد له قبله منه فان لحم الصيد الذي صاده الحلال إنما يحرم علي المحرم اذا صيد له أو اعان عليه كما سبق بيانه قريبا (فان قيل) فانما

أو مسنونتان فيه قولان (أحدهما) واجبتان وبه قال أبو حنيفة رحمه الله لان النبي ﷺ لما صلاهما تلا قوله تعالى (واتخذوا من مقام إبراهيم مصلى) (١) * فافهم أن الآية أمر بهذه الصلاة والامر بالوجوب

(١) (حديث) * انه ﷺ لما صلى بعد الطواف ركعتين تلا قوله تعالى واتخذوا من مقام إبراهيم مصلى: مسنن من حديث جابر وعائمه انه قال ذلك بعد الطواف وقبل الصلاة وكذا هو مصرح به في رواية ابن حبان والبيهقي *

علل النبي صلى الله عليه وسلم رده عليه بأنهم حرم (قلنا) لا تمنع هذه العبارة كونه صيده لانه انما يحرم الصيد على الانسان اذا صيد له بشرط كونه محرما فبين الشرط الذي يحرم به وسأبسط الكلام في ايضاح هذا الحديث وبيان طرقه وما يوافقه وكلام العلماء عليه في فرع مذاهب العلماء في المسألة الثالثة منه إن شاء الله تعالى والله أعلم * (وأما) قوله الصعب بن جثامة فالصعب - بفتح الصاد واسكان الهين - وجثامة - بحيم مفتوحة ثم ناء مثلثة مشددة - (وقوله) صلى الله عليه وسلم «لم يرده عليك» هو - برفع الدال - على الصواب المعروف لاهل العربية وغلب على السنة المحدثين والفقهاء فتحرها وهو ضعيف وقد أوضحت في التهذيب وشرح مسلم (وقوله) لانه سبب يملك به الصيد انما قل يملك ولم يقل يملك ليحترز عن الارث فانه يملك به على أحد الوجهين لانه سبب يملك به الصيد ولا يقال في الارث يملك انما يقال يملك لانه ملك قهرى (قوله) لانه معنى لا يراد للبقاء يحرم ابتداءه فحرم استدامته كلبس الخيط احترز بقوله لا يراد للبقاء من النكاح ويقول له يحرم ابتداءه من لبس ماسوي الخيط وهذه العلة منتقضة بالطيب فانه لا يحرم استدامته والله أعلم * (أما) الاحكام ففيها مسائل (أحدها) يحرم على المحرم شراء الصيد وقبول هبته وهديته والوصية له به فان اشتراه أو قبل الهبة أو الهدية أو الوصية فهل يملكه فيه طريقان (أحدهما) وبه قطع المصنف وسائر العراقيين لا يملكه لما ذكره المصنف (والثاني) طريقة للقفال ومعظم الخراسانيين أنه يبنى على انه اذا كان في ملكه صيد فاحرم (فان قلنا) يزول ملكه عنه لم يملك الصيد بالشراء والهبة والهدية والوصية والا فقولان كشراء الكافر عبدا ما لم (أصحهما) لا يملك * قال أصحابنا (فان قلنا) بالمذهب أنه لا يملك فليس له القبض فان قبض قال الشافعي رحمه الله لزمه إرساله * واختلف أصحابنا في مراده بقوله لزمه إرساله علي وجهين مشهورين فمن قال انه يملكه تعلق بهذه اللفظة من كلام الشافعي وقال لولا انه ملكه ما أمره بإرساله ومن قال لا يملكه اختلفوا في المراد فقل الشيخ ابو حامد والحاملي وطائفة المراد بإرساله رده الى صاحبه وليس المراد إرساله في البرية فانوا لانهم يملكه فلا يجوز له تضييعه ولم يزل ملك البائع والواهب عنه فلا يجوز تفويته عليه * وقال صاحب الشامل وآخرون يلزمه إرساله في البرية ويحمل كلام الشافعي على ظاهره فيجب إرساله بحيث يتم حش

(وأصحهما) مسنونتان وبه قل مالك وأحمد رحمهما الله لقوله «صلى الله عليه وسلم» في حديث الاعرابي لا إلا أن تطوع * (١) واحتج الشيخ أبو علي لهذا القول بشيئين (أحدهما) أنه لو وجبت لزم شيء بتركها كزمني ولا يلزم (والثاني) انها لو وجبت لاختص فعلها بمكة ولا يختص بل يجوز في بلده وأي موضع شاء ولك

(١) * (حديث) * انه صلى الله عليه وسلم قال في حديث الاعرابي لا الا ان تطوع. تقدم في أول العميام *

ويصير ممتنعاً في البرية ويدفع الى مالكة القيمة * قالوا ويجوز تغويت حق المالك من عين وان كان باقياً على ملكه لانه هو المتسبب في حصوله في يد المحرم حتى وجب ارساله فانتقل حقه الى البدل جمعاً بين الحقين * قال المتولي ويصير المحرم كمن اضطر الى أكل طعام غيره فأكله ويغرم بدله ويكون الاضطرار عذراً في اتلاف مال الغير بغير اذنه فكذا هنا * هذا مختصر كلام الاصحاب في تفسير قول الشافعي (لزمه ارساله) والله أعلم * قال أصحابنا فان هلك في يد المحرم قبل ارساله وردده الى مالكة لزمه الجزاء لحق الله تعالى يدفع الى المساكين ويلزمه لمالكة قيمته ان كان قبضه بالشراء لان المقبوض بالشراء الفاسد مضمون وفي وقت اعتبار القيمة الخلاف المعروف فيمن تلف عنده المقبوض بشراء فاسد وان كان قبضه بالهبة ونحوها لزمه الجزاء لحق الله تعالى وهل يلزمه القيمة لمالكة الواهب فيه وجهان مشهوران في كل ما قبض بهبة فاسدة هل يكون مضموناً أم لا (أصحهما) لا يكون مضموناً لان حكم العقود الفاسدة حكم الصحيحة في الضمان فما ضمن صحيحه ضمن فاسده وما لا يضمن صحيحه لا يضمن فاسده * وهذه قاعدة مشهورة سنوضحها في كتاب الرهن والشركة والهبة إن شاء الله تعالى * ومن ذكر الوجهين فيها هنا الماوردي وغيره وقطع القاضى ابو الطيب والمحاملى وابو على البندنجي في كتابه الجامع والقاضى حسين وابن الصباغ وصاحب البيان وآخرون هنا بالأصح وهو أنه لا ضمان وأشار جماعة من الخراسانيين الى القطع بالضمان * وقد اغتر الرافعي به هنا فوافق اشارتهم فقطع هنا بالضمان مع أنه ذكر الخلاف في كتاب الهبة وان الاصح أنه لا ضمان فكأنه لم يتذكره في هذا الموطن * فالحاصل أن الصحيح أنه لا ضمان * هذا كله اذا تلف في يد المحرم (أما) اذا أتلفه فقد صرح القاضى ابو الطيب في تعليقه وصاحب الشامل وغيرهما بأنه لو تلف في جميع ما ذكرناه (أما) إذا رده الى مالكة فتسقط عنه القيمة التي هي حق الأدمى سواء كان قبضه بالشراء او الهبة ونحوها ولكن لا يسقط عنه الجزاء لحق الله تعالى الا بارساله * وان تلف في يد مالكة بعد ذلك لزم المحرم الجزاء وان أرسله مالكة سقطت عن المحرم الجزاء * هذا هو المذهب وبه قطع الجمهور وقطع البندنجي بأنه اذا رد ما قبضه بالبيع الى بائعه زال عنه الضمان وتوقيضه بالهبة فردده الى واهبه لم يزل عنه الضمان وفرق بان المذهب كان يمكنه ارساله ولا يكون ضامناً لو اهبه بخلاف المشتري وهذا الحكم والفرق ضعيفان

أن تقول (أما) الاول فيشكل بالاركان فانها واجبة ولا تجبر بشيء وقد تعد هذه الصلاة منها على ماسياتي ثم انجبر بالدم انما يكون عند قوات الجبور وهذه الصلاة لا تفوت إلا بان يموت وحينئذ لا يمتنع جبرها بالدم قلة الامام وغيره (وأما) الثاني فله لا يجوز أن تكون واجبات الحج وأعماله منقمة الى ما يختص بمكة والى ما لا يختص ألا ترى أن الاحرام أحد الواجبات ولا اختصاص له

قال الغزالي فان صححنا الشراء فباعه المحرم حرم البيع ولكن ينقصد ويجب على المشتري ارساله فاذا أرسله فهل يكون من ضمان البائع فيه الخلاف فيمن باع عبدا مرتدا قتل في يد المشتري * هذا كلام الغزالي وكأنه اراد ما ذكره شيخه إمام الحرمين فان إمام الحرمين قال قال الأئمة اذا باع المحرم صيدا أمرناه باطلاقه ووجب على المشتري ارساله * قال فان استبعد الفقيه ذلك فهو كتصحيحنا من المشتري شراءه مع أمرنا إياه بارساله ثم اذا أرسله المشتري بعد قبضه اتصل هذا بالتفريع فيمن اشترى مرتدا قتل في يده بالردة فمن ضمان من هو وفيه خلاف * قال واصل الوجه القاطع هنا بارساله من ضمان البائع وجهها واحدا لانا قد نقول المرتد قد يقتل لرده حاله والخطرات تتجدد والسبب الذي علق به وجوب الارسال دائم لا يتجدد فيه * (قال) ثم قال الاصحاب لو تلف الصيد في يد المشتري أوفى يد من اشترى منه وهكذا كل شيء كيف تناسخت الايدي فالضمان على المحرم لانه المتسبب الي إثمات هذه الايدي والسبب في المضمونات حكم المباشرة * هذا آخر كلام امام الحرمين ومراده بالضمان المذكور في آخر كلامه ضمان الجزاء والله أعلم * (المسألة الثانية) اذا مات للمحرم قريب يملك صيدا فهل يرثه فيه طريقان (أحدهما) وبه قطع المصنف وسائر العراقيين فيه وجهان (أصحهما) يرثه (والثاني) لا ودليلهما في الكتاب (والطريق الثاني) وبه قطع القفال والشيخ أبو محمد الجويني وأبو بكر الصيدلاني وآخرون من أئمة أصحابنا الخراسانيين يرثه وجهها واحدا لانه ملك قهرى * قال القاضي أبو الطيب في تعليقه وإنما يتصور القول بتوريثه على قولنا إن الاحرام لا يزيل الملك عن الصيد (فاما) اذا قلنا بالقول الآخر انه يزيله فلا يدخل في ملكه بالارث * هذا كلام القاضي وذكر امام الحرمين عكسه فقال قال العراقيون اذا قلنا الاحرام يقطع دوام الملك ففي الارث وجهان (أحدهما) لا يفيد الملك لانه مشبه باستمرار الملك على الدوام فاذا كان الاحرام ينافي دوام الملك فكذلك ينافي الملك المتجدد المشبه بالدوام (والثاني) يحصل الملك بالارث ويزيله فانا نضطر الى الجرى على قياس التوريث فلنجر ذلك الحكم ثم نحكم بعده بالزوال * هذا كلام امام الحرمين وهو مخالف لما ذكره القاضي أبو الطيب ولم يتعرض

بمكة * والمستحب أن يقرأ في الاولى بعد الفاتحة قل يا أيها الكافرون وفي الثانية قل هو الله أحد كذلك روى عن النبي صلى الله عليه وسلم (١) وأن يصلحها خلف المقام فان لم يفعل ففي الحجر فان لم يفعل ففي المسجد فان لم يفعل ففي أى موضع شاء من الحرم وغيره ويحجر بالقراءة فيهما ليلا ويسر

(١) * (حديث) * انه صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في ركعتي الطواف في الاولى قل يا أيها الكافرون وفي الثانية قل هو الله أحد مسلم من حديث جابر على شك في وصله وارساله ووصله النسائي وغيره

جمهور الاصحاب لما قاله وهذا النقل الذي اضافته الامام إلى العراقيين غريب في كتبهم (وأما) المتولي
(فقال) ان قلنا يزول ملكه في الصيد لم يرته وإلا فيرته قال الرافعي فان قلنا يرث قل إمام
الحرمين والغزالي يزول ملكه عقب ثبوته بناء على أن الملك يزول عن الصيد بالاحرام قال
وفي التهذيب وغيره خلافه لأنهم قولوا اذا ورته لزمه ارساله فان باعه صح بيعه ولا يقطع عنه
فكان الجزاء حتى لو مات في يد المشتري وجب الجزاء على البائع وانما يقطع عنه إذا أرسله
المشتري وهذا كلام الرافعي وهذا الذي اضافته إلى التهذيب وغيره هو الصحيح المشهور الذي قطع
به المحاملي وآخرون قال المحاملي في المجموع إذا قلنا انه يملكه بالارث كان ملكا له يملك التصرف
فيه كيف شاء الا القتل والاتلاف والله أعلم (وأما) اذا قلنا لا يرث ففي حكمه وجهان (أحدهما) وبه
قطع المتولي يكون ملك الصيد لباقي الورثة ويكون احرامه بالنسبة إلى الصيد مانعا من موانع الارث
(والوجه الثاني) وهو الصحيح بل الصواب المشهور الذي قلنا به الجمهور انه يكون بقاء على ملك
المشتري التي يتحلل المحرم من احرامه فان تحلل دخل في ملكه وممن صرح بهذا الشيخ
أبو حامد في تعليقه والدارمي وأبو علي البندنجي في كتابه الجامع والمحاملي في كتابيه المجموع
واتجر يد والقاضي أبو الطيب في المجرد وصاحب اخاوي واقاضي حسين في تعليقه وأبو القاسم
السكرخي شيخ المصنف وصاحب العدة والبيان وغيرهم قال الدارمي فان مات الوارث قبل تحلله
قام وارثه مقامه والله أعلم (المسألة الثالثة) إذا كان في ملكه صيد فاحرم ففي زوال ملكه عنه
قولان مشهوران ذكرهما المصنف بدليها نص الشافعي عليهما في الام وممن من يقول انما نص
في الاملاء على انه لا يزول ممن حكى هذا الشيخ أبو حامد والماوردي (والاصح) من القولين انه
يزول ممن صححه القاضي أبو الطيب في تعليقه وفي المجرد والعبدري والرافعي وغيرهم وخالفهم
الجزجاني فقال في كتابه التحرير الاصح لا يزول ملكه والمشهور تصحيح زوال ملكه قال
الرافعي هل يلزمه ارساله فيه قولان (الظاهر) يلزمه ارساله (وقيل) لا يلزمه ارساله قولاً واحداً بل
يستحب قال أصحابنا فان لم نوجب ارساله فهو بقى على ملكه له بيعه وهبته لكن لا يجوز له قتله فان
قتله لزمه الجزاء كما لو قتل عبده يلزمه الكفارة ولو أرسله غيره أو قتله لزمه قيمته للملك ولا شيء

نهاراً وإذا لم تحمك بوجوهها فلو صلى فريضة بعد الطواف حسبت عن ركعتي الطواف اعتباراً
بتحية المسجد حكى ذلك عن نضه في القديم والامام حكاه عن الصيدلاني نفسه واستبعده وتخص
هذه الصلاة من بين سائر الصلوات بشيء وهو جريان النيابة فيها إذ يؤديها عنه المستأجر (وقواه)
في الكتاب ركعتان عقب الطواف مشروعتان أراد به التعرض لما يشترك فيه القولان وهو أصل
الشرعية ثم بين الاختلاف في الوجوب (وقواه) وليست من الاركان أراد به أن الاعتداد بالطواف

على المالك * وان أوجبتا إرساله فهل يزول ملكه عنه فيه قولان (أصحهما) يزول فعلى هذا لو أرسله غيره أو قتله فلا شيء عليه ولو أرسله المحرم فاخذه غيره ملكه لأنه صار مباحا كما كان قبل اصطیاده أولا * ولو لم يرسله حتى تحلل فهل يلزمه إرساله فيه وجهان مشهوران ذكرهما المصنف بدليلهما (أصحهما) يلزمه وهو المنصوص واتفقوا على تصحيحه (والثاني) لا يلزمه وهو قول أبي اسحق المرزوي وحكي امام الحرمين على هذا القول وجهين في انه يزول ملكه بنفس الاحرام أم الاحرام يوجب عليه الارسال فاذا أرسل زال حينئذ (والاول) منهما أصح وهو مقتضى كلام جمهور الاصحاب وصرح به جماعة منهم (وان قلنا) لا يزول ملكه فليس لغيره أخذه فلو أخذه لم يملكه ولو قتله ضمنه * وعلى القواين لو مات في يده بعد امكان الارسال لزمه الجزاء لأنها مقرران على وجوب الارسال وهو مقصر بالامساك ولو مات الصيد قبل امكان الارسال وجب الجزاء على اصح الوجهين ولا يجب في الثاني وبه قطع الشيخ أبو حامد في تعليقه والبنديجي وصاحب البيان وممن صحح الاول امام الحرمين والرافعي * واذا لم يرسله حتى حل من احرامه وقلنا بالصحيح المنصوص انه يلزمه الارسال بعد التحلل فقتله فوجهان حكاهما الشيخ أبو حامد والاصحاب (أحدهما) لا ضمان لانه قتله وهو حلال (وأصحهما) وجوب الجزاء لانه ضمنه باليد في الاحرام فلا يزول الضمان الا بالارسال واتفق الاصحاب على انه لا يجب تقديم الارسال على الاحرام وممن نقل الاتفاق عليه امام الحرمين والله أعلم *

﴿ فرع ﴾ قال الاصحاب متى أمر بإرسال الصيد فأرسله زال عنه الضمان وصار الصيد مباحا فمن أخذه من الناس بعد ذلك وهو حلال ملكه وكذا لو أخذه المحرم بعد تحلله ملكه كغيره من الناس وكغيره من الصيد *

﴿ فرع ﴾ لو اشترى صيدا فوجده معيبا وقد أحرم البائع فان قمنا بالمحرم ان يملك نصيبه بالارث رده عليه والا فوجهان مشهوران ذكرهما ابن الصباغ والمتولي وصاحب البيان وحرون (أحدهما) لا يرد لان المحرم لا يدخل الصيد في ملكه (والثاني) يرد لان منع الرضا عن بيعه يشترى * قال

لا يتوقف عليهما أو شيئا هذا شأنه * وقد ذكره الامام أيضا سكن في طرق الأئمة ما يذاع فيه لأهمهم ذكروا القواين في طواف الغرض ثم قالوا ان كان الطواف تطوعا ففيه طريقان (أحدهما) القطع بعدم الوجوب وبه قال أبو زيد لان أصل الطواف ليس بواجب فكيف يكون تابعه واجبا (والثاني) وبه قال ابن الخداد طرد القولين ولا يبعد اشتراك الغرض والتعلل في الشرائط كاشتراط صلاة الغرض والتطوع في الطهارة وستر العورة وغيرهما وكذا اشتراكهما في الاركان كركوع وسجود وغيرها ومعلوم ان هذا التوجيه ذهاب الي كونهما ركنا أو شرطا في صلاة وعلى التقديرين

المتولي (فان قلنا) لا يرد فحكمه حكم من اشترى شيئا فرهه ثم علم به عيبا وهو مرهون وقال صاحب البيان اذا قلنا لارد فماذا يصنع فيه وجهان (قال) القاضي أبو الطيب برد عليه البائع الثمن ويوقف الصيد حتى يتحلل فيرده عليه لان المتعذر هو رد الصيد دون رد الثمن (وقال) ابن الصباغ يكون المشتري بالخيار بين ان يوقف حتى يتحلل البائع ويرد عليه وبين ان يرجع بالارش لتعذر الرد في الحل لانه لو ملك المشتري لزال ملكه عن الصيد الى البائع ولو جب رده عليه لثلا يجتمع العوضان المشتري (قالت) هذا الذي حكاه عن القاضي أبي الطيب انما هو احتمال ذكره في تعليقه ولم يجزم به والصحيح ما ذكره ابن الصباغ والله أعلم *

(فرع) لو اشترى الحلال صيدا ثم أفلس بالبائع والبائع محرم فهل له الرجوع في الصيد فيه طريقان (أصحهما) وبه قطع الشيخ أبو حامد والقاضي أبو الطيب والبندنجي والماوردي والمحاملي وابن الصباغ وسائر العراقيين والقاضي حسين وغيره من الخراسانيين ليس له ذلك وبهذا قطع المصنف في كتاب التغييس ونقله المحاملي هنا في المجموع عن أصحابنا مطلقا ونقل القاضي أبو الطيب في تعليقه وصاحب العدة اتفاق الأصحاب عليه (والطريق الثاني) فيه وجهان حكاه المتولي وآخرون كلود بالغيب ووجه الجواز رفع الضرر عن البائع والمذهب الاول لان هنا يملك الصيد بالاختيار فلم يجزى مع الاحرام كالمشتري بخلاف الارث فانه مجزى. وبخلاف الرد بالغيب على وجه فانه بغير اختياره فاذا قلنا لا يرجع قال الماوردي وغيره له الرجوع بعد التحلل من احرامه *

(فرع) لو استعار المحرم صيدا صار مضمونا عليه بالجزاء لله تعالى والقيمة المعبر وليس له التعرض له فان تلف في يده لزمه الجزاء والقيمة فان أرسله عصي ولزمه القيمة للمالك وسقط عنه الجزاء وان رده إلى المالك برى من حق المالك ولا يسقط عنه الجزاء ما لم يرسله المالك * هكذا ذكر هذا الفرع أصحابنا في الطريقتين واتفقوا على تحريم إعادة الصيد المحرم وقد ذكر المصنف تحريم إعادة في أول كتاب العارية (وأما) اذا أودع الصيد عند المحرم فوجهان (أصحهما) وبه قطع القاضي حسين والبعوي والرافعي هناك يكون مضمونا عليه بالجزاء كما لو استعاره لانه

فلا تعدل بتوقف عليهما (وقوله) وفي وجوبهما قولان يجوز اعلامه بالواو لانه ان أراد مطلق الطواف ففي النفل منه طريقة قاطعة بنى الوجوب كما عرفت وان أراد الفرض منه ففيه طريقة قاطعة بالوجوب حكاه الشيخ أبو علي (وقوله) وليس اتركها مجبران لانه لا يفوت معناه ما مر من انه يحتمل تأخيرها ويجوز فعليا في أى موضع شاء والكن حكي صاحب التتمة عن نص الشافعي رضى الله عنه أنه اذا أخر يستحب له اراقة دمه (وقوله) اذا المولاة ليست بشرط في أجزاء الطواف فيه

ممنوع من وضع اليد عليه فصار كما لو استودع مالا مغصوبا فعلى هذا ان تلف في يده لزمه الجزاء ولا تلزمه القيمة للمالك الا ان يفرط لان الوديعة لا تضمن إلا بالتفريط وقال القاضي حسين في تعليقه يضمنه وهذا ضعيف وان أرسله عصي ولزمه القيمة للمالك وان رده اليه لم يسقط عنه الجزاء ما لم يرسله للمالك (والثاني) لاجزاء عليه وان تلف في يده وبه قطع الشيخ أبو حامد وحكاه عنه صاحب البيان في أول كتاب العارية لانه لم يمسكه لنفسه * وهذه العلة تنقضي بالمغصوب إذا أودع عنده والله أعلم * قال الماوردي هنا فاما اذا استعار الحلال صيدا من محرم فتلص في يد المستعير (فان قلنا) يزول ملك المحرم عن الصيد بالاحرام وجب الجزاء على المحرم المعير لانه كان مضمونا عليه باليد ولا شيء على المستعير لاجزاء ولا قيمة (أما) الجزاء فلانه حلال (وأما) القيمة فلان المعير لا يملكه (وان قلنا) لا يزول ملك المحرم فلا جزاء على المحرم لانه على هذا القول لا يضمنه الا بالجناية ونجب القيمة على المستعير للمالك لانها عارية مملوكة فوجب ضمانها بالتلف والله أعلم *

﴿ فرع ﴾ قال أصحابنا حيث صار الصيد مضمونا على المحرم بالجزاء فان تلف في يده لزمه الجزاء فان قتله حلال في يده فالجزاء على المحرم وان قتله محرم آخر فوجهان حكاهما الشيخ أبو حامد والماوردي والبعوي وآخرون (أحدهما) الجزاء عليهما نصفين كما لو اشتركا في قتل صيد (وأصحهما) يجب على القاتل ويكون الذي كان في يده طريقا في الضمان *

﴿ فرع ﴾ قال إمام الحرمين لو كان بين رجلين صيد مملوك لهما فأحرم أحدهما وقننا يلزم المحرم إرسال الصيد الذي كان في ملكه قبل الاحرام فالإرسال هنا غير ممكن فأقصى ما يمكن أن يرفع يد نفسه عنه قال ولم يوجب الأصحاب عليه السعي في تحصيل المالك في نصيب شريكه ليطلقه ولكن ترددوا في أنه لو تلف هل يلزمه ضمان حصته من جهة أنه لم يتأت منه إطلاقه على ما ينبغي والله أعلم * قال المصنف رحمه الله *

أولا تعرض لمسألة مقصودة وهي أن الطائف ينبغي أن يرأى بين شواطئ الطواف وبعضه فهو خالف وفرق هل يجوز البناء على ما أتى به فيه قولان (أصحهما) الجواز وهما كالتقولين في جواز تفريق الوضوء لان كل واحد منهما عبادة يجوز أن يتخللها ما ليس منها بخلاف الصلاة والقولان في التفريق الكثير بلا عذر فاما إذا فرق بسيرا أو كثيرا بالعذر فالحكم على ما بينا في الوضوء * قال الامام والتفريق الكثير هو الذي يغلب على الظن تركه الطواف (أما) بالاضراب عنه أو نظنه أنه أنهاء نهايته * ولو أقيمت المكتوبة في أثناء الطواف فتخللها بينها تفريق بالعذر * وقطع الطواف المفروض بصلاة الجنازة والرواتب مكروه إذ لا يحسن ترك فرض العين بالتطوع أو فرض الكفاية *

﴿ وان كان الصيد غير مأكول نظرت فان كان متولداً بين ما يؤكل وبين ما لا يؤكل كالسمع المتولد بين الذئب والضبع والحمار المتولد بين حمار الوحش وحمار الابل فحكمه حكم ما يؤكل في تحريم صيده ووجوب الجزاء لانه اجتمع فيه جهة التحليل والتحريم فغلب التحريم كما غلبت جهة التحريم في أكله وان كان حيواناً لا يؤكل ولا هو متولد مما يؤكل فالحلل والحرام فيه واحد لقوله تعالى (وحرم عليكم صيد البر ما دتم حراماً) فحرم من الصيد ما يحرم بالاحرام وهذا لا يكون الا فيما يؤكل وهل يكره قتله أو لا يكره ينظر فيه فان كان ما يضر ولا ينفع كالذئب والاسد والحية والعقرب والفأرة والحدأة والغراب والكلب العقور والبق والبرغوث والقمل والقرقش والزنبور فالمستحب أن يقتله لانه يدفع ضرورة عن نفسه وعن غيره وان كان ما ينتفع به ويستضر به كالفهد واليازى فلا يستحب قتله لما فيه من المنفعة ولا يكره لما فيه من المضرة وان كان مما لا يضر ولا ينفع كالخنفس والجعلان وبنات وردان فانه يكره قتله ولا يحرم »

﴿ الشرح ﴾ السمع - بكسر السين - والضبع اسم للأنثى (وأما) الذئب فيقال له ضبعان - بكسر الضاد واسكان الباء - والفأرة مهموزة ويجوز تخفيفها بترك الهمزة والحدأة - بكسر الحاء - وبعد الدال همزة وجمعها حدأة كغنية وعنب والبرغوث - بضم الباء - والقرقش - بقافين مكسورتين - قال الجوهري هو البعوض الصغير قال ويقال الجرجس - بحميمين مكسورتين - وقيل انه نوع من البق (وأما) اليازى ففيه ثلاث لغات - تخفيف الياء وتشديد ها - والثالثة باز بغير ياء أفصحهن اليازى بالياء المخففة ولغة التشديد غريبة وممن حكها ابن مكي وأنكرها الاكثرون وقد أوضحت ذلك مع ما يتعلق به من جمع الكلمة وتصريفها في تهذيب اللغات (أما) الاحكام فتمهد قبلها بحديث عائشة رضي الله عنها أن رسول الله ﷺ قال « خمس من الدواب كلهن فاسق يقتلن في الحرم الغراب والحدأة والعقرب والفأرة والكلب العقور » رواه البخاري ومسلم وفي رواية لها « فيقتلن في الحل والخرم » وعن ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال « خمس من الدواب ليس على الحرم في قتلهن جناح الغراب والحدأة والعقرب والفأرة والكلب العقور » رواه البخاري ومسلم وفي رواية لمسلم

إذا وقفت على المسألة (فقوله) انه لا يفوت إذا الموالاة ليست بشرط في أجزاء الطواف ليس تسليماً لكون التركعتين من أجزاء الطواف فان ذلك يناقض قوله من قبل انهما ليستا من الاركان ولكن المعنى ان الموالاة اذا لم تشترط في أجزاءه فاولي أن لا تشترط بينه وبين ما هو من توابعه وهذا شرح واجبات الطواف وفي وجوب النية فيه خلاف نذكره من بعد »

قل ﴿ أما سنن الطواف فهي خمس (الاولى) أن يطوف ماشياً لا راكباً وانما ركب رسول

الله ﷺ ليظهر فيستغني »

«في الحرم والاحرام» وفي رواية لمسلم «خمس من قتلن وهو محرم فلا جناح عليه» وفي رواية عن زيد بن جبير قال «سأل رجل ابن عمر ما يقتل الرجل من الدواب وهو محرم قال حدثني احدى نسوة النبي ﷺ انه كان يأمر بقتل الكلب العقور والفأرة والعقرب والحدأة والغراب والحية» وفي الصلاة أيضا والله أعلم «وعن أبي سعيد الخدري أن النبي ﷺ سئل عما يقتل المحرم قال «الحية والعقرب والفويسقة ويرمي الغراب ولا يقتله والكلب العقور والحدأة والسبع العادي» رواه أبو داود والترمذي وابن ماجه والبيهقي وغيرهم وهو من رواية يزيد بن أبي زياد وهو ضعيف جدا وقد قل الترمذي انه حديث حسن فان صح حمل قوله ويرمي الغراب ولا يقتله على انه لا يتأكد بقتله كذا كده في الحية والفأرة والكلب العقور والله أعلم «وعن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله ﷺ قال «الوزغ فويسق ولم أسمعه أمر بقتله» رواه البخاري ومسلم وعن أم شريك رضي الله عنها أن رسول الله ﷺ «أمر بقتل الوزغ» رواه البخاري ومسلم وعن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه قال «أمر النبي ﷺ بقتل الوزغ وسماه فويسقا» رواه مسلم وعن طارق بن شهاب «أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أمر المحرم بقتل الزنبور» رواه الشافعي والبيهقي بإسناد صحيح «وعن ربيعة بن عبد الرحمن ابن العجيرى انه رأى عمر بن الخطاب رضي الله عنه يفرده بعيرا له في طير بالسقيا وهو محرم» رواه مالك في الموطأ والشافعي والبيهقي بإسناد صحيح والله أعلم * قال أصحابنا ما ليس مأكولا من الدواب

القسم الثاني من وظائف الطواف السنن (فمنها) أن يطوف ماشيا ولا يركب الا بعذر مرض ونحوه كيلا يؤذى الناس ولا يلوث المسجد «وقد طاف رسول الله ﷺ في الاكثر ماشيا وانما ركب في حجة الوداع ليراه الناس فيستفتي المفتون» (١) فان كان الطائف مترشحا للفتوى فله أن يتأسي بالنبي صلى الله عليه وسلم فيركب ولو ركب من غير عذر أجزأه ولا كراهة هكذا قاله الاصحاب وقال الامام وفي القلب من ادخال البهيمة المسجد ولا يؤمن تلويثها بشي، فان أمكن الاستيثاق فذاك وإلا

(١) * (حديث) * انه صلى الله عليه وسلم طاف راكبا في حجة الوداع: متفق عليه من حديث ابن عباس انه صلى الله عليه وسلم طاف في حجة الوداع على بعير يستلم الركن بحجته واتفقا عليه عن جابر وفي الباب عن عائشة وأبي الطفيل عند مسلم وعن صفية بنت شيبة عند أبي داود وعن عبد الله بن حنظلة في علل الخلال ورويناه في جزء الخوراني وقوائد تمام وغير ذلك * (قوله) * وكان اكثر طوافه ماشيا وانما ركب في حجة الوداع ليراه الناس ويستفتونها (اما) قوله كان اكثر طوافه ماشيا فلما ثبت في مسلم انه مشى على يمينه ورمى ثلاثا (واما) باقيه فرواه مسلم من حديث جابر وروى أحمد وأبو داود من حديث ابن عباس انه صلى الله عليه وسلم انما طاف راكبا لشكوى عرضت له واستأذنه ضعيف وقد أنكره الشافعي وفي رواية لمسلم طاف على راحلته كراهية ان يصرف عنه الناس *

والطيور ضربان (أحدها) ما ليس في أصله مأكولاً (والثاني) ما أحد أصليه مأكولاً فالاول لا يحرم التعرض له بالأحرام فيجوز المحرم قتله ولا جزاء عليه وكذلك يجوز قتله للحلال والمحرم في الحرم ولا جزاء عليه للاحاديث السابقة قال أصحابنا وهذا الضرب ثلاثة أقسام (أحدها) ما يستحب قتله المحرم وغيره وهي المؤذيات كالحية والفأرة والعقرب والخنزير والكلب العقور والغراب والحدأة والذئب والاسد والنمر والذئب والنسر والعقاب والبرغوث والبق والزنبور والقراد واللكمة والقرقش وأشباهاها (القسم الثاني) ما فيه نفع ومضرة كالغند والعقاب والبازي والصقر ونحوها فلا يستحب قتلها ولا يكره لما ذكره المصنف قال القاضي نفع هذا الضرب انه يعلم للاصطياد وضرره انه يعدو على الناس والبهائم (الثالث) ما لا يظهر فيه نفع ولا ضرر كالخنفس والدود والجعلان والسرطان والبغاة والرخمة والعضا والحقاء والذباب وأشباهاها فيكره قتلها ولا يحرم هكذا قطع به المصنف والجمهور وحكى امام الحرمين وجها شاذاً انه يحرم قتل الطيور دون الحشرات ودليل الكراهة انه عبث بلا حاجة وقد ثبت في صحيح مسلم عن شداد بن أوس رضى الله عنه أن رسول الله ﷺ قال «ان الله كتب الاحسان على كل شيء فاذا قتلتم فأحسنوا» إلى آخره وليس من الاحسان قتلها عبثاً وروى البيهقي عن قطبة بن مالك الصحابي رضى الله عنه قال «كان يكره أن يقتل الرجل ما لا يضره» قال أصحابنا ولا يجوز قتل النحل والنمل والخطاف والضفدع وفي وجوب الجزاء بقتل الهدد والصرد خلاف مبني على الخلاف في جواز أكلهما ان جاز وجب والا فلا واستدل البيهقي وغيره في المسألة بحديث ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم «نهى عن قتل أربع من الدواب النملة والنحلة والصرد والهدد» رواه أبو داود باسناد صحيح على شرط البخاري ومسلم وعن أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم «أن نملة قرصت نبيا من الانبياء صلوات الله وسلامه عليهم فأمر بقرية النمل فأحرقت فأرحي الله تعالى اليه في أن قرصتك نملة أهلكت أمة من الامم نسيح» رواه البخاري ومسلم والله أعلم (وأما) الكلب الذي ليس بعقور فان كان فيه منفعة مباحة فقتله حرام بلاخلاف وان لم يكن فيه منفعة مباحة فالاصح أنه يحرم قتله وقيل يكره والامر بقتل الكلاب منسوخ وقد سبقت المسألة مستوفاة في باب إزالة النجاسة

فادخل انبهاؤه المجد مكرهه ويجوز أن يعلم قوله أن يطوف ماشيا بالميم والحاء لان عندهما ليس ذلك من السين بل يجب ان يطوف ماشيا إن لم يكن له عذر فان ركب فعليه دم وبالألف لانه يروى عن أحمد مثله .

قال في الثانية تقبيل الحجر الاسود ومس الركن اليماني باليد فان منعت الزحمة من التقبيل اقتصر على المس والاشارة ويستحب ذلك في آخر كل شوط وفي الاوتار آكد .

وسنعيدها واضحة إن شاء الله تعالى حيث ذكر المصنف مادتها في باب ما يجوز بيعه وما لا يجوز (أما)
القمل فقتله مستحب في غير الاحرام بلا شك لأنه في معني المنصوص عليه في الاحاديث السابقة (وأما)
في حال الاحرام فان ظهر على ثياب المحرم أو بدنه فلا يكره له تنحيته ولا يحرم عليه قتله فان قتله فلا شيء.
فيه لأنه ليس مأكولاً قال الشافعي والاصحاب ويكره أن يقطر رأسه ولحيته فان فعل وأخرج منها قملة
وقتلها قال الشافعي تصدق ولو بلقمة قال جمهور الاصحاب هذا التصديق مستحب وحكي القاضي
حسين في تعليقه وإمام الحرمين وآخرون وجهها اذا ضعيفا انه واجب لما فيه من ازالة الاذى عن
الرأس قال القاضي حـ بن ولوجعل الزيت في رأسه فمات القمل والصبيان ففي وجوب الجزاء هذان
الوجهان هـ هذا اذا جعله في شعر رأسه أو لحيته بعد الاحرام قال الشافعي والاصحاب قالوا جميعا فان
جعله قبل الاحرام فلا فدية قطعا لا واجبة ولا مستحبة قال الشافعي ولله شبان حكم القمل وهو بيض
القمل اسكن فديته اقل من فدية القمل لكونه أصغر منه قال اصحابنا وحقيقة الفدية ليست للقمل
بل للترفة بازالة الاذى عن الرأس فاشبهه حلق شعر الرأس (الضرب الثاني) ما في أصله مأكول كالتولد
بين ذئب وضيع أو حمار وحش وانس فيحرم التعرض له ويجب الجزاء لما ذكره المصنف ويلحق
به هذا الضرب ما تولد من صيد وحيوان أهلي كالتولد بين ضبع وشاة ودجاجة ويعفور ونحو ذلك
فيحرم على المحرم التعرض له ويضمنه بالجزاء لما ذكرناه في المتولد بين مأكول وغيره وهذا كله
لا خلاف فيه والله أعلم هـ

﴿ فرع ﴾ قال الشافعي فان أتلف حيوانا وشك هل هو مأكول أم لا أو شك هل خالطه
وحشي مأكول أم لا لم يجب الجزاء لان الاصل براءته ولكن يستحب احتياطاً واتفق الاصحاب
على هذا وكذلك البيض كالحيوان عند الشك والله أعلم هـ قال المصنف رحمه الله هـ
﴿ وما حرم على المحرم من الصيد حرم عليه بيضه واذا كسره وجب عليه الجزاء وقال المزني رحمه الله
لاجزاء عليه لأنه لا روح فيه هـ والدليل عليه ما روى أبو هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم
قال في بيض النعامة « يصيبه المحرم منه » ولأنه خارج من الصيد يخلق منه مثله فضمن بالجزاء كالفرخ

ومن السنن أن يستلم الحجر بيده في ابتداء الطواف لما روى عن جابر رضي الله عنه أن النبي
صلى الله عليه وسلم « بدأ بالحجر فاستلمه وفاضت عيناه من البكاء » (١) ويقينه لما روى عن عمر رضي

(١) * (حديث) * جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم بدأ بالحجر فاستلمه وفاضت عيناه من
البكاء: والخاتم من حديث ابن جعفر عن جابر قال دخلنا مكة عند ارتياع الضحى فأتى النبي صلى
الله عليه وسلم باب المسجد فاناخ راحلته ثم دخل المسجد فبدأ بالحجر فاستلمه وفاضت عيناه بالبكاء
الحديث وله شاهد من حديث ابن عمر *

فان كسر بيضا لم يحل له أكله وهل يحل لغيره فيه قولان كالصيد * وقال شيخنا القاضي أبو الطيب رحمه الله في تحريمه علي غيره نظر لأنه لا روح فيه فلا يحتاج الي ذكاة * وان كسر بيضا منذرا لم يضمنه من غير النعامة لأنه لا قيمة له ويضمنه من النعامة لان انقشر بيض النعامة قيمة *

﴿ الشرح ﴾ أما حديث أبي هريرة فرواه ابن ماجه والدارقطني والبيهقي من رواية أبي الميزم يزيد بن سفيان عن أبي هريرة وأبو الميزم هذا ضعيف باتفاق المحدثين وبالفوا في تضعيفه حتي قال شعبة لو أعطوه فاسلأ الحديث منهم سبعة حديثا وذكر البيهقي في الباب أحاديث كثيرة وآثارا (وقوله) لأنه خارج من الصيد احتراز من بيض الدجاج (وقوله) يخلق منه مثله احتراز من البيض المذر (أما) الأحكام فقال الشافعي والأصحاب كل صيد حرم على المحرم حرم عليه بيضه وإذا كسره لزمه قيمته * هذا مذهبننا وبه قال العلماء كافة إلا المزي ودأود فقلا هو حلال ولا جزاء فيه واتفق أصحابنا على أن البيض المذر لا يحرم ولا جزاء في إتلافه إلا ان يكون بيض نعامة فعليه قيمته لان قشرها ينتفع به متقوم * هذا هو المذهب وبه قطع المصنف والأصحاب في جميع الطرق إلا إمام الحرمين فإنه قال لو كسر بيضة للنعامة مذرة فلا شيء عليه قال وان قدرت قيمته فهي للقشر وليس هو مضمونا كما لا يضمن الریش

الله عنه انه قال وهو يطوف بالركن * اما أنت حجر ولولا اني رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقبلك لما قبلتك ثم تقدم فقبله (١) ويضع جيبته عليه لما روى عن ابن عباس رضي الله عنهما * انه كان يقبل الحجر الأسود ويسجد عليه بجيبته (٢) فان منعه الزحمة من التقبيل اقتصر على الاستسلام فان لم يمكن

(١) حديث * عمر انه قال وهو يطوف بالركن اما أنت حجر لا تضر ولا تنفع ولولا أني رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقبلك ما قبلتك ثم تقدم فقبله: متفق عليه من حديثه واللفظ لمسلم دون قوله في آخره ثم تقدم فقبله وله عندها طرق والزيادة وهي قوله ثم تقدم فقبله رواها الحاكم من حديث أبي سعيد الخدري عن عمر في هذا الحديث مطولا وفيه قصة اعلى وفي اسناده أبو هريرة العبدى وهو ضعيف جدا *

(٢) * (حديث) * ابن عباس انه كان يقبل الحجر الأسود ويسجد عليه: الشافعي والبيهقي من هذا الوجه موقوفا هكذا ورواه إمام والبيهقي من حديث ابن عباس قال رأيت النبي صلى الله عليه وسلم فذكره مرفوعا ورواه أبو داود الطيالسي والداري وابن خزيمة وأبو بكر البزار وأبو علي بن السكن والبيهقي من حديث جعفر بن عبد الله قال ابن السكن رجل من بني حميد من قریش حميدى وقال البزار مخزومي وقال الحاكم هو ابن الحكم عن محمد بن عباد بن جعفر قال رأيت محمد بن عباد بن جعفر قبل الحجر وسجد عليه ثم قال رأيت خالك ابن عباس يقبله ويسجد عليه وقال ابن عباس رأيت عمر بن الخطاب يقبله ويسجد عليه ثم قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فس هذا هو لفظ إمام وهو في قوله ان جعفر بن عبد الله هو ابن الحكم فقد نص العقيلي على انه غيره وقال في هذا في حديثه وهم واضطراب *

المنفصل من الطائر * هذا كلامه وهو شاذ ضعيف أو غلط والله أعلم * قال أصحابنا ولو نقر صيدا عن بيضته التي حضنها ففسدت لزمه قيمتها لأنها تلفت بسببه ولو أخذ بيض دجاجة فاحضنه صيدا فلم يقعد الصيد على بيض نفسه ففسد أو قعد على بيضه وبيض الدجاجة ففسد بيضه وجب عليه ضمانه لأن الظاهر أن فساد بيض الدجاجة اليه وامتناعه من القعود عليه بسببه * ولو أخذ بيض صيد واحضنه دجاجة فهو في ضمانه حتى يخرج "فرخا" ويستقل فإن خرج ومات قبل الامتناع لزمه مثله من النعم والافقيمته وإن تلف "البيض" تحت الدجاجة لزمه قيمته * ولو كسر بيضة صيد فيها فرخ له روح فطار وسلم فلا شيء عليه وإن مات فعليه مثله من النعم * ولو نزى ديك على عفورة أو عفورة على دجاجة فباضت فالبيض حرام على المحرم كما سبق في المتولد من الدجاجة واليعفور إذا صار فرخا فإن أتلفه لزمه قيمته * قال أصحابنا وبيض الجراد حرام مضمون بالجزاء لأنه صيد (وأما) بيض السمك فباح للمحرم كالسمك ولاجزاء فيهما قال الماوردي ولورأى المحرم على فراشه بيض السمك فزاله عنه ففسد فقد علق الشافعي القول فيه قال فخرجه أصحابنا على قولين (أحدهما) عليه ضمانه لأنه فسد بفعله (والثاني) لا ضمان عليه والله أعلم *

﴿فرع﴾ إذا كسر المحرم بيض صيد أو قلاه حرم عليه أكله بلا خلاف وفي تحريمه على الخلط طريقان (أحدهما) فيه قولان كالحكم الصيد (والطريق الثاني) لا يحرم على الخلط قولاً واحداً وهذا الطريق أصح وقد سبق بيان الطريقين والقائلين بهما وبيان الترجيح وما يتفرع عليهما وبيض صيد المحرم ولبنه وبيض الجراد وأوضاعه قريبات في مسألة لحم صيد ذبحه المحرم والله أعلم *
﴿فرع﴾ إذا حلب المحرم لبن صيد ضمنه * هذا هو المذهب وبه قطع أبو العلاء البندنجي في كتابه الجمع وصاحب الشامل وصاحب البيان والجمهور * وقال الروياني لا يضمنه * وقال أبو حنيفة إن نقص الحديد

اقتصر على الإشارة باليد ولا يشير بالقدم إلى التقبيل ولا يقبل الركنين الشاميين ولا يستلمهما ولا يقبل الركن اليماني ولا يكن يستلمه باليد وروى عن أحمد أنه يقبله وعند أبي حنيفة رحمه الله لا يستلمه ولا يقبله * لنا ما روى عن ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم «كان يستلم الركن اليماني والأسود في كل طوفة ولا يستلم الركنين اللذين يليان الحجر» (١) قال الأئمة ونحن الفرق ما تقدم أن اليمانيين على قواعد إبراهيم عليه السلام دون الشاميين (٢) * ثم حكى الإمام أنه يتخير حين يستلم

(١) حديث * ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يستلم الركن اليماني والحجر الأسود في كل طوفة ولا يستلم الركنين اللذين يليان الحجر : متفق عليه بالنظر ليس فيها في كل طوفة وهي عند أبي داود والنسائي بلفظ كان يستلم الركن اليماني والحجر في كل طوفة ولا يحاكم بلفظ كان إذا طاف بالبيت مسح أو قال استلم الحجر والركن اليماني في كل طواف *

(٢) * (قوله) * قال الأئمة لعل الفرق ما تقدم أن اليمانيين على قواعد إبراهيم دون الشاميين انتهى وقد ثبت ذلك في الصحيحين من قول ابن عمر *

بذلك ضمنه والا فلا ودليل المذهب القياس على البيض والريش هكذا استدلال صاحب الشامل وغيره *

﴿ فرع ﴾ يجب في شعر الصيد القيمة بلا خلاف صرح به القاضي حسين والاصحاب قال القاضي والفرق بينه وبين اوراق اشجار الحرم فانه لا يضمن ان جزاء الشعر يضر الحيوان وبقائه ينفعه بخلاف الورق *

﴿ فرع ﴾ اذا رمى الحصاة السابعة ثم رمى صيدا قبل وقوع الحصاة في الجمرة قال الدارمي قال ابن المرزبان يلزمه الجزاء لانه رماه قبل التحلل فانه لا يحصل التحلل الا بوقوع الحصاة في الجمرة قال الدارمي وعندى انه لا فائدة في هذه المسألة لان موضع الرمي متوسط في الحرم لا يمكن احدا ان يرمي منه الى صيد في الحل فسواء رمى الصيد قبل رمي الحصاة او بعده يلزمه الجزاء لانه رمى صيدا في الحرم * هذا كلام الدارمي وهذا عجب منه والصواب قول ابن المرزبان والصورة مقصورة فيما اذا رمى الى صيد مملوك فانه يلزمه الجزاء ويلزمه القيمة للمالك ولو كان رب لهذا الصيد بعد وقوع المصاد في الجمرة لم يلزمه الجزاء لانه صيد مملوك والحلال اذا قتل في الحرم صيدا مملوكا لم يلزمه الجزاء بلا خلاف عندنا وستأتي المسألة مبسطة ان شاء الله تعالى في اواخر باب محظورات الاحرام *

﴿ فرع ﴾ في مذاهب العلماء في مسائل تتعلق بالصيد في حق الحرم (احداها) اذا قتل الحرم الصيد عمدا أو خطأ أو ناسيا لاحرامه لزمه الجزاء عندنا وبه قال أبو حنيفة ومالك وأحمد والجمهور * قال العبدري هو قول الفقهاء كافة * وقال مجاهد ان قتله خطأ أو ناسيا لاحرامه لزمه الجزاء وان قتله عمدا ذكرا لاحرامه فلا جزاء * قال ابن المنذر أجمع العلماء على أن الحرم اذا

الركن النيماني بين أن يقبل يده ثم يمس الركن كالذى ينقل خدمة اليه وبين أن يمسه ثم يقبل اليد كالذى ينقل يمينه الى نفسه قال وهكذا يتخير بين الوجهين اذا منعه الزحمة من تقبيل الحجر ولم يورد المعظم في صورتين سوى الوجه الثاني * وقال مالك رحمه الله لا يقبل يده فيهما ولكنه بعد الاستلام يضع يده على فيه * ولو لم يستلم الركن باليد ولكنه وضع خشبة عليه ثم قبل طرفها جاز أيضا روى عن أبي الطفيل قال « رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يطوف بالبيت على بعير ويستلم الركن بمحجن ويقبل المحجن » (١) ويستحب تقبيل الحجر واستلامه واستلام الركن النيماني عند محاذاتها في كل ضوفة وحوفي الاوتار أكد لانها أفضل (وقوله) في الكتاب اقتصر على المس أو الإشارة ليس تحييراً بينهما ولكنه يمسه وان لم يمكنه اقتصر على الإشارة كما مر *

(١) حديث أبي الطفيل رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يطوف بالبيت على بعير ويستلم الركن بمحجن ويقبل المحجن مسلم وابوداود وهذا لقضه رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يطوف بالبيت على راحلته يستلم الأركان بمحجنه ثم يقبله. (تنبيه) المحجن عصي محنية الرأس *

قتل الصيد عمدا ذا كرا لاحرامه فعليه الجزاء الا مجاهدا فقال ان تعمد ذاكرا فلا جزاء وان نسي وأخطأ فعليه الجزاء * قال ابن المنذر ولا نعلم أحدا وافق مجاهدا على هذا القول وهو خلاف الآية الكريمة قال واختلفوا فيمن قتله خطأ فقال ابن عباس وطاوس وسعيد بن جبير وأبو ثور لا شيء عليه * قال ابن المنذر وبه أقول * قال وقال الحسن وعطاء والنخعي ومالك والثوري والشافعي وأحمد وإسحق وأصحاب الرأي عليه الجزاء * واحتج مجاهد بقوله تعالى (ومن قتله منكم متعمدا) قال والمراد متعمدا لقتله ناسيا لاحرامه بدليل قوله تعالى في آخر الآية (ومن عاد فينتقم الله منه) فعلق الانتقام بالعود فدل على أنه لا يأتى بالأول ولو كان عامدا ذا كرا لاحرامه لأنهم * واحتج عليه أصحابنا بقوله تعالى (ومن قتله منكم متعمدا فجزاء مثل ما قتل من النعم) فأوجب الجزاء على العامد ولم يفرق بين عامد القتل ذا كرا للاحرام وعامد القتل ناسيا للاحرام فكانت

قال (الثالثة الدعاء وهو أن يقول عند ابتداء الطواف « بسم الله وبالله والله أكبر اللهم إيماناً بك وتصديقاً بكتابك ووفاء بعهدك واتباعاً لسنة نبيك محمد عليه وعلى آله السلام » * يستحب للطائف أن يقول في ابتداء طوافه بسم الله وبالله والله أكبر اللهم إيماناً بك وتصديقاً بكتابك ووفاء بعهدك واتباعاً لسنة نبيك محمد صلى الله عليه وسلم روى ذلك عن عبد الله بن السائب رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم (١) ويقول بين الركنتين إيمانين (ربنا آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار) * وأورد الشيخ أبو محمد أنه يستحب له إذا انتهى إلى

(١) * (حديث) * عبد الله بن السائب أنه كان يقول في ابتداء الطواف بسم الله والله أكبر اللهم إيماناً بك وتصديقاً بكتابك ووفاء بعهدك واتباعاً لسنة نبيك لم أجده هكذا وقد ذكره صاحب المذهب من حديث جابر وقد بيض له المنذرى والنووى وخرجه ابن عسكر من طريق ابن ناجية بسند له ضعيف ورواه الشافعي عن ابن أبي نجيح قال أخبرني أن بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قال يا رسول الله كيف نقول إذا استلمنا قال قولوا بسم الله والله أكبر إيماناً بالله وتصديقاً لما جاء به محمد قلت وهو في الام عن سعيد بن سالم عن ابن جريج وروى البيهقي والطبراني في الاوسط والدعاء من حديث ابن عمر أنه كان إذا استلم الحجر قال بسم الله والله أكبر وسنده صحيح وروى العقيلي من حديثه أيضاً أنه كان إذا أراد أن يستلم يقول اللهم إيماناً بك وتصديقاً بكتابك واتباعاً لسنة نبيك ثم يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ثم يستلمه ورواه الواقدي في المغازي مرفوعاً ورواه البيهقي والطبراني في الاوسط والدعاء عن الحرث الاعور عن علي أنه كان إذا مر بالحجر الأسود فرأى عليه زحاما استقبله وكبر ثم قال اللهم إيماناً بك وتصديقاً بكتابك واتباعاً لسنة نبيك *

(١) قوله * ويقول بين الركنتين إيمانين ربنا آتنا في الدنيا حسنة والآخرة حسنة وهذا هو الذي رواه عبد الله

الآية متناولة عموم الاحوال * ولان الكفارة تنغلظ بحسب الائم فاذا وجبت في الخطأ فالعمد أولى (والجواب) عن الآية أن المفسرين قالوا معني قوله تعالى (ومن عاد) أى عاد الى قتل الصيد بعد نزول الآية لان ما قبل نزولها معفو عنه * قال أصحابنا ولانا نحمل الآية على الامرين ونوجب الجزاء في العمد والخطأ * واحتج القائلون بان العمد يضمن دون الخطأ والناسى بقوله تعالى * ومن قتله منكم متعمدا فجزاء * فعلقه بالعمد وبحديث ابن عباس أن النبي ﷺ قال «ان الله تجاوز عن أمي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه» وهو حديث سبق بيانه مرات ولانه محظور في الاحرام فوجب في العمد دون النسيان والخطأ كالطيب واللباس * واحتج أصحابنا بقوله تعالى (ومن قتله منكم متعمدا فجزاء) فاحتمل أن يكون المراد متعمدا لقتله ناسيا لاحرامه واحتمل أن يكون متعمدا لقتله ذا كرا لاحرامه فوجب حمله على الامرين لان ظاهر العموم يتناولهما * وبما روى مالك في الموطأ عن محمد بن سيرين «أن رجلا جاء الى عمر بن الخطاب رضى الله عنه فقال إني أجريت أنا وصاحبي فرسين لنا نستبق إلى ثغرة فاصبنا ظبييا ونحن محرمان فقال عمر لرجل الى جنبه تعال حتى أحكم أنا وانت فحكم عليه بعنز» وذ كر باقي الحديث والرجل الذي دعاه عمر هو عبد الرحمن بن عوف وهذا الامر وإن كان مرسلا فقد قال به بعض الصحابة وأكثر الفقهاء كما سبق * واحتج أصحابنا أيضا بالقياس على قتل الآدمي فان الكفارة تجب في قتله عمدا وخطأ (والجواب) عن الآية أن أصحابنا قالوا ذكر الله تعالى فيها التعمد تنبيها على وجوب الكفارة بقتل الآدمي عمدا ولما ذكر سبحانه وتعالى الكفارة في قتل الآدمي خطأ فقال تعالى * ومن قتل مؤمنا خطأ فتحرير رقبة * نبه بذلك على وجوبها بقتل الصيد الخطأ فني كل واحدة من

محاذاة الباب وعلى عينه مقام ابراهيم عليه السلام أن يقول (اللهم ان هذا البيت بيتك والحرم حرمك والامن أمنك وهذا مقام العائذ بك من النار) ويشير الى مقام ابراهيم عليه السلام واذا انتهى الى الركن العراقي أن يقول اللهم اني أعوذ بك من الشك والشرك والنفاق والشقاق وسوء الاخلاق وسوء المنظر في الاهل والمال والنساء (١) * واذا انتهى الى ماتحت الميزاب من الحجران أن يقول اللهم أظلني في ظلك يوم لا ظل الا ظلك واسقني بكأس محمد شرابا هنيا لا اظاء بعده أبدا يا ذا الجلال

ابن السائب كذلك اخرجاه أبو داود والنسائي من حديث عبد الله بن السائب قال سمعت النبي ﷺ يقول بين الركن اليماني والحجر الاسود بنا آتنا في الدنيا حسنة الآية وصححه ابن حبان والحاكم * (١) قوله ﷺ ويقول إذا انتهى الى الركن العراقي اللهم اني أعوذ بك من الشك والشرك والنفاق والشقاق وسوء الاخلاق: ذلكذا ذكره ولم يذكر له مستندا وقد اخرج البزار من حديث أنى هزيمة مرفوعة لكن لم يقيده بما عند الركن ولا بالطواف *

الآيتين تنبيه علي حكم ما لم يذكر في الاخرى (وأما) الجواب عن الحديث فهو حمله هنا علي رفع
الاثم لان هذان باب الغرامات ويستوي فيها العامد والناسي وإنما يقتربان فيها في الائم * (والجواب)
عن قياسهم علي الطيب واللباس أنه استمتع فافترق عمدته وسهوه وقتل الصيد اتلاف فاستوي
عمده وسهوه في الغرامة كاتلاف مال الآدمي والله أعلم * (المسألة الثانية) إذا قتل المحرم صيداً ولزمه
جزاءه ثم قتل صيداً آخر لزمه للثاني جزاء آخر * هذا مذهبنا وبه قال مالك وأبو حنيفة وإسحق
وابن المنذر وجمهور العلماء * قال العبدري هو قول الفقهاء كافة الا من سذكروه * وقال ابن
المنذر قال ابن عباس وشريج والحسن وسعيد بن جبير ومجاهد والنخعي وقنادة يجب الجزاء
بالصيد الاول دون ما بعده وحكاه أصحابنا عن داود * قال الماوردي قال داود لو قتل مائة صيداً إنما
يلزمه الجزاء بالاول فقط * وعن أحمد روايتان كالمذهبين * واحتج هؤلاء بقوله تعالى (ومن قتله
منكم متعمداً فجزاء) فعلق وجوب الجزاء علي لفظ من قتلوا وما علق علي لفظ من لا يقتضي
تكراراً كما لو قال من دخل الدار فله درهم أو من دخل الدار فهي طالق فإذا تكرر دخوله لم
يستحق إلا درهما بالدخول الاول وإذا تكرر دخولها لا يقع الا طاعة بالدخول الاول * قالوا ولان
الله تعالى قال (ومن عاد فينتقم الله منه) ولم يرتب علي العود غير الانتقام * واحتج أصحابنا بقوله
تعالى (لا تقتلوا الصيد وأنتم حرم ومن قتله منكم متعمداً فجزاء) قال الماوردي وفي هذه الآية
لنا دلالتان (إحداها) أن لفظ الصيد اشارة الي الجنس لان الالف واللام يدخلان للجنس أو العهد
وليس في الصيد معهود فنعين الجنس وأن الجنس يتناول الجملة والافراد فقوله تعالى (ومن قتله
منكم) يعود الي جملة الجنس واحاده (والدلالة الثانية) أن الله تعالى قال (ومن قتله منكم متعمداً
فجزاء مثل ما قتل من النعم) وحقيقة المماثلة أن يفدى الواحد بواحد ولاثنين بثنين والمائة بمائة ولا
يكون الواحد من النعم مثلاً لجماعة صيود ولأنها نفس تضمن بالكفارة فتكررت بتكرار القتل
كقتل الآدميين ولأنها غرامة متلف فتكررت بتكرار الاتلاف كاتلاف أموال الآدمي * قال
القاضي أبو الطيب ولأننا أجمعنا علي أنه لو قتل صيدين دفعة واحدة لزمه جزاء واحد فإذا تكرر بقتلها

والاكرام * وإذا صار بين الركن الشامي واليماني أن يقول اللهم اجعله حجاً مبروراً وسعيّاً مشكوراً
وعملًا مقبولاً وتجارة لن تبور يا عزيز يا غفور * وإذا صار بين الركنين اليمانيين أن يقول ما سبق وذكر
غيره أنه يقول عند الفراغ من ركعتي الطواف خلف المقام اللهم هذا بلدك ومسجدك الحرام وبيتك الحرام أنا
عبدك وابن عبدك وابن أمك اتيتك بذنوب كثيرة وخطايا جمة وأعمل سيئة وهذا مقام العائذ بك من
النار فاغفر لي انك أنت الغفور الرحيم اللهم انك دعوت عبادك الي بيتك الحرام وقد جئت اليك
طالبا برحمتك مبتغيًا مرضاتك وأنت مننت علي بذلك فاغفر لي وارحمني انك علي كل شيء قدير *

معا وجب تكرره بقتلها مرتبا كالعبيدين وسائر الاموال (والجواب) عن استدلالهم بان لفظ من لا يقتضى تكرارا قال أصحابنا إنما يصح هذا إذا كان الفعل الثاني واقعاً في محل الأول (فاما) إذا وقع الثاني في غير محل الأول فان تكراره يوجب تكرار الحكم كقوله من دخل دارى فله درهم فاذا دخل داراً له ثم داراً له استحق درهمين فكذلك الصيد لما كان الثاني غير الاول وجب أن يتعلق به ما يتعلق بالاول (والجواب) عن استدلالهم بقوله تعالى (ومن عاد) أن المراد ومن عاد في الاسلام فقتل صيدا لان قوله تعالى (عفا الله عما سلف) أي قبل نزول الآية والله أعلم * (المسألة الثالثة) ما صاده المحرم أو صاده له حلال بامر أو بغير أمره أو كان من المحرم فيه إشارة أو دلالة أو إعانة باعارة آلة أو غيرها فلحمه حرام علي هذا المحرم فان صاده حلال لنفسه ولم يقصد المحرم ثم أهدي منه للمحرم أو باعه أو وهبه فهو حلال للمحرم أيضا * هذا مذهبنا وبه قال مالك وأحمد وداود وقال أبو حنيفة لا يحرم عليه ما صيده به بغير إعانة منه * وحكي ابن المنذر في المسألة ثلاثة مذاهب وقال كان عمر بن الخطاب وأبو هريرة ومجاهد وسعيد بن جبير يقولون للمحرم أكل ما صاده الحلال قل وروى ذلك عن الزبير بن العوام وبه قال اصحاب الراى * قال وقال عطاء ومالك والشافعي وأحمد وإسحق وأبو ثور يأكله إلا ما صيد من أجله قال

وعند محاذاة الميزاب اللهم انى أسألك الراحة عند الموت والعفو عند الحساب * ويدعو فى طوافه بما شاء ولا بأس بقراءة القرآن فى الطواف بل هى أفضل من الدعاء الذى لم يؤثر والدعاء المسنون أفضل منها تأسيسا برسول الله صلى الله عليه وسلم (١) ونقل فى العدة وجها آخرانها أفضل منه أيضا * قال (الرابعة الرمل) فى الاشواط الثلاثة الاول والهيئة فى الاربعة الاخيرة وذلك فى طواف القدوم فقط على قول وفى طواف بعده سعي فقط على قول وان ترك الرمل أولا لم يقضه آخر أذ تفوت به السكينة ولو تعذر الرمل مع القرب للزحمة فالبعد أولى ولو تعذر لزحمة النساء فالسكينة أولى وليقل فى الرمل اللهم

(١) قوله ولا بأس بقراءة القرآن فى الطواف بل هى أفضل من الدعاء الذى لم يؤثر والدعاء المسنون أفضل منها تأسيسا برسول الله ﷺ وما أشار اليه من الدعاء المسنون قد وردت فيه احاديث (منها) حديث عبد الله بن السائب المتقدم (ومنها) حديث ابن عباس ان النبي ﷺ كان يدعو بهذا الدعاء بين الركنتين اللهم قننى بما رزقتنى وبارك لي فيه واخاف على كل غائبة لى بخير. رواه ابن ماجه والحاكم ولا بن ماجه عن أبى هريرة من طاف بالبيت سبعا فلم يتكلم الا بسبحان الله واحمد لله ولا إله الا الله والله اكبر ولا حول ولا قوة الا بالله محبت عنه عشر سيئات وكتبت له عشر حسنات ورفعت له عشر درجات واسناده ضعيف. وله عن أبى هريرة أيضا ان الله وكل بالحجر سبعين ملكا فمن قال اللهم انى أسألك العفو والعافية فى الدنيا والآخرة ربنا آتانا فى الدنيا حسنة وفى الآخرة حسنة وقنا عذاب النار قالوا آمين *

وروى عنه عن عثمان بن عفان * قال ثم اختلف مالك والشافعي فيمن أكل ماصيد له فقال مالك عليه الجزاء * وقال الشافعي لا جزاء عليه قال وفيه مذهب ثالث أنه يحرم مطلقا فكان على ابن أبي طالب وابن عمر لا يريان للمحرم أكل الصيد وكره ذلك طاووس وجابر بن زيد والثوري * قال وروينا عن ابن عباس وعطاء قولا رابعا قال ما ذبح وأنت محرم فهو حرام عليك * واحتج من حرمه مطلقا بقوله تعالى (وحرم عليكم صيد البر ما دمتم حرما) قالوا والمراد بالصيد المصيد وبحديث الصعب ابن جثامة السابق « أنه أهدى للنبي صلى الله عليه وسلم حمارا وحشيا فردده عليه وقال أنا لم نرده عليك إلا أنا حرم » رواه البخاري ومسلم وسبق بيانه وبيان طريقه وأنه ثبت في صحيح مسلم من طرق أنه أهدى لحم حمار * واحتج أصحابنا عليهم بحديث أبي قتادة السابق أنه لما صاد الحمار الوحشي وسأل النبي صلى الله عليه وسلم عنه فقال صلى الله عليه وسلم المحرمين « كاهوه واكل النبي صلى الله عليه وسلم منه وهو محرم » كما سبق بيانه رواه البخاري ومسلم وبحديث جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « صيد البر لكم حلال ما لم تصيدوه أو يصاد لكم » رواه أبو داود والترمذي والنسائي وسبق بيانه * وفي رواية في حديث أبي قتادة أنه قال حين اصطاد أحمار الوحشي « فذكرت

أجعله حجا مبرورا وذنباً مغفورا وسعيًا مشكورا » *

الأصل في الرمل الاضطباع وما روى عن ابن عباس رضي الله عنها قال « لما قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم مكة لعمره الزيارة قالت قريش ان أصحاب محمد قد أوهنتهم حتى يثرب فامرهم النبي صلى الله عليه وسلم بالرمل والاضطباع ليرى المشركين قوتهم ففعلوا » (١) ثم

(١) * (حديث) * ابن عباس لما قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم مكة لعمره الزيارة قالت قريش ان أصحاب محمد قد أوهنتهم حتى يثرب فامرهم النبي صلى الله عليه وسلم بالرمل والاضطباع ليرى المشركين قوتهم ففعلوا: متفق عليه بغير هذا اللفظ ولفظها قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه مكة وقد أوهنتهم حتى يثرب فقال المشركون انه يقدم عليكم قوم قد أوهنتهم حتى يثرب ولقوا منها شدة فجنسوا بما يلي الحجر وأمرهم النبي صلى الله عليه وسلم ان يرملوا ثلاثة أشواط ويشوا ما بين الركنين ليرى المشركون جلدهم فقال المشركون هؤلاء الذين زعمتم ان أحمى قد أوهنتهم هؤلاء أجلد من كذا وكذا وفي رواية لابن داود ان هؤلاء أجلد منا وله كانوا إذا تعيبوا من قريش مشوا ثم يطعون عليهم يرملون تقول قريش كلهم الفزلان وفي رواية لأحمد فاطمعت أمه نديم على ما كانوا فامرهم بذلك وأما الاضطباع ففي رواية لابن داود أيضا من حديث ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه اعتمرُوا من الجمرات فرملوا بالبيت وجعلوا أردبتهم تحت أباغهم ثم قذفوه على عواتقهم اليسرى وللطبراني من هذا الوجه واضطبعوا (تنبيه) لم أقف في شيء من طرقه على الاضطباع بصيغة الامر *

شأنه لرسول الله صلى الله عليه وسلم وذكر أني لم أكن احرمته وإنما اصطدته لك فامر النبي صلى الله عليه وسلم أصحابه فاكلوا ولم يأكل حتى أخبرته اني اصطدته له « رواه الدارقطني والبيهقي باسناد صحيح » قال الدارقطني قال ابو بكر النيسابوري (قوله) إنما اصطدته لك (وقوله) لم يأكل منه لا أعلم احدا ذكره في هذا الحديث غير معمر قال البيهقي هذه الزيادة غريبة والذي في الصحيحين ان النبي صلى الله عليه وسلم اكل منه قال وإن كان الاسنادان صحيحين « هذا كلام البيهقي (قلت) ويحتمل انه جرى لابي قتادة في تلك السفرة قضيتان للجمع بين الروايتين والله اعلم » قال اصحابنا يجب الجمع بين هذه الاحاديث فحديث جابر هذا صريح في الفرق وهو ظاهر في الدلالة للشافعي وموافقيه ورد لما قاله اهل المذهبين الآخرين ويحمل حديث ابي قتادة على انه لم يقصد به باصطياده وحديث الصعب على انه قصد به باصطياده ويحمل قوله تعالى (وحرم عليكم صيد البر ما دتم حرما) على الاصطياد وعلى لحم ما صيد للمحرم للاحاديث المبينة للمراد من الآية (ان قيل) فقد علم النبي ﷺ في حديث الصعب حين رده بأنه محرم ولم يقل لأنك صدته لنا (فالجواب) انه ليس في هذه العبارة ما يمنع انه صاده له ﷺ لانه إنما يحرم الصيد على الانسان إذا صيد له بشرط انه محرم فبين الشرط الذي يحرم به « ودليلنا على أبي حنيفة وموافقيه حديث أبي قتادة وقول النبي ﷺ « هل منكم أحد أمره أن يحمل عليه أو أشار اليه » رواه البخاري ومسلم وسبق بيانه في الفصل السابق في أكل المحرم لحم ما صيد له وحديث الصعب بن جثامة (وأما) حديث عبد الرحمن بن عثمان التيمي قال « كنا مع طلحة بن عبد الله ونحن حرم فأهدى له طير وطلحة راقد فثنا من أكل ومنا من تورع فلما استيقظ طلحة وافق من أكله وقال أكلناه مع رسول الله ﷺ

ان ذلك بقي سنة متبعة وان زال السبب روى عن عمر رضى الله عنه أنه قال « فيم الرمل وقد نفي الله الشرك وأهله وأعز الاسلام الا اني لأحب أن أدع شيئا كنا نفعله على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم » (١) والرمل هو الاسراع في المشي مع تقارب الخطى دون الوثوب والعدو يقال نه الخيب وغنط الائمة من ظن كونه دون الخيب « اذا تمهد ذلك فنورد مسائل الفصل وما ينضم إليها في صور (احداها) حيث يسر الرمل قائما يسر في الاشواط الثلاثة الاولى (فاما) الاربعة

(١) * (حديث) * عمر فيم الرمل الآن وقد افنى الله الشرك وأهله وأعز الاسلام الا اني لأحب أن أدع شيئا كنا نفعله على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم : ابن ماجه والبخاري والحاكم والبيهقي من رواية اسلم مولى عمر عن عمر واصله في صحيح البخاري بلفظ مالنا وللرمل انما كنا رأينا المشركين وقد اهلكهم الله ثم قال شيء صنع رسول الله ﷺ فلا نحب ان نتركه وعزاه البيهقي اليه وعزاه ابيه *

رواه مسلم وعن عمير بن سلمة الضمري «أن رسول الله ﷺ خرج يريد مكة وهو محرم فمر بالعرج
 فاذا هو بحمار عفير فلم يلبث أن جاء رجل من يهز فقال برسول الله هذه رميتي فثأنكم بها فامر
 رسول الله ﷺ أبا بكر فقسمه بين الرفاق» رواه مالك وأحمد والنسائي والبيهقي بإسناده صحيح
 وما رواه البيهقي بإسناده عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه انه قال «انما نهيت أن يصاد وأن ابن عمر
 سئل عن لحم الصيد يهديه الحلال المحرم فقال كان عمر يأكله» وفي موطأ مالك بإسناده الصحيح
 عن أبي هريرة «انه مر به قوم محرمون فاستفتوه في لحم صيد وجدته ناس محلون أيأكلونه فأفتاهم بأكله
 قال ثم قدمت على عمر بن الخطاب فسألته عن ذلك فقال بيم أفتيهم قلت أفتيهم بأكله قال عمر
 لو أفتيهم بغير ذلك لا وجعتك» وبإسناده الصحيح في الموطأ أن الزبير بن العوام «كان يعزود لحم
 الطباء في الاحرام» فهذا كله محمول على ما لم يصد المحرم ولا بد من هذا التأويل للجمع بين الأدلة
 السابقة وهذا والله أعلم «وقد روى مالك والشافعي والبيهقي بأسانيدهم الصحيحة عن عبد الله
 ابن عامر بن ربيعة قال «رأيت عثمان بن عفان رضي الله عنه بالعرج في يوم صائف وهو محرم وقد
 غطي وجهه بقطيفة ارجوان ثم أتى بلحم صيد فقال لاصحابه كلوا قالوا ألا تأكل أنت قل اني
 لست كهيأتكم انما صيد من أجلى والله أعلم»

﴿فرع﴾ في بيان أمرهم وهو حديث الصعب بن جثامة قد ثبت في الصحيحين أنه أهدى
 لرسول الله ﷺ حمارا وحشيا وهو محرم فردده عليه وقال «انا لم نرده عليك الا أنا حرم»
 وذكرنا قبل هذا حيث ذكره المصنف بيان الفاظ روايات كثيرة جاءت في صحيح مسلم أنه أهدى
 لحم حمار أو شق حمار وذكرنا هنا أنه يتأول قوله حمارا أي بعض لحم حمار أو شق حمار أو عجز
 حمار يقطر دما ونحو ذلك من الالفاظ المصرحة بأنه أهدى لحم حمار وذكرنا هناك أن البخاري
 والمصنف وسائر أصحابنا احتجوا به في مدية الصيد الحى وجعلوه حمارا حيا * وكذا ترجم له البيهقي
 فقال باب لا يقبل المحرم ما يهدى له من الصيد حيا ثم ذكره في الباب عن مالك عن الزهري عن
 عبد الله بن عبد الله عن ابن عباس عن الصعب بن جثامة «أنه أهدى لرسول الله صلى الله عليه
 وسلم حمارا وحشيا» * وكذا رواه شعيب عن الزهري حمار وحش وكذلك رواه الميث وصالح
 ابن كيسان ومعمربن راشد وابن أبي ديب ومحمد بن اسحق ومحمد بن عمر بن علقمة وغيرهم عن

الاخيرة فالسنة في الهيئة روى عن جابر «أن النبي صلى الله عليه وسلم لما قدم مكة أتى الحجر فاستلمه
 ثم مشى على يمينه فرمل ثلاثا ومشى اربعا» (١) أو هل يستوعب الثلاثة الاولى فرمل فيه قولان حكاهما الامام

(١) * (حديث) * جابر ان رسول الله ﷺ لما قدم مكة أتى الحجر فاستلمه ثم مشى على يمينه
 فرمل ثلاثا ومشى اربعا : مسلم بهذا *

الزهرى حمارا وحشياً . قال البيهقي وخالفهم سفیان : بن عيينة عن الزهرى باسناده فقال لحم حمار وحش وكذلك رواه عبد الرحيم بن منبت عن سفیان قال رواه الحميدى عن سفیان على الصحة كما رواه سائر الناس عن الزهرى ثم ذكره باسناده وقال حمار وحش ثم روى البيهقي باسناده عن الحميدى قال كان سفیان يقول فى لحم حمار وحش وربما قال سفیان يقطر دما وربما لم يقل . قال وكان سفیان فيما خلا وربما قال حمار وحش ثم صار الى لحم حتى مات . رواه البيهقي من رواية ابى معاوية عن الاعمش عن حبيب بن أبى ثابت عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال «أهدى الصعب بن جثامة الى النبي صلى الله عليه وسلم حمار وحش فرده عليه وقال لولا انا محرمون لقبائنا منك » رواه مسلم عن أبى بكر بن أبى شيبة وأبى كريب كلاهما عن أبى معاوية باسناده . قال البيهقي هكذا رواه الاعمش عن حبيب وخالفه شعبة فرواه عن حبيب عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال «أهدى للنبي صلى الله عليه وسلم حمار وحش وهو محرم فرده » رواه مسلم عن عبيد الله بن معاذ عن أبيه عن شعبة قال وخالفه أبوداود الطيالسى فرواه عن شعبة عن حبيب كما رواه الاعمش عن حبيب عن سعيد عن ابن عباس أن الصعب بن جثامة أهدى الى رسول الله صلى الله عليه وسلم حمار وحش وهو محرم فرده » ثم رواه البيهقي عن أبى داود الطيالسى أيضا عن شعبة بن الحكم عن سعيد عن ابن عباس «أن الصعب بن جثامة أهدى الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو محرم عجز حمار فرده رسول الله ﷺ يقطر دما» رواه مسلم قال البيهقي ولعل هذا هو الصحيح حديث شعبة عن الحكم عجز حمار وحش عن حبيب حمار وحش كما رواه أبوداود فقد رواه العباس بن الفضل عن أبى الوليد وسليمان بن حرب قالا حدثنا شعبة عن الحكم وحبيب بن أبى ثابت عن سعيد بن جبير عن ابن عباس «أن الصعب بن جثامة أهدى الى النبي صلى الله عليه وسلم قال أحدهما عجز حمار وقال الآخر حمار وحش فرده » ثم رواه البيهقي عن العباس بن الفضل باسناده كذلك قال البيهقي وإذا كانت الرواية هكذا وافقت رواية شعبة عن حبيب رواية الاعمش عن حبيب ووافقت رواية شعبة عن الحكم رواية منصور عن الحكم فيكون الحكم منفردا بذلك اللحم أو ما فى معناه » ثم روى البيهقي باسناده عن المعتمر بن سليمان عن منصور بن المعتمر عن الحكم عن سعيد عن ابن عباس قال «أهدى الصعب بن

(أصحهما) وهو المشهور نعم لما روى «أنه صلى الله عليه وسلم رمل من الحجر الى الحجر ثلاثا ومشى أربعاً» (١) (والثانى) لا بل يترك الرمل فى كل طوفة بين الركنين النجانيين لما روى «أن أصحاب رسول الله

(١) (حديث) «أنه ﷺ رمل من الحجر الى الحجر ثلاثا ومشى أربعاً: متفق عليه من رواية ابن عمر والنفس لمسلم وأما البخارى فروى معناه فى حديث ورواه ابن ماجه من حديث جابر بالنفس أيضا وأخرجه احمد من حديث ابى الطفيل مثله»

جثامة الى رسول الله صلى الله عليه وسلم رجل حمار وحش فرده» رواه مسلم عن يحيى عن المعتمر رواه البيهقي عن الشافعي قال فان كان الصعب بن جثامة أهدى الى النبي ﷺ الحمار حيا فليس لحرم ذبح حمار وحش حي وان كان أهدي له لحما فقد يحتمل أنه علم أنه صيده فرده عليه وايضا في حديث جابر ابن عبد الله يعني «صيد البر حلال ما لم تصيده أو يصاد لكم» قال الشافعي وحديث مالك أن الصعب أهدى النبي صلى الله عليه وسلم حمارا أثبت من حديث من حدث أنه أهدى لحم حمار * قال البيهقي وقدر في حديث الصعب أنه أكل منه ثم رواه البيهقي باسناده عن عمرو بن أمية الضمري «أن الصعب ابن جثامة أهدى للنبي صلى الله عليه وسلم عجز حمار وهو بالجحفة فأكل منه وأكل القوم» قال البيهقي هذا إسناد صحيح قال فان كان محفوظا فكان رد الحمار وقبل اللحم * ثم روى البيهقي عن طاووس قال «قدم زيد بن أرقم فقال له عبد الله ابن عباس تتذكر كيف أخبرني عن لحم صيد أهدى الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو حرام فقال أهدى له عضو من لحم صيد فرده فقال انا لانا كنهنا حرام» رواه مسلم في صحيحه * ثم روى البيهقي أن عبد الله بن الحارث صنع لعثمان بن عفان طعاما وصنع فيه من الحمل واليعاقير ولحوم الوحش فبعث الى علي بن أبي طالب فجاءه فقالوا له كل فقال اطعموه قوما حلالا فان حرام» ثم قال علي أنشد الله من كان ههنا من أسجع أعلمون أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أهدى اليه رجل حمار وحش وهو محرم فأبى أن يأكله قالوا نعم قال البيهقي وتأويل هذين الحديثين ما ذكره الشافعي في تأويل حديث من روى في قصة الصعب بن جثامة لحم حمار * قال البيهقي وأما علي وابن عباس فقالا

صلى الله عليه وسلم كانوا يتندون بينهما وذلك أنه صلى الله عليه وسلم كان قد شرط عليهم عام الصد أن ينجلوا عن بطحاء مكة إذا عاد لقضاء العمرة (١) فلما عاد وفوارقوا قيعمان وهو جبل في مقابلة الحجر والميزاب وكانوا يظهرن القوة والجلادة حيث تقع أبصارهم عليهم وإذا صاروا بين الركنين اليمانيين كان البيت حائلا بينهم وبين أبصار الكفار (الثانية) لا خلاف في أن الرمل لا يسن في كل طواف وفيه سن فيه قولان (أحدهما) قال في التهذيب وهو الأصح الجديد يسن في طواف القدوم والابتداء

(١) * (حديث) * ان اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كانوا يتندون بين الركنين اليمانيين وذلك انه صلى الله عليه وسلم كان قد شرط عليهم عام الصد ان يتخلوا عن بطحاء مكة اذا عادوا لقضاء العمرة فلما عادوا وفارقوا قيعمان وهو جبل في مقابلة الحجر والميزاب فكانوا يظهرن القوة والجلادة بحيث تقع ابصارهم عليهم فاذا صاروا بين الركنين اليمانيين كان البيت حائلا بينهم وبين ابصار الكفار لم اجده بهذا السياق وقد تقدم معناه عن ابن عباس وللبخاري تعليقا ووصله البخاري والاسماعيلي من حديثه لما قدم النبي صلى الله عليه وسلم لعامة الذي استامن قال ارموا ليري المشركين قوتهم والمشركون من قبل قيعمان (تنبيه) قوله يتندون بالبناء المثنى المثقلة والبدال المبهمة من التؤدة ويقال يبازون بالبلاء الموحدة والزاي يقال تبازي في مشيته إذ حركه عجزته *

يحرم على المحرم أكله مطلقا وخالفها عمر وعثمان وطلحة والزبير وغيرهم ومنعهم حديث أبي قتادة وجابر ثم روى بإسناده عن عبد الله بن شماس قال «سألت عائشة عن لحم الصيد يهديه الحلال المحرم فقالت اختلف فيه أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فكرهه بعضهم ولم ير بعضهم به بأسا ولا بأس به» والله أعلم (المسألة الرابعة) اذا ذبح المحرم صيدا في الخلل لم يحل له أكله بالاجماع وفي تحريمه على غيره عندنا قولان سبعا (الاصح) التحريم وبه قال مالك وأبو حنيفة وأحمد ويكون ميتة وحكى ابن المنذر هذا عن الحسن البصري والقاسم وسالم بن عبد الله ومالك والاوزاعي وأحمد واسحق وأصحاب الرأي قال وقال الحكم وسفيان والثوري وأبو ثور لا بأس بأكله وقال الحسن البصري في رواية عنه وعمر بن دينار وأيوب السختياني يأكله الحلال قال ابن المنذر وهو مذكي كذبيحة السارق وسبق دليل المذهبين في الكتاب (المسألة الخامسة) اذا ذبح المحرم صيدا وأكل منه لزمه الجزاء بالذبح ولا يلزمه بالا كل شيء فيه ههنا مذهبنا وبه قال أحمد وأبو يوسف ومحمد وابن المنذر وقال عطاء عليه جزا آن وقال أبو حنيفة عليه الجزاء بالذبح وعليه قيمة ما أكل ووافقنا في صيد المحرم أنه اذا قتله المحرم وأكله لا يلزمه الجزاء واحد دليلنا القياس على صيد المحرم ولأنه أكل ميتة فاشبهه سائر الميتات (السادسة) اذا ذبح المحرم حلالا على صيد في الحرم فقتله أثم الدال ولا جزاء على واحد منهما ولو ذل محرم محرما فقتله فالجزاء على القاتل دون الدال ههنا مذهبنا وبه قال مالك وأبو ثور وداود وقال الشعبي والحرب العكلي وأبو حنيفة اذا ذل محرم محرما فقتله فعلى كل منهما جزاء قال ابن المنذر وقال سعيد بن جبير على كل واحد من القاتل والامر والدال والمشتري جزاء قال وروى عن علي وابن عباس قالا «اذا ذل المحرم حلالا فقتله لزم المحرم الجزاء» وبه قال عطاء وبكر بن عبد الله وأحمد واسحق وأصحاب الرأي قال وعندى لاشيء عليه دليلنا ان الله تعالى قال (ومن قتل منكم متعمدا جزاء) فاوجب الجزاء على القاتل فلا يجب على غيره ولا يلحق به غيره لأنه ليس في معناه (السابعة) اذا قتل صيدا مملوكا فعليه الجزاء لله تعالى وقيمته للمالك ههنا مذهبنا قال العبدري وبه قال أبو حنيفة وأحمد واكثر أصحاب داود وقال وهو مذهب مالك ليس له قول غيره قال وحكى عنه خلاف هذا وهو غلط وقال المزني عليه القيمة

لأنه أول العهد بالبيت فيلحق به النشاط والاهتزاز (والثاني) انما يسن في طواف يستعقب السعي لانتهاؤه الى تواصل الحركات بين العجلين وهذا أظهر عند الاكثرين ولم يتعرضوا لتاريخ القولين

(١) (قوله) «اشتهر السعي من غير رقي على الصفا عن عثمان وغيره من الصحابة من غير انكار الشافعي والبيهقي من طريقه عن ابن عيينة وعن ابن أبي نجيح عن أبيه أخبرني من رأى عثمان يقوم في حوض في أسفل الصفا ولا يصعد عليه : قلت وفي صحيح مسلم من حديث جابر انه سعى راكبا ولا يمكن الرقي مع الركوب على الصفا بل في سفلها»

لما لسه ولا جزاء. وبه قال بعض أصحاب داود لأنه مملوك فاشبهه بالانعام. دليلنا عموم قول الله تعالى (ومن قتله منكم متعمدا فجزاء) ولأنه تعلق به حقان حق الله تعالى وحق المادى فوجب بدله كالأكره امرأة على الزنا لزمه الحد والمهر وكما لو وطئ زوجة أبيه بشبهة لزمه مهران مهرها ومهر لآبائه لأنه أفدس نكاحه وفوت عليه البضع ويخالف الانعام لأنها ليست صيدا وانما ورد الشرع بالجزاء في الصيد والله اعلم (الثامنة) اذا قتل القارن صيدا لزمه جزاء واحد كالموت تطيب أو ليس تلزمه فدية واحدة هذا مذهبنا وبه قال مالك وابو ثور وابن المنذر واحد في اصح الروايتين عنه. وقال ابو حنيفة عليه جزاء ان لأنه ادخل النقص على الحج والعمرة بقتل الصيد فوجب جزاء أن كالموت قتل المفرد في حجه وفي عمرته. دليلنا ان المقتول واحد فوجب جزاء واحد كالموت قتل المحرم صيدا في الحرم فانه وافقنا انه يجب عليه جزاء واحد مع انه اجتمع فيه حرمتان (واما) ما قاس عليه فالمقتول هناك اثنتان (التاسعة) يجب الجزاء على المحرم بالتلاف الجراد عندنا وبه قال عمر وعثمان وابن عباس وعطاء قال العبدري وهو قول اهل العلم كافة الا باسعيد الاصطخرى فقال لا جزاء فيه وحكاه ابن المنذر عن كعب الاحبار وعروة بن الزبير قالوا هو من صيد البحر فلا جزاء فيه واحتج لهم بحديث ابي المهزم عن ابي هريرة قال «اسبنا سربا من جراد فكان رجل يضرب بسوطه وهو محرم فقبل له ان هذا لا يصاح فذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال انما هو من صيد البحر» رواه ابو داود والترمذي وغيرهما واتفقوا على تضعيفه لضعف أبي

ويشهد الاول ماروي «انه صلى الله عليه وسلم لم يرمل في طوافه بعد ما أفاض» (١) وللثاني «انه عليه السلام رمل في طواف عمره كلها وفي بعض أنواع الطواف في الحج» (٢) والذي يشتركان فيه استعقاب السعي فعلى القولين لا رمل في طواف الوداع لأنه ليس للقدوم ولا يستعقب السعي ويرمل من قدم مكة معتبرا لوقوع طوافه عن القدوم واستعقابه السعي ويرمل أيضا الآفاق الحاج ان دخل مكة بعد الوقوف وان دخلها قبل الوقوف قبل يرمل في طواف القدوم ينظر ان كان لا يسعي عقيبها ويؤخره الى إثر

(١) * (حديث) * انه عليه السلام لم يرمل في طوافه بعد ما أفاض. أبو داود والنسائي وابن ماجه والحاكم من حديث ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يرمل في السبع الذي أفاض فيه * (٢) * (حديث) * انه صلى الله عليه وسلم رمل في طواف عمره كلها وفي بعض أنواع الطواف في الحج. أحمد ثنا ابو معاوية عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس قال رمل رسول الله صلى الله عليه وسلم في عمره كلها وفي حجه وابوبكر وعمر وعثمان والخلفاء (وأما) قوله وفي بعض أنواع الطواف في الحج فيريد به طواف القدوم دون غيره وفي الصحيحين عن ابن عمر رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا طاف في الحج او العمرة اول ما قدم فانه يسعي ثلاثة أشواط بالبيت ويمشي أربعا وقد مضى حديث ابن عباس انه لم يرمل في الاقضية *

المهزم وهو - بضم الميم وكسر الزاي وفتح الهاء - بينهما واسمه يزيد بن سفيان متفق على ضعفه وسبق بيانه قريبا عند ذكر البيض . وفي رواية لأبي داود عن ميمون بن حبان عن أبي رافع عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « الجراد من صيد البحر » قال أبو داود وأبو المهزم ضعيف والروايتان جميعا وهم . قال البيهقي وغيره ميمون بن حبان غير معروف . واحتج الشافعي والأصحاب والبيهقي بما رواه الشافعي بإسناده الصحيح أو الحسن والبيهقي عن عبد الله بن أبي عمار أنه قال « أقبلت مع معاذ بن جبل وكعب الأحبار في أناس محرمين من بيت المقدس بعمره حتى إذا كنا ببعض الطريق وكعب على نار يصطلي فمرت به رجل من جراد فأخذ جرادتين قتلها ونسي إحرامه ثم ذكر إحرامه فألقاهما فلما قدمنا المدينة دخل القوم على عمر ودخلت معهم فقص كعب قصة الجرادتين على عمر رضي الله عنه قال ما جعلت على نفسك يا كعب قال درهمين قال بخ درهمان خير من مائة جرادة اجعل ما جعلت في نفسك » وبإسناده الشافعي والبيهقي الصحيح عن القاسم بن محمد قال « كنت جالسا عند ابن عباس فسأله رجل عن جرادة قتلها وهو محرم فقال ابن عباس فيها قبضة من طعام ولناخذن بقبضة من جرادات ولكن ولو » قال الشافعي (قوله) ولناخذن بقبضة جرادات أي إنما فيها القيمة وقوله ونو يقول يحتاط فتخرج أكثر مما عليك بعد أن أعلمتك أنه أكثر مما عليك . وبإسنادهما الصحيح عن عطاء قال « سئل ابن عباس عن صيد الجراد في الحرم فقال لا ونهي عنه » قال فلما قلت له وأما رجل من القوم فإن قومك يأخذونه وهم محتبون في المجد فقال لا يعلمون وفي رواية منحنون قال الشافعي هذا أصواب كذا رواه الحفاظ منحنون - بنونين بينهما الخاء المهملة - (والجواب) عن حديث أبي هريرة في الجراد أنه من صيد البحر أنه حديث ضعيف كما سبق ودعوى أنه بحري لا تقبل بغير دليل وقد دلت الأحاديث الصحيحة والاجماع أنه ما كول فوجب جزاؤه كغيره والله أعلم . (العاشرة) كل طائر وصيد حرم على المحرم يحرم عليه بيضه فإن أتلفه ضمنه بقيمته . هذا مذهبنا وبه قال أحمد وآخرون من سنده من أن شاء الله تعالى . وقال المزني وبعض أصحاب داود لا جزاء في البيض وقال مالك يضمه بعشر ثمن أصله قال ابن المنذر اختلفوا في بيض الخمام فقال علي وعطاء في كل بيضتين درهم وقال الزهري والشافعي وأصحاب الرأي وأبو ثور فيه قيمته وقال مالك يجب فيه عشر ما يجب في أمه قال واختلفوا في بيض النعام

طواف الاقضية على القول الاول يرمل وعلى الثاني لا وإنما يرمل في طواف الاقضية وإن كان يسعى عقيبه فيرمل فيه على القولين وإذا رمل فيه وسعي بعده فلا يرمل في طواف الاقضية ان لم يرد السعي عقيبه وان أراد فكذا في أصح القولين وإذا ضاف للتدوم وسعي بعده ولم يرمل فهل يقضيه في طواف الاقضية فيه وجهان ويقال قولان (أظهرهما) لا كما لو ترك الرمل في الثلاثة الاولى لا يقضيه

فقال عمر بن الخطاب وابن مسعود وابن عباس والشعبي والنخعي والزهري والشافعي وأبو ثور وأصحاب الرأي يجب فيه القيمة. وقال أبو عبيدة وأبو موسى الأشعري يجب فيه صيام يوم أو إطعام مسكين وقال الحسن فيه جنين من الابل وقال مالك فيه عشر عن البدنة كما في جنين الخرة غرة عبد أو أمة قيمته عشر دية الام. قال وروينا عن عطاء فيه خمسة أقوال (أحدها) كقول الحسن (والثاني) فيها كبش (والثالث) درهم (١) دليلنا أنه جزء من الصيد لا مثل له من النعم فوجبت قيمته كسائر المتلفات التي لا مثل لها. وذكر البيهقي فيه بابا فيه أحاديث وآثار وليس فيها ثابت عن النبي ﷺ (الحادية عشرة) إذا أحرم وفي ملكه صيد فقد ذكرنا أن الأصح عندنا أنه يلزمه إرساله ويؤزل ملكه عنه. وقال العبدري وقال مالك وأبو حنيفة وأحمد لا يؤزل ملكه ولكن يجب إزالة يده الظاهرة عنه فلا يكون ممسكا له في يده ويجوز أن يتركه في بيته وقفصه وقال ابن الزبير قال مجاهد وعبد الله بن الحارث ومالك وأحمد وأصحاب الرأي ليس عليه إرسال ما كان في منزله. قال وقال مالك والاوزاعي وأحمد وأصحاب الرأي إن كان في يده صيد لزمه إرساله وقال أبو ثور ليس عليه إرسال ما في يده قال ابن المنذر وهذا صحيح (الثانية عشرة) قال ابن المنذر أجمع أهل العلم على أن صيد البحر مباح للمحرم اصطياده وأكله وبيعه وشرائه قال واختلفوا في قوله تعالى (وطعامه متاعا لكم وللسيارة) فقال ابن عباس وابن عمر هو ما نفضه البحر وقال ابن السيب صيده ما اصطدت وطعامه ما تزودت مملوحا (قلت) وأما طير الماء فقال الاوزاعي والشافعي وأبو ثور وأصحاب الرأي وعوام أهل العلم هو من صيد البر فإذا قتله المحرم لزمه الجزاء والله أعلم. (الثالثة عشرة) قال العبدري الحيوان ضربان أهلي ووحشي فالأهلي يجوز للمحرم قتله إجماعا والوحشي يحرم عليه إتلافه إن كان مأكولا أو متولدا من مأكول وغيره وإن كان مأكولا يؤكل وليس متولدا من مأكول وغيره هذا مذهبنا وبه قال أحمد وداود وقال أبو حنيفة عليه الجزاء إلا في الذئب. وقال ابن المنذر ثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم قال «خمس لأجناس على من قتلهم في الأحرام الغراب والفأرة والقرب والكلب العقور والحدأة» قال فأخذ بظاهر هذا الحديث الثوري والشافعي وأحمد وإسحق غير أن أحمد يذكر الفأرة. قال وكان مالك يقول الكلب العقور ما عقر الناس وعنادهم كالأسد والثور والفهد والذئب. قال مالك ما لا يمدو من السباع ففيه الفدية قال وقال أصحاب الرأي إن ابتداء السبع فدا شيء عليه وإن

(١) كذا بالأصل
وانظر ابن الرابع
والخامس

في الأربعة الأخيرة وإن طاف ودمل ولم يسمع فجواب الأكثرين أنه يرمل في ضواف الأودية ههنا لبقاء السعي عليه وكون هيئة الرمل مع الاضطباع مرعية فيه والتسعي تبع لضواف فلا يرمي في الهيئة على الأصل * وهذا الجواب في غالب الظن منهم مبني على القول الثاني وإنما فلا اعتبار باستعقاب السعي وهل يرمل المسكي المنشئ حجه من مكة في ضوافه (ان قلنا) بالقول لأول فلا

ابتدأ المحرم السبع فعليه قيمته إلا أن يكون قيمته أكثر من الدم فعليه دم إلا الكلب والذئب فلا شيء عليه وإن ابتدأهما. قال وأجمعوا على أنه لا شيء عليه في قتل الحية قال وأباح أكثرهم قتل الغراب في الاحرام منهم أبو عمر ومالك والشافعي وأحمد وإسحق وأبو نؤر وأصحاب الرأي وقال بعض اصحاب الحديث إنما يباح الغراب ألا يقع دون سائر الغربان (وأما) الأذرة فأباح الجمهور قتلها ولا جزاء فيها ولا خلاف فيها بين العلماء إلا ما حكاه ابن المنذر عن النخعي أنه منع المحرم من قتلها قال وهذا لا معنى فيه لأنه خلاف السنة وقول العلماء. قال ابن المنذر وأجمعوا على أن السبع إذا بدر المحرم فقتله فلا شيء عليه قال واختلفوا فيمن بدأ السبع فقال مجاهد والنخعي والشعبي والثوري وأحمد وإسحق لا يقتله وقال عطاء وعمر بن دينار والشافعي وأبو نؤر لا بأس بقتله في الاحرام عدا عليه أم لم يعد قال ابن المنذر وبه أقول. قال ابن المنذر قال الشافعي وأبو نؤر وأصحاب الرأي لا شيء على المحرم في قتل البعوض والبراغيث والبق وكذا قال عطاء في "بعوض والذباب وقال مالك في الذباب والدر وأتمل إذا قتلن أرى أن يتصدق بشيء من الطعام وكان الشافعي يكره قتل النملة ولا يرى على المحرم في قتلها شيئا قال فأما الزنبور فقد ثبت عن عمر ابن الخطاب أنه كان يأمر بقتله وقال عطاء وأحمد لأجزاء فيه وقال مالك يطعم شيئا قال ابن المنذر وأما القملة إذا قتلها المحرم فقال ابن عمر يتصدق بحفنة من طعام. وفي رواية عنه أنه قال «أهون مقتول أي لاشي فيها». وقال عطاء قبضة من طعام ومثله عن قتادة. وقال مالك حفنة من طعام. وقال أحمد يطعم شيئا. وقال إسحق نمرة ثم فوقها. وقال أصحاب الرأي ما تصدق به فهو خير منها. وقال ثوري يقتلها ويكفر إذا كره وقال طاوس وعطاء وسعيد بن جبير وأبو نؤر يقولون لا شيء فيها وقال سمعي إن قتلها من رأسه فتدى بقمة وإن كانت ظاهرة في جسده فقتلها فلا فدية. قال ابن المنذر لا شيء فيها ويس لمن أوجب فيها شيئا حجة *

(فرع) قد ذكرنا أن مذهبنا استحباب قتل القراد في الاحرام وغيره. قال العبدري يجوز عندنا محرم أن يقرده غيره ومقتل عمر وابن عباس وأكثر نفعها. وقال مالك لا يقرده قال ابن المنذر ومن يبيع تقريده غيره عمر وابن عباس وجابر بن زيد وعطاء والشافعي وأحمد وإسحق وأصحاب الرأي وكرهه ابن عمر ومالك وروى عن سعيد بن المسيب أنه قال في المحرم

أن يس له طه فقدمه ودخل (دون قتل) به شيء فنعى لاستعقابه السمي* (الثالثة) لو ترك الرمل في السنة الأولى بقصه في الأخيرة لأن هينة وسكينة مسنونة فيها استئنان الرمل في الأولى مع قضاء موت سنة حضرة هذا كما لم ترك الحبر في الركعتين الأولىين لا يقضيه في الآخرتين ويحرم ترك سورة حمزة في ركعة الأولى يقرأها مع الشافقين في الثانية لأن الجمع ممكن هناك *

يقتل قراداً يتصدق بسمرة أو تمرتين . قال ابن المنذر وبالأول أقول . ودليلنا في جميع هذه المسائل الأحاديث السابقة قريباً حيث ذكرها المصنف قبل ما لا يؤكل والله أعلم . قال المصنف رحمه الله .
وان احتاج المحرم الى اللبس لحر أو برد أو احتاج الى الطيب لمرض أو الى حلق الرأس للأذى أو الى شد رأسه بعصاية لجراحة عليه أو الى ذبح الصيد للجماعة لم يحرم عليه . وتجب عليه الكفارة لقوله تعالى (فمن كان منكم مريضاً أو به أذى من رأسه ففدية من صيام أو صدقة أو نسك) ولحديث كعب بن عجرة . ثبت الحلق بالنص وقسنا عليه ما سواه لانه في معناه وإن نبت في عينه شعرة فقلعها أو نزل شعر الرأس على عينه فقطع ما غطى العين أو انكسر شيء من ظفره فقطع ما انكسر منه أو صال عليه صيد فقتله دفعاً عن نفسه جاز ولا كفارة عليه لان الذي تعلق به المنع الجاه الى إتلافه . ويخالف اذا أذاه القمل في رأسه فخلق الشعر لان الأذى لم يكن من جهة الشعر الذي تعلق به المنع وإنما كان من غيره . وان اقترش الجراد في طريقه فقتله ففيه قولان (أحدهما) يجب عليه الجزاء لانه قتله بالمنفعة نفسه فأشبهه إذا قتله للمجاعة (والثاني) لا يجب لأن الجراد الجاه إلى قتله فأشبهه إذا صال عليه الصيد فقتله للدفع . وان باض صيد على فراشه فقتله ولم يحضنه الصيد فقد حكي الشافعي رحمه الله عن عطاء . رحمه الله أنه لا يلزمه ضمانه لانه مضطر الى ذلك قال ويحتمل ان يصمن لانه أتلفه باختياره فحصل فيه قولان كالجراد . وان كشط من يده جلدأ وعليه شعر أو قطع كفه وفيه اظفار لم تلزمه فدية لأنه تابع لمحله فسقط حكمه تبعاً لمحله كالاطراف مع النفس في قتل الآدمي ﴿

﴿ الشرح ﴾ قوله تعالى (فمن كان منكم مريضاً أو به أذى من رأسه ففدية) فيه محذوف دل عليه سياق الكلام وتقديره فخلقه فعليه فدية والمجاعة - بفتح الميم - شدة الجوع وحديث كعب بن عجرة رواه البخاري ومسلم وسبق بيانه (قوله) اقترش الجراد هو برقع الجراد وهو فاع اقترش قال أهل اللغة اقترش الشيء إذا أبسط قالوا ومنه قومه أكمة مقترشة أي دكا وإنما ذكرت انه مرفوع وأوضحته لاني رأيت بعض الكبار يغلط فيه (قوله) ولم يحضنه هو - بفتح الحاء - وضع الضاد - قال أهل اللغة يقال حضن الطائر بيضه يحضنه إذا ضمه إلى نفسه تحت جناحه (قوله) أو قطع كفه وفيه اظفار هكذا في النسخ وفيه وكان ينبغي أن يقول وفيها

(الرابعة) القرب من البيت مستحب للطائف تبركاً به ولا نظر إلى كثرة الخطيئة . تعذر الرمل مع القرب لزحمة الناس فينظر ان كان يجد فرجة لو توقف توقف يحرم . منها وإن كان لا يرجو ذلك وهو المراد مما أحلقه في الكتاب فبعد عن البيت والمحاوطة على الرمل أولى لان القرب فضيلة تتعلق بموضع العبادة أو رمل فضيلة تتعلق بنفس العبادة فضيلة المتعلقة بالنفس

لان الكف مؤنثة (ومجانب) عنه بان حمل الكلام على المعنى فماد الضمير الى معنى الكف وهو العضو (أما) الاحكام ففيها مسائل (إحداها) اذا احتاج المحرم الى اللبس لحر أو برد أو قتال صائل من آدمي وغيره أو الى الطيب لمرض أو الى حلق الشعر من رأسه أو غيره لا ذى في رأسه من قل أو وسخ أو حاجة أخرى فيه أو في غيره من البدن أو الى شد عصاة على رأسه لجراحة أو وجع ونحوه أو الى ذبح صيد المجاعة أو الى قطع ظفر للآذى أو ما في معنى هذا كله جاز له فعله وعليه الفدية لما ذكره المصنف وهذا لا خلاف فيه عندنا (الثانية) اذا نبت في عينه شعرة أو شعرات داخل الجفن وتأذى بها جاز قلعها بلا خلاف * هذا هو المذهب وبه قطع المصنف والجمهور وحكام امام الحرمين في النهاية عن الائمة ثم قال وحكي الشيخ أبو علي في شرح التلخيص فيه طريقين (أصحهما) هذا (والثاني) تخريج وجوب الفدية على وجهين بناء على القوانين في الجراد اذا اقترش في الطريق قال الامام وهذا وان كان قريبا في المعنى فهو بعيد في النقل * وذكر الجرجاني في كتابيه التحرير والمعايا في المسألة قوانين (أصحهما) لا ضمان (والثاني) يضمن والمذهب لا ضمان قطعا ولو طال شعر حاجبه أو رأسه فقطع عينه فله قطع المغطي بلا خلاف ولا فدية على المذهب وفيه الطريقان اللذان ذكرهما الامام وسلك القاضي حسين في تعاليقه طريقة عجيبة فقطع بانه اذا نبت الشعر في عينه لزمه الفدية بقعه * قل ولو انعطف هدبه الى عينه فاذا فنتفه أو قطعه فلا فدية وفرق بان هذا كالأصائل بخلاف شعر العين لانه في موضعه والمذهب أنه لا فدية في الجميع كما سبق * ولو انكسر بعض ظفر فتأذى به فقطع المنكسر وحده جاز ولا فدية على المذهب وحكي الامام عن الشيخ أبي علي أنه حكي فيه الطريقين كشعر العين (أما) اذا قطع المنكسر وشيئا من الصحيح فعليه ضمانه بما يضمن به الظفر بكماله نص عليه الشافعي والاصحاب وكذا كل من أخذ بعض ظفر أو بعض شعر فهو كالظفر الكامل والشعرة الكاملة وفيه وجه ضعيف انه ان أخذ جميع أعلى الظفر ولكنه دون المعتاد وجب ما يجب في جميع الظفر كما لم قطع بعض الشعرة الواحدة وان أخذ من جانب دون جانب وجب بقسطه والمذهب الاول وستأتي المسألة مبسطة حيث ذكرها المصنف في أول الباب الآتي ان شاء الله تعالى (الثالثة) لو صال عليه صيد وهو محرم أو في الحرم ولم يمكن دفعه الا بقتله فقتله بدفع فلا جزاء عليه بلا خلاف عندنا ولو ركب انسان صيدا وصال على المحرم أو الحلال في الحرم

عبادة أولى بالرعاية. ألا ترى أن الصلاة للجماعة في البيت أفضل من الانفراد بها في المسجد وان كان في حاشية الخفاف النساء ولم يكن من مصادقتهن لو تباعدت فاقرب من البيت والسكينة أولى من البعد والرهل فحوز أعين من مصادقتهن وملاصقتهن أو قوله في الكتاب ولو تعذر لزجة النساء إلى آخره المراد منه هذه الصورة على ما دل عليه قوله في الأوسط والمعنى فان تعذر بعد لزجة النساء ويجوز أن يحمل على ما إذا كان بالقرب أيضا

ولم يمكنه دفعه الا بقتله فقتله للدفع فطريقان (المذهب) وجوب الجزاء وبه قطع المتولى والبغوى وصاحب العدة والاكترون لان الاذى ليس من الصيد (والطريق الثاني) حكاه القفال وامام الحرمين والرافعى وغيرهم فيه وجهان (أحدهما) يجب الضمان على الراكب ولا يطالب به المحرم (والثاني) يطالب المحرم ويرجع به على الراكب وجعل امام الحرمين الخلاف قولين قالوا كذا نقل القفال القولين أيضا فيمن ركب دابة مغصوبة وقصد انسانا فقتل المقصود الدابة في ضرورة الدفع (أحدهما) الغرامة على الراكب ولا مطالبة على الدافع (والثاني) يطالب كل واحد منهما والقرار على الراكب لانه غاصب (الرابعة) اذا انبسط الجراد في طريقه وعم المسالك فلم يجد عنه معدلا ولم يمكنه المشى الاعلى فقتله في مروره ففيه طريقان (أصحهما) وهو المشهور وبه قطع المصنف والجمهور في وجوب ضمانه قولان وحكاهما جماعة وجهين ذكر المصنف دليلهما (والثاني) القاطع بان لاضمان حكاه الرافعى (والاصح) من القولين عند الاكثرين لاضمان ومن صححه الجرجاني في التحرير والفارقي في الفوائد والرافعى وغيرهم وقطع به المحاملى في المقنع وصحح الشيخ أبو حامد ايجاب الضمان والمذهب الاول * قال البندنجى وغيره وسواء في جريان هذا الخلاف جراد الحرم والاحرام والله أعلم (الخامسة) اذا باض صيد على فراشه فقتله عنه فلم يحضنه الصيد حتى فسد أو تقلب عليه في نومه فقتله ولم يعلم به ففي وجوب الجزاء فيه القولان كالجراد المفترش هكذا قاله المصنف والاصحاب قل البندنجى وغيره

نساء وتعذر الرمل في جميع المطاف لخوف مصادمتهم فان الاولى والحالة هذه ترك الرمل (الخامسة) ليكن من دعائه في الرمل اللهم اجعله حججا مبرورا وذنبيا مغفورا وسعييا مشكورا روى ذلك عن النبي ﷺ (١) ومضى تعذر الرمل على الطائف فينبغى أن يتحرك في مشيه ويرى من نفسه انه لو أمكنه الرمل لرمل * وان طاف راكبا أو محمولا ففيه قولان (أصحهما) أنه يرمل به الخامس ويحرك هو الدابة (ومنهم) من خص القولين بالبائغ المحمول وقطع في الصبي المحمول بأنه يرمل به حامله والله أعلم *

قال (الخامسة الاضطباع في كل طواف فيه رمل وهو أن يجعل وسط ازاره في ابطنه ينجي ويجعل طرفيه على عاتقه الا يسر ثم يديه إلى آخر الطواف في قول وإلى آخر السعي في قول)

(١) حديث * روى انه صلى الله عليه وسلم كان يدعو في رمله «اللهم اجعله حججا مبرورا وذنبيا مغفورا وسعييا مشكورا» لم أجده وذكره البيهقي من حديث الشافعى وروى سعيد بن منصور في السنن عن هشام عن مغيرة عن ابراهيم قال كانوا يحبون للرجل اذا رمى الجمار أن يقول «اللهم اجعله حججا مبرورا وسعييا مشكورا» وأسنده من وجهين ضعيفين عن ابن مسعود وابن عمر من قولهما عند رمى الجمار *

ولو وضم الصيد الفرخ على فراش المحرم فنقله فتلغ أو تقلب عليه جاهلا فتلف ففيه القولان (السادسة) اذا قطع المحرم يده وعليها شعر أو كشط جلدة منها عليها شعر أو قطع يده وعليها أظفار لم يلزمه فدية بلا خلاف لما ذكره المصنف ومن نقل اتفاق الاصحاب على المسألة امام الحرمين قال هو وغيره وكذا لو كشط جلدة الرأس التي عاها شعر فلا فدية بالاتفاق ونقل أبو علي البندنجي هذا عن نص الشافعي وجزم به قال الشافعي ولو افتدى كان أحب الي *

﴿ فرع ﴾ ذكرنا أن مذهبنا أن المحرم اذا قتل صيدا صال عليه فلا ضمان عليه وقال أبو حنيفة يلزمه الضمان * قال المصنف رحمه الله *

﴿ وان لبس أو تطيب أو دهن رأسه أو لحيته جاهلا بالتحريم أو ناسيا للاحرام لم يلزمه الفدية لما روى أبو يعلى بن أمية رضي الله عنه قال « أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم رجل بالجعرانة وعليه جبة وهو مصفر رأسه ولحيته فقال يا رسول الله أحرمت بعمره وأنا كما ترى فقال اغسل عنك الصفرة وانزع عنك الجبة وما كنت صانعا في حجك فاصنع في عمرتك » ولم يأمره بالفدية فدل على أن الجاهل لا فدية عليه واذا ثبت هذا في الجاهل ثبت في الناسي لأن الناسي يفعل وهو يجهل بتحريمه عليه فان ذكر ما فعله ناسيا أو علم ما فعله جاهلا نزع اللباس وأزال الطيب لحديث يعلى بن أمية فان لم يقدر على إزالة الطيب لم تلزمه الفدية لأنه مضطرا إلى تركه فلا تلزمه فدية كالأول كره على التطيب وان قدر على إزالته واستدام لزمته الفدية لأنه تطيب من غير عذر فأشبهه اذا ابتداء به وهو عالم بالتحريم * وان مس طيبا وهو يظن أنه يابس فكان رطبا ففيه قولان (أحدهما) تلزمه الفدية لأنه قصد مس الطيب (والثاني) لا تلزمه

الاضطباع في كل منواف فيه رمل وهو افتعال من الضيع وهو العضد ومعناه أن يجعل وسط رداءه تمت منكبه اليمين وطرفه على يمينه اليسر ويقي منكبه اليمين مكشوقا كدأب أهل الشطارة وكل منواف لا يسن فيه الزم في الاضطباع وما يسن فيه الرمل يسن فيه الاضطباع لكن الرمل محصور بالاشواط الثلاثة الأولى والاضطباع يعم جميعها ويسن في السعي بين الجبلين بعدها أيضا على المشهور ويخرج من قول المسعودي وغيره وجه أنه لا يسن ويروى ذلك عن أحمد رحمه الله * وعلم يسن في ركعتي الطواف فيه وجهان (أحدهما) نعم كما في سائر أعمال الطواف (وأصحها) لا لكرهية الاضطباع في الصلاة والخلاف فيها متولد من اختلاف الاصحاب في لفظ الشافعي رضي الله عنه في المختصر وهو أنه قل يضطبع حتى يكمل سعيه (فذهب) من نقله هكذا (ومنهم) من نقل حتى يكمل سبعة وهذا الاختلاف عند بعض الشارحين متولد من اختلاف النسخ وعند بعضهم من اختلاف القروية لثمة ربه في الخط فمن نقل سعيه حكم بادامة الاضطباع في الصلاة والسعي ومن قال سبعة قل لا يضطبع بعد الاشواط السبعة وظاهر المذهب ويحكي عن نصه أنه إذا فرغ من

لأنه جهل تحريمه فاشبهه إذا جهل تحريم الطيب في الأحرام * وإن خلق الشعر أو قلم الظفر ناسيا أو جاهلا بالتحريم فالمقصود أنه يجب عليه الغدنية لأنه إلتلاف فاستوى في ضمانه العمد والسهو كإلتلاف مال الآدمي وفيه قول آخر مخرج أنه لا يجب لأنه ترفه وزينة فاختلف في فديته السهو والعمد كالطيب * وإن قتل صيدا ناسيا أو جاهلا بالتحريم وجب عليه الجزاء لأن ضمانه ضمان المال فاستوى فيه السهو والعمد والعلم والجهل كضمان مال الآدميين وإن أحرم ثم جن وقتل صيدا ففيه قولان (أحدهما) يجب عليه الجزاء لما ذكرناه (والثاني) لا يجب لأن المنع من قتل الصيد تعبد والمجنون ليس من أهل التعبد فلا يلزمه ضمان * ومن أصحابنا من نقل هذين القولين إلى الناسي وليس بشيء * وإن جامع ناسيا أو جاهلا بالتحريم ففيه قولان (قال) في الجديد لا يفسد حججه ولا يلزمه شيء * لأنه عبادة يجب بإفسادها الكفارة فاختلف في الوطء فيها العمد والسهو كالصوم (وقال) في القديم يفسد حججه وتلزمه الكفارة لأنه معني يتعلق به قضاء الحج فاستوى فيه العمد والسهو كالفوات *

حديث يعلى صحيح رواه البخاري ومسلم في صحيحيهما وسبق بيان الجعرة في باب المواقيت (قوله) وفيه قول مخرج أي مخرج من الطيب (قوله) لأنه ترفه وزينة احتراز من إلتلاف مال الآدمي ومن إلتلاف الصيد (قوله) لأنه عبادة يجب بإفسادها الكفارة احتراز من الصلاة والطهارة . (قوله) يتعلق به قضاء الحج احتراز من الطيب واللباس . (قوله) لأن ضمانه ضمان المال يعني أنه يضمن بالمثل أو القيمة

الاشواط ترك الاضطباع حتى يصلي الركعتين فإذا فرغ منها أعاد الاضطباع وخرج للسهو وهذا يحوج إلى تأويل لفظ المختصر على التقديرين فتأويله على التقدير الأول أنه يضطبع مرة بعد أخرى وعلى التقدير الثاني أنه يديم اضطباعه الأول إلى تمام الاشواط ثم اللفظ ساكت عن أنه يعيده أولا يعيده * وليس في حق النساء رمل ولا اضطباع حتى لا ينعكفن ولا تبدو عضائهن وحكي القاضي ابن كعب رحمة الله عليه وجهين في أن الصبي هل يضطبع لأنه ليس فيه نصرة ولا جلادة كالنسوة والنظام أنه يضطبع (وقوله) في الكتاب أن يجعل وسط أزاره ذكر الرداء في هذا الموضع اليق وكذلك قاله الشافعي رضي الله عنه وعامة الأصحاب رحمهم الله (وقوله) إلى آخر الطواف في قول وإلى آخر السعي في قول إطلاق القولين فيه غريب والذين رووا الخلاف فيه رووها وجهين إلا أن حجة الإسلام رحمه الله نظر إلى استناد الخلاف إلى ما قدمنا من قول الشافعي رضي الله عنه * ثم عبارة الكتاب في القول الثاني تقتضي استحباب الاضطباع في ركعتي الطواف أيضا وفيه ما ذكرناه *

قال في فرع لو طاف المحرم بالصبي الذي أحرم عنه أجزاءه عن الصبي إلا إذا لم يكن قد طاف عن نفسه فإن الحامل أولى به فينصرف إليه ولا يكفيها طواف واحد بخلاف ما إذا حمل صبيين وطاف بهما فإنه يكفي للصبيين طواف واحد كراكيين على دابة *

وقبه استلزام من قتل الأدمي (أما) الأحكام ففيها مسائل (إحداها) إذا تطيب أو لبس أو دهن رأسه أو لحته جاهلا بتحريم ذلك لو ناسيا الأحرام فلا فدية عليه نص عليه الشافعي واتفق عليه الأصحاب إلا المزني فوجبها دليل المذهب ما ذكره المصنف فان ذكر ما فعله ناسيا أو علم ما فعله جاهلا لزمه المبادرة بإزالة الطيب واللباس وله نزاع الثوب من قبل رأسه ولا يكلف شقه * هذا مذهبا ومذهب الجمهور وخاف فيه بعض الساف قل أصحابا فان شرع في الإزالة وطال زمانها من غير تفریط فلا فدية عليه لانه معذور وان أخر الإزالة مع إمكانها لزمه الفدية سواء طال الزمان أم لا لانه متطيب في ذلك الزمان بلا عذر وان تمدت عليه إزالة الطيب أو اللباس بان كان أقطع أو بيده علة أو غير ذلك أو عجز عما ينزل به الطيب فلا فدية مادام المعجز لما ذكره المصنف ومتى تمكن ولو بأجرة المثل لزمه المبادرة بالإزالة قال أصحابنا ولو علم تحريم الطيب وجهل وجوب الفدية وجبت الفدية لانه مقصر وهو كمن زني أو شرب أو سرق عالما بتحريم ذلك جاهلا وجوب الحد فيجب الحد بالاتفاق وكذا لو علم تحريم القتل وجهل وجوب القصاص وجب القصاص ولو علم تحريم الطيب وجهل كون المسوس طيبا فلا فدية على المذهب وقيل في وجوبها وجهان حكاهما إمام الحرمين وغيره (والصحيح) الأول وبه قطع الجمهور * قل المتولى ولو علم تحريم الطيب ولكنه اعتقد في بعض أنواع الطيب انه ليس بحرام فالصحيح وجوب الفدية لتقصيره (أما) اذا مس طيبا يظنه لباسا فكان رطبا ففي وجوب الفدية قولان مشهوران ذكرهما المصنف بدليلهما (الجديد) لافدية (والقديم) وجوبها وسبق بيانهما واختلاف الأصحاب في الأصح منهما في فصل تحريم استعمال الطيب (أما) اذا أكره على التطيب فلا فدية بالاتفاق صرح به المصنف في قياسه المذكور واتفق الأصحاب عليه (المسئلة الثانية) اذا حلق الشعر أو قلم الظفر ناسيا لأحرامه أو جاهلا تحريمه فوجهان (الصحيح) المنصوص وجوب الفدية (والثاني) مخرج أنه

هذا مخرج لا اختصاص له بالصبي وان صورته فيه ولو اختص به لكان موضعه الفصل الأخير من باب انعقود في حكم الصبي ثم هو ناظر إلى مسألة نذكرها أولا وهي ان الطواف هل يجب فيه نية وفيه وجهان (حدهم) تجب لانه عبادة برأسه (وأصحهما) لا تجب لانه في الحج والعمرة أحد الأعمال فيكون فيه نية نسك في ابتداء وعلى هذا فهل يشترط ان لا يصرفه إلى غرض آخر من حسب غرضه ونحوه فيه وجهان (أظهرهم) نعم وهما كل وجهين فيما اذا قصد في أثناء وضوءه اغسل باقي الأعضاء تبردا ونحوه * اذا عرفت ذلك فهو ان الرجل حمل محرما من صبي أو مريض أو غيرها واتفق به نظر ان كان أحدهما حائلا أو كان قد حذف عن نفسه حسب الطواف المحمول بشرطه وان كان محرما أو يطعم عن نفسه فشر ان قصد الطواف عن المحمول ففيه ثلاثة أوجه (أظهرها) انه يقع محمول دون الحامل وينزل أحامل منزلة الدابة وهذا يخرج على قولنا انه يشترط ان لا يصرف

لا فدية وذکر المصنف دليلهما وهو مخرج من الطيب واللباس * وقال كثيرون مخرج من المغني عليه اذا حلق فان الشافعي نص في المغني عليه اذا حلق أو قلم في حال الاحرام على قولين وكذلك اذا قتل المغني عليه الصيد نص فيه على قولين * قال أصحابنا والمغني عليه والمجنون والصبي الذي لا يميز اذا ازالوا في احرامهم شعراً أو ظفراً هل تجب الفدية فيه قولان (الاصح) لا فدية بخلاف العاقل الناسي والجاهل فان المذهب وجوب الفدية فانه ينسب الى تقصير بخلاف المجنون والمغني عليه (الثالثة) اذا قتل الصيد ناسياً لاحرامه او جاهلاً بتحريمه ففيه طريقان مشهوران ذكرهما المصنف بدليلهما (أحدهما) القطع بوجوب الفدية وهو الاصح عند المصنف وآخرين (والثاني) ان الخلاف في الحلق والقلم وعلى الجملة المذهب وجوب الفدية (وأما) المجنون والمغني عليه والصبي الذي لا يميز فقد ذكرنا حكم قتلهم الصيد في المسألة التي قبل هذه وذكرناه أيضاً قبل هذا في أوائل فصل تحريم الصيد (الرابعة) اذا جامع المحرم قبل التحلل من العمرة او قبل التحلل الاول من الحج ناسياً لاحرامه او جاهلاً بتحريمه ففيه قولان مشهوران ذكرهما المصنف بدليلهما (الاصح) الجديد لا يفسد نسكه ولا كفارته (والقديم) فسادوه ووجوب الكفارة * ولو رمى بجمرة العقبة في الليل وهو يعتقد أنه بعد نصف الليل وحلق ثم جامع ثم بان انه رمى قبل نصف الليل وان التحلل لم يحصل فطريقان حكمهما الدارمي (أحدهما) كالناسي فيكون فيه اقولان (والثاني) يفسد حججه قولاً واحداً لتقصيره * ولو أكرهت المحرمة على الوطء ففيه وجهان بناءً على قولين في الناسي ولو أكره الرجل ففيه طريقان بناءً على الخلاف في تصور اكراهه على الوطء في الزنا ونبيه (أحدهما) ان اكراهه لا يتصور فيكون مختاراً فيفسد نسكه وتلزمه الكفارة (والثاني) انه متصور

طوافه الى غرض آخر (والثاني) انه يقع عن الحامل دون المحمول وهذا يخرج على قولنا انه لا يشترط ذلك فان الطواف حينئذ يكون محسوباً له وإذا حسب له لم ينصرف الى نفيه بخلاف ما ذهبوا إليه محرمين وطاف بهما وهو حلال أو محرم وقد طاف حيث يجزيهما جميعاً فان الطواف في غير محسوب للحامل والمحمولان كراكي دابة واحدة وربما يوجه هذا الوجه بالتشبيه بما اذا أحرم عن غيره وعنه فرضه (والثالث) انه يحسب لهما جميعاً لان أحدهما قد دار والآخر دبر به * وان قصد طواف عن نفسه وقع عنه وهل يحسب عن المحمول قال الامام لا وحكي وفق الاصحاب فيه وبمشبه يجب فيما اذا قصد الطواف لنفسه والمحمول وصاحب التهذيب حكى في حصوله للمحمول مع حصوله للحامل وجهين لانه دار به ولو طاف به ولم يقصد واحداً من الاقسام الثلاثة فهو كمن لم يقصد نفسه أو كليهما (وقوله) في الكتاب لو طاف المحرم بالصبي الذي أحرم عنه قد ذكرنا ان المسألة غير مخصوصة بما إذا كان المحمول صبياً والاولى أن يقرأ قوله أحرم به على المجنوبين ذل لا فرق بين أن

فيكون فيه وجهان بناء على الناسي كما قلنا في المرأة (والاصح) لا يفد لان الاصح تصور اكرامه *
ولو احرم عاقلاً ثم جن أو أغشى عليه لجامع في جنونه أو اغمائه ففيه القولان كالناسي والله اعلم *
(فرع) قال إمام الحرمين والبعثي وآخرون في ضابط هذه المسائل اذا فعل المحرم محظوراً
من محظورات الاحرام ناسياً أو جاهلاً فان كان اتلفاً كقتل الصيد والحلق والقلم فالمنهـب
وجوب الفدية وفيه خلاف ضعيف سبق بيانه وان كان استمتاعاً محضاً كالطيب واللباس ودهن
الرأس والاحية والقبلة واللمس وسائر المباشرات بالشهوة ماعدا الجاع فلا فدية وان كان جماعاً
فلا فدية في الاصح والله أعلم *

يكون الحامل وليه الذي أحرم به أو غيره ثم لفظ الكتاب يقتضي عدم اجزائه للصبي فيما اذا
لم يطف الحامل مطلقاً لانه أطلق الاستثناء لكن فيه التفصيل والخلاف الذي كتبه والظاهر فيما
اذا قصد كون الطواف المحمول اجزائه المحمول على ماقرر فاذا لفظ الكتاب محمول على ما اذا
لم يقصد ذلك وفي الوسيط ما يشير اليه (وقوله) ولا يكفيها طواف واحد معلوم لو او لما مر من الوجه
الثالث وبالحاء لان صاحب التتمة حكى عن أبي حنيفة رحمه الله مثله *

قال (الفصل الخامس في السعي)

(ومن فرغ من الطواف استلم الحجر وخرج من باب الصفا ورقى على الصفا مقدار
قامة حتى يقع بصره على الكعبة ويدعو ثم يمشي الى المروة ويرقى فيها ويدعو ويسرع في
المشي اذا بقي بينه وبين الميل الاخضر المعاق بفناء المسجد نحو ستة أذرع الى ان يجاذى الميادين
الاخضرين ثم يعود الى الهينة) *

إذا فرغ من الطواف وركعته فينبغي أن يعود الى الحجر الاسود ويستلمه ليكون آخر عهده
بلاستلام كما افتتح طوافه به ثم يخرج من باب الصفا وهو في محاذة الضلع بين الركنين اليمانيين
يسعى بين الصفا والمروة ويبدأ بالصفا لان النبي صلى الله عليه وسلم «بدأ به وقل ابدأوا بما بدأ الله
به» (١) ويرقى على الصفا بقدر قامة رجل حتي يتراءى له البيت ويقع بصره عليه فاذا رقى عليه استقبل

(١) (حديث) انه صلى الله عليه وسلم بدأ بالصفا وقل «ابدأوا بما بدأ الله به» بالنسائي من حديث
جابر الطويل بهذا اللفظ وصححه ابن حزم وله طرق عند الدارقطني ورواه مسلم بلفظ ابدأ بصيغة
الخبر ورواه أحمد ومالك وابن الجارود وابوداود والترمذي وابن ماجه وابن حبان والنسائي
أيضاً بلفظ نبدأ بالنون . قال ابو الفتح الفشيري مخرج الحديث عندهم واحد وقد اجتمع مالك
ومسلمان ويحيى بن سعيد القطان على رواية نبدأ بالنون التي للجمع . قلت وهم أحفظ من الباقيين *
(حديث) الطواف بالبيت صلاة تقدم في الاحداث *

﴿ فرع ﴾ قد ذكرنا ان مذهبنا انه إذا لبس أو تطيب ناسيا لآحرامه أو جاهلا بتحريمه فلا فدية وبه قال عطاء والثوري واسحق وداود * وقال مالك وأبو حنيفة والمزني وأحمد في أصح الروايتين عنه عليه الفدية وقاسوه على قتل الصيد ودليلنا ما ذكره المصنف والفرق ان قتل الصيد ائتلاف (وأما) إذا وطئ ناسيا أو جاهلا فقد ذكرنا ان الأصح عندنا انه لا يفسد نسكه ولا كفارة . وقال مالك وأبو حنيفة يفسد ويلزمه القضاء والكفارة ووافقنا داود في النامي والمكره وقد ذكر المصنف دلائل المذهبين * قال المصنف رحمه الله *

البيت وهل وكبر وقال الله اكبر الله اكبر الله اكبر والله الحمد الله اكبر على ما هدانا والحمد لله على ما أولانا لا إله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد يحيي ويميت بيده الخير وهو على كل قدر لا إله الا الله وحده لا شريك له صدق وعده ونصر عبده وهزم الأحزاب وحده لا إله الا الله ولا نعبد الا إياه مخلصين له الدين ولو كره الكافرون * ثم يدعو بما أحب من أمر الدين والدنيا ثم يعود الى الذكر المذكور ثانيا ثم يدعو ثم يعود اليه ثالثا ولا يدعو وينزل من الصفا ويمشي الى المروة ويرقي عليها أيضا بقدر قامة رجل ويأتي بالذكروالدعاء كما فعل على الصفا ثم ان المسافة بين الجبلين يقطع بعضها مشيا وبعضها عدوا * وبين الشافعي رضى الله عنه ذلك فقال ينزل من الصفا ويمشي على سحبة مشيه حتى يبقى بينه وبين الميل الأخضر المعاق بغناء المسجد وركنه قدر ستة أذرع فينثد

﴿ حديث ﴾ انه صلى الله عليه وسلم بدأ بالصفا وختم بالمروة : مسلم في حديث جابر *
﴿ قوله ﴾ انه صلى الله عليه وسلم فمن بعده لم يسموا إلا بعد الطواف : لم أجده هكذا في حديث مخصوص وإنما أخذ بالاستقراء من الأحاديث الصحيحة وهو كذلك في الصحيحين عن ابن عمر وفي المعجم الصغير للطبراني عن جابر ونحو ذلك *

﴿ قوله ﴾ في آخر الفصل المعقود للسعي وجميع ما ذكرناه من وظائف التسمي أي من التهليل والتكبير مما يقوله على الصفا وفي الرقي على الصفا حتى يرى البيت المشي بينه وبين الصفا والمروة والعدو في بعضه والدعاء في السعي : كل ذلك مشهور في الأخبار انتهى (فاما) ما يقوله على الصفا من التهليل والتكبير فهو في حديث جابر الطويل عند مسلم بنحوه وفيه أيضا انه رقى على الصفا حتى رأى البيت وفيه أيضا المشي بين الصفا والمروة والعدو في بعضه (وأما) الدعاء في السعي يقول اللهم اغفر وارحم وتجاوز عما تعلم انك أنت الاعز الاكرم فرواه الطبراني في الدعاء وفي الاوسط من حديث ابن مسعود أن رسول الله ﷺ كان إذا سعي بين الصفا والمروة في بطن المسيل قال اللهم اغفر وارحم وأنت الاعز الاكرم : وفي اسناده ليث بن أبي سليم وهو ضعيف وقد رواه البيهقي موقوفا من حديث ابن مسعود أنه لما هبط الى الوادي سعى فقال فذكره وقال هذا أصح الروايات في ذلك عن ابن مسعود يشير الى تضعيف المرفوع وذكره المحب الطبري في الأحكام من حديث

(وان خلق رجل رأسه فان كان باذنه وجبت عليه الفدية لانه أزال شعره بسبب لا عذر له فيه فاشبه إذا حلقه بنفسه وان حلقه وهو نائم أو مكره وجبت الفدية وعلى من تجب فيه قولان (أحدهما) تجب على الخالق لانه أمانة عنده فاذا أتلفه غيره وجب الضمان على من أتلفه كالوديعة إذا أتلفها غاصب (والثاني) تجب على المخلوق لانه هو الذي ترفه بالخالق فكانت الفدية عليه (فان قلنا) تجب الفدية على الخالق فلامخلوق مطالبته باخراجها لأنها تجب بسببه فان مات الخالق أو أعسر بالفدية لم تجب على المخلوق الفدية (وان قلنا) تجب على المخلوق أخذها من الخالق واخراجها وان اقتدى المخلوق

بسرع في الشئ ويسعي سعيًا شديدًا وكان ذلك الميل موضوعاً على متن الطريق في الموضع الذي منه يبدأ السعي اعلاماً وكان السبل يهده فرفعوه الى أعلا ركن المسجد ولذلك سمي معلقاً فوق متاخراً عن مبتدأ السعي بستة أذرع لانه لم يكن موضع اليق منه على الأعلى ويديم السعي حتى يتوسط بين الميلين الاخضرين اللذين أحدهما يتصل بقناة المسجد عن يسار الساعي والثاني متصل بدار العباس فاذا حاذاهما عاد الى سحبة المشى حتى ينتهي الى المروة قل القاضي الروياني وغيره هذه الاسامي كانت في زمان الشافعي رضي الله عنه وليس هناك اليوم دار تعرف بدار العباس ولا ميل أخضر وتغيرت الاسامي * واذا عاد من المروة الى الصفا سعي في موضع سعيه اولاً ومشى في موضع مشيه وليقل في سعيه (رب اغفر وارحم وتجاوز عما تعلم انك أنت الاعز الاكرم) (١) وليكن من دعائه علي الجليلين ما يؤثر عن ابن عمر رضي الله عنهما (اللهم اعصمني بدينك وطاعتك وطواعية رسولك اللهم اجعلني ممن يحبك ويحب ملائكتك ورسلك وعبادك الصالحين اللهم آتني من خير ما تؤتي عبادك الصالحين اللهم اجعلني من الائمة المتقين واجعلني من ورثة جنة النعيم واغفر لي خطيئتي يوم الدين) (٢) وجميع ما ذكرناه من وظائف السعي قولاً وفعلًا مشهور في الاخبار *

امرأة من بني نوفل أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول بين الصفا والمروة رب اغفر وارحم انك أنت الاعز الاكرم قال المحب رواه الملا في سيرته ويراجع اسناده. وعن أم سلمة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول في سعيه اللهم اغفر وارحم واهد السبيل الاقوم : رواه الملا في سيرته أيضاً وروى البيهقي من حديث ابن عمر انه كان يقول ذلك بين الصفا والمروة مثل حديث ابن مسعود موقوفاً وعلى هذا فقول امام الحرمين في النهاية صخ أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقول في سعيه اللهم اغفر وارحم واهد عما تعلم وأنت الاعز الاكرم ربنا آتنا في الدنيا حسنة الآية فيه نظر كبير *

(١) * (قوله) * يؤثر عن ابن عمر انه كان يقول على الصفا والمروة اللهم اعصمني بدينك ورسولك الى آخره: البيهقي والمصنفان في كتاب الدعاء والمناسك له من حديثه موقوفاً قال أيضاً شفاء استاذ جيد *

نظرت فان اقتدى بالمال رجع باقل الامرين من الشاة أو ثلاثة أصع وان اداها بالصوم لم يرجع عليه لأنه لا يمكن الرجوع به ومن اصحابنا من قال يرجع بثلاثة امداد لان صوم كل يوم مقدر بعدة وان حلق رأسه وهو ساكت ففيه طريقان (احدهما) أنه كالتائم والمكروه لان السكوت لا يجرى مجرى الاذن والدليل عليه أنه لو اتلف رجل ماله فسكت لم يكن سكوته اذنا في اتلافه (والثاني) أنه بمنزلة ماله اذن فيه لأنه يلزمه حفظه والمنع من حلقه فاذا لم يفعل جعل سكوته كالاذن فيه كالمودع اذا سكت عن اتلاف الوديعة *

﴿الشرح﴾ قوله اقل الامرين من الشاة أو ثلاثة أصع هكذا استعمل المصنف والاصحاب هذه العبارة والاجود حذف الالف فيقال اقل الامرين من الشاة وثلاثة أصع وهذا ظاهر لمن تأمل وقد اوضحته في تهذيب اللغات وفي الفاظ التنبيه (وقوله) يجرى مجرى هو - بفتح الميم - (وقوله) سكت عن اتلاف الوديعة يقال سكت عنه وعليه (اما) الاحكام فقال اصحابنا للحالق والمخلق اربعة احوال (احدها) ان يكونا حلالين فلا شيء عليهما (الثاني) ان يكون الحالق محرما والمخلق حلالا فلا يمنع منه ولا شيء عليهما (الثالث) ان يكونا محرمين (الرابع) ان يكون المخلق محرما دون الحالق وفي هذين الحالين يأثم الحالق ثم ان كان الحالق بأذن المخلق اثم ايضا ووجبت الفدية على المخلق ولا شيء على الحالق بلا خلاف عندنا وقال ابو حنيفة ان كان الحالق محرما فعليه صدقة دائما انه آثم المخلق فوجبت إضافة الحلق الى المخلق دونه اما اذا حلق الحلال او المحرم شعر محرم بغير اذنه فانه كان نائما او مكرها او مجنونا او مغيبا عليه فطريقان حكاهما الشيخ ابو حامد والماوردي والحاملي والقاضي ابوا الطيب والشاشي وآخرون (احدهما) طريقة ابي العباس بن سريج (والثاني) ابي اسحق المروزي ان في المسألة قولين (احدهما) ان الفدية عليه الحالق نص عليه الشافعي في القديم والاملاء

قال ﴿والترقى والدعاء وسرعة المشي سنن واسكن وقوع السعي بعد طواف ما شرط فلا يصح الابتداء به فان سعى بعد طواف القدوم لا يستحب الاعادة بعده ولا يشترط الطهارة وشروط الصلاة بخلاف الطواف *

لما تكلم في وظائف السعي مخلوطة واجباتها بسننها راد الآن أن يميز بينهما من السنن الرقي على الصفا والمروة والواجب هو السعي بينهما وقد يتأتى ذلك من غير رقي بان يلصق العقب باصل مايسير منه ويلصق رؤوس أصابع رجله بمايسير اليه من الجباين وعين في حفص بن نوكيل أنه يجب الرقي عليهما بقدر قامه رجل * لنا اشتهار السعي من غير رقي عن عثمان وغيره من الصحابة رضي الله عنهم من غير انكار (ومنها) الذكر والدعاء فليس في تركهما الا ترك فضيلة وثواب (ومنها) سرعة المشي في الموضع المذكور والهيئة في الباقي كالرمل والهيئة في الطواف - ميت (ومنها) المودة

(والثاني) يجب على المخلوق ثم يرجع بها على الخالق نص عليه في البويطي في مختصر الحج الاوسط وقال ابن الصباغ وغيره في المختصر الكبير (والطريق الثاني) طريقة ابي علي بن ابي هريرة ان المسألة على قول واحد وهو ان الفدية تجب على الخالق ابتداء. قولاً واحداً فادام موسر أحاضر أفلاشي، على المخلوق قولاً واحداً وإنما قولان اذا عاب الخالق او اعسر فهل يلزم المخلوق اخراج الفدية ثم يرجع بها بعد ذلك على الخالق اذا حضر وأبسر فيه القولان واختلف الاصحاب في الراجح من هذين الطريقين فقال الماوردي في الحاوي الصحيح طريقة ابي علي بن ابي هريرة قال وبها قل اكثر اصحابنا * هذا كلام الماوردي وخالفه الجمهور فصححوا طريقة ابن سريج وأبي اسحق. ممن صححها القاضي أبو الطيب في تعليقه والمحامي في كتابيه المجموع واتجرى وصاحب البيان وآخرون ونقلها صاحب البيان عن عامة اصحابنا * قل الشيخ أبو حامد وأبو علي البزج والشيخ والمحملي والقاضي أبو الطيب وابن الصباغ والقاضي حـ بن والبقوى والشاشي وسائر الاصحاب هذا الخلاف مبني على ان الشعر على رأس المحرم هل هو عنده بمنزلة الوديعة أم بمنزلة العارية وفيه قولان للشافعي (فان قلنا عارية وجبت الفدية على المخلوق ثم يرجع بها على الخالق كما لو تلفت العارية في يده (وان قلنا) وديعة وجبت على الخالق ولاشيء على المخلوق كما لو تلفت الوديعة عنده بلا تمريطه ونقل القاضي أبو الطيب في تعليقه عن الاصحاب انهم قولوا فيه قولان قال وقيل وجهان (أحدهما) انه عارية (والثاني) وديعة وممن قل الخلاف في ان الخلاف قولان أو وجهان صاحب الشامل والشاشي قل القاضي أبو الطيب وابن الصباغ والشاملي وغيرهم (الاصح) انه كالوديعة قال القاضي لان القصد بالعارية انتفاع المستعير بها والمحرم لا ينتفع بكون الشعر على رأسه وإنما منفعته في زانته لانه لو تمعط بالمرض لم يضمنه بلا خلاف فدل على انه كالوديعة ولو كان كالعارية لضمنه كالعارية التافهة بما لا يضر سماوية قال القاضي (فن قيل) انما لم يضمن اذا تمعط بالمرض لان صاحب العارية هو الذي اتلفها وهو الله

في مرات السعي وبين "طواف والسعي ولا يشترط الموالاة بين الطواف والسعي بل لو تداخل بينهما فصل طويل لم يقدح فيه القفال وغيره نعم لا يجوز أن يتداخل بينهما ركناً بان يطوف للقدم ثم يقف بعرفة ثم يسعي بل عليه إعادة السعي بعد طواف الافضة وذكر في التتمة انه اذا طال الفصل بين مرات السعي او بين الطواف والسعي ففي أجزاء السعي قولان وان لم يتداخل بينهما ركناً والظاهر ما سبق (وأما) لو اجبات فمنا وقوع السعي بعد الطواف فتو سعي قبل أن يطوف لم يحسب اذ لم ينقل عن فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم فن بعده السعي الا مرتباً على الطواف ترتيب السجود على الركوع ولا يشترط وقوعه بعد طواف الركناً بل لو سعي عقيب طواف اقدم جزأه ولا يستحب ان يعيده بعد طواف الافضة لان السعي يس قربة في نفسه كوقوف بخلاف الطواف فانه عبادة يتقرب بها وحدها وعن الشيخ

تعالى (فالجواب) أنه يلزم مثل ذلك إذا خلقه بنفسه لأن الله تعالى هو الفاعل الحقيقي في الخلق ولا يحدث للانفعال سواء قال ويمكن أن يفرق بأن الخلق اكتسبه العبد فضمنه واتممط بالمرض ليس بكسب فلم يضمنه * هذا كلام القاضي أبي الطيب ونقل ابن الصباغ في الشامل أن القاضي أبا الطيب قال ذكر الخلاف في ذلك خطأ والصواب أنه وديعة وهذا يخالف قول القاضي في تعليقه فإنه ذكر الخلاف ولم يقل أنه خطأ والله أعلم * واتفق الأصحاب في أن الأصح من القولين أن الغدية تجب على الخالق ولا يطالب المخلوق أبداً ومن صرح بتصحيحه أبو اسحق المروزي في شرحه والقاضي أبو الطيب في كتابيه التلويق والمجرد والمحال في المجموع وصاحب الحاوي والجرجاني في التحرير والبلغوي والشاشي وصاحب البيان والفارقي والرافعي وآخرون لأن المخلوق معذور ولا تقصير من جهته بخلاف الناسي (وأما) قول القائل الآخر أنه ترفة بالخلق فقالوا هذا ينتقض بمن عنده شراب وديعة فجاء إنسان فاوجره في خلق المودع بغير اختياره فان الضمان يجب على المودع دون المودع وإن كان قد حصل في جوفه لأنه لا صنع له فيه والله أعلم * قال أصحابنا (فإن قلنا) الغدية على الخالق فامتنع من أدائها مع قدرته فللمخلوق مطالبة باخراجها * هكذا قطع به المصنف وجماهير الأصحاب ونقل إمام الحرمين اتفاق الأصحاب عليه قل وهو مشكل في المعنى وإنما تعويل علي النقل وحكي ابن الصباغ هذا عن الأصحاب ثم استشكله وإنكره على الأصحاب كما استشكله إمام الحرمين ونقل المتولي عن الأصحاب كلهم أنهم قالوا المخلوق مطالبة الخالق باخراج الغدية وله مطالبة الإمام بالاستيقاء ثم قال والصحيح أنه ليس له مطالبة لأن الحق ليس له وليس عليه في ترك الإخراج ضرر لأن الخالق هو المأمور بالإخراج بخلاف السرقة لأن في القطع غرضاً وهو الزجر لصيانة ملكه * هذا كلام المتولي وذكر الرافعي في المسألة وجهين (الصحيح) وهو قول الأكثرين له مطالبة (والثاني) لا واحتج الأصحاب لمشهور بما احتج به المصنف قول الفارقي ولأن حجج

أبي محمد أنه يكره عاداته فضلا عن عدم الاستحباب (ومنها) الترتيب وهو لا يتداء بأصفا قوة عنه
« ابدأ واعايداً الله به » فإن بدأ بالمروة لم يحسب مروره منها لي الصفا وعن أبي حنيفة أنه لا يجب الترتيب
فيجوز لا ابتداء بالمروة (ومنها) العدد فلا بد من أن يسي بين الجبلين سبعاً ويحسب المذهب من الصفا
إلى المروة مرة والعود منها إلى الصفا أخرى فيكون الابتداء بالصفا والختم بالمروة وذهب أبو بكر
الصيرفي إلى أن الذهاب والعود يجب مرة واحدة لينتهي إلى منه بدءاً كما هو المذهب في بيت وكما أن
في مسح الرأس يذهب باليدين إلى القفا ويردهما ويكون ذلك مرة واحدة ويرد عن هذا عن
أبي عبد الرحمن ابن بنت الشاعي رضي الله عنه وابن تومر عنه قد روي في ذلك
عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى يومنا هذا ولو شك في العدد أخذ بالاق وكذلك يفعل بالطواف ولو

المخلوق يتم باخراج الفدية فكان له المطالبة باخراجها والله أعلم * قال المصنف والاصحاب واذا قلنا يجب على الخالق فمات أو أعسر فلا شيء على المخلوق ولو أخرج المخلوق الفدية ان كان باذن الخالق جاز بلا خلاف كما لو أدى زكاته وكفارته باذنه وان كان بغير اذنه فوجهان حكاهما الرافعي (الاصح) لا يجزىء كما لو أخرجها أجنبي بغير اذنه فإنه لا يجزىء وجه واحد وبهذا الوجه قطع المداوي وأبو على البتديجي والمتولي وغيرهم والفرق بين هذا وبين قضاء الدين عن الانسان فإنه يجوز بغير اذنه بلا خلاف لان الفدية شبهة بالكفارة ولانها قرينة وجبت بسبب العبادة والله أعلم * (أما) إذا قلنا يجب الفدية على المخلوق فقال المصنف وجمهور الاصحاب ان كان الخالق حاضرا وهو مؤسر فلا مخلوق ان يأخذها من الخالق ويخرجها لانه لا معنى لازام المخلوق باخراجها ثم الرجوع على الخالق مع امكان الاخذ من الخالق هكذا قطع به المصنف وسائر العراقيين وجماعة من غيرهم * وقال المتولي والبعثي والرافعي هل له ان يأخذ من الخالق قبل الاخراج فيه وجهان (أصحهما) عندهم ليس له ذلك والله أعلم * وقال اصحابنا فان أراد اخراجها والحالة هذه كان عليه ان يفدى بالهدى أو الاطعام دون الصيام هكذا قاله الشيخ أبو حامد والاصحاب لانه متحمل لهذه الفدية عن غيره والصوم لا يصح فيه التحمل * وان غاب الخالق أو أعسر لزم المخلوق ان يفدى ليخلص نفسه من الفرض قال الاصحاب وله هنا ان يفدى بالهدى والاطعام والصيام واطلق البغوي وغيره ان له ان يفدى بالاطعام والهدى والصيام ولم يفرقوا بين وجود الخالق وعدمه وقطع الماوردي بانه لا يجوز الصيام مطلقا لانه متحمل * وإذا فدى المخلوق على هذا القول نظرت فان فدى بالطعام أو الهدى رجع باقلها قيمة لانه متبرع بالزيادة لانه مخير بينهما فعدوله الى أكثرهما تبرع فلا يرجع به ويرجع بالاقل هكذا قطع به المصنف والجمهور وذكر الماوردي في المسألة وجهين (أحدهما)

طاف أو سعي وعنده انه أتم العدد وأخبره غيره عن بقاء شيء فلا يحب أن يرجع الى قوله لان الزيادة لا تبطلها ولو جرى على ما هو جازم به جاز ولا يشترط فيه الطهارة وستر العورة وسائر شروط الصلاة كما في الوقوف وغيره من أعمال الحج بخلاف الطواف فإنه صلاة بالخبر * ويجوز أن يسعي راكبا كما يجوز أن يطوف راكبا والاحب للرجل والنساء لا يسعين السعي الشديد كما لا يرملن * (وقوله) في الكتاب والسكن وقوع السعي بعد طواف ما شرط لفظ شامل لانواع الطواف غير انه لا يتصور وقوع السعي بعد طواف الوداع فان طواف الوداع هو الواقع بعد أعمال المناسك فإذا بقي السعي عليه لم يكن الماتى به طواف الوداع (واعلم) أن السعي ركن في الحج والعمرة لا يحصل التحلل دونه ولا يجبر بالدم وبه قال مالك * وعند أبي حنيفة رحمه الله ينجز به وعن أحمد روايتان (أصحهما) مثل مذهبنا *

هذا (والثاني) انه إذا فدى باكثرهما لا يرجع على الخالق بشيء - لانه غارم عن غيره فله ان يستقط الغرم باقل ما يقدر عليه فاذا عدل الى الاكثر كان متطوعا بذلك غير ماذون له فيه والمذهب الاول وان فدى بالصيام ففيه أربعة أوجه (أصحها) عند المصنف والاصحاب وبه قطع جماعة لا يرجع بشيء ١١ ذكره المصنف (والثاني) يرجع لكل يوم بما ذكره المصنف (والثالث) يرجع لكل يوم بصاع ذكره المتولى لان الشرع عادل بين صوم ثلاثة أيام وثلاثة أصع (والرابع) حكاه الدارمي والقاضي ابو الطيب في تعليقه عن ابن القطان وحكاه الرافعي يرجع بما يرجع به لو فدى بالهدى أو الاطعام * ولو أراد الخالق على هذا القول ان يفدى قال أصحابنا ان كان بالصوم لم يجز وان كان بالهدى أو الاطعام فان كان باذن المخلوق جاز والا فوجهان حكاهما المتولى والبيهقي وغيرهما (أصحها) لا يجوز وبه قطع القاضي حسين والرافعي قل القاضي حسين والفرق بين هذا وبين من أكره انسانا على اتلاف مال وقتلنا ان المكروه المأمور يضمن ثم يرجع به على الأمر فاداه الأمر بغير اذن المأمور يبرأ المأمور لان الفدية فيها معنى القرية فلا بد من قصدها ممن لاقاه الوجوب والله أعلم *

﴿ فرع ﴾ إذا خلق انسان رأس المحرم وهو مستيقظ عاقل غير مكروه لكنه ساكت فطريقان مشهوران ذكرهما المصنف بدليلهما (أصحها) انه كما لو خلق باذنه فتكون الفدية على المخلوق قولاً واحداً ولا مطالبة على الخالق بشيء لان الشعر عنده ودبعة أو عارية وعلى التقديرين إذا أتلفت العارية أو الدبعة وهو ساكت متمكن من المنع يكون ضامناً في الطريق الثاني كما انه لو خلق نائماً أو مكروها فيكون على الخلاف *

﴿ فرع ﴾ لو امر حلال حلالاً بخلق رأس محرم نائم فالفدية على الأمر ان لم يعرف الخالق الحال فان عرفه فوجهان (الاصح) انها عليه قال الدارمي ولو أكره انسان محرم على خلق رأس نفسه ففيه القولان كما لو خلقه مكروهاً * ولو أكره رجلاً على خلق المحرم فالفدية على الأمر *

قال ﴿ الفصل السادس في الوقوف بعرفة ﴾

﴿ والمستحب أن يخطب الامام في اليوم السابع من ذى الحجة بمكة بعد الظهر خطبة واحدة ويأمرهم بالغدو الى منى ويخبرهم بمناسكهم ويخرج اليوم الثامن ويبيت ليلة عرفة بمنى وإذا طلعت الشمس سار الى الموقف ووقف ثم يخطب بعد الزوال بعرفة خطبة خفيفة ويجلس ثم يقوم الى الثانية ويبدأ المؤذن بالأذان حتى يكون فراغ الامام مع فراغ المؤذن ثم يصلي الظهر والعصر جميعاً ﴾ *

(فرع) إذا سقط شعر المحرم بمرض أو غيره من الآفات من غير صنع آدمي فلا فدية بلا خلاف ولو طارت إليه نار فأحرقته فقد قل المتولى والرويانى في البحر إن لم يمكنه إطفائها فلا فدية بلا خلاف كما لو سقط بالمرض وإن أمكنه فهو كمن حلق رأسه وهو ساكت ففيه الطريقتان السابقان * وأطلق الدارمي والماوردي وآخرون من العراقيين أنه لو أحرق بالمار لا فدية وقال القاضي حنين في تعليقه قول العراقيين لا مدية واختار القاضي أنه إن قلنا أن الشعر كالأعرية ضمنه وإن قلنا ودية فلا والصواب ما قدمناه عن المتولى والرويانى ويتمين حمل كلام العراقيين على من لم يمكنه الإطفاء وكلامهم يقتضيه فإنهم جعلوه حجة استقوط الفدية عن المخلوق النائم والمكره وبه يحصل الاحتجاج *

(فرع) قد ذكرنا أن الحلال إذا حلق رأس المحرم مكرها وجبت الفدية على الخالق في الأصح وفي الثاني يجب على المخلوق ويرجع بها على الخالق قال إمام الحرمين لم تختلف الأئمة في إيجاب الفدية قال وأقرب ممالك فيه أن الشعر في حق الحلال كصيد الحرم وشجره *

(فرع) في مذاهب العلماء لو حلق محرم رأس حلال جاز ولا فدية وبه قال مالك وأحمد ودأود وقال أبو حنيفة لا يجوز فإن فعل فعلى الخالق صدقة كما لو حلق رأس محرم. دليلها أنه حلق شعراً لأحرمة له بخلاف شعر الحرم ولو حلق حلال شعر محرم نائم أو مكره فقد ذكرنا أن الأصح عندنا وجوب الفدية على الخالق وبه قال مالك وأحمد وأبو ثور وإن المذر وقال أبو حنيفة يجب على المخلوق ولا يرجع بها على الخالق وقول عطاء من أخذ من شارب الحرم فعليها الفدية *

قال المصنف رحمه الله *

ويكره المحرم أن يحك شعره بأظفاره حتى لا ينتثر شعره فإن انتثر منه شعرة لزمته الفدية ويكره أن يلقى رأسه ولحيته فإن فلى وقتل قتلة استحبه أن يفديها قال الشافعي رحمه الله وأى شيء ودها فهو خير منها فإن ظهر العمل على دمه أو ثيابه لم يكره أن ينحيه لأنه الجأء ويكره أن يكتحل

فتفتح فصل ذكر شيئين (أحدهما) أن الإمامان لم يحضرا بنفسه فلم يستحب أن لا يخلى أحجيج عن منصوب يكون أميراً عبيد يلقفوا دون رأيه ويطيعوه فيما ينوبهم وقد بعث رسول الله ﷺ كراهي الله عنه ميراً علي الحجيج في السنة التاسعة من الهجرة (١) (والثاني) أن الحجيج ان ساروا من أيلة إلى الموقف قبل أن يدخلوا مكة كما يفعلونه اليوم فاتتهم خطبة اليوم السابع والترتيب

(١) * (حديث) أنه صلى الله عليه وسلم بعث أبا بكر أميراً على الحج في السنة التاسعة. متفق عليه من حديث أبي هريرة بمعناه وانقطاعاً عنه أن أبا بكر بعثه في الحجة التي أمره عليها رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل حجة الوداع في رهط يؤذنون في الناس يوم النحر أن لا يحج بعد العام مشركين ولا ميت ولا عريان *

بملا طيب فيه لانه زينة والحاج اشعث اغبر فان احتاج اليه لم يكره لانه اذا لم يكره ما يحرم من الخلق والطيب للحاجة لان لا يكره ما لا يحرم أولى ويجوز أن يدخل الحمام ويفتح الماء لما روى ابو ايوب رضي الله عنه قال «كان رسول الله ﷺ يغتسل وهو محرم» ويجوز أن يغسل شعره بالماء والسدر لما روى ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال «في المحرم الذي خر من بعيره اغسلوه بماء وسدر» ويجوز أن يحتجم ما لم يقطع شعراً لما روى ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ احتجم وهو محرم» ويجوز أن يقتصد كما يجوز أن يحتجم ويجوز أن يستظل سائراً ونارلاً لما روى جابر رضي الله عنه «أن رسول الله ﷺ أمر بقبة من شعران تضرب لانبصرة» وإذا ثبت جواز ذلك بالحر نازلاً وجب أن يجوز سائراً قياساً عليه ويكره أن يلبس الثياب المصبغة لما روى أن عمر رضي الله عنه رأى على طلحة ثوبين مصبوغين وهو حرام فقال أيها الرهط انتم أئمة يقتدي بكم ولو أن جامعاً رأى عليك ثوبك فقال قد كان طلحة يلبس الثياب المصبغة وهو محرم فلا يلبس أحدكم من هذه الثياب المصبغة في الاحرام شيئاً ويكره أن يحمل بزا او كلباً معه لانه ينفر به الصيد وربما انفلت فقتل صيداً وينبغي أن ينزه إحصاءه من الخصومة والشتم والكلام القبيح لقوله تعالى (فمن فرض فيهن الحج فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج) قال ابن عباس الفسوق المداينة بالانكباب وتقول لأكريك يا ظالم يا فاسق والجدال أن تمارى صاحبك حتى تغضبه وروى ابو هريرة أن النبي ﷺ قال «من حج فلم يرفث ولم يفسق رجع كيثنته يوم ولدته امه وبالله التوفيق» (الشرح) حديث ابي ايوب رواه البخاري ومسلم ونلفظ روايتها قال ابو ايوب «رأيت رسول الله ﷺ يغتسل وهو محرم» وحديث ابن عباس في المحرم الذي خر من بعيره وحديثه في الحجابة رواها البخاري ومسلم (وأما) حديث جابر في ائمة فرواه مسلم أبو داود في جملة حديث جابر الطويل الذي استوعب فيه صفة حجة النبي ﷺ ونلفظه كما ذكره المصنف وعن امهات الصحابة رضي الله عنهم قالت «حججت مع انبي ﷺ حجة لوزاع فرأيت اسامة وبلالاً حذرهم أخذ بخطام ناقة النبي ﷺ والاخر رافع ثوبه يسره من الحر حتى رمى بحجر عقبة» رواه مسلم في صحيحه (وأما) حديث عمر وقوله «طلحة في الثوب المصبوغ فصحيح» رواه مالك في الموطأ مسند

الذي ذكره في الفصل مصور في حق من يدخل مكة قبل الوقوف «إذا عرفت ذلك فمعلوم من كان من الداخلين قبل الوقوف مفرداً بالحج أو قرناً بين مسكين ثوبه بعد خواف قدومه فيخرج الى عرفة ومن كان متمتعاً ضاف وسعى وحق وتحمل من عمرته ثم يخرج من مكة ويخرج على ما مر في صورة التمتع وكذلك يفعل المقيمون بمكة ويستحب للامام او منصوبه أن يخطب مكة في اليوم السابع من ذي الحجة بعد صلاة الظهر خطبة واحدة يقرأ فيها بسم الله الرحمن الرحيم

على شرط البخاري ومسلم (وأما) حديث أبي هريرة فرواه البخاري ومسلم (وأما) تفسير قوله تعالى (من فرض فيهن الحج فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج) فسبق بيانه في الباب الاول من كتاب الحج في وقت الاحرام بالحج (قوله) يكره ان يغطي رأسه هو - بفتح الياء وإسكان الفاء وتخفيف اللام - (أما) الاحكام في الفصل مسائل (احداها) يكره حك الشعر في الاحرام بالظفار لثلاث ينتف شعراً ولا يكره يبطون الا تأمل وقد اشار المصنف الى هذا بقوله يكره ان يحك شعره بأظفاره فإشار الى انه لا يكره بتأمله ويكره مشط رأسه ولحيته لانه اقرب الى نتف الشعر فان حك او مشط فنتف بذلك شعرة أو شعرات لزمه فدية فان سقط شعر وشك هل نتفه بفعله أم كان ينتسل بنفسه فوجبان وقيل قولان ومن حكاهما قولين الشيخ أبو محمد الجويني وامام الحرمين عن حكايته (أصحهما) وبه قطع جماعة منهم البندنجي وصاحب البيان لافدية لانه محتمل الامرين والاصل براءته فلا تلزمه العدية بالشك (والثاني) تلزمه إحالة على السبب الظاهر قال الامام وهو نظير من ضرب بطن امرأة وجهضت جنيناً يجب الضمن وان كان يحتمل الاجهاض بسبب آخر هذا كله في حك الشعر (وأما) حك الحسد فلا كراهة فيه بلا خلاف وفي الموطأ عن عائشة «أنها سئلت أيحك المحرم جسده قالت نعم فليحك وليشدد» قل أصحابنا ولا يكره للمحرم ذلك البدن وإزالة الوسخ عنه وقال مالك لا يفعله فن فعله فعليه صدقة . دليلنا أنه لم يثبت في ذلك نهى شرعي فلا يمنع فهذا هو المعتمد في الدلالة (وأما) ما يحتاج به أصحابنا من رواية الشافعي والبيهقي بإسنادهما عن ابن عباس «أنه دخل حماماً وهو بالمجحفة وهو محرم وقال ما يعبأ الله أوساخنا شيئاً» فهذا ضعيف لانه من رواية ابن أبي يحيى وهو ضعيف عند المحدثين (المسألة الثانية) يكره أن يغطي رأسه ولحيته فان فلى وقتل قله تصدق ولو بقلعة نص عليه الشافعي وفي نص آخر قال أي شيء فداها به فهو خير منها كما حكاه عنه المصنف وهو بمعنى

منى وبخبرهم بما بين أيديهم من الناسك * وعن أحمد انه لا يخطب اليوم السابع * لنا ما روى أن نبي صلى الله عليه وسلم «خطب الناس قبل يوم التروية يوماً واحداً وأخبرهم بمناسكهم» (١) وينبغي أن يذكر في خطبته المتمتعين بنطوفوا قبل الخروج للوداع فلو وافق اليوم السابع يوم الجمعة خطب للجمعة . صلاه ثم خفف هذه الخطبة فان السنة فيها التأخير عن الصلاة ثم يخرج بهم اليوم الثامن وهو يوم التروية الى منى ومتى يخرج المشهور انه يخرج بهم بعد صلاة الصبح بحيث يوافقون الظهر بمنى * وحكى

(١) حديث * أنه صلى الله عليه وسلم خطب الناس قبل يوم التروية يوماً واحداً وأخبرهم بمناسكهم
الحكم والبيهقي من حديث ابن عمر كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا كان قبل التروية خطب
الناس وأخبرهم بمناسكهم *

الاول وهذا التصديق مستحب وليس بواجب * هكذا قطع به المصنف وجاهير الاصحاب لانها ليست مأكولة فاشبهت قتل الحشرات والسباع التي لا تؤكل وفيه وجه أن التصديق واجب لانه يتضمن إزالة الاذى عن الرأس وقد سبق بيانه في فصل قتل الملا يؤكل من السباع والحشرات حكمه القاضي حسين وإمام الحرمين وآخرون * قال المصنف والاصحاب ولو ظهر القمل في بدنه وثيابه فله إزالته ولا فدية بـالاختلاف لا واجبة ولا مستحبة بخلاف قتل الرأس لانه يتضمن إزالة الاذى من الرأس وقد ورد فيه النص والله أعلم * وسبق هناك أن الصبيان لما حكم القمل والله أعلم * (الثالثة) يحرم الاكتحال بكحل فيه طيب كما سبق في فصل الطيب فان احتاج اليه لدواء جاز وعليه الفدية (واما) الاكتحال بما لا طيب فيه فقد سبق في آخر فصل تحريم الطيب انه لا يحرم وللشافعي في كراهته نصان فقيل قولان وقيل على حالين وهو الاصح فان كان فيه زينة كالأنمد ونحوه كرهه الحاجة كرمد ونحوه وان لم يكن فيه زينة كالتوتيا لم يكره وبهذا التفصيل قطع الشيخ أبو حامد والماوردي والقاضي أبو الطيب والجمهور وعليه يحمل كلام المصنف قال أبو علي البندنجي ان كان مما لا يحسن العين كالتوتيا فلا كراهة وان كان يحسنها كالأنمد فقد نقل المزي أن لا بأس به ونص في الاملاء انه يكره وهو ظاهر نصه في الام قال فان صح نقل المزي فالمسألة على قولين والاقال معروف في كتبه انه مكروه فالذهب التفصيل قال أبو الطيب وآخرون ويكره المحرمة الاكتحال بالأنمد

القاضي ابن كج أن أبا اسحق ذكر قولاً أنهم يصلون الظهر بمكة ثم يخرجون وإذا خرجوا إلى منى باتوا بها ليلة عرفة وصلوا مع الإمام بها الظهر والعصر والمغرب والعشاء والصبح يوم عرفة على المشهور وعلى ما ذكره أبو اسحق يصلون بها ما سوى الظهر والمبيت ليلة عرفة بمنى هيئة وليس بذلك يجبر بالدم والغرض منه الاستراحة للسير من الغد إلى عرفة من غير تعب وما ذكرناه من الخروج بعد صلاة الصبح أو التروية فذلك في غير يوم الجمعة فاما إذا كان يوم التروية يوم الجمعة فالمستحب الخروج قبل طلوع الفجر لان الخروج إلى المزدلفة يوم الجمعة إلى حيث لا تصل الجمعة حرام أو مكروه على ما مر في موضعه وهم لا يصلون الجمعة بمنى وكذلك لا يصلونها بعرفة لو كان يوم عرفة يوم الجمعة لان الجمعة أمانتقام في دار الإقامة * قال الشافعي رضي الله عنه فان بنى بها قرية واستوطنها أربعون من أهل الكمال أقاموا الجمعة والناس معهم ثم إذا طلعت الشمس يوم عرفة على شبر ساروا إلى عرفت فإذا انتهوا إلى نمرة ضربت قبة الإمام بها روى أن النبي صلى الله عليه وسلم «مكث حتى طلعت الشمس ثم ركب ونمر بقمية من شعر أن تضرب له بنمرة فنزل بها» (١) فادازالت الشمس خطب الإمام خطبتين يبين لهما في الأولى ما بين يديهما من

(١) * (حديث) * انه صلى الله عليه وسلم مكث حتى طلعت الشمس ثم ركب وأمر بقمية من شعر أن تضرب له بنمرة فنزل بها: مسلم من حديث جابر الطويل *

اشد من كراهته للرجال لان ما يحصل من الزينة اكثر من الرجل فان اكتحل به رجل او امرأة فلا فدية بلا خلاف وقد ثبت في صحيح مسلم عن عثمان بن عفان رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ قال في المحرم « يعني يشتكي عينيه قال يضمدهما بالصبر » وروى البيهقي عن شميصة قالت « اشتكت عيني وأنا محرمة ف سألت عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها عن الكحل فقالت اكتحلي بأي كحل شئت غير الأمد أو قالت غير كل كحل أسود أما أنه ليس بحرام ولكنه زينة ونحن نكرهه وقالت ان شئت كحلتك بصبر فأيت »

(فرع) اتفق العلماء على جواز تضيد العين وغيرها للمحرم بالصبر ونحوه ما ليس بطيب ولا فدية في ذلك وأجمعوا على أنه اذا احتاج الى ما فيه طيب جاز فعله وعاليه الفدية وأجمعوا على ان له ان يكتحل بما لا طيب فيه اذا احتاج اليه ولا فدية وأما الاكتحال للزينة فمكروه عندنا على الصحيح كما سبق وبه قال جماعة من العلماء قال ابن المنذر ثبت أن ابن عمر قال يكتحل المحرم بكل كحل لا طيب فيه قال ورخص في الكحل له الثوري وأحمد واسحق وأصحاب الرأي غير أن اسحق

المناسك ويحرضهم على أكثار الدعاء والتهليل بالموقف فإذا فرغ منها جلس بقدر سورة الاخلاص ثم يقوم الى الخطبة الثانية والمؤذن يأخذ في الاذان ويخفف الخطبة بحيث يفرغ منها مع فراغ المؤذن من الإقامة على ما رواه الامام وغيره ومن الاذان على ما رواه صاحب التهذيب وغيره قال هؤلاء ثم ينزل فيقيم المؤذن ويصلي بالناس الظهر ثم يقيمون فيصلون بهم العصر على سبيل الجمع هكذا فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع (١) وعند أبي حنيفة رحمه الله لا اقامة للعصر ويجعل الاذان قبل الخطبة الاولى كما في الجمعة واذا كان الامام مسافرا فالسنة له القصر والمكيون

(١) (قوله) * روي انه صلى الله عليه وسلم راح إلى الموقف فخطب الناس الخطبة الاولى ثم أذن بلال ثم أخذ النبي صلى الله عليه وسلم في الخطبة الثانية ففرغ من الخطبة وبلال من الاذان ثم أقام بلال فصلي الظهر ثم أقام فصلي العصر. الشافعي والبيهقي من حديث ابراهيم بن أبي يحيى عن جعفر بن محمد عن ابيه عن جابر قال البيهقي تفرد به ابراهيم وفي حديث جابر الطويل معنى الذي اخرجاه مسلم ما دل على انه صلى الله عليه وسلم خطب ثم أذن بلال ليس فيه ذكر اخذ النبي صلى الله عليه وسلم في الخطبة الثانية (قلت) في رواية مسلم ان الخطبة كانت بطن الوادي وحديث مسلم اصح ويترجح بامر معقول وهو ان المؤذن امر بالانصات للخطبة فكيف يؤذن ولا يبقى للخطبة معه فائدة قاله المحب الطبري قال وذكر الملا في سيرته ان النبي صلى الله عليه وسلم لما فرغ من خطبته أذن بلال وسكت رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما فرغ بلال من الاذان تكلم بكلمات ثم اتاخ راحلته واقام بلال الصلاة *

وأحمد قال لا يعجبنا ذلك للزينة وكرهه مجاهد وكره الأئمة للمحرم الثوري وأحمد واسحق قال ابن المنذر لا يكره (المسألة الرابعة) قال الشافعي والاصحاب للمحرم أن يغتسل في الحمام وغيره وينغمس في الماء لما ذكره المصنف وله إزالة الوسخ عن نفسه ولا كراهة في ذلك على المذهب وبه قطع الجمهور قال الرافعي وقيل يكره على القديم وله غسل رأسه بالسر والخطمي لكن يستحب أن لا يفعل خوفا من انتفاف الشعر ولا نه ترقه ونوع زينة ولم يذكروا كراهته بل اقتصروا على أنه خلاف الأولي وصرح البندنجي بكراهته قال الرافعي وذكر الخطاطي كراهته عن القديم * قال أصحابنا وإذا غسله فينبغي أن يرفق لئلا ينتف شعره * هذا تفصيل مذهبنا قال الماوردي أما اغتسال المحرم بالماء والانعاس فيه فحائز لا يعرف بين العلماء خلاف فيه لحديث أبي أيوب السابق (فأما) دخول الحمام وإزالة الوسخ عن نفسه فحائز أيضا عندنا وبه قال الجمهور * وقال مالك تجب الفدية بإزالة الوسخ * وقال أبو حنيفة إن غسل رأسه بخطمي لزمته الفدية * دليلنا حديث ابن عباس في المحرم الذي خر عن بغيره قال ابن المنذر وكره جابر بن عبد الله ومالك غسل المحرم رأسه بالخطمي قال مالك وعليه الفدية به قال أبو حنيفة وقال أبو يعقوب ومحمد عليه صدقة قال ابن المنذر هو مباح لحديث ابن عباس (الخامسة) قال الشافعي والاصحاب المحرم أن يحتجم ويفتصد ويقطع العرق ما لم يقطع شعرا ولا فدية عليه * هذا مذهبنا لا خلاف فيه عندنا وبه قال جمهور العلماء منهم مسروق وعطاء وعبيد ابن عمير والثوري وأحمد واسحق وابن المنذر وقال ابن عمر ومالك ليس له الحجامه إلا من ضرورة

والمقيمون حوالها لا يقصرون خلافا لمالك * وليقل الامام إذا سلم أتموا يا أهل مكة فانا قوم سفر كما قاله رسول الله صلى الله عليه وسلم (١) والقول في أن الجمع يختص بالمساقرين من الحجيج أو لا يختص قدمناه في كتاب الصلاة (فان قلت) نمرة التي ذكرت النزول بها هل هي من حد عرفة أم لا وهل الخطبتان والصلتان بها أم بموضع آخر (قلنا) أما الاول فان صاحب الشامل وطائفة قلوا بان نمرة موضع من عرفات لكن الأكثرين نفوا كونها من عرفات (وممنهم) أبو القاسم الكرخي والقاضي الروياني وصاحب التهذيب وقالوا انها موضع قريب من عرفة (وأما) الثاني فبراد

(١) قوله * وليقل الامام إذا سلم أتموا يا أهل مكة فانا قوم سفر كما قال رسول الله ﷺ الشافعي وأبو داود والترمذي عن ابن علية عن علي بن زيد عن أبي نصر عن عمران قال غزوت مع النبي ﷺ فلم يصل الا ركعتين حتي رجعنا الى المدينة وحججت معه فلم يصل الا ركعتين حتي رجع الى المدينة وشهدت معه الفتح فقام بمكة ثمان عشرة ليلة لا يصلي إلا ركعتين ثم يقول لا هل البلدة أتموا فانا قوم سفر لفظ الشافعي وزاد الطبراني في بعض طرقه إلا المغرب: ورواه مالك في الموطأ من قول عمر بن الخطاب لما قدم مكة صلى بهم ركعتين ثم انصرف فقال يا أهل مكة انا قوم سفر ثم

وقال الحسن البصري ان فعله (١) دليلنا حديث ابن عباس الذي ذكره المصنف * قال أصحابنا فان احتاج الى الحجامة ونحوها ولم يمكن الا بقطع شعر قطعه ولزمه الفدية (السادسة) قال الشافعي والاصحاب له ان يستظل سائرا ونازلا للحديث الذي ذكره المصنف ولحديث أم الحصين الذي ذكرناه معه * هذا مذهبنا لا خلاف فيه عندنا ونقله ابن المنذر عن ربيعة والثوري وابن عيينة قال وروى ذلك عن عثمان بن عفان وعطاء والاسود بن يزيد قال وكره ذلك مالك واحمد * وقال عبد الرحمن بن مهدى لا استظل قال وروينا عن ابن عمر قال «أضح لمن أحرمت له» قال ابن المنذر ولا بأس به عندى لاني لأعلم خبراً ما يتأمن منه وما كان للحلال فعله كان للمحرم فعله الا ما نهي عنه المحرم * قال وكل ما نهي عنه المحرم يستوى فيه الرأكب ومن على الارض كالطبيب والباس السابقين في حديث ضرب القبة بمرة وحديث أم الحصين * هذا كلام ابن المنذر ونقل اصحابنا عن مالك واحمد انها قالوا

(١) هكذا
بالاصل فحرر

موردين يشعر بان الخطبتين والصلاتين بها - لكن رواية الجمهور انهم ينزلون بها حتى تزول الشمس فاذا زالت ذهب الامام به الى مسجد ابراهيم عليه السلام وخطب وصلي فيه ثم بعد الفراغ من الصلاة يتوجهون الى الموقف وهل المسجد من عرفة سند كره من بعد واذا لم تعد البقعة من عرفة فحيث أطلقنا انهم يجتمعون بين الصلاتين مرفة عنينا به الموضع القريب منها (واعلم) (١) انه يسن في الحج أربع خطب (احداها) بمكة في المسجد الحرام اليوم السابع من ذي الحجة (والثانية) بعرفة وقد ذكرناها (والثالثة) يوم النحر (والرابعة) يوم النفر الاول ويخبرهم في كل خطبة عما بين أيديهم من المناسك

صلى عمر بنى ركعتين قال مالك ولم يلغني انه قال لهم شيئا انتهى * (تنبيه) عرف بهذا ان ذكر الرافي له في مقال الامام بعرفة ليس ثابت وكذا نقل غيره انه يقوله الامام بنى ويمكن ان يتمسك بعموم لفظ رواية الطيالسي ومن طريقة البيهقي من حديث عمران بن حصين فقيه ثم حججت معه واعتمرت فصلى ركعتين فقال يا أدل مكة اتوا الصلاة فانا قوم سفر ثم ذكر ذلك عن أبي بكر ثم عن عمر ثم عن عثمان قال ثم أتم عثمان *

(١) قوله يسن في الحج أربع خطب فذكرها والدليل على ذلك ما رواه النسائي من طريق عبد الله بن عثمان بن خثيم عن أبي الزبير عن جابر في صفة حجة أبي بكر الصديق ففها فلما كان قبل التروية بيوم قام أبو بكر فخطب الناس فحدثهم عن مناسكهم حتى إذا فرغ قام على فقرأ على الناس براءة حتى ختمها الحديث. وفيه انه صنع ذلك يوم عرفة ويوم النحر ويوم النفر الاول وفي الصحيحين عن عبد الله بن عمرو ان النبي ﷺ خطب يوم النحر ولا بنى داود من حديث رجلين من بنى بكر قالوا راينا النبي صلى الله عليه وسلم يخطب في اواسط ايام التشريق ولا بنى داود عن العداء بن خالد بن هوذة رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم يخطب الناس يوم عرفة. وفي الباب عن جماعة من الصحابة *

يجوز الاستظلالات ولا يجوز سائر فان استظل لزمه الفدية وعن احمد رواية انه لا فدية * قال العبدري ووافقنا انه لو كان زمن استظلاله سيرا فلا فدية وكذا لو استظل يده ونحوها دليلنا الحديثان السابقان (واما) ما رواه البيهقي وغيره بالاسناد الصحيح عن نافع قال «أبصر ابن عمر رجلا على بعيره وهو محرم قد استظل بينه وبين الشمس فقال له أضح لمن أحرمت له» فحسول على الاستحباب (وقوله) أضح أي أبرز إلى الشمس (واما) حديث جابر ان النبي ﷺ قال «ما من محرم يضعي للشمس حتى تغرب الا غربت بذنوبه حتى يعود كما ولدته أمه» فرواه البيهقي وقال هو اسناد ضعيف ولو صح لم يكن فيه دليل للنهي من الاستظلالات ولا كراهة فيه ولا فيه فرق بين سائر ومازل * قال أبو علي البندنجي وغيره من أصحابنا الاستظلالات وان كان جائزا فالبروز للشمس أفضل منه للرجل ما لم يخف ضررا والستر للمرأة أفضل (السابعة) * قال المصنف والاصحاب يكره للمحرم لبس الثياب المصبغة كراهة تنزيه فان لبسها بلا فدية سواء في هذا المصبوغ بالنيل والمغرة وغيرهما مما ليس بطيب * (الثامنة) يكره للمحرم ان يستصحب معه بازيا أو كلبا معلما أو غيرها من جوارح السباع والطير لما ذكره المصنف وهذا متفق عليه نص عليه الشافعي وتابعه الاصحاب وسبقت المسألة بفروعها في فصل الصيد (التاسعة) قال المصنف والاصحاب ينبغي ان ينزه احرامه من الشتم والكلام القبيح والخصومة والمراء والجidal ومخاطبة النساء بما يتعاق بالجماع والقبلة ونحوها من أنواع الاستمتاع وكذا ذكره بحضرة المرأة ويستحب ان يكون كلامه وكلام الخلال بذكر الله تعالى وما في معناه من الكلام المندوب كتعليم وتعلم وغير ذلك لحديثي أبي سريج

وأحكامها إلى الخطبة الأخرى وكلها أفراد وبعد الصلاة إلا يوم عرفة فانه يخطب خطبتين قبل الصلاة (وقوله) في الكتاب ويبيت ليلة عرفة بمنى ثم يخطب بعد ا. وال بعرفة معناه انه يغدو منها إلى عرفات ويخطب ولفظ الكتاب يقتضي كون الموضع الذي يخطب فيه من عرفة وفيه ما قد عرفته (وقوله) خطبة خفيفة انما ذكر ذلك لان المستحب فيها الخفة أيضا وان لم تبلغ خفتها. حفة الثانية لما روى أن سالم بن عبد الله قال للحجاج «وان كنت تريد أن تصيب السنة فقتصر الخطبة وعجل الوقوف فقال ابن عمر رضي الله عنهما صدق» (١) وقوله ويجلس أي بعدها (وقوله) ثم يقو إلى الثانية ويبدأ المؤذن بالاذان (واعلم) قوله ويبدأ بالخاء لما ذكرنا أن عنده يقدم الاذان * قال ثم يقبلون على الدعاء الى وقت الغروب ويفيضون بعد الغروب الى مزدلفة يصون بها المغرب والعشاء *

(١) * (حديث) * سالم بن عبد الله انه قال للحجاج ان كنت تريد أن تصيب السنة فقتصر خطبة وعجل الوقوف فقال ابن عمر صدق: البخاري من حديثه وفيه قصة *

عن الخزازي وأبي هريرة رضي الله عنهما « قال قال رسول الله ﷺ « من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقل خيرا أو ليصمت » ولا بأس عليهما بالكلام المباح من شعر وغيره لحديث أبي بن كعب رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « ان من الشعر لحكمة » رواه البخاري وعن هشام بن عروة عن أبيه أن النبي ﷺ قال « الشعر كلام حسن كحسن الكلام وقبيحه كقبيحه » رواه الشافعي والبيهقي هكذا مرسلان عن عروة وروى البيهقي « ان عمر بن الخطاب رضي الله عنه غنى وهو محرم » والله أعلم * (المنشرة) قال أصحابنا لا بأس بنظر المحرم في المرأة ولا كراهة في ذلك سواء كان رجلا أو امرأة هذا هو الصحيح المشهور في المذهب وبه قطع القاضي أبو الطيب والماوردي وآخرون وقال أبو علي البنديجي في كتابه الجامع لا بأس بنظر المحرم والمحرمة الي وجهه في المرأة « قال وقال الشافعي في سنن حرمله يكره لهما ذلك هذا كلام البنديجي * وقال صاحب العدة قال الشافعي في الامام لا بأس به وقال في سنن حرمله يكره ذلك لانه زينة * وقال صاحب البيان قال صاحب المعتمد لا يكره قال ونقل صاحب الفروع عن الشافعي أنه نص في الاملاء أنه يكره فحصل للشافعي في المسألة قولان (الاصح) لا يكره وبه قطع الا كثرون ونقل ابن المنذر عدم الكراهة عن ابن عباس وأبي هريرة وطاوس والشافعي واحمد واسحق قالوا به أقول * وكره ذلك عطاء الخراساني وقال مالك لا يفعل ذلك الا عن ضرورة * قال وعن عطاء في المسألة قولان (أحدهما) يكره (والثاني) لا بأس به * واحتج البيهقي بحديث نافع « ان ابن عمر نظر في المرأة » رواه الشافعي والبيهقي باسناد صحيح علي شرط البخاري ومسلم وعن ابن عباس أنه كره ان ينظر المحرم في المرأة الا من وجع قال البيهقي وعطاء الخراساني ضعيف لقوله والرواية الأولى أصح (الحادية عشر) أشار المصنف في كلامه في هذا الفصل وغيره الي أنه يستحب كون الحاج اشعث وكذا صرح به الاصحاب ودايله قوله تعالى (ثم يقضوا منهن) وعن أبي هريرة قال « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إن الله تعالى

السنة للحجيج بعد الصلاتين أن يقفوا عند الصخرات ويستقبلوا القبلة لان النبي ﷺ « وقف واستقبل القبلة وجعل بطن ناقته الي الصخرات » (١) وهل الوقوف راكبا أفضل فيه قولان (أحدهما) لا بل سواء فانه في الام (وأظهرهما) وبه قال أحمد ان الوقوف راكبا أفضل اقتداء برسول الله ﷺ « (٢) ويكون اقوى على نداء قلبه في الاملاء والتقديم ويذكرون الله تعالى ويدعونه الي غروب الشمس

(١) * (حديث) * انه ﷺ وقف واستقبل القبلة وجعل بطن ناقته للصخرات : مسلم من حديث جابر الطويل *

(٢) * (حديث) * انه صلى الله عليه وسلم وقف بمرفة راكبا : متفق عليه من حديث ام الفضل وهي مسلم عن جابر *

يباهى باهل عرفات أهل السماء فيقول لهم أنظروا إلى عبادي جاؤني لي شعثا غبرا « رواه البيهقي باسناد صحيح » .

(فرع) قال الشافعي في هذا الباب من المختصر المرأة كالرجل في ذلك الا ما أمرت به من الستر فاسترها ان تخفض صوتها بالتلبية ولها ان تلبس القميص والقباء إلى آخر كلامه وشرح الاصحاب هذا الكلام فاحسنهم شرحا صاحب الحاوي قال (فاما) أركان الحج والعمرة فلا يختلف الرجل والمرأة في شيء منها وانما يختلفان في هيئات الاحرام فهي تخالفه في خمسة أشياء (أحدها) انها مأمورة بلبس الخيط كالقميص والقباء والسراويل والخفين وما هو استر لها لان عليها ستر جميع بدنها غير وجهها وكفيها والرجل منهى عن الخيط وتلزمه الفدية (الثاني) انها مأمورة بخفض صوتها بالتلبية والرجل مأمور برفعه لان صوتها يفتن (الثالث) ان احرامها في وجهها فلا تغطيه فان سترته لزمها الفدية وللرجل ستره ولا فدية عليه (الرابع) ليس للرجل لبس القفازين بلا خلاف

ويكثرون من التهليل روى انه عليه السلام قال «أفضل الدعاء دعاء يوم عرفة وأفضل ما قلته أنا والنبيون من قبلي لا إله إلا الله وحده لا شريك له» (١) «واضيف اليه له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير اللهم اجعل في قلبي نورا وفي سمعي نورا وفي بصري نورا اللهم اشرح لي صدري ويسر لي أمري فذا غربت الشمس دفعوا من عرفات منصرفين إلى مزدلفة ويؤخرون المغرب إلى ان يصلوها مع العشاء بمزدلفة وليكن عليهم في الدفع السكينة والوقار لكيلا يتأذى البعض بمصادمة البعض فان وجد بعضهم فرجة تسرع

(١) * (حديث) * أفضل الدعاء دعاء يوم عرفة وأفضل ما قلته أنا والنبيون من قبلي لا إله إلا الله وحده لا شريك له: مالك في الموطأ من حديث طلحة بن عبد الله بن كرز - بفتح الكاف - مرسلا وروى عن مالك موصولا ذكره البيهقي وضعفه وكذا ابن عبد البري التمهيد وهو طريق اخري موصولة . رواه احمد والترمذي من حديث عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده بلفظ خير الدعاء دعاء يوم عرفة الحديث . وفي اسناده حماد بن ابي حميد وهو ضعيف ورواه اعمش في مصنفه . من حديث نافع عن ابن عمر بلفظ أفضل دعائي ودعاء الانبياء قلبي عشية عرفة لا إله إلا الله الحديث وفي اسناده فرج بن فضالة وهو ضعيف جدا قال البخاري منكر الحديث ورواه لطبراني في المناسك من حديث علي نحو هذا . وفي اسناده قيس بن الربيع *

* قوله عليه السلام واضيف اليه له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير اللهم اجعل في قلبي نور وفي بصري نورا اللهم اشرح لي صدري ويسر لي أمري (قام) قوله له الملك اني قدير فهو تقية الحديث المتقدم عند الترمذي ومن بعده . واما الباقي فرواه البيهقي من حديث عيسى في الحديث امر كور بهذا وأتم منه وهو من رواية موسى بن عبيدة الرندي وهو ضعيف وتفرده عن اخيه عبيد الله عن علي قال البيهقي ولم يدرك عبد الله بن عبيدة اخو موسى عليا *

وفي المرأة قولان مشهوران (الخامس) يستحب لها أن تحتضب لأحرامها بحناء والرجل منهى عن ذلك (قلت) وتخافه في شيء سادس من هيات الأحرام وهو أن كراهة الاكتحال في حقها أشد من الرجل وقد سبق بيانه قريبا وفي سابع وهو أنه يستحب لها مس وجهها عند ارادة الأحرام بشيء من الحناء تستتر بشرته عن الأعين وقد سبق بيان هذا واضحا في أوائل هذا الباب * قال الأصحاب وفي أشياء من هيات الطواف (أحدها وإثاني) الرمل والاضطباع يشرعان للرجل

روى أنه صلى الله عليه وسلم * كان يسير حين دفع في حجة الوداع العنق: (١) فإذا وجد فرجة نص فاذا حصلوا بمزدلفة جمع الإمام بهم بين المغرب والعشاء وحكم الأذان والاقامة لها قد مر في موضعه * ولو انفرد بعضهم بالجمع بعرفة أو بمزدلفة أو صلى أحدي الصلاتين مع الإمام والآخرى وحده جاز ويجوز أن يصلي المغرب بعرفة أو في الطريق * وقال أبو حنيفة لا يجوز ويجب الجمع بمزدلفة وذكر الشافعي رضي الله عنه أنهم لا يتنفلون بين الصلاتين إذا جمعا ولا على أثرهما أما أيدها للرعاية الموالاة وأما علي إثرهما فقد قال القاضي ابن كج في الشرح لا يتنفل الإمام لأنه متبوع فلو اشتغل بالنوافل لاقتدى به الناس وانقطعوا عن المناسك فليشتغل بجمع الحصى وغيره من المناسك. (وأما) المأموم ففيه وجهان (أحدهما) لا يتنفل أيضا كالإمام (والثاني) أن الأمر واسع له لأنه ليس بمتبوع وهذا في النوافل المطلقة دون الرواتب والله أعلم * ثم أكثر الأصحاب أطلقوا القول بأنه يؤخرهما إلي أن يأتي المزدلفة ومنهم من قال ذلك مالم يخش فوات وقت اختيار العشاء ون خاف لمسكثهم في الطريق بصد أو غيره لم يؤخر وجمع بالباس في الطريق والمستحب أن ينصرفوا من عرفة إلى المزدلفة في طريق المازمين وهو الطريق بين الجبلين اقتداء برسول الله صلى الله عليه وسلم والصحابة رضي الله عنهم (٢) (واعلم) أن من مكة إلى مني فرسخان

(١) (حديث) * أنه صلى الله عليه وسلم كان يسير حين دفع من حجة الوداع العنق فاذا وجد فجوة نص . متفق عليه من حديث اسامة بن زيد . تنبيه وقع في الراعي فرجة بدل فجوة وهو تحريف *

(٢) (حديث) * أنه ﷺ أتى المزدلفة فجمع بين المغرب والعشاء . متفق عليه من حديث ابن مسعود وابن عمر وإبي يوب وابن عباس واسامة بن زيد عن جابر *
 (قوله) * ويسلك الناس من طريق المازمين وهو الطريق الضيق بين الجبلين اقتداء بالنبي ﷺ والصحابة. أما المرفوع فمتفق عليه بمناه من حديث اسامة قال دفع رسول الله صلى الله عليه وسلم من عرفة حتى إذا كان بالشعب نزل فبال وتوضأ وفي رواية لها ردت رسول الله صلى الله عليه وسلم من عرفات فلما بلغ الشعب الأيسر الذي دون المزدلفة انأخ راحلته فبال الحديث وأما الآية فتنصحاة فلم أره منصوصا عن معين إلا أن تمت في الصحيح أنهم كانوا معه صلى الله

حوتها قال الماوردي هي منية عنهما بل تمشي على هيتها ونستر جميع بدنهما غير الوجهين والكفين (الثالث) يستحب لها أن تطوف ليلاً لانه أستر لها والرجل تطوف ليلاً ونهاراً قال الماوردي وغيره ويستحب لها أن لا تدنوا من الكعبة في الطواف ان كان هناك رجال وانما تطوف في حاشية الناس والرجل بخلافها قال السرخسي وهكذا يستحب لها في الطريق أن لا تخلط الناس وتسير على حاشيتهم

ومن مني إلى عرفات فرسخان ومزدلفة متوسطة بين مني وعرفات منها إلى كل واحدة منهما فرسخ ولا يقفون بها في مسيرهم من مني إلى عرفات (وقوله) في الكتاب ثم يقبلون على الدعاء إلى وقت الغروب ليس لأخراج وقت الغروب عن الحد بل يدعون عنده أيضاً *

قال ﴿ والواجب من ذلك ما ينطلق عليه اسم الحضور في جزء من أجزاء عرفة ولو في النوم ﴾ (وإن سارت به دابته * ولا يكفي حضور المعنى عليه * ووقت الوقوف من زوال يوم عرفة إلى طلوع الفجر من يوم العيد وثو أنشأ الأحرار ليلة العيد جاز (و) لان الحج عرفة ووقته باق وقيل لا يجوز إلا بالنهار ولو قارق عرفة نهاراً ولم يكن حاضراً عند الغروب ولا عاد بالليل تداركاً في وجوب الدم قولان. حاصلهما أن الجمع بين الليل والنهار هل هو واجب ولو وقفوا اليوم العاشر غلطا في الهلال فلا قضاء ولو وقفوا اليوم الثامن فوجهان لان هذا الغلط نادر *

الغرض الآن الكلام في كيفية الوقوف ومكانه وزمانه (أما) الكيفية فالمعتبر الحضور بشرط أن يكون أهلاً للعبادة وفيه صور (الاولى) لافرق بين أن يحضرها ويقف وبين أن يمر بها لقوله صلى الله عليه وسلم « الحج عرفة فمن أدرك عرفة فقد أدرك الحج » (١) وذكر القاضي ابن كجر رحمه الله أن ابن القطان رحمه الله جعل الاكتفاء بالمرور المجرد على وجهين (الثانية) لافرق بين أن يحضر وهو يعلم انها عرفة وبين أن لا يعلم وعن ابن الوكيل انه إذا لم يعلم لم يجزه (الثالثة) لو احضرها نائماً أو دخلها قبل وقت الوقوف ونام حتى خرج الوقت أجزاء كالو بقي نائماً طول نهاره أجزاء الصوم على المذهب وفيه وجه انه لا يجزئه كما لو وقف معني عليه قال في التتمة والخلاف في هذه الصورة والتي قبلها مبني على أن كل ركن من أركان الحج هل يجب افراده بنيتة لانفصال بعضها عن بعض أم يكفيها النية السابقة ولو فرض في أشواط الطواف أو بعضها النوم على هيئة لاتنقض الوضوء فقد قال الامام هذا يقرب

(١) * (حديث) * الحج عرفة فمن أدرك عرفة فقد أدرك الحج: احمد واصحاب السنن وابن حبان والحاكم والدارقطني والبيهقي من حديث عبد الرحمن بن يعمر قال شهدت رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو واقف بعرفات وأتاه ناس من أهل نجد فقالوا يا رسول الله كيف الحج فقال الحج عرفة من جاء قبل صلاة الفجر من ليلة جمع فقد تم حجه. لفظ أحمد وفي رواية لابي داود من أدرك عرفة قبل ان يطلع الفجر فقد أدرك الحج والفاظ الباقي نحوه. وفي رواية للدارقطني والبيهقي الحج عرفة الحج عرفة *

تحرزا عنهم * قال أصحابنا ونخالفه في أشياء من هيئات السعي (أحدها) أنها تمشي جميع المسافة بين الصفا والمروة ولا تسعى في شيء منها بخلاف الرجل (والثاني) ذكره الماوردي أنها تمتنع من السعي راكبة والرجل لا يمتنع منه (والثالث) ذكره الماوردي أيضا أنها تمتنع من صعود الصفا والمروة والرجل يؤمر به قال الماوردي ونخالفه في ثلاثة أشياء من هيئات الوقوف بعرفات (أحدها)

من الخلاف في صرف الطواف إلى غير جهة النسك ويجوز أن يقطع بوقوعه موقعه (الرابعة) لو حضر وهو مغني عليه لم يجزه لغوات أهلية العبادة ولهذا لا يجزئه الصوم إذا كان مغني عليه طول نهاره وفيه وجه أنه يجزئه اكتفاء بالحضور والسكران كالغني عليه ولو حضر وهو مجنون لم يجزه قاله في التهمة لكن يقع نفلا كحج الصبي الذي لا تميز له ومنهم من طرد في الجنون الوجه المنقول في الاغناء (الخامسة) لو حضر بعرفة في طلب غريم أو دابة نادة كغناه قال الامام ولم يذكروا ههنا الخلاف الذي سبق في صرف الطواف عن النسك إلى جهة أخرى ولعل الفرق ان الطواف قرينة برأسها بخلاف الوقوف قال ولا يمتنع طرد الخلاف فيه (وأما) المكان ففي أي موضع وقف من عرفة أجزأه روى أنه عليه السلام قال «كل عرفة موقف» (١) وبين الشافعي رضي الله عنه حد عرفة فقال هي ما جاوز وادي عرنة إلى الجبال القابلة مما يلي بساتين بني عامر وليس وادي عرنة من عرفة وهو على منقطع عرفة مما يلي مني وصوب مكة روى أنه صلى الله عليه وسلم قال «عرفة كلها موقف» (٢) وارتفعوا عن وادي عرنة ومسجد إبراهيم عليه

(١) * (حديث) * كل عرفة موقف : مسلم من حديث جابر الطويل وقفت ههنا وعرفة كلها موقف *

(٢) * (حديث) * عرفة كلها موقف وارتفعوا عن وادي عرنة . ابن ماجه من حديث جابر بلفظ بطن عرنة وفي اسناده القاسم بن عبد الله بن عمر العمري كذبه احمد ورواه مالك في الموطأ بلاغا بهذا للفظ ورواه ابن حبان والطبراني والبيهقي والبزار وغيرهم من حديث جبير بن مطعم بلفظ كل عرفات موقف وارتفعوا عن محسرا الحديث وفي اسناده انقطاع فانه من رواية عبد الله بن عبد الرحمن ابن أبي حسين عن جبير بن مطعم ولم يلقه قاله البزار ورواه البيهقي عن ابن المنذر مرسلا ووصله عبد الرازق عن معمر عن ابن المنكدر عن أبي هريرة ذكره ابن عبد البر ورواه الحاكم من حديث ابن عباس بلفظ ارتفعوا عن بطن عرنة وارتفعوا عن بطن محسر ورواه من وجه آخر عن ابن عباس قال كان يقال ارتفعوا عن محسر وارتفعوا عن عرنة . ورواه البيهقي موقوفا ومرفوعا ورواه الطحاوي والطبراني أيضا من حديث ابن عباس أيضا ورواه ابن قانع في معجم العمجاجة من حديث حبيب بن خماشه وفي اسناده الواقدي ورواه ابن وهب في موطائه عن يزيد بن عياض عن اسحق بن عبد الله عن عمرو بن شعيب وسلمة بن كهيل مرسلان نحو حديث جابر ويزيد واسحق متروكان . واخرجه ابو يعلى من حديث أبي رافع *

يستحب لها أن تقف نازلة لا راكبة لأنه أصون لها وأستر والرجل يستحب أن يكون راكبا على الأصح (والثاني) يستحب لها أن تكون جالسة والرجل قائما (والثالث) أنه يستحب لها أن تكون في حاشية الموقف وأطراف عرفات والرجل يستحب كونه عند الصخرات السود بوسط عرفات قال الماورى وتخالفه في ثلاثة أشياء من هيئات باقى الناسك (أحدها) يستحب للرجل رفع يده في رمى

السلام صدره من عرنة وآخره من عرفات ويميز بينهما بصخرات كبار فرشت هناك فمن وقف في صدره فليس واقفا بعرفة * قال في التهذيب * ثم يقف الامام للخطبة والصلاة وجبل الرحمة في وسط عرصة عرفات وموقف رسول الله صلى الله عليه وسلم عنده معروف (وأما) الزمان ففيه مسائلتان (إحداها) وقت الوقوف يدخل بزوال الشمس يوم عرفة ويمتد الى طلوع الفجر يوم النحر وقال أحمد يدخل وقته بطلوع الفجر يوم عرفة لما روى عن عروة بن مضر عن الطائى رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « من صلى معنا هذه الصلاة يعني الصبح يوم النحر وأتى عرفات قبل ذلك ليلا أو نهارا فقد تم حجه وقضى تقته » (١) لما اتفقا المسلمين من عصر رسول الله عليه وسلم على الوقوف بعد الزوال ولو جاز قبله لما اتفقوا على تركه وبهذا يستدل على أن المراد من الخبر ما بعد الزوال * اذا تقرر ذلك فلو اقتصر على الوقوف ليلا كان مدركا للحج على المذهب المشهور ونقل الامام رحمه الله عن بعض التصانيف فيه قولين واستبعده * وعن شيخه أن الخلاف فيه مخصوص بما اذا أنشأ الاحرام ليلة النحر فاذا لخص ذلك خرج منه ثلاثة أوجه كما ذكر في الوسيط (أصحها) أن المقتصر على الوقوف ليلا مدرك سواء أنشأ الاحرام قبل ليلة العيد أو فيها وكلاهما جائز (والثاني) أنه ليس بمدرك على التقديرين (والثالث) أنه مدرك بشرط تقديم الاحرام عليها ولو اقتصر على الوقوف نهارا وأفاض قبل الغروب كن مدركا وان لم يجمع بين الليل والنهار

(١) * (حديث) * عروة بن مضر عن الطائى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من صلى معنا هذه الصلاة يعني الصبح يوم النحر وأتى عرفات قبل ذلك ليلا أو نهارا فقد تم حجه وقضى تقته. أحمد وأصح ابن السني وابن حبان والحاكم والدارقطني والبيهقي من حديثه بالفاظ مختلفة وأقربهم للسياق الذي هنا لفظ بنى داود قال أتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم بالموقف يعني بجمع . قلت جئت يا رسول الله من جبل طى فأكملت مطيقي واتممت نفسي والله ما تركت من جبل إلا وقفته عليه فهل لي من حج فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من أدرك معنا هذه الصلاة وأتى عرفات قبل ذلك ليلا أو نهارا فقد تم حجه وقضى تقته وفي رواية لا يعلى في مسنده ومن لم يدرك جمعا ولا حججه نه وحج هذا الحديث الدارقطني والحاكم والقاضى أبو بكر بن العربي على شرطيهما . (تدبيره) لتفت اذهب اشعث قلبه النضر بن سميل *

(١) * (حديث) * أنه ﷺ وقف بعد الزوال . مسلم في حديث جابر بن عبد الله

الجار ولا يستحب للمرأة (والثاني) يستحب له أن يذبح نسكه ولا يستحب ذلك للمرأة (والثالث)
الحلق في حق الرجل أفضل من التقصير وتقصيرها هي أفضل من حلقها بل حلقها مكروه قال
وما سوى المذكور فالمرأة والرجل فيه سواء والله اعلم * قال المصنف رحمه الله *

باب ما يجب في محظورات الاحرام من كفارة وغيرها

﴿ إذا حلق المحرم رأسه فكفارته ان يذبح شاة أو يطعم ستة مساكين ثلاثة أصع لكل
مسكين نصف صاع أو يصوم ثلاثة ايام وهو مخير بين الثلاثة لقوله تعالى (فمن كان منكم مريضا
أو به اذى من رأسه فغدية من صيام أو صدقة أو نسك) والحديث كعب بن عجرة * وان حلق
ثلاث شعرات كانت كفارته ما ذكرناه في حلق الرأس لانه يقع عليه اسم الجمع المطلق فصار كمن

في الوقوف وقال مالك لا يكون مدركا لانا خبر عروة الطائي وأيضا فانه لو اقتصر على الوقوف
ليلا كان مدركا فكذلك ههنا وهل يؤمر باراقة دم نظر ان عاد قبل الغروب وكان حاضرا بها
حين غربت الشمس فلا وان لم يعد حتى طلع الفجر فتعم وهل هو واجب أو مستحب أشار
في المختصر والام الى وجوبه ونص في الاملاء على الاستحباب وللاصحاب ثلاثة طرق رواها
القاضي ابن كعب (أصحها) أن المسألة على قولين (أحدهما) وبه قال أبو حنيفة وأحمد رحمهما
الله وجوب الدم لانه ترك نسكا وقدرى أنه صلى الله عليه وسلم قال «من ترك نسكا فعليه دم» (١)
(والثاني) أنه مستحب لقوله ﷺ في خبر عروة «قد تم حجه» ولانه أدرك من الوقوف ما أجزأه فلم
يجب الدم كما لو وقف لا وهذا أصح القولين قاله المحاملي والرويان رحمهما الله وفي التهذيب انه
القول القديم فان ثبتت المقدمتان فالمسألة مبنية فيهما على القول القديم سكن أبو القاسم السكري رحمه
الله ذكر ان الوجوب هو قديم والله أعلم (والطريق الثاني) عن أبي اسحق انه إن افاض مع
الامام فهو معذور لانه تابع وان انفرد بلاوضة ففيه قولان (والثالث) نفى الوجوب والجزم
بالاستحباب مطلقا وإذا قلنا بالوجوب فهو عاد يلا فوجهان (أظهرهما) أنه لا شيء عليه كما لو عاد قبل
الغروب وصبر حتى غربت الشمس (والثاني) يجب ويحكي هذا عن أبي حنيفة وأحمد رحمهما
الله لان النسك هو الجمع بين آخر النهار وأول الليل بعرفة (المسألة الثانية) اذا غلط الحجاج فوقفوا
غير يوم عرفة فما أن يغلطوا بالتأخير أو بالتقديم (أخذه الاولى) أن يغلطوا بالتأخير بان وقفوا
اليوم التاسع بعد كمال ذي القعدة ثلاثين ثم بان لهم أن اهلل كان قد أهل ليلة الثلاثين وان وقوفهم

(١) حديث * روى انه صلى الله عليه وسلم قال من ترك نسكا فعليه دم: هذا لم أجده مرفوعا
وقد تقدم من قول ابن عباس في باب المواقيت *

خلق جميع رأسه وان خلق شعر رأسه وشعر بدنه لزمه ما ذكرناه وقال ابو القاسم الهمداني يلزمه قديتان لان شعر الرأس يخالف لشعر البدن ألا ترى انه يتعلق بالنسك بخلق الرأس ولا يتعلق بشعر البدن والمذهب الاول لانهما وإن اختلفا في النسك إلا ان الجميع جنس واحد فأجزأه لهما

وقع في اليوم العاشر فيصح الحج ولا يلزمهم القضاء لما روى أنه صلى الله عليه وسلم قال « حجكم يوم تحججون » (١) وروى أيضاً أنه قال « يوم عرفة اليوم الذي تعرف فيه الناس » (٢) ولأنهم لو تكافؤوا القضاء لم يأمنوا مثله في القضاء ولان في الزام القضاء مشقة عظيمة لما فيه من احباط قطع المسافات الطويلة وانفاق الاموال الكثيرة وهذا اذا كان في الحجيج كثرة على المعتاد فان قلوا على خلاف العادة أو لحقت شرذمة يوم النحر فظننت أنه يوم عرفة وان الناس قد أفاضوا فوجهان (أحدهما) أنه لا قضاء عليهم أيضاً لأنهم لا يأمنون مثله في القضاء (وأصحهما) يجب اذ ليس فيه مشقة عامة واذا لم يجب القضاء فلا فرق بين أن يتبين الحال بعد يوم الوقوف أو في ذلك اليوم وهم وقوف بعد الزوال وإن تبين قبل الزوال فوقفوا بعده فقد قال في التهذيب (المذهب) أنه لا يجزئهم لأنهم وقفوا على يقين الفوات وهذا غير مسلم لان عامة الاصحاب ذكروا أنه لو قامت البيضة على ذلالة ليلة العاشر وهم بمكة لا يتمكنون من حضور الموقف بالليل يقفون من الغد ويحسب لهم كما لو قامت بيضة

(١) * (قوله) * روى انه صلى الله عليه وسلم قال حجكم يوم تحججون: لم أجده هكذا في نسخة الحديث الذي قبله *

(٢) * حديث * يوم عرفة اليوم الذي يعرف فيه . ابو داود في المراسيل من رواية عبد العزيز بن عبد الله بن خالد بن أسيد وعبد العزيز تابعي قال ابن شاهين عن ابن ابي داود واختب فيه ورواه ابو نعيم في معرفة الصحابة في ترجمة عبد الله بن خالد والد عبد العزيز بهذا من رواية ابنه عبد العزيز عنه ورواه الشافعي عن مسلم بن خالد عن ابن جريج قال قتلت لعطاء رجلاً حج اول ما حج فاختط الناس بيوم النحر أيعزي عنه قال نعم قال واحسبه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فطركم يوم تفطرون وأضحاكم يوم تضحون قال واره قال وعرفة يوم تعرفون ووه ترمي واستغربه وصححه والدارقطني من حديث عائشة مرفوعاً وصوب الدارقطني وقع في من ورواه ابو داود من حديث محمد بن المنكدر عن ابى هريرة مرفوعاً بلفظ لفظ يوم تفطرون والاصح يوم تضحون وابن المنكدر لم يسمع من أبى هريرة ورواه الترمذي من حديث المنكدر عنه ومن بعده من حديث ابن سيرين عنه ورواه مجاهد بن اسمعيل عن سفيان عن ابن المنكدر عن عائشة مرفوعاً بلفظ عرفة يوم يعرف الامام تفرد به مجاهد قاله البيهقي قال ومحمد بن المنكدر عن عائشة مرفوعاً كذا قال وقد نقل الترمذي عن البخاري انه سمع منها واذا ثبتت عنه من ممكن سمعته من أبي هريرة فإنه مات بعدها *

فيجب ان يكون هنا مثله وأقل ما يجب من الطعام مد فوجب ذلك * وان قلم أظفاره أو ثلاثة أظفار
وجب عليه ما يجب في الخلق وان قلم ظفرا أو ظفرين وجب فيهما ما يجب في الشعرة والشعرتين
لأنه في معناهما *

(الشرح) قال أصحابنا دم الخلق والقلم دم تخيير وتقدير ومعنى التخيير أنه يجوز العدول
إلى غيره مع القدرة عليه ومعنى التقدير أن الشرع جعل البديل المعدول إليه مقدرًا بقدر لا يزيد
عليه ولا ينقص منه فإذا حلق رأسه أو قلم أظفاره لزمه الفدية وهي ذبيح شاة أو إطعام ثلاثة أصع

حاصلهما أن الجمع بين الليل والنهار هل هو واجب أراد به ما ذكره الامام أن القولين في وجوب الدم
يلزم منهما حصول قولين في وجوب الجمع بين الليل والنهار في الوقوف لأن ما يجب جبره من أعمال
الحج لا بد وأن يكون واجبا لكن في كلام الأصحاب ما ينازع فيه لأن منهم من وجه قول عدم
وجوب الدم بأن الجمع ليس بواجب فلا يجب تركه الدم فقد عدم وجوب الجمع متفق عليه *

قال (الفصل السابع في أسباب التحلل)

(فإذا جمع الحجيج بين المغرب والعشاء بمزدلفة باتوا بها ثم ارتحلوا عند الفجر فإذا انتهوا إلى
المشعر الحرام وقفوا ودعوا وهذه سنة ثم يتجاوزونه إلى وادي محسر فيسرعون بالمشي فإذا وافوا
منى بعد طلوع الشمس رموا سبع حصيات إلى الجرة الثالثة وكبروا مع كل حصاة بدلا عن
التلبية ثم يحلقون وينحرون ويعودون إلى مكة لطواف الركن ثم يعودون إلى منى للرمي في أيام التشريق) *
الحجيج يفيضون بعد غروب الشمس يوم عرفة إلى مزدلفة فإذا انتهوا إليها جمعوا بين
الصلاتين وباتوا بها وإيس هذا المبيت بركن خلافاً لابي عبيد الرحمن ابن بنت الشافعي رضي الله
عنه وأبي بكر بن خزيمة من أصحابنا رحمهم الله لما روي أنه صلى الله عليه وسلم قال «من ترك
المبيت بمزدلفة فلا حج له» (١) لنا ما روي أنه صلى الله عليه وسلم قال «الحج عرفة فمن أدركها فقد أدرك
الحج» (٢) ثم هو نسك مجبور بالدم في الجملة وتفصيله أنه ان دفع منها ليلاً نظر ان كان بعد منتصف

(١) * (قوله) * روى أنه صلى الله عليه وسلم قال من ترك المبيت بمزدلفة فلا حج له . لم أجده
وقال النووي ليس بثابت ولا معروف وقال المحب الطبري لا أدري من أين أخذه الرافعي وفرد
تقدم عن أبي يعلى وإن لم يدرك جمعا فلا حج له وبه يحتج لابن خزيمة وابن بنت الشافعي في قولهم أن
المبيت بمزدلفة ركن وللنسائي من أدرك جمعا مع الإمام والناس حتى يفيضوا فقد أدرك الحج ومن
لم يدرك مع الإمام والناس فلم يدرك وهي من رواية مضرف عن الشعبي وقد صنفوا وجعته من قبلي
جزءاً في إنكارها وذكر أن مطرفاً كان يهيم في المتون والله أعلم *

(٢) * (حديث) * الحج عرفة فمن أدركها فقد أدرك الحج تقدم قريباً *

الضعف والاصحاب وحكي الرافضى وجها عن سكاية صاحب السنة أنه لا يقدر نصيب كل مسكين بل تجوز المفاضلة وهذا أشد ضعيف والمذهب سابقه ولو خلق ثلاث شعرات فهو كخلق كل رأسه فيتخير بين الأمور الثلاثة وهذا لا خلاف فيه عندما وهكذا الحكم لو قلم ثلاثة أنفجار سواء كانت من أنفجار اليد أو الرجل أو منها هذا إذا أزالها دفعة واحدة فيمكن أن فرق زمانا

بالمبيت وأنا الاعتبار بالوقوف بمزدلفة بعد طلوع الفجر فإذا تركه لزمه دم (والطريق الثاني) القطع بالاستحباب (والثالث) القطع بالإيجاب وحمل نصه على الاستحباب على ما إذا وقع بعد انتصاف الليل * يحكي هذا عن القاضي أبي حامد والاولى تقديم النساء والضعفة بعد انتصاف الليل الى منى روى عن ابن عباس رضى الله عنهما قال «كنت فيمن قدم رسول الله ﷺ من ضعة أهله الى منى من المزدلفة» (١) (وغير الضعة يلبثون حتى يصلوا الصبح بها ويغسلون بالصلاة والتغليس هنا أشد استحبابا وينبغي ان يأخذوا من المزدلفة الحصى لرمى لان بها جيلا في أحجاره رخاوة وليكونوا متاهبين للرمى فان السنة ان لا يشتغلوا عنه بشيء إذا انتهوا الى منى ولو أخذوا من موضع آخر جاز لكن يكره أخذه من المسجد لانه فرش من الحش لنجاسته ومن المرمى لما قيل «ان من يقبل حججه رفع حجره وما يبقى فهو مردود» (٢) وم يأخذون منها قال في المفتاح سبعين حصاة ليرمي يوم النحر وایام التريق على ما سنفصله وهذا ظاهر لفظ المختصر وقال الا كثرون سبع حصيات ليرمي يوم النحر وحكوه عن نصه في موضع آخر وجعلوه بيانا لما أطلقه في المختصر وعلى هذا يأخذ لرمى أيام التشريق من وادى محسر أو غيره وجمع بعضهم بينهما فقالوا يستحب الاخذ من المزدلفة لجميع الرمي لكنه لرمى أيام النحر أحب ثم الجمهور قالوا يتزود الحصى ليلا قبل ان يصلى الصبح وفي التهذيب آخر اخذها عن الصلاة ثم

ابن عمر قال قال عمر فذكره قال وروي عن ابن المبارك عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر مرفوعا ولا يصح رقمه *

(١) «حديث» ابن عباس كنت فيمن قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم في ضعة أهله الى منى : متفق عليه من طريق عبيد الله بن أبي يزيد عنه ورواه الشافعي واللفظ له ومن طريقه البيهقي ورواه النسائي بلفظ ارسلني رسول الله صلى الله عليه وسلم مع ضعة أهله فصلى الصبح بطنى ورمينا الحجرة *

(٢) «قوله» نقل انه من تقبل حججه رفع حجره وما بقي فهو مردود : الحاكم والدارقطني والبيهقي من حديث أبي سعيد الخدري انهم قالوا يا رسول الله هذه الجمار التي يرمى بها كل عام قال أما انه ما تقبل منها رفع ولولا ذلك لرأيتنا أمثال الجبال : قال البيهقي وروي عن أبي سعيد موقوفا وعن ابن عمر مرفوعا من وجه ضعيف ولا يصح مرفوعا وهو مشهور ان ابن عباس موقوفا عليه ما تقبل منها رفع وما لا تقبل يترك ولولا ذلك لسار بين الحامين واخرجه اسحق بن راهويه *

أو مكانا فيأتي حكمه قريبا إن شاء الله تعالى فيما إذا حلق أو قلم أو تطيب مرة بعد أخرى (أما) إذا حلق شعرة واحدة أو شعرتين ففيه أربعة أقوال ذكر المصنف الثلاثة لأول منها بدلا لثلاثها (أصحها) وهو

يدفعون إلى مني فإذا انتهوا إلى الشعر الحرام وقفوا على قزح وهو جبل من الشعر الحرام ويقال هو الشعر والشعر من المزدلفة فأن المزدلفة ما بين مازي عرفة ووادي محسر ويذكرون الله تعالى ويدعون إلى الاسفار قال الله تعالى (فاذكروا الله عند الشعر الحرام) والاحب أن يكونوا مستقبلين القبلة ولو وقفوا في موضع آخر من المزدلفة تأدى أصل السنة ولكنه عند الشعر أفضل ولا يجبر فوات هذه السنة بالهم كذا أثر الهياك فإذا أسفروا ساروا وعليهم السكينة ومن وجد فرجة أسرع كما في الدفع من عرفة فإذا انتهوا إلى وادي محسر فالمستحب للراكبين أن يحركوا دوابهم وللماشين أن يسرعوا قدر رمية بحجر (١) يروى ذلك عن جابر رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم * وقد قيل إن النصارى كانت تقف ثم ذمروا بمخالفتهم (٢) ثم يسرون على السكينة فيوافقون مني بعد طلوع الشمس فيرمون سبع حصيات إلى جرة العقبة وهي في حضيض الجبل مترقة عن الجادة على يمين السائر إلى مكة ولا ينزل الراكبون حتى يرموا كما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم (٣) والسنة أن يكبروا مع كل حصاة (٤) ويقطعوا التلبية إذا ابتدؤا بالرمي * روى أن النبي صلى الله عليه وسلم « قطع التلبية عند أول حصاة رماها » (٥) * والمعنى فيه أن التلبية شعار الاحرام والرمي أخذ في التحلل وعن

(١) « قوله » فإذا انتهوا إلى وادي محسر فالمستحب للراكبين أن يحركوا دوابهم وللماشين أن يسرعوا قدر رمية بحجر . روى ذلك عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم . مسلم في حديث جابر الطويل أنه صلى الله عليه وسلم أتى بطن محسر فخرا قليلا ثم سلك الطريق التي تخرج على الجمرة الكبرى (٢) « قوله » وقيل إن النصارى كانت تقف ثم ذمروا بمخالفتهم انتهى . احتج له بما روى عن عمر أنه كان يقول وهو بوضع في وادي محسر إليك نعد وقلقا وضيقا مخالفا دين النصارى دينها . خرجه البيهقي

(٣) « قوله » ولا ينزل الراكبون حتى يرموا كما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم هو ظاهر حديث جابر الطويل عند مسلم وروى الشيخان من حديث جابر رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يرمي على راحته يوم النحر وهو يقول خذوا عنى ما سكتكم لا أدري لعلى لا أحج بعد حجتي هذه وسياق حديث أم الحصين في أول باب محرمات الاحرام : وفي الباب في رميه صلى الله عليه وسلم راكبا عن قدامة بن عبد الله العامري رواه النسائي والترمذي والحاكم : وعن ابن عباس رواه احمد والترمذي وفيه الخبايع بن اربعة *

(٤) « قوله » والسنة أن يكبر مع كل حصاة هو من حديث جابر الطويل عند مسلم ١٥١ « حديث » أنه صلى الله عليه وسلم قطع التلبية عند أول حصاة رماها لم أجده هكذا

لصحة في أكثر كتبه يجب في شعرة مد وفي شعرتين مدان (والثاني) يجب في شعرة درهم وفي شعرتين درهما (والثالث) في شعرة ثلث دم وفي شعرتين ثلثة (والرابع) في الشعرة الواحدة دم كامل حكاه امام الحرمين عن حكاية صاحب التقریب قال الامام وهذا القول وان كان يتقدح توجيهه فلست أعلمه من المذهب وهذا الذي ذكره من ان الاصح ان في شعرة مدا وفي شعرتين مدين هو الصحيح عند الجمهور ممن صرح بتصحيحه صاحب الحاوي والقاضي أبو الطيب في تعليقه والقاضي حسين في تعليقه والعبدي والبغوي وصاحب لاتصار والرافعي وآخرون وهو نص الشافعي في مختصر المزني وفي الام والاملاء قال صاحب الحاوي هذا القول هو الصحيح الذي نص عليه في المختصر وفي أكثر كتبه قال وعليه يعول أصحابنا والقول الذي يقول يجب في الشعرة ثلث دم وفي الشعرتين ثمان هو رواية أبي بكر الخدي وشيخ البخاري وصاحب الشافعي عن الشافعي وشذ الجرجاني في التحرير فصححه والمشهور تصحيح المد كما سبق. واتفق أصحابنا على ان الظفر كالشعرة والظفرين كالشعرتين ففيه الاقوال الاربعة (الاصح) في الظفر مد وفي الظفرين مدان (اما) اذا حلق شعر راسه وبدنه فوجهان مشهوران ذكرهما المصنف بدليهما (الصحيح) وبه قال جمهور أصحابنا المتقدمين يجب فدية واحدة (والثاني) وهو قول الانماطي فديتان قال أصحابنا وهو غلط *

القفال أنهم إذا رحلوا من مزدلفة مزجوا التلبية بالكبير في محرهم فإذا انتهوا إلى الجرة وافتحوا الرمي محضوا التكبير * قال الامام ولم أر هذا لغيره ثم إذا رموا جرة العقبة نحرروا ان كان معهم هدي فذلك سنة ثم بعد ذبح الهدي يحقون أو يقصرون وإذا فرغوا منه عادوا إلى مكة وطافوا طواف الركن ويسعون بعده ان لم يطوفوا للقدوم أو لم يسعوا بعده ثم يعودون إلى منى المبيت بها والرمي أيام التشريق وليعودوا إليها قبل ان يصلوا الظهر وهذه ترجمة جملة لهذه الوظائف ومسائنها على التفصيل بين يديك * (وقوله) في الكتاب وهذه سنة معلية بالميم ان ثبت ما رواه بعض أصحابنا عن مالك ان الوقوف بالمشعر الحرام واجب * (وقوله) فيسرعون بالمشي يجوز ان يعلم بالواو لاني رأيت في بعض الشروح ان الراكب يحرك دابته أما المشي فلا يعدو ولا يرمل * (وقوله) إلى

لكن روى البيهقي من حديث الفضل بن عباس فلم يزل يلبى حتى رمى جرة العقبة وكبر مع كل حصاة قال البيهقي وتكبيره مع أول كل حصاة دليل على قطع التلبية بأول حصاة انتهى. وهو في الصحيحين من حديث ابن عباس أن أسامة بن زيد كان ردف النبي صلى الله عليه وسلم من عرفة إلى مزدلفة ثم اردف الفضل إلى منى وكلاهما قل لم يزل النبي صلى الله عليه وسلم يلبى حتى رمى جرة العقبة : وفي رواية حتى بلغ الجرة لكن في رواية "نسائي" فلم يزل يلبى حتى رمى ولما رمى قطع التلبية *

(فرع) قال اصحابنا نجب الفدية بازالة ثلاث شعرات متواليات سواء شعر الراس والبدن وسواء التنف والاحراق والخلق والتقصير والازالة بالنورة وغيرها فتقصير الشعر في وجوب الفدية كحلقه من أصله * هذا هو المذهب وبه قطع الاصحاب في الطريقين الا لما وردى قال لو قطع نصف الشعرة من رأسه أو جسده فوجهان (أحدهما) يلزمه ما يلزمه في الشعرة الواحدة إذا قلها من أصلها وفيه الاقوال الاربعة (الاصح) مد لان التقصير كالخلق من أصله في حصول التحلل فكذا في الفدية (والوجه الثاني) قال وهو الاصح يجب بقسط مأخذ من الشعرة فيكون نصف مد على أصح الاقوال الاربعة وحاصله نصف ما في الشعرة والصحيح ما قدمناه عن الاصحاب والله أعلم * ولو قلم من ظفره دون المعتاد ولكن استوعب جميع اعلاه فهو كقطع بعض شعرة فيجب فيه ما يجب في الشعرة بكاملها على المذهب وفيه وجه لما وردى * ولو أخذ من بعض جوانب الظفر ولم يستوعب جوانبه (فان قلنا) في الظفر الواحد دم أو درهم وجب هنا بقسطه وان قلنا مد وجب هنا ايضا مد ولم يبعث * هكذا ذكره المتولى وغيره ونقله المتولى عن الاصحاب مطلقا قال قنوا وانما أوجبنا المد في بعضه لانه لا يتبعص والفدية في الحج مبنية على التغليب *

(فرع) هذه الاقوال الثلاثة التي ذكرها المصنف في الشعرة والشعرتين والظفر والظفرين تجري أيضا في ترك حصاة من الجرات وفي ترك مبيت ليلة من ليالى منى وقد ذكرها المصنف في مواضعها قل إمام الحرمين القول بدرم في الشعرة لا أرى له وجها الا تحسين الاعتقاد في عطاء

الحجرة اشائمة المراد منها جرة العقبة وانما تسمى الثالثة لان السائرين من منى الى مكة يتعدون جرتين قبل ان ينتهون اليها معنى اشائمة بالاضافة الى منى وقد ذكرنا انها منحرفة عن متن الطريق والجرتان قبلها على منته (وقوله) ثم يخلقون ويسحرون قدم ذكر احلق لكن المستحب ان يكون النحر مقدما على احلق كما سيأتي ان شاء الله تعالى *

قال في وللهج تحلان يحصل لخدم طواف الزيارة والآخر بالرمي وأيهما قدم أو أخر فلا بأس ويحل بين التحلين للمس وقلم ولا يحل الجماع وفي التطيب والنكاح والمس

« حديث » أنس بن مالك ان رسول الله صلى الله عليه وسلم أتى منى فأتى الحجرة فرماها ثم أتى منزله بمنى ونحر ثم قال للحلاق خذوا وأشار إلى جانب اليمين ثم اليسر ثم جعل يعطيه الناس : متفق عليه (تنبيه) الحائق معمر بن عبد الله بن بصله رواه الطبراني من حديثه وقيل خراش بن أمية بن ربيعة الكوفي مسوب إلى كلب بن حنيفة ذكره الواقدي *

فانه قاله ولا يقوله الا عن ثبت هذا كلام الامام وقد ذكر القاضي حسين ان من اصحابنا من قال ان هذا القول ليس مذهبا للشافعي انما هو مذهب عطاء قال القاضي والاصح انه قول للشافعي (وأما) احتجاج المصنف وغيره لهذا القول بان الشاة كانت تساوي ثلاثة دراهم فانما هو مجرد دعوى لا أصل لها فان أرادوا انها كانت في زمن النبي ﷺ تساوي ثلاثة دراهم فهو مردود لان النبي ﷺ عادل بينها وبين عشرة دراهم في الزكاة فجعل الخبران شاتين أو عشرين درهما وان أراد انها كانت تساوي ثلاثة دراهم في زمن آخر لم يكن فيه حجة ولا يلزم اعتماد هذا في جميع الازمان وأسكر صاحب التتمة علي الاصحاب قولهم ان الشاة كانت تساوي ثلاثة دراهم في زمن رسول الله ﷺ وقال هذا باطل لا وجه (أحدها) ان الموضع الذي يصار فيه الى التقوم في فدية الحج لا يخرج الدراهم بل يصرف الطعام وهو جراء الصيد فكان ينبغي ان يصرف في الطعام (و ثاني) ان الاعتبار في القيمة بالوقت لا بما كان في عهد رسول الله ﷺ كما في جراء الصيد فانه يقوّمه لا ما له من النعم بقيمة الوقت فكان ينبغي ان يحجب ثلث قيمة شاة (الثالث) ان الشرع حبر بين شاة والطعام والطعام يحتمل التبعض كما ذكرنا قال صاحب التتمة وأما توجيهه قول في اشعة ممدأ بان الشرع عدل الحيوان بالطعام في جزاء الصيد وغيره وأقل ما يحجب في الترحيل للفقير في كمدرات مد والتعرة لواحدة هي النهاية في القلة فاحسا في مقابلتها أقل ما يوجب فدية في اشرع ممدأ التوجيه فيه ضعف لانه اذا لم يكن بد من الرجوع الى الطعام فقد قال السرخس شاة في فدية احمق بثلاثة أصع والاصع مما يحتمل التقسيط وكان ينبغي ان يحجب في مقابلة شعرة ساع قال ومن قال يحجب في الشعرة ثلث درهم فهو أقرب إلى القيس قال وعلى مقتضى هذا يصح ان يتحجر بين ثلث شاة وبين ان يتصدق بصاع وان يصوم يوما كما يتحجر في ثلاث شعرات من شاة وصوم ثلاثة أيام والطعام ثلاثة أصع قل يكن هذا القول فيه اشك من حمة السمك لا يصح فيما لو جرح ظلية بمقص عشر قيمتها ان عليه عشر من شاة وما أوجه عشر شاة قال في فدية من

وقتل الصيد قولان وان جعلنا اخلق نسكا صارت الاسباب ثلاثة فلا يحصل أحد من محرمين الاثنين أي اثنين كانا ويدخل وقت التحلل اقتصاف (ح) اية محرر وقت نصيبه . . . الفحريوم المحروفي كون الخلق نسكا قولان ولا خلاف انه مستحب ويرى بالمرس من جعل . . . جازت (ح) ابداء في اسباب التحلل وفسدت اعمرة الخلع قبل احمق لال اتمه . . . د ر . . . لم ينحبر بالدم لان تداركه ممكن وان لم يكن على رأسه شعرة فاستحب (ح) . . . ولا يتم هذا المسك من خلق ثلاث (ح) اشعرات من رأسه الحلق الا اذا مدر الخلق ولا حرم على المرأة ويستحب له تصبيره . . .

يلزمه صاع أو صوم يوم • هذا كلام صاحب التتمة وقال إمام الحرمين في توجيه إيجاب مدق الشعرة
هذا القول مشهور معتقد بأثر السلف وهو مرجوع إليه في مواضع من الشريعة فإن اليوم الواحد
من صوم رمضان يقابل بمد كما سبق في باب والله أعلم •

(فرع) في مذاهب العلماء * قد ذكرنا ان مذهبنا انه إذا حلق ثلاث شعرات فصاعدا لزمته الفدية بكمالها * وقال أبو حنيفة ان حلق ربيع رأسه لزمه الدم وان حلق دونه فلا شيء * وفي رواية فعليه صدقة والصدقة عنده صاع من أى طعام شاء الا البر فيكفيه منه نصف صاع * وقال أبو يوسف ان حلق النصف وجب عليه الدم وقال مالك ان حلق من رأسه ما أماط به عنه الاذى وجب الدم من غير اعتبار ثلاث شعرات * وعن احمد روايتان (أحدهما) كقولنا (والثانية) يجب بأربع شعرات * واحتج مالك بان ثلاث شعرات لا يحصل بها أماطة الاذى * واحتج أبو حنيفة بان الربيع يقوم مقام الجميع كما يقول وأيت زيدا وأتما رأى بعضه * واحتج أصحابنا بقوله تعالى (ولا تحلقوا رؤسكم) أي شعر رؤسكم وأشبه اسم جنس أقل ما يقع على ثلاث (والجواب) عن دليل مالك ان أماطة لاذى ليست شرطا لوجوب الفدية (والجواب) عن قول أبي حنيفة انها دعوى ليست مقبولة (أما) إذا حلق شعرة أو شعرتين فعليه الغمان هذا مذهبنا قل العبدري وبه قال أكثر الفقهاء وقل مجاهد لاشيء في شعرة وشعرتين وبه قال داود ودو احدى الروايتين عن عطاء وقال أحمد في الشعرة والشعرتين يجب قبضة من طعام وذكرنا قوله في ثلاث شعرات وقال داود للمحرم أن يأتي في إحرامه كل ما يجوز للحلال فعلة الا ما يص علي تحريمه فله الاغتسال ودهن لحيته وجسده اذا لم يكن الدهن مطيبا وله قلم أظفاره وحلق عاتيه وتنف إبطه الا أن يعزم على الاضحية فلا يأخذ من أظفاره ولا من شعره في العشر حتي يضحى قال والمرأة الاختضاب وللرجل المحرم شتم الريحان وأكل ما فيه زعفران فن فعل ما نهى عنه من إبط وطيب لم تجب الفدية عليه عند فعله لعدم الدليل على إيجاب ذلك

لما ذهبنا في العمل ترتيب الكتاب لم نظفر بالكشف الذي ننته فاحتمل التقديم
والتأخير واعرف ثلاثة أصول (أحدها) أن قول الشافعي رضي الله عنه اختلف في أن الحلق في وقته
هو لك أم لا فوجدنا قولين أنه ليس بذلك وإنما هو استباحة محظور لأن كل ما لو فعله قبل
وقته لم يهتبه مذبذبة وذاعبه في وقته كان استباحة كالطيب واللبس وهذا لأنه يريد أن يتحلل فيتناول
بعض ما حضر عليه كالتحطيب (وصحبه) وله قل مالك وأبو حنيفة وأحمد رحمهم الله أنه نسك مثاب
فيه ما روى أنه صلى الله عليه وسلم قال إذا رميتم وحلقتم حل لكم كل شيء إلا الذباء «(١)

(۱) (حدیث) روای از، صلی الله علیه وسلم قال إذا رمیت وحلقتم حل لكم كل شيء إلا
- ع. ح. و. - داود وادار قضي والبیہقی من حدیث الحاج بن ارطاة عن ای بکر بن محمد

هكذا حكاه عنه العبدري (أما) إذا حلق المحرم شعر بدنه قصد ذكرنا أن مذهبنا وجوب الفدية كحلق شعر الرأس وعن مالك روايتان (أحدهما) عليه الفدية (والثانية) لا فدية وبه قال داود ولا تجب الفدية إلا بشعر رأسه دليلنا أنه محرم ترفه بأخذه شعرة من غير الجاء فلزمه الفداء كشعر رأسه وفيه احتراز من شعر نبت في العين *

علق الحل بالخلق كما علقه بالرمي وأيضا فإن الخلق أفضل من التقصير لما سيأتي والتفصيل إنما يقع في العبادات دون المباحات والقولان جاريان في العمرة ووقته في العمرة يدخل بالفراغ من السعي فعلى القول الأصح هو من أعمال النسكين وليس هو بمثابة الرمي والمبيت بل هو معدود من الأركان ولهذا لا يجبر بالدم ولا تقام الفدية مقامه حتى لو كانت برأسه علة لا يتأتى معها التعرض للشعر

ابن عمرو بن حزم عن عمرة عن عائشة مرفوعا إذا رميتم وحلقتن فقد حل لكم الطيب والثياب وكل شيء إلا النساء لفظ أحمد ولا يروى داود إذا رمي أحدكم جمرة العقبة فقد جل له كل شيء إلا النساء وفي رواية للدارقطني إذا رميتم وحلقتن قد حل لكم كل شيء إلا النساء ومداره على الخجاج وهو ضعيف ومدلس وقال البيهقي أنه من تخليطاته . قال البيهقي وقد روى هذا في حديث لا بأس به مع حكم آخر لا أعلم أحدا من الفقهاء قال به وأشار بذلك إلى ما رواه أبو داود والحاكم والبيهقي من طريق محمد بن اسحق حدثني أبو عبيدة بن عبد الله بن زمعة عن أبيه عن أمه زينب عن أم سلمة قالت كانت الليلة التي بدور إلى فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم مساء ليلة النحر فكان رسول الله صلى الله عليه وسلم عندي فدخل على وهب بن زمة ورجل من بني أمية متقمصين فقالا له انضما فقالا لا قال فانزعا قميصكما فنزعا فقال وهب لم يارسول الله فقال هذا يوم رخص فيه لكم إذا رميتم الجمرات ونحرتم الهدى إن كان لكم فقد حللتن من كل شيء حرمتن منه إلا النساء حتى تطوفوا بالبيت فإذا أمسيتن ولم تفيضوا صرتم حراما كما كنتم أول مرة حتى تفيضوا بالبيت قال البيهقي لا أعلم أحدا من الفقهاء قال بهذا الحديث وذكر ابن حزم أنه مذهب عروة بن الزبير . وروى أبو داود وحسن والنسائي وابن ماجه من حديث الحسن العرني عن ابن عباس إذا رميتن الجمرات فقد حل لكم كل شيء إلا النساء فقال رجل يا ابن عباس والطيب فقال أما أنا فقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يضمخ رأسه بالطيب وللنسائي من طريق سالم عن ابن عمر قال إذا رمي وحلقتن حل لكم كل شيء . لا النساء والطيب قال سالم وكانت عائشة تقول حل لكم كل شيء إلا النساء أما عذبت رسول الله صلى الله عليه وسلم . وروى الحاكم من حديث ابن الزبير أنه قال من سمة الحج أن يصلي صلاة يوم السبت والعصر والمغرب والعشاء إلا آخره والصبح ثم يمدوا في عرفة فيتمون حيث يقفون ثم يذبحون ثم يمشون إلى مكة فخطب الناس ثم صلى الظهر والعصر جميعا ثم وقف بمرفق جنتي تقيب شمس . فيفيض ويصلي بالمزدلفة أو حيث قضى الله له ثم يقف بجميع حتى إذا سئلوا دفع فيمن ضيع شمس . وروى ابن حزم الكبري حل لكم كل شيء حرم عليه أي النساء والطيب حتى يزور البيت .

(فرع) قد ذكرنا أن مذهبنا أن فدية الحلق على التخيير بين شاة وصوم ثلاثة أيام والحلقة ثلاثة أصبع استساكين كل مسكين نصف صاع وسواء حلقه لأذى أو غيره. وقال أبو حنيفة إن حلقه أضر فهو مخير كما قلنا وإن حلقه لغير عذر تعينت الفدية بالدم * دليلنا أن كل كفارة لا يثبت فيها التخيير إذا كان سببها مباحا ثبت وإن كان حراما ككفارة اليمين والقتل وجزاء الصيد واحتجوا بقوله تعالى (أو به أذى من رأسه ففدية من صيام أو صدقة أو نسك) فأثبت التخيير عند العذر من الأذى فدل على أنه لا تخيير مع عدمه (وأجاب) صحابنا بأن هذا تمسك بدليل الخطاب وهم لا يقولون به ونحن نقول به إلا أن السببية مقدمة عليه (أما) الأظفار فلها حكم الشعر في كل ما ذكرنا فيحرم على المحرم أزالها وتحب الفدية بها وثلاثة أظفار كشلاث شعرات وظفر كشعرة وبه قال أحمد وقال أبو حنيفة إن قلم أظفار يد أو رجل بكاملها لزمه الفدية الكاملة وإن قلم من كل يد أو رجل أربعة أظفار فما دونها لزمته صدقة * وقال محمد بن الحسن إن قلم خمسة أظفار لزمه الدم سواء من يد أو يدين * وقال مالك حكم الأظفار حكم الشعر يتعلق الدم بما يميظ الأذى * وقال داود يجوز للمحرم إزالة الأظفار كلها ولا فدية عليه وقد سبق بيان مذهبه قريبا * دليلنا أنه كالشعر في الترفه فكان له حكمه والله أعلم * قال المصنف رحمه الله *

(وإن تطيب أو لبس الخيط في شيء من بدنه أو غطى رأسه أو شيئا منه أو دهن رأسه أو لحيته وجب عليه ما يجب في حلق الشعر لأنه ترفه وزينة فو كالخلق وإن تطيب أو لبس وجبت لكل واحد منها كفارة لأنها جسدان مختلفان وإن لبس ومس طيبا وجب كفارة واحدة لأن الطيب تابع للثوب فدخل في ضامه وإن لبس ثم لبس أو تطيب ثم تطيب في أوقات متفرقة ففيه قولان (أحدهما) تتداخل لأحدهما واحد فأشبه إذا كانت في وقت واحد (والثاني) لا تتداخل لأنها في أوقات متعددة فكان لكل وقت من ذلك حكم نفسه * وإن حلق ثلاث شعرات في ثلاثة أوقات فهي علي

... لا يمكن ولا يمتدي ويخف ما ذكره يمكن على رأسه شعر لا يؤمر به خلق بعد البتات لأن ... شعر يستعمل لأحد أمهيه وذاته يكن شعر لا يؤمر بهذا ... ولو جامع المعتمر بعد ... من ... ق مسدت سرته وقوع جمعه قبل التحلل والنساء لا يؤمرن بالخلق لما روى أنه ... ليس على ... حلق وإنما يقصرن (١) * والمستهحب لمن في التقصير أن يأخذ من طرف ... مدرأه من جميع أطرافه وللرجال أيضا إقامة التقصير مقام الحلق لما روى عن جابر رضي الله

... (١) ... ليس على النساء حلق وإما يقصرن. أبو داود والدارقطني والطبراني من حديث ... حسن وهو الأوحى في المال والبحارى في التاريخ وأغله ابن القطان ورد

القولين ان قلنا تتداخل لزمه دم وان قلنا لا تتداخل وجب لكل شعرة مد * وان حلق تسع شعرات في ثلاثة أوقات فعلى القولين ان قلنا لا تتداخل لزمه ثلاثة دماء وان قلنا تتداخل لزمه دم واحد *

(الشرح) فيه مسائل (احداها) اذا تطيب في بدنه أو توبه أو لبس المحيط في بدنه أو غطى رأسه أو شيأ منه أو دهن رأسه أو لحيته أو باشر فيأدون الفرج بشهوة لزمه الفدية بلاخلاف عندنا سواء طيب عضوا كاملاً أو بعضه وسواء استدام اللبس يوماً أو ساعة أو لحظة وسواء ستر الرأس ساعة أو لحظة فتجب الفدية في كل ذلك بلاخلاف عندنا وفي هذه الفدية ثلاث طرق (أصحها) وبه قطع المصنف والا كثرون أنها كفدية الحلق فيتخير بين شاة وصوه ثلاثة أيام وإطعام ثلاثة أصم كالمسبق (والثاني) ذكره أبو علي الطبري في الايضاح وآخرون من العراقيين فيه قولان (أحدهما) أنه كالمستمتع فيلزمه الهدى فان لم يجده لزمه صوم عشرة أيام كالمسبق (والثاني) يلزمه

عنه « أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر أصحابه أن يحلقوا أو يقصروا » (١) والافضل لهم الحلق لما روي أنه صلى الله عليه وسلم قال « رحم الله المحلقين قیل والمقصرين يارسول الله قل رحم الله المحلقين قیل والمقصرين قال رحم الله المحلقين قیل والمقصرين قل والمقصرين » (٢) وكل واحد من الحلق والانتصير يختص بشعر الرأس ولا يحصل النسك بحلق شعر آخر أو تقصيره وان استوى الكل في وجوب الفدية اذا أخذ قبل الوقت لان الامر ورد في شعر الرأس واذا حلق فلم يستحب أن يبدأ بالشق الايمن ثم لايسرون

(١) « حديث » جابر انه صلى الله عليه وسلم امر اصحابه ان يحلقوا ويقصروا: هذا اللفظ لم أراه لكن في البحارى عن جابر أحلوا من احرامكم بطواف بالبيت و بن الصفا والمروة وقصروا * (٢) « (حديث) * رحم الله المحلقين الحديث متفق عليه من حديث ابن عمر ومن حديث ابي هريرة ومسلم عن أم الحصين ولاحمد عن أبي سعيد *

« قوله » واذا حلق فلم يستحب أن يبدأ بالشق الايمن ثم لايسرون يكون مستقبل القبلة وان يكبر بعد الفراع وان يدفن شعره انتهى. أما البداءة في الصحيحين عن أس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم أتى جمة العقبة فرماها ثم أتى منزله بنى ونحر ثم قل للحلاق خذ وأشار إلى جابه الايمن فلما فرغ منه قسم شعره بين من يليه ثم أشار إلى الحلاق ثاق الايسر الحديث (وأما استقبال القبلة فلم أراه في هذا المقام صريحاً وقد استأس له مضموم حديث ابن عباس مرفوعاً خير المجالس ما استقبات القبلة أخرجه أبو داود وهو ضعيف (وأما) التكبير بعد الفراع فلم أراه ايضاً وأما دفن الشعر فقد سبق في الحائز وليس الر هي أخذ من قصة أبي حنيفة عن الحدام ففيها انه امره ان يتوجه قبل القبلة وأمره ان يكبر وامره ان يدفن وجهه مشهوراً. أخرجه ابن الخوزي في مثير العزم الساكن بإسناده الى وكيع عنه *

الهدى فان لم يجده قومه درهم والمدراهم طعاما ثم يصوم عن كل مديوما (والطريق الثالث) فيه أربع أوجه (أصحها) أنه كالحلق لا شترا كهما في الترفه (والثاني) أناخير بين شاة وبين قوميها ويخرج قيمتها طعاما أو يصوم عن كل مديوما (والثالث) تجب شاة فان عجز عنها لزمه الطعام بقيمتها (والرابع) كالمتنع كالمسقى (المسألة الثانية) اذا تطيب ولبس في مجلس قبل أن يكفر عن الاول منهما أو فعلهما معا ففيه ثلاثة أوجه مشهورة في كتب العراقيين وغيرهم (أصحها) باتفاق الاصحاب تجب فديتان لما ذكره المصنف قال القاضي أبو الطيب هذا قول أكثر أصحابنا قال الماوردي هو مذهب الشافعي ومنصوصه (والثاني) تجب فدية واحدة وهو قول أبي علي بن أبي هريرة لانهما استمتع فتداخلا كلا لابس قيصا وعمامة (والثالث) وهو قول أبي سعيد الاصطخري ان اتحد سببهما بأن أصابته شجة واحتاج في مداواتها الى طيب وسترها لزمه فدية واحدة وان لم يتحد السبب ففديتان والمذهب الاول قول أصحابنا وما قال أبو علي وأبو سعيد غلط ومنقضى بالحلق والقلم (الثالثة) اذا لبس ثوبا مطيبا أو طلي رأسه بطيب ثم نحيث يغطي بعضه بعضا فطريقان (المذهب) وجوب فدية واحدة وبه قطع المصنف والخمور ونص عليه الشافعي (والثاني) نقله صاحب البيان (ان قلنا) بقول ابن أبي هريرة السابق في المسألة الثانية ان الطيب واللباس جنس لزمه فدية (وان قلنا) بالمذهب أهما جنسان فوجبان (أصحهما) فدية لانه تابع (والثاني) فديتان (الرابعة) اذا لبس ثم لبس أو تطيب ثم تطيب أو قبل امرأة ثم قبلها من كان في مجلس واحد ولم يكفر عن الاول بأن لبس قيصا ثم سراويل ثم عمامة أو كرر واحدا منها في المجلس مرات أو تطيب بمسك ثم زعفران ثم كافور أو كرر

يكون مستقبلا القبلة وأن يكبر بعد الفراغ أن يدفن شعره والافضل ان حلق أن يخلق جميع رأسه وان قصر فن يقصر الجميع (١) وأقل ما يحزى، حلق ثلاث شعرات أو تقصيرها وفيها تكميل الفدية في الحلق المحذور * وسأى تكميل الفدية في الشعرة الواحدة رضى بعيد وهو عائد في حصول النسيك بحلقها ووحق ثلاث شعرات في دفعات أو أحدهن شعره شيئا أو دثايبا فخذ منها شيئا وعادة أو أخذ فان كذا الفدية لم يكن محظورا * المستحب به * ولا فرق اذا قصر بين أن يكون المأخوذ مما يحاذي الرأس أو من المسترسل وفي وجه لا يقتضي الأخذ من المسترسل اعتبارا بالمسح * وقال أبو حنيفة رحمه الله لأقل من حلق ربع الرأس * وقاله الكلابي حلق الاكثر ولا يتعين للحلق والتقصير آلة بل حكم التنف والاحراق والازالة بالموسى والمودة والتقصير واحد * ومن لا شعر على رأسه يستحب له امرار الموسى على الرأس تشبه الحاقين * قل الشافعي رضى الله عنه ولو أخذ من شاربه أو شعر لحيته شيئا كان أحب إلى

(١) قوله * والافضل حلق جميع الرأس تاسيا بأبي صلى الله عليه وسلم. يؤخذ من حديث أنس المذكور *

أحدهما في المجلس مرات أو قبل امرأة ثم أخرى ثم أخرى أو كرر قبلة امرأة واحدة وفعل هذا كله في مجلس قبل أن يكفر لزمه كفارة واحدة سواء طال زمنه في معالجة ابس القبيص والسراويل وام العمامة واستعمال الطيب ومحاولة المرأة في القبلة ونحو ذلك أو قصر فيكفر كفارة واحدة مطلقا بشرط أن يكون الفعل متواليا لانه كالفعل الواحد (أما) إذا كفر عن الاول قبل فعل الثاني فيلزمه لثاني كفارة أخرى بلا خلاف لان الاول استقر حكمه بالتكفير كما لو زنا فحدث زنا فانه يحد ثانيا وان فعل ذلك في مجلس أو في مجاميع ونحو ذلك زمان طويل من غير توالي الافعال نظرت فان فعل الثاني بعد التكفير عن الاول لزمه لثاني كفارة أخرى بلا خلاف لان الاول استقر حكمه بالتكفير وان فعل الثاني قبل التكفير عن الاول كان السبب واحدا بأن ابس في المراتين او المرات للبرد او للحرج او تطيب لمرض واحد مرات فتقولان مشهوران ذكرهما المصنف دليلهما (الاصح) الجديد لا تتداخل فيجب لكل مرة فدية (والقديم) تتداخل ويكفي فدية عن الجميع ولو كان مائة مرة وان تكرر الفعل بسببين او اسباب مختلفة بأن ابس بكرة للبرد وعشية للحرج ونحو ذلك فطريقان حكاهما الشيخ ابو حامد والاصحاب (أحدهما) تجب فديتان قطعا وبجعل اختلاف السبب كالختلاف الجنس (والثاني) وهو المذهب وبقطع كثيرين فيه قولان كما لو أتى بـ

لثلاثين من أخذ الشعر * وعند أبي حنيفة رحمه الله يجب امرار الموسي على الرأس * لما نال العبادة إذا تعلق بجزء من البدن سقطت بفواته كغسل الأعضاء في الوضوء * وجميع ما ذكرنا فيما إذا لم يلتزمه الخلق أما إذا التزمه فذكر الخلق في وقته تعين ولم يقيم التقصير مقامه ولا المتف ولا الاحراق وفي استئصال الشعر بالمقص وامرار الموسي من غير استئصال تردد للامام والظاهر المنع لغوات اسم الخلق * ولونذر استيعاب الرأس بالخلق ففيه تردد عن افعال ولها اخوات تذكر في الذور ولو بد رأسه في الاحرام فهو هو كما نذر لان ذلك لا يفعله لا العزم على احق فيه قولان (الجديد) لا وهما كالتعويض في ر القليل والاشعار هل ينزل منزلة قوله جمعهم ضحية والله أعلم * (والاصل الثاني) ان نحر الحاج يوم الاحد إلى ان يعود إلى بني أربعة على ما سلفا ذكره رمى بحجر العقبة ونذح والخلق والتقصير والطواف وهذا الطواف يسمى طواف الركن لانه لا بد منه في حصول الحج ولا حتى طواف الافضة لانيان به عقيب لافضة من مني وطواف الزيارة لانهم يترون من منى زائرين للبيت ويهودون في الخاء وربما سمي طواف الصدر أيضا (ولاشهر) ان طواف الصدر هو طواف لوداي وتبريز في الاعمال

(١) (حديث) أن رسول الله صلى الله عليه وسلم اول مقدمه منى رمى بحجر العقبة ثم ذبح ثم حلق ثم طاف بالافضة. هو في حديث جابر الطائوس - روى عنه احق فهو في اتفاق عليه عن أنس *

السبب لان الشافعي رحمه الله لم يعتبر اختلاف السبب وانما اعتبر اختلاف الجنس * قال أصحابنا الخراسانيون ومن تابعهم حيث قلنا يكفيه للجميع فدية واحدة فارتكب محظوراً وخرج الفدية ونوى باخراجها التفكير عما فعله وما سيفعله من جنسه ففيه خلاف مبنى على جواز تقديم التكفير على الحث المحظور ان منعناه فلا أثر لهذه البتة فيقع التكفير عن الاول فقط ويجب التفكير ثالثاً عن الثاني وان جوزهناه فوجهان (أحدهما) ان الفدية كاللعمارة في جواز التقديم فلا يلزمه للثاني شيء. (والثاني) لا يميزه عن الثاني مطلقاً لأنه لم يوجد سبب اثنان ولا شيء منه بخلاف كفارة اليمين وهي أحد السببين (الخامسة) اذا حلق شعر رأسه كله فان كان في وقت واحد لزمه فدية واحدة وان طال الزمان في فعله كما قلنا في اللبس وكما لو حلف لا يأكل في اليوم الا مرة واحدة فوضع الطعام وجعل يأكل اكلة اكلة من بكرة الى العصر فانه لا يحنث وان كان ذلك في أمكنة أو في مكان واحد في أوقات متفرقة فطريقان (أصحهما) وبه قطع الشيخ أبو حامد وآخرون تعدد الفدية فيفرد كل مرة بحكم فان كانت كل مرة ثلاث شعرات فصاعداً وجب لكل مرة فدية وهي شاة أو صوم ثلاثة أيام أو اطعام ثلاثة اصم ستة مساكين وان كانت شعرة أو شعرتين ففيها الاقوال السابقة (الاصح) في كل شعرة مد (والثاني) درهم (والثالث) ثلث دم (والرابع) دم كامل (والطريق الثاني) وبه قطع المصنف وشيخه أبو الطيب ومن وافقهما انه على القولين السابقين في المسألة الرابعة فيمن كرر لبساً أو تطيباً (ان قلنا) بالقول القديم وهو التداخل لزمه دم ويصير كأنه فعل الجميع في مجلس متوالي (وان قلنا) لا تداخل لزمه ثلاثة دماء (أما) إذا حلق ثلاث شعرات في ثلاثة أمكنة أو ثلاثة أزمنة متفرقة ففيه الطريقان (أصحهما) طريق أبي حامد وموافقيه انه يفرد كل شعرة بحكمها وفيها الاقوال

الاربعة على النسق المذكور مسنون وائس بواجب (أما) انه مسنون فلان النبي صلى الله عليه وسلم كذلك فعربا * (وأما) انه ايس بواجب فلما روى عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما قال «وقف رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع بمنى للباس يسأله فجاه رجل فقال يا رسول الله اني حلفت قبل ان ارمي قبل ارم ولا حرج واتاه آخر فقال اني أفضت إلى البيت قبل ان ارمي فقال ارم ولا حرج واتاه آخر وقال اني ذبحت قبل ان ارمي فقال ارم ولا حرج فما سئل عن شيء قدم أو أخر لا قال اقدم ولا أخر (١) فترك المبيت بمزدلفة وأفاض الى مكة وطاف قبل ان يرمي ويحلق او ذبح قبل ان يرمي ويحلق او ذبح قبل ان يرمي فلا بأس ولا فدية ولو حلق قبل ان يرمي وقبل ان

(١) * (حديث) * عبد الله بن عمرو وقف رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع بمنى يسأله فجاه رجل فقال يا رسول الله اني حلفت قبل ان ارمي. الحديث متفق عليه من حديثه ومن حديث بن عباس نحوه *

السابقة (أصحابها) في كل شعرة مد فيجب ثلاثة امداد (والثاني) درهم فيجب ثلاثة دراهم (والثالث) ثلث دم فيجب دم كامل وعلى القول الرابع الذي حكاه صاحب التقریب انه يجب في الشعرة دم كامل يجب هنا ثلاثة دماء (والطريق الثاني) طريق المصنف وشيخه (ان قلنا) بالتداخل وجب دم والا ففیه الاقوال الاربعة واقتصر المصنف منها على الاصح وهو وجوب ثلاثة امداد ولا بد من جريان باقي الاحوال وقد صرح به الاصحاب والله اعلم * (أما) اذا أخذ ثلاث شعرات في وقت واحد من ثلاثة مواضع من بدنه فطريقان (الصحيح) الذي قطع به الاصحاب في معظم الطرق انه كما لو اخذها من موضع واحد فيلزمه دم وهو غير بين شاة وصوم ثلاثة أيام وثلاثة أصم (والطريق الثاني) فيه وجهان (احدهما) هذا (والثاني) انه كما لو أزالها في ثلاثة اوقات فيكون على الخلاف السابق وهذا الطريق حكاه الفوراني في الابانة ونقله عنه امام الحرمين وصاحب العدة وصاحب البيان واتفقوا على تضعيف الوجه الثاني والله اعلم * قال اصحابنا وأخذ الاظفار في مجالس كأخذ الشعرات في مجلس فيجىء فيه ماسبق والله أعلم *

يطوف فان جعلنا الحلق نسكا فلا بأس وان جعلناه استباحة محظور فعليه الفدية لوقوع احلق قبل التحلل * وروى القاضي ابن كنج ان ابا اسحاق وابن القطان رحمهم الله الزماه الفدية ان جعلنا الحلق نسكا والحديث حجة عليهما ومؤيد للقول الاصح وهو ان احلق نسك * وعن ماث وابي حنيفة واحمد رحمهم الله ان الترتيب بينها واجب ولو تركه فعليه دم على تفصيل يذكرونه (والله اعلم ما تقدم * من قطع الحاج التلبية إذا اخذ في الرمي مصور فيما اذ جرى على الترتيب المستنون فن دنا به ف او بالحق ان جوزناه فيقطع التلبية حينئذ نظر آلى انه اخذ في اسباب التحلل وكذلك قول المعتز يقطع التلبية اذا افتتح الطواف (والاصل اثبات) ان المستحب ان يرمى مدحه مع شمس ثم يأتى بباقي الاعمال فيقع الطواف في ضحوة البهار ويدخل وقتها جميعا بتصاف ليلة الاحد ومدة - حمد وعن ابي حنيفة ومالك ان شيئا منها لا يجوز قبل صبح الفجر * - ما روى ان - صلى الله عليه وسلم * امرام سلة ليلة النحر فرمت جرة العقبة قبل الفجر ثم مضت ثم وضت وكان ذلك وهما من رسول الله صلى الله عليه وسلم * (١) متى يخرج وقتها (أما) الرمي فيمتد وقته الى غروب شمس يوم النحر وعلى عند تلك الليلة فيه وجهان (الصحيح) لا (وأما) ليدبح فهدى لا يختص بزمار - كن يختص بالحرم بخلاف الضحايا تختص بنعيد وأيام التشريق ولا تختص حرمة (وأما) احق وسوف في يتأقت آخرهما نسكن لا ينبغي ان يخرج من مكة حتى يطوف فان طاف للوداع وخرج يقع عن ردة

(١) * (حديث) * صلى الله عليه وسلم أمر أن يسلمة ليلة - حجر فرمت حمرة - من - حجر

خلاف سنو ضعه قريبا ان شاء الله تعالى * واتفق اصحابنا على ان الكفارة لتعدد حجة التحريم
إذا اتحد الفعل كما سبق بيانه في محرم قتل صيداً حرمياً وأكله فهذه ثلاثة أسباب للتحريم وهي
الحرم والاحرام والاكل وإنما يلزمه جزاء واحد ولو باشر امرأته مباشرة توجب شاة لو امردت
ثم جامعها فثلاثة اوجه (اصحها) تكفيه البدنة عنهما كما لو كانت اجنبية فإنه يكفيه الحد ولا يعبر
المباشرة (والثاني) تجب بدنة وشاة ولا يدخل احدهما في الآخر لاختلافهما واختلاف واجبهما
(والثالث) ان قصد بالمباشرة الشروع في الجماع فبدنة والافشاة وبدنة (والرابع) ان طال الفصل
فشاة وبدنة وإلا فبدنة والله اعلم *

(فرع) في مذاهب العلماء قد ذكرنا ان مذهبنا ان المحرم اذا ايس مخيطا او تطيب لزمته الغدبة سواء ايس يوما ولحظة وسواء طيب عضوا كاملا أو بعضه وبه قول احمد ووافقنا ايضا

[illegible]

• تلك الا أنه يشترط الانتفاع باللبس قال حتي لو خالعه في الحال ولم ينتفع بلبسه فلا فدية • وقال ابو حنيفة ان لبس يوما كاملا و ليلة كاملة لزمه فدية كاملة وان لبس دون ذلك لزمه صدقة قال وان غطى ربه رأسه لزمه فدية كاملة وان لبس دون ذلك لزمه صدقة قال وان طيب عضوا كاملا لزمه الفدية وان طيب بعضه لزمه صدقة والصدقة عنده اطعام مسكين صاعا من أى طعام الا البر فيكفيه منه نصف صاع وان كان زبيبا فعنه روايتان (احداهما) صاع (والثانية) نصف صاع • وعن أبي يوسف روايتان (احداهما) كقول أبي حنيفة (والثانية) ان الاعتبار بلبس أكثر اليوم وأكثر الليلة وعن محمد بن الحسن نحوه والله أعلم • قل أبو حنيفة وأبو يوسف ولو حلق رأسه في مجلس لزمه فدية وان حلقه في مجلس لزمه لكل مرة فدية سواء فدى عن الاول أم لا والله أعلم •
قل المصنف رحمه الله •

(وإن وطئ في العمرة أو في الحج قبل التحلل الاول فقد فسد نسكه ويجب عليه أن يمضي في فاسده ثم يقضي لما روى عن عمر وعلي وابن عمر وابن عباس وعبد الله بن عمرو بن العاص وأبي هريرة رضي الله عنهم أنهم أوجبوا ذلك وهل يجب اقتصاء علي الفور أم لا فيه وجهان (أحدهما) أنه على أمور وهو ظاهر النص لما روى عن عمر وعلي وابن عمر وابن عباس وعبد الله بن عمرو بن العاص وأبي هريرة أنهم قالوا يقضي من قابل (والثاني) أنه علي التراخي لان الاداء علي التراخي فكذلك اقتصاء وهذا لا يصح لان اقتصاء بدل عما أفسده والاداء وجب علي الفور فوجب أن يكون اقتصاء مثله ويجب الاحرام في اقتصاء من حيث أحرم في الاداء لانه قد تعين ذلك بالدخول فيه فاذا أفسده وجب قصاؤه كحج التطوع فنسلك طريقا آخر لزمه أن يحرم من مقدار مسافة الاحرام في الاداء وان كان قد فسد فقصاه لا مراد حر لان الافراد أفضل من القران ولا يسقط عنه دم القران لان ذلك دم وحسبه ولا يسقط عنه لا مساد كدم الطيب وفي نفقة المرأة في اقتصاء وجهان (أحدهما) في مالها كنفقة الاداء (والثاني) نجس عي زوجها لأنها غرامة تتعاق بلوطي • فكانت علي الزوج كالكفارة وفي نسائه مدي تغسل به وجهان (أحدهما) يجب علي الزوج لما ذكرناه (والثاني) يجب عليها لان غسل شب للصلاة فكان ممن مائه عيبها وهو يجب عليها أن يمترق في موضع الوطئ فيه وجهان

بواحد منه (أما) الاول فلا خراجهم لوقوف عنها • (وأما) الثاني فلا دخلهم انزعى فيها مع أن التحلل لا يوقف عليه ولا علي مدله علي رأى وعلي كل حال فطلاق اسم السبب علي كل واحد من أسباب التحلل ليس عني معنى استئلاله بل هو كقوله لما التمين والحنث سببا الكفارة والنصاب والحوال • فلهذا المصل الثاني انما يحل به تحلل الاول ولا خلاف في أن الوطئ لا يحل ما لم يوجد • لا تحل به في يده تتسريق ويحل اللبس والقلم وسترائير واداق اذ لم

(أحدهما) يجب لما روى عن عمر وعلي وابن عباس رضي الله عنهم انهم قالوا يقتربان ولان اجتماعهما في ذلك المكان يدعو الى الوطء فمنع منه (والثاني) لا يجب وهو ظاهر النص كما لا يجب في سائر الطريق ويجب عليه بدنة لما روى عن علي رضي الله عنه انه قال علي كل واحد منهما بدنة فان لم يجد فعليه بقرة لان البقرة كالبدنة لانها تجزى في الاضحية عن سبعة فان لم يجد لزمه سبع من الغنم فان لم يجد قوم البدنة دراهم والدراهم طعاما وتصدق به فان لم يجد الطعام صام عن كل مد يوما وقال أبو اسحق فيه قول آخر انه يتخير بين هذه الاشياء الثلاثة قياسا على فدية الاذى *

(الشرح) الوجه ان أقدم الآثار الواردة في الفصل عن يزيد ابن نعيم الاسلمي التابعي أن رجلا من جذام جامع امرأته وهما محرمان فسأل الرجل رسول الله صلى الله عليه وسلم « فقال لهما اقضيا نسككما واهديا هديا ثم ارجعا حتى إذا جئتما المكان الذي أصبتما فيه ما أصبتما ففرقا ولا يرى

نجمه نسكا بالتحلل الاول روى انه صلى الله عليه وسلم قل « اذا رميتم وحلقتم فقد حل لكم الطيب واللباس وكل شيء الا النساء » (١) وفي عقد النكاح والمباشرة فيما دون الفرج كالتقبلة والملازمة وقتل الصيد قولان (أحدهما) أنهم أحل (أما) في غير الصيد فلأنهما محظوران الاحرام لا يفسدانه فشبها الحاق والتيم (وأما) في الصيد فلأنه لم يستثن في الخبر المذكور الا النساء . (والثاني) لا يحل (أما) في غير الصيد فلهذا علقها بالنساء وقد روينا أنه عليه السلام قال « الا النساء » * (وأما) في الصيد لم يقله تعالى . (لا تقتلوا الصيد وأنتم حرم) . والاحرام يقي ثم اتفقوا في مسألة الصيد على أن قول الحل أصبح واختلفوا في النكاح والمباشرة فذكر صاحب التهذيب وطائفة أن الأصح فيها الحل وقال آخرون بل الأصح المنع ومنه ما عودى وصاحب التهذيب وهؤلاء أكثر عددا وقولهم أوفق لظاهر النص في المختصر وفي التطيب شريمان (شهرهما) أنه على القولين وهذا ما أورده في الكتاب (والثاني) التقطع بالخن وسواء ثبتنا خلافه أو ثبته فنذهب أنه يحل بل يستحب أنه يتطيب خلاله بين التحللين قلت عائشة رضي الله عنها « ضمت رسول الله صلى الله عليه وسلم لأحرامه قبل أن يحرّم وحله قبل أن يطوف ببيت » (٢) هذا نمرح سائل مصل على الاختصار * (وأما) لفظ الكتاب فقوله يخص أحدكم بطواف الزيارة والآخر برمي جواب علي قوما ان

(١) * (حديث) * اذا رميتم وحلقتم فقد حل لكم الطيب واللباس وكل شيء الا النساء تقدم

(٢) * (حديث) * عائشة ضمت رسول الله صلى الله عليه وسلم لأحرامه قبل أن يحرّم وحله قبل أن يطوف

بالبيت: متفق عليه وقد تقدم *

واحد منكما صاحبه وعليكما حبة أخرى فتقبلان حتى إذا كنتما بدمكان الذي أصبتما فيه ما أصبتما فاحرما وأتما نسككما واهديا» رواه البيهقي وقال هذا منقطع» وفي الموطأ قال مالك «انه يغني أن عمر ابن الخطاب وعلى بن أبي طالب وأبا هريرة رضي الله عنهم سئلوا عن رجل أصاب أهله وهو محرم بالخج فقالوا «ينفدان فوجدهما حتى يقضيا حجتهما عليهما الحج من قال والهدى وقل على فاذا أهلا بالحج من قابل تفرقا حتى يقضيا حجتهما» وهذا أيضا منقطع وعن عطاء ان عمر بن الخطاب قال في محرم أصاب امرأته يعني وهي محرمة «نقال يقضيان حجتهما وعليهما الحج من قابل» رواه البيهقي وهو أيضا منقطع فان عطاء لم يدرك عمر وإنما ولد نطاء في آخر خلافة عثمان وعن ابن عباس «انه سئل عن رجل وقع على أهله وهي بمضي قبل أن يقضى وأمره ان ينحر بدنة» رواه مالك في الموطأ بسناد صحيح وعن ابن عباس أيضا في رجل وقع على امرأته وهو محرم قال «اقضيا نسككما وارجعا إلى بلدكما فاذا كان عام قال فخرجا حاجين فاذا أحرمتما فتفرقا ولا تلتقيا حتى تقضيا نسككما واهديا» رواه البيهقي بسناد صحيح وفي رواية «ثم أهلا من حيث أهلا أول مرة» وعن

الحلق ليس بنسك» ثم فرغ من بعد على القول الآخر حيث قال وان جعلنا الحلق نسكا صارت الاسباب ثلاثة غير انه أدخل بينهما القول فيما يحل بين التحللين ولو لم يخل بينهما شيئا لكان أحسن» ثم لا يخفى ان المراد من قوله بالرمي رمي جرة العقبة يوم العيد ويجوز اعلامه بالواو للوجه المنسوب الي الاصطخرى (وقوله) فلا بأس مرقوم بالميم والحاء والالف (وقوله) الا يثنين للوجه المروي عن أبي اسحق (وقوله) ويدخل وقت التحال بانتصاف ليلة النحر شبهه ما مر أن أسباب التحلل إنما يدخل وقتها عند انتصاف ليلة النحر لكن اللفظ يفترق إلى تأويل لان وقت التحال لا يدخل بمجرد انتصافها بل لابد مع ذلك من زمان يسع الاتيان بسباب التحلل ليترب عليها ثم قوله بانتصاف ليلة النحر معلوم بالحاء والميم ما تقدم (وقوله) ولا خلاف في أنه مستحب . يلزم بالنذر ليس صافيا عن الاشكال لان اتوجه به الذي مر يقتضي كونه من المباحات على قولنا انه ليس بنسك وقد ذكر غيره انه إنما يلزم بالنذر على قولنا انه نسك (وقوله) فيستحب أمر الزواني . ولم يخاف (وقوله) ولا يتم هذا النسك الي آخره الواو ولا همزة الحاء والمد لانه لا يخافان في عدم الاكتفاء اقل من ثلاث بل لا يكتفيان بالثلاث أيضا والله أعلم .

عمرو بن شعيب عن أبيه أن رجلا أتى عبد الله بن عمرو وأمامه يسأله عن محرم وقع بامرأته أشار إلى عبد الله بن عمرو فقال اذهب إلى ذلك فسله قل شعيب فلم يزم الرجل فذهب معه فذال ابن عمر فقال بطل ححك فقال الرجل فما أصع قل اخرج مع الناس واصنع ما يصنعون فإذا أدركت قابل فحج واحد فرجع إلى عبد الله بن عمرو وأمامه فأخبره فقال اذهب إلى ابن عباس فسله قل شعيب فذهب معه إلى ابن عباس فسأله فقال له كما قال ابن عمر فرجع إلى عبد الله بن عمرو وأمامه فأخبره بما قل ابن عباس ثم قل ما تقول أنت فقال قولي مثل ما قلنا رواه البيهقي بإسناد صحيح ثم قال البيهقي هذا إسناد صحيح قال وفيه دليل على صحة سماع شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص من حده عبد الله بن عمرو وعن عكرمة أن رجلا قال لابن عباس أصبت أهلي فقال ابن عباس أما يحكمك هذا فقد بطل فحكما عاما قالوا ثم أهلا من حيث أهلا وما وعن وقعت عليها فها فلا ترك ولا تراها حتى ترميها لحرة واحد ناقة وتهد ناقة رواه البيهقي وعن ابن عباس «إذا جامع فعلى كل واحد منهما بدنة» رواه ابن خزيمة والبيهقي بإسناد صحيح وعنه «يحزى عنهما حزور» رواه ابن خزيمة والبيهقي بإسناد صحيح وعنه قول «ان كانت اعانتك على كل واحد منهما بدنة حساء جلاء وإن كانت لم تعاك فعليك ناقة حساء جلاء» رواه ابن خزيمة والبيهقي بإسناد صحيح (وأما) أماظ الفصل فقوله غرامة تتعاق بالوطء احتراز من نفقة في حجة الاداء والمراد بقوله ان نفقة الاداء في مال المرأة لرائد على نفقة الخضر هذا إذا سامرت معه كما سنوضحه قريبا ان شاء الله تعالى (وما) لاحكامه فقل الشامي والاصحاب رحمهم الله إذا وضي المحرم بالمح في الفرج عامدا عالما بتحريمه وبالاحرام قبل تحملي لاور فسد حجه سواء كان قبل

قال في فصل الثامن في الميت

في والميت بمزدلفة ليلة العيد وبني ثلاث يال مده سث وفي وجوبه قولان (من مده) انه واجب فيحبر بدمه (ح) وفي قد الدم قولان (أحدهما) دم واحد للحمية (والثاني) دم دمة ودم لليالي مكي

ميت أربع يال سث في أربع ليلة الحر بمزدلفة وإني يوم القشرق بني سكر ميت ليلة الذائفة منها يسر السك على الاطلاق بل في حق من لم يهر مة شفي من يوم القشرق على ما سيأتي في الفصل التاسع وعظ السكاب محمول عليه وان كان مطلقا وفي المذاهب ميت قولان حكاهما لامة عن قل شيخه وصاحب الترمذي (أخبرهم) ان ابن عمر كان يهر كونه مده ميت في مفعله

الوقوف بعرفات أو بعده وتفسد العمرة أيضا بالجماع قبل التحلل منها وليس لها التحلل واحد بخلاف الحج فان له تحللين كما هو مقرر في باب صفة الحج (فان قلنا) الحلق نسك فهو مما يقف التحلل عليه وإلا فلا قال الشافعي والاصحاب ويلزم من أفسد حجاً أو عمرة أن يمضي في فاسدهما وهو أن يتم ما كان يعمل له لولا الافساد * ونقل أصحابنا اتفاق العلماء على هذا وأنه لم يخالف فيه الا داود الظاهري فانه قال يخرج منه بالافساد * واستدل أصحابنا بقوله تعالى (وأتموا الحج والعمرة لله) ولم يفرق بين صحيح وفاسد وبالاتار السابقة قال أصحابنا وهذا الذي ذكرناه من وجوب المضي في فاسد الحج والعمرة وأنه لا يخرج منها بالافساد مختص بهما دون سائر العبادات (وأما) باقي العبادات فيخرج منها بالافساد ولا يبقى لها حرمة بعده إلا الصوم فانه يخرج منه بالفساد لكنه يبقى له حرمة فيجب إمساك بقية النهار لحرمة الزمان * وقد سبق بيان هذه القاعدة في أوائل كتاب الصوم في مسألة صوم الشك اذا ثبت في أثناء الشهر كونه من رمضان *

الليل (والثاني) ان الاعتبار بحال طلوع الفجر قال الامام وطردهما على هذا النسق في مزدلفة محال لانا جوزنا الخروج منها بعد انتصاف الليل ولا ينتهون اليها الا بعد غيوبة الشفق غاليا ومن انتهى اليها والحالة هذه وخرج بعد انتصاف الليل لم يكن بها حال طلوع الفجر ولا في معظم الليل فلا يتجه فيها اذا الاعتبار حالة الانتصاف ولك ان تقول هذه الاستحالة واضحة ان قيل بوجوب المبيت لكنه مستحب على قول وليس بواجب فعلى ذلك القول لا يستحيل الذنب الي الكون بهافي معظم الليل أو حالة الطلوع ونجوز خلافه * ثم هذا النسك مجبور بالدم وهل هو واجب أو مستحب (أما) في ليلة مزدلفة فقد مر (وأما) غيرها ففيه قولان (أحدهما) واجب لما روى انه صلى الله عليه وسلم قال «من ترك نسكا فعليه دم» (١) (والثاني) مستحب لانه غير لازم على المعذور كما سيأتي ولو وجب الدم لما سقط بالعدول كالحلق واللبس * وروى القاضي ابن كنج طريقة أخرى قاطعة بالاستحباب والمشهور طريقة القواين * ثم منهم من بناء على قولين في ان المبيت هل هو واجب أم لا (في قول) وجبه لان النبي صلى الله عليه وسلم «قد أتى به وقد قل خذوا عني مناسككم» (٢) وفي قول لا كالمبيت ليلة

(١) * (حديث) * من ترك نسكا فعليه دم تقدم في المواقيت وأنه موقوف *

(٢) * (حديث) * انه صلى الله عليه وسلم بات بمنى ليالي التشريق وقال خذوا عني مناسككم :

أم مبيته بمنى مشهور وقد بينه حديث أبي داود وابن حبان عن عائشة قالت أفاض رسول الله ﷺ من آخر يوم النحر حين صلى الظهر ثم رجع الى منى فمكث بها ليالي أيام التشريق يرمى الجرة اذا زالت الشمس الحديث وأما قوله خذوا عني مناسككم فتقدم في اول الكتاب *

﴿ فرع ﴾ يجب على مفسد الحج بدنة بلا خلاف وفي مفسد العمرة طريقان (أصحهما) وبه قطع المصنف والجمهور يجب عليه بدنة كفسد الحج (والثاني) فيه وجهان (أصحهما) بدنة (والثاني) شاة بمن حكمه الرافعي *

﴿ فرع ﴾ يجب على مفسد الحج أو العمرة القضاء بلا خلاف سواء كان الحج أو العمرة فرضاً أو نفلاً لأن النفل منها يصير فرضاً بالأشروع فيه بخلاف باقي العبادات ويقع القضاء عن المفسد فإن كان فرضاً وقع عنه وإن كان نفلاً فعنه ولو أحرم بالقضاء فأفسده بالجماع لزمه الكفارة ولزمه قضاء واحد حتى لو أحرم بالقضاء مائة مرة ففسد كل مرة منهن يلزمه قضاء واحد ويقع عن الأول قال أصحابنا ويتصور القضاء في عام الفساد بأن يحصر بعد الفساد ويتعذر عليه المضى في الفساد فيتحلل ثم يزول الحصر والوقت باق فيحرم بالقضاء ويفعله ويجزئه في سنته قالوا ولا يتصور القضاء في سنة الفساد إلا في هذه الصورة (وأما) وقت وجوب القضاء ففيه وجهان مشهوران ذكرهما المصنف بدليهما (أصحهما) عند المصنف والأصحاب يجب على الفور وهو ظاهر النص (والثاني) على التراخي (فإن قلنا) على الفور وجب في السنة المستقبلية ولا يجوز تأخيرها عنها فإن أخره عنها بلا عذر ثم لم يسقط عنه القضاء بل تجب المبادرة في السنة التي تليها وهكذا أبداً * قال أصحابنا فإن أحصر بعد الفساد وتحال قبل فوات الوقوف وأمكنه الأحرام بالقضاء وإدراك الحج في سنته لزمه ذلك إذا قلنا إن القضاء على الفور لأنه أقرب من السنة المستقبلية * قال أصحابنا يجب عليه في القضاء أن يحرم من أبعد الموضعين وهما الميقات الشرعي والموضع الذي أحرم منه في الأندلس * هذه عبارة الأصحاب وشرحوها فقالوا إن كان أحرم في الأداء من الميقات الشرعي أحرم منه في القضاء وإن كان أحرم قبل الميقات من دويرة أهله أو غيرها لزمه أن يحرم في هذا المقعد * من ذلك

عرفة وأشار الإمام إلى أن القولين في وجوب الميتة ندان من تعمين في وجوب الدم * وما لاظهر منها اتفقوا على تشبيهه بالقولين في أن الدم على المغيض من عرفه قبل غريب * حب أو مستحب وقد أريد أنه ترجيح قول الاستحباب ثم يشبه أن يكون ههنا مثله * وقد صرح بذلك القاضي ابن كجب وغيره وكلام كثيرين يميل إلى ترجيح الأباح والدم * (م قوله) من كذب وفي وجوبه قولان فمن قلنا أنه واجب فيحرم بالدم أراد فيحرم بالدم وحده * وأما من أحرم بالدم على قولنا وجوب الميتة خاصة * فهو بخلاف في وجوب الدم على الخاف في وجوب الميتة على ما نقلناه عن جماعة من الأصحاب في الكلام في أن الدم متى كان * وهو * عن * حرم * أن ترك ميتة النحر وحده راقى دماً وإن ترك ميتة الميتة ثلاث * عن * الميتة * ميتتهما جنس واحد متوزع عليهما توزع الرمي على الحرات الثلاث * وعن صاحب تقريب الرؤية

الموضع فإن جاوزه غير محرم لزمه الدم كما يلزمه بمجاوزة الميقات الشرعي وإن كان أحرم في الأداء بعد مجاوزة الميقات الشرعي نظر إن جاوزه مسيئاً لزمه في اقضاء الاحرام من الميقات الشرعي وليس له أن يسمى ثانياً وهذا مما يدخل في قول الاصحاب يحرم في القضاء من أبعد الموضعين وإن جاوزه غير مسيئ، أن لا يرد اليك ثم بدا له بعد مجاوزته فأحرم ثم أفرغه فوجهان (أصحهما) أنه قطع البغوى وغيره يلزمه أن يحرم في القضاء من الميقات الشرعي (والثاني) له أن يحرم من ذلك الموضع لیسلك بالقضاء، مطلق الأداء ولهذا لو اعتمر من الميقات ثم أحرم بالخروج من مكة وأمسه كعادته في القضاء، أن يحرم بالخروج من نفس مكة لا خلاف وكذا لو أفرغ الحج ثم أحرم بالعمرة من أدنى الحل ثم أفسدها كعادته، أن يحرم في قضائها من أدنى الحل بلا خلاف وقال الرافعي وغيره والوجهان فيمن لم يرجع في الأداء إلى الميقات أما من كان رجوعه عاد فيلزمه في القضاء الاحرام من الميقات وجه واحد والله اعلم * واتفق اصحابنا على أنه لا يلزم في القضاء الطريق الذي سلكه في الأداء بل سلك طريق آخر ولكن بشرط أن يحرم من قدر ما سلكه للاحرام في الأداء واتفق اصحابنا على أنه لا يجب أن يحرم في القضاء في زمن الذي أحرم منه في الأداء بل له التأخير عنه بخلاف المكان الذي أحرم منه في الأداء، ومن صرح بأنه أمة القاضي حسين والبخوي والرافعي وفرقه بأن اعتماد الشرع بالميقات المكاني المكنى ولهذا يتعين مكل الاحرام بالنذر ولا يتعين زمانه بالنذر حتى لا يندرج الاحرام في شؤال له تأخيرهم هكذا ذكر هذا الاستشهاد القاضي حسين والرافعي وغيرهما قول القاضي وهو الاستشهاد مكنى لان طول الاحرام عبادة وما كان عبادة لزمه بالنذر قال وصل هذه المسئلة أنه لو نذر الصوم في أيام طوأل له أن يصوم في قصار ولو نذر أن يصوم طول أيام السنة لزمه لأنه متعين وكذا قال الرافعي واظن هذا الاستشهاد لا يخلو من نزاع والله اعلم *

قول إن في كل ليلة دماء كما أن في ردى كل يوم دماء وإن ترك ليلة منها فبم يحبر فيه ثلاثة أقوال (أحدها) بمداوئ (ثاني) مدرهما واثلاثين (ثالث) دم وهي كالأقوال في حلق شعرة واحدة وسند ذكرها بتوجيهها وإن ترك ليثنين فعلى هذا القياس وإن ترك مبيت الليلي الأربع فقولان أحدهما أن الجبر بدم واحد لأن مبيت جنس واحد (وظهرهما) مدين أحدهما ليلة مزدلفة والآخر لليالي مني لاختلافهما في الموضع ومنه وجهان أحدهما قال الإمام وهذا في حق من يقيد الليلة الثالثة بأن كان يعني وقت الغروب فإن لم يكن بها حيضاً ومبيت وفرداً ليلة مزدلفة بدم فوجهان لأنه لم يترك مبيت النسك الا لياليتين (والثاني) أنه مدين أو درهمين أو مثلهما (والثاني) عابه دم كامل تركه جنس المبيت بمنى قال وهذا منه ولا - من عوده فيما إذا ترك ليثنين من الثلاث دون ليلة مزدلفة إذا لم يقيد اثاثاً *

(فرع) قال المتنولي لو ارادت المرأة قضاء على الفور هل يلزمه ج. منعها أم لا (ان قلنا) القضاء على التراخي فله منعها والا فلا * وقال البغوي هل يلزمه أن يأتين لها في القضاء فيه وجهان (أحدهما) لا يلزمه في الابتداء (والثاني) يلزمه لأنه هو الذي أزمها القضاء *

(فرع) ذكر الفقهاء وآخرون من الحواشي أن الوجهين اللذين ذكرناهما في كون القضاء يجب على الفور أم على التراخي جاريان في كل كعارة وجبت بعدوان (وأما) الكعارة بالاعتذار فملي التراخي وذكروا قضاء الصوم والصلاة وقد سبق بيان هذا كله في موضعين من هذا الشرح في آخر باب مواقيت الصلاة وفي آخر كتاب الصوم *

(فرع) اتفق اصحابنا على من أفرد حجاً مفرداً أو عمرة مفردة أنه يقضيه مع ذلك الآخر قرنا وله أن يقضيه متمتعاً وانفقوا على أن للقارن والمتمتع أن يقضيا على سبيل الافراد ولا يسقط دم اقران بالقضاء على سبيل الافراد قال الشافعي والاصحاب إذا فسد اقرار لزمه البدنة للافساد ويلزمه شاة للقران وإذا قصده قرنا لزمه شاة أخرى للقران الثاني وان قصده مفردا لزمه أيضا شاة أخرى لان الذي وجب عليه ان يقضى قارنا ولما أفرد كان منهرا بالافراد لا يسقط عنه الدم * هكذا قاله القاضي أبو العلي في تعليقه عن الشافعي واتفق الاصحاب في التريتين على ان اقرار ادا أم - له وقصاه مفردا يدمه مع البدنة شأن شاة في السنة الاولى للقران افساد وشاة في الثانية لانه واجبه ان يدمه شاة فإذا عدل إلى الافراد لم تقط عنه الشاة وكل الاصحاب مصرحون بهذا (مجموع) الشيخ أبو حنيفة في تعليقه والقاضي أبو الطيب في كتابيه التمليق والمجرد والمحملي في كتابيه والمورد في الحوى وابن الصباغ والمتنولي وصاحب البيان وآخرون ولا خلاف فيهم قبل الشيخ أبو حنيفة في تعليقه والمورد في المحامي والقاضي أبو الطيب في المجرد قال الشافعي وإذا قصي اقرار كفيه مفردا لم يكن له ذلك قولوا ومراده لم يكن له اسقط لده عنه بالافراد لم يلبه دم اقرار للقضاء وان قصده

وعند أبي حنيفة رحمه الله لا يجب الدم بترك المبيت بمى ومورد رواية عن محمد رحمه الله (مجموع) جميع ما ذكرناه من حلق غير المعذور (وما) اذا ترك المبيت فمرد فمرد كور في آخر فصل *

قل (والزمي ومحاوراة الميقت بمجران لده قولوا وحدوا فوه سعي واوقوف وحق لا حبر بالدم قولوا واحدا منها ركان والميت وطوف المودع وجمع بين ليل وليل في معرفة قولوا *

مذكر الخلاف في أن الميت اذا ترك هل يجب حبره لده وقدم صدره في جمع بين ليل * *

بعرفة أراد أن يجمع قولوا في حبر من الميت لده وما لا يجبر ومدة وهو معنى حلف وصدق

ذلك بتقسيم أعمال الحج وهي ثلاثة - ركن - ماض - وهيات - وسبيل الحصر - كل من يعرض فمما ن يتوهم متحل عليه فهو ركن او لا يتوقف - يجبر لده - معص او لا يجبر

مفردا ولم يرد ان فرض الحج والعمرة الواجبين بالقران الفاسد لا يسقطان عنه بافرادهما وانما اراد ان الدم لا يسقط هكذا ذكر التأويل هؤلاء ونقله الماوردي والقاضي أبو الطيب في المجرى عن أصحابنا كاهم ولا خلاف فيه وانما بسطت هذا الكلام بهض البسط لان عبارة المصنف غير موضحة لمقصود المسألة بل موهمة خلاف الصواب والوهم حاصل من تعليله في قوله لا يسقط دم القران لانه واجب عليه فلا يسقط بلافساد كدم الطيب وهذا التعليل يوجب انه يلزمه دم بسبب افساد القران وأنه لا يلزمه في امضاء مفردا دم آخر وليس الحكم كذلك بل يلزمه في القضاء مفردا دم آخر بلا خلاف كما حكيناه عن الاصحاب ودليله ما ذكرناه ويوجب عن كلام المصنف انه ذكر أن الدم الواجب بالقران في سنة الافساد لا يسقط ولم يقل انه لا يجب في القضاء مفردا دم آخر بل سكت عن اثباته ونفيه فيكون ما كنا عن مسألة وليس ذلك غلطا انما هو نوات فضيلة وفائدة (واعلم) أن صاحب الابانة حكى وجها أنه لا يلزم اقرار شاة في سنة الافساد لان نسكه لم يصح قرانا فلم يلزمه الدم وتابعه علي حكايته عنه صاحب البيان وغيره وهذا الوجه غلط انما أذكره للتنبيه علي بطلانه لئلا يغتر به فانه خطأ من حيث المذهب ومن حيث الدلائل (أما) المذهب فالاصحاب مطبقون علي خلافه (وأما) الدليل فلانه يجب عليه المضي في فاسده ويبقى له حكم الصحيح ومن أحكام الصحيح وجوب الدم والله أعلم * قل أصحابنا واذا جامع القارن فان كان قبل التحلل الاول فسد حجه وعمرته بلا خلاف ولزمته بدنة واحدة بسبب الافساد لا اتحاد الاحرام ويلزمه مع ذلك شاة للقران

فهو هيئة * والاركان خمسة الاحرام - ولو قوف - والطواف والسعي - والحلق - او التقصير - تفريعا علي قولنا انه نسك فان لم يقل به عادت الي اربعة وما سوى الوقوف اركان في العمرة ايضا ولا مدخل للحبر ان فيها محال - (واعلم) ان الترتيب معتبر في اركان الحج لان ما عدا الاحرام لا بد وان يكون مؤخرا عنه وان الحلق والطواف لا بد وان يكونا مؤخرين عن الوقوف والسعي لا بد وان يكون مؤخرا عن طواف واذا كان كذلك جاز ان نعه من الاركان كما عدوا الترتيب من اركان الوضوء والصلاة * ولا يمدح في ذلك عدم الترتيب بين الحلق والطواف كما لا يمدح عدم اعتبار الترتيب بين القيام وقراءة في الصلاة (وأما) الابعاض فمجاوزه الميقات والرمي بحجوران بالدم وفاقا (أما) الاول فقدم (وأما) الثاني فسيأتي واختص قول في خبر الجمع بين الليل والنهار بعرفة وفي المبيت وقد ذكرناهما في طواف لوداع وسند كره فمأجبر فهو من الابعاض ومالا فن الهيات وفي طواف القدوم أيضا وجه بعيد سند كره ان شاء الله تعالى *

قل في ولا دم علي من ترك المبيت بعذر كراة لابل واهل سقاية العباس ومن لم يدرك عرفة الا ليلة محرري حقه غير هذه الاعذار بها وجهان *

وفيه الوجه الضعيف المحكى عن صاحب الابانة وان جامع بعد التحلل الاول وقبل الثاني لم يفسد حجه بلا خلاف ولا تفسد عمرته أيضا على المذهب وبه قطع الجمهور وفيه وجه حمله البغوي وغيره عن أبي بكر الاودنى من متقدمي أصحابنا أنه تفسد عمرته لأنه لم يأت بشيء من أعمالها قال البغوي وغيره ممن حكى هذا الوجه هذا غلط لان العمرة في القران تتبع الحج فإذا لم يفسد الحج لم تفسد العمرة قالوا ولهذا يحل للقران معظم محظورات الاحرام بعد التحلل الاول وان لم يأت بأعمال

التاركون للمبيت بمنى أو مزدلفة بالعذر لادم عليهم وهم أصناف فمنهم دعاة الابل ومنهم أهل سقاية العباس فلهؤلاء اذا رموا جرة العقبة يوم النحر أن ينفروا ويدعوا المبيت بمنى ليالى التشريق لما روى عن ابن عمر ان العباس رضى الله عنه «استأذن النبي صلى الله عليه وسلم أن يبيت بمكة ليالى منى من أجل السقاية فاذن له» (١) وعن عاصم بن عدي رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم «رخص للرعاة أن يتركوا المبيت بمنى ويرموا يوم النحر جرة العقبة ثم يرموا يوم النفر الاول» (٢) ولصنفين جميعا أن يدعوا رمي يوم وبقضوه في اليوم الذي يليه قبل رمي ذلك اليوم وليس لهم أن يدعوا رمي يومين على التوالي فان تركوا رمي اليوم الثاني بأن نفروا اليوم الاول بعد الرمي عادوا في اليوم الثالث وان تركوا رمي اليوم الاول بأن نفروا يوم النحر بعد الرمي عادوا في اليوم الثاني ثم لهم ان ينفروا مع

(١) حديث **عمران العباس** استأذن رسول الله ﷺ أن يبيت بمكة ليالى منى لأجل سقايته فاذن له. متفق عليه *

(٢) «حديث **عاصم بن عدي** أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رخص للرعاة ان يتركوا المبيت بمنى ويرموا يوم النحر جرة العقبة ثم يرموا يوم النفر الاول: مالك والشافعي عنه واحمد واصحاب السنن وابن حبان وأما **عبد الله بن أبي بكر بن حزم** عن أبيه عن **أبي البداح** **ابن عاصم بن عدي** عن أبيه به ورواه **الترمذي** من حديث **ابن عبيدة** عن **عبد الله بن أبي بكر** عن أبيه عن **أبي البداح بن عدي** عن أبيه ثم قال رواه **مالك** فقال عن **أبي البداح** **ابن عاصم بن عدي** وحديث **مالك** أصح وقال **الحاكم** من قال عن **أبي البداح بن عدي** فقد سبه الى جده انتهى ولعل **مالك** أرخص لرعاء الابل في البيتوته عن منى يرمون يوم النحر ثم يرمون بعد من بعد العدد يومين ثم يرمون يوم النفر ولا يوجب داود والشافعي في رواية رخص للرعاء أن يرموا يوما ويدعوا يوما (تنبه) **أبو البداح** ذكره **ابن حبان** في التابعين وقال يقال ان له صحة وفي القلب منه شيء لكثرة الاختلاف في اسناده وصح **ابن عبد البر** في الاستذكار ان له صحة وفي كتاب **أبي موسى** انه روى **جميل بنت يسار** أخت **معقل بن يسار** التي عضلها. وفي كتاب **عمر بن شعبة** عن أبيه عن جده ان رسول الله ﷺ رخص للرعاء ان يرموا بأميل وأية ساعة شاؤا من ثم روى **الدارقطني** واسناده ضعيف وعن **أبي عمر** روى **أبو اسود** حسن والحاكم وإسحق *

العمرة ولأنه لو فاتته الوقوف بعرفات فاتته الحج وكذلك العمرة على الصحيح كما سئذ كرهه قريبان شاء الله تعالى
وان كان وقت العمرة موسما ولأنه لو قدم القمارن مكة وطاف وسعى ثم جامع بطل حججه و عمرته
وان كان قد فرغ من أعمال العمرة والله أعلم *

﴿ فرع ﴾ قال أصحابنا اذا فت القمارن الحج لغوات الوقوف فهل يحكم بفوات عمرته فيه قولان
(أصحابهم) نعم تبعاً للحج كما تفسد بفساده (وإثاني) لا لأنها لا تنفوت وأنه يتحلل بعملها
فان قلنا بفواتها فعليه دم واحد للغوات ولا يقطع دم القران فاذا قضاهما فالحكم كما ذكرناه في قضائهما
عند الافساد فان قرن في القضاء أو تمتع فعليه دم ثالث وان أفرد فكذلك على المذهب وفيه الخلاف
السابق عن الابانة ومتابعيه *

﴿ فرع ﴾ اذا كانت المرأة الموطاة محرمة أيضا نظر ان جامعها نائمة أو مكروهة فهل يفسد
حجها وعمرتها فيه طريقان (أصحابها) على القولين في وطء الناس هل يفسد الحج (أصحابها)
لا يفسد وبهذا الطريق قطع ابن المرزبان والقاضي أبو الطيب في كتابه المجرى (وإثاني) وهو
قول أبي علي بن أبي هريرة أنه لا يفسد وجها واحدا وعلى هذا فالفرق ان المكروهة لا فعل لها بخلاف

الناس وشن أبي الحسين وجه آخر انه ليس لهم ذلك * واذا غربت الشمس والرعاة بمنى فعليهم ان
يبيتوا تلك الليلة ويرموا من الغد ولاهل السقاية ان ينفروا بعد غروب الشمس والفرق ان الابل
لا ترعى بالليل والماء يجمع وتتعهد السقاية بالليل * واغرب ابو عبد الله الحناطي فحكي وجها ان اهل
السقاية أيضا لا ينفرون بعد الغروب ثم رخصة أهل السقاية لا تختص بالعباسية لان المعنى يعمهم
وغيرهم * وعن مالك وأبي حنيفة أنها تختص بأولاد العباس رضى الله عنهم وهو وجه لأصحابنا ومنهم
من ينقل الاختصاص ببني هاشم * ولو استحدثت سقاية للحاج فللمقيم بشأنها ترك المبيت أيضا قاله في
التنذيب وذكر القاضي ابن كعب وغيره أنه ليس له ذلك ومن المعذورين الذين ينتهون الى عرفة
ليلة النحر ويشغلهم الوقوف عن المبيت بمزدلفة فلا شيء عليهم وإنما يؤمر بالمبيت المتفرغون له * ولو
أفاض الحاج من عرفة الى مكة وطاف الافاضة بعد نصف الليل ففاته المبيت لذلك فعن القفال
أنه لا يرمه شيء ثم لا الاشتغال بالطواف منزلة اشتغاله بالوقوف * قل إمام الحرمين وفيه احتمال لان
من ينتهي الى عرفة ايا لامضطر الى ترك المبيت بخلاف المفيض الى مكة * ومن المعذورين من له مال
يخاف ضياعه لو اشتغل بالمبيت او مريض يحتاج الى تعده أو كان يطلب عبدا آبقا أو يشتغل
بأمر آخر يخفف فوته ففي هؤلاء وجهان (أصحابها) ويحكي عن نفسه أنه لا شيء عليهم بترك المبيت كالرعاة
وهو لسقاية وعلى هذا فهم أن ينفروا بعد الغروب (والثاني) أنهم لا يلحقون بالرعاة وأهل
مكة لان شغلهم بغيره صحيح عامة * عذار هؤلاء تخصهم والله أعلم *

الناسي ومن حكمي الطريقين الدارمي وان كانت طائفة عالمة قد نسكها كالرجل وازمها المضي في قاسده والقضاء (وأما) البدنة فهل تجب عليها ام لا فيه طريقان مشهوران (أحدهما) حكمه الخراسانيون وجماعة من العراقيين يجب عليها بدنة في مالها قولاً واحداً كما يجب على الرجل بدنة (والطريق الثاني) ان فيه الاقوال الثلاثة السابقة في جماع الصائم الصائمة (أحدها) تجب على كل واحد منهما بدنة (والثاني) تجب عليه بدنة عنه وعنهما (والثالث) تجب عليه بدنة عن نفسه فقط ولا شيء عليها وهذا الطريق أشهر وبه قطع أكثر العراقيين ومن قال بالاول فرق بأن الصائمة تغطر بكل واحد الى باطنها ولا يفطر الرجل الا بالجماع ولو ادخل الرجل اصبعه في فرجها لم يبطل صومه وبطل صومها وأما الحج فلا يبطل حجها الا بالجماع فلو ادخات اصبعها او نحوها لم يبطل حجها فهي في الحج كالرجل لافرق بينهما في الجماع بخلاف الصوم

قال ﴿الفصل التاسع في الرمي﴾

وهو من الابعاض المجبورة بالدم وهو رمي سبعين حصاة سبعة يوم البحر الى جرة العقبة وإحدى وعشرين حصاة في كل يوم من أيام التشريق الى ثلاث جرات ومن غمر في النفر الاول سقط عنه رمي اليوم الاخير ومبيت تلك الليلة فان غربت الشمس عليه بمي لزمه المبيت والرمي ووقت الرمي في أيام التشريق بين الزوال والغروب وهل يتأدى الى الفجر وجهان *

اذا فرغ الحجاج من طواف الافاضة عادوا الى منى وصلوا بها الظهر ويخطب الامام بهم بعد الظهر ويعلمهم فيها سنة الرمي والنحر والافاضة ليتدارك من أدخل بسوء منها ويعلمهم رمي يوم التشريق وحكم المبيت والرخصة لهم مذورين * ونقل الخد طي وحها ان موضع هذه الخطبة مكة ويستحب أن يخطب بهم اليوم الثاني من أيام التشريق ويعلمهم جوار معزمه ويودعه ويأمرهم بختم الحج بطاعة الله تعالى * وعند أبي حنيفة لا تسن هذه الخطبة ولا خطبة يوم البحر وسكن يخطب بهم في اليوم الاول من أيام التشريق ثم في الفصل من مسأل (أحدها) ان الرمي معدود من الابعاض مجبور بالدم وفاقاً (والثانية) جمة ما يرمي في الحج سبعون حصاة ترمى الى جرة العقبة يوم النحر سبع حصيات وإحدى وعشرون في كل يوم من أيام التشريق الى الجرات الثلاث الى كل واحدة سبع تواتر النقل به قولاً وفعل (والثالثة) الحجاج يبيتون بيني البنتين الاوتين من ليالي التشريق فاذا رموا اليوم الثاني فمن أراد منهم أن يفر قبل غروب الشمس منه ذلك ويسقط عنه مبيت الليلة الثالثة والرمي من الفد ولا دم عليه والاص فيه قوله تعالى (فمن تعجل في يومين

فان بطلان صومها لا يتعين لكونه جماعا بل لدخول الداخل فلا تلزمها الكفارة * وانفرد الدارمي بطريقة اخرى سبق له مثالا في الوطء في شهر رمضان فقال في الكفارة اربعة اقوال ككفارة الصيام (احدها) يلزمه بدنة عنه فقط (والثاني) بدنة عنه وعنهما (والثالث) يلزمه بدنتان بدنة عنه وبدنة عنها (والرابع) يلزمه بدنة ويلزمها في مالها بدنة اخرى وذ كر الماوردي في الحاوي الاقوال الاربع *

(فرع) اما نفقة الزوجة في قضاء الحج فان كانت معه في القضاء لزمه قدر نفقة الحضر بلا خلاف وفي الزائد وجهان مشهوران ذكرهما المصنف بدليلهما (اصحهما) يلزم الزوج (والثاني) يجب في مالها وماخذ الخلاف ان الشافعي رحمه الله قال يحج بامرأته واختلفوا في مراده فقيل اراد وجوب ذلك عليه وهذا هو ظاهر كلامه وهو الاصح عند الاصحاب وقيل انه يأذن لها في الحج ومنهم من قال اراد انه يستحب له ذلك قال القاضى حسين والزاد والراحلة من النفقة الزائدة

فلا يثم عليه . ومن لم ينفر حتى غربت الشمس فعليه أن يبيت الليلة الثالثة ويرمي يومها وبه قال مالك وأحمد * وعند أبي حنيفة رحمه الله يسوغ النفر ما لم يطلع الفجر * لما روى عن عمر رضي الله عنه انه قال « من ادركه المساء في اليوم الثاني فليقم الى الغد حتى ينفر مع الناس » (١) واذا ارتحل فغربت الشمس قبل ان ينفصل عن منى كان له ان ينفر كيلا يحتاج الى الخط بعد الترحال ولو غربت الشمس وهو في شغل الارتحال قبل له ان ينفر فيه وجهان (اصحهما) لا * ولو نفر قبل الغروب وعاد لشغل إما بعد الغروب أو قبله هل له ان ينفر فيه وجهان (اصحهما) نعم ومن نفر وكان قد تزود الحصيات للايام الثلاثة طرح ما بقي عنده أو دفعه الى غيره . قال الأئمة ولم يؤثر شيء فيما يعتاده الناس من دفنها * (واعلم) ان اليوم الثاني من أيام التشريق يسمى يوم النفر الاول والثالث منها النفر الثاني للسبب الذي قد عرفته (واما) الاول فيسمى يوم النفر لان الناس فيه قارون بمجي (وقوله) في الكتاب لزمه المبيت والرمي معلوم بالحاء وقد اكثروا اطلاق لفظ اللزوم ونحوه في المبيت على ما ذكرناه في وجوبه من الخلاف * (واذا رابعة) وقت رمى يوم النحر قد أسلفنا ذكره ورمي ايام التشريق يدخل وقته بالزوال ويبقى الى غروب الشمس * روى عن جابر رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم « رمى الجمرة يوم النحر ضحى ثم لم يرم في سائر الايام حتى زالت الشمس » (٢) وبهذا قال مالك وأحمد رحمهما الله * وعند أبي حنيفة رحمه

(١) قوله * روى عن عمر أنه قال من ادرك المساء إلى آخره تقدم *

(٢) * (حديث) * جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم رمى الجمرة يوم النحر ضحى ثم لم يرم في سائر الايام حتى زالت الشمس : مسلم من حديث أبي الزبير عنه معتننا وعلقه البخاري ورواه ابو ذر الهروي في مناسكه من حديث ابى الزبير قال سمعت جابراً رواه الحاكم في المستدرک من حديث ابن جريج عن عطاء عن جابر نحوه ووه في استدراكه *

ففيها الوجهان قال القاضي حسين والبغوي ولو زمنت الزوجة وصارت معضوبة هل يلزم الزوج أن يتأجر من ماله من يحج عنها قضاء فيه الوجهان في النفقة الزائدة والله أعلم * (وأما قول المصنف أحد الوجهين تجب النفقة في مالها كنفقة الاداء فراده إذا سافرت وحدها للحج بغير

الله يجوز الرمي في اليوم الثالث قبل الزوال وهل يمتد وقتها الى طلوع الفجر اما في اليوم الثالث فلا لا نقضاء ايام المناسك واما في اليومين الاولين فوجهان كما في رمي يوم النحر (اصحها) انه لا يمتد ووجه الثاني التشبيه بالوقوف بعرفة وفي المسألة بقايا سنورها إن شاء الله تعالى *

قال ولا يجزى الا رمي الحجر فاما الزرنينخ والأمد والجواهر المنطبعة فلا وفي الغير وزج والياقوت خلاف *

غرض الفصل بيان ما يرمى ولا بد ان يكون حجرا وبه قال مالك واحمد لما روى انه صلى الله عليه وسلم « رمى بالاحجار وقال يمثل هذا فارموا » (١) وأيضاً روى انه صلى الله عليه وسلم قال « عليكم بحصا الخذف » فيجزي المرمر والبرام والكذان وسائر أنواع الحجر ومنها حجر التورة قبل ان يطبخ ويصير

(١) حديث * انه ﷺ رمى بالاحجار وقال يمثل هذا فارموا . لم اره هكذا لكن في صحيح مسلم عن الفضل بن عباس انه كان ردیف رسول الله صلى الله عليه وسلم وذكر الحديث وقوله فقال عليكم بحصى الخذف الذي يرمى به الجمرة ورواه النسائي وابن ماجه وابن حبان والحاكم من حديث ابن عباس بلفظ قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم غداة العقبة وهو على راحته هات القط لي فلقطت له حصيات مثل حصى الخذف فلما وضعتن في يده قال يا مثل هؤلاء فارموا واياكم والغلو في الدين فاما هلك من كان قبلكم بالغو في الدين ورواه ابن حبان أيضاً والضرابي من حديث ابن عباس عن الفضل بن عباس قال الطبراني رواه جماعة عن عوف منهم سفيان الثوري فلم يقل أحد منهم عن أخيه الفضل الا جمع من سليمان ولا يرواه عنه الا عبد الرزاق (قمت) ورواه في نفس الامر هي الصواب فان الفضل هو الذي كان مع نبي صلى الله عليه وسلم حينئذ وسبقني صريحاً عنه في حديث أم سليمان وفي حديث جابر عند مسلم رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يرمى الجمرة يمثل حصى الخذف وروى أحمد في مسنده من حديث حرمة بن عمرو الاسدي قال حججت حجة الوداع فاردت في عمى سنان بن سنان وقد عرفت رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم واضعاً إحدى أصبعيه على الأخرى فقالت امي ماذا يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يقول روى الجمرة يمثل حصى الخذف ورواه البزار وقال لا تعلم حرمة غيره ورواه أبو داود وأحمد وسحق من حديث سليمان بن عمرو بن الاحوص عن أمه قالت رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يرمى الجمرة من بطن الوادي وهو راكب يكرر مع كل حصاة ورجل خده سترده ستات عن الرجل فقالوا الفضل بن العباس وازدحم له فقال أيها الناس لا تفتن معكم معصية وادرمونه الجمرة فارموا يمثل حصى الخذف *

إذن الزوج أو باذنه فأنها إذا سائرت بغير إذنه فلا نفقة لها بلا خلاف وإذا سافرت باذنه ففي وجوب نفقتها عليه قولان مشهوران ذكرهما المصنف والاصحاب في كتاب النفقات (الاصح) لا تجب عليه فتماض المصنف على الاصح (وأما) إذا سافرت في الاداء معه فيجب نفقتها عليه بلا خلاف ولأنها في قبضته وقد ذكره المصنف والاصحاب في كتاب النفقات ولم يوضح المصنف المسألة هنا وحكمها ما ذكرناه والله أعلم * قال المصنف وفي من الماء الذي تغتسل به وجهان هذان الوجهان مشهوران قد سبق بيانها في آخر باب صفة الغسل وذكرنا هناك حكم ماء غلبها من الوطى والمغاس والحيض والاحتلام وماء وضوئها من مائه أو غيره وماء طهارة الملوكة وأوضحناه كله والله الحمد * قال الماوردي فان كانت الموطوءة أجنبية وطئها بشبهة أو زنا فمؤنتها في مالها بلا خلاف وان كانت أمة للواطي فعليه مؤنتها في القضاء بلا خلاف والله أعلم *

نورد عن الشيخ أبي محمد تردد في حجر الحديد والظاهر إحرازه فانه حجر في الحال الا ان فيه حديدا كسما ١. تخرج بالعلاج وفيما يتخذ من الفصوص كالغبر وزج والياقوت والعقيق والزمرد والبلور والبرجد وحبها (نحوها) الاجزاء لأنها احدى (والثاني) المنع لان السابق إلى الفهم من لفظ الحصى يبرها ولا تجزى. الا الى وما ليس بحجر من طبقات الارض كالزرنينخ والنورة والآمد والمدر والخص والمواهر المنطبعة كالبنزين وغيرها * وقال أبو حنيفة رحمه الله يجزى الرمي بما لا ينطبع من طبقات الارض كالزرنينخ والنورة ونحوهما * والسنة ان يرمى بمثل حصا الخذف وهو دون الأتلة طولا وعرضا في قدر الباقلا يضعه على بطن الابهام ويرمي برأس السبابة ولورمي بأصغر من ذلك أو أكثر كره وأجزأه ويستحب ان يكون ظاهرا *

ق. ٢. ويتبع اسم الرمي فلا يكفي الوضع ولو انصدم بمحل في الطريق فلا بأس ولو وقع في المحمل مقضه صاحبه فلا يجزى، ولو رمي حجرتين مع غرمية واحدة وان تلاحقا في الوقوع * ولو اتبع الحجر احمر رميتان وان تساويتاه (وفي الوقوع) والعاجز يستنيب في الرمي إذا كان لا يزول عجزه وقت الرمي فهو غنم عليه لم ينزل نأيه لانه زيادة في العجز *

في الفصل ١٠٠٠ (احداها) الذي ورد في الفصل من قول النبي صلى الله عليه وسلم وفعله إنما هو الرمي فيتبع هذا الاسم حتى لو وضع الحجر في الرمي لم يعتد به وفي شرح اقاضي ابن كج ونهاية الامام حكاية وحده انه يعتد به اكتفا. بالحصول في الرمي ولا بد مع الرمي من القصد إلى الرمي حتى لا رمى في الهواء ووقع في الرمي لم يعتد به ولا يشترط بقاء الحجر في الرمي فلا يضر تدرجه وخروجه بعد الوقوع لكن ينبغي ان يحصل فيه فان تردد في حصوله فيه فقد قلوا فيه قواير (الجديد) * لا حزاء ولا يشترط كون الرمي خارج الجرة بل لو وقف في طرف منها ورمى إلى طرف

(فرع) إذا خرج الرجل وزوجته المفسدين ليقضيا الحج أو العمرة واصطجبا في طريقهما استحب لهما أن يقترا من حبن الاحرام فاذا وصلوا إلى الموضع الذي جامعها فيه فهل يجب فيه المفارقة فيه خلاف حكاه المصنف والجمهور وجهين وانفقوا على أن الأصح أنه مستحب ليس بواجب (وانثاني) أنه واجب وقال القاضي أبو حامد في جامعه والدارمي والقاضيان أبو الطيب وحسين في تعليقاتها والمتولي والبعوى وغيرهم هذا الخلاف قولان (الجديد) أنه مستحب (والقديم) واجب (فان قلنا) يجب فتركة أنما وصحح حجها ولا دم عليها وإذا تفرقا لم يجتمعا إلا بعد التحلل سواء قلنا التفرق واجب أو مستحب صرح به القاضي أبو الطيب في تعليقه والدارمي وغيرهما قال الماوردي ويعتزلما في السير والمنزل والله أعلم *

جازه ولو انصدمت الحصاة المرمية بالأرض خارج الجرة أو بحمل في الطريق أو عنق بعير أو ثوب إنسان ثم ارتدت ووقعت في المرمى اعتدبها لحصولها في المرمى بفعله من غير معاونة أحد. ويفارق ما لو انصدم السهم بالأرض ثم أصاب الغرض لا يحسب به في المسابقة على أحد القولين لأن المقصود ههنا إصابة المرمى بفعله وليس المقصود ثم مجرد إصابة الغرض بل على وجه يعرف منه حديق الرامي وجودة رميه ولو حرك صاحب الحمل الحمل ففضها أو صاحب الثوب الثوب أو تحرك به ففضها ووقعت في المرمى لم يعتد بها لأنها ما حصلت في المرمى بفعله * وعن أحمد أنه يعتد بها * وله وقعت الحصاة على الحمل أو عنق البعير ثم تخرجت إلى المرمى في الاعتداد بها وجهان وهل الاشبه بمنع لجواز تأثرها بتحريك البعير أو صاحب الحمل ولو وقعت في غير المرمى ثم تخرجت إلى المرمى وردتها ريح إليه فوجهان * قال في التهذيب (أصح) الآخر لاها حدثت فيه لا يعمل بهر ولا يجزى الرمي عن القوس والدفع لرجل قلبه في العدة * (ثانية) يشترط أن يرمى الحصاة في سبع دفعات لأن النبي عليه السلام «كذلك رماها وقر خذوا عني مسكك» (١) ولو رمي حصاة في سبع دفعات معا فالحسوب رمية واحدة وكذلك لو رمي سبعة دفعات واحدة ووقعت دفعة واحدة أم مرتين في الوقوع فرمية لاتحاد لرمي أو رميتان تعدد الوقوع فيه وجهان (أصح) أوله وهو المذكور في الكتاب ويروى أن في عن أبي حنيفة رحمه الله أنه لو أتبع الحجر الحجر ووقعت الأولى قبل الثانية فهما رميتان وإن تساوت في الوقوع ففيه وجهان (والأصح) وهو المذكور في الكتاب أنه رميتان وأجروا الوجهين فيما لو وقعت الثانية قبل الأولى ولو رمي حجرا قد رمي مرة صر أن رمه غيره أو رماه هو إلى جرة أخرى أو إلى تلك الجرة في يوم آخر جرد وبه يمكن أن يندى جميع رميت

(١) (قوله) وحمة يرمى ما رمي في الحصى سبعون حصاة يرمى في حمة عشرة سبع

﴿ فرع ﴾ قال أصحابنا المفسد لحجه وعمرته إذا مضى في فاسده وارتكب محظوراً بعد الافساد آثم ولزمه الكفارة فاذا تطيب أو لبس أو قتل صيداً أو فعل غير ذلك من المحظورات لزمه الغدية ولا يستثنى من هذا إلا الجماع مرة ثانية ففيه الخلاف الذي سنذكره قريباً إن شاء الله تعالى ولا خلاف فيما ذكرناه إلا ما انفرد به المتولي فانه حكى قولاً شاذاً ضعيفاً انه لا يلزمه شيء بارتكاب المحظورات كما لو وطئ في نهار رمضان ثم وطئ ثانياً لا شيء عليه مع وجوب الامساك وهذا القول باطل والله أعلم •

﴿ فرع ﴾ هذا الذي ذكرناه كله في جماع العامد العالم بتحريره المختار له العاقل (فأما) السامي والجاهل والمكروه والمجنون والمغنى عليه فقد سبق بيان حكمهم في الباب الذي قبل هذا والله أعلم •

﴿ فرع ﴾ إذا أحرز مجامعاً فيه ثلاثة أوجه حكاهما البغوى والمتولى وغيرهما (أصحهما) لا ينعقد إحرامه كما لا ينعقد الصلاة مع الحدث (والثاني) ينعقد صحيحاً فان نزع في الحال فذاك وإلا فسد سكه وعليه المضي في فاسده والقضاء والبدنة واحتجوا له بالقياس على الصوم فيما إذا طلع الفجر وهو مجامع إن نزع في الحال صح صومه وإلا فسد (والثالث) ينعقد فاسداً وعليه القضاء والمضي في فاسده سواء نزع أو مكث (وأما) الكفارة فان نزع في الحال لم يجب شيء وإن مكث وجبت وفي الواجب القولان في نظائره (أحدهما) بدنة (والثاني) شاة واستدل البغوى لهذا الوجه الثالث بأن الحج لا ييطل ويخرج منه بمافيه وهو الجماع فلا يمتنع انعقاده معه بخلاف الصلاة والله أعلم •

﴿ فرع ﴾ إذا ارتد في أثناء حجته أو عمرته فوجهان مشهوران وقد ذكرهما المصنف في آخر باب الفوات والاحصار (أصحهما) يفسد كالصوم والصلاة صححه الاصحاب ونقله إمام الحرمين عن الأكثرين وهذا هو الاصح عند الشيخ أبي حامد (والثاني) لا يفسد كما لا يفسد بالجنون فعلى هذا لا يعتد بانفعال في حال الردة لكن إذا أسلم نى على ما فعه قبل الردة إن كان وقف بعروته ركن وقت الوقوف باقياً ولم يكن وقف وأسلم بعد فوات وقته لزمه أن يتحلل بعمل عمرة وعيه قصاء كسائر أنواع الفوات وسواء طال زمن الردة أم قصر فالوجهان جاريان (إن قلنا)

مع حصيات وإن رماه هو إلى تلك الجرة في ذلك اليوم فوجهان قال في التهذيب (أظهرهما) الجواز كما لو دفع إلى مسكين مدا في كفارة ثم اشتراه ودفعه إلى آخر وعلى هذا قد يتأدى جميع الرميات لخصاة واحدة • (الثالثة) عاجز عن رمي نفسه لمرض أو حبس ينيب غيره ليرمي عنه لأن الانابة من الرمي في مكانه في مكانه ويستحب أن تناول النائب الحي إن قد عليه ويكبره

بالفساد فوجهان حكاهما إمام الحرمين وغيره (أصحهما) وبه قطع المصنف والاكثرون يبطل النسك من أصله فلا يمضي فيه لافي الردة ولا بعد الاسلام (والثاني) انه كالافساد بالجماع فيمضي في فاسده إن أسلم لكن لا كفارة عليه وحكى الدارمي في آخر باب الاحصار وجها عن حكاية ابن القطان انه يبطل حجه وعليه بدنة وهذا شاذ ضعيف والله أعلم *

(فرع) قد ذكرنا انه يجب علي من أفسد حجه أو عمرته بالجماع دم واختلف الاصحاب فيه هل هو دم تخيير أم لا ففيه طرق (أصحها) عند المصنف وسائر الاصحاب وهو المنصوص في المختصر وغيره قال القاضي أبو الطيب في تعليقه هو نص الشافعي في عامة كتبه انه دم ترتيب وتعديل فيجب بدنة فان عجز عنها فبقرة وإن عجز فبيع شياه فان عجز قوم البدنة دراهم بـ مئة مئة حال الوجوب ثم الدراهم بطعام وتصدق به فان عجز عنه صام عن كل مد يوما (والطريق الثاني) طريق أبي العباس بن سريج ان في المسألة قولين حكاه عنه القاضي حسين وغيره (أصحهما) كالطريق الاول (والثاني) انه تخير بين هذه الاشياء الخمسة وهي البدنة والبقرة والشاة والاطعام والصيام فأيهما شاء فعله وأجزأه مع القدرة على الثاني (والطريق الثالث) حكاه المصنف والاصحاب عن أبي إسحق الروزى أن في المسألة قولين (أصحهما) الطريق الاول (والثاني) انه تخير بين الثلاثة الاولى وهي البدنة والبقرة والشاة فلا يجزىء الاطعام والصيام مع القدرة على واحد من الثلاثة فان عجز عن الثلاثة قوم أيها شاء وتصدق بقيمته طعاما فان عجز عنه صام عن كل مد يوما (والطريق الرابع) انه يجب بدنة فان عجز فبقرة فان عجز فبيع شياه فان عجز قوم البدنة وصام عن عجز عن الصيام أطعم فيقدم الصيام على الاطعام ككفارة الظهار ونحوها * وقيل لا مدخل للاطعام والصيام

وكما ان الانابة في أصل الحج انما تجوز عند العلة التي لا يرحى زوالها فكذلك الانابة في الرمي كن النظر ههنا إلى دواها إلى آخر وقت الرمي ولا ينفع الزوال بعده وكما ان النائب في أصل الحج لا يجزى عن النائب إلا بعد حجه عن نفسه فان نائب في الرمي لا يرمي عن النائب لا بعد ان يرمي عن نفسه ولو فعل وقع عن نفسه ولو أغني عليه ولم يأذن لغيره في الرمي عنه لم يجز الرمي عنه وان كان له ذنوب

يوم النحر واحد وعشرين في كل يوم من أيام التشريق لي الخمرات الثلاث إلى كل واحدة سبع تواتر النفل ذلك قولاً واحداً لا يهـي كلاًه وهو كما قال وفي الاحديث في ذكره * صرح بذلك كما سيأتي *

هنا بل إذا عجز عن الفهم ثبت الهدى في ذمته الا أن يجد تخريجا من أحد القولين في دم الاحصار والله أعلم * وحيث قلنا بالصيام فان كسر مد صام عن بعض المد يوما كاملا بلا خلاف كما في نظائره من اليمين وغيرها * ومن صرح به الماوردي وحيث قلنا بالاطعام قال صاحب البحر أقل ما يجزى أن يدفع الواجب الى ثلاثة من مساكين الحرم ان أمكنه ثلاثة فان دفع الى اثنين مع القدرة على ثالث ضمن وفي قدر الضمان وجهان (أحدهما) الثالث (وأصحهما) ما يقع عليه الاسم وهما كالخلاف فيمن دفع نصيب صنف من أهل الزكاة الى اثنين فان فرق على مساكين فهل يتعين لكل مسكين مد أم لأفيه وجهان حكهما الماوردي والرويانى وغيرهما (أصحهما) لا يتعين بل يجوز أن يعطى المسكين أقل من مد وأكثر من مد كما لو ذبح الدم وفرق اللحم فانه لا يتقدر بشيء ويجزى أن يدفع الى المسكين القليل والكثير (والثاني) يتقدر بمد كال كفارة فان أعطاه أكثر لم تحسب الزيادة وان أعطاه أقل من مد لم يحسب شيء منه الا ان يعطيه تمام المد والله أعلم * وحيث قلنا باليدنة او البقرة أو الشاة فالمراد ما يجزى في الاضحية بلا خلاف وسيأتى ايضاحه في آخر هذا الباب ان شاء الله تعالى والله أعلم *

الرمي عنه في اصح الوجهين ولا يبطل هذا الاذن بالاغناء لانه واجب كما لا تبطل الاستنابة في الحج بالموت بخلاف سائر الوكالات * واذا رمى النائب ثم زال عذر المتنب والوقت باق هل عليه اعادة الرمي قال الا كثرون لا وقد سقط الرمي عنه يرمي النائب وفي التهذيب أنه على القولين فيما اذا أحج المريض عن نفسه ثم برأ (وقوله) في الكتاب لم يتعزل نائبه * علم بالواو (وقوله) لانه زيادة في العجز معناه أن الداعي الى هذه الانابة عجز الحاج عن اقيام بهذا النسك فاذا طرأ الاغناء على المريض ازداد العجز وتأكّد الداعي فكيف نقول بانقطاع النيابة والله أعلم *

قال (ولو ترك رمي يوم ففي تداركها في بقية أيام التريق قولان) (فان قلنا) يتدارك في كونه أداء قولان (فان قلنا) أداء تأقت بما بعد الزوال وكان التوزيع على الايام مستحبا ولا بد في التدارك من رعاية الترتيب في المكان فلو ابتدأ بالجرة الاخيرة لم يجزه بل يبدأ بالجرة الاولى ويختم بجرة العقبة وفي وجوب تقديم ا قضاء علي الاداء قولان ومهما ترك الجميع يكفيه دم واحد في قول ويلزمه أربعة دماء في قول لوظيفة كل يوم دم وفي قول دمان دم لجرة العقبة ودم لا يام مني وفي قول ما ياكله الدم ثلاثة أو جة (أحدها) وخليفة يوم (والثاني) وخليفة جرة (والثالث) ثلاثة حصيات * عند بقية تناسل (أحدها) إذ ترك رمي يوم اقر عدا أو سهوا هل يتداركه في اليوم الثاني

(فرع) لو طىء المحرم زوجاته فهو كوطىء الواحدة فيفسد حجهم وحججن وعليه وعليهن المضى فى فاسده والقضاء قال الدارمى وحكم نفقتهن وغيرها كما مضى *

* قال المصنف رحمه الله *

(وان كان المحرم صبيا فوطىء عامدا بنيت على القولين * فان قلنا ان عمه خطأ فهو كالناسي وقد بيناه وان قلنا عمه عمد فقد نسكه ووجبت الكفارة وعلى من تجب فيه قولان (أحدهما) فى ماله (والثانى) على الولي، وقد بيناه فى أول الحج وهل يجب عليه القضاء فيه قولان (أحدهما) لا يجب لأنها عبادة تتعلق بالبدن فلا تجب على الصبي كالصوم والصلاة (والثانى) يجب لان من فسد الحج بوطئه وجب عليه القضاء كالبالغ فان قلنا يجب فهل يصح منه فى حال الصغر فيه قولان (أحدهما) لا يصح لانه حج واجب فلا يصح من الصبي

او الثالث اوترك رمى اليوم الثانى أو رمى اليومين الأولين هل يتداركه فى الثالث فيه قولان (أحدهما) نعم قاله فى المختصر وغيره وبه قال أبو حنيفة كالرعاة وأهل السقاية (والثانى) لا كما لا يتدارك بعد أيام التشرىق (التفريع) * إن قلنا بأنه لا يتدارك فى بقية الأيام فهل يتدارك رمى اليوم فى الليلة التى تقع بعده من ليالى التشرىق فيه وجهان وهما مفرعان على الصحيح فى أن وقته لا يمتد الليلة على ما سبق، ان قلنا لا يتدارك فتدارك فهو قضاء أو أداء فيه قولان (أحدهما) أنه قضاء لمجاوزه لموقت المضروب له (وظاهرهما) أنه أداء ولولا ما كان للتدارك فيه مدخل كما لا يتدارك الوقوف بعد مواته * (التفريع) ان قلنا أداء فحالة أيام منى فى حكم الوقت الواحد وكل يوم لا قدر المأمور به فيه وقت اختيار كالأوقات الاختيار للصوات ويجوز تقديم رمى يوم التدارك على الزوال * رقل الامام رحمه الله أن على هذا القول لا يمتنع تقديم رمى يوم الى يوم لكن يجوز أن يقال إن وقته يتسع من جهة الآخر دون الأول فلا يجوز تقديمه (وإن قلنا) انه قضاء فتوزيع الاقدار المنعينة على الأيام مستحق ولا سبيل الى تقديم رمى يوم الى يوم ولا الى تقديمه على الزوال وهل يجوز بالليل فيه وجهان (أحدهما) * لان القضاء لا ية وقت (والثانى) لا لان الرمي عبادة النهار كما لصوم وهل يجب الترتيب بين الرمي المتروك ورمي يوم التدارك فيه قولان ويقال وجهان (أحدهما) * هم كيجب الترتيب فى المناسك على ما سياتى (والثانى) لا لان الترتيب لحق الوقت فيسقط بخروج الوقت والوجه من عدم الأئمة رحمه الله من أن المفعول تدارك قضاء أم أداء إن قلنا أداء اعتبرنا الترتيب وان قلنا قضاء فلا ترتيب كما يجب قضاء الصلوات الغائبة * (التفريع) * إن لم نوجب الترتيب فهل يجب على أصحاب الأعداد ذكره فیه وجهان

كحجة الاسلام (والثاني) يصح لانه يصح منه أدائه فصح منه قضاؤه كالبالغ وإن وطئه العبد في إحرامه عامدا فسد حجه ويجب عليه القضاء ومن أصحابنا من قال لا يلزمه لانه ليس من أهل فرض الحج وهذا خطأ لانه يلزمه الحج بالنذر فلا يلزمه القضاء بالافساد كالحجر وهل يصح منه القضاء في حال الرق على القولين علي ما ذكرناه في الصبي * فان قلنا انه يصح منه القضاء فهل للسيد منعه منه يبنى على الوجهين في أن القضاء على الفور أم لا فان قلنا ان القضاء على التراخي فله منعه لان حق السيد على الفور فقدم على الحج وإن قلنا انه على الفور ففيه وجهان (أحدهما) انه لا يملك منعه لانه موجب ما أذن فيه وهو الحج فصار كما لو أذن فيه (والثاني) انه يملك منعه لان المأذون فيه حجة صحيحة فان أعتق بعد التحلل من الفاسد وقبل القضاء لم يجز أن يقضي حتى يحج حجة الاسلام ثم يقضي وان أعتق قبل التحلل من الفاسد نظرت فان كان بعد الوقوف مضي في فاسده ثم يحج حجة الاسلام في السنة الثانية ثم يحج عن القضاء في السنة الثالثة وان أعتق قبل الوقوف مضي في فاسده ثم يقضي ويجزئه ذلك عن القضاء وعن حجة الاسلام لانه لو لم يفسد لكان أدائه يجزئه عن حجة الاسلام فاذا فسد وجب أن يجزئه قضاؤه عن حجة الاسلام *

قال في التتمعة ونظيره ان من فاتته الظهر لا يجب عليه الترتيب بينه وبين العصر ولو أخر الظهر بسبب يجوز الجمع في الترتيب وجهان ولو رمى الى الجرات كلها عن اليوم قبل أن يرمى اليها عن أمسه أجزأه ان لم توجب الترتيب وان أوجبناه فوجهان (أصحهما) انه يجزئه ويقع عن القضاء لان مبنى الحج على تقديم الاول فالاولي (والثاني) لا يجزئه أصلا وزاد الامام رحمه الله فقال لو صرف الرمي في قصده الى غير النسك كما لو رمى الى شخص أو دابة في الجرة وفي انصرافه عن النسك الخلاف المذكور في الطواف فن لم ينصرف وقع عن أمسه وانما قصده وان انصرف فان شرطنا الترتيب لم يجزه أصلا وإن لم نشترطه أجزأه عن يومه * ولو رمى الى كل جرة أربعة عشر حصاة سبعا عن أمسه وسبعا عن يومه جاز ان لم نعتبر الترتيب وإن اعتبرناه فلا يجوز وهو نصه في المختصر هذا كله في رمي اليوم الاول والثاني من أيام التشريق (أما) اذا ترك رمي يوم النحر ففي تداركه في أيام التشريق طريقان (أصحهما) انه على القولين (والثاني) القطع بأنه لا تدارك لمغايرة ذلك الرمي رمي أيام التشريق في العدد والوقت والحكم فان ذلك الرمي يؤثر في التحلل دون هذا الرمي (الثانية) يشترط في رمي أيام التشريق الترتيب في المكان وهو أن يرمي أولا الى الجرة التي

﴿الشرح﴾ هذا الفصل تقدم بيان جميعه مع فروع كثيرة متعلقة به في أوائل الباب الاول من كتاب الحج وأوضحناه هناك وقول المصنف بنيت يعني المسألة (وقوله) في الصبي اذا أمد حجه بالجماع هل يجب القضاء فيه قولان (أحدهما) لا يجب لانه عبادة تتعلق بالبدن فلا يجب على الصبي كالصوم احتراز به عن الزكاة والله اعلم * قال المصنف رحمه الله *

﴿وان وطىء وهو قارن وجب مع البدنة دم القران لانه دم وجب بغير الوطء فلا يسقط بالوطء كدم الطيب وان وطىء ثم وطىء ولم يكفر عن الاول ففيه قولان قال في القديم يجب عليه بدنة واحدة كما لو زنى ثم زنى كفاه لما حد واحد وقال في الجديد يجب عليه للثاني كفارة أخرى وفي الكفارة الثانية قولان (أحدهما) شاة لانها مباشرة لا توجب الفساد فوجب فيها شاة كاقبلة بشهوة (والثاني) يلزمه بدنة لانه وطىء في احرام منعقد فاشبه الوطء في احرام صحيح وان وطىء بعد التحلل الاول لا

تلى مسجدا لحيف وهي أقرب الجرات من منى وأبعدها من مكة ثم الى الجرة الوسطى ثم الى القصوى وهي جرة العقبة فلا يعتد برمي الثانية قبل تمام الاولى ولا بالثالثة قبل تمام الاوئتين * وعن أبي حنيفة رحمه الله لو نكسها أعاد فان لم يفعل أجزأه * لانه صلى الله عليه وسلم رتبها وقد قال خذوا عني مناسككم (١) ولانه نكس متكرر فيشترط فيه الترتيب كما في السعي فلو ترك حصاة ولم يذر من بين تركها أخذ بانه تركها من الجرة الاولى ويرمي اليها واحدة ويعيد رمي الاخرتين وفي اشتراط التوالاة

(١) * (حديث) * صلى الله عليه وسلم رمى الحصى في سبع رميات وقال خذوا عني مناسككم: اما الاول ففي حديث جابر في صحيح مسلم أنه صلى الله عليه وسلم أتى احمره بن عبد شجرة فرماها بسبع حصيات يكبر مع كل حصاة وأما قوله خذوا عني مناسككم فتقدم وقد ذكره المؤلف

(١) * (حديث) * انه وقف بين الجرات الثلاث وقال خذوا عني مناسككم. او قوف بينها فرواه البخاري من حديث ابن عمر انه كان يرمي احمره بن عبد شجرة بسبع حصيات يكبر مع كل حصاة ثم يتقدم فيسهل فيقوم مستقبل القبلة طويلا ويدعو ويرفع يديه ثم يرمي اوسطى ثم احدها ذات الشمال فيسهل فيقوم مستقبل القبلة ثم يدعو ويرفع يديه ويحوم طويلا ثم يرمي احمره ذات العقبة من بطن الوادي ولا يوقف عندها ثم ينصرف ويقول هكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعل ورواه النسائي والحاكم ورواه احمد وأبو داود وابن حبان واحده من حديث عائشة قالت افاض رسول الله صلى الله عليه وسلم من آخر يومه يوم النحر حين كان الظهر ثم رجع الى منى فمكث ثم لبني ايم القشيرى يرمي احمره اذا رأيت الشمس من بعد سبع حصيات يكبر مع كل حصاة ويثب يده الاولى والثانية ويتضرع ويرمي لثالثة ولا يمسعه به * قوله خذوا عني فتقدم *

يفسد حجه لانه قد زال الاحرام فلا يباحقه فساد وعليه كفارة وفي كمارته قولان (أحدهما) أنها بدنة لانه وطىء في حال يحرم فيه الوطء فاشبهه ما قبل التحلل (والثاني) أنها شاة لانه مباشرة لا توجب الفساد فسكات كفارتها شاة كلباشرة فيما دون الفرج وان جامع في قضاء الحج لزمته بدنة ولا يلزمه الاقضاء حجة واحدة لان المقضى واحد فلا يلزمه أكثر منه ﴿﴾
 ﴿الشرح﴾ فيه ثلاث مسائل (أحداها) اذا فسد حجه بالجماع ثم جامع ثانيا ففيه خلاف

بين رمي الجمرات ورميات الجمرة الواحدة الخلاف المذكور في الطوف * والسنة أن يرفع اليد عند الرمي فهو أهون عليه وأن يرمي أيام التشريق مستقبل القبلة وفي يوم النحر مستدبرها هكذا ورد الخبر (١) وأن يكون نازلا في رمي اليومين الاولين ورا كبا في اليوم لاخير يرمي ويسعى عقيقه كما أنه يوم النحر يرمي ثم ينزل هكذا أورده الجمهور ونقلوه عن نصه في الاملاء وفي التتمة أن الصحيح ترك الركوب في الايام الثلاثة * والسنة اذا رمي الجمرة الاولى أن يتقدم قليلا قدر ما لا يبلغ حصيات الرامين ويقف مستقبل القبلة ويدعو ويذكر الله تعالى ولا يلا بقدر قراءة سورة البقرة (٢) * واذا رمي الى الثانية فعل مثل ذلك ولا يقف اذا رمي الى الثالثة (وقوله) في الكتاب ولا بد في التدارك من رعاية الترتيب في المكان قديم اختصاص هذا الترتيب بالتدارك لكنه لا يختص والترتيب شرط في الابتداء والتدارك على نسق واحد * (الثالثة) اذا ترك رمي بعض الايام قلما بأنه يتدارك في بقية الايام فتدارك فلا دم عليه وقد حصل الانجبار وفيه قول أنه يلزمه الدم مع التدارك كما لو أخر قضاء رمضان حتي أدركه رمضان آخر يقضي ويفدى ويعزى هذا الى تخرج ابن سريج رحمه الله * ولو نفر يوم النحر أو يوم القر قبل أن يرمي ثم عاد ورمي قبل الغروب وقع الموقع ولا دم عليه ولو

(١) * (قوله) * والسنة أن يرفع اليد عند الرمي فهو أهون عليه وان يرمي أيام التشريق مستقبل القبلة وفي يوم النحر مستدبرها كذا ورد في الخبر انتهى. أما رفع اليد فتقدم في حديث ابن عمر وأما رمي أيام التشريق مستقبل القبلة فسلف من حديثه أيضا وأما رمي يوم النحر مستدبر القبلة فيس كما قلنا والحديث الوارد فيه موضوع رواه ابن عدى من حديث عاصم بن سليمان الكوزي عن أرواب عن نافع عن عمر قال رأيت النبي صلى الله عليه وسلم رمي الجمرة يوم النحر وظهره مما يلي مكة وعاصم بن ابن عدى كان ممن يضع الحديث والحق ان البيت يكون على يسار الراعى كما هو مسفق عليه من حديث ابن مسعود انه انتهى الى الجمرة الكبرى فجعل البيت على يساره ومضى عن يمينه ورمى بسبع وقال هكذا رمى الذي انزلت عليه سورة البقرة *

(٢) قوله * والسنة اذا رمي الجمرة الاولى ان يتقدم قليلا قدر ما لا يبلغ حصيات الرامين ويجب مستقبل القبلة ويدعو ويذكر الله بقدر قراءة البقرة واذا رمي الثانية فعل مثل ذلك ولا يجب اذا رمي الثالثة يستفد ذلك من حديث ابن عمر عند البخارى *

عمرة وهو مذهب مالك لان الباقي من حجه طواف وسعي وحلق وذلك هو عمل العمرة وهذا
ضعيف لان العبادة الواحدة المرتبطة لا يوصف بعضها بالبطلان دون بعض فاذا قلنا بالمذهب
انه لا يفسد فقولان (أصحهما) عند الجمهور يلزمه شاة وبه قطع الحاملي في المقنع (والثاني) يلزمه بدنة
ومحججه المغوى وأشار الحاملي في المجموع والتجريد إلى ترجيحه وحكي الرافعي وجها أنه لا شيء
عليه وهو شاذ ضعيف * واعلم أن جمهور الاصحاب أطلقوا القواين في المسألة كما ذكره المصنف وحكماهما
الحرجاني في البحر وجهين وقل الحاملي في المجموع والتجريد المنصوص يلزمه بدنة وفيه قول مخرج
أنه شاة والمشهور قولان مطلقا كما سبق *

﴿فرع﴾ قل المتولى اذا وقف الحاج بعرفات ولم يره ولا طاف ولا حلق وفات وقت الرمي ثم
جامع فان قلنا الحلق نسك فسد حجه لانه لم يحصل التحلل الاول فعليه البدنة والمضي في
فاسده والقضاء وإن قلنا الحلق ليس نسكا فوجهان قل ابن سريج يفسد حجه وقال غيره
لا يفسد وأصل الوجهين أن رمي جرة العقبة اذا فات وجب فيه الدم وهل يتوقف التحلل على
ذبح الدم فيه وجهان (أصحهما) يتوقف فان قلنا يتوقف فسد حجه لانه لم يحصل التحلل الاول
والا فلا * هذا كلام المتولى وذكر القاضي حسين نحوه (المسألة الثالثة) اذا جامع في قضاء
الحج قبل التحلل الال فسد القضاء ولزمه المضي في أفاسده والبدنة بلا خلاف
ويلزمه قضاء واحد عن الاحرام الاول ولو تكرر القضاء والافساد مائة مرة لم يجب إلا قضاء واحد
وتجب البدنة في كل مرة أفسدها *

لان رمي كل يوم على هذا يفوت بغروب شمس ويستقر في الذمة بدله فان لم نترجىح القول
المؤيد لاربعة دماء لامر من خارج فقتضية هذا البناء ترجيح القول المكتفى بدم واحد لاتفاقهم
على ان الاصح التدارك كما مر * (اثانية) لو ترك رمي يوم النحر أو رمي واحدا من أيام التشريق بأسره
بدمه وان ترك رمي بعض اليوم نظر ان كان من واحد من أيام التشريق فقد جمع الامام فيه طرعا
(أحدها) ان الخمرات ثلاث كالشعرات الثلاث فلا يكل الدم في بعضها فان ترك جرة ففيما يلزمه
الاقه التي أتى ذكرها في حلق شعرة (أصحها) مد من طعام (والثاني) درهم (والثالث) دم وان
ترجىحين فعلى هذا اتفق من وعلي هذا لو ترك حصاة من جرة فعن صاحب التقريب ان على قولنا في
الخبرة الواحدة ثلث دم يجب في حصاة واحدة جزء من أحد وعشرين جزءا من دم رعاية للتبعيض
وعلى قولنا ان فيها مدا أو درهما يحتمل أن نوجب سبع مد أو سبع درهم ويحتمل أن لا نبعضها
و... (ثاني) ان الدم كمال في وثنية الخيرة الواحدة كمال في وثنية جرة يوم النحر وفي الحصاة
... (الثالثة) (والثالث) وهو الاظهر أن الدم يكمل بترت ثلاث حصيات كما يكمل

(فرع) لو رمى جرة العقبة في الليل معتقداً أنه بعد نصف الليل وحلق ثم جامع ثم بان أنه رمى قبل نصف الليل فطريقان حكاهما الفارسي (أصحهما) كما لو وطئ، ناسياً فيكون فيه القولان (والثاني) يفسد قطعاً لتقصيره وقد سبقت المسألة في الباب الماضي *

* قال المصنف رحمه الله *

(والوطء في الدبر والواط وإتيان البيضة كالوطء في القبل في جميع ما ذكرناه لأن الجميع وطء والله أعلم *

(الشرح) هذا الذي قاله هو المذهب وبه قطع الجمهور من العراقيين والحراسانيين وقيل لا يفسد الحج بشيء من ذلك وحكي القاضي أبو الطيب في كتابه المجرد وغيره من أصحابنا قولاً أنه لا يجب في جميع ذلك الاشارة وظاهر عبارتهم أنه لا يفسد به الحج ولا العمرة على هذا القول قال القاضي أبو الطيب في تعليقه وآخرون يفسد الحج والعمرة بالوطء في دبر الرجل أو المرأة وتجب البدنة وهو كالوطء في قباها قالوا (وأما) البيضة فإن قلنا وطؤها يوجب الحد فكذلك وإن قلنا يوجب التعزير فوجهان والصحيح ما قدمنا عن الجمهور والله أعلم *

(فرع) لو لف على ذكره خرقة وأولجه في امرأة فهل يفسد حجه فيه ثلاثة أوجه حكاهما الصيمري والماوردي والرويانى وصاحب البيان وغيرهم (أصحها) يفسد كما لو لم يلف خرقة لأنه يسمى جماعاً (والثاني) لا لأنه إنما أولج في خرقة (والثالث) اختاره أبو الفياض البصري والصيمري إن كانت الخرقة رقيقة لاتمنع الخراة واللذة فسد حجه وإلا فلا وقد سبقت هذه الأوجه في باب ما يوجب الفسل وسبق أنها جارية في كل الأحكام والصحيح أنه جماع في كل الأحكام والله أعلم *

بخلق ثلاث شعرات وفي الحصة والحصاتين الاقوال اثلاث (واعلم) أن الخلاف المذكور ليس في ترك الحصة والحصاتين مطلقاً ولكن أن ترك حصة الجرة لأخيرة من حر أيام التريق ففيه الخلاف وإن تركها من الجرة الأخيرة من يوم القر أو انهر الأول ولم ينهر فن قلنا الترتيب غير واجب بين اندارك ورمي الوقت صح رمية لكبه ترك رمي حصة واحدة ففيه الخلاف وإن أوجبنا الترتيب فهو على الخلاف السابق في أن الرمي بنية اليوم هل يقع عن الماضي إن قلنا نعم المتروك به أتى به في يوم لدى هذه لكبه يكون تركاً لرمي الجرة الأولى والثانية في ذلك اليوم فعليه ده وإن قلنا لا كذلك في حصة ووطء به فعليه ده إن لم يزد كل ده ده وإن أوردت تعليلاً لوضيعة يوم رمي يجب ترك الحصة المذكورة وإن تركها من إحدى الجرتين لا يوجب في شيء يوم كان عليه ده لأن ما بعدها من صحيح وحوب الترتيب في الممكن

﴿ فرع ﴾ قد سبق في باب ما يوجب الفسل أن أحكام الوطء تتعلق بتغييب جميع الحشفة ولا يتعلق شيء من أحكام الوطء ببعض الحشفة وأنه إذا كان مقطوعاً فإن في من الذكر دون قدر الحشفة فلا حكم لا يلاجه وإن كان قدرها تعلقت الأحكام بتغييبه كله وإن كان أكثر فوجهان (الاصح) يتعلق قدرها (والثاني) لا يتعلق إلا بكل الباقي وسبق هناك أن استدخال المرأة ذكر بهيمة له حكم وطء الرجل لها وفي استدخال الذكر المقطوع وجهان (الاصح) أنه كالوطء *
* قال المصنف رحمه الله *

﴿ وان قبلها بشهوة أو باشرها فيما دون الفرج بشهوة لم يفسد حجه لأنها مباشرة لا يجب الحد بجنسها فلم تفسد الحج كالمباشرة بغير شهوة ونجب عليه فدية الأذى لأنه استمتاع لا يفسد الحج

فهذا إذا ترك بعض رمي من أيام التشريق وأن ترك بعض رمي من يوم النحر فقد الحقة في التمهيد بما إذا ترك من الجرة الأخيرة في اليوم الأخير * وقال في التهمة يلزمه دم وإن ترك حصاة لأنها من أسباب التحلل فإذا ترك شيئاً منها لم يتحلل إلا ببدل كامل والله أعلم * وعن أبي حنيفة رحمه الله أنه إن ترك من يوم النحر أربع حصيات فعليه دم وإن ترك ثلاثاً فلا وفي سائر الأيام إن ترك إحدى عشرة حصية فعليه دم وإن ترك عشر أو أقل فلا كتفاء بالأكثر وهذا يخالف الوجوه الثلاثة المذكورة في الكتاب فيما يكمل به الدم كلها فلذلك أعلمت بالحاء وحكى في النهاية وجهاً آخر قريباً وهو أن الدم يكمل في حصاة واحدة *

﴿ فرع ﴾ قال أبو سعيد المتولي لو ترك ثلاث حصيات من جملة الأيام ولم يدر موضعها أخذ بالأسوأ وهو أنه ترك واحدة من يوم النحر وأخرى من الجرة الأولى يوم القرواخرى من الجرة الثانية يوم النفر الأول * ثم طول الكلام فيما يحصل له من ذلك واختصاره أنا إن لم نحسب ما يرميه بنية وظيفة اليوم عن الغائب فالخاضع حصيات من رمي يوم النحر لا غير سواء شرطنا الترتيب بين التدارك ورمي الوقت أم لا فإن حسبناه فالخاضع رمي يوم النحر واحد أيام التشريق لا غير سواء شرطنا الترتيب أم لا وسببه لا يخفى على من أنعم النظر في الأصول السابقة * (واعلم) أن الحاج إذا فرغ من رمي اليوم الثالث من أيام التشريق فيستحب له أن يأتي المحصب وينزل به ليلة الرابع عشر ويصلي به الظهر والعصر والمغرب والعشاء روى أن النبي صلى الله عليه وسلم «صلى الظهر والعصر والمغرب والعشاء بالبطحاء ثم هجع بهم أهجرة ثم دخل مكة» (١) ولو ترك النزول به لم يلزمه شيء روى

(١) (حديث) * أنه صلى الله عليه وسلم صلى الظهر والعصر والمغرب والعشاء بالبطحاء ثم هجع بهم أهجرة ثم دخل مكة. بخارى من حديث أنس لم يفظ ثم رقد رقة بالمحصب ورواه من حديث بن عمر بمناه وفيه ثم ركب إلى البيت فطاف به *

فكانت كفارته فدية الاذى كالطيب والاستمنا كالمباشرة فيما دون الفرج في الكفارة لانه تعزلتها في التحريم والتعزير فكان يعزلهما في الكفارة * .

(الشرح) قد سبق في الاحرام انه يحرم على المحرم المباشرة بشهوة كالقبلة والمفاخذة واللس باليد بشهوة ونحو ذلك هذا إذا كان قبل التحليل فان كان بينهما في تحريم المباشرة فيما دون الفرج بشهوة خلاف مشهور في باب صفة الحج ومتى ثبت التحريم فبأشعر عمداً علماً بالتحريم مختاراً لم يفسد حجه سواء أنزل أم لا وهذا لا خلاف فيه عندنا ولا تلزمه البدنة بلا خلاف وتلزمه الفدية الصغرى وهي فدية الملق وقد سبق بيانها في أول الباب (وأما) اللس والقبلة ونحوها بغير شهوة فليس بحرام ولا فدية فيه بلا خلاف (وأما) قول إمام الحرمين والغزالي كل مباشرة تقضت الوضوء فهي حرام على المحرم فغلط وسبق قلنا يتأول على أن المراد كل ملامسة تنقص الوضوء فهي محرمة بشرط كونها بشهوة ومرادها بهذه العبارة استيعاب صور اللس اتفاقاً واختلافاً والله أعلم * . قال الصيمري والماوردي وصاحب البيان لو قدم المحرم من سفر أو قدمت امرأته من سفر قبلها أو أراد أحدهما سفراً فودعها وقبلها فان قصد تحية القادة والمسافر وإكرامه ولم يقصد شهوة فلا فدية وإن قصد الشهوة عصي ولزمته الفدية وإن لم يقصد شيئاً فوجهان (أحدهما) لا فدية لأن ظاهر الحال يقتضي التحية (والثاني) تجب لأنها موضوعة للشهوة فلا تصرف عن إلا بنية هكذا قالوه وهذا الوجه ضعيف والصواب أن لا فدية لأنها لا تجب إلا بالشهوة ولم يقصد ههنا شهوة ولا يشترط قصد غير الشهوة والله أعلم * .

(فرع) إذا قبل المحرم امرأته بشهوة ولزمته الفدية ثم حامها فديمته البدنة فهل تسقط عنه الشاة وتدرج في البدنة أم تجبان معاً - وجهان حكاهما الماوردي وآخرون قال الماوردي هي

عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت « نزل رسول الله ﷺ المحصب وليس سنة من شاء نزل ومن شاء لم ينزل » (١) وحدث المحصب من الأبطح ما بين الحبلى إلى المقبرة سمي به لاجتماع المحصب فيه ينزل الليل فانه موضع منهبط * .

قال (الفصل العشر في طواف الوداع وهو من روع إذا لم يق شغل وتم تعالاهو عرج بعده شغل بطل الا في شد الرحال فمعه تردد وفي كونه محموراً بالدم قولان ولا يجب على غير

(١) « حديث » عائشة نزل النبي صلى الله عليه وسلم المحصب وليس سنة من شاء نزل ومن شاء لم ينزل : فبتركه لم اره هكذا ولمسم عنها نزول الأبطح ليس سنة ولبحري ومسلم عن عروة أنها لم تكن تفعل ذلك يعني نزول الأبطح ونقول انه نزل رسول الله صلى الله عليه وسلم لأنه كان اسبح لخروجه وفي الباب عن ابن رافع أخرجه مسلم * .

مبينان علي الوجهين في الحدث إذا أجب هل يندرج الحدث في الجنابة ويكفيه الغسل أم لا ان
ان أدرجناه هناك أدرجناه هنا وإلا فلا وقد سبقت هذه المسألة قريبا في فصل من لبس ثم لبس
أو تطيب ثم تطيب وذكرنا فيه أربعة أوجه (أصحها) تكفية بدنة (والثاني) نجس بدنة وشاة (والثالث)
إن قصد بالمباشرة الشروع في الجماع فبدنة وإلا فبدنة وشاة (والرابع) ان قصر الزمان بينهما فبدنة
وإلا فبدنة وشاة والله أعلم * ولو وطئ، وطئا يوجب البدنة ثم باشر دون الفرج بشهوة قال الدارمي
ان كان كفر عن الجماع قل المباشرة لزمه للمباشرة شاة والا ففي اندراجها في البدنة
وجهاً والله أعلم *

الخارج ومهما انصرف قبل مجاوزة مسافة القصرو طاف جازوا الحائض لا يلزمها الدم بترك طواف الوداع
ظهرت قبل مسافة القصر لا يلزمها العود بخلاف المقصر بالترك وقيل في المسألة قولان بالنقل والتخريج :
حاصلها أن الوداع يفوت بمجاوزة الحرم أو بمجاوزة مسافة القصر *
طواف الوداع ثابت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فعلا وقولا (أما) افعل فظاهر (وأما) القول
فبحوماروى عن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال «لا يفرق أحدكم حتى يكون آخر عهده بالبيت
الا أنه رخص للحائض» (١) ومضمون الفصل صور نشرحها ونضيف اليها ما لا غنى عنه (أحداها) ذكر
الامام في النهاية أن طواف الوداع من مساك الحج وليس على الخارج من مكة ووداع لخروجه منها وتابعه
صاحب الكتاب لانه قل وهو مشروع اذا لم يبق شغل وتم التحلل فخصه بحال تمام التحلل وذلك إنما
يكون في حق الخارج وأيضا قد صرح من بعد وقل ولا يجب على غير الخارج لكن صاحب التهذيب
والتنمية وغيرهما أوردوا أن طواف الوداع ليس من جملة المناسك حتى يؤمر به من أراد مفارقة
مكة الى مسافة القصر سواء كان مكيًا يريد سفرا أو آفاقيا يريد الرجوع الى أهله وهذا أقرب
تعاضيا للحرم وتشبيها لاقتضاء خروجه الوداع باقتضاء دخوله الاحرام ولأنهم اتفقوا
على أن المكي اذا حج وهو عازم على أن يقيم بوطنه لا يؤمر بطواف الوداع وكذا
الآفاقى اذا حج واراد المقام بها ولو كان من جملة المناسك لأشبهه ان يعم الحجيج *
وعن أبي حنيفة رحمه الله ان الآفاقى ان نوى الاقامة بعد ان حل له النفر لم يسقط عنه الوداع
(اثمانية) طواف الوداع ينبغى ان يقع بعد جميع الاشغال ويعقبه الخروج من غير مكث فان مكث نظر ان كان

(١) * (حديث) * ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لما فرغ من أعمال الحج طاف للوداع هو
معنى حديث ابن عمر المتقدم *

«قوله» طواف الوداع ثابت عنه قولاً وفعلًا أما الفصل فظاهر من الاحاديث وأما
القول ففي حديث ابن عباس وغيره *

(فرع) إذا استمنى يده ونحوها فأنزل عصي بلا خلاف وفي لزوم الفدية وجهان حكاهما القاضي حسين والغوري وإمام الحرمين والبعثي والمتولي ومأخوذاً بالبيان وآخرون (أنحها) عندهم وجوبها وبه قطع المصنف هنا وفي التنبيه والمأخوذى وغيرهما لما ذكره المصنف (والثاني) لا فدية لأنه أنزل من غير مباشرة غيره فاشبهه من نظر فأنزل فإنه لا فدية (فإن قلنا) بالفدية فهي فدية الخلق كما قلنا في مباشرة المرأة بغير الجماع ولا يفسد حجه بالاستمناء بلا خلاف (وأما) إذا نظر إلى امرأة بشهوة وكرر النظر حتى أنزل فلا يفسد حجه ولا فدية بلا خلاف عندنا * وقول عطاء والحسن البصري ومالك يفسد حجه وعليه القضاء * وعن ابن عباس في الفدية روايتان (أحدهما) نجس بدنة (والثانية) شاة وبه قال سعيد بن جبير وأحمد وإسحق * ودليلنا أنه أنزل من غير مباشرة فاشبهه إذا فكر فأنزل من غير نظر *

﴿فرع﴾ لو باشر غلاما حسنا بغير الوطء بشهوة فهو كباشرة المرأة لانها مباشرة محرمة فشيئتها فوجبت الفدية وفيه وجه ضعيف حكاك البغوى انه لا فدية وقد سبق بيانه في باب الاحرام وأوضحنا هناك ضعف هذا الوجه *

﴿ فرع ﴾ قال الماوردي لو أوجل المحرم ذكره في قبل خشي مشكل لم يفسد حجه سواء أنزل أم لا لأنه يحتمل أنه رجل فيكون قد أوجل في عضو زائد من رجل فلا يفسد باتكاسكي أن أنزل لزمه الغسل وشاة كباشرة المرأة بدون الجماع وإن لم ينزل فلا غسل ولا شاة لا شيء سوى التعزير والاثم »

غير عذر أو اشتغل بغير أسباب الخروج من شرائع أو قصاء دين أو زيارة صديق أو عيادة مريض فعبه إعادة الطواف خلافاً لابن حنيفة رحمه الله حيث قل لا حاجة إلى الإعادة. إن أقام شهرًا و أكثر من اشتغل أسباب الخروج من شري الزاد وشدد لرحل ونحوهما فقد نقل الإمام فيه وجوب (أحد) أنه يحتاج إلى الإعادة ليكون آخر عهده بالبيت (و صحه) وبه أجاب المعظم (لا يحتاج إلى إعادته) بأسباب الخروج مشغول بالخروج غير مقيم (الثالثة) ضواف المودع واجب مجبور بعبه أو شدة مجبور فيه قولان كالقوانين في الجمع بين الليل والنهار بمعرفة وآخرات تلك المسألة ووجهه وجوبه قوله حنيفة وأحمد لما روى أنه صلى الله عليه وسلم قل « لا ينصرف من أحد حتى يكون آخر عهده بالبيت » (١) وهذا أصح على ما قاله صاحب التهذيب والعدة * ووجهه أنه لا يكون ...

(۱) ﴿حدیث﴾ ابن عباس لایفرون احدکم حتی یکوں آخر عمرہ بہ بیت اللہ * رخصت للحنائض: مسلم دون الاستثناء واتفقا علیہ بلفظ أمر الناس ان یکوں آخر عمرہ بہ بیت اللہ * رخصت عن المرأة الحائض وللبخاری وللحنائض ان تنفر اذا اوضت *

(فرع) في مذاهب العلماء في مسائل من مباشرة المحرم للمرأة ونحوها (أحداها) إذا وطئها في القبل عامداً علماً بتحريمه قبل الوقوف بعرفات فسد حجه بإجماع العلماء وفيما يجب عليه خلاف لهم فذهبنا أن واجبه بدنة كما سبق * وبه قال مالك وأحمد وهو مذهب جماعات من الصحابة رضي الله عنهم ذكرنا بعضهم في أول هذا الفصل وقال أبو حنيفة عليه شاة لا بدنة وقال داود هو بخير بين بدنة ونقرة وشاة (الثانية) إذا وطئها بعد الوقوف بعرفات قبل التحللين فسد حجه وعليه المضي في فاسده وبدنته والقضاء * هذا مذهبنا وبه قال مالك وأحمد وقال أبو حنيفة لا يفسد ولكن عليه بدنة وعن مالك رواية أنه لا يفسد * دليلنا نهو طي في إحرام كامل فاشبه الوطء قبل الوقوف * احتجوا بالحديث «الحج عرفة فمن أدرك عرفة فقد تم حجه» قال أصحابنا هذا متروك الظاهر بالإجماع فيجب تأويله وهو محمول على أن معناه قد أمن القوات (الثالثة) إذا وطئ بعد التحلل الأول وقبل الثاني لم يفسد حجه عندنا واسكن عليه الغدية ووافقنا أبو حنيفة في أنه لا يفسد * وقال مالك إذا وطئ بعد جرة العتبة وقبل الطواف لزمه أعمال عمرة ولا يجزئته حجه لأن الباقي عليه أعمال عمرة وهي الطواف والسعي والخلق وقال فيلزمه الخروج إلى احل بحرم بعمرة ويلزمه الغدية وعن أحمد روايتان في الغدية هل هي شاة * بدنة (الرابعة) إذا وطئ في الحج وطئاً مفسداً لم يزل بذلك عقد الإحرام بل عليه المضي في فاسده والقضاء وبه قال مالك وأبو حنيفة وأحمد والجمهور وقال الماوردي والعبدي هو قول عامة الفقهاء * وقال داود يزول الإحرام بالافساد ويخرج منه بمجرد الفساد وحكاه الماوردي عنبيعة أيضاً قال وعن عطاء نحوه قال واستدلوا بحديث عائشة رضي الله عنها أن رسول الله ﷺ قال «من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد» رواد مسلم قولوا والفاسد ليس مما عليه أمره وقياساً على الصلاة والصوم * واستدل أصحابنا بإجماع الصحابة وقد قدمنا ذلك عن جماعة منهم في أول هذا

فوجب على الحائض جبره بدمه لأن المعذور يقتضى عن الواجبات واحتج لهذا القول أيضاً بأن طواف القدوم لا يجب جبره بدمه فكذلك طواف الوداع أسكن عن صاحب التقريب الحاق طواف القدوم بطواف الوداع في وجوب الجبر وعلى التسليم بفرق أن طواف القدوم تحية البقعة وليس مقصوداً في نفسه * لأنرى أنه يدخل في طواف العمرة وطواف الوداع مقصود في نفسه ولذلك لا يدخل تحت طواف آخر (وقوله) في الكتاب وفي كونه مجوراً بدم قولان أى على سبيل الوجوب إذ لا خلاف في أصل الجبر فإنه مستحب أن لم يكن واجباً ويجوز إعلامه بالاولان القاضي ابن كعب روى طريقة قاطعة بنى الوجوب (الرابعة) إذا خرج من غير وداع وقلنا

(حديث) لا ينصرفن أحد حتى يكون آخر عهده بالبيت: مسلم كما تقدم من حديث ابن عباس وروى أبو داود حتى يكون آخر عهده الطواف بالبيت *

الفصل ولأنه شبيب يجب به قضاء الحج فوجب أن لا يخرج به من الحج كالفوات والجواب عن الحديث أن الذي ليس عليه أمر صاحب الشرع إنما هو لوط، وهو مردود وأما الحج فعليه أمر صاحب الشرع (وأما) قياسهم على الصوم والصلاة فجوابه أنه يخرج منها بالقول فكذا بالأول بخلاف الحج ولأن محظورات الصلاة والصوم تافيهما بخلاف الحج (الرابعة) إذا ولي أمراته وهما محرمان فسد حجها وقضيا فرق بينهما في الموضع الذي جامعها فيه فلا يجتمعان بعد التحلل وهل التفريق واجب أم يستحب فيه قولان أو وجهان عندنا (أصحهما) مستحب وقال مالك وأحمد واجب وزاد مالك فقال يقتربان من حيث يحرمان ولا ينتظر موضع الجماع وقال عطاء وأبو حنيفة لا يفرق بينهما ولا يقتربان ومن قال بالتفريق عمر بن الخطاب وعثمان وابن عباس وسعيد بن المسيب والذوي وإسحق وابن المنذر واحتج أبو حنيفة بالقياس على الوطء في شهر رمضان فانهما إذا قضيا لا يمتزجان واحتج أصحابنا بأن ما قلناه قول الصحابة ولأنه لا يؤمن إذا اجتمع أن يتذكرا ما جريا فيتوقا إليه فيفعلاه والجواب عن قياسه على الصوم أن زومه قصير فإذا تق أمكنه الجماع بالليل بخلاف الحج (الخامسة) إذا أحره بالحج أو العمرة من موضع قبل الميقات ثم أمده لزمه في القضاء الإحرام من ذلك الموضع وبه قال ابن عباس وسعيد بن المسيب وأحمد وإسحق وابن المنذر وحكى ابن المنذر عن النخعي أنه يحرم من المكان الذي جامع فيه وقال مالك وأبو حنيفة إن كان حاجا كفه الإحرام

وجوب الدم ثم عاد وطاف فلا يخلو إما أن يعود قبل الانتهاء إلى مسافة اقصر أو بعده فأما في الحالة الأولى فسقط عنه الدم كما لو جاوز الميقات غير محرم ثم عاد إليه وفي أحالة الثانية وجهان (أصحهما) أنه لا يسقط استقراره بالسفر الطويل ووقوع طواف بعد العود حقة للخروج الثاني (والثاني) يسقط كل عود قبل الانتهاء إليها ولا يجب العود في الحرة الثانية وإنما في الأول فسيأتي (الخامسة) ليس على الحائض طواف الوداع لأن صفية رضي الله عنها حدثت عن لها رسول الله صلى الله عليه وسلم في أن تنصرف بلا وداع (١) ثم إذا سرت قبل مدة حطها مكانه العود والطواف وإن جاوزته وانتهت إلى مسافة اقصر لم يلزمها وإن انتهت إلى مسافة اقصر وحصل أنه لا يلزمها العود ونص في المقصر بتركه أنه يلزمه العود فمنهم من قرر سبعين وهو لا يصح والفرق أن الحائض مأذونة في الإحصاف من غير وداع وأما المدونة فمأذونة في العود

(١) (حديث) * إن صفية حاضت فأمرها رسول الله ﷺ أن تنصرف بلا وداع لم أره بهذا اللفظ وفي الصحيحين عن عائشة في هذه القصة معها بنفط حاضت صفية بذت حبيبي ما فاضت قالت عائشة فذكرت حيضها رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت حابسته هي قالت فذمت يارسول الله أنها قد كانت افاضت وطافت بالبيت ثم حاضت فقال فتنفر وله طرق عندهم وأما

من الميقات وان كان معتمرا فن أدنى الحل واحتج بأن النبي ﷺ قال لعائشة «ارفضي عمرتك
ثم أمرها أن تحرم من التنعيم بالعمرة» رواه البخاري ومسلم واحتج أصحابنا بأنها مسافة وجب
قطعها في أداء الحج فوجب في القضاء كالميقات وأما حديث عائشة فأنها صارت قارئة فأدخلت
الحج على العمرة ومعنى ارفضي عمرتك أى دعى إتمام العمل فيها واقتصري على أعمال الحج فأنها
تكفيك عن حجك وعن عمرتك ولهذا قال ﷺ لها في صحيح مسلم وغيره «طوافك وسعيك يحجزك
الحجك وعمرتك» فهذا تصريح بأنها لم تبطلها من أصلها بل أعرضت عن أعمالها منفردة لدخولها
في أعمال الحج وقد بسطت هذا التأويل بأدلة الصحيحة الصريحة في شرح صحيح مسلم رحمه الله
والله أعلم (السادسة) قد ذكرنا أن مذهبنا أنه يلزم من أفسد حجه بدنة وبه قال ابن عباس وعطاء
وطاوس ومجاهد ومالك والثوري وأبو ثور وإسحاق إلا أن الثوري وإسحاق قالوا إن لم يجد بدنة
كفاه شاة وعند آخرين ان لم يجد بدنة فبقرة فان فقدها فبيع من الغنم فان فقدها أخرج
بقيمة البدنة طعاما فان فقد صام عن كل مد يوما وعن أحمد رواية أنه مخير بين هذه الخمسة وسبق
بيان مذهب أبي حنيفة في المسألة الاولى والثانية دليلنا آثار الصحابة (السابعة) إذا وطىء القارن فسد
حجه وعمرته ولزمه المضى في فاسدها وتلزمه بدنة للوطء وشاة بسبب القران فاذا قضى لزمه أيضا
شاة أخرى سواء قضى قارنا أم مفردا لانه توجه عليه القضاء قارنا فاذا قضى مفردا لا يسقط عنه
دم قران قل العبدري وبهذا كله قال مالك وأحمد وقال أبو حنيفة إن وطىء قبل طواف العمرة

من قال في صورتين قولان بالقل والتخريج (أحدهما) أنه يلزمه العود فيهما لانه يعد في حد حاضري
المسجد الحرام (والثاني) لا يلزمه لان الوداع يتعلق بمكة فاذا فارقها لم يمترق الحال بين ان يبعد عنها
أولا يعد فان قلنا بالثاني فالنظر الى نفس مكة أو إلى الحرم فيه وجهان أولها أظهرهما وقد تقدم نظيرهما
في المواقيت (وقوله) حاصلهما أن الوداع يفوت بمجاوزة الحرم أو بمجاوزة مسافة التقصر معناه انا اذا
أوجبتا العدد قبل مسافة التقصر فأنما يحصل الفوات بالانتهاء إلى مسافة التقصر وإذا لم نوجهه فانه
يحصل الفوات بمجاوزة الحرم وفيه كلامان (أحدهما) ان الفوات إنما يظهر على تقدير عدم تأدي
الواجب بطواف بعد العود اسكنافدينا تأدي الواجب به وسقوط الدم (أما) إذا فرض قبل الانتهاء إلى
مسافة تقصر فلا خلاف (وأما) إذا فرض بعده فإلى أحد الوجهين (والثاني) ان تعليق الفوات بمجاوزة الحرم
على قول في فريغ على ان المعتبر بمجاوزة الحرم اسكنافدينا ذكرنا وجه آخر ان الاعتبار بنفس مكة فعلى ذلك
وجه من أن يكون بما كان بمجاوزة مكة وان لم يجاوز الحرم ثم اذا أوجبتا العود فعاد وطاف سقط
عن العود اسكنافدينا نوجهه بأنه لا بد من الدم على الحائض ويجب على المتعمر بانتهاء (واعلم) ان طواف الوداع
حكمه حكم طواف الوداع في الأضحية والشرايط وعن أبي يعقوب الايسوردي أنه يصح طواف الوداع

فسد حجه وعمرته ولزمه المضي في فاسدها والقضاء. وعليه شاتان شاة لافساد الحج وشاة لافساد العمرة ويسقط عنه دم القران فان وطئ بعد طواف العمرة فسد حجه وعليه قضاءه وذبح شاة

من غير طهارة وتجبر الطهارة بالدم واستحب الشافعي رضي الله عنه للحاج إذا طاف للوداع ان يقف بحمد الملتزم بين الركن والباب ويقول . اللهم البيت بيتك والعبد عبدك وابن أمتك حملتني على ما سخرت لي من خلقك حتى سيرتني في بلادك وبلغتني بنعيمك حتى أغنتني على قضاء مناسكك فان كنت رضيت عني فازدد عني رضا والا فلا لأن قبل أن تنأى عن بيتك دارى هذا أو ان انصرافى إن اذنت لي غير مستبدل بك ولا بنبيك ولا راغب عنك ولا عن بيتك اللهم أصحبنى العافية في ديني وأحسن منقلبى وارزقنى طاعتك ما أبقيتنى . قال وما زاد فحسن وزيد فيه واجمع لي خير الدنيا والآخرة إنك قادر على ذلك ثم يصلى على النبي صلى الله عليه وسلم وينصرف وينبغي أن يتبع نظره البيت ما أمكنه ويستحب أن يشرب من ماء زمزم وأن يزور بعد الفراغ من الحج قبر رسول الله صلى الله عليه وسلم وقدروى عنه أنه قال « من زارني بعد موتى فكأنما زارني في حياتي ومن زار قبري فله الجنة » (١) *

(١) * (حديث) * روي انه صلى الله عليه وسلم قال من زارني بعد موتى فكأنما زارني في حياتي ومن زار قبري فله الجنة. هذان حديثان مختلفا الاسناد اما الاول فرواه الدارقطني من طريق هرون بن قزعة عن رجل من آل حاطب عن حاطب قال قال فذكره وفي اسناده الرجل مجهول ورواه أيضاً من حديث حفص بن ابى داود عن ليث بن ابى سليم عن مجاهد عن ابن عمر بلفظ وفأتى بدل موتى ورواه أبو يعلى في مسنده وابن عدى في كامله من هذا الوجه ورواه الطبرانى في الاوسط من طريق الليث بن بنت الليث ابن ابى سليم عن عائشة بنت يونس امرأة الليث بن ابى سليم عن ليث بن ابى سليم وهذان الطريقان ضعيفان اما حفص فهو ابن سليمان ضعيف الحديث وان كان أحمد قال فيه صالح واما رواية الطبرانى ففيها من لا يعرف ورواه العقيلي من حديث ابن عباس وفي اسناده فضالة ابن سعيد المارنى وهو ضعيف (واما) الثانى فرواه الدارقطني أيضاً من حديث موسى بن هلال العبدي عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر بلفظ من زار قبري وجبت له شفاعتى وموسى قال ابو حاتم مجهول أى المدائنه ورواه ابن خزيمة في صحيحه من طريقه وقال ان صح الخبر فان فى القلب من اسناده ثم رجح انه من رواية عبد الله بن عمر العمري المدكبر الضعيف لا المصغر الثقة وصرح بان الثقة لا يروى هذا الخبر المنكر وقال العقيلي لا يصح حديث موسى ولا يتابع عليه ولا يصح فى هذا الباب شيء وفى قوله لا يتابع عليه نظر فقد رواه الطبرانى من طريق مسلمة بن سالم الجهمى عن عبد الله بن عمر بلفظ من جاءنى زائراً لاتعلمه حاجة الا زيارتى كان حقاً على أن اكون له شفيماً يوم القيامة وجزم الحياء فى الاحكام وقوله البهقي بان عبد الله بن عمر المذكور فى هذا الاسناد هو المسكر ورواه الخطيب فى الرواة

ولا تفسد عمرته فيلزمه بدنة بسببها ويسقط عنه دم القران قال ابن المنذر ومن قال يلزمه هدى واحد عطاء وابن جريج ومالك والثاقي وإسحق وأبو ثور وقال الحكم يلزمه هديان (الثامنة) اذا أفسد المحرم والمهرمة حجها بالوطء فقد ذكرنا الخلاف في مذهبننا انه هل يلزمها بدنة أم بدنتان قال ابن المنذر وأوجب ابن عباس وابن المسيب والضحاك والحكم وحامد والثوري وأبو ثور علي كل واحد منهما هديا وقال النخعي ومالك على كل واحد منهما بدنة وقال أصحاب الرأي ان كان

قال (فصل الحادي عشر في حكم الصبي) وللولى أن يحرم عن الصبي الذي لم يميز (ح) ويحضره الموقف فيحصل الحج للصبي نفلا والام ذلك أيضا وفي التميم وجهان وهل للولى أن يحرم عن المميز فيه وجهان

عن مالك في ترجمة النعمان بن شبل وقال انه تفرد به عن مالك عن نافع عن ابن عمر بلفظ من حج ولم يزرني فقد جفاني وذكره ابن عدى وابن حبان في ترجمة النعمان والنعمان ضعيف جدا وقال الدارقطني الطعن في هذا الحديث على ابته لا على النعمان ورواه البزار من حديث زيد بن اسلم عن ابن عمر وفي اسناده عبد الله بن ابراهيم الغفاري وهو ضعيف ورواه البيهقي من حديث ابو داود الطيالسي عن سوار بن ميمون عن رجل من آل عمر عن عمر قال البيهقي اسناده مجهول وفي الباب عن أنس أخرجه ابن ابى الدنيا في كتاب القبور قال ناسعيد بن عثمان الجرجاني نا ابن ابي فديك اخبرني ابو المثنى سليمان ابن يزيد السكبي عن أنس بن مالك مرفوعا من زارني بالمدينة محتسبا كنت له شفيما وشهيدا يوم القيامة وسليمان ضعفه ابن حبان والدارقطني (قائدة) طرق هذا الحديث كلها ضعيفة لكن صححه من حديث ابن عمر ابو على بن السكن في ايراده اياه في اثناء السنن الصحاح له وعبد الحق في الاحكام في سكوته عنه والشيخ تقي الدين السبكي من المتأخرين باعتبار مجموع الطرق واصح ماورد في ذلك ما رواه أحمد وابو داود من طريق ابي صخر حميد بن زياد عن يزيد بن عبد الله بن قسيط عن ابي هريرة مرفوعا ما من احد يسلم على الارء الله على روى حتى ارد عليه السلام وبهذا الحديث صدر البيهقي الباب *

(٢) « قوله » ويستحب الشرب من ماء زمزم. يعنى للآثر فيه وقع في آخر حديث جابر الطويل عند مسلم ثم شرب من ماء زمزم بعد فراغه وروى أحمد وابن أبى شبة وابن ماجه والبيهقي من حديث عبد الله ابن المؤمل عن ابي الزبير عن جابر رفعه ماء زمزم لما شرب له قال البيهقي تفرد به عبد الله وهو ضعيف ثم رواه البيهقي بعد ذلك من حديث ابراهيم بن طهمان عن ابي الزبير ولا يصح عن ابراهيم (قلت) اما سمعها ابراهيم من ابن المؤمل ورواه العقيلي من حديث ابن المؤمل وقال لا يتابع غلبه وأعله ابن القطان به وبعمدة ابي الزبير لسكن الثانية مردودة ففي رواية ان ماجه التصريح بالسماع ورواه البيهقي في شعب الايمان والخطيب في تاريخ بغداد من حديث سوسن سعيد عن ابن المباركة عن ابن ابى الموال عن محمد بن المنكدر عن جابر كذا أخرجه في ترجمة عبد الله بن الله رء قال البيهقي غربت تفرد به سويد (قلت) وهو ضعيف جدا وان كان

قبل عرفة فعلى كل واحد منها شاة وعن احمد روايتان (احداها) يمجزئها هدى (والثانية) على كل واحد منها هدى وقال عطاء واسحق لزمها هدى واحد (التاسعة) اذا جامع مرارا فقد ذكرنا

والمميز يحرم باذن الولي ولو استقل لم ينعقد على أحد الوجهين أما المميز فيتعاطى الاعمال بنفسه *

مسلم قد اخرج له في المتابعات وايضا فكان أخذ به عنه قبل ان يعنى ويفسد حديثه وكذلك أمر أحمد ابن حنبل ابنه بالأخذ عنه كان قبل عماء ولما ان عمي صار يلقن فيتلقن حتى قال يحيى ابن معين لو كان لى فرس ورجل لغزوت سويدا من شاة ما كان يذكر له عنه من الماكير (قلت) وقد خلط في هذا الاسناد وخطأ فيه على ابن المبارك وانما رواه ابن المبارك عن ابن المؤمل عن ابي الزبير كذلك رويناه في قرائن ابي بكر بن المقرئ من طريق صحيحة فخره سويد عن ابن ابي الموال عن ابن المنكدر واغتر الخافض شرف الدين الدمياطي بظاهر هذا الاسناد فحكم بانه على رسم الصحيح لان ابن ابي الموال انقرده به البخاري وسويدا انقرده به مسلم وغفل عن ان مسلما انما اخرج لسويد ماتو يع عليه لاما انقرده به فضلا عما خولف فيه وله طريق اخري من حديث ابي الزبير عن جابر اخرجها الطبراني في الاوسط في ترجمة على بن سعيد الرازي وله طريق اخرى من غير حديث جابر ورواه الدارقطني والحاكم من طريق محمد بن حبيب الجارودي عن سفيل بن عيينة عن ابن ابي بجم عن مجاهد عن ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ماء زمزم لما شرب له فان شربته تستشفى بها شفاك الله الحديث (قلت) الجارودي صدوق الا ان روايته شاذة فقد رواه حفاظ اصحاب ابن عيينة والحميدي وابن عمر وغيرهما عن ابن عيينة عن ابن ابي بجم عن مجاهد قوله ومما يقوي رواية ابن عيينة ما أخرجه الدينوري في المجاسة من طريق الحميدي قال كنا عند ابن عيينة ف جاء رجل فقال يا ابي محمد الحديث الذي حدثتنا عن ماء زمزم صحيح قال نعم قال فاني شربته الان لندري ما في مائة حديث فقال اجلس فحدثنا مائة حديث وروى ابو داود الطيالسي في مسنده من حديث ابي ذر رفعه قال زمزم مباركة ايها طعام طعم وشفاء سقم وأصله في صحيح مسلم دون قوله وشفاء سقم وفي الدارقطني والحاكم من طريق ابن ابي مليكة جاء رجل الي ابن عباس فقال من ان جئت قل شربت من ماء زمزم قل ابن عباس اشربت منها كما ينبغي قال وكيف ذلك يا ابن عباس قال اذا شربت منها فاستقبل القبلة واذكر الله وتنفس ثلاثا وصبغ منها وذا فرغت فاحمد الله فان رسول الله صلى الله عليه وسلم قل ان بيننا وبين المنافقين اهنم لا يتضرعون من زمزم *

(٣) « قوله » استحب الشافعي للحاج اذا ضف ان يقف عند الملتزم بين اركس والمقام ويقول فذكر الدعاء ولم يسند وقد ورد في الوقوف عند الملتزم ما رواه ابو داود من طريق الثوري عن الصباح عن عمرو بن شعيب عن ابيه شعيب قال ضفت مع عبد الله فلم جدت در سكبكية قلت الا نتموذا قال نعموذ بالله من النار ثم مضى حتى اتم الحذر واقام بين اركس و اجاب فوضع صدره ووجهه وذراعيه وكفيه هكذا وبسطهما سطهما قال هكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعله

ان الاصح عندنا انه يجب في المرة الاولى بدنة وفي كل مرة بعدها شاة قال ابن المنذر وقال عطاء ومالك واسحق عليه كفارة واحدة وقال ابو تور لكل وطء بدنة وقال ابو حنيفة ان كان في مجلس واحد قدم والا قدمان وقال محمد ان لم يكن كفر عن الاول كفاه لها كفارة والا فله الثاني كفارة اخرى « دليلنا ان الثاني مباشرة محرمة مستقلة لم تفسد نسكا فوجبت فيها شاة كالمباشرة بغير الوطء

حج الصبي صحيح لما روى عن ابن عباس رضي الله عنهما « ان النبي ﷺ مر بامرأة وهي في محبتها فأخذت بعضد صبي كان معها فقالت ألهذا حج فقال صلى الله عليه وسلم نعم ولك أجر » (١) وعن جابر رضي الله عنه قال « حججنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ومعنا النساء والصبيان فلبينا عن الصبيان ورمينا عنهم » (٢) والمنقول عن أبي حنيفة رحمه الله أنه لا ينعقد إحرام الصبي لنفسه ولا إحرام الولي له ورمي يقولون إنه ينعقد ليتدرب ولا يعتد به ولا يؤخذ بمقتضيات الإحرام « اذا عرفت ذلك فان حجه يختص بأحكام يرجع بعضها إلى الإحرام وبعضها إلى الأفعال وبعضها إلى المؤنات ولوازم المحظورات فأراد أن يبين

ورواه الدارقطني بلفظ رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يلزق وجهه وصدره بالتمزم وقال فيه عن أبيه عن جده ويؤيده ما رواه عبد الرزاق عن ابن جريج عن عمرو بن شعيب قال طاف جدي محمد بن عبد الله بن عمرو مع أبيه عبد الله بن عمرو وفي شعب الإيمان للبيهقي من طريق أبي الزبير عن عبد الله بن عباس مرفوعا قال ما بين الركن والباب ملتزم ورواه عبد الرزاق مقلوبا بإسناد أصح منه *

باب حج الصبي

(١) * (حديث) * ابن عباس انه صلى الله عليه وسلم مر بامرأة وهي في محبتها فأخذت بعضد صبي كان معها فقالت ألهذا حج فقال نعم ولك أجر. مالك في الموطأ ومسلم وأبو داود والنسائي وابن حبان من حديث كريب عنه وله الفاظ عندهم ورواه الترمذي من حديث جابر واستغربة (تنبيه) ذكر الرافعي ان الاصحاب احتجوا بان الام تحرم عن الصبي لخبر ابن عباس هذا وقالوا الظاهر انها كانت امه وانها هي احرمت عنه انتهى فاما كونها امه فهو ظاهرة من رواية ابن حبان والطبراني في قولها فرغت صبيا لها وأما كونها احرمت عنه فلم اره صريحا وقد قال ابن الصباغ ليس في الحديث دلالة على ذلك «

(٢) « حديث » جابر حججنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ومعنا النساء والصبيان فلبينا عن الصبيان ورمينا عنهم ابن ماجه وابو بكر بن أبي شيبة وفي اسنادها اشعث بن سوار وهو ضعيف ورواه الترمذي من هذا الوجه بلفظ آخر قال كنا اذا حججنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فكنا نلبى عن النساء ونرمي عن الصبيان قال ابن القطان ولفظ ابن أبي شيبة اشبه بالصواب فان المرأة لا يلبى عنها غيرها اجمع اهل العلم على ذلك والله اعلم *

(الماشرة) لو وطء امرأة في دبرها أو لاط برجل أو أتى بهيمة فقد ذكرنا أن الصحيح عندنا أنه يفسد حجه وعمرته بكل واحد من هذا وقال أبو حنيفة البهيمه لا تنفسد ولا فدية وفي الدبر روايتان وقال داود لا تنفسد البهيمه والقواط (الحادية عشرة) لو وطئها فيما دون الفرج لم يفسد حجه عندنا وعليه شاة في أصح القولين وبدنة في الآخر سواء أنزل أم لا وكذا قال جمهور العلماء لا يفسد ممن قاله الثوري وأبو حنيفة وأبو ثور قال سعد بن جبير والثوري وأحمد وأبو ثور وعليه بدنة وقال أبو حنيفة دم وقال ابن المنذر عندي عليه شاة وقال عطاء والقسم بن محمد والحسن ومالك وإسحاق إن أنزل فسد حجه ولزمه قضاؤه وعن أحمد في فساد روايتان وأما إذا قبلها بشهوة فهو عندنا كالوطء فيما دون الفرج فلا يفسد الحج وتجب شاة في الأصح وبه قال ابن المسيب وعطاء وابن سيرين والزهرى وقتادة ومالك والثوري وأحمد وإسحاق وأبو حنيفة وأبو ثور وقال ابن المنذر رويناه ذلك عن ابن عباس وروينا عنه أنه يفسد حجه وعن عطاء رواية أنه يستغفر الله تعالى ولا شيء.

في هذا الفصل تلك الأحكام (أما) الأحرار فينظر إن كان الصبي مميزاً أحرم باذن الولي وفي استقلاله وجهان (أحدهما) وبه قال أبو إسحاق يستقل لأنه عبادة كما يستقل بالصوم والصلاة (وآخرهما) لا يستقل لأنه يفتقر إلى المال وهو محجور عليه في المال فإن قلنا لا أول فلا أولى تخليته كإسياني وليس له أن يحرم عنه وإن قلنا بالثاني فهل للولي أن يحرم عنه فيه وجهان (أحدهما) لا الاستغناء بدارته (وثناني) نعم لأن مولاه عليه بدليل عدم الاستقلال قال الإمام رحمه الله وهذا ظاهر المذهب وإن لم يكن مميزاً أحرم عنه وإليه سواء كان محلاً أو محزوماً وسواء حجج عن نفسه أم لا لا يشترط حضور الصبي ومواجهته في أصح الوجهين والمجبون كالصبي الذي لا يميز يحرم عنه وإليه وذكرنا في إن كبح والحاذي رحمه الله أنه لا يجوز الأحرار عنه إذ ليس له أهلية عبادات والمنع عن غيره لا يحرم عنه غيره لأنه ليس برب من العقل ورؤيه مرجح على اقرب وقال أبو حنيفة رحمه الله إذا لم يميز عليه في الطريق أحرم عنه رقباؤه (فإن قلت) ومن أولى لدى يحرم عن الصبي ويؤذن له (قد) الأب يقول ذنب وكذا الجدوان علا عند عدم الأب ولا يتولاه عند وجوده وميه وجه تخريجهما إذا لم يميز ولا ياب كافر يتبعه الضف على رأى وفي الوصي وقيم وجهان أحدهما لا يتولاه لأنه تصرف في نفسه كما لا يليان النكاح (والثاني) أنهما يتولاه كالأب واحد لأنهم جميع يتصرفون في المال وبراءون معاصيه والأول أرجح عند الإمام لكن أراقبين من صحاح الجواب بالثاني وذكرنا وجهين في الآخر ونعم ذلك يمكن له وصاية واذن من أحد (أظهرهما) انتع وفي لاء سريقان (أحدهما) أحرارهم عن الصبي متى عني ولايتها التصرف في ماله وفيه اختلاف قال الأصمغري تبيعه وورسمة الأصحاب لا تبيعه (والطريق الثاني) أقطع بأنهم أحرار واحتجوا به بخبر ابن عباس رضي الله عنهما.

عليه وعن سعيد بن جبير أربع روايات (أحداها) كقول ابن المسيب (والثانية) عليه بقرة (والثالثة) يفسد حجه (والرابعة) لاشيء عليه بل يستغفر الله تعالى (الثانية عشرة) لو ردد النظر إلى زوجته حتى أمني لم يفسد حجه ولا فدية عليه وبه قال أبو حنيفة وأبو ثور وقال الحسن البصري ومالك يفسد حجه وعليه الهدى وقال عطاء عليه الحج من قابل وعن ابن عباس روايتان (أحداها) عليه بدنة (والثانية) دمه وقال سعيد بن جبير وأحمد وإسحق عليه دم (الثالثة عشر) إذا وطئ المعتمر بعد الطواف وقبل السعي فسدت عمرته وعليه المضي في فاسدها والقضاء والبدنة وبه قال أحمد وأبو ثور لكنهما قالا عليه القضاء والهدى وقال عطاء عليه شاة ولم يذكر القضاء وقال الثوري وإسحق يريق دما وقد تمت عمرته وقال ابن عباس العمرة والطواف واحتج إسحق بهذا وقال أبو حنيفة إن جامع بعد أن طاف بالبيت أربعة أشواط لم تفسد عمرته وعليه دم وإن كان طاف ثلاثة أشواط فسدت وعليه أتمامها والقضاء ودم قال ابن المنذر وأجمعوا على أنه لو وطئ قبل الطواف فسدت عمرته أما إذا جامع بعد الطواف والسعي وقبل الحلق فقد ذكرنا أن مذهبنا فساد العمرة إن قلنا الحق بك وهو الأصح قول ابن المنذر ولا احفظ هذا عن غير الشافعي وقال ابن عباس والثوري أبو حنيفة عليه دم وقال مالك عليه الهدى وعن عطاء أنه يستغفر الله تعالى ولا شيء عليه قال ابن المنذر قول ابن عباس أعلى قال المصنف رحمه الله *

رويناه في أول الفصل وقالوا الظاهر أنها كانت تحرم عن الذي رفعته من المحفة وبهذا الطريق اجاب صاحب الكتاب والاول اشبه بكلام الاكثرين (واما) الافعال فهي صار محرما باحرامه أو باحرام الولي أتى بما يقدر عليه بنفسه ويفعل به الولي ما يعجز عنه فان قدر على الطواف علم حتى يطوف والا طيف به على ما سبق والسعي كالطواف ويصلي عنه الولي ركعتي الطواف إذا لم يكن مميزا وإن كان مميزا صلاهما بنفسه وحكى القاضي ابن كعب وجها أنه لا بد من أن يفعله له في كل حال واشترط أحضاره بعرفة ولا يكفي حضور غيره عنه وكذا يحضر بمردقة والمواقف ويناول الاحد رحتي يرميها إن قدر عليه والارمي عنه من لارمي عليه ويستحب أن يضعها في يده ولا ثم يأخذ ويرمي (وقوله) في الكتاب لئولي أن يحرم عن الصبي (وقواه) ونمبر يحرم معمران بذخ لما سبق (وقواه) يحصل الحج للصبي نفلا كما ذكر في هذا الموضع لما سبق أن التكليف شرط في الوقوع عن حجة الاسلام (وقواه) وفي التقيم وجهان يجوز اعلامه بلواو لأن عن الداركي طريقة قسعة بنى اجواز للتقيم ونحوه (وقواه) وأما المميز فيتعاطي الافعال إنما تحرم هذه اللفظة لو كان الكلام قبلها في غير المميز لكن الكلام في المميز من قوله وهل الولي أن يحرم عن الصبي المميز *

﴿وإن قتل صيداً نظرت إن كان له مثل من النعم وجب عليه مثله من النعم والنعم هي الأبل والبقر والغنم والدليل عليه قوله عز وجل (ومن قتل منكم متمداً فجزاء مثل ما قتل من النعم) فيجب في النعامة بدنة وفي حمار الوحش وبقرة الوحش بقرة وفي الضبع كبش وفي الغزال عنز وفي الأرنب عناق وفي اليربوع جفرة لما روى عن عثمان وعلي وابن عباس وزيد بن ثابت وابن الزبير ومعاوية رضي الله عنهم أنهم قضوا في النعامة ببدنة * وعن عمر رضي الله عنه أنه جعل في حمار الوحش بقرة وحكم في الضبع بكبش وفي الأرنب بعناق وفي اليربوع بجفرة * وعن عثمان رضي الله عنه أنه حكم في أم حبين بحلان وهو الحل فما حكم فيه الصحابة لا يحتاج فيه إلى اجتهاد وما لم تحكم فيه الصحابة يرجع في معرفة المماثلة بينه وبين النعم إلى عدلين من أهل المعرفة أقوله تعالى (يحكم به ذو عدل منكم هديا) * وروى قبيصة بن جابر الأسدي قل أصبت ظيياً وأنا محرم فأتيت عمر رضي الله عنه ومعي صاحب لي فذكرت ذلك له فاقبل على رجل إلى جانبه فشاورة فقال لي اذبح شاة فلما انصرفنا قلت لصاحبي إن أمير المؤمنين لم يدر ما يقول فسمعتي عمر فاقبل على ضرباً بالدرة وقال أتقتل الصيد وأنت محرم وتغمص الفتيا - أي تحتقرها - وتطعن فيها قال الله عز وجل في كتابه (يحكم ذو عدل منكم) ها أنا ذا عمر وهذا ابن عوف * والمستحب أن يكونا فقيهين وهل يجوز أن يكون القتال أحدهما فيه وجهان (أحدهما) لا يجوز كما لا يجوز أن يكون المتلف المال أحد المقيمين (والثاني) أنه يجوز وهو الصحيح لأنه يجب عليه لحق الله تعالى فجاز أن يجعل من يحب عليه أمياً فيه كرم المال في الزكاة ويجوز أن يفدي الصغير بالصغير والكبير بالكبير فإن فدى الذكر بالأنثى حرام لأنها أفضل وإن فدى الأعور من اليمن بالأعور من اليسار جاز لأن المقصود فيهم واحد *

قال ﴿ وما يزيد من نفقة السفر على الولي أو الصبي فيه وجهان * وهو إرءاء المحظورات * يجب على أحد الوجهين نظراً له فن أوجب فعلى الولي أو الصبي فيه وجهان ويفسد حجه بالجماع وفي لزوم القضاء خلاف مرتب على الفدية وأولى أن لا يجب لأنها بدنية فن أوجب له يصح من صبي على أحد الوجهين لكونه فرضاً فإذا بلغ لزمه القضاء بعد الفراغ من فرض الإسلام *

الغرض الآن الكلام في المؤنات وفدية المحظورات وفيه صور (أحدها) القدر الزائد في نفقة بسبب السفر في مال الصبي أو على الولي فيه وجهان ويقال قولان (أحدهما) أنه في مال الصبي لأن الخبز يحصل له كما لو قبل له سكاحاً يكون المهر عليه لأن السكاح يخص له (وصحبهما) أنه على الولي وبه قول مالك ونحوه لأنه الذي أحبه وورثه فيه وبخلاف السكاح فإن السكاح قد نفوت والخبز يمكن تأخيرها إلى أن يبيع فعلى هذا لم يحرم الصبي غير أدنه وجوز له حمله ونه بعض الفقهاء عليه (الثانية) بنعم الصبي المحرم من محظورات الإحرام فيه تطيب أو مس السواك فدية كالدابة

وإن جرح صيداً له مثل فنقص عشر قيمته فالمنصوص أنه يجب عليه عشر ثمن المثل وقال بعض أصحابنا يجب عليه عشر المثل وتناول النص عليه إذا لم يجد عشر المثل لأن ما ضمن كله بالمثل ضمن بمضه بالمثل كالطعام والدليل على المنصوص أن إيجاب بعض المثل يشق فوجب العدول إلى القيمة كما عدل في خمس من الابل إلى الشاة حين شق إيجاب جزء من البعير وإن ضرب صيداً حاملاً فاسقطت ولداً حياً ثم ماتا ضمن الأم بمثلها وضمن الولد بمثله وإن ضربها فاسقطت جنيناً ميتاً والأم حية ضمن ما بين قيمتها حاملاً وحائلاً ولا يضمن الجنين * وإن كان الصيد لا مثله من النعم وجب عليه قيمته في الموضع الذي أتلفه فيه لما روى أن مروان سأل ابن عباس رضي الله عنه عن الصيد يصيده المحرم ولا مثله من النعم * قال ابن عباس عنه يهدى إلى مكة ولأنه تعذر إيجاب المثل فيه فضمن بالقيمة كمال آدمي فإذا أراد أن يؤدي فهو بالخيار بين أن يشتري بثمنه طعاماً ويفرقه وبين أن يقوه بثمنه طعاماً ويصوم عن كل مد يوماً وإن كان الصيد طائراً نظرت فإن كان حاملاً وهو الذي يعب ويهدر كالذي يقتنيه الناس في البيوت كالدبسي والقمرى والفاختة فإنه يجب فيه شاة لأنه لو ذاك عن عمر وعثمان ونافع بن عبد الخرت وابن عباس رضي الله عنهم ولأن الحمام يشبه الغنم لأنه يعب ويهدر كما غنم فضمن به وإن كان صغيراً من الحمام كالعصفور والبلبل والجراد ضمنه بالقيمة لأنه لا مثله فصمن بالقيمة وإن كان أكبر من الحمام كالتقطا واليعقوب والبط والاوز ففيه قولان (أحدهما) يجب فيه شاة لأنها إذا وجبت في الحمام فلا تنجب في هذا وهو أكبر أولى (والثاني) أنه يجب فيها قيمتها لأنه لا مثله لها من النعم فضمن بالقيمة وإن كسر بيض صيد ضمنه بالقيمة وإن شق ريش طائر ثم نبت ففيه وجهان (أحدهما) لا يضمن (والثاني) يضمن بناء على القويين ممن قلع شيئاً ثم نمت * وإن قتل صيداً بعد صيد وجب لكل واحد منهما جزاء لأنه ضمان متلف فيتكرر بتكرر الاتلاف وإن اشترك جماعة من المحرمين في قتل صيد وجب عليهم جزاء واحد لأنه بدل متلف يتجزأ فإذا اشترك الجماعة في اتلافه قسم البدل بينهم كقيم المتلفات وإذا اشترك حائل وحرام في قتل صيد وجب على المحرم نصف الجزاء ولم يجب على الحلال شيء كما لو اشترك رجل وسبع في قتل آدمي وإن أمسك محرم صيداً فقتله حلال ضمنه المحرم بالجزاء ثم يرجع

عن ابن تيمية فقد بنوه على أصل يذكر في الجنايات وهو أن عمد الصبي عمد أو خطأ إن قلنا
 • خطأ العمدية (وإن قلنا) عمد وجبت وهو الأصح * قل الإمام والمحققون قطعوا به لأن عمده
 في عمد الباطل لا تري أنه إذا عمد الكلام بطلت صلاته أو الاكل بطل صومه * وعن
 أبي بكر قول فرق بين أن يكون الصبي ممن يلتذ بالطيب واللباس أو ممن لا يلتذ بذلك ولو
 • من لم يمتدح قتل صيداً وقذا عمد هذه الأفعال وسبها سواها على ما سياتي وجبت الفدية (وإن قلنا)

به على القاتل لان القاتل أدخله في الضمان فرجع عليه كالمو غصب مالا من رجل فاتفقه آخر في يده *
وان جنى علي صيد فازال امتناعه نظرت فان قتله غيره ففيه طريقان * قال أبو العباس عليه ضمان
مانقص وعلى القاتل جزاؤه مجروحاً ان كان محرم ولا شيء عليه ان كان حلالاً وقال غيره فيه
قولان (أحدهما) عليه ضمان مانقص لانه جرح ولم يقتل فلا يلزمه جزاء كامل كالمو بقي مستنعا
ولانا لو أوجبنا عليه جزاء كاملاً وعلى القاتل ان كان محرم جزاء كاملاً سويناً بين القاتل والجرح
ولانه يؤدي الي أن توجب على الجرح أكثر مما يجب على القاتل لانه يجب على الجرح جزاؤه
صحياً وعلى القاتل جزاؤه مجروحاً وهذا خلاف الأصول (والقول الثاني) انه يجب عليه جزاء كاملاً
لانه جعله غير ممتنع فاشبه المالك فاما اذا كسره ثم أخذه وأطعمه وسقاه حتى برى نظرت فان
عاد ممتنعاً ففيه وجهان كما قلنا فيمن تنف ريش طائر فعاد ونبت فان لم يعد ممتنعاً فهو على القولين
(أحدهما) يلزمه ضمان مانقص (والثاني) يلزمه جزاء كامل * والمفرد والقارن في كفارات الاحرام
واحد لان القارن كالمفرد في الافعال فكان كالمفرد في الكفارات *

(الشرح) هذه الآثار مشهورة فلوجه أن أذكر الآثار الواردة في المسألة (منها) الأثر المذكور
عن قبيصة بن جابر الأسدي * رواه البيهقي باسناد صحيح * وعن أبي حريز - لحاء وآخره زاي -
قال «أصبت ظبياً وأنا محرم فاتيت عمر فسألته فقال أيت رجلين من أخوانك فليحكها عليك فاتيت
عبد الرحمن بن عوف وسعيداً فكما تيسر اعفر * رواه البيهقي * وعن طارق قال «خرجت حجاً فاجاد وصاً
رجل يقال له أربد ضبا ففرز ظهره فقدمنا على عمر فسأله أربد فقال عمر احكم يا أربد فقال أربد
خير مني يا أمير المؤمنين واعلم فقال عمر انما أمرتك أن تحكم فيه ولم أمرك أن تزكيه فقال أربد
أرى فيه جدياً قد جمع الماء والسم فقال عمر بذلك فيه * رواه الشافعي والبيهقي باسناد صحيح * وعن
علي بن أبي طلحة عن ابن عباس قال ان قتل نمة معية مدة من الأس رواه البيهقي وهو مقطوع
لان علي بن أبي طلحة لم يدرك ابن عباس سقط يده فجاد وعيره * وعن ابن عباس «وفي قرة
الوحش بقرة وفي الابل بقرة» رواه الشافعي والبيهقي باسناد صحيح * وعن عطاء خراساني «أن عمر

يختلف حكم عمدتها وسهوها فهي كالطبيب واللباس ومتى وجدت امدية فهي علي لولي أو في من
الحصبي فيه قولان (أحدهما) في مال حصبي لان الموحوب سبب من رتبته (والثاني) في مال
الولي وبه قال مالك لانه الذي أوقعه فيه وغرر بانه وهذا اذا أحرم بذه من أحرم بغيره ذن
الولي وجوزناه فالمدية في مال حصبي لا خلاف ذكره في ائمة ومتى وجدت مدية في مال حصبي
فان كانت مرتبة فحكها حكم كفارة القتل ولا فهل يحزى أن يمتدى بالصوم في الصغر فيه وجهان

وعثمان وعلياً وزيد بن ثابت وابن عباس ومعاوية رضى الله عنهم قالوا فى النعمة يقتلها المحرم بدنة من الابل » رواه الشافعي والبيهقي » قال الشافعي هذا غير ثابت عند أهل العلم بالحديث وهو قول الأكثرين ممن لقيت فبقولهم فى النعمة بدنة وبالتياس قلنا بالنعمة لا بهذا قال البيهقي وجه ضعفه انه مرسل فان عطاء الخراساني ولد سنة خمسين ولم يدرك عمر ولا عثمان ولا علياً ولا زيدا وكان فى زمن معاوية صبياً ولم يثبت له سماع من ابن عباس وان كان يحتمل انه سمع منه فان ابن عباس توفى سنة ثمان وخمسين ثم ان عطاء الخراساني منع انقطاع حديثه ممن تكلم فيه أهل العلم بالحديث » وعن عبد الرحمن بن عبد الله ابن أبي عمار عن جابر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عن الضيع فقال « هى صيد وجعل فيها كبشا اذا صاها المحرم » رواه البيهقي قال وهو حديث جيد يقوم به الحج ثم قال البيهقي قال الترمذي سألت البخارى عنه فقال هو حديث صحيح » وعن عكرمة قال « أنزل رسول الله ﷺ الضيع صيدا وقضى فيها كبشا » رواه الشافعي والبيهقي » قال الشافعي هذا حديث لا يثبت مثله لو انفرد » قال البيهقي وانما قال ذلك لانه مرسل . قال وروى موصولاً ثم رواه باسناده عن عمر بن أبي عمرو عن عكرمة عن ابن عباس عن النبي ﷺ وقد سبق بيان اختلاف المحدثين فى الاحتجاج بعمر بن أبي عمر هذا والله أعلم » وروى الشافعي عن مالك عن أبي الزبير عن جابر أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه قضى فى الضيع بكبش وفى الغزال بعنز وفى الارنب بهناق وفى اليربوع بجفرة هذا إسناد مبالغ صحيح » قال البيهقي وروى مرفوعاً عن جابر عن النبي ﷺ قال والصحيح انه موقوف على عمر » وعن ابن عباس قال فى الضيع كبش » رواه الشافعي والبيهقي باسناد صحيح أو حسن . قال البيهقي وروى عن علي رضى الله عنهم أجمعين وعن عمر انه قضى فى الضيع بكبش وفى الظبي بشاة وفى الارنب بهناق وفى اليربوع بجفرة . وروى الشافعي

مبنيان على خلاف سند كره إن شاء الله تعالى فى أنه اذا أفسد الحج هل يجزئه قضاءؤه فى الصغر وليس للولي والحالة هذه أن يفدى عنه بالمال لانه غير متعين وعن أبي الحسين حكاية وجه أنه ان أحرم به الاب أو الجد فالفدية فى مال الصبي وان أحرم به غيره فهى عليه (الثالثة) اذا جامع ناسيا أو عامدا وقلنا ان عمده خطأ فى فساد حجه قولان كالبا لم اذا جامع ناسيا (والاظهر) أنه لا يفسد وان قلنا ان عمده عمد فسد حجه واذا فسد فهل عليه القضاء فيه قولان (أحدهما) لا لانه ليس أهلا لوجوب العبادات البدنية (وأصحها) نعم لانه احرام صحيح فيوجب افساده القضاء كحج التطوع وعلى هذا فهل يجزئه القضاء فى الصبي فيه قولان ويقال وجهان (أصحهما) نعم اعتبارا بالآداء (والثاني) لا لانه قل مالك وأحمد لانه فرض وهو ليس أهلا لآداء فرض الحج بدليل حجة الاسلام (واذا قلنا بهذا) ولم يقض حتى بلغ نظر فيما أفسدها ان كانت بحيث لو سلمت عن الفساد لاجزأته

والبيهقي بإسنادهما الصحيح عن سريج قال لو كان معي حكم حكمت في التعلب بجدي * قال البيهقي . وروى عن عطاء ان في التعلب سطة . وعن عثمان رضى الله عنه انه قضى في أم حنين بحلان من الغنم رواه الشافعي والبيهقي بإسناد ضعيف فيه مطرف بن مازن . قال يحيى بن معين هو كذاب والله أعلم * (أما) الفاظ الفصل فالعناق - بفتح العين - وهي من أولاد المعز خاصة وهي التي (١) (وأما) الجفرة فهي التي بلغت أربع أشهر وفصلت عن أمها (وأما) أم حنين فمعروفة وهي - بضم الحاء المهملة وفتح الباء الموحدة المخففة - (وأما) احلان - بضم الحاء المهملة وتشديد اللام - (وأما) الحل - فبفتح الحاء والميم - وهو الخروف * وقال الازهرى هو الجدى ويقال له حلام - بالميم - أيضاً (قوله) وتمغص الفتيا هو - بفتح التاء وكسر الميم وبالضاد المهملة - أى تحتقرها وتصفرها ويقال فتيا وفتوي (الاولى) - بضم الهمزة - (والثانية) - بفتحها - (قوله) يجب عليه لحق الله تعالى احتراز من التقويم (أما) الاحكام فقال الشافعي والاصحاب الصيد ضربان مثلى وهو ماله مثل من النعم وهي الابل والبقر والغنم وغير مثلى وهو مالا يشبه شيئا من النعم فالمثلى جزءان على التخيير والتعديل فيخير القاتل بين أن يذبح مثله في الحرم ويتصدق به على مساكين الحرم اما بان يفرق لحمه عليهم واما بان يسلم بمجملته اليهم مذبحا وعليه اياه ولا يجوز أن يدفعه اليهم حيا وبين أن يقوم المثل دراهم ثم لا يجوز تفرقة الدراهم بل ان شاء اشترى بها طعاما وتصدق به على مساكين الحرم وان شاء صام عن كل مد يوما ويجوز الصيام في الحرم وفي جميع البلاد وان أنكسر مد وجب صيام يوم وأما غير المثلى فيجب فيه قيمته ولا يجوز أن يتصدق بها دراهم بل يقوه بها طعاما ثم يتخير إن شاء أخرج الطعام وإن شاء صام عن كل مد يوما فن أنكسر مد صام يوما فحصل من هذا انه في المثلى مخير بين ثلاثة أشياء الحيوان والطعام والصيام وفي غيره بين الطعام والصيام وهذا هو المذهب وهو المتطوع به في كتب الشافعي والاصحاب * وروى ابو ثور عن الشافعي

عن حجة الاسلام بان بلغ قبل فوات الوقوف تأدى حجة الاسلام بالقضاء وان كانت لا تجزئها وان سلمت عن الفساد لم تناد وعليه أن يبدأ بحجة الاسلام ثم يقضي فنوى القضاء أولا انصرف الى حجة الاسلام وان جوزنا القضاء في الصغر فشرع في القضاء وبلغ قبل الوقوف انصرف الى حجة الاسلام وعليه القضاء * ومهما فسد حجه وأوجبنا القضاء وجبت الكفارة أيضا وان لم يوجب القضاء ففي الكفارة وجهان (والاصح) الوجوب وقد يعكس هذا الترتيب فيقال ان لم تنزله فدية ففي القضاء خلاف والفرق بين القضاء عبادية وبدنية وحال الصبي أبعد عنهم وهذا الترتيب هو الذي ذكره في الكتاب وقال في لزوم القضاء خلاف مرتب على الفدية واذا وجبت الكفارة فهي على الوي وفيه خلاف (قوله) ولو ازم المحظورات لا تجب على أحد الوجهين هذا الوجه هو الذي يخرج عبي قوما عمد

قولا قديما انها على الترتيب هكذا حكاه ابو علي الطبري في الافصاح ومن بعده من المصنفين قال القاضي أبو الطيب أصحابنا كلهم لا يعرفون هذا عن الشافعي وهي رواية عن الشافعي شاذة وكذا نقل البندنجي عن الاصحاب انكار هذه الرواية وأنه نص في القديم على التخيير لا غير قال أصحابنا وإذا لم يكن مثليا فالمعتبر قيمته في محل الاتلاف ووقته وإن كان مثليا فقيمه في مكان يوم الانتقال إلى الطعام لأن محل ذبحه مكة فإذا عدل عن ذبحه وجبت قيمته بمحل الذبح هذا هو المذهب في الصورتين وقيل فيها قولان (أحدهما) الاعتبار بقيمة يوم الاتلاف (والثاني) بقيمة يوم العدول إلى الطعام وقيل القولان فيما لا مثل له وأما ماله مثل فالمعتبر قيمة المثل حال العدول إلى الطعام قولاً واحداً فهذه ثلاثة طرق (المذهب) منها الأول صححه الشيخ أبو حامد والاصحاب ومأخذ الخلاف أن لشافعي نص في أكثر كتبه أنه يقوم يوم إخراج الطعام وقال في موضع يجب تقويمه يوم قتل الصيد فقال لا كثرون ليست على قولين بل على حالين فقوله يعتبر يوم الانتقال إلى الأضام أراد إذا كان الصيد مثليا وقوله يعتبر حين القتل أراد إذا كان غير مثلي ومنهم من قال بل هي قولان فيها ومهم من قال بطريق الثالث قال الشيخ أبو حامد والاصحاب الطريق الأول أصح وحيث اعتبرناه بمحل الاتلاف فلا مام الحرمين احتمالان في أنه يعتبر في العدول إلى الطعام سعر الطعام في ذلك المكان أم سعره بمكة (والثاني) منها أصح *

(فرع) في بيان المثلي قال أصحابنا ليس المثلي معتبرا على التحقيق والتحديد بل المعتبر التقريب وليس معتبرا في القيمة بل في الصورة والخلق والكلام في الدواب ثم الطيور (أما) الدواب فما ورد فيه نص أو حكم فيه صحا بيان أو عدلان من التابعين أو ممن بعدهم من النعم أنه مثل الصيد المقتول أتبع ذلك ولا حاجة إلى تحكيم جديد وقد حكم النبي صلى الله عليه وسلم في الضبع بكبش وحكت أصحابه رضي الله عنهم في النعامة بدنة وفي حمار الوحش وبقرته ببقرة وفي الغزال بعنز وفي الأرنب بعناق وفي اليربوع بجفرة وعن عثمان رضي الله عنه أنه حكم في أم حبين بحلان وعن عطاء ومجاهد

الصبي خطأ وإنما نجعل عمده خطأ لأن حاله يناسب التخفيف واليسه أشار بقوله نظرا له (وقوله) يفسد حجه بالجمع جواب علي الأصح من الخلاف المذكور فيه (وقوله) وإذا بلغ لزمه القضاء بعد الفراء عن فرض الاسلام متعلق بقوله لم يصح في الصبي على أحد الوجهين ومفرع عليه (واعلم) أن حكم المخون حكم نصبي الذي لا يميز في جميع ذلك ولو خرج الولي بالمجنون بعدما ستقر فرض الحج عليه وانفق عليه من ماله نظرا لم ينفق حتى فات الوقوف غرم له الولي زيادة نفقة السفر وإن أفاق وأحرم وحج فلا غرم عليه لانه قضى ما وجب عليه وبشترط افاقته عند الاحرام والوقوف والطواف والسعي ولم يتعرضوا لحالة الطواف وقياس كونه سكا شترطا لاوقته فيه كسائر الأركان *

انها حكما في الوبر بشاة قال الشافعي رحمه الله إن كانت العرب تأكله ففيه جفرة لأنه ليس أكبر بدنا منها وعن عمر وغيره في الضب جدى وعن ابن عباس في الإبل بقرة وهذا صحيح عنه سبق بيانه قريبا وعن عطاء في الثعلب شاة وكذا قال الشافعي في الثعلب شاة وأما الوعل فقال صاحب البيان حكى ابن الصباغ ان فيه بقرة وبهذا جزم البندنجي وغيره وقال الصيمري فيه تيس قول الشافعي في الام في الاروى غضب والعضب دون الجذع من البقر اما العناق فهي الانثى من المعز من حين تولد إلى حين ترعى ما لم تستكمل سنة وجمعها اعنق وعنوق وأما الحفرة فقال اهل اللغة هي ما بلغت اربعة اشهر من اولاد المعز من حين تولد وفصلت عن امها والذكر جفر سمي بذلك لانه جفر جنباه اى عظام هذا معناها في اللغة قال الرافي لكن يجب ان يكون المراد هنا بالخمرة مادون العناق لان الاربع خبر من البربوع (وأما) ام حبين فدابة على صورة الحر. عظيمة النظر وفي حل

قال ﴿ وان بلغ الصبي في حجه قبل الوقوف (ح) وقع عن حجة الاسلام فان كان قد سعى قلبه لرمه الاعادة في أصح الوجهين وهل يلزمه دم بقصان احرامه اذا وقع في الصفا فيه قولان وعنتى حد في الحج كبوع الصبي ولو طيب لولى الصبي فلعديّة على الولي لا اذا قصد المداوة فيكون كسعيه على علي أحد الوجهين ﴾

الفصل يشتمل على مسألتين (الاولى) لو بلغ الصبي في أثناء الحج طرأ عليه علة الوقوف مرة واحدة عن حجة الاسلام ولا فرق بين أن يكون وقت الوقوف باقيا أو فتمت مكته فيعد الى الله بمضى معظم العبادة في حال القصان ويخالف الصلاة حيث تحزته اذا مضى في أثناءها او بعده لان صلاة عبادة تتكرر والحج عبادة العمر فيعتبر وقوعها أو وقوع معظمها في حل مكنته وحسن سيره رحمه الله اما اذا بلغ وقت الوقوف بقى بحجته عن حجة الاسلام وان لم يعد الى مكة قبل الوقوف أو بلغ واقب وقعت حجته عن حجة الاسلام حاله ذلك حيث شرط فيه وقته بجميع الحج في حالة التكليف ولا في حنيعة فإنه لا يعتد بحرامه على ما سبق وهو من حجة السعي لو كان قد سعى عقيب طواف القدوم قل "لوح فيه وجهان أحدهما" ولائس منه السعي كتهديم الاحرام (واصحها) انه لو وقع في حجه مقص ويخلف لاحرامه من السعي بالبلوغ والدمى لا استدامة له وقد بوا الوجهين على أنه قد وقع عن حجة الاسلام كيف كان احرامه أنقول بأنه يتعين انعقاده في الاصل فرضا ونقولا انه لا يقد بملائمة المقص من حجه بالاول فلاحاجة الى الاعادة وان قلنا بأنه في فلا دمى واذا وقع حجه عن حجة الاسلام من حجه دم فيه طريقة ان (أظهرهما) وهو المذكور في الكتاب ثم على قول (أحدهما) ان حجه من حجه ناقص لأنه ليس فرض (وأصحهما) لأنه في عملي وسعه واعتد به اسوة من شئ أو شئ

أكلها خلاف سنو ضحة في كتاب الاطعمة إن شاء الله تعالى (الاصح) أنها حلال وفيها الجزاء
(والثاني) حرام فلا جزاء قال الرافعي ويقع في بعض كتب الاصحاب في الطهي كبش وفي الغزال
عنز ومن صرح به البندنجي وكذا قاله ابو القاسم الكرخي وزعم أن الطهي ذكر الغزلان والاثني
غزال قال إمام الحرمين هذا وهم بل الصحيح أن في الطهي عنز وهو شديد الشبه بها فانه أجرد
الشعر متقلص الذنب وأما الغزال فولد الطهي فيجب فيه ما يجب في الصغار (قلت) هذا الذي قاله الامام
هو الصواب قال أهل اللغة الغزال ولد الظبية إلى حين يقوى ويطلع قرناه ثم هي ظبية والذكر ظبي
هذا بيان ما به حكم (أما) ما ليس فيه حكم عن السلم فبرجع فيه إلى قول عداين فطنين قال الشافعي
والاصحاب ويستحب كونها مقيمين لا هـ أعرف بالشبه المعتبر شرعا وهل يجوز أن يكون قاتل
الصيد أحد احسكين أو يكون قاتلهما الحكيم قال اصحابنا ينظر ان كان القتل عدوانا فلا لانه
يفسق وإن كان خطأ او مضطرا اليه جاز على الاصح المنصوص وفيه وجه انه لا يجوز وقد ذكر

وغيره ما بين على الاصل المذكور ان قلنا باتبعين فلا دم عليه وإن قلنا بانعقاده نغلازمة * (والطريق
اثنائي) تقطع بأنه لادم عليه وبه قال الاصطخري وابن سلمة وهذا الخلاف فيما إذا لم يعد بعد البلوغ
إلى الميقات فان عاتاه لم يلزمه الدم بحال لانه أتى بالممكن أولا وآخرا وبذل ما في وسعه وفيه وجه
بعيد * والطواف في العمرة كالوقوف في الحج فلو بلغ قبله أجزأته عمرته عن عمرة الاسلام وعتق
العبد في أثناء الحج والعمرة كبلوغ الصبي في أثناءهما ولو ان ذميا أتى الميقات مريدا للنسك أحرم
منه لم ينهقد احرامه لانه ليس أهلا للعبادات البدنية فان أسلم قبل فوات الوقوف ولزمه الحج فله
أن يحج من سنته وأن يؤخر فان الحج على التراخي فان حج من سنته فعاد إلى الميقات فاحرم منه
أو أحرم من موضعه وعاد إليه محرما فلا شيء عليه وإن لم يعد لزمه الدم كالمسلم إذا جاوزه على قصد
النسك ولا يجزئ فيه الخلاف المذكور في الصبي إذا وقعت حجته عن حجة الاسلام لانه حين مر
بالميقات كان سبيلا من أن يسلم ويحرم بخلاف الصبي وقل أبو حنيفة رحمه الله والمزني لادم عليه
وعن أحمد رواية أن (المسألة الأخرى) ذكرنا الخلاف في وجوب الفدية إذا باشر الصبي محظورا وأنها
إذا وجدت على من تجب * فما إذا اشتره الولد أن طيبه أو أباه أو خلق رأسه فينظر ان فعل ذلك
لحاجة الصبي كطوبيه تدوي فهل هو كمشرة الصبي فيه وجهان (أحدهما) لا بل الفدية على الولي بلا
خاف تقديمها لمباشرة (وأصحهما) انه كمباشرة الصبي لانه وإياه وإنما فعل ما فعل لمصلحته وقد
قيل ان ما أخذ الوجهين أن الشافعي رضي الله عنه قال وتجب الفدية على المداوي فقرأه
عنه بكسر الواو حملا على الولي وبعضهم فتحها حملا على الصبي والوجهان شبيهان
لوجهين من إذا أوجر المغمى عليه معالجته له في باب الصوم * ولو طيب الصبي للحاجة فالفدية

المصنف دليلهما ولو حكم عدلان ان له مثلا وعدلان ان لا مثل فهو مثلى لان معهما زيادة علم بمعرفة دقيق الشبه ولو حكم عدلان بمثل وعدلان بمثل آخر فوجهان حكاهما الماوردي والرويانى (أحدهما) يتخير فى الاخذ بأيهما شاء (والثانى) يأخذ بأغلفهما بناء على الخلاف فى اختلاف المفتين والاصح التخيير فى الموضعين والله أعلم * (وأما) الطيور فحمام وغيره فالحمامة فيها شاة وغيرها ان كان أصغر منها بشة كالزرزور والصعوة والبلبل والقبرة والوطواط ففيه القيمة وإن كان أكبر من الحمام او مثله فقولان (اصحها) وهو الجديد واحد قولي القديم الواجب القيمة اذ لا مثل له (والثانى) شاة لانها إذا وجبت فى الحمامة فالذى أكبر منها اولى ومن هذا السوء الكركى والبطاة والأوزة والحبارى ونحوها والمراد بالحمام كل عمام فى الماء وهو ان يشربه جرعا وغير الحمام يشرب قطرة قطرة كذا نص الشافعي عليه فى عيون المسائل قال الشافعي ولا حاجة فى وصف الحمام إلى ذكر المديبر مع العيب فانها متلازمان ولهذا اقتصر الشافعي على العيب قال اصحابنا ويدخل فى اسم الحمام اليمام اللواتي يألفن البيوت والقمرى والفاخرة والدمى واقطاء والعرب تسمى كل مطوق حماما * قال الشيخ ابو حامد فى التعليق قال الشافعي انما اوجبنا فى الحمامة شاة اتباعا يعنى اجماع الصحابة على ذلك والا فالقياس ايجاب القيمة فيها ومن اصحابنا من قال انما اوجبت الشاة فيها لانها تشبهها من وجه فانها تعيب كالغنم قال ابو حامد وليس بشيء بل المنصوص ما ذكرناه * وهذا الذى ذكرناه من وجوب شاة فى الحمامة لا خلاف فيه عندنا قال اصحابنا سواء فيه حمام الخلد وحمام الخرم وقال مالك ان قتلها محرم وهى فى الحل فعليه القيمة وان أصيبت فى الحرم ففيها شاة وقال ابو حنيفة فيها شاة مضنة والله اعلم *

﴿ فرع ﴾ قال الشافعي والمصنف والاصحاب يفدى الكبير من الصيد بكبير من مثله من سمه والصغير بصغير والسمين بسمين والمهزول بمهزول والصحيح بصحيح وامريض بمريض والمعيب بمعيب إذا اتحد جنس العيب كأعور بأعور فان اختلف كالعور والجرب فلا وإن كان عور أحدهما فى تبيين

عليه وكذا لو طيبه احني وهل يكون الصبي طريقا فيه وجهان *

قال  الباب الثالث فى محظورات الخج والعمرة وهى سبعة أنواع 

﴿ النوع الاول فى اللبس ويحرم على المحرم أن يستتر رأسه بما يحد ساترا من خرقة أو إزار أو عمامة ولو توسد بوسادة او استظل بالحمل أو الغمس فى الماء فلا بأس * ولو وصع بلباسه على رأسه وحمل ففيه قولان * ولو طين رأسه ففيه احتمال ولو شد خيطا على رأسه يضر بخلاف مصاة واقف ما يره به الفدية ان يستمر مقدارا يقصد ستره لغرض شجة او غيرها ﴾ *

والآخر في اليسار ففي إجزائه طريقان (أصحهما) وبه قطع المصنف وسائر العراقيين يجوز لأن المقصود لا يختلف (والثاني) حكمه الخراسانيون فيه وجهان (أصحهما) هذا (والثاني) لا يجوز كما لو اختلف نوع العيب كالجرب والورس وسواء كان عور أنثي في الصيد أو في المثل فالحكم واحد بلا خلاف وربما أوهم تخصيص المصنف خلاف هذا ولكن لا خلاف فيه وإنما ذكره كالمثال ولو قال فدى الأعور من عين بالأعور من أخري لكان أحسن قال أصحابنا ولو قابل المريض بالصحيح أو المعيب بالسليم فهو أفضل ولو فدى الذكر بالأنثي ففيه طرق (أصحها) على قولين (أصحهما) الأجزاء (والثاني) المنع (والطريق الثاني) القطع بالأجزاء وبه قطع المصنف والشيخ أبو حامد (والثالث) أن أراد الذبح لم يجز وإن أراد التقويم جاز لأن قيمة الأنثي أكثر ولهم الذكر أطيب (والرابع) إن لم تلد الأنثي جاز وإلا فلا لأنها تضعف بالولادة (والخامس) حكمه صاحب البيان وغيره أن قتل ذكرا صغيرا أجزأه أنثى صغيرة وإن قتل كبير لم تجزئه كبيرة فإن جوزنا الأنثي فهل هي أفضل منه فيه وجهان (أصحهما) لا للخروج من الخلاف (والثاني) نعم وهو ظاهر نص الشافعي وظاهر كلام المصنف * وإن فدى الأنثي بالذكر فوجهان وقيل قولان قال أبو علي البندنيجي (المذهب) أنه يجزى قال الرافعي وإذا تأملت ما ذكرناه من كلام الأصحاب وجدتهم طاردين الخلاف مع نقص اللحم وقل أمام الحرمين الخلاف في إذا نقص اللحم في القيمة وفي الطيب فإن كان واحد من هذين النقصين لم يجز بلا خلاف هذا كلامه والله أعلم *

(فرع) لو قتل بعامة فأراد أن يعدل عن البدنة إلى بقرة أو سبع من الغنم لم يجز على الصحيح المشهور وبه قطع الأكثرون تصريحاً وتعريضاً وفيه وجه حكمه الروياني في البحر أنه يجوز لأنها كهي في الأجزاء في الاضحية وغيرها *

(فرع) قل الشافعي رحمه الله في المختصر وإن جرح ظلياً فنقص عشر قيمته فعليه عشر قيمة شاة وقال المزني تخريجا يلزمه عشر شاة قال جمهور الأصحاب الحكم ما قاله المزني وإنما ذكر الشافعي قيمة لأنه قد لا يجد شريكاً في ذبح شاة فأرشدته إلى ما هو أسهل لأن جزاء الصيد على التخيير فعلى هذا هو مخير إن شاء أخرج عشر المثل وإن شاء صرف قيمته في طعاء وتصدق به وإن شاء

مقتود الباب بيان ما يحرم بسبب الأحرام بالحج أو العمرة وهي في تعديد صاحب الكتاب
 - هـ - (أحدها) اللبس والكلام في حق غير المعذور في المعذور (أما) في حق غير
 المعذور - انظر في الرجل ثم في المرأة ومن الرجل في الرأس ثم في سائر البدن (أما) الرأس ففيه

— باب محرمات الأحرام —

صام عن كل مد يوما ومن الاصحاب من اخذ بظاهر النص وقال الواجب عشر القيمة وجعل في المسألة قولين المنصوص وتخريج المزدني فعلى هذا اذا قلنا بالمنصوص ففيه اوجه (اصحها) تتعين الصدقة بالدرهم (والثاني) لا تجزئه الدرهم بل يتصدق بالطعام او يصوم (والثالث) يتخير بين عشر المثل وبين اخراج الدرهم (والرابع) ان وجد شريكا في الدم اخرجته ولم تجزئه الدرهم والا أجرأ أنه (والخامس) وبه قطع الشيخ ابو حامد مخير بين اربعة اشياء ان شاء اخرج الدرهم وان شاء اشترى بها جزءا من مثل ذلك الصيد من النعم وان شاء اخرج بها طعاما وان شاء صام عن كل مد يوما هذا كله في الصيد المثل فأما غيره فالواجب ما نقص من قيمته قطعاً ثم يتخير بين الصيام والطعام والله اعلم *

(فرع) لو قتل صيدا حاملا قابله بمثله حاملا ولا نذبح الحامل بل يقوم المثل حاملا ويتصدق بقيمته طعاما او يصوم هذا هو الصحيح المشهور وفيه وجه ضعيف غريب حكاه الرافي انه يجوز ذبح حائل نفيسة بقيمة حامل وسط ويجعل التفاوت كالتفاوت بين الذكر والانثى ولو ضرب بطن صيد حامل فأقت جنينا ميتا نظر ان ماتت الام ايضا فهو كقتل الحامل وإن عاشت الأم ضمن ما نقصت ولا يضمن الجنين هكذا قطع به المصنف والاصحاب بخلاف جنين الامة فانه يضمن بعشر قيمة الام لان الحمل يزيد في قيمة البهائم وينقص الادميات فلا يمكن اعتبار التفاوت في الادميات وان ألت جنينا حيا ثم ماتا ضمن كل واحد منهما بانمراده فيضمن كل واحد بمثله ان كان مائيا وان مات الولد المنفصل حيا من آثار الحناية وعاشت الام ضمن الولد بانمراده نكاح حرانه وضمن نقص الام وهو ما بين قيمتها حاملا وحائلا *

فصلان (احدهما) في الساتر ولا يجوز للرجل أن يستتر رأسه قال عليه السلام في الحرم مدي حر من بعيره لا تخمر ورأسه فانه يبعث يوم اقامة مليبيا (١) ولا فرق بين ان يستتر بحيط كمنسوبة او بغير محيط كالعمامة والازار والحرقة وكل ما يحد ساترا واد استرله امديه لا بأس بمحصورا كالحق * ولو توسد بوسادة فلا بأس وكذا لو توسد بمدة مكررة لان التوسد مدي اهرق حسر رأس * ولو استظل بمحمل أو هودج فلا فدية عليه أيضا لانه لا يحد ذلك ساترا ثم كما استظل بماء وكذلك لو انغمس في ماء فستوى الماء على رأسه وحصى صاحب تنمة مدي مدية في صرة الاستظلال بما اذا لم تمس المظلة رأسه وحكم بوجودها اذا كانت منه وهذا التفصيل - أراه غيره وان لم يكن له منه فالوجه الحاقه وضع الريل على الارض (والاصح) فيه ن لا فدية كما سيأتي ن شاء الله تعالى * وعن مالك وأحمد رحمهما الله انه اذا استحل بمحمل ركبا افتدى ان استحل

(١) حديث المرحوم الذي خر من مدي مدي في الحائر *

(فرع) لو جرح صيدا فاندمل جرحه وصار الصيد زنا ففيه وجهان مشهوران وحكما المصنف قولين وكذا حكاهما أبو علي البنديجي في الجامع (أصحها) يلزمه جزاء كامل كما لو أزم من عبداً لزمه كل قيمته (وإثاني) يلزمه ارش النقص وبه قال ابن سريج كما لو جني على شاة فازمنها وصح صاحب البيان هذا الثاني وهو تصحيح شاذ بل غلط والصواب انه يلزمه جزاء كامل ومن نص علي تصحيحه أبو علي البنديجي في كتاب الجامع وإمام الحرمين والمصنف في التنبية والغزالي والرافعي وآخرون وقطع به جماعات من كبار الاصحاب ممن قطع به الشيخ أبو حامد في تعليقه والمحامي في المجموع والماوردي في الحاوي والقاضي حسين في تعليقه ونقله الشيخ أبو حامد عن الاصحاب مطلقا ونقله امام الحرمين عن معظم الائمة قال والوجه الثاني القائل بارش مائة قص مزيف متروك والله أعلم * (فان قلنا) يلزمه ارش النقص فهل يجب قسط من المثل ان كان مثليا أو من قيمة المثل فيه الخلاف السابق قريبا فيما إذا جرحه فنقص عشر قيمته ولو أزمه فجاء محرم آخر فقتله بعد الاندمال أو قبله فعلى القاتل جزاؤه زمنا بلا خلاف ويبقى علي الاول الجزاء الذي كان كما كان وهو كمال الجزاء أو ارش النقص هذا هو المذهب وفيه وجه آخر انه ان أوجبنا هناك جزاء كاملا عاد بجناية الثاني الى ارش النقص لانه يعد إيجاب جزاءين مختلفين واحد وهذا الوجه هو الاصح عند الشيخ أبي حامد في تعليقه (أما) إذا أزمه محرم ثم عاد هو فقتله فان قتله قبل الاندمال لزمه جزاء واحد كما لو قطع يدي رجل ثم قتله فعليه دية فقط * وانا هناك وجه انه يلزمه ارش الطرف مع دية النفس قال إمام الحرمين وغيره فيجب ذلك الوجه هنا وإن قتله بعد الاندمال أفردت كل جناية بحكمها ففي القتل جزاءه زمنا وفي الازمان الوجهان (الاصح) جزاء كامل إذا أوجبنا في الازمان جزاء كاملا وان كان للصيد امتناعا كالعامية تمتنع بالعدو وبالجنح فابطل أحد امتناعيه فوجهان حكاهما إمام الحرمين عن العراقيين وحكما غير (أحدهما) يتعدد الجزاء لتعدد الامتناع (وأصحها) لا لاتحاد الامتناع وعلى هذا فما الواجب قل إمام الحرمين الغائب علي الظن انه يجب مائة قص لان امتناع النعمة في الحقيقة واحد لا انه يتعلق بالرجل والجنح فلزائل بعض الامتناع *

به نازل اراجلا فلاه وروى الامام عن مالك الخلاف في صورة الانغماس أيضا * لافي الاستظلال ماروى عن أم الحصين قالت «حججت مع النبي ﷺ حجة الوداع فرأيت أسامة وبلالا أحدهما أخذ بخطام نائته والاخر رافع ثوبه يستتره من الخرحي رمى جرة امقبة» (١) ولو وضع زنبيل على رأسه او حملا فقد

(١) حديث أم الحصين حججت حجة الوداع فرأيت سلمة بن زيد وبلالا أحدهما أخذ بخطام ناقة النبي صلى الله عليه وسلم والاخر رافع ثوبه يستتره من الخرحي رمى جرة العقبة وفي رواية على رأس رسول الله صلى الله عليه وسلم يخفيه من الشمس: مسلم والنسائي وابو داود وضعفه ابن جرير في التحقيق فخطأ * وقد أوضح ابن عبد الهادي خطأه فيه فشفا وكفا *

(فرع) لو جرح صيدا فغاب ثم وجد ميتا فان علم انه مات بجراحته أو وقع بسببه في ماء أو من جبل ونحو ذلك يلزمه جزاء كامل وان علم انه مات بسبب آخر بان قتله آخر نظر ان لم يكن الاول صيده غير متمتع فعليه ارش ماقص وإن كان صيده غير متمتع فغيبا على الاول الخلاف السابق في أواخر الفرع قوله * وان شك لم يعلم بما إذا مات فتولان حكاهما القاضي حسين والبعثي والمتولي وغيرهم (أحدهما) يلزمه جزاء كامل لان الغالب انه مات من جرحه (وأصحهما) لا يجب الا ضمان الجرح وبه قطع الماوردي لاحتمال موته بسبب آخر والاصل براءته * قال القاضي والمتولي هذا الخلاف مبني على القولين في الحلال اذا جرح صيدا وغاب عنه فوجده ميتا هل يحل أكله أم لا (الاصح) لا يحل (فان قلنا) يحل كله فقد جعلناه قاتلا فيلزمه جزاء كامل والا فعليه ارش الجرح فقط (أما) اذا جرحه وغاب ولم يتبين حاله فم يعلم أم مات أم لا قال أصحابنا لا يلزمه جزاء كامل لان الاصل براءته ولان الاصل حياة الصيد وإنما يلزمه ارش الخراقة قلوا والاحتياط اخراج جزاء كامل لاحتمال موته بسببه * هكذا قطع الاصحاب بالمسألة في الطريقتين كما ذكرته ونقله القاضي أبو الطيب في تعليقه عن الاصحاب * وحكى الشيخ أبو حامد في تعليقه عن أبي اسحق المروزي انه يلزمه جزاء كامل اذا كان قد صيره غير متمتع لان الاصل بقاؤه كذلك حتي يعلم سلامته * قال أبو حامد وهذه من غلطات أبي اسحق على مذهب السماعي لان الشافعي نص في الاملاء على انه يلزمه ماقص * قال في الاملاء لانه قد يعرض سبب الهلاك ولا يهلك وهذا صحيح لان الاصل الحياة ما لم يعلم التلف *

(فرع) إذا جرحه ثم أخذه فداواه وأطعمه وسقاه حتى برأ وعاد متمما كما كان ففي سقوط الضمان عنه وجهان حكاهما المصنف والاصحاب (الاصح) لا يسقط الضمان (والثاني) يسقط بناء على اقوالين فيمن قلع سن كبير فنبقت هل يسقط عنه دينها (ون قضا) لا يسقط فعليه ما كان واجبا وهو كجزء الجزاء في الاصح وارش ماقص في لوجه الآخر وفي وجه ثالث جزاء به البندنيحي انه يجب ما بين قيمته صحيحا ومندملا والمذهب الاول واذا قلنا ارش ماقص فهو يحبس بمسألة من المثل

ذكر أن الشافعي رضي الله عنه حكى عن عطاء انه لا بأس به لو تعرض عليه وذلك يشعر انه ارتضاه ومن من عاداته الرد على المذهب الذي لا يرتضيه (١) وعن ابن المنذر والشيخ أبي حامد انه نص في بعض كتبه على وجوب الفدية فمن الاصحاب من قطع بالاول ولا يثبت الثاني ومذهب من أصحق قوير وهو ما أورده في الكتاب ووجه لوجوب ما يروى عن أبي حنيفة ان غطى رأسه وشبهه بغيره

(١) قوله ولو وضع زنديلا على رأسه فقد ذكر ان الشافعي حكى عن عطاء انه لا بأس به

(قلت) لم اقف عليه بعد *

أومن القيمة فيه الطرق السابقة فيمن جرح ظلياً فنقص عشر قيمته * هذا كله إذا لم يبق بعد برأه فيه نقص فإن صار ممتنعاً ولكن بقي فيه شين ونقص وجب ضمانه بلا خلاف (وأما) إذا داواه حتى برأ وبقي زماناً ففيه الوجهان السابقان فيمن أزمته (أصحابها) يلزمه كمال الجزاء (والثاني) ارش نقصه * ولو تلف ريش طير فهو كجرح الصيد في كل ما سبق فإن نبت وبقي نقص ضمنه وإلا فوجهان كما سبق فإن وحب اعتبر نقصه حال الحرح كذا ذكره أصحابنا مع باقي فروع جرح الصيد والله أعلم *

﴿ فرع ﴾ يجب في بيض الصيد قيمته * وقال المزني لا يجب وسبقت المسألة في الباب الماضي وسبق هناك الخلاف في قيمة ابن الصيد وإن الأصح وجوبها وسبق أن الجراد مضمون بقيمته على المشهور وسبق قول شاذ أنه لا يحرم الجراد ولا ضمان فيه وليس بشيء * قال الشافعي ويجب في الدبا قيمته والدبا صغار الحراد وقيمته أقل من قيمة الحراد * قال أصحابنا وما نقل عن الصحابة من تقدير الجزاء في الحراد فهو محمول على أن ذلك قيمته في ذلك الوقت * قال أصحابنا فإذا وجبت القيمة في البيض والحراد والابن فهو مخير بين إخراج الطعام وبين أنه يصوم عن كل مد يوماً فإن انكسر مد وجب صيام يوم كما سبق في الصيد الذي لا مثل له *

﴿ فرع ﴾ إذا قتل المحرم صيداً بعد صيد وجب لكل صيد جزاء وإن بلغ مائة صيد وأكثر سواء أخرج جزاء الأول أم لا وهذا لا خلاف فيه وفيه خلاف بيننا وبين أبي حنيفة وغيره وقد سبق بيانه ودليله في الباب السابق * وما استدلل به أصحابنا أنه بدل متلف فتكرر بتكرر الاتلاف كمال الآدمي بخلاف ما إذا كرر المحرم إبسا أو طيساً لأنه ليس باتلاف * وإن اشترك جماعة من المحرمين في قتل صيد لزمهم جزاء واحد واستدل أنصف بأنه بدل متلف يتحزأ فإذا اشترك جماعة في اتلافه قسم البدل بينهم كقسم المتلفات وكالدية وفي قوله يتحزأ احتراز من القصاص في النفس والطرف * ولو اشترك محرم وحلال في قتل صيد لزم المحرم نصف الجزاء ولا شيء على الحلال وكذا لو اشترك محرم ومحلون

آخره ووجه عدم الوجوب أن مقصوده نقل المتاع لا تغطية الرأس على أن المحرم غير ممنوع من التغطية بما لا يقصد الستر به إلا ترى إلى ما روي أنه عليه السلام «احتجم على رأسه وهو محرم» (١) وإيضافه وضع يده على رأسه لا ضرر له وسواء نبت الخلاف أم لا فظاهر المذهب أنه لا فدية * ولو طين رأسه ففي وجوب الفدية وجهان كأوجهين فيما إذا طلى بالطين عورته وصلى هل يجزئته * والمذهب ههنا وجوب الفدية وفي تلك

(١) ﴿ حديث ﴾ أنه صلى الله عليه وسلم احتجم على رأسه وهو محرم: متفق عليه من حديث ابن نجيم ومن حديث ابن عباس واستدركه الحاكم من حديثه فوهم في زعمه أن ذكر الرأس غير مخرج عنهما وقد تقدمت له طرق في الصيام *

أو محل ومحرمون وجب على المحرم من الجزاء بقسطه على عدد الرؤس كبذل للتلقات • هذا هو المذهب وبه قطع الجمهور ونص عليه الشافعي في الام وقطع المتولي بأنه يجب على المحرم جزاء كامل وهذا شاذ ضعيف • ولو أمسك محرم صيدا قتلته حلال ضمنه المحرم بالجزاء لأنه تسبب الى اتلافه وهل يرجع به على الحلال القاتل فيه وجهان (أحدهما) يرجع وبه قطع المصنف وشيخه القاضي أبو الطيب والبعوى لأن القاتل أدخل المحرم في الضمان فرجع عليه كما لو غصب مالا فأتلفه انسان في يده فإن الغاصب يرجع على المتلف (وأصحها) لا يرجع وبه قطع الشيخ أبو حامد في تعليقه وأبو علي البندري في كتابه الجامع وصححه صاحب الشامل وغيره لأنه أتلف صيدا يجوز له اتلافه فإنه غير ممنوع منه لا لحق الله تعالى ولا لحق الآدمي فإن الممسك لا يملكه وإذا جاز له اتلافه لا يجب عليه ضمانه بخلاف مسألة الغصب فإن المتلف للمغصوب متعدد فضمن والله أعلم • ولو أمسك محرم صيدا قتلته محرم آخر فثلاثة أوجه (أصحها) يجب الجزاء كله على القاتل لأنه وجد من الممسك سبب ومن القاتل مباشرة فوجب تقديم المباشرة كما في قتل الآدمي وغيره (والثاني) يجب الجزاء بينهما نصيبين لأنهما من أهل ضمانه وهذا ينتقض بضمن الآدمي وبهذا الوجه قطع المصنف في التنبيه (وأما الثالث) قاله القاضي أبو الطيب وصححه أبو المسكرم يجب الضمان على كل واحد منهما فإن أخرجه الممسك رجع به على القاتل وإن أخرجه القاتل لم يرجع به على الممسك كما لو غصب شيئا فتمقه أحد في يده وقال صاحب الشامل هذا الوجه أقيس عندي لأن ما ذكره الاول ينتقض بمن غصب شيئا وتمقه غيره في يده وما ذكره الثاني فاسد لأن الضمان لا ينتقم على المباشرة والسبب الذي لا ينجي في شيء من الاصول والله أعلم •

﴿ فرع ﴾ قال الماوردي وغيره لو جرح الحلال صيدا في احل ثم دخل الصيد حريم فخرجه فيه فمات منها لزمه نصف الجزاء لأنه مات من حرين وجرح أحدهم مصحوب دون الآخر •

﴿ فرع ﴾ القارن والمفرد والتمتع في جزاء الصيد وفي جميع كفارات الاحرام سواء قتل القارن صيدا لزمه كفارة واحدة وإن ارتكب محظورا آخر لزمه مدية وحسة •

عندنا • وقال أبو حنيفة يلزمه جزاء ان وقد سبقت المسألة بدلائلها في الباب السابق والله أعلم •

الصورة صحة الصلاة لوجود الستر والتغطية وهذا اذا كان تخيلا ساقرا (أم) المانع الذي لا يستر فلا عبرة به وعلي هذا التفصيل حكم الحناء والمراهم ونحوها • (فصل ثاني) في قدسية تصبي ستره الفدية ولا يشترط لوجوب الفدية استيعاب الرأس • ستر كالأستر في • • • • •

الاستيعاب بل يجب الفدية بستر بعض الرأس وضبطه ان يكون مستورا قد يستب • • • • •

لغرض من الاغراض كشد عصاة والصاق صوق شجرة ونحوها • • • • •

(فرع) الصوم الواجب هنا يجوز متفرقا ومتتابعاً نص عليه الشافعي وقوله عنه ابن المنذر ولا نعلم فيه خلافا لقوله تعالى (أو عدل ذلك صياماً) *

(فرع) في مذاهب العلماء في مسائل من جزاء الصيد (أحداها) إذا قتل المحرم صيدا أو قتله الحلال في الحرم فإن كل له مثل من النعم وحب فيه الجزاء بالاجماع ومذهبنا أنه بخير بين ذبح المثل والاضمام بقيمته والصيام عن كل مد يوما * وبه قال مالك وأحمد في أصح الروايتين عنه وداود إلا أن مالكاً قال يقوم الصيد ولا يقوم المثل وقال أبو حنيفة لا يلزمه المثل من النعم وإنما يلزمه قيمة الصيد وله صرف تلك القيمة في المثل من النعم * وقال ابن المنذر قال ابن عباس أن وجد المثل ذبحه وتصدق به فإن فقدته قومه دراهم والدراهم طعاما وصام ولا يطعمهم * قال وإنما أريد بالطعام الصيا ووافقه الحسن البصري والنخعي وأبو عياض وزفر * وقال اشوري يلزمه المثل فإن فقدته فلا طعام فإن فقدته صام * دليل قوله تعالى (ومن قتله منكم متعمدا فجزاء مثل ما قتل) إلى آخر الآية واحتج المحققون بأن المتل يجب مثله من حنفة أو قيمته وليست النعم واحدا منهما فلم يضمن مكا صيد الذي لا مثل له من النعم وكما لو أتل الحلال صيدا مملوكا وكعلمان المحرم للصيد المملوك لما أسكه * قال أصحابنا هذا قياس من أتل لصا أقرآن فلا يلتفت إليه ثم ما ذكره من مقتضى اللادمي الحر فإنه يضمن بالابل ويضمن في حق الله تعالى بما لا يضمن به في حق اللادمي فإنه يضمن اللادمي بقصاص أو ال ويضمن لله تعالى بالكفارة وهي عتق والا فصيام وبهذا يحصل الجواب عن قياسهم * قال أصحابنا وافرقت بينه وبين صيد لا مثل له أنه لا يمكن فيه مثل فتعذر فوجب اعتبار القيمة بخلاف المثل (الثانية) إذا عدل عن مثل الصيد إلى الصيام فذهبنا أنه يصوم عن كل مد يوما وبه قال عطاء ومالك وحكي ابن المنذر عن ابن عباس والحسن البصري واشوري وأبي حنيفة وأحمد وإسحق وأبي ثور أنه يصوم عن كل مدين يوما * قال ابن المنذر وبه أقول * (قول) وقال سعيد بن جبير الصوم في جزاء الصيد ثلاثة أيام إلى عشرة وعن أبي عياض أرا أكثر أصوه أحد وعشرون يوما * قال ومال أبو ثور إلى أن الجزاء في هذا كمكة ذرة الحلق * دليلنا أن

ولاه * فقد قلا وغيرهما له لو شد خيطا على راسه لم يضر ولم تجب الفدية لأن ذلك لا يمنع من تسميته حاسر الرأس وهذا يقتض المضابط المذكور لأن ستر المقدار الذي يحويه شد هذا المحيط قد صدأ أيضا لغرض منع السحر من الا تشار وغيره ولو وجه النظر إلى تسميته حاسر الرأس ومستور جميع الرأس * ومضى والله أعلم * (وقوله) في الكتاب أن يستر مقدارا يقصد ستره إلى آخره معناه أن يستر في حبيمة وجهه الله لا تسكن الفدية إلا إذا ستر ربيع الرأس فصاعدا * يستر ثمن من ذلك فعليه صدقة والله أعلم *

الله تعالى قال (أو عدل ذلك صياماً) وقد قابل سبحانه وتعالى صيام كل يوم بإطعام مسكين في كفارة الظهار وقد ثبت بالدلة المعروفة أن إطعام كل مسكين هناك مد فكذا ما يكون كل يوم مقابل مد * واحتجوا بحديث كعب بن عجرة قال النبي صلى الله عليه وسلم جعله بخير آيين صوم ثلاثة أيام وإطعام ستة مساكين كل مسكين نصف صاع فدل على أن اليوم مقابل بأكثر من مد (والجواب) أن حديث كعب إنما ورد في فدية الحلق ولا يلزم طرده في كل فدية ولو طرد لكان ينبغي أن يتقابل كل صاع بصوم يوم وهذا لا يقول به المخالفون ولا نحن ولا أحد والله أعلم * (اثاثة) قل أصحابنا مذهبنا أن ما حكمت الصحابة رضي الله عنهم فيه بمنزلة فهو مثله ولا يدخله بعدهم اجتihad ولا حكم وبه قال عطاء واحمد وإسحق وداود (واما) أبو حنيفة فجرحى على أصله السابق أن الواجب القيمة وقال مالك يجب الحكم في كل صيد وإن حكمت فيه الصعابة * داليلنا أن الله تعالى قال يحكم (به ذوا عدل منكم) وقد حكما فلا يجب تكرار الحكم (الرابعة) الواجب في الصغير من الصيد المثلي صغير مثله من النعم وبه قال ابن عمر وعطاء والثوري وحماد وأبو ثور وقال مالك يجب فيه كبير لقوله تعالى (هدايا بالغ الكعبة) والصغير لا يكون هدياً وإنما يحزى من الهدى ما يحزى في الاضحية وبالقياص على قتل الأدمي فإنه يقتل الكبير بالصغير * دليل قوله تعالى (فحر) مثل ما قتل من النعم) ومثل الصغير صغير ودليل آخر وهو ما قدمناه عن الصحابة رضي الله عنهم أنهم حكموا في الذئب بعناق وفي البربوع بجفرة وفي أم حبين بحلان فدل على أن الصغير يجري وإن لم يجب يختلف باختلاف الصغير والكبير وقياساً على سائر المضمونات فمنها يختلف مقدار الواجب فيها (والجواب) عن الآية التي احتج بها أنها مطلقة وهناك مقيدة بمثل وعن قياسهم على قتل الأدمي أن تلك الكفارة لا تختلف باختلاف أنواع الأدميين من حر وعبد ومسلم وذمي * نصيب في قدرها بخلاف ما نحن فيه والله أعلم * (واما) الصيد المغيب قد عينا أنه يفديه بتعيب وعن مالك يفديه بصحيح وداليلنا ما سبق في الصغير (الحامسة) إذا اشترك جماعة في قتل صيد وهم محرمون نزمهم جزاء واحد عندنا وفي قول عمر وعبد الرحمن بن عوف ومن سمر وعطاء والزهرى وحماد وأحمد وإسحق وأبو ثور وداود وقل الحسن والشافعي والماضي والثوري ومالك وأبو حنيفة يجب على كل واحد جزاء كامل ككفارة قتل الأدمي * دليلنا ما قبله وحرم

قال في أماسائر البدن فله سهتره ولكن لا يباس الخيط الذي أحاطه بالخيمة كقميص أو ستر كالدرع أو العقد كحبة اللندول أو تدي قميص أو جبة فلا يباس وكذا إذا تعيب منه ولو ستره نزمه الفدية وإن لم يدخل اليد في الكساء ولا يباس * وقد أزار تركه في حجرته ولا يباس والمنطقة * ولا يباس الأزار على الساق * *

فوجب ضمانه موزعا كقتل العبد وإتلاف سائر الاموال (السادسة) اذا قتل القارن صيدا
لزمه جزاء واحد واذا تطيب أو لبس لزمه فدية واحدة * هذا مذهبنا وبه قال مالك وأحمد في أظهر
الروايتين عنه وابن المنذر وداود وقال أبو حنيفة يلزمه جزاء آن وكفارتان وسبقت المسألة مع دليلنا
عليهم (السابعة) في النعامة بدنة عندنا وعند العلماء كفة منهم عمر وعثمان وعلي وزيد بن ثابت
وابن عباس ومعاوية وعطاء ومجاهد ومالك وآخرون إلا النخعي فحكى ابن المنذر عنه أن في النعامة
وشبهها ثمنها دليلا الآية (الثامنة) مذهبنا أن الثعلب صيد يؤكل ويحرم على المحرم قتله فان قتله
لزمه الجزاء وبه قال طاوس والحسن وقتادة ومالك وهو إحدى الروايتين عن عطاء وقل عمرو بن
دينار والزهرى وابن المنذر لا يحل أكله ولا يحرم على المحرم ولا فدية فيه وهو عندهم من السباع
وقل أحمد أمره مشتببه (التاسعة) مذهبنا أن في الضب جديا نص عليه الشافعي والاصحاب وحكاه
ابن المنذر عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه وعن جابر وعطاء أن فيه شاة وعن مجاهد حفنة من طعام
وعن مالك قبضة من طعام فان شاء أطعمه وان شاء صام وعن قتادة صاع من طعام وعن أبي حنيفة قيمته
(العشرة) مذهبنا أن في الحمامة شاة سواء قتلها محرم أو قتلها حلال في الحرم وبه قال عثمان بن عفان
وابن عباس وابن عمر ونافع بن عبد الحارث وعطاء بن أبي رباح وعروة بن الزبير وقتادة وأحمد
وإسحق وأبو ثور وقل مالك في حمامة الحرم شاة وحمامة الحل القيمة وعن ابن عباس في حمامة الحل
ثمنها وعن النخعي والزهرى وأبي حنيفة ثمنها وعن قتادة درهم * دليلنا ما روى الشافعي
والبيهقي بالاسناد الصحيح عن عثمان ونافع بن الحارث وابن عباس أنهم أوجبوا في الحمامة شاة
(الحادية عشرة) العصفور فيه قيمته عندنا وبه قال أبو ثور وقال الاوزاعي مد طعام وعن عطاء
نصف درهم وفي رواية عنه ثمنها عدلان (الثانية عشرة) مادون الحمام من العصاير ونحوها من
الطيور تجب فيه قيمته عندنا وبه قال مالك وأبو حنيفة وأحمد والجمهور وهو الصحيح في مذهب داود
وفإن بعض أصحاب داود لا شيء فيه لقوله تعالى (فجزاء مثل ما قتل من النعم) فدل على أنه لا شيء فيما
لا مثل له * واحتج أصحابنا بان عمر وابن عباس وغيرهما أوجبوا الجزاء في الجرادة قال عصفور أولي *

ماسوى الرأس من البدن يجوز المحرم ستره ولكن لا يجوز له لبس القميص والسراويل
وتبين والخف روى عن ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل عما يلبس
المحرم من اثياب فقال « لا يلبس القميص ولا السراويلات ولا العمام ولا البرانس ولا الخفاف إلا
أحد لا يجذبه من فيلبس خفين واية قطعها أسفل من الكعبين » (١) ولو لبس شيئا من ذلك مختارا لزمه

(١) * (حديث) * ابن عمر سئل النبي صلى الله عليه وسلم عما يلبس المحرم من اثياب: الحديث

الحل وان رمى الى صيد في الحل فعدل السهم وأصاب صيدا في الحرم فقتله لزمه الجزاء لان العمد والخطأ في ضمان الصيد سواء وان أرسل كلبا في الحل على صيد في الحل فدخل الصيد الحرم فقتله لزمه الجزاء لان الكلب اختيارا ودخل الحرم باختياره بخلاف الهم قال في الاملاء اذا أمسك الحلال صيدا في الحل وله فرخ في الحرم فمات الصيد في يده ومات الفرخ ضمن الفرخ لانه مات في الحرم بسبب من جهته ولا يضمن الام لانه صيد في الحل مات في يد الحلال *

(الشرح) حديث ابن عباس روى البخاري ومسلم من طرق والحلاء المعجمة مقصور هو ورطب الكلاء قل اهل اللغة الحشيش هو اليا بس من الكلاء والحلاء هو الرطب منه ومعنى يعضد يقطع والاذخر - بكسر الهمزة والحاء المعجمة - نبت طيب الرائحة معروف (اما) الاحكام فصيد حرم مكة حرام على الحلال والحرام بالاجماع ودليله الحديث المذكور ونبه صلى الله عليه وسلم بالتقير على الاتلاف وغيره قل صحابنا في حرم في صيد الحرم كل ما يحرم في صيد الاحرام من اصطياده وتلكه واتلافه واتلاف أجزائه وجرحه وتغيره والتسبب إلى ذلك ويحرم بيعه واتلاف ريشه وغير ذلك مما سبق ولا يختلفان في شئ من ذلك * وحكم لينة حكم لبن صيد الاحرام كما سبق فان قتل حلال او محرم صيدا في الحرم أو تلف جزءا منه أو تلف بسبب مناضه وضابطه ما ذكره المصنف والاصحاب انه كصيد الاحرام في التحريم والجزاء وقدر الجزاء وصفته * ولو قتل محرم صيدا في الحرم لزمه جزاء واحد بلا خلاف عندنا لما ذكره المصنف * ولو أدخل حلال الى الحرم صيدا لم يملكه كان له امساكه وذبحه والتصرف فيه كيف شاء كالنعم وغيرها لما ذكره المصنف * وان ذبح حلال صيدا حرميا حرم عليه أكله بلا خلاف وفي تحريمه على غيره طريقان مشهوران ذكرهما المصنف بدليلهما وقد سبق بيانها بفروعها في الباب السابق والمذهب تحريمه فيكون ميتة نجسا كذبيحة الجوسي و كالحبوان الذي لا يؤكل * ولو رمى من الحل صيدا في الحرم أو من الحرم صيدا في الحل وأرسل كلبا في الصورتين على الصيد فقتله لزمه الجزاء لما ذكره المصنف * ولو رمى حلالا في الحرم صيدا فأحرم قبل أن يصيبه ثم أصابه أو رمى محرم اليه فتحلل قبل أن يصيبه ثم أصابه لزمه الضمان على الاصح وسبق مثله في صيد الحرم في الباب

لم يستمسك عليه الا يزيد ثم لا (وقوله) في الكتاب وان لم يدخل اليد في السكم يجوز ان يعلم مع الحلاء بلواو لانه قل عن الخاوي انه ان كان من اقبية خراسان قصير الذيل ضيق الاكمام لزمته الفدية وان لم يدخل اليد في السكم وان كان من اقبية العراق طويل الذيل واسع الاكمام فدية حتى يدخل يديه في كفيه * (واعلم) ان قوائنا لا يلبس الخيط ترجمة لها جزآن لبس ومخيط (فاما) اللبس فهو مرعى في وحوث الفدية عني ما يعتاد في كل ما لبس اذ به يحصل الترفه والتعم فلوارتدى قميص ثوبه أو انجم ميمها أو ثوبه سراويل فلا مدية عليه كما لو انزروا زار خيط عليه

السابق ولو رعى من الحل الى صيد بعضه في الحل وبعضه في الحرم ففيه نخبة اوجه الثلاثة الاولى منها
حكما صاحب الحاي والحرجاني في المعاينة وغيرهما (أحدها) لاجزاء فيه لانه لم يتمحض حرما
(والثاني) ان كان اكثره في الحرم وجب الجزاء وان كان اكثره في الحل فلا اعتبارا بالغالب
(والثالث) ان كان خارجا من الحرم الى الحل ضمنه وان كان عكسه فلا اعتبارا بما كان عليه (والرابع)
وبه قطع القاضي حـ بن والبنوي والرافعي ان كان رأسه في الحرم وقوائمه كلها في الحل فلا جزاء
عليه وإن كان بعض قوائمه في الحرم وجب الجزاء وان كانت قائمة واحدة تغليا للحرم (والخامس)
يجب فيه الجزاء لكل حال حتى لو كان رأسه في الحرم وقوائمه كلها في الحل وهو نائم أو مستيقظ
وجب الجزاء وبهذا قطع أبو على البندنجي وصاحب البيان تغليا للحرم والله أعلم * (أما) إذا
رعى من الحل صيدا في الحل فمر الـ بهم في ذهابه في طرف من الحرم ثم أصاب الصيد في الحل ففي
وجوب ضمانه وجهان مشهوران ذكرهما المصنف دليلهما (أحدهما) لا يضمن كما لو أرسل كلبا في
الحل على صيد في الحل فتخير في مروره في طرف الحرم فانه لا يضمن على المذهب وبه قطع الجمهور
وفيه وجه أو قول حكاه صاحب الحاي انه يضمن وهو شاذ ضعيف (واصحهما) يضمن لانه
تلف بفعل الكلب فان للكلب اختيارا بخلاف الـ بهم . لهذا قل المصنف والاصحاب كلهم
لو رعى صيدا في الحل فعدل الصيد فدخل الحرم فأصاب الـ بهم وجب الضمان وبمثله لو أرسل كلبا فأصابه
لم يجب ثم في مسألة إرسال الكلب وتخطيه طرف الحرم انما لا يجب الضمان اذا كان للصيد مقر آخر
فاما إذا تعين دخوله الحرم عند الهرب فيجب الضمان قطعاً سواء كان المرسل عالما به جاهلا
ولكن يأتى العالم دون الماهل قل صاحب الحاي فيما إذا أرسل الكلب من الحل على صيد في
الحل فعدل الصيد إلى الحرم فتبعه الكلب فقتله قال الشافعي لا حرأ عليه لانه إنما أرسله على
صيد في الحل قل صاحب الحاي قال أصحابنا أراد الشافعي إذا كان مرسله قد رعى عن صاحبه
الصيد في الحرم فلم ينرحر فان لم ينرحر فعليه الحرأ لان الكلب الماهل إذا رعى في صيد تبعه أين
توجه هذا كلامه وهذا الذي شرطه من الحرأ عن رب لم يذكره الاصحاب *

رقاع واما المحيط فخصوص الحيطة غير معتبر بل لا فرق بين المحيط وبين الشـوح كالدرع
والمعقود كحبة اللبد والمدرق مضمونه قياسا غير المحيط على المحيط وقد جمعها في كتب
بقوله لا يلبس المحيط الذي احاطته بالحيطة الى آخره . والمتخذ من القطن والحديد وبرمه سوء
ويجوز ان يعقد الازار ويشد عليه محيط يثبت وان يجعل له مثل خضرة ويدخل فيه نكة
إحكاما وان يشد طرف ازاره في طرف رداءه ولا يعقد رداءه وله ان يغرز في طرف ازاره ولو
اتخذ لردائه شرحا وعري ووطئ المخرج العري وصح الوحيين انه يجب مديّة لان هذه الاحاطة

﴿ فرع ﴾ لو كانت شجرة ثابتة في الحرم وأغصانها في الحل فوقع على الغصن طائر فقتله إنسان في الحل فلا ضمان ولو قطع الغصن ضمن الغصن لأن الغصن جزء من الشجرة تابع لها والشجرة مضمونة فكذا غصنها وأما الطائر فليس جزءاً من الشجرة ولا هو في الحرم وإنما هو في الحل فلا يجب ضمانه وعكسه لو كانت الشجرة ثابتة في الحل وغصنها في الحرم فوقع عليه طائر فقتله لزمه ضمانه لأنه في هواء الحرم ولو قطع الغصن لم يضمنه لأنه تابع لشجرة في الحل وهذا الفرع لا خلاف فيه وعبارة المصنف تشير إلى التنبيه على الصورتين « قال الدارمي ولو وقف الحلال على الغصن ورمى إلى صيد في الحل فقتله فهو كما لو قتل الصيد الذي على الغصن فان كان الغصن في هواء الحرم ضمن وإلا فلا والله أعلم »

﴿ فرع ﴾ لو قتل إنسان صيداً مملوكاً في الحرم فان كان القاتل محرماً فقد سبق في الباب الماضي أن عليه الجزاء المساكين وعليه القيمة لما سكه وإن كان حلالاً فعليه القيمة لما سكه ولا جزاء عليه لأنه ليس له حكم صيد الحرم ولهذا لو قتل صاحبه لم يلزمه الجزاء بخلاف صيد الأحرام وممن صرح بالمسألة الماوردي *

﴿ فرع ﴾ لو أخذ حمامة في الحل أو أتلفها فهلك فرخها في الحرم ضمنه ولا يضمنها لما ذكره المصنف نص عليه الشافعي واتفق عليه الأصحاب « ولو أخذ الحمامة من الحرم وقتلها فهلك فرخها في الحل ضمن الحمامة والفرخ جميعاً لأنه أتلفه بسبب جرى منه في الحرم كما لو رمى من الحرم إلى صيد في الحل قال أبو علي البندنجي لو أخذ الصيد ففسد بيضه في الحرم ضمنه كما يضمن الفرخ » قال أصحابنا ولو نفر صيداً حرمياً عامداً أو غير عامد تعرض لضمانه فان مات بسبب التنفير بصدمة أو أخذ سبع ونحوه لزمه الجزاء وكذا لو دخل الحل فقتله حلال لزم المنفر الجزاء ولا شيء على الحلال القاتل فان أخذه محرم في الحل وجب الجزاء على الآخذ تقدماً للمباشرة على السبب « هكذا ذكره الأصحاب وقال الماوردي إذا قتله اخلال في الحل فلا جزاء عليه كما ذكرناه قال وأما المنفر له من الحرم فقال أصحابنا إن كان حين نفره أجهز إلى الحل ومنعه من الحرم فعليه الجزاء لأن الصيد ملجأ والتنفير سبب وان لم يكن العجاءه إلى الخروج إلى الحل ولا منعه العود إلى الحرم فلا جزاء عليه لأنه غير ملجأ والمباشرة أقوى من السبب * هذا كلام الماوردي والمذهب ما قدمناه وهو أنه يجب

قريبة من الحياة » ولو شق الأزار نصفين ولف كل نصف على ساق وعقده فالذي نقله الأصحاب وجوب الفدية لأنه حينئذ كالسر أو يبل ورأى الإمام أنها لا تجب بمجرد اللف والعقد وإنما تجب إذا فرضت خبطة أو شرج وعري (وقوله) في الكتاب ولا يلف الأزار على الساق ان أراد به هذه الصورة فهو اتباع لرأي الإمام فليكن معلماً بالواو وليعلم ان الظاهر خلافه ويجوز ان يحمل على اللف من غير ان يتقرب ويجعل له ذيلان وعلى هذا فلا إعلام اذ لا خلاف في ان للمحرم ان يشتمل

الشيخ أبو حامد في تعليقه واتفق أبو الطيب في كتابيه التعليق والمجرد وأبو علي البندنجي في كتابه الجامع والدارمي والمحاملي في كتابيه قل البندنجي وسائر الأصحاب ولا يمارق الأكثر المسلم في ضمان صيد الحرم وشجره وسائر نباته إلا في شيء واحد وهو أنه لا يجوز له الحزاء بالصيام بل يتخير بين المثل والطعام * قال المصنف رحمه الله *

﴿ ويحرم قطع شجر الحرم ومن أصحها من قل ما أبته الأديون يجوز قلمه والمذهب الأول لحديث ابن عباس رضي الله عنهما ولأن ما حرم الحرم استوى فيه المباح والمملوك كالصيد ويجب فيه الجزاء فإن كانت شجرة كبيرة ضمنها بقرة وإن كانت صغيرة ضمنها بشاة لما روى ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال « في الدوحة بقرة وفي الشجرة الجزلة شاة » فإن قطع غصانها من مائة فصفاً فبئس ما فعله فله سقط عنها الفمان على القواين بناء على القولين في السن إذا قطع ثم نبت * ويجوز أخذ الورق ولا يضمنه لأنه لا يضر بها وإن أكل شجرة من الحرم لزمه ردّها إلى موضعها كما إذا أخذ صيداً منه أو أنه تخليته وإن أعادها إلى موضعها فنبت لم يلزمه شيء وإن نبت وجب عليه ضمانها * ويحرم قطع خشب الحرم لقوله صلى الله عليه وسلم « لم يمتلي خلاها » ويضمنه لأنه ممنوع من قطع الحرم فضمنه كالشجر وإن قطع الخشب فبئس ما فعله لم يلزمه شيء * قوله واحد لأن ذلك متعارف في الأدلة فهو كمن الصبي إذا قطع فبئس ما فعله كأنه مثله بخلاف الأعصاف ويجوز قطع الأحرار حديث ابن عباس رضي الله عنهما ولأن الحاجة تدعو إليه ويجوز زرع الخشب لأن الحاجة تدعو إلى ذلك فبئس ما فعله * ويحرم قطع العوسج والشوك لأنه مؤذي فلم يمنع من إزالته كما يمنع من الدواب *

﴿ الشرح ﴾ قوله ولأن ما حرم الحرم احترام من الصيد في - في حق الأدلة لا يستلزم فيه المباح والمملوك بل يحل له اصطفاؤه المباح دون المملوك قال القلي وقياسه على صيد في هذه العلة غير مسلم لأن الصيد المملوك يجوز ذبحه وبئس ما فعله عليه في الحرم دون المباح ولا يستلزم المباح والمملوك في التحريم على الحرم خاصة والدوحة بدال مفتوحة وحده مهماتين به وهو وسادة وهي العظيمة (دقوله) ممنوع قطع الحرم احترام من قطع شجر وجو القيع وغيرهم وقل فبئس ما فعله احترام من قطع يد نفسه وهذا صحيح لكن الأول أحسن (قوله) ينخفض لوقل ينخفض كن حدود (أما) الأحكام فقال الشافعي والأصحاب يحرم قطع بيت الحرم كبحرهم أصنافاً سيده وهذا صحيح عليه حديث ابن عباس وهو في الصحيحين كما سبق وهل يتعلق ببيت الحرم فيه صيد (أحد) أو قطع المصنف والعراقيون وجماعة وغيرهم يتعلق كصيد (واشأن) حكمه الحرام يجوز فيه فلا

قال (أما المرأة فاحرامه على وجهه وكفها بقصد ولهذا من ثوب متعارف على وجهه وقع

هذا في غير المعذور *

(أصحها) هذا (والثاني) لضمان فيه لأن الصيد نص فيه على الجزاء بخلاف النيات وهذا القول حكوه عن
 العديم والمذهب وجوب الضمان * ثم البات ضربان شجر وغيره (أما) الشجر فيحرم التعرض بالقلع
 والقطع السكل شجر رطب حرمي غير مؤذ فاحترزنا بالرطب عن اليابس فلا يحرم قطعه ولا
 ضمان فيه بلا خلاف كما لو قد صيدا ميتاً نصفين * هكذا قاسه البغوي والأصحاب واحترزنا بغير مؤذ
 عن الموسج وكل شجرة ذات شوك فلا يحرم ولا يتعلق بقطعه ضمان كالحيوان المؤذى * هذا هو
 المذهب وبه قطع المصنف والجمهور وفي وجهه حكاية القاضي حسين والمتولي واختاره المتولي أنه مضمون
 لا إطلاق الحديث وبخلاف الحيوان فإنه يقصد المؤذى وقد ثبت في الصحيحين عن النبي ﷺ أنه
 قال «ولا يعضد شوكتها» وهذا مما يقوى هذا الوجه وللقائلين بالمذهب أن يجيبوا عنه بأنه مخصوص
 بالقياس على الفواشق الخمس ونحوها من المؤذى والله أعلم * واحترزنا بالحرمي عن أشجار الحل
 فلا يجوز أن يقطع شجرة من الحرم وينقلها إلى الحل محافظة على حرمتها ولو نقل فعليه ردها
 بخلاف ما لو نقل من بقعة من الحرم إلى بقعة أخرى منه لا يؤمر بالرد وسواء نقل أشجار الحرم أو
 أغصانها إلى الحل أو الحرم ينظر إن يثبت لزمه الجزاء وإن ثبت في الموضع المقول إليه فلا جزاء
 عليه فلو قلعها قالع لزم القاع الجزاء إبقاء حرمة الحرم ولو قلع شجرة أو غصنا من الحل وغرسها
 في الحرم فثبت لها حكم الحرم فلو قلعها هو أو غيره فلا شيء عليه بلا خلاف * اتفق

ذكرنا حكم الستر واللبس في حق الرجل المحرم أما المرأة فالوجه في حقها كل رأس في حق
 الرجل ويعبر عن ذلك بأن إحرام الرجل في رأسه وإحرام المرأة في وجهها والأصل فيه ما روي أنه
 عليه السلام قال «لا تنتقب المرأة ولا تلبس القفازين» (١) وروى أنه صلى الله عليه وسلم «نهى النساء
 في إحرامهن عن النقاب» (٢) وستر الرأس وسائر البدن والقدر اليسير من الوجه الذي يلي الرأس لها

(١) حديث «لا تنتقب المرأة المحرمة ولا تلبس القفازين» البخاري من حديث نافع عن
 ابن عمر ونقل البيهقي عن الحاكم عن أبي علي الحافظ أن لا تنتقب المرأة من قول ابن عمر أدرج
 في الخبر وقال صاحب الامام هذا يحتاج إلى دليل وقد حكى ابن المنذر أيضاً الخلاف هل هو
 من قول ابن عمر أو من حديثه وقد رواه مالك في الموطأ عن نافع عن ابن عمر موقوفاً وله طرق في
 البحري موصولة ومعلقة *

(٢) (حديث) * أنه صلى الله عليه وسلم نهى النساء في إحرامهن عن النقاب ويلبسن
 حديثه من حبس من الوان الثياب مصفراً أو خزاً أو حلياً أو سراويل أو قمصاناً أو خفاناً. أبو داود
 واحد من أبيه في حديث ابن عمر واللفظ لأبي داود راد فيه بعد قوله عن النقاب وما من
 رفس من ثياب ويلبسن بعد ذلك ورواه أحمد إلى قوله من الثياب *

أصحابنا على هذا في الطريقين * ونقل إمام الحرمين عن الأصحاب أنهم قلوا الاتفاق عليه بخلاف الصيد إذا دخل الحرم وهو على الإباحة فإنه يحرم التعرض له ويجب الجزاء لأن الصيد ليس بأصل ثابت فاعتبر مكانه والشجر أصل ثابت فله حكم منبته حتى لو كان أصل الشجرة في الحرم وأغصانها في الحل حرم قطع أغصانها ووجب فيه الغنم ولو كان أصلها في الحل وأغصانها في الحرم فلا شيء في قطع أغصانها قال أبو علي البندنجي والمتولي والرويانى ولو كان بعض أصل الشجرة في الحل وبعضه في الحرم فجميعها حكم الحرم *

﴿فرع﴾ إذا أخذ غصنا من شجرة حرمية ولم يخاف فعليه ضمان النقصان وسبيله سبيل ضمان جرح الصيد وإن أخلف في تلك السنة لكون الغصن لطيفا كسوك وغيره فلا ضمان * وإذا أوجبت الضمان لعدم أخلافه فنبت الغصن وكن المقطوع مثل النابت ففي سقوط الضمان قولان اللذان حكاهما المصنف (أصحهما) لا يسقط *

﴿فرع﴾ اتفق أصحابنا على جواز أخذ أوراق الأشجار السكن يؤخذ بسهولة ولا يجوز خبطها بحيث يؤذى قشورها * قال أصحابنا قال الشافعي في القديم يجوز أخذ الورق من شجر الحرم وقطع الأغصان الصغار للسواك * وقال في الاملاء لا يجوز ذلك قل أصحابنا ليست على قوانين بل على حالين فالموضع الذي قال يجوز أراد إذا لقط الورق بيده وكسر الأغصان الصغار بيده بحيث لا تتأذى نفس الشجرة والموضع الذي قل لا يجوز أراد إذا خبط الشجرة حتى تساقط ورق وتكسرت الأغصان لأن ذلك يضر الشجرة هكذا ذكر هذا التأويل للحصر واجمع بينهما الشيخ أبو حامد في تعليقه وأبو علي البندنجي والمحامي في كتابيه المجموع والتجديد وآخرون وفيه صاحب البيان عن الأصحاب والله أعلم * واتفق أصحابنا على جواز أخذ شجر الحرم وإن كانت شجرا مباحة كالأراك ويقال ثمرة الأراك السكاك - ككاف مفتوحة ثم باء موحدة مخففة ثم ألف ثم ثمة مشقة واتفقوا على أخذ عود السوك ونحوه وسبق في الباب الماضي الفرق بين أحد الأوراق وأخذ شعر الصيد فإنه مضمون لأن أخذه يضر الحيوان في الحرم ويرد *

لها ستره إذ لا يمكن استيعاب الرأس بالستر إلا ستره (فإن قيل) هلاقتهم تكشف جميع فوجه ويعنى عن كشف الجزء الذي يليه من الرأس (قيل) الستر يحيط من السكتف وأيضا فمقصود إظهار شعار الاحرام بالاحتراز عن التنقب وستر الجزء المذكور لا يقدح فيه والرأس عمدة كاه فيستره ويجوز لها أن تسبدل ثوبا على وجهها تحاميا له بحسب وقته * كما يجوز رجاء لا تسجد بالتحمل والمظلة ولا فرق بين أن يفعل ذلك خاجة من دمع حرا أو برد أو فتنة أو غير حاجة ون وقعت

(فرع) هل يعم التحريم والضمان ما ينبت من الاشجار بنفسه وما يستنبت أم يختص بما نبت
 بنفسه فيه طريقان حكاهما الشيخ أبو حامد وأبو علي البنديجي وآخرون (أصحهما) وأشهرهما
 على قوانين وبهذا قطع المصنف والجمهور (وأصح) القوانين عند المصنف وسائر العراقيين والجمهور من
 غيرهم التعميم (والثاني) التخصيص وبه قطع إمام الحرمين والغزالي (والطريق الثاني) القطع بالتعميم
 وهو الذي اختاره الشيخ أبو حامد والقاضي أبو الطيب في تعاليقهما وآخرون قال أبو حامد وشجر
 الحرم حرام سواء نبت بنفسه أو أنبته آدمي * قل وحكي بعض أصحابنا عن الشافعي أنه
 قل إنما يحرم ما نبت بنفسه دون ما أنبته آدمي * قل أبو حامد وإنما أخذ هذا من قول
 الشافعي في الاملاء ولو قطع شجرة من شجر الحرم فعليه الجزاء إذا كان لا مالك له ففهو له أنه إذا
 كان له مالك فلا جزاء * قل أبو حامد وهذا ليس بشيء لأنه إنما خص الشجر الذي لا مالك له
 فتبين أن الواجب فيه الجزاء فقط ولم يذكر ماله مالك لأن فيه الجزاء أو القيمة هذا كلام أبي حامد
 وقطع الماسرجسي والدارمي والمأوردي بأن ما زرعه الآدمي من التمر كالعنب والنخل والتفاح والتين
 ونحوها فلا ضمان فيه ولا يحرم قطعه وانكر القاضي أبو الطيب في المجرى هذا عليهم وقال هذا خلاف
 نص الشافعي وخلاف قول أكثر أصحابنا فإن التحريم والضمان عام في الجميع وهكذا نقل أبو علي
 البنديجي عن نص الشافعي في عامة كتبه أنه يجب الضمان في شجر السفرجل والتفاح وسائر
 ما أنبته الأرض من الثمار فالجاسل أن المذهب التعميم فإذا قلنا بالضعيف وهو التخصيص زيد في
 الضابط الذي قدمناه قيد آخر وهو كون الشجر ما ينبت بنفسه وعلى هذا القول يحرم الادراك والطرفا
 وغيرهما من أشجار البوادي دون التين والعنب والتفاح والصنوبر وسائر ما ينبت الآدمي سواء
 كان مشمرأ كما ذكرنا أو غيره كالحلجان وادرج إمام الحرمين في هذا القسم العوسج * وانكر الأصحاب
 ذلك عليه لأنه ذو شوك وقد سبق اتفاق الجمهور على أن ماله شوك لا يحرم ولا ضمان فيه * وعلى هذا القول
 نضعيف وهو التخصيص لو نبت ما يستنبت أو عكسه فوجهان (الصحيح) الذي قطع به الجمهور أن
 الاعتبار بالجنس فيجب النظم في الثاني دون الأول (والثاني) وهو قول أبي العباس بن العاص في
 تلخيص ن الاعتبار بقصد فيعكس الحكم (وان قلنا) بالمذهب وهو التعميم فجميع الشجر حرام
 سواء ما نبت بنفسه وما أنبته آدمي والمثمر وغيره إلا العوسج وسائر شجر الشوك وكذا ما قطع

اختبة فاصاب الثوب وجهها من غير اختيارها ورفعته في الحال فلا فدية وان كان عمداً واستدامته وجبت
 الفدية ويجوز مرة بس الخيط من قميص وانسر او يل والخف وغيره اروي أنه عليه السلام قال «ويلبس
 من ذلت مدين من ثوبان ثياب» مصفراً وخزاً أو حايلاً أو سراويل أو قميصاً أو خفاً (١) وإذا
 ستر حنفي من شكل رأسه أو وجهه فلا فدية لاحتمال أنه امرأة في الصورة الاولى ورجل في الثانية

من الحل وغرس في الحرم فإنه لا يحرم كما سبق والله أعلم * قال صاحب البيان صورة مسألة الخلاف
 فيما انبته الآدمي ان يأخذ غصنا من شجرة حرمة فيغرسه في موضع من الحرم اما اذا اخذ شجرة
 او غصنا من الحل فغرسه في الحرم ثم قلعها هو او غيره فلا شيء عليه بخلاف كما سبق *
 (فرع) لو انتشرت أغصان شجرة حرمة ومنعت الناس الطريق أو آذنتها جاز قطع المؤذي
 منها * هذا هو المذهب وبه قطع الجمهور ومن قطع به أبو الحسن بن المرزبان والقاضي أبو الطيب
 في كتابه المجرد والرويان وآخرون وحكاه الدارمي عن ابن المرزبان ثم قل ويحتمل عندي الضمان *
 (فرع) قال الشافعي والأصحاب حيث وحب ضمان الشجر فإن كانت شجرة كبيرة ضمنها ببقرة
 وإن شاء ببدنة وما دونها بشاة * قل إمام الحرمين وغيره والمضمومة شاة ما كانت قريبة من
 سبع السكبرة فإن صغرت جداً فلو اجب القيمة * قل صح ما في البقرة وشاة والقيمة على تعديل
 والتخيير كما صيد فن شاء أخرج البقرة أو شاة فذبها وفرق حيا وإن شاء قومها درهم وأخرج
 بقيمتها طعاما وإن شاء صام عن كل مد يوما إلا أن يكون المثلث كاهرا فإنه لا يدخل ذلك صيامه كما
 سبق والله أعلم * قال الشيخ أبو حامد الدوحي هي الشجرة الكبيرة ذات الأغصان والحرث في
 لا أغصان لها وخلق أكثر الأصحاب أن الحرة هي الصغيرة (اضرب ثاني) من نبات الحرم
 غير الشجر وهو نوعان (أحدهم) ما زرعه الآدمي كخضرة وشعير ونبذة وقطفرة ومقول
 والخضراوات فيجوز ذكها قطعها ولا حرج عليه وإن قطعها غيره فعليه قيمته من سكك ولا شيء عليه
 لما كين وهذا لا خلاف فيه صرح به النوردي وابن حبان وصاحب بيان وآخرون اذ هو ثاني
 ما انبته الآدمي وهو أربعة أصناف (أول) الأذخر وهو ما فيحرقه وقطعه لا خلاف حديث
 ابن عباس وعموم الحاجة إليه (و ثاني) شجرة فيحرقه وقطعه كساق في موضع وشجر شدة
 ومن صرح * هذا النوردي (ثالث) ما كان دوا كالحب وسود وفيه سيرة (رابع) ما كان
 لأنه مما يحتج به فخلق بالأذخر وقد يباح في سبيل الأذخر حرقه وقطعه في موضع ومن
 جزم بهذا الطريق النوردي (و طريق ثاني) فيه وحسب (مسألة) (و ثاني) فيه * ومن
 حكى هذا الطريق شيخ أبو عبيد بن جريح في شرحه في حرمين وبعده في حرمين * لكن

وبن ستره جميع وجبت وقوله في الكتاب (ثم انما ذكروا حرقه في وجهه وقطعه في موضع
 لأن منهم من ضمن الكافين في سبيله في موضعين *
 (ثم انما النوردي) حرقه أو بردقه بالسكك * ومنه ما في حرمين *
 ولو فقهه في كتاب منعه من دونه بس * ومنه ما في حرمين * ومنه ما في حرمين *
 ظهر مقدمه كاستدركه شره * ومنه ما في حرمين *

خص هؤلاء الخلاف بما اذا احتاج إلى ذلك للدواء ولم يخصه الماوردي بل عممه وجعله مباحا مطلقا كالأذخر (الرابع) الكلاً فيحرم قطعه وقلعه ان كان رطباً فان قلعه لزمته القيمة وهو مخير بين اخراجها طاماً والصيام كسابق في الشجر والصيد * هذا إذا لم يخلف المقلوع فان أخلف فلا ضمان على الصحيح وبه قطع المصنف والجمهور لان الغالب هنا الاخلاف فهو كسب الصبي فانها اذا قلعت فنبئت فلا ضمان قولاً واحداً * هكذا ذكر الاصحاب في الطريقتين الحكم والدليل * وشذ عنهم القاضي ابو الطيب فقال في تعليقه اذا قطع خشب نبت ضمنه قولاً واحداً ولا يكون على القولين في الغصن اذا عاد قال والفرق ان الخشب يخلف في العادة فلو سقطنا ضمان عن قطعه بعوده أدى ذلك الى الاغراء بقطعه بخلاف الغصن فانه قد يعود وقد لا يعود * هذا كلام القاضي في تعليقه وجزم هو في كتابه المجرد بسقوط الضمان اذا نبت الخشب كقلعه الاصحاب وهو المذهب * هذا اذا عاد كما كان فان عاد ناقصاً ضمن ما نقص بلا خلاف والله أعلم * هذا كله في غير اليابس (أما) اليابس فقال البغوي ان كان قطعه فلا شيء عليه كسابق في شجر اليابس وان قلعه لزمه الضمان لانه لو لم يقلعه لنبت ثانياً هذا لفظ البغوي وتأمله عليه الزايعي * وقال انه وردى إذا حفر الخشب ومات جاز قلعه وأخذه وهذا لا يخالف قول البغوي فيكون قول البغوي ان القلع يوجب الضمان فيما إذا كان اليابس لم يمت بل هو مما ينبئت لو لا القلع ويغند أصله وقول الماوردي انما هو فيما مات ولا يرجى نباته لو بقي والله أعلم * واتفق

قد عرفت حكم غير المعذور (وأما) المعذور ففيه صور (إحدها) لو احتاج الرجل إلى ستر الرأس أو بس الخيط بعذر حر أو برد أو مداواة جاز له ذلك وكذا المرأة لو احتاجت إلى ستر لوجهه ولكن تجب الفدية كما اذا احتاج إلى الحلق بسبب الاذى جاز الحق ونزمت الفدية على مانص عليه القرآن (الثانية) لباس المحرم الرداء والازار والتعلان على ما مر فلو لم يجد الرداء لم يجز له لبس قميص بل يرتدى ويتوشح به ولو لم يجد الازار ووجد

(١١) قوله: ولو احتاجت المرأة إلى ستر الوجه لضرورة فانه يجوز ولكن تجب الفدية فيه نقرأ رواه أبو داود وابن ماجه من طريق مجاهد عن عائشة قالت كان الركبان يمرون بنا ونحن مع رسول الله صلى الله عليه وسلم محرمات فإذا حاذونا سدلت إحدانا جلابيبها من رأسها على وجهها فإذا جاوزونا كشفناه وأخرجه ابن خزيمة وقال في القلب من يزيد ابن أبي زياد ولكن ورد من وجهه آخر ثم خرج من طريق فاطمة بنت المنذر عن أسماء بنت أبي بكر وهي جدتها نحوه وصححه الحاكم قال المنذري قد اختر جماعة العمل بظاهر هذا الحديث وذكر الخطابي ان شافعي علق بمول فيه وروى ابن أبي خيثمة من طريق اسماعيل ابن أبي خالد عن أمه قالت كما تسخر عن أم المؤمنين يوم التروية فقللتها : أم المؤمنين هنا امرأة تاتي ان تغطي وجهها وهي محرمة فرفعت عائشة خمارها من صدرها فغطت به وجهها *

أصحابنا علي جواز تسريح البهائم في كلا الحرمات روى واستدلوا بحديث ابن عباس قال «أقبلت ذاكبا
علي اتان فوجدت النبي ﷺ يصلي بالناس يعني إلى غير جدار فدخلت في الصف وأرسلت الأتان يربعه»
رواه البخاري ومسلم ومنى من الحرم «ولو أخذ السكلا لعاب البهائم ففي جوازه وجهان حكاه الشيخ
أبو علي السنجعي في شرح التلخيص وإمام الحرميين والبقوي والرافعي وآخرون (أحدهم) بتحريمه وجه
الضمان العموم قوله ﷺ «لا يختلي خلأها» (وإثافي) أحبار ولا ضمن قول الرافعي وهو الأصح ثم
أرسل دابة ترعى ولان تحريم الاحتشاش إنما كان ليتوفير السكلا للبهائم «أحدهم» قال لا
وهذا القائل يقول إنما يحرم الاختلا والاحتشاش لا بيع وغيره «الرافعي» لا بأس به «الشيخ»
والله أعلم

(فرع) قال أهل اللغة العشب والحلا مقصور اسم ثلثين واحشيش مائة س • • • وقد ذكر ابن مكي وغيره في لحن العوام إطلاقه أحشيت على الرطب قالوا وصعدت أحشيت بالياء بالياء قالوا والـ كلامه موزقع على الرطب والياس • • • هذا كلام أهل اللغة وأما الحشيش فلا يصح

المراد ان لم يثبت انما اذا اراد منه بما صغره أو عمده كالات الخطة أو الحواف من حيث
عن القافة فيه بسببه روى أنه صلى الله عليه وسلم قال من لم يجر لار فيس سره من ...
إليه فلا فدية عليه وقيل بوجيفة وماليت تحب عليه ون أني فخر ...
فهل تلزمه الفدية فيه وجهان (أحدهم) أنه كما لو بس خف قيل فيسعه (والثاني) ...
الخبر وفي الخف أمر بالقطع على روى في خبر أن عمضى له عدم ...
الامام وتابعه انصنف حيث قيل فيه فقل وأنه فدية ...
الاكثرين أنه هو الوجه الثاني واذا بس سر و ...
فعليه الفدية (وقوله) في سكتة فلا فدية له خبر من خبره ...
نفي الفدية من جهة أنه يقتضى تحوير بس عدم فدية ...
المؤاخذه (ثالثة) اذا لم يجد معين بس لم يعف وقوله ...
يجوز بس الخف المقصود ولما يعف مع واحد معين فيه ...
تري أنه لا يجوز المسح عليه وانحصر إلا لا في ...

(۱) * (قوله) : وان فی حد زر بن عمرو * سے یہ
احداهم لا اطلاق اخر معنی نہ کہ ہم میں سے ایک ہے ۔
فلیلہیں سراویں میں روایت ہے مدمع ہی سے ۔ . . .
مسلم من حدیث جر *

فأطلقوا الحشيش على الرطب وهذا يصح على المجاز فسمي الرطب حشيشاً باسم ما يؤكل اليه لكونه أقرب إلى افهام أهل العرف والله أعلم * قال المصنف رحمه الله *

﴿ لا يجوز إخراج تراب الحرم وأحجاره لما روى عن ابن عباس وابن عمر رضي الله عنهما أنهما كانا يكرهان أن يخرج من تراب الحرم إلى الحل أو يدخل من تراب الحل إلى الحرم ﴾ وروى عبد الأعلى ابن عبد الله بن عامر قال « قدمت مع أمي أو مع جدتي مكة فأئينا صفية بنت شيبة فأرسلت إلى الصفا فقطعت حجراً من جنبه فخرجنا به فزنا أول منزل فذكر من علتهم جميعاً فقالت أمي أو جدتي ما أنا ئينا إلا أنا فخرجنا هذه القطعة من الحرم قال وكنت أنا أمثلهم فقالت لي انطلق بهذه القطعة إلى صفية فردها وقل لها إن الله عز وجل وضع في حرمه شيئاً لا ينبغي أن يخرج منه قال

ليس الخف المقطوع لمقد النعلين ثم وجد النعلين نزع الخف فلو لم يفعل افتدى وإذا جاز لبس الخف المقطوع لم يضر استتار ظهر مقدمه مما بقي منه الحاجة الاستمساك كما لا يضر استتاره بشرائك النعل (فن قالت) بمعنى عدم وجدان الأزار والنعل (قانا) المراد منه أن لا يقدر على تحصيله بما مقده في ذلك الموضع أو عدمه بذل المالك إياه أو معجزه عن الثمن إن باعه أو للاجرة إن أجره ولو بيع بفن أو نسيت لم يلزمه شرؤه ولو أعير منه وجب قبوله ولو وهب لم يجب ذكر هذه الصورة القاضي ابن كعب وقد كتبنا نظائرها في الماء للطهارة واشوب استراة العورة وبالله التوفيق * قال ﴿ وليس للرجل لبس القفازين في اليدين ﴾ والمرأة ذلك في أصح القولين وإن اتخذ للحيته خريطة في الحقة القفازين تردد * ﴿

ليس للرجل لبس القفازين كما ليس له لبس الخفين وهل المرأة ذلك فيه قولان (أحدهما) قال في الام والام لا لا وبه قول مالك وأحمد رضي الله عنهما لما روى أنه صلى الله عليه وسلم « نهى النساء في إحرامهن عن لبس القفازين » (١) وأيضاً فن اليد عضو لا يجب على المرأة ستره في الصلاة فلا يجوز لها ستره في الإحرام كالفجاء (وإثاني) وهو مقول المزي في نعم وبه قال أبو حنيفة رحمه الله لما روى أنه صلى الله عليه وسلم « حرمة ثمره في وجهها » (١) يخص الوجه بالحكم وذكر في الكتاب أن هذا أصح القولين لكن

(١) فونه روي أنه صلى الله عليه وسلم قال أحرام المرأة في وجهها . الدارقطني والطبراني والعتيق وابن عدى والبيهقي من حديث ابن عمر . فقط ليس على المرأة حرم إلا في وجهها وفي سده أيوب بن محمد بن الجبل وهو ضعيف قال بن عدى تفرد برفعه وقال العقبلي لا يتابع على رفعه . روى موقوف وقول الدارقطني في العن الصواب وقفه وقال البيهقي قد روى من وجه آخر عن سهل بن صالح وقفه واسنده في المعرفة عن ابن عمر قال أحرام المرأة في وجهها وأحرام

عبد الأعلى فاهو إلا أن نحينا ذلك فكأنما انشطا من عقال « ويجوز إخراج ماء زمزم لما روى
أن رسول الله ﷺ استهدى راوية من ماء زمزم فبعث اليه براوية من ماء ولان الماء يستحلف
بخلاف التراب والاحجار »

﴿ الشرح ﴾ أما حديث ماء زمزم فروى البيهقي بإسناده عن ابن عباس رضي الله عنه قال
« استهدى الذي صلى الله عليه وسلم سبيل بن عمرو من ماء زمزم » وبسناده عن جابر رضي الله عنه
قال « أرسلني النبي صلى الله عليه وسلم وهو بمدينة قبل أن يفتح مكة إلى سهل بن عمرو أن اهدنا
من ماء زمزم ولا تترك فبعث اليه بمزادتين « وعن عروة بن الزبير أن عائشة رضي الله عنها كانت
تحمل ماء زمزم وتخبر أن رسول الله ﷺ كان يغمه « رواه الترمذي وقال حديث حسن الاسناد
ورواه البيهقي هكذا قال وفي رواية « حمله رسول الله ﷺ في الادوى وقرب وكان يصب على
المرضى ويسقيهم » (وأما) تراب الحرم وحجاره فروى الشافعي وبيهقي عن ابن عباس وابن عمر
أنهما كرها أن يخرج من تراب الحرم وحجارته إلى أهل مكة (وأما) حديث عبد الأعلى الذي
ذكره المصنف فرواه الشافعي وبيهقي بغير تخريج رواية المصنف فلفظه عن عبد الأعلى قال
« قدمت مع منى « وقال حدثني « منها صفة من شبيهة فكرمته وفعلت بها قوت صديفة ما أدى
ما اكاتبها « ثم است « بقطع من « كى « خرج بها « ثم « ثوب « ثم « مكر « من « مكر « و «

أكثر ما قبله على ترجيح لأول مناه صاحب مهيب ونصحي روى في حقه « « « « « « « « « «
إذا ست ولا وجبت عدية ولو احتضت بحدا «
غير حيا فمن الشيخ في محمد أم «
الا كثرون فقاموا لقساه «
(أحد «) تحويره عن «
بوتطير وغيره «
الاحرام يده تعقه وحملها لا «
هذا تجب عدية في صورة الحرقه «
الاعضاء «
بالمعنى الاول «
ساعده «
عن الشيخ في «
اللاس «

جميعاً قال فقالت أمي أوحدي ماأرانا أتينا إلا أنا أخرجنا هذه القطعة من الحرم فقالت لي وكنت
 حاق هذه القطعة إلى صفية فردها وقل لها إن الله تعالى قد وضع في حرمه شيئاً فلا ينبغي
 أن يخرج منه قال عبد الأعلى فقالوا لي فما هو الآن نجينا بدخولك الحرم فكأنما انشطنا من عقل
 هذا مظهر رواية شافعي وبيهقي وغيرهما وذكر أبو الوليد الأزرق في كتاب مكة في فضل الحجر
 الأسود أنها أعطيت قطعة من الحجر الأسود كانت عندها أصابتها حين اقتلع الحجر في زمن ابن الزبير
 حين حاصره حجاج وهذا معنى رواية الشافعي قطعة من الركن أي الركن الأسود والمراد الحجر
 الأسود والله أعلم * وعبد الأعلى هذا تابعي قريشي (وأما) صفية هذه فهي صحابية قريشية عبدرية

فإن في الزعفران الطيب وتجب الغدية باستعمال الطيب قصداً والطيب كل ما تقصد رائحته كالزعفران
 والورد والبنفسج والرجس والريحان الفارسي دون الفواكه كالآترج والسفرجل
 والذرة كالمزغل والدارصيني وأزهار البوادي كالتيمصوم وفي دهن الورد والبنفسج وجهان
 وبين ودهنه يس طيب وإذا تناول الخبيص المزعفر فأنصبغ لسانه لزمت الغدية للدلالة اللون
 سي قد يربطه وذيق راحة طيب فلا يحرم استعمال جرمه على الصحيح كما ورد إذا وقع
 في ماء وتحقق

سئل طيب من جهة محظورات الأحرار ما روى عن ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي ﷺ
 قال في تحريمه لا يمس من شئ فيه زعفران ولا ورد (١) ويتعلق به غدية كسائر المحظورات وقد
 خدمت في كتاب مناط الغدية فقال وتجب الغدية باستعمال الطيب قصداً وهذا الضابط يتركب
 من ثلاثة أمور الطيب والاستعمال وقصد (أما) الطيب فالمعتبر فيه أن يكون معظم الغرض منه التطيب
 ونحوه كالمزغل والبنفسج والورد والعود والعنبر والكافور والصندل طيب
 لأنه يكثر استعماله من نبات الأرض (نوع) ما يطيب للتطيب واتخاذ الطيب منه كالورد
 والبنفسج والخيري وكذا الزعفران وإن كان يطلب للصبغ وانتداوى أيضاً والورد وهو فيما
 يقال أشهر طيب في بلاد اليمن (ومنها) ما يطيب الأكل وانتداوى غالباً فلا تتعلق به الغدية كالزعفران
 والدارصيني والسنبس وسائر الأزهار طيبة وكذا السفرجل والتفاح والبطيخ والآترج والنانج
 قر لاهم وفي النفس من لآترج والنانج شيء فإن قصد الأكل وانتداوى فيهما ليس بأغلب من
 قصد تطيب لئلا يكتن ما وجدته في طرق الحاقهما بالفواكه وقديته معني تزيين المجالس فيهما والله أعلم *
 (ومنها) ما يتخذ منه الطيب كالرجس والريحان الفارسي وهو الضميران والمرزنجوشي

مما حرم الله أن يمس من شئ فيه زعفران ولا ورد قال في المحرم لا يمس من الثياب شيئاً منه
 وتضمن عليه من حديث ابن عمر

وهي صفة بنت شيبه الصحابي حاجب الكعبة وهو شيبه بن عثمان بن طلحة بن ابي طلحة واسم طلحة هذا عبد الله بن عثمان بن عبد الدار بن قصي قالت صفة « رأيت النبي ﷺ يستلم الركن بمحجن » رواه ابو داود ولها في الصحيحين خمسة احاديث عن عائشة (اما) الاحكام ففيه مسائل (احداها) اتفقت نصوص الشافعي والاصحاب على جواز قل ماء رممه الى جميع البلاد واستحباب اخذه للتبرك ودليله ما ذكره المصنف مع ما ذكرته (الثانية) اتفقوا على ان لا يولى ان لا يدخل تراب

[illegible]

(۱) بقولہ سنن عثمٰی عن احمد بن محمد بن یحییٰ

(۲) ۷ حدیث ۱۲۱۰

(۳) (قوة) و الحاء من غير فاء

الحل وأحجاره الحرم اثلا يحدث لها حرمة لم تكن ولا يقال أنه مكروه لأنه لم يرد فيه نهي صحيح صريح وأما قول صاحب البيان قال الشيخ أبو إسحق لا يجوز إدخال شيء من تراب الحل وأحجاره إلى الحرم فغلط منه ولم يذكر الشيخ أبو إسحق هذا الذي ادعاه (الثالثة) قال المصنف لا يجوز إخراج تراب الحرم وأحجاره إلى الحل هذه عبارة المصنف وكذا قال المحاملي في كتابيه المجموع والتجريد لا يجوز إخراجها وتابعها صاحب البيان في هذه العبارة وقال صاحب الحاوي يمنع من إخراجها وقال الدارمي لا يخرجها وقال كثيرون أو إلا كثيرون من أصحابنا يكره إخراجها فأطلقوا لفظ الكراهية ممن قال يكره الشيخ أبو حامد في تعليقه وأبو علي البندنجي والقاضي حسين والبلغوي والمتولي وصاحب العدة والرافعي وآخرون وقال القاضي أبو الطيب في كتابه المجرد قال

البنفسج إن يتعلق الفدية بنفس البنفسج فبدهنه أولى وإن علقناها بنفس البنفسج ففي دهنه الخلاف المذكور في دهن النور ويجوز إلام قوله في الكتاب وجهان بلواو (وأما) في دهن الورد فلان الامام رحمه الله قل عن تبيخه طريقة قاطعة بأنه طيب ورد التردد إلى دهن البنفسج (وأما) في دهن البنفسج فلان قدمت طريقة قاطعة في البنفسج بأنه ليس بطيب وهي عائدة في الدهن بطريق الأولى ثم يختلفوا في أن ما طرح فيه الورد والبنفسج دهن الورد والبنفسج قاما إذا طرحا على السمسم حتى أخذ رائحة ثم استخرج من الدهن فجواب المعظم أنه لا يتعلق به الفدية لأنه ريح مجاورة وعن الشيخ أبي محمد أنه أشرف والطف مما يغلى فيه الورد والبنفسج لتسرب السمسم ما بينهما وهي الطيبة المقصودة منهما (ومنه) دهن البان نقل الامام عن نص التافعي رضي الله عنه أنه ليس بطيب وكذا البان نفسه وهذا ما أورده المصنف وأطلق إلا كثيرون القول بأن كل واحد منهما طيب ويشبه أن لا يكون هذا خلافا حقيقا بين الكلامان محمولان على توسط حكاية صاحب المذهب والتحذير وهو أن دهن البان المنشوش وهو المغلى في الطيب طيب وغير المنشوش ليس بطيب (الثانية) لو أكل طعاما فيه زعفران أو طيب آخر واستعمل مخصوصا بالطيب لا بجهة الأكل نظر ان استهلك الطيب فيه فلم يبق له ريح ولا طعم ولا لون لم يجب الفدية وإن ظهرت هذه الاوصاف فيه وجبت الفدية وإن بقيت الرائحة وحدها فكذلك لأنها الغرض الأعظم من الطيب وإن بقي اللون وحده فطريقان (أظهرهما) وبه قال ابن سريج وابن سلمة إن النسبة على قواين (أحدهما) وهو ظاهر ما نقله المزني أن الفدية تجب لبقاء بعض الاوصاف كما لو بقي الريح (والأخرى) عند المعظم أنها لا تجب لان اللون ليس بالمقصود الاصل من بل هو زينة وأيضا فن مجرد اللون لو اقتضي الفدية لوجب الفدية في المعصفر (والطريق الثاني) وبه قال أبو إسحق "تقطع" بقول الثاني والصارفون اليه انقسموا إلى مغلط المزني وإلى حامل لما نقله على ما إذا بقي ريح مع اللون ولو بقي طعم وحده فطريقان (أظهرهما) وبه قال القفال أنه كالريح (والثاني) وبه

نقله ولا يبيعه وشرأؤه خلاف ما يفعله العامة يشترونه من بني شيبه وربما وضعوه في أوراق المصاحف قال ومن حمل منه شيئاً لزمه رده * وحكى الرافعي قول ابن عبدان وسكت عليه ولم يذكر غير فكأنه ارتضاه ووافقه عليه وكذا قال أبو عبد الله الحلبي من أئمة اصحابنا لا ينبغي أن يؤخذ منها شيء وحكى الشيخ أبو عمرو بن الصلاح قول الحلبي وابن عبدان ثم قال الأمر فيها إلى الإمام يصرفها في بعض مصارف بيت المال يباع وعطاء واحتج بما رواه الأزرق صاحب كتاب مكة أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه كان ينزع كسوة البيت كل سنة فيقسمها على الحاج وهذا الذي اختاره

قال * ومعنى الاستعمال الصاق الطيب بالبدن أو الثوب فإن عبق به الريح دون العين بجلوسه في حنوت عطار أوفى بيت يجمر ساكنوه فلا فدية ولو احتوى على ججرة لزمته الفدية ولو مس جره العود فلم يعبق به رائحته فقولان ولو حمل مسكاً في قارورة مصممة الرأس فلا فدية فإن حمله في قارة غير مشقوقة فوجهان ولو طيب فراشه ونام عليه حرم * الأمر الثاني الاستعمال وهو أن يلصق الطيب ببدنه أو ملبوسه على الوجه المعتاد في ذلك الطيب فلو طيب جزءاً من بدنه بغاية أو مسك مسحوق أو ماء ورد لزمته الفدية * وعن أبي حنيفة رحمه الله أن الفدية تأتمة إن مات لم يأت طيباً أو ربع عضو أو طيب أقل منه لم يلزمه ولا فرق بين أن يتفق الصاق بظاهر البدن أو باطنه كما لو أكله أو أحتقن به أو استعط وقيل لا تجب الفدية في الحقنة والسعوط ثم في الفصد صور (أحداها) لو عبق به الريح دون العين بأن جلس في حنوت عطار أو عند الكعبة وهي تجمر أوفى بيت يجمر ساكنوه فلا فدية لأن ذلك لا يسمى تطيباً ثم إن قصد الموضع لا لاشتمام الرائحة لم يكره وإن قصده لاشتمامها كره علي أصح القولين * وعن أنقاضي الحسين رحمه الله أن الكراهة ثابتة لا محالة والخلاف في وجوب الفدية ولو احتوى على ججرة فتبخر بالعود بدنه أو ثيابه لزمته الفدية لأن هذا طريق التطيب منه وعن أبي حنيفة أنه لا فدية فيه * ولو مس طيباً فلم يعلق بيده شيء من عينه أو سكت عبقته به الرائحة فهل تلزمه الفدية فيه قولان (أحدهما) لا وهو منقول المزني لأن الرائحة قد تحصل بالمجاورة من غير مماسة فلا اعتبار بها (والثاني) ويروى عن الإمام نعم لأن المقصود الرائحة وقد عبقته به * وذكر صاحب العدة وغيره أن هذا أصح القولين وكلام الأكثرين يميل إلى الأول (الثانية) لو شد المسك أو العنبر أو الكافور في طرف ثوبه أو وضعته المرأة في جيبها أو لبست الحلي المحشوب شيء منها وجبت الفدية فإن ذلك طريق استعمالها ولو شتم الورد فقد تطيب به ولو شتم ماء الورد فلا بل الطريق فيه أن يصبه على بدنه أو ثيابه ولو حمل مسكاً أو طيباً آخر في كيس أو خرقة مشدودة أو قارورة مصممة الرأس أو حمل الورد في ظرف فلا فدية لأنه لم يستعمل الطيب حكى ذلك عن نصح في الإماء وحكى الروياني وغيره فيه وجهاً أنه إن كان يشتم قصداً

خلافاً للعلماء في أن مكة مع حرمتها هل صارت حراماً آمناً بقول إبراهيم عليه السلام أم كانت قبله كذلك فمنهم من قال لم تزل حراماً ومنهم من قال كانت مكة حلالاً قبل دعوة إبراهيم عليه السلام كسائر البلاد وإنما صارت حراماً بدعوته كما صارت المدينة حراماً بتحريم النبي ﷺ بعد أن كانت حلالاً * واحتج هؤلاء بحديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال في جملة حديث طويل « اللهم ان إبراهيم حرم مكة فجعلها حراماً وإني حرمت المدينة حراماً أزميها ان لا يراق فيها دم ولا يحمل فيها سلاح قتال ولا يخبط فيها شجرة إلا لعلف » رواه مسلم في آخر كتاب الحج من صحيحه * وفي رواية لمسلم عن أبي سعيد أيضاً أنه سمع النبي ﷺ يقول « إني حرمت ما بين لابتي المدينة كما حرم إبراهيم مكة » وعن جابر رضي الله عنه قال « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان إبراهيم حرم مكة وإني حرمت المدينة ما بين لايتيها ولا يعضد عضاهها ولا يصاد صيدها » رواه مسلم * وعن أنس ان النبي صلى الله عليه وسلم قال « اللهم ان إبراهيم حرم مكة وإني احرم المدينة وما بين لايتيها » رواه البخاري ومسلم هذا لفظ البخاري ولفظ مسلم وفي رواية للبخاري أن النبي ﷺ لما اشرف على المدينة قال « اللهم إني احرم ما بين جبليها مثل ما حرم به إبراهيم مكة » * وعن رافع بن خديج قال قال رسول الله ﷺ « إن إبراهيم حرم مكة وإني احرم ما بين لايتيها يريد المدينة »

فان الله تعالى أوجب الفدية على المعذور في الخلق حيث قال تعالى (فمن كان منكم مريضاً أو به أذى من رأسه) الآية وإذا وجبت الفدية على المعذور فعلى غير المعذور أولى ولا فرق بين شعر الرأس والبدن (أما) شعر الرأس فنصوص عليه (وأما) غيره فالتنظيف والترفة في إزالة أكثره وذكر الخليلي ان في رواية عن مالك لا تتعلق الفدية بشعر البدن والتقصير كخلق كما أنه في معناه عند التحلل وقلة الاظفار كخلق الشعر فانها تزال للتنظيف والترفة وليس الحسك في الشعر منوطاً بخصوص الخلق بل بالإزالة والابانة فيلحق به التنف والاحراق وغيرهما وكذلك ينحى بالقلم وكسر وإزالة أو قطع يده أو بعض أصابعه وعليها الشعر والظفر فلا فدية عليه لان الشعر والظفر تابعان هما غير مقصودين بالإبانة وعلى هذا التماس وكشط جلدة الرأس فلا فدية عليه والشعر تابع وشبه ذلك بما لو كانت تحتها من أن صغيرة وكبيرة فرضعت لكبيرة الصغيرة يبطل النكاح ويجب الزهر ولو قتلها لا يجب الزهر لان البضع تابع عند ائمة غير مقصود ولو امتشط خيته فانتفت شعيرات فعليه الفدية وان شك في أنه كان مسلماً فاقص أو انتفت بمشط فقد حكي الامام وصاحب الكتاب في وجوب فدية قولان وقال لا كثرون فيه وجهان (أحدهما) أنها نجس لان الأصل بقاؤه ثابتا الى وقت الامتشاط ولأنه سبب طاهر في حصول الابانة فيضاف اليه كما ان الاجباض يضاف إلى الضرب (والآخر) أنها لا نجس لان انتفاها يتحقق ولاصل براءة الذمة عن الفدية.

رواه مسلم وعنه عبد الله بن زيد بن عاصم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال «ان إبراهيم حرم مكة ودعاهم لها واني حرمت المدينة كما حرم إبراهيم مكة واني دعوت في صاعها ومدتها بمثل ما دعى به إبراهيم لاهل مكة» رواه البخاري ومسلم «واخرج القاتلون بأن يحريمها لم يزل من حين خلق الله السموات والارض بحديث ابن عباس أن النبي ﷺ قال يوم فتح مكة «هذا بلد حرمه الله تعالى يوم خلق السموات والارض وهو حرام بحرمته لله الى يوم القيامة» رواه البخاري ومسلم «وعنه أبي سريج الخزاعي رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال «ان مكة حرمها الله ولم يحرمها الناس» رواه البخاري ومسلم ومن قال بهذا أجاب عن الاحاديث السابقة بأن إبراهيم عليه السلام اظهر تحريمها هذا ان كان حفيها مهجورا لا يعلم لانه ابتداء ومن قال بالمذهب الاول اجاب عن حديث ابن عباس بأن مراد الله تعالى كتب في الوح المحفوظ او غيره ان مكة سيحرمها إبراهيم او اظهر ذلك المذاهب (والاصح ان يثبت بينهما ما زلت محرمه من حين خلق الله تعالى السموات والارض والله تعالى لا يشك في ذلك) ثم يثبت ما يجوز بيع دور مكة واجارتها وسائر المعاملات عليها وكذا سائر حرمه كما يجوز في غيره ويستثنى منه مدونة سلاطينها ومروءاتها حيث ذكرها الاصحاب في حريبه يجوز بيعه من شاء الله تعالى (الرابعة) مذهب ابن أبي حنيفة ومسلم فتح مكة صدق الاعوة سكن دحره ﷺ مذهب لقتل حو من غدر أهلها ويستثنى منسنة بدلائل وفروءها حيث ذكرها انصف في كتب سير وغنائم بن شاء الله تعالى (الخامسة) مذهب جواز إقامة الحدود وقصاص في حرمه سواء كان فتلا أو قطعاً سواء كانت الجاية في الحرم أو خارجه ثم جأ إليه ويستثنى منسنة بدلائل وفروءها حيث ذكرها انصف في حريبه استيفاء اقصاص ان شاء

قُلْ ۖ وَيَكْمُلْ لَكُمْ فِي آيَاتِ شَعْرَتِ وَفِي نَاحِيَةِ مَدَى قَوْلٍ وَدَرْهَمٍ فِي قَوْلٍ وَثَلَاثَةِ دَعَا فِي قَوْلٍ
وَرَبِّهِ كَامِلٌ فِي قَوْلِهِ ۝

ستعرف في باب الدم. مدة حرق ونزقة لدمه. حدى خصاه ولا يعتبر في وجوبها تامة
 حرق جميع رأس ولا قدم جميع. صدر. لاجع. و. يمكن لكل الدم في حرق ثلاث شعرات وفيه ثلاثة خفتر
 من خصه. يد ورجل سو. كات من صرف واحد. ومن صر من خلا لآبي حنيفة رحمه الله حيث
 قل لا يكمل دم حتى يحرق ربع رأس وبقية حمة نصار من صرف واحد. وسلك رضي الله عنه حيث
 ولا يكمل لحرق ثلاث شعرات. و. يمكن إذا حرق من رأسه. قدر منى يخص به اماسة الاذى ولا احد
 رحمه الله حيث قدر في وية ربع شعرات وبقية شاة عنه من منعه. ما ان انصهر من ذكرى في قوله
 في ذكره. كيه. يد و. شى من رأسه. مدة. المعنى ثلث مائة. ومن حرق ثلاث شعرات
 حرق وعنه. مدة شاة. حسنة في كل واحد من رقبته. ومكانه. في نوع سادس حكمه

الله تعالى (السادسة) في الاحكام التي يخاف الحرم فيها غيره من البلاد وهي كثيرة نذكر منها اطرافا (احدها) أنه ينبغي أن لا يدخله أحد الا باحرام وهل ذلك واجب أم مستحب فيه خلاف سبق (الصحيح) مستحب (الثاني) يحرم صيده على جميع الناس حتي أهل الحرم والمخلين (الثالث) يحرم شعره وخلاه (الرابع) منع إخراج ترابه وأحجاره وهل هو منع كراهة أو تحريم فيه الخلاف السابق (الخامس) أنه يمنع كل كافر من دخوله مقبلا كان أو مارا هذا مذهبا ومذهب اليهود وجوزة أبو حنيفة ما يستوطنه وستأتي المسألة بآدم وفروعها حيث ذكرها المصنف في كتاب

وان اقتصر على حلق شعرة واحدة و شعرتين ففيه أقوال (ظهاها) وهو الذي ذكره في أكثر كتبه أن في شعرة مدأ من طعم وفي شعرتين مدين لأن تبعض الدم عسر و سري قد عدل الحيوان بالضعف في جزاء الصيد وغيره والشعرة الواحدة هي الهبة في قلعة والمدنق ماوجب في كفارت فقولت به (والثاني) في شعرة درهم وفي شعرتين درهين لأن تبعض الدم عسر كانت لشدة تقوى في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاثة دراهم تقربا وعتبرت تلك القيمة عند الحاجة الى التوزيع (١) (والثالث) رواه أحمد بن حنبل عن الشافعي في شعرة ثلث درهم وفي شعرتين ستة دراهم تقسيطاً له أحب في الشعرات ثلثات عني الأحاد وقد ذكر أن هذا قوله في ترك حصاة حصاة في شحها وذكر في القول ثلثي مثله (أو راجح حكمه صاحب مقرب وعبره أن شعرة واحدة تقدر به كمل وهم اختيار الاستدلال به ووجهه من شعور لا حرم لا تحتلف به وسكنة كما في طيب والله من فاذ عرفت مدركه نعمت قوله في أن شعرتين ستة دراهم ولام في وث أن شعرة واحدة لا تقدر به لانه لا يحب من دون به من غير مقرب و يوجب صدقة ونفقة قوله ووجهه في قوله ولأن من لا يحب من به يشته قوله لا شفعه ودين أنه ذكره حكايته من مدع طعمه ونحوه في شعرة وشعرتين ح في درهمين وهو قوله دون قدر الثبات كان كما لو قصر شعرة واحدة من خمس دراهم وثلث عني من درهمين قل الإمام من قبل يحب في درهم واحد ثلث درهم و درهم واحد حب فيه مائة تقصيه حب من قبل يحب فيه مائة مائة مائة إلى تبعضه و ما أعرفه

(١) (قوله) كانت شدة تقوى على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاثة دراهم وث كبر ذلك خروجه في شهر المذهب وقوله من غير دعوى وقد نكره في رواية من مذهب من شاعين أو عشرين درهماً وروى عن أبي بكر كات مشرفة من ناس من حبي في أحكامه من طريق حسن البصري راجحاً شكاً به أن مخرجين من غيرهم ومومون من مشركين وهي رواية ثلاثة دراهم وخروجه من عهد من في الاستدكار

قال ﴿ وان حلق ! يبب الاذى جاز ولزم القدية * وان نبتت شعرة في داخل الجفن فلا فدية في تنفها لانه مؤذاته كاصيد صائر وانسيان لا يكون عذراً في احلق والاتلافات علي ^(ظهير قوم بن) *

مقصود يحصل بين حكم المنذور في الحلق وتذي سبق كان مع غير المنذور ونعم صور العذر
نه لا يتم . حقه في عمدة صوراً أحدها أن كثرت الهوام في رأسه وكانت به جراحة وأحوجه
بدهم من حقه ذب وعينه مديدة كل كعب بن عجرة يوقد تحت قدره والهوام تنتثر من رأسه
فرب به سمع الله صلى الله عليه وسلم قتال يؤذيت هوام رؤسك قل نعم قال فحلق وانسك
لدهم وصم الأذنين ثم تصدق عرق من أطعام على ستة مساكين «(١) والعرق ثلاثة أصع وكذا الحكم
لو كن كثير شعر وكان يتذى بحر (الثانية) لو نبتت شعرة أو شعرات في داخل الجفن وكان
يتذى بها فدهم ولا مدية عليه لأن يتذى بها من فم الشعر فهي كالصيد الصائل على الحرم
بخلاف صورة الأولى * وعن شريح في طريقة أخرى في المسألة وهي تخريج الخن علي
وحسين . علي قوين في إذ عمت أحراد المسالك واضطرت إلى وضعها وإزالة عنها ولو طال شعر
حدهم رؤسها وعطى عليه قطع قدر المغضي ولا مدية عليه * وكذا لو انكسر ضميره وتأذى به قطعه
ولا يقطع معه من صحيح الحديث (الثالثة) ذكره أن نسيان سقط الغدية في الطيب واللباس وكذلك
حكم في عده * طه من الاستماتة كالمساة ومس به شهوة ولو وضع ناسيا فقيه خلاف
سيأتي وهل سقط عمدة في حقه وقمة فيه وجون (أحمد) نعم كما في الاستماتات (وتصح)
لأن الاستمات لا مرق فيها من عمد والخص كما في ضمن الاموال * وهذا مبسوط
ولا يخرج من أحد قويه في ذلك حقه المعنى عليه وأنه صم ثم على قوله ومنه من قطع به ص

(۱) * احادیث پر کہیں بے عجز نہ ہوں یوقد تحت قہر وانحوام - نیز میں رؤسہ دارم رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم فعل انذیر ہر ام رؤسہ من قال ہم قول فحق رؤسہ : اس حدیث متفق علیہ دین طریق وہ ۔ ۔ ۔ شریعت و عند غفرہ *

مكة والسكوفة وابن وهب وابن حبيب الماسكيان وجهور العلماء * قال العبدري هو قول أكثر
الفقهاء وهو مذنب أحمد في أصح الروايتين عنه * وقال مالك وجاعة المدينة أفضل واجمعوا على
أن مكة والمدينة أفضل الأرض وأما اختلافوا في أيهما أفضل * دليلنا حديث عبدالله بن عدي بن
الجرار رضي الله عنه أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم وهو واقف على راحته بمكة يقول «لمكة
والله لك خير أرض الله وأحب أرض إلى الله ولولا أني أخرجت منك ما خرجت » رواه
الترمذي والسنائي وغيرهما ذكره الترمذي في جامعه في كتاب المناقب وقيل هذا حديث حسن
صحيح وسنيد المسألة - طاولوا بإيضاح أن شاء الله تعالى حيث ذكره المصنف في كتاب النذر فيمن

(إن قلنا) الأول مدية على العاقب كما أن ضمان الوديعة على المذنب دون المودع (وإن قلنا) بالثاني
وحقت على المخلوق وجوب ضمان على المستعير قولوا والأول أظهر لأن العارية هي التي يمسكها
المستعير وهو الذي لا بد له من أن لا يمسكها وإيضاحه أنه لو احترق شيء تطاير السرور ولم
يكن تصفية لأمرية عليه وهو كان كاستعير وحقت عليه الفدية * (تفريع) أن قلنا الفدية
هي حق على المديون مع قدرته من المحقق مطابقتها بإخراجها منه وجهان
ووجه لا كثيرين - له ذلك - على أن المحرم كمودع والمودع خصم فيما يؤخذ منه ويتلف
في يده عروجه المحقق مدية - من الحاق جرؤ وغر إذنه لا يجوز في أصح الوجهين وله قال
ابن القيم وبوجه على طريقتين أو إخراجها أحسن غير إذنه وإن قلنا أن الفدية على المخلوق فينظر
إلى ما يهدى أو لأضغان يرجع - قل لأمر من المطامع أو قيمة التهمة على العاقب ولا يرجع بما
زاد من مدية على التخيير وهو متطوع - نريد أن المديون صوم من يرجع فيه وجهان (أظهرهما) لا
على شيء يرجع فيه وجهان (أظهرهما) بثلاثة أمثلة من طوعه لأن صوم كل يوم مقابل بمد (والثاني)
بم يرجع وهو مديون على أو لأضغان * ثم إذا رجع فم يرجع بعد الإخراج في أصح الوجهين
وذلك أنه لا يرجع منه شيء يخرج وهو الحق أن يفدى على هذا قول (أما) بأصوه فلا لأنه
متحمل وصومه لا يحمل (وله) غيره معه ولكن بذن المخلوق لأن في الفدية معنى القرية فلا بد
من إيقاعه فوجوبه وإن كان لا يفي عليه ولا مكرها - كنه سكت عن الحاق ولم يمنع
من إيقاعه في سكت به فلا وقال الأعظم وجهان (أحدهما) أن الحكم كالموكل كان دائر لأن
سكت من سكت عن سكت على سكت لا يكون أمرا إلا لالاف (وأصحهما) أنه كما
حق فيه ذلك سكت منه مدية وكراهية وعلى تقديرين حسب الدفع عنه ولو أمر حلال
بالدفع فيه حرم وعنه مدية على الأمر أن لا يعرف الحاق الحل وإن عرف فعليه
في أصح وجهين *

في أول كتاب النكاح في ذكر الحصائص لا يجوز القتال بمكة قال حتى لو تحصن جماعة من الكفار فيها لم يجوز لنا قتالهم فيها وهذا الذي قاله اقفار غلط نهت عليه اثلا بغتر به (فان قيل) فقد ثبت عن أبي سريج الخزاعي رضى الله عنه أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم

قابل وعن القفال اجراء هذا الخلاف في كل كفارة وجبت بعدوان لان الكفارة في وضع الشرع على التراخي كاللحج (وأما) الكفارة الواجبة من غير عدوان فهي على التراخي لاجالة وأجرى الامام رحمه الخلاف في المتعدى بترك الصوم أيضا والكلاء في انقسام قضاء الصوم الى الفور والتراخي والخلاف فيه قد مر في كتاب الصوم قال الامام والمتعدى بترك الصلاة يلزمه قضاءها على الفور بلا خلاف على المذهب لان المصمم على ترك القضاء مقتول عندنا ولا يتحقق هذا إلا مع توجه الخطأ بمعادة لقضاء وهذا ما أورده المصنف حكما وتوجيها وفي التوجيه وقفة لان أكثر الاصحاب لا يعتبروا فيما ينطو به اقتل ترك القضاء على ما عرفت في باب تارك الصلاة (وأما) الحكم فاعلم أن في وجوبه وجهين في حق المتعدى (أحدهم) وبه اجاب في الكتاب أنه يجب لان جواز التأخير نوع ترفيه وتخفيف والمتعدى لا يستحق ذلك ويحكي هذا عن أبي اسحق وهو الاشبه على ما ذكرنا في ترك الصوم (والثاني) أنه لا يجب إذ الوقت قد فُت واستوت بعده الاوقات وربما رجح العراقيون هذا الوجه (وأما) غير المتعدى فالمشهور أنه لا يلزمه الفور في القضاء روى ان النبي ﷺ « فاته صلاة الصبح فلم يصحبها حتى خرج من الوادي » (١) وتقل في التهذيب وجها أنه يلزمه لقوله صلى الله عليه وسلم « فيصلها اذا ذكرها » (٢) لثانية ان كان قد أحرم في الاداء قبل الميقات مثل ان أحرم من الكوفة أو من دويرة فهو لزمه أن يخرج في القضاء من ذلك الموضع لان ما بين ذلك الموضع مسافة لزمه قطعها محرما في الاداء فيرمه في قضاء مكة ونحوه راق دما كما لو جاوز الميقات الشرعي وان كان قد أحرم من مكة أو من غير مكة لم يلزمه في القضاء ان يحرم من الميقات الشرعي وليس له ان يصلي فيه وهذا معني قول الاصحاب يحرم في القضاء من غلط الموضعين عليه من الميقات ومن حيث أحرم في الاداء وان حرمه غير مسيء بأن يرد اليك ثم بدا له فأحرم ثم أقصد فقد حكى شيخنا أبو جعفر (رحمه الله) وهو يروي عنه صاحب التهذيب ان عليه ان يحرم في القضاء من حيث شرعي لا من حيث لاص (وصحبه) عند شيخنا أبي على أنه لا يلزم ذلك بل له أن يحرم

١ (حديث) حديث نه صلى الله عليه وسلم فاته صلاة الصبح فلم يصحبها حتى خرج من مكة في الاداء .

٢ (حديث) حديث نه صلى الله عليه وسلم فاته صلاة الصبح فلم يصحبها اذا ذكرها . تقدم في الترمذي في مسند ابن عيسى في الحديثين .

في اليوم الذي بعد يوم فتح مكة يقول « إن مكة حرمها الله ولم يحرمها الناس ولا يحل لامرئ
 يؤمن بالله واليوم الآخر أن يسفك بها دماً ولا يعصدها شجرة فإن أحد ترخص القتال رسول الله
 ﷺ فيها فقولوا له إن الله قد اذن لرسوله ولما اذن لكم وإنما اذن لي فيها ساعة من نهار ثم عادت
 اليوم كحرمتها بالأمس ونبي الله ﷺ الغائب » رواه البخاري ومسلم وفي الصحيحين أحاديث كثيرة
 بمعناه في تحريم القتال بمكة وأنها لم يحل اقتلاعها إلا ساعة للذي ﷺ (فجواب) أن معنى الحديث
 تحريم نصب القتال عليه وقتلهم بما يعم كامل حقيق وغيره إذا تمكن إصلاح الحال بدون ذلك
 بخلاف ما إذا تحصن كفار في بلد آخر فإنه يجوز قتاله على كل وجه وبكل شيء وقد صرح شافعي
 رضي الله عنه على هذا القول في آخر كتابه المعروف بـ «بر الوافدي من كتب الامم والله أعلم
 (الثانية عشرة) سداً لفتنة الكعبة وحجاتها وهي ولايتها وحرمته وفتحها وإغلاقها نحو ذلك وهذا حق
 مستحق لني ضلحة المحبين من بني عبد المطلب بن قصي نفعهم الله على هذا ومن نفعه عن علماء
 القاضى عياض في آخر كتاب الحج من شرح صحيح مسلم وذكرته أهداك في شرح صحيح مسلم
 وأوضحته لديه قل الله في ولايته عليهم من رسول الله ﷺ فتبقى دائمة دأله وتدرجهم
 لأنحل لأحد ما رعتهم فيها ماداموا موجودين صالحين لذلك وقد ثبت في الصحيحين أن نبي ﷺ
 قل « كل مؤثرة كانت في الجاهلية فهي تحت قدمي يأسية الخاج وسدة بيت »

من ذلك الموضع سوكة بقصده مسك الاداء وهذا هو الموضع من حيث ثم حرمه صحيح
 من مكة وفدسه لا يدرى في قصده يحرم من حيث أن يكفى في يحرم من حرمه فدية هو وورد حرمه
 احرمه عمرة من ادنى احد ثم وسدها كما يحرم في قصده من ادنى احد ووجهان معروفان في
 مخرج الي المية ثم موقه (ما) دا حرمه دوا لمن لا حرم من المية هو عمارة في كتابه في
 اقتضاء من يحرم من ذلك لما كان به وحده لان مسكاد وحيمة حرمه فدا يحرمه في قصده
 الحج من المية وفي قصده عمرة من تبعه ولا يجب من يحرم من قصده من من يحرم به
 بلاد بل لا تأخير عنه من من يحرم بل لا في شوبه من يحرم بقصده في ذي قعدة وموقه
 بين رمال وانسكس استأثر من المية مكفى من لا يرى من من لا حرمه يتعين
 به انه وزنه لا يتعين حتى يدر لا حرمه صحيح في شبهه من يؤخره وثقلى به لا يستند
 لا يلم عن نزع (ثالثة) ولم يذكره في كتابه كانت المية في حرمه وهو راحة
 أو مكرهه لما يمسد حرمه ولا يمسد وحيداً يجب على كل واحد منهم مية لا يجب لامة
 واحدة مية قولان ولا يصح شيء ثبت في سنة تخص من من يقي به متحصن عنهم فيه
 قولان لا سبق في صورة وقطعة دعوى بوجه مية عليهم بحرف صورة لأن هذا يخص المقطر

في أول كتاب النكاح في ذكر الحصائص لا يجوز القتال بمكة قال حتى لو تحصن جماعة من الكفار فيها لم يجوز لنا قتالهم فيها وهذا الذي قاله اقفال غلط نهت عليه اثلا بغتر به (فان قيل) فقد ثبت عن أبي سريج الخزاعي رضى الله عنه أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم

قابل وعن القفال اجراء هذا الخلاف في كل كفارة وجبت بعدوان لان الكفارة في وضع الشرع على التراخي كاللجج (وأما) الكفارة الواجبة من غير عدوان فهي على التراخي لاصحالة وأجرى الامام رحمه الخلاف في المتعدي بترك الصوم أيضاً والكلام في انقسام قضاء الصوم الى الفور والتراخي والخلاف فيه قد مر في كتاب الصوم والمتعدي بترك الصلاة يلزمه قضاؤها على الفور بلا خلاف على المذهب لان المصمم على ترك القضاء مقتول عندنا ولا يتحقق هذا إلا مع توجه الخطاب بمداورة القضاء وهذا ما أورده المصنف حكماً وتوجيهها وفي التوجيه وقفة لان أكثر الاصحاب لا يعتبرون في سقطه ائتمار قضاء على ما عرفت في باب تارك الصلاة (وأما) الحكم فاعلم أن في وجوب ما ورد وجهين في حق المتعدي (أحده) وبه اجاب في الكتاب أنه يجب لان جواز التأخير نوع ترفيه وتخفيف والمتعدي لا يستحق ذلك ويحكي هذا عن أبي اسحق وهو الاشبه على ما ذكرنا في ترك الصوم (والثاني) أنه لا يجب إذ الوقت قد فلت واستوت بعده الاوقات وربما رجح العراقيون هذا الوجه (وأما) غير المتعدي فاشهور أنه لا يلزمه الفور في القضاء روى ان النبي ﷺ « فاتته صلاة الصبح فلم يصلها حتى خرج من الوادي » (١) ونقل في التهذيب وجها أنه يلزمه اقله صلى الله عليه وسلم « فيصلها اذا ذكرها » (٢) لثانية ان كان قد حرم في الاداء قبل الميقات مثل ان أحرم من الكوفة أو من دويرة ثم لم يلزمه أن يخرج في قضاء من ذلك الموضع لان ما بين ذلك الموضع مسافة يلزمه قطعها محرماً في الاداء فيرمي في قضاء كمين مية تـ مكة وفجوزه اراق دما كما لو جاوز الميقات الشرعي وان كان قد أحرم من جهة فليقتل صرر حورده ميتا يلزمه في القضاء ان يحرم من الميقات الشرعي وليس له أن يسير فيه وهذا معنى قولنا لا يصح يحرم في قضاء من غلظ الموضعين عليه من الميقات ومن حيث أحرم في الاداء ونحوه تير مـيـ بأن يرد نفسك ثم بدا له فأحرم ثم أفسد فقد حكى شيخنا في وجوب احرامه أو هو مـيـ ورده صـ حب التهذيب ان عليه أن يحرم في القضاء من ميقات شرعي لا من جهة لا من وجه (وتمسحه) عند شيوخ بني على أنه لا يلزم ذلك بل له أن يحرم

١ (حديث) حديث به صلى الله عليه وسلم فاتته صلاة الصبح فلم يصلها حتى خرج من الوادي : تقدم في الاذان :

٢ (حديث) حديث به صلى الله عليه وسلم فاتته صلاة الصبح فلم يصلها حتى خرج من الوادي : تقدم في الاذان :
في صلاة شرعية ورسول عبس في الشدة في مد *

(مرع) ذكر العلماء أن السكبة السكرية بنيت خمس مرات (إحداها) بنتها الملائكة قبل آدم وحجها آدم فمن بعده من الانبياء صلوات الله وسلامه عليهم (الثانية) بناها إبراهيم عليه السلام قال الله تعالى (وإذ بوأنال إبراهيم مكان البيت) وقل تعالى (وإذ رفع إبراهيم القواعد من البيت) الآية (الثالثة) بنتها قریش في الجاهلية وحضر النبي ﷺ هذا البناء قبل النبوة ثبت ذلك في الصحيحين وكان له بيت في حنيند خمس وعشرون سنة وقيل خمس وثلاثون (الرابعة) بناها ابن الزبير ثبت ذلك في الصحيحين (الخامسة) بناها الخجاج بن يوسف في خلافة عبد الملك بن مروان ثبت ذلك في الصحيح واستقر بناها الذي بناه الخجاج إلى الآن وقيل أنها بنيت مرتين أخرتين قبل بناء قریش وقد وضعت في كتاب المسالك الكبير قال القاضي أبو الطيب في تعليقه في باب دخول مكة في آخر مسألة افتتاح الطواف بالاستلام قال "شافعي أحب أن تترك السكبة على حالها فلا تهدم لأن هدمها يذهب حرمتها ويصير مكانا لعب بها فلا يريدون تغييرها إلا هدمها فذلك استحببنا تركها على ما هي عليه" قال المصنف رحمه الله

في غيره صيد المدينة وقطع شجرها من روى أبو هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال «ان إبراهيم حرم مكة وأن حرمت المدينة مثل ما حرم إبراهيم مكة لا ينفر صيدها ولا بعض شجرها ولا

قد تدم حقيقة الخراج وغير الخراج لا يوجب مكفارة وإذا خرجت الزوجة للقضاء فهل يجب على الزوج ما زاد من النفقة سبب سفر فيه وجهان قال في العدة ظاهر المذهب منها الوجوب وإذا خرجا معا للقضاء فميترة في الموضع الذي اتفقت الاصابة فيه كيلا تدعوه الشهوة إلى المعاودة فن معهد الوصال مشوق وهل يجب فيه قولان (القديم) نعم وبه قال أحمد لما روى عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال «فإذا أتيا المسكن الذي أصاب فيه ما أصابا تفرقا» (والجديد) لا وبه قال أو حنيفة كما لا يجب في سائر المنازل ويستحب أن يتفرقا من حين الاحرام وذهب مالك إلى وجوبه

قال (ولو أفسد قمارن في تزومته لقرا وجهان وتفوت العمرة بفساد القمارن وهل تفوت بقوات الحج في قمارن فيه وجهان وجهان الفرق أن التحبس عن الفئات بأعمال العمرة في يجوز بمفرد أحد المسكين إذا فسد أن يقضيه مع الآخر قارن وان يتمتع بالعمرة إلى الحج ويجوز يتمتع وقمارن قضاء على سبيل الأفراد ولا يسقط دم القمارن بالقضاء على سبيل الأفراد خلافا لأحمد رحمه الله إذا عرفت ذلك ففي الفصل مسألتان (إحداها) إذا جامع القمارن لم يخل ما بينهما قبل تحلل لأولى ومعه (أحاة لاولى) أن يجامع قبله فيفسد نسكاه ويجب عليه بدنة واحدة لا تحرم لأحره وهو يرمي دم قمارن مع البدنة فيه وجهان (أحدهما) لا لأنه لم يتمتع بقمارنه

رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « ان ابراهيم حرم مكة ودعا لاهلها وانى حرمت المدينة كما حرم ابراهيم مكة » الحديث رواه البخارى ومسلم وعن ابي هريرة قال « حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم ما بين لابتي المدينة » رواه البخارى ومسلم وعن ابي سعيد الخدرى رضى الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « اللهم ان ابراهيم حرم مكة فجعلها حراما وانى حرمت المدينة حراما ما بين ما بينهما ان لا يهراق فيها دمه ولا يحمل فيها سلاح يقتل ولا تخبط فيها شجرة الا اعلق » رواه مسلم وعن سعد بن ابي وقاص رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « انى احرم ما بين لابتي المدينة ان تقطع اعضاها او يقتل صيدها » رواه مسلم وعن جابر رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « ان ابراهيم حرم مكة وانى حرمت المدينة ما بين لابتيها لا يقطع اعضاها ولا يصاد صيدها » رواه مسلم وعن انس رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « المدينة حرام من كذا الى كذا لا يقطع شجرها ولا يحدث فيها من حدث حدثا فعليه اعنة الله والملائكة والناس اجمعين » رواه البخارى وعن علي رضى الله عنه عن نبي صلى الله عليه وسلم انه قال فى المدينة « لا يمتلى خلاها ولا يمر صيده ولا ينقط قطتها ولا من اشاد بها ولا يصح لرجل ان يحمل فيها السلاح قتل ولا يصح ان يقطع منها شجرة لان يصف رجل بعيره » رواه ابو داود باسناد صحيح وفى المسألة

قال (والجماع دائر بين الاستمتاع والاستهلاكات فان الحق بالاستمتاع كان النسيان عذراً فيه) *

جميع ما ذكرنا فى جماع العائد العالم بالتحريم فاما اذا جامع ناسيا أو جاهلا بالتحريم ففى فساد حجه قولان (قديم) وبه قال أبو حنيفة ومالك والشافعية رحمه الله أنه يفسد لانه سبب معاقبه به وجوب قضاء وتشبه الفوات فى استواء عمدته وسهوه (والخديد) انه لا يفسد إلا أن يعلم فيدوم عليه ووجهه ان ابيح عبادة تتعلق بالكفارة بفسادها فيختلف حكمها بالعمد والسهو كالصوم ويفارق فوات لان فوات يتعلق بارتكاب محذور ولا يخفى اقتران الطرفين فى الاصول (وقوله) والجماع دائر بين الاستمتاع والاستهلاكات الى آخره شاربه الى ما ذكره الاثمة ان معنى الاستمتاع ين فى حتم رومية متناهية لاستهلاكه ولهذا يضمن به المهر بالقولان مبنيان على ان اى المعتبين يرجح ن رجحنا معنى لاستمتاع فرقت بينهما كما فى الضيب والياس وهو الاصح (وقوله) كان النسيان عذراً فيه معنى - نسيان وانسى - عرفته من مذهبه ونسيان اكره على الوطء فذهب من جعل الفساد على وجهين - على اقولين فى ناسى وعن ابي على بن ابي هريرة رحمه الله القطع بالفساد ذهب الى نسيان كراه لرجل على نسيان معتبه ونسيان حره عقلا ثم جن فجامع ففيه اقولان فى جماع ناسى ونسيان *

(الثاني) حكمه الشيخ أبو علي السنجري وإمام الحرمين والغزالي ومن تابعهم فيه وجهان (أصحهما) يحرم (والثاني) يكره ويمجرى الخلاف في شجره وخلاه صرح به الأصحاب ونقل أبو علي البندنجي عن نصه في الاملاء ان الشجر كاصيد (فاذا قلنا) بالمذهب وهو تحريمه فاصطاد فيه أو احتطب أو احتش فطريقان (أصحهما) وبه قطع صاحب التلخيص وجماهير الأصحاب في الطريقتين أنه يأم ولا ضمان ونقل القاضي أبو الطيب في تعميته اتفاق الأصحاب على هذا لان الأصل أن لا ضمان الا فيما ورد فيه السرى ولم يرد في هذا شيء (والطريق الثاني) حكمه إمام الحرمين والبعوى وغيرهما فيه خلاف (الصحيح) لا ضمان (والثاني) أنه كصيد المدينة وشجرها وخلاها والله أعلم (الثالثة) النقيع بالنون على المشهور وقيل بالياء وهو الحى الذى حماه رسول الله صلى الله عليه وسلم لاهل الصدقة ونحوها يس هو بحرء ولا يحرم صيده. اتفاق الأصحاب (وأما) خلاه فحرام باتفاقهم صرح به أبو علي السعوى وإمام الحرمين والغزالي والبعوى والمتولى وآخرون (وأما) شجره ففيه طريقان قطع المتولى والبعوى تحريمه وقيل أبو علي والامام والغزالي في تحريمه وجهان لتردد الصيد والخلا فان أخذ منه شجرة أو كذا منى وحده فانه وجهان حكمهما أبو علي والامام والبعوى وغيرهم (أحدهما)

والى أو فرق لان سمي سبيلا ضمن المتنفات وحكمه ا ضرب الثالث حكم الضرب الثاني بلافق (احداثا ثالثة) ان يكون كمالهم من قسم لا تمتنع فلا ينجو اما ان يتعد النوع او يختص (القسم الاول) ان يتحد كما لو طيب بنواع من الطيب او ايس انواعا من المحيط كالعمامة والقميص والسراويل والخف او نوعا احدا مرة بعد اخرى فيستمر ان فعل ذلك في مكان واحد على التوالي فلا تعدد لان جميعه بعد حطة واحدة قول الامام ولا يقدر في اتوالى طول الزمان في مضاعفة القميص وتكوير العمة ويشبه هذا برضعة واحدة في الرضاع ولا كلة الواحدة في النمين وهذا ما أشار اليه صاحب الكتاب بقوله على تناسل المتعة (وان فعل ذلك في مكانين او مكان واحد ولكن تحفل زمان فصل فينظر ان يتخذ تكفير بينهما فقولان (الحديد) وبه قال ابو حنيفة انه يجب ان في مديا اخرى كما في الاتلاف (واتدب) انه لا يجب وتتداخل لان الفدية تجب خلق به تعاقب ويغرق فيها بين عدمه ونسي وشبهت الخنايت الموجبة للحدود (فن قلنا) بالاول فذلك بد. يحكم سبب واحد (ام) اذا طيب او ايس مرارا لمرض واحد فوجهان كما ذكرنا في احكامه لاوي (وأصحهما) تعدد يصح وان تحفل بينهما تكفير فلا خلاف في وجوب فدية أخرى كفى باب الحدود ومن كان قد نوى بما احرجه المضى والمستقبل جميعه فينبى على أن تقديم الكفارة على احب النجوة رهن يخرجه (لان قد) لا مالا ترهذه انية (وان قلنا) نعم فوجهان (أحدهما) ان الفدية ملحقة بكفارة في حوار تقديمه لما يرمه له في سي (والثاني) المنع كما لا يجوز للصائم ان يكفر قبل الافطار

«فرع» في بيان الاحاديث الواردة في بيان حرم المدينة (منها) عن علي رضي الله عنا قال «قال رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة حرام ما بين عير إلى تور» رواه البخاري ومسلم هكذا وفي رواية للبخاري ما بين عائر إلى كذا * قل أبو عبيد وغيره من العلماء عير ويقال له عائر جبل معروف بالمدينة قالوا وأما تور فلا يعرف أهل المدينة بها جبلا يقال له تور وإنما تور جبل بمكة قالوا فبني أن أصل الحديث ما بين عير إلى أحد واسكنه غيره غلط الرواة فيه واستمرت الرواية * وقال أبو بكر الخازمي في كتابه المؤتلف في الاماكن الرواية الصحيحة ما بين عير إلى أحد قال وقيل إلى تور قال وليس له معنى * هذا كلامهم في هذا الحديث ولا يبعد أن الجبل كان يسمى تور ثم حذر ذلك الاسم * وعن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «ما بين لا بيتها حرام»

وقال مالك لأجزاء في المستمس ولا فرق في وجوب الجزائين بين أن يكون الصيد مملوكا لا نسان أو حيا * يجب في المملوك مع أجزاء ما بين قيمته حيا ومذبوحا لحق المالك وعن المزني أنه لأجزاء في صيد المملوك * (الثانية) كما يحرم التعرض للصيد يحرم التعرض لأجزائه بالجرح وقطع لأن صلى الله عليه وسلم قال في الحرم «لا ينفر صيدها» (١) ومعلوم أن القطع والجرح أعظم من التنعير وإذا جرحه وتقصت الجراحة من قيمته وسيأتي القول فيما يجب عليه في النظر الثاني وإن برى ولم يبق نقصان ولا أثر فهل يلزمه شيء فيه وجهان * هذا كالحلاف فيما إذا جرحه فاندملت الجراحة ولم يبق نقص ولا شين هل يجب شيء ويجرى الخلاف فيما نتف ريشه فعاد كما كان * (ثالثة) يبيض الطائر المأكول مضمون بقيمته خلافا للمالك حيث قال فيه عشر قيمة بياض والمزني حيث قال لا يبيض أصلا * (ثالثة) عن كعب بن عجرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم «قضى في بياض نعامة أصابه المحرم بقيمته» (٢) فإن كانت مذرة فلا شيء عليه كسرهما كما

(١) * (حديث) * أنه صلى الله عليه وسلم قال في الحرم لا ينفر صيده. متفق عليه من حديث ابن عباس *

(٢) * (حديث) * كعب بن عجرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى في بياض نعامة أصابه المحرم بقيمته. عبد رزاق والدارقطني والبيهقي من حديث إبراهيم بن أبي يحيى عن حسين بن عبد الله عن عكرمة عن ابن عباس عنه * وحسين ضعيف ورواه ابن ماجه والدارقطني من حديث أبي الهيثم وهو أضعف من حسين أو مثله عن أبي هريرة قال الربيع قلت لثشافعي هل تروى في هذا شيئا قل أما شيء يثبت مثله فلا فقلت ما هو قال أخبرني الثقة عن أبي الزناد مرسلًا ورواه أبو داود والدارقطني والبيهقي من رواية ابن جريج عن زياد بن سعد عن أبي الزناد عن رجس عن عائشة قل أبو داود قد أسند هذا الحديث ولا يصح وقل البيهقي الصحيح أنه عن رجس عن عائشة قل أبو داود وغيره وقال عبد الحق لا يسند من وجه صحيح وكانهم أشاروا

ذكره البخاري في كتاب الدعوات في باب التعمود من عليات الرجال وفيها أحاديث أخر
سبقت * وعن عدى بن زيد الحزامي الصحابي قال حي رسول الله صلى الله عليه وسلم

له دلا حرام ولو قتله المحرم لم يلزمه الحرام وبه قول أحمد روى أنه صلى الله عليه وسلم
قال « يقتل المحرم سبع العادي » (١) ومعلوم أن الأسد والنمر والمهد سبع عادية وقال أبو حنيفة رحمه الله
يحب الحرام يقتل غير المملوك من الصيد إلا الذئب والفواسق الخمس وقال مالك رحمه الله لا يبتدى
بلايد يحب الحرام فيه كالصقر والبازي ثم الحيوانات لداخله في هذا الصنف على أضرب (منها)
ما يستحب قتلها للمحرم وغيره وهي المؤذيات طبعها نحو الفواسق الخمس روى أنه صلى الله عليه وسلم
قال « خمس أسقى يقتلن في الحرم الغراب والحدأة والعقرب والمأرة والكلب العقور » (٢) وروى
تلقح خمس من الدواب يس على الحرم في قته بن جناح قد كره (٣) وفي معناها الحية والذئب

قوله روى أنه صلى الله عليه وسلم قال يقتل المحرم سبع العادي أحمد وأبو داود والترمذي
وإن رحمه من حديث بن سعيد البخاري في حديث وفيه يزيد بن أبي ريار وهو ضعيف وإن
حسه ترمذي وفيه لفظة منكورة وهي قوله ويرى العرب ولا يقتله وقال النووي في شرح المذهب
أن صح هذا الخبر حمل قوله هذا على أنه لا يتأكد نذب قتله كذا كده في الحية وغيرها وفي سنن
سعيد بن منصور عن حفص بن ميسرة عن يزيد بن أسلم عن ابن سيلا عن أبي هريرة قال الكلب
العقور الأسدي

١٢١ « (حديث) * خمس فواسق يقتلن في الحرم الحديث متفق عليه من حديث عائشة وفي
رواية تلقتن في الحرم والحرم *

١٢٢ « (حديث) خمس من الدواب يس على الحرم في قتلن جناح الحديث متفق عليه من
حديث بن عمر وفي رواية لمسلم عن ابن عمر حدثني أحد سوء الذي صلى الله عليه وسلم أنه
كان خمس كلب فدكر الخمسة وزاد وأحياه قال وفي الصلاة أيضاً (تأنيبه) وقع عند مسلم في
مسنن عرفة جمع بين حديثين من طريق ابن عمر بلفظ خمس لا جناح على من قتلن في
الحرم دلا حرام *

معه وفي معنى المذكور الحية والذئب والأسد إلى آخره (قلت) هذا قصور عظيم من
المؤلف في التمس مع وجود النص في الحية وفي الذئب وقد تقدم في السبع (أما) الحية فقد روى
مسلم كما ترى وروى مسلم أيضاً من حديث ابن مسعود أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر
بمن حية مدهمة وهي وهو في ذكر الحية من حديث أبي سعيد الماضي عند أبي داود وغيره وعند
أحمد بن حنبل من حديث بن عمر وروى أبو داود في المراسيل من حديث سعيد بن أنس قال قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم يقتل المحرم دئب ووصله الدارقطني من حديث ابن عمر بأسد

الحرم دلا حرام

(فرع) في مذاهب العلماء في مسائل تتعلق بصيد الحرم ونياته (أحداها) اجتمعت الامة على تحريم صيد الحرم على الحلال فانت قتلته فعليه الجزاء هذا مذهبنا وبه قال العلماء كافة وقال داود لاجزاء عليه لقوله تعالى (لا تقتلوا الصيد وانتم حرم) فقيده بالمحرمين * دليلنا ما سبق عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه حين تلف بسببه الطائر في دار الندوة وما سبق عن ابن عباس في الجراد وغير ذلك من الآثار وقياسا على صيد الاحرام وداود وان لم يقل بالقياس فيستدل على اثبات

أكله احتياطا واعلم أن الصنف الاول يخرج عن الضابط المذكور بقيد المأكول لكن الصنف الثاني يدخل فيه ويخرجه الضبط والوجه أن يزداد فيه فيقال كل صيد هو ما كؤل أو في أصله ما كؤل * (الخامسة) الحيوانات الانسية كالبعوض والخيول والدجاج يحوز المحرم ذبحها ولا جزاء عليه وأما ما يتولد من الوحش والانسى كالمثولد من العقوب والدجاجة أو الظبي والشاة فيجب في ذبحه الجزاء احتياطا كما في المثولد من المأكول وغيره المأكول وطريق ادراجه في الضابط يقاس بما ذكرناه فيه (سادسة) ثم يحرم صيد بر على المحرم دون صيد البحر قال الله تعالى (أحل لكم صيد البحر) الآية قال لأصحاب وصيد بحر لئلا يعيشت في البحر أما ما يعيشت في البر والبحر فهو كالبر وأطير المائى التى تغوص فى الماء وتخرج من صيود البر لأنها لو تركت فى الماء لهلك والجراد من صيد بر يجب الجزاء قتله وبه قال عمر وابن عباس رضي الله عنهما وحكي الموفق ابن طاهر وغيره قولا غريباً من صيود البحر لأنه يتولد من روث السمك والله أعلم *

قال * ويضمن هذا الصيد بنباشرة والسبب واليد والسبب كنصب الشبكة أو ارسال كلب أو انحلال ربطه ببوع تقصير في ربطه أو تنفير صيد حتى يتعثر قبل سكون نفاره فكل ذلك يوجب الضمان اذا تفضي الى تدمر أو حفر المحرم بئرا في ملكه لم يضمن ما تردى فيه ولو حفر في احره فوجهان ولو أرسل كلبا حيث لا صيد فعرض صيد في الضمان وجهان *

قد عرفت ان صيد الحرم أي صيده هو الغرض الآن بيان الجهات التي يضمن بها ذلك الصيد وهي ثلاث (الاولى) مباشرة لانتلاف وهي ثلاثة (الثانية) التسبب اليه وموضع تفسيره وضبطه كتب حمايت وتسكته هي في صور (أحداها) لو نصب شبكة في احره أو نصب المحرم شبكة فتغل بها صيد وهلك فعليه ضمان سواء صيدها في ملك نفسه أو ملك غيره لان نصب الشبكة يقصد به الاصطياد فهو بمثابة الاخذ - يد (الثانية) لو أرسل كلبا فانتلف صيد او جب عليه ضمان لان ارسال كلب يسبب الى اهلاكه ويؤكد التسبب مربوطا فخل رباطه فكذلك لان السبب شبهة عمر وبقية صيده في قصد صيد حرام وان كان الاصطياد لا يتم الا بالاغراء ولو انحل ربه - تقصيره في ربه - حرام وحكي الامة في هذه الصورة قد لا يمكن قوله

وداود * وقال أبو حنيفة وأحمد لا يجوز ذبحه بل يجب إرساله قالوا فان أدخله مذبحاً جاز أكله وقاسوا على الحرم * واستدل أصحابنا بحديث أنس أنه كان له أخ صغير يقال له أبو عمير وكان له نقر يا قنب به فأت النقر فكان النبي صلى الله عليه وسلم يقول « يا أبا عمير ما فصل النغير » رواه البخاري ومسلم

رجلا على قتل انسان لا كفارة على الدل وساعدنا مالك رحمه الله على ذلك وقال أبو حنيفة رحمه الله ان كانت الدلالة ظاهرة فلا جزاء عليه وان كانت خفية ولولاها لما رأى الحلال الصيد يجب الجزاء وسلم في صيد الحرم انه لا جزاء على الدال * وعن أحمد ان الجزاء يلزم الدال والقاتل بينهما * وقوله في الكتاب وفي تحريم الأكل منه عليه قولان صريح في إثبات الخلاف في أن الحرم هل يجوز له أن يأكل من الصيد الذي دل عليه الحلال حتى قتله أسكن الوجه ان تغير هذه اللفظة ويجوز أن يعمل مكانه وفي وجوب الجزاء عليه عند الأكل منه قولان أما التغيير فلا نك اذا بحثت في الخلاف في حواجز الأكل لمجرم والصورة هذه لا تغير صاحب الكتاب ولاله في الوسيط وغيره * وجدتهم حرمين بخرمة الأكل على الحرم مما صيده أو بعانته بسلاح وغيره * وبشارته ودلالته محتجين عليه به روى أنه عليه السلام قال « حرم صيد حلال لكم في الأحرام ما تصطادوه أولم يصطد لكم » (١)

(١) (١) حديث (١) ثم الصيد حلال لكم في الأحرام ما تصطادوه أولم يصطد لكم. أصحاب السنن وابن خزيمة وابن حبان وحاتم والدارقطني والبيهقي من حديث عمرو بن أبي عمرو مولى المنصب بن عبد الله بن حنظب عن موله المطلب عن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم صيد لكم حلال ما تصيدوه أو يصد لكم وفي رواية للحاكم ثم صيد البر لكم حلال وأتم حرمه لم تصيدوه أو يصد لكم وعمرو مختلف فيه وان كان من رجال الصحيحين وموله قال لترمذي لا يعرف له سماع عن جابر ولا في موضع آخر قال محمد لا يعرف له سماعا من أحد من الصحابة لا قبله حديثي من شهد خضبة رسول الله صلى الله عليه وسلم وسمعت عبد الله بن عبد الرحمن يقول لا يعرف له سماع من أحد من الصحابة وقد رواه الشافعي عن الدار وردي عن عمرو عن رجس من لا يعرف عن جابر قال الشافعي إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى أحفظ من الدار وردي ومعه سليمان بن الأثل يعني أنهم قالوا فيه عن المطلب قال الشافعي وهذا الحديث أحسن شيء في هذا الباب (٢) (٢) ورواه الطبراني في "كبير" من رواية يوسف بن خالد السمتي عن عمرو عن المطلب وعن أبي موسى ويوسف متروك ووافقه إبراهيم بن سويد عن عمرو وعنه الطحاوي وقد خلفه إبراهيم بن أبي يحيى وسليمان بن بلال والدار وردي ويحيى بن عبد الله بن سالم ويعقوب ابن عبد الرحمن وهما في قيل وآخرون وهم أحفظ منه وأوثق ورواه الخطيب في الرواية عن مالك من رواية عثمان بن خنيس عن نافع عن ابن عمرو عثمان ضعيف جدا وقال الخطيب تردده عن مالك وهو في كامل بن عدي وضعفه عثمان *

وموضع الدلالة أن النفر من جملة الصيد وكان مع أبي عمير في حرم المدينة ولم ينكره النبي صلى الله عليه وسلم وأيضاً فإن الذي غنى الشرع منه صيد الحرم وهذا ليس بصيد حرم وقياساً على من أدخل شجرة من

وبما روى أن أبا قتادة رضي الله عنه «خرج مع النبي صلى الله عليه وسلم فتخلف عن بعض أصحابه وهو حلال وهم محرمون فأرأوا حراً وحش فاستوى على فرسه ثم سأل أصحابه أن ينالوه سوطاً فأبوا فأسألهم ربحه فأبوا فأخذه وحمل على الحمر فعقر منها إنافاً فأكل منها بعضهم وأبى بعضهم فلما أتوا رسول الله صلى الله عليه وسلم سأله فقال هل منكم أحد أمره أن يحمل عليها أو أشار إليها قالوا لا قال فمكوا ما بقي من لحما» (١) أشعر ذلك بالتحريم إذا كان الاصطياد باعائته أو دلالاته

(١) حديث أبي قتادة أنه خرج مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فتخلف مع بعض أصحابه وهو حلال وهم محرمون فأرأوا حراً وحش فاستوى على فرسه ثم سأل أصحابه أن ينالوه سوطاً فأبوا فأسألهم ربحه فأبوا فأخذه وحمل على الحمر فعقر منها إنافاً فأكل منها بعضهم وأبى بعضهم فلما أتوا رسول الله صلى الله عليه وسلم سأله فقال هل منكم أحد أمره أن يحمل عليها أو أشار إليها قالوا لا قال فمكوا ما بقي من لحما. متفق عليه وله عندهما الفاظ كثيرة وفي لفظ لمسلم والنسائي هل أشترم هل اعتنم قالوا لا قال فمكوا وفي رواية لمسلم فتناولته العضد فأكلم أو في رواية له قالوا معتار حله فأكلمها وفي رواية للطحاوي في شرح الآثار أنه صلى الله عليه وسلم بث أبا قتادة على الصدقة وخرج صلى الله عليه وسلم هو وأصحابه وهم محرمون حتى نزلوا عسفان وجاء أبو قتادة وهو حين الحديث وفي رواية نزار قطنى والبيهقى أنه قال حين اصطاد الحمار الوحشي قال فذكرت شأنه لرسول الله صلى الله عليه وسلم وذكرته لى لم يكن أحرمته وإنى إنما اصطدته لك فامر النبي صلى الله عليه وسلم أصحابه فمكوا ولم يأكل حين أخبرته لى اصطدته له قال نزار قطنى قال أبو بكر النيسابورى قوله أو اصطدته بث وقوله لم يأكل منه لأعمر الأحول كره في هذا الحديث غير معمر وقال البيهقى هذه تزيادة غريبة والذي في الصحيحين أنه أكل منه وقال الخويزى في شرح المذهب يحتشم أنه جرى لأبى قتادة في تلك السفرة قصتان وهذا الجمع لغاه قبله أبو محمد بن حزم فقال لا يثبت أحد في أن أبا قتادة لم يصيد الحمار إلا لنفسه ولا لأصحابه وهم محرمون ولم يتبعهم النبي صلى الله عليه وسلم من أكله وخالفه بن عبد البر فقال كان اصطاد بن قدامة الحمار لنفسه لأصحابه وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم وجه أبا قتادة على طريق بحر صدقة العدو فذلك لم يكن محرماً إذا اجتمع مع أصحابه لأن مخرجهم لم يكن واحداً بهيه (١) قال لا نراه كنت أسمع أصحاب الحديث يتعجبون من هذا الحديث ويقولون كيف جاء لأبى قتادة مجاوزة الميقات بلا إحرام ولا يذرون ما وجهه حتى رأيتهم مفسرين في حديث عيسى عن أبي سعيد قال خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فحرمنا فل كان مكرماً وكذا إذا نحن بأبى قتادة كان الذي صلى الله عليه وسلم بعته في شئ قد سمعنا فذكر حديث الحمار الوحشي.

(١) (حديث) أنه صلى الله عليه وسلم رخص في لحم الصيد المحرم. أخرجه أبو زرعة عن طريق عبد الله بن الحرث عن ابن عباس عن علي هذا وفي أسناده ضعف.

الحل أو حشيشا والله أعلم (الرابعة) شجر الحرم عندما حرام مضمون سوى ما أنبتة الآدمي وما نبت بنفسه على المذهب وبه قال أحد وقال بعض أصحابنا لا يحرم ما أنبتة الآدمي كما سبق * وقال أبو حنيفة إن أنبتة آدمي أو كان من جنس ما ينبتة لم يحرم وإن كان مما لا ينبتة آدمي ونبت بنفسه حرم

أو له وعيب أن يكون نقل القولين صوابا ثم يغفل عنه كل من عده من الأصحاب وهو أيضا في غير هذا الكتاب (وأما) جواز التبديل إذا ذكرت فلان القولين في أن ماصيد المحرم أو بد لانه أو باعائه لو أكل منه هل يلزمه جزاؤه مشهور أن (أحد) القولين وهو القديم * قال مالك وأحمد رحمهما الله أنه يلزمه القيمة بقدر ما أكل لأن الأكل فعل محرم في الصيد فيتعلم به الجزاء كالتقتل ويخالف ما لو ذبحه وأكاه حيث لا يلزم بالأكـل جزاء لأن وجوبه بالدخـل يغنى عن جزاء آخر (والجديد) أنه لا يلزم لانه ليس بناء بعد الذبح ولا يؤول إلى نهاء فلا يتعلق باتلافه الجزاء كالتلف بيضة مذرة * (واعلم) أن هذه المسألة المذكورة في الكتاب من بعد وتبديل اللفظ بها يقضى إلى التكرار لكني لأدري على ما إذا يحتمل أن لا يحتمل تسكـر * وهو لو أمسك محرم سيده حتى قتله غيره نظرا أن كان حلالا فيجب الجزاء على غيره تعديه بالامساك وتعرض للقتل وهل يرجع به على الخلاف * قال الشيخ أبو حامد لا لانه غير ممنوع من تعرض للصيد وقال القاضي أبو الطيب نعم * هذا ما أورده في التهذيب وشبهه بما إذا غصب شيئا فتلغه متلف في يده يضمن الغاصب ويرجع على المتلف وإن كان محرما أيضا فوجهان (أظهرهما) أن الجزاء كله على القتال لانه مبشر ولا أثر للامساك مع المباشرة (والثاني) أن لكل واحد من الفعلين مدخلا في الحلاك فيكون الجزاء بينهما نصفين وقال في العدة الصحيح أن الممسك يضمنه باليد والقتال يضمنه بالاتلاف فنـ أخرج الممسك الضمان رجوع به على المتلف وإن أخرج المتلف يرجع على الممسك (المسألة الثانية) إذا ذبح المحرم صيدا لم يحل له الأكل منه وهو يحل الأكل منه غيره فيه قولان (الجديد) وبه قال أبو حنيفة ومالك وأحمد رحمهم الله أنه ميتة لانه ممنوع من ذبحه معنى فيه فصار كذبيحة الجوسي فعلى هذا لو كان مملوكا وجب مع جزاء قيمته * (وقديم) أنه لا يكون ميتة ويحل غيره الأكل منه لأن من يحل بذبحه الحيوان لانه يحل بذبحه صيد كالحلال فعلى هذا لو كان الصيد مملوكا فعليه مع الجزاء ما بين قيمته حيا ومموتا * مالك وهل يحل له بعد زوال الحرام فيه وجهان (أظهرهما) لا وفي صيد الحرم إذا ذبح طريقان (أظهرهما) خرد قولين ولا آخر قطع منع وفرق أن صيد الحرم ممنوع منه جميع الناس في جميع الأحوال فكأن كذا تحريمه أو يمكن قوله وكذا صيد الحرم معلوم أو لو لم يكن الطريقة الأخرى *

قال ثم وثبت يد عليه سبب ضمن لا إذا كان في يده فأحرم ففي يوم رفع اليد قولان ومن قد يرمه ففي زوال ملكه قولان وإن قد لا يلزم فلو قتله ضمن لانه ابتداء اتلاف * ولو

﴿ إذا وجب على المحرم دم لاجل الاحرام كدم التمتع والقران ودم الطيب وجزاء الصيد عليه صرفه لمساكين الحرم لقوله تعالى (هديا بالغ الكعبة) فان ذبحه في الحل وأدخله الحرم نظرت فان تغير واثن لم يجزئه لان المستحق لحم كامل غير متغير فلا يجزئه المذنب المتغير وإن لم يتغير ففيه وجهان (أحدهما) لا يجزئه لان الذبيح أحد مقصودي الهدى فاختص بالحرم كالفرقة (والثاني) يجزئه لان المقصود هو الله وقد أوصل ذلك اليهم وان وجب عليه طعام لزمه صرفه إلي مساكين الحرم قياسا على الهدى وان وجب عليه صوم جاز أن يصوم في كل مكان لانه لا منفعة لاهل الحرم في الصيام وان وجب عليه هدى واحصر عن الحرم جاز له أن يذبح ويفرق حيث احصر لما روى ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وآله «خرج معتمر آخاات كفار قريش بينه وبين البيت فنحر هديه وحاق رأسه بالحديبية وبين الحديبية وبين الحرم ثلاثة أميال» ولانه إذا جاز أن يتحلل في غير موضع التحلل لاجل الاحصار جاز أن ينحر الهدى في غير موضع النحر *

نعم هو أهل التكليف وخطب * وقد ذكرنا هذا خلاف مرة في الدع الرابع من المحظورات (وقوله) في كتاب ونسي كاهن يجوز اعلامه بلواو لذلك وبلافا أيضا لان أبا نصر بن الصبان ذكر أن في رواية عن أحمد لاجزء على المخطيء بحال (الثالثة) لو صال الصيد على محرم أو في الحرم فقتله دفعا فلا ضمان عليه لانه بائصال اتحق بالثبوتات * وعن أبي حنيفة رحمه الله انه يجب ولو ركب إنسان صيدا وصال على محرم ولم يمكن دفعه إلا بقتل الصيد فقتله فالذى أورده الاكثرون انه يجب عليه ضمان لان الاذى ههنا ليس من الصيد * وحكي الامام أن القفال رحمه الله ذكر فيه قولين (أحدهما) ان الضمان على الزاكب ولا يصاب به المحرم (والثاني) انه يطالب المحرم ويرجع بما غرم على الزاكب * وان ذبح صيدا في محصة ونكه ضمن لانه أهلكه لمنفعة نفسه من غير ايذاء من الصيد * ولو أكره محرم أو محل في الحرم على قتل صيد فقتله فوجهان (أحدهما) ان الجزء على المكروه (و في الثاني) المأكروه ثم يرجع على المكروه وعن أبي حنيفة أن الجزء في صيد الحرم على المكروه وفي الأخير عني المكروه (الرابعة) ذكرنا ان الخراد مما يضمن بالقيمة بيضه مضمون ، قيمة كاصله فلو وضه عمد أو جهلا ضمن ونوعت المسبب * ولم نجد بد من وضه فوضه في الجزء قولان وقال الامام ومالك صاحب الكتاب وجهان (أحدهما) انجب لانه قتلها بالمنفعة نفسه فصار كمن قتل صيدا في المحصة (وأظهرهما) لا يوجب لان احداثه به فقتله صورة حيلة * وحكي شيخ أبو محمد رحمه الله طريقة أخرى قسطة انه لاجل * فيجوز أن يهدى قوله وحيد * لو وجدت * فوضه صيد في مرش * ولم يمكنه دفعه إلا بالتعرض

عليه وفي اختصاص ذبجه بالحرم خلاف حكماء المصنف وآخرون وجهين وحكاه آخرون قولين
(أصحهما) يختص فلو ذبجه في طرف الحل ونقله في الحال طريا إلى الحرم لم يجزئه (والثاني) لا يختص
فيجوز ذبجه خارج الحرم بشرط أن ينقله ويفرقه في الحرم قبل تغيير اللحم وسواء في هذا كله دم
التمتع والقران وسائر ما يجب بسبب في الحل أو الحرم أو بسبب مباح كالحلق للاذى أو بسبب
محرم وهذا هو الصحيح وفي القديم قول أن ما أنشئ سببه في الحل يجوز ذبجه وتفرقه في الحل قياسا
على دم الإحصار * ومن حكى هذا أقوال (١) وفي وجهه ضعيف أن ما وجب بسبب مباح لا يختص ذبجه
وتفرقه بالحرم وفيه وجه أنه لو حلق قبل وصوله الحرم وذبح وفرق حيث حلق جاز وكل هذا
شاذ ضعيف والمذهب ما سبق * قال الشافعي والأصحاب ويجوز الذبح في جميع بقاع الحرم قريبها
وبعيدها لكن الأفضل في حق الحاج الذبح بمنى وفي حق المعتمر المروة لأنها محل تحللها * وكذا
حكم ما سبقه من الهدى *

(١) بياض
بلاصل فخر

(فروع) قال تمضي حسين في الفتاوى لو لم يجد في الحرم مسكينا لم يجز نقل الدم إلى موضع
آخر سواء جاز من زكاة أم لا لا وجب مسكين حرم كمن نذر الصدقة على مسكين بلد فله يجد
فيه مساكين يصبر حتى يعدم ولا يجوز نقله بخلاف إكافة على أحد القوانين لأنه ليس فيها نص
صريح بتخصيص مد بها بخلاف الهدى *

(فروع) إذا كان الواجب لأخيه مداعن الذبح وجب صرفه على مسكين الحرم سواء المستوطنون
والغائرون كما قلنا في إحد المذبوح (أم) إذا كان الواجب الصوم فيجوز أن يصوم حيث شاء من
أقطار الأرض ما ذكره المصنف *

ثلاثة أركان في قسم الأول أحياؤه وضعمه وصيامه وركين في الثاني وهما الطعام والصيام وهي أو
هما على التحبير في ظاهر المذهب * وعن رواية أبي نؤير قول أنها على الترتيب وهو أضعف الروايتين
عن أحمد وقول مالك رحمه الله بن يخرج المثل عن المثل يقوّم الصيد لا المثل * وقول أبو حنيفة
رحمه الله لا يجب المثل له عليه قيمة صيدون شاء تصدق بها وإن شاء اشترى بها شيئا من النعم
حتى تجزى في لائحة مذبح وإن شاء صرفه إلى الطعام فعطي كل مسكين نصف صاع من بر
وصاعا من غيره وصاع عن كل نصف صاع من بر وصاع من غيره يوما * وعن أحمد أنه لا يخرج الطعام
وإنه يقوّم بالطعام معروفة قدر صيده وحكاية هذه المذاهب تبين أن قوله في الكتاب مثله
من معناه ينبغي أن يكون معناه (أو قوله) أو ضعه بالمال (وقوله) مثل قيمة النعمة بالمع
أو قوله) كل مدبوم بخاء أو قوله) على تحبير بالالف والواو * وإذا لم يكن الصيد مثليا
فهو مبرور في قيمته بمحل لا لالف وإن كان مثليا وراد تقويمه من النعم ليرجع إلى الإطعام أو

مع القعدة عليه (النظر الثاني) في أنه أي دم يجب على سبيل التقدير وأي دم يجب على سبيل التعديل وهاتان الصفتان متقابلتان فعنى التقدير ان المرح قدر البذل للعدول اليه ترتيباً أو تخييراً أي مقدراً لا يزيد ولا ينقص ومعنى التعديل أنه امر فيه بالتقويم والعدول الي غيره بحسب القيمة وكل دم بحسب الصفات المذكورة لا يخلو من أحد أربعة اوجه (أحدها) التقدير والترتيب (والثاني) الترتيب

انه يجوز له ان يروي «ان رجلا قتل ضبا فسال عنه عمر رضى الله عنه فقال احكم فيه فقال انت خير منى واعلم يا امير المؤمنين فقال اما امرتك ان تحكم فيه ولم آمرك ان تزكىنى فقال الرجل ارى فيه جديا قل عمر رضى الله عنه وذلك فيه) وايضا فانه حق الله تعالى فيحوز ان يكون المؤمن عليه امينافيه كما ان رب المال امين في الكفة و هو حكم عدلان بن له مثالا واحدا ان بانه لا مثل له فلاخذ بقول الاولين اولى قاله في العدة .(واما طبعه مسند الى حماد وغيره مما اخذاه ففيه شاة روى ذلك عن عمر وعثمان وعلي وابن عمر وابن عباس ، تصحيح ابن مبر وعطاء واس المسيب وغيرهم رضى الله عنهم وعلاء بني ذلك فيه وجهان أحدهما ان اسمها ما بينهما من شبهة ون كل واحد منهما يألف البيوت ويأنس بالناس (واصحهما) مستنده توقيف عليه فيه (وأما غيره من كان أصغر من اخاه في الجنة كالزور والعصفورة والببل وقبرة والوطواط فله أحب إليه القيمة قياسا وقد روى عن الصحابة رضي الله عنهم أنهم حكموا في العباد قيمة ولم يقدرُوا وان كان أكبر من اخاه أو مثالا له ففيهما قولان (أحد هما) أن الواجب شاة لأنها وحيدة من اخاء فلان تجب فيها هو أكبر منه كان أولى (والثاني) وهو الجديد وأحد قوليه في تقدير أن واجب القيمة قياسا كله كن صغير وعن الشيخ أبي محمد ان ماء اقواين على التآخين ساقين ن قلب وجوب اشاة توقيف صرف في الا كبر أيضا شاة استدلالا وان قلنا انه مأخوذ من البقرة في حمله وقوله في الحديث فعبيدادة وفي حمار او حش بقرة إلى آخرها يجوز إعلامها بالخاء لأن حبيلة رحمة لله لا يجب المش في تبيء من اصبود (وقوله) وفي الصغير صغير أراد به أن كل من صيد صغير يعتبر فيه يجب فيه من نعم المثلة في الصغير والكبير ففي الصغير صغير وفي الكبير كبير صهر قوله تعالى (مثل ماقتل من منهم) والحكمة معلومة بلية لان عند ملك لواجب صيد وان كان صيد صغير وقوله وهو محض غير فسق قد عرفت مم مرته لم يذكره (وقوله) وفي حاشاة مع بنية لان، كما ينبغي جب شاة في حمة حره وما حمامة اخل إذا قتلها المحرم ولا يجب ثمنه فيه قيمة (وقوله) وفي معناه قمري والفواخت وكل ماغب وهدر ظاهره يقتضي الحرام والفساد فيه من غير اخاء واحاقابها في احكام يكن المتهور أن اسم اخاء يقع علي كل من غرس ثمعه وكبار ويدخل فيه ايحاء وهي تحف بيوت والقمرى والماختة والداس ومن غنائه حب هدر ماء حره من غير اخاء من غير اخاء من غير اخاء قطارة والهدس هو

والتعديل (والثالث) التخيير والتقدير (والرابع) التخيير والتعديل وتفصيلها بثمانية أنواع (أحدها) دم التمتع وهو دم ترتيب وتقدير كما ورد به نص القرآن العزيز وقد سبق بيانه ودم القران في معناه وفي دم الفوات طريقان (أصحهما) وبه قطع الجمهور انه كدم التمتع في الترتيب والتقدير وسائر الاحكام والثاني على قولين (أحدهما) هذا (والثاني انه كدم الجماع في الاحكام إلا أن هذا شاة

ترجيحه صوته وتفريده والاشبه أن ماله عب فله هدير ولو اقتصروا في تفسير الخمام على الهب لكفاهم ذلك يدل عليه نص الشافعي رضي الله عنه في عيون المسائل قل وما عب في الماء عبا فهو حمام وما شرب قطرة قطرة كاللجاج فليس بحمام هـ

قل فروع يجوز مقابلة المريض بمريض وفي مقابلة الذكر لاني مع تساوي في النجس والقيمة ثلاثة قول في اثبات توحيد الانثى عن الذكر كمي تركاة بخلاف عكسه هـ

رسم المسائل المذكورة في هذا التوضيح الى راس اسباب اثبات مروءة ونحن شرحها واحدا واحدا (أحدها) المريض من الصيود يقابل المريض من مثله من النعم وكذلك المعيب بنعيب اذا اتحد جنس المعيب كالعوراء بعوراء وان اختلف الجنس فلا كما عوراء بالخوز هـ وان كان عور أحداهما بانيين وعور الأخرى يسر في الاجزاء وجهان (أصحهما) وبوراء غير قيوم غيره لاجراء تقارب الامر فيه ولو قابل المريض بصحيح ونعيب بسبي فمزدحمة وقوله ان ذلك وجب ويعدى الذكر بالذكور ولاني ولاني وهل يعدى الذكر لاني وهـ عكس فدهـ الذكر لاني فقد ذكروا ان اشارة نص مخشفة فيه والاصح فيه شريكان اظهرها ان مسنة عي قوين (أحدهما) اتبع لاهيه مختصم في الحقيقة وذلك مما يفسح في الشبهة (وأصحهما) اجوز كفي تركاة ولا هذا حتى لا يفسح في المقصود الاصبي فاشبه لا خلاف في كون (و طريق شاي) لم يزل مصين على حديث ان ذلك لا يعدى لغيره لان حكمه الذكر تنيب وكونه زاد تقوية جبر لان قيمة الانثى اكثر وقيل ان ما تعد لاني حاز وان ولدت فلا لان لملادة تعدل له وبذلك دور ذبح لاني عن ذكره لانه وفي قول عدله مع لا لانه الانثى رطب وقول تمضي بوجهه لا لان حكمه كنعيب او ثمة) فدهـ لاني يسر في حده وجهه ويقال قولان يفسق وحكي لاهما شريعة أخرى ان يسر يسر لاني جابر لانه في تركاة وفيه تردد في نكته هـ هـ حتمت هذه الاحكامات حريمهم ثلاثة قولان ذكر في كتابه وان كانت حكاية من كلامه في الحجاب ووجهه مرتين بخلاف مع نقصان للمعـ هـ وقول الامم بوجهه الله ان كان بغير حقه فقص في سبب حجه وفي قيمة بغيره احواف والحواف مخصوص بما ذكره يمكن به حده من التعديس ان عدها من حجب نكته فله هـ هـ

والجامع بدنة لا شراك الصورتين في وجوب القضاء (والثاني) جزاء الصيد وهو دم ترتيب وتعديل ويختلف بكون الصيد مثليا أو غيره وسبق إيضاحه وجزاء شجر الحرم وحشيشه كجزاء الصيد وقد سبق حكاية قول عن رواية أبي ثور أن دم الصيد على الترتيب وهو شاذ (الثالث) دم الحلق والقلم وهو دمه تخيير وتقدير فإذا حلق جميع شعره أو ثلاث شعرات تخيير بين دم وثلاثة أصع لسته

قال ﴿ولو قتل ظبية حاملا أخرج طعاما بقيمة شاة حامل حتى لا تغتفر فضيلة الحمل بالذبح وقيل يذبح شاة حائلا بقيمة الحامل ولو أقت الظبية جنيما ميتا فليس فيه إلا ما ينقص من الام وإن انفصل حيائه مات فعليه جرة واحدة﴾

"المرع الثاني إذا قتل صيدا حاملا من ظبية وغيرهما قابله بمثله من النعم حاملا لأن الحمل فضيلة مقصودة فلا سيد إلى اهملها لكن لا تذبح الحامل لأن فضيلة الحامل بأقيمة لتوقع الولد ولا فلاح الحامل خسر من خسه فإذا ذبح فأتت فضيلته من غير فائدة تحصل المساكين فيقوم مثل حامل ويتصدق بقيمته ضامما وفي وجه يجوز أن يذبح حائلا نفيسا بقيمة حامل وسط ويجعل تماوت بينهما كتماوت بين الذكر والأنثى ولو ضرب بطن صيد حامل فأتى جنيما ميتا ضر أن ماتت الام أيضا فهو كما لو قتل حاملا وإن عاشت ضمن النقص الذي دخل على الام ولا يصمن الجبين بخلاف جنين الامة يضمن بقيمة عشر الام لأن الحمل يزيد في البهائم فيمكن ايجاب ما بين قيمتها حائلا وحاملا وينقص في قيمة الأدميات فلا يمكن اعتبار ذلك وإن أقت جنيما حيائه مات ضمن كل واحد منهما أفرادهما وإن مات الولد وعاشت الام ضمن الولد بانفراده وضمن النقص الذي دخل على الام *

قال ﴿وإن جرح ظبيا فنقص من قيمته العشر فعليه الطعام بعشر من شاة كيلا يحتاج إلى التجزئة وقيل عشر شاة﴾ *

"المرع الثالث قال الشافعي رضي الله عنه في المختصر إن جرح ظبيا فنقص من قيمته العشر فعليه عشر من شاة وقال المزني تخريباً عليه عشر شاة واختاف لأصحاب في ذلك فقالوا لا أكثر من الأمر على ما قاله المزني لأن كل ضحية مقابلة شاة فيقابل بعضها ببعضها تحقيقاً للمثل وهو ولا رفعوا الخلاف وقالوا إنما ذكر الشافعي رضي الله عنه قيمة لانه قد لا يجد شريكاً في ذبح شاة ويتعذر عليه إخراج العشر بمسطه من حيوان فرشه إلى ما هو لاسهل فنجزاء الصيد على التخيير فعلى هذا هو تخيير بين إخراج العشر وبين أن يحرق قيمته إلى الطعام ويتصدق به وبين أن يصوم عن كل مد يوماً ومهراً من جرى على ظاهر العشر وقالوا يجب عشر بقيمة ونسبت في المسألة قوانين (المنصوص) ومخرج المزني رحمه الله وهذا ما ورد في كتاب (أما) وجه التخيير فقد عرفته (وأما)

عجز عن الهم صام ثلاثة أيام في الحج، سبعة إذا رجع (والثاني) أنه دم ترتيب وتعديل لأن التعديل هو القياس وإنما يصار إلى الترتيب بتوقيف فعل هذا يلزمه شاة فإن عجز قومها دواهم واشترى بها

يدى رجل ثم حزر رقبته قبل الاندمال لا يلزمه إلا دية واحدة وخرج ابن مريح رحمه الله ثم إن أرش الطرف ينفرد عن دية النفس فيجىء مثله هنا وإن قتله بعد الاندمال أفرد كل واحد منهما بحكمه في القتل حزاؤه من مناو فيما يجب بالآزمان الخلاف السابق وإذا أوجينا بالآزمان جزاء آ كاملا فلو كان لا صيد امتناعان كالنعامة لها امتناع بشدة المدو وامتناع في الجناح فأبطل أحد امتناعيه ففيما يلزمه وجهان (أحدهما) أنه يتعدد الجزاء لتعدد الامتناع (وأصحها) أنه لا يتعدد لامتناع المنع وعلى هذا الذي يجب قال الإمام الغالب علي الظن أنه يعتبر ما نقص لأن امتناع النعامة في الحقيقة واحد إلا أنه يتعلق بالرجل والجناح فتراثل بعض الامتناع ولو جرح صيدا فغاب ثم وجدته ميتا ولم يدر أنه مات بجراحته أو بسبب حدث فله إيجاب جزاء كامل وضمان الجرح فقط كما لو علم أنه مات بسبب آخر فيه قولان والله أعلم.

قل في وإذا أكل من لحم صيد ذبحه غيره حل له إلا إذا صيد له (ح) أو صيد بدلالته فلا يحل الأكل منه فإن أكل ففي وجوب الجزاء قولان ولو أكل من صيد ذبحه لم يتكرر الجزاء (ح) (بالأكل) *
الفرع الخامس قدم أن المحرم يحرم عليه الاصطياد والأكل من صيد ذبحه وأنه يحرم عليه الأكل أيضا مما اصطاد له حلال أو باعائه وبدلالته فمما ذبحه حلال من غير اعائته ودلالته فلا يحرم الأكل منه لما روينا من حديث أبي قتادة وغيره وقوله في الكتاب إذا صيد له معلم بالخاء لأن عند أبي حنيفة إذا لم يعن ولم يأمر به لم يحرم عليه ولا عبرة بالاصطياد له من غير أمره ولم يحك حجة الإسلام رحمه الله هنا خلافا في حل ما صيد بدلالته وحكى قبل في هذا قوين وأحق ما فعله هنا وتكلمنا على المذكور من قبل وشرحنا في أثناء الكلام المسألة التي أوردها هنا وهي قوله فإن أكل أي مما صيد له أو بدلالته ففي وجوب الجزاء قولان ولو أكل المحرم من صيد ذبحه بنفسه لم يلزمه بالأكل شيء آخر وقال أبو حنيفة رحمه الله يلزمه القيمة بقدر ما أكل وسلم في صيد آخره أنه لا يلزم في أكله بعد الذبح شيء آخره إنما قياس الأول على الثاني.

قل في ولو اشترك المحرمون في قتل صيد واحد أو قتل القارن صيدا أو قتل المحرم صيدا حرميا اتحد الجزاء لا اتحاد (ح) المتلف *.

فرع سادس إذا اشترك محرمان أو محرمون في قتل صيد لم يلزمهم الأجزاء واحد وبه قال أحمد خلافا لأبي حنيفة وهو لك رحمه الله حيث فلا يجب على كل واحد جزاء كامل * لنا أن المقتول واحد فيتحد جزؤه كما لو اشتركوا في قتل صيد حرمي ويفارق ما إذا اشترك جماعة في قتل آدمي

(واثالث) أنه دم ترتيب فان عجز لزمه صوم الخالق (والرابع) أنه دم تخيير وتعديل كجزاء الصيد وهذان الوجهان شاذان ضعيفان (الخامس) دم الاستمتاع كالطيب والادهان واللبس ومقدمات الجماع وفيه أربعة أوجه (أحدها) أنه دم تخيير وتقدير كالحلق لا شترا كهما في الترفة

الضمان وجهان (أحدهما) لا يجب لوقوع الطرفين في الحل فصار كما لو أرسل كلبا في الحل الى صيد في الحل فتخطى طرف الحرم (والثاني) يجب لانه أوصل السهم اليه في الحرم ويخالف مسألة السكلب لان للسكلب فعلا واختيارا والسهم لا اختيار له ولهذا قلوا لو رمى الى صيد في الحل فعدا الصيد ودخل الحرم فاصابه السهم وجب الضمان وبمثله لو أرسل كلبا لا يجب ولورمى الى صيد في الحل فلم يصبه واصاب صيدا في الحرم وجب الضمان وبمثله لو أرسل كلبا لا يجب فدل على الفرق ويشبهه أن يكون هذا أظهر الوجهين ولا يورد صاحب العدة غيره ثم في مسألة ارسال السكلب وتخطيه طرف الحرم انما لا يجب الضمان اذا كان للصيد مفر آخر فما اذا تعين دخوله الحرم عند الحرب فالضمان واجب لا محالة سواء كان المرسل عالما بدخول أو جاهلا غير أنه لا يأتى إذا كان جاهلا (الثانية) لو أخذ حزمة في احد أو قتلها فهلك فرخها في الحرم ضمن الفرخ لانه أهلكه بقطع من يتعهده عنه فشبه ما رمى من الحل إلى الحرم ولا يضمن الحمامة لأنها مأخوذة من الحل وعلى عكسه لو أخذ الحمامة من الحرم أو قتلها فهلك فرخها في الحل ضمن الحمامة والفرخ جميعا أما الحمامة فلأنها مأخوذة من الحرم وما الفرخ فكم لو رمى من الحرم إلى الحل ولما جزم صاحب الكتاب بين الطرفين اقتصر في الحكم على ما يشتركان فيه وهو ضمان الفرخ وسكت عن ضمان الحمامة ولو نفر صيدا حرميا قصدا أو غير قصد تعرض للضمان حتى لو مات بسبب التنفير بصدمة أو أخذ سبع لزمه الضمان ولو دخل الحل فقتله حلال فعلى المنفر الضمان أيضا قوله في التهذيب بخلاف ما لو قتله محرم يكون الجزاء عليه تقديمهما لمه سره *

(فرخ) لو دخل الكافر الحرم وقتل صيدا وجب عليه الضمان لان هذا ضمان يتعلق بالاتلاف فشبه ضمان لأموات وقال شيخ أبو اسحق الشيرازي يحتمل عندي أن لا يجب لانه غير ملتزم حرمة حره *

قوله ونبات الحرم يحيا بحرمة قطعه عنى ما نبت بنفسه دون ما استنبت واستثنى عنه الاذخر لحاجة سقوطه ولو اختلا اختشيش للبهائم جز (ح) على احد الوجهين كما لو سرحها فيه ولو استنبت ما ينبت ومات استنبت كمن انظر إلى جنس (و) لا إلى احد حتى لو قتل اراكا حرميا وغرسه في الحل - بقطع حكم الحرم ثم في قطع الشجرة كبيرة بقرة (م ح) وفي صغيرة شاة (م ح) وفيها دونهما قيمة كفى صيد وفي مقدمه لا يجب (ح) في نبت ضمن في *

قول وقيل وجه أنه يتخير بين البدنة والبقرة والغنم فإن عجز عنها فالأطعام ثم الصوم وقيل يتخير بين البدنة والبقرة والشيء والأطعام والصيام (السابع) دم الجماع الثاني أو الجماع بين التحليلين وقد سبق خلاف في أن واجبهما بدنة أم شاة (فإن قلنا) بدنة فهي في الكيفية كالجماع الأول قبل

شجرها ولا يختل خلاهاه وروى أنه قلده أني أحرم ما بين لابتي المدينة أن يقطع عضائها أو يقتل صيدها (١) ويجوز إعلانه قوله في الكتاب التحريم ولو لم يكن الوجه الآخر وبالحاء أيضا لأن عند أبي حنيفة أنه لا يجره (وإذا قلنا) بالتحريم ففي ضمان صيدها ونباتها قولان الجديد وبه قال مالك لا يضمن لأنه ليس بمحل الذك فأشبهه مواضع الحي وإنما أثبتنا التحريم للنصوص (والقديم) وبه قال أحمد أنه يضمن وعلى هذا فما حزاؤه فيه وجهان (أحدهما) أن جزاءه كجزاء حرم مكة لاستوائهما في التحريم (وأظهرهما) وبه قال أحمد أن جزاءه أخذ سلب الصائد وقاطع الشجر لما روى أن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه «أخذ سلب رجل قتل صيدا في المدينة وقال سمعت رسول الله ﷺ يقول «من رأى رجلا يصطاد مدينة فليس به» (٢) وعلى هذا فغنيما يسلب وجهان الذي أورده الأكثرون أنه يسلب منه ما يسبه القاتل من قتل الكفار (والثاني) أنه لا ينحى بهذا نحو سلب القتل في الجهد وإنما المراد من السلب ههنا الثيب فحسب وهذا ما أورده الإمام وتابعه المصنف فقال إذا ورد فيه سلب ثياب الصائد فقيده بالثياب وعلى الوجهين ففي مصرفه وجهان مشهوران (أظهرهما) أنه لا سلب كسلب القتل وقد روى أنهم كلوا سعدا في هذا السلب فقال «ما كنت لأرد طعمة أطعمها رسول الله ﷺ» (٣) (والثاني) أنه لا يحاويج المدينة وفقرائها كأن جزاء صيد مكة لفقرائها ووجه ثالث حكاه الشيخ أبو محمد عن الأستاذ أبي اسحق والقفال أنه يوضع في بيت المال وسيله سبيل السهم المترصد لمصالح (وقوله) في الكتاب ففي الضمان وجهان اقتدى فيه بالإمام والمشهور في المسألة

- (١) حديث * أني أحرم ما بين لابتي المدينة. الحديث تقدم وهو في لفظ حديث سعد *
 (٢) حديث * أن سعد بن أبي وقاص أخذ سلب رجل قتل صيدا في المدينة الحديث ورفع مسلم من حديثه ووقع هنا لمحاكمهم ونهزروهم أخرا ما الحاكم فأخرجه في المستدرک وزعم أنهم لم يخرجاه وهو في مسلم وإمام «بزار قال لا نعلم رواه عن النبي صلى الله عليه وسلم إلا سعد ولا عنه إلا عامر ابن سعد وسينأتي ما يرد عنه في هذا الخصر طريق أخرى *
 (٣) قوله * روي أنهم كلوا سعدا في هذا السلب فقال ما كنت لأرد طعمة أطعمها رسول الله صلى الله عليه وسلم * أورد من طريق سفيان بن أبي عبد الله عن سعد وأخرجه الحاكم باللفظ أن سعد كان يخرج من المدينة فيجد الخاضب من الخطاب معه شجر رطب قد عضده من شجر المدينة فيأخذ سبه فيكم فيه فيقول لا أدع غنيمة غنمهم رسول الله صلى الله عليه وسلم وإني لمن كثير * من هذا وصححه وسمي قال أبو حاتم ليس بالمشهور *

كسائر الدماء (والثاني) لا اذ لم يذكر في القرآن بدله بخلاف غيره (قان قلنا) بالبدل ففيه أقوال

دون المشترك بينهما وبين السلب فاعرف ذلك (وقوله) وإنما يستحق السلب إذا اصطاد أو أتلف قصد به التعرض لما ذكره الامام حيث قال غالب ظني ان الذي يهيم بالصيد لا يسلب حتى يصطاد ولست أدري أي سلب إذا أرسل الصيد أم ذلك إذا أتلف الصيد ولفظ الوسيط لا يسلب إلا إذا

الخضاب وعند أبو حنيفة الدينوري في الثبات الحناء من أنواع الطيب وعند البيهقي في المعرفة بسند ضعيف عن خولة بنت حكيم عن أمها مرفوعة لا تطيبى وأنت محرمة ولا تسمي الحناء فانه طيب *

« حديث » عثمان انه سئل عن المحرم هل يدخل البستان قال نعم ويشم الريحان ورويناه مسلسلا من طريق الطبراني وهو في المعجم الصغير بسنده إلى جعفر بن برقان عن ميمون بن مهران عن ابن بن عثمان عن عثمان وأورده المنذري في تخريج أحاديث المذهب مسنداً أيضاً وقال النووي في شرح نهج انه غريب يعني انه لم يقف على إسناده *

(حديث) ابن عباس انه دخل حمام الجحفة وهو محرم وقال ان الله لا يعبد بأوساخكم شيئاً : الشافعي والبيهقي وفيه ابراهيم بن أبي يحيى قال الشافعي وأخبرني الثقة إما سفيان وإما غيره فذكر نحوه بسند ابراهيم *

(قوله) ومجمع في الحج والعمرة نتائج منها فساد الذنن: يروى ذلك عن عمر وعلى وابن عباس وأبي هريرة وغيرهم من الصحابة انتهى . أما أثر عمر وعلى وأبي هريرة فذكره مالك في الموطأ بلاغا عنهم وأسند البيهقي من حديث عطاء عن عمرو وفيه إرسال ورواه سعيد بن منصور من طريق مجاهد عن عمرو وهو منقطع وأخرجه ابن أبي شيبة أيضاً عن علي وهو منقطع أيضاً بين الحكم وبينه وأما أثر ابن عباس فرواه البيهقي من طريق أبي بشر عن رجل من بني عبد الدار عن ابن عباس وفيه ان أبا بشر قال لتيت سعيد بن جبيرة فذكرت ذلك له فقال هكذا كان ابن عباس يقول وأما غيره فمعد أحمد عن ابن عمر انه سئل عن رجل وامرأة حاجين وقع عليها قبل الافاضة فقال ليحججا قابلا وللدارقطني والحاكم والبيهقي من حديث شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاصي عن جده وابن عمر وابن عباس نحوه (تنبيه) روى أبو داود في المراسيل من طريق يزيد بن نعيم أن رجلاً من جذام جامع امرأته وهي محرمة فسألا النبي صلى الله عليه وسلم فقال اقضيا نسكاً واحداً هدياً رجلاه فثقت مع إرساله ورواه ابن وهب في موطأه من طريق سعيد بن المسيب مرسل أيضاً *

(قوله) روى عن عمر وعلى وابن عباس وأبي هريرة انهم قالوا من أفسد حججه قضي من قابل هو في بلاغ منك المتقدم قبله *

« قوله » عن ابن عباس انه قال في اجماع امرأته في الاحرام إذا أتيا المكان الذي حبس فيه ما عدا ما يغترقن البيهقي من طريق عكرمة عنه وروى ابن وهب في موطئه

(أحدها) بدله الاطعام بالتعديل فان عجز صام عن كل مد يوما (وقيل) يتخير علي هذا بين صوم

اصطاد أو أرسل الكلاب ويحتمل التأخير الى الائتلاف (واعلم) أن الساق الى الفهم من الخبر وكلام
الائمة انه يسلب اذا اصطاد ولا يشترط الائتلاف (وأما) قوله والشحمة والصيد في السلب
فهو بين والله اعلم *

عن سعيد بن المسيب مرفوعا مرسلنا نحوه وفيه ابن لهيعة وهو عبد أبي داود في المراسيل
بسند معضل *

• (قوله) عن علي انه أوجب في القبة شاة وعن ابن عباس مثله أم اثر على فرواه
البیهقي وفيه جابر الجعفي وهو ضعيف عن أبي جعفر عن علي ولم يدركه وأما أثر ابن عباس فذكره
البیهقي ولم يسنده *

(قوله) عن ابن عمر انه أوجب الجزاء بقتل الجراد وعن ابن عباس مثله: أما ابن عمر فرواه
ابن أبي شيبة من طريق علي بن عبد الله الباري قال كان ابن عمر يقول في الخراد قبضة من طعام
وسعيد بن منصور من طريق أبي سلمة عن ابن عمر انه حكم في الجراد شجرة وأما ابن عباس
فرواه شافعي والبيهقي من طريق أناسهم من شيوخ قال كنت عند ابن عباس فسمعت رجلا عن جرائد
قتلها وهو شجرة فحدث ابن عباس فيها قبضة من طعام ورواه سعيد بن منصور عن ابن عباس
وسنده صحيح *

• (حديث) في اصحبه قصص في مائة سنة في البيهقي عن ابن عباس وسند حسن وهو
طريق اخر من عن عمر وعبيد بن ربيعة بن شاة يوم وفاة ابن عباس قولي مائة
يقتلهم الخمر لدية وأخرجه شافعي وقيل هذا حديث ابن عباس من حديث ابن عباس فـ
في مائة سنة لا هذا ومن طريق أبي نعيم عن ابن عباس بن عبد الله بن ميمون عن
ابن مسعود قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول في مائة سنة ترمي بها

حديث أنهم قصص في مائة سنة وحشر في مائة سنة وفي مائة سنة وفي مائة سنة
ماقولي رجوع جندة النبي صلى الله عليه وسلم عن ابن عباس وسند حسن وهو حديث حسن
أبيه مثله *

• (حديث) في مائة سنة في مائة سنة في مائة سنة في مائة سنة في مائة سنة
سند صحيح عن عمر وروى به في مائة سنة في مائة سنة في مائة سنة في مائة سنة
عمر وكيف يرى قول في مائة سنة في مائة سنة في مائة سنة في مائة سنة في مائة سنة
أخبرني صدق بحروا كل شجرة وكذا صدق في مائة سنة في مائة سنة في مائة سنة في مائة سنة
بن عباس في مائة سنة في مائة سنة في مائة سنة في مائة سنة في مائة سنة في مائة سنة
خبرني ورواه شافعي عن ابن عباس بن مسعود عن ابن عباس بن مسعود عن ابن عباس بن مسعود
حكم في مائة سنة في مائة سنة في مائة سنة في مائة سنة في مائة سنة في مائة سنة

الحلق والطعام (واقول الثاني) بدله الاطعام فقط وفيه وجهان (أحدهما) ثلاثة أصع كالحلق (والثاني)

قال (وورد النهي عن صيدوج الطائف ونباتها وهو نهى كراهية يوجب تأديبا لاضحا) *
وج الطائف واد بصحراء الطائف وليس المراد منه نفس البلدة قال الشافعي رضى الله عنه أكره صيده

فايزيد بن أبي هرون عن ابن عون عن أبي الزبير عن جابر بن عمر قضي في الارنب ببقرة ولا إبراهيم
الحربي في الفريب من طريق سعيد بن جبير عن ابن عباس في اليربوع حمل قال والحمل ولد
الضأن المذكور (تنبيه) الجفرة بفتح الجيم هي الاثى من ولد الضأن التي بانث أربعة أشهر
وفصلت عن أمها *

« حديث » عثمان انه قضى في أم حنين بجلان من الغنم الشافعي واليهقي من طريق ابن
عينة عن مصرف عن أنى السفر عنه وفيه انقطاع (تنبيه) أم حنين بضم الحاء المهملة وتخفيف الباء
الموحدة المفتوحة هـ آخر الحروف ساكنة وآخرة تون دابة على خلقة الحربا عطيمة البطن
والجلان بضم الهمزة وتشديد الهمزة هي الحى أى الحى ووقع عند البغوى بعلام آخره ميم وقال
الجلان ولد المعزى *

قوله وعن عطاء ومجاهد اهد حكا في الوبر شاة الشافعي عن سعيد بن سالم عن ابن
جريح عن عطاء انه قال في الوبر شاة ان كان يوكل وبه عن مجاهد نحوه وروى بن أبي شيبة من
طريق مجاهد عن زيد الله قال في الضب بصيده المحرم حفنة من طمام *

« حديث » انه صلى الله عليه وسلم قال لبلال وقد تدحرج بطنه يا أم حنين ذكره ابن الاثير
في نهاية العرب ولم تقف على سنه بعد *

« حديث » عمر في الضب جدى. اشبعى سند صحيح إلى طارق قال خرجنا حجاجا
فوصد رجس من يقول له رب ضب فنذر ظهره ونى عمر فسأله فقال عمر احكم يا أربد قال أرى فيه
جدى قد جمع الماء والشجر قال عمر فذمت فيه (تنبيه) وقع في بعض النسخ عن عثمان وهو غلط من
الضبح والضباب عمر *

قوله وعن عطاء في الضب شاة (قئت) ذكره الشافعي فقال روى عن عطاء وأخرجه
أيضا بإسناد صحيح عن شريح *

قوله وعن بعضهم أى بعض الصحابة في لاي بقرة الشافعي. من طريق الضحاك عن
ابن عباس وهو منقطع قال شافعي في موضع آخر لضعف لم يثبت سماعه من ابن عباس عند
هم لعله وغنى ما روى فقال إسناده صحيح (تنبيه) الايل بفتح الهمزة ويقال بكسرهما والياء المشاة
من تحت ذكر الوعدى *

حدث ان رجلا قتل صيدا ففسأله عمر فقال احكم فيه قال انت خير منى واعلم قال
ابن عمر احكم. الحديث هو أربد المقدم قبل بخريش في قصة الضب *

أيام (والثاني) ثلاثاً (والثالث) بالتعديل عن كل مد يوماً ولا مدخل للطعام على هذا القول غير أنه

لكن الصحيح عند عامة الأصحاب الأول لما روى أنه عليه السلام قال « صيدوج الطائف محرم لله » (١) وعلى هذا فهل يتعلق به ضمانه منهم من قال نعم وحكمه حكم حرم المدينة وقال صاحب التلخيص والا كثرون لا إذ لم يرد في الضمان نقل لكن يؤدب ! *

(١) (حديث) روى أنه عليه السلام قال صيدوج محرم لله تعالى: أبو داود ومن حديث الزبير بن العوام وسكت عليه وحسنه المنذرى وسكت عليه عبد الحق فتعقبه ابن القطان بما نقل عن البخاري أنه لم يصح وكذا قال الأزدي وذكر الذهبي أن الشافعي صححه وذكر الخلال أن أحمد ضعفه وقال ابن حبان في رواية المفردة وهو محمد بن عبد الله بن أنس الطائي كان يخطئ ومقتضاه تضعيف الحديث فإنه ليس له غيره فإن كان خطأ فيه فهو ضعيف وقال العقيلي لا يتابع إلا من وجهة تقاربه في الضعف وقال سوي في شرح المذهب أسنده ضعيف قال وقال البخاري في صحيحه لا يصح كذا قال وسمعه أنه أراد في ترجمته فإنه قل ذلك في ترجمة عبد الله بن أنس والابن البخاري لم يمرض عنه في صحيحه والله أعلم (تنبيه) وج فتح الواو وتشديد الجيم ارض الطائف وقيل واد بها وقيل كل الطائف *

(حديث) عمر أنه أوجب في الخماصة شاة وعن عثمان مثله الشافعي من طريق نافع بن عبد الخثر قال قدم عمر مكة فدخل دار المدونة يوم الجمعة فألقى رداءه على واقف في البيت فوقع عليه خير خشي أن يسلم عليه فأضاره فوقع عليه فتهزته حية فقتلته فلما صلى الجمعة دخلت عليه أمة عثمان فقتلته على شيء صنعت يوم فذكر لنا الخبر قال فقلت لعثمان كيف ترى في أمر ثيبة عقرها فلما رأى ذلك فأمرها عمر إسناد حسن ورواه ابن أبي شيبة عن غندر عن شعبة عن شيخ من أهل مكة أن عمر فذكره مرسلًا مبهمًا وروى ابن أبي شيبة عن طريق صالح بن المهدي عن أبيه أن ذلك وقع لعثمان معه لكن فيه أنه هو الذي أطارها عن ثياب عثمان فقال له عثمان دع شاة فقتلتها أضرتها من أجهت قال وعني شاة وروى ابن أبي شيبة عن طريق جابر عن عطاء أول من فدى خير خرم شاة عثمان وجابر وهو الخفي ضعيف وأما الرواية فيه عن عثمان فتقدمه *

(حديث) أن عائشة كانت تنفق من رزم الترمذي والحاكم والبيهقي من حديث عروة عن أبيها كانت تحسن من رزمه وتخبر أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يفعله حسنه الترمذي وصححه الحاكم وروى أسنده خلاد بن يزيد وهو ضعيف وقد تقدمه فيما يقال *

يُعتبر به قدر الصيام (والمذهب) على الجملة الترتيب والتعديل • هذا آخر كلام الرازي

(فرع) البقيع ليس يحرم لكن أحياه رسول الله ﷺ لأبل الصدقة ونعم الجزية (١) فلا تملك أشجاره وحشيشه وفي حوكل الضمان علي من ألتفها وجهان (أحدهما) لا يجب كما لا يجب في صيده

(١) * (حديث) * ان النبي صلى الله عليه وسلم سمى النقيع لائل الصدقة ونعم الجزية البخارى من طريق ابن عيينة عن الزهرى عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن ابن عباس عن النصب بن جثامة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لاحي الاله ولسوله قال ولبنا ان رسول الله ﷺ سمى النقيع وان عمر بن الخطاب السرف والربذة هكذا أخرجه البخارى معقباً لحديث لاحي الاله ولسوله وهو المتصل منه والباقي من مراسيل الزهرى قال البيهقي قوله حمى النقيع هو من قول الزهرى وكذا رواه ابن ابي ائذه عن عبد الرحمن بن ائثر عن ابن شهاب معصلاً ورواه أحمد ورواه داود والحاكم من طريق عبد العزيز لدر وروى عن عبد الرحمن بن ائثر فادرجوه كله وحكم البخارى ان حديث من ادرجه وهو رواه السائى من حديث ماث عن الزهرى فذكر الموصول فقط واعرب عبد الحق فى الجميع حصل قوله ودمه من ميثم بن يحيى وسمه على دث ابن الرفعة ويكفي فى الرد عليه ان ابا داود أخرجه من حديث بن وهب عن يوسف عن الزهرى فذكره وقال فى آخره قال ابن شهاب وبلغنى أن ابي عبد الله ﷺ سمى النقيع ووجه احكامه فى قوله انهما اتفقا على اخراج حديث لاحي الاله ولسوله وهى من رواه البخارى وتبع الحاشى وسمه ابو النقيع لبشرى فى الامام وان الرفعة فى المصنف وفى الباب عن ابن عمر أخرجه أحمد ورواه جابر بن عبد الله بن عمر بن الخطاب سمى النقيع حين التسمين (قصة تين مبدى قوله لائل الصدقة وسمه احبة مدرج بس هو فى أصل الخبر ابيه النقيع - لورجره - جارى وغيره وهو من غير درية وهو مدرج وادى تحقيق ودرية - منيع - لاله الموحدة وزعمه البكرى منهم سواد المشهور الاول *

[illegible]

والله أعلم *

شيء وأظهرها يجب لانه ممنوع منها وكانت مضمونة عليه بخلاف الصيد فان الاصطياد فيه جائز وعلى هذا فضلها القيمة ومصرفها مصرف نعم الصدقة والجزية *

انه قال في الدوحة الكبيرة اذا قطعت من اصلها بقرة قال الماوردي ولم يذكره الشافعي *
 (حديث) على ما اوجب في الحمامة شاة لم اقف عليه ولا ذكره الشافعي عنه *
 (قوله) أوجبنا في الشعرة الواحدة درهما وفي الشعرتين درهمين لان الشعرتين كانت تقوم في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم بثلاثة دراهم تقريبا أنكر النوى هذا في شرح المذهب وقال هذه دعوى مجردة لأصل لها ويدل على بطلانها أن النبي صلى الله عليه وسلم عادل بينها وبين عشرة دراهم في الزكاة فجعل الجبران شاتين أو عشرين درهما وكذا أنكر ذلك المتولي وقال انه باطل لأوجه له فذكرها (قلت) وقد ورد ما ذكره الرافعي في أثر موقوف أخرجه ابن عبد البرقي الاستاذ كار من طريق زكريا الساجي قال نا عبد الواحد بن غياث نا اشعث بن زرار قال جاء رجل الى الحسن فقال اني رجل من اهل لبادية وانه يبعث علينا عمال يصدقوننا فيظلمونا ويمتدون علينا ويقومون الشاة بشرة وثمنها ثلاثة *

ول مصححه تنفي عنه

أخذته رب "علمين" والحالة و"السلام" على خاتم النبيين سيدنا محمد النبي الأمي وعلى آله وصحبه ومن تبعهم الى يوم الدين ورضي الله عن علماء الاسلام العلماء : —
 بعون الله تعالى ونسب له فدمه طبع (الجزء السابع) من كتابي المجموع شرح
 لمذهب نازم أبي زكريا عبيد الله بن النوى رضي الله عنه ونور ضريحه : والشرح الكبير
 لالمام المحقق الرافعي مع تخريج حديثه التسمي تلخيص الحبير في يوم الخميس الموافق
 (وقفه عرفة) تسعة من شهر ذي حجة سنة خمسة وأربعين وثلاثمائة والف هجرية على صاحبها
 فضل السلام وزكي تحية وذلك بمضبعة «التضامن الاخوي» اصحابها (حفظ افندي
 محمد داود) «بشارع الحسين بكفر الزغاري عطفة الشماع نمرة ٨ بمصر» ويليه الجزء
 ثامن وأوله من المجموع (باب صفة الحج والعمرة) ومن الشرح الكبير والتلخيص
 الجزء (ب) الا بمصارفاته (وتمت الحار وائمة

(في فهرست الجزء السابع من كتاب المجموع (شرح المذهب)

الامام أبي زكريا يحيى الدين "نووي رضي الله عنه {

صفحة	كتاب الحج	صفحة
٢	تعريف الحج والعمرة لغة	١٦
٣	فرع في طرف من فضاء الحج	الفرع في مذاهب العلماء فيمن أراد دخول الحرم حاجة لا تتكرر
	الدليل على أن الحج ركن من أركان الاسلام وفرض من فروضه	فرع ن قلنا يجب الاحرام لدخول الحرم فدخل من احرام عصى والمذهب انه لا يلزمه انصاء خلافاً لابي حنيفة وانصائه واجب الحج إلا على مسلم بالغ عاقل وأما الكافر فلا يصح منه ويثبت ذلك
٤	شرح ما تقدم والكلام على ما فيه من الأحاديث	٢٠
٧	فرع في مذاهب العلماء في وجوب العمرة الدليل على أنه لا يجب في العمرأكثر من حجة وعمرة بالشرع	فرع قول أصحابنا ليس في الحج على خمسة قسم وياهم
٨	شرح ما تقدم	٢١
٩	اختلاف الشافعية والحنفية فيمن حج ثم رآه ثم سجد له يرمه الحج أم تحرره بحجته	و يصح منه وهو يستثنى من حرمة وجوهه وبه وبين ذلك
١٠	من حج وعمرة حجة لا إله وعمرته ثم أراد دخول مكة حجة فبين	٢٢
	الاحرام بحد مسكين أو ذل	٢٣
	ذلك مفصلاً	٢٤
١٤	فرع إذا أراد دخول الحرم ولم يرد دخوله مكة فحج حرمه حكم دخول مكة وفيه تفصيل والاختلاف	٢٥
١٥	فرع يجوز دخول مكة للمتل من حرام	٢٦
	فرع في بيان ما تقدم وصحبه من	٢٧
	ليس يدخل مكة يوم النحر ويوم النحر	٢٨
	من يتأهل ليس محلاً لمذهب شافعي في	٢٩
		٣٠
		٣١
		٣٢
		٣٣
		٣٤
		٣٥
		٣٦
		٣٧
		٣٨
		٣٩
		٤٠
		٤١
		٤٢
		٤٣
		٤٤
		٤٥
		٤٦
		٤٧
		٤٨
		٤٩
		٥٠
		٥١
		٥٢
		٥٣
		٥٤
		٥٥
		٥٦
		٥٧
		٥٨
		٥٩
		٦٠
		٦١
		٦٢
		٦٣
		٦٤
		٦٥
		٦٦
		٦٧
		٦٨
		٦٩
		٧٠
		٧١
		٧٢
		٧٣
		٧٤
		٧٥
		٧٦
		٧٧
		٧٨
		٧٩
		٨٠
		٨١
		٨٢
		٨٣
		٨٤
		٨٥
		٨٦
		٨٧
		٨٨
		٨٩
		٩٠
		٩١
		٩٢
		٩٣
		٩٤
		٩٥
		٩٦
		٩٧
		٩٨
		٩٩
		١٠٠

الحج بحسب منها قدر تحققته في الحضر من

مال الصبي وفي الزائد بسبب السفر خلاف

٣١ فرع ليس للولي أن يسلم نفقة الى الصبي

» لو تطيب الصبي او لبس ناسيا فلا

فدية قطعا وان تعمد قال اصحابنا يبنى

ذلك على القولين المشهورين في كتاب

الجنايات

٣٣ فرع فيما لو طيب الولي الصبي أو البسه أو

حلق رأسه أو قلمه

٣٤ فرع وتمتع الصبي أو قرن فحكم دم التمتع

والقران حكم الفدية وفيه الخلاف السابق

فرع لو جامع لصبي في احرامه ناسيا او

عمدا وقتنا عمده خصا ففي فساد حجه

القولان المشهوران في البالغ

٣٧ فرع في جماع الصبي في صوم رمضان

فرع لو نوي الولي أن يعقد الاحرام للصبي

فمره على الميقات ولم يعقده ثم عقده فوجهان

٣٨ فرع قال الرافعي حكم المجنون حكم الصبي

الذي لا يميز في جميع ما سبق

فرع اتفق اصحابنا أن المقمى عليه ومن

غشى لا يصح احرام وليه عنه ولا رفيقه

٣٩ فرع اتفق اصحابنا على ان المريض لا يحوز

لغيره ان يحرم له

فرع في مذاهب العلماء في حج الصبي

٤٢ فرع قل صحابنا يكتب للصبي ثواب

ما عمله من طاعات ولا يكتب عليه معصية

ولا جماع ودليل ذلك

٤٣ جمعت الامة على أن العبد لا يلزمه الحج

ونسكن يصح منه والدليل على ذلك وقوله

بسطة الشرح "تمول فيه

٥١ فرع اذا أفسد العبد الحجة باخضاع فيلزمه

القضاء فيه طريقان وبيانها

٥٤ فرع كل دم لحق العبد بفعل محذور كاللباس

والصيد او بالقوات لم يلزم السيد بحال ولو

قرن العبد او تمتع بغير اذن سيده فحكم دم

القران والتمتع حكم دماء المحظورات

٥٥ فرع اذا نذر العبد الحج فهل يصح منه ؟

» قال اصحابنا حيث جوزنا للسيد

تحليله أردنا انه يأمره بالتحلل

٥٦ فرع حيث جاز تحليله فاعتقه السيد قبل

التحلل لم يجز له التحليل بل يلزمه اتمام الحج

ان حج الصبي ثم بلغ أو حج العبد ثم اعتق

لم يجزئه ذلك عن حجة الاسلام والدليل

على ذلك

٦٠ فرع قد ذكرنا أن الاصحاب قالوا اذا

أفسد الصبي والعبد حجهما وقتنا يلزمهما

القضاء الخ

٦٠ فرع في حكم احرام الكافر ومروره

بالميقات واسلامه في احرامه

٦٢ فرع في حج المحجور عليه لفسه

» يصح حج الاغلف ودليله

» اذا حج بمال حرام أو راكبا دابة

منصوبة أثم وصح حججه وأجزأه عندنا

٦٣ الدليل على ان غير المستطيع لا يجب عليه الحج

الدليل على أن من لم يجد الزاد لم يلزمه الحج

٦٥ فرع لو لم يجد ما يصرفه في الزاد لكنه

كسوب فهل يلزمه الحج تعويلا على الكسب

أم لا

٦٦ الدليل على أن من لم يجد راحلة لم يلزمه الحج

٦٧ من وجد الزاد والراحلة لذهابه ولم يجد

لرجوعه فان كان له أهل في بلده لم يلزمه

وان لم يكن له أهل ففيه وجهان

صفحة

صفحة

٦٨ ان وجد ما يشتري به الزاد والراحلة وهو محتاج اليه لدين لم يلزمه حالا كان الدين او مؤجلا

٦٩ وان كان محتاجا اليه لشفقة من تدرمه شفقة لم يلزمه الحج الخ

٧٠ فرع لو كان فقيها وله كتب فهل يدرمه بيعها للحج

٧١ وان احتاج الى السكاح وهو يدرم من قدم السكاح

٧٢ وان احتاج اليه في تصاعقة يتحرف فيه ارجس به ما يحتاج اليه لشفقة فقيه وحوال

٧٣ وان لم يجد حرا وراحلة وهو قادر على المشي وله صنعة يكتبها كفايته شفقة

استحب له أن يحج ولو لم يكن له صنعة وحاجة من تكف به من كرهه أن يحج

٧٤ فرع استحب له صدالحج ان يكون متحديا عن له حرة وحرره من خرج اية حج

وتجارة وحج وتحرر صحيح حجه وسدد عنه فرض حج وان كان يولد اقل

٧٥ فرع في ما قبل من الفدية من حج

٧٦ وان كان من عتق من حج ويدل على ذلك

٧٧ وان لم يكن له شيء من الحج فله ان يخصص في ذلك

٧٨ فرع اذا حكم بتجرته رتب حج حجه

عشرة حرة من التجارة من سائر ومعلوم وحده

٧٩ فرع من حج حرة رتبة كل حرة

حرة من حرة ومالك ومالك

٨٥ وان كان أعني لم يجب عليه الا ان يكون معه قاض والدليل على ذلك

٨٦ وان كانت امرأة لم يلزمها الا ان آمن على نفسها روج او محرم او ساء ثياب ودليله

٨٧ فرع هل يجوز للمرأة ان سافر خج تنطوع او لغيره رتبة وتجارة وجوههم مع سيرة

ثياب او امرأة ثمة فيه وجده

٨٨ فرع يجب الحج على الخفي مشكل له حج تفق أصحابه على رتبة ان سالت

في دار الحرب لم يحرم خروج أي دار له رتبة

٨٩ من حج من حج رتبة

٩٠ من حج من حج رتبة

٩١ من حج من حج رتبة

٩٢ من حج من حج رتبة

٩٣ من حج من حج رتبة

٩٤ من حج من حج رتبة

٩٥ من حج من حج رتبة

٩٦ من حج من حج رتبة

٩٧ من حج من حج رتبة

٩٨ من حج من حج رتبة

٩٩ من حج من حج رتبة

صفحة	صفحة
الاسلام وحجة نذر	١٠١ فرع في مذاهبهم في المصوب اذا لم يجد
١١٩ فصل في الاستئجار للحج	بالا يحج به غيره فوجد من بطيحه
١٢٠ فرع الاستئجار في جميع الاعمال ضربان	فرع في مذاهبهم فيما اذا أحج المصوب
و بيانهما	عنه ثم شق وقدر على الحج بنفسه
فرع ذكر الاصحاب أن البيع ينقسم الى	١٠٢ استحباب ان وجب عليه الحج نفسه او
ضربين كالاجارة و بيانها	بغيره ان يقدمه ويعوز أن يؤخره والدليل
١٢١ فرع اعمال الحج معروفة فان علمها	على ذلك
المتعاقدان عند العقد صحت الاجارة وان	١٠٣ فرع في مذاهب العلماء في كون الحج على
جعلها احدهما لم تصح بلا خلاف و بيانها	الغور او على التراخي
١٢٢ فرع فيما إذا قال المصوب من حج عني	١٠٧ من ان الامر المطلق لا يقتضي الغور وانما
فله مائة درهم	المقصود منه الامتثال احمدا
١٢٣ فرع اذا استاجر من يحج عنه باجرة	١٠٩ من وجب عليه الحج فلم يحج حتى مات
فاسدة الخ	فثبت قبل تمكنه من الاداء سقط فرضه
١٢٣ فرع قال الرافعي مقتضى كلام امام الحرمين	ولم يجب القضاء وان مات بعد تمكنه
انه يجوز تقديم اجارة العين على وقت	من الاداء لم يسقط الفرض ويجب قضاءه
خروج الناس للحج وهو متنازع فيه	من ركة والندى على ذلك مفصلا
و يقتضى اشتراط وقوع العقد في وقت	١١٢ فرع في مذاهب العلماء في الحج عن الميت
خروج الناس من ذلك البلد الخ مفصلا	تجاوز النيابة في حج الفرض في موضوعين
١٢٦ فرع اذا لم يشرع في الحج في السنة الاولى	و بينهما وأما المريض فن كان غير مأبوس
لعذر او لغير عذر فان كانت الاجارة على	منه لم تجز النيابة عنه وان كان مأبوسا
العين انفسخت بلا خلاف وان كانت في	منه جزت النيابة في الحج عنه و بيان
الذمة فقيه تفصيل	ذلك مفصلا
١٢٨ فرع اذا انتهى الاجير الى الميقات المتعين	١١٦ فروع ستة تنطبق بحج المريض
الاحرام اما بشرطه واما بالشرع فاحرم	١١٧ لا يحج عن غير من لم يحج عنه نفسه
لنفسه بعمره فلما فرع منها احرم عن	وكذلك في العمرة قياسا ولا يتناول بالحج
المستاجر بالحج فله حالان	والعمرة وعيه فرضهما ولا يحج ويعتمر
١٢٩ فرع يتعلق بما قبله	عن انذر وعليه فرض الخ والدليل على
١٣٠ فرع الواجب على الاجير ان يحرم من	ذلك مفصلا
الميقات الواجب بالشرع او بالشرط فان	١١٩ فرع لو احرم الاجير عن المستاجر ثم
جاوز الميقات غير محرم ثم احرم بالحج	نذر حجة فقيه تفصيل
للمستاجر فقيه تفصيل	فرع في مذاهب العلماء فيمن عليه حجة

- ١٣٢ فرع اذا استأجره للقران بين الحج والعمرة فامتثل فقد وجب دم القران وفيمن يجب عليه وجهان وان عدل الى الافراد بالحج ففيه تفصيل
- ١٣٣ فرع فيما اذا استأجره للتمتع فرع في استئجاره للافراد
- ١٣٤ فرع في جماع الاجير وهو محرم قبل التحلل فرع اذا أحرم الاجير عن المستأجر ثم صرفه لنفسه لا يتصرف ويقع عن المستأجر
- ١٣٥ فرع اذا مات الحاج عن نفسه في أثناء هل تجوز البناءة على حجه فيه قولان مشهوران
- فرع اذا مات الاجير في أثناء الحج فيه قولان مشهوران
- ١٣٧ فرع في احصاء الاجير قبل إمكان الاركال فرع لو استأجر العضوب من ينج عنه فأحرم الاجير عن نفسه تطوعا فوجهان
- ١٣٨ فرع لو استأجر رجلا ن رجلا ينج عنهما فأحرم عنهما مما انعقد احرامه لنفسه تطوعا ولم ينعقد واحد منهما
- فرع اذا استأجره اثنان ابحتج به أو أمراه بالاجارة فأحرم عن أحدهما لا ينعقد انعقد عن أحدهما مطلقا وقال ابو يوسف ينفع عن نفسه ودليل ذلك
- ١٣٨ فرع في استئجاره بربقة أو بغيره عليه وسلم
- ١٣٩ فرع في مذاهب العلماء في الاستئجار بالحج
- ١٣٩ فرع اذا استأجره ليفرد الحج والعمرة فقران يقع عنه خلافه لأبي حنيفة
- فرع ان قال أبو حنيفة حجوا سي ولا ت وجب حجهم
- ١٤٠ الدليل على انه لا يجوز الاحرام بالحج في غير أشهر الحج فان أحرم في غير أشهره انعقد احرامه بالعمرة وشرح ذلك مفصلا
- ١٤٣ فرع في لو أحرم قبل أشهر الحج ثم شك هل أحرم بحج أو عمرة
- فرع قال الشافعي أشهر الحج شوال وذو القعدة وتسع من ذي الحجة واعتراض على ذلك والجواب عنه
- ١٤٤ فرع في مذاهب العلماء في وقت الاحرام بالحج
- ١٤٥ فرع في مذاهب العلماء في أشهر الحج
- ١٤٦ في مذاهبهم فيمن أهل حجتين
- ١٤٧ لدليل على ان العمرة تعوز في أشهر الحج وغيرها وانه لا يكره فعل عمرين واكثر في سنة
- ١٤٨ فرع في مذاهب العلماء في وقت العمرة
- ١٤٩ في مذاهبهم في تكرار عمرة في سنة
- ١٥٠ الدليل على جواز الافراد والجمع والقران
- ١٥١ فرع في مذهب العلماء في ما يكره من
- ١٥٢ فرع في مذهبهم في ما يكره من
- ١٥٣ فرع في مذهبهم في ما يكره من
- ١٥٤ فرع في مذهبهم في ما يكره من
- ١٥٥ فرع في مذهبهم في ما يكره من
- ١٥٦ فرع في مذهبهم في ما يكره من
- ١٥٧ فرع في مذهبهم في ما يكره من
- ١٥٨ فرع في مذهبهم في ما يكره من
- ١٥٩ فرع في مذهبهم في ما يكره من
- ١٦٠ فرع في مذهبهم في ما يكره من

صفحة

صفحة

فجزاه الله خيرا

١٥٩ فرع في طريق الجمع بين هذه الاحاديث

الصحيحة على الوجه الذي تقتضيه طرقها

١٦٠ فرع . طعن مضع الجهال والملاحدين في

الاحاديث والرواة حيث اختلفوا في

حجة النبي ﷺ هل كان مفردا أو قارا

أو متمتعاً وقد رد الشارح عليهم بما تلخصه

من كلام الشافعي في كتاب اختلاف

احاديث

١٦٣ فرع في الاداء على كون الافراد أفصل

من التمتع والتمتع

١٦٦ فرع من شذوذ ما ينشأ عن أحرم

حجج هذه من احاديث ومعه حصره

في الحج المفرد وقد ذكره بيهقي في

السنن واستدل له بأدلة في

وحدث "صحيحة خلاف ما قاله

شافعي

١٦٨ فرع أو حرم بالحج لا يجوز فسحه وقابه

عمرة ولو احرم بالعمرة لا يجوز له فسح

وقبه حج مفرد . ساق احمدى أم لا

وجيز احمد . فسح الحج أو عمرة من

ساق احمدى . ويراد به ذلك بالتفصيل

١٦٩ فرع في مذاهب العلماء في التمتع والقران

نفسه

١٧٠ فرع لجمع العلماء على جواز الحج فبين

عمرة وبالعكس

كلامه على صور الافراد والتمتع والقران

١٧١ شرح تلك الصور

١٧٣ يجب الدم على المتمتع بشرطين

على ذلك . ويرى تلك شروط

١٧٦ ر . هـ . س . المسكن اذا كان ش .

الاحرام من أدنى الحل أم يجوز أن يحرم

من جوف مكة فيه وجهان

١٧٧ فرع لو دخل القارن مكة قبل يوم عرفة

ثم عاد الى الميقات فالمذهب انه لا دم

عليه الخ

١٧٩ فرع قال اصحابنا هذه الشروط السبعة

معتبرة في وجوب الدم وهل تعتبر في

تسميته متمتعاً فيه وجهان

فرع اذا اعتمر المتمتع ولم يرد العود الى

الميقات لزمه أن يحرم بالحج من نفس

مكة الخ

١٨٠ فرع اذا حج رجل لنفسه من ميقات

في أشهر الحج فلما تحلل منه أحرم

بالعمرة عن نفسه من أدنى الحل أو

تمنع أو قرن لنفسه من الميقات ثم

اعتمر عن نفسه من أدنى الحل لم يلزمه

عن العمرة المتأخرة دم الخ

فرع اذا فرغ المتمتع من أفعال العمرة

صار حلالاً وقال أبو حنيفة وأحمد ان لم

يكن معه هدى تحلل والا فلا ودليل ذلك

١٨١ فرع اذا تحلل المتمتع من افعال العمرة

استحب له أن لا يحرم بالحج الا يوم

التروية ان كان وجد الهدى وان كان

عدمه استحب له تقديم الاحرام بالحج

قبل اليوم السادس خلافا لبعض المالكية

والدليل على ذلك

١٨٢ فرع في مذاهب العلماء في مسائل

سبقت

١٨٣ الدليل على وجوب دم المتمتع بالاحرام

بالحج وفي وقت جوازه قولان

١٨٤ فرع في مذاهب العلماء في وقت وجوب

صفحة	صفحة
٢٠٣	دم التمتع
١٨٤	فرع دم التمتع شاة
١٨٥	الدليل على انه ان لم يجد الهدي في موضعه
	انتقل الى الصوم وتفصيل الكلام في ذلك
١٨٩	فرع كل واحد من صوم الثلاثة والسبعة
	لا يجب فيه التتابع
١٩٠	فرع ينوي بهذا الصوم صوم التمتع الخ
	ان دخل في الصوم ثم وجد الهدي
	فلا فضل ان يهدي ولا يلزمه
	الدليل على وجوب الدم على القارن
١٩١	فرع فيما اذامات التمتع قبل ان يصوم
١٩٣	فرع في مذاهب العلماء في تمتع لم يجد
	الهدي فانتقل الى الصوم
	فرع في مذاهبهم فيما لو قاته صوم الايام
	الثلاثة في الحج
	باب المواقيت
	بيان ما جاء في المواقيت من الاحاديث
١٩٨	فرع لا تشترط اعيان هذه المواقيت
	فرع الاعتبار في هذه المواقيت الخمسة
	لتلك المواضع لا باسم القرية
	الدليل على ان هذه المواقيت لأهلها ومن
	مر بها من غير أهلها
	من سلك طريقا لا ميقات فيه ثمينة
	اذا حاذي اقرب المواقيت اليه
١٩٩	فرع فيمن سلك طريقا لا ميقات فيه
	لكن حاذي ميقتين طريقه بينهما
	الدليل على ان من كان داره فوق الميقات
	وله ان يحرم من الميقات وله ان يحرم
	من فوق الميقات في الايام الثلاثة
	ودليله
٢٠٢	فرع في مذاهب العلماء في هذه المسألة
٢٠٣	الدليل على أن من كان داره دون الميقات
	فميقاته موضعه ومن جاوز الميقات قاصدا
	الى موضع قبل مكة ثم اراد النسيك احرم
	من موضعه
٢٠٤	فرع حكى الشافعي عن ابن عمر انه احرم
	من القراع وتأوله بوجهين
	الدليل على أن من كان من أهل مكة
	واراد الحج فميقاته من مكة وان اراد
	العمرة فميقاته من أدنى الحل الخ
٢٠٦	فرع يستحب لمن اراد الاحرام بالحج من
	مكة ان يحرم يوم التروية
	الدليل على ان من بلغ الميقات مر بها
	لنفسه لم يجز أن يجاوزه حتى يحرم فان
	جاوزه ففيه تفصيل
٢٠٨	فرع في مذاهب العلماء في هذه المسألة
	فرع في مجاوزة المدي ذوالخليفة غير محرم
	حكم من نذر الاحرام من موضع فوق
	الميقات أو من بالميقات وهو كافر أو صبي
	أو عبد
٢٠٩	أحكام احرام النسيك بالحج والعمرة
٢١٠	فرع قال الشافعي احب لمن احرم في ليله
	ان يخرج متوجها في طريق حجه
	عقب احرامه الخ
	باب الاحرام وما يحرم فيه
	الدليل على أنه يستحب لمن اراد الاحرام
	ان يتنفس وان كانت المرأة حائضا أو
	حائضا أو عذرا أو حائضا أو عذرا
	يتم وينفس السبعة مواضع
٢١٤	شروط احرام في الارض وورداء يضمن
	وطنين والتطيب في بدنه وحملته ركعتين

وفي الافضل قولان والدليل على ذلك وقد
بسط الشارح القول فيه

٢١٩ الدليل على استحباب الحضاب للمرأة
الاحرام وكراهته للرجال واستحباب ذلك
المرأة وجهها بالحناء الخ

٢٢١ فرع في مذاهب العلماء في الطيب عند
ارادة الاحرام

٢٢٣ فرع في مذاهبهم في الوقت المستحب للاحرام
الدليل على أنه لا يصح الاحرام إلا بالنية

٢٢٥ فرع في مذاهب العلماء فيما ينقده الاحرام
الدليل على أن له أن يعين ما يحرم من
الحج والعمرة

٢٢٧ ن أحرم عمرو به أحرم به زيد جاز
بلا خلاف ولزيد أربعة أحوال وبيانها

٢٢٩ فرع ما تقدم من الاحوال الثلاثة لزيد
هو فيما إذا أحرم عمرو في الحال كاحرامه
أما إذا علق احرامه فلا يصح

٢٣٠ فرع إذا أحرم عمرو وكاحرام زيد فاحصر
زيد وتحلل لم يجز لعمرو أن يتحلل
فرع فيمن أحرم بحج أو عمرة وقيل في
نيتته ان شاء الله

٢٣١ من أحرم بحجتين أو عمرتين لم يتعد
الاحرام هما

من أحرم بنسك معين ثم نسيه قبل أن
يأتي بنسك قفيه قولان والمسألة صور
وقد أطنب فيها الشارح

٢٣٨ فرع فيمن تمتع بالعمرة إلى الحج فطاف
طواف الافاضة ثم بان انه كان محدد
في طواف العمرة الخ

٢٤٠ يستحب الاكثار من التلبية والدليل على
ذلك ويستحب في مسجد مكة ومنى

وعرفات وفيما عداها من المساجد قولان
وفي الطواف قولان وبيان كيفية التلبية

٢٤٦ فرع يستحب أن يلي ثلاثا وتأويل ذلك
فرع يستحب التلبية في كل مكان وفي
الامصار والبراري

الدليل على أن من أحرم حرم عليه حلق
الرأس وشعر سائر البدن وتجب به القدية
ويجوز له حلق شعر الحلال

٣٤٨ فرع في مسائل من مذاهب العلماء
متعلقة بالخلق والقلم

٢٤٩ الدليل على أنه يحرم على المحرم ستر الرأس
وتجب به قدية ولبس القميص والسراويل

إلا لضرورة ولبس الخفين وتجب به
القدية أيضا ولبس الفقايزن ولا يحرم
عليه ستر الوجه ويحرم على المرأة ستره
ولا يحرم عليها لبس القميص والسراويل الخ

٢٥٥ فرع يجوز ان يعقد الازار ويشد عليه
خيطان الخ

٢٥٧ فرع إذا شق الازار نصفين وجعل له
دليلين ولب على كل ساق نصفًا وشده
فوجهان

فرع فيما لو اتخذ الرجل لساعده او لعضو
آخر شيئًا مخيطًا

٢٥٨ فرع في لبس المداس والخمخام والخف
المقطوع أسفل من الكعبين مع وجود النعلين
فرع فيمن ادخل رجله الي ساق خفيه

او ادخل احدى رجله الى قرار الخف
٢٥٩ فرع فيما لو كان على المحرم جراحة فشد
عليها خرقة

فرع لو اب وسطه بعمامة او ادخل يده
في كم قميص منفصل عنه فلا قدية عليه

صفحة	صفحة
٢٨٠	٢٥٩
فرع متى لصق الطيب يبدنه او ثوبه على وجهه لا يوجب المديّة لزمه المبادرة بازالته	فرع يستوى فيما ذكر من اللبس الزمن الطويل والقصير والرجل والصبي
٢٨١	فرع هذا الذي ذكرناه كله اذا لم يكن للرجل عذر فان كان له عذرفقيه مسائل
فرع في اختلاف العلماء في التبخر بالطيب	٢٦١ فرع في احكام المرأة فيما ذكر
٢٨٢ فرع في مذاهبهم في لبس المعصر	٢٦٤ فرع في احكام الامة فيما ذكر
فرع في اختلاف الشافعية والحنفية في حمل الطيب في مطبوخ ومشروب	فرع في احكام الخنثى المشكل
فرع في مذاهبهم في استعمال الزيت والشيرج والسمن ونحوها من الادهان غير المطيبة	٢٦٥ فرع في مذاهب العلماء فيمن لم يجد نعلين
٢٨٣ فرع في مذاهبهم في الر ياحين	٢٦٦ فرع في مذاهبهم فيمن لم يجد إزارا
فرع في الجلوس عند العطار	اختلاف الشافعية وغيرهم في جوار لبس القباء اذا اخرج يديه من كفيه
فرع اجمع العلماء على ان المحرم ان يأكل الر يت والسمن وغيرهم واجمعوا على أنه ممنوع من حيث استعماله	٢٦٧ مذاهب العلماء في استظلال المحرم
يحرم على المحرم ان يزوح ويروح غيره بؤكته وبؤلأية الخاصة فـ تزوح و تزوح فـ لكاح ـ حل والدليس على ذلك	٢٦٨ مذاهبهم في ستر الرجل وجهه
٢٨٥ فرع اذا وكل حلالا حلالا في تزوح ثم أحرم أحدهم أو امرأة أو نزال أو كين وجب	٢٦٩ فرع يحرم لبس القفازين على المرأة خلافا لابن حنيفة
٢٨٦ فرع واحرم رجلا ثم ذن له به في تزوح فلا ذن باص	فرع يجوز ان يتقلد بالسيف وعن مالك كراهته
فرع اذا سلم نسكاً على كثير من ريع سيرة وأسلمن لله س يحترق في أحرمه اربعا منهن	الدليل على انه يحرم على المحرم استعمال الطيب
فرع اذا وكل محرم رجلا بزوجته اذا حل من أحرامه صح ذلك وو كنه تزوجه اذا طلق إحدى زوجاته لا ربع لم يصح وبين الفرق ينش	٢٧٣ فرع لو خفيت رائحة الطيب فتمه تفصيل فرع لو كان المحرم اخشم لا يحد رائحة فاستعمل الطيب لزمته الفدية
٢٨٧ فرع اذا تزوح بنفسه أو زوجته وكيله ثم	٧٤ فرع ان لبس ازارا مضيقا لزمته فدية واحدة وان جعل على رأسه الغالية لزمته فديتين بيان ما بعد طيبا وما لم يعد منه
	٢٧٨ فرع الحناء والعصفر ليسا بطيب عندما مطلقا ولا فدية فيها
	٢٧٩ فرع في أنواع من النباتات غريبة
	فرع الادهان ضربان أحدهم دهن ليس طيب والثاني دهن هو طيب
	٢٨٠ فرع يجوز ان يجلس المحرم عند عطار

- ٢٨٧ فرع في مذاهب العلماء في تكاح المحرم
٢٩٠ فرع اذا تزوج المحرم فنكاحه باطل
ويفرق بينهما
فرع تصح رجعة المحرم إلا عند أحمد
يحرم على المحرم الوطء والدليل على ذلك
٢٩١ ويحرم عليه المباشرة فيما دون الفرج وتجب
به الكفارة والدليل على ذلك
٢٨٣ ويحرم عليه الصيد المأكول من الوحش
والطير والدليل على ذلك
٢٩٨ فرع قال أصحابنا جيمات ضمان الصيد ثلاثة
و بيانها
٣٠١ ويحرم عليه أكل ما صيد لأجله والدليل
على ذلك
٣٠٤ فان ذبح المحرم صيدا حرم عليه أكله وهل
يحرم على غيره فيه قولان
٣٠٥ ويحرم عليه أن يشتري الصيد أو يهبه
والدليل على ذلك وان كان في ملكه صيد
فاحرم فيه قولان و بيان ذلك بالتفصيل
٣١١ فرع متى أمر بارسال الصيد فارسله زال
عنه الضمان
فرع لو اشترى صيدا فوجده معيب وقد
أحرم البائع فقيه تفصيل
٣١٢ فرع لو اشترى الخلال صيدا ثم أفلس
بائنه والبائع محرم قبل له الرجوع في الصيد
فيد طريقان
فرع فيما اذا استعار المحرم صيدا أو
أودع عنده
٣١٣ فرع حيث كان الصيد مضمونا على المحرم
بالجزاء فان تلف في يده لزمه الجزاء
- ٣١٣ فرع لو كان بين رجلين صيد مملوك لهما
فاحرم أحدهما الخ
٣١٤ وان كان الصيد غير مأكول فقيه تفصيل
والدليل على ذلك
٣١٧ فرع فيمن أتلف حيوانا وشك هل هو
ما كول أم لا
ما حرم على المحرم من الصيد حرم عليه بيضه
واذا كسره وجب عليه الجزاء الخ
٣١٩ فرع اذا كسر المحرم بيض صيد أو قلاه
حرم عليه أكلاه بلا خلاف
فرع اذا حاب المحرم لبن صيد ضمنه الخ
٣٢٠ فرع يجب في شعر الصيد القيمة بلا خلاف
فرع فيمن رمى الحصاة السابعة ثم رمى
صيда قبل وقوع الحصاة في الجرة
فرع في مذاهب العلماء في مسائل تتعلق
بالصيد في حق المحرم وادلتهم بالتفصيل
٣٢٧ فرع في بيان حديث الصعب بن جثامة
وقد اطال الشارح في الكلام عليه بما
لا تجده في غير هذا الكتاب
٣٣٤ فرع في قتل القراد
٣٣٥ ان احتاج المحرم الى اللبس لحرا أو برد
او احتاج الى الطيب لمرض او الى حلق
الرأس للاذى او الى شد رأسه بمصاية
لجراحة عليه او الى ذبيح الصيد للمجاعة
لم يحرم عليه وتجب عليه الكفارة
والدليل على ذلك
٣٣٨ فرع اذا قتل صيدا صال عليه فلا ضمان
خلافه لأبي حنيفة
٣٣٨ اذا لبس أو تطيب أو دهن رأسه أو لحيته
جاهلا بالتحريم أو ناسيا للاحرام لم يلزمه
والدليل على ذلك وان مس طيبا وهو

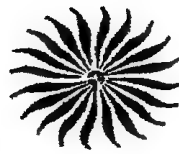
- ٣٣٨ يظن أنه يابس فكان رطباً فقيه قولان
وان حلق الشعر أو قلم النظر ناسياً أو جاهلاً
مضيه القدية وان قتل صيداً ناسياً أو جاهلاً
بالتحريم وجب عليه الجزاء وان احرم
ثم جن وقتل صيداً فقيه قولان وان جامع
ناسياً أو جاهلاً بالتحريم فقيه قولان
٣٤٣ فرع في مذاهب العلماء فيمن لبس أو
تطيب ناسياً لا حرامه أو جاهلاً بالتحريم
٣٤٤ ان حلق رأسه فان كان باذنه وجبت عليه
القدية وان حلقه وهو نائم أو مكره
وجبت القدية وفيمن تجب عليه قولان
وتفصيل ذلك
٣٤٩ فرع اذا حلق انسان رأس المحرم وهو
مستيقظ عاقل غير مكره لكنه ساكت
فطريقان
٣٤٩ فرع فيما لو أمر حلالاً بحلق رأس محرم نائم
٣٥٠ فرع فيما اذا سقط شعر المحرم بمرض أو
طار الى نار
فرع في مذاهب العلماء فيما لو حلق محرم
رأس حلال
الكلام على ما يكره للمحرم والدليل عليه
٣٥٤ فرع فيما يجوز للمحرم فعله والدليل عليه
وبيان المذاهب فيه
٣٥٩ فرع المرأة كالرجل في ذلك إلا ما أمرت
به من السترو بيان ذلك
٣٦٤ باب ما يجب في محظورات الاحرام من
كفارة وغيرها
٣٧٢ فرع تجب القدية بازالة شعرات متواليات الخ
فرع هذه الاقوال التي ذكرها المصنف
في الشعرة والشعرتين تجري أيضاً في ترك
حصاة من الجمرات وفي ترك مبيت ليلة
- من ليالى منى الخ
٣٧٤ فرع في مذاهب العلماء في ذلك
٣٧٥ فرع قدية الحلق على التخيير عندنا خلافاً
لابي حنيفة ودليل ذلك
٣٧٦ ان تطيب أو لبس الخيط وجب عليه
ما يجب في حلق الرأس وان لبس ومس طيباً
وجب كفارة واحدة وان لبس ثم لبس
أو تطيب ثم تطيب فقيه قولان الخ
٣٨٢ فرع فيما اذا فعل المحرم محظورين فاكتر
هل تتداخل القدية أولاً
٣٨٣ فرع في مذاهب العلماء
٣٨٤ ان وطئ في العمرة أو في الحج قبل
التحلل الاول فقد فسد نسكه ويجب عليه
ان يمضي في فاسده وهل يجب القضاء على
العور ام لا فيه وجهان والدليل على ذلك
٣٨٩ فرع يجب على مفسد الحج أو العمرة
القضاء بلا خلاف ولو افسد القضاء بخاع
لزمه الكفارة وقضاء واحد وفي وقت
وجوب القضاء وجهان مشهوران ودليلهما
٣٩١ فرع لو ارادت المرأة القضاء على لعور
هل للزوج منعها أولاً
فرع ما ذكره من الوجهين في كون القضاء
على العور أو على التراخي تجري في كل
كفارة وجبت بعدوان
فرع اتفق الاصحاب على ان من افسد
حجاً مفرداً أو عمرة مفردة انه ان يقضيه
مع النسك الاخر قارباً وله ان يقضيه
متمتاً واتفقوا على ان يلقارن أو المتمتع
ان يقضيا على سبيل الافراد الخ
٢٩٤ فرع اذا فات القارن الحج لعوات او قوف
فهل يحكم بفوات عمرته فيه قولان

صفحة	صفحة
٤٠٩	٣٩٦
الوطء في الدبر والواط واتيان البيمة كالوطء في القبل في جميع ما ذكرنا	فرع اذا كانت المرأة للوطء محرمة فقيه
٤١٠	٣٩٩
فرع لو تلف على ذكره خرقه وأولج في امرأة فهل يفسد حججه فيه ثلاثة أوجه	فرع يتعلق بنفقة الزوجة في قضاء الحج
الحشفة	فرع اذا خرج الرجل وزوجته المفسدين لفضاء الحج أو العمرة استحباب لهما ان يفترقا من حين الاحرام
٤١١	٤٠٠
فرع اذا قبل المحرم امرأته بشهوة أو بغيرها فيما دون الفرج لم يفسد حججه وتجب عليه فدية	المفد حججه وعمرته اذا مضى في فاسده وارتكب مخطورا بعد الافساد ثم ولزمه الكفارة فاذا تطيب أو لبس أو فعل غير ذلك من المخطورات لزمه الفدية الخ
٤١٣	٤٠١
فرع اذا استمنى بيده ونحوها فانزل عصي بلا خلاف وفي لزوم الفدية وجهان	فرع قد ذكرنا أنه يجب على من افسد حججه أو عمرته بالجماع دم واختلف الاصحاب فيه هل هو دم تخيير ام لا الخ
٤١٤	٤٠٣
فرع لو باشر غلاما حسنا بغير الوطء بشهوة فهو كباشرة المرأة الخ	فرع لو وطئ المحرم زوجاته فهو كوطئ الواحدة
٤٢٣	٤٠٣
فرع لو أولج المحرم ذكره في قبل خنثى مشكل لم يفسد حججه سواء أنزل أم لا	ان كان المحرم صبيا فوطئ عامدا بغير على قوين في عمد الصبي وبيان ذلك وما يتعلق به من الاحكام
٤٢٨	٤٠٥
فرع في بيان المثل	ن وضيء وهو قارن وجب مع البدة دم القران وان وطيء ثم وضيء ولم يكفر عن الاول فقيه قولان وان وضيء بعد التحال الاول لم يفسد حججه وشرح ذلك مفصلا
٤٣١	٤٠٨
فرع يفتدى الكبير من الصيد بكبير مثله والصغير بصغير الخ	فرع في اذا وقف بعرفت ولم يرم ولا طاف ولا حلق ودانت وقت الرمي ثم جامع
٤٣٢	٤٠٩
فرع لو قتل نعاما فأراد أن يعدل عن البدة الى بقرة أو سبع من الغنم لم يجز على الصحيح	فرع لو رمى جمرة العقبة في الليل معتقدا أنه بعد نصف النهار وحاق ثم جامع ثم بان انه رمى قبل نصف الليل فطريقان
٤٣٣	
فرع ان جرح ظبيا فنقص عشر قيمته فعليه عشر قيمته شاة الخ	

صفحة	صفحة
٤٣٣	فرع لو قتل صيدا حاملا قابلا بمثله حاملا الخ
٤٣٤	فرع لو جرح صيدا فاندمل جرحه وصار الصيد زمنا فقيه وجهان
٤٣٥	فرع لو جرح صيدا فغاب ثم وجدته ميتا فقيه تفصيل الخ
٤٣٦	فرع اذا جرحه ثم اخذه فداواه واطعمه وسقاه حتى برأ وعاد ممثما كما كان فقي سقوط الضمان عنه وجهان
٤٣٧	فرع يجب في بيض الصيد قيمته
٤٣٨	فرع اذا قتل المحرم صيدا بعد صيد وجب لكل صيد جزاء وان بلغ مائة صيد أو أكثر سواء أخرج جزاء الاول ام لا خلافا لابي حنيفة وغيره ودليل ذلك
٤٣٩	فرع لو جرح الحلال صيدا في الحل ثم دخل الصيد الحرم فجرحه فيه فمات لزمه نصف الجزاء
٤٤٠	فرع القارن والمفرد والمتنع في جزاء الصيد وفي جميع كفارات الاحرام سواء
٤٤١	فرع الصوم الواجب هنا يجوز متفرقا ومتتابعا
٤٤٢	فرع في مذاهب العلماء في مسائل من جزاء الصيد
٤٤٣	الدليل على انه يحرم صيد الحرم على الحلال والمحرم وبيان حكم ما اذا قتل الحرم صيدا أو ذبح الحلال صيدا الى غير ذلك
٤٤٤	فروع سبعة تتعلق بما تقدم
٤٤٥	ان دخل كافر الى الحرم فقتل صيدا فقد اختلف في وجوب الضمان عليه
٤٤٦	الدليل على انه يحرم قلع شجر الحرم
٤٤٧	فرع اذا أخذ غصنا من شجرة حرمية ولم يخلف ضمانة عليه
٤٤٨	فرع اتفق اصحابنا على حواز أخذ اوراق الاشجار
٤٤٩	فرع هل يعم التحريم والضمان ما يثبت من الاشجار بنفسه وما يستتبت أم يقتصر بما ثبت بنفسه فيه طريقان
٤٥٠	فرع لو انتشرت أغصان شجرة حرمية ومنعت الناس الطريق أو آذتهم جاز قطع المؤذى منها
٤٥١	فرع في ضمان الشجر وما يتعلق به من الادلة
٤٥٢	فرع قال اهل اللغة المشب والخلاء اسم للرطب والحشيش اسم لليابس وخالف المصنف الخ
٤٥٣	لا يجوز اخراج تراب الحرم واحده والدليل على ذلك
٤٥٤	فرع في حكم ستر السكبة
٤٥٥	فرع لا يجوز أخذ شيء من صيد سكبة لا للتبرك ولا لغيره
٤٥٦	فرع مهم في بيان حدود حرم مكة احدى يحرم فيه الصيد والنبات ويتنع أحد تراه وأحجره وبين مائة من الاحكام
٤٥٧	فرع ذكر العلماء في سكبة مكربة ببيت خمس مرات ويحرم صيد المدينة وقطع شجرها ومدين على ذلك والكلام على صيد وم
٤٥٨	فرع في بيان الاحاديث الواردة في حرم المدينة
٤٥٩	فرع في مذهب العلماء في حرم صيد اخرى

أطلقت فالمراد بها شاة فان كان الواجب	٤٩٨ اذا وجب على المحرم دم لاجل الاحرام
غيرها كالبدنة في الجماع نص عليه	كدم التمتع والقران ودم الطيب وجزاء
٥٠٣ فرع في كيفية وجوب الدماء وابدائها	الصعيد وجب عليه صرفه لمساكين الحرم
٥٠٧ الدم الواجب في ترك المأثورات كلاحرام	وان وجب عليه طمام لزمه صرفه لمساكين
فيه أربعة اوجه	الحرم والدليل على ذلك
٥١٠ دم الاستمتاع كالطيب والادهان واللبس	٥٠٠ فروع خمسة تتعلق بما ذكر
فيه أربعة اوجه	٥٠١ فرع الدماء الواجبة في المناسك حيث

﴿ تمت ﴾



﴿ فهرست الجزء السابع من كتاب الشرح الكبير ﴾ فتح العزيز
شرح الوجيز) والتلخيص الحير للامام الرافي رضى الله عنه ﴿

صفحة	صفحة
٢	كتاب الحج
٦	القسم الاول في المقدمات
١٠٣	القسم الثاني من الكتاب في المقاصد وفيه
	ثلاثة أبواب
٢٠٠	الباب الاول في وجوب أداء النسكين
	الباب الثاني في أعمال الحج وفيه
	أحد عشر فصلا
	الفصل الاول في الاحرام
٢٤٠	الفصل الثاني في سنن الاحرام
٢٦٦	الفصل الثالث في سنن دخول مكة
٢٨٥	الفصل الرابع في الطواف
٣٣٩	« فرع » لو طاف المحرم بالصبي الذي
	أحرم عنه أجزاءه الخ
٣٤٢	الفصل الخامس في السمي
٣٤٩	الفصل السادس في الوقوف بعرفة
٣٦٧	الفصل السابع في أسباب التحلل
٣٨٧	الفصل الثامن في الميت
٣٩٥	الفصل التاسع في الرمي
٤١١	الفصل العاشر في صواف اوداع
٤١٨	الفصل الحادي عشر في حكم الصبي
٤٣١	الباب الثالث في محظورات الحج
	والعمرة وهي سبعة أنواع
	النوع الاول اللبس
٤٥٦	النوع الثاني التطيب
٤٦٢	النوع الثالث ترجيل شعر الرأس
٤٦٤	النوع الرابع التنظيف بالخلق الخ
٤٧١	» الخامس الجماع
٤٨٠	السادس مقدمات الجماع
٤٨٥	السابع اتلاف الصيد
١٣٦	فرع يكره نقل تراب الحرم وأحجاره
	الى سائر البقاع الخ

﴿ تمت ﴾



(بيان صواب الخطأ الواقع في الجزء السابع من كتاب المجموع
(شرح المذهب) للإمام أبي زكريا محيي الدين النووي رضي الله عنه)

صفحة سطر خطأ	صواب	صفحة سطر خطأ	صواب
٣ ٩	عباس عنها	٣٣ ١	عباس رضي الله
٤ ١٥	ولا للعمرة	٣٥ ١	عنها
٨ ١٤	قال والترمذي	٣٧ ٣	ولا للعمرة
٩ ٣	برأ الدبر	٣٧ ٩	قال الترمذي
١٢ ١٢	يقابله	٤٠ ١	وبرأ الدبر
١١ ٧	الشيخ	٥٧ ٥	فقائله
١٢ ٣	سحق	٦٢ ١٧	الشيخ
١٣ ٧	لحصول	٧٢ ٥	اسحق
١٤ ٢	أحدهم	١١	بحصل
١٥ ٢	أرادا	١٣	أحدهما
١٦ ٣	أبو حنيفة يلزمه	٧٨ ٥	أراد
٢٣ ٩	لا يميز	٨٢ ٢٠	أبو حنيفة ان كانت
١٣	لوقوع الاحرام فلا	٩٤ ٥	لا يميز
	نسخة يوقع	٩٨ ١٨	لوقوع الاحرام فلا
	الاحرام له ولا	١٠١ ٥	نسخة يوقع
٢٥ ٦	والطائفة	١٠٥ ١١	الاحرام له ولا
٢٧ ١١	يحصره	١١٢ ١٩	وطائفة
٢٨ ١٥	المشي	١١٧ ١	يحصره
٢٩ ٢	سنوضحه	١٢١ ٢	المشي
٦	حضور عنه	١٢١ ٢	سنوضحه
٨	ترك مبيت الولي	٤	حضور الولي عنه
٣٢ ٧	في مل الصبي	١٢٤ ١٣	ترك مبيت الولي
	في مل الولي	١٢٨ ١٢	ترك مبيت الولي

٦٢ ٨ قوله لسفه يسد في وجوب الحج هكذا بالاصل فليتأمل

١٢٩ ٢١ (تنبيه) قد حصل في هذه الصفحة خطأ مطبعي وهو افراد قوله (فرع) للقول الخ عنوان ولكن الاصل هكذا فاذا الخلاف في قدر المخطوط فرع للقول باثبات أصل الخط الخ فليتنبه

١٣٦ ٢١ قوله على أن الاجرة لا تقابن قطع المسافة بسبب إلى الحج وليس يحج الخ هكذا بالاصل الذي بايدنا فليتأمل

صفحة سطر خطأ	صواب	صفحة سطر خطأ	صواب
١ ١٣٧	الصرفي	٢ ١٩١	علي بن سريج
٧	في استحقاقه	١٩٣	داوم
١ ١٣٩	لا تدخله	٤ ١٩٥	عن عطاء
٣ ١٥٢	ولا ينبغي	١٥ ٢٠٥	علي إذا
٢ ١٥٧	أود ماقلته	٢١ ٢٠٦	الذي
١ ١٦١	يحسن	١٧ ٢١٢	مريضاً له
٤ ١٦٣	وغيرها	٢١ ٢١٣	ذكره
١٥	ولولم	١٩ ٢١٧	أفضل
٢ ١٦٦	ينظر	٥ ٢١٩	ان تخضب
١١	ان الحمد لله والنعمة	٨ ٢٢١	مسجداً
١٦ ١٦٧	فطمث		أن يصلبها
١ ١٦٨	أعمره	٤ ٢٢٢	الخلق
٣	ردنا	٩	من أوجه
١١	يحرروا	١٦ ٢٢٣	ابن عمرو «الزغبة»
١٧ ١٦٩	نكسه	١ ٢٥٢	الجويقي
٧ ١٧٠	تأثير	٢ ٢٥٥	لانه ليس ليس
١٣ ١٧٥	الاقامة		لبساً
١٨ ١٧٦	يتقدم	٧ ٢٥٧	قاله الرافي
٤ ١٨٠	لزم	١٠ ٢٦٠	ازاراً
١٠ ١٨٨	والسبع	١ ٢٦١	التفصيل

- ٢ ١٣٧ قوله نسبه العرامطة الخ هكذا بالاصل فليتأمل
- ١٣ فان كان حجة تطوع أو كانت حجة اسلام (والصواب) فان كانت حجة تطوع او كانت حجة اسلام
- ١٤٨ في هذه الصفحة هامشة فيها خطأ وهو قوله مما بدمه نص قول عائشة (وصوابه) ومن نص قول عائشة
- ١٣ ١٥٢ قوله لان الكتاب ثم السنة إلى قوله قال الشافعي هذه العبارة كما هي بالاصل والكنها ركيكة فلتحرر
- ١٣ ١٧٧ عليه في الاملاء كذا بالاصل وفيه سقط ولعله نص عليه في الاملاء
- ١٧ ٢١٢ قوله وما رأيت أحداً الى قوله واذا أنت الخائض هذه العبارة كما هي بالاصل ولكنها ركيكة فليتأمل

صفحة	موضوع	صفحة	موضوع	صفحة	موضوع	صفحة	موضوع
٢٦٦	المذكورين	٢٦٦	المذكورين	٢٦٦	المذكورين	٢٦٦	المذكورين
٢٦٧	الزمان	٢٦٧	الزمان	٢٦٧	الزمان	٢٦٧	الزمان
٢٧٠	الساق	٢٧٠	الساق	٢٧٠	الساق	٢٧٠	الساق
٢٧٣	بشيء	٢٧٣	بشيء	٢٧٣	بشيء	٢٧٣	بشيء
١٧٦	بفتح	١٧٦	بفتح	١٧٦	بفتح	١٧٦	بفتح
١٨	بثوبين	١٨	بثوبين	١٨	بثوبين	١٨	بثوبين
٢٧٧	وجه شاذ	٢٧٧	وجه شاذ	٢٧٧	وجه شاذ	٢٧٧	وجه شاذ
٢٨٩	لا يعبه	٢٨٩	لا يعبه	٢٨٩	لا يعبه	٢٨٩	لا يعبه
٢٩٤	لان لا ما	٢٩٤	لان لا ما	٢٩٤	لان لا ما	٢٩٤	لان لا ما
١٦	من غير اذنه	١٦	من غير اذنه	١٦	من غير اذنه	١٦	من غير اذنه
٢٩٥	بفتح	٢٩٥	بفتح	٢٩٥	بفتح	٢٩٥	بفتح
٢٠	والخازمي	٢٠	والخازمي	٢٠	والخازمي	٢٠	والخازمي
٣٠٧	ردده	٣٠٧	ردده	٣٠٧	ردده	٣٠٧	ردده
٣٢٠	ان جزاء الشعر	٣٢٠	ان جزاء الشعر	٣٢٠	ان جزاء الشعر	٣٢٠	ان جزاء الشعر
١١	ولو كان رب	١١	ولو كان رب	١١	ولو كان رب	١١	ولو كان رب
المصادر	الحصاة	المصادر	الحصاة	المصادر	الحصاة	المصادر	الحصاة
٣٢٣	وشريح	٣٢٣	وشريح	٣٢٣	وشريح	٣٢٣	وشريح
٣٣١	جزء ان	٣٣١	جزء ان	٣٣١	جزء ان	٣٣١	جزء ان
٣٣٢	تحتا	٣٣٢	تحتا	٣٣٢	تحتا	٣٣٢	تحتا
١٦	أصوب	١٦	أصوب	١٦	أصوب	١٦	أصوب
٣٤٥	قانه	٣٤٥	قانه	٣٤٥	قانه	٣٤٥	قانه
١٨	عليه	١٨	عليه	١٨	عليه	١٨	عليه
٣٥١	المنابذة	٣٥١	المنابذة	٣٥١	المنابذة	٣٥١	المنابذة
٢٠	عنهما	٢٠	عنهما	٢٠	عنهما	٢٠	عنهما
٣٥٢	قمله	٣٥٢	قمله	٣٥٢	قمله	٣٥٢	قمله
٣٥٨	في الامام	٣٥٨	في الامام	٣٥٨	في الامام	٣٥٨	في الامام
٣٥٩	جاؤني لي	٣٥٩	جاؤني لي	٣٥٩	جاؤني لي	٣٥٩	جاؤني لي
٣٦٩	ثلاث	٣٦٩	ثلاث	٣٦٩	ثلاث	٣٦٩	ثلاث

١٠ ٢٦٦ اذا لم يجد الرداء
١٢ ٣٠٤ قوله وقال أصحابنا القديم هنا هذا كلامه الخ هكذا بالاصل فليحذر

بيان صواب الخطأ الواقع في الجزء السابع من كتاب الشرح الكبير
للإمام الرافعي رضي الله عنه

صفحة	سطر خطأ	صواب	صفحة	سطر خطأ	صواب
١٢	الراحة ١٥	الراحة	٩٥	٢٤ ويخرج	ويخرج
١٦	واستجارا	أو استجارا	٢٥	بمن	يا من
١٤	الخروج ٢٨	الخروج	٩٦	٢٧ الحديد	الحديد
١٥	الأصحاب ٢٦	الأصحاب	١٠٥	١٣ كل	أكل
٢١	أحد الاغازيا ١٩	أحد البحر الاغازيا	١٢٥	١٦ نسكا	سكان
٢٣	واختارة ١٩	واختاره	١٢٧	١٢ الحرام المسحد	المسحد الحرام
٢٤	ادا ٢٤	إذا	١٤	خل	دخل
٢٧	لاسلام ١٩	الاسلام	٢٣	من الله الاستمتاع	من الاستمتاع
٣٠	المذكور ٢٤	المذكورة	١٢٨	٢٦ المرور وزي	المرور وذي
٢٧	و تقدير ٢٧	و تقدير	١٥٥	٢٦ ولتنبه	ولتنبه
٣٢	رمنا ٢٢	زمتا	١٦١	٢٦ واعتبر	واعتبر
٣٤	أبو حنيفة الله ١٤	أبو حنيفة ومالك	١٦٢	٢٥ لمناسك	المناسك
٣٧	عن ٢٥	من	١٦٥	١١ ماني	مأى
٤١	أو بزمانه ١١	أو بزمانة	١٨٧	٢٤ أيا معبراً	أي معبراً
٤١	توز ١٢	تجوز	١٩٠	٢٧ أن	أق العترة
٤٢	رحمهما والثاني ٢٤	رحمهما الله	٢٠٥	٢٥ لا انعقد	لا انعقد
٤٣	لو كما ٢١	كما لو	٢٦	الحضري	الحضري
٤٤	قاضية ١٢	قاضيه	٢١٥	٤	٤
٤٥	واحد ٢٧	واحد	٢٢٧	٢٥ وقع هذا السطر مكرراً فليتنبه	
٥٢	ان إذا ١٧	الا إذا	٢٤٣	١٨ وإذا يغتسلنا	اغتسلنا
٥٦	لمدة ١٤	بلدة	٢١	قنقول	قنقول
٦٨	بالكلام ١٩	الكلام	٢٥٠	٢٥ تركه	تركه
٧٥	تقلب ١٣	تقلب	٢٧١	١٣ بينك	بينك
٧٨	وخطة والحرم ٢٠	وخطة الحرم	٢٧٨	٢١ الشيخ	الشيخ
٨٧	الميقاتين ٢٤	الميقاتين	٣٢٥	١٤ الاضطباع وماروي والاضطباع وماروي	

صفحة سطر خطأ	صواب	صفحة سطر خطأ	صواب
١٩ ٣٥٢ ويخبرم	ويخبرم	٢٦ ٤٥١ لم يتاب	لم يتات
١٠ ٣٦٩ جلا	جلا	١٥ ٤٥٢ (إحداها)	(إحداها)
٢٠ ٣٨٢ لا يتأفت	لا يتأقت	٢٣ ٤٥٣ يقيد	يفيد.
١٦ ٣٩٢ ولوقوف	والوقوف	٢١ ٤٥٤ حرم	نسخة احرام
١١ ٣٩٧ الحذف	الحذف	٢٠ ٤٥٥ المحرم	نسخة المحرمة
٦ ٤٠٦ في الطوف	في الطواف	٨ ٤٦٢ يكونه طبا	بكونه رطا
٣٢ ٤١٨ شية	شية	١٧ ٤٦٣ والخطمي	والخطمي
٢١ ٤٢٨ واليه	واليه	٢١ ٤٧٢ علمت	أعلمت
٢١ ٤٣٦ ووجه	وجه	٢٥ ٤٩٠ السبع	الكلب
٢٢ ٤٤١ استدء	استدء	١٩ ٤٩١ وأوما	وأوما
٢٥ مخيضا	مخيطا	٢٧ ٤٩٥ المنفلنفت	المنفات
٢٤ ٤٤٢ الا كما فلا	الا كما فلا	٢٠ ٤٩٧ يدوه يعة	يده وديعة
٢٥ ومخيطة	ومخيطة	٢١ ٤٩٨ بالقيمة بيضه	بالقيمة ويبيضه
٢٥ ٤٤٩ تبدل	تبدل	٣ ٥١٢ يستنبت	يستنبت
٢٥ ٤٥١ لقا	قل	٢ ٥٢١ البقيع	نسخة النقيع

تمت



(بيان صواب الخطأ الواقع في الجزء السابع من كتاب التلخيص الجدير

في تخريج أحاديثه للحافظ ابن حجر)

صفحة سطر خطأ	صواب	صفحة سطر خطأ	صواب
٢ ١٩ أهلى	أهل	٤٠٦ ٢١ فليس	فليس
٢٧ ٢٥ يضعف	ضعيف	٤٥٣ ٢٤ فليس	يلبس
٣٤ ٢٠ ابن أن	ابن عباس أن	تدرة	هل تدومه
٤٢ ٢٨ صالح	صحيح	٢٥ احداهم	أحدهم
٧٦ ٢٣ اعتمرا	اعتمرا	اتقوا	اتقوا
٩٤ ٢٣ أو وجبت	ووجبت	رار	اراراً
١٠٨ ١٩ الحج	الحج	٧٦ من رواية	وفي رواية
٢٥٢ ٢٣ نسخ	نسخ	رواه	ورواه
٢٥٣ ١٨ أن هد	أن هدأ	٤٥٧ ٢٥ يدل	يدل
٢٥٦ ٢٠ يجنب	يجنب	٢٦ انصرف	انصرف
٢٥٩ ٢٤ خفيف	خفيف	٢٧ قوة	قوته
٢٦٣ ١٦ عد	عد	٣٥ ٣٦١ حرث	حرث
٣٥٥ ٢٧ اخطأ	اخطأ	٣٦ وحديث	وحديث
٣٦٣ ٢٣ جلي	جلي	٣٨ ٤٨٦ وه	وه
٣٦٨ ١٧ الدارودي	الدارودي	٤٨٨ ١٥ حديث	حديث
٢٤ عنده	عنده	حديثي	حديثي
٣٦٩ ٢٣ المجرة	المجرة	٣٤ تقدم في	تقدم في
٣٧٥ ١٠ جل	جل	٤٨٩ ٦ تقدم	تقدم
٣٩٧ ١٤ الحذف	الحذف	٩ حذف	حذف
١٦ الحذف	حذف	٣٤ قد سبق	قد سبق
٢٢ الحذف	حذف	٣٦ سبق	سبق

صواب	صفحة سطر خط	صواب	صفحة سطر خط
احدا ذكره	١٨ أحد ذاكرة	أغرقهم	٢٨ غرقهم ٤٨٩
عياض	٢٦ عياض	عن	٢٤ وعن ٤٩٢
يتعرض	١١ ٥٢٠ يتعرض	مضارجه	١٣ مضارجه ٤٩٣

﴿ تمت ﴾



٢٥٢٦٢	٢٥٢٦٢
الف ٢١	الف ٢١
١٠١	١٠١

To: www.al-mostafa.com